



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

منهج الإمام ابن جرير الطبري في تضعيف الأحاديث وإحلالها

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم السنة وعلومها

إعداد: نبيلة بنت زيد بن سعد الحليبة

المحاضرة في قسم السنة وعلومها

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد الواحد بن خميس عبد الواحد

الأستاذ في قسم السنة وعلومها

العام الجامعي ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
رَبِّ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ

{ المقدمة }

وتشتمل على مايلي:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- هدف البحث.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.
- صعوبات البحث.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد: فقد قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ ءَا لَعَلَّ﴾ [المجادلة: ١١]. فالعلماء لهم أياد بيضاء على هذه الأمة، وهم مناراتها، ومن كبار هؤلاء: الإمام العَلَمُ الفرد الحافظ، صاحب التصانيف؛ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المحدث الفقيه المفسر المؤرخ (ت ٣١٠).

وقد قال ابن خزيمة عنه - كما في تاريخ مدينة دمشق (١٩٦/٥٢) -: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير».

وقال عنه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٦٣/٢): «وكان أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه بمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله تعالى، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها. . . وله الكتاب المشهور في التاريخ وهو تاريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه تهذيب الآثار لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه».

ولقد كان لهذا الإمام الفذ كلام في تضعيف الأحاديث وإعلالها، وغير ذلك من مسائل علوم الحديث، مبثوث في كتبه، ولا يخفى ما لمعرفة أحكام الأئمة على الأحاديث وبيان عللها من أهمية، وما فيها من دقة، فيها يتميز صحيح الأحاديث من سقيمها، وبها يكشف ما شاب الروايات من أخطاء الرواة؛ لذا فقد أحببت أن أساهم في إبراز علوم هذا الإمام الجليل في الجانب الحديثي، وبيان منهجه في تضعيف الأحاديث، من خلال تتبع كلامه فيها ودراسته، فكانت الفكرة المقدمة لموضوع الدكتوراه بعنوان:

منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. إمامة ابن جرير الطبري، ومكانته في علم الحديث، فقد برز في زمن نشط ومزدهر علمياً.
٢. أهمية دراسة مناهج الأئمة في باب العلل، فدراستها تثري المعرفة بعلم العلل، وتقرب الاستفادة من كتب الأئمة، ومنهم الإمام ابن جرير الطبري.
٣. أن الإمام -مع شهرته وغزارة علمه بالحديث وروايته- لم يفرد بدراسة وافية لمنهجه في جانب تضعيف الأحاديث وإعلالها.
٤. اتصاف الكثير من عباراته في تضعيف الأحاديث وإعلالها بالاختصار، مما يستلزم دراستها وبيان مراده منها.

هدف البحث:

بيان منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث وإعلالها من خلال جمع كلامه في جميع كتبه، وكتب من نقل عنه، ودراستها.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة أدلة الجامعات داخل المملكة، وأدلة بعض الجامعات خارج المملكة، ومركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، تبين أن أكثر الدراسات المتعلقة بالإمام الطبري كانت في مجال علوم القرآن، والعقيدة، والفقه، والتاريخ.

ومن أبرز هذه الأبحاث المتعلقة بعلوم القرآن:

- محمد بن جرير الطبري ومنهجه في التفسير. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر - كلية أصول الدين - قسم التفسير وعلومه. الدكتور: محمود محمد شبكة.
- منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها في تفسيره، للباحث زيد علي مهدي، مقدمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه.

- أصول التفسير وقواعده في جامع البيان للإمام الطبري، لعائشة الهيلالي: جامعة محمد الخامس، الآداب - الرباط، الدراسات الإسلامية.
- منهج الطبري في التفسير، لعبدة عوض إبراهيم عثمان: جامعة القاهرة، الآداب، اللغة العربية وآدابها.
- الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف، لأحمد العوايشة، جامعة أم القرى، الشريعة والدراسات الإسلامية.
- الآثار الواردة عن السلف في النصارى في تفسير الطبري: جمعا وترتيباً ودراسة عقدية، لعقل عبد الكريم العقل: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أصول الدين، العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- الآثار الواردة عن أئمة السلف في توحيد الأسماء والصفات في تفسير ابن جرير الطبري - جمعا ودراسة، للباحث أبي بكر محمد ثاني، مقدمة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة قسم العقيدة.
- آيات الصفات عند السلف بين التأويل والتفويض من خلال تفسير الطبري. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بالجامعة الأردنية - كلية الدراسات العليا. الباحث: محمد خير محمد سالم.

ومن أبرز الأبحاث المتعلقة بالفقه:

- فقه الإمام الطبري من خلال تفسيره جامع البيان، لإبراهيم جاسم سلامة: جامعة صدام للعلوم الإسلامية.
- محمد بن جرير الطبري ومنهجه في الفقه الإسلامي، لعبد المجيد عبد الله عبد المجيد دية: الجامعة الأردنية، الشريعة، الفقه وأصوله.

ومن أبرز الأبحاث المتعلقة بالتاريخ:

- مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (عصر الخلافة الراشدة) - دراسة نقدية. للباحث يحيى بن إبراهيم علي يحيى، مقدمة بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة كلية الدعوة قسم التاريخ.

- روايات الفتنة الكبرى ورواها في تاريخ الطبري. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - معهد الحضارة الإسلامية. الدكتور: إبراهيم بن مهيه.
 - دراسة نقدية في الجرح والتعديل لتاريخ الطبري: السيرة النبوية وعصر الخلفاء الراشدين، لحسين الباز: جامعة محمد الخامس، الآداب - الرباط، الدراسات الإسلامية.
 - الطبري ومنهجه في التاريخ، لعبد الرحمن حسين علي العزاوي: جامعة بغداد، الآداب.
 - الطبري ومنهجه في كتابة التاريخ الإسلامي، لأبي عبيدة عوض محمد أحمد: جامعة أم درمان الإسلامية، الآداب، التاريخ.
- وكما يلاحظ فإن ما تقدم من الدراسات السابقة لا علاقة له بالموضوع المقترح؛ وهو منهج الطبري في تضعيف الحديث وإعلاله.

وأما في مجال تخصص الحديث، فوجدت بحثين:

- البحث الأول:** (ابن جرير الطبري ومنهجه في نقد الأخبار)، للدكتور حاكم المطيري. وقد نشر في العدد الخامس والعشرين - ٢٠٠٣ - من مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، في الصفحة ٢٨٧.
- والبحث مكون من ثمان وأربعين صفحة سوى المصادر، وقد اطلعت عليه، فوجدت أن دراسته مبنية على كتاب (تهذيب الآثار) فقط كما نص هو على ذلك، وقد قسم البحث إلى مبحثين:
- الأول:** في منهج ابن جرير في الاحتجاج بالأخبار، وشروطه فيها.
- والثاني:** منهج ابن جرير في الحكم على الأسانيد. وفي هذا المبحث الثاني عقد مطلباً باسم منهجه في التضعيف، استغرق عنده أربع صفحات تقريباً.
- والدراسة مختصرة جداً، كمّاً ونوعاً، تناسب المقام ضمن مجلة محكمة، خلافاً لما يتطلبه بحث الدكتوراه، أما الخطة التي قدمتها فتعتمد على جمع جميع أقوال الإمام الطبري

في فصول الرسالة، بطرح أدق، واستيفاء كامل من خلال جميع كتبه وجميع الأحكام التي أصدرها، فيما يتعلق بمنهجه في مجال التضعيف والإعلال.

البحث الثاني: (الصناعة الحديثية عند الإمام الطبري في كتابه تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار)، مقدم من الباحث: محمد كامل محمد سليم قره بللي: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤م.

وهذا البحث تكميلي لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، ويقع في ٢١١ صفحة، بما في ذلك المقدمة والخاتمة والفهارس، قضى الأربعين صفحة الأولى منها في ترجمة الإمام الطبري وقيمة كتابه، وعندما تأملت البحث تبين لي الآتي:

- أن موضوع الرسالة كان إجمالياً في موضوع الصناعة، وطريقة الباحث بالعموم وصفية، واقتصر في دارسته على مصنف واحد من مصنفات الطبري، وهو كتابه تهذيب الآثار فقط. وأما موضوع رسالتي هذه فيركز على جانب التضعيف والإعلال، من خلال كتب الطبري عموماً.

ففي تفسيره مثلاً -مما يتعلق بالتضعيف-، نجد مادة علمية لتضعيفه بالإرسال، وتضعيفه بالانقطاع وعدم اللقاء، وعبارات في التضعيف متعددة ومنوعة، خلافاً للتهذيب الذي شرط فيه إخراج ما كان صحيحاً عنده ولا يذكر الضعيف إلا في حالات محدودة كالإشارة إلى ضعف ما استدل به المخالف في مسألة مختلف فيها، فكان نطاق التعرف على عباراته في التضعيف ومراده منها من خلال التهذيب ضيقاً، فضلاً على أن الباحث لم يبين مراده منها، ولا درسها أو قارنها بأقوال كبار الأئمة.

- أما ما ذكره الباحث في بحثه (الصناعة الحديثية)، مما يتعلق بالتضعيف والإعلال فهو:

- مبحث (رواية المجهول): وقد استغرق مبحثه بأقسام المجهول الثلاثة: خمس صفحات ونصف، وقد رأى فيها أن منهج الإمام الطبري في روايته عن المجهول كمنهج الشيخين البخاري ومسلم في روايتهما عنه، وأن احتجاجه بالمجهول توثيق له، دون أن يقوم بدراسة هذه المسألة، أو تخريج أحاديثها، أو الترجمة لرواها.

- مبحث (التدليس ورواية المدلس): ذكر خمسة أحاديث لراو موصوف بالتدليس، وناقشها في صفحة واحدة دون رجوع لأي مرجع سوى تهذيب التهذيب، وكذا صنع مع راو مدلس آخر، ولم يقم بتخريج أحاديثهما التي وردت في التهذيب، ولا ترجمة رواتهما، وقد رأى الباحث أن الطبري لا يصحح روايات المدلسين على الإطلاق في كل ما لم يصرحوا فيه بالسماع، وإنما ينتقي ما ثبت عنده سماعهم، وأنه حذر تجاه روايات المدلسين. لكن الباحث لم يذكر ولا حديثاً واحداً رده الإمام الطبري لأجل التدليس، ولم يسق في أسباب تعليل الطبري للحديث التدليس كسبب من الأسباب.
- (التعليل بالإبهام) ص ١٨٢، واستغرق الكلام عنه أقل من صفحة واحدة فقط.
- (التعليل بالجهالة) ص ١٨٣، واستغرق الكلام عنه أقل من صفحة واحدة فقط.
- (التعليل بالاختلاط) ص ١٨٧ استغرق صفحة واحدة فقط.
- (التصحيح والتضعيف) ص ١٧٦ استغرق ثلاث صفحات فقط.
- وطريقته في رسالته أنه لا يخرج الحديث ولا يدرس إسناده، إنما يذكر مكان وروده في تهذيب الآثار. وإن خرج الحديث فباختصار شديد.
- لم يقابل الباحث أحكام الإمام الطبري على الحديث -تصحيحاً أو تضعيفاً- بأحكام غيره من المحدثين.
- لم يحرر القول في كونه متساهلاً أو متشدداً أو معتدلاً في رده للحديث، وإنما اكتفى الباحث بأن الطبري من أئمة الجرح والتعديل، وأنه يتوخى الدقة، ويخرج عن التقليد والمتابعة ويعتمد الدراسة المتعمقة.
- ذكر في ص ١٧١: «ومن ضعفهم الطبري في تهذيب الآثار ممن وقفت عليهم»:
- [فذكر خمسة رواة فيما يقارب نصف صفحة فقط، مكتفياً بنقل عبارة الطبري فيهم، دون ذكر أقوال غيره في هؤلاء، ودون تعليق].
- وكذا ذكر في ص ١٧٣ (من جهلهم الطبري. . .). فذكر ثلاثة على نفس المنوال.

- ذكر في ص ٦٧ (رواية صاحب البدعة) وقد استغرقت عنده صفحتين، ومعلوم أن الكلام حول رواية الإمام الطبري عن صاحب البدعة، له تفاصيل أخرى تتبين من خلال كتبه الأخرى كالتاريخ والتفسير، لا تنطبق على ما في كتابه تهذيب الآثار.
- فظهر من خلال هذا العرض أن التشابه في عناوين بعض المباحث فقط وذلك:
 - أن الباحث لم يستوف جمع المادة العلمية في تلك المباحث، بل اقتصر على عدد قليل جدًا من الأمثلة، ولم يتناول القدر الأكبر منها في مواضع كثيرة جدًا بالدراسة.
 - وهذه الأمثلة التي ذكرها الباحث -على قلتها- لم يقيم بدراستها دراسة حديثة، بل اكتفى بالإحالة إلى كتاب تهذيب الآثار فقط دون تخريج أو دراسة.
 - أن دراسة الباحث المذكور اقتصر على كتاب واحد فقط من كتب الإمام الطبري، وأما دراساتي هذه فستتناول جميع كتب الإمام الطبري كالتفسير والتاريخ وغيرهما.
- وفي ص ١٩١ ذكر الباحث العنوان التالي: (من عباراته التي استعملها في الكلام على الرجال)، فسردَ الباحث سبع عبارات للطبري باختصار، ولم يبين حال من وصف بهذه العبارات، ولا حتى من تقريب ابن حجر.
- لم يوضح الباحث ما إذا تفرد الثقة برواية حديث متنه لم يتابع عليه، هل يحتاج به الطبري أم يردّه؟ مع أن الطبري من المتقدمين.
- لم يذكر الباحث موقف الطبري من أحاديث الرواة التي تخالف فتواهم.
- لم يدرس الباحث تصحيح الطبري أحاديث لرواة ضعفاء. في حين أنني سأتناول هذه المسائل وغيرها بالدراسة التفصيلية.

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وباين، وخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة:

وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد، وفيه:

- تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري.
- منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه.
- بيان أسباب ضعف الحديث.
- تعريف العلة، وأجناسها ومواقعها، وطرق كشفها.

الباب الأول: منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث، وفيه عشرة فصول:

- الفصل الأول: منهجه في التضعيف بالراوي الضعيف.
- الفصل الثاني: منهجه في التضعيف بالإبهام.
- الفصل الثالث: منهجه في التضعيف بالجهالة.
- الفصل الرابع: منهجه في التضعيف بالاختلاط.
- الفصل الخامس: منهجه في التضعيف بانقطاع السند.
- الفصل السادس: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء.
- الفصل السابع: منهجه في التضعيف بالإرسال.
- الفصل الثامن: منهجه في التضعيف بالتدليس.
- الفصل التاسع: منهجه في التضعيف ببدعة الراوي.
- الفصل العاشر: ألفاظه وعباراته في التضعيف.

الباب الثاني: منهج الإمام الطبري في إعلال الأحاديث، وفيه عشرة فصول:

- الفصل الأول: منهجه في الإعلال بالتفرد.

- الفصل الثاني: منهجه في الإعلال بالشذوذ.
- الفصل الثالث: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الرفع والوقف.
- الفصل الرابع: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال.
- الفصل الخامس: منهجه في الإعلال بالاضطراب.
- الفصل السادس: منهجه في الإعلال بغلط الراوي.
- الفصل السابع: منهجه في الإعلال بنقد المتن.
- الفصل الثامن: منهجه في الإعلال بمخالفة الراوي لما يرويه.
- الفصل التاسع: منهجه في قرائن الترجيح.
- الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال.
- الفصل الحادي عشر: منزلة تضعيف الإمام الطبري وإعلاله للأحاديث،
والموازنة بينه وبين الإمام محمد بن يحيى الذهلي.

الخاتمة:

وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الفهارس:

وتشتمل على:

- ١/ فهرس الآيات القرآنية.
- ٢/ فهرس الأحاديث مرتبة على الحروف.
- ٣/ فهرس الآثار.
- ٤/ فهرس الرواة المترجم لهم.
- ٥/ فهرس المسائل والفوائد.
- ٦/ فهرس المصادر والمراجع.
- ٧/ فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وفق الآتي:

١. جمعت كلام الإمام الطبري فيما يتعلق بموضوع البحث من كتبه، ومن نقل عنه من العلماء.
 ٢. أثبت نص كلام الإمام الطبري في المسألة وأحلت إلى مصدره، وعند تعدد المصادر أشرت إليها.
 ٣. قمت بدراسة المسألة موضوع البحث، ووازنتم حكم الإمام الطبري بأحكام غيره من الأئمة، وبينت موافقته أو مخالفته لهم، وفي الختام بينت منهج الإمام الطبري في المسألة.
 ٤. درست جميع ما وجدته من الأحاديث التي تكلم عليها الإمام الطبري تضعيفاً أو إعلالاً.
 - فإن صرح الإمام الطبري بالسبب الذي ضعف أو أعل به الخبر، درست ما يتعلق بهذا السبب، مستنيرة بأقوال العلماء فيه.
 - وإن لم يصرح الإمام الطبري بالسبب فإني أدرس الخبر بما يناسبه للوصول إلى موضع العلة، مستعينة بأقوال العلماء أيضاً.
 ٥. ضبطت ما يلزم من الأسماء والكلمات المشككة.
 ٦. عرفت بالأماكن غير المشهورة، ووضحت معاني الغريب.
 ٧. ترجمت للرواي بذكر اسمه ونسبه وكنيته، وأقوال العلماء فيه جرحاً وتعديلاً، مع بيان الراجح بدليله في المختلف فيهم. وختمت الترجمة بقول ابن حجر في (التقريب) غالباً، وهو المعتمد لديّ ما لم أتبعه بحكم آخر غيره.
 - أما الصحابة عليهم السلام فلم أترجم لهم.
 ٨. كتبت الآيات القرآنية برسم المصحف وعزوتها إلى سورها.
 ٩. خرجت الأحاديث من مصادرها الأصيلة، وراعت في ذلك ما يلي:
- أ- قدمت الكتب السبعة على غيرها، ثم رتبت باقي المصادر حسب وفيات أصحابها. إلا إذا ورد الحديث من طريق مصنف متقدم، فإني ذكرت المتقدم

أولاً، ثم أعقبته بذكر من روى من طريقه، فأقول مثلاً: أخرج مالك في الموطأ - ومن طريقه البخاري في صحيحه.

ب- اعتنيت ببيان الفروق المؤثرة بين ألفاظ الروايات مستعملة العبارات الاصطلاحية الدالة على ذلك.

وهناك حالات استثنائية قليلة جداً احتجت فيها إلى توثيق معلومة أو نص من طبعة أخرى غير الطبعة التي اعتمدت عليها في سائر البحث، فحينئذ أبين مصدر الطبعة التي رجعت إليها مباشرة في الحاشية، بعد التوثيق.

صعوبات البحث:

- ١ - طول نفس الإمام الطبري في عباراته، حيث إنه رحمه الله في حالات عديدة يبدأ الكلام عن الخبر فلا يتم مراده إلا بعد فاصل من العبارات والتفصيلات، ثم يكمل بيان ما ابتدأ به، وقد يصل هذا الفاصل في بعض الحالات إلى عشرات الصفحات. الأمر الذي يستلزم الناظر في كتبه إلى بذل جهد كبير في تتبع عباراته وتأملها، وتكرار النظر فيها، حتى يصل إلى حكمه في الخبر. وما هذا منه رحمه الله إلا لقوة ذهنه، واتساع علمه، وتعمقه في النظر في المسألة.
- ٢ - أن الكثير من أحكامه في الأخبار التي يضعفها لا يفسر فيها سبب تضعيفه، كعادة الكثيرين من العلماء المتقدمين.
- ٣ - أن الإمام الطبري في حالات يضعف أو يعل الخبر لأمر من الأمور القادحة، ثم أجده يصحح خبراً آخر فيه نفس نوع ما ضعف أو أعل به ذاك الخبر؛ كأن يعل خبراً في جامع البيان مثلاً لمخالفة راويه الثقة للوجه الذي رواه الأكثرون، بينما يصحح في تهذيب الآثار خبراً خالف راويه رواية الأكثرين، مع أنه أقل رتبة من ذاك الثقة.
- أو يعل خبراً لاضطراب رواته، ثم يصحح خبراً آخر صرح فيه باضطراب أسانيده.
- أو يضعف خبراً لجهالة أحد رواته، ثم يصحح خبراً آخر فيه راو مجهول.
- لذا احتجت للخروج بتصوير واضح حيال منهج الإمام الطبري في التضعيف والإعلال، احتجت أن أقوم بدراسة ما ضعفه أو أعله من أحاديث، ثم أقوم بدراسة الحديث الذي عثرت على أنه صححه وقد شابه الأول في علته، ولا يخفى أن هذا العمل يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد والنظر الدقيق.
- ٤ - أن هناك عدداً غير قليل من الطرق التي يرويها لم أجدها في الكثير من المصادر المعروفة. الأمر الذي تطلب المزيد من البحث الموسع. وقد تزامنت فترة طوييلة من زمن البحث مع إغلاق مكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث، لأعمال التوسعة والإنشاءات، الأمر الذي أطال علي

الطريق في الوصول إلى الكثير من المصادر الغير مشهورة، والتي لم أجدها في المكتبات التجارية.

وأخيراً. . لا يسعني بعد إتمام هذا البحث إلا أن أشكر الله تعالى مسدي النعم وموليها، ومانح الأفضال ومعطيها، فله الحمد أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً..
ثم أثني بالشكر لوالديّ الكريمين، اللذين شجعاني على طلب العلم منذ الصغر، وأكرماني بحسن رعايتهما لي، فأسأل الله أن يجزل لهما المثوبة وأن يلبسهما لباس الصحة والعافية، وأن يبارك في أعمارهما.
والشكر موصول إلى من لست أوفيه حقه: زوجي الكريم؛ وإلى أولادي على دعمهم لي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لولاة أمرنا -وفقههم الله تعالى- على عنايتهم بطلاب العلم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء وأحسنه.
وأشيد بوافر الشكر والعرفان لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، متمثلة في عمادة كلية أصول الدين، وقسم السنّة وعلومها، على ما أتاحت لي من فرصة مواصلة طلب العلم، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء، وجعل عملهم في ميزان حسناتهم، إنه سميع مجيب.

والشكر والتقدير موصولان للمشرف على هذه الرسالة فضيلة الدكتور الأستاذ عبد الواحد خميس، حفظه الله ورعاه، على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ورعايته الطيّبة لهذا البحث، فأسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء وأوفاه.
كما أشكر القائمين على مكتبة الإمام أحمد بن حنبل بالرياض على تعاونهم معي في الوصول إلى العديد من المصادر.

كما أسأل الله أن يجزل المثوبة لكل من قدّم لي معروفاً في هذه الرسالة.
وختاماً أتقدم بالشكر والامتنان إلى فضيلة المناقشين الكريمين اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة، وهما: فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بن عمر بازمول؛ الأستاذ بقسم الكتاب والسنة، بجامعة أم القرى. وفضيلة الأستاذ الدكتور علي بن عبد الله الزّبن؛

الأستاذ بقسم السنة وعلومها، بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية..

أسأل الله أن يجعل ذلك في موازين حسناتها يوم القيامة، وأن يبارك في علمهما وعمرهما.

وبعد.. فهذا عملي ومبلغ جهدي، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله.

والله أسأل أن يجعلنا من أنصار دينه، الذابّين عن سنة نبيه ﷺ، إنه سميعٌ مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

{ التمهيد }

ويشتمل على ما يلي:

- تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري:

اسمه ونسبه ومولده.

نشأته ورحلاته.

من أهم شيوخه.

من أشهر تلاميذه.

عقيدته.

مذهبه الفقهي.

من أهم مؤلفاته.

أبرز العوامل التي ساعدت على تكون هذا النتاج الضخم،
والتميز.

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه.

وفاته.

- منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه:

(جامع البيان)، (تاريخ الأمم والملوك)، (ذيل المذيل)،

(تهذيب الآثار)، (صريح السنة)، (اختلاف الفقهاء)،

(التبصير..).

- بيان أسباب ضعف الحديث.

- تعريف العلة، وأجناسها، ومواضعها، وطرق كشفها.

تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري

اسمه ونسبه ومولده^(١):

هو محمد بن جرير بن يزيد الطَّبْرِيّ الأمْلِي، واحتُلف في والد يزيد، فالأكثر على أنه كثير بن غالب^(٢)، وفي رأي آخرين أنه خالد^(٣).

على أنه لم يكن الطبري يزيد في نسبه اسمًا آخر على أبيه، فقد سأل سائل عن نسبه، فقال: محمد بن جرير. قال السائل: زدنا في النسب. فأنشده بيت رؤبة بن العجاج:

قد رفع العجاج ذكرى فادعني باسمي إذا الأنساب طالت يكفني

ويكنى محمد بن جرير بأبي جعفر، وينسب إلى إقليم طَبْرِسْتان^(٤)، فيقال له الطبري. أما ألقابه، فمنها ما ذكره الذهبي عنه بقوله: «الإمام... المجتهد، عالم العصر»^(٥)، «الحافظ»^(٦). وقد عدّه النووي في طبقة الترمذي والنسائي^(٧).

أما مولده فقد ولد الطبري بآمل، عاصمة إقليم طبرستان، في أوائل سنة ٢٢٤هـ، أو

(١) أُلّف كتابًا مستقلًا في سيرة الإمام أبي جعفر كلٌّ من عبد العزيز بن محمد الطبري، وأبي بكر بن كامل -وهما من تلاميذ الطبري كما سيأتي- ولم يصل إلينا هذان الكتابان، وإنما اعتمد ياقوت الحموي في ترجمة الإمام الطبري في كتابه (معجم الأدباء) على الكثير مما كتبه هذان التلميذان -كما ذكر ياقوت في معجمه ٢٧٥/٥-، فكانت ترجمته له من أوسع ما كتب فيه، وفيها من الأخبار ما لم أجده في غيرها.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥٤٨/٢، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٩٥/١، والأنساب للسمعاني ٤٦/٤، ومعجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢٠/٣.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣٣٢/٣.

(٤) هي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، والغالب على هذه النواحي الجبال، ومن أعيان بلدانها دهستان وجرجان واستراباذ، وآمل.

وآمل هي قصبته وأكبر مدنها، وتقع في السهل، وينسب إليها الإمام أبو جعفر الطبري أحيانًا. انظر: معجم البلدان ١٣/٤، و٧٥/١ للحموي.

(٥) انظر: سير الأعلام ٢٦٧/١٤.

(٦) تذكرة الحفاظ ٢٠١/٢.

(٧) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٩٥/١.

أوائل سنة ٢٢٥هـ^(١).

نشأته ورحلاته^(٢):

نشأ في رعاية أبيه، وكان موسراً، وعهد به إلى علماء آمل. وقد بدت عليه مخايل الذكاء والنجابة وحدة الذاكرة منذ حداثة سنه.

وبعد أن قضى الطبري سنوات في آمل، غادرها وأخذ يتنقل بين مدن طبرستان وغيرها من بلاد فارس طلباً للعلم.

ثم رحل للسماع عن شيوخ الأمصار إلى بغداد والبصرة والكوفة، والشام، ومصر، ثم رجع إلى بغداد مرة أخرى، ومنها اتجه إلى طبرستان، ف قضى بها مدة رجع بعدها إلى بغداد، ليعود منها إلى طبرستان سنة ٢٩٠هـ، ولكن بغداد أبت إلا أن تجتذبه فعاد إليها، وانقطع للتدريس والتأليف حتى توفاه الله.

من أهم شيوخه^(٣):

تلقى الطبري العلم في رحلاته الطويلة على معظم العلماء الأفاضل في عصره، وأدرك الأسانيد العالية بمصر والشام والعراق والري^(٤). وكان الكثير ممن أخذ عنهم الحديث هم من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما، كما أخذ القراءة والفقه وعلوم اللغة من كبار أهلها. وسأذكر هنا مجموعة من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث..

١- محمد بن حميد الرازي، التميمي؛ أبو عبد الله (د ت ق).

قال الإمام أحمد: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً.

وقال البخاري: «(في حديثه نظر)». وقال ابن حجر: حافظ ضعيف، وكان ابن معين

(١) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٧/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢٠/٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٩/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٣.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١، وتاريخ الخطيب ٥٤٨/٢، ومعجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وسير الأعلام

للذهبي ٢٦٨/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٣.

(٤) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١.

- حسن الرأي فيه. (ت ٢٤٨) (١).
- ٢- عمران بن موسى الليثي؛ أبو عمرو البصري، المعروف بالقزاز (ت س ق).
قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق. (ت ٢٤٠) (٢).
- ٣- الوليد بن شجاع السكوني، أبو همام (م د ت ق).
سئل عنه الإمام أحمد، فقال: اكتبوا عنه. وقال ابن معين: «عند أبي همام مائة ألف حديث عن الثقات». وقال ابن حجر: ثقة (ت ٢٤٣) (٣).
- ٤- أحمد بن منيع البغوي؛ أبو جعفر البغدادي (ع).
وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة حافظ (ت ٢٤٤) (٤).
- ٥- محمد بن العلاء الهمداني؛ أبو كريب الكوفي (ع)، وبلغ ما تلقاه عنه ابن جرير مائة ألف حديث. قال ابن نمير: «ما بالعراق أحد أكثر حديثاً من أبي كريب، ولا أعرف بحديث بلدنا منه». وقال ابن حجر: ثقة حافظ (ت ٢٤٧) (٥).
- ٦- هناد بن السري التميمي الكوفي (ع م ٤).
قال أبو حاتم: «صدوق». ووثقه النسائي وابن حجر (ت ٢٤٣) (٦).
- ٧- محمد بن بشار العبدي البصري؛ المعروف ببندار (ع). وقد أكثر عنه الطبري.
قال أبو حاتم: صدوق. وقال الذهبي: كان عالماً بحديث البصرة، متقناً مجوداً (ت ٢٥٢) (٧).
- ٨- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم؛ أبو عبد الله البخاري، أمير المؤمنين (ت س).

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨/٢، والتقريب لابن حجر ص ٤٧٥.

(٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٣٦٠/٢٢، والتقريب لابن حجر ص ٤٣٠.

(٣) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٢٤/٣١، والتقريب لابن حجر ص ٥٨٢.

(٤) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٤٩٥/١، والتقريب لابن حجر ص ٨٥.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٢/٢، والتقريب لابن حجر ص ٥٠٠.

(٦) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٣١٢/٣٠، والتقريب لابن حجر ص ٥٧٤.

(٧) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٥١١/٢٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٧٢/٢.

جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث (ت ٢٥٦)^(١).

ولم يكن عنه الإمام الطبري^(٢).

من أشهر تلاميذه^(٣):

١ - عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب؛ أبو شعيب الأموي الحراني.

قال عنه الدارقطني: «ثقة مأمون».

وقال الذهبي: «الشيخ، المحدث، المعمر، المؤدب».

وقال أحمد بن كامل^(٤): كان أسند من بقي ببغداد (ت ٢٩٥)^(٥).

٢ - أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبو بكر القاضي، البغدادي الحافظ.

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ١٠٤، والتقريب ص ٤٦٨.

(٢) والذي وجدته من رواية الطبري عنه مصرحاً باسمه مع نسبته -أي (محمد بن إسماعيل البخاري) - أثراً واحداً

عن الحسن، وذلك في تفسيره (٥٠٥/٢٣)، وتكرر بمتن أطول منه في نفس المصدر ٥٠٧/٢٣. وقد ذكر المحقق في

الحاشية أنه في (الأصل) مكتوب (الحاربي) [يعني بدل البخاري].

قلت: ولم أجد من الرواة من اسمه محمد بن إسماعيل الحاربي.

وللإمام الطبري عدة شيوخ باسم (محمد بن إسماعيل)، ومن هؤلاء الشيوخ:

١ - محمد بن إسماعيل الضّراري، الرازي (ق). روى عنه في عدة مواضع. انظر مثلاً: مسند علي ص ٤٤.

وأعتقد أن هذا هو الذي ينصرف إليه الذهن ابتداءً عند عدم ذكره منسوباً -والله أعلم-؛ فهو رازي، وقد

عُرف الطبري أنه من تلاميذه، كما ورد في أبرز كتب التراجم؛ كالإكمال ٢٣٨/٥، وتهذيب الكمال

٤٨٥/٢٤.

٢ - محمد بن إسماعيل الأحمسي (ت س ق). روى عنه في عدة مواضع؛ انظر مثلاً: جامع البيان ٣٥١/١.

انظر ترجمته: في تهذيب الكمال ٤٧٧/٢٤.

٣ - ومحمد بن إسماعيل المرادي. روى عنه في موضع واحد في تاريخ الطبري ٣٥٤/٢.

انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٦٩/٦.

ويروي الطبري في عدة مواضع عن (محمد بن إسماعيل) دون نسبته. بما يميزه عن غيره ممن يشاركونه هذا

الاسم كما في تاريخ الطبري ٣/٢.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١، وتاريخ بغداد للخطيب ٥٤٨/٢، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٩/١٤، وطبقات

الشافعية للسبكي ١٢١/٣.

(٤) ستأتي ترجمته.

(٥) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٩٤/١١، وسير الأعلام للذهبي ٥٣٦/١٣.

قال الخطيب: «كان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو والشعر، وأيام الناس، وتواريخ أصحاب الحديث. وله مصنفات في أكثر ذلك».

وقد روى عنه الدارقطني، وسئل عنه فقال: «كان متساهلاً، وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه...»، وتعقبه الذهبي فقال: «ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم».

وقد صنف كتاباً في أخبار شيخه ابن جرير الطبري.

توفي سنة: ٣٥٠^(١).

٣- سليمان بن أحمد الطبراني؛ أبو القاسم. صاحب المعاجم الثلاثة.

قال الذهبي: «الحافظ الإمام العلامة الحجة، بقية الحفاظ...مسند الدنيا...صنف أشياء كثيرة، وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة».

وقال ابن حجر: الحافظ الثبت...لا ينكر له التفرد في سعة ما روى (ت ٣٦٠)^(٢).

٤- عبد الله بن عدي؛ أبو أحمد. ويعرف أيضاً بابن القطان.

قال ابن عساكر: «كان مصنفًا حافظًا ثقة على لحن فيه».

وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الكبير...صاحب كتاب الكامل...أحد الأعلام. (ت ٣٦٥)^(٣).

٥- محمد بن علي بن إسماعيل؛ أبو بكر الشاشي، الفقيه الشافعي، المعروف بالقفال الكبير.

قال الحاكم: «هو الفقيه الأديب، إمام عصره بما وراء النهر للشافعيين، وأعلمهم بالأصول، وأكثرهم رحلة في طلب الحديث».

وقال السبكي: «كان إماماً في التفسير، إماماً في الحديث، إماماً في الكلام، إماماً في الأصول، إماماً في الفروع... إماماً في اللغة والشعر...» (ت ٣٦٥)^(٤).

(١) انظر: تاريخ بغداد ٥/٥٨٧، ومعجم الأدباء ٥/٢٧٥، وميزان الاعتدال ١/٢٧٢.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/٨٥، ولسان الميزان لابن حجر ٣/٧٣.

(٣) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٦/٣١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/١٠٢.

(٤) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٣/٢٠٠، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٩.

٦- يوسف بن القاسم؛ أبو بكر الميائجي.

قاضي دمشق، ومسند الشام في وقته.

قال الذهبي: ثقة. (ت ٣٧٥)^(١).

٧- المعافى بن زكريا النهراني؛ أبو الفرج القاضي، المعروف بابن طرار.

قال الخطيب البغدادي: «كان من أعلم الناس في وقته بالفقه، والنحو، واللغة، وأصناف الأدب».

وقال الذهبي: الحافظ العلامة القاضي، ذو الفنون... الفقيه الجريري، المفسر، صاحب الكتب (ت ٣٩٠)^(٢).

٨- عبد العزيز بن محمد بن إسحاق الطبري؛ أبو الحسن، المعروف بالدملي.

قرأ على أبي الحسن الأشعري، وسمع من الطبري تفسيره للقرآن أو بعضه.

وهو متكلم على مذهب الأشعري. ومن تصانيفه: (الرد على جعفر بن حرب في

نقض مسائله)، كما أفرد كتاباً في سيرة الإمام أبي جعفر الطبري.

قال ابن عساكر: «وقفت على شيء من تأليفه يدل على فضل كثير، وعلم غزير»^(٣).

عقيدته:

الإمام ابن جرير الطبري من كبار أئمة أهل السنة والجماعة، على نهج السلف، شديد على من خالفهم، وكان يذهب إلى مخالفة أهل الاعتزال في جميع ما خالفوا فيه الجماعة من القول بالقدر، وخلق القرآن، وإبطال الرؤية إلى غير ذلك، وكتابه (التبصير في معالم الدين) دليل جلي على ذلك؛ حيث صنفه في نقد مذهب المعتزلة.

كما أن تفسيره ثريٌّ بأقوال السلف المثبتة للصفات بلا تعطيل ولا تأويل، وقد ذكر الذهبي في كتابه (العلو) الإمام الطبري من ضمن السلف الذين يثبتون علو الله واستواءه

(١) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب للجزري ٣/ ٢٧٧، والمعين في طبقات المحدثين للذهبي ص ١١٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٤٨٨/٣.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٥/ ٣٠٨، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١٤٤.

(٣) انظر: معجم الأدباء للحموي ٥/ ٢٧٥، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٣٦/ ٣٤٠.

على عرشه، وقال: «تفسير ابن جرير مشحون بأقوال السلف على الإثبات»^(١).
كذلك كتابه (صريح السنة) صريح في بيان عقيدته - وهو من آخر كتبه - وقد نقل
منه كبار العلماء، كابن تيمية، وابن القيم^(٢).
وأشار ابن تيمية في فتاواه إلى عقيدته فقال: «... كما ذكره أبو جعفر الطبري في
الجزء الذي سماه (صريح السنة)؛ ذكر مذهب أهل السنة المشهور في القرآن، والرؤية
والقدر، والصحابة وغير ذلك»^(٣).
لكن الإمام الطبري ابتلي باتهامه بالتشيع والرفض^(٤).
قال ابن مسكويه^(٥) في (تجارب الأمم): «وادعوا عليه الرفض، ثم ادعوا عليه
الإلحاد»^(٦).

ومن اتهمه بذلك:

١ - **الظاهرية:** نتيجة الصراع الذي نشب بينه وبين مؤسس هذه المدرسة: داود بن علي
الظاهري^(٧)، وابنه محمد^(٨)، فقد ألّف ابن جرير كتاباً سماه (الرد على ذي الأسفار) رد

(١) العلو للعلي العظيم ١٢٠٥/٢، وسير الأعلام ٢٨٠/١٤.

(٢) انظر مثلاً: درء التعارض لابن تيمية ٢٦١/١، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ١١٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٨٧/٦.

(٤) المراد بالتشيع هنا هو التشيع في عرف المتأخرين، الذي يغالي صاحبه في حب علي ﷺ وآل البيت، ويطعن في

الصحابة. وهو الذي يسمى الرفض. وقد قيل للإمام أحمد: من الرافضي؟ قال: «الذي يسب أبا بكر وعمر».

أما الشيعة المتقدمون فما كانوا يتنازعون في أفضلية أبي بكر وعمر. قال ابن حجر: «التشيع في عرف المتقدمين

هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان... مع تقدم الشيخين وتفضيلهما... وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو

الرفض المحض». انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٣٥/٤ - ٤٧٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٥٣/١.

(٥) هو أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه؛ أبو علي الخازن. مؤرخ فيلسوف وأديب وشاعر. كان مجوسياً

وأسلم. كان قيماً على خزانة عضد الدولة بن بويه، وعظم شأنه. من مصنفاته: (أنس الفريد) توفي عام ٤٢١.

انظر ترجمته في: يتيمة الدهر للثعالبي ١١٥/٥، و معجم الأدباء للحموي ٤/٢.

(٦) الكامل لابن الأثير ٩/٧.

(٧) داود بن علي بن خلف؛ أبو سليمان الفقيه الظاهري البغدادي، أصبهاني الأصل. وهو إمام أصحاب الظاهر.

فيه على داود الظاهري- وكان قد لزم داود مدة-، فما كان من ابن داود إلا أن انتصر لوالده، وألف كتاباً سماه (الانتصار من محمد بن جرير) تكلم فيه عليه، ورماه بالرفض والعظائم، فتقلد العامة عنه ذلك وشاعوه^(٢).

وذنب عنه ابن كثير فقال: «ونسبوه إلى الرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وحاشاه من ذلك، بل كان أحد أئمة الإسلام علماً وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإنما تقلدوا ذلك عن محمد بن داود الفقيه الظاهري؛ حيث كان يتكلم فيه، ويرميه بالعظائم وبالرفض»^(٣).

٢- بعض الحنابلة:

وقد ذكر ابن الأثير^(٤) ما أتهم به الطبري من الرفض، ويّين سبب ذلك فقال: «بعض الحنابلة تعصبوا عليه ووقعوا فيه، فتبعهم غيرهم، ولذلك سبب؛ وهو أن الطبري جمع كتاباً ذكر فيه اختلاف الفقهاء... ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل. فقليل له في ذلك، فقال: لم يكن فقيهاً، وإنما كان محدثاً، فاشتد ذلك على الحنابلة، وكانوا لا يحصون كثرة ببغداد، فشغبوا عليه، وقالوا ما أرادوا»^(٥).

وقال الذهبي: «وقد وقع بين ابن جرير وبين ابن أبي داود، وكان كل منهما لا

سمع من إسحاق بن راهويه (المسند) و(التفسير). قال الخطيب: كان ورعاً ناسكاً زاهداً، وفي كتبه حديث كثير.. توفي سنة ٢٧٠. انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٤٢/٩، وسير الأعلام للذهبي ٩٧/١٣.
(١) محمد بن داود بن علي بن خلف؛ أبو أبكر الأصبهاني. كان عالماً فقيهاً، أدبياً، شاعراً ظريفاً. اتبع أباه في مذهبه، وله كتاب (الزهرة)، توفي سنة ٢٩٧. انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٥٨/٣، والبداية والنهاية لابن كثير ١١٠/١١.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٤٦/٩، ومعجم الأدباء للحموي ٢٦٥/٥.

(٣) البداية والنهاية ١٤٦/١١.

(٤) هو علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير؛ أبو الحسن الحافظ المؤرخ. من تصانيفه (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، و(اللباب في تهذيب الأنساب)، توفي سنة ٦٣٠. وهو أخو ابن الأثير الجزري، الإمام المحدث، أبي السعادات المبارك بن محمد، المتوفى سنة ٦٠٦، صاحب كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٢٩٩/٨.

(٥) انظر: الكامل في التاريخ ٩/٧.

ينصف الآخر، وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود، فكثروا وشغبوا على ابن جرير، وناله أذى، ولزم بيته.. وشنع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يميز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه^(١).

وهناك عدة عوامل ساهمت في اتهامه بالتشيع والرفض، أذكر منها سببين رئيسين:

١ - تصحيحه لحديث غدير خم^(٢).

قال ابن حجر: «وإنما بُذِّ بالتشيع؛ لأنه صحَّح غدير خم»^(٣).

(١) سير الأعلام ٢٧٧/١٤. وانظر مثلاً: تفسيره لآية الوضوء، حيث قال: «والصواب من القول عندنا في ذلك أن الله عز وجل أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء»... واستشهد بحديث: ((ويل للأعقاب من النار)) - وسيأتي في الباب الثاني، الفصل الثاني، ح ٩٥-، وقال: «لو كان مسح بعض القدم مجزئاً من عمومها لما كان لها الويل بترك ما ترك مسحه منها بالماء، بعد أن يمسح بعضها؛ لأن من أدى فرض الله عليه فيما لزمه غسله منها لم يستحق الويل»). جامع البيان ١٩٨/٨، ٢٠٠.

(٢) نص الحديث من رواية البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله ﷺ تحت شجرتين فصلى الظهر، وأخذ بيد علي رضي الله عنه، فقال: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَيَّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قالوا: بلى. قال: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَيَّ أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟ قالوا: بلى. قال: فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رضي الله عنه فقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من واه وعاد من عاداه». قال: فَلَقِيَهُ عُمَرُ رضي الله عنه بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب! أَصَبَحْتَ وَأَمْسَيْتَ مولى كل مؤمن ومؤمنة. أخرجه ابن ماجه في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ح ١١٦) مختصراً، والإمام أحمد في مسنده (ح ١٨٤٧٩) واللفظ له، والنسائي في الكبرى (١٣٢/٥ ح ٨٤٧٣) مختصراً. وللحديث شواهد أخرى.

وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٣١٩/٧: «قوله: اللهم وال من واه، وعاد من عاداه إلخ، فلا ريب أنه كذب... وكذلك قوله: أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة كذب أيضاً، وأما قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه، فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه، وضعفوه ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي...».

وقد جمع طرقه الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ١٧٥٠) وصححه دون عبارة: «أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة»، حيث قال رحمه الله: «لا تصح، لتفرد علي بن زيد به... أما ما يذكره الشيعة في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال في علي رضي الله عنه: «إنه خليفتي من بعدي» فلا يصح بوجه من الوجوه».

وقد خرج رحمه الله بعض أحاديثهم في ذلك في السلسلة الضعيفة (ح ٤٩٢٣ و ٤٩٣٢).

(٣) لسان الميزان ١٠٠/٥.

وقال الذهبي: «جمع - أي الطبري - طرق حديث غدير خُمٍّ في أربعة أجزاء، رأيت شطره فبهري سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»^(١).

وقال ابن حجر: «وأما حديث: من كنت مولاه فعلي مولاه. فهو كثير الطرق جدًّا، وقد استوعبها ابن عُقْدَة^(٢) في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»^(٣).

إذن... لم يتفرد الطبري بتصحيح الحديث، كما لا يلزم من تصحيحه للحديث أن يكون شيعيًا رافضيًا! ولا حتى التشيع اليسير، فقد نصَّ في كتابه (صريح السنة)^(٤) على أفضلية أبي بكر، فعمرو، فعثمان، فعلي، عليه السلام أجمعين.

وكان يذهب في الإمامة إلى ما عليه أصحاب الحديث، وكان يكفر من كفر أصحاب رسول الله ﷺ من الروافض والخوارج، ولا يقبل أخبارهم ولا شهاداتهم، وذكر ذلك في كتابه في الشهادات، وفي أول ذيل المذيل، وغيرهما^(٥). إضافة إلى أنه صنف كتابًا في فضائل أبي بكر وعمر رحمه الله.

٢ - اشتباه اسمه وكنيته باسم محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الرافضي^(٦)، وكنيته.

(١) سير الأعلام ٢٧٧/١٤.

(٢) اسم الكتاب: (الولاية ومن روى غدير خُمٍّ)، وابن عقدة هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة؛ أبو العباس الكوفي، مولى بني هاشم. قال الخطيب: «كان حافظًا عالمًا كثيرًا... وانتشر حديثه، وروى عنه الحفاظ والأكابر»، وأخذ عليه الدارقطني إكثاره من المناكير. وقال الذهبي: «حافظ العصر... لكنه جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، ومقت لتشيعة». توفي عام ٣٣٢. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٥٨/٦، وتذكرة الحفاظ ٤٠/٣.

(٣) فتح الباري ٧٤/٧.

(٤) ص ٣٣.

(٥) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٨/٥.

(٦) رماه عبد العزيز الكتاني بالرفض، صنف كتبًا كثيرة في ضلالتهم، له كتاب (الرواة عن أهل البيت)، وكتاب (المسترشد في الإمامة). انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٨٢/١٤، ولسان الميزان لابن حجر ١٠٣/٥.

قال الذهبي: «أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال: كان يضع للروافض! كذا قال السليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأني فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير فلعل السليماني أراد الآتي: محمد بن جرير بن رستم؛ أبو جعفر الطبري، رافضي له تواليف منها كتاب الرواة عن أهل البيت»^(١).

وقال ابن حجر: «ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت! والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم... وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السليماني فقال في أوائل تفسيره: وقال أبو جعفر الطبري، وهو إمام من أئمة الإمامية... ونبهت عليه لثلا يغتر به، فقد ترجمه أئمة النقل في عصره وبعده، فلم يصفوه بذلك، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه ونسبه وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه، والعلم عند الله تعالى، قاله الخطيب»^(٢).

مذهبه الفقهي:

درس الإمام الطبري الفقه على أئمة المذاهب المعروفة آنذاك، فتحصل له علم واسع، ومعرفة بالخلاف.

قال أبو بكر بن كامل: «لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم وكتب العلماء، ومعرفة اختلاف الفقهاء، وتمكنه، من العلوم منه»^(٣).

إلا أن الطبري قد أظهر فقه الشافعية، وأفقي به. وقد قال رحمه الله عن نفسه:

(١) ميزان الاعتدال ٩٠/٦.

(٢) انظر: لسان الميزان ١٠٠/٥.

وقد عقد د. محمد أمخزون مقارنة بين آراء الشيعة وآراء الطبري بما يفند هذه التهمة التي وجهت إليه. وذلك في كتابه تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ٢٠١/١.

(٣) معجم الأدباء ٢٦٣/٥.

«أظهرت فقه الشافعي، وأفتيت به ببغداد عشر سنين»^(١).

ثم صار مع نبوغه وسعة علمه يجتهد، فلم يلتزم مذهباً معيناً، بل أصبح له مذهبه الخاص، وصار له أتباع يدرسون المذهب (الجريري)، ويؤلفون فيه، وقد انتشر مذهبه في بغداد، إلا أن أتباع مذهبه انقطعوا بعد الأربعمئة^(٢).

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه:

قال ابن خزيمة: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير»^(٣).

وقال الفرغاني، وهو من تلاميذه^(٤): «كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، فأما أهل العلم والدين فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها»^(٥).

وقال الخطيب: «أحد أئمة العلماء، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفة وفضله، وكان يجمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها... عارفاً بأيام الناس وأخبارهم»^(٦).

وقال الذهبي: «كان من أفراد الدهر علماً وذكاءً، وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله».. وقال أيضاً: «كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع

(١) طبقات الشافعية للسبكي ١٢٣/٣، وسير الأعلام ٢٧٥/١٤.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون ص ١٣، وتاريخ التراث لسزكين، المجلد الأول ٢٥٥/٣، و١٥٩/٢.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب ٥٥١/٢.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خُذَيان؛ التركي الفَرغاني؛ أبو محمد البغدادي، الأمير العالم.

روى عن الطبري، وعلي بن الحسن بن سليمان، وروى عنه الدارقطني وعبد الغني. وثقه ابن مسرور. له كتاب الصلاة، وصل به تاريخ الطبري. توفي سنة ٣٦٢. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب ٣٢/١١، وسير الأعلام للذهبي ١٣٢/١٦.

(٥) طبقات الشافعية للسبكي ١٢٥/٣.

(٦) تاريخ بغداد ٥٤٩/٢.

والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفاً بالقراءات، وباللغة، وغير ذلك»^(١).
وقال السبكي: «الإمام الجليل، المجتهد المطلق، أبو جعفر الطبري... أحد أئمة الدنيا
علمًا ودينًا»^(٢).

وقال ابن كثير: «روى الكثير عن الجرم الغفير... وكان من العبادة والزهادة والورع
والقيام في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم...». وقال أيضًا: «بل كان أحد أئمة الإسلام
علمًا وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله»^(٣).

من أهم مؤلفاته:

لقد خلف الإمام الطبري ميراثًا ضخماً متميزاً، يعكس ما كان عليه من براعة وإبداع
ورسوخ في هذا العلم، وانكباب على التأليف..

قال الفرغاني: «إن قوماً من تلاميذ ابن جرير حصلوا أيام حياته منذ بلغ الحلم إلى أن
توفي، وهو ابن ست وثمانين، ثم قسموا عليها أوراق مصنفاته، فصار منها على كل يوم
أربع عشرة ورقة»^(٤).

وقبل الشروع في ذكر أهم مؤلفاته، فإنه يحسن هنا الوقوف عند:

أبرز العوامل التي ساعدت على تكون هذا النتاج الضخم، والمتميز:

أرى -والله أعلم- أن أبرز العوامل هي ما منّ الله به على الطبري من الأمور التالية:

- ١- رعاية والده له، واهتمامه بتعليمه، والنفقة عليه.. قال أبو بكر بن كامل: إن
الطبري قال له: «رأى لي أبي في النوم أنني بين يدي رسول الله ﷺ، وكان معي
مخلعة مملوءة حجارة وأنا أرمي بين يديه. فقال له المعبر: (إنه إن كبر نصح في دينه،
وذبح عن شريعته)، فحرص أبي على معونتي على طلب العلم، وأنا حينئذ صبي
صغير»^(٥).

(١) سير الأعلام ٢٦٧/١٤، ٢٧٠.

(٢) انظر: طبقات الشافعية ٣/١٢٠.

(٣) البداية والنهاية ١١/١٤٦.

(٤) معجم الأدباء للحموي ٥/٢٤٤.

(٥) معجم الأدباء للحموي ٥/٢٤٧.

وقال الفرغاني: «كان طول حياته يُنفذ إليه -أي والده- بالشيء بعد الشيء إلى البلدان، فسمعتة يقول: (أبطأت عني نفقة والدي، واضطرت إلى أن فتقت كمي القميص فبعتهما)»^(١).

٢- الذكاء والحافظة القوية. قال هارون بن عبد العزيز: قال أبو جعفر: «لما دخلت مصر لم يبق أحد من أهل العلم إلا لقيني وامتحني في العلم الذي يُتحقق به، فجاءني يوماً رجل، فسألني عن شيء من العروض، ولم أكن نشطت له قبل ذلك، فقلت له: «عليّ قول ألا أتكلم اليوم في شيء من العروض، فإذا كان في غد فصرّ إليّ، وطلبت من صديق لي العروض للخليل بن أحمد، فجاء به، فنظرت فيه ليلتي، فأمسيت غير عروضي وأصبحت عروضيّاً»^(٢).

وقال ابن كامل: «أربعة كنت أحبّ بقاءهم وذكر منهم ابن جرير الطبري، ثم قال: - فما رأيت أفهم منهم، ولا أحفظ»^(٣).

٣- ابتداءه بالطلب مبكراً، قال ابن كامل: إن الطبري قال له: «حفظت القرآن ولي سبع سنين، وصليت بالناس وأنا ابن ثمان سنين، وكتبت الحديث وأنا ابن تسع سنين»^(٤).

٤- الجَلَد في الطلب وعلو الهمة، قال رحمه الله: «كنا نكتب عند محمد بن حميد الرازي، فيخرج إلينا في الليل مرات، ويسألنا عما كتبناه ويقرؤه علينا. قال: وكنا نمضي إلى أحمد بن حماد الدولابي^(٥)، وكان في قرية من قرى الري، بينها وبين

(١) طبقات الشافعية للسبكي ١٢٥/٣.

(٢) معجم الأدباء للحموي ٢٥١/٥.

(٣) انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٧٥/١٤.

(٤) معجم الأدباء للحموي ٢٤٧/٥.

(٥) أحمد بن حمّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري؛ أبو علي الدولابي، الرازي.

وهو والد أبي بشر محمد الدولابي؛ صاحب كتاب الكنى والأسماء.

سكن مصر.

- الري قطعة، ثم نعدو كالجنانين حتى نصير إلى ابن حميد، فنلحق مجلسه». ويقال: إنه كتب عن ابن حميد فوق مائة ألف حديث^(١).
- ٥- سماع العلم والحديث الشريف على أئمة هذا الشأن، فتحصل له الكثير من الروايات بالأسانيد العالية عن كبار الحفاظ والمحدثين من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما.
- ٦- الرحلة الواسعة في مختلف الأمصار، وعبر أزمنة طويلة.
- ٧- جمعه لمختلف العلوم، قال الخطيب: «كان ابن جرير أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله ويُرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره...»^(٢).
- وقد بان ذلك على بعض مؤلفاته؛ كالتهذيب والتاريخ والتفسير، فترى في المصنف الواحد منها خدمة لفنون عدة، مما يكسب الكتاب غزارة علمية، وفائدة للقراء على اختلاف حاجاتهم.
- ٨- استيطانه ببغداد، وكانت آنذاك تزدخر بحركة علمية مزدهرة^(٣).
- ٩- امتداد عمره، فقد عاش ستاً وثمانين سنة تقريباً، أمضاها ما بين تعلم وتعليم. قال علي بن عبيد الله؛ المعروف بالسهمسماني^(٤): «مكث أربعين سنة يكتب، في كل

ولم أقف على من ترجم له سوى ابن أبي حاتم، وقال: «روى عن حسين بن علي الجعفي، وعمران بن أبان الواسطي. سمع منه أبي، وعلي بن الحسين بن الجندب». ومنه نقل الخطيب البغدادي ترجمته في غنية الملتبس. انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٩/٢، وغنية الملتبس ص ٩٦. واقتبست بقية نسبه من ترجمة ابنه أبي بشر في سير الأعلام ١٤ / ٣٠٩.

(١) معجم الأدباء للحموي ٢٤٨/٥.

(٢) تاريخ بغداد ٥٤٩/٢.

(٣) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٥٤٩/٢. وإن كان الوضع في عصره من الناحية السياسية متضعضعاً، وهو عصر

الدولة العباسية في آخر قوتها، وظهور الانقسامات وتعدد الدول، والتراع على السلطة بين الفرس والأتراك والعرب، وتحكم المعتزلة في القيادة العباسية في عهدي المعتصم والواثق. انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٣/١٠ وما بعدها، والإمام الطبري ص ١٥ للدكتور محمد الزحيلي.

(٤) علي بن عبيد الله السهمسمي؛ أبو الحسن اللغوي النحوي.

يوم منها أربعين ورقة»^(١).

إضافة إلى أنه لم تشغله الدنيا بل «كان عازفاً عنها، تاركاً لها ولأهلها، يرفع نفسه عن التماسها»^(٢).

١٠ - استعانت به بالله وَعَلَيْهِ. قال رحمه الله: «استخرت الله، وسألته العون على ما نويته من تصنيف التفسير قبل أن أعمله ثلاث سنين، فأعاني»^(٣).

١١ - شخصيته الفذة، وقوته في الصدع بالحق^(٤)، واستقلاله العلمية. ومما يدل على ذلك تكوينه لمذهب خاص به، دون تعصب لرأيه، فقد كان يظهر موافقته لرأي فقيه أو آخر حسب ما يؤديه إليه اجتهاده وفقاً للنصوص الشرعية^(٥).

ومن أهم مؤلفاته ما يلي^(٦):

- ١ - تفسيره المسمى بـ (جامع البيان في تفسير القرآن):
هكذا ورد اسم الكتاب في النسخ المطبوعة، في حين أن الطبري ذكره في تاريخه باسم (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وكذلك ذكره ياقوت بهذا الاسم^(٧).

قال الحموي: كان جيد المعرفة بفنون علم العربية، صحيح الخط، غاية في إتقان الضبط، قرأ على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي. وكان ثقة في روايته. مات سنة ٤١٥ هـ، في خلافة القادر بالله. انظر: معجم الأدباء للحموي ١٨٢/٤.

- (١) تاريخ بغداد للخطيب ٥٥٠/٢.
- (٢) معجم الأدباء للنحوي ٢٥٥/٥.
- (٣) انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.
- (٤) انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.
- (٥) راجع كتاب اختلاف الفقهاء، ففيه من المسائل ما يصرح فيها بموافقة إمام ما في حكمه فيها.
انظر على سبيل المثال: مسألة: عتق المدبر إذا مات سيده... ص ٣٥، حيث قال: والحق في ذلك عندي ما قال مالك.
وانظر أيضاً: مسألة حكم الرجل يأمر رجلاً أن ينقذ رجلاً عنه... ص ٢٤٦.
- (٦) لم أفصل في بيان ما وجد من مخطوطات مؤلفاته وأماكنها، وقد تكلم عنها سزكين في تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٢/٢-١٦٨.

(٧) انظر: تاريخ الطبري ٦٢/١، ومعجم الأدباء ٢٥٥/٥.

وقد أملاه الطبري على طلابه من سنة ٢٨٣ إلى سنة ٢٩٠^(١).

قال السيوطي: «وهو أجل التفاسير، لم يؤلف مثله كما ذكره العلماء قاطبة... وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده»^(٢).

وقد طبع عدة طبعات^(٣).

٢- (تاريخ الأمم والملوك):

هكذا اسمه على النسخ المطبوعة، بينما ذكره ياقوت تحت اسم (تاريخ الرسل والأنبياء والملوك والخلفاء)^(٤).

وروى الخطيب بسنده أن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه: «أتشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه! فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة. ثم قال: أتشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحواً مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك. فقال: إنا لله ماتت المهمم»^(٥)، فاختصره في نحو مما اختصر التفسير. وقد فرغ من تأليفه سنة ٣٠٣هـ.

(١) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٣/٥.

(٢) طبقات المفسرين ص ٩٦.

(٣) منها طبعة نشر مكتبة ابن تيمية، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، وراجع أحاديثه وخرجها أخوه الشيخ المحدث أحمد شاكر، وقد طبع منه ١٦ مجلداً، والمجلدات الثلاثة الأخيرة كانت بتحقيق محمود شاكر وحده. ولم يتمه، حيث توقف فيه عند آية ٢٨ من سورة إبراهيم. كما حققه فضيلة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، بمصر.

(٤) حيث ذكر ياقوت أنه وجد اسم الكتاب هكذا على جزء من كتاب تفسير الطبري بخط الفرغاني؛ تلميذ الطبري. انظر: معجم الأدباء ٢٤٥/٥.

(٥) تاريخ بغداد ٥٥٠/٢.

قال أبو الحسن المغلس^(١): «ما عمل أحد في تاريخ الزمان، وحصر الكلام فيه مثل ما عمله أبو جعفر»^(٢).

وقال ابن الأثير: «هو الكتاب المعول عليه عند الكافة، والرجوع إليه عند الاختلاف»^(٣).

واعتمد في أكثر كتابه على الروايات المسندة، كما سيأتي بيانه لاحقاً. والكتاب طبع عدة مرات^(٤).

وقد اختصر تاريخه كثيرون، منهم عريب بن سعد القرطي^(٥)، وألحق قسم من اختصاره بتاريخ الطبري باسم (صلة تاريخ الطبري)^(٦)، تشمل أخبار العراق من سنة

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس؛ أبو الحسن الفقيه الظاهري البغدادي. أخذ العلم عن أبي بكر؛ محمد بن داود، وعن طريقه انتشر علم داود في البلاد. قال الخطيب: «كان ثقة فاضلاً فهِمًّا». وقال الذهبي: «كان من بحور العلم». ومن كتبه (أحكام القرآن) و(الموضح في الفقه). توفي سنة ٣٢٤. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب ٢٦/١١، وسير الأعلام ٧٧/١٥.

(٢) معجم الأدباء ٥/٢٥٩.

(٣) الكامل في التاريخ ٦/١.

(٤) من أشهرها طبعة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، اعتمد فيها على خمس عشرة مخطوطة مع الأصل الأوروبي. وقال سزكين: «هذه الطبعة جيدة نسبياً، لكن... ما زال هناك صعوبات كثيرة وجوانب غموض في النص لم توضحها هذه الطبعة، ولدينا انطباع أنها قامت على طبعة ليدن أكثر من اعتمادها على المخطوطات...». انظر: تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٤/٢، حاشية ٢٢٨. وهناك طبعة حديثة أصدرتها دار الكتب العلمية، وهي التي سرت عليها في سائر البحث، ما لم أشر إلى طبعة محمد أبو الفضل.

(٥) عريب بن سعيد، من أهل قرطبة كان أديباً، إخبارياً كاتباً، شاعراً مطبوعاً، وله كتاب في التاريخ، ذكره ابن حيان، ونقل منه كتابه المقتبس، وله كتاب في الأنواء. وأنشد له ابن فرج أشعاراً كثيرة في كتاب الحقائق من تأليفه. وكان في أيام الناصر عبد الرحمن بن محمد، واستعمله على كورة أشونة - وهي حصن بالأندلس -، في سنة ٣٠١. انظر: التكملة لكتاب الصلة ٣٥/٤ لابن الأبار البلنسي، ومعجم البلدان للحموي ٢٠٢/١.

(٦) وقد وهم مترجم تاريخ الأدبي العربي لبروكلمان في ٤٧/٣، وتبعه د. الزحيلي في كتابه الإمام الطبري ص ٢٠٦، وكذلك صاحب بحث (الصناعة الحديثية لابن جرير في تهذيب الآثار ص ١٨) - حيث عرفوا بالمنتخب من ذيل المذيل على أنه من صنع عريب بن سعد القرطي. والصواب أن عريباً قد عمل (الصلة) لتاريخ الطبري، - وسيأتي قريباً في التعريف بالمنتخب أن مؤلفه لم يعلم من هو -.

٢٩١ إلى سنة ٣٢٠^(١).

كما قام محمد بن عبد الملك الهمداني^(٢) بعمل (الذيل على تاريخ ابن جرير)^(٣). وهو مطبوع ملحق بتاريخ الطبري باسم (تكملة تاريخ الطبري)^(٤)، وتبدأ هذه التكملة بأحداث سنة ٢٩٥ وتنتهي بحواث سنة ٣٦٧. ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من ذكر كتاب الهمداني باسم التكملة، وإنما كان يذكر باسم الذيل.

٣- (ذيل المذيل):

والذيل، والمذيل كلاهما على تاريخه، من تأليف الطبري نفسه، وكلاهما لم يصلانا^(٥). قال السخاوي: «وله على تاريخه المذكور ذيل، بل ذيل على الذيل أيضاً»^(١).

ولم أجد في النص المكتوب باللغة الألمانية في الموضوع الذي أشرت إليه من كتاب تاريخ الأدب العربي - والواقع تحت نص الترجمة العربية - لم أجد فيه ذكراً للمنتخب، إنما ذكر فيه نشر دي خويه لتاريخ الطبري مع الصلة لعريب، عام ١٨٩٧/١٨٩٨.

ويؤكد أن هناك وهماً في الأمر أن النص المكتوب بالألمانية في تاريخ سزكين المجلد الأول ١٦٣/٢ قد ذكر فيه تاريخ الطبري مع المنتخب من كتاب ذيل المذيل، وليس فيه ذكر لاسم مؤلفه. وكذلك لم يذكر سزكين في النص العربي اسم مؤلف المنتخب.

(١) نشره دي خويه في ليدن، سنة ١٨٩٧ م. انظر: تاريخ التراث لسزكين، المجلد الأول ١٦٤/٢.

وقد حقق هذا القسم من مختصر عريب محمد أبو الفضل إبراهيم، وألحقه بالتاريخ، في المجلد الحادي عشر.

(٢) محمد بن عبد الملك بن إبراهيم الهمداني، المقدسي، أبو الحسن.

روى عنه الحافظ ابن عساكر، وغيره.

قال ابن النجار: به ختم فن التاريخ.

ومن مصنفاته: الذيل على تاريخ أبي شجاع، وأخبار الوزراء، وعنوان السير.

توفي سنة ٥٢١. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣٥/٦، والوافي بالوفيات ٣٠/٤.

(٣) انظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي ص ٣٠٢.

(٤) ألحقه المحقق محمد أبو الفضل بهذا الاسم، بالمجلد الحادي عشر من تاريخ الطبري، ويبدأ من ص ١٨٥ إلى ٤٨٥.

ط: دار المعارف. وكذلك ذكره سزكين باسم (تكملة تاريخ الطبري) في تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٤/٢. وذكر أنه يوجد مخطوطاً في باريس.

(٥) انظر: مقدمة محمد أبو الفضل إبراهيم على تاريخ الطبري ٦/١١ ط: دار المعارف.

ويشتمل (ذيل المذيل) على تاريخ من قتل، أو مات من أصحاب رسول الله ﷺ في حياته أو بعده، على ترتيب الأقرب فالأقرب منه، أو من قریش من القبائل، ثم ذكر موت من مات من التابعين والسلف بعدهم، ثم الخالفين إلى أن بلغ شيوخه الذين سمع منهم، وجمالاً من أخبارهم ومذاهبهم، وتكلم في الذب عن ذوي الفضل منهم، ممن رمي بمذهب هو بريء منه، وذكر صنف من نسب إلى ضعف من الناقلين ولينه، وفي آخره أبواب عمن حدث عنه الإخوة، أو الرجل وولده، ومن شهر بكنيته دون اسمه، أو باسمه دون كنيته^(١).

قال ياقوت عن (ذيل المذيل): «وهو من محاسن الكتب وأفاضلها، يرغب فيه طلاب الحديث وأهل التواريخ، وكان خرج إملاءه بعد سنة ثلاثمائة، وهو في نحو من ألف ورقة»^(٢).

وقد ألحق المحقق بتاريخ الطبري (المنتخب من ذيل المذيل)، واستظهر أنه لأحد العلماء، ولا يعلم من هو^(٣). واشتمل على أخبار أزواج الرسول ﷺ، وبناته، ووفياتهن، وأخبار بعض الصحابة والتابعين، ووفياتهم، وفيه أيضاً بعض ما رووه من الأحاديث.

٤ - (تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار):

وموضوع الكتاب قد صرح به الطبري بقوله:

«إذ كان كتابنا هذا مخصوصاً بالبيان عن آثار رسول الله ﷺ على مذاهب السلف من أهل النقل، دون أقوال أهل الجدل»^(٤).

ألفه على ترتيب المسانيد، وصلنا منها سفر فيه قسم من مسند عمر بن

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٣٠٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٦٠/٥.

(٣) الموضوع السابق.

(٤) انظر: مقدمة المحقق - محمد أبو الفضل - على تاريخ الطبري ١٨/١، و ٧/١١، ط: دار المعارف، وفيها ذكر

لتفاصيل المخطوط. والمنتخب الملحق بالجلد الحادي عشر من التاريخ يبدأ من ص ٤٩١ إلى ص ٦٨٧.

(٥) مسند ابن عباس ٦٨٨/٢.

الخطاب عليه السلام، وسفر فيه الجزء الآخر من مسند علي بن أبي طالب عليه السلام، وسفر فيه قسم من مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وسفر طبع باسم (الجزء المفقود) يشمل على جزء من مسند عبد الرحمن بن عوف عليه السلام، ومسند طلحة بن عبيد الله عليه السلام، ومسند الزبير بن العوام عليه السلام.

قال الخطيب البغدادي، في معرض ذكره لكتب الطبري: «...وكتاب سماه: تهذيب الآثار، لم أر مثله في معناه، إلا أنه لم يتمه»^(١).
قال ياقوت: «وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله، ويصعب عليهم تتمه»^(٢).

وقال السبكي: «وهو من عجائب كتبه؛ ابتداء بما رواه أبو بكر الصديق عليه السلام، مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلة وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب. فتم منه مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة، ومات قبل تمامه»^(٣).

وكان الكتاب موجوداً على ما تركه عليه الطبري إلى حياة السيوطي (ت ٩١١)^(٤).

٥ - كتاب (اختلاف الفقهاء):

وذكره الحموي باسم: (اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام)^(٥). قصد به إلى ذكر أقوال الفقهاء. ومن أبرزهم: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، والأوزاعي، والثوري

(١) تاريخ بغداد ٥٥٠/٢.

(٢) معجم الأدباء ٢٦٣/٥.

(٣) طبقات الشافعية ١٢١/٣.

(٤) انظر: مقدمة محمود شاكر على تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب) ١٤/١.

(٥) معجم الأدباء ٢٦٠/٥.

وغيرهم، ولم يذكر منهم أحمد بن حنبل^(١). وكثيراً ما يعقب على آرائهم بذكر الراجح عنده، بقوله: «فأما على مذهبنا...»، أو: «والصواب من القول عندنا»، ونحو ذلك من العبارات، وقد ينص على موافقة قول أحدهم.

ومن الملاحظ أنه لا يذكر فيه السند في الغالب. ولا غرابة في ذلك إذا علمنا سبب تأليفه له، فقد ذكر رحمه الله أنه «عمله ليتذكر به أقوال من يناظره، ثم انتشر وطلب منه، فقرأه على أصحابه»^(٢).

والكتاب مطبوع في مجلد واحد^(٣)، ولكنه ناقص، فقد قال الحموي: «كتاب (الاختلاف) نحو ثلاثة آلاف ورقة، ولم يستقص فيه اختياره؛ لأجل أنه قد جود ذلك في كتاب اللطيف»^(٤).

بينما المطبوع يتكون من ثلاثمائة وخمس صفحات فقط، والكتب التي يحتويها هي: (المُدَبَّر، والسَّلَم، والمزارعة والمساقاة، والغصب، والضمان، والكفالة، والحوالة) فقط.

وقد ألحق المحقق في آخر الكتاب نصاً نقله من كتاب (إتحاف السادة المتقين) للمرطضي^(٥)، يتضمن بابين من كتاب النكاح، نقلهما من كتاب اختلاف الفقهاء للطبري.

٦ - (لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام):

(١) سبق أن ذكرت أنه لما روجع في ذلك، قال: «لم يكن فقيهاً، وإنما كان محدثاً»، فشغب عليه الحنابلة. انظر: الكامل في التاريخ ٩/٧.

(٢) معجم الأدباء للحموي ٢٦١/٥.

(٣) من تحقيق د. كيرن، وسماه (اختلاف الفقهاء)، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت.

وانظر ما ذكره سزكين عن مخطوطات الكتاب، في (تاريخ التراث) المجلد الأول ١٦٧/٢.

(٤) معجم الأدباء ٢٦١/٥.

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي؛ أبو الفيض، أصله من واسط، ومنشؤه في زيد اليمن. علامة باللغة والرجال والأنساب. من كتبه تاج العروس في شرح القاموس. توفي عام ١٢٠٥هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٧٠/٧.

وهو مجموع مذهبه الذي يعول عليه جميع أصحابه، وهو من أنفس كتبه. في نحو ألفين وخمسمائة ورقة^(١).

وقال الحموي في معنى تسميته: «ولا يظن ظان أن قوله كتاب اللطيف إنما أراد به صِغَرَه وخفة محمل وزنه، وإنما أراد بذلك لطيف القول؛ كدقة معانيه، وكثرة ما فيه من النظر والتعديلات... وفيه رسالة في أصول الفقه، والكلام في الإجماع، وأخبار الآحاد والمراسيل، والناسخ والمنسوخ في الأحكام، والجمل والمفسر من الأخبار، والأوامر والنواهي، والكلام في أفعال الرسل، والخصوص والعموم، والاجتهاد، وفي إبطال الاستحسان إلى غير ذلك مما تكلم فيه»^(٢). واختصره في كتاب (الحفيف في أحكام شرائع الإسلام)^(٣).

٧- (أدب النفوس الجيدة والأخلاق النفيسة):

وربما سَمَّاه بـ(أدب النفس الشريفة والأخلاق الحميدة)، ويشتمل على عدة أمور؛ كالورع والإخلاص والشكر، والكبر، وأعمال القلوب، ثم ذكر شيئاً كثيراً من الدعاء، وفضل القرآن، وأوقات الإجابة ودلائلها، وما روي من السنن، وأقوال الصحابة والتابعين في ذلك، وكان في نحو خمسمائة ورقة، ومات قبل أن يتمه^(٤).

٨- (التبصير في معالم الدين):

قال محقق الكتاب: «هذا اسمه من كتب التراجم عامة، وورد اسمه في المخطوطة له: (تبصير أولي النهى، ومعالم الهدى)^(٥).

بينما ورد في معجم الأدباء باسم (البصير في معالم الدين)^(٦). واعتبر المحقق

(١) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٣/١٤.

(٢) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٢/٥.

(٣) انظر: الموضع السابق، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٣/١٤.

(٤) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٤/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤، ٢٧٧.

(٥) د. الشبل في مقدمته على الكتاب ص ٦١. وذكر أن المخطوطة فيها حرم بنحو ست ورقات.

(٦) ٢٦٦/٥.

هذه التسمية مصحّفة^(١).

والكتاب رسالة بعث بها المؤلف إلى أهل طبرستان في إيضاح قصد السبيل لما اختلف الناس فيه من أهل الأهواء والبدع، في مسائل العقيدة المهمة، ونقد مذاهب المعتزلة خصوصاً من الناحية العقلية، مع تجلية القول المختار عند أهل السنة، بقوله هو من عند نفسه^(٢).

٩- (صريح السنة)، ويسمى أيضاً بـ(شرح السنة)^(٣):

وهي رسالة بيّن فيها ما يدين الله به من مسائل العقيدة في رؤية الله تعالى، وكلام الله تعالى، وزيادة الإيمان ونقصانه، والقول في القرآن، وأفعال العباد، وفي الصحابة رضي الله عنهم، وقد نقل عنه العلماء^(٤).

والكتاب مطبوع^(٥).

١٠- (كتاب الفضائل)^(٦) أو:

(فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه)، (فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما)، و(فضائل العباس بن عبد المطلب):

وسبب تأليفه لهذه الفضائل: أن أبا جرير لما بلغه أن أبا بكر بن أبي داود السجستاني تكلم في حديث غدير خم، عمل كتاب الفضائل، فابتدأ بالكلام في فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذكر طرق حديث خم، فكثر الناس لاستماع ذلك، واجتمع قوم من الروافض ممن بسط لسانه بما لا يصلح في الصحابة رضي الله عنهم، فابتدأ بفضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم سأله العباسيون في فضائل

(١) انظر الموضوع السابق من مقدمته.

(٢) انظر: التبصير للطبري ص ١٠٣-١٠٥، ومقدمة المحقق ص ٦١، ومعجم الأدباء للحموي ٢٦٦/٥.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٢٦٦/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.

(٤) أشرت إلى نقول العلماء عنه ص ٢٥.

(٥) بتحقيق بدر بن يوسف بن معتوق، وآخر بتحقيق نبيل صلاح سليم.

(٦) هكذا سماه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩٧/٥٢، والذهبي في سير الأعلام ٢٧٤/١٤ أي بعنوان مجمل، أما

ياقوت الحموي فقد فرق عناوين الكتب على أسماء الصحابة المذكورين رضي الله عنهم. انظر: معجم الأدباء ٢٦٦/٥.

العباس فابتدأ بخطبة حسنة، وأملى بعضه، وقطع جميع الإملاء قبل موته، وكان يظن أن فيه لاجحة^(١).

١١ - (القراءات وتزويل القرآن)^(٢):

قال أبو علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت ٤٦٦) في كتاب (الإقناع في إحدى عشرة قراءة): «...وله في القراءات كتاب جليل كبير، رأيته في ثمان عشرة مجلدة، إلا أنه كان بخطوط كبار، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ، وعلل ذلك وشرّحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور»^(٣).

ونُسب إليه كتاب (بشارة المصطفى في بيعة المرتضى)^(٤)، وهذا الكتاب في الواقع لأبي جعفر محمد بن أبي القاسم؛ رستم الطبري^(٥).

كما نُسب إليه كتاب (الرد على الحرقوصية)^(٦) وهو من مؤلفات محمد بن جرير بن رستم الطبري الرافضي^(٧).

وقال محقق كتاب (التبصير في معالم الدين): «ولعله كتابه الذي سماه (كتاب

(١) انظر: تاريخ مدينة دمشق ١٩٨/٥٢، ومعجم الأدباء للحموي ٢٦٩/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.

(٢) معجم الأدباء للحموي ٢٤٥/٥.

(٣) معجم الأدباء للحموي ٢٤٥/٥، ومن كتب الطبري التي رصدها سزكين في الأزهر: (الجامع في القراءات من المشهور والشواذ) وشكك سزكين في أصالة الكتاب جداً. انظر: تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٨/٢.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٠/٣.

(٥) انظر: لسان الميزان لابن حجر ٤٢٩/١. أما سزكين فاعتبر الكتاب لمحمد بن جرير بن رستم الطبري، وقال بحذفه من قائمة آثار ابن جرير الطبري [إمام أهل السنة؛ صاحب ترجمتنا].

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٠/٣. وقد تعقبه سزكين بأنه قد يكون من تأليف محمد بن جرير بن رستم الطبري، كما خطأً وصف بروكلمان للحرقوصية بأنهم الحنابلة. انظر: تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٨/٢ حاشية ٢٣٠.

والحرقوصية هم الخوارج، أتباع حُرْقُوص بن زهير السعدي، أحد الخوارج الحَكَمَة الذين خرجوا يوم النهروان وقتلهم علي رضي الله عنه. انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٢٨٩/٧.

(٧) حسب ما ذكره النجاشي الرافضي في كتابه (رجال الشيعة) ص ٢٤٦. نقلاً من سزكين في تاريخ التراث (الموضع السابق)، ود. علي الشبل في مقدمته على التبصير ص ٦٣ حاشية ١.

أهل البغي) في رسالته التبصير في الفقرة ٢٣»^(١).

وفاته:

توفي ابن جرير رحمه الله عشية الأحد، ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاثمائة، وقيل: إنه مات في سنة إحدى عشرة أو ست عشرة. ودفن في داره ببغداد، وشيَّعه من لا يحصيهم إلا الله تعالى، ورثاه خلق من الأدباء وأهل الدين^(٢).

(١) د. علي الشبل في مقدمته على الكتاب ص ٦٣.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٥٥٤/٢، ومعجم الأدباء ٢٧٥/٥، وسير الأعلام ٢٨٢/١٤.

منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه

يعتمد الطبري غالباً على الرواية بالإسناد.

قال تلميذه عبد العزيز بن محمد الطبري: «كان أبو جعفر راجحاً في علوم القرآن والقراءات، وعلم التاريخ، واختلاف الفقهاء مع الرواية كذلك، على ما في كتابه البسيط والتهذيب، وأحكام القراءات، من غير تعويل على المناولات والإجازات، ولا على ما قيل في الأقوال، بل يذكر ذلك بالأسانيد المشهورة»^(١).

ولم يكن مجرد راوٍ للأسانيد، جامعاً لها، بل كان عالماً بالكثير منها.. قال الخطيب: «كان عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخالفين... عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله كتاب سماه تهذيب الآثار، لم أرَ سواه في معناه، لم يتمه»^(٢). وسأذكر منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه التي طبعت:

(جامع البيان):

وهو من أهم كتب التفاسير بالمأثور وأشهرها، حيث يستشهد على تفسير الآية بما يرويه بسنده إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم. ومن العوامل التي أكسبته مكانته المشهورة أنه لا يقتصر على مجرد الرواية، بل يرجح الأقول، ويستنبط الأحكام.

قال السيوطي: «... وابن جرير الطبري، وكتابه أجل التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك»^(٣). والجدير بالذكر هنا أنه رحمه الله لم ينقل عن بعض المتهمين كالكلي، والواقدي. قال الحموي: «ولم يتعرض لتفسير غير موثوق به؛ فإنه لم يدخل في كتابه شيئاً عن

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٥٤/٥.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٥٤٩/٢.

(٣) انظر: الإتيان في علوم القرآن ٣٧٧/٢، ٣٧٨ النوع الثمانون.

كتاب محمد بن السائب الكلبي^(١)، ولا مقاتل بن سليمان^(٢)، ولا الواقدي^(٣)؛ لأنهم عنده أظناء، والله أعلم. وكان إذا رجع إلى التاريخ والسير حكى عن محمد بن السائب الكلبي، وعن ابنه هشام، وعن الواقدي، وغيرهم، فيما يفتقر إليه، ولا يؤخذ إلا عنهم^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين؛ كمقاتل بن بكير، والكلبي^(٥)».

(١) محمد بن السائب بن بشر الكلبي؛ أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر (ت).

قال ابن حجر: «متهم بالكذب، ورمي بالرفض». (ت ١٤٦).

ستأتي ترجمة مفصلة له في ص ١١٠.

وقد روى الطبري عنه في مواضع لكنه نبه إلى حاله، كما سيأتي في ص ١١١.

(٢) مقاتل بن سليمان البلخي؛ صاحب التفسير.

قال ابن سعد: «أصحاب الحديث يتقون حديثه، وينكرونه».

وسئل وكيع عن كتابه في التفسير: «فقال لا تنظر فيه»، وقال أيضاً: «كان كذاباً».

وقال أبو حاتم: «هو متروك الحديث». وقال ابن حجر: «كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم» (ت ١٥٠).

انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٧٣/٧، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٤/٨، والتقريب لابن حجر ص ٥٤٥.

(٣) محمد بن عمر بن واقد الواقدي، الأسلمي؛ أبو عبد الله المدني، قاضي بغداد (ت ق).

جرحه كبار النقاد، فقد قال علي بن المديني: «لا أرضاه في الحديث، ولا في الأنساب، ولا في شيء».

كما ضعفه ابن معين. وقال ابن عدي: «بين الضعف».

وقال البخاري وأبو حاتم، ومسلم والنسائي: متروك الحديث.

كذلك تركه أحمد - وقال في موضع آخر: هو كذاب.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «لم أسق ترجمته هنا لاتفاقهم على ترك حديثه، وهو من أوعية العلم لكنه لا

يتقن الحديث، وهو رأس في المغازي والسير، ويروي عن كل ضرب».

وقال ابن حجر: «متروك مع سعة علمه».

توفي سنة: ٢٠٧.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٠/٨، والضعفاء والمتروكين للنسائي، والكامل ٢٤١/٦، وتهذيب الكمال

١٨٠/٢٦، تذكرة الحفاظ ٣٤٨/١، والتقريب ص ٤٩٨.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٢٥٧/٥.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٨٥/١٣. ويراجع تعليقي ص ١١١ بخصوص رواية الطبري عن الكلبي.

وقد قال الطبري في مقدمة تفسيره: «فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن أوضحهم حجة فيما تأول وفسر؛ مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أئمة من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من وجه النقل المستفيض، وإما من وجه نقل العدول الأثبات فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من وجه الدلالة المنصوبة على صحته»^(١). وكان رحمه الله أميناً دقيقاً فيما يرويه، وظهرت لي شخصيته الحديثية في بعض ثانياً تفسيره، من خلال النقاط التالية:

- ١- يميز الراوي، بذكر قبيلته، أو بلده، أو لقبه، أو صناعته، أو صفة فيه، ونحو ذلك^(٢).
 - ٢- يبين الصحبة^(٣).
 - ٣- يبين حال الراوي، كأن يقول: كان ثقة، أو يقول: لا يُعرف في أهل الآثار^(٤).
 - ٤- يبين السماع واللقاء والإرسال والانقطاع^(٥).
 - ٥- يميز طرق التحمل، ويصف المتون بدقة، ويبين الفروق بين الرواة في السند أو المتن، كما يبين إن شك أحد الرواة^(٦). وهذا ظاهر بجلاء في مروياته.
- ويجدر الإشارة هنا إلى أنه قد وضّح في أول تفسيره معنى قوله (حدثكم) -التي يسوقها عادة في بداية أسانيده في معرض النقاش، كقوله: «إن سألنا سائلٌ فما أنت قائل فيما حدثكم به؟».. فيذكر الطبري شيخه، وخبره الذي رواه عنه بسنده-. فقال الطبري: «وكل ما قلنا في هذا الكتاب: حدثكم، فقد حدثونا به»^(٧).

(١) انظر: جامع البيان ٨٨/١.

(٢) انظر: جامع البيان ٤٨/١، ٨١/١، ٧١/١، ١١٩/١، ١٢٩/١، ٣١٣/٣، ٦٧١/٢٤، ٧٣٣/٢٤.

(٣) انظر على سبيل المثال: ١٣٦/١.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٨٧/١، ٣٧٢/٤، ١١٨/٣، ٦٢٨/٢٤، ٧٨/١.

(٥) سيأتي في أمثلة الباب الأول: الفصل الخامس، والسادس، والسابع.

(٦) انظر على سبيل المثال: ٢٧٢/٦، ١٩/٢١، ٧٢٤/٨، ٦٧٧/٢٤، ١٤/١٤، ٦٧٢/٦٧٢، ٤٤٢/٦٧٢، وستظهر عنايته بهذه

الأمور من خلال أمثلة البحث أيضاً.

(٧) جامع البيان ١٤/١.

وهذا يدل على حرص الطبري على عدم التدليس^(١).

- ٦- يحكم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف، وذلك في حالات تُعد قليلة بالنسبة إلى حجم مروياته في الكتاب^(٢).
- ٧- يبين في حالات قليلة -أيضاً- الشذوذ والمخالفة واضطراب الرواة^(٣).
- ٨- يكشف أحياناً عن وقوع الغلط في السند، أو تصحيف في المتن^(٤).
- ٩- ينقد الحديث بالنظر في متنه^(٥).
- ١٠- له كلام في صفات الخبر الذي يحتج به^(٦).
- ١١- له كلام في موقفه من الأحاديث التي ظاهرها التعارض^(٧).

وبالعموم فقد كان رحمه الله في الكثير من المواضع لا يتعقب الأحاديث بتصحيح أو تضعيف.

وفي الحالات القليلة التي يتعقبها فإن ذلك يكون بعبارات مجملة مختصرة في الغالب.

وله وقفات نادرة مفيدة يناقش فيها بعض الأسانيد، ويفصل حكمه فيها. وسيظهر ذلك من خلال البحث، بإذن الله.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يوجد في تفسيره أخباراً مأخوذة من قصص بني إسرائيل، يرويها بإسناده إلى كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وابن جريج، والسُّدِّي، وغيرهم.

(١) وسيأتي قريباً ما يدل على ذلك أيضاً، عند كلامي عن كتابه التاريخ.

(٢) انظر فيما صححه -على سبيل المثال-: ٣٦/٧، ٢١٠/٨، ٧٤٧/٨، ١٣٦/١٥، ٣٣٩/١٥، أما أحكامه في

تضعيف الحديث، وإعلاله فهي مبثوثة في أمثلة هذا البحث.

(٣) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل الثاني، والثالث، والرابع، والخامس.

(٤) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل السادس.

(٥) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل السابع.

(٦) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل الأول.

(٧) انظر على سبيل المثال: ٥٤٣/٢، ٣٦/٧، ٧٤٨/٨، ٢١٠/٨، وسيأتي في أمثلة الباب الثاني، الفصل الأول.

وأحياناً يتعقب هذه الروايات بالنقد؛ إلا أنه أخذ عليه أن بعض الإسرائيليات مما اشتملت على خرافات وأباطيل^(١)، أوردتها الطبري ساكتاً عنها، وكان الأولى أن يتعقبها^(٢).

وأرى أن الأولى ببعضها ألا يُذكر أصلاً، مما فيه ما لا يليق بمقام الأنبياء^(٣)، عليهم السلام، والله أعلم.

قال ابن كثير: «وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله ﷺ: ((وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج))^(٤)، فيما قد يجوزه العقل، فأما فيما تحيله العقول، ويحكم عليه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل، والله أعلم، وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين، وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد، وليس بهم احتياج إلى إخبارهم، والله الحمد والمنة»^(٥).

وعُذِرَ الإمام الطبري رحمه الله أنه قد ذكرها بسندها فخرج من عهدها، ومن أسند فقد أحال^(٦).

(١) انظر على سبيل المثال: قصة صخر المارد مع سليمان عليه السلام. عند تفسير الآية ٣٤ من سورة ص. جامع البيان ٨٩/٢٠.

(٢) انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور محمد الذهبي ص ١٠٠، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور محمد أبو شهبه ص ١٢٣.

(٣) انظر على سبيل المثال: القصة المزعومة في ابتلاء داود عليه السلام بالمرأة التي كان زوجها (أهريا) غائباً في القتال. في تفسير الآية ٢٤ من سورة ص. جامع البيان ٦٤/٢٠ - ٧٥.

(٤) وهو حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل (ح ٣٤٦١)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل (٢٦٦٩)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

(٥) تفسير ابن كثير ١٨٠/١٣.

(٦) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - في مجموع الفتاوى ٣٦٦/١٣ - أن الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، ثم قسمها على ثلاثة أقسام، فقال:

«أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

وللإمام الطبري تنصيصات في أكثر من موضع على أن ما يروى في هذه الإسرائيليات لا فائدة في العلم بها، من ذلك:

قوله بعد أن ذكر الأقوال المتعددة في مبلغ الدراهم الذي باعوا بها أخوة يوسف أخاهم عليه السلام: «والصواب من القول في ذلك أن يقال إن الله - تعالى ذكره - أخبر أنهم باعوه بدراهم معدودة غير موزونة، ولم يحدّ مبلغ ذلك بوزن ولا عدد، ولا وضع عليه دلالة في كتاب ولا خبر من الرسول ﷺ، وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين، ولا في الجهل به دخول ضرر فيه، والإيمان بظاهر التزويل فرض، وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه»^(١).

وقال بعد أن ذكر الأقوال المتعددة فيما كان على المائدة التي نزلت من السماء على عيسى عليه السلام، قال: «غير نافع العلم به، ولا ضارّ الجهل به، إذا أقرّ تالي الآية بظاهر ما احتمله التزويل»^(٢).

تاريخ الأمم والملوك:

يحتوي تاريخه على قسمين:

الأول: تاريخ ما قبل الإسلام: وفي هذا القسم عرض الحوادث غير مرتبة على السنين، إنما أوردتها على أساس المواضيع، منذ الخليفة وحتى بعثة محمد ﷺ.

الثاني: ما بعد الإسلام: اتبع فيه تسجيل الأحداث ترتيباً زمنياً، عامّاً بعد عام، ابتداءً من هجرة النبي ﷺ إلى نهاية سنة ٣٠٢ هـ.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجاوز حكايته، لما تقدم). يعني بذلك حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما المرفوع: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...» الحديث.

قال الإمام مالك: «المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا».

وقال الشافعي: «(من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجوز التحدث بالكذب، فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم)». فتح الباري لابن حجر ٤٩٨/٦.

(١) جامع البيان ٥٩/١٣.

(٢) جامع البيان ١٣١/٩.

وقد سار رحمه الله في أكثر كتابه على الرواية المسندة. فما تلقاه مشافهة من شيوخه، يقول فيه: (حدثني)^(١)، و(حدثنا)^(٢)، و(أخبرنا) - واستعماله لأخبرنا قليل -^(٣).

وما تلقاه بالمراسلة، قال فيه: (كتب إلي)^(٤).

وما تلقاه إجازة، أو وجادة من كتاب، فيقول فيه: (ذكر)، أو (قال). ويذكر اسم مؤلف الكتاب، فيقول مثلاً: (قال الواقدي)^(٥). إلا أنه قلما يذكر اسم المؤلف الذي نقل عنه، في حين أن للمؤلف الواحد عدة كتب، الأمر الذي يعسر على الباحث معرفة عن أيها نقل^(٦)!

وكثير من الكتب التي نقل عنها أصبحت الآن مفقودة، أو في حكم المفقود، وبقي كتاب الإمام الطبري موسوعة حافظة لها، كما أضاف رحمه الله إلى مؤلفات هؤلاء عشرات الروايات التي أخذها عن شيوخه^(٧).

وقد حافظ رحمه الله على الرواية المسندة إلا في بعض المواضع؛ فيقول فيها: «وقد قيل»^(٨)، أو: حدثت عن فلان^(٩)، أو: ذكر عن فلان^(١٠)، أو: «ذكر هذه القصة بعض

(١) انظر على سبيل المثال: تاريخ الطبري ١٥/١، ٢٤٦/٤.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٣٥٥/٢، ٢٧٥/٣.

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٢٤٦/٢، ٧٠٠/٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٢٧٢/٢، ٦/٣.

(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ١٤٥/٢، ٢٠٧/٢.

(٦) انظر: أبو جعفر... لجمال الدين العياشي ص ١٢٤، والإمام الطبري للزحيلي ص ٢١٥، ٢٣٣، وتحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين للدكتور محمد أمحزون ٢٢٨/١.

(٧) انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة... د. أمحزون ٢٢٠/١.

(٨) تاريخ الطبري ٤٢٩/٣، ١٩٠/٤، ١٣٥/٥.

(٩) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٤٧٨/١، ٧٣/١، ١٠٥/١، ٣/٢، ٢٥٧/٣، ٤٩٥/٣، ٥٨/٤.

(١٠) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ١٢٠/١، ١٢١/١، ٤٥٦/٤ - ٤٦١.

أصحابنا»^(١)، ونحو ذلك من العبارات^(٢).

والإمام الطبري يروي الخبر، أو الحادثة بطرقها ورواياتها المتعددة كما وصلت إليه، دون نقد لها، ولا ترجيح بين ما اختلف منها إلا نادراً جداً، كما سيأتي.

وبالرغم من أن الإمام الطبري في تاريخه قد اتخذ أسلوب الناقل لأحداث التاريخ دون نقد أو تعقب، إلا أنه ظهرت لي شخصيته الحديثية في تاريخه من خلال ما يلي:

- ١ - يروي الأخبار مسندة في الغالب.
- ٢ - يذكر من صيغ الأداء ما يميز به طريقة تحمله. -وقد تقدمت هاتان النقطتان-

وهو حريص على بيان طرق التحمل في طبقات من فوقه، كقوله: «وحدثني أبو زيد، قال: «زعم أبو عبيدة، ولم أسمع منه»، أن ابن عباس...» فروى الأثر^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن الإمام الطبري بعيد عن التدليس، ويدل على ذلك:

- (أ) قوله: «أخرج إليّ زياد بن أيوب كتاباً فيه أحاديث عن شيوخ، ذكر أنه سمعها منهم، قرأ عليّ بعضها ولم يقرأ عليّ بعضها، فمما لم يقرأ عليّ من ذلك فكتبته منه» فذكر الطبري الخبر^(٤).
- (ب) أنه بالرغم من كثرة رواياته عن بعض شيوخه، إلا أنه في بعض الروايات يروي عن شيخه بواسطة، فيتزل بالسند، من ذلك أنه روى عن شيخه عمر بن شبة^(٥)، الكثير من الروايات في تاريخه، ومع

(١) المرجع السابق ٦٠٢/٥.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٣٣١/٤، ٥٩٧/٥، ٤٤٠/٥.

(٣) انظر: المرجع السابق ١٥٥/٣. وستأتي قريباً ترجمة كل من أبي زيد -عمر بن شبة-، وأبي عبيدة.

(٤) تاريخ الطبري ٣٠/٣.

(٥) عمر بن شبة بن عبيدة؛ أبو زيد الثميري البصري (ق).

- ذلك فإنه في روايات يقول: «ذكر عن عمر بن شبة»^(١).
- وكذلك الحال مع شيخه أحمد بن ثابت الرازي^(٢).
- ٣ - ينقل بدقة متناهية اسم الراوي كما سمعه من شيخه، فيقول مثلاً: «حدثنا علي بن نصر بن علي، وعبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، قال علي: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، وقال عبد الوارث: حدثني أبي»^(٣).
- ٤ - يميز الراوي - في حالات غير قليلة - بتفصيل نسبه، أو ذكر بلده، أو كنيته، أو لقبه، أو صنعته، أو ولائه^(٤).
- ٥ - يتحرى في ألفاظ المتن^(٥)، وعند تعدد شيوخه في الرواية الواحدة يحدد اللفظ لمن^(٦). وتظهر دقته في ذلك بجلاء لمن قرأ في تاريخه.
- ٦ - ينبه إلى وجود اختلاف بين الرواة فيما روه، فيقول مثلاً: «وأما الذي يرويه المحدثون من أمر الأحنف، فغير ما رواه سيف عمن ذكر من شيوخه، والذي

وثقه الدارقطني، والخطيب.

وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، وكان صاحب أدب، وشعر، وأخبار، ومعرفة بتاريخ الناس.

وقال الذهبي: الحافظ، العلامة، الأخباري، الثقة.

مات سنة ٢٦٢. انظر ترجمته في: الثقات ٤٤٦/٨، وتهذيب الكمال ٣٨٦/٢١، وتذكرة الحفاظ ٧٧/٢.

(١) تاريخ الطبري ٥٣١/٤.

(٢) انظر: تاريخ الطبري ٥٧٢/١، ٤٦١/٤.

أحمد بن ثابت بن عتّاب الرازي، المعروف بفرخويه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا العباس بن أبي عبد الله الطهراني، يقول: كانوا لا يشكّون أن فرخويه كذاب.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١/٢، ولسان الميزان ١٤٣/١.

(٣) تاريخ الطبري ٢٠/٢، وانظر على سبيل المثال: ٥٤٦/١.

(٤) انظر على سبيل المثال: تاريخ الطبري ٥٤٠/١، ٣٣/٢، ٢٧٤/٣، ٤٤١/٤، ٤٤٧/٤، ٤٥٠/٤، ٤٥٢/٤.

٤٦٦/٤، ٤٦٧/٤.

(٥) انظر: المصدر السابق ٥٩/١.

(٦) انظر: المصدر السابق ٣٤٧/٣.

يرويه المحدثون من ذلك»^(١)..

- ٧- يحكم أحياناً قليلة على بعض الأحاديث بالصحة^(٢).
 - ٨- نص على أن الأمور الغيبية لا يدرك علمها إلا بخبر تقوم به الحجة^(٣).
 - ٩- ينتقد الخبر، ويرجح بين الأوجه، وذلك في حالات نادرة جداً^(٤).
 - ١٠- ينقل عن بعض العلماء نقدهم للرواية. وهذا أيضاً نادر جداً.
- فمثلاً: بعد أن ذكر الطبري حادثة وقعت لكسرى وفيها ذكر هانئ بن مسعود، نقل الطبري عن أبي عبيدة؛ معمر بن المثنى^(٥) قوله: «وقال بعضهم: لم يدرك هانئ بن مسعود هذا الأمر، إنما هو هانئ بن قبيصة بن هانئ بن مسعود، وهو الثبت عندي»^(٦).
- والجدير بالذكر أن الإمام الطبري صرح ببراءة عهده مما قد يرد في تاريخه من أحاديث وآثار مردودة، ذلك أنه قد قدّم للقارئ السند، ومن أسند فقد أحال، قال رحمه الله:

«وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادنا في كل ما أحضرت ذكره فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما

(١) المصدر السابق ٣/٣٤، وانظر على سبيل المثال: ١٦/٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ١/١٨، ١/٢١، ١/٥٢٨.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٦٠.

(٤) انظر في هذا البحث: الباب الأول: الفصل الأول، ح ٢٢، والفصل الثالث ح ٤٦، والباب الثاني: (الفصل الثاني، ح ٩٩، ١٠١، والفصل الثالث، ح ١٠٤-١٠٧، والفصل السادس ح ١٢٤، ١٢٥، والفصل السابع ح ١٣٠ - ١٣٢).

(٥) مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى؛ أَبُو عُبَيْدَةَ، التيمي مولاها، البصري، النحوي، اللغوي (خت د).

كان من أعلم الناس باللغة، وأنساب العرب، وأخبارها، وهو أول من صنف غريب الحديث.

قال ابن حجر: صدوق، أخباري، وقد رمي برأي الخوارج.

توفي سنة ٢٠٨.

انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/٥٠٩، والتقريب ص ٥٤١.

(٦) تاريخ الطبري ١/٤٧٨.

أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه؛ إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادئين، غير واصل إلى من لم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس، فما يكن في كتابي هذا من خبرٍ ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدَّى إلينا^(١).

وقد انتُقد على الإمام الطبري رحمه الله اعتماده - في مروياته عن الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه - على راويين مجروحين، هما: سيف بن عمر التميمي^(٢)، ومحمد بن عمر الواقدي^(٣).

وأبرز من روى عنه الطبري ممن تُكلم فيه: أبو مخنف؛ لوط بن يحيى الرافضي^(٤).

(١) انظر: المصدر السابق ١/١٣.

(٢) سيف بن عمر التميمي الأسدي، الكوفي، صاحب كتاب الردة (ت).

قال ابن معين: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي». وقال أبو داود: «ليس بشيء». وقال ابن حبان: «اتهم بالزندقة»، وقال أيضًا: «يروى الموضوعات». وقال ابن عدي: «عامه حديثه منكرو».

وقال الذهبي: «متروك باتفاق».

وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، مات في زمن الرشيد».

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٢٧٨، وميزان الاعتدال ٣/٣٥٣، والمغني ١/٤٦٠، والتقريب ص ٢٦٢.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٣٨.

(٤) لوط بن يحيى؛ أبو مخنف.

قال ابن معين: «ليس بثقة». وقال مرة: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي: «شيعي محترق صاحب أخبارهم». كما ضعفه الدارقطني.

وقال الذهبي: «أخباري تالف، لا يوثق به».

مات قبل السبعين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٨٢، وميزان الاعتدال للذهبي ٥/٥٠٨.

حيث اعتمد على مروياته فيما يتعلق بمعركة صفين؛ والفتنة التي وقعت زمن علي عليه السلام ^(١)،
(٢).

وقد أجاب العلامة محب الدين الخطيب على ذلك، بأن الطبري أراد أن يقف قارئه على مختلف وجهات النظر، فأخذ عن مصادر أخرى قد لا يثق بها هو بأكثرها، إلا أنها تفيد عند معارضتها بالأخبار القوية، وقد تكمل بعض ما فيها من نقص، ولو أن الذين ينقلون عن الطبري ويقفون عنده، استقوا أخبارهم من لوط بن يحيى هذا، واكتفوا بعزوها إلى الطبري لظلموا الطبري بذلك، وهو لا ذنب له بعد أن بين لقارئه مصادر أخباره، وعليهم أن يعرفوا نزعات أصحاب هذه المصادر ويزنوها بالموازن العادلة.

ومن تمكن من علم المصطلح، واستفاد من كتب الجرح والتعديل استطاع أن يميز بين غث الأخبار وسمينها ^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أن هناك من انتقد أبا القاسم الطبراني لجمعه الأحاديث المنكرة جداً والموضوعات، قال: «أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا؛ إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده، والله أعلم» ^(٤).
ومما يلاحظ في تاريخ الإمام الطبري كثرة الإسرائيليات فيه، ومنها ما اشتمل على

(١) انظر: (أبو جعفر... وكتابه تاريخ الأمم والملوك) لحسين عاصي ص ١٠٥ - ١٠٧، وتحقيق مواقف الصحابة... لمحمد أمزون ٢٢٨/١ - ٢٥٣.

(٢) توجد رسالة ماجستير بعنوان (مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري - عصر الخلافة الراشدة) للدكتور يحيى اليحيى، من شعبة التاريخ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وكان من النتائج التي وصل إليها الباحث في آخر بحثه: أن اعتماد الطبري على مرويات أبي مخنف عن صفين وغيرها، وإهماله لكتب أخرى، لا يمكن أن يعلل بترجيحه لأبي مخنف عليها، ولعله لم يقف على تلك الكتب أصلاً. ولعل عدم وقوفه على هذه المصادر اضطره إلى الاعتماد على أبي مخنف في هذه الموضوعات، مع أن القاعدة عنده، أن العهدة على الرواة، ومن أسند فقد أحال.

(٣) اختصرته بتصرف من مقال لفضيلة الشيخ محب الدين الخطيب بعنوان: (تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري) ص ٢١٠ - ٢١٥، مجلة الأزهر، بتاريخ ٢ صفر ١٣٧٢هـ.

(٤) لسان الميزان ٧٤/٣.

خرافات وأساطير^(١)، أوردتها دون تعقب، وكان الأولى ألا يسكت عن بيان بطلانها، وقد تقدم قريباً من الكلام عن رواية الإسرائيليات، وأقسامها ما يغني عن الإعادة هنا^(٢).

(ذيل المذيل):

لا شك أن من الأساسيات التي تعين أهل الحديث في نقدهم للمرويات؛ الوصول إلى ما يعرف بالراوي ويميزه، وكذا معرفة سني وفياتهم للتأكد من اتصال السند. ومن كتب الطبري التي اعتنت بذلك ذيل المذيل، وهو مفقود كما سبق أن ذكرت، ولكن سبيلنا للوصول إلى بعض ما فيه، هو المنتخب منه^(٣)، حيث نجد فيه:

وفيات الصحابة والصحابيات، و(ذكر من عاش بعد رسول الله ﷺ من أصحابه فرؤى عنه أو نُقل عنه العلم)، وكذا الصحابييات. وذكر التابعين ونقله الآثار ووفياتهم. وأسماء من شُهر بالكنية، وكُنِيَ من شهر باسمه، من الصحابة والصحابيات والتابعين. وذكر أسماء من عرف من أصحاب رسول الله ﷺ بمولاه، أو بأخيه، أو بلقبه، أو بجده دون أبيه الأدنى. وذكر كُنِيَ من شهر بالاسم دون الكنية من الخلفين - أي من بعد التابعين -. وأثناء عرض الطبري لما مضى، يروي بسنده من أحاديثهم أو شيئاً من أخبارهم.

(تهذيب الآثار):

الكتاب مصنف في حديث رسول الله ﷺ وبيان معانيه، فقد قال الطبري عن موضوع كتابه:

«كان كتابنا هذا مخصوصاً بالبيان عن آثار رسول الله ﷺ على مذاهب السلف من أهل النقل، دون أقوال أهل الجدل»^(٤).

وقد ألفه على ترتيب المسانيد، ووصف السبكي هذه المسانيد فقال: «ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلة وطرقه، وما

(١) انظر على سبيل المثال: تاريخ الطبري ١/١٩٢، حيث ذكر قصة اقتتال يعقوب عليه السلام وعيص في بطن أمهما.

وفي ١/٢٠٤ قصة يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز.

(٢) يراجع ص ٣٩.

(٣) سبق أن نقلت عن محقق تاريخ الأمم والملوك، أن المنتخب لأحد العلماء.

(٤) مسند ابن عباس ٢/٦٨٨.

فيه من الفقه والسنن، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب. فتمّ منه مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة، ومات قبل تمامه»^(١).

كذلك أبان الطبري رحمه الله عن منهجه وشرطه في مقدمة كتابه التي لم تصلنا، لكنه كان يشير إليها أحياناً في ثنايا أجزاءه التي عُثر عليها، من ذلك قوله رحمه الله: «لم يكن كتابنا هذا مقصوداً به قصد الإبانة عن مذاهب المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبس عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله ﷺ، والبيان عن معانيه على ما شرطنا ذلك في مبتدئه»^(٢).

وقال أيضاً:

«إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر؛ أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت هو صحيح، فما وجه صحته؟، وإن قلت هو سقيم، فما وجه إحضارك ذكره في كتابك هذا مع سقمه؟ وقد شرطت في كتابك أنك لا تذكر فيه من الأخبار إلا ما صح عندك سنده!

قيل: أما سند هذا الخبر فإنه عندنا واه، لا تثبت بمثله في الدين حجة. وأما إحضارنا ذكره في كتابنا هذا فلشرطنا في كتابنا هذا أننا إذا ذكرنا خبراً من أخبار رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ أبنا عن حاله؛ أهو مما انفرد به؟ أم هو مما وافقه عليه غيره؟! ولم نشترط في سند الموافق أو المخالف ما شرطناه في خبر الذي نذكر خبره عن رسول الله ﷺ من أصحابه؛ من ألا نحضر كتابنا هذا منه إلا ما صحّ عندنا»^(٣).

وقال أيضاً:

«الأخبار التي ذكرناها فإن منها عندنا صحاحاً، ومنها غير صحاح. ولم نذكر ما كان منها عندنا غير صحيح استشهاداً به على دين، ولا على الوجه الذي شرطنا في أول كتابنا هذا؛ أنا لا نذكره؛ إذ كان الذي شرطنا في أول كتابنا هذا: ترك ذكره فيه، هو مالا نراه

(١) طبقات الشافعية ١٢١/٣.

(٢) مسند ابن عباس ٦٤٨/٢.

(٣) انظر: مسند ابن عباس ٥٣١/١.

في الدين حجة، إلا الحكاية عمن احتج به في توهين خبر، أو تأييد مقالة هو بها قائل عند ذكرنا مقالته، وما اعتل به لها^(١).

وأستخلص من أقواله السابقة، ومما ظهر لي من النظر في كتابه ما يلي:

- ١- أن شرطه أن يورد ما صح عنده من أحاديث الصحابي؛ صاحب المسند. وهو ما يتبعه عادة بقوله: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل».
- ثم يسرد هذه العلل في نقاط متتالية.
- ٢- أنه لا يجب عن هذه العلل التي أعل بها الآخرون الخبر الذي صححه - فليس هذا قصده في الكتاب -، ولكنه يتبعها عادةً بأن يروي بسنده ما يؤيد ما ذكره الآخرون من أسباب إعلاهم للخبر، ثم يروي شواهد للخبر الذي صححه.
- ٣- أن ذكره لهذه الشواهد مما شرطه أيضاً في هذا الكتاب، وقصد بها بيان ما إذا كان حديث الصحابي مما انفرد به، أم له شواهد موافقة له.
- ٤- أن الأخبار التي يرويها سواء أكانت من باب ذكر ما يوافق إیرادات المخالفين، أم كانت من باب ذكر شواهد لما يصححه، هي أخبار لم يشترط فيها صحة سندها عنده، إنما فيها الصحيح، وفيها غير الصحيح.
- ٥- أنه قد يصرح بتصحيحه لبعض هذه الأخبار، وقد يصرح بأن في إسنادها نظراً، وقد لا يعلق عليها.
- ٦- أن سبب إیراده لخبر غير صحيح عنده، أن يبين أن هذا الخبر هو ما احتج به المخالف في توهين خبر آخر. أو احتج به في تأييد مقالة يقول بها. فلم يورده الطبري تديناً أو احتجاجاً به؛ إذ ليس هو من أحاديث أصول الكتاب - أحاديث أصحاب المسانيد - التي اشترط فيها الصحة.
- ٧- أنه روى كمّاً كبيراً من الشواهد، وهذا مما يتميز به كتابه، كما قال ابن كثير عند ذكره لمصنفات الطبري، قال: «ومن أحسن ذلك (تهديب الآثار)، ولو كمل

(١) انظر: مسند علي ص ٢٧١.

لما احتيج معه إلى شيء، ولكان فيه الكفاية، لكنه لم يتمه»^(١).

(صريح السنة):

يتضمن الكتاب خمسة عشر نصاً مسنداً، ما بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين.

وكان رحمه الله دقيقاً في نقله، فيميز الرواة، وصيغ أداء كل منهم، ويبين لفظ المتن لأي راوٍ من الرواة. فعلى سبيل المثال، قال رحمه الله في (القول في رؤية الله)^(٢):
حدثنا أبو السائب؛ سلم بن جنادة، حدثنا ابن فضيل، وحدثنا تميم بن المنتصر، ومجاهد بن موسى، قال تميم: أنبأنا يزيد، وقال مجاهد: حدثنا يزيد بن هارون....

- إلى أن ساق المتن، ثم قال: - ولفظ الحديث لحديث مجاهد...
وكان يستخدم التحويل في الأسانيد، كقوله رحمه الله في (..الإيمان زيادته ونقصانه)^(٣):

حدثنا محمد بن يزيد الرفاعي، حدثنا ابن فضيل، ح وحدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أسود بن عامر، وأبو بكر بن عياش، جميعاً عن الأعمش...

(اختلاف الفقهاء):

ورد في هذا الكتاب القليل من الأحاديث، ولم يلتزم الإمام الطبري بروايتها بالأسانيد. ولا غرابة في ذلك إذا علمنا سبب تأليفه له، فقد ذكر رحمه الله أنه «عمله ليتذكر به أقوال من يناظره، ثم انتشر وطلب منه، فقرأه على أصحابه»^(٤).
وقد تتبعت ما ورد فيه من أحاديث يرويها بسنده، فظفرت بخمسة أحاديث فقط^(٥).
وحكم بالصحة على حديث واحد فقط^(٦). كما حكم بالصحة على أثر رواه ابن

(١) البداية والنهاية ١١/١٤٥.

(٢) ص ٢٥.

(٣) ص ٥٢.

(٤) معجم الأدباء للحموي ٥/٢٦١.

(٥) انظر: ص ٤١، ٥٩، ٩٤، ٩٥، ٣٠٥.

(٦) انظر: ص ٥٨.

مسعود رحمته الله ^(١).

وكان يسند ما ينقله عن الأئمة من آرائهم في المسألة غالباً، فيذكر بسنده ما ينقله عن الأوزاعي ^(٢)، والثوري ^(٣)، والشعي ^(٤)، والنخعي ^(٥)، والإمام مالك ^(٦)، والإمام الشافعي ^(٧).

(التبصير..):

يلاحظ في كتاب التبصير أن الأحاديث التي يستشهد بها الإمام الطبري يذكرها عن النبي صلوات الله عليه وآله بلا إسناد.

وفي الكتاب مبحث واحد مختصر يتعلق بعلم الحديث، وهو عن (أنواع الخبر الذي تقوم به الحجة ويزول به العذر) ^(٨). وقد أعاد ذكر شيء قليل مما ذكره في هذا المبحث في مواضع أخرى من الكتاب ^(٩).

(١) انظر: ص ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) انظر مثلاً: ص ٢٧.

(٣) انظر مثلاً: ص ٣٤.

(٤) انظر مثلاً: ص ٣٥.

(٥) انظر مثلاً: ص ٤٤.

(٦) انظر مثلاً: ص ٢٤.

(٧) انظر مثلاً: ص ٣٥.

(٨) التبصير ص ١٣٩. وسيأتي بيانه في بداية الباب الأول، الفصل الأول.

(٩) انظر: التبصير، الصفحات ١٥٦، ١٦١، ١٨٤.

بيان أسباب ضعف الحديث

تعريف الحديث الضعيف لغة:

الضعيف: من الضَّعْف - بضم الضاد وفتحها - خلاف القوة والصحة^(١).

تعريفه اصطلاحاً:

اختار الحافظ ابن حجر أنه كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول^(٢).

وصفات القبول ست:

- ١ - اتصال السند.
 - ٢ - عدالة الرواة.
 - ٣ - الضبط - ولو لم يكن تاماً^(٣) -.
 - ٤ - السلامة من الشذوذ.
 - ٥ - السلامة من العلة القاذحة.
 - ٦ - مجيء الحديث من وجه آخر، حيث كان في الإسناد مستور، لم تعرف أهليته، وليس متهمًا كثير الغلط، وكذا إذا كان فيه ضعيف بسبب سوء الحفظ، أو كان في الإسناد انقطاع خفيف، أو خفي، أو كان مرسلاً.
- فيتنوع الحديث الضعيف تبعاً لتخلف أي صفة من صفات القبول^(٤).

أسباب ضعف الحديث:

بناء على التعريف السابق، فإن أسباب ضعف الحديث ستة؛ وهي:

- ١ - عدم اتصال سنده.
- ٢ - عدم عدالة رواته، أو بعضهم.
- ٣ - كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين.

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٥/١.

(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح ٤٩٢/١.

(٣) انظر: توضيح الأفكار للصنعاني ٢٤٨/١، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢٨٦.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤١، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٤٩٣/١، ٤٩٤، و تدريب الراوي للسيوطي ص ٩٠.

- ٤ - اشتماله على شذوذ سواء أكان في متنه أم في سنده أم فيهما.
 - ٥ - اشتماله على قاذحة سواء أكانت في متنه أم في سنده أم فيهما.
 - ٦ - عدم مجيئه من وجه آخر إذا كان قابلاً للأنجبار^(١).
- ولخص الحافظ ابن حجر أسباب الضعف، فاعتبر أن فقد الأوصاف راجع إلى سببين رئيسين، هما:

- ١ - السقط من السند.
 - ٢ - الطعن في الراوي^(٢).
- وسأسير على هذا التقسيم إن شاء الله.

(١) انظر: توضيح الأفكار للصنعاني ٢٤٨/١.

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٨٣، والنكت على ابن الصلاح ٤٩٣/١. وكذلك أخبر السيوطي عن شيخه المناوي أنه نوع فقد الأوصاف إلى سقط الراوي، وإلى فقد العدالة... انظر: تدريب الراوي ص ٩٠.

أولاً: السقط من السند

أنواع السقط:

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين:

أ- سقط واضح.

ب- سقط خفي^(١).

أ- السقط الواضح:

وهذا النوع يحصل الاشتراك في معرفته؛ حيث يدرك بأمور ظاهرة، ككون الراوي لم يلتق مع شيخه؛ لأنه لم يدرك عصره مثلاً، أو أدركه لكنهما لم يجتمعا، وليست للتلميذ من شيخه إجازة، ولا وجادة؛ ومن ثم احتيج لمعرفة تواريخ الرواة لتضمنها تحرير مواليدهم ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم، وقد افترض أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم^(٢).

أنواعه:

السقط الواضح إما أن يكون من مبادئ السند، أو من آخره، بعد التابعي، فالأول المعلق، والثاني المرسل.

أو يكون السقط في غير ما ذكر، بأن يكون الساقط اثنين فصاعداً مع التوالي أو لا، فالأول يسمى العضل، والثاني يسمى المنقطع^(٣).

المعلق:

هو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، ولو إلى آخر الإسناد^(٤).

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٨٦، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٢٣.

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٨٦، وشرح شرح نخبة الفكر للقاري ص ٤١٥.

(٣) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٨٣.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤، ونزهة النظر لابن حجر ص ٨٣، وهدي الساري لابن حجر ص ١٧.

حكم المعلق:

الحديث المعلق ضعيف؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، إذ لم نعلم حال ذلك الساقط، وهذا الحكم خاص بما إذا كان المعلق في كتاب لم يشترط مؤلفه الصحة، أما إذا وجد المعلق في كتاب التزمت صحته كالصحيحين، فهذا له حكم خاص، وهو أنه لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: ما كان معلقاً وجاء موصولاً في الكتاب نفسه، وهذا هو الكثير الغالب على معلقات الصحيحين.

الحالة الثانية: ما لم يوجد إلا معلقاً؛ إذ لم يوصل في موضع آخر من الكتاب، وهذه لا تخلو من صورتين:

الصورة الأولى: أن يصدر الحديث المعلق بصيغة الجزم مثل: قال، وروى، وأمر، وذكر، وحكى، فهذه الصيغة يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، ولكن يبقى النظر فيمن أبرز من الرجال، فمنهم من هو على شرط الصحيح، ومنهم من لا يلتحق بشرطه، فقد يكون صحيحاً على شرط غيره، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً؛ لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

الصورة الثانية: أن يصدر الحديث المعلق بصيغة التمرّض، مثل: روي، أو يُروى، أو يُذكر، أو في الباب عن النبي رحمه الله وما أشبهها، فهذه الصيغة لا يستفاد منها الصحة ولا الضعف، بل فيها ما هو صحيح على شرط الصحيح، وفيها ما هو صحيح ليس على شرطه، وفيهما ما هو حسن، وفيها ما هو ضعيف^(١).

المرسل:

المرسل عند جمهور الحديثين: هو ما سقط من آخره من بعد التابعي.

أو: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.

وصورته: أن يقول التابعي سواء أكان كبيراً أم صغيراً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك.

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤، وهدي الساري لابن حجر ص ١٨.

أما أكثر الأصوليين فالمرسل عندهم هو ما سقط من سنده راو، فيكون هو والمنقطع سواء^(١).

مرسل الصحابي: هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله، مما لم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه^(٢).

حكم الحديث المرسل:

أما بالنسبة لمرسل الصحابي فهو مقبول عند جماهير الأمة^(٣).

قال ابن الصلاح: «لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابة غير قاذحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول»^(٤).

وأما بالنسبة لمراسيل غير الصحابة -على تعريف جمهور المحدثين المتقدم-، فقد اختلف العلماء فيها، هل يحتج بها كمراسيل الصحابة أو لا؟ وأشهر الأقوال ثلاثة:

القول الأول: ذهب الأئمة: أبو حنيفة ومالك وأحمد - في المشهور عنه - إلى أن الحديث المرسل صحيح يحتج به في الدين^(٥).

القول الثاني: ذهب جماهير المحدثين، وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول إلى أن الحديث المرسل ضعيف، لا يحتج به، والعلة في ردّ المرسل هي الجهل بعدالة الراوي المرسل عنه، لجواز ألا يكون صحابياً^(٦).

القول الثالث: قول الإمام الشافعي، فهو يأخذ بالمرسل، لكنه يشترط لقبوله شروطاً

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٢، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص ٣١، ونزهة النظر

لابن حجر ص ٨٤، والنكت على ابن الصلاح ٤٣/٢، وشرح شرح نخبه الفكر للقاري ص ٣٩٩.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٦، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٤، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥٨٨.

(٣) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي ٤٣٦/٢، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٤، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥٨٨.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٦.

(٥) انظر: الكفاية للخطيب ٤٣٥/٢، وجامع التحصيل للعلائي ص ٣٣، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٠.

(٦) الكفاية للخطيب ٤٣٥/٢، وجامع التحصيل للعلائي ص ٣٥، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٠.

أربعة، ثلاثة منها في المرسل، والرابع في الحديث المرسل، وهذه الشروط هي:

- ١ - أن يكون المرسل من كبار التابعين.
- ٢ - أن يكون المرسل إذا سمي من روى عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه.
- ٣ - أن يكون المرسل إذا شارك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه.
- ٤ - أن يكون للحديث المرسل شاهد يزكي قبوله، وذلك بواحد من أربعة أمور:
 - (أ) أن يكون الحفاظ المأمونون قد رَوَوْا معناه مسنداً إلى النبي ﷺ.
 - (ب) أن يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه.
 - (ج) أن يوافقه قول لبعض الصحابة، فإن هذه الموافقة دليل على أن المرسل له أصل معتبر.
 - (د) أن يفتي بمثله كثير من أهل العلم^(١).

المنقطع:

هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء أترك ذكر الراوي من أول الإسناد أم وسطه أم آخره؛ بحيث يشمل المرسل والمعضل والمعلق. إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي؛ كمالك عن ابن عمر ب. هذا ما ذهب إليه الخطيب وغيره من المحدثين، وصوبه النووي. وهناك تعريفات أخرى للمنقطع، ليس مجال بسطها هنا^(٢).
حكمه: ضعيف لا يحتج به؛ لتخلف شرط من شروط القبول، وهو الاتصال^(٣).

(١) انظر: الرسالة للشافعي ص ٤٦٢، ٤٦٣.

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ٩٧/١، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٧، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٥،

وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤١٣.

(٣) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٥١.

المعضل:

وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً مع التوالي، فهو لقب لنوع خاص من المنقطع^(١).

حكمه: كسابقه. والمعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المرسل^(٢).

ب - السقط الخفي:

وهذا النوع لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد. وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المدلس.

القسم الثاني: المرسل الخفي^(٣).

المدلس:

مشتق من الدلس وهو اختلاط الظلام بالنور، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء؛ لكون الراوي في الحديث المدلس لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، فأظلم وجهه على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه^(٤).

وينقسم التدليس إلى خمسة أقسام:

١ - تدليس الإسناد: هو أن يروي المحدث عن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، و عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، بلفظ موهم للسمع كقوله: قال فلان، أو عن فلان، ونحوه^(٥).

٢ - تدليس التسوية: وهو أن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف أو أكثر بين ثقتين، لقي

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٩، والتقريب للنووي مع التدريب ص ١٠٧.

(٢) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٥١.

(٣) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٨٦، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٢٣.

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/٦١٤، ونزهة النظر لابن حجر ص ٧٨.

(٥) انظر: الكفاية للخطيب ٢/٩٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٣، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر

٢/٦١٤، والتقريب للنووي مع التدريب ص ١١٣.

أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات، وهو شر الأقسام، والقدماء يسمونه تحويداً^(١).

٣ - تدليس القطع: وهو أن يقول الراوي: حدثنا أو سمعت، ثم يسكت، ثم يقول: فلان أو فلان، موهماً أنه سمع منهما، وليس كذلك^(٢).

٤ - تدليس العطف: وهو أن يروي المحدث عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول، يعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع، فقال: وفلان، أي: حدث فلان^(٣).

واعتبر ابن حجر أن تدليس التسوية والقطع والعطف كلها فروع تندرج تحت تدليس الإسناد^(٤).

٥ - تدليس الشيوخ: وهو أن يروي المحدث عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به: كي لا يعرف. وكذلك لو ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به^(٥).

حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في حكم رواية من عرف بالتدليس، على أقوال أهمها:
القول الأول: يرى فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث أن خبر المدلس غير مقبول

(١) انظر: التقييد والإيضاح للعراقي ص ٩٦، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٦/٢، وتقريب النووي مع التدريب ص ١١٤.

(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٧/٢، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٤.

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٧/٢، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٥.

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٦/٢، ٦١٧، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٥.

(٥) انظر: الكفاية للخطيب ٩٨/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٤، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٥/٢، وتقريب النووي مع التدريب ص ١١٦.

مطلقاً؛ لأنه يتضمن الإيهام لما لا أصل له^(١).

القول الثاني: قال خلق كثير من أهل العلم: خبر المدلس مقبول، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس ضرباً بمعنى الإرسال. وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث^(٢).

القول الثالث: قال آخرون بالتفصيل: إن كان المدلس يروي بلفظ السماع أو التحديث، فهو مقبول محتج به، وإن روى بلفظ محتمل كالنعنة فمرسل لا يقبل، وبه يقول الإمام الشافعي، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر، وغيرهم^(٣).

ثانياً: المرسل الخفي:

هو انقطاع في أي موضع كان من السند، بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، وكذا لو التقيا ولم يقع بينهما سماع^(٤).
وسمي خفياً لكونه يخفى على كثير من أهل الحديث؛ إذ إن كلاً من المحدث وشيخه قد جمعهما عصر واحد^(٥).

الفرق بين التدليس والإرسال الخفي:

كل من المدلس والمرسل إرسالاً خفياً يروي عن شيخ ما لم يسمعه منه، إلا أن المدلس له سماع من هذا الشيخ في غير ما دلّسه، أما المرسل إرسالاً خفياً فقد عاصر شيخه أو لقيه دون أن يسمع منه شيئاً مطلقاً^(٦).

قال ابن القطان: «ونعني به - أي التدليس - أن يروي المحدث عن من قد سمع منه ما

(١) انظر: الكفاية للخطيب ٣٨٥/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ٧٥، والتقريب للنووي مع التدريب ص ١١٦.

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ٣٨٥/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٦.

(٣) انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٨٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح ٧٥، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٣٣/٢، وتقريب النووي مع التدريب ص ١١٦.

(٤) انظر: فتح المغيث ٧٤/٣، والنكت على ابن الصلاح ٦٢٣/٢، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٢٥.

(٥) انظر: شرح شرح النخبة للقاري ص ٤٢٤.

(٦) انظر: فتح المغيث للسخاوي ٧٤/٣، ونزهة النظر لابن حجر ص ٩٢.

لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه، والفرق بينه وبين الإرسال: هو أن الإرسال روايته عن من لم يسمع منه، ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه ما لم يسمع منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء فلذلك سمي تدليساً^(١)،^(٢).

(١) بيان الوهم والإيهام ٤٩٣/٥.

(٢) وهناك من يرى أن (رواية الراوي عن من عاصره ولم يسمع منه) هو (تدليس) من تدليس الإسناد، وأن هذا هو المصطلح الذي مضى عليه أهل العلم. أما الإرسال الخفي فليس مصطلحاً تداوله المحدثون كباقي مصطلحات هذا العلم، إنما هو عنوان لكل انقطاع خفي.

انظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للدكتور حاتم العوني ٢٣١/١.

ثانيًا: الطعن في الراوي:

يكون الطعن في الراوي من ناحيتين:

الأولى: من حيث عدم عدالته.

الثانية: من حيث عدم ضبطه.

الأولى: الطعن في الراوي من حيث عدم عدالته:

أما العدالة، فهي ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة معًا.

والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك، أو فسق، أو بدعة.

وأما المروءة فهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. ويرجع في معرفتها إلى العرف، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان. ومجمل خوارم المروءة الاحتراز عما يُذمَّ عرفًا.

واستحسن السخاوي قول من عرفها بأنها: «في الجملة رعاية مناهج الشرع وآدابه، والاهتداء بالسلف، والافتداء بهم». فليس المراد سيرة مطلق الناس؛ بل الذين يُقتدى بهم^(١).

شروط العدالة:

لا يكون الشخص عدلاً حتى تتوافر فيه الشروط الآتية^(٢):

١ - الإسلام.

٢ - التكليف وذلك بأن يكون الراوي بالغًا عاقلًا.

٣ - السلامة من أسباب الفسق.

٤ - السلامة من خوارم المروءة.

فإذا توفرت شروط العدالة آنفة الذكر في شخص ما، فإنه يكون عدلاً، أما إذا اختل

شرط من شروط العدالة، فالراوي مطعون فيه.

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٥١، وفتح المغيث للسخاوي ٣١٧/١، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٢٤٧،

وقد عقد الخطيب بابًا في الكلام على العدالة وأحكامها، في الكفاية ٢٦٧/١.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٥٣.

و أبرز أوجه الطعن المتعلقة بانتفاء العدالة خمسة، هي:

أولاً: الكذب.

ثانياً: التهمة بالكذب.

ثالثاً: الفسق.

رابعاً: البدعة.

خامساً: الجهالة.

أما ما يتعلق بارتكاب ما يخرم المروءة فإنه يقل تضعيف الراوي بذلك^(١).

وقد حرّر الخطيب هذه المسألة تحريراً جيداً فقال: «والذي عندنا في هذا الباب رد خبر فاعلي المباحات إلى العالم، والعمل في ذلك بما يقوى في نفسه؛ فإن غلب على ظنه من أفعال مرتكب المباح المسقط للمروءة أنه مطبوع على فعل ذلك، والتساهل به، مع كونه ممن لا يحمل نفسه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والتتره عنه قبل خبره، وإن ضعفت هذه الحال في نفس العالم واتهمه عندها، وجب عليه ترك العمل بخبره ورد شهادته»^(٢).

وأما ما يتعلق بالإسلام والبلوغ فهما شرطان للأداء، وليسا بشرطين للتحمل؛ فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده^(٣).

١ - الوجه الأول من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة:

الكذب: والمراد به هنا الكذب في الحديث الشريف، بأن يروي راوٍ عن النبي ﷺ ما لم يقله، ولم يفعله، ولم يقره، متعمداً لذلك.

فمن كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد ردّ جميع حديثه^(٤).

(١) انظر: ضوابط الجرح والتعديل للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف ص ٢٦.

(٢) الكفاية ٣٤٥/١.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٨، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٨٠.

(٤) انظر: الكفاية للخطيب ٣١٧/١، ٣٥٧ - ٣٦٢، ونزهة النظر لابن حجر ص ٩٣ وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦٨، وضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف ص ١٤٧.

- ويسمى حديثه: الموضوع، وتحرم روايته مع العلم بوضعه، إلا ببيان وضعه^(١).
- ٢ - الوجه الثاني من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة:
- تهمة الراوي بالكذب: وقد عرّف الحافظ ابن حجر تهمة الراوي بالكذب: بآلا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه العادي، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث الشريف. وحديث المتهم بالكذب يسمى: المتروك^(٢).
- ٣ - الوجه الثالث من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة:
- الفسق: والمراد بالفاسق: من عُرف بارتكاب كبيرة، أو بالإصرار على صغيرة، المتلبس بمعصية دون الكفر ودون الكذب على رسول الله ﷺ^(٣).
- والفاسق خبره مردود حتى يتوب^(٤).
- ويسمى حديث الفاسق المنكر^(٥).
- ٤ - الوجه الرابع من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة:
- البدعة: وقد عرفها الشاطبي: «بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»^(٦).
- والمبتدعة على قسمين:**
- القسم الأول: من يُكفر ببدعته التي يكون بها التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع
-
- (١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٥، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٣٩.
- (٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٣، ٩٩.
- (٣) أما الفسق بسبب معتقد السوء، أو البدعة؛ فسيأتي الكلام عنه استقلالاً، قريباً.
- (٤) انظر: الكفاية للخطيب ٣١٩/١، ٣٣٢، ونزهة النظر لابن حجر ص ٩٣.
- (٥) انظر: شرح شرح النخبة للقاري ص ٤٥٤. وسيأتي مزيد بيان عن المنكر، بعد الكلام عن فحش الغلط من الراوي وغفلته؛ لأن حديث كل من هؤلاء الثلاثة - أعني الفاسق، وفاحش الغلط، وذا الغفلة - يسمى المنكر. وهناك إطلاق آخر للمنكر، وهو ما رواه الضعيف مخالفاً من هو أوثق منه. انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٧٦، وفتح المغيث ٢٢٣/١.
- (٦) الاعتصام ٢٧/١.

الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي عليه السلام أو في غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة^(١).

فهذا النوع قال فيه ابن كثير: «لا إشكال في رد روايته»^(٢).

وقال ابن حجر: «والتحقيق ألا يردّ على كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفها مبتدعة، وقد تباعف فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»^(٣).

- القسم الثاني: من لا يُكفر ببدعته كالخوارج والروافض غير الغلاة، وسواهم من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ^(٤).

وقد اختلف العلماء في رواية أصحاب هذا القسم على أقوال من أبرزها:

(١) رد روايته مطلقاً؛ لأنه فاسق ببدعته. وهذا مذهب طائفة من السلف كابن

سيرين، والإمام مالك^(٥).

(٢) قبول رواية المبتدع ما لم يتهم باستحلال الكذب لنصرة مذهبه، سواء أكان

داعية أم لم يكن داعية إليها. وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي^(٦).

(٣) قبول رواية غير الداعية إلى بدعته، ورد حديث الداعية، وهذا مذهب الكثير من

الأئمة^(٧).

(١) انظر: هدي الساري لابن حجر ص ٣٨٥.

(٢) انظر: اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحثيث ص ٨٣.

(٣) نزهة النظر ص ١٠٨.

(٤) انظر: هدي الساري لابن حجر ص ٣٨٥.

(٥) الكفاية للخطيب ٣٦٧/١، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٤.

(٦) انظر: الكفاية للخطيب ٣٨١/١، ونزهة النظر لابن حجر ص ١٠٨.

(٧) انظر: الكفاية للخطيب ٣٨٢/١، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٤، وهدي الساري لابن حجر ص

٣٨٥، ونزهة النظر لابن حجر ص ١٠٩، وتدريب الراوي ٣٢٥/١.

وقيد جماعة قبول الداعية بما إذا لم يرو ما يقوي بدعته، صرح بذلك الحافظ أبو إسحق الجوزجاني، فقال: «ومنهم زائع عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته؛ فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف، إذا لم يقو به بدعته، فيتهم عند ذلك»^(١).

وقال الذهبي في تقسيم البدعة: «إن كانت البدعة صغرى، كالتشيع بلا غلو - وهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق -؛ فتقبل مرويات هذا النوع؛ لأنه لو رُدَّت لذهب جملة الآثار النبوية وفي ذلك مفسدة بينة. وإن كانت البدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة»^(٢).

٥ - الوجه الخامس من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة:

الجهالة: والمراد بها ألا يعرف في الراوي تعديل، ولا تجريح معين^(٣).

والمجهول ثلاثة أقسام:

(١) **المبهم:** وهو الراوي الذي لم يسم.

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أهم اسمه لا يعرف عينه، فكيف تعرف عدالته، وكذا لا يقبل خبره ولو أهم بلفظ التعديل على الأصح»^(٤).

ومراد ابن حجر بالتعديل على الإبهام، كقوله: حدثني الثقة، أو نحو ذلك. فلم يُكتف به في التعديل عند طائفة؛ كابن الصلاح، والنووي، وابن حجر؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح، فيحتاج إلى أن يسميه

(١) أحوال الرجال ص ٣٢.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ١/١١٨.

(٣) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٣.

(٤) نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٦.

حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب ترددًا^(١).

(٢) **مجهول العين:** وهو الراوي الذي عرف اسمه، ولم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يوثق^(٢).

واختلف العلماء في رواية مجهول العين من حيث قبولها أو ردها على أقوال من أهمها:

(أ) أنه لا يقبل مطلقاً، واختاره أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم.

قال ابن كثير: «فأما المبهمة الذي لم يسمَّ، أو من سُمِّي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته ويستضاء بها في موطن»^(٣).
(ب) قبول روايته إذا كان الراوي المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك، واختار هذا القول الأصوليون^(٤).

(ج) قبول روايته إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة، وإلا فلا. وهذا رأي ابن عبد البر^(٥). قال ابن الصلاح: «بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم؛ كاشتهار

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠، ونزهة النظر لابن حجر ص ١٠٦، وتقريب النووي مع التدريب ص ١٥٨، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥١١.

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٧، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦١، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥١٤.

(٣) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير، مع الباعث الحثيث ص ٨١.

(٤) انظر: الكفاية للخطيب ٢٩٨/١، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦١.

(٥) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٦٢.

مالك بن دينار بالزهد وعمر بن معديكرب بالنجدة»^(١).

وقال الخطيب فيما ترتفع به جهالة العين: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه»^(٢).

(٣) مجهول الحال:

وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق^(٣).

مجهول الحال نوعان، هما^(٤):

(أ) مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.

(ب) مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، وهو المستور.

واعتبرهما ابن حجر واحداً^(٥).

حكم رواية النوع الأول:

اختلف العلماء في قبول رواية من عرفت عينه، وجهلت عدالته ظاهراً وباطناً، على أقوال وهي:

(أ) ذهب الجمهور إلى أن روايته لا تقبل^(٦).

(ب) كما فصل جماعة من أهل العلم، وقالوا: إن كان الراويان، أو

الرواة عنه فيهم من لا يروي إلا عن عدل قبل، وإلا فلا يقبل^(٧).

حكم رواية النوع الثاني:

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢١.

(٢) الكفاية ٢٩٠/١.

(٣) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٧.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١، وتدريب الراوي للسيوطي ١٦١.

(٥) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٧.

(٦) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١، ونزهة النظر لابن حجر ص ١٠٧، وتقريب النووي مع التدريب

ص ١٦١.

(٧) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ١٦١.

اختلف العلماء في رواية المستور قبولاً ورداً على أقوال، من أبرزها:
 الأول: مذهب جمهور العلماء أن رواية المستور مردودة، للإجماع على أن الفسق يمنع
 القبول، فلا بد من ظن عدمه وكونه عدلاً وذلك مغيب عنا^(١).
 الثاني: احتج بها أبو حنيفة وبعض الشافعيين؛ لأن أمر الإخبار بها مبني على حسن
 الظن بالراوي^(٢). وقال ابن حبان: «من لم يعلم يجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده؛ إذ لم
 يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير
 المغيب عنهم»^(٣).
 وأما الحافظ بن حجر فيرى أنها موقوفة إلى استبانة حاله، وهذا ما جزم به الجويني^(٤).

الثانية: الطعن في الراوي من حيث ضبطه:

الضبط: هو أن يكون الراوي متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً
 لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل المعاني إن حدث بالمعنى^(٥).
 وقال ابن حجر: «الضبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه»^(٦).

والضبط قسمان:

- (أ) ضبط صدر: وهو أن يتثبت الراوي مما سمعه بحيث يتمكن من
 استحضاره متى شاء.
- (ب) ضبط كتاب: وهو صيانتة لكتابه الذي كتب فيه الأحاديث،

(١) انظر: شرح النخبة للقاري ص ٥١٩.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٢، والتقريب للنووي مع التدريب ص ١٦١، وشرح شرح النخبة
 للقاري ص ٥١٩.

(٣) الثقات ١/١٣.

(٤) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٧.

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤.

(٦) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/١٠٢.

منذ سماعه فيه وتصحيحه إلى حين الأداء منه^(١).

ومن أوجه الطعن في الراوي فيما يتعلق بضبط الكتاب:

التساهل برواية الحديث من فرع لم يقابل بالأصل، وهذه النقطة - أعني الرواية من فرع غير مقابل - محل خلاف بين العلماء^(٢).

أما أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بضبط الصدر فخمسة، هي:

١ - فحش الغلط.

٢ - كثرة الغفلة.

٣ - مخالفة الثقات.

٤ - الوهم.

٥ - سوء الحفظ.

١ - الوجه الأول من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط:

فحش الغلط: وذلك بأن يكون غلط الراوي أكثر من صوابه^(٣).

قال الشافعي: «ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه»^(٤).

وحديث فاحش الغلط يسمى المنكر عند من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة^(٥).

٢ - الوجه الثاني من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط:

كثرة الغفلة: والغفلة هي الذهول عن الإتيان^(٦).

وقد روى الخطيب بسنده عن الحميدي ضابطاً للغفلة التي يرد بها حديث الرضا

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٥١.

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ١٠٤/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٢.

(٣) انظر: الكفاية للخطيب ٤٢٧/١، ونزهة النظر لابن حجر ص ٩٣، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٣٤.

(٤) الرسالة ص ٣٨٢.

(٥) انظر: شرح شرح النخبة للقاري ص ٤٥٤.

(٦) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٣، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٣٢.

الذي لا يعرف بكذب، فقال: «أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه، ويحدث بما قالوا أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك»^(١).
 وحديث كثير الغفلة يُسمى المنكر عند من لا يشترط قيد المخالفة في المنكر^(٢).
 فتحصل مما سبق أن من تعريفات الحديث المنكر: أنه الحديث الذي في سنده راو فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه^(٣).
 وقد توسع كثير من المتقدمين في إطلاق المنكر، فأطلقوه على مجرد التفرد، ولو كان المتفرد ثقة، سواء أخالف غيره أم لم يخالفه^(٤).
 والذي اعتمده الحافظ ابن حجر: وهو أن المنكر هو ما رواه الراوي الضعيف مخالفاً لمن هو أولى منه^(٥)، هو الذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين.
 ٣- الوجه الثالث من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط:
 مخالفة الثقات: والثقة من جمَع العدالة والضبط^(٦).
 فموافقة الثقات هي المقياس الذي يعرف به مدى ضبط الراوي.
 قال الشافعي: «ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل، بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له»^(٧). فإن وُجد كثير المخالفة لهم، عُرف اختلال ضبطه ولم يُحتج بحديثه^(٨).

(١) انظر: الكفاية للخطيب ٤٣٨/١.

(٢) انظر: شرح شرح النخبة للقاري ص ٤٥٤.

(٣) يراجع ما سبق ص ٧٤.

(٤) انظر: شرح علل ابن رجب ٦٥٢/٢.

(٥) انظر: نزهة النظر ص ٧٦.

(٦) تدريب الراوي للسيوطي ص ٣٢.

(٧) الرسالة ص ٣٨٣.

(٨) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٦.

ومخالفة الراوي للثقات إن كانت بسبب تغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف ونحوه بمرفوع من غير فصل، سمي هذا الفعل بالمُدْرَج^(١).

وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير في السند أو المتن، سمي حديثه بالمقلوب^(٢). وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ في أثناء الإسناد مع وقوع تصريح بالسماع في الطريق الناقصة في موضع الزيادة، سمي بالمزيد في متصل الأسانيد^(٣). أما إذا كانت المخالفة بالإبدال - سواء أكان في السند أم في المتن على وجه يحصل فيه التدافع مع عدم وجود المرجح - سمي الحديث بالمضطرب^(٤).

وأما إذا كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط، سمي بالمُصَحَّف^(٥). وإن كان بالنسبة إلى الشكل، سمي بالمُحَرَّف^(٦).

وإن كانت المخالفة من مقبول لمن هو أوثق منه، أو أرجح، أو أكثر عددًا، سمي الحديث بالشاذ^(٧). وإن كانت المخالفة من ضعيف سمي الحديث بالمنكر^(٨).

٤ - الوجه الرابع من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط:

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٠، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٦٢.

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠١، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٧٥.

(٣) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٢، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٧٨.

(٤) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٢، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٨١.

(٥) انظر: تقريب النووي مع التدريب ص ٢٨٠، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٨٩.

(٦) انظر: شرح شرح النخبة للقاري ص ٤٩٠.

(٧) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٩، ونزهة النظر لابن حجر ص ٧٥، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٣٣٦.

(٨) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٠، ونزهة النظر لابن حجر ص ٧٦، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٢.

الْوَهْم^(١): وهو أن يروي الراوي الحديث على سبيل الخطأ والتوهم، فيَصِلُ الإسناد المرسل، أو المنقطع، أو يدخل حديثاً في آخر، أو يقف مرفوعاً ونحو ذلك^(٢).

ويؤثر الوهم في ضبط الراوي إذا كثر منه، فقد روى الخطيب بسنده عن سفيان الثوري أنه قال: «ليس يكاد يفلت من الغلط^(٣) أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط تُرك^(٤)».

ويعرف وقوع الوهم بتتبع الطرق وجمعها والمقارنة بينها، والنظر في القرائن. وما ظهر الوهم فيه فيسمى حديثه: (المعلل)^(٥).

٥ - الوجه الخامس من أوجه الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط:

سوء الحفظ: وسيئ الحفظ: هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه^(٦).

(١) الوهم - بسكون الهاء - هو ما سبق الذهن إليه مع إرادة غيره، والوهم - بالفتح - هو ما أخطأ فيه المرء وجه الصواب، مع إرادته ذلك الخطأ؛ لأنه الصواب في نظره وعلمه. انظر: لسان العرب ٦٤٣/١٢، والرفع والتكميل للكنوي، بتحقيق د. أبو غدة، ص ٥٥٠.

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٣، ٩٩، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٥٧.

(٣) قال د. أبو غدة: «والوهم - بفتح الهاء - وهو الشائع الذي يستعمله المحدثون، عند ذكر خطأ الراوي أو الشيخ، فيقولون: في حديثه وهم، أو في كلامه وهم أي غلط... وإنما أثر المحدثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظ (وهم)، ويهم، والوهم، وأوهم، على لفظ (غلط، ويغلط، والغلط، وأغلط) لوضوح المعنى في (غلط) ومشتقاته، وغموض المعنى في (وهم) ومشتقاته، ولاشتراكه في المادة مع لفظ (الوهم) بالسكون، الذي هو أخف مدلولاً من (الوهم) بالفتح، فيكون أَلْطَفَ جرحاً وآدبَ نقداً. والعرب في مقام التعبير عما يكره من قول أو فعل تؤثر اللفظ الغامض بعض الشيء، أو المشترك المعنى، أو الذي فيه مجاز أو كناية على اللفظ الصريح...». انظر: الرفع والتكميل للكنوي بتحقيق د. أبو غدة، - الاستدراكات - ص ٥٥١ - ٥٥٣.

(٤) الكفاية ٤٢٨/١.

(٥) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٩، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٤٥٦، ٤٥٨.

وسياقي الكلام استقلالاً عن (العلة وأجناسها ومواضعها وطرق كشفها) ص ٨٦.

(٦) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٩، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥٣٣.

وينقسم سوء الحفظ إلى قسمين:

الأول: لازم للراوي في جميع حالاته.

الثاني: طارئ على الراوي إما لكبر سنه، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو غير ذلك، وهذا النوع هو ما يسمى بالمختلط^(١).

حكم رواية سيئ الحفظ:

إن كان سيئ الحفظ من النوع الأول فحديثه مردود، وقد عقد الخطيب باباً بعنوان (باب في أن المسيء الحفظ لا يعتد من حديثه إلا بما رواه من أصل كتابه)^(٢). وقد توجد قرينة تحف بحديث سيئ الحفظ تقتضي قبول روايته؛ كأن يكون الراوي سيئ الحفظ حدث عن شيخ عُرِف بأنه أثبت الناس فيه، أو عن أهل مصر حفظ حديثهم دون غيرهم^(٣).

وإن كان من النوع الثاني، وهو المختلط، فإن تميّز ما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإن لم يتميز تُوقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه، فرواية من أخذ عنه بعد الاختلاط مردودة^(٤).

وحديث سيئ الحفظ، والمختلط الذي لم يتميز وإن كان مردوداً، إلا أنه قابل لانجبار، والارتفاع إلى درجة القبول، وذلك بورود متنه من طريق آخر مثله في القوة أو قريب منه مما يعتبر به، سواء أكان بلفظه أم بمعناه، فيصير من قبيل الحسن لغيره، لا لذاته، بل باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حدٍّ سواء، فإذا جاءت من المعترين رواية موافقة لأحدهما رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أن الحديث محفوظ.

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٩.

(٢) الكفاية ٦٠/٢.

(٣) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٧٧٣/٢، ٧٨١، وفتح المغيث للسخاوي ٣٨٨/١.

(٤) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٩، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥٣٨.

ومثل سيئ الحفظ، فاحش الغلط، وكثير الغفلة، وغيرهم ممن كان ضعفه بسبب حفظه راويه الصدوق الأمين. وكذلك المستور، والإسناد المرسل، والمدلس إذا لم يعرف المحذوف منه^(١).

أما إذا كان الضعف في الحديث لفسق الراوي أو كذبه، فهذا النوع لا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن أن يرفعه إلى درجة الحسن^(٢).

وخلاصة ما سبق أن رواية الضعيف في ضبطه تتقوى بثلاثة شروط هي:

- ١ - ألا يكون الضعف شديداً.
- ٢ - أن تعتضد بمتابعة أو شاهد من مثله أو أقوى منه.
- ٣ - ألا تخالف رواية الأوثق أو الأكثر.

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١١١، وشرح شرح النخبة للقاري ص ٥٣٨.

(٢) انظر: تقريب النووي مع التدريب ص ٨٨، ونزهة النظر لابن حجر ص ١١١، وشرح شرح النخبة للقاري

تعريف العلة، وأجناسها، ومواضعها، وطرق كشفها

تعريف العلة لغة:

قال ابن فارس: عَلَّ، العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تَكَرَّرَ أو تَكَرَّرَ.

والثاني: عَائِقُ يَعُوقُ.

والثالث: ضَعْفُ فِي الشَّيْءِ.

فالأول: الْعَلَلُ، المراد به الشربة الثانية، ويُقال: عَلَّلُ بعد نَهَلٍ، والفعل يَعْلُونُ عَلًّا وَعِلًّا، ويُقال: أَعْلَى الْقَوْمِ، إذا شربت إبلهم عَلًّا.

والثاني: العائق يعوق، قال الخليل: الْعِلَّةُ حدث يشغل صاحبه عن وجهه. ويُقال: اعْتَلَّهُ عن كذا، أي: اعتاقه، قال:

فاعْتَلَّهُ الدهر وللدهر عَلَلٌ

والثالث: الْعِلَّةُ المرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ، قال ابن الأعرابي: عَلَّ المريض، يَعِلُّ عِلَّةً، فهو عَلِيلٌ وأَعْلَهُ الله تعالى فهو مُعَلٌّ^(١).

ووجه الربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

١ - من خلال المعنى الأول: يقال (مَعْلُول) -مفعول علَّه- من حيث إن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة.

٢ - ومن خلال المعنى الثاني: يقال (مُعَلَّل) -مفعول علَّل- من حيث إنه وُجد في الحديث علة عاقته وشغلته، فلم يعد صالحاً للعمل به.

٣ - ومن خلال المعنى الثالث: يقال (مُعَلَّ) -مفعول أعلَّ-، ووجه الربط واضح، فالعلة إذا طرأت على الحديث الذي ظاهره الصحة أعلته ونزلت به من الصحة إلى الضعف^(٢).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة ١٢/٤.

(٢) انظر: مقدمة د. همام سعيد على شرح علل الترمذي ١٩/١ - ٢١، والعلة وأجناسها لمصطفى باحو ص ١٠-١٧.

الألفاظ التي استعملها المحدثون:

لقد تفاوت المحدثون في استعمال الألفاظ الثلاثة الماضية في الحديث الذي فيه علة. إلا أن لفظة (معلّ) - بلام واحدة-، هي الأكثر استعمالاً عند اللغويين^(١) والمحدثين؛ لأنهم يقولون: أعلّه فلان بكذا، ومفعول أعلّ قياساً هو (معلّ)، وهذا ما رجحه الحافظ العراقي، والسخاوي، وكذا جوده السيوطي^(٢).

أما إطلاق لفظة (معلول) على الحديث المعلّ، فأنكرها بعضهم كابن الصلاح، حيث قال: «مرذول عند أهل العربية واللغة»^(٣). وكذلك النووي، حيث قال: «وهو لحن»^(٤). ومن استعمل لفظة (معلول) الإمام البخاري، والترمذي، والدارقطني^(٥). والحاكم^(٦)، وغيرهم.

ولو رجعنا إلى أهل اللغة أنفسهم لوجدنا أن بينهم خلافاً في إطلاق لفظة (معلول) على ما فيه مرض -وهو المعنى الأصلي المقصود لدى المحدثين عند إرادة التعبير عن الحديث الذي وجد فيه علة أنزلته من الصحة إلى الضعف-.

- فمن أهل اللغة من أنكره كالحري في درة الغواص^(٧).

- ومنهم من تردد فيها؛ كابن سيده، حيث قال: «وبالجملة فلسست منها على ثقة ولا ثلج؛ لأن المعروف إنما هو أعلّه الله فهو معلّ»^(٨).

- ومنهم من صححها، وأجاز إطلاقها، قال العراقي: «حكاه جماعة من أهل اللغة،

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور ٤٦٧/١١ مادة (علل)، وتاج العروس للزبيدي ٤٤ / ٣٠ مادة (علل).

(٢) انظر: التقييد والإيضاح للعراقي ص ١١٧، وفتح المغيث للسخاوي ٢٤٤/١، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٨.

(٣) علوم الحديث ص ٨٩.

(٤) التقريب للنووي مع التدريب ص ١٢٨.

(٥) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٧.

(٦) معرفة علوم الحديث ص ١٧٥.

(٧) انظر: التقييد والإيضاح ص ١١٦.

(٨) المحكم والمحيط الأعظم ٤٦/١.

منهم: قُطِرْب... والجوهري في الصحاح، والمُطَرِّزي في المُغَرَّب»^(١).

قال الجوهري: «اعتل: أي مرض، فهو عليل... وعُلَّ الشيء فهو معلول»^(٢).

ولذا تعقب الزركشي ابن الصلاح فقال: «والصَّوَاب أنه يجوز أن يقال: علَّه، فهو معلول، من العلَّة والاعتلال، إلا أنه قليل، ومنهم من نصَّ على أنه فعل ثلاثي، وهو ابن القوطية في كتاب الأفعال، فقال علَّ الإنسان علة مرض، والشيء أصابته العلة»^(٣).

وأما لفظة (معلَّل) فممن استعملها من المحدثين: ابن الصلاح^(٤)، والنووي^(٥)، وابن كثير^(٦)، وابن حجر^(٧).

وعلق السخاوي على إطلاقهم لفظة (معلَّل) فقال: «لا يقال معلَّل؛ فإنهم إنما يستعملونه من علَّه بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام، وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: علَّه فلان، فعلى طريق الاستعارة»^(٨).

وأخلص مما سبق أن جميع الألفاظ الثلاثة مستعملة عند أهل الحديث، وأن ثلاثتها لها أصل عند أهل اللغة، على خلاف بينهم فيما يتعلق بلفظة (معلول)، وعلى اعتبار أن (معلَّل) من باب الاستعارة. أما الأجود عند اللغويين والأكثر استعمالاً عندهم وعند أهل الحديث فلفظة (معلَّ).

العلَّة اصطلاحاً:

العلَّة عبارة عن أسباب خفية غامضة تقدر في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه. وعرف ابن الصلاح الحديث المعلَّل فقال: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر

(١) انظر: التقييد والإيضاح ص ١١٦.

(٢) الصحاح ١٧٧٣/٥، ١٧٧٤.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٧٥٩/٣.

(٤) علوم الحديث ص ٨٩.

(٥) تقريب النووي مع التدريب ص ١٢٧.

(٦) اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحثيث ص ٥٣.

(٧) نزهة النظر ص ٩٩.

(٨) فتح المغيبي ٢٤٤/١.

في صحته مع أن ظاهره السلامة منها»^(١).

وعرفه السخاوي فقال: «خبر ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قاده»^(٢).

توضيح عناصر هذا التعريف:

- ١ - قوله: (خبر) يشمل السند والمتن.
 - ٢ - قوله: (ظاهره السلامة) فيه بيان أن العلة تكون في الحديث الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.
 - ٣ - قوله (اطلع فيه بعد التفتيش) دليل على خفاء القادح، وعلى إمعان النظر، ولا يكون ذلك إلا من الناقد الفهم العارف.
 - ٤ - قوله (على قاده) تعميم لأسباب العلل، لتشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات، وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار^(٣).
- وقد توسع بعضهم فأطلق اسم العلة على كل قاده في صحة الحديث، خفيًا كان أم جليًا، فيعلون بكذب الراوي وفسقه وخطئه، وبالاتقطاع الجلي، والإعصال، والإرسال^(٤).
- لذا قال ابن الصلاح: «قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه، من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح»^(٥).
- إلا أن هذا التوسع في الإطلاق قليل، كما قال السخاوي: «ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله»^(٦) قليل، على أنه يحتمل أيضًا أن التعليل بذلك من الخفي؛ لخفاء وجود طريق

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠، وتقريب النووي مع التدريب ص ١٢٨.

(٢) فتح المغيث ٢٤٦/١.

(٣) انظر: مقدمة د. همام سعيد على شرح علل الترمذي ٢٣/١.

(٤) انظر: تقريب النووي مع التدريب ص ١٣١.

(٥) انظر: علوم الحديث ص ٩٣.

(٦) أي من أسباب القدح الخفي.

آخر لينخير^(١) بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلّ أشار إلى تفرد^(٢).
وهناك من أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، كالخليلي حيث ذكر من أقسام الصحيح: صحيح معلول. ومثّل له بحديث يسنده الثقة، ويأتي من أوجه أخرى مرسله، فالمسند صحيح، ولا تضره علة الإرسال^(٣).
كما سَمَّى الترمذي النسخ علة من علل الحديث^(٤). وعلّق العراقي على ذلك فقال: «إن أراد الترمذي أنه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح... وإن يرد أنه علة في صحة نقله، فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة»^(٥).
وعِلل الحديث من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها وأشرفها حتى قال ابن مهدي: «لأن أعرفَ علة حديث أحبُّ إليّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي».
ولا يقوم بهذا النوع إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني^(٦).

أجناس العلل:

للعلل أجناس كثيرة، وأقدم مصدرٍ تحدث عنها فيما وصلنا من الكتب (معرفة علوم الحديث) للحاكم^(٧)، فذكر عشرة منها على سبيل التمثيل لا الحصر، حيث قال في آخرها: «وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلنا هذه مثلاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها

(١) هكذا في المطبوع.

(٢) فتح المغيث ٢٥٤/١.

(٣) انظر: الإرشاد ١٥٧/١، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٣، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٣١.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٣، وتقريب النووي مع التدريب ص ١٣١.

(٥) شرح ألفية العراقي، له ص ١٠٨.

(٦) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٩٩، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٨.

(٧) انظر: ص ١٧٥.

المتبحر في هذا العلم»^(١).

ومن الملاحظ أن الحاكم إنما ذكر المثال الذي يدل على جنس العلة، معقباً إياه ببيان علته، فقام السيوطي بتلخيصها وتسمية الجنس الذي يعبر عنه المثال حسب ما يراه، وهي باختصار كالتالي:

- ١- أن يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماع ممن روى عنه.
 - ٢- أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويُسنَد من وجه ظاهره الصحة.
 - ٣- أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي، ويُروى عن غيره لاختلاف بلاد رواه.
 - ٤- أن يكون محفوظًا عن صحابي فيُروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفًا من جهته.
 - ٥- أن يكون رُوي بالنعنة وسقط منه رجل، دلَّ عليه طريقٌ أخرى محفوظة.
 - ٦- أن يُختلف على رجلٍ بالإسناد وغيره، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.
 - ٧- الاختلاف على رجلٍ في تسمية شيخه أو تجهيله.
 - ٨- أن يكون الراوي عن شخصٍ أدركه وسمع منه، لكنّه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة، فعَلَّتها أنّه لم يسمعها منه.
 - ٩- أن تكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثًا من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.
 - ١٠- أن يُروى الحديث مرفوعًا من وجه، وموقوفًا من وجه^(٢).
- وهناك مؤلفات معاصرة اعتنت ببيان مزيد من الأجناس، ككتاب (العلة وأجناسها)^(٣)، وكتاب (تعليل العلل لذوي المقل)^(٤).

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٨٣.

(٢) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٣٢.

(٣) لمصطفى باحو.

(٤) لعبد السلام علوش.

مواضع العلة:

العلة قد تقع في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وقد تقع في كليهما^(١).

فمن أمثلة علل الإسناد:

١- زيادة راوٍ في السند.

٢- دخول سند في آخر.

٣- اشتباه راوٍ بآخر.

٤- سقوط راوٍ من السند.

ومن أمثلة علل المتن:

١- دخول متن في آخر.

٢- زيادة لفظة غريبة في المتن.

٣- إدراج في كلام النبي ﷺ كلام غيره، أو أنه لا يشبه كلام النبوة.

٤- إحالة المعنى كلياً أو جزئياً.

٥- مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه^(٢).

وأما العلة في السند والمتن معاً، فهي ما تركب من الأنواع السابقة^(٣).

طرق كشف العلة:

إن من أجلّ علوم الحديث وأشرفها وأدقها، علم العلل، ولا يتمكن منه إلا أهل

الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب، وهو قبل كل شيء توفيق من الله ﷻ وإلهام.

قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة علل الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث:

من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك^(٤).

وهناك عدة طرق ذكرها العلماء للكشف عن العلة، من أبرزها:

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩١، وتقريب النووي مع التدريب ص ١٢٩.

(٢) وهذه المسألة محل خلاف، وسأتناولها في الباب الثاني، الفصل الثامن.

(٣) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٩، ومقدمة د. همام سعيد على شرح علل الترمذي ١/١٣٩، ١٥٦،

والعلة وأجناسها لمصطفى باحو ص ٢٤٣.

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٧٥، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٢٨.

١ - جمع طرق الحديث، والنظر في رواهما.

قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»^(١).

ثم عند جمع الطرق ينظر في الرواة ويوازن بينهم؛ كما قال الخطيب: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومترلتهم في الإتقان والضبط»^(٢).

لذا نجد أئمة هذا الشأن - كابن المديني^(٣) وابن رجب^(٤) - قد اعتنوا ببيان من يدور عليهم غالب الأسانيد، ومن أوثق الشيوخ فيهم، وصنفوهم في مراتب، كما بينوا من المتقن في شيخ أو بلد بعينه، كل ذلك ليساعد الناظر في اكتشاف العلة ومعرفة مصدرها.

قال ابن رجب: «معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»^(٥).

وليس اختلاف الرواة هو المؤشر الوحيد على احتمال وجود علة، بل كذلك تفرد الراوي مع وجود قرائن أخرى.

قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٢/٢١٢، وتدريب الراوي ص ١٢٩.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٩٥.

(٣) انظر: كتابه العلل، ص ٣٩ - ٨٠.

(٤) انظر: شرح علل الترمذي ٢/ ٦٦٥ - ٧٣٢.

(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٦٣.

وجد ذلك فيه»^(١).

وقال السخاوي: «تدرك بعد جمع الطرق، والفحص عنها، بالخلاف من راوي الحديث لغيره ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عددًا أو عليه، والتفرد بذلك، وعدم المتابعة عليه، مع قرائن قد يقصر التعبير عنها تُضم لذلك، يهتدي بمجموعه جهبذها الحاذق في النقد من أهل الصناعة»^(٢).

٢- كثرة الممارسة للحديث، ومعرفة رجاله، مما يُكوّن لدى الناقد ملكة يميز بها أحاديث راوٍ عن غيره.

قال ابن رجب: «حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى أهله، إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصّوا بها عن سائر أهل العلم»^(٣).

٣- مذاكرة أهل المعرفة، والمطالعة في كلام أئمة هذا الشأن، والاستفادة من نصوصهم.

قال الحاكم: «إن الصحيح لا يعرف برواته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقيح عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته»^(٤).

وقال ابن رجب: «ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به؛ فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين؛ كيحيى القطان،

(١) علوم الحديث ص ٩٠.

(٢) انظر: فتح المغيث ١/٢٤٤.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/٨٦١.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٠٨.

ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما. فمن رُزق مطالعة ذلك وفهمه
وفقّهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس، وملكة، صلح له أن يتكلم فيه»^(١).

(١) شرح علل الترمذي ٦٦٤/٢.

الساب الأول

منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث

وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول:

منهجه في التضعيف بالراوي الضعيف.

الفصل الثاني:

منهجه في التضعيف بالإبهام.

الفصل الثالث:

منهجه في التضعيف بالجهالة.

الفصل الرابع:

منهجه في التضعيف بالاختلاط.

الفصل الخامس:

منهجه في التضعيف بانقطاع السند.

الفصل السادس:

منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء.

الفصل السابع:

منهجه في التضعيف بالإرسال.

الفصل الثامن:

منهجه في التضعيف بالتدليس.

الفصل التاسع:

منهجه في التضعيف ببدعة الراوي.

الفصل العاشر:

{ الفصل الأول }

منهجه في التضعيف بالراوي الضعيف

- ثلاثة مسالك للإمام الطبري في تضعيف الأخبار بسبب ضعف الراوي ..
- أمثلة المسلك الأول:
وتشتمل على الأخبار من (ح ١) إلى (ح ٥).
- أمثلة المسلك الثاني:
وتشتمل على الأخبار من (ح ٦) إلى (ح ٨).
- أمثلة المسلك الثالث:
وتشتمل على الأخبار من (ح ٩) إلى (ح ٢٧).
- رواة ضعفاء صحَّح الطبري أسانيد أخبار رواها من طريقهم.
- النتيجة.

الفصل الأول: منهجه في التضعيف بالراوي الضعيف

قسم الإمام الطبري الأخبار إلى آحاد تفيد العلم النظري، ومتواتر يفيد العلم اليقيني، فقال مبيناً سبيل الأمة في نقل بيان رسول الله ﷺ:

«منه: ما ينقله الواحد العدل، أو الجماعة التي لا يوجب مجيئها العلم، ولا يقطع ورودها العذر، وإن لزم الوارد ذلك عليه بوروده التصديق به.

ومنه: ما ينقله مَنْ يوجبُ وروده -لمن ورد عليه- العلم بما ورد به، ويقطع مجيئه العذر: وذلك نقل الجماعة التي ينتفي عنها السهو والخطأ، ويمنع من نقلها -فيما نقلت- الكذب»^(١).

وقال في كتابه (التبصير):

«فإن كان الخبر الوارد بذلك خبراً تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع، وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع. وإن كان الخبر الوارد خبراً لا يقطع مجيئه العذر، ولا يزيل الشك، غير أن ناقله من أهل الصدق والعدالة، وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشهادة عليه بأن ما أخبره به كما أخبره؛ كقولنا في أخبار الآحاد العدول»^(٢).

كما صرح في تفسيره بأن الأخبار تثبت عن رسول الله ﷺ «إما من جهة النقل المستفيض -فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض-، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض»^(٣).

وكثيراً ما يرد الإمام الطبري تأويلاً من التأويلات التي لم يستدل عليها قائلها بخبر يحتج به، مُعللاً الطبري ردّه بأنه قول لا تدرك صحته إلا «بخبر صادق، يوجب العلم»^(٤)،

(١) الجزء المفقود ص ٤٣٩.

(٢) ص ١٣٩، ١٤٠. وفي التبصير -أيضاً- ص ١٦١ -١٦٢ قال في الحجة من أهل النقل الذي يقطع خبرهم العذر أنهم «الجماعة التي لا يجوز في خبرها الخطأ، ولا السهو والكذب». وانظر أيضاً: نفس المرجع ص ١٥٦، ١٨٤.

(٣) انظر: جامع البيان ٨٨/١.

(٤) انظر: جامع البيان ٤٩٣/٣، و ١٣/٤.

أو «بخبر حجة، يوجب العلم»^(١)، أو لأنه «لا خبر بذلك عن رسول الله ﷺ تثبت حجته من جهة النقل المستفيض، ولا من جهة نقل الواحد العدل»^(٢).

والعدل «هو من لم تعرف له كبيرة، ولا مجاهرة بصغيرة»^(٣).

وللعدالة تعريفات عديدة، لكن محصل الأمر أن كل العلماء يدورون في تعريفاتهم لها حول ابتعاد الراوي عن الكذب، وما يشينه في أعين الناس، ولزومه لجادة التشريع^(٤).

وهذا مراد الإمام الطبري، وقد صرح أن العدالة في الدين من خلال قوله: «وفي حديث أبي شريح... البيان البين لمن وُفق لفهمه، عن صحة ما نقول به من خبر الواحد العدل في الدين. وذلك أن النبي ﷺ أمر الذين شهدوا خطبته ذلك اليوم: أن يبلغها الشاهد منهم الغائب...»^(٥).

فالعدالة لا تعلق لها بالضبط.

وليس يعني ذلك أن كل من كان عدلاً فإن خبره مقبول عند الإمام الطبري؛ لأن من الرواة الذين ضعفهم الإمام الطبري مَنْ ظهر بعد دراسة تراجمهم - كما سيأتي قريباً - أن النقاد ضعفوهم دون أن يقدحوا فيما يتعلق بدينهم وعدالتهم، ومن أبرز هؤلاء المنكدر بن محمد، فقد قال فيه ابن حبان: «كان من خيار عباد الله، ممن اشتغل بالتقشف، وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ، والتعاهد في الإتيان، فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له عن أبيه توهمًا، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره»^(٦).

فتضعيف الإمام الطبري لأمثال هؤلاء يدل على أنه يراعي جانب الضبط.

وقد تقدم فيما نقلته عنه من تفسيره وصُفِّه للرواة -الذين تثبت عنهم أخبار

(١) جامع البيان ١٢٨/٧.

(٢) جامع البيان ٤٣٩/٢.

(٣) المحلى لابن حزم ٣٩٣/٩. وتقدم في التمهيد ص ٧٢ الكلام عن العدالة وشروطها.

(٤) انظر: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، للدكتور فاروق حمادة ص ١٥٤.

(٥) مسند ابن عباس ٤٣/١.

(٦) الجروحين ٢٤/٣. وسيأتي تفصيل ترجمته قريباً في هذا الفصل (ح ٤).

رسول الله ﷺ - بأنهم عدول، أثبات.

والثابت هو: «الثابت القلب، واللسان، والكتاب، والحجة»، كما قال السخاوي^(١).
كما أن الإمام الطبري استدل على ترجيح رأي فقهي مختلف فيه بالأخبار المستفيضة الصحيحة عنده، قائلاً: «فهذه أخبار عن رسول الله ﷺ ثقات نقلتها، صحيح سندها، عدول رواؤها، تقوم الحجة - فيما لا يدرك علمه إلا من جهة الخبر - بدونها من الأخبار، وباستفاضة هي دون استفاضة»^(٢).

فيلاحظ أن الإمام الطبري في قوله السابق قد وصف النقلة بأنهم ثقات، فضلاً عن وصفهم بالعدول، والثقة كما قال الإمام الذهبي: «الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حملة، الضابط لما نقل، وله فهم، ومعرفة بالفن»^(٣).
ويفهم من قول الطبري السابق أن كون الراوي ثقة فهذا يمثل درجة عالية من درجات قبول الخبر، وإن كانت الحجة عنده تقوم - أيضاً - بأخبار هي دونها في الدرجة، والله أعلم.

يؤيد ذلك أنه قد صحح أخباراً في حالات عديدة، قائلاً: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون عند الآخرين^(٤) سقيماً غير صحيح، لعل...» ثم يوردها^(٥).
فلم يطلق على رواها وصف الثقة.

كذلك تقدم فيما نقلته عنه من كتابه التبصير، وصفه للراوي - ناقل الخبر الذي يجب

(١) فتح المغيث ٣٩٢/١.

(٢) مسند عمر ٢٣٦/١.

(٣) سير الأعلام ٧٠/١٦.

(٤) هذه الكلمة - أعني (الآخرين) - يستخدمها الإمام الطبري عادة بعد كل حديث يرويه في تهذيبه من أحاديث صاحب المسند - الأصل - ويشير بها إلى من خالفوه؛ فضعفوا الحديث الذي صححه هو.

(٥) انظر مثلاً: مسند عمر ٤/١، ٢٩٠/١، ٤٨٦/٢، ٨١٥/٢، ٨٣٩/٢، ٩٤٠/٢.

تصديقه - بأنه من أهل الصدق^(١)، والعدالة.

كما أنه صحح في عدة مواضع من تهذيبه أخباراً لرواة ممن يُعدُّ حديثهم في مرتبة الحسن، من ذلك:

حديث رواه الطبري من طريق وهب الله بن راشد في (مسند ابن الزبير)^(٢)، وقال: «صحيح سنده»، ولم يرو للحديث أي متابعة.

وَوَهَّبُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ قال فيه ابن القطان الفاسي: «صدوق». وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»^(٣).

فيظهر أن الإمام الطبري كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، ممن لا يرون التفرقة بين الصحيح والحسن، بل الحسن عندهم قسم من أقسام الصحيح^(٤).

ولم أرَ الإمام الطبري استخدم مصطلح الحسن فيما وقفت عليه من كلامه.

يُضاف إلى ما تقدم أن الإمام الطبري قد صحح - في حالات - أخباراً من رواية من عُرفوا بالضعف^(٥).

والخلاصة أن الخبر الصحيح عند الإمام الطبري يتفاوت في درجاته.

وهو إما أن يصحح الخبر، وإما أن يضعفه^(٦).

وبالنظر في مصنفاته نلاحظ أن له ثلاثة مسالك في تضعيفه للأخبار بسبب ضعف الراوي، وهي كالتالي:

١ - إما أن يُعين اسم الراوي الذي ضُعِفَ السند بسببه، وهذه الحالة قليلة الوجود عنده.

(١) قد يقصد بالصدق هنا معناه اللغوي الذي هو ضد الكذب، وقد يقصد به المعنى الاصطلاحي، أي أن الراوي قلَّ ضبطه، على نحو من يذكروهم النقاد عادة في مرتبة تحت مرتبة الثقات، وفوق مرتبة الضعفاء. انظر: (مراتب التعديل) في فتح المغيث للسخاوي ٣٩٠/١.

(٢) الجزء المفقود ص ٤٣٧ (ح ٧٧٨).

(٣) ستأتي ترجمته مفصلة في هذا الفصل (ح ٢٤).

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح، لابن حجر ٢٩٠/١.

(٥) سيأتي بيان ذلك في هذا الفصل ص ٢٣٧.

(٦) وسيأتي في الفصل العاشر من هذا الباب (عباراته في التضعيف).

- وهنا إما أن يذكر رأيه الخاص في الراوي، وإما أن ينقل حكم غيره من النقاد فيه.
- ٢- وإما أن يشير إلى وجود راوٍ ضعيف في السند، دون تعيين اسمه. فيقول مثلاً: «هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين لضعف كثير من نقلته»، أو يقول: «في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»، أو «أسانيد بعض من في نقله نظر»، ونحو ذلك من العبارات.
- ٣- وإما أن يضعف سند الحديث دون بيان أن منشأ الضعف من جهة الرواة، كأن يقول: «إسناده غير مرتضى»، أو يقول: «في إسناده نظر».. ثم بعد دراسة السند، نلاحظ أنه ضعيف بسبب بعض الرواة أو أحدهم.
- وفيما يلي سأذكر الأمثلة على هذه المسالك، مقارنةً بحكم الإمام الطبري مع أحكام غيره من أئمة الحديث..

أمثلة المسلك الأول:

١ - المثال الأول:

في الجزء المفقود (ص ٢٥٧):

قال الطبري: «وأما الخبر الذي رُوي عن أبي مسعود رضي الله عنه أنه قال: ((لو صَلَّيْتُ صلاةً لم أصل فيها على النبي صلَّى الله عليه وآله ظننتُ أنَّ صَلَاتِي لم تتمَّ))^(١)... لم يَجْز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان رَاوِيه جابر الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه».

ترجمة جابر الجعفي:

هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يَعُوْث الجعفي؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي^(٢) (د ت ق).

وثقه وكيع. وقال شعبة: «إذا قال: حدثنا، وسمعت، فهو من أوثق الناس». وقال مرة: «صدوق في الحديث».

وقال سفيان الثوري: «إذا قال جابر: حدثنا، وأخبرنا فذاك».

والباقون على توهينه: فضعه العجلي، ولينه أبو زرعة.

وقال أبو داود: «ليس عندي بالقوي في حديثه».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به».

وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته».

وتركه بعضهم، منهم: ابن مهدي، ويحيى القطان، والنسائي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: «كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر الجعفي

بشيء، وكان جابر أهل ذاك». وقال مسلم: «متروك الحديث».

وكذبه آخرون، منهم: أيوب السخيتاني، وزائدة بن قدامة، وأبو حنيفة، وابن معين،

والجوزجاني، وغيرهم.

(١) أخرجه الطبري في الجزء المفقود (ح ٣٥٩ ص ٢٢٩)، والدارقطني في سننه (١٧١/٢ ح ١٣٤٤، ١٣٤٥) من

طريق جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسعود - عقبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه -.

(٢) روى له أبو داود حديثاً واحداً.

وقد تكلم فيه بثلاثة أمور:

- ١ - بدعته فإنه كان رافضيًا، وقيل كان يؤمن بالرجعة.
 - ٢ - ضعف حفظه وضبطه، وبعضهم اتهمه بالكذب.
 - ٣ - تدليسه، وقد أشار إلى ذلك سفيان الثوري حين قال: «إذا قال جابر: حدثنا وأخبرنا فذاك». وعن شعبة، وزهير بن معاوية نحوه.
- ووصفه بالتدليس ابن سعد، والعجلي، وعده ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين^(١).

قال ابن عدي: «لجابر حديث صالح... وقد احتمله الناس، ورووا عنه، وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة... وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق». وقال الذهبي: «من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ». وقال ابن حجر: «ضعيف رافضي». مات سنة ١٢٧، وقيل: ١٣٢^(٢).

قلت: والراجح - والله أعلم - أنه ضعيف جدًا، لكثرة من تركه من كبار الأئمة النقاد، كما أنه مدلس. أما تكذيب بعض الأئمة له فأبرز أسبابه ما نسب إليه من إيمانه بالرجعة، وهذا ما صرح به زائدة -.

وأما الإجابة عن توثيق من وثقه، فقد قال ابن حبان: «فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويًا عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء؛ بل كان يؤدي الحديث على ما سمع... وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها...». واستدل على صحة ما قاله بما رواه عن شعبة أنه سئل: «ما لك تركت فلانًا وفلانًا، ورويت عن جابر الجعفي؟» قال: «روى أشياء لم نصبر عنها».

(١) وهم من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيرًا.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٤٥/٦، والكنى والأسماء لمسلم ٧٢٥/٢، الجرح والتعديل ٤٩٧/٢، ومعرفة الثقات ٢٦٤/١، والضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٩، وضعفاء النسائي ص ١٦٣، وضعفاء العقيلي ١٩١/١، والمجروحين لابن حبان ٢٠٨/١، والكامل لابن عدي ١١٣/٢، وتهذيب الكمال ٤٦٥/٤، وميزان الاعتدال ١٠٧/٢، والكاشف ١٣١/١، والتهذيب ٢٨٣/١، وتعريف أهل التقديس ص ١٧٣، والتقريب ص ١٣٧.

قلت: فقول الطبري: «وفي نقل جابر ما فيه»، موافق لما ذكره العلماء في توهينه.

٢ - المثال الثاني:

في مسند عمر بن الخطاب (١/١٩٤):

ح-٣١٣- روى الطبري عن محمد بن العلاء الهمداني عن عثمان بن سعيد المري، عن بشر بن عمار، عن أبي روق، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ((لم يَعِشْ مَسْخٌ قَطُّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَلَمْ يَشْرَبْ، وَلَمْ يَنْسِلِ))^(١)..
ثم قال الطبري: «أما الخبر عن ابن عباس رضي الله عنهما الذي رُوي بما ذكرت من أن المسخ لا يعيش أكثر من ثلاث؛ فخير في سنده نظر لعلتين...-فقال في العلة الثانية:-
والثانية أن بشر بن عمار ليس ممن يعتمد على روايته»^(٢).

ترجمة بشر بن عمار:

بشر بن عمار الخثعمي المكنب، الكوفي (فق).
قال البخاري: «تَعْرِفُ وَتُنَكِّرُ».
وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي في الحديث».
وقال النسائي: «ضعيف».
وقال ابن حبان: «كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، ولم يكن يعلم الحديث، ولا صناعته».
وقال ابن عدي: «لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً، وهو عندي حديثه إلى الاستقامة أقرب»^(٣).
وقال الذهبي: «ضعفه النسائي، ومشاه غيره».

(١) لم أجد من أخرجه.

(٢) انظر: مسند عمر ١/١٩٥. أما العلة الأولى فسياقي ذكرها في الفصل السادس من هذا الباب (ح٥٨).

(٣) لا توجد هذه العبارة في ط: دار الفكر، وهي في طبعة دار الكتب العلمية.

وقال ابن حجر: «ضعيف»^(١).

قلت: وقول الطبري: «ليس ممن يعتمد على روايته» لا يتعارض مع محمل أقوال الأئمة السابقين.

٣- المثال الثالث:

في مسند ابن عباس (٥١٦/١):

ح٨١٩- روى الطبري عن الحسن بن شبيب المَكْتَب، عن محمد بن جعفر المدائني، عن سلام، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر دواء لداء سنة))^(٢).
ثم قال الطبري معلقاً على هذا الحديث:

«إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت: هو صحيح، فما وجه صحته وروايه سلام المدائني، وقد علمت حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل...؟ قيل: أما سند هذا الخبر، أعني خبر معقل بن يسار؛ فإنه عندنا واه، لا تثبت بمثله في الدين حجة...» إلى أن قال الطبري في إسناد هذا الخبر: «غير مرتضى»^(٣).

ترجمة سلام المدائني:

هو سلام بن سلم السعدي، التميمي، المدائني، الطويل (ق).

ضعفه ابن المديني، وأبو زرعة.

وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال في رواية: «ضعيف، لا يكتب حديثه».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، تركوه».

(١) انظر ترجمته في: الكامل - ط دار الكتب العلمية - ١٦١/٢، والمجروحين ١٨٩/١، وتهذيب الكمال ١٣٧/٤،

وميزان الاعتدال ٣٣/٢، والتقريب ص ١٢٣.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٢١٥/٢٠ (ح ٤٩٩)، وابن عدي في الكامل ٣٠١/٣ (ت سلام بن سليم الطويل)

- ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ٣٩٠/٢ - والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٩٠/٩ (ح ١٩٣٢١).

ثلاثتهم من طريق سلام الطويل، عن زيد العمي، به.

(٣) مسند ابن عباس ٥٣١/١.

وقال البخاري: «تركوه».

وقال العقيلي: «... لا يتابع على هذه الأحاديث، والغالب على حديثه الوهم، والكلام كله معروف بغير هذه الأسانيد ثابتة جيا».

وقال الجوزجاني: «غير ثقة».

وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه عن من يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه».

وقال النسائي وابن خراش والذهبي وابن حجر: «متروك».

مات سنة: ١٧٧^(١).

قلت: قول أكثر الأئمة على أنه متروك. وهذا ما مشى عليه الإمام الطبري حيث قال: «وقد علمت حال سلام المدائني... عند أهل النقل»، فهوّى إسناده ولم يرتضه.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٣٣/٤، والجرح والتعديل ٢٦٠/٤، والضعفاء الكبير ١٥٨/٢، والكامل

٣ / ٣٠١، وتهذيب الكمال ٢٧٩/١٢، والمغني ٢٧٠/١، والتقريب ص ٢٦١.

٤ - المثال الرابع:

في مسند علي (ص ١١٢):

- ح ١٨٣ - روى الطبري عن سلم بن جنادة السوائي، عن حفص بن غياث، عن منكدر، عن أبيه، قال: دخل الزبير رضي الله عنه على رسول الله ﷺ فقال: «كيف أصبحت؟ جعلني الله فداك». فقال ﷺ: ((ما تركت أعرابيتك؟!))^(١).

قال الطبري: «فإن ظنَّ ظان أن تفدية النبي ﷺ لله من فداءه بأبويه إنما جاز لأن أبويه كانا مشركين... اعتلاّ منه بما حدثني... -وروى عدة أحاديث^(٢) منها الحديث السابق- قيل: هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت. يمثلها في الدين حجة... والمنكدر بن محمد عند أهل النقل، ممن لا يُعتمد على نقله»^(٣).

ترجمة المنكدر بن محمد:

هو المنكدر بن محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمي، القرشي، من أهل المدينة (بخ ت).

وثقه الإمام أحمد.

ونقل البخاري عن ابن عيينة قوله: «لم يكن بالحافظ».

وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة: «ليس بقوي». وضعفه العجلي والجوزجاني والنسائي.

(١) أخرجه الطبري في مسند علي ﷺ (ح ١٨٠-١٨٢) ص ١١١، من طريق الحسن عن الزبير.

وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٥٩/٦، من طريق الحسن، به، وقال: «هذا منقطع، وإن صح فهو محمول على التنزيه والله أعلم...».

وذكر البدر العيني الخبر من كلا الطريقتين؛ أي من طريق الحسن، ومن طريق المنكدر، ثم قال: «هذا غير صحيح؛ لأن الأول مرسل، والثاني ضعيف»، ثم نقل تعليق الطبري على الخبر، كما تقدم في المثال أعلاه. عمدة القاري ١٨٦/١٤.

(٢) وهي الأحاديث (ح ١٨٠ - ح ١٨٢) المشار إليها في الحاشية السابقة، وسأتناولها في الفصل السابع من هذا الباب (ح ٦٨).

(٣) انظر: مسند علي ص ١١١ - ١١٣.

وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله، ممن اشتغل بالتقشف، وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ، والتعاهد في الإتيان، فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له عن أبيه توهمًا، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره».

كما ليّنه الذهبي وابن حجر.

توفي سنة ١٨٠^(١).

قلت: والراجح أنه ضعيف، لكثرة من ضعفوه، مع بيان ابن حبان لسبب جرحه، أما توثيق الإمام أحمد له، فلعله يحمل على ثقته من جهة دينه وعبادته، والله أعلم. وفي هذا المثال أخذ الطبري بقول الأكثرين ممن ضعفوه.

٥ - المثال الخامس:

في جامع البيان (٣٠٣/٢٠):

قال الطبري: «حدثني عبد الله بن أحمد المروزي، قال: ثنا علي بن حسين بن واقد، قال: ثني أبي، قال: ثنا الأعمش، قال: ثنا سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما:

﴿ D C B ﴾^(٢)

((إذا نظرت إليها؛ تريد الخيانة أم لا؟ ﴿ G F E ﴾ إذا قدرت عليها؛ أتزني

بها أم لا؟ قال: ثم سكت، ثم قال: "ألا أخبركم بالتي تليها؟" قلت: نعم. قال: ﴿ J I

K ﴾^(٣)، قادر على أن يجزي بالحسنة الحسنة، وبالسيئة السيئة، إن الله هو السميع البصير))^(٤).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٥/٨، ومعرفة الثقات ٣٠٠/٢، والمجروحين ٢٤/٣، وتهذيب الكمال

٢٨ / ٥٦٢، والكاشف ١٦٠/٣، والتقريب ص ٥٤٧.

(٢) غافر: ١٩.

(٣) غافر: ٢٠.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٧١/٢، والبيهقي في شعب الإيمان ٣٧٠/٤ (ح ٥٤٤٣). كلاهما من طريق

علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، به. وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الحسن بن واقد)).

قال الحسين: فقلت للأعمش حدثني الكلبي، إلا أنه قال: إن الله قادر على أن يجزي بالسيئة السيئة، وبالحسنة عشرًا.

فقال الأعمش: لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بحقين^(١).
وفي مقدمة تفسيره، تكلم عن الألسن التي نزلت بها القراءة، ثم ذكر خمسًا منها فقال:
«وروي جميع ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله وذلك أن الذي روى عنه ... الكلبي عن أبي صالح^(٢).

ترجمة محمد بن السائب الكلبي:

محمد بن السائب بن بشر الكلبي؛ أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر (ت فق).
قال ابن معين: «ليس بشيء».
وقال الدارقطني وغيره: «متروك».
وقال سفيان الثوري: «اتقوا الكلبي». فقيل له: إنك تروي عنه، قال: «أنا أعرف صدقه من كذبه».

كما كذبه الجوزجاني وغيره.

وعن أحمد بن زهير أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال:
«كذب». قلت: يحل النظر فيه؟ قال: «لا».

- وإضافة إلى اتهامه بالكذب، فقد رُمي بالرفض..

قال ابن حبان: «كان الكلبي سبئيًا... من أولئك الذين يقولون: إن عليًا لم يمِت، وإنه راجع إلى الدنيا...».

وقال الذهبي: «تركوه، كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين، وتركه القطان

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٢/٧: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن أحمد بن شبيب، وهو مستور، وبقيّة رجاله ثقات».

(١) وانظر أيضًا: ٤٠/١، وفي رواية (بخفير) وخفير القوم: مجيرهم الذي يكونون في ضمانه ما داموا في بلاده. انظر: لسان العرب ٢٥٣/٤ (خفر).

(٢) انظر: جامع البيان ٦١/١.

وعبد الرحمن».

قال ابن حجر: «متهم بالكذب، ورمي بالرفض».

مات سنة: ١٤٦.

- أما عن رواية الكلبي عن أبي صالح -بإذن-^(١):

فقد جاء عن سفيان الثوري أنه قال: «قال لنا الكلبي: ما حدثت عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه».

وقال ابن معين: «أبو صالح -مولى أم هانئ- ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي، فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح، عن ابن عباس»^(٢).

وقال ابن عدي: «حدث عن الكلبي ابن عيينة، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن عياش وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه بالتفسير. وأما في الحديث؛ فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير، واشتهر به فيما بين الضعفاء، يكتب حديثه».

وقال ابن حبان: «مذهبه في الدين، ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتجج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف الاحتجاج به»^(٣).

قلت: أكثر الأئمة على ترك الكلبي. وأما الطبري فلم يظهر من خلال تفسيره أنه تركه، بل روى عنه في مواضع، ولكنه نبّه إلى أمره؛ كما في هذا المثال الذي ذكرته آنفاً، حيث نقل قول الأعمش فيه.

وأما ورود رواية (الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس)، فهي قليلة جداً في تفسير

(١) ستأتي ترجمة مفصلة لأبي صالح في هذا الفصل (ح ٢١).

(٢) الجرح والتعديل ٤٣١/٢.

(٣) انظر ترجمته في: الكامل ٢٧٣/٧، والجرحين ٢٥٣/٢، وتهذيب الكمال ٢٥٠/٢٥، وميزان الاعتدال ١٥٩/٦، والمغني ٣٠٥/٢، والتقريب ص ٤٧٩.

الطبري^(١)، وقد نبه إلى ضعفها - كما أشرت في المثال السابق - وذلك بقوله: «وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله»، كما أنه في موضع آخر من تفسيره قال في خبر من طريقه: «في إسناده نظر»^(٢).

وكذلك الأمر في تاريخه، حيث وردت رواية الكلبي بهذا السند في مواضع قليلة جداً^(٣).

ولم أجد في تهذيب الآثار، ولا في باقي كتب الطبري المطبوعة، رواية عن الكلبي مطلقاً.

(١) انظر فيما رواه بهذا السند مرفوعاً إلى النبي ﷺ ٣٤/١، و٩٣/١، و٤٩/١٠، و١٦٨/١٣، و١٨٢/١٨.

وفما رواه بهذا السند موقوفاً على ابن عباس: ٢٩/١، و١٨٤/٩، و٢٦٠/٣٠.

(٢) انظر: ٧٠/١، وسأتناوله بالدراسة في هذا الفصل (ح ٢٣).

(٣) ظفرت بها في موضعين ٤١/٢، و٢١٥/٢، وكانت الروايتان مرفوعتين إلى النبي ﷺ.

أمثلة المسلك الثاني:

٦ - المثال الأول:

في مسند علي (ص ٢١٦):

قال الطبري: «فإن قال: فما أنت قائل فيما:

- ح ٣٥٢ - حدثك به إسحاق بن إبراهيم الصوّاف، قال: حدثنا الهيثم بن الربيع، قال: حدثني الأصبع بن زيد، عن سليمان بن الحكم، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نُسَي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، قال: ((إني قد علمت ما لقيت في الله ورسوله، وما ذهب من مالك، وقد طيبت لك الهدية، فما أهدى لك من شيء فهو لك)).»

قيل: هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته...»

ثم قال في خبر معاذ - ص ٢٢٠ -: «ولم يصح ذلك عندنا بخبر تثبت به حجة علي من بلغه...»

تخريج الحديث:

أخرجه الجرجاني في تاريخه (ص ٢٤٧) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٠٨/٥٨ - من طريق يعقوب، عن محمد بن سعيد، به، بنحوه مع زيادة.

دراسة إسناده:

١ - إسحاق بن إبراهيم بن محمد الصوّاف، الباهلي؛ أبو يعقوب البصري (خ د).

وثقه البزار.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة».

مات سنة ٢٥٣^(١).

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٢١/٨، والكاشف ٦١/١، والتهذيب ١١٢/١، والتقريب ص ٩٩.

٢- الهيثم بن الربيع العُقَيْلي؛ أبو المثني البصري، أو الواسطي (ت)^(١).

قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمعروف».

وقال العقيلي: «في حديثه وهم».

وقال الذهبي: «له خبر، وقد وهم فيه».

وقال ابن حجر: «ضعيف من السابعة»^(٢).

٣- الأصْبَغ بن زيد بن عَلِيّ الجُهَنِي مولاهم؛ أبو عبد الله بن أبي منصور الواسطي،

الوراق، كاتب المصاحف (ت س ق).

وثقه ابن معين.

وقال الإمام أحمد: «كان من الثقات». وفي موضع آخر قال: «ليس به بأس»...

وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس». وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة: «شيخ».

وضعه ابن سعد.

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق يغرب».

توفي سنة: ١٥٩^(٣).

٤- سُليمان بن الحَكَم بن عَوانة الكلبي.

قال النفيلى: «لا بأس به».

قال محمود بن غيلان: «ضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة عليه، وأسقطوه».

وقال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي: «له أخبار مسندة، ليس بكثير، إلا أنه يروي من الأخبار أخباراً

(١) روى له حديثاً واحداً.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨٣/٩، والضعفاء الكبير ٣٥٣/٤، والمغني ٤٨٦/٢، والتقريب ص ٥٧٧.

(٣) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣١٢/٧، وتاريخ ابن معين -رواية عثمان الدارمي- ص ٦٦، وسؤالات أبي

داود لأحمد ص ٣٢٠، وتهذيب الكمال ٣٠١/٣، والكاشف ٨٨/١، والتقريب ص ١١٣.

حساناً عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً فأذكره».

وقال ابن حجر: «ضعفه، وقواه النفيلي^(١)».

٥ - محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، الشامي، المصلوب (ت ق).

قال: «إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه؛ ليخفى».

قال النسائي: «غير ثقة ولا مأمون».

وقال الدارقطني وغيره: «متروك».

وقال أحمد بن صالح: «وضع أربعة آلاف حديث».

وقال الإمام أحمد: «كان كذاباً». وقال أيضاً: «قتله المنصور على الزندقة، وصلبه».

وقال الذهبي: «هالك».

وقال ابن حجر: «كذبوه... من السادسة^(٢)».

٦ - عبادة بن نسي الكندي؛ أبو عمر الشامي، قاضي طبرية (٤).

وثقه ابن معين والإمام أحمد. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «روى عن عبد الرحمن بن غنم.. لا بأس به».

وقال الذهبي: «ثقة، كبير القدر».

وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل».

مات سنة: ١١٨^(٣).

٧ - عبد الرحمن بن غنم بن سعد الأشعري (خت ٤).

مختلف في صحبته.

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وقال: «كان ثقة إن شاء الله،

بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشام يفقه الناس، وكان لقي معاذ بن جبل رضي الله عنه، وروى

عنه».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٩/٤، والجرح والتعديل ١٠٧/٤ ت ٤٧٩، والضعفاء للنسائي ص ٤٨، الكامل

٢٥٨/٣، ولسان الميزان ٨٢/٣.

(٢) انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٦٤/٦، والتقريب ص ٤٨٠.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩٦/٦ ت ٤٩٨، والثقات ١٦٢/٧، والكاشف ٦١/٢، والتقريب ص ٢٩٢.

وقال العجلي: «ثقة، تابعي من كبار التابعين».

وذكره ابن حبان في الثقات، ونفى صحبته^(١).

مات سنة: ٧٨.

الحكم على الإسناد:

واه، فيه:

١ - محمد بن سعيد المصلوب: كذبه.

٢ - سليمان بن الحكم الكلبي: ضعفه.

٣ - الهيثم بن الربيع: ضعيف.

فقول الإمام الطبري: «..لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته»؛ موافق لما يراه كبار النقاد كما هو ظاهر في تراجم الرواة السابقين، خاصة مع وجود محمد بن السائب المصلوب.

وقد روى الطبري بعد ذلك أحاديث أخر^(٢) عن الغُلُول، ثم قال: «وإن كان فيها بعض النظر، وهي أحسن مخارج من خبر محمد بن سعيد المصلوب^(٣)».

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٤١/٧، ومعرفة الثقات ٨٤/٢، والثقات ٧٨/٥، وتهذيب الكمال

٣٤٠/١٧، والتقريب ص ٣٤٨.

(٢) وهما حديثان: أحدهما الحديث (ح ٣٥٣) من مسند علي ص ٢١٨، وستأتي دراسته في الباب الأول، الفصل

السادس (ح ٦٤).

والآخر الحديث (ح ٣٥٤) من مسند علي ص ٢١٨، وستأتي دراسته في الباب الأول، الفصل الثاني (ح ٣٠).

(٣) انظر: مسند علي ص ٢١٩.

٧- المثال الثاني:

في جامع البيان (٣٨٥/١٩):

قال الطبري: «حدثنا علي بن شعيب، قال: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن إبراهيم بن الفضل، عن ابن أبي حسين المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نُودِيَ أَيْنَ أَبْنَاءُ السَّيِّئِ؟ وَهُوَ الْعُمَرُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾^(١))).»
قال الطبري: «كان الخبر الذي ذكرناه عن رسول الله ﷺ خبراً في إسناده بعض من يجب الثبوت في نقله»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/١٧٧ ح ١١٤١٥)، وكذا في الأوسط (٩/٦٦ ح ٩١٣٨). بمثله.

والبيهقي في السنن الكبرى (٣/٣٧٠ ح ٦٣١٣) بنحوه.

وبيه في جزئها (ص ٥٩). بمثله.

أربعتهم: (الطبري، والطبراني، والبيهقي، وبيه) من طريق ابن أبي فديك.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨/٤٩ ح ٧٩٢٥) من طريق ابن نافع، بمثله.

وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا عبد الله بن أبي حسين، ولا عن ابن أبي حسين إلا إبراهيم بن الفضل، تفرد به ابن نافع.

كلاهما: (محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعبد الله بن نافع الصائغ) عن إبراهيم بن الفضل، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، مرفوعاً.

(١) فاطر: ٣٧. وقد روى الطبري الخبر -أيضاً- من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وسأتناوله بالدراسة في الباب الثاني،

الفصل الرابع (ح ١١١).

(٢) ٣٨٧/١٩.

دراسة إسناده:

- ١ - علي بن شعيب بن عدي السمسار، البزاز، البغدادي، فارسي الأصل (س). وثقه النسائي والخطيب البغدادي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «ثقة». توفي سنة: ٢٥٣^(١).
- ٢ - محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك - واسم أبي فديك: دينار - الدليلي مولاهم، أبو إسماعيل المدني (ع). وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، وليس بحجة». وضعفه يعقوب بن سفيان. وقال الذهبي: «صدوق، مشهور، يحتج به في الكتب الستة». وقال ابن حجر: «صدوق». وتوفي سنة: ١٩٩، وقيل: بعد ذلك^(٢).
- ٣ - إبراهيم بن الفضل، أبو إسحاق المخزومي (ت ق). وضعفه الإمام أحمد - وزاد: ليس بقوي في الحديث -، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو حاتم - وزاد: منكر الحديث -، والدارقطني. وقال ابن معين: «ضعيف، لا يكتب حديثه». وقال مرة: «ليس بشيء». وقال البخاري والنسائي: «منكر الحديث». وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٩١/١٣، وتهذيب الكمال ٤٦١/٢٠، والتقريب ص ٤٠٢.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٣٧/٥، وتاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١٥٧/٣، والمعرفة والتاريخ

١٥٧/٣، وثقات ابن حبان ٤٢/٩، وتهذيب الكمال ٤٨٥/٢٤، وميزان الاعتدال ٧١/٦، والتقريب ص ٤٦٨.

- وقال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندني أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه».
- وقال ابن حبان: «كان فاحش الخطأ».
- وقال الذهبي: «ضعفه».
- وقال ابن حجر: «متروك، من الثامنة^(١)».
- ٤ - عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حُسَيْنِ المكي النوفلي (ع).
- وثقه ابن معين -وزاد: قليل الحديث-، والإمام أحمد، والعجلي، والنسائي، وأبو زرعة.
- وقال ابن عبد البر: «ثقة عند الجميع، فقيه، علامٌ بالمناسك».
- وقال أبو حاتم: «صالح».
- وذكره ابن حبان في الثقات.
- وقال ابن حجر: «ثقة، عالم بالمناسك من الخامسة^(٢)».
- ٥ - عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي مولاهم، المكي (ع).
- سمع من ابن عباس رضي الله عنهما.
- قال الذهبي: «مفتي أهل مكة ومحدثهم، القدوة العلم».
- قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال»... وقيل: «إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه».
- توفي سنة: ١١٥^(٣).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١٦٠/٣، والضعفاء الكبير ٦٠/١، والمجروحين ١٠٥/١، والكامل ٢٣٠/١، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٥٦/٨، والكاشف ٤٦/١، وميزان الاعتدال ١٧٦/١، وتهذيب التهذيب ٧٩/١، والتقريب ص ٩٢.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٣٣/٥، والجرح والتعديل ٩٧/٥، والثقات ٤٣/٧، وتهذيب الكمال ٢٠٥/١٥، وتهذيب التهذيب ٣٧٢/٢، والتقريب ص ٣١١.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٦٣/٦، وتهذيب الكمال ٦٩/٢٠، وتذكرة الحفاظ ٧٥/١، والتقريب ص ٣٩١.

الحكم على الإسناد:

ضعيف جداً، فيه: إبراهيم بن الفضل.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه إبراهيم بن الفضل المخزومي وهو ضعيف^(١)».

وذكر ابن كثير رواية الطبري هذه، وقال: «هذا الحديث فيه نظر؛ لحال إبراهيم بن الفضل^(٢)».

قلت: فقول الطبري «... في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»، يتجه إلى إبراهيم بن الفضل، أما باقي رواة السند فهم ثقات.

وإبراهيم بن الفضل - كما ظهر في ترجمته - من الأئمة من ضعفه، ومن الأئمة من رأوا أنه متروك، وحديثه منكر، ولا يكتب. فلعل الطبري ممن يرى تضعيفه دون أن يصل إلى حد أن يُترك ولا يُكتب حديثه، وإلا لما قال: يجب التثبت في نقله، والله أعلم.

٨ - المثال الثالث:

في جامع البيان (٥٠٧/٢):

قال الطبري: «... ما حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا الحسن بن عطية، قال: ثنا إسرائيل، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى))^(٣) قال: ((أتدرون ما وفَّى؟)) قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: ((وَفَّى عَمَلَ يَوْمِهِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي النَّهَارِ)). فلو... كان خبر أبي أمامة رضي الله عنه عدولاً نقلته؛ كان معلوماً أن الكلمات التي أوحين إلى إبراهيم، فابتلي بالعمل بهن، أن يصلي كل يوم أربع ركعات))».

ثم بين الطبري أنه رد الخبر لأن في إسناده نظراً^(٤).

(١) مجمع الزوائد ٩٧/٧.

(٢) تفسير ابن كثير ٣٣٣/١١.

(٣) النجم: ٣٧.

(٤) انظر: جامع البيان ٥٠٨/٢.

وقال في موضع آخر أنه لو صح الخبر لم يعد القول به إلى غيره ولكن في إسناده نظر، يجب الثبوت فيه من أجله^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري - كذلك - في تاريخه (١٧٢/١).
والبغوي في تفسيره (٢٥٤/٤).
كلاهما: (الطبري، والبغوي) من طريق إسرائيل، بنحوه.
والثعلبي في تفسيره (١٥٢/٩) من طريق معمر بن سليمان، بنحوه.
وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٢١٣/٦) من طريق يزيد بن هارون، بنحوه.
وفي (٢١٤/٦) من طريق مكّي بن إبراهيم، بنحوه.
أربعتهم: (إسرائيل بن يونس، ومعمر بن سليمان، ويزيد بن هارون، ومكّي بن إبراهيم) عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مرفوعاً.
وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٥٠/٣ ح ١٩٧١) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٢١٣/٦) - قال: حدثنا أحمد بن أبي يحيى الحضرمي، ثنا محمد بن أيوب بن عافية، ثنا جدي، ثنا معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه.
وعزاه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار في تفسير الكشاف (٣٨٤/٣) إلى ابن مردويه، وابن أبي حاتم، في تفاسيرهما من حديث جعفر بن الزبير، به، بنحوه. وقال الزيلعي: «وهو معلول بجعفر، وزاد ابن مردويه فيه: وزعم أنها صلاة الضحى».
وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦٦٠/٧) - إضافة على من ذكرهم الزيلعي - إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، والشيرازي في الألقاب، والديلمي، بنحوه. وضعف السيوطي إسناده.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن العلاء بن كُريْب الهمداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

(١) انظر: جامع البيان ٧٩/٢٢.

وثقه النسائي، وقال أيضاً: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صدوق.

قال الذهبي: «الحافظ، الثقة، الإمام، شيخ المحدثين».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ».

توفي سنة: ٢٤٨^(١).

٢- الحسن بن عطية بن نجيح القرشي؛ أبو علي البزار، الكوفي (ت^(٢)).

روى عن إسرائيل بن يونس.

قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق».

وتعقب ابن حجر قول الأزدي في تضعيفه، قائلاً: «أظنه اشتبه عليه بالذي قبله» - أي

العوفي -.

توفي سنة: ٢١١^(٣).

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، السبّعي، أبو يوسف الكوفي (ع).

احتج به أكثر الأئمة إلا أن هناك من ضعفه..

قال أبو حاتم: «ثقة، متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، صدوق، وليس في الحديث بالقوي، ولا بالساقط».

كما وثقه ابن معين، وقال مرة: «كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بعد».

ووثقه الإمام أحمد، ولما سئل: «إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به؟» أجاب: «إسرائيل

ثبت الحديث». وقال في موضع آخر: «صالح الحديث»، وقال مرة: «إذا حدث من كتابه لا

يغادر».

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في

الحديث لصاً. يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً»..

(١) انظر ترجمته في: سير الأعلام ٣٩٤/١١، وتهذيب التهذيب ٦٦٧/٣، والتقريب ص ٥٠٠.

(٢) روى له حديثاً واحداً.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٠١/٢، والجرح والتعديل ١١٣/٣، وتهذيب التهذيب ٤٠٢/١، والتقريب

ووثقه العجلي، وقال مرة: «جائز الحديث».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «حديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به».

وضعه علي بن المديني، وابن حزم الظاهري .

وردَّ الذهبي - ذلك - بقوله: «إسرائيل اعتمده البخاري، ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه ..».

وقال ابن حجر: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».

توفي سنة: ١٦٠، وقيل: بعدها^(١).

٤ - جعفر بن الزُّبَيْر الحنفي، أو الباهلي الدمشقي، نزيل البصرة (ق).

قال ابن الجوزي: «يروي عن القاسم، عن أبي أمامة... وتركه أحمد بن حنبل».

وقال البخاري: «هو متروك الحديث، تركوه».

وقال ابن معين: «ليس بثقة».

وقال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم: «متروك الحديث».

وقال الذهبي: «ساقط الحديث».

وقال ابن حجر: «متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه، من السابعة، مات بعد الأربعين^(٢)».

٥ - القاسم بن عبد الرحمن؛ أبو عبد الرحمن الشامي، مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية (بخ ٤).

وثقه ابن معين، وابن المديني - وزاد: عند من أدركناه من أصحابنا ثقة-، ويعقوب بن شيبه، ويعقوب بن سفيان، والترمذي. وقال الجوزجاني: كان خياراً، فاضلاً،

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٢٨/٢، ومعرفة الثقات ٢٢٢/١، والتاريخ الكبير ٥٦/٢، والجرح والتعديل ٣٣٠/٢، والكامل ٤٢١/١، وتهذيب الكمال ٥١٥/٢، وميزان الاعتدال ٢٠٩/١، والتهذيب ١٣٤/١، والتقريب ص ١٠٤. وقد قام د. عبد العزيز عبد اللطيف رحمه الله بدراسة تحليلية لترجمة إسرائيل، في ٩٢ صفحة، ألحقت بكتابه: (ضوابط الجرح والتعديل) ص ٢٣١ - ٣٢٣.

(٢) انظر ترجمته في: الضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٤، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٧١/١، والكاشف ١٣٨/١، والتهذيب ٣٠٤/١، والتقريب ص ١٤٠.

أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار.

وقال العجلي: «ثقة، يكتب حديثه، وليس بالقوي».

وقال يعقوب بن شيبة: «قد اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه».

وقال الإمام أحمد: «يروى علي بن يزيد عنه أعاجيب»... وقال: «ما أرى هذا إلا من قبل القاسم».

وقال في موضع آخر: في حديث القاسم مناكير مما يرويهما الثقات، يقولون: «من قبل القاسم».

قال ابن حبان: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها».

وقال العلاءي: قال بعضهم: «لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي (رضي الله عنه)».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق، يغرب كثيراً».

توفي سنة ١١٢. (١)

الحكم على إسناده:

ضعيف جداً؛ فيه جعفر بن الزبير: متروك.

وتقدم أن الزيلعي قال في حديث أبي أمامة: «معلول بجعفر».

كذلك ضعف السيوطي إسناده الحديث.

والإمام الطبري رد الإسناد كذلك، حيث لم ير خبر أبي أمامة (رضي الله عنه) عدولاً نقلته، ثم حكم أن في إسناده نظراً..

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٣٣٠/٢، والعلل ومعرفة الرجال - مؤسسة الكتب الثقافية -

٢٠٦/١، وسؤالات ابن أبي شيبة ص ١٥٣، ومعرفة الثقات ٢١٣/٢، والمعرفة والتاريخ ٣٦٥/٣،

والجرح والتعديل ١١٣/٧، والمجروحين ٢١١/٢، وتهذيب الكمال ٣٨٣/٢٣، وجامع التحصيل ص ٢٥٣،

والكاشف ٣٧٧/٢، وتهذيب ٤١٤/٣، والتقريب ص ٤٥٠.

ولا يتصور أن الإمام الطبري يقصد بهذا الجرح إسرائيل بن يونس -على اعتبار أن هناك قلة ممن ضعفه-، لأن الطبري روى له في الأحاديث الأصول من تهذيب الآثار التي اشترط فيها أن تكون صحيحة عنده^(١).

إذن بقي في السند من يتوجه إليه الجرح: جعفر بن الزبير، والقاسم بن عبد الرحمن. وإن كان أمر القاسم مما اختلف فيه النقاد، إلا أن جعفر بن الزبير، قد اجتمع على تركه. فيترجح أن الطبري عني بقوله السابق جعفرًا -والله أعلم- وهذا مما يوافق فيه كبار الأئمة النقاد..

ولا يستبعد أن يحمل جرحه أيضًا على القاسم .. فقد قال الإمام أحمد: في حديث القاسم مناكير مما يرويهما الثقات، يقولون: «من قبل القاسم».

ويقوي هذا الاحتمال قول ابن كثير -تعليقًا على تضعيف الطبري لهذا الخبر-: «ثم شرع ابن جرير يضعف هذين الحديثين^(٢)، وهو كما قال: فإنه لا يجوز روايتهما إلا ببيان ضعفهما... فإن كلاً من السندين مشتمل على غير واحد من الضعفاء، مع ما في متن الحديث مما يدل على ضعفه، والله أعلم»^(٣).

(١) انظر: مسند علي ص ٢٠٧.

(٢) أي حديث أبي أمامة، وحديث ثان من رواية سهل بن معاذ، عن أبيه، مرفوعًا، يذكر فيه سببًا آخر لتسمية إبراهيم: الذي وفي. وسيأتي قريبًا حديث سهل في أمثلة المسلك الثالث (ح ٩).

(٣) تفسير ابن كثير ٥٤/٢.

أمثلة المسلك الثالث:

٩ - المثال الأول^(١):

في جامع البيان (٥٠٧/٢):

قال الطبري: «... ما حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا رشدين بن سعد، قال: حدثني زبَّان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ يقول: ((أَلَا أُخْبِرُكُمْ لِمَ سَمَّى اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَهُ الَّذِي وَفَّى؟ لَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كُلَّمَا أَصْبَحَ وَكُلَّمَا أَمْسَى ﴿ تَمْسُوتُ وَحِينَ تَصْبِحُونَ ﴾ ^(٢) حَتَّى يَخْتَمَ الْآيَةُ))».

ثم ذكر الطبري أنه لو كان خبر سهل بن معاذ، عن أبيه، صحيحاً سنداً، لأخذ به؛ لكنه لم يأخذ به؛ لأن في إسناده نظراً^(٣).

وقال في موضع آخر: إنه لو صح الخبر لم يعد القول به إلى غيره ولكن في إسناده نظراً، يجب التثبت فيه من أجله^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري - كذلك - في تاريخه (١٧٢/١).

والطبراني في الكبير (١٩٢/٢٠ ح ٤٢٨) بنحوه.

وابن عدي في الكامل (١٥١/٣ ت ٦٦٨) بنحوه.

ثلاثتهم: (الطبري، والطبراني، وابن عدي) من طريق رشدين بن سعد.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٥٦٢٤ ح) بمثله.

والطبراني في الكبير (١٩٢/٢٠ ح ٤٢٧) بمثله.

كلاهما: (الإمام أحمد، والطبراني) من طريق عبد الله بن لهيعة.

كلاهما: (رشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة) عن زبَّان بن فائد، عن سهل بن

(١) وهو حديث سهل بن معاذ، عن أبيه، الذي أشرت إليه في المثال السابق.

(٢) الروم: ١٧.

(٣) انظر: جامع البيان ٥٠٨/٢.

(٤) انظر: جامع البيان ٧٩/٢٢.

معاذ بن أنس، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناد:

١ - محمد بن العلاء بن كُريْب الهمْداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

تقدمت الترجمة له في الخبر (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.

٢ - رَشْدِين بن سَعْد بن مُفْلِح المَهْرِي؛ أبو الحجاج المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين (ت ق).

ضعفه الإمام أحمد. وسئل عنه مرة، فقال: «أرجو أنه صالح الحديث».

كما ضعفه ابن سعد، وأبو داود، وأبو زرعة، وابن قانع، والدارقطني، وغيرهم. وقال ابن يونس: «كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث»..

وقال ابن معين: «لا يكتب حديثه». وقال في رواية: «ليس بشيء».

وقال الجوزجاني: «عنده معاضيل، ومناكير كثيرة».

وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال في موضع آخر: «ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه».

وقال ابن عدي: «أحاديثه ما أقل من يتابعه عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال الذهبي: «كان صالحاً عابداً، محدثاً سيئ الحفظ».

وقال ابن حجر: «ضعيف».

توفي سنة ١٨٨^(١).

٣ - زَبَّان بن فائد الحمراوي، المصري (بخ د ت ق).

قال ابن معين: «شيخ ضعيف».

وقال أبو حاتم: «صالح».

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٢/٦٦، والجرح والتعديل ٣/٥١٣، والكاشف ١/٢٦٦، والتهذيب ١/٦٠٧.

وقال الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً».

وقال الذهبي: «فاضل خير، ضعيف».

وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث، مع صلاحه وعبادته».

توفي سنة: ١٥٥^(١).

٤ - سَهْلُ بن مُعَاذِ بن أَنَسِ الجُهَنِيِّ، نزيل مصر (بخ د ت ق).

وثقه العجلي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبّان بن فائد

عنه.

وقال في (المجروحين): ... روى عنه زبّان بن فائد، منكر الحديث جداً، فلست أدري

أوقع التخليط في حديثه منه، أو من زبّان بن فايد؟ فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها

أحدهما ساقطة.

وقال ابن معين: «سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه ضعيف».

وقال ابن حجر: «لا بأس به إلا في روايات زبّان عنه، من الرابعة».

وقال الذهبي: «ضَعْفٌ»^(٢).

الحكم على الإسناد:

مسلسل بالضعفاء؛ وهم:

١ - رشدين بن سعد، ضعفه الأئمة.

٢ - زبّان بن فائد، ضعفه الأئمة، والإمام أحمد، وابن حبان على أنه منكر الحديث.

٣ - سهل بن معاذ، ضعيف من رواية زبّان عنه. كما أن ابن معين ضعفه في أبيه.

وقد اجتمع الحالان في هذا السند، فهو من رواية زبّان، عن سهل بن معاذ، عن

أبيه.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦١٦/٣، والمجروحين ٣١٣/١، والكاشف ٢٧١/١، والتقريب ص ٢١٣.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٠٣/٤، ومعرفة الثقات ٤٤٠/١، والثقات ٣٢١/٤، والمجروحين

١/٣٤٧، والكاشف ١/٣٦٠، والتهذيب ١٢٦/٢، والتقريب ص ٢٥٨.

وقال الميثمي: «رواه الطبراني، وفيه ضعفاء، وثقوا»^(١)!!

وسبق أن ذكرت قول ابن حبان: «فلمست أدري أوقع التخليط في حديثه -أي حديث سهل- منه، أو من زبان بن فايد؟ فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة».

قلت: بأن بعد دراسة السند أن قول الطبري: لو كان إسناده صحيحاً... غير أن في إسناده نظراً... أن الطبري إنما رده لضعف روايته، والله أعلم. يرجح ذلك قول ابن كثير -تعليقاً على تضعيف الطبري لهذا الخبر وسابقه^(٢)- حيث قال:

«ثم شرع ابن جرير يضعف هذين الحديثين، وهو كما قال: فإنه لا يجوز روايتهما إلا ببيان ضعفهما... فإن كلاً من السندين مشتمل على غير واحد من الضعفاء، مع ما في متن الحديث مما يدل على ضعفه، والله أعلم»^(٣).

١٠ - المثال الثاني:

في مسند علي (ص ٢٧٨):

قال الطبري: «المراد بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾^(٤) تطهير جميع البدن الظاهر الموصول إلى تطهيره: شعره، وبشره، والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر وإنقاء البشرة وإن كانت واهية الأسانيد، وذلك نحو الخبر الذي:

- ح ٤٢٨ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي، وحُميد بن مَسْعُود السامي، قالوا: حدثنا الحارث بن وجيه، قال: حدثنا مالك بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

(١) مجمع الزوائد ١٠/ ١١٧.

(٢) أعني حديث أبي أمامة رضي الله عنه الذي سبق أن ذكرته في أمثلة المسلك الثاني.

(٣) تفسير ابن كثير ٥٤/ ٢.

(٤) المائدة: ٦.

قال رسول الله ﷺ: ((إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فُبِّلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ))^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في الطهارة: باب الغسل من الجنابة (ح ٢٤٨) بلفظه. وقال أبو داود: «الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف».

والترمذي في الطهارة: باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة (ح ١٠٦). بنحوه. وقال الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار...».

وابن ماجه في الطهارة وسننها: باب تحت كل شعرة جنابة (ح ٥٩٧). بنحوه. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ح ٧٩٧) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي. بنحوه. وقال البيهقي: «تفرد به موصولاً الحارث بن وجيه، والحارث بن وجيه تكلموا فيه».

خمسهم: (الطبري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ويوسف بن يعقوب) عن نصر بن علي الجهضمي. وقرن يوسف بن يعقوب محمد بن أبي بكر مع نصر بن علي الجهضمي.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢١٦/١) عن إبراهيم بن محمد. بنحوه. وابن عدي في الكامل (١٩٢/٢ ت ٣٧٦) عن الفضل بن الحباب. بنحوه. كلاهما: (إبراهيم بن محمد، والفضل بن الحباب) عن حفص بن عمر الحوضي. أربعهم: (نصر بن علي، وحميد بن مسعدة السامي، ومحمد بن أبي بكر، وأبو عمر الحوضي) عن الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

(١) وروى كذلك من هذه الأخبار: (ح ٤٢٩) من مسند علي، وسيأتي في المثال التالي (ح ١١).

و(ح ٤٣٠) من مسند علي، وسيأتي في الباب الأول، الفصل السادس (ح ٦٥).

دراسة إسناده:

١ - نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهْبَان بن أُبَيِّ الأَزْدِي الجَهْضَمِي، أبو عمرو

البصري الصغير، والد علي بن نصر الجَهْضَمِي الصغير (ع).

وثقه أبو حاتم، والنسائي، وابن خراش.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الإمام أحمد: « ما به بأس » - ورضيه -.

وقال ابن حجر: « ثقة ثبت ».

توفي سنة: ٢٥٠، وقيل ٢٥١^(١).

٢ - الحارث بن وَجِيه، وقيل: وَجْبَة، الراسبي، أبو محمد البصري (د ت ق).

ضعفه أبو داود، والنسائي، والساجي، والعقيلي، والدارقطني.

وقال الترمذي: « شيخ ليس بذلك ».

وقال الطبري: « ليس بذلك »^(٢).

وقال البخاري وأبو حاتم: « في حديثه بعض المناكير ». وزاد أبو حاتم: « ضعيف

الحديث ».

وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال الإمام أحمد: « لا أعرفه ».

وقال ابن حبان: « كان قليل الحديث، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة

روايته ».

وقال الذهبي: « ضعفه ».

وقال ابن حجر: « ضعيف »^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٧١/٨، وثقات ابن حبان ٢١٧/٩، وتهذيب الكمال ٣٥٥/٢٩، والتقريب

ص ٥٦١.

(٢) نقله عنه ابن حجر في تهذيبه.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٨٤/٢، والجرح والتعديل ٩٢/٣، وسنن أبي داود (ح ٢٤٨)، وجامع الترمذي

(ح ١٠٦)، والكامل ١٩٢/٢، والضعفاء الكبير ٢١٦/١، والمجروحين ٢٢٤/١، والعلل الواردة في الأحاديث

النبوية ١٠٤/٨، وتهذيب الكمال ٣٠٤/٥، والكاشف ٣٠٥/١، والتهذيب ٣٤٠/١، والتقريب ص ١٤٨.

٣- مالك بن دينار السَّامي، الناجي، أبو يحيى البصري، الزاهد (خت ٤).

قال ابن سعد: «كان ثقة، قليل الحديث».

كما وثقه النسائي، والدارقطني -وزاد: «لا يكاد يحدث عنه ثقة»-.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: «صدوق». وقال أيضاً: «ما علمت به بأساً، ولكن ما احتجاً به في الصحيحين، وقد استشهد به البخاري، وروى له مسلم فيما أظن متابعة، فإذا صح السند إليه فهو حجة، ولا يلتفت إلى قول من قال: هو من الصالحين الذين لا يحتج بحديثهم، فهذا النسائي قد وثقه، وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجهد».

قال ابن حجر: «صدوق، عابد».

توفي سنة ١٣٠، أو نحوها^(١).

٤- محمد بن سيرين الأنصاري؛ أبو بكر البصري (ع).

وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، وغيرهم.

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى».

وتوفي سنة: ١١٠^(٢).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف، فيه الحارث بن وجيه.

وسبق أن ذكرت في تخريج الحديث قول أبي داود: «الحارث بن وجيه حديثه منكر،

وهو ضعيف».

وقول الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه،

وهو شيخ ليس بذاك...وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار».

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٤٣/٧، والثقات ٣٨٣/٥، سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٦٦، وتهذيب

الكمال ١٣٧/٢٧، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٦٣، والمغني ٢٣٨/٢، والتقريب ص

٥١٧.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٥٢١/٢، ومعرفة الثقات ٢٤٠/٢، والجرح والتعديل

٢٨٠/٧، وتهذيب الكمال ٣٤٤/٢٥، وتهذيب التهذيب ٥٨٥/٣، والتقريب ص ٤٨٣.

وقول البيهقي: «تفرد به موصولاً الحارث بن وجيه، والحارث بن وجيه تكلموا فيه».

وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث»^(١).

وقال ابن عدي في ترجمة (الحارث بن وجيه)، بعد أن روى عنه هذا الحديث وحديثاً آخر له: «وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار لا يحدث بهما عنه غير الحارث بن وجيه، وللحارث بن وجيه غير ما ذكرت من الروايات شيء يسير، ولا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار».

وقال الدارقطني: «لا يصح مسنداً، والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف»^(٢).

ونقل البيهقي عن الشافعي قوله في هذا الحديث: «ليس بثابت... تفرد به هكذا الحارث بن وجيه... وإنما يروي عن الحسن عن النبي ﷺ مراسلاً»^(٣)، وعن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً^(٤) ^(٥).

قلت: وهى الإمام الطبري إسناده، وهو بذلك قد وافق الأئمة النقاد. ويظهر بوضوح من خلال الدراسة السابقة أن سبب ضعف الحديث هو الحارث بن وجيه فقد تفرد فيه وهو ضعيف، ولعل ذلك هو ما حمل الإمام الطبري على توهية الحديث، والله أعلم.

١١ - المثال الثالث:

في مسند علي (ص ٢٧٩): حيث روى الطبري شاهداً آخر للخبر السابق، تبعاً لما اعتبره من الأخبار (واهية الأسانيد)^(٦).. قال:

- ح ٤٢٩ - وحدثنا مجاهد بن موسى، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا العلاء؛ أبو محمد الثقفي، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ: ((يا أنس! يا بُنيّ، الغسل من الجنابة، فبالغ فيه، فإن تحت كل شعرة جنابة، قال: قلت: يا

(١) علل الحديث ٢٩/١.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٠٣/٨.

(٣) أخرجها عبد الرزاق في مصنفه ٢٦٢/١.

(٤) أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه ٩٦/١.

(٥) سنن البيهقي الكبرى ١٧٩/١.

(٦) انظر: مسند علي ٢٧٨.

رسول الله! وكيف أبلغ فيه؟ قال: ((روِّ أصولَ الشعر، وأنقِ بشرتك، تخرج من مُعْتَسِلِكَ وقد غُفِرَ لك كلُّ ذَنْبٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلوات والسنة فيها: باب الجلوس بين السجدين (ح ٨٩٦)، ولفظه: ((إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ؛ فَلَا تُقَعِّ كَمَا يُقَعِّي الْكَلْبُ، ضَعْ أَلْيَتَيْكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ وَأَلْزِقْ ظَاهِرَ قَدَمَيْكَ بِالْأَرْضِ))^(١).

كلاهما: (الطبري، وابن ماجه) من طريق يزيد بن هارون، عن العلاء؛ أبي محمد.
- وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ٦٩٠ ح ٣٦٢٤) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الصدائي، عن عباد المنقري. ضمن حديث طويل.
- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٢٣/٦ ح ٥٩٩١)، وكذلك في المعجم الصغير (١٠٠/٢ ح ٨٥٦)، من طريق مسلم بن حاتم الأنصاري، عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه -عبد الله بن المثنى الأنصاري-. ضمن حديث طويل.
ثم قال الطبراني: «...تفرد به مسلم بن حاتم، عن الأنصاري، عن أبيه، وتفرد به محمد بن الحسن بن أبي زيد، عن عباد المنقري».

- كلاهما: (عباد المنقري، وعبد الله بن المثنى الأنصاري) عن علي بن زيد، عن سعيد ابن المسيب.
- كلاهما: (العلاء؛ أبو محمد الثقفي، وسعيد بن المسيب) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً.

كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٢/١) وقال: «رواه أبو يعلى والطبراني في الصغير.... وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد، وهو ضعيف».

دراسة إسناد:

١ - مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى بْنِ فَرْوُخٍ، الخوارزمي، وهو الحُتَلِي؛ أبو علي، نزيل بغداد

(١) كما هو ملاحظ فإن متن حديث ابن ماجه لا يتعلق بمتن حديث الطبري، وإنما أوردته هنا؛ لأن كلا المتنين ورد في أثناء حديث واحد طويل رواه الطبراني وأبو يعلى، كما ظهر في التخريج.

(م ٤).

وثقه النسائي. وقال ابن معين: « ثقة، لا بأس به ».

وقال أبو حاتم: « محله الصدق ».

وقال الذهبي: « الحافظ الإمام الزاهد ».

وقال ابن حجر: « ثقة ».

توفي سنة ٢٤٤^(١).

٢- يزيد بن هارون بن زاذي-ويقال: بن زاذان- السلمي مولاهم؛ أبو خالد

الواسطي (ع).

قال الإمام أحمد: « كان يزيد بن هارون حافظاً متقناً للحديث ».

وثقه ابن سعد-وزاد: « كثير الحديث »-، وابن معين، والعجلي-وزاد: « ثبت في

الحديث... »-، ويعقوب بن شيبه.

وقال ابن المديني: من الثقات. وقال أبو حاتم: « ثقة، إمام صدوق في الحديث، لا

يسأل عن مثله ».

وقال أبو بكر بن أبي شيبه: « ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد ».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « كان من خيار عباد الله تعالى، ممن يحفظ حديثه،

وكان قد كُفَّ في آخر عُمره ».

وقال ابن حجر: « ثقة متقن عابد ».

توفي سنة: ٢٠٦^(٢).

٣- العلاء بن زيد، ويقال: زَيْدَل -بزيادة لام-، الثقفي؛ أبو محمد البصري (ق)^(٣).

قال الذهبي: « فرّق ابن حبان فوهم، بين العلاء بن زيدل، وبين العلاء أبي محمد الثقفي ».

وقال البخاري: العلاء بن زيد؛ أبو محمد الثقفي، يُعد في البصريين، عن أنس رضي الله عنه

(١) انظر ترجمته في: سير الأعلام ١١/٤٩٥، والتهذيب ٤/٢٦، والتقريب ص ٥٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩/٢٩٥، وتاريخ بغداد ١٦/٤٩٣، وتهذيب التهذيب ٤/٤٣١، والتقريب

ص ٦٠٦.

(٣) روى له حديثاً واحداً، وهو الحديث الذي أوردته في التخريج المتقدم.

منكر الحديث؛ قال: خدمت النبي ﷺ ثمان سنين، قال: أسبغ الوضوء. بطوله.
وقال ابن عدي: «يحدث عن أنس بأحاديث عداد، مناكير.... وهو منكر الحديث».
وقال أبو حاتم والدارقطني: «متروك الحديث».
وقال ابن المديني: «كان يضع الحديث».
وقال ابن حبان: «العلاء بن زيد... يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب».
وقال الذهبي: «تالف».
وقال ابن حجر: «متروك، ورماه أبو الوليد بالكذب، من الخامسة^(١)».

الحكم على الإسناد:

ضعيف جداً، فيه العلاء بن زيد؛ أبو محمد، متروك، منكر الحديث.
وسبق أن ذكرت قول البخاري: العلاء بن زيد... عن أنس رضي الله عنه منكر الحديث، قال:
خدمت النبي ﷺ ثمان سنين، قال: أسبغ الوضوء. بطوله.
وقول ابن عدي: «يحدث عن أنس رضي الله عنه بأحاديث عداد، مناكير».
قلت: وقد وهى الإمام الطبري إسناده، وهو بذلك قد وافق الأئمة النقاد. ويظهر
بوضوح من خلال الدراسة السابقة أن سبب ضعف الحديث هو العلاء بن زيد، ولعل هذا
ما حمل الإمام الطبري على توهية الحديث، والله أعلم.

١٢ - المثال الرابع:

في مسند عمر بن الخطاب (٧٧١/٢):

قال الطبري: «... جاء الخبر عن رسول الله ﷺ وإن كان في إسناده بعض ما فيه:
- ح ١١٠٧ - حدثنا ابن بشار، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا عبد الله بن
عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفي، قال: حدثني عثمان بن عبد الله بن أوس، عن

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٢٠/٦، والمجروحين ١٨٠/٢، والكامل ٢٢٠/٥، وتهذيب الكمال ٥٠٧/٢٢،

وميزان الاعتدال ١٢٣/٥، والتقريب ص ٤٣٥.

جده؛ أوس بن حذيفة رضي الله عنه، قال: قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَدَّ ثَقِيفَ، فَأَنْزَلَ الْمَالِكِيَّينَ فِي قُبَّتِهِ، وَأَنْزَلَ الْأَحْلَافِيَّينَ عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: فَكَانَ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِمْ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَيُحَدِّثُهُمْ قَائِمًا عَلَى رِجْلَيْهِ، يُرَاوِحُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، مِمَّا قَدْ مَلَ الْقِيَامَ، وَكَانَ أَكْثَرَ مَا يُحَدِّثُهُمْ عَنْ اشْتِكَاءِ أَهْلِ مَكَّةَ. قَالَ: حَتَّى إِذَا خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ انْتَصَفْنَا مِنْهُمْ، فَقَاتَلْنَاهُمْ فَكَانَتْ عَلَيْنَا سِجَالُ الْحَرْبِ وَلَنَا. فَمَكَثَ عِنَّا لَيْلَةً، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَبَسَكَ، فَقَدْ كُنْتَ تَأْتِينَا قَبْلَ هَذِهِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: ((طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبٌ مِنَ الْقُرْآنِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَخْرُجَ حَتَّى أَقْضِيَهُ)). فَلَمَّا أَصْبَحْنَا سَأَلْنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ تُحْزِبُونَ الْقُرْآنَ؟ قَالُوا: ثَلَاثًا، وَخَمْسًا، وَسَبْعًا، وَإِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، قَالَ: وَحِزْبُ الْمَفْصَّلِ السَّابِعِ.

ثم رواه الطبري عن شيخه محمد بن معمر، عن أبي عامر، بسنده. ثم قال: «فذكر مثل حديث ابن بشار، غير أنه قال: فكان أكثر ما يحدثهم باشتكاء أهل مكة»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب شهر رمضان: باب تحزيب القرآن (ح ١٣٩٣) بنحوه.
وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها: باب في كم يستحب يحتم القرآن (ح ١٣٤٥) بنحوه.

وأحمد في مسنده (ح ١٦١٦٦) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦/١)
ح ٩٨٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٤١١/١٩) - بنحوه.
والطيالسي في مسنده (ص ١٥١ ح ١١٠٨) بنحوه.
وابن سعد في الطبقات الكبرى (٥١٠/٥) بنحوه.
وابن أبي شيبه في مصنفه (٢٤٢/٢ ح ٨٥٨٣) بنحوه.
والبخاري في التاريخ الكبير (١٥/٢) مختصراً.
وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢١٨/٣ ح ١٥٧٨) بنحوه.
والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٠٠/٣) بنحوه.
وابن قانع في معجم الصحابة (٣١/١) بنحوه، أخصر منه.

(١) انظر: ح ١١٠٨، ص ٧٧٢.

والطبراني في الكبير (١/٢٢٠ ح ٥٩٩) بنحوه.

كلهم من طرق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، عن عثمان بن عبد الله بن أوس، عن جده؛ أوس بن حذيفة رضي الله عنه، مرفوعاً.

ورواه ابن شبة النميري في تاريخ المدينة (١/٢٧٤ ح ٨٧٨) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى، عن عثمان بن عبد الله، عن عمه؛ عمرو بن أوس، عن أبيه؛ أوس رضي الله عنه، قال كنت في الوفد حين قدمت ثقيف على رسول الله ﷺ... فذكره بنحوه، أخصر منه.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب ببندار (ع).

وصفه ابن خزيمة بالإمام، وقال العجلي: « ثقة، كثير الحديث ».

وقال الدارقطني: « من الحفاظ الأثبات ».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « كان ممن يحفظ حديثه، ويقرؤه من حفظه ».

وقال أبو حاتم: « صدوق ».

وقال النسائي: « صالح، لا بأس به ».

وقال الذهبي: « انعقد الإجماع بعد على الاحتجاج ببندار ».

وقال ابن حجر: « ثقة ».

توفي سنة ٢٥٢^(١).

٢ - عبد الملك بن عمرو القيسي؛ أبو عامر العقدي، البصري (ع).

كان إسحاق بن راهويه إذا حدث عنه قال: حدثنا أبو عامر الثقة الأمين.

وثقه ابن معين، والنسائي - وزاد: « مأمون » -.

وقال الذهبي: « الحافظ، الإمام، الثقة ».

وقال ابن حجر: « ثقة ».

مات سنة: ٢٠٤^(١).

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١١١/٩، وتهذيب الكمال ٥١١/٢٤، وتهذيب التهذيب ٥١٩/٣، والتقريب ص ٤٦٩،

وخلاصة تذهيب تهذيب تهذيب الكمال ٣٢٨/١.

٣- عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفي؛ أبو يعلى الثقفي (بخ م تم س ق).

وثقه العجلي. وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن معين: « صالح ». وفي رواية: « صويلح ». وقال في موضع آخر: « ضعيف ».
وقال أبو حاتم: « ليس هو بقوي، هو لين الحديث »..
وقال النسائي: « ليس بالقوي ».
وقال ابن عدي: « هو ممن يكتب حديثه ».
وقال الدارقطني: « يعتبر به ».
وقال ابن حجر: « صدوق، يخطئ ويهم، من السابعة^(٢) ».
قلت: « أكثر الأئمة على تضعيفه ».

٤- عثمان بن عبد الله بن أوس بن أبي أوس، واسمه حذيفة، الثقفي، الطائفي (د ق)^(٣).

روى عنه جماعة.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الذهبي: « محله الصدق ».
وقال ابن حجر: « مقبول من الثالثة^(٤) ».
قلت: كونه من الطبقة الوسطى من التابعين، وروى عنه جماعة، فإن حديثه يحتمل ما

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٢٥/٥، وتهذيب الكمال ٣٦٤/١٨، وتذكرة الحفاظ ٢٥٤/١، والتقريب ص ٦٢٥.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩٦/٥، ومعرفة الثقات ٤٥/٢، والضعفاء للنسائي ص ٦١، والضعفاء الكبير ٢٧٢/٢، والكامل ٢٧٥/٥، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص ٤٠، وتهذيب الكمال ٢٢٧/١٥، والمغني ٥٤٧/١، والتقريب ص ٣١١.

(٣) روى له أبو داود وابن ماجه حديثاً واحداً، هو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٣١/٦، والثقات ١٩٨/٧، وميزان الاعتدال ٥٥/٥، وتهذيب التهذيب ٦٧/٣، والتقريب ص ٣٨٤.

لم يأت بما ينكر عليه، كما نصّ على ذلك بعض الأئمة، والله أعلم^(١).

الحكم على الإسناد:

ضعيف، فيه عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي: أكثر الأئمة على تضعيفه. وقال ابن عبد البر - في ترجمة أوس بن حذيفة رضي الله عنه -: «وحدثه أنه كان في الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من بني مالك، فأنزلهم في قبة المسجد وبين أهله، فكان يختلف إليهم فيحدثهم بعد العشاء الآخرة. قال ابن معين: إسناد هذا الحديث صالح، وحدثه عن النبي ﷺ في تحزيب القرآن ليس بالقائم»^(٢).

قلت: وهذا ما يظهر من عبارة الطبري حيث قال: «وإن كان في إسناده بعض ما فيه»، فالعبارة يفهم منها تليينه للسند، وقد ظهر من الدراسة أن الضعف فيه ناشئ من جهة

(١) أذكر من ذلك: قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٥/٦ في ترجمة (مالك بن الخير الزبادي): «محله الصدق... ثم ذكر مجموعة ممن روى عنه، إلى أن قال: - والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح».

وقال - أيضاً - في ديوان الضعفاء ص ٤٧٨: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم، احتمل حديثهم وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركافة الألفاظ...». وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث - ص ٨١: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في موطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير».

وقال الألباني في تمام المنة ص ٢٥: «مما يجب التنبيه عليه... أمر آخر هام عرفته بالممارسة لهذا العلم... وهو أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به. وقال في ص ٢٠٥ بعد أن نقل تعليق الذهبي في ترجمة مالك بن الخير - الذي نقلته سابقاً -: «وبناء على هذه القاعدة... جرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من الحفاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً... وأما الذين وثقهم ابن حبان وأقروه بل قالوا فيهم تارة: صدوق، وتارة: محله الصدق، وهي من ألفاظ التعديل... فهم بالمثلثات... ثم ساق الألباني أمثلة على ذلك..

قلت: وممن روى عن عثمان بن عبد الله - صاحب الترجمة المدروسة أعلاه -: إبراهيم بن ميسرة (ع): قال ابن حجر: ثبت حافظ. التقريب ص ٩٤.

ومحمد بن سعيد الطائفي؛ أبو سعيد المؤذن (د س): قال ابن حجر: صدوق. التقريب ص ٤٨٠.

(٢) الاستيعاب ١/١٢٠.

عبد الله بن عبد الرحمن... والله أعلم.

١٣ - المثال الخامس:

في الجزء المفقود (ص ١٤٩):

قال الطبري: «... وَرَدَ الْخَبْرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ...»

ح ٢١٢ - حدثني محمد بن عُمارة الأسدي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا سليمان بن زيد؛ أبو إدام المحاربي، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ جالساً عشية عرفة في حلقة، فقال: ((لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَمْسَى قَاطِعَ رَحِمٍ إِلَّا قَامَ عَنَّا)). فلم يَقم أحدٌ إلا رجلٌ من أقصى الحلقة، فمكث غير بعيد، ثم جاء فقال له رسول الله ﷺ: ((مَا لَكَ لَمْ يَقم أَحَدٌ غَيْرُكَ؟)) قال: كانت لي خالة مُصَارِمَتِي! فلَمَّا سمعتُ الذي قلتَ أتيتها. فقالت: ما الذي جاء بك؟ ما هذا عن أمرك؟ فأخبرتها الذي قلتَ. فاستغفرتُ لي، واستغفرتُ لها. قال: ((أَحْسَنْتَ، اجْلِسْ. أَلَا إِنَّ الرَّحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعُ رَحِمٍ، أَلَا إِنَّ الرَّحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعُ رَحِمٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٣٦/ح ٦٣)، وكذلك في التاريخ الكبير (١٤/٤).

والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٠٩/١).

والبغوي في شرح السنة (٢٨/١٣ ح ٣٤٤٠) من طريق أبي حاتم؛ محمد بن إدريس. أربعتهم: (محمد بن عمار، والبخاري، والفسوي، وأبو حاتم) عن عبيد الله بن موسى، ولفظ البخاري والفسوي وأبي حاتم: «إِنَّ الرَّحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعُ رَحِمٍ».

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة - كما في المطالب العالية (٢٧١/١١) -، ولفظه: «لَا تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعُ رَحِمٍ». والمزي في تهذيب الكمال (٤٣٢/١١) من طريق سهل بن عثمان، ولفظه: «إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعُ رَحِمٍ».

كلاهما: (أبو بكر بن أبي شيبة، وسهل بن عثمان) عن حفص بن غياث.
وأخرجه ابن السري في الزهد (٢/٤٨٩ ح ١٠٠٥) بنحوه.
والبغوي في شرح السنة (١٣/٢٧ ح ٣٤٣٩) من طريق ابن زنجويه، بمثله، دون تكرار
العبارة الأخيرة.

كلاهما: (ابن السري، وابن زنجويه) عن محمد بن عبيد.
وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده - كما المطالب العالية (١١/٢٧٤) -.
وابن عدي في الكامل (٣/٢٥٨ ت ٧٣٧) من طريق موسى بن مروان.
كلاهما: (ابن منيع، وموسى بن مروان) عن أبي معاوية الضرير؛ محمد بن حازم،
بنحوه أحصر منه.

وابن عدي في الكامل - في الموضع السابق أيضاً - من طريق القاسم بن مالك المزني،
يمثل حديث البخاري.

والعقيلي في ضعفائه (٢/١٢٩) من طريق مروان بن معاوية، بنحوه، أحصر منه.
وقال العقيلي: ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به...

ستتهم: (عبيد الله بن موسى، وحفص بن غياث، ومحمد بن عبيد، وأبي معاوية
الضرير؛ محمد بن حازم، والقاسم بن مالك المزني، ومروان بن معاوية) عن سليمان بن
زيد؛ أبي إدام المحاري، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، مرفوعاً.
وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/٢٢٣ ح ٧٩٦٢) من طريق أبي حماد الأسلمي،
عن عبد الله بن أبي أوفى، به، بنحوه.

ولا أجزم بأن أبا حماد الأسلمي متابع لسليمان؛ أبي إدام؛ إذ يحتمل أن يكون هو
نفسه! حيث يظهر لي أن وجود أبي حماد خطأ من النساخ، فقد أشار محقق شعب الإيمان
في الحاشية إلى أنه ورد في أحد النسخ: (أبو دايم)، بدلاً من (أبي حماد) ^(١). مما يقدرح في
ذهني أن أبا حماد خطأ من النساخ، بينما دايم أقرب إلى الصواب لأنها قرية في الرسم من
إدام. فضلاً عن أني لم أقف على ترجمة لأبي حماد. والله أعلم.

(١) انظر شعب الإيمان (٦/٢٢٣) الحاشية ١.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن عمارة الأسدي.

لم أجد له ترجمة. وقد روى الطبري عنه، عن عبيد الله بن موسى - شيخ محمد بن عمارة الأسدي في هذا السند -، في عدة مواضع من تفسيره، وتاريخه، وفي موضع واحد في صريح السنة.

وقال الألباني: «لم أعرفه، ومن طبقته ما في ثقات ابن حبان (١١٢/٩): (محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي، يروي عن وكيع، حدثنا عنه أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان، بجران)»^(١). - ثم قال الألباني: «فيحتمل أن يكون الأسدي هذا. والله أعلم». قلت: ولقد وجدت عند الطبراني في المعجم الكبير^(٢) روايةً لمحمد بن عمارة بن صبيح، عن عبيد الله بن موسى - وقال الهيثمي: «محمد بن عمارة بن صبيح، شيخ البزار، ولم أعرفه»^(٣).

أما المحقق الشيخ شاکر فرجح راوياً آخر.. حيث قال في محمد بن عمارة الأسدي: «لم نجد له ترجمة...». ثم ذكر أنه تكرر ورود هذا الاسم في التفسير، والتاريخ. وذكر أنه مرّ باسم (محمد بن عبادة الأسدي) في أحد المواضع - سند الأثر ٢٠٩٢ -، فرجح أنه هو الصواب، ثم قال: «إن يكن كذلك تكن نسخ الطبري في التفسير، وفي التاريخ محرفة في كل موضع ذكر فيه على غير هذا النحو.

وهذا الشيخ: «محمد بن عبادة بن البختري الأسدي الواسطي»: ثقة صدوق، كان صاحب نحو وأدب. وهو من شيوخ البخاري، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم... روى عنه البخاري في الصحيح حديثين»^(٤).

وختم الشيخ شاکر بأنه يمكن أن يكون هناك شيخ آخر - لم يصل إليه علمه - باسم

(١) السلسلة الضعيفة (ح ٥٧٧٧).

(٢) ٩/٣٢٠ ح ٩٦٠٢.

(٣) مجمع الزوائد ٥/ ٥٣.

(٤) قلت: وهو شيخ لابن ماجة أيضاً، ووثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: صدوق... انظر: تهذيب الكمال

محمد بن عمارة يتفق مع هذا في شيوخه وفي الرواة عنه. لكنه رأى أن ما ذكره سابقاً هو الأرجح^(١).

قلت: أرى -والله أعلم- أن احتمال المحدث الألباني بأنه محمد بن عمارة بن صبيح؛ احتمال وارد وأقرب إلى القبول، خاصة وأن له رواية عن عبيد الله بن موسى، كما أسلفت. فهذا أسلم من ترجيح وجود التحريف الذي ذكره الشيخ شاكر. وعلى فرض أنه محمد بن عمارة بن صبيح، فلم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، سوى ما تقدم ذكره بأن ابن حبان ذكره في الثقات، وأن شيخه قد حدثه عنه... وأن الهيثمي قال: لا أعرفه.

٢- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار - واسمه: باذام - العبسي مولاهم؛ أبو محمد الكوفي (ع).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم -وزاد: «صدوق، حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه»، والعجلي -وزاد: «صدوق، وكان يتشيع»-، وابن سعد -وزاد: «صدوق إن شاء الله، كثير الحديث... ويروي أحاديث في التشيع منكراً، فضّعف بذلك عند كثير من الناس»-.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يتشيع».

وقال الإمام أحمد: «كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا، فحدث بها».

وقال أبو داود: «كان شيعياً محرّقاً، جاز حديثه».

وقال الجوزجاني: «عبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهباً، وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم».

وقال يعقوب بن سفيان: «شيعي، وإن قال قائل: رافضي. لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث».

وقال الذهبي: «حدث عنه أحمد بن حنبل قليلاً، كان يكرهه لبدعة ما فيه».

وقال في موضع آخر: «ثقة، لكنه شيعي جلد، كره بعضهم الأخذ عنه».

(١) انظر: جامع البيان (٣/١٠٥ ح ٢٠٩٢) بتحقيقه.

وقال ابن حجر: «ثقة، كان يتشيع».

توفي سنة: ٢١٣^(١).

قلت: وثقه كثير من الأئمة وقد روى له الجماعة، وأما جرح من جرحه؛ فكما ذكر ابن سعد وغيره أن ذلك بسبب بدعته.

٣- سليمان بن زيد؛ أبو إدام المحاربي، الكوفي (بخ^(٢)).

قال أبو حاتم: «ليس بالقوي، وهو أحسن حالاً وأصلح من فائد».

وقال ابن حبان: «لا يحتج بخبره».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال ابن عدي: «.. قليل الحديث، ولم أر له حديثاً منكراً جداً فأذكره».

وقال ابن معين: «ليس بثقة، كذاب، ليس يسوى حديثه فلساً».

وقال الذهبي: «ضعيف».

وقال ابن حجر: «ضعيف، رماه يحيى بن معين، من الخامسة^(٣)».

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه:

١- محمد بن عمار الأسدي: لم أجد له ترجمة. ولعله محمد بن عمار بن صبيح، فإن

كان كذلك؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

٢- سليمان بن زيد المحاربي -أبو إدام-: ضعيف.

قال العقيلي -كما تقدم- في حديثه هذا: «ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٤٠٠، وأحوال الرجال ص ٨١، ومعرفة الثقات ٢/١١٤، والجرح والتعديل

٥/٣٣٤، والثقات ٧/١٥٢، وتهذيب الكمال ١٩/١٦٤، وميزان الاعتدال ٣/١٦، وسير الأعلام ٩/٥٥٣،

ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٤٣، والتهذيب ٣/٢٨، والتقريب ص ٣٧٥.

(٢) روى له حديثاً واحداً وهو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/١١٧، والمجروحين ١/٣٣٦، والكمال ٣/٢٥٨، وتهذيب الكمال

١١/٤٣١، وسير الأعلام ١٢/٢٠٥، والتقريب ص ٢٥١.

(٤) يراجع ما ذكرته في ترجمة محمد بن عمار الأسدي.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥١/٨): «رواه الطبراني^(١)، وفيه أبو إدام المحاربي، وهو كذاب».

قلت: فيظهر أن قول الإمام الطبري في هذا الخبر: «في إسناده نظر»، أنه بسبب سليمان بن زيد المحاربي، وقوله هذا يلتقي مع موقف أكثر الأئمة من حيث جرحهم لهذا الراوي، والله أعلم.

١٤ - المثال السادس:

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها -أيضاً- نظر نذكر بعضها لتعرف...»

ح ٦٨٨ - وحدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني إسحاق بن يحيى، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أمه -وكانت امرأة قديمة-، قال: «قلت لها: لما كانت فتنة ابن الزبير -؛ والله إن هذه لفتنة يهلك فيها الناس» قالت: ((كلا يا بني! ولكن تكون بعدها فتنة يهلك الناس فيها، لا يستقيم أمرهم على أحد حتى ينادي مناد من السماء عليكم بفلان بن فلان))^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١/ ٣٣٨ ح ٩٧٦) بنحوه.

كلاهما: (يونس بن عبد الأعلى، ونعيم بن حماد) عن ابن وهب.

والبخاري في التاريخ الأوسط (١/ ١٤٩ ح ٦٦٧) عن إسماعيل بن أبي أويس، بنحوه.

كلاهما: (ابن وهب، وإسماعيل بن أبي أويس) عن إسحاق بن يحيى، به.

دراسة إسناده:

١ - يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة الصَّدْفِيُّ؛ أبو موسى المصري

(١) ولم أجده في معاجمه الثلاثة.

(٢) وهناك خبران آخران -ح ٦٨٧، وح ٦٨٩ من الجزء المفقود- رواهما أيضاً تحت ما وصفه في عباراته السابقة:

(أسانيد فيها..نظر). سيأتي أحدهما في المثال التالي (ح ١٥٥)، والآخر في الباب الأول، الفصل الرابع (ح ٤٩).

(م س ق).

وثقه أبو حاتم، وكان يرفع من شأنه. كما وثقه النسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وكان أبو الطاهر بن السرح يثب عليه، ويعظم شأنه.

وقال الذهبي: «أحد الأئمة... ثقة، فقيه، محدث، مقرر من العقلاء النبلاء».

وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة: ٢٦٤^(١).

٢ - عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه (ع).

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي. وقال النسائي في موضع آخر: «لا بأس به».

وقال الإمام أحمد: «صحيح الحديث، يفصل السماع من العرض... ما أصح حديثه

وأثبتته»، قيل له: إنه كان يسيء الأخذ. قال: «قد كان، ولكن إذا نظرت في حديثه، وما

روى عن مشايخه وجدته صحيحاً».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، صدوق...».

وقال ابن حبان: «كان ممن جمع وصنف، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر

حديثهم...».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ، عابد».

مات سنة: ١٩٧^(٢).

٣ - إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي (ت ق).

قال العجلي: «ليس بالقوي».

وقال ابن معين: «ضعيف». وفي موضع آخر قال: «ليس بشيء، لا يكتب حديثه».

قال يحيى بن سعيد القطان: «شبه لا شيء».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٤٣/٩، والثقات ٢٩٠/٩، وتهذيب الكمال ٥١٣/٣٢، والكاشف ٢٩٠/٣،

والتهذيب ٤٦٩/٤، والتقريب ص ٦١٣.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٩/٥، والثقات ٣٤٦/٨، وتهذيب الكمال ٢٧٧/١٦، والتهذيب ٤٥٣/٢،

وتذكرة الحفاظ ٢٢٢/١، والتقريب ٣٢٨.

وقال الإمام أحمد والنسائي والفلاس: «متروك الحديث»، وزاد الفلاس: «منكر الحديث».

وقال البخاري: «يتكلمون في حفظه».

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه»..

وقال ابن حبان في الثقات: «يخطئ ويهم، قد أدخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم نشرت أخباره، فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله فيه».

وقال ابن حجر: «ضعيف».

توفي سنة: ١٦٤^(١).

قلت: يترجح أنه ضعيف جداً، فأكثر الأقوال فيه تدور حول تركه أو عدم الاعتبار به، أو توهيته، أو أنه لا شيء.

٤ - المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي؛ أبو هاشم، أو هشام المدني؛ أخو أبي بكر (مد).

قال ابن سعد: «كان ثقة، قليل الحديث».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث... ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة جواد».

مات سنة: بضع ومائة^(٢).

وأمه سعدة بنت عوف المريّة، وهي صحابية، امرأة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه (سي ق)^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/٢٣٦، والضعفاء الكبير ١/١٠٣، وميزان الاعتدال ١/٣٦٠، والتهذيب ١/١٢٩، والتقريب ص ١٠٣.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٢١٠، وتهذيب الكمال ٢٨/٣٨٥، والتقريب ص ٥٤٣.

(٣) انظر ترجمتها في: الطبقات الكبرى ٥/٢١٠، وتهذيب الكمال ٣٥/١٩٥.

وقد صرح باسمها في سند البخاري.

الحكم على السند:

هذا خبر موقوف له حكم الرفع، وإسناده ضعيف جداً؛ فيه إسحاق بن يحيى، وهما أكثر الأئمة.

فيظهر أن قول الإمام الطبري بأن إسناده فيه نظر؛ هو بسبب حال إسحاق بن يحيى، والله أعلم.

وقد ذكر الطبري - كما تقدم - أنه ذكر هذه الأخبار لتعرف.

١٥ - المثال السابع:

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها - أيضاً - نظر نذكر بعضها لتعرف...»

- ح ٦٨٩ - وحدثني محمد بن عمارة الأسدي، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا عنبة بن سعيد، عن شهر بن حوشب، قال: ((يكون في رمضان صوت، وفي شوال هممة أو مهمة، وفي ذي القعدة تحارب القبائل، وفي ذي الحجة يُسَلَبُ الحاج، وفي المحرم - ولو أخبركم بما في المحرم! - قال: قلنا له: وما في المحرم؟ قال: ينادي مناد من السماء: ألا إن فلاناً خيرة الله من خلقه، فاسمعوا له وأطيعوا))^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١/ ٢٢٦ ح ٦٣٠).

وأخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٥/ ٩٧٢ ح ٥١٩).

ثلاثتهم: (الطبري، ونعيم بن حماد، وأبو عمرو الداني) من طريق عنبة القرشي، عن سلمة بن أبي سلمة القرشي، عن شهر بن حوشب، قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ١٦٣) من طريق البخاري، عن عبد الحميد، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، مختصراً، وقال الطبراني: «لم

(١) وهو تابع للمثال الذي يسبقه.

يرو هذا الحديث عن شهر بن حوشب إلا البخاري، تفرد به نوح بن قيس».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣١٠/٧): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه شهر بن حوشب وفيه ضعف، والبخاري بن عبد الحميد لم أعرفه».

- وأخرجه نعيم بن حماد (٢٣٠/١ ح ٦٤٥) عن شيخ من الكوفيين، عن ليث، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً، بنحوه، مع زيادة.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣٦٨/٢) معلقاً من طريق شهر بن حوشب، عن أبي هريرة موقوفاً.

- وأخرجه العقيلي في ضعفائه (٥٢/٣) - ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق - ... من طريق الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن أبي هريرة مرفوعاً، بنحوه. وقال العقيلي: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة، ولا من وجه يثبت».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ. قال يحيى بن سعيد: عبد الواحد بن قيس، شبه لا شيء...».

دراسة السند:

١ - محمد بن عمار الأسدي.

سبق الكلام عنه في الخبر (ح ١٣)، وأني لم أجد له ترجمة. ويحتمل أن يكون محمد بن عمار بن صبيح - كما ذكر الألباني -، فإن كان كذلك؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الهيثمي: لا أعرفه.

٢ - عبيد الله بن موسى بن أبي المختار - واسمه: باذام - العبسي مولاهم؛ أبو محمد الكوفي (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ١٣)، وأنه ثقة، كان يتشيع.

٣ - عَنبَسَةَ بن سَعِيد القَطَان الواسطي، ويقال البصري (د).

روى عن شهر بن حوشب.

ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يأتي بالطامات».

وقال الفلاس: «كان مختلطاً، لا يروى عنه، قد سمعت منه وجلست إليه، متروك الحديث، وكان صدوقاً لا يحفظ».

وقال الذهبي: ضعفه^(١).

٤ - شهر بن حوشب الأشعري؛ أبو سعيد الشامي الحمصي، ويقال: أبو عبد الله، ويقال غير ذلك (بخ، م مقروناً، ٤).

وقد اختلف في شهر، فهناك من وثقه، وهناك من تكلم فيه.
- المعدلون له:

وثقه ابن معين -وفي رواية: قال: « ثبت-»، والعجلي، ويعقوب بن شيبه.
وسئل ابن المديني: ترضى حديث شهر بن حوشب؟ فقال: أنا أحدث عنه.
وقال حرب بن إسماعيل الكرماني عن الإمام أحمد قال: « ما أحسن حديثه، ووثقه... وأظنه قال: « هو كندي، وروى عن أسماء بنت يزيد أحاديثَ حسناً».
وقال الترمذي: قال: محمد بن إسماعيل -أي البخاري-: « شهرٌ حسن الحديث. وقوي أمره».

وقال الطبري: «كان فقيهاً، قارئاً، عالماً^(٢)».

وقال أبو زرعة: « لا بأس به».

- المتكلمون فيه:

قال الإمام مسلم: « أخذته السنة الناس، فتكلموا فيه».
وقال شعبة: « وقد لقيت شهراً فلم أعتد به».
قال أبو حاتم: « شهر بن حوشب أحب إلي من أبي هارون العبدي، ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج بحديثه».
وقال -أيضاً- حينما سئل عن حديث من روايته: « وشهر لا ينكر هذا من فعله وسوء حفظه، وهذا من شهر ذا^(٣) الاضطراب».
وقال الجوزجاني: « أحاديثه لا تشبه حديث الناس».
وقال صالح بن محمد جزرة: « لم يوقف منه على كذب... إلا أنه روى أحاديث يتفرد

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٩٩/٦ ت ٢٢٣١، وتهذيب الكمال ٤١١/٢٢، والكاشف ١٠٠/٢.

(٢) كما نقله عنه ابن حجر في تهذيبه.

(٣) ذكر محقق العلل لابن أبي حاتم أنه ورد في إحدى النسخ: (دليل الاضطراب). انظر: الحاشية ٧ (ص ١٠٤١).

بها، لم يشركه فيها أحد».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات».

وقال ابن عدي: «ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به».

ونقل البيهقي عن موسى بن هارون تضعيفه.

وقال ابن عون: «إن شهراً نركوه». قال أبو داود: «قال النضر: نركوه، أي طعنوا

فيه، وإنما طعنوا فيه؛ لأنه ولي أمر السلطان».

وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه.

ورد ابن القطان على مضعفيه فقال: ولم أسمع لمضعفيه حجة وما ذكروه - من تزويه

بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم - كله إما

لا يصح، وإما خارج على مخرج لا يضره... وشر ما قيل فيه إنه يروي منكرات عن ثقات،

وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به.

وقال الذهبي: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الإرسال والأوهام».

توفي سنة: ١٠٠، وقيل: ١٠٢، وقيل: ١١٢ وقيل غير ذلك^(١).

قلت: الظاهر - والله أعلم - أنه ضعيف؛ لأن من تكلموا فيه أكثر ممن عدلوه، وقد

فسّر جرحه بسوء حفظه، والاضطراب، والتفرد، وقلب الأحاديث...

لكن يظهر أن الإمام الطبري لا يرى ضعفه، فقد روى من طريقه حديثاً وصفه بأنه مما

صح عنده سنده^(٢).

(١) انظر ترجمته في: مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٦، وجامع الترمذي (ح ٢٦٩٧)، والجرح والتعديل ٣٨٢/٤، العلل لابن أبي حاتم ص ١٠٤١، ومعرفة الثقات ٤٦١/١، والضعفاء للنسائي ص ١٩٤، وأحوال الرجال ص ٩٦، والمجروحين ٣٦١/١، والسنن الكبرى للبيهقي ٦٦/١، وبيان الوهم والإيهام ٣٢١/٣، وتهذيب الكمال ٥٧٨/١٢، والكامل ٣٦/٤، وسير الأعلام ٣٧٨/٤، وميزان الاعتدال ٣٩١/٣، والتهذيب ١٨٢/٢، والتقريب ص ٢٦٩.

(٢) وهو حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ولم يورد الطبري له متابعاً متابعة تامة، إنما رواه بنحوه مختصراً من طريق آخر عن أبي الدرداء رضي الله عنه. انظر: مسند علي ص ١٥٩ ح ٢٦٠، ح ٢٦١.

الحكم على السند:

ضعيف، لأربعة أمور:

- ١- مرسل، فشهر من كبار التابعين، وخبره هنا له حكم الرفع. وقد جاء في سند نعيم بن حماد، وأبي عمرو الداني من طريق شهر التصريح برفعه عن رسول الله ﷺ.
- ٢- فيه محمد بن عمار: لا يُعرف.
- ٣- فيه عنبة بن سعيد: ضعفه.
- ٤- فيه شهر بن حوشب: اختلف فيه، والظاهر -والله أعلم- أنه ضعيف؛ لأن من تكلموا فيه أكثر ممن عدلوه، وقد فُسِّرَ جرحه كما تقدم في ترجمته..
- ولكن الإمام الطبري لا يرى ضعفه -كما سبق أن ذكرت-، فقد روى من طريقه حديثاً وصفه بأنه مما صح عنده عنده.
- لذا يظهر أن قول الطبري في هذا السند: إن فيه نظراً؛ هو بسبب عنبة بن سعيد، ولما فيه من إرسال، والله أعلم.
- وقال العقيلي: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة، ولا من وجه يثبت».
- وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع...» وذكر أن شهراً ضعيفاً مرجوحاً^(١).
- كما ذكر الحديث ابن القيم في المنار المنيف (ص ١١٠-أحاديث التواريخ المستقبلية) تبعاً لما ذكره من أمور كلية يُعرف بها كون الحديث موضوعاً.
- وقد نبّه الإمام الطبري -كما تقدم- أنه ذكر هذه الأخبار ليعرف.

١٦ - المثال الثامن:

في مسند ابن عباس (١/٨٥، ٨٦):

قال الطبري: «وقد روي عن النبي ﷺ ... خبر في إسناده نظر، وذلك ما:

- ح ١٠٦ - حدثني محمد بن عبيد المحاربي، وعلي بن عبد الله الدهان، قالا: حدثنا المفضل بن صالح؛ أبو جميلة، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ تُوْذِي الضَّعِيفَ، فَإِذَا أُرْدِتْ

(١) انظر: الموضوعات ٣٦٩/٢.

أن تستلم الحجر - قال محمد بن عبيد: فإن قدرت فاستلمه - وقال علي: فَإِنْ خَلَا لَكَ فَاسْتَلِمْهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ)».

ثم روى الطبري نحوه بسندين آخرين (ح ١٠٧، و ١٠٨) من طريق أبي يعفور العبدى عن رجل مبهم، وسأتلوهما بالدراسة في الفصل الثاني (ح ٢٩).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٤١١ ت ١٨٩٣) بنحوه.

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٨٠ ح ٩٠٤٣) بنحوه.

كلاهما: (ابن عدي، والبيهقي) من طريق علي بن عبد الله بن صالح الدهان.

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/٢٥٢) من طريق أحمد بن بديل، بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن عبيد المحاربي، وعلي بن عبد الله الدهان، وأحمد بن بديل) عن

مفضل بن صالح الأسدي، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المحاربي؛ أبو جعفر وأبو يعلى النخاس، الكوفي

(د ت س).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال النسائي: « لا بأس به ».

وقال ابن حجر: « صدوق ».

توفي سنة: ٢٤٥، وقيل: ٢٥١^(١).

٢ - المفضل بن صالح؛ أبو جميلة، ويقال: أبو علي النخاس الكوفي (ت).

قال البخاري وأبو حاتم: « منكر الحديث ».

وقال الترمذي: « ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ ».

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٩/١٠٨، وتهذيب الكمال ٢٦/٧٢، والتقريب ص ٤٩٥.

وقال ابن حبان: « منكر الحديث، كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها من كثرته، فوجب ترك الاحتجاج به. »
قال ابن عدي: « أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسأثره أرجو أن يكون مستقيماً. »

وقال الذهبي: « ضعفه. » وقال في التلخيص: « (واه). »
وقال ابن حجر: « ضعيف، من الثامنة^(١). »
قلت: هو منكر الحديث -والله أعلم-؛ لقول كبار الأئمة كالبخاري وأبي حاتم، وابن حبان. كما أن الذهبي اعتبره واهياً في أحد قوليهِ.
٣ - محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر المدني (ع).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي.
وقال سفيان بن عيينة: « كان من معادن الصدق، ويجتمع إليه الصالحون، ولم يدرك أحداً أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: ((قال رسول الله ﷺ)) منه. »
وقال الحميدي: « حافظ. » وقال يعقوب بن شيبة: « صحيح الحديث جداً. »
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن حجر: « ثقة فاضل. »
توفي سنة: ١٣٠^(٢).

٤ - سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (ع).
قال ابن المديني: « لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه. »
وقال أبو حاتم: « ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيّب، وهو أثبتهم في أبي هريرة. »

وقال العلاءي: « أحد الأئمة الكبار المحتج بمراسيلهم. »

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٤/٢٤١، والجروحين ٣/٢٢، والكاشف ٣/١٥٣، وميزان الاعتدال ٦/٤٩٩،

والتلخيص -مع المستدرک- ٣/١٦٣، والتهذيب ٤/١٣٩، والتقريب ص ٥٤٤.

(٢) انظر ترجمته في: الثقات ٥/٣٥٠، وتهذيب الكمال ٢٦/٥٠٣، والتهذيب ٣/٧٠٩، والتقريب ص ٥٠٨.

وقال الذهبي: « كان واسع العلم، وافر الحرمة، متين الديانة، قوَالاً بالحق، فقيه النفس».

وقال ابن حجر: « أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار ... اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل».

مات بعد التسعين^(١).

الحكم على السند:

ضعيف جداً، فيه: المفضل بن صالح؛ منكر الحديث، واهٍ.

وقد روى الطبري نحوه بسندين آخرين، فيهما راوٍ مبهم - كما أسلفت - وسيأتي بيانهما في الفصل الثاني (ح ٢٩).

وإنما أُسبِقَ بالذكر هنا أن الإمام الشافعي قد أخرج إحدى هاتين الروایتين، من طريق ابن عيينة، ثم نقل عن ابن عيينة تعيينه لاسم الراوي المبهم.. فعَلَّقَ البيهقي على الخبر من رواية الشافعي بأنه «شاهد لرواية بن المسيب»^(٢).

قلت: لكن رواية ابن المسيب قد رواها البيهقي من طريق المفضل، فهي ضعيفة جداً، ولا ترتقي، والله أعلم.

ويظهر أن قول الطبري في الخبر: «في إسناده نظر»، هو بسبب المفضل، وقد جرحه الأئمة، وبذلك يكون الإمام الطبري قد وافق الأئمة في حكمهم فيه، والله أعلم.

١٧ - المثال التاسع:

في مسند عمر بن الخطاب (٣٤٣/١):

قال الطبري: «وأما ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٦٦/١١، وتذكرة الحفاظ ٤٤/١، وجامع التحصيل ص ١٨٤، والتقريب ص ٢٤١.

(٢) انظر: السنن الكبرى (٨٠/٥ ح ٩٠٤٤).

عندنا...ما:

- ح ٥٥٧ - حدثنا به محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: قرأت على فضيل، عن أبي حريز: أنه سمع سعيد بن جبير يقول: سأل رجل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن صوم يوم عرفة. فقال: ((كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم سنة)).

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في سننه الكبرى في (١٥٥/٢ ح ٢٨٢٨) بلفظه. وقال النسائي: ((أبو حريز^(١) ليس بالقوي، واسمه عبد الله بن حسين؛ قاضي سجستان، وهذا حديث منكرو)). والفاكهي في أخبار مكة (٢٧/٥) بلفظه. ثلاثتهم: (الطبري، والنسائي، والفاكهي) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٢/٢) بلفظه. والطبراني في الأوسط (٢٢٩/١ ح ٧٥١). بلفظه، إلا أنه قال: (سنتين) بدل سنة. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلا أبو حريز. كلاهما: (الطحاوي، والطبراني) من طريق يحيى بن معين. وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٥٩/٤ ت ٩٨١) من طريق محمد بن صدران. بلفظه. ثلاثتهم: (محمد بن عبد الأعلى، ويحيى بن معين، ومحمد بن صدارن) عن المعتمر بن سليمان، به.

دراسة إسناد:

١ - محمد بن عبد الأعلى الصنعاني القيسبي؛ أبو عبد الله البصري (م قد ت س ق). وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة. وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) وردت في المطبوع (جرير) وكذا في تحفة الأشراف (٤٢٨/٥ ح ٧٠٦٦)، ويبدو أنه تصحيف.

والصواب (حريز) وقد وردت هكذا في طبعة سنن النسائي الكبرى، مؤسسة الرسالة، ت: حسن عبدالمنعم شليبي (٢٢٨/٣ ح ٢٨٤١).

وقال ابن حجر: « ثقة ».

مات سنة ٢٤٥^(١).

٢- المَعْتَمِر بن سُلَيْمَانَ بن طَرْخَانَ التَّيْمِي؛ أبو محمد البصري، يلقب بالطفيل (ع).

وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم -وزاد: « صدوق »-.

وقال أحمد: « ما كان أحفظ من معتمر بن سليمان، قل ما كنا نسأله عن شيء إلا

عنده فيه شيء ».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن خراش: « صدوق، يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة ».

وقد تعقبه الذهبي فقال: « هو ثقة مطلقاً ».

وقال ابن حجر: « ثقة ».

توفي سنة: ١٨٧^(٢).

٣- فَضِيل بن مَيْسَرَةَ؛ أبو مُعَاذ الأَزْدِي العُقَيْلِي البصري، ختن بديل بن ميسرة (بخ

د س ق).

وثقه ابن معين.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث.

وقال الإمام أحمد: « ليس به بأس ». وقال النسائي: « لا بأس به ».

وقال أبو حاتم: « شيخ، صالح الحديث ».

وسأل يحيى بن سعيد الفضيل بن ميسرة عن أحاديث أبي حريز؟ فقال: « سمعتها

فذهب كتابي، فأخذته بعد ذلك من إنسان ».

وقال ابن حجر: « صدوق^(٣) ».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٦/٨، والثقات ١٠٤/٩، وتهذيب الكمال ٥٨١/٢٥، والتقريب ص ٤٩١.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٠٢/٨، ومعرفة الثقات ٢٨٦/٢، والثقات ٥٢١/٧، وتهذيب الكمال

٢٨٠/٢٨، وميزان الاعتدال ٤٦٥/٦، والتهذيب ١١٧/٤، والتقريب ص ٥٣٩.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧٥/٧، والثقات ٩/٩، وتهذيب الكمال ٣١١/٢٣، والتقريب ص ٤٤٨.

- ٤ - عبد الله بن الحسين الأزدي؛ أبو حريز البصري، قاضي سجستان (خت ٤). وثقه أبو زرعة.
- وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « صدوق ».
- وقال ابن معين: « ثقة ». وفي رواية أخرى قال: « ضعيف ».
- وقال أبو حاتم: « حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه ».
- وقال النسائي: « ضعيف ». وقال أيضاً: « ليس بالقوي ».
- وقال الجوزجاني: « غير محمود الحديث ».
- وقال حرب بن إسماعيل: سئل الإمام أحمد: عن أبي حريز؟ فذكر أن يحيى بن سعيد كان يحمل عليه، ولا أراه إلا كما قال.
- وقال الإمام أحمد أيضاً: « حديثه منكر، روى معتمر، عن فضيل، عن أبي حريز: أحاديث مناكير ».
- وقال أبو داود: « ليس حديثه بشيء ».
- وقال ابن عدي: « عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه ».
- وقال الذهبي: « مختلف فيه، وقد وثق ».
- وقال ابن حجر: « صدوق يخطئ من السادسة^(١) ».
- قلت: اختلفت فيه الأقوال، لكن الأكثرين على تضعيفه.
- ٥ - سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم؛ أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي (ع).
- سمع ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وغيرهما.
- قال الذهبي: « الإمام الحافظ المقرئ المفسر... أحد الأعلام ».
- وقال ابن حجر: « ثقة ثبت فقيه... وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله ».
- قتله الحجاج سنة ٩٥^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٤/٥، وأحوال الرجال ص ٩٥، والضعفاء للنسائي ص ٦١، والسنن الكبرى للنسائي (ح ٢٨٤١)، والضعفاء الكبير ٢٤٠/٢، والثقات ٢٥/٧، والكامل ١٥٨/٤، وتهذيب الكمال ٤٢٠/١٤، والكاشف ٧٧/٢.

الحكم على الإسناد:

منكر، فيه أبو حريز البصري: مختلف فيه، لكن الأكثرين على تضعيفه. وقد تفرد بهذه الرواية..

قال النسائي: «أبو حريز ليس بالقوي... وهذا حديث منكر». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلا أبو حريز». وقال ابن عدي -بعد أن روى عدة أحاديث منها هذا الحديث-: «وهذه الأحاديث عن معتمر، عن فضيل، عن أبي حريز، التي ذكرتها عامتها مما لا يتابع عليه»^(٢). وقال الإمام أحمد: «روى معتمر، عن فضيل، عن أبي حريز: أحاديث مناكير». أما الهيثمي فقد قال في مجمع الزوائد (٣/١٩٠): «رواه الطبراني في الأوسط، وهو حديث حسن».

قلت: فيظهر أن قول الإمام الطبري في السند أن فيه نظراً، متوجه إلى أنه من رواية أبي حريز وقد تفرد، فيكون الإمام الطبري بذلك قد وافق رأي الأكثرين من كبار النقاد.

١٨ - المثال العاشر:

في مسند عمر بن الخطاب (٣٤٣/١):

قال الطبري: «وأما ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا...»:

- ح ٥٥٨^(٣) - حدثني محمد بن إبراهيم الأنماطي، حدثنا عبد الله بن أبي شيبه^(٤)،

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٦١/٣، وتهذيب الكمال ٣٥٨/١٠، وسير الأعلام ٣٢١/٤، وتذكرة الحفاظ ٦٠/١، والتقريب ٢٣٤.

(٢) الكامل ١٦٠/٤.

(٣) أما الحديث الذي يسبقه وهو الحديث ٥٥٧ من مسند عمر، تقدمت دراسته في المثال السابق (ح ١٧).

(٤) وهو أبو بكر بن أبي شيبه.

حدثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي حَفْصٍ الطَّائِفِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ)).».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٠٢/٢ ح ٩٧١٧) - وعنه: عبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ٣٧٢/١ ح ٤٦٣)، وأبو يعلى في مسنده (ص ١٣٧٢ ح ٧٥٤٨)، ومن طريق ابن أبي شيبة أيضاً: الطبري - كما تقدم في المثال - والطبراني في المعجم الكبير (١٧٩/٦ ح ٥٩٢٣) -، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق من طريق عثمان بن أبي شيبة، بنحوه. كلاهما: (أبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة) عن معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه مرفوعاً.

دراسة إسناد:

١ - محمد بن إبراهيم الأنماطي؛ أبو جعفر البغدادي، المعروف بمُربّع، صاحب يحيى بن معين.

قال ابن أبي حاتم: «من الحفاظ... كتب عنه أبي في المذاكرة». وقال الدارقطني: «كان حافظاً ببغدادياً، له تصنيف وتاريخ». وقال الخطيب: «كان أحد الحفاظ الفهماء». مات سنة: ٢٥٦^(١).

٢ - ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبّسي؛ أبو بكر الكوفي (خ م د س ق).

قال عمرو بن علي، وأبو زرعة: «ما رأيت أحفظ من ابن أبي شيبة». ووثقه العجلي -وزاد: «كان حافظاً للحديث»-، وأبو حاتم، وابن قانع -وزاد: «ثبت»-.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان متقناً، حافظاً، ديناً، ممن كتب، وجمع،

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٧/٧، وتاريخ بغداد ٢٧٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٥٥/١.

وصنف، وكان أحفظ أهل زمانه».

وقال الإمام أحمد: «صدوق».

وقال الذهبي: «أبو بكر ممن قفز القنطرة، وإليه المنتهى في الثقة».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ، صاحب تصانيف».

وتوفي سنة: ٢٣٥^(١).

٣ - معاوية بن هشام القصَّار؛ أبو الحسن الكوفي؛ مولى بني أسد، ويقال له:

معاوية بن أبي العباس (بخ م ٤).

وثقه أبو داود والعجلي.

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «أخطأ».

وقال ابن عدي: «...وقد أغرب عن الثوري بأشياء، أرجو أنه لا بأس به».

وقال ابن معين: «صالح، وليس بذاك».

وقال الذهبي: «صدوق». وقال في موضع آخر: «ثقة... وكان بصيراً بعلم شريك».

وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام».

مات سنة: ٢٠٤، أو ٢٠٥^(٢).

٤ - عبد السلام بن حفص، ويقال: ابن مصعب السُّلَمي.

ويقال: الليثي. ويقال: القرشي مولاهم؛ أبو حفص، ويقال: أبو مصعب المدني،

ويقال: الطائفي (د س ت).

ويقال: إلهما اثنان.

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٥٧/٢، والجرح والتعديل ١٦٠/٥، والثقات ٣٥٨/٨، وتاريخ بغداد ٢٥٩/١١،

وتهذيب الكمال ٣٤/١٦، والكاشف ١٢٠/٢، وميزان الاعتدال ١٨٢/٤، والتهذيب ٤١٩/٢، والتقريب ص ٣٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٨٥/٨، ومعرفة الثقات ٢٨٥/٢، والثقات ١٦٦/٩، والكامل ٤٠٨/٦،

وتهذيب الكمال ٢١٨/٢٨، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٧٥، والكاشف ١٤١/٣، والتقريب ص ٥٣٨.

واعتبرهما البخاري واحداً، وذكر الاختلاف في اسم أبيه، ثم قال: والأول أثبت. -أي عبد السلام بن حفص، أبي مصعب-.

وفرق بينهما ابن حبان في الثقات، فذكر عبد السلام بن حفص؛ أبا مصعب، في ترجمة، وعبد السلام بن مصعب في ترجمة أخرى.

قال ابن معين: «عبد السلام مولى قريش ثقة».

وقال أبو حاتم: «عبد السلام بن حفص ليس بمعروف».

وروى ابن عدي حديثاً من طريق خالد بن مخلد، عن عبد السلام بن حفص، عن يزيد بن أبي عبيد، عن هشام بن عروة... وقال: «هذا إسناد عجيب». ثم قال: «ولعبد السلام هذا عن عبد الله بن دينار، عن النبي ﷺ أحاديث مستقيمة، ولم أر له شيئاً أنكر من حديثه عن يزيد بن أبي عبيد، عن هشام بن عروة».

وقال الذهبي: «ثقة». وقال في موضع آخر: «صدوق... مات قبل مالك».

وقال ابن حجر: «وثقه ابن معين، من السابعة^(١)».

٥ - سَلَمَةُ بن دينار؛ أبو حازم الأعرج، الأفرز، التمار، المدني، القاص الزاهد، مولى الأسود بن سفيان المخزومي (ع).

وثقه ابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خزيمة -وزاد: «لم يكن في زمانه مثله»-.

وقال العجلي: «رجل صالح».

وقال الذهبي: «الإمام... أحد الأعلام».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد».

توفي في خلافة المنصور سنة ١٤٤، وقيل غير ذلك^(٢).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٧١٦/٦، والجرح والتعديل ٤٥/٦، والثقات ١٢٦/٧، والكامل ٣٣٣/٥، وتهذيب الكمال ٧٠/١٨، وميزان الاعتدال ٣٤٧/٤، والكاشف ١٨٨/٢، والتهذيب ٥٧٥/٢، والتقريب ص ٣٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٥٩/٤، ومعرفة الثقات ٤٢٠/١، وتهذيب الكمال ٢٧٢/١١، والكاشف ٣٣٧/١، والتقريب ص ٢٤٧.

الحكم على الإسناد:

حسن، فيه معاوية بن هشام القصار: صدوق له أوهام.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٨٩): «رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير،
ورجال أبي يعلى رجال الصحيح».

قلت: لكن أبا حفص الطائفي -عبد السلام بن حفص- ليس من رجال الصحيح.
أما كلام الإمام الطبري السابق؛ فيفهم منه أنه ينفي صحة الإسناد، ويرى أن فيه
نظراً، ويظهر أن ذلك بسبب معاوية بن هشام القصار (بخ م ٤)، ومعاوية -كما تقدم في
ترجمته- تعددت الأقوال فيه؛ فهناك من وثقه، وهناك من أنزله عن هذه الرتبة.. ومن هؤلاء
ابن معين، فقد قال: «صالح، وليس بذلك».

وابن حبان قال في كتابه الثقات: «أخطأ».

وابن عدي قال: «...وقد أغرب عن الثوري بأشياء، أرجو أنه لا بأس به».
ولعل سبب تضعيفه للسند أنه لم يعرف أبا حفص الطائفي؛ عبد السلام بن حفص،
كحال أبي حاتم حيث قال: «عبد السلام بن حفص ليس بمعروف». وقد وثقه غيره كما
تقدم في ترجمته.

١٩ - المثال الحادي عشر:

في جامع البيان (٥/٦١٢):

قال الطبري:

«حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا إبراهيم بن يزيد
الخوزي، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر، يحدث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:
قام رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: ما السبيل؟ قال: ((الزاد والراحلة)).»

حدثني محمد بن سنان، قال: ثنا أبو حذيفة، قال: ثنا سفيان عن إبراهيم الخوزي، عن
محمد بن عباد، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: في قوله عز وجل: ﴿مَنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا﴾^(١) قال: ((السبيل إلى الحج الزاد والراحلة)).»

ثم قال الطبري: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدنا نظراً، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة آل عمران (ح ٢٩٩٨) عن عبد بن حميد. ولفظه: قال: قام رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: «من الحَاجُّ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: ((الشَّعْتُ النَّفْلُ)). فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: «أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟» قال: ((العَجُّ وَالنَّجُّ)). فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: «ما السَّبِيلُ يا رَسُولَ اللَّهِ؟» ((قال الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ)). وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر، إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه.

كلاهما: (الحسن بن يحيى، وعبد بن حميد) عن عبد الرزاق.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥/١٩٠ ح ٥٠٤١) من طريق المفضل بن صدقة. وفيه فقط السؤال عن أفضل الحج.

والدارقطني في سننه (٣/٢١٧ ح ٢٤٢١) من طريق يزيد بن أبي حكيم. بمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

والطبري - كما تقدم في روايته الثانية -.

والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٥٨ ح ٨٨٩٢)، وأيضاً في شعب الإيمان (٣/٤٢٨ ح ٣٩٧٤). بمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

كلاهما: (الطبري، والبيهقي) من طريق أبي حذيفة؛ موسى بن مسعود النهدي.

والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٣٢).

والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٢٧ ح ٨٤٠٦) بنحو رواية عبد الرزاق عند الطبري.

كلاهما: (العقيلي، والبيهقي) من طريق قبيصة مقروناً مع أبي حذيفة.

أربعتهم: (المفضل بن صدقة، ويزيد بن أبي حكيم، وأبو حذيفة، وقبيصة) عن

(١) ٦١٧/٥. وستأتي دراسة بقية هذه الأخبار، في الفصلين الثالث (ح ٣٩) من حديث علي عليه السلام، والسابع من هذا

الباب (ح ٧٤) من حديث الحسن مرسلًا.

سفيان بن سعيد الثوري.

- وأخرجه الشافعي في الأم (١١٦/٢) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٠/٤ ح ٨٤٢٠) - عن سعيد بن سالم، يمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي مع تقديم وتأخير.

- وأخرجه الترمذي في كتاب الحج: باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة (ح ٨١٣) ولفظه: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ! ما يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قال: ((الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ)). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملك زاداً وراحلةً وجب عليه الحج، وإبراهيم هو ابن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه».

وابن ماجه في كتاب الحج: باب ما يوجب الحج (ح ٢٨٩٦) بنحو رواية عبد الرزاق عند الترمذي مع تقديم وتأخير.

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٣/٣ ح ١٥٠٥٦) بلفظ: أفضل الحج العج والثج.

وفي مصنفه -أيضاً- (٤٣٢/٣ ح ١٥٧٠٣) بنحو رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

ثلاثتهم: (الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي شيبة) من طرق عن وكيع.

- وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق من طريق مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري مقروناً برواية وكيع.

- وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٢٦/١ ت ٦٢) من طريق عيسى بن يونس - ومن طريق ابن عدي: البيهقي في السنن الكبرى (٥٨/٥ ح ٨٨٩٢) - يمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

ستتهم: (عبد الرزاق، وسفيان بن سعيد الثوري، وسعيد بن سالم، ووكيع، ومروان بن معاوية، وعيسى بن يونس) عن إبراهيم بن يزيد الخوزي.

§ تابع إبراهيم بن يزيد الخوزي اثنان؛ هما:

أ- محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي.

ب- وجريير بن حازم.

- أما محمد بن عبد الله بن عبيد، فقد اختلف عنه على وجهين، على النحو التالي:

(١) محمد بن عبد الله بن عبيد، عن محمد بن عباد -بدون واسطة-:

- أخرج هذا الوجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧١٣/٣) من طريق عبد العزيز بن عبد الله العامري. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.
- وابن عدي في الكامل (٢٩٢/١ ت ٦٢) و(٢٢١/٦ ت ١٦٩١) من طريق عبد الله بن نافع. وقال ابن عدي: «وهذا معروف بإبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر... ورواه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن محمد بن عباد، وهو من هذا الطريق غريب».
- كلاهما: (عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الله بن نافع) عن محمد بن عبد الله بن عبيد، عن محمد بن عباد.. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.
- وأشار إلى هذا الوجه الدارقطني في سننه (٢١٦/٣ ح ٢٤٢٠).

(٢) محمد بن عبد الله بن عبيد، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد:

- أخرج هذا الوجه الدارقطني في سننه (٢١٧/٣ ح ٢٤٢٢) من طريق محمد بن عبد الوهاب، عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.
- وأما رواية جرير بن حازم، فأخرجها الدارقطني في سننه (٢١٨/٣ ح ٢٤٢٣) عن عمرو بن الحسن بن علي، عن إبراهيم بن دنوقا، عن محمد بن الحجاج المصفر، عن جرير بن حازم. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.

§ ثلاثتهم: (إبراهيم بن يزيد الخوزي، ومحمد بن عبد الله بن عبيد، وجرير بن حازم) عن محمد بن عباد، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- الحسن بن يحيى بن الجعد بن نشيط العبدي؛ أبو علي بن أبي الربيع، الجرجاني،

نزىل بغداد (ق).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي، وهو صدوق».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال ابن حجر: «صدوق».

وقال الذهبي: «محدث، صدوق».

توفي سنة: ٢٦٣^(١).

٢- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، اليماني، أبو بكر، الصنعاني

(ع).

وثقه يعقوب بن شيبة، وابن معين، والعجلي، والبخاري، والدارقطني.

وقال الذهبي: «كان أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذاكر، وكان

ممن يخطئ إذا حدث من حفظه، على تشيع فيه».

وقال البخاري: «ما حدث من كتابه فهو أصح». وقال -أيضاً-: «يهم في بعض ما

يحدث به».

وقال الإمام أحمد: «أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه

بعدهما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع».

وقال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة».

وقال أبو حاتم: «قال يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقد نُسب إلى التشيع..

وسئل الإمام أحمد عن تشيع عبد الرزاق فقال: «أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً،

ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس -أو: الأخبار -».

وقال ابن عدي: «لعبد الرزاق أصناف، وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات

المسلمين، وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً؛ إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٤/٣، والثقات ١٨٠/٨، وتاريخ بغداد ٤٩٩/٨، والكاشف ١٨٢/١،

والتقريب ص ١٦٤.

روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم...، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به؛ إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير).

وقال عباس بن عبد العظيم العنبري: «كذاب».

وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا شيء ما وافق عليه العباس مسلم، بل سائر الحفاظ، وأئمة العلم يحتجون به، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره، فتغير، وكان يتشيع».

وقال في موضع آخر: «احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تغير».

وتوفي سنة: ٢١١^(١).

٣- إبراهيم بن يزيد القرشي، الأموي أبو إسماعيل المكي، مولى عمر بن عبد العزيز، يعرف بالخوزي (ت ق). سكن شعب الخوز بمكة فنسب إليه.

قال ابن معين: «ليس بثقة، وليس بشيء».

وقال الإمام أحمد النسائي: «متروك الحديث».

وقال البخاري: «سكتوا عنه».

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «ضعيف الحديث، منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «روى عن عمر بن دينار وأبي الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة، وأوهاماً غليظة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها».

وقال الذهبي: «واه».

وقال ابن حجر: «متروك الحديث».

(١) انظر ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد ص ١٦٥، والتاريخ الكبير ١٣٠/٦، ومعرفة الثقات ٩٣/٢، وضعفاء

النسائي ص ٦٩، والضعفاء الكبير ١٠٧/٣، والجرح والتعديل ٣٨/٦، والثقات ٤١٢/٨، والكامل

٣١١/٥، وتهذيب الكمال ٥٢/١٨، والكاشف ١٨٨/٢، وميزان الاعتدال ٦٠٩/٢، وهدي الساري ص ٤١٩،

والتهذيب ٥٧٢/٢، والتقريب ص ٣٥٤.

مات سنة ١٥٠، وقيل: ١٥١^(١).

٤ - محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة القرشي، المخزومي، المكي (ع).

قال ابن سعد: «كان ثقة قليل الحديث».

وقال يحيى بن معين: «ثقة مشهور».

وقال أبو زرعة: «مكي ثقة».

وقال أبو حاتم: «لا بأس بحديثه».

وقال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة^(٢)».

الحكم على إسناده:

ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي: وهو متروك الحديث.

وقال البيهقي في سننه الكبرى (ح ٨٤٢٠) بعد أن روى الحديث من طريق الشافعي: «هذا الذي عنى الشافعي بقوله: (منها ما يمتنع أهل العلم من تثبته) وإنما امتنعوا منه؛ لأن الحديث يعرف بإبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد ضعفه أهل العلم بالحديث».

وقال البيهقي في السنن الكبرى (ح ٨٤٢١): «وقد رواه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن محمد بن عباد، إلا أنه أضعف من إبراهيم بن يزيد، ورواه أيضاً محمد بن الحجاج عن جرير بن حازم عن محمد بن عباد، ومحمد بن الحجاج متروك».

- أما محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير: فقد ضعفه ابن معين، وقال مرة: ليس بثقة، وقال مرة: ليس حديثه بشيء.

وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال في موضع آخر: «ليس بذاك القوي».

وقال أبو حاتم: «ليس بذاك الثقة، ضعيف الحديث».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ١١١/٣، والتاريخ الكبير ٣٣٦/١، والجرح والتعديل ١٤٦/٢، وضعفاء النسائي ص ١٢، والضعفاء الكبير ٧٠/١، والمجروحين ١٠٠/١، والكمال ٢٢٧/١، وتهذيب الكمال ٢٤٢/٢، والكاشف ٥٢/١، والتهذيب ٩٤/١، والتقريب ص ٩٥.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٧٥/٥، والجرح والتعديل ١٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٣٣/٢٥، والتهذيب ٥٩٩/٣، والتقريب ص ٤٨٦.

وقال أبو زرعة: «لين الحديث». وقال مرة أخرى: «ليس بقوي».

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال الدارقطني: «متروك».

وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد من حيث لا يفهم، من سوء حفظه، فلما فحش ذلك منه استحق مجانبته».

وقال ابن عدي: «وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال الذهبي: ضعفه، وبعضهم تركه^(١).

- وأما محمد بن الحجاج الذي روى عن جرير بن حازم: فقال البخاري: سكتوا عنه.

وقال الإمام أحمد: «قد تركت حديثه، أو تركنا حديثه».

وقال أبو حاتم: «لم أكتب عنه ... ذهب حديثه وتركوه».

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر، لا تحل الرواية عنه^(٢)».

والخلاصة: أن هاتين المتابعتين لا يعول عليهما؛ لثلاثة أسباب:

١- أن سند إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف جداً فلا يرتقي.

٢- أن الحديث معروف بإبراهيم، أما من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد فهو غريب، كما قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر، إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه.

وقال ابن عدي: «وهذا معروف بإبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الأوسط ١٨٠/٢، والضعفاء الكبير ٩٤/٤، والجرح والتعديل ٣٠٠/٧، والمجروحين ٢/٢٥٨، والكمال ٢٢١/٦، والمغني ٣٢٤/٢، ولسان الميزان ٢١٦/٥.

(٢) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٤٦/٤، والتاريخ الكبير ٦٤/١، والجرح والتعديل ٢٣٤/٧، والمجروحين ٢٩٦/٢.

عباد بن جعفر... ورواه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن محمد بن عباد، وهو من هذا الطريق غريب».

وقال العقيلي في الضعفاء (٣٣٢/٢) - بعدما روى الحديث من طريق عائشة مرفوعاً، ثم رواه من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد، عن ابن عمر مرفوعاً - قال: «هذا أولى على ضعف أيضاً».

٣ - أن كلاً من محمد بن عبد الله بن عبيد، ومحمد بن الحجاج متروكان.

ولحديث ابن عمر طريق آخر: فقد قال ابن أبي حاتم في العلل (٨٩٠/١): سألت علي بن الحسين بن الجنيد عن حديث رواه سعيد بن سلام العطار، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١)؟ قال: ((الزاد والراحلة)). قال: «هذا حديث باطل».

وقال الألباني في ضعيف ابن ماجه (ح ٢٨٩٦) وضعيف الترمذي (ح ٨١٣): ضعيف جداً.

وقد أتبع الطبري حديث ابن عمر رضي الله عنهما بحديث من طريق الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.. قال الطبري: حدثنا حميد بن مسعدة، قال: ثنا بشر بن المفضل، قال: ثنا يونس، وحدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن علية، عن يونس، عن الحسن، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ } ~ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) قالوا: يا رسول الله! ما السبيل؟ قال: ((الزاد والراحلة))^(٣).

وقد قال البيهقي في السنن الكبرى (٣٢٧/٤ ح ٨٤٠٦ - ٨٤٠٧): «وقد روي هذا من حديث الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلًا... وهذا شاهد لحديث إبراهيم بن يزيد الخوزي». وقال أيضاً في (٢٢٤/٥ ح ٩٩٠٩): «وروي من أوجه صحيحة عن الحسن

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) وسأتناول هذا الحديث في الفصل السابع من هذا الباب (ح ٧٤).

البصري عن النبي مرسلاً، وفيه قوة لهذا المسند»^(١).

وقد تعقب البيهقي ابن دقيق العيد في الإلمام - كما نقل الزيلعي عنه في نصب الراية (٨/٣) - بأن قوله «فيه قوة»: فيه نظر...

وقال البيهقي أيضاً في السنن الكبرى (٤/٣٣٠ ح ٨٤٢٣): «وروي فيه أحاديث أخر لا يصح شيء منها، وحديث إبراهيم بن يزيد أشهرها، وقد أكدناه بالذي رواه الحسن البصري، وإن كان منقطعاً».

وتعقبه الألباني رحمه الله في إرواء الغليل (٤/١٦٧)، قائلاً: «ولسنا نرى هذا؛ لأن إبراهيم بن يزيد ضعيف جداً، فلا يؤثر فيه ولا يقويه مرسل الحسن البصري، كما هو المقرر في علم المصطلح».

كذلك أتبع الطبري رواية الحسن المرسل، بحديث مرفوع من رواية علي عليه السلام^(٢). ثم قرر الطبري - كما تقدم - بأن الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة، فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين. وأخلص مما سبق: أن الإمام الطبري لم يُرَقِّ أحدَ الأسانيد بالآخر، وإنما ختمها بقوله السابق، وهو ما قرره كبار العلماء أيضاً، كعبد الحق الإشيلي حيث قال: «وقد خرج الدارقطني هذا الحديث من حديث جابر وابن عمر وابن مسعود وأنس وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، وليس فيها إسناد يحتج به»^(٣).

وقال ابن المنذر: «لا يثبت الحديث الذي فيه الزاد والراحلة، والآية الكريمة عامة وليست بمحملة، فلا تفتقر إلى بيان...»^(٤).

وقال الألباني في إرواء الغليل (٤/١٦٧): «إن طرق هذا الحديث كلها واهية، وبعضها أوهى من بعض، وأحسنها طريق الحسن البصري المرسل، وليس في شيء من تلك

(١) يعني بالمسند: ما رواه من حديث ابن عمر، من طريق إبراهيم.

(٢) وسأتناول هذا الحديث في الفصل الثالث من هذا الباب (ح ٣٩).

(٣) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٤٢٨/٣، والبدر المنير لابن الملقن ٢٨/٦، وإرواء الغليل ٤/١٦٧.

(٤) فتح الباري لابن حجر ٣/٣٧٩.

الموصلات ما يمكن أن يجعل شاهداً له لوهاؤها...».

٢٠ - المثال الثاني عشر:

في جامع البيان (٢٠٧/٣):

قال الطبري: «...حدثنا به محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي، قال: ثنا يعقوب بن محمد الزهري، قال: ثنا عبد^(١) الله بن موسى، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)).

حدثني محمد بن عبيد الله بن سعيد، قال: ثنا يزيد بن عياض، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)).

ثم قال: «... وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»^(٢). وقد أخرج الإمام الطبري الحديثين السابقين في مسند ابن عباس، كما سيأتي في التخريج.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

١ - من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، مرفوعاً.

٢ - من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، موقوفاً.

أ- تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن الزهري: (أسامة بن زيد، ويزيد بن عياض، ومعمربن

راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد)..

● أخرجه ابن ماجه في الصيام: باب ما جاء في الإفطار في السفر (ح١٦٦٦) ولفظه:

(١) ذكر الحق أنها وردت في عدة نسخ أخرى: (عبيد). - بالتصغير.

(٢) ٢١٧/٣.

((صائم رمضان في السفر، كمفطره في الحضر)).

قال أبو إسحاق - إبراهيم بن المنذر -: «هذا الحديث ليس بشيء».

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/٦٤): «هذا إسناده ضعيف، ومنقطع، رواه أسامة بن زيد؛ هو ابن أسامة: ضعيف. وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً، قاله ابن معين، والبخاري».

والطبري في مسند ابن عباس (١/١٢٣ ح ١٧٣)، وفي تفسيره (٣/٢٠٧) - كما تقدم في المثال -.

والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/٢٧٤ ح ٢٤٢). يمثل رواية ابن ماجه. وابن حزم في المحلى (٦/٢٥٨) وقال: «وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا». بنحو رواية ابن ماجه.

والضياء المقدسي في المختارة (٣/١١١ ح ٩١٢) بنحو رواية ابن ماجه. خمستهم: (ابن ماجه، والطبري، الهيثم بن كليب، وابن حزم، والضياء المقدسي) من طريق عبد الله بن موسى التيمي. وأخرجه البزار في البحر الزخار (٣/٢٣٦ ح ١٠٢٥) من طريق عبد الله بن عيسى المدني. بلفظ ابن ماجه.

كلاهما: (عبد الله بن موسى التيمي، وعبد الله بن عيسى المدني) عن أسامة بن زيد. • وأخرجه الطبري في مسند ابن عباس (١/١٢٤ ح ١٧٤)، وفي تفسيره (٣/٢٠٧) - كما تقدم في المثال -.

وابن الأعرابي في معجمه (ص ١٨٥ ح ٣٢١) بنحو رواية الطبري. وابن عدي في الكامل (٧/٢٦٥ ت ٢١٦٣) بنحو رواية الطبري. وأشار الدارقطني في العلل (٤/٢٨١) إلى رواية يزيد بن عياض. ثلاثتهم: (الطبري، وابن الأعرابي، وابن عدي) من طريق يزيد بن عياض. • وأشار الدارقطني في العلل - في الموضع السابق - إلى رواية معمر بن راشد، ورواية عَقِيل بن خالد من هذا الوجه.

• ورواه يونس بن يزيد. واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: من رواه عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، مرفوعاً.

الوجه الثاني: من رواه عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.

وفيما يأتي تخريج هذين الوجهين:

أ — تخريج الوجه الأول: (عن يونس)

• أشار ابن عدي في الكامل - في الموضع السابق -، والدارقطني في العلل - في الموضع السابق - إلى رواية القاسم بن مبرور.

• وأشار أبو زرعة - كما في علل ابن أبي حاتم (٢٣٨/١) - إلى رواية عنبة بن خالد.

كلاهما: (القاسم بن مبرور، وعنبة بن خالد) عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه مرفوعاً.

كما أشار البزار - في الموضع السابق - إلى رواية يونس.

ب — تخريج الوجه الثاني: (عن يونس)

أخرجه الطبري في مسند ابن عباس (١٢٣/١ ح ١٧٢) من طريق عثمان بن صالح السهمي، عن ابن لهيعة، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. مرفوعاً.

وأشار إلى هذه الرواية: أبو زرعة، والدارقطني في الموضعين السابقين.

وبالنظر في هذا الاختلاف على يونس بن يزيد؛ يظهر رجحان الوجه الأول للأسباب الآتية:

١/ أن رواية الوجه الأول يفضلون من خالفهم في العدد، حيث روى الوجه الأول عن يونس اثنان من الرواة، في حين روى الوجه الثاني راو واحد فقط.

٢/ أن رواية الوجه الأول يفضلون من خالفهم من حيث الرتبة، وذلك أن القاسم بن

مبرور (د س): صدوق فقيه، أثني عليه مالك^(١).

وعنبة بن خالد الأموي الأيلي (خ - مقروناً - د): صدوق^(٢).

في حين أن من خالفهم وهو عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري (م - مقروناً - د ت ق): قال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه.

وقال في موضع آخر:

«ابن لهيعة قهوان بالإتقان، وروى مناكير فانخط عن رتبة الاحتجاج به عندهم، وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات والزهد والملاحم لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير فإنه عدل في نفسه. وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود».

وقال ابن حجر: «صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما»^(٣).

قلت: هو ضعيف، كما أن الرواية عنه هنا ليست من طريق أحد العبادلة.

● خمسهم: (أسامة بن زيد، ويزيد بن عياض، ومعمّر بن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد) عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه مرفوعاً.

ب - تخريج الوجه الثاني عن الزهري:

روى هذا الوجه عن الزهري: محمد بن أبي ذئب. واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: من رواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، موقوفاً.

الوجه الثاني: من رواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، مرفوعاً.

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٣٧٨/٢، والتقريب ص ٤٥١.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٣٤١/٢، والتقريب ص ٤٣٢.

(٣) انظر ترجمته في: سير الأعلام ١٤/٨، والكاشف ١١٨/٢، والتقريب ص ٣١٩.

الوجه الثالث: من رواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حميد^(١) بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، موقوفاً.

وفيما يلي تخريج هذه الأوجه عن ابن أبي ذئب:

١ — تخريج الوجه الأول: (عن ابن أبي ذئب)

روى هذا الوجه: «معن بن عيسى، وحماد بن خياط، وأبو عامر العقدي، وخالد بن مخلد، وأبو أحمد الزبيري».

• أخرجه النسائي في الصيام: باب ذكر قوله الصائم في السفر كالمفطر في الحضر (ح ٢٢٨٦) - وفي السنن الكبرى (١٠٦/٢ ح ٢٥٩٣) - من طريق معن بن عيسى، بلفظ رواية الطبري.

وأشار أبو زرعة، والدارقطني، وابن حزم في المحلى (٢٥٧/٦) إلى رواية معن.

وقال ابن حزم: «هذا إسناد صحيح، وقد صح سمع أبي سلمة من أبيه».

• وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢٢٨٧)، وفي الكبرى أيضاً (ح ٢٥٩٤)، من طريق حماد بن خياط، قرنه مع أبي عامر - العقدي - . بمثل رواية الطبري. وأشار أبو زرعة، والدارقطني إلى رواية حماد من هذا الوجه.

• وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٩/٢ ح ٨٩٦٢) عن خالد بن مخلد، بلفظ رواية الطبري.

• وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (١١٠/٣ ح ٩١١) من طريق أبي أحمد الزبيري، بلفظ رواية الطبري.

وأشار أبو زرعة، والدارقطني إلى روايته من هذا الوجه.

• خمستهم: (معن بن عيسى، وحماد بن خياط، وأبو عامر العقدي، وخالد بن مخلد، وأبو أحمد الزبيري) عن محمد بن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه. موقوفاً.

ب — تخريج الوجه الثاني: (عن ابن أبي ذئب)

(١) أخو أبي سلمة. وكنية حميد: أبو إبراهيم، ويُقال: أبو عبد الرحمن، ويُقال: أبو عثمان. انظر: تهذيب الكمال ٣٧٩/٧.

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣١٤/١٣) من طريق عبد الرحمن بن يحيى الحراني، عن أبي قتادة؛ عبد الله بن واقد الحراني، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، به، بلفظ رواية الطبري.

ج - تخريج الوجه الثالث: (عن ابن أبي ذئب)

أخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢٢٨٨)، وفي الكبرى أيضاً (ح ٢٥٩٥) - من طريق أبي معاوية الضرير، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حميد^(١) بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه. موقوفاً. بلفظ رواية الطبري. وأشار ابن حزم في المحلى - في الموضع السابق - إلى رواية أبي معاوية الضرير هذه. بلفظ رواية الطبري. وقال ابن حزم: «وهذا سند في غاية الصحة».

وبالنظر في الاختلاف على ابن أبي ذئب يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ وذلك للأسباب الآتية:

١/ أن رواية الوجه الأول يفضلون من خالفهم من حيث العدد، فقد روى الوجه الأول خمسة من الرواة عن ابن أبي ذئب، في حين لم يروه في الوجه الثاني سوى راو واحد وكذا في الوجه الثالث.

٢/ أن رواية الوجه الأول أكثرهم يفضلون في الرتبة من خالفهم، على النحو التالي:

- ١- معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي، القزاز (ع): ثقة ثبت^(٢).
- ٢- حماد بن خالد الحنطاط القرشي البصري (م ٤): ثقة^(٣).
- ٣- عبد الملك بن عمرو القيسي؛ أبو عامر العقدي (ع): تقدمت الترجمة له في (ح ١٢)، وأنه ثقة.
- ٤- محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي؛ أبو أحمد الزبيري الكوفي (ع): ثقة ثبت، إلا

(١) أخو أبي سلمة. وكنية حميد: أبو إبراهيم، ويُقال: أبو عبد الرحمن، ويُقال: أبو عثمان. انظر: تهذيب الكمال ٣٧٩/٧.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ١٤٨/٣، والتقريب ص ٥٤٢.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٠٧/١، والتقريب ص ٣٤٩.

أنه قد يخطئ في حديث الثوري^(١).

٥ - خالد بن مخلد القَطَوَانِي البَجَلِي الكوفي (خ م ك د ت س ق): صدوق، يتشيع وله أفراد^(٢).

بينما راوي الوجه الثاني: عبد الله بن واقد الحرَّاني؛ أبي قتادة: قال البخاري: تركوه، منكر الحديث. وقال في موضع آخر: سكتوا عنه.

وقال أبو حاتم: «تكلّموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه».

وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال الجوزجاني: «متروك الحديث».

وذكره ابن حجر في التهذيب والتقريب تمييزاً، وقال: «متروك»، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبير واختلط، وكان يدلّس^(٣).

ورايي الوجه الثالث: أبو معاوية الضير: وهو محمد بن خازم الكوفي (ع): ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره^(٤).

٣/ أن بعض أئمة هذا الشأن صحح هذا الوجه.

قال ابن حزم - كما تقدم -: «هذا إسناد صحيح، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».

وسياقي قريباً المزيد من أقوال الأئمة في ترجيح رواية الوقف.

وبالنظر في الاختلاف على الزهري يتبين رجحان الوجه الثاني على الوجه الأول؛ وذلك للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الأول عن الزهري، وإن كانوا أكثر عدداً، إلا أن في بعضهم مقال..

١ - أسامة بن زيد الليثي (خت م ٤): قال الذهبي وابن حجر: «صدوق يهم». وقال

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٤٣/٣، والتقريب ص ٤٨٧.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٣٠/١، والتقريب ص ١٩٠.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب ٤٥٠/٢، والتقريب ص ٣٢٨.

(٤) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٢/٣، والتقريب ص ٤٧٥.

ابن حجر في موضع آخر: « سيئ الحفظ^(١) ».

- ٢- يزيد بن عياض الليثي (ت ق): كذبه مالك وغيره. وقال الذهبي: تُرك^(٢).
 - ٣- عُقيل بن خالد الأيلي (ع): قال ابن معين: أثبت من روى عن الزُّهري: «مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل». وقال الذهبي: حافظ، صاحب كتاب. وقال ابن حجر: « ثقة ثبت^(٣) ».
 - ٤- معمر بن راشد الأزدي (ع): قال ابن حجر: « ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة^(٤) ».
 - ٥- يونس بن يزيد الأيلي (ع): قال الذهبي: أحد الأثبات. وقال ابن حجر: « ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ^(٥) ».
- والذي وصلنا مروياً منها هو من طريق أسامة بن زيد الليثي، ويزيد بن عياض، ومحمد بن أبي ذئب..
- وظهر مما تقدم قريباً أن أسامة بن زيد الليثي سيئ الحفظ.
- قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٨/٢): «هذا إسناد ضعيف، ومنقطع، رواه أسامة بن زيد؛ هو ابن أسامة: ضعيف. وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً^(٦)، قاله ابن معين، والبخاري».
- وقال ابن حزم بعد روايته للحديث من طريق أسامة - كما تقدم -: «وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا».

(١) انظر ترجمته في: المغني ١/١٠٣، والتقريب ص ٩٨، وفتح الباري ٣/٢١٠. وستأتي ترجمة مفصلة له قريباً، عند دراسة إسناد الطبري.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/٢٧٠، والتقريب ص ٦٠٤. وستأتي ترجمته مفصلة قريباً، عند دراسة إسناد الطبري.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٠/٢٤٣، والكاشف ٢/٢٦٩، والتقريب ص ٣٩٦.

(٤) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/١٤٦، والتقريب ص ٥٤١.

(٥) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/٢٩٢، والتقريب ص ٦١٤.

(٦) وسيأتي الكلام على مسألة سماع أبي سلمة من أبيه - قريباً - عند دراسة إسناد الطبري والحكم عليه.

وظهر مما تقدم -أيضاً- أن يزيد بن عياض؛ متروك.

وقد تقدم قول الإمام الطبري - فيما رواه من طريق أسامة بن زيد، وما رواه من طريق يزيد بن عياض - قال: «.. وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين».

وأما محمد بن أبي ذئب العامري (ع)، فقد تقدم في الأوجه المختلفة عليه، أنه روى هذا الوجه -من طريق عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً-، قال الذهبي: «أحد الأعلام... وكان كبير الشأن، ثقة». وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل»^(١).

إلا أن روايته لهذا الوجه كانت من رواية عبد الله بن واقد الحراني عنه، وسبق أن ذكرت أنه متروك.

٢/ أن راوي الوجه الثاني عن الزهري، هو محمد بن أبي ذئب (ع)، وقد تقدم أنه أحد الأعلام، ثقة.

ولم يتفرد بهذه برواية هذا الوجه، فقد أشار العلماء -كابن عدي، والبخاري- إلى وجود آخرين من أصحاب الزهري، رَوَوْه موقوفاً. -وسأني كلامهما في الفقرة التالية-.

٣/ أن العلماء رجحوا الوجه الثاني عن الزهري..

قال أبو زرعة - في الموضع السابق -: «الصحيح: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه، موقوف».

وقال الدارقطني -في الموضع السابق -: «والصحيح عن أبي سلمة، عن أبيه، موقوفاً».

وهذا ما يفهم من ظاهر كلام ابن عدي، حيث قال - في الموضع السابق -: «وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عياض، -وأشار إلى آخرين، ثم قال -: والباقون من أصحاب الزهري: رَوَوْه عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبيه، من قوله. وليزيد بن عياض غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ».

وسبق أن ذكرت قول ابن حزم في الوجه الأول الموقوف عن ابن أبي ذئب: «هذا إسناد صحيح، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٥٢/٣، والتقريب ص ٤٩٣.

كما أشار البزار - في الموضع السابق - إلى الخلاف، ولم يجزم بثبوت الوجه المرفوع، حيث قال: «وهذا الحديث أسنده أسامة بن زيد، وتابعه على إسناده يونس. وقد رواه ابن أبي ذئب وغيره، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، موقوفاً من قول عبد الرحمن. ولو ثبت مرفوعاً كان خروج النبي ﷺ حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأمرنا بالفطر؛ دليلاً على نسخ هذا الحديث لو ثبت؛ لأنه يؤخذ بالآخر، فالآخر من فعل رسول الله ﷺ».

دراسة إسناد الطبري في روايته الأولى:

١ - محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي:

لم أجد من ترجم له. وقد روى عنه الطبري في عدة مواضع، وروى عنه الطبراني بواسطة.

٢ - يعقوب بن محمد بن عيسى الزُّهْرِيُّ القرشي؛ أبو يوسف المدني (خت ق).

قال ابن سعد: «كثير العلم والسمع... وكان حافظاً للحديث». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: «ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه».

وقال في موضع آخر: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي».

وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء، ليس يسوى شيئاً».

وقال العقيلي: «في حديثه وهم كثير، ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه».

وقال أبو حاتم: «هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه».

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث».

وقال الذهبي: «مشهور، قواه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة وغيره وهو الحق؛ ما هو بحجة».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الوهم، والرواية عن الضعفاء».

مات سنة: ٢١٣^(١).

قلت: هو ضعيف جداً -والله أعلم-، وذلك لما قاله كبار الأئمة النقاد؛ كالإمام أحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة. فعباراتهم السابقة تُحمَل على التضعيف الشديد له، كذلك ابن معين في أحد قوليه؛ حيث شبه أحاديثه بالواقدي. ولم يظهر لي وجه قول الحافظ الذهبي أن أبا حاتم قوّاه، فعبارة أبي حاتم السابقة جرح للراوي!

٣ - عبد الله بن موسى بن إبراهيم القرشي، التَّيْمِيّ، الطَّلحي، أبو محمد الحجازي (ق).

وثقه العجلي.

وقال ابن معين: «صدوق، وهو كثير الخطأ».

وقال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأساً». فسئل: يحتج بحديثه؟ فقال: «ليس محله ذلك».

وقال ابن حبان: «في أحاديثه رفع الموقوف، وإسناد المرسل كثيراً، حتى يخطر ببال مَنْ الحديث صناعته أنها معمولة من كثرتها، لا يجوز الاحتجاج به عند الانفراد، ولا الاعتبار عند الوفاق».

وقال الذهبي: «شيخ».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ، من الثامنة»^(٢).

٤ - أسامة بن زيد الليثي مولاهم؛ أبو زيد المدني (خت م ٤):
ولقد اختلف فيه كثيراً..

فوثقه العجلي. وسئل عنه ابن المديني، فقال: «ذاك كان عندنا ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ، [وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب]^(٣)».

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤/٤٤١، والجرح والتعديل ٩/٢١٤، الضعفاء الكبير ٤/٤٤٥، والثقات

٩/٢٨٤، وتهذيب الكمال ٣٢/٣٧٠، والمغني ٢/٥٥٣، والتقريب ص ٦٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/١٦٦، ومعرفة الثقات ٢/٦٢، والمجروحين ٢/١٦، وتهذيب الكمال

١٦/١٨٤، والكاشف ٢/١٣٠، والتقريب ص ٣٢٥.

(٣) ما بين معكوفتين نقلته من تهذيب التهذيب، ولم أحده في المطبوع من الثقات.

أما ابن معين فوثقه في رواية، وفي رواية قال: «ليس به بأس». وفي رواية أخرى قال: «صالح، ليس بذلك». وفي رواية أخرى -أيضاً-: «أنكروا عليه أحاديث». وقال ابن عدي: «ليس بحديثه، ولا برواياته بأس». وقال الإمام البخاري: «كان يحيى بن سعيد القطان يسكت عنه». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الإمام أحمد: «روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير». فقال له ابنه: إن أسامة حسن الحديث! فقال: «إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها». وقال في رواية: «ليس بشيء». وقال في رواية أخرى: «ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة بن زيد بأخرة». وقال ابن حزم: «لا نحتج بأسامة بن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا». وضعفه ابن القطان الفاسي. وقال -أيضاً-: «لم يحتج به مسلم، إنما أخرج له استشهاده».

وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق، يهم».

وقال ابن حجر في موضع آخر: «سيئ الحفظ».

توفي سنة: ١٥٣^(١).

قلت: الأكثرون على تضعيفه، والله أعلم.

٥ - محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري، أبو بكر

المدني (ع). أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، فقيه، حافظ، متفق على جلالته، وإتقانه.

توفي سنة: ١٢٣، وقيل: ١٢٤، وقيل: ١٢٥. والثاني أثبت^(٢).

(١) انظر ترجمته في: سؤالات ابن الجنيد ص ٧٤، وتاريخ ابن معين -رواية عثمان الدارمي- ص ١١٨، وسؤالات

ابن أبي شيبة ص ٩٨، والتاريخ الكبير ٢/٢٢، ومعرفة الثقات ١/٢١٦، والجرح والتعديل ٢/٢٨٤، والثقات

٦/٧٤، والكمال ١/٣٩٤، وتهذيب الكمال ٢/٣٤٩، والحلى ٦/٢٥٨، وبيان الوهم ٣/٤١٤، والمغني

١/١٠٣، والتهذيب ١/١٠٨، والتقريب ص ٩٨، وفتح الباري ٣/٢١٠.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٥٥/٢٩٤، وتهذيب الكمال ٢٦/٤١٩، سير الأعلام ٥/٣٢٦، والتقريب ص

٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني. قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل. وقيل: اسمه كنيته (ع).

قال ابن سعد: «كان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث».

وقال أبو زرعة: «ثقة إمام».

وقال الذهبي: «كان من كبار أئمة التابعين، غزير العلم، ثقة عالمًا».

وقال ابن حجر: «ثقة، مكثّر، من الثالثة».

- ولقد اختلف في سماعه من أبيه..

فهناك من نفى سماعه من أبيه:

قال ابن معين: «لم يسمع من أبيه شيئاً». ويمثله قال ابن عبد البر.

وقال ابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود: «حديثه عن أبيه مرسل». قال أحمد: «مات وهو صغير». وقال أبو حاتم: «لا يصح عندي».

وهناك من أثبت سماعه من أبيه.. كابن حزم، حيث قال: «وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».

وكذلك أثبت الذهبي سماعه، فقد قال: «حدث عن أبيه بشيء قليل، لكونه توفي وهذا صبي».

مات سنة: ٩٤، وقال الواقدي سنة: ١٠٤. ورجح ابن سعد الأول^(١).

دراسة إسناد الطبري في روايته الثانية:

١- يزيد بن هارون بن زاذي-ويقال: بن زاذان- السُّلَمي مولاهم؛ أبو خالد الواسطي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١١)، وأنه ثقة، متقن، عابد.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٥٦/٥، وتاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٨٠/٣، والتاريخ الكبير

١٣٠/٥، والجرح والتعديل ٩٣/٥، والمحلى ٦/٢٥٧، وتهذيب الكمال ٣٣/٣٧٠، وتذكرة الحفاظ ١/٥٠،

وسير الأعلام ٤/٢٨٧، وجامع التحصيل ص ٢١٣، والتهذيب ٤/٥٣٢، والتقريب ص ٦٤٥.

- ٢- يزيد بن عياض بن جُعْدُبَة اللَّيْثِي؛ أبو الحَكَم المَدِينِي (ت ق).
 ضعفه ابن المَدِينِي، والعَجَلِي، والدارقُطَنِي، وغيرهم.
 وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث».
 وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، وأمر أن يضرب على حديثه».
 وقال البخاري ومسلم: «منكر الحديث».
 وقال أبو داود: «ثُرِكَ حديثه، ابن عيينة يتكلم فيه».
 وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، والمقلوبات عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته صار ساقط الاحتجاج به».
 وقال الجوزجاني: «ذهب حديثه، سكت الناس عنه».
 وقال ابن معين: «ضعيف، ليس بشيء». وقال في موضع آخر: «كان يكذب».
 وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال مرة: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وقال في موضع آخر: «كذاب».
 وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ».
 وقال الذهبي: «ثُرِكَ».
 وقال ابن حجر: كذبه مالك وغيره، من السادسة^(١)

الحكم على الإسنادين:

الإسناد الأول ضعيف جداً، فيه:

- ١- يعقوب بن محمد الزهري: ضعيف جداً.
 - ٢- أسامة بن زيد الليثي: الأكثرون على تضعيفه.
 - ٣- عبد الله بن موسى التيمي: صدوق، كثير الخطأ.
 - ٤- محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي، شيخ الطبري: لم أجد من ترجم له.
- قال البوصيري - كما تقدم -: «هذا إسناد ضعيف، ومنقطع، رواه أسامة بن زيد؛ هو

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٥١/٨، والجرح والتعديل ٢٨٢/٩، والجرحين ١٠٨/٣، والكامل ٢٦٥/٧، وتهذيب الكمال ٢٢٣/٣٢، والكاشف ٢٧٠/٣، والتهذيب ٤٢٥/٤، والتقريب ص ٦٠٤.

ابن أسامة: ضعيف. وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً^(١)، قاله ابن معين، والبخاري..

وقال البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٤/٤): «وروي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال: (الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)، وهو موقوف، وفي إسناده انقطاع، وروي مرفوعاً وإسناده ضعيف».

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (ح ٤٩٨): «منكر».

وأما الإسناد الثاني؛ فضعيف جداً -أيضاً-، فيه:

١- يزيد بن عياض: ترك، وكذبه مالك وغيره.

قال ابن عدي -كما تقدم-: «وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عياض، -وأشار إلى آخرين، ثم قال:- والباقون من أصحاب الزهري: روه عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبيه، من قوله. وليزيد بن عياض غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ».

٢- محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي -شيخ الطبري- وقد ورد في الإسناد الأول أيضاً، وسبق أن ذكرت أنني لم أجد من ترجم له.

ثم إن الحديث بكلا الإسنادين منكر؛ لأنه خالف الوجه الموقوف، وهو من رواية ابن أبي ذئب الثقة، على التفصيل الذي تقدم في التخريج.

- أما مسألة سماع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف من أبيه رضي الله عنه، فقد اختلف في ذلك نظراً لأن أباه مات وهو صغير -كما تقدم في ترجمته-..

قلت: ولكن وإن كان أبو سلمة قد مات أبوه رضي الله عنه وهو صغير، إلا أنه لا يبعد -بحكم قرابته- أن يكون سمع منه الشيء اليسير، وقد أثبت سماعه ابن حزم، والذهبي -كما تقدم-

وقال ابن سعد في ترجمته^(٢): «توفي أبو سلمة بالمدينة سنة أربع وتسعين... وهو ابن

(١) سيأتي قريباً الكلام عن مسألة سماع أبي سلمة من أبيه.

(٢) الطبقات الكبرى ١٥٥/٥.

اثنتين وسبعين سنة، وهذا أثبت من قول من قال: إنه توفي سنة أربع ومائة».

وكذلك قال الهيثم بن عدي: إنه توفي سنة ٩٤^(١).

فإذا مات سنة ٩٤، وله من العمر ٧٢، يعني ذلك أنه وُلد سنة ٢٢.

وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه توفي سنة: ٣٢، وقيل غير ذلك^(٢). إذن يكون عمر أبي سلمة آنذاك عشر سنين، أي أنه كان مميزاً، وبالتالي لا يستبعد أن يكون قد سمع منه، والله أعلم.

أما لو مات سنة ١٠٤ - وهو قول منسوب إلى الواقدي فقط^(٣) -، فيعني ذلك أنه وُلد سنة ٣٢، أي سنة وفاة أبيه!

وقد قال الذهبي: «حدث عن أبيه بشيء قليل؛ لكونه توفي وهذا صبي».

لكن أكثر كبار الأئمة المتقدمين على أنه لم يسمع من أبيه. فإذا كان كذلك؛ فالسند منقطع.

وعوداً إلى الإمام الطبري.. فقد تقدم أنه قال: وأما الأخبار التي رويت عنه رضي الله عنه من قوله: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»... فغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين^(٤).

فقوله واهية الأسانيد... يحتمل عدة أسباب، فقد يرى ضعف الرواة الذين تقدم ذكرهم هنا، أو ضعف بعضهم، إضافة إلى نفي سماع أبي سلمة من أبيه، كما سيأتي. ويغلب على الظن أن ضعف أسامة بن زيد الليثي، ومُتَابِعُهُ يزيد بن عياض، هما من الأسباب القوية التي حملته على توهية تلك الأسانيد، فكلاهما من الرواة عن الزهري؛ مدار الأسانيد.

(١) انظر: تهذيب الكمال ٣٣/٣٧٦.

(٢) فقيلاً: ٣١، وقيل: ٣٢، وقيل: ٣٣. انظر: تهذيب الكمال ١٧/٣٢٨.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: جامع البيان ٣/٢٠٧، ٢١٧.

وكان الطبري ساق السند من طريق أسامة بن زيد الليثي، ثم ساق متابعاً له أضعف منه، مبيناً بذلك أن هذا المتابع لا يجبر الضعف في السند الأول، فحكم على الحديث بقوله المذكور آنفاً. والله أعلم.

وأما مسألة سماع أبي سلمة من أبيه عليه السلام، فيظهر أن الإمام الطبري لا يرى سماعه منه.. فقد وقفت على رواية للطبري في مسند عبد الرحمن بن عوف عليه السلام ^(١) من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا الرداد الليثي، أخبره عن عبد الرحمن بن عوف عليه السلام، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن، وأنا خلقت الرحم...» الحديث.

فقال الطبري: «... وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل: - فذكر منها-:

أنه خبر قد حدث به عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: جماعة، فلم يُدخِلوا بينه وبين أبيه: أبا الرداد، وجعلوا الخبر مرسلاً عنه، عن أبيه».

إلى أن قال: «ذَكَرُ من روى هذا الحديث عن الزهري، عن أبي سلمة، فأرسله عنه، عن أبيه، ولم يجعل بينه وبين أبيه أبا الرداد..» ^(٢).

فمن خلال عباراته السابقة يظهر أنه يعبر عن رواية أبي سلمة عن أبيه، بلفظ: الإرسال.

إذن فالإمام الطبري يوافق الكثيرين من الأئمة الذين نفوا سماع أبي سلمة من أبيه، ويرون أن روايته عنه مرسله.

(١) انظر: الجزء المفقود ص ١٢١.

(٢) المرجع السابق ص ١٢٤.

(٢) البقرة: ٢٠.

القول...»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥٦/١ ح ١٩٦) من طريق عمرو بن حماد. من قول السدي، مختصراً.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٨١/١) إلى الطبري عن ابن مسعود، وناس من الصحابة رضي الله عنهم.

دراسة إسناده:

هذا الإسناد يتضمن حقيقة ثلاثة طرق، كالتالي:

١- الطريق الأول: عن موسى بن هارون، عن عمرو، عن أسباط، عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢- الطريق الثاني: ...السدي، عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٣- الطريق الثالث: ...السدي، عن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

١) الطريق الأول: عن موسى بن هارون، عن عمرو، عن أسباط، عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

١- موسى بن هارون الهمداني: لم أجد من ترجم له.

وقد أكثر الطبري من رواية تفسير السدي، عنه -أي موسى بن هارون-، عن عمرو بن حماد، عن أسباط، عن السدي.

كما روى عنه كذلك في تاريخه.

٢- عمرو بن حماد بن طلحة القنّاد؛ أبو محمد الكوفي. أصله من أصبهان، وقد ينسب

إلى جده (بخ م^(٢) د س فق).

صاحب تفسير أسباط بن نصر، عن السدي.

(١) جامع البيان ٣٧٥/١.

(٢) روى عنه حديثاً واحداً.

وثقه مطين. وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين، وأبو حاتم: «صدق».

وقال أبو داود: «كان من الرافضة، ذكر عثمان بشيء، فطلبه السلطان، فهرب».

وقال الذهبي: «صدق، يترفض».

وقال ابن حجر: «صدق، رمي بالرفض».

توفي سنة ٢٢٢^(١).

٣- أسباط بن نصر الممداني؛ أبو يوسف، ويقال: أبو نصر (خت م ٤).

وثقه ابن معين.

وقال أبو زرعة: «أما حديثه فيعرف وينكر، وأما في نفسه فلا بأس به».

وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: «ما أدري». وكأنه ضعفه.

وقال أبو حاتم: «سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: «أحاديثه عامته

سقط، مقلوب الأسانيد»^(٢).

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن حجر: «صدق، كثير الخطأ، يغرب، من الثامنة»^(٣).

٤- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي؛ أبو محمد القرشي مولاهم، الكوفي

الأعور، وهو السدي الكبير، كان أبوه من عظماء أهل أصبهان (م ٤).

اختلف فيه:

- فوثقه العجلي -وزاد: «عالم بتفسير القرآن، راوية له»-.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٤٠٨، والتاريخ الكبير ٦/ ٣٢٣، والجرح والتعديل ٦/ ٢٢٨، وميزان

الاعتدال ٥/ ٣٠٨، والكاشف ٢/ ٣١٦، والتهذيب ٣/ ٢٦٥، والتقريب ص ٤٢٠.

(٢) وردت في كتاب الجرح والتعديل: (عامية سقط مقلوبة الأسانيد)! وأثبت نصَّ العبارة من تهذيب الكمال.

(٣) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٦، والجرح والتعديل ٢/ ٣٣٢، والضعفاء لأبي زرعة الرازي ٢/ ٤٦٤،

والثقات ٦/ ٨٥، وتهذيب الكمال ٢/ ٣٥٧، والتقريب ص ٩٨.

كما وثقه الإمام أحمد، وقال مرة: «مقارب الحديث، صالح». وحكي عنه أيضاً أنه قال: «إنه ليُحسِّن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسناداً واستكلفه».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال القطان: «لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير، وما تركه أحد».

وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث، صدوق، لا بأس به».

- وضعفه ابن معين، والعقيلي.

أما ابن مهدي؛ فقد ورد عنه موقفان مختلفان: فمرة أنكر على من ضعفه، ومرة ورد عنه تضعيفه له؛ فقد قال الإمام أحمد: قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال يحيى: «ضعيفان»، فغضب عبد الرحمن، وكره ما قال.

بينما قال عمرو بن علي: سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث، ذكر السدي -يعني لعبد الرحمن بن مهدي- فقال: «ضعيف».

وقال أبو زرعة: «لين». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال النسائي: «صالح». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس».

ونقل ابن حجر عن الطبري قوله: «لا يحتج به».

وقال الجوزجاني: «هو كذاب، شتام».

وقيل للشعبي: إن إسماعيل السدي قد أعطي حظاً من علم القرآن. فقال: «إن إسماعيل قد أعطي حظاً من الجهل بالقرآن».

وتعقب الذهبي القول السابق، فقال: «ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثر مما علم، وقد قال إسماعيل بن أبي خالد: «كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي، رحمهما الله». وقال سلم بن عبد الرحمن: «مر إبراهيم النخعي بالسدي وهو يفسر، فقال: إنه ليفسر تفسير القوم».

وقال الذهبي: «حسن الحديث». وقال في موضع آخر: «الإمام المفسر».

وقال ابن حجر: «صدوق يهمل، ورمي بالتشيع».

مات سنة ١٢٧^(١).

٥- غزوان أبو مالك الغفاري، الكوفي. مشهور بكنيته (خت د ت س).

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وثقه ابن معين.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة من الثالثة»^(٢).

٥- أبو صالح؛ باذام، ويقال: باذان، مولى أم هانئ الهاشمي الكوفي (٤).

اختلف فيه:

- فوثقه العجلي.

وقال يحيى بن سعيد القطان: «لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وما سمعت أحداً من

الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة، ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان».

- وضعفه البخاري والنسائي، وغيرهما. وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة».

وقال أحمد: «كان ابن مهدي ترك حديث أبي صالح».

وفصل حاله ابن معين فقال: «ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا

روى عنه غير الكلبي، فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي

صالح، ومرة عن أبي صالح، عن ابن عباس».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه تفسير، وما أقلّ ماله من المسند... قد زحرف في

ذلك التفسير ما لم يتابعه عليه أهل التفسير، ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضيّه».

وتعقبه ابن حجر فقال: «وثقة العجلي وحده».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٣٦١، والجرح والتعديل ٢/ ١٨٤، ومعرفة الثقات ١/ ٢٢٧، وأحوال الرجال

ص ٤٨، وذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٠٤، والضعفاء الكبير ١/ ٨٧، والكمال ١/ ٢٧٦، وتهذيب الكمال

٣/ ١٣٢، والكاشف ١/ ٧٩، وسير الأعلام ٥/ ٢٦٥، وتهذيب ١/ ١٥٨، والتقريب ص ١٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧/ ١٠٨، والجرح والتعديل ٧/ ٥٥، والثقات ٥/ ٢٩٣، وتهذيب الكمال

٢٣/ ١٠١، والكاشف ٢/ ٣٦١، وتهذيب ٣/ ٣٧٥، والتقريب ص ٤٤٢.

وقال عبد الحق في الأحكام: «ضعيف جداً»، وتعقبه ابن القطان الفاسي، فقال: «وإنما كان ينبغي أن يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدي، أو غياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم . فأما أبو صالح؛ باذام مولى أم هانئ، فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط، ولا أقول: إنه ثقة، ولكني أقول: إنه ليس كما يوهمه هذا الكلام، -[ثم ساق قول ابن القطان أنه لم يتركه أحد من أصحابه، وتفصيل ابن معين السابق، ثم قال:]- وضعف الكلبي لا ينبغي أن يعدي أبا صالح، وليس ينبغي أن يُمس أبو صالح بكذبة الكلبي عليه، حيث حكى عنه أنه قال له - أعني أن أبا صالح قال للكلبي: (كل ما حدثتك عن ابن عباس كذب)، وفي رواية: (فلا تحدث به). فهذا من كذب الكلبي، وهو عندهم كذاب، وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإن غيره قال فيه ما ذكرناه، فاعلم ذلك».

وقال الجوزقاني: «متروك».

وعن عمرو بن قيس الملائي قال: «كان مجاهد ينهى عن تفسير أبي صالح».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وكذبه إسماعيل بن أبي خالد والأزدي.

- أما في مسألة سماعه من ابن عباس؛ فلم أجد في ذلك سوى مقولة ابن حبان: «يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه».

- وقال ابن تيمية جواباً على من ضعفه: «فهذه رواية شعبة عنه تعديل له، كما عرف من عادة شعبة. وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك، فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي، فإن أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله. وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم، وهذا كقول من قال: لا أعلم أنهم رضوه. وهذا يقتضى أنه ليس عندهم من الطبقة العالية، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له وأمثاله، لكن مجرد عدم تخريجهما للشخص لا يوجب رد حديثه، وإذا كان كذلك فيقال: إذا كان الجراح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسراً فيكون التعديل مقدماً على

الجرح المطلق.

الوجه الثاني: إن حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء، فإذا صححه من صححه كالترمذي وغيره، ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر، كان أقل أحواله أن يكون من الحسن».

وقال ابن حجر: «ضعيف يرسل، من الثالثة»^(١).

قلت: هو حسن الحديث -والله أعلم- بناء على ما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك ابن القطان الفاسي. أما ما جاء من رواية الكلبي عنه فمردود بسبب الكلبي، كما بين ابن معين.

٢- الطريق الثاني: ...السدي، عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٥- مرة بن شراحيل الهمداني؛ أبو إسماعيل الكوفي. وهو الذي يقال له: مرة الطيب، ومرة الخير، وذلك لكثرة عبادته (ع). من كبار التابعين.

وثقه ابن معين والعجلي. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «روايته عن عمر مرسل».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد».

توفي سنة ٧٦، وقيل: زمان الحجاج، بعد الجماجم^(٢).

٣- الطريق الثالث: السدي، عن ناس من أصحاب النبي ﷺ.

الحكم على إسناده:

سند الإمام الطبري إلى السدي ضعيف، فيه:

١- موسى بن هارون، لم أجد من ترجم له.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٤٤/٢، والجرح والتعديل ١٣٥/١، ومعرفة الثقات ٢٤٢/١، والضعفاء

للنسائي ص ٢٣، والضعفاء الكبير ١٦٥/١، والمجروحين ١٨٥/١، والكامل ٧٠/٢، وبيان الوهم ٧٠/٥،

ومجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٤، وتهذيب الكمال ٤٢٣/٣٣، وميزان الاعتدال ٤/٢، وجامع التحصيل ص ١٤٨،

والتهذيب ٢١١/١، والتقريب ص ١٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢٧٠/٢، والثقات ٤٤٦/٥، والتهذيب ٤٨/٤، والتقريب ص ٥٢٥.

وقال أحمد شاكر - بعد أن ذكر أنه لم يجد له ترجمة -: «وما بنا من حاجة إلى ترجمته من جهة الجرح والتعديل، فإن هذا التفسير الذي يرويه عن عمرو بن حماد، معروف عند أهل العلم بالحديث. وما هو إلا رواية كتاب لا رواية حديث بعينه»^(١).

٢- أسباط بن نصر الهمداني: «صدوق، كثير الخطأ، يغرب».

أما السدي -الكبير- فقد اختلف فيه، وقال ابن حجر: «صدوق يهم».

وقال الألباني: «السدي... وإن كان ثقة، ففيه كلام، وفي التقريب: صدوق يهم. فمثله إذا تفرد بزيادة دون جميع الرواة، لا تطمئن النفس لثبوتها»^(٢).

- أقوال العلماء في تفسير السدي:

إن تفسير السدي معروف، وقد نقل منه الأئمة، ومنهم من تكلم فيه...

فقد روى أبو نعيم بإسناده إلى السدي أنه قال: «هذا التفسير أخذته عن ابن عباس فإن كان صواباً فهو قاله، وإن كان خطأ فهو قاله»^(٣).

وقال ابن حجر: «قد أخرج الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما في تفاسيرهم تفسير السدي مفرقاً في السور من طريق أسباط بن نصر، عنه»^(٤).

وقال السيوطي: «تفسير السدي... يورد منه ابن جرير كثيراً من طريق السدي عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود، وناس من الصحابة هكذا، ولم يورد منه ابن أبي حاتم شيئاً لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد، والحاكم يخرج منه في مستدركه أشياء ويصححه، لكن من طريق مرة، عن ابن مسعود، وناس فقط، دون الطريق الأول»^(٥)^(١).

(١) جامع البيان، بتحقيقه ١٥٦/١.

(٢) الثمر المستطاب ٧٤٠/٢.

(٣) ذكر أخبار أصبهان ٢٠٤/١.

(٤) التهذيب ١٥٨/١.

(٥) الإتيان ٣٧٥/٢ النوع الثمانون.

قلت: بل أخرج الحاكم من الطريق الأول، وصححه، فقد روى في مستدركه (٢/٢٩٢ ح ٣٠٥٤) من طريق عمرو بن طلحة القناد، عن أسباط بن نصر، عن السدي عن أبي مالك عن ابن عباس رضي الله عنهما: في قول الله عز وجل: ﴿ F E D I H G ﴾^(٢) قال: يحلون حلاله ويحرمون حرامه ولا يحرفونه عن مواضعه.

ثم قال الحاكم: « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه ».

وقال الذهبي في التلخيص: « صحيح ».

وفي (٢/٢٩٨ ح ٣٠٧٣): روى من نفس الطريق السابق، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

وقال الذهبي في التلخيص: « على شرط مسلم ».

وفي (٢/٦١٣ ح ٤٠٥٩): روى من طريق عمرو بن طلحة عن السدي بالطرق الثلاثة، مرفوعاً، ثم قال الحاكم: هذا صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه^(٣).

وقال الذهبي في التلخيص: « على شرط مسلم ».

(١) أشار المحدث أحمد شاكر رحمه الله، إلى وجود تناقض بين قوليهما في أن ابن أبي حاتم أخرج تفسير السدي مفرقاً في تفسيره - كما في نقل الحافظ ابن حجر -، وأنه أعرض عنه كما في نقل السيوطي، ثم مال رحمه الله إلى ترجيح قول ابن حجر؛ لأنه أكثر تثبُّتاً ودقة في النقل من السيوطي. ولم يستطع رحمه الله الجزم نظراً لأنه لم ير تفسير ابن أبي حاتم. انظر: جامع البيان، بتحقيق أحمد شاكر، وأخيه ١/١٥٨.

قلت: لا يوجد تناقض بين كلام الحافظ ابن حجر، والحافظ السيوطي، ذلك أن ابن حجر إنما أثبت في تفسير ابن أبي حاتم، وجود تفسير السدي من طريق أسباط عنه، مفرقاً. ومن خلال استطلاعي لتفسير ابن أبي حاتم وجدت أنه يروي من تفسير السدي، مفرقاً بأسانيد مختلفة إليه، غالبها من طريق عمرو بن حماد، عن أسباط، عن السدي، من قوله هو في التفسير، فوقف ابن أبي حاتم بالإسناد على السدي. وفي حالات قليلة يروي ما ينقله السدي عن أبي مالك من قوله.

وفي حالات نادرة يروي ما ينقله السدي عن أبي صالح من قوله.

وفي حالات كثيرة يروي ما ينقله السدي، عن راوٍ ما، عن ابن عباس من تفسيره. ولم أجده ينقل عن السدي بالأسانيد الثلاثة - التي ذكرتها سابقاً في المثال المدروس -، وهي التي نفاها السيوطي تحديداً. وبذلك يلتقي كلام ابن حجر، مع كلام السيوطي، فلا تناقض بينهما.

(٢) البقرة: ١٢١.

(٣) وانظر أيضاً: (ح ٤١٠٩)، و(ح ٤١٥٦).

وقال الإمام أحمد في السدي - كما تقدم - : «إنه يُحسِّن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسنادًا واستكلفه».

وعلق المحدث أحمد شاكر على مقولة الإمام أحمد السابقة فقال: «لا يريد بها ما قد يفهم من ظاهرها: أنه اصطنع إسنادًا لا أصل له، إذ لو كان ذلك، لكان -عنده- كذابًا وضاعًا للرواية. ولكنه يريد -فيما أرى، والله أعلم- أنه جمع هذه التفاسير، من روايته عن هؤلاء الناس: عن أبي مالك، وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة، عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، ثم ساقها كلها مفصلة، على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك، أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد، وتكلف أن يسوقها به مساقًا واحدًا. أعني أنه جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد، ولا أكاد أعقل أنه يروي كل حرف من هذه التفاسير عنهم جميعًا. فهو كتاب مؤلف في التفسير، مرجع ما فيه إلى الرواية عن هؤلاء، في الجملة، لا في التفصيل»^(١).

وقال الحافظ أبو يعلى: «وتفسير إسماعيل بن عبد الرحمن السدي فإنما يسنده بأسانيد إلى عبد الله بن مسعود وابن عباس عليهما السلام، وروى عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه عنه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أن أمثل التفاسير تفسير السدي، فأما ابن جرير، فإنه لم يقصد الصحة وإنما ذكر ما رُوي في كل آية من الصحيح والسقيم»^(٢).

وقال ابن تيمية منتقداً أحد الآثار في تفسير السدي^(٣): «...مع أن هذا لم يبلغنا إلا في هذا الأثر، ومثل هذا لا يوثق به، فإن هذا في مثل تفسير السدي، فيه أشياء قد عرف بطلان بعضها؛ إذ كان السدي وإن كان ثقة في نفسه، فهذه الأشياء أحسن أحوالها أن تكون كالمراسل، إن كانت أخذت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف إذا كان فيها ما هو مأخوذ عن

(١) جامع البيان ١٥٩/١ بتحقيق أحمد شاكر، وأخيه.

(٢) الإرشاد ٣٩٧/١.

(٣) وهو قول السدي: في قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ فِئَةٍ فَعَقَهُمْ) (A @ ? > [سورة الأعراف:

١٧٢] قالوا: لما أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يهبطه من السماء... الأثر.

أهل الكتاب، الذين يكذبون كثيراً؟ وقد عرف أن فيها شيئاً كثيراً مما يعلم أنه باطل، لا سيما ولو لم يكن في هذا إلا معارضته لسائر الآثار...»^(١).

وقال ابن القيم في إسناد للسدي، عن أبي مالك، عن ابن عباس: «قيل: مثل هذا الإسناد لا يحتاج به، فإنه من تفسير السدي عن أبي مالك، وفيه أشياء منكورة، وسياق هذه القصة في السؤال، من الصحاح والمسانيد كلها تخالف سياق السدي»^(٢).

قلت: يلاحظ من قول شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لم يحكم ببطلان كل تفسيره، بل ببطلان بعضه. وقد جاء قوله السابق تعليقاً على أثر يتناول أمراً غيبياً تكلم فيه السدي دون إسناده إلى أحد، وقد تفرد فيه، من وجهة نظر ابن تيمية.

كما يلاحظ في قول ابن تيمية، وقول ابن القيم كذلك، أن من أسباب ردهما لخبر السدي المذكور عندهما، معارضته لما ورد في غيره من الآثار أو الصحاح والمسانيد. كما أن قولهما لم يتناول تفسير السدي بالطرق الثلاثة التي يسندها إلى ابن عباس، أو ابن مسعود..

أما ابن كثير فقد قال في إسناد السدي المتضمن للطرق الثلاثة: «فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليّات كثيرة، فلعل بعضها مدرج، ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم، والحاكم يروي في مستدركه بهذا الإسناد بعينه أشياء، ويقول: على شرط البخاري»^(٣)!

قلت: لم أقف على قول الحاكم أنه على شرط البخاري، إنما يصححه على شرط مسلم، كما سبق أن نقلت عنه في الأمثلة السابقة.

وقال ابن كثير -أيضاً- تعليقاً على خبر من رواية السدي بالطرق الثلاثة...: «هذا الإسناد يذكر به السدي أشياء كثيرة فيها غرابة، وكان كثير منها متلقى من الإسرائيليات، فإن كعب الأحبار رضي الله عنه لما أسلم في زمن عمر رضي الله عنه؛ كان يتحدث بين يدي عمر بن

(١) درء التعارض ٤٢٣/٨.

(٢) الروح ص ١٥٢.

(٣) تفسير ابن كثير ٣٥٧/١.

الخطاب عليه السلام بأشياء من علوم أهل الكتاب، فيستمع له عمر عليه السلام تأليفاً له وتعجباً مما عنده مما يوافق كثيراً منه الحق الذي ورد به الشرع المطهر، فاستجاز كثير من الناس نقل ما يورده كعب الأخبار لهذا، ولما جاء من الإذن في التحديث عن بني إسرائيل، لكن كثيراً ما يقع مما يرويه غلط كبير وخطأ كثير^(١).

وقال ابن حجر في (العجاب في بيان الأسباب): «إسماعيل بن عبد الرحمن السدي... وهو كوفي صدوق، لكنه جمع التفسير من طرق منها عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود عليه السلام، وعن ناس من الصحابة عليهم السلام. وخلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك عليه السلام»^(٢).

وقال ابن حجر - في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند بعض نساءه، والخلاف في تعيين صاحبة العسل، هل هي زينب بنت جحش أم حفصة رضي الله عنهما فقال: «وقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة رضي الله عنها، أخرجه الطبري وغيره، وهو مرجوح لإرساله وشدوده، والله أعلم»^(٣).

قلت: والخلاصة:

١- أن تفسير السدي نقل عنه العلماء في كتبهم، ولم يُرد مطلقاً، كما لم يُحتج به مطلقاً، إنما لو كان في الخبر نكارة، أو كان فيه شبهة أنه من الإسرائيليات مما يعلم أنه غلط، أو معارض لما ثبت في غيرها من الآثار؛ فحينئذ يرد بعضهم.

٢- سند السدي إلى ابن عباس رضي الله عنهما من طريق أبي مالك متصل. وكذلك سنده إلى ابن مسعود عليه السلام.

أما سنده إلى ابن عباس من طريق أبي صالح؛ فمنتقطع حيث نفى ابن حبان سماع أبي صالح من ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) البداية والنهاية ١٧/١، ١٨.

(٢) ٢١١/١.

(٣) فتح الباري ٣٧٧/٩.

وأما روايته عن أصحاب النبي ﷺ فلم يثبت عنه أنه روى عن الصحابة سوى أنس بن مالك رضي الله عنه ^(١).

٣ - يستبعد أن يكون هذا المتن الطويل قد ذكره كل هؤلاء، وكما قال ابن كثير: «فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة».

٤ - كما أن عطف الراوي بين الشيوخ دون تحديد السياق لمن؛ مما يجب التنبيه له، كما قال الإمام أحمد في الرجل يروي حديثاً عن اثنين؛ أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة «...بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة».

ووافقه ابن رجب فقال: «وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه» ^(٢).

وقال يعقوب بن شيبه: «كان سفيان بن عيينة ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله» ^(٣).

وسبق أن ذكرت قول ابن حجر في رواية السدي بطرقه الثلاثة: «...وخلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك رضي الله عنه».

٥ - أن تفسير السدي، كثيراً ما يُروى من طريق أسباط، وأسباط مختلف فيه، كما ظهر في ترجمته، وكما ذكر أبو يعلى فيما تقدم.

وعوداً إلى الإمام الطبري، فقد قال في هذا الحديث: «ولست أعلمه صحيحاً؛ إذ كنت بإسناده مرتاباً». فيظهر أن سبب قوله يرجع لعدة أمور:

١ - إما حال أسباط بن نصر، المختلف فيه، والذي قال فيه ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ، يغرب».

(١) انظر: تهذيب الكمال للمزي ١٣٢/٣، والعجاب لابن حجر ٢١١/١.

(٢) علل ابن رجب ٨٦٤/٢.

(٣) علل ابن رجب ٨٦٦/٢.

٢- أو حال السدي -الكبير- فقد اختلف فيه أيضاً.

وقال الألباني: «السدي... وإن كان ثقة، ففيه كلام، وفي التقريب: صدوق، يهمل. فمثله إذا تفرد بزيادة دون جميع الرواة، لا تطمئن النفس لثبوتها»^(١).

٣- أو أنه بسبب سياق المتن دون تحديد اللفظ لمن، خاصة وأن إحدى طرق السدي فيها راو مختلف فيه، وهو أبو صالح باذام، وقد ضعفه بعض الأئمة. وبعضها فيها إرسال كما في الطريق الثالثة، إضافة إلى نفي ابن حبان سماع أبي صالح من ابن عباس - كما سبق أن بينت.

٤- أو طول المتن، إذ يدفعه ذلك إلى أن يشك في أن بعضه مدرج، ليس من كلام الصحابة، كقول ابن كثير.

ويؤكد هذه النقطة أن الإمام الطبري قال في أحد الآثار التي رواها بهذا السند في موضع آخر من تفسيره: «وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك..»^(٢).

وقال أحمد شاكر معلقاً على عبارة الطبري: «وَحُقُّ لأبي جعفر رحمه الله أن يرتاب في إسنادِه، فإن هذا الإسناد فيه تساهل كثير، من جهة جمع مفرق التفاسير عن الصحابة في سياق واحد، تجمعُه هذه الأسانيد... فإذا كان الأمر في تفسير معنى آية، كان سهلاً ميسوراً قبوله، إذ يكون رأياً أو آراء لبعض الصحابة في معنى الآية... أما إذا ارتفع الخبر إلى درجة الحديث، بالإخبار عن واقعة معينة أو وقائع، كانت على عهد رسول الله ﷺ، من أسباب لتزول بعض الآيات، أو نحو ذلك، مما يلحق بالحديث المرفوع لفظاً أو حكماً - كان قبول هذا الإسناد - إسناد تفسير السدي - محلَّ نظر وارتباب؛ إذ هو رواية غير معروف مصدرها معرفة محددة: أي هؤلاء الذي قال هذا؟.. نعم إن ظاهره أنه عن الصحابة... فقد يقول قائل: (إن مرجع الرواية فيه إلى الصحابة... وجهالة الصحابي لا تضر). ولكن سياق هذه الروايات المطولة المفصلة في التفسير، وفي الحوادث المتعلقة بأسباب

(١) الثمر المستطاب ٢/٧٤٠.

(٢) جامع البيان ١/٤٩٠. وسأتناول دراسة قوله هذا والأثر الوارد فيه، في الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢٣).

التزول... مع إعراض أئمة الحديث... عن إخراج هذه الرواية ونحوها.. يوجب الرية في اتصال مثل هذه الرواية، وفي الجزم بنسبتها إلى الصحابة؛ إذ لعلها مما أدرج في الرواية أثناء الحديث بها. والاحتياط في نسبة الحديث المرفوع وما في حكمه واجب^(١).
قلت: ويلحق بذلك أيضاً الإخبار عن أمور غيبية لا يدرك علمها إلا بما ثبت عن رسول الله ﷺ. وهذا ما نبه إليه الإمام الطبري في المثال التالي..

٢٢ - المثال الرابع عشر:

في تاريخ الطبري (٥٩/١):

ذكر الإمام الطبري اختلاف السلف في السبب الذي من أجله استكبر إبليس.. فذكر عدة أقوال عنهم؛ منها أنه كان ملك سماء الدنيا وسائسها، وخازن الجنة.. وروى ما جاء في ذلك، فقال:

«حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال حدثنا أسباط عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ((لما فرغ الله ﻋﻠﻴﻪ من خلق ما أحب استوى على العرش، فجعل إبليس على ملك سماء الدنيا، وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن، وإنما سمو الجن لأنهم خزّان الجنة، وكان إبليس مع ملكه خازناً فوقع في صدره كبر، وقال ما أعطاني الله هذا إلا لمزية لي، -هكذا حدثني موسى بن هارون-.

وحدثني به أحمد بن أبي خيثمة، عن عمرو بن حماد، قال: لمزية لي على الملائكة، فلما وقع ذلك الكبر في نفسه اطلع الله ﻋﻠﻴﻪ على ذلك منه، فقال الله للملائكة: ﴿% & ' () (٢)﴾...

ثم قال الطبري: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال كما قال الله ﻋﻠﻴﻪ:

(١) انظر: جامع البيان، تحقيق أحمد شاكر وأخيه ٣٤٨/١.

(٢) البقرة: ٣٠.

z y x w v u t s r q p o n m l ﴿

﴿^(١)﴾، وجائز أن يكون فسوقه عن أمر ربه كان من أجل أنه كان من الجن...
وجائز أن يكون لغير ذلك من الأمور، ولا يدرك علم ذلك إلا بخبرٍ تقوم به الحجة، ولا
خبرٍ في ذلك عندنا كذلك»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تاريخه (٥٦/١) مختصراً. وفي جامع البيان (٤٨٦/١) بمثله، مع
زيادة مطولة في آخره^(٣)..

والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٦٣ ح ٧٧٣) مقتصراً على بعض ما جاء في
الزيادة الواردة في تفسيره.

وابن عساكر في تاريخه (٣٧٧/٧) مقتصراً على العبارة الأولى، مع بعض ما جاء في
الزيادة الواردة في تفسيره.

ثلاثتهم: (الطبري، والبيهقي، وابن عساكر) من طريق عمرو بن حماد، به.

دراسة إسناده، والحكم عليه:

تقدم في المثال السابق على هذا المثال، دراسة هذا الإسناد، وبيان أنه ضعيف، كما
فصلت أقوال العلماء في تفسير السدي، وذكرت ما ظهر لي من أسباب قول الطبري فيما
رواه هناك، حيث قال: «ولست أعلمه صحيحاً؛ إذ كنت بإسناده مرتاباً».

وفي هذا المثال زيادة بيان لموقف الطبري من هذا الإسناد، فقد تناول الكلام في مسألة
غيبية، فقال الطبري: «...ولا يدرك علم ذلك إلا بخبرٍ تقوم به الحجة، ولا خبرٍ في ذلك
عندنا كذلك».

(١) الكهف: ٥٠.

(٢) تاريخ الطبري ٦٠/١.

(٣) سيأتي حديث الطبري بالزيادة في الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢٣).

فيفهم من قوله المتقدم أن هذا الخبر الذي رواه في هذه المسألة، لا يراه صالحاً للاحتجاج به، وقد عدل عنه، وأخذ بظاهر القرآن.

كما أن الإمام الطبري قد روى هذا الخبر في تفسيره مع زيادة مطولة في آخره - كما سبق أن ذكرت في التخريج - وقد تعقبه بقوله: «...وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن أوله يفسد آخره، وأن آخره يبطل معنى أوله..- إلى أن قال:- أخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك...».

كما ذكر الخبر مطولاً ابن كثير في تفسيره (٣٥٥/١) وعزاه إلى السدي في تفسيره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ.. ثم تعقبه ابن كثير بقوله:

«فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليات كثيرة، فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم»^(١).

٢٣ - المثال الخامس عشر:

في جامع البيان (٧٠/١):

قال الطبري: «حدثني يونس بن عبد الأعلى الصديقي، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت عمرو بن الحارث، يحدث عن الكلبي، عن أبي صالح؛ مولى أم هانئ، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: ((أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: حَلَالٌ، وَحَرَامٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِالْجَهَالَةِ بِهِ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِهِ الْعَرَبُ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِهِ الْعُلَمَاءُ، وَمُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ سِوَى اللَّهِ، فَهُوَ كَاذِبٌ))».

قال الطبري عن ما سبق: «خبر في إسناده نظر».

(١) تفسير ابن كثير ٣٥٧/١.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في الموضع السابق -أيضاً- من طريق سفيان، عن أبي الزناد، عن ابن عباس، موقوفاً.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٥١/٢) إلى ابن المنذر، من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، موقوفاً.

دراسة إسناده:

١ - **يونس بن عبد الأعلى** بن ميسرة الصَّدَقِيُّ؛ أبو موسى المصري (م س ق).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٤)، وأنه ثقة.

٢ - **عبد الله بن وهب بن مُسلم القرشي**، أبو محمد المِصْرِيُّ الفقيه (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٤)، وأنه ثقة، حافظ..

٣ - **عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري**؛ أبو أمية المِصْرِيُّ، مديني الأصل.

عالم الديار المصرية ومحدثها.

كان ابن معين يوثقه جداً.

كما وثقه أبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وغيرهم.

وقال أبو حاتم: «كان أحفظ أهل زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ..».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من الحفاظ المتقنين، ومن أهل الورع في

الدين».

وقال أحمد: «كان عمرو عندي، ثم رأيت له مناكير». وقال في موضع آخر: «يروي

عن قتادة أشياء يضطرب فيها، ويخطئ».

وقال ابن حجر: «ثقة، فقيه، حافظ».

توفي سنة قبل ١٥٠^(١).

٤ - **محمد بن السائب الكلبي**.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٢٥/٦، والثقات ٢٢٨/٧، وتهذيب الكمال ٥٧٠/٢١، والتهذيب ٢٦٢/٣،

والتقريب ص ٤١٩.

تقدمت الترجمة له في (ح ٥)، وأنه متهم بالكذب، ورمي بالرفض.

٥ - أبو صالح - باذام -.

تقدمت الترجمة له في (ح ٢١)، وبيان اختلاف النقاد فيه، والراجح - والله أعلم - أنه حسن الحديث، كما سبق أن ذكرت أقوال العلماء في رواية الكلبي عن أبي صالح، وأنها مردودة بسبب الكلبي.

الحكم على إسناده:

ضعيف جداً، فيه محمد بن السائب الكلبي؛ متهم بالكذب..

وقد قال الطبري في هذا الخبر - كما تقدم - : «خبر في إسناده نظر»..

قال ابن كثير معلقاً على عبارة الطبري: «والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه متروك الحديث. لكن قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدم، والله أعلم بالصواب»^(١).

٢٤ - المثال السادس عشر:

في مسند عمر (٢/٦٣٩):

قال الطبري: «-ح ٩٤٧- حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، حدثنا أبو زرعة؛ وهبُ الله بن راشد، أنبأنا حيوة بن شريح، أنبأنا شراحيل بن يزيد المَعافري، سمع عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخي، يقول: إنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((ما أبالي ما أتيتُ، أو ما أبالي ما رَكِبْتُ، إذا أنا شربتُ ترِيقاً، أو عَلَقْتُ تَمِيمَةً، أو قُلْتُ شعراً من قِبَلِ نفسي)). المَعافري هو الذي يقول: ما أدري أيتهما. قال أبو رافع: ((ما أبالي ما ركبْتُ))، أو: ((ما أبالي ما أتيتُ))»..

ثم قال الطبري - في هذا الخبر وغيره مما رواه من الأخبار في النهي عن قيل الشعر كله، قليله وكثيره - قال: «أما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر... اعتلاها منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك عن رسول الله ﷺ، فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية

(١) تفسير ابن كثير ١/١٩.

الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين...»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٦٥٦٥) عن عبد الله بن يزيد، بمثله. وقال: المعافري يشك ((ما أبالي ما ركبت)) أو ((ما أبالي ما أتيت)).

كلاهما: (وهب الله بن راشد، وعبد الله بن يزيد) عن حيوة بن شريح. ولكن في سند الإمام أحمد ورد: (شرحبيل بن شريك المعافري)، بدل (شراحيل بن يزيد المعافري).

وأخرجه أبو داود في الطب: باب الترياق (ح ٣٨٦٩) - ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى (٩/ ٣٥٥ ح ١٩٤١٧) -، بنحوه. وقال أبو داود: «هذا كان للنبي ﷺ خاصة، وقد رخص فيه قوم، يعني الترياق».

والإمام أحمد في مسنده (ح ٧٠٨١) بمثله. وابن أبي شعبة في مصنفه (٨/ ٦٠ ح ٢٤٠١٢)^(٢) بنحوه. والطبراني في الأوسط (٨/ ٥٩ ح ٧٩٥٩) بنحوه^(٣). أربعتهم: (أبو داود، والإمام أحمد، وابن أبي شعبة، والطبراني) من طريق سعيد بن أبي أيوب.

ولكن جاء في سند الإمام أحمد، والطبراني: (شرحبيل بن شريك المعافري) بدل

(١) مسند عمر ٢/ ٦٥٥. أما بقية الأخبار التي شملها بهذا الحكم فسأتناولها في فصول قادمة من هذا البحث. أحدها سيأتي في المثال التالي (ح ٢٥). والباقي سيأتي في الباب الأول: الفصل الثالث (ح ٤٥)، والفصل الرابع (ح ٥٠).
(٢) طبعة بتحقيق الجمعة واللحيدان، وقد جاء فيها: عبد الله بن عمر، بدل عبد الله بن عمرو. وكذلك ورد في الطبعة بتحقيق كمال يوسف الحوت (٥٧/٥).

(٣) جاء في رواية الطبراني هذه رواية سعيد بن أبي أيوب، عن شرحبيل بن شريك، عن (أبي عبد الرحمن الحبلي)، بدل (عبد الرحمن بن رافع). وهذا خلاف جميع الطرق الواردة في المصنفات الأخرى من طريق سعيد بن أبي أيوب! مع أن المزي في تهذيب الكمال ٤٣٢/١٢ روى من طريق الطبراني، قال: حدثنا هارون بن ملول، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن شرحبيل بن شريك، عن عبد الرحمن بن رافع، به. فوافق بهذا السند رواية الباقرين.

(شراحيل بن يزيد المعافري).

وعند أبي داود، وابن أبي شيبة: (شرحبيل بن يزيد المعافري) بدل (شراحيل بن يزيد المعافري).

كلاهما: (حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب) عن المعافري، عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي.

وأخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٤٢٨) عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، عن ابن لهيعة، عن (شراحيل بن يزيد)، عن حنش بن عبد الله، بنحوه.

وذكر ابن عبد الحكم أن حيوة بن شريح رواه أيضاً، عن (شراحيل بن يزيد).

كلاهما: (عبد الرحمن بن رافع التنوخي، وحنش بن عبد الله) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، مرفوعاً.

وقال المزي في تهذيب الكمال (١٢ / ٤٣٢): «والمعروف: شرحبيل بن شريك، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة^(١) وغير واحد عن المقرئ كذلك». ثم رواه من طريق المقرئ هكذا.

وقال ابن حجر في التهذيب (٢ / ١٥٩): «أخشى أن يكون (شرحبيل بن يزيد) تصحيفاً من (شراحيل بن يزيد)؛ لأنه أيضاً معافري، ويروي عن عبد الرحمن بن رافع، وغيره. ويروي عنه سعيد بن أبي أيوب وغيره... ومن الجائز أن يكون الحديث عندهما جميعاً، فأما (شرحبيل بن يزيد) فإن كان محفوظاً، فلا يُدرى من هو...».

دراسة إسناد:

١ - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري الفقيه (س).

قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه وهو صدوق ثقة، من فقهاء مصر من أصحاب مالك».

(١) قلت: في المطبوع من مصنفه: شرحبيل بن يزيد المعافري. وهي بتحقيق: الجمعة، واللحيان. وقد اعتمدوا فيها

على عدة مخطوطات، بلغت مجموعها ست عشرة نسخة. انظر: وصف المخطوطات المعتمدة (١/ ٣٦٢ -

- وقال النسائي: ثقة. وقال مرة: «صدق، لا بأس به».
- وقال مسلمة: «كان مقدماً في العلم والديانة، ثقة إماماً تفقه لمالك والشافعي».
- وقال ابن خزيمة: «ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه... أما الإسناد فلم يكن يحفظه».
- أما ابن الجوزي فقال: «كذبه الربيع بن سليمان».
- فتعقبه الذهبي، وقال: «بل هو صدوق».
- وقال النسائي: «هو أشرف من أن يكذب! وذكره في تسمية الفقهاء من أهل مصر».
- وقال ابن حجر: «ثقة».
- مات سنة ٢٦٨^(١).
- ٢- وهبُ الله بن راشد؛ أبو زُرعة، من أهل مصر، مؤذن فسطاط.
- قال ابن القطان الفاسي: «صدق».
- وقال أبو حاتم: «محله الصدق».
- ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ».
- وقال أبو سعيد بن يونس: «لم يكن أحمد بن شعيب النسائي يرضى وهب الله بن راشد».
- وغمره سعيد بن أبي مریم، فقد قال: «نهابي عمي عن الكتابة عن أبي زرعة المؤذن».
- توفي سنة: ٢١١^(٢).
- قلت: أما الإمام الطبري فقد روى له حديثاً من (مسند ابن الزبير رضي الله عنه) وقال: «صحيح سنده»^(٣).
- ٣- حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك التحيبي، أبو زرعة المصري، الفقيه، الزاهد

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٩٧/٢٥، وتذكرة الحفاظ ٩٨/٢، وميزان الاعتدال ٢١٩/٦، والتهذيب

٦٠٨/٤، والتقريب ص ٤٨٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧/٩، وضعفاء العقيلي ٣٢٣/٤، والثقات ٢٢٨/٩، وبيان الوهم والإيهام

٢٣٢/٥، وميزان الاعتدال ١٤٧/٧، ولسان الميزان ٢٣٥/٦.

(٣) الجزء المفقود ص ٤٣٧/ح ٧٧٨. ولم يسق للحديث أي متابعة.

(ع).

قال الإمام أحمد: « ثقة ثقة ».

ووثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم.

وقال ابن حجر: « ثقة، ثبت، فقيه ».

توفي سنة: ١٥٨ و قيل: ١٥٩^(١).

٤ - شراحيل بن يزيد المَعافِرِيّ، المصري (عخ مق د).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: « ثقة ».

وقال ابن حجر: « صدوق ».

مات بعد ١٢٠^(٢).

٥ - عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخِيّ؛ أبو الجَهْم، ويقال: أبو الحجر المصري، قاضي

أفريقية (بخ د ت ق).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: « لا يحتج بخره، إذا كان من رواية عبد الرحمن بن

زياد بن أنعم الإفريقي، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله ».

وقال البخاري: « في حديثه مناكير »، - [فلم يخصص ما كان من طريق عبد الرحمن بن

زياد بن أنعم] -.

وقال أبو حاتم: « شيخ مغربي، إن صح عنه الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص،

عن النبي ﷺ: ((إذا رفع الرجل رأسه من آخر السجدة...))^(٣) فهو حديث منكر.

وقال ابن حجر: « ضعيف ».

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٧٨/٧، وسير الأعلام ٤٠٤/٦، وتهذيب ٥٠٩/١، والتقريب ص ١٨٥.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٥٥/٤، والثقات ٤٥٠/٦، وتهذيب الكمال ٤١١/١٢، والكاشف ٧/٢،

والقريب ص ٢٦٥.

(٣) يلاحظ أن هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم؛ الذي ذكر ابن حبان أن النكارة فيه من أجله.

مات سنة: ١١٣^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه: عبد الرحمن بن رافع التنوخي، في حديثه مناكير.. ضعيف.
فالظاهر من حكم الإمام الطبري على هذا الخبر - كما تقدم^(٢) - أنه واهي السند،
وغير جائر الاحتجاج بمثله في الدين؛ هو بسبب عبد الرحمن بن رافع.
أما وهب الله بن راشد، أبو زرعة، فقد اختلف فيه، وأبو حاتم - مع تشدده - قد قال
فيه: «محله الصدق».

وأعلى ما قيل فيه أنه صدوق، - كما ذكر ابن القطان -
إلا أن الطبري صحح سند حديث آخر من طريقه - كما سبق أن ذكرت في ترجمته -

وتقدم في التخريج أن عبد الرحمن بن رافع التنوخي قد تابعه حنش بن عبد الله،
ولكنها متابعة ضعيفة، فهي من طريق عبد الله بن لهيعة، وقد تقدمت ترجمته في (ح ٢٠)
وأن الذهبي قال فيه: «العمل على تضعيف حديثه».
وقال ابن حجر: «صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية بن المبارك وابن وهب
عنه أعدل من غيرهما».

قلت: هو ضعيف، كما أن الرواية عنه هنا ليست من طريق أحد العبادلة.

٢٥ - المثال السابع عشر:

في مسند عمر (٢/٦٤٤):

قال الطبري: «-ح ٩٥٣- حدثنا المثنى بن إبراهيم الأملي، ومحمد بن عبد الملك، قالوا:
حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: أخبرني ابن زحر، عن علي بن يزيد،
عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إِنَّ إِبْلِيسَ لَمَّا أُنْزِلَ إِلَى

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٨٠/٥، والجرح والتعديل ٢٣٢/٥،، والنقات ٩٥/٥، وتهذيب الكمال

٨٣/١٧، والتقريب ص ٣٤٠.

(٢) راجع نص قوله المذكور عقب حديث المثال..

الأَرْض؛ قَالَ: يَا رَبِّ أَنْزِلْتَنِي إِلَى الْأَرْضِ وَجَعَلْتَنِي رَجِيمًا فَاجْعَلْ لِي بَيْتًا. قَالَ: الْحَمَّامُ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مَجْلِسًا، قَالَ: الْأَسْوَاقُ وَمَجَامِعُ الطُّرُق. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي طَعَامًا، قَالَ: مَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي شَرَابًا. قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مُؤَدَّنًا. قَالَ: الْمَزَامِيرُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي قُرْآنًا. قَالَ: الشُّعْرُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي كِتَابًا. قَالَ الْوَشْمُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي حَدِيثًا. قَالَ: الْكَذِبُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي رُسُلًا. قَالَ: الْكُهَانُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي مَصَايِدَ. قَالَ: النَّسَاءُ)).

ثم قال الطبري - في هذا الخبر وغيره مما رواه من الأخبار في النهي عن قيل الشعر كله، قليله وكثيره - قال: «أما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر... اعتلالاً منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك عن رسول الله ﷺ، فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين...»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠٧/٨ ح ٧٨٣٧) من طريق سعيد بن أبي مریم، به، بمثله. وعزاه المتقي الهندي في كتر العمال (٤٢/١٦) إلى ابن أبي الدنيا في مكاييد الشيطان، وابن مردويه.

دراسة إسناد:

١ - محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، واسم أبي الشوارب: محمد بن عبد الله القرشي الأموي؛ أبو عبد الله البصري (م ت س ق). وثقه مسلمة.

وقال الإمام أحمد: «ما بلغني عنه إلا خير».

وقال النسائي: «لا بأس به». وفي موضع آخر قال: «ثقة».

وقال عثمان بن أبي شيبة: «شيخ صدوق، لا بأس به».

وقال ابن حجر: «صدوق».

(١) مسند عمر ٦٥٥/٢. أما بقية الأخبار التي شملها بهذا الحكم فأحداها تناولته في المثال السابق (ح ٢٤). والباقي

سيأتي في هذا الباب، الفصل الثالث (ح ٤٥)، والفصل الرابع (ح ٥٠).

توفي سنة: ٢٤٤^(١).

٢- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحيّ بالولاء؛ أبو محمد المصري (ع). المعروف بابن أبي مريم.

قال ابن معين: «ثقة من الثقات». كما وثقه أبو حاتم، والعجلي.

وقال أبو داود: «ابن أبي مريم عندي حجة».

وقال الحسين بن الحسن الرازي سألت أحمد عن أكتب بمصر؟ فقال: «عن ابن أبي مريم». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال النسائي: «لا بأس به».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه».

توفي سنة: ٢٢٤^(٢).

٣- يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري (ع).

وثقه يعقوب بن سفيان، وابن معين، وقال مرة: «صالح».

كما وثقه الدارقطني، وقال في موضع آخر: «في بعض أحاديثه اضطراب»^(٣).

وقال الإمام أحمد: «سوء الحفظ»، وقال في موضع آخر: «كان إذا حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتاب فليس به بأس».

قال ابن عدي: «له أحاديث صالحة ... وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم ... ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق، لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «محل يحيى الصدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال النسائي: «ليس بذاك القوي».

قال ابن سعد: «منكر الحديث».

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩/٢٦، والتهذيب ٦٣٤/٣، والتقريب ص ٤٩٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣/٤، ومعرفة الثقات ٣٩٦/١، والتهذيب ١٢/٢، والتقريب ص ٢٣٤.

(٣) سنن الدارقطني ٦٨/١ ح ١٠ - ط: المعرفة -، أما الطبعة التي اعتمدها في سائر البحث - ط: الرسالة ١١٣/١ ح ٢٠٧ - فلم أجد فيها هذه العبارة.

وقال ابن القطان الفاسي: « هو ممن علمت حاله، وأنه لا يحتج به ».

وقال ابن أبي مريم: حدثت مالكاً بحديث حدثنا به يحيى بن أيوب عنه، فسألته عنه، فقال: « كذب »، وحدثته بآخر عنه فقال: « كذب ».

وقال الذهبي: « حديثه في الكتب الستة، وحديثه فيه مناكير ».

وقال ابن حجر: « صدوق، ربما أخطأ ».

وهو الراجح - والله أعلم - فهو من رجال الستة.

توفي سنة ١٦٨^(١).

٤ - عبيد الله بن زحر الضمري، مولاهم الأفريقي (بخ ٤).

قال الإمام أحمد: « ثقة. وضعفه في موضع آخر ».

وقال أبو زرعة: « لا بأس به، صدوق ».

وقال النسائي: « ليس به بأس ».

وقال أبو مسهر: « صاحب كل معضلة، وإن ذاك لبينٌ على حديثه ».

وقال ابن معين: « كل حديثه عندي ضعيف »، فسل: عن علي بن يزيد وغيره، قال: « نعم ». وقال في موضع آخر: ليس بشيء.

وقال يعقوب بن سفيان: « ضعيف ».

وقال أبو حاتم: « لين الحديث ».

وقال العجلي: « يكتب حديثه، وليس بالقوي ».

وقال الدارقطني: « ليس بالقوي، وشيخه علي متروك ». وقال في موضع آخر: « ضعيف ».

وقال أبو بكر الخطيب: « كان رجلاً صالحاً، وفي حديثه لين »...

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٥٧/٧، والمعرفة والتاريخ ٢٥٩/٢، والجرح والتعديل ١٢٧/٩، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤٨، وضعفاء العقيلي ٣٩١/٤، والكامل ٢١٤/٧، وسنن الدارقطني - دار المعرفة - ٦٨/١ ح ١٠ و ١٧١/٢ ح ١، وتهذيب الكمال ٢٣٣/٣١، وشرح علل الترمذي ٧٦٦/٢، وتذكرة الحفاظ ١٦٧/١، وميزان الاعتدال ١٦٠/٧، والتقريب ص ٥٨٨.

وقال ابن المديني: «منكر الحديث».

وقال ابن عدي: «يقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة، بل التنكب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولى».

وقال الذهبي: «قد أخرج له أرباب السنن، وأحمد في مسنده، وكان النسائي حسن الرأي فيه، ما أخرجه في الضعفاء، بل قال: لا بأس به».

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ».

والذي يظهر -والله أعلم- أنه ضعيف، لكثرة المضعفين له، وجاء جرحه مفسراً عند بعضهم^(١).

٥- علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، ويقال الهلالي؛ أبو عبد الملك، ويقال: أبو الحسن، الشامي الدمشقي (ت ق).

قال حرب بن إسماعيل: «قلت لأحمد بن حنبل: علي بن يزيد؟ فقال: هو دمشقي. كأنه ضعفه».

وضعفه ابن المديني وابن معين، وقال: «علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، هي ضعاف كلها».

وقال ابن عدي: «هو في نفسه صالح، إلا أن يروي عنه ضعيف، فيؤتى من قبل ذلك الضعيف».

وقال البخاري: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: «يُضعف في الحديث».

وقال يعقوب: «واهي الحديث، كثير المنكرات».

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١١٠/٢، والمجروحين ٢٩/٢، والجرح والتعديل ٣١٥/٥، والمعرفة والتاريخ

٢٥٢/٢، والكامل ٣٢٤/٤، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ١٣٨/٢، وتهذيب الكمال

٣٦/١٩، وميزان الاعتدال ٩/٥، والتقريب ص ٣٧١.

وقال الجوزجاني: « رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زحر، وعثمان بن أبي العاتكة عنه، ثم رأينا أحاديث جعفر بن الزبير وبشر بن نمير، يرويان عن القاسم أبي عبد الرحمن أحاديث تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خياراً فاضلاً ممن أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار، وأظننا أننا من قبل علي بن يزيد، على أن جعفر بن الزبير، وبشر بن نمير ليسا ممن يحتج بهما على أحد من أهل العلم».

وقال النسائي: « متروك الحديث».

وقال ابن حبان: « يروي عن القاسم أبي عبد الرحمن، روى عنه عبيد الله بن زحر ومطرح بن يزيد، منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في روايته ممن؟ هؤلاء في إسناده ثلاثة ضعفاء سواه، وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن، وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر من روى عنه عبيد الله بن زحر، ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان، فلا يتهيأ إلزاق الجرح بعلي بن يزيد وحده؛ لأن الذي يروي عنه ضعيف، والذي روى عنه واه... وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته، لما ظهر لنا عمن فوقه ودونه من ضد التعديل».

وقال الدارقطني: « متروك».

وقال الذهبي: « في نفسه صالح». وقال في موضع آخر: « ضعفه جماعة، ولم يترك».

وقال ابن حجر: « ضعيف».

توفي سنة بضع عشرة ومائة^(١).

٦ - القاسم بن عبد الرحمن؛ أبو عبد الرحمن الشامي، مولى عبد الرحمن بن خالد (بخ

(٤).

تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه صدوق، يغرب كثيراً.

(١) انظر ترجمته في: ضعفاء البخاري ص ٨٦، وجامع الترمذي ص ١٩٧٨، وسؤالات ابن أبي شيبة ص ١٥٥،

وأحوال الرجال ص ١٦٥، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٣١٢، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٧،

والجروحين ٨٥/٢، والكامل ١٧٨/٥، وتهذيب الكمال ١٧٨/٢١، والكاشف ٢٨٩/٢، وميزان الاعتدال

١٩٦/٥، والتقريب ص ٤٠٦.

الحكم على السند:

إسناده ضعيف، فيه:

١ - عبيد الله بن زحر: ضعيف.

٢ - علي بن يزيد: ضعيف.

٣ - القاسم بن عبد الرحمن: صدوق، يغرب كثيراً.

وقال ابن معين: «علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، هي ضعاف كلها».

وقال ابن حبان: «إذا اجتمع في إسناد خبر: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم؛ أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة».

وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٧٢٠/٢): «حديث أبي أمامة... ضعيف جداً».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٩/٨): «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف».

قلت: فيظهر أن توهية الإمام الطبري لهذا الخبر^(١)؛ هو بسبب هؤلاء الرواة الثلاثة، أو بعضهم. وقد ذكر ابن حجر في الفتح (٥٤٠/١٠) أن الطبري رد على من كره الشعر مطلقاً... وأنه أجاب عن حديث أبي أمامة عليه السلام، وغيره: «بأنها أخبار واهية». ثم قال ابن حجر: «وهو كذلك؛ فحديث أبي أمامة فيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف. وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والإكثار منه».

قلت: ولكن الإمام الطبري في موضع آخر - في مسند علي عليه السلام -، قد صحح سند حديث، من طريق ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن ابن زحر، عن علي، عن القاسم، عن أبي أمامة عليه السلام، عن كعب بن مالك عليه السلام، قال: عهدي بنبيكم عليه السلام قبل وفاته بخمس

(١) راجع نص قوله المذكور عقب حديث المثال.

ليال، فسمعتة يقول: «الله، الله، فيما ملكت أيمانكم...» الحديث^(١)!!
ولم يظهر لي وجه تصحيحه لسند هذا الحديث، خلافاً لحكمه في حديثنا المتقدم.

٢٦ - المثال الثامن عشر:

في جامع البيان (٢٥/١٦):

قال الطبري: «ولو كان الخبر الذي حدثنا به بشر، قال: ثنا خلف بن خليفة، عن حميد، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: ((يَوْمَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى كَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ، وَكِسَاءٌ صُوفٌ، وَسِرَاوِيلُ صُوفٍ، وَنَعْلَانِ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ، غَيْرِ مُذَكَّى))؛ صحيحاً لم نعهده إلى غيره، ولكن في إسناده نظر، يجب التثبت فيه)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في لبس الصوف (ح ١٧٣٤) وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي». قال: سمعت محمداً يقول: حميد بن علي الأعرج: منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي؛ صاحب مجاهد ثقة...».

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٥٢/٥ ح ٩٦٠)، ومن طريقه الحاكم في المستدرک (٨١/١ ح ٧٦)، وقال الحاكم: «... وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج. قال البخاري في التاريخ: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث. وعبد الله بن الحارث النجرائي محتج به، واحتج مسلم وحده بخلف بن خليفة، وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم، ولم يخرجاه...». وقال الذهبي في التلخيص: «حميد هذا ليس بابن قيس...».

وأخرجه البزار في مسنده (٤٠٠/٥ ح ٢٠٣١) وقال البزار: «... وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة». وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ٩١٣ ح ٤٩٨٠).

(١) ص ١٦٧، ح ٢٦٤. حيث قال الطبري «...وقد وافق علياً رحمة الله عليه في رواية هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،

جماعة من أصحابه، نذكر ما صح عندنا مما حضرنا من ذلك سنده». -فروى هذا الحديث وآخر عن أم

سلمة رضي الله عنها.

والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢٦٨/١).
 وابن حبان في المحروحين (٢٦٢/١).
 وابن عدي في الكامل (٢٧٣/٢).
 والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٢٧٢ ح ٤١٨).
 كلهم من طريق خلف بن خليفة.
 - وأخرجه الحاكم في مستدركه -أيضاً- (٤١١/٢ ح ٣٤٣١) من طريق حفص بن غياث، مقروناً بخلف بن خليفة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه».
 ولكن الحاكم في هذا الموضع قال:.. عن (حميد بن قيس)، خلافاً لما قاله في الموضع الأول، حيث نفى أن يكون ابن قيس!
 وقد تعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: «بل ليس على شرط البخاري، وإنما غره أن في الإسناد حميد بن قيس، كذا، وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي، ابن علي، أو ابن عمار، أحد المتروكين، فظنه المكي الصادق».
 - كلاهما: (خلف بن خليفة، وحفص بن غياث) عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً بنحوه.

دراسة إسناد:

- ١ - بشر بن مُعَاذ؛ أَبُو سَهْلٍ الْعَقْدِيُّ الْبَصْرِيُّ الضَّرِير (ت س ق).
 كتب عنه أبو حاتم، وقال: صالح الحديث، صدوق.
 وذكره ابن حبان في الثقات.
 وقال مسلمة والنسائي: «صالح».
 وقال ابن حجر: «صدوق».
 مات سنة: ٢٤٥ أو قبلها أو بعدها بقليل^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٦٨/٢ ت ١٤١٧، والثقات ١٤٤/٨، وتهذيب الكمال ١٤٦/٤، والتهذيب ٢٣١/١، والتقريب ص ١٢٤.

٢- **خَلَف بن خَلِيفَة بن صَاعِد الأشْجَعِي** مولاهم؛ أبو أحمد الكوفي، نزل واسط، ثم بغداد (بخ م ٤). وذكر الحاكم في المدخل أن مسلماً إنما أخرج له في الشواهد وثقه العجلي.

وقال ابن سعد: « كان ثقة، ثم أصابه الفالج قبل أن يموت حتى ضعف، وتغير لونه، واختلط ».

وقال الإمام أحمد: « قد رأيت خلف بن خليفة وهو مفلوج سنة ١٨٧ وقد حمل، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح ».

وقال عثمان بن أبي شيبة: « صدوق، ثقة، لكنه خرف فاضطرب عليه حديثه ».

قال ابن معين والنسائي: « ليس به بأس ».

وقال أبو حاتم: « صدوق ».

وقال ابن عدي: « أرجو أنه لا بأس به... ولا أبرئه من أن يخطئ في الأحايين في بعض رواياته ».

وقال ابن حجر: « صدوق، اختلط في الآخر ».

توفي سنة: ١٨١، وقيل: ١٧١^(١).

٣- **حُمَيْد الأعرج**، الكوفي، القاصّ الملائئ، وهو حميد بن عطاء ويقال: ابن علي، ويقال: بن عبد الله، ويقال غير ذلك (ت).

قال الإمام أحمد: « ضعيف ».

وقال ابن معين: « ليس حديثه بشيء ».

وقال البخاري والترمذي: « منكر الحديث ».

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: « ليس بثقة ».

وقال أبو زرعة: « ضعيف الحديث، واهي الحديث ».

وقال الدارقطني: « متروك، وأحاديثه تشبه الموضوع ».

- ومما قاله الأئمة في مروياته عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣١٣/٧، والجرح والتعديل ٣٦٩/٣، والضعفاء الكبير ٢٢/٢، ومعرفة الثقات

٣٣٦/١، والكامل ٦٤/٣، والتهذيب ٥٤٧/١، والتقريب ص ١٩٤، والكواكب النيرات ص ١٥٥.

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا يعرف لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شيئاً».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج بخبره إذا انفرد».

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ليست بمستقيمة، ولا يتابع عليها».

وقال الذهبي: «متروك».

وقال ابن حجر: «ضعيف، من السادسة^(١)».

قلت: والراجح - والله أعلم - أنه متروك، منكر الحديث؛ فغالب كلام الأئمة على ذلك.

٤ - عبد الله بن الحارث الزبيدي، النجرائي، الكوفي، المعروف بالمكتب (بخ م ٤).

قال ابن معين: «ثبت».

وقال النسائي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات».

وقال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة^(٢)».

الحكم على السند:

منكر؛ لتفرد حميد الأعرج به، وهو: متروك، منكر الحديث.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٥٤/٢، والجرح والتعديل ٢٢٦/٣، والمجروحين ٢٦٢/١، والكامل ٢٧٢/٢،

والمغني ١٩٥/١، والتهذيب ٥٠١/١، والتقريب ص ١٨٢.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣١/٥، والثقات ٢٤/٥، وتهذيب الكمال ٤٠٣/١٤، والتقريب

وجاء في منتخب ابن قدامة (٢/٢٠٩/١١) - كما في السلسلة الضعيفة ٣/٣٩١-: «قال مهنا: سألت أحمد عن حديث خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج.. فذكره - فقال: منكر، ليس بصحيح، أحاديث حميد بن عبد الله بن الحارث منكورة». وقال البزار: «...وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة». وسبق في التخريج أن ذكرت قول الحاكم، وتعقب الذهبي له. وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٣٩١): «ضعيف جداً». فيظهر أن قول الإمام الطبري: «في إسناده نظر، يجب الثبوت فيه» سببه أن في إسناده حميد الأعرج.

٢٧ - المثال التاسع عشر:

في جامع البيان (٥٥٧/٦):

قال الطبري: «روى... عن النبي ﷺ خبر؛ غير أن في إسناده نظراً، وهو ما حدثنا به المثني، قال: ثنا حبان بن موسى، قال: أخبرنا ابن المبارك، قال: أخبرنا المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال: ((إذا نكح الرجل المرأة؛ فلا يحل له أن يتزوج أمها، دخل بالابنة أم لم يدخل، وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها، ثم طلقها، فإن شاء تزوج الابنة)).» قال الطبري: «وهذا خبر، وإن كان في إسناده ما فيه، فإن في إجماع الحجة على صحة القول به مستغنى عن الاستشهاد على صحته بغيره».

تخريج الحديث:

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٧٦/٦ ح ١٠٨٢١) بنحو الشق الأول. والبيهقي في سننه الكبرى (١٥١/٧ ح ١٣٦٨٨) بنحوه. وقال البيهقي: «مثنى بن الصباح غير قوي، وقد تابعه على هذه الرواية عبد الله بن لهيعة، عن عمرو». وعزاه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (٢٩٩/١) إلى أبي يعلى الموصلي في

مسند^(١).

أربعتهم: (الطبري، وعبد الرزاق، وأبو يعلى، والبيهقي) من طريق المثني بن الصباح.

- وأخرجه الترمذي في النكاح: باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا (ح ١١١٧) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٢/٢٧٣ ح ١٧٤١ - عن قتيبة بن سعيد، بنحوه. وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه بن لهيعة، والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب. والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم... وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١٥١) من طريق كامل بن طلحة، بنحوه. والبيهقي في سننه الكبرى (٧/١٦٠ ح ١٣٦٨٩) من طريق أبي الأسود -النضر بن عبد الجبار-، بنحوه. وقال البيهقي: والله أعلم بالصواب.

- ثلاثتهم: (قتيبة بن سعيد، وكامل بن طلحة، وأبو الأسود؛ النضر بن عبد الجبار عن ابن لهيعة.

- كلاهما: (المثنى بن الصباح، وابن لهيعة) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(٢)، مرفوعاً.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢/٤٧٢) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

دراسة إسناده:

١ - المثنى بن إبراهيم الأملي.

لم أجد من ترجم له، ولا من ذكره بجرح أو تعديل، أو أشار إليه، إلا قولاً لابن كامل يخبر فيه عن طلب الطبري للعلم، فقال: «أول ما كتب الحديث ببلده، ثم بالري وما

(١) لم أجده فيه.

(٢) وصرح باسم الجد فقال: (عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما): عبد الرزاق، والبيهقي في روايته من طريق المثنى.

جاورها... وأكثر من محمد بن حميد الرازي، ومن المثني بن إبراهيم الأبلبي، وغيرهما^(١).
كما أنني لم أجد من روى عنه غير الإمام الطبري.
وقال الشيخ أحمد شاکر: «شيخ الطبري... يروي عنه الطبري كثيراً في التفسير، والتاريخ»^(٢).

وأفاد أحد الباحثين أن الحافظ ابن كثير تكلم في عدة مواضع من تفسيره، على أسانيد من رواية الطبري عن المثني، فصرح فيها ابن كثير بصحة أو تجويد تلك الأسانيد^(٣).

٢ - حَبَّانُ بْنُ مُوسَى بْنِ سَوَّارِ السُّلَمِيِّ؛ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْكُشْمِينِي (خ م ت س).
قال ابن معين: «ليس صاحب حديث، ولا بأس به».
وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: «الحافظ، الإمام، الحجة».

وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة: ٢٣٣^(٤).

٣ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ وَاضِحٍ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْوَزِيُّ، مَوْلَى بَنِي حَنْظَلَةَ (ع).

قال ابن مهدي: الأئمة أربعة: «سفيان، ومالك، وحماد بن زيد، وابن المبارك».

وقال ابن حبان: «أحد الأئمة فقهاً وورعاً وعلماً وفضلاً... ممن رحل وجمع وصنف

وحدث، وحفظ، وذاكر، ولزم الورع الخفي والصلابة في الدين... مع حسن العشرة».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.

توفي سنة: ١٨١^(١)».

(١) معجم الأدباء للحموي (٢٤٨/٥).

(٢) جامع البيان بتحقيقه (١٧٦/١/الحاشية ٢).

(٣) انظر: معجم شيوخ الطبري (ص ٤٣٥) للشيخ أكرم بن محمد زيادة، وذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما

في الآية رقم (٤٦) من سورة البقرة... حيث قال ابن كثير عقب أثر نقله من طريقه: «وهذا سند صحيح»..

(٤) انظر ترجمته في: الثقات ٢١٤/٨، وتهذيب الكمال ٣٤٤/٥، وسير الأعلام ١٠/١١، وتهذيب ٣٤٥/١،

والتقريب ص ١٥٠.

٤ - المُشَنَّى بن الصَّبَّاح اليماني الأُنبَاوي؛ أبو عبد الله، أو أبو يحيى، نزيل مكة (د ت ق).

ضعفه ابن معين، والترمذي، والدارقطني. وزاد ابن معين - في رواية - : يكتب حديثه، ولا يترك.

وقال عمرو بن علي: « كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه ». وقال يحيى بن سعيد: « لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب، ولكن كان منه اختلاط في عطاء ».

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: « لين الحديث ». وقال أبو حاتم - أيضاً - : « يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد، وهو ضعيف الحديث ».

وقال ابن عدي: « له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين ».

وقال الإمام أحمد: « لا يساوي حديثه شيئاً، مضطرب الحديث ».

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: « متروك الحديث ».

وقال ابن حجر: « ضعيف، اختلط بأخرة، وكان عابداً ».

مات سنة ١٤٩^(٢).

٥ - عَمْرُو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي؛ أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني (ر ٤).

وقد اختلف العلماء فيه؛ فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من توسط فيه وفصل في حاله.

- فمن الذين وثقوه: العجلي، والنسائي، وغيرهم.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٧٢/٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٠٩، وتهذيب الكمال ٥/١٦، وسير الأعلام ٣٧٨/٨، والتقريب ص ٣٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٢٤٩/٤، وتهذيب الكمال ٢٠٣/٢٧، وميزان الاعتدال ٢٠/٦، والتهذيب ٢٢/٤، والتقريب ص ٥١٩.

وقال يحيى بن سعيد القطان: «إذا روى عنه الثقات؛ فهو ثقة يحتج به».

وقال ابن معين: «...إذا حدث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن يسار، أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء».

وقال يعقوب بن شيبه: «ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت. والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح».

وقال علي بن المديني: «عمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح».

وقال ابن حبان: «عمرو بن شعيب إذا روى عن طاووس، وابن المسيب، وغيرهما من الثقات غير أبيه فهو ثقة، يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء...».

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: «عمرو بن شعيب ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب، والزهرى، والحكم، واحتج أصحابنا بحديثه...».

- وهناك من تردد فيه كالإمام أحمد، فقد قال: أنا أكتب حديثه، وربما احتجنا به، وربما وجس في القلب منه.

وفي رواية ضعفه حيث قال: له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا.

وكذلك تردد فيه ابن معين، فقد سئل عنه فقال: ما شأنه؟ وغضب، وقال: ما أقول فيه؟ روى عنه الأئمة. كما ورد عنه توثيقه، وورد عنه -أيضاً- قوله: ليس بذاك. وقوله: يكتب حديثه.

وقال الذهبي: فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله في عمرو، فدل على أنه ليس حجة عنده مطلقاً، وأن غيره أقوى منه.

- ومن الأقوال المضعفة له:

قول أبي حاتم: «ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذاكر به».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «حديث عمرو بن شعيب واهٍ عندنا».

وقال الذهبي: «صدوق في نفسه، لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم

يخرجا له في الصحيحين فأجاداً».

وقال ابن حجر: «عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعّف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده حسّب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه، عن جده».

وسيّأتى قريباً الكلام عن روايته عن أبيه عن جده.

وقال ابن حجر في موضع آخر: «صدوق».

وإن كان يحيى القطان قد شدّد في تضعيفه بقوله: «حديثه عندنا واه». إلا أنه نُقل عنه أيضاً قوله السابق الذكر: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به. توفي سنة ١١٨.

الكلام على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

اختلف علماء الحديث في هذه السلسلة، فمنهم من يصححها ويحتج بها، ومنهم من لا يرى الاحتجاج بها.

فالذين قبلوها واحتجوا بها حملوا المراد بـ(جده) على أنه الجد الأعلى، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقد صح سماع شعيب من جده عبد الله. قال إسحاق بن راهويه: «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة؛ فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر». ووسائل الإمام أحمد عن سماع شعيب من عبد الله بن عمرو. فأجاب: «نعم، أراه قد سمع منه».

وقال أبو جعفر؛ أحمد بن سعيد الدارمي: «عمرو بن شعيب ثقة... وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو».

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: «صحّ سماع عمرو من أبيه شعيب، وصحّ سماع شعيب من جده عبد الله».

وهناك من لا يرى الاحتجاج بها، كأبي داود؛ فقد قال الآجري: «قلت لأبي داود عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجة». ويلاحظ أن ما حملهم على رد هذه السلسلة يرجع إلى ثلاثة أسباب:

الأول: إنكار سماع شعيب من جده عبد الله، وزعم أن الهاء في (جده) ترجع إلى محمد؛ جد عمرو، فيكون الحديث مرسلًا.

قال ابن حبان: «...إذا روى عن أبيه، عن جده ففيه مناكير كثيرة، لا يجوز عندي الاحتجاج بشيء، روى عن أبيه، عن جده؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلًا أو منقطعًا... فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا بجانب ما روى عن أبيه عن جده». وقال ابن عدي: «وعمر بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده - على ما نسبته أحمد بن حنبل - يكون ما يرويه عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرسلًا؛ لأن جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو، ومحمد ليس له صحبة، وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة الناس وثقاتهم، وجماعة من الضعفاء، إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه، ولم يدخلوه في صحاح ما خرجه، وقالوا: هي صحيفة».

وتعقب المزي دعوى الإرسال فقال: «وهكذا قال غير واحد أن شعيبًا يروي عن جده عبد الله، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد، ولم يذكر أحد لمحمد بن عبد الله؛ والد شعيب هذا ترجمة إلا القليل من المصنفين، فدل ذلك على أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده صحيح متصل إذا صح الإسناد إليه، وأن من ادعى فيه خلاف ذلك فدعواه مردودة حتى يأتي عليها دليل صحيح يعارض ما ذكرناه. والله أعلم».

وقال الذهبي: «الرجل لا يعني بجده إلا جده الأعلى عبد الله ﷺ، وقد جاء كذلك مصرحًا به في غير حديث، يقول: عن جده عبد الله، فهذا ليس بمرسل، وقد ثبت سماع شعيب والده من جده عبد الله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وما علمنا بشعيب بأسًا، ربي يتيماً في حجر جده عبد الله، وسمع منه، وسافر معه، ولعله ولد في خلافة علي، أو قبل ذلك، ثم لم نجد صريحاً لعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمد بن عبد الله، عن النبي ﷺ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيئتها عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، وبعضها عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبد الله، وما أدري هل حفظ شعيب من أبيه أم لا؟ وأنا عارف بأنه لازم جده وسمع منه».

وقد ساق الذهبي في السير أحاديث صرح فيها بأن جده هو عبد الله بن عمرو.

وقال ابن حجر في التهذيب: «أما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه». -وساق أحاديث تدل على ذلك-، ثم قال: «وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو؛ لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه، أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه».

الثاني: وجود الأحاديث المناكير فيها، كما ورد في قول ابن حبان السابق ذكره، وكقول أبي زرعة: ما أقل ما تصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر.

الثالث: رد رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ لكونها صحيفة.

قال ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وَجَدَ شعيب كُتِبَ عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعها.

قال أبو زرعة: روى عنه الثقات مثل أيوب السخيتاني، وأبي حازم، والزهري، والحكم بن عتيبة، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها.

قال الذهبي: «وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة، وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أن الصُّحُف يدخل في روايتها التصحيف، لا سيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بعد في الصحف، ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال».

وقال ابن حجر: فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل.

وقال النووي في سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «احتج به هكذا أكثر المحدثين...». وقال -أيضاً-: «وهو الصحيح المختار».

ويظهر لي -والله أعلم- أن أبلغ ما حُقِّق في حكم هذه السلسلة قول الذهبي: «ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعاً، فهذا محل نظر واحتمال. ولسنا ممن نعدُّ نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه؛ من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمل حديثه

ويتحايد ما جاء منه منكراً، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسّنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أحداً تركه»^(١).

٦- شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي الحجازي، والد عمرو بن شعيب، وقد ينسب إلى جده (ر٤). مات أبوه محمد في صغره، فكفله جده، وسمع منه. ومن ذكر أنه سمع من جده: البخاري وأبو داود. وأما ابن حبان فقد نفى سماعه. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «ما علمت به بأساً». وقال -أيضاً-: «لم نعلم متى توفي؟، فعله مات بعد الثمانين في دولة عبد الملك». وقال ابن حجر: «صدوق ثبت سماعه من جده، من الثالثة»^(٢).

الحكم على إسناده:

ضعيف؛ فيه المثنى بن الصباح: ضعيف. وقد تابعه ابن لهيعة، كما تقدم في التخريج. وعبد الله بن لهيعة -تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)- وأن الذهبي قال فيه: العمل على تضعيف حديثه. وقال ابن حجر: «صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما». قلت: هو ضعيف، وقد ظهر في التخريج أن الرواية عنه لم تكن من طريق أحد العبادة.

(١) انظر ما سبق في: معرفة الثقات ١٧٨/٢، والجرح والتعديل ٢٣٨/٦، والمجروحين ٧١/٢، والكامل ١١٤/٥، وتهذيب الكمال ٦٤/٢٢ و ٥٣٦/١٢، وسير الأعلام ١٦٥/٥، وميزان الاعتدال ٣١٩/٥، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ١٤٥، والتهذيب ٢٧٧/٣، والتقريب ص ٤٢٣، وتدريب الراوي ص ٣١٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٥١/٤، والثقات ٣٥٧/٤، وتهذيب الكمال ٥٣٤/١٢، جامع التحصيل ص ١٩٦، وسير الأعلام ١٨١/٥، والتقريب ص ٢٦٧.

وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه بن لهيعة، والمثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب. والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم... وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق».

وقال البيهقي: «مثنى بن الصباح غير قوي، وقد تابعه على هذه الرواية عبد الله بن لهيعة، عن عمرو... إلا أن البيهقي بعد روايته للخبر من طريق ابن لهيعة، قال: «والله أعلم بالصواب».

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٣٤٦/٤): «والأشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن مثنى، ثم أسقطه، وقال: عن عمرو. وقد قال أبو حاتم الرازي: لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئاً»^(١).

قلت: وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد قال في الخبر: إن في إسناده نظراً. وقال - أيضاً - وإن كان في إسناده ما فيه، فيظهر أنه قال ذلك بسبب ضعف المثنى بن الصباح. وليس قول الطبري المتقدم بسبب كون الحديث من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ ذلك أن الطبري صحح في أحد المواضع حديثاً آخر رواه من هذا الطريق^(٢). كما استدل - في موضع آخر - بحديث من هذا الطريق أيضاً، استدل به على صحة قول له في إحدى المسائل^(٣).

كذلك روى الطبري في أحد المواضع عدة روايات، وكان منها من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد وصف هذه الروايات أنها من رواية الثقات^(٤).

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١١٤.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ٤٥٨ ح ٨١٢. وعبارته في التصحيح ذكرها في ص ٥١٦.

(٣) انظر: الجزء المفقود ص ٢٦، وص ٢٧-٢٩ (ح ١٣-١٧).

(٤) انظر: مسند ابن عباس ٢٦/١ حيث قال: «(فإن سألنا سائل فقال: هل من خبر تأثره لنا عن رسول الله ﷺ غير حديث يحيى بن أبي كثير، أو حجة يعتمد عليها سواه؟ قيل: ... إن الذي روى من معنى ذلك، لم ينفرد به دون جماعة من الثقات روت عن رسول الله ﷺ معنى ما روى من ذلك...)». -فروى الطبري مجموعة من هذه الروايات، كان منها رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً. ٣١/١ ح ٤١.

رواة ضعفاء صحح الطبري أسانيد أخبار رواها من طريقهم:

في مقابل تضعيف الإمام الطبري لأخبار تبين أنها من رواية الضعفاء، يلاحظ أنه قد صحح عددًا من الأخبار رواها من طريق رواة ضعفهم كبار النقاد. وقد ذكر الإمام الطبري مع تصحيحه لهذه الأخبار أن هناك من ضعفها لوجود راو متكلم فيه عندهم.. من أبرز هؤلاء الرواة:

١ - محمد بن عمر بن عبد الله الباهلي مولاهم، ابن الرومي، البصري (ت).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «فيه ضعف».

وقال أبو زرعة: «شيخ لين».

وقال أبو داود: «ضعيف».

وقال ابن حجر: «لين الحديث، من العاشرة».

قلت: روى له الطبري عن شريك حديث علي عليه السلام المرفوع: ((أنا دار الحكمة، وعليّ باهما)). وقال الطبري: «هذا خبر صحيح سنده..»^(١). ولم يرو له أي متابعة. وقد أخرجه الترمذي بنفس سند الطبري، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب منكر... ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك»^(٢).

وسأل الترمذي الإمام البخاري عن هذا الحديث من طريق محمد بن عمر الرومي، فقال -أي الترمذي-: «سألت محمدًا عنه، فلم يعرفه وأنكر هذا الحديث!»^(٣). وقال أبو حاتم عن محمد بن عمر: «روى عن شريك حديثًا منكرًا».

وذكر ابن حبان هذا الحديث في ترجمة عمر بن عبد الله الرومي، في المجروحين، وقال: «وهذا خبر لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا شريك حدث به.. ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية، فحفظه ثم قلبه على شريك، وحدث بهذا الإسناد».

(١) مسند علي ص ١٠٤ - ح ٨-.

(٢) كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام (ح ٣٧٢٣).

(٣) العلل الكبير ص ٣٧٥.

وذكر الذهبي هذا الحديث في (الميزان) في ترجمة محمد بن عمر، وقال: «...ما أدري من وضعه»^(١).

وقد روى الطبري شاهداً آخر للخبر من طريق عبد السلام بن صالح الهروي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، بنحوه، مع زيادة. قال ابن حبان في عبد السلام بن صالح؛ أبو الصلت الهروي: «يروى عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضائل علي عليه السلام وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها...)) وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا، وإن قلب إسناده»^(٢).

أما الحاكم فقد أخرج الحديث في مستدركه (١٣٧/٣ ح ٤٦٣٧) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح، عن أبي معاوية، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون...». وتعبه الذهبي في التلخيص فقال: «بل موضوع. قال الحاكم: وأبو الصلت ثقة مأمون. قال الذهبي: لا والله! لا ثقة، ولا مأمون».

ومن أقوال العلماء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريق أبي معاوية:

قال أبو زرعة: «كم من خلق قد افتضحوا فيه»^(٣).

وقال ابن معين: «ليس له أصل»^(٤).

وقال العقيلي: «لا يصح في هذا المتن حديث»^(٥).

(١) انظر ترجمته وما قيل في هذا الحديث في: الجرح والتعديل ٢١/٨، والثقات ٨١/٩، والمجروحين ٩٤/٢، وميزان الاعتدال ٢٧٩/٦، والتقريب ص ٤٩٨.

(٢) المجروحين ١٥١/٢.

(٣) الضعفاء لأبي زرعة ٥١٩/٢.

(٤) ضعفاء العقيلي ٣ / ١٤٩.

(٥) ضعفاء العقيلي ٣ / ١٤٩.

وقد ذكر ابن الجوزي الحديث في (الموضوعات) وفصل في ذكر طرقه، ثم قال: «والحديث لا أصل له»^(١).

٢- عمران بن ظبيان الكوفي (بخ س).

قال يعقوب بن سفيان: «ثقة، من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيع».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه».

وقال البخاري: «فيه نظر».

وذكره ابن حبان في الثقات، كما ذكره في المجروحين.

وقال ابن حجر: «ضعيف، ورمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حبان».

توفي سنة ١٥٧^(٢).

وقد روى الطبري حديثاً من طريقه^(٣)، ولم يرو للحديث أي متابعة. ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل: ...-فذكر منها:- والثانية: أن عمران بن ظبيان عندهم ليس ممن يثبت بمثله في الدين حجة».

وروى للخبر شاهداً آخر، كما استشهد بفعل أبي بكر رضي الله عنه، وعلي رضي الله عنه بين ظهراي المهاجرين والأنصار من غير نكيرهم^(٤).

(١) ٢٦٢/١.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٢٤/٦، والرح والتعديل ٣٠٠/٦، والثقات ٢٣٩/٧، والمجروحين ١٢٤/٢، وميزان الاعتدال ٢٩٠/٥، والتهذيب ٣١٩/٣، والتقريب ص ٤٢٩.

(٣) مسند علي رضي الله عنه ص ٧٠ - ح ٦ - رواه من طريق يحيى بن إسحاق البجلي، عن شريك، عن عمران بن ظبيان، عن أبي يحيى قال، لما أتني علي بن مكرم؛ قال: ((اصنعوا به كما صنع رسول الله ﷺ برجل جعل له أن يقتله، فقال: ((اقتلوه، وحرّفوه))).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٥/٩): «رواه أحمد، وفيه عمران بن ظبيان، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه

ضعف...».

وستأتي دراسة هذا الخبر في الباب الثاني، الفصل الثامن (ح ١٤٢).

(٤) انظر مسند علي ص ٨٣، ٨٤ - ح ١٥١ - وسيأتي بيان ذلك في الباب الثاني عند دراسة الخبر (ح ١٤٢).

٣- طلحة بن جبر، ويقال: طلحة بن جبير.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ».

وقال ابن معين: «لا شيء». وقال في رواية أخرى: «ثقة».

وقال الجوزجاني: «مذموم في حديثه، غير ثقة».

وقال ابن عدي: «ليس له كبير حديث، له اليسير من الروايات».

وقال الذهبي - كما سيأتي -: «ليس بعمدة».

وقال ابن حجر في اللسان: «قال أبو جعفر بن جرير الطبري: طلحة هذا ممن لا تثبت

بنقله حجة»^(١).

قلت: لكن هذه العبارة التي نقلها ابن حجر عن الطبري، ليست من حكم الطبري فيه، إنما الطبري صحح سند حديث من طريقه، ثم ذكر عن الآخرين تضعيفهم لهذا الحديث لعل، فذكر منها، نقلاً عن قولهم: «أنه من نقل طلحة بن جبر، وطلحة عندهم ممن لا تثبت بنقله في الدين حجة»^(٢).

وهذا الحديث الذي صحح الطبري إسناده، رواه الطبري من طريق عبيد الله بن موسى، عن طلحة بن جبر، عن المطلب بن عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: «لما افتتح النبي ﷺ مكة انصرف إلى الطائف، فحاصره سبع عشرة أو ثمان عشرة، فلم يفتتحها، ثم أغار غدوة أو روحة، ثم نزل، ثم هجر، فقال: ((أيها الناس إني فرط لكم، فأوصيكم بعترتي خيراً، إن موعدكم الحوض... - [إلى قوله] - فرأى الناس أنه يعني أبا بكر أو عمر رضوان الله عليهما. قال: فأخذ بيد علي بن أبي طالب - رحمة الله عليه - فقال: هذا..^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٤٨٠، وأحوال الرجال ص ٥٧، والثقات ٤/٣٩٤، والكمال ٤/١١٢،

وميزان الاعتدال ٣/٤٦٢، ولسان الميزان ٣/٢١٠.

(٢) الجزء المفقود ص ١٦٠.

(٣) الجزء المفقود ص ١٥٩ - ح ٢١٦ -.

أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٦/٣٦٨ ح ٣٢٠٨٦) - ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (ص ١٩٦ ح ٨٦٠) -.

وتقدم في تخريج الحديث - في الحاشية السابقة - قول البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا الحديث».

بينما قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: «طلحة ليس بعمدة». ويلاحظ أن الطبري لم يرو للحديث أي متابعة. إنما قال بعد ذكره للعلل تضعيف الآخرين للخبر، قال: «وقد مضت نظائر هذا الخبر قبل، فكرهنا إعادتها في هذا الموضع».

٤ - عبد الرحمن بن حماد بن عمران الطَّلحي، من ولد طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه. سئل أبو زرعة عنه، فقال: «أسأل الله السلامة»، وحرك رأسه. وقال أبو حاتم: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «يروى عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة، روى عنه ابن عائشة، فلست أدري أوضعها أو أقلت عليه، وأما كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها». فروى ابن حبان من طريقه حديث السفرجلة^(١).

وهذا الحديث رواه الطبري من طريقين عن عبد الرحمن بن حماد، عن طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، قال: «دخلت على النبي ﷺ وفي يده سفرجلة يقلبها،

وأخرجه البزار في مسنده (٢٥٨/٣ ح ١٠٥٠). وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا الحديث».

وأخرجه الحاكم في مستدركه ١٣١/٢ (ح ٢٥٥٩) وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». كلهم من طريق عبيد الله بن موسى، عن طلحة بن جبر، به، بنحوه.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/ ٢٢٦، والجرحين ٢/ ٦٠، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٣.

فقال لي النبي ﷺ: ((دُونَكَهَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! فَإِنَّمَا تَجُمُّ الْفَوَادَ))^(١).

ولم يروِ الطبري له متابعة، ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلتين... [فذكر عنهم العلة الأولى، ثم قال:] والثانية: أنه من رواية طلحة بن يحيى، وفي نقل طلحة بن يحيى عندهم نظر».

قلت: يلاحظ أن الإمام الطبري نقل عن الآخرين إعلاهم للخبر بطلحة بن يحيى، وهو مختلف فيه، فوثقه جماعة، وضعفه آخرون، وهو من رجال مسلم والأربعة^(٢). ولم ينقل الطبري عن الآخرين إعلالاً للخبر بعبد الرحمن بن حماد، مع أن ضعفه بين! وقد سئل أبو زرعة عن الحديث من طريق عبد الرحمن بن حماد، فأجاب: «هذا حديث منكرو»^(٣).

بينما أخرجه الحاكم في مستدركه من نفس طريق عبد الرحمن بن حماد (٤١٨/٣)

(١) الجزء المفقود ص ٣٥٧ ح ٦٦٦. أخرجه ابن ماجه من وجه آخر، في الأطعمة: باب أكل الشمار (ح ٣٣٦٩) عن إسماعيل بن محمد الطلحي، عن نقيب بن حاجب، عن أبي سعيد، عن عبد الملك الزبيرى، عن طلحة رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه.

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية ٢١/٣ بعد أن ذكر رواية ابن ماجه، قال: «(إسناد مجهول، نقيب تفرد عنه إسماعيل، وتفرد نقيب عن أبي سعيد، وتفرد أبو سعيد، عن عبد الملك)».

(٢) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، المدني، نزيل الكوفة (م ٤).

وثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبه، والعجلي، والدارقطني. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال ابن عدي: روى عنه الثقات وما برواياته عندي بأس.

وقال يعقوب بن شيبه أيضاً: لا بأس به، في حديثه لين.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

وقال أحمد: صالح الحديث..

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث. وقال أبو زرعة: صالح.

وقال يحيى بن سعيد القطان: لم يكن بالقوي.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

توفي سنة: ١٤٨.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٤٧٧، والتهذيب ٢/٢٤٤، والتقريب ص ٢٨٣.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢/٢١.

ح ٥٥٩٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي. وقد أعقب الطبري قول الآخرين في تضعيف الخبر، بقوله: «وقد رُوي هذا الخبر عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه...». فرواه الطبري من طريق سليمان بن أيوب الطلحي، عن أبيه، عن جده، عن موسى بن طلحة، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً بنحوه مع زيادة.

قلت: سليمان بن أيوب الطلحي؛ روى له ابن عدي عدة أحاديث في ترجمته، ثم قال: «وعامة هذه الأحاديث أفراد لهذا الإسناد، لا يتابع سليمان عليها أحد». وقال الذهبي: «له مناكير، وقد وثق»^(١). بينما قال يعقوب بن شيبة في أحاديث سليمان بن أيوب، وهي سبعة عشر حديثاً..، قال: «هذه الأحاديث عندي صحاح»^(٢).

٥ - محمد بن موسى بن مسكين؛ أبو غزيرة، قاضي المدينة.

وثقه الحاكم.

وقال البخاري: «عنده مناكير».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال ابن عدي: «قد وقع في رواياته أشياء أنكرت عليه».

وقال ابن حبان: «كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات، حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان كالمتعمد لها».

مات سنة: ٢٠٧^(٣).

وقد روى الطبري حديثاً^(١) من طريقه، عن عبد الله بن مصعب، ولم يرو للحديث أي

(١) انظر ترجمته في: الكامل ٢٨٤/٣، وميزان الاعتدال ٢٨١/٣.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ٢٢/٣.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٣٨/١، والجرح والتعديل ٨٣/٨، والمجروحين ٢٨٩/٢، والكامل ٢٦٥/٦، وميزان الاعتدال ٣٤٧/٦.

متابعة، ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً، غير صحيح لعل... [فذكر اثنتين منها ثم قال:] والثالثة: أن عبد الله بن مصعب عندهم ممن لا يعتمد على نقله».

فالخبر رواه الطبري من طريق أبي غزية؛ محمد بن موسى، عن عبد الله بن مصعب. وكما يلاحظ فإن الإمام الطبري لم يذكر أبا غزية من ضمن ما أعل به الآخرون الخبر، إنما ذكر عبد الله بن مصعب! مع أن ضعف أبي غزية أشد من ضعف عبد الله بن مصعب، وهو:

٦ - عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام؛ أبو بكر الأسدي، مؤذن مسجد صنعاء.

قال الخطيب: «ولاه الرشيد إمارة المدينة واليمن، وكان محموداً في ولايته جميل السيرة، مع جلالة قدره وعظم شرفه».

ذكره ابن حبان في الثقات.

وضعه ابن معين.

توفي سنة ١٨٤^(٢).

وكما تقدم في تخريج الحديث في الحاشية، أن الهيثمي قال: «رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن مصعب الزبيري، وهو ضعيف».

(١) الجزء المفقود ص ٤٤٢ - ح ٧٨٤ - رواه الطبري عن الزبير بن بكار الزبيري، عن أبي غزية؛ محمد بن موسى، عن عبد الله بن مصعب، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن جدتها أسماء ابنة أبي بكر الصديق، أن الزبير بن العوام رضي الله عنه مر بمجلس من أصحاب رسول الله ﷺ وحسان بن ثابت رضي الله عنه ينشد لهم من شعره، وهم غير نشاط لما يسمعون منه، فجلس الزبير معهم، ثم قال لهم: مالي أراكم غير آذنين لما تسمعون من شعر ابن الفريعة؟ فلقد كان يعرض به لرسول الله ﷺ فيعجبه، ويحسن إسماعه، ويجزل عليه ثوابه، ولا يشغل عنه بشيء... أخرجه الطبري أيضاً في مسند عمر ٦٣٠/٢ (ح ٩٣٠).

كما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٩/٤ (ح ٣٥٨٣)، والحاكم في مستدركه ٤٠٨/٣ (ح ٥٥٥٩).

كلاهما من طريق الزبير بن بكار، به.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢٥/٨: «(رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن مصعب الزبيري، وهو ضعيف)».

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢١١/٥، والثقات ٥٦/٧، وتاريخ بغداد ١٧٣/١٠، وميزان الاعتدال ٢٠١/٤.

كما أن عبد الله بن مصعب روى هذا الخبر عن هشام بن عروة، وقد خالف في إسناده ومتنه، ما رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة.

وقد قال ابن معين: «أثبت الناس في هشام بن عروة عبد الرحمن بن أبي الزناد»^(١). ورواية عبد الرحمن بن أبي الزناد هذه رواها الطبري بعد تصحيحه للخبر من رواية عبد الله بن مصعب، وذكره لتضعيف الآخرين للخبر، فصدر الطبري رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد بقوله: «ذكر من روى هذا الخبر عن هشام بن عمرو فخالفه في الإسناد واللفظ والمعنى» فروى الخبر - ح ٧٨٥ -^(٢).

ويلاحظ أن الإمام الطبري قد روى شواهد تشهد لجزء من معنى ما ورد في رواية عبد الله بن مصعب، وقال: «وإن كان في إسناد بعضها نظر»^(٣).

٧- إسحاق بن إدريس؛ أبو يعقوب الإسواري، البصري.

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث».

وقال الدارقطني: «منكر الحديث».

كما تركه علي بن المديني.

وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث وكان يحيى بن معين يرميه بالكذب».

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء، يضع الأحاديث».

وقال البخاري: «تركه الناس». وقال أيضاً: «كذاب»^(٤).

وقد روى الطبري حديثاً من طريقه^(١)، ولم يرو للحديث أي متابعة، وقال: «وهذا خبر

(١) تهذيب الكمال ٩٨/١٧.

(٢) الجزء المفقود ص ٤٤٤.

(٣) الجزء المفقود ص ٤٤٦.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٨٢/١، والجرح والتعديل ٢١٣/٢، والضعفاء للنسائي ص ١٨، والضعفاء

الكبير ١٠٠/١، والمجروحين ١٣٥/١، وميزان الاعتدال ٣٣٤/١.

عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل...» - فذكر اثنتين منها، ثم قال:- «والثالثة أن إسحاق بن إدريس عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله».

ثم روى الطبري للخبر عدة شواهد، وصحح سندها.

٨- سلام بن أبي عمرة؛ أبو علي الخراساني (ت)^(٢).

قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء».

وقال ابن حبان: «يروى عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي روى عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام سهم المرجئة والقدرية...)). وقال الذهبي: «ضَعْف».

وقال ابن حجر: «ضعيف، من السادسة^(٣)».

وقد روى الطبري من طريقه، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ((صنفان من أمتي ليس لهما نصيب، المرجئة والقدرية))^(٤). ثم قال الطبري:

(١) الجزء المفقود ص ٥٢٤ - ح ٩٩٠-، رواه الطبري عن محمد بن سنان القزاز، عن إسحاق بن إدريس، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال: ((أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم، سهمين لفرسي، وسهماً لي، وسهماً لأمي من ذوي القربى)). وقد خرجته في الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢١) في الحاشية.

(٢) روى له الترمذي حديثاً واحداً.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٣٣/٤، والمجروحين ٣٤١/١، وميزان الاعتدال ٢٥٨/٣، الكاشف ٤٧٤/١، والتقريب ص ٢٦١.

(٤) مسند ابن عباس ٦٥٣/٢ (ح ٢٥). أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في القدرية (ح ٢١٤٩) من طريق محمد بن بشر، عن سلام بن أبي عمرة، به. وروى الترمذي قبله في نفس الموضع الحديث من طريق القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار، عن نزار، عن عكرمة، به. وقال الترمذي: ((وهذا حديث غريب حسن صحيح)).

كما رواه ابن ماجه في السنة، باب في الإيمان (ح ٦٢) من طريق محمد بن فضيل، عن علي بن نزار، به. وهي متابعات رواها الطبري عقب حديثه المتقدم.

«وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...». فذكر اثنتين منها، ثم قال: «والثالثة أن سلام بن أبي عمرة من أهل النقل^(١)، ليس في أهل الرواية المعروفين بها، فالواجب التوقف في نقله».

ثم قال الطبري: «وقد وافق سلام بن أبي عمرة في رواية هذا الخبر، عكرمة، عن ابن عباس جماعة، نذكر ما حضرنا من ذلك ذكره...». فروى الطبري الخبر من طريق القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار -قرئهما-، عن نزار بن حيان، عن عكرمة، به.

كما رواه من طريق القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار -قرئهما-، عن عكرمة، به. [أي ليس فيه نزار بن حيان!].

ورواه -أيضاً- من طريق علي بن نزار وحده^(٢). وكل هذه الطرق أقرب إلى الضعف الشديد، والله أعلم^(٣). ثم روى الطبري عدة

(١) نبه المحقق، أنه هكذا ورد في المخطوطة، وقال: «وأحشى أن يكون الصواب: ليس من أهل النقل». انظر مسند

ابن عباس ٦٥٤/٢ الحاشية ١.

(٢) انظر: مسند ابن عباس ٦٥٤/٢، ٦٥٥ (ح ٩٦٨ - ح ٩٧١).

(٣) - نزار بن حيان الأسدي، مولى بني هاشم (ت ق):

قال ابن حبان: «شيخ... قليل الرواية، منكر الحديث جداً، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه، حتى يسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وذكر ابن عدي في الكامل، في ترجمة ابنه علي بن نزار حديثه عن عكرمة عن ابن عباس، في المرجئة والقدرية، ثم قال: «هذا الحديث أحد ما أنكروه على علي بن نزار، وعلى والده نزار». وقال الذهبي: ضَعَف.

انظر ترجمته في: المحروحين ٥٦/٣، والكامل ١٩٤/٥، والتهذيب ٣٧٧/١٠، والمغني ٦٩٥/٢.

- علي بن نزار بن حيان الأسدي الكوفي (ت ق):

قال ابن حبان: «شيخ... ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، روى عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((صنفان من أمي لا تنالهم شفاعتي القدرية والمرجئة))».

وقال ابن حجر: «ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وسمعت أصحابنا يضعفونهم».

وقال ابن عدي: «(علي بن نزار، وسلام بن أبي عمرة حديثهما ليس بشيء)».

وقال ابن حجر: ضعيف من السادسة.

انظر ترجمته في: المحروحين ١١٢/٢، والكامل ١٩٤/٥، والتهذيب ٢١٦/٤، والتقريب ص ٤٠٥.

- القاسم بن حبيب التمار، الكوفي (ت).

شواهد للخبر لا تخلو أسانيدھا من مقال^(١).

٩- تُؤَيَّر بن أبي فاختة؛ سعيد بن علاقة الهاشمي؛ أبو الجهم الكوفي، مولى أم هانئ، وقيل: مولى زوجها جعدة (ت).

- ضعفه كثيرون، كابن معين، وأبي حاتم، والدارقطني، والجوزجاني، وغيرهم.

وقال ابن معين في رواية أخرى: «ليس بشيء».

أما العجلي فنقل عنه قولان.. فقال: «هو وأبوه لا بأس بهما». وفي موضع آخر: «تؤير يكتب حديثه، وهو ضعيف».

وقال أبو زرعة: «ليس بذاك القوي».

وقال يعقوب بن سفيان: «لين الحديث».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وكان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه.

وقال أبو داود: «ضرب ابن مهدي على حديثه».

وقال أيوب السخيتاني: «لم يكن مستقيم اللسان».

وقال سفيان الثوري: «كان تؤير من أركان الكذب».

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة».

وقال الذهبي: «واه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، رمي بالرفض، من الرابعة^(٢)».

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: «القاسم بن حبيب الذي يحدث عن نزار بن حيان لا شيء».

وقال الذهبي: «ضعف». وقال ابن حجر: «لين من السادسة».

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/ ١٠٨، والثقات ٧/ ٣٣٧، والكاشف ٢/ ٣٧٥، والتقريب ص ٤٤٩.

(١) انظر مسند ابن عباس ٢/ ٦٥٦ - ٦٥٨ (ح ٩٧٢ - ٩٧٥).

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١/ ٢٠١، والمجروحين ١/ ٢٠٥، والكامل ٢/ ١٠٥ ت ٣٢١، والضعفاء

والمتركون للدارقطني ص ١٦٧، والكفاية في ص ١١٨، وميزان الاعتدال ٢/ ٩٨، والكاشف ١/ ١٢٩،

والتهذيب ١/ ٢٧٨، والتقريب ص ١٣٥.

قلت: ظهر من خلال الترجمة أن ضعفه يبين، ومع ذلك فقد قال الحاكم في المستدرک: «لم ينقم عليه غير التشيع»^(١)!

بينما يلاحظ أن ابن حبان في قوله السابق، قد جرحه جرحاً مفسراً، لا تعلق له بالبدعة.

وقد روى الطبري خبراً من طريقين عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال: «أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل، وأهدى قيصر لرسول الله ﷺ فقبل، وأهدت الملوك فقبل منهم». ولم يرو بعده أي متابعة.

إنما صحح سنده، ونقل عن الآخرين تضعيفهم لعل منها: «أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثهم»^(٢).

والحديث أخرجه الترمذي في السير، باب ما جاء في قبول هدايا المشركين (ح ١٥٧٦)، وقال: «وهذا حديث حسن غريب، وثوير بن أبي فاختة اسمه سعيد بن علاقة...».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧٤٧).

كلاهما من طريق ثوير بن أبي فاختة، به.

ولم يرو الطبري شواهد للخبر بعد أن ذكر تعليل الآخرين للخبر، خلافاً لعادته، وإنما ذكر شاهدين للخبر أثناء كلامه عن فقه هذا الحديث^(٣).

الشاهد الأول من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، رواه الطبري من طريق علي بن زيد بن جُدعان، القرشي التيمي، أبو الحسن البصري المكفوف (بخ م مقروناً ٤).

قال الترمذي: صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره.

والأكثر على تضعيفه؛ فضعفه ابن عيينة، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي، وغيرهم.

(١) المستدرک ٥٥٣/٢.

(٢) انظر: مسند علي ص ٢٠٧ (ح ٢٥-٢٦).

(٣) مسند علي ص ٢١٢.

وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء». وقال ابن حجر: «ضعيف»^(١).
والشاهد الآخر من مراسيل الحسن، وسيأتي في الفصل السابع من هذا الباب أن الإمام
الطبري يضعف مراسيل الحسن.
كما استشهد الإمام الطبري بفعل الأئمة الراشدين^(٢).

وسيطر أثناء البحث كذلك عدد من الرواة، ممن تكلم فيهم النقاد، ويظهر رجحان
الجرح فيهم، بينما صحح الإمام الطبري خبرهم..

والخلاصة:

بالنظر في هؤلاء الرواة الذين صحح الطبري أسانيد الأخبار المروية من طريقهم،
يلاحظ ما يلي:

- ١- أنهم رواة ضعفاء سوى ثلاثة منهم اشتد ضعفهم، وهم: عبد الرحمن بن حماد،
وإسحاق بن إدريس، وثوير بن أبي فاختة.
- ٢- أن الإمام الطبري لم يرو لهم أي متابعة، سوى سلام بن أبي عمرة، فقد روى
الطبري متابعات له هي أقرب إلى الضعف الشديد، والله أعلم.
- ٣- أن الإمام الطبري روى شواهد للخبر الذي صححه من طريق هؤلاء الرواة، ولكن
يلاحظ أن أكثرها ضعيف، أو ضعيف جداً.
- ٤- أن أحد الرواة تناقض فيه ابن حبان، فذكره في الثقات، كما ذكره في المجروحين،
وهو عمران بن ظبيان.

وثلاثة من الرواة ذكرهم في الثقات فقط، وهم محمد بن عمر، وعبد الله بن
مصعب، وطلحة بن جبر، إلا أنه قال فيه: «شيخ»!

وباقى الرواة ذكرهم في المجروحين وهم: عبد الرحمن بن حماد، ومحمد بن
موسى بن مسكين، وإسحاق بن إدريس، وسلام بن أبي عمرة، وثوير بن أبي

(١) ستأتي ترجمة مفصلة له في الباب الثاني، الفصل الثالث (ح ١٠٥).

(٢) مسند علي ص ٢١٣.

فاختة.

٥- أن اثنين منهم، وهما طلحة بن جبر، وعبد الرحمن بن حماد؛ صحَّحَ الحاكم روايتهما، -وهاتان الروايتان رواهما الطبري من طريقهما أيضاً-، كما وثق الحاكم محمد بن موسى؛ أبا غزية. وقال في ثوير بن أبي فاختة: «لم ينقم عليه غير التشيع»!

وفيما يلي سأذكر ما استنتجته من جميع ما تقدم..

النتيجة:

أن الإمام الطبري - بالعموم - قد ضَعَّف رواية من ضعفه كبار الأئمة، وهذا ظاهر من خلال ما تمت دراسته عبر هذا الفصل، فكونه صحَّح - في حالات - رواية آخرين ممن ضعفهم كبار الأئمة لا يعني أن هذا هو الحال الغالب على منهج الإمام الطبري. وإن كان يُلمس في ذلك تساهلٌ في الحكم، وقربٌ من أحكام من عُرف من الأئمة بالتساهل في التصحيح كابن حبان والحاكم، بل يظهر أن الطبري أقرب في ذلك إلى الحاكم منه إلى ابن حبان^(١)، والله أعلم.

كما يلاحظ أن الإمام الطبري كان حريصاً على إيراد الشواهد للخبر، وكأنه يعني بذلك بيان أن للخبر أصلاً، مما يجعله مقبولاً عنده، ولو كان في راويه ضعف، فضعفه يحتمل في هذه الحالة، في نظر الإمام الطبري، والله أعلم.

وهذا هو منهج الفقهاء عادة في التعامل مع الأخبار.

قال أبو الحسن بن الحصَّار الأندلسي^(٢) في تقريب المدارك على موطأ مالك: «قد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب، فلا بأس بإطلاق القول بصحته، إذا وافق كتاب الله تعالى، وسائر أصول الشريعة»^(٣).

(١) من الرواة، الذين تكلم فيهم النقاد، وظهر رجحان الجرح فيهم، بينما صحح الإمام الطبري أخبارهم:

أبو حمزة الثمالي، وعباد بن منصور، وعثمان بن عمير، والحارث الأعور، وسلمة بن الفضل، والحسن بن أبي جعفر، وغيرهم. وهؤلاء كلهم ذكرهم ابن حبان في الجرحين، سوى سلمة بن الفضل، ذكره في الثقات، وقال: يخالف، ويخطئ! وستأتي تراجمهم أثناء هذا البحث. ومن تقدم ذكرهم قريباً - ص ٢٥٠ - من ذكرهم ابن حبان في الجرحين: عبد الرحمن بن حماد، ومحمد بن موسى بن مسكين، وإسحاق بن إدريس، وسلام بن أبي عمرة، وثوير بن أبي فاختة.

(٢) هو علي بن محمد؛ أبو الحسن الخزرجي، الإشبيلي، ثم الفاسي، الفقيه المعروف بالحصَّار.

كان إماماً فاضلاً، كثير التصانيف، بارعاً في أصول الفقه. ومن كتبه: (الناسخ والمنسوخ)، و(تقريب المدارك في رفع الموقوف ووصل المقطوع من حديث مالك)، اختصر فيه بعض معاني كتاب التمهيد لابن عبد البر، وله أرجوزة في أصول الدين شرحها في أربع مجلدات. توفي سنة ٦١١. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٧٨/٤٤.

(٣) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٧/٢.

فقوله: «إذا لم يكن في سنده كذاب»، يعيدنا إلى ما سبق ذكره في أول هذا الفصل عن تصديق الطبري لخبر العدل، وتصريحه بأنه صحح أسانيد أخبار لعدالة رواتها، بينما أعل الآخرون هذه الأخبار.

وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: «الذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي، وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي، وعدم غلطه...»^(١).

وقال الزركشي: «والفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه، إلا إذا تبين الجرح، وعلم الاتفاق على ترك الراوي... نعم ربما يتوقف الفقهاء في ذلك، وإن لم يتبين السبب»^(٢).

وقول الزركشي: «وعلم الاتفاق على ترك الراوي».. نلاحظه أيضاً في قول الطبري في أحد نقاشاته، حيث قال: «إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر... أصحيح هو أم سقيم؟ فإنك إن قلت: هو سقيم؛ قيل لك: ما الذي أسقمه؟ وجميع مَنْ بينك وبين رسول الله ﷺ معروفة حالهم، غير متروكة روايتهم!...»^(٣).

إلا أنه ظهر عند دراسة تراجم هؤلاء الرواة الذين صحح الطبري روايتهم، أن منهم - وهم قلة قليلة - من كان ضعفه بيّناً، وتركه الأئمة... ومع الفصول القادمة - بإذن الله - يتضح منهجه أكثر.

(١) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٦/٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح ٧٦٥/٢ - ٧٦٦.

(٣) الجزء المفقود ص ٣٨٧..

{ الفصل الثاني }

منهجه في التضعيف بالإبهام

- مسلّك للإمام الطبري في التضعيف بالإبهام..
- مثال المسلّك الأول:
وتشتمل على الخبر (ح ٢٨).
- أمثلة المسلّك الثاني:
وتشتمل على الأخبار من (ح ٢٩) إلى (ح ٣٢).
- النتيجة.

الفصل الثاني: منهجه في التضعيف بالإبهام

لقد اعتنى الإمام الطبري رحمه الله في بعض المواضع من كتبه بتمييز الرواة المبهمين والمهملين، فأذكر من ذلك -على سبيل المثال-:

أنه روى أثراً من طريق عنبسة، عن النجار، عن الحسن وابن سيرين، ثم قال: «النجار هذا، هو أشعث النقاش، وهو الأفرق، وهو التوابيتي»^(١).

كما روى حديثاً من طريق ابن جريج، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال: «هذا هو عبيد بن جريج، وكان رومياً مولياً»^(٢).

وفي موضع آخر روى حديثاً من طريق ابن جريج، عن (ابن أبي عمار)^(٣)، ثم رواه من طرق أخرى اختلفت في بيان الاسم الأول لابن أبي عمار، ثم قال: «والصواب في ذلك... عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار، وهو رجل من قريش، من أهل مكة، معروف فيه، روى عنه ابن جريج، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وغيرهما»^(٤).

وفي مقدمة تفسيره، روى بسنده عن ابن علية، قال: «حدثنا شعيب -يعني ابن الحَبَّاب- قال: كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: (ليس كما تقرأ...)»^(٥) الأثر^(٥).

وكذلك روى حديثاً من طريق سفيان، قال: «حدثنا عبد الأعلى -هو ابن عامر الثعلبي- عن سعيد، عن ابن عباس...»^(٦).

إلى غير ذلك من الأمثلة^(٧).

(١) الجزء المفقود ٥٣٥.

(٢) الجزء المفقود ص ٤٩١.

(٣) انظر: مسند عمر ٢٠٦/١.

(٤) المرجع السابق ٢٠٨/١.

(٥) جامع البيان ٤٨/١.

(٦) جامع البيان ٧١/١.

(٧) انظر مثلاً: جامع البيان ٨١/١، ١١٩/١، و ٢٠٠/٢، و ٣٤٥/٣٠.

وبالنظر في مصنفات الإمام الطبري نلاحظ أنه قد سلك فيما يتعلق بالتضعيف بالإبهام أحد المسلكين التاليين:

المسلك الأول: وهو أن يصرح بأن في السند راويا مبهمًا.

المسلك الثاني: وهو أن يردّ سند الحديث دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أن فيه راويا مبهمًا.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة ما ظهر لي من أمثلة هذين المسلكين..

مثال المسلك الأول:

٢٨ - مثاله: ^(١)

في الجزء المفقود (ص ١٢٦):

قال الطبري في حديث من رواية عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «رواه عنه بعض من لم يُسم لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده، وذلك:

ح-١٦٩- ما حدثني محمد بن عمارة الأسدي، قال: حدثنا سعد بن حفص الطلحي، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، أن رجلاً أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع النبي ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن، وهي الرحم، وشققت لها من اسمي، فمن يصلها أصله، ومن يقطعها أقطعها، ومن يئسها أئسها)).

ح-١٧٠- حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن محمد، قال: أقبل قريب لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يعود، فقال له عبد الرحمن رضي الله عنه: وصلتك رحم؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن خلقت الرحم، واشتققت لها من اسمي، فمن يصلها أصله، ومن يقطعها أقطعها)).

ح-١٧١- وحدثني العباس بن الوليد الغدري، قال: أخبرني أبي، قال حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن محمد، قال: دخل قريب لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يعود.. -[فذكره بلفظ الحديث السابق]- ^(٢).

(١) لم أظفر بمثال آخر غيره، مما يندرج تحت هذا المسلك. وسأعيد الإشارة إليه في الباب الثاني، الفصل الخامس المتعلق بالاضطراب (ح ١١٧).

(٢) يلاحظ أن الإمام الطبري قبل ذكره لهذا الحديث بطرقه (ح ١٦٩ - ١٧١) قد روى الخبر من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي رداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه، وصححه سنده - انظر: الجزء المفقود ص ١٢١ - ١٢٣ (ح ١٦٥) -، ثم ذكر أن الآخرين خالفوه في التصحيح، لعل.. فذكر منها: «أنهم قالوا: لا يعرف أبو الرداد في حملة العلم، ولا تثبت بمجهول حجة». -وسأتي الكلام عن رواية الطبري عن أبي الرداد، في الفصل القادم-. ثم قال الطبري في ص ١٢٦: «فإن قال قائل: فهل حدث هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف، غير أبي الرداد؟ قيل: قد رواه عنه بعض من لم يُسم لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده...».

تخريج الحديث:

- روى الحديث يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:
- ١/ من رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.
 - ٢/ من رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن رجل، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.
 - ٣/ من رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.

أ- تخريج الوجه الأول: (عن يحيى بن أبي كثير)

روى هذا الوجه: هشام الدستوائي.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٥٩، وح ١٦٨٧) بنحوه.

والبرقي في مسند عبد الرحمن بن عوف (١/ ٨٤ ح ٣٨) بنحوه.

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص ٧١ ح ٢٠٥) بنحوه.

وأبو يعلى في مسنده (ص ١٩٢ ح ٨٤١) بنحوه.

والخراطي في مساوئ الأخلاق (ص ١٣٠ ح ٢٦٥) بنحوه.

والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/ ٢٨٢ ح ٢٥٢) بنحوه.

والحاكم في مستدركه (٤/ ١٧٣ ح ٧٢٦٧) بنحوه. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

كلهم من طريق يزيد بن هارون، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.

ب- تخريج الوجه الثاني: (عن يحيى بن أبي كثير)

روى هذا الوجه اثنان: شيبان بن عبد الرحمن النحوي، والأوزاعي.

● أما شيبان فأخرجه من طريقه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣١٢) مختصراً.

والطبري في (الجزء المفقود ح ١٦٩) - كما تقدم - عن محمد بن عمارة الأسدي،

فعبارة السابقة «رواه بعض من لم يسم لنا... إلخ»، يظهر من سياقها أنها خرجت منه مخرج المضعف للخبر، لأنها جاءت بعد تصحيحه للخبر من طريق أبي الرداد، وذكره لما تقدم عن الآخرين.

واللفظ له.

كلاهما: (البخاري، ومحمد بن عمار) عن سعد بن حفص الطلحي، عن شيبان.

وذكره الدارقطني في العلل (٢٩٦/٤) معلقاً عن شيبان.

● وأما الأوزاعي؛ فاختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١/ من رواه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن فلان،

عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

٢/ من رواه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن محمد، قال: أقبل قريب

لعبد الرحمن يعود، فذكر الحديث.

٣/ من رواه عنه، عن يحيى بن أبي كثير، جاء رجل إلى عبد الرحمن.

- تخرج الوجه الأول: (عن الأوزاعي)

ذكره الدارقطني في العلل (٢٩٦/٤) معلقاً عن شعيب بن إسحاق، وابن أبي العشرين،

عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن فلان، عن

عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه...

- تخرج الوجه الثاني: (عن الأوزاعي)

روى هذا الوجه ثلاثة: بشر بن بكر، والوليد العذري، ويحيى بن حمزة.

● أخرجه الطبري في الجزء المفقود - كما تقدم - (ح ١٧٠) من طريق بشر بن بكر.

● وفي (ح ١٧١) من طريق الوليد بن مزيد العذري^(١). وكذا ذكره الدارقطني في الموضع

السابق معلقاً عن الوليد..

● وذكره الدارقطني معلقاً عن يحيى بن حمزة، في الموضع السابق أيضاً.

ثلاثتهم: (بشر بن بكر، والوليد العذري، ويحيى بن حمزة) عن الأوزاعي، عن يحيى

بن أبي كثير، عن عبد الله بن محمد، قال: أقبل قريب لعبد الرحمن يعود، فذكر

الحديث.

(١) جاء في المطبوع: (العذري)، والظاهر أنه خطأ طباعي، أو تصحيف بالأصل.

- تخرج الوجه الثالث: (عن الأوزاعي)

ذكره الدارقطني في الموضع السابق معلقاً عن الفريابي، عن الأوزاعي، عن يحيى، جاء رجل إلى عبد الرحمن. قال الدارقطني: «فأرسله».

وبالنظر في هذا الاختلاف على عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ع) يظهر -والله أعلم- أنه من قبل نفسه. فإن الأوزاعي وإن كان فقيهاً ثقة جليلاً^(١)، إلا أنه اضطرب في روايته عن يحيى بن أبي كثير؛ لأن جميع الرواة عن الأوزاعي في الأوجه الثلاثة ثقات، سوى ابن أبي العشرين:

وهو عبد الحميد بن حبيب الدمشقي (خت ت ق) كاتب الأوزاعي. قال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ...»^(٢).

ولكن تابعه:

- شعيب بن إسحاق القرشي الأموي (خ م د س ق). قال ابن حجر: «ثقة، رمي بالإرجاء»^(٣).

وهذان رواة الوجه الأول عن الأوزاعي -كما تقدم-

وأما رواة الوجه الثاني عن الأوزاعي، فهم:

- بشر بن بكر التَّيْسِي (خ د س ق). قال الذهبي، وابن حجر: «ثقة». وزاد ابن حجر: «يغرب»^(٤).

- والوليد بن مَزِيد العُدْرِي (د س) أثبت أصحاب الأوزاعي، ثقة ثبت^(٥).

- ويحيى بن حمزة الحضرمي الدمشقي (ع). قال الذهبي: «ثقة، إمام». وقال ابن حجر:

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ١٧٤/٢، والتقريب ص ٣٤٧.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ١٤٣/٢، والتقريب ص ٣٣٣.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ١١/٢، والتقريب ص ٢٦٦.

(٤) انظر ترجمته في: الكاشف ١٠٥/١، والتقريب ص ١٢٢.

(٥) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٨٤/٣١، والتقريب ص ٥٨٣. وستأتي له ترجمة مفصلة في هذا الفصل (ح ٣٠).

«ثقة، رمي بالقدر»^(١) .

ورأوي الوجه الثالث:

- محمد بن يوسف الضبي الفريابي (ع)، محدث قيسارية. ثقة فاضل...^(٢) .

ولكن يظهر أن الوجه الأول عن الأوزاعي هو الراجح للأسباب التالية:

١/ لأنه قد تابعه فيه، شيبان - كما في رواية البخاري في تاريخه، ورواية الطبري

السابقتين - واسمه شيبان بن عبد الرحمن النحوي التميمي مولاهم، البصري (ع).

قال الذهبي: «حجة». وقال ابن حجر: «ثقة، صاحب كتاب»^(٣).

٢/ أن الدارقطني قال بعد أن ساق الخلاف: «وأحسنهم قولاً عنه ما قاله شيبان، وأبان،

والله أعلم»^(٤).

• كلاهما: (شيبان بن عبد الرحمن النحوي، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير، عن

إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن رجل، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.

وقد صرح يحيى بن أبي كثير بالتحديث عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، في رواية

البخاري. وكذا في الرواية التي ذكرها الدارقطني.

ج- تخريج الوجه الثالث: (عن يحيى بن أبي كثير)

روى هذا الوجه: أبان بن يزيد العطار.

أخرجه البرقي في مسند عبد الرحمن بن عوف (١/٨٣ ح ٣٧) عن أبي سلمة، عن أبان

- بن يزيد العطار - عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، أنه دخل على

عبد الرحمن يعود، وهو مريض، فذكره بنحوه.

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٤١/٣، والتقريب ص ٥٨٩.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٩٢/٣، والتقريب ص ٥١٥.

(٣) انظر: الكاشف ٤٩١/١، والتقريب ص ٢٦٩. وستأتي ترجمته مفصلة قريباً - ص ٢٦٣.

(٤) ذكر الدارقطني رواية أبان على أنها كرواية شيبان. ولكن رواية أبان التي وقفت عليها في مسند عبد الرحمن بن

عوف للبرقي، تختلف، وسيأتي ذكرها في الوجه الثالث من الخلاف على يحيى بن أبي كثير.

وبالنظر في هذا الاختلاف على يحيى بن أبي كثير، يظهر أن الوجه الأول هو الراجح، وذلك للأسباب التالية:

١/ أنه من رواية هشام بن أبي عبد الله الدستوائي؛ أبي بكر، البصري (ع).
أمير المؤمنين في الحديث.

وعده الإمام أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير.

وسئل أحمد بن حنبل عن الأوزاعي والدستوائي، أيهما أثبت في يحيى بن أبي كثير؟ قال: «الدستوائي لا تسأل عنه أحداً..». وقال في رواية: «هو أرفع من شيبان».

وقال أبو حاتم: «سألت علي بن المديني: من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: (هشام الدستوائي). قلت: ثم من؟ قال: (ثم الأوزاعي..). وذكر آخرين - ثم قال: «فإذا سمعت عن هشام، عن يحيى، فلا تُردِّ به بدلاً».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، وقد رمي بالقدس»^(١).

٢/ أن الأوزاعي قد اختلف عليه، ويظهر أنه اضطرب فيه، كما سبق أن بينت. وإن كان شيبان قد تابعه في أحد الأوجه المروية عنه، إلا أن الدستوائي مقدم عليهما كما تبين في ترجمته السابقة.

٣/ أن راوي الوجه الثالث وهو أبان بن يزيد العطار (خ م د ت س) قال ابن حجر فيه: «ثقة له أفراد»^(٢).

وهو في هذا الوجه قد تفرد، وخالف؛ حيث جاء في روايته أن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، هو الداخل على عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يعود، خلافاً لما جاء في سند رواة الوجهين الآخرين، حيث ظهر فيهما راو بين إبراهيم وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(١) انظر ترجمته في: معرفة النقات ٣٣٠/٢، والجرح والتعديل ٥٩/٩، وتهذيب الكمال ٢٠١٥/٣٠، والكاشف

٢١٠/٣، والتهذيب ٢٧٢/٤، والتقريب ص ٥٧٣.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٤/٢، والتقريب ص ٨٧.

٤/ أن ابن حجر صحح سند أبي يعلى، وهو أحد من خرج الوجه الأول - كما تقدم في التخريج -^(١).

دراسة إسناد الطبري:

١ - محمد بن عُمارة الأسدي.

تقدم الكلام عنه في الفصل الأول (ح ١٣)، وذكرت هناك أبي لم أجد له ترجمة، كما ذكرت هناك ما قاله فيه الشيخان شاكر والألباني - رحمهما الله -.

ولعله محمد بن عمارة بن صبيح، فإن كان كذلك فقد ذكره ابن حبان في الثقات...

٢ - سعد بن حفص الطَّلحي مولاهم؛ أبو محمد الكوفي، المعروف بالضحيم (خ سي). وثقه مطين، والدارقطني.

وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: ثقة، من كبار العاشرة^(٢).

٣ - شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم، النحوي؛ أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة (ع).

وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، والبزار، ويزيد بن هارون، وآخرون.

قال الإمام أحمد: «ثبت في كل المشايخ». وقال في موضع آخر: «ثبت في يحيى بن أبي كثير». وقال -أيضاً-: «شيبان أحب إلي من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير، وهو صاحب كتاب صحيح حديثه».

وقال ابن معين: «ثقة، كان صاحب كتاب، رجل صالح».

وقال الترمذي: «ثقة عندهم، صاحب كتاب».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «حسن الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن حجر: «ثقة، صاحب كتاب».

(١) انظر: تهذيب التهذيب ٦٠٤/١.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٥/٤، وتهذيب الكمال ٢٦٠/١٠، والتهذيب ٦٩١/١، والتقريب ص ٢٣١.

مات سنة: ١٦٤^(١) .

٤- يحيى بن أبي كثير — واسم أبي كثير: صالح بن المتوكل — الطائي؛ أبو نصر اليمامي (ع).

قال أبو حاتم: «إمام، لا يحدث إلا عن ثقة».

والعجلي: «ثقة، حسن الحديث... وكان يعد من أصحاب الحديث».

وقال أيوب السخيتاني: «ما أعلم أحداً -بعد الزهري- أعلم بحديث أهل المدينة من يحيى بن أبي كثير».

وذكره ابن حبان في الثقات.

ووصفه النسائي، وابن حبان، والعلائي بالتدليس.

وقال العقيلي: «كان يذكر بالتدليس». وتعقبه الذهبي في الميزان، بقوله: «أحد الأعلام، الأثبات، ذكره العقيلي في كتابه، ولهذا أوردته... هو في نفسه عدل، حافظ، من نظراء الزهري».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، لكنه يدلّس، ويرسل».

وأورده ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين^(٢).

وتوفي سنة: ١٢٩، وقيل: ١٣٢^(٣) .

٥- إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، ويقال: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، الكنايني (بخ م

د ت س).

وجعلهما ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل) ترجمتين.

(١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل ٣٢٥/٤، والثقات ٤٤٩/٦ وتهذيب الكمال ٥٩/١٢، والتهذيب ١٨٤/٢، والتقريب ص ٢٦٩.

(٢) وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة .

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٠١/٨، ومعرفة الثقات ٣٥٧/٢، والضعفاء الكبير ٤٢٣/٤، والجرح والتعديل ١٤١/٩، والثقات ٥٩١/٧، وتهذيب الكمال ٥٠٤/٣١، وميزان الاعتدال ٢١٢/٧، وجامع التحصيل ص ١١١، والتهذيب ٣٨٣/٤، والتقريب ص ٥٩٦، وتعريف أهل التقديس ص ١٢٧.

وقال ابن حجر: «وهم من زعم أنهما اثنان».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق، من الثالثة»^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، للأسباب التالية:

- ١- فيه محمد بن عمار الأسدي، لم أجد له ترجمة، ويحتمل أن يكون محمد بن عمار بن صبيح، فإن كان كذلك فقد ذكره ابن حبان في الثقات.
 - ٢- وفيه رجل مبهم، وهو شيخ إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.
 - ٣- كما أن السند مخالف لوجه آخر أرجح منه، حسب ما تقدم في التخريج.
- وقد رواه الطبري -أيضاً- من وجه آخر؛ من طريق الأوزاعي (ح ١٧٠، وح ١٧١)، وتقدم في التخريج أن هذا الوجه مرجوح كذلك.
- أما يحيى بن أبي كثير، فهو ثقة، ثبت، لكنه يدلّس، ويرسل. وقد عنعن في طرق الطبري الثلاثة. لكن ابن حجر ذكر يحيى في المرتبة الثانية من المدلسين، أي الذين احتمل العلماء تدليسهم...
- وَعَوْدًا إلى كلام الطبري فيما رواه، فقد قال -كما تقدم-: «رواه بعض من لم يسم لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده».
- وهذا ما ظهر في التخريج، كما نص الدارقطني في العلل على اختلاف أصحاب يحيى عليه^(٢).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٠/٥، والجرح والتعديل ١٠٩/٢، و ٢/٥، والثقات ٧/٤، وتهذيب الكمال

١٢٦/٢، وتهذيب ٧٢/١، والتقريب ص ٩١.

(٢) ٢٩٦/٤.

أمثلة المسلك الثاني:

٢٩ - المثال الأول:

في مسند ابن عباس (٨٥/١، ٨٦):

قال الطبري: «خبر في إسناده نظر»^(١)...

ح-١٠٧ - حدثني أحمد بن حماد الدولابي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني أبو يعفور العبدى، قال: سمعت أميراً كان على مكة، منصرفاً الحجاج عنها، يقول: كان عمر رضي الله عنه رجلاً قوياً، وكان يزاحم على الركن، فقال له النبي ﷺ: ((يا أبا حفص! إنك رجل قوي، وإنك تزاحم على الركن، فتؤذي الضعيف، فإذا رأيت منه خلوة فاستلمه، وإلا فكبر وامضه)).

ح-١٠٨ - حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني أبو يعفور، عن شيخ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((إنك رجل شديد، تزاحم على الحجر، فإن رأيت خالياً فاستلمه، وإن رأيت عليه زحاماً فلا تستلمه)).

تخريج الحديث (ح-١٠٧):

- أخرجه أحمد في مسنده (ح-١٩٠) عن وكيع، بنحوه.
كلاهما: (أحمد بن حماد الدولابي، ووكيع) عن سفيان الثوري.
- وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة (ص ٣٧٥ ح-٥١٠).
والفاكهي في أخبار مكة (١/١٠٩ ح-٧٠) عن محمد بن أبي عمر العدي.
والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٧٨) عن يونس بن عبد الأعلى.
- ثلاثتهم: (الشافعي، ومحمد بن أبي عمر العدي، ويونس بن عبد الأعلى) عن سفيان بن عيينة، بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/٣٦ ح-٨٩١٠) عن الثوري مقروناً بابن عيينة،

(١) روى الطبري تحت هذه العبارة خبر عمر رضي الله عنه من ثلاثة طرق، وهي: ح-١٠٦-١٠٧-١٠٨ من مسند ابن عباس

٨٥/١، وسبق أن درست في الفصل الأول (ح-١٦) الحديث الوارد في مسند ابن عباس برقم (ح-١٠٦)، وأشارت

هناك إلى هذين الحديثين (ح-١٠٧ و ح-١٠٨).

بنحوه.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٧١/٣ ح ١٣١٥٢) عن أبي الأحوص؛ سلام بن سليم، بنحوه.

- وأخرجه الطحاوي في الموضع السابق، بنحوه.

والبيهقي في السنن الكبرى (٨٠/٥ ح ٩٠٤٤) بنحوه. وقال عن رواية الشافعي: إنها شاهد لرواية بن المسيب^(١).

كلاهما: (الطحاوي، والبيهقي) عن أبي عوانة.

- أربعتهم: (سفيان بن الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبو الأحوص، وأبو عوانة) عن أبي يعفور العبدى، عن الأمير على مكة، أن النبي ﷺ قال لعمره ﷺ . الحديث.

وعزاه أيضاً الزيلعي في نصب الراية (٣٩/٣) إلى إسحاق بن راهويه، وأبي يعلى الموصلي، من طريق أبي يعفور؛ به.

وجاء في رواية الشافعي، وابن أبي شيبة، والفاكهي، والطحاوي، والبيهقي أن الرجل (الأمير على مكة): من خزاعة.

وقال سفيان عنه -في رواية الشافعي-: «هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، كان الحجاج استعمله عليها مُنصرفه منها حين قتل ابن الزبير».

أما في رواية عبد الرزاق فذكر فيها أبو يعفور، عن رجل، فلم يُبين فيها أنه من خزاعة أو أنه كان أميراً على مكة.

وجاء في رواية الطحاوي أن ذلك كان في سنة ثلاث وسبعين.

أما الرواية الثانية - (ح ١٠٨) - فلم أجد من خرجها بهذا الإسناد؛ أي من رواية أبي يعفور، عن شيخ، عن عمر، قوله: قال لي رسول الله:.. الحديث.

دراسة إسناده:

أحمد بن حمّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري، الدُّولابي، الرّازي.
أبو علي. سكن مصر.

(١) وسيأتي التعليق على قوله هذا في الحكم على السند.

وهو والد أبي بشر محمد الدولابي، صاحب كتاب الكنى والأسماء. وقد تقدمت ترجمته في التمهيد، وذكرت أبي لم أقف على من ترجم له سوى ابن أبي حاتم، وقال: «روى عن حسين بن علي الجعفي، وعمران بن أبان الواسطي. سمع منه أبي، وعلي بن الحسين بن الجنيد». ومنه نقل الخطيب البغدادي ترجمته في غنية الملتبس^(١).

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ع). قال شعبة، وابن عيينة، وابن معين، وغيرهم من العلماء: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان».

وقال الخطيب: «كان إماماً من أئمة المسلمين... مجمعا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته، مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس». توفي سنة: ١٦١^(٢).

وقدّان؛ أبو يعفور الكبير العبدى، الكوفي، ويقال: اسمه واقد (ع). أدرك المغيرة بن شعبة. وروى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وغيرهما.

وثقه ابن معين، والإمام أحمد، وابن المديني.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

توفي سنة: ١٢٠، وقيل: بعدها^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٠/٢، وغنية الملتبس ص ٩٦. واقتبست بقية نسبه من ترجمة ابنه أبي بشر في

سير الأعلام ١٤/٣٠٩.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠/٢١٩، وتهذيب الكمال ١١/١٥٤، وتذكرة الحفاظ ١/١٥١، والتقريب

ص ٢٤٤.

الحكم على السند:

مرسل، كما أن فيه راويا مبهماً، وهو الذي وصفه الطبري بأنه الأمير على مكة زمن الحجاج.

وقد جاء في روايات أخرى - كما تقدم في التخريج - أنه رجل من خزاعة. وقال الشافعي بعد أن روى الحديث من طريق هذا المبهم، أن ابن عيينة قال: «هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، كان الحجاج استعمله عليها منصرفه منها، حين قتل ابن الزبير».

وعبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث الخزاعي (بخ س):

ذكره مسلم في المنفردات والوحدان، وقال: «ومن تفرد عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن بالرواية ممن دون الصحابة - فذكر منهم -: عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث الخزاعي. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يروى عن جماعة من الصحابة».

وقال ابن حجر: «من أولاد الصحابة، روى عن أبي موسى رضي الله عنه، ويقال: له أيضاً صحبة^(٢)».

وقال ابن كثير في رواية أحمد: «وهذا إسناده جيد، لكن راويه عن عمر رضي الله عنه مبهم، لم يُسم، والظاهر أنه ثقة جليل؛ فقد رواه الشافعي - ثم ذكر ابن كثير رواية الشافعي وقول ابن عيينة في اسم المبهم أنه عبد الرحمن بن نافع.. ثم قال: - وقد كان عبد الرحمن هذا جليلاً نبياً كبير القدر، وكان أحد نفر الأربعة الذين ندمهم عثمان بن عفان رضي الله عنه في كتابة المصاحف التي نفذها إلى الآفاق...»^(٣).

قلت: وإن عُرف هذا المبهم، فإنَّ الرواية تظل مرسلة؛ لأن عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث إنما روى أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم قال لعمر رضي الله عنه: ((يا عمر! إنك رجل قوي...)) الحديث. فهذه رواية مرسلة.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٨/٩ ت ٢٠٧، والثقات ٤٩٩/٥، وتهذيب الكمال ٤٦٠/٣٠، وتهذيب

١٠٨/١١، والتقريب ص ٥٨١.

(٢) انظر ترجمته في: المنفردات والوحدان ص ٩٤، ٩٥، والثقات ٨١/٥، والتقريب ص ٣٥١.

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٥٩/٥.

وقد قال ابن كثير في إرشاد الفقيه (٣٣٤/١): ((عن عبد الرحمن بن الحارث: قال النبي لعمر: -وذكر الحديث-)). ثم قال ابن كثير: «رواه الشافعي وأحمد، وهو مرسل جيد».

وسئل الدارقطني: عن حديث أبي يعفور العبدى، عن رجل من خزاعة، عن (١) عمر، قال رسول الله ﷺ: ((يا عمر! إنك رجل قوي...)) -وذكر الحديث-.

فأجاب الدارقطني: ذكره ابن عيينة وغيره عن أبي يعفور، فقال ابن عيينة: ذكروا أنه عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، ورواه أيضاً عيسى بن طلحة بن عبيد الله، عن رجل، لم يسمعه عن عمر، وقيل: عن عيسى بن طلحة، عن عمر مرسلًا (٢).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد، وفيه راو لم يسم، وعن أبي يعفور العبدى، قال: سمعت رجلاً منصرف الحجاج عن مكة يقول: إن عمر رضي الله عنه كان يزاحم على الركن، فذكر نحوه مرسلًا، فإن هذا أبو يعفور الصغير ولم يدرك الصحابة، والله أعلم» (٣).

قلت: لكن أبا يعفور الصغير هو عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس الثعلبي العامري (٤)، بينما الوارد في السند هنا هو: أبو يعفور العبدى، وهو الكبير، وقد صرح ابن كثير والزيلي (٥) أن أبا يعفور العبدى الوارد في هذا السند اسمه: وقدان. وهو اسم أبي يعفور الكبير العبدى؛ كما تقدم في ترجمته.

إشارة:

تقدم في الفصل الأول من هذا الباب (ح ١٦) أن الإمام الطبري روى نحو هذا الحديث

(١) من خلال التخريج المتقدم فإن الرجل من خزاعة أو الأمير على مكة، قد ورد في الأسانيد أنه يروي أن النبي ﷺ

قال لعمر رضي الله عنه ..

ولم أجد من رواه عن أبي يعفور، عن الرجل..، عن عمر، عن النبي، سوى رواية الطبري الثانية -ح ١٠٨- من طريق أبي يعفور عن شيخ، عن عمر قال: قال لي رسول الله.. فذكر الحديث.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٢/٢٥٢.

(٣) مجمع الزوائد ٣/٢٤١.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٧/٢٦٩، والتهذيب ٢/٥٣١.

(٥) البداية والنهاية ٥/١٥٩، ونصب الراية ٣٣٩.

من طريق المفضل بن صالح؛ أبي جميلة، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ - وهو الخبر ح ١٠٦ من مسند ابن عباس -.

وحكمت على السند هناك بأنه ضعيف جداً؛ لأن المفضل واهٍ، منكر الحديث.

وروى البيهقي في السنن الكبرى (٨٠/٥ ح ٩٠٤٣) هذا الحديث من طريق المفضل، ثم في (ح ٩٠٤٤)^(١) علّق البيهقي على الخبر من رواية الشافعي - التي نقل فيها قول ابن عيينة في اسم الراوي المبهمة - فقال: «هو شاهد لرواية ابن المسيب».

قلت: لكن رواية ابن المسيب وردت من طريق المفضل بن صالح، وتقدم أنه منكر الحديث، واهٍ، فلا تصلح روايته للترقية، والله أعلم.

وعوداً إلى قول الطبري: «خبر في إسناده نظر» فإنه يظهر أن قوله هذا بسبب ما في إسناده الحديث - ح ١٠٧ - من إبهام وإرسال، ولما في إسناده - ح ١٠٨ - من إبهام، حيث رواه أبو يعفور، عن شيخ، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

(١) تقدم ذكرها في التخريج قريباً.

٣٠ - المثال الثاني:

في مسند علي عليه السلام (ص ٢١٨):

ح-٣٥٤ قال الطبري: «وحدثني العباس بن الوليد العذري، قال: أخبرني أبي، قال: حدثني عبد الله بن شوذب، قال: حدثني عامر بن عبد الواحد، قال: كنت جالساً عند عطاء بن أبي رباح، فرأى شيخاً هو أكبر منه، فأقبل عليه عطاء، فرحب به ووسع له، فقال الشيخ: حدثني الصديقة ابنة (١) الصديق عليه السلام، -وأحسب أنها رفعت الحديث- قال: ((أيتما عامل أصاب في عمله فوق رزقه الذي فرض له فإنه غُلُول^(٢))).»

ثم قال الطبري: «وقد بينت هذه الأخبار^(٣) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، - وإن كان فيها بعض النظر... - معنى ما رُوي عن معاذ^(٤)، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحته له ما أباح من هدايا رعيته^(٥)».

تخريج الحديث:

أخرجه محمد بن خلف بن حيان -المعروف بوكيع- في أخبار القضاة (١/٦٠).
والطبراني في مسند الشاميين (٢/٢٤٩ ح ١٢٨١).
كلاهما: (محمد بن خلف، والطبراني) من طريق أيوب بن سويد الرملي، عن ابن شوذب، به، بنحوه.

كلاهما: (الوليد بن مزيد العذري، وأيوب بن سويد الرملي) عن ابن شوذب، عن عامر بن عبد الواحد، عن الشيخ، عن عائشة رضي الله عنها، به. وورد رفعه عن عائشة في رواية

(١) في المطبوع: (ابنت). والظاهر أنه خطأ طباعي.

(٢) كل خيانة غُلُول، لكنه صار في عرف الشرع لخيانة المغام خاصة، يقال منه: غَلَّ وأغْلَّ. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد؛ القاسم بن سلام ١/١٩٩، ومشارك الأنوار ٢/١٣٤ (غ ل ل).

(٣) يشير بقوله (الأخبار) إلى خبرين رواهما؛ أحدهما هو هذا الخبر، والآخر شاهد له من حديث ابن بريدة رضي الله عنه، وسأتناوله بالدراسة في هذا الباب، الفصل السادس (ح ٦٤).

(٤) تقدمت دراسة خبر معاذ رضي الله عنه في الفصل الأول (ح ٦).

(٥) مسند علي ص ٢١٩.

أيوب بن سويد دون شك.

دراسة إسناده:

١ - العباس بن الوليد بن مَزَيْد العُذْرِي؛ أبو الفضل البَيْرُوتِي (د س).

قال النسائي: «ثقة». وفي موضع آخر قال: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابنه: «سمعت منه، وهو صدوق، ثقة».

وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «كان من خيار عباد الله، المتقنين في الروايات».

كما ذكره العجلي في ثقاته.

وقال الذهبي: «صدوق، صاحب ليل».

وقال ابن حجر: «صدوق، عابد».

توفي سنة: ٢٦٩، وقيل غير ذلك^(١).

٢ - الوليد بن مَزَيْد العُذْرِي؛ أبو العباس البيروتي (د س).

أثبت أصحاب الأوزاعي.

وثقه دحيم، وأبو داود، والدارقطني، -وزاد: ثبت-، والحاكم، -وزاد: مأمون-، وابن

ماكولا.

كما ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال النسائي: «لا يخطئ، ولا يدلس».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت».

توفي سنة: ٢٠٣، وقيل: ٢٠٧^(٢).

٣ - عبد الله بن شَوْذَب الخُرَّاساني؛ أبو عبد الرحمن البلخي، سكن البصرة ثم سكن الشام

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧٧/٦، ومعرفة الثقات ٢٠/٢، والثقات ٥١٢/٨، وتاريخ مدينة دمشق

٤٤٩/٢٦، والكاشف ٦٥/٢، والتهذيب ٢٩٥/٢، والتقريب ص ٢٩٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨/٩، والثقات ٢٢٤/٩، وتهذيب الكمال ٨٣/٣١، والتهذيب ٣٢٤/٤،

والتقريب ص ٥٨٣.

(بخ ٤).

وثقه ابن معين، وابن عمار، والنسائي، وابن نمير، والعجلي.

وذكره ابن حبان في الثقات.

كما وثقه الإمام أحمد، وقال -أيضاً-: «لا أعلم به بأساً»، وقال أبو حاتم: «لا بأس

به».

وقال ابن حزم: «مجهول».

وقال الذهبي: «صدوق، إمام».

وقال ابن حجر: «صدوق، عابد».

وتوفي سنة: ١٥٦^(١).

والظاهر أنه ثقة لتوثيق من سبق ذكرهم من الأئمة.

٤ - عامر بن عبد الواحد الأحول البصري (ر م ٤).

قال ابن معين: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «هو ثقة، لا بأس به». فسأله ابنه: «يحتاج بحديثه؟» قال: «لا بأس به».

وقال ابن عدي: «لا أرى بروايته بأساً».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ».

قال الإمام أحمد: «ليس حديثه بشيء». وفي رواية أخرى قال: «ليس بالقوي، هو

ضعيف الحديث».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ، من السادسة»^(٢).

والظاهر أنه ليس به بأس، لقول عدد من كبار الأئمة، منهم أبو حاتم -بالرغم من

تشدده-، كما أنه من رجال مسلم.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨٢/٥، والثقات ١٠/٧، وتهذيب الكمال ٩٤/١٥، وميزان الاعتدال ١٢٠/٤،

والتهذيب ٣٥٤/٢، والتقريب ص ٣٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٢٦/٦، والضعفاء الكبير ٣١٠/٣، والثقات ١٩٣/٥، والكامل ٨١/٥،

وتهذيب الكمال ٦٥/١٤، وميزان الاعتدال ٢٠/٤، والتقريب ص ٢٨٨.

٥ - عطاء بن أبي رباح، واسمه: أسلم القرشي الفهري؛ أبو محمد المكي، مولى آل أبي خثيم، ويقال: مولى بني جمح (ع).
وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي.
كما ذكره ابن حبان في ثقاته: وقال: «كان من سادات التابعين فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً».

وكان كثير الإرسال..
قال يحيى بن سعيد القطان: «مرسلات مجاهد أحب إليّ من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب». وبنحوه قال أبو داود.
وقال الإمام أحمد: «ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد».

وقال ابن المديني: «كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد».
وعلق الذهبي على قول ابن المديني السابق، فقال: «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عني أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي».
وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال... وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكتر ذلك منه».

مات سنة: ١١٤، وقيل: ١١٥^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه راوٍ مبهم، وهو الشيخ الذي روى عن عائشة رضي الله عنها.
وقد قال الطبري في هذا الخبر: «فيه بعض النظر».

فيظهر أن سبب قوله راجع إلى أحد الأمرين التاليين أو كليهما:

١ - إبهام هذا الراوي.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٦٣/٦، والجرح والتعديل ٣٣٠/٦، ومعرفة الثقات ١٣٥/٢، وجامع التحصيل ص ٢٣٧، والثقات ١٩٨/٥، وتهذيب الكمال ٦٩/٢٠، وسير الأعلام ٨٦/٥، وميزان الاعتدال ٩٠/٥، وتهذيب التهذيب ١٠١/٣، والتقريب ص ٣٩١.

٢- حال عامر بن عبد الواحد الأحول؛ فهو وإن كان لا بأس به في رأي بعض الأئمة؛
كابن معين وأبي حاتم وابن عدي؛ إلا أن الإمام أحمد والنسائي ضعفاه، وقال ابن
حجر: «صدوق يخطئ»، فلعل الإمام الطبري ممن يرى تضعيفه.
ولكن الأظهر والأقوى الذي ينصرف إليه الذهن أن يكون قوله السابق بسبب إبهام
الراوي. -والله أعلم-.

٣١ - المثال الثالث:

في جامع البيان (٣٧٦/١٩):

عند تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ; < = > ? @ A B C D ﴿١﴾، رجح الإمام الطبري أن أولى الأقوال في تأويل الآية بالصواب أن المصطفين من عباده هم مؤمنو أمة محمد ﷺ، وأما الظالم لنفسه؛ فهو من أهل الذنوب التي هي دون الشرك؛ ذلك أن الله تعالى أتبع هذه الآية بقوله: ﴿K M L﴾ ﴿٢﴾ فعمّ بدخول الجنة جميع الأصناف الثلاثة: الظالم لنفسه، والمتقصد، والسابق ﴿٣﴾.

ثم قال الطبري: «وقد رُويَ عن رسول الله ﷺ بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار» ﴿٤﴾، وإن كان في أسانيدنا نظراً، مع دليل الكتاب على صحته على النحو الذي بينت... حدثنا ابن بشار ﴿٥﴾، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن الوليد بن العيزار ﴿٦﴾، أنه سمع رجلاً من ثقيف، حدث عن رجل من كنانة، عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ; < = > ? @ A B C D ﴿٧﴾ قال: ((هؤلاء كلهم بمثلة واحدة، وكلهم في الجنة)).

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) فاطر: ٣٣.

(٣) انظر: جامع البيان ٣٧٣/١٩ - ٣٧٥.

(٤) روى الطبري حريين: أحدهما هذا الخبر، والآخر من حديث أبي الدرداء رضى الله عنه سيأتي ذكره في هذا الباب، الفصل الثالث (ح ٤١).

(٥) ذكر المحقق أنهما في إحدى النسخ: (المثنى). هامش رقم ١.

(٦) ذكر المحقق أنهما في إحدى النسخ: (المغيرة). هامش رقم ٢.

(٧) فاطر: ٣٢.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة الملائكة (ح ٣٢٢٥) بلفظه. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه». والإمام أحمد في مسنده (ح ١١٧٤٥) بلفظه. وابن أبي حاتم في تفسيره (٣١٨١/١٠) بلفظه. أربعتهم: (محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، والإمام أحمد، وابن أبي حاتم) عن محمد بن جعفر.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٢٩٦ ح ٢٢٣٦) - ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٤٢/٣ ح ١٩٩٦)، والبيهقي في البعث والنشور (٨٣/١ ح ٥٧) - ولفظه: ((كلهم في الجنة)) أو قال: ((كلهم بمثلة واحدة)) قال شعبة أحدهما.

وقرن اللالكائي مع أبي داود: عبد الصمد بن عبد الوارث. ثلاثتهم: (محمد بن جعفر، وأبي داود الطيالسي، وعبد الصمد بن عبد الوارث) عن شعبة، به.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٣/٧) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه، بلفظه.

دراسة إسناده:

- ١ - محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب بـبندار (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ١٢)، وأنه ثقة.
- ٢ - محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله البصري، المعروف ببغندر (ع). كان شعبة زوج أمه. وقال غندر: «لزمت شعبة عشرين سنة، لم أكتب من أحد غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه». وثقه ابن معين، وقال أيضاً: «أراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر، وكان من أصح الناس كتاباً».

وقال الإمام أحمد: «ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر». وقال العجلي: «ثقة، وكان من أثبت الناس في حديث شعبة». وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً، وكان مؤدياً، وفي حديث شعبة ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من خيار عباد الله، ومن أصحابهم كتاباً على غفلة فيه».

وقال الذهبي: «أحد الأثبات المتقنين، ولا سيما في شعبة». وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة». توفي سنة: ١٩٣ هـ^(١).

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، الأزدي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري (ع).

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن»- يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبتته وتنقيته للرجال-.

وقال حماد بن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته».

وقال الثوري: «شعبة أمير المؤمنين في الحديث».

وقال يحيى القطان: «ما رأيت أحداً قط أحسن حديثاً من شعبة». وقال-أيضاً-: «كان شعبة أعلم بالرجال».

وقال أبو داود: «ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة». وقال-أيضاً-: «يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه»- يعني في الأسماء-.

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ متقن... وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة».

توفي سنة: ١٦٠ هـ^(١).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٧/١، ومعرفة الثقات ٢٣٤/٢، والجرح والتعديل ٢٢١/٧، والثقات ٥٠/٩، وتهذيب الكمال ٥/٢٥، وشرح علل الترمذي ٧٠٢/٢، والكاشف ١٥/٣، والتهذيب ٥٣١/٣، والتقريب ص ٤٧٢.

٤- الوليد بن العيزار بن حُرَيْث العَبْدِي الكوفي (خ م ت س).
وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن حجر: «ثقة من الخامسة»^(٢).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه راويان مبهمان هما: الرجل من ثقيف، والرجل من كنانة.
أما بقية رواياته فهم ثقات، من رجال الشيخين.
وقد حكم الطبري على السند بأن فيه نظرا - كما سبق ذكره -.
فالظاهر أن ذلك بسبب إبهام هذين الراويين، ولا يظهر في السند علة سوى ذلك.

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، وتهذيب ١٦٦/٢، والتقريب ص ٢٦٦.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٠/٩، وتهذيب الكمال ٦٤/٣١، وتهذيب ٣٢١/٤، والتقريب ص ٥٨٣.

٣٢ - المثال الرابع:

في جامع البيان (٣/٣٣٨):

قال الطبري: «..حدثني به حاتم بن بكر^(١) الضبي، قال: ثنا أشهل بن حاتم الأرطباني^(٢)، قال: ثنا ابن عون، عن محمد بن جحادة، عن رجل، عن زميل له، عن أبيه، - وكان أبوه يكنى أبا المنتفق - رضي الله عنه، قال: أتيت النبي ﷺ بعرفة، فدنوت منه حتى اختلفت عنق راحلي وعنق راحلته، فقلت: يا رسول الله! أنبني بعمل ينجي من عذاب الله ويدخلي جنته. قال: ((اعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وأقم الصلاة المكتوبة، وأد الزكاة المفروضة، وحج واعتمر)). قال أشهل: وأظنه قال: ((وصم رمضان، وانظر ما تحب من الناس أن يأتوه إليك فافعله بهم، وما تكره من الناس أن يأتوه إليك فذرهم منه)).»

قال الطبري بعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يستدل به في أن العمرة واجبة: «هذه أخبار لا يثبت بمثلها في الدين حجة لو هي أسانيدها، وأنها مع وهي أسانيدها لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب...»^(٣).

تخريج الحديث:

مدار الحديث على محمد بن جحادة، وقد اختلف عنه على وجهين:

- ١/ من رواه عنه، عن رجل، عن زميل له، عن أبيه، وكان يكنى بأبي المنتفق رضي الله عنه.
- ٢/ من رواه عنه، عن المغيرة بن عبد الله الشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس، يقال له: ابن المنتفق^(٤) رضي الله عنه.

(١) ذكر المحقق أنها في نسختين وردت: (بكير). هامش ٣.

(٢) ذكر المحقق أنها وردت في إحدى النسخ: (الأرطباني). هامش ٤.

(٣) ٣/٣٤٠. وستأتي دراسة بقية هذه الأخبار والتي وصف سندها بالوهاء، في هذا الباب: الفصل الثالث (ح ٤٧)، والفصل السابع (ح ٧١).

(٤) قال ابن حجر في الإصابة (ص ٨٣٩): ((عبد الله بن المنتفق الشكري: يكنى أبا المنتفق)). وذكره مرة أخرى في (ت أبو المنتفق ص ١٥٦٠).

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه: عبد الله بن عون.

- أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٨/٥) معلقاً عن ابن المثني، عن ابن أبي عدي، وذكر طرفاً من الحديث.
- وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني — ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٣١٨/٦) —، بنحوه.

والطبراني في المعجم الكبير (٢١٠/١٩ ح ٤٧٤). مثله. وقال: «اضطرب ابن عون في إسناد هذا الحديث ولم يضبطه عن محمد بن جحادة، وضبطه همام». وأبو بشر الدولابي في الكنى والأسماء (١٦٨/١ ح ٣٢٧) بنحوه. — ثلاثتهم: (ابن أبي عاصم، والطبراني، والدولابي) من طريق معاذ بن معاذ.

- وأخرجه الطبري في تفسيره — كما تقدم — من طريق أشهل بن حاتم.
- وذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦٦/٦) معلقاً عن معاذ، والنضر بن شميل.
- أربعتهم: (ابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، وأشهل بن حاتم، والنضر بن شميل) عن ابن عون، عن محمد بن جحادة، عن رجل، عن زميل له من بني غُبر، عن أبيه (المكنى بأبي المنتفق).

ولم يرد في سند الطبراني (الرجل) الراوي بين محمد بن جحادة وزميله.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه: همام بن يحيى.

- أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٧١٥٣ ح).
- والطبراني في الكبير (٢١٠/١٩ ح ٤٧٣).
- كلاهما: (الإمام أحمد، والطبراني) من طريق عفان بن مسلم، بنحوه مطولاً.
- وقرن الطبراني مع عفان: (حجاج بن المنهال، وحفص بن عمر الحوضي، وعلي بن الجعد).

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٧٨٨/٤ ح ٤٥٣٦)، و(٣٠٦٥/٦).

ح ٧٠٨٩) من طريق حجاج بن منهال، وقرنه بأبي عمر الحوضي. بنحوه مطولاً.
 • أربعتهم: (عفان بن مسلم، وحجاج بن المنهال، وحفص بن عمر الحوضي، وعلي بن الجعد) عن همام، عن محمد بن جحادة، عن المغيرة بن عبد الله الشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس (وهو ابن المنتفق، ويكنى أبا المنتفق) رضي الله عنه.
 • تابع محمد بن جحادة، أربعة:

(عمرو بن حسان المسلي، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق؛ عمرو بن عبيد الله السبيعي، وزيد بن الحارث).
 أخرج المتابعات الثلاث الأوائل: الإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٨٨٣، وح ١٥٨٨٤، ١٥٨٨٥) بنحوه. ولم يُعرف فيها الرجل الصحابي أنه ابن المنتفق أو أبو المنتفق.
 وأخرج المتابعة الأخيرة: الطبراني في الكبير (٢١٠/١٩ ح ٤٧٥) من طريق أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد^(١)، عن أبيه، عن جده.

• خمستهم: (محمد بن جحادة، وعمرو بن حسان المسلي، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق؛ عمرو بن عبيد الله السبيعي، وزيد بن الحارث الياامي [جد أشعث بن عبد الرحمن]^(٢)) عن المغيرة بن عبد الله الشكري، عن أبيه، عن ابن المنتفق رضي الله عنه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣/١): «رواه أحمد، والطبراني في الكبير، وفي إسناده عبد الله بن أبي عقيل الشكري، ولم أر أحداً روى عنه غير ابنه المغيرة بن عبد الله». وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة (٥٦٤/١): «عبد الله بن أبي عقيل الشكري... ليس بالمشهور».

- كما أخرج الحديث عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (ح ١٦٧٠٥) من

(١) جاء في المطبوع: زبير، والظاهر أنه خطأ طباعي، والصواب: زيد. انظر: تهذيب الكمال ٢٧٤/٣، والتقريب

(٢) كما ذكر أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦٦/٦) متابعين آخرين، هم: (عاصم بن كليب، ومعاوية بن سلمة النصري، وعبد ربه بن سعيد الأنصاري).

طريق عيسى بن يونس. بنحوه.

والطبراني في الكبير (٢١١/١٩ ح ٤٧٦) من طريق يحيى بن عيسى. بنحوه.
وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٨/٥) معلقاً عن أبي حفص، عن ابن داود.
ولفظه: ((أن عمه أتى النبي ﷺ)). [فقط].

ثلاثتهم: (عيسى بن يونس، ويحيى بن عيسى، وابن داود) عن الأعمش، عن عمرو بن
مُرّة، عن المغيرة بن سعد - بن الأخرم -، عن أبيه، أو عن عمه - قال الطبراني: يشك
الأعمش -، قال: أتيت النبي ﷺ...

ولم يرد الشك في رواية البخاري السابقة، إنما جاء فيها عن عمه فقط.
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣/١): «رواه عبد الله من زياداته، والطبراني في الكبير
بأسانيد، ورجال بعضها ثقات على ضعف في يحيى بن عيسى كثير».
وتعقب الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ١٤٧٧) قول الهيثمي السابق، فقال: «إسناد
عبد الله خلو منه... وهو جيد كما بينت، فكان الأولى بالهيثمي أن يتكلم عليه، ويبين حاله،
ولا ينشغل بالطريق الضعيف».

ولكن قال ابن حجر في الإصابة (ت سعد بن الأخرم ص ٤٧٩) - بعد أن ذكر الحديث
من طريق المغيرة بن سعد الأخرم عن أبيه أو عمه - : «أما البخاري فقال: إنما هذا الحديث عن
مغيرة بن عبد الله الشكري!

وأخرج عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش، فقال فيه: عن المغيرة بن
عبد الله الشكري، عن أبيه، والله أعلم بالصواب».

وكذلك نقل ابن حجر في (ت عبد الله بن الأخرم ص ٧٣٧) عن البخاري قوله: «مغيرة
بن سعد بن الأخرم، لا يصح إنما هو مغيرة بن عبد الله».

وقال ابن حجر في الإصابة - أيضاً - (ت عبد الله بن المنتفق الشكري ص ٨٣٩):
«ويحتمل إن كان ابن سعد بن الأخرم محفوظاً؛ أن يكون كل من المغيرة بن عبد الله
الشكري، والمغيرة بن سعد بن الأخرم، رويَا الحديث جميعاً».

وبالنظر في الاختلاف على محمد بن جحادة؛ يظهر رجحان الوجه الثاني، وهو من رواه

عنه، عن المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس (ابن المنتفق). وذلك للأسباب التالية:

١/ أنه وإن كان كلا الراويين عن محمد بن جحادة من الثقات؛ -حيث إن راوي الوجه الأول هو عبد الله بن عون بن أرتبان البصري (ع) ثقة ثبت فاضل^(١).

وراي الوجه الثاني: همام بن يحيى بن دينار العوذى البصري (ع). قال ابن حجر: «ثقة ربما وهم»^(٢) - إلا أن ابن عون تفرد عن ابن جحادة في رواية الوجه الأول. بينما تابع محمد بن جحادة في رواية الوجه الثاني مجموعة من الرواة، كما تقدم في التخريج.

٢/ أقوال الأئمة في ذلك.. حيث قال الطبراني -كما تقدم-: «اضطرب ابن عون في إسناد الحديث، ولم يضبطه عن محمد بن جحادة، وضبطه همام».

دراسة إسناد الطبري:

١ - حاتم بن بكر بن غيلان الضبي؛ أبو عمرو البصري، الصيرفي (ق).

روى عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وطبقته.

روى عنه مجموعة، منهم: ابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو عروبة الحراني.

ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، إلا أن ابن خزيمة أخرج له في صحيحه^(٣).

وقال ابن حجر: «مقبول، من الحادية عشرة»^(٤).

٢ - أشهل بن حاتم الجُمحي مولاهاهم؛ أبو عمرو، وقيل: أبو عُمر؛ وقيل: أبو حاتم

البصري (خ ت).

قال أبو داود: «أراه كان صدوقاً».

قال أبو حاتم: «محملة الصدق، وليس بالقوي، رأيته يسند عن ابن عون حديثاً الناس

(١) التقريب ص ٣١٧. وستأتي ترجمته مفصلة، قريباً، عند دراسة إسناد الطبري.

(٢) انظر ترجمته في: سير الأعلام ٢٩٦/٧، والتقريب ص ٥٧٤.

(٣) ينظر مثلاً: ١٦٥/٣ ح ١٨٣١.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩١/٥، والكاشف ٣٠٠/١، وتهذيب التهذيب ١١١/٢، والتقريب ص ١٤٤.

يوقفونه».

وقال أبو زرعة: «ليس بقوي».

وقال العجلي: «ضعيف».

وقال ابن حبان: «في حديثه أشياء انفرد بها، كأنه يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد».

وقال ابن معين: «لا شيء».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ».

وقال في موضع آخر: له عند البخاري حديثان... - [فذكرهما، فكان أحدهما أخرجه البخاري متابعة، والثاني ذكره تعليقاً، متابعة أيضاً] - .
توفي سنة ٢٠٨^(١).

٣- عبد الله بن عون بن أرطبان؛ أبو عون البصري (ع).

قال ابن مهدي: «ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة منه».

وقال شعبة: «لأن أسمع من ابن عون حديثاً يقول فيه: (أظن أني سمعته) أحب إلي من أن أسمع من ثقة غيره يقول: «(قد سمعت)».

وقال النسائي: «ثقة، مأمون». وقال في موضع آخر: «ثقة، ثبت».

وقال ابن معين: «ثبت».

كما وثقه عثمان بن أبي شيبة، وأبو حاتم، والعجلي، وغيرهم.

وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل زمانه عبادة، وفضلاً، وورعاً، ونسكاً، وصلابة في السنة، وشدة على أهل البدع».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل».

مات سنة: ١٥٠. وقيل غير ذلك^(١).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦٨/٢، ومعرفة الثقات ٢٣٣/١، والجروحين ١٨٤/١، وتهذيب الكمال ٢٩٩/٣، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٥٠، وهدي الساري ص ٣٩١، والتهذيب ١٨٢/١، والتقريب ص ٥٢٢.

٤ - محمد بن جُحَادَة الأَوْدِي، ويقال: الأيامي، الكوفي (ع). وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، والنسائي، وغيرهم. وقال أبو حاتم: «ثقة، صدوق، محله محل عمرو بن قيس الملائي، وأبي خالد الدالاني...». وقال داود: «كان لا يأخذ عن كل أحد». وأثنى عليه. ونقل العقيلي عن أبي عوانة قوله: «كان يغلو في التشيع». وقال ابن حجر: «ثقة». مات سنة: ١٣١ هـ^(٢).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه:

- ١ - مبهمان: الرجل -الذي روى عنه محمد بن جحادة-، وزميله.
- ٢ - أشهل بن حاتم. صدوق يخطئ، لكن تابعه (ابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، والنضر بن شميل)، من طرق أخرى لم ترد عند الطبري كما تقدم في التخريج.
- ٣ - حاتم بن بكر الضبي -شيخ الطبري-، أخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال ابن حجر: «مقبول».
- ٤ - ابن عون اضطرب فيه كما ظهر في التخريج، وقد تقدم أن الخبر مروى من وجه آخر أرجح منه. ولكن الإمام الطبري لم يشر إلى الوجه الثاني.

فيظهر أن قول الطبري المتقدم في هذا الخبر بأنه لا يثبت بمثله في الدين حجة لوهي إسناده؛ أنه بسبب إبهام الراويين. وقد يكون السبب -أيضاً- أنه من رواية شيخه حاتم بن بكر، إذ لاحظت أن من عادة الإمام الطبري فيما يرويه عنه من الأحاديث المرفوعة أنه يروي

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣٠/٥، والثقات ٣/٧، وسير الأعلام ٣٦٤/٦، والتهذيب ٣٩٨/٢، والتقريب ص ٣١٧.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٢٢/٧، والضعفاء الكبير ٤٣/٤، وتهذيب التهذيب ٥٢٩/٣، والتقريب ص ٤٧١.

عنه مع متابعة له، إما تامة أو قاصرة^(١)، بينما خلا هذا الخبر من المتابعات، والله أعلم.

(١) انظر مثلاً: مسند عمر ٩٠/١ ح ١٤٥، ومسند ابن عباس ١٢٥/١ (ح ١٧٦ و ١٧٧) و ٧٨٤/٢ ح ١١٦٢،
والجزء المفقود ص ٢٧ (ح ١٢ و ١٣)، وص ٨٠ ح ١٠٤، وجامع البيان ٦/٦٨٤.

ونتيجة ما تقدم:

١. ظهر من خلال دراسة الأمثلة التي وردت في هذا الفصل أن الإمام الطبري ضعف سند الأخبار التي وردت من طريق راو مبهم. حيث وصف إسناده بأن فيه نظرًا؛ كما في الرواية الثانية من (ح ٢٩)، وكما في (ح ٣١) إذ لم يظهر في سنديهما علة سوى الإبهام.

وفي (ح ٣٠) وصف الإسناد بأن فيه بعض النظر، وكانت العلة البارزة فيه إبهام الراوي، لكن يحتمل -أيضًا- أن يكون ضعفه بسبب أن في إسناده عامر بن عبد الواحد: صدوق يخطئ.

أما المثال الأخير (ح ٣٢) فقد وصف إسناده بأنه واه، ويلاحظ أنه اجتمع في السند أكثر من علة، علاوة على إبهام الراوي، كما تقدم.

٢. تضعيف الإمام الطبري لأسانيد أخبار هؤلاء المبهمين، يمثل تطبيقًا لأقواله -المتقدمة في بداية الفصل الأول- في أن الأخبار تثبت بنقل العدول. وإبهام الراوي يعيق عن معرفة حاله، وتبين أمر عدالته، فلا يُوثق بروايته.

{ الفصل الثالث }

منهجه في التضعيف بالجهالة

- ثلاثة مسالك للإمام الطبري في التضعيف بالجهالة..
- أمثلة المسلك الأول:
- وتشتمل على الأخبار من (ح ٣٣) إلى (ح ٣٦).
- مثال المسلك الثاني:
- وتشتمل على الخبر (ح ٣٧) .
- أمثلة المسلك الثالث:
- وتشتمل على الأخبار من (ح ٣٨) إلى (ح ٤٧).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواها من طريق رواة مجهولين.
- النتيجة.

الفصل الثالث: منهجه في التضعيف بالجهالة

يرى الإمام الطبري أن من أسباب تضعيف الخبر، وعدم الاحتجاج به؛ جهالة الراوي، وكونه غير معروف في نقلة الآثار.. يتبين ذلك من خلال أقواله التالية:

قال رحمه الله: «إن قال قائل لنا: ما أنت قائل في هذه الأخبار: أصحاب هي، أو سقيمة؟ فإن قلت: هي سقيمة؟ قيل لك: وما الذي أسقمها، ورواها معروفون غير مجهولين؟ وإن قلت: هي صحاح! قيل لك: فما معنى الخبر الذي حدثكموه...»^(١). [ثم روى عدة أحاديث، وبيّن معناها].

وقال في أخبار من مراسيل الحسن: «هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة، وذلك أن مراسيل الحسن... إذا وُصلت الأخبار؛ فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعرفون»^(٢).

وقال -أيضاً-: «إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر... أصحيح هو أم سقيم؟ فإنك إن قلت: هو سقيم؛ قيل لك: ما الذي أسقمه؟ وجميع من بينك وبين رسول الله ﷺ معروفة حالهم، غير متروكة روايتهم!...»^(٣).

وفي موضع آخر روى خبراً عن علي رضي الله عنه، وصححه، ثم روى شاهداً له منبهاً على أن راويه لا يعرفه، فقال:

«حدثني إبراهيم بن موسى الرازي^(٤)، وليس بالفراء... قال أبو جعفر: هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث»^(٥).

وبالنظر في مصنفات الإمام الطبري رحمه الله نلاحظ أنه يسلك أحد المسالك التالية في تضعيفه للأخبار بسبب جهالة رواته، والمسالك هي:

(١) الجزء المفقود ص ٤٥٧..

(٢) مسند علي ص ١١٢.

(٣) الجزء المفقود ص ٣٨٧..

(٤) لم أقف على ترجمة له.

(٥) مسند علي ص ١٠٥ ح ١٧٤.

المسلك الأول: أن يُعين اسم الراوي المجهول الذي ضعف السند بسببه.
المسلك الثاني: أن يشير إلى وجود راوٍ في السند لا يعتمد على روايته، دون تعيين اسمه،
ووجه عدم الاعتماد عليه. وبعد النظر في حال رواة السند يتبين وجود راوٍ مجهول.
المسلك الثالث: أن يرد الخبر ويوهن سنده، دون التصريح بالسبب، وبعد دراسة السند نجد
أن فيه راوياً مجهولاً.

وفيما يلي، سأتناول بالدراسة ما ظهر لي من أمثلة هذه المسالك، ثم أعرج على حالات
صحح فيها الإمام الطبري أخباراً من طريق رواة مجهولين، وأختتم بخلاصة ما ظهر لي من
منهجه في هذه المسألة.

أمثلة المسلك الأول:

(وهو أن يُعين اسم الراوي المجهول الذي ضعف السند بسببه).

٣٣-٣٤ - المثال الأول والثاني:

في مسند عمر (٥٦٣/٢):

ح-٨٣٣- روى الطبري من طريق مسعر، عن أبي العنبر، عن أبي العديس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمانة عليه السلام، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئاً على عصاه، فقمنا له، فقال: ((لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضاً))^(١).

ثم قال الطبري: «...الخبر عن النبي ﷺ بالنهي عن القيام للأحياء، خبر فيه نظر، وذلك أن خبر أبي أمانة عليه السلام خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العديس، وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار، هذا مع اضطراب ناقله في سنده...»^(٢).

وفيما يلي بيان لأقوال العلماء في كل من أبي العديس، وأبي مرزوق..

- تُبَيْعُ بن سُلَيْمَانَ؛ أَبُو الْعَدْبَسِ - الْأَصْغَرُ - الْكُوفِيُّ (د ق)^(٣).

هكذا سماه أبو حاتم الرازي، وغيره. وقال في موضع آخر: «لا يُسمى».

وسماه البخاري: منيع بن سليمان، وتبعه ابن حبان في الثقات.

روى عن: أبي مرزوق. وعنه: أبو العنبر الأصغر - وحده، كما نبه إلى ذلك الذهبي -.

وقال الذهبي - أيضاً -: «فيه جهالة».

وقال العراقي: «مجهول».

وقال ابن حجر: «مجهول، من السادسة»^(١).

(١) وستأتي دراسة هذا الحديث في الباب الثاني، الفصل الخامس (ح ١١٥).

(٢) ٥٦٥/٢.

(٣) روى له أبو داود، وابن ماجه حديثاً واحداً.

قلت: ولم أجد من ذكره من النقاد يجرح أو تعديل سوى ما تقدم، وهذا يتوافق مع قول الطبري عنه أنه غير معروف في نقلة الأخبار.

- أبو مرزوق:

لا يعرف اسمه (دق).

روى عن: أبي غالب، عن أبي أمانة، وقيل: عن أبي العديس، عن أبي أمانة عليه السلام.

وقال المزني: «الصواب الأول».

روى عنه: عمرو بن قيس الملائي، ومسعر بن كدام -على خلاف فيه-، وأبو العديس.

وقال ابن حبان في المجروحين: «أبو مرزوق عن أبي غالب، روى أحدهما عن الآخر، روى ما لا يتابعان عليه، لا يجوز الاحتجاج بهما؛ لانفرادهما عن الأثبات بما خالف حديث الثقات...».

وقال ابن حجر: «لين، من السادسة^(٢)».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٩ / ٨، والجرح والتعديل ج ٢ ص ٤٤٧، والثقات ٥٤٤/٥ وتهذيب الكمال ٨٢/٣٤، و ٣٠٩/٤، والمغني عن حمل الأسفار ٥٠٨/١، وميزان الاعتدال ٧٦/٢، والتقريب ص ١٣٠، ص ٦٥٨.

وذكر المزني -تمييزاً- أبا العديس الأكبر، اسمه: منيع بن سليمان الأسدي، ويقال: الأشعري الكوفي.

يروى عن: عمر بن الخطاب. ويروي عنه: أبو الورقاء سالم بن مخراق، وعاصم بن بهدلة، وعاصم الأحول.

ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات).

قال المزني: ((هكذا فرق بينهما أبو حاتم الرازي، وأبو عبد الله بن مندة، وغير واحد. وهو الصواب، وجعلهما الحاكم أبو أحمد واحداً، ووهم في ذلك، والله أعلم)).

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (ت ١٨٨٦) ٨ / ٤١٤، وتهذيب الكمال ٨٢/٣٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٤٢/٩، والمجروحين ١٥٩/٣، وتهذيب الكمال ٢٧٦/٣٤، والكاشف ٣٥١/٣، والميزان ٤٢٤/٧، والتقريب ص ٦٧٢.

ونسبه الذهبي في الميزان، فقال: «أبو مرزوق التَّجِيبي».

قلت: لكن التجيبي راو آخر، وهو أبو مرزوق التجيبي، المصري،: اسمه حبيب بن الشهيد، على الأشهر، ترجم له ابن حجر ترجمة أخرى^(١) سابقة على ترجمة «أبي مرزوق، عن أبي غالب».

وكذلك فعل الذهبي في الكاشف.

أما قول الإمام الطبري فيه أنه غير معروف في نقلة الآثار، ولا ثابت العدالة في رواية الأخبار، مع اضطراب ناقله في السند؛ فإن نفيه لثبوت عدالته، مع ذكر الاضطراب، قريب من قول ابن حبان، حيث فسر جرحه له بأنه انفرد عن الأثبات بما خالف حديث الثقات. إلا أن الطبري لم يعين منشأ الاضطراب من أي راو.

وقد صدّر الطبري قوله بأن «الخبر فيه نظر... لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العديس، وأبا مرزوق غير معروفين...» إلخ. يدل قوله على أنه يرى أن كون هذين الراويين غير معروفين، ولا ثبتت عدالتهما في رواية الأخبار، فهذا سبب في الحكم عليهما بالضعف، وتوهية سندهما، وعدم الاحتجاج به. * وهنا لفظة:

فقول الطبري في الراويين: «غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار»، علامة فارقة بينه وبين ابن حبان الذي مذهبه: (من لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم^(٢)). فعبارة الطبري يفهم منها أنه يلزم ثبوت العدالة حتى ترتفع جهالة الراوي، وإلا فهو غير محتج بروايته.

يؤيد ذلك أنه قال —كما سيأتي في الفصل التاسع من هذا الباب—: «والصواب من القول عندنا في عكرمة، وفي غيره، ممن شُهرَ في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائز الشهادة ما استحق الوصف بالعدالة من أهل الإسلام...» [إلى أن قال:]- إنما بشهادة بعضهم يثبت

(١) قال عنه ابن حجر: ثقة من الخامسة.. (د ق). انظر: التقريب ص ٦٧٢.

وعقد الذهبي له ترجمة في الميزان أيضاً.

(٢) الثقات ١٣/١.

للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن ثبت له منهم العدالة، وجازت له فيهم الشهادة، لم تُجرح شهادته، ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة...».

٣٥ - المثال الثالث:

في جامع البيان (١/٧٨):

قال الطبري: «فإن قال لنا قائل: فما أنت قائل فيما حدثكم به العباس بن عبد العظيم، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: حدثني جعفر بن محمد الزبيري، قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((ما كان النبي ﷺ يُفسر شيئاً من القرآن، إلا آياً تُعدّ، علّمهنّ إياه جبريل؟))»^(١)...

فكان من جوابه: أن الخبر الذي روي عن عائشة فيه علة في إسناده، لا يجوز معها الاحتجاج به، لأحد ممن علم صحيح سند الآثار، وفاسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو جعفر بن محمد الزبيري^(٢).

أقوال العلماء في جعفر بن محمد الزبيري:

هو جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي. وقيل جعفر بن خالد. ساكن سامرا.

روى عن: هشام بن عروة، والحجازيين.

روى عنه: معن بن عيسى، وخالد بن مخلد، ومحمد بن خالد بن عثمة.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي، وهو صدوق».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال البخاري: «لا يتابع في حديثه».

وقال الأزدي: «منكر الحديث»^(٣).

(١) ثم رواه من طريق معن، عن جعفر بن خالد، به، بمثله. وجعفر بن خالد هو جعفر بن محمد الزبيري، في الرواية السابقة. قال ابن كثير بعد أن ذكر روايتي الطبري: «حديث منكر غريب، وجعفر هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الزبيري...». تفسير ابن كثير ١/١٨.

(٢) انظر: ٨٣/١ بتصرف يسير جداً.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٨٩/٢، والجرح والتعديل ٤٨٧/٢، والثقات ١٣٣/٦، وميزان الاعتدال ١٤٦/٢، ولسان الميزان ١٢٤/٢.

قلت: أما الإمام الطبري فقد قال فيه: «لا يعرف في أهل النقل». ولكن قد عرفه غيره من الأئمة، وحكموا عليه. وليس ذلك بمستغرب... قال ابن حجر: «رُبَّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة، وعرفه غيره، فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا»^(١).

(١) التهذيب ٥٢٧/٢ ت: عبد الرحمن الغافقي.

٣٦ - المثال الرابع:

في مسند عمر (٧٧٩/٢):

ما رواه الطبري من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، حدثني عامر بن واثلة الليثي، أن نافع بن عبد الحارث الخزاعي لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعُسْفَانَ^(١)، وكان عمر استعمله على أهل مكة فسلم على عمر، فقال له: «من استخلفت على أهل الوادي؟» قال: «استخلفت عليهم ابن أبيزى». قال عمر: «وما ابن أبيزى؟» قال نافع: «من موالي». قال عمر: «فاستخلفت عليهم مولى!»، قال يا أمير المؤمنين، إنه قارئ لكتاب الله، عالم بالفرائض. قال عمر: «أما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين))». ثم قال الطبري بعد ما حكم على السند بالصحة أن الخبر عند الآخرين سقيم لعلتين، إحداها: أنه حدث به عن الزهري معمر، فقال: عن عمرو بن واثلة. - ثم قال الطبري: - «فإن يكن ذلك صحيحاً، كما روى معمر، فهو عن مجهول، لا يحتج بحديثه، لأن أهل العلم بالآثار، لا يعرفون راوياً عن عمر، اسمه عمرو بن واثلة».

أقوال العلماء في عمرو بن واثلة:

قال ابن الأثير: «أورده ابن شاهين هكذا»^(٢).

واختلفت الأقوال بين الأئمة، هل عمرو بن واثلة، هو اسم آخر غير مشهور للصحابي عامر بن واثلة؛ أبي الطفيل رضي الله عنه، أم أنه ليس اسماً له؟ - فقال البخاري: «عامر بن واثلة؛ أبو الطفيل المكي رضي الله عنه، وقال بعضهم: عمرو بن واثلة الليثي».

قال المزي: «والأول أصح».

(١) عُسْفَانَ: منهل من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة، وقيل: عسفان قرية جامعة، بها منبر ونخيل ومزارع، على

سنة وثلاثين ميلاً من مكة. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي ١٢١/٤.

(٢) أسد الغابة ٢٩٥/٤. ولم أجده في ثقات ابن شاهين.

ولم يذكر ابن الأثير في ترجمة (عمرو بن واثلة) سوى رواية له - أي لعمرو - عن النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجها أبو موسى.

وقال النووي بعد ذكر القولين في اسمه: «والمعتمد المعروف عامر»^(١).

- أما الإمام مسلم فقد اعتبر الاسم الثاني خطأ، حيث ذكر من أخطاء الرواة: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فيسمي رجلاً مشهوراً باسم سوى اسمه، فيكون خطأً ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، كنعمان بن راشد، حيث حدث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل؛ عمرو بن واثلة، ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل عامر، لا عمرو^(٢).

وقال القاضي عياض: «كذا عند ابن ماهان والسمرقندي في اسمه عمرو، وعند غيرهما عامر بن واثلة، ووهّم بعضهم الرواية الأولى» - [أي عمرو]^(٣).

قلت: فقول الإمام الطبري يلتقي مع قول الإمام مسلم، حيث لم يعتبر عمراً اسماً آخر للصحابي عامر بن واثلة رضي الله عنه، بل قال: ((إن يكن ذلك صحيحاً كما روى معمر، فهو عن مجهول، لا يحتج بحديثه، لأن أهل العلم بالآثار لا يعرفون راوياً روى عن عمر اسمه (عمرو بن واثلة)).»

وهنا ملاحظة:

من خلال ما تقدم في أمثلة هذا المسلك، فإنه يظهر لي أن الإمام الطبري - كحال الكثير من أهل الحديث - لا يرى رواية الثقة عن رجل لم يذكر بجرح أنها تعديل له.

قال ابن الصلاح: «إذا روى العدل عن رجل وسماه، لم تجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم. وقال بعض أهل الحديث، وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلاً منه له؛ لأن ذلك يتضمن التعديل، والصحيح هو الأول؛ لأنه

(١) انظر: التاريخ الكبير ٤٤٦/٦، وشرح النووي على صحيح مسلم ٢١٩/٥، وتهذيب الكمال ١٧٠/١٤.

(٢) انظر: التمييز ص ١٧٠.

(٣) مشارق الأنوار ١١٥/٢.

يجوز أن يروي عن غير عدل، فلم تتضمن روايته عنه تعديله»^(١).

والدليل على ما ذكرته عن الإمام الطبري ما تقدم قريباً - في المثال الثالث (ح ٣٥) - حيث أعلّ الطبري إسناداً لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو جعفر بن محمد الزبيري. فإذا نظرنا في الراوي عنه نجد أنه **محمد بن خالد بن عثمة**، الحنفي، البصري (٤). وثقه الخطيب البغدادي.

وقال الإمام أحمد: «ما أرى بحديثه بأساً».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال الذهبي: «صدوق»^(٢).

وكذلك في المثال الرابع (ح ٣٦) حيث قال الطبري في عمرو بن واثلة: «مجهول، لا يحتج بحديثه، لأن أهل العلم بالآثار، لا يعرفون راوياً عن عمر، اسمه عمرو بن واثلة». فإذا انظرنا في الراوي عنه نجد أنه الإمام **محمد بن مسلم الزُّهري** (ع). وقد تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)، وأنه أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، فقيه، حافظ، متفق على جلالته، وإتقانه.

فثقة الراويين عن هذين الجهولين، لم تكن كافية لدى الإمام الطبري في رفع حكم الجهالة عنهما. والله أعلم.

(١) علوم الحديث ص ١١١. يراجع تفصيل هذه المسألة الخلافية: الكفاية للخطيب البغدادي: (باب ذكر الحجة على

أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له) ٢٩١/١.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٤٤/٢٥، والكاشف ٢٣/٣، والتهذيب ٥٥٤/٣.

أمثلة المسلك الثاني:

(وهو أن يشير إلى وجود راوٍ في السند لا يعتمد على روايته، دون تعيين اسمه، ووجه عدم الاعتماد عليه. وبعد النظر في حال رواة السند يتبين وجود راوٍ مجهول).

٣٧ - مثاله^(١):

في الجزء المفقود (ص ١٢٧):

قال الطبري: «-ح ١٧٢ - حدثني محمد بن سنان القزاز، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا كثير بن عبد الله الشكري، قال: حدثني الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ثلاثة تحت العرش يوم القيامة: القرآن يُحاجّ العباد، له ظَهْرٌ وبطن، والأمانة، والرحمُ تنادي: ألا من وصلني وصله الله، ومن قطعني قطعَه الله))...»

قال الطبري: «...في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته».

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٩٥) ولفظه: «الرحم تنادي ألا من وصلني وصله الله».

والبرقي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ح ٣٩ ص ٨٥) بنحوه مختصراً.
والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٥) عن محمد بن إسماعيل الترمذي، بنحوه، دون قوله (له ظهر وبطن). وقال العقيلي: «كثير بن عبد الله الشكري، عن الحسن بن عبد الرحمن بن عوف، ولا يصح إسناده... والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياذ بألفاظ مختلفة، وأما القرآن فليس بمحفوظ».

والبغوي في شرح السنة (١٣/٢٢ ح ٣٤٣٣) من طريق حميد بن زنجويه، بمثله.
خمسهم: (محمد بن سنان القزاز، والبخاري، والبرقي، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وابن زنجويه) عن مسلم بن إبراهيم.

وأخرجه البرقي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ح ٢٨ ص ٧١).

(١) ولم أجد مثلاً غيره يندرج تحت هذا المسلك.

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ص ٨١ ح ٦٦).
كلاهما: (البرقي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة) عن عبيد الله بن عمر القواريري، بمثله
دون العبارة الأخيرة.
كلاهما: (مسلم بن إبراهيم، وعبيد الله بن عمر القواريري) عن كثير بن عبد الله
اليشكري، عن الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، عن أبيه، مرفوعاً.
وعزاه المتقي الهندي في كثر العمال (٣٤٤/١٥) إلى الحكيم الترمذي، ومحمد بن نصر.

دراسة الإسناد:

١ - محمد بن سنان بن يزيد بن الديال؛ أبو بكر^(١) القَزَاز، البصري. وهو أخو
يزيد بن سنان.
وثقه مسلمة في الصلة.
وقال الدارقطني: «أصله بصري سكن بغداد، لا بأس به».
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «حدثنا عنه أبو عروبة وغيره».
وقال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي بالبصرة، وكان مستوراً في ذلك الوقت، وأتيته أنا
ببغداد».
وقال ابن عقدة: في أثره نظر، سمعت عبد الرحمن بن يوسف يذكره، فقال: «ليس
عندي بثقة».
وكذبه أبو داود. وقال ابن خراش: «هو كذاب؛ روى حديث والان عن روح بن
عبادة فذهب حديثه».
وتعقبه ابن حجر فقال: «إن كان عمدة من كذبه كونه ادعى سماع هذا الحديث من
ابن عبادة فهو جرح لين، لعله استجاز روايته عنه بالوجادة».
وقال الذهبي: «صاحب خبر معروف... وعنه إسماعيل الصفار وجماعة».
وقال ابن حجر: «ضعيف».

(١) هكذا وردت كنيته في تهذيب الكمال، والتهذيب.. أما في تاريخ بغداد فقد وردت كنيته: (أبو الحسن).

توفي سنة: ٢٧١^(١).

أما الإمام الطبري فقد أكثر من الراوية عنه، وقال في أحد الأحاديث التي رواها عنه، بسنده: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده»^(٢).

٢ - مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي مولاهم؛ أبو عمرو البصري، الحافظ (ع). وثقه العجلي.

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث».

قال ابن معين: «ثقة، مأمون».

وقال أبو حاتم: «ثقة، صدوق».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من المتقين».

وقال ابن حجر: «ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة».

مات سنة: ٢٢٢^(٣).

٣ - كثير بن عبد الله الشكري.

روى عن: الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي.

روى عنه: مسلم بن إبراهيم، وعبيد الله القواريري، ومحمد بن أبي بكر المقدمي،

والصلت بن مسعود الجحدري، وزيد بن حباب.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «لا يصح إسناده».

وقال الذهبي: «لم يضعفه أحد بل؛ ذكره العقيلي في حديث استكره»^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧٩/٧، والثقات ١٣٣/٩، وسؤالات الحاكم للدارقطني

ص ١٦٢، وتاريخ بغداد ٣٠١/٣، وتهذيب الكمال ٣٢٣/٢٥، وميزان الاعتدال ١٨٠/٦،

والتهذيب ٥٨٢/٣، والتقريب ص ٤٨٢.

(٢) وهو من الأحاديث الأصول في تهذيبه: سند ابن عباس ١ / ٥٥١.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٠/٨، ومعرفة الثقات ٢٧٦/٢، والثقات ١٥٧/٩،

وتهذيب الكمال ٤٨٧/٢٧، والتهذيب ٦٤/٤، والتقريب ص ٥٢٩.

٤ - الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي.

قال أبو حاتم: «ليس هو بابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، لكنه آخر بصري روى عن أبيه، روى عنه كثير بن عبد الله الشكري». وذكره ابن حبان في الثقات، ولكنه ذكر نسبه: «الزهري»! وهذا خلاف ما نص عليه أبو حاتم، وخلاف من صرح بنسبه ممن خرجوا الحديث السابق، فقالوا: «القرشي»، ومن هؤلاء البخاري والطبري..^(٢).

والظاهر أنه مجهول العين. والله أعلم.

٥ - عبد الرحمن بن عوف القرشي.

قال ابن حجر:

«عبد الرحمن بن عوف: آخر، فرّق أبو حاتم الرازي بينه وبين الزهري.... وكذا قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في تاريخه، في ترجمة عبد الرحمن بن عوف»^(٣). وقال الألباني في الضعيفة (ح ١٣٣٧): «وعبد الرحمن هذا الآخر، إن لم يذكر إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد فلا تثبت صحبته، بل هو أيضاً لا يعرف...».

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة..

قال العقيلي - كما تقدم في التخريج -: «... ولا يصح إسناده... والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد بألفاظ مختلفة، وأما القرآن فليس بمحفوظ». وقال الذهبي في العلو للعلي العظيم (١/٥٠٨ ح ١٠١): «هذا حديث منكر». أما ضعف إسناده فبسبب ثلاثة رواة؛ هم:

١ - كثير بن عبد الله الشكري: ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «لا يصح إسناده».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢١٧، والجرح والتعديل ٧/١٥٤، والضعفاء الكبير ٤/٥، والثقات ٧/٣٥٤، والمغني ٢/٥٣١، ولسان الميزان ٤/٤٨٣.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢٩٥، والجرح والتعديل ٣/٢٣، والثقات ٤/١٢٢.

(٣) انظر ترجمته في: الإصابة ص ٧٢١، ت ٤٩٤٧.

وقال الذهبي: «لم يضعفه أحد؛ بل ذكره العقيلي في حديث استنكره».

قلت: مدار الحديث على كثير بن عبد الله الإشكري، وهو مقل؛ إذ لم يظهر لي فيما وقفت عليه من تراجمه من ذكر له أحاديث أخرى غير هذا الحديث، وقد استنكر، فهذا مما يرجح ضعفه، والله أعلم.

٢- الحسن بن عبد الرحمن بن عوف: مجهول العين، والله أعلم.

٣- عبد الرحمن بن عوف القرشي: لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل..

وقال الألباني عنه -في السلسلة الضعيفة (ح١٣٣٧)-: «.. إن لم يُذكر إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد؛ فلا تثبت صحبته، بل هو أيضاً لا يعرف، وعلى ذلك فهذه علة ثانية، والله سبحانه وتعالى أعلم».

فيظهر من قول الإمام الطبري في هذا الحديث: «...في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته» أنه يقصد بذلك هؤلاء الرواة الثلاثة، أو أحدهم، وقد ظهر أن اثنين منهم في حكم المجهول. والله أعلم.

أمثلة المسلك الثالث:

(وهو أن يورد الخبر ويوهن سنده، دون التصريح بالسبب، وبعد دراسة السند نجد أن فيه راويا مجهولا).

٣٨ - المثال الأول:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٦):

- ح ٣٥٦ - قال الطبري: «حدثني محمد بن إسماعيل الضّراري، قال: حدثنا عبد الله بن نافع، قال: حدثنا عصام، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: ((قَالَ لِي جَبْرِيلُ: شَقِيَّ عَبْدٌ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: آمِينَ))». حكم الطبري على هذا الخبر بأن في إسناده نظراً^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٢٢٤ ح ٦٤٤). بمثله، مع زيادة في أوله.
- كلاهما: (الطبري، والبخاري) من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، عن عصام بن زيد.
- وقال ابن حجر في التهذيب (٧/١٧٥): «ذكر الدارقطني في الأفراد أن عبد الله بن نافع تفرد به عنه - [أي عن عصام بن زيد] -، وأخرجه من طريقه».
- وأخرجه ابن شاهين في فضائل شهر رمضان (ص ٣٢ ح ٩).
- والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٣٠٩ ح ٣٦٢٢).
- كلاهما: (ابن شاهين، والبيهقي) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن أبي يحيى؛ صاحب الطعام - محمد بن عيسى العبدى -، بنحوه مع زيادة في أوله.
- كلاهما: (عصام بن زيد، ومحمد بن عيسى العبدى؛ صاحب الطعام) عن محمد بن المنكدر.
- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/١٦٢ ح ٣٨٧١) بنحوه مع زياد في أوله، وليس فيه ذكر جبريل عليه السلام. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الفضل بن مبشر إلا أبو زهير.
- وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٦ ح ٣٨١) بنحوه.

(١) انظر: ص ٢٢٤.

كلاهما: (الطبراني، وابن السني) من طريق أبي زهير؛ عبد الرحمن بن مغراء، عن الفضل بن مبشر.

- كلاهما: (محمد بن المنكدر، والفضل بن مبشر) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن إسماعيل بن أبي ضرار الضراري، أبو صالح الرازي (ق).

قال أبو حاتم: «صدوق». وكذا قال الذهبي وابن حجر.
من الحادية عشرة^(١).

٢ - عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، القرشي، المخزومي مولا هم؛ أبو محمد المدني (بخ م ٤).

وثقه ابن معين، والعجلي.

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ».

وقال العقيلي: «يعرف وينكر في حفظه، وكتابه أصح».

وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح».

وقال الإمام أحمد: «لم يكن صاحب حديث، كان صاحب رأي مالك... ولم يكن في الحديث بذلك».

وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين».

توفي سنة: ٢٠٦^(٢).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٩٠/٧، وتهذيب الكمال ٤٨٢/٢٤، والكاشف ٨/٣، والتقريب ص ٤٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٣/٥، ومعرفة الثقات ٦٣/٢، الثقات ٣٤٨/٨، والضعفاء الكبير ٣١١/٢، وتهذيب الكمال ٢٠٨/١٦، والتقريب ص ٣٢٦.

٣- عصام بن زيد (بخ^(١)).

مدني.

روى عن: محمد بن المنكدر، روى عنه: عبد الله بن نافع الصائغ، وحده.

وأثنى عليه عبد الرحمن بن شيبه -شيخ البخاري- خيراً.

وقال الذهبي: «لا يعرف».

وقال ابن حجر: «مقبول، من السابعة»^(٢).

٤- محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو

بكر المدني (ع).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي.

وقال سفيان بن عيينة: «كان من معادن الصدق، ويجمع إليه الصالحون، ولم يدرك

أحدًا أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: (قال رسول الله ﷺ) منه».

وقال الحميدي: «حافظ». وقال يعقوب بن شيبه: «صحيح الحديث جداً».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة فاضل».

توفي سنة: ١٣٠^(٣).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه عصام بن زيد، لم يرو عنه سوى عبد الله بن نافع. وقال الذهبي: «لا

يعرف». وقال ابن حجر: «مقبول، من السابعة».

أما ثناء ابن شيبه عليه، فلا يتبين منه ما إذا كان متعلقاً بباب الرواية، أم بغير ذلك؟

(١) روى له هذا الحديث فقط.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٥/٧، وتهذيب الكمال ٥٨/٢٠، وميزان

الاعتدال ٨٥/٥، ولسان الميزان ٣٠٤/٧، والتقريب ص ٣٩٠.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٣٥٠/٥، وتهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، وتهذيب ٧٠٩/٣، والتقريب

ص ٥٠٨.

وقد نقل ابن حجر في تهذيبه أن ابن شية أثنى عليه، ومع ذلك ذكر في التقريب أنه مقبول.
وجاء في أطراف (الغرائب للدارقطني) - لابن طاهر (٣٨٦/٢): «غريب من حديث
عصام بن زيد عنه، تفرد به عبد الله بن نافع الصائغ، عنه».
فيظهر من قول الإمام الطبري أن الخبر في إسناده نظر، بسبب جهالة عصام بن زيد.

٣٩ - المثال الثاني:

في جامع البيان (٦١٣/٥):

قال الطبري: «حدثنا أبو عثمان المقدمي، والمثنى بن إبراهيم، قالا: ثنا مسلم بن إبراهيم، قال: ثنا هلال بن عبد الله^(١)؛ مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، قال: ثنا أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي^{عليه السلام}، عن النبي^ﷺ: ((قال من ملك زادًا وراحلة تبلغه إلى بيت الله فلم يحج؛ فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا، وذلك أن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿ | ~ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢))).»

وأخرجه الطبري^(٣) من طريق شاذ بن فياض البصري، عن هلال؛ أبي هاشم، به، مختصرًا.

ثم عقب الطبري بقوله: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدھا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلھا في الدين»^(٤).

تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي في الحج: باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج (ح ٨١٢). بمثله. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يُضَعَّف في الحديث». والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣٤٨/٤): بمثله. والبيهقي في شعب الإيمان (١٢٠/٣ ح ٣٩٧٨) بنحوه. وقال البيهقي: «تفرد به هلال أبو هاشم؛ مولى ربيعة بن عمرو، عن أبي إسحاق». أربعتهم: (الطبري، والترمذي، والعقيلي، والبيهقي) من طريق مسلم بن إبراهيم.

(١) ذكر الحق أنها وردت في نسخ أخرى: عبيد الله.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) ٦١٤/٥.

(٤) ٦١٧/٥. وتقدم من هذه الأخبار حديث ابن عمر، في الفصل الأول (ح ١٩)، وسيأتي في الفصل السابع من

مرسل الحسن.

- وأخرجه الطبري - كما تقدم في الرواية الثانية من المثال - من طريق شاذ بن فياض البصري، مختصراً.

- وأخرجه البزار في مسنده (٨٧/٣ ح ٨٦١) بنحوه مختصراً. وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا الإسناد... ولا نعلم يروى عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه.

وابن عدي في الكامل (٢٧/٨ ت ٢٠٣٧) مختصراً. وقال: ... ليس الحديث بمحفوظ.

كلاهما: (البزار، وابن عدي) من طريق عفان بن مسلم.

- وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧١٣/٣) عن أبي زرعة الرازي، بنحوه.

- أربعتهم: (مسلم بن إبراهيم، وشاذ بن فياض، وعفان بن مسلم، وأبو زرعة الرازي) عن هلال بن عبد الله؛ مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور، عن علي عليه السلام، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١ - أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو عثمان المَقْدَمِيُّ؛ مولى ثقيف من أهل البصرة.

سكن بغداد، وحدث بها.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن أبي حاتم: «سمعت منه بمكة، وهو صدوق».

توفي سنة: ٢٦٤^(١).

٢ - مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي مولاهم؛ أبو عمرو البصري، الحافظ (ع).

تقدمت ترجمته في (ح ٣٧)، وأنه ثقة مأمون مكث، عمي بأخرة.

٣ - هلال بن عبد الله الباهلي، أبو هاشم البصري، مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم

الباهلي (ت).

قال الحربي: «لا يعرف».

وقال الترمذي: «مجهول».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١٣٩، والثقات ٨/ ٥٤، وتاريخ بغداد ٦/ ٧٠.

وقال البزار: «هلال هذا بصري، حدث عنه غير واحد من البصريين؛ عفان، ومسلم بن إبراهيم وغيرهما...».

وعلق الزيلعي على قول البزار، فقال: «وهذا يدفع قول الترمذي في هلال: إنه مجهول إلا أن يريد جهالة الحال، والله أعلم».

وقال ابن عدي: «وهلال... يعرف بهذا الحديث^(١)، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد، وليس الحديث بمحفوظ».

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه».

وقال ابن حجر: «متروك، من السابعة»^(٢).

٤ - عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبيعي (ع).

وثقه ابن معين، والإمام أحمد -وزاد: «لكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة»، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان مدلساً».

ووصفه بالتدليس أيضاً النسائي، والكرائسي، والحاكم، والعلائي، وغيرهم.

كما قال بعض أهل العلم -ومنهم ابن الصلاح- إنه اختلط. وأنكر الذهبي ذلك فقال: «من أئمة التابعين في الكوفة، وأثبتهم، إلا أنه شاخ، ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً».

وقال ابن حجر: «ثقة، مكثر، عابد... اختلط بآخره».

وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(٣).

(١) أي: الحديث موضع الدراسة هنا.

(٢) انظر ترجمته في: جامع الترمذي (ح ٨١٢)، والضعفاء الكبير ٣٤٨/٤، والكامل ١٢٠/٧، وتهذيب الكمال ٣٤٢/٣٠، ونصب الرأية ٤١٠/٤، والتهذيب ٢٩٠/٤، والتقريب ص ٥٧٥.

(٣) وهم من أكثر منه، فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

وتوفي سنة: ١٢٦، وقيل بعد ذلك^(١).

٥ - الحارث بن عبد الله الأعور، الهمداني الخارفي؛ أبو زهير الكوفي، ويقال: الحارث بن عبيد، ويقال: الحوتي (٤).

وثقه ابن معين، وتعقبه الدارمي فقال: «لا يتابع عليه».

وقال ابن معين - في رواية أخرى -: «ليس به بأس».

وقال أحمد بن صالح المصري: «ثقة، ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي بن أبي طالب، وأثنى عليه». فقيّل لأحمد بن صالح: «فقول الشعبي: حدثنا الحارث وكان كذاباً؟ فقال: «لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه».

وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: «ليس بقوي».

وضعفه ابن سعد، وابن معين - في رواية ابن أبي خيثمة -، وأبو حاتم، وزاد: «ليس بقوي، ولا ممن يحتج به»، -، والترمذي، والدارقطني.

وقال ابن حبان: «كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث».

وكذبه الشعبي، وأبو بكر بن عياش، وأبو خيثمة، وابن المديني.

وقال الذهبي: «حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب؛ فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم».

وقال في موضع آخر: «شيعي، لين».

وقال ابن حجر: «كذبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين».

توفي سنة: ٦٥^(١).

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١٧٩/٢، والجرح والتعديل ٢٤٢/٦، والثقات ١٧٧/٥، ومعرفة علوم الحديث ص ١٧٠، وتهذيب الكمال ١٠٢/٢٢، وميزان الاعتدال ٣٢٦/٥، وجامع التحصيل ص ٢٤٥، والتهذيب ٢٨٤/٣، وتعريف أهل التقديس ص ١٤٦، والتقريب ص ٤٢٣، والكواكب النيرات ص ٦٦.

قلت: والراجح - والله أعلم - أنه ضعيف؛ لتضعيف الكثيرين من كبار الأئمة له.

الحكم على السند:

منكر، للأسباب التالية:

١ - فيه هلال؛ مولى ربيعة الباهلي. بعضهم جهله. وهو منكر الحديث، لا يتابع على حديثه.

٢ - غرابة الحديث، إذ لا يعرف إلا من طريق هلال.

٣ - فيه الحارث الأعور. ضعيف.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا الإسناد، وهلال هذا بصري، حدث عنه غير واحد من البصريين... ولا نعلم يروى عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه».

وقال ابن عدي: «وهلال... يعرف بهذا الحديث، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد، وليس الحديث بمحفوظ».

وقال البيهقي: «تفرد به هلال أبو هاشم؛ مولى ربيعة بن عمرو، عن أبي إسحاق».

أما الطبري فقد وصف هذا الخبر - كما تقدم - بأن في إسناده نظراً، لا يجوز الاحتجاج بمثله في الدين.

والظاهر أن سبب قوله راجع للأسباب المتقدمة أو بعضها.

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٦٨/٦، وتاريخ ابن معين - رواية الدارمي - ص ٩٠، وجامع الترمذي ح ٨١٢، والجرح والتعديل ٧٨/٣ ت ٣٦٣، والمجروحين ٢٢٢/١، وتاريخ أسماء الثقات ص ٧١، وتهذيب الكمال ٢٤٤/٥، وميزان الاعتدال ١٧٢/٢، الكاشف ٣٠٣/١، والتهذيب ٣٣١/١، والتقريب ص ١٤٦.

وهو بحكمه هذا لم يتفرد بل وافق آخرين كما هو ظاهر من الأقوال التي تقدمت^(١).
لكن يلاحظ أنه صحح حديثاً آخر من رواية الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه، حيث قال
في (مسند عمر):

«وقد وافق عمر رضي الله عنه في رواية هذا المعنى الذي ذكره عن رسول الله ﷺ جماعة من
أصحابه، نذكر ما حضرنا ذكره مما صح عندنا سنده...»، فروى بسنده من طريق أبي
إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال: «قد تجاوزنا عنكم صدقة الخيل
والرفيق»^(٢).

ثم روى بعد ذلك الحديث السابق من طريق أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن
علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً^(٣).

فظهر بذلك ثلاثة احتمالات لموقف الإمام الطبري من الحارث:

١- إما أن الطبري يضعفه، فساق رواية عاصم بن ضمرة كمتابعة يجبر بها ضعف
الحارث.

٢- أو أن الطبري يصحح ما كان من رواية الحارث عن علي رضي الله عنه؛ كحال أحمد بن صالح
المصري، حيث استحسّن ما يرويه عن علي رضي الله عنه^(٤).

ويعزز هذا الاحتمال أن الطبري قد ترجم للحارث في الذيل، فقال: «وكان
الحارث من مقدمي أصحاب أمير المؤمنين علي، عليه السلام»^(٥).

٣- أو أن الطبري يوثقه مطلقاً، دون تقييد بما يرويه عن علي رضي الله عنه، كحال ابن معين.

(١) سبق أن درست في هذا الباب، الفصل الأول (ح ١٩)، حديث: الزاد والراحلة، من طريق ابن عمر رضي الله
عنهما، وذكرت فيه أقوال العلماء، فليراجع.

(٢) مسند عمر ٩٤٣/٢ (ح ١٣٣٢، وح ١٣٣٣).

(٣) (ح ١٣٣٤، وح ١٣٣٥).

(٤) ولا يعني استحسان أحمد بن صالح المصري لمروياته عن علي رضي الله عنه، أنه لا يوثقه في غيره، فقد نص على توثيقه،
وحفظه، إضافة إلى استحسانه لما رواه عن علي رضي الله عنه. وقد تقدم قوله في ترجمة الحارث قريباً.

(٥) المنتخب من ذيل المذيل ص ٦٦٢ - في المجلد ١١ الملحق بتاريخه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

فإن كان حقيقة الأمر على أحد الاحتمالين الأخيرين؛ فمعنى ذلك أن رده للحديث
-موضع الدراسة- كان بسبب حال هلال، مولى ربيعة، وتفرده. لا بسبب الحارث^(١).
والله أعلم.

(١) وسيأتي مزيد كلام عن الحارث -فيما يتعلق ببدعته-، في الفصل التاسع من هذا الباب ص ٥٨٨.

٤٠ - المثال الثالث:

في (مسند علي) ص ٢٥٢:

قال الطبري: «وقد روى عن النبي ﷺ خبر في إسناده نظر بنحو معنى ما قال قائلو هذه المقالة وهو ما: -ح ٣٩١- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، قال: حدثنا عبيد الله بن حميد الحميري، عن الشعبي، قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ تَرَكَ ذَابَّةً بِمَهْلِكٍ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا))».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/٤٨٧ ح ٢٢٣٨٨)، و(٦/٥٤٠ ح ٣٣٦٧٧) من طريق هشام الدستوائي، بنحوه. وأخرجه أبو داود في البيوع، باب: فيمن أحيا حسيراً (ح ٣٥٢٤) -ومن طريقه الدارقطني في سننه (٤/٣٤ ح ٣٠٥٠)، والبيهقي في سننه الكبرى (٦/١٩٨ ح ١١٨٩٣) - من طريق حماد.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق -ومن طريقه الدارقطني في الموضع السابق، والبيهقي في الموضع السابق - من طريق أبان بنحوه مطولاً. قال في حديث أبان: قال عبيد الله، فقلت: عمّن؟ قال: «عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ».

قال أبو داود: «هذا حديث حماد، وهو أبين وأتم». وأخرجه أبو داود في الموضع السابق (ح ٣٥٢٥) - ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق (ح ١١٨٩٤) - من طريق خالد الحذاء، بنحوه. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ح ١١٨٩٥) من طريق سعيد بن منصور، عن هشيم، عن منصور، بنحوه. وفيه: قلت عمن هذا يا أبا عمرو^(١)؟ فقال: إن شئت عدت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ. وقال البيهقي: «وهو عن النبي ﷺ منقطع».

(١) (أبو عمرو)، هي كنية الشعبي.

خمسهم: (هشام الدستوائي، وحماد، وأبان بن يزيد، وخالد الحذاء، ومنصور بن زاذان) عن عبيد الله بن حميد الحميري، عن الشعبي، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناده:

١ - يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدؤقي، البغدادي (ع).

وثقه النسائي.

وقال الخطي: «كان ثقة متقناً، صنف المسند».

قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «الحافظ، الإمام، الحجة».

وقال ابن حجر: «ثقة ... وكان من الحفاظ».

مات سنة: ٢٥٢^(١).

٢ - إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة (ع).

قال الإمام أحمد: «إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة».

وقال ابن المديني: «ما أقول إن أحداً أثبت في الحديث من ابن عليّة».

وقال ابن معين: «كان ثقة، مأموناً صدوقاً، مسلماً ورعاً تقياً».

وقال النسائي: «ثقة، ثبت».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ».

توفي سنة: ١٩٣^(٢).

٣ - هشام بن أبي عبد الله؛ سنبر الربيعي الدستوائي؛ أبو بكر البصري (ع).

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٢ / ٣١١، وسير الأعلام ١٤١/١٢، والتهذيب ٤٣٩/٤، والتقريب ص ٦٠٧.

(٢) انظر ترجمته في: النقات ٤٤/٦، وتذكرة الحفاظ ٢٣٥/١، والتهذيب ١٤٠/١، والتقريب ص ١٠٥.

قال الطيالسي: «أمير المؤمنين في الحديث».

وقال الإمام أحمد: «ما يكون أحد أثبت منه، أما مثله فعسى».

وقال العجلي: «ثقة، ثبت في الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، وقد رمي بالقدر».

توفي سنة: ١٥٤^(١).

٤ - عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري (د).

روى عن: أبيه، والشعبي.

روى عنه: خالد الحذاء، وسلمة بن علقمة، ومنصور بن زاذان، وهشام الدستوائي،

وأبان بن يزيد، وحماد بن سلمة.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وسئل ابن معين عنه، فقال: «لا أعرفه». يعني: لا أعرف تحقيق أمره.

وقال ابن القطان: «لا يُعرف حاله».

وقال الذهبي: «وثق».

وقال ابن حجر: «مقبول، من السادسة»^(٢).

٥ - الشَّعْبِيُّ: عامر بن شراحيل - وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل -؛ أبو عمرو

الكوفي، من شعب همدان (ع).

قال: «أدركت خمسمائة من الصحابة».

وقال العجلي: «سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ... ولا يكاد

الشعبي يرسل إلا صحيحاً».

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وغير واحد، وأثنى عليه الحسن بن علي، وابن عمر.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان فقيهاً، شاعراً... على دعاة فيه».

(١) انظر ترجمته في: شرح علل الترمذي ٦٩٥/٢، وتذكرة الحفاظ ١٢٤/١، والكاشف

٢١٠/٣، وتهذيب ٢٧٢/٤، والتقريب ص ٥٧٣.

(٢) انظر ترجمته في: الثقات ١٤٤/٧، والجرح والتعديل ٣١١/٥، وبيان الوهم ٩٤/٥،

وتهذيب الكمال ٢٩/١٩، والكاشف ٢١٧/٢، والتقريب ص ٣٧٠.

وقال ابن معين: «إذا حدث الشعبي عن رجل، فسماه، فهو ثقة، يحتج بحديثه». ونقل ابن حجر عن أبي جعفر الطبري - في طبقات الفقهاء - أنه قال: «كان ذا أدب، وفقه، وعلم...». وقال ابن حجر: «ثقة، مشهور، فقيه، فاضل». توفي سنة: ١٠٣، وقيل: بعد ذلك^(١).

الحكم على السند:

ضعيف؛ فيه:

- ١ - عبيد الله بن حميد الحميري. لا يعرف حاله. وقال ابن حجر: «مقبول». أي حيث يتابع وإلا فلين. ولا متابع له هنا.
- ٢ - رواية الشعبي عن رسول الله ﷺ! هكذا وردت في سند الطبري، فالرواية مرسلة. أما سند أبي داود فقد جاء فيه - كما تقدم في التخريج - قال عبيد الله^(٢): فقلت عمن؟ قال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ. وكذلك في سند البيهقي - وقد تقدم في التخريج أيضاً - حيث جاء فيه: قلت: عمن هذا يا أبا عمرو^(٣)؟ فقال: إن شئت عدت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ. ثم قال البيهقي: «... وهو عن النبي ﷺ منقطع». وقد تعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي^(٤)، فقال: «قد قدمنا في باب (فضل المحدث) أن مثل هذا ليس بمنقطع؛ بل هو موصول، وأن الصحابة كلهم عدول، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك». وصوب الألباني كلام ابن التركماني، وقال: «... لا سيما وهم جماعة من أصحاب النبي ﷺ، فلو أنهم كانوا من التابعين أو من بعدهم؛ لاغتفرت جهالتهم لكثرة عددهم، ولم

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢ / ١٢، والجرح والتعديل ٦ / ٣٢٢، والثقات ٥ / ١٨٥، وتهذيب الكمال ١٤ / ٢٨، وتهذيب ٢ / ٢٦٤، والتقريب ص ٢٨٧.

(٢) أي قال للشعبي.

(٣) كنية الشعبي.

(٤) في حاشية سنن البيهقي الكبرى ٦ / ١٩٨.

تكن علة في حديثهم. ثم إن في اقتصار البيهقي على إعلال الحديث بما سبق، وفي رد ابن التركماني عليه ثم سكوته عن رجاله، ما يشعر بأنه ليس فيهم مطعن، وهو كذلك عندي، فإنهم جميعاً ثقات رجال الصحيح غير الحميري هذا، -[ثم ذكر ترجمته في (الجرح والتعديل)، وذكر ابن حبان له في الثقات، ثم قال]-: وأنا أعلم أن ابن حبان متساهل في التوثيق، ولكن رواية أولئك الجماعة الثقات عنه، دون أن يظهر منه ما ينكر عليه لما يجعل القلب يطمئن لحديثه، ولعل هذا هو السبب في عدم إيراد الذهبي إياه في (الميزان)، وعليه فالحديث حسن عندي، ومما يشهد لذلك سكوت أبي داود عنه. والله أعلم^(١).

قلت: أما الإمام الطبري فقد قال فيما رواه: «في إسناده نظر». وقوله ليس بسبب إرسال الشعبي، لأنه قال في موضع آخر: «إن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ﷺ في ذلك خبر مرسل ... قيل له: ... إن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين، لازم من بلغته قبولها، والدينونة بها...»^(٢).

وكون الإمام الطبري يقبل مرسل الشعبي ليس بمستغرب. فقد قال العجلي في الشعبي: «سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة... ولا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً»^(٣).

لذا فالظاهر أن قول الإمام الطبري في أن إسناده الحديث فيه نظر، هو بسبب جهالة حال عبيد الله بن حميد الحميري، والله أعلم. وممن لم يعرف حاله كذلك ابن معين، وابن القطان.

(١) إرواء الغليل ١٦/٦.

(٢) مسند عمر ٢/٦٥٢.

(٣) سيأتي بيان منهجه في التضعيف بالإرسال في الفصل السابع من هذا الباب.

٤١ - المثال الرابع:

في جامع البيان (٣٧٥/١٩):

قال الطبري: «وقد روي عن رسول الله ﷺ بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار^(١)، وإن كان في أسانيدنا نظر مع دليل الكتاب على صحته ...

حدثنا محمد بن بشار، قال ثنا أبو أحمد الزبيري، قال: ثنا سفيان، عن الأعمش، قال: ذكر أبو ثابت أنه دخل المسجد^(٢)، فجلس إلى جنب أبي الدرداء رضي الله عنه، فقال: «اللهم انس وحشتي، وارحم غربي، ويسر لي جليسا صالحا». فقال أبو الدرداء رضي الله عنه: «لئن كنت صادقا لأنا أسعدُ به منك، سأحدثك حديثا سمعته من رسول الله ﷺ لم أحدث به منذ سمعته، ذكر هذه الآية: ((ثُمَّ أَوْثَنَّا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا : < = > ؟

@ A B ﴿٣﴾ فَأَمَّا السَّابِقُ فَيَدْخُلُهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَأَمَّا الْمَقْتَصِدُ فَيُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَأَمَّا الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ فَيُصِيبُهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنَ الْغَمِّ وَالْحَزَنِ، فَذَلِكَ قوله: ﴿٤﴾ [\] ^ _ ` ﴿٤﴾».

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث الأعمش، وقد اختلف عنه على عدة أوجه:

١/ ما أخرجه الطبري في الموضع السابق، من طريق أبي أحمد الزبيري، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي ثابت، عن أبي الدرداء، مرفوعا. واللفظ له.

٢/ ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح٢١٦٩٧)، عن وكيع، عن سفيان، عن الأعمش،

(١) تقدم في الفصل الثاني (ح٣١) دراسة الخبر الآخر الذي شمله بهذا القول، وهو من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) هكذا وردت في إحدى النسخ: (أنه دخل المسجد). وفي نسخة أخرى: (قال دخل المسجد)، ووردت في النسخة

الأصل التي اعتمدها المحقق في المتن: (دخل رجل المسجد). انظر: جامع البيان (٣٧٥/١٩/هامش ٢).

وقد ثبت في المثال هنا العبارة الأولى؛ لأن الحافظ ابن كثير نقل في تفسيره رواية الإمام الطبري هذه، وفي

سندها: ((..أنه دخل المسجد)). تفسير ابن كثير ٣٢٤/١١.

(٣) فاطر: ٣٢.

(٤) فاطر: ٣٤.

عن ثابت أو عن أبي ثابت، أن رجلاً دخل مسجد دمشق، فقال مقولته السابقة، فسمعه أبو الدرداء فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول.. فذكره بنحوه، مع تقديم وتأخير.

٣/ ما أخرجه البغوي في تفسيره (٣/ ٥٧١) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي ثابت، أن رجلاً دخل المسجد،... فقال أبو الدرداء ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ، فذكره بمثله.

٤/ ما ذكره البخاري في تاريخه الكبير (الكنى) (٩/ ١٧) قال: محمد بن يوسف، عن سفيان، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي ثابت، قال لي أبو الدرداء ﷺ: سمعت النبي ﷺ، فذكره مختصراً.

٥/ ما أخرجه الطبراني^(١) - كما في طريق المهجرتين لابن القيم (ص ٢٩٣) -، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٦٢) - ومن طريقه البيهقي في البعث والنشور (١/ ٨٣ ح ٥٨) -.

كلاهما: (الطبراني، والحاكم) من طريق جرير، حدثني الأعمش، عن رجل قد سماه، عن أبي الدرداء ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ بنحوه مختصراً.

قال الحاكم: «وقد اختلفت الروايات عن الأعمش في إسناد هذا الحديث -[ثم ذكر عدة أوجه ثم قال]: وإذا كثرت الروايات في الحديث ظهر أن للحديث أصلاً».

● وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ١٣٥) من طريق أبان، عمن حدثه، أن أبا الدرداء ﷺ، فذكره بنحوه مختصراً، موقوفاً عليه.

● وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٧٢٧) من طريق موسى بن عقبة، عن علي بن عبد الله الأزدي، عن أبي الدرداء ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكره بنحوه مختصراً.

كما ذكره البخاري في الموضع السابق، من طريق موسى بن عقبة، عن علي بن عبد الله الأزدي، عن أبي خالد البكري، أن رجلاً جاء إلى المدينة، فلقي أبا الدرداء ﷺ، نحوه.

(١) ولم أجده فيما وقفت عليه من كتبه المطبوعة.

أي أن في هذا السند زيادة راويين على السند السابق الذي رواه الإمام أحمد، وهما أبو خالد البكري، والرجل..

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٤/٧) إلى الفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم وابن مردويه، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه.

دراسة إسناد الطبري:

- ١ - محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب بـبندار (ع). سبقت الترجمة له في (ح ١٢) وأنه ثقة. وانعقد الإجماع على الاحتجاج به.
- ٢ - محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي؛ أبو أحمد الزبيري الكوفي (ع). سبقت الترجمة له في (ح ٢٠)^(١)، وأنه ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري.
- ٣ - سُفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ع). سبقت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.

- ٤ - سُليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش (ع). قال شعبة: «ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش». وقال عمرو بن علي: «كان الأعمش يُسمى المصحف لصدقه». وثقه ابن معين والنسائي - وزاد: ثبت -.
- وقال العجلي: «كان ثقة ثبتاً في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه، يقال: إنه ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب».
- وقال الإمام أحمد: «أبو إسحاق والأعمش رجلاً أهل الكوفة».
- ذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه بالتدليس، كما وصفه بالتدليس الكرابيسي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

وقال الذهبي: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: (حدثنا)، فلا كلام. ومتى قال: (عن)، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر

(١) عند النظر في أوجه الحديث، والترجيح بينها.

عنهم، كإبراهيم وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ... لكنه يدلّس».

كما عدّه في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس. أي ممن احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح، وذلك لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا. توفي سنة: ١٤٨^(١).

٥ - أبو ثابت

روى عن: أبي الدرداء رضي الله عنه.

روى عنه: الأعمش.

قال ابن أبي حاتم: «قالوا ثابت، وأبو ثابت، سمعت أبي يقول ذلك»^(٢).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه: أبو ثابت [أو ثابت].. لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، ولم يرو عنه إلا واحد.

وإن كان سند الطبري كما ورد في إحدى النسخ^(٣) عن الأعمش، أنه قال: ((ذكر أبو ثابت، قال: دخل رجل المسجد، فجلس إلى جنب أبي الدرداء رضي الله عنه...)) الحديث. فقد انضم إلى جهالة أبي ثابت، إيهام الرجل الذي دخل المسجد، وسمع الحديث من أبي الدرداء رضي الله عنه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٦/٧): «رواه الطبراني، عن الأعمش، عن رجل، سماه

(١) انظر ترجمته في: النقات ٣٠٢/٤، وتهذيب الكمال ٧٦/١٢، وميزان الاعتدال ٣١٦/٣، وجامع التحصيل ص ١٨٨، وتعريف أهل التقديس ص ١١٨، والتقريب ص ٢٥٤.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (الكنى) ١٧/٩، والكنى والأسماء للإمام مسلم ١/ ١٦٧، والجرح والتعديل ٣٥٢/٩.

(٣) تقدم ذكره ص ٣٢٢، الحاشية ٢.

فإن كان هو ثابت بن [عبيد]^(١) الأنصاري، كما تقدم عند أحمد، فرجال الطبراني رجال الصحيح».

قلت: لكن أبا حاتم والبخاري، فرقا في التراجم بين أبي ثابت، وثابت بن عبيد^(٢).
فيظهر أن قول الإمام الطبري بأن في الإسناد نظرا، سببه جهالة أبي ثابت، وينضم إلى ذلك إهمام الرجل الآخر، حسب السند الذي أثبت في إحدى النسخ. والله أعلم.

(١) ورد في المطبوع: عمير، والظاهر أنه خطأ من النساخ، أو الطابع، والصواب: (عبيد) فقد سماه الهيثمي في الرواية التي ذكرها عن الإمام أحمد، فقال: (ثابت بن عبيد). كما ذكر أنه من رجال الصحيح.
ولا يوجد من رجال الصحيح من اسمه: ثابت بن عمير. أما ثابت بن عبيد فهو من رجال مسلم. انظر: التقريب ص ١٣٢.

مع العلم بأن الإمام أحمد في الرواية التي وقفت عليها في المسند (ح ٢١٦٩٧)، لم يقل فيها عبيد ولا عمير، إنما قال: «عن ثابت، أو عن أبي ثابت»، كما ذكرت في التخريج.

(٢) انظر: التاريخ الكبير ١٦٦/٢، والجرح والتعديل ٤٥٤/٢. كما أن هناك اثنين باسم ثابت بن عبيد؛ أحدهما الأنصاري، والثاني مولى زيد بن ثابت، ومن الأئمة من اعتبرهما واحداً. انظر: تهذيب الكمال ٣٦٣/٤، والتقريب ص ١٣٢.

٤٢ - المثال الخامس:

في مسند عمر (٢/٥٦٦):

قال الإمام الطبري: «وقد رُوي عن رسول الله ﷺ خبر وإن كان مما لا يعتمد على مثله لما في إسناده من الوهاء فإنه أصح فحوى من خبر أبي أمامة

- ح ٨٣٧ - حدثنا أبو كريب، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ((كنا نقعدُ مع رسول الله ﷺ في المسجدِ بالعداوات، فإذا قامَ إلى بيته لم نزلَ قيامًا حتى يدخلَ بيته)).

وأخرجه في (١/١١١ ح ١٨٤). بمثله وفي آخره: فقام يومًا، فلما بلغ وسط المسجد، أدركه أعرابي فقال: «يا محمد! احملي على بعيرين، فإنك لا تحملي من مالك ولا من مال أبيك». وجبذ بردائه حين أدركه، فاحمرت رقبته، فقال رسول الله ﷺ: ((لا، وأستغفرُ الله! لا أحملكُ حتى تُقيدَنِي)) قالها ثلاث مرات، ثم دعا رجلًا فقال له: ((احمله على بعيرين، على بعير شعير، وعلى بعير تمر)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب الأدب: باب في الحلم وأخلاق النبي ﷺ (ح ٤٧٧٥) - ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٦/٣٥٠ ح ٨٤٧٣) - بنحو رواية الطبري الثانية. والنسائي في كتاب القسامة: باب القود من الجبذة (ح ٤٧٧٦) - وفي الكبرى (ح ٦٩٧٨) - بنحو رواية الطبري الثانية.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/١٥٤). يمثل رواية الطبري الأولى.

وابن المقرئ في معجمه (ص ١٠ ح ٨) بنحو رواية الطبري الأولى.

كلهم من طريق محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن العلاء بن كُريْب الهمداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.

٢ - خالد بن مخلد القَطَواني البجلي الكوفي (خ م ك د ت س ق):

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)^(١)، وأنه صدوق، يتشيع وله أفراد.

٣ - محمد بن هلال بن أبي هلال المدني، مولى بني كَعْب، المذحجي، حليف بني جمح (بخ د س ق).

وثقه الإمام أحمد، وقال في رواية: «ليس به بأس». وكذا قال النسائي.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «صالح».

وقال ابن حجر: «صدوق».

توفي سنة ١٦٢^(٢).

٤ - هلال بن أبي هلال المدني؛ مولى بني كَعْب المذحجي، حليف بني جمح بن عمرو (بخ د س ق).

روى عن: أبيه، وأبي هريرة رضي الله عنه، وميمونة بنت سعد خادمة النبي ﷺ.

روى عنه: ابنه؛ محمد، وخالد بن سعيد بن أبي مریم.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الإمام أحمد: «لا أعرفه».

وقال أبو حاتم: «ليس بمشهور».

وقال الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه ابنه محمد بن هلال، وقد وثق».

قلت: ذكر الخطيب البغدادي في المتفق أن خالد بن سعيد بن أبي مریم، روى عنه أيضاً، وساق من طريقه حديثاً عنه. وكذلك أشار ابن حجر في التهذيب إلى ما ذكره الخطيب.

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول، من الرابعة»^(١).

(١) عند النظر بين أوجه الحديث، والترجيح بينها.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٢٥٧، والجرح والتعديل ٨/ ١١٥، وتهذيب الكمال

٥٦٩/٢٦، والنقات ٤٣٨/٧، والتهذيب ٧٢١/٣، والتقريب ص ٥١١.

الحكم على السند:

ضعيف، فيه: هلال بن أبي هلال؛ لا يُعرف، وقال ابن حجر: «مقبول»؛ أي حيث يُتابع، ولم أجد له متابعًا، فهو لين الحديث.
وقال الدارقطني - كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٥/٢٧٤) -: «تفرد به محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه».
وضعه الألباني في ضعيف سنن النسائي (ح ٤٧٩٠).

فيظهر أن سبب قول الإمام الطبري: «... لا يعتمد على مثله؛ لما في إسناده من الوهاء...» سببه جهالة هلال، وتفرده، والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٠٣/٨، والجرح والتعديل ١١٥/٨، والمتفق والمفترق (٣/٢٠١٤ ت ١٤٤٠)، وميزان الاعتدال ١٠٢/٧، وتهذيب الكمال ٣٥٢/٣٠، والتهذيب ٢٩٢/٤، والتقريب ص ٥٧٦.

٤٣ - المثال السادس:

في (جامع البيان) ٢١١/٧:

قال الطبري: «... حدثنا به سفيان بن وكيع، قال: ثنا خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب، قال: أخبرني عمي قُرَيْبَةُ بنت عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أمها كَرِيمَةَ بنتِ المِقْدَادِ، عن ضُبَاعَةَ بنتِ الزَّيْبِرِ، وكانت تحت المقداد، عن المقداد، قال: قلت للنبي ﷺ شيئاً سمعته منك، شككت فيه. قال: ((إذا شك أحدكم في الأمر؛ فَلْيَسْأَلْنِي عنه)). قال: قلت قولك في أزواجك: إني لأرجو لهن من بعدي الصديقين. قال: ((من تعنون الصديقين؟)) قلت: أولادنا الذين يهلكون صغاراً. قال: ((لا، ولكن الصديقين هم المصدقون)).

وهذا خبر لو كان إسناده صحيحاً، لم نستجز أن نعدوه إلى غيره، ولو كان في إسناده بعض ما فيه».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده (٣٣٣/١ ح ٤٨٩) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٠/٢٠ ح ٦١٣) - بمثله، وفي آخره قوله: هم المتصدقون بدل قوله: هم المصدقون.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق - أيضاً -، من طريق عثمان بن أبي شيبة، بنحوه. ثلاثتهم: (سفيان بن وكيع، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة) عن خالد بن مخلد، به.

دراسة السند:

١ - سفيان بن وكيع بن الجراح الرُّؤَاسِيُّ؛ أبو محمد الكوفي (ت ق).

سئل عنه الإمام أحمد قبل أن يموت بعشرة أيام أو أقل. يكتب عنه؟ فقال: «نعم، ما أعلم إلا خيراً».

وقال أبو حاتم: «لين».

وقال النسائي: «ليس بثقة. وقال في موضع آخر: ليس بشيء».

وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عنه، فقال: «لا يُشْتَغَلُ به، قيل له: كان يكذب؟

قال: كان أبوه رجلاً صالحاً. قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم».

وقال أبو عبيد الآجري: «حضرت أبا داود يعرض عليه الحديث عن مشايخه، فعرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع فأبى أن يسمعه».

وقد فسر الإمام البخاري، وابن حبان وابن عدي سبب جرحه..

فقال البخاري: «يتكلمون فيه لأشياء لقنوه».

وقال ابن حبان: «..كان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك، وكان ابن خزيمة يروي عنه، وسمعتة يقول: ثنا بعض من أمسكنا عن ذكره، وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً أن لو خر من السماء فتخطفه الطير أحب إليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولكنهم أفسدوه وما كان ابن خزيمة يحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف».

وقال ابن عدي: «ولسفيان بن وكيع حديث كثير، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوماً بدل قوم».

وقال الذهبي: «كان من أوعية العلم على لين لحقه».

وقال في موضع آخر عقب ذكره لمن روى عنه: «وقد حسن له الترمذي».

وقال في موضع آخر أيضاً: «ضعيف».

وقال ابن حجر: «كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه».

توفي سنة ٢٤٧^(١).

قلت: فالظاهر -والله أعلم- أنه ضعيف، ولا يصل إلى حد ما وصفه به الإمام النسائي

(١) انظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ٢٢١/١، وسؤالات الآجري أبا داود ص ٩٥، والجرح والتعديل ٢٣١/٤، والمجروحين لابن حبان ٣٥٩/١، والكامل لابن عدي ٤١٧/٣، وسير الأعلام ١٥٢/١٢، وميزان الاعتدال ١٧٣/٢، والكاشف ٣٣٣/١، والتهذيب ٦٢/٢، والتقريب ص ٢٤٥.

مما يدل على الضعف الشديد، فالإمام النسائي رحمه الله متشدد، كما أن في قول ابن حبان جواباً على ما اتُّهم به سفيان من الكذب، وقد أثنى عليه الإمام أحمد، وروى عنه ابن خزيمة، والترمذي وحسن له.

وكذلك الإمام الطبري فقد روى عن ابن وكيع عدة أخبار وصحح أسانيدها، بل واحتج بزيادة له في أحد الأخبار^(١).

٢ - خالد بن مخلد القطواني البجلي الكوفي (خ م ك د ت س ق):

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)^(٢)، وأنه صدوق، يتشيع وله أفراد.

٣ - موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زَمْعَة، الأسدي، الزَّمْعِي؛ أبو محمد المدني (بخ ٤).

وثقه ابن معين، وابن القطان.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عدي: «لا بأس به عندي ولا بروايته».

وقال أبو داود: «هو صالح، روى عنه ابن مهدي وله مشائخ مجهولون».

وقال ابن المديني: «ضعيف الحديث، منكر الحديث».

وقال الساجي: «اختلف أحمد ويحيى فيه، قال أحمد: «لا يعجبني حديثه».

(١) انظر: مسند ابن عباس ٤٨٨/١ (ح ٢٠) حيث قال الطبري: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال، حدثنا زياد بن

الربيع. وحدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا يزيد بن هارون. جميعاً عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن

عباس، مرفوعاً: ((ما مررت بمألاً من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة)). وزاد ابن وكيع في

حديثه عن يزيد قال: ((وقال النبي ﷺ: خير يوم تحتجمون فيه خمس عشرة...)) الحديث. ثم قال الطبري: ((وهذا

خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح...)). [وسأشير إلى هذا

الحديث في الفصل الثامن من هذا الباب (ح ٨٨)].

وانظر: مسند عمر ٤٠٦/١ (ح ١٤)، وقد عقب الطبري الخبر (ح ١٠ - ١٤) بقوله: وهذا خبر عندنا صحيح

سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه...

وانظر أيضاً: المصدر السابق ١٤/١ (ح ١٤) - وعبارته في تصحيح السند ص ٨ - والمصدر السابق ٢١٠/١

(ح ٣١٧)، ومسند علي ص ٤٧ (ح ٩٢).

(٢) عند النظر بين أوجه الحديث، والترجيح بينها.

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الذهبي: «فيه لين».

وقال ابن حجر: «صدوق، سيء الحفظ».

مات بعد المائة والأربعين^(١).

وقد صحح الطبري سند خبرٍ عن عائشة رضي الله عنها، رواه من عدة طرق بمعان متقاربة، تدور حول عيشة الرسول ﷺ وتقشفه، وكان إحداها من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، ولم يرو له متابعة، فيظهر من ذلك أن الطبري لا يضعف حديث موسى بن يعقوب، والله أعلم^(٢).

٤ - قُرَيْبَةُ بنت عبد الله بن وهب بن زمعة القرشية الأسدية (د ق).

ذكر ابن القطان أن قُرَيْبَةَ وأُمها لا يُعرف حالهما.

وقال الذهبي: «تابعية، تفرد عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب».

وقال ابن حجر: «مقبولة، من الرابعة^(٣)».

٥ - كَرِيمَةُ بنت المقداد بن الأسود الكندية (د ق).

روت عن: أمها ضباعة بنت الزبير.

روى عنها: زوجها عبد الله بن وهب بن زمعة، وابنتهما قُرَيْبَةُ بنت عبد الله (د ق).

ذكرها ابن حبان في الثقات.

وتقدم في الترجمة السابقة أن ابن القطان ذكر أنه لا يُعرف حالها.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٦٨/٨، والضعفاء للنسائي ص ٩٥، والكاشف ١٧٥/٣، والتهذيب ١٩٢/٤، والتقريب ص ٥٥٤.

(٢) انظر: مسند عمر ٧٠٢/٢ (ح ١٠٢١)، وعبارته في التصحيح ص ٦٩٤، حيث قال: نذكر بعض ما حضرنا ذكره مما صح عندنا سنده منه... والخبر من طريق موسى بن يعقوب بلفظ: أن النبي ﷺ لم يشبع شعبتين في يوم حتى مات. بينما باقي الطرق عن عائشة لم يأت فيها هذا الوصف، إنما كان منها: أنه ما شبع آل محمد ﷺ من طعام فوق ثلاث. ومنها: ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين متتابعين.. ونحو ذلك. انظر: (ح ١٠٠٣-١٠٢٣).

(٣) انظر ترجمتها في: بيان الوهم ٤٢٧/٣، وتهذيب الكمال ٢٧٣/٣٥، والميزان ٤٧٣/٧، والتهذيب ٦٨٦/٤، والتقريب ص ٧٥٢.

وقال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة»^(١).
قلت: الراجح أنها مجهولة الحال، والله أعلم.

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه:

١- سفيان بن وكيع: ضعيف، إلا أن بعض الأئمة لم يضعفوه؛ منهم الطبري - كما ذكرت في ترجمة سفيان -.

٢- موسى بن يعقوب الزمعي: صدوق، سيئ الحفظ. والطبري صحح له، - كما ذكرت في ترجمة موسى -.

٣- قُرَيْبَةُ بنت عبد الله: لا يعرف حالها.. وقال ابن حجر: «مقبولة من الرابعة».

٤- كريمة بنت المقداد: لا يعرف حالها.. إلا أن ابن حبان ذكرها في الثقات، ووثقها ابن حجر!

وقد تابع سفيان بن وكيع أبو بكر وعثمان؛ ابنا أبي شيبة - كما تقدم في التخريج -.
وذكر الحديث البوصيري في الإتحاف (٣/٣٦)، وقال: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند فيه قريبة بنت عبد الله بن وهب بن زمعة، لم أر من ذكرها بعدالة ولا جرح، وباقي رجال الإسناد ثقات».

وقال عبد الحق الإشبيلي في سند خبر آخر من طريق الزمعي، عن قريبة بنت عبد الله، عن أمها؛ كريمة بنت المقداد، عن ضُبَاعَةَ بنت الزبير: إسناده لا يحتج به. وعلق ابن القطان على قوله، فقال: «صدق في ذلك... هؤلاء النسوة الثلاث اللاتي دون ضباعة، لا تعرف أحوالهن، فأما ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، أم حكيم، فصحاوية»^(٢).

(١) انظر ترجمتها في: الثقات ٣/٤٤٣، وبيان الوهم ٣/٤٢٧، وتهذيب الكمال ٣٥/٢٩٣، والتهذيب ٤/٦٨٧،

والتقريب ص ٧٥٢.

(٢) بيان الوهم ٣/٤٢٧.

قلت: فيظهر من قول الطبري: «وهذا خير لو كان إسناده صحيحاً، لم نستجز أن نعدوه إلى غيره، ولو كان في إسناده بعض ما فيه»؛ أن ذلك بسبب جهالة قُريية، وقد يكون بسبب جهالة أمها كريمة أيضاً — والله أعلم —.

٤٤ - المثال السابع:

في جامع البيان (١٨٥/٩):

قال الطبري في تأويل آية: ﴿! " # \$ % ' () * + , . / هَذَا الْقُرْآنُ
لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ : < = ؟ @ A B C D E F G H
I J K L﴾^(١)، قال: «وقد ذكر أن هذه الآية نزلت في قوم من اليهود بأعيانهم من
وجه لم تثبت صحته، وذلك ما حدثنا به هناد بن السري، وأبو كريب، قالا: ثنا يونس بن
بكير، قال: ثنا محمد بن إسحاق، قال: ثنا محمد بن أبي محمد؛ مولى زيد بن ثابت، قال: ثنا
سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء النحام بن زيد،
وقردم بن كعب، وبحري بن عمير، فقالوا: «يا محمد! أما تعلم مع الله إلهًا غيره؟» فقال
رسول الله ﷺ: ((لا إله إلا الله، بذلك بعثت، وإلى ذلك أدعو)) فأنزل الله تعالى فيهم، وفي
قولهم: ﴿! " # \$ % ' () * + , . / هَذَا الْقُرْآنُ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿[Z Y﴾^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٧٢/٤ ح ٧١٦٨) من طريق سلمة، عن ابن
إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، قال أتى النبي ﷺ.. فذكره بمثله.
وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٥٦/٣) إلى ابن إسحاق، وابن المنذر، وابن أبي حاتم،
وأبي الشيخ، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

- ١ - محمد بن العلاء بن كُريْب المَمداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).
- تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.
- ٢ - يُونُس بن بُكَيْر بن واصل الشيباني؛ أبو بكر الجَمَّال، الكوفي (خت، م متابعة، د ت ق).
- قال محمد بن عبد الله بن نمير: «ثقة، رضي».

(١) الأنعام: ١٩.

(٢) الأنعام: ١٩-٢٠.

وقال ابن عمار: «هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث». كما وثقه ابن معين. وقال في رواية: «كان صدوقاً، كان يتبع السلطان، وكان مرجئاً».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان راوياً لأبي إسحاق». وسئل أبو زرعة عن يونس بن بكير، أي شيء ينكر عليه؟ فقال: «أما في الحديث فلا أعلمه...».

وقال الساجي: «كان ابن المديني لا يحدث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق». وقال أبو حاتم: «محل الصدق». وقال الجوزجاني: «ينبغي أن يتثبت في أمره لميله عن الطريق». وقال العجلي: «بكر بن يونس بن بكير لا بأس به، كان أبوه على مظالم جعفر، وبعض الناس يضعفونهما».

وقال الآجري عن أبي داود: «ليس هو عندي بحجة، كان يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث».

وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال مرة: «ضعيف». وقال الذهبي: «أحد أئمة الأثر والسير. وقال في موضع آخر: صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ». توفي سنة ١٩٩^(١).

قلت: والراجح بناء على ما تقدم أنه صدوق، وبعضهم يضعفه، إلا أن من أسباب تضعيفه ما لا يتعلق بالحديث - كما يظهر من قول ابن معين وأبي زرعة -، ومن ضعفه الإمام النسائي وهو متشدد، أما قول أبي داود بأنه يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله، فلعل ذلك لا يعد كثيراً في سعة ما روى عنه، فهو راوية ابن إسحاق.. أما الإمام الطبري فصحيح

(١) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ص ٨٥، والجرح والتعديل ٢٣٦/٩، والضعفاء الكبير ٤٦١/٤، والثقات ٦٥١/٧، وتهذيب الكمال ٤٩٣/٣٢، وميزان الاعتدال ٣١٢/٧، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٠٣، وتهذيب ٤٦٦/٤، والتقريب ص ٦١٣.

سند خبرٍ من طريق يونس بن بكير^(١).

٣ - محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كوثران، المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي، صاحب المغازي، نزيل العراق (خت، م مقروناً، ٤). ترجمت له ترجمة واسعة في هذا الباب، الفصل الثامن (ح ٨٨)، وخلاصة أمره أن حديثه حسن إذا صرح بالسماع؛ فهو مكثّر من التدليس، ويدلس عن الضعفاء والمجاهيل، وقد قال بذلك عدة أئمة، وما انفرد به من أحاديث الحلال والحرام فيحتاج فيه. أما الإمام الطبري فقد صحح أسانيد عدة أخبار من طريقه، رواها بالنعنة^(٢).

٤ - محمد بن أبي محمد الأنصاري؛ مولى زيد بن ثابت (د).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: "لا يعرف".

وقال ابن حجر: "مجهول، من السادسة، تفرد عنه ابن إسحاق^(٣)".

٥ - سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم؛ أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي (ع).

قال الذهبي: «الإمام الحافظ المقرئ المفسر... أحد الأعلام».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه... وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسل».

٥ - عكرمة القرشي الهاشمي؛ أبو عبد الله المدني؛ مولى ابن عباس رضي الله عنهما، أصله من البربر من أهل المغرب (ع).

ترجمت له ترجمة واسعة في الفصل التاسع من هذا الباب، وقد قال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة».

(١) انظر: الجزء المفقود ص ٣٤٠ (ح ٦٢٩)، وقال الطبري عقبه: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلتين...» فذكرهما، وليس فيهما ما يتعلق بيونس بن بكير. كما لم يرو له متابعة.

(٢) انظر: الفصل الثامن من هذا الباب (ح ٨٨).

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٨٣/٢٦، وميزان الاعتدال ٣٢١/٦، والتقريب ص ٥٠٥.

وللإمام الطبري كلام طويل في الدفاع عنه^(١)..

الحكم على الإسناد:

ضعيف، فيه محمد بن أبي محمد؛ مولى زيد بن ثابت: مجهول، وتفرد عنه ابن إسحاق. فيظهر أن قول الطبري في هذا الخبر أنه لم تثبت صحته، هو بسبب جهالة عين هذا الراوي. أما ترده في كون الرواية عن سعيد بن جبير أو عكرمة، فلا يؤثر في الرواية، من حيث أن كلاً منهما ثقة، ثبت، من رجال الستة، لكن ذلك يشعر بأن الراوي (محمد بن أبي محمد) لم يضبط حفظه.

(١) انظر: مقدمة الفصل التاسع من هذا الباب.

٤٥ - المثال الثامن:

في مسند عمر (٦٤١/٢):

قال الطبري: «-ح ٩٤٨- حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا ابن إدريس، أنبأنا حصين، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ وافته الصلاة، فقال: ((الله أكبر كبيراً، ثلاث مرات، والحمد لله كثيراً، ثلاثاً، وسبحان الله بُكرة وأصيلاً، ثلاثاً، وقال: اللهم إني أعوذ بك من الشيطان، وهَمَزِهِ، وَنَفَثِهِ، وَنَفْخِهِ. قال: فكان يقول: هَمَزُهُ الْمُوْتَةُ^(١) التي تأخذ صاحبَ الْمَسِّ، وَنَفَثُهُ الشَّعْرَ، وَنَفْخُهُ الْكَبِيرُ))».

ثم رواه الطبري^(٢) من طرق أخرى عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً -كما سيظهر خلال التخريج القادم-.

ثم قال الطبري: «الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين»^(٣).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عمرو بن مرة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

- ١/ من رواه عنه، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعاً.
- ٢/ من رواه عنه، عن عاصم العنزي، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعاً.
- ٣/ من رواه عنه، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن عمرو بن مرة حصين بن عبد الرحمن السلمي:

(١) المُوْتَةُ -بضم الميم-: جنس من الجنون والصرع يعتري الإنسان، فإذا أفاق؛ عاد إليه عقله كالنائم والسكران. قال أبو عبيد: ((الموْتَةُ الجنون، يسمى همزاً؛ لأنه جعله من النخس والغمز، وكل شيء دفعته فقد همزته)).
انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٧٨، ولسان العرب ٩٣/٢ (موت).

(٢) وهي الأحاديث (ح ٩٤٩ - ح ٩٥٢)، و(ح ٩٥٤).

(٣) مسند عمر (٦٥٥/٢).

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٠٩/١ ح ٢٣٩٦) - وعنه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند (١٦٧٦٠) - بنحوه. وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة: (فكان يقول همزه الموتة...) إلخ.

وأخرجه الطبري - كما تقدم في المثال في مسند عمر (٦٤١/٢ ح ٩٤٨) - عن محمد بن العلاء، واللفظ له.

وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٨/١ ح ٤٦٩) عن عبد الله بن سعيد الأشج .
ثلاثتهم: (ابن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء، وعبد الله بن سعيد الأشج) عن ابن إدريس.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٦٧٦٠ ح) عن عبد الله بن محمد؛ أبي بكر بن أبي شيبة^(١)، بنحوه. وفي آخره: «قال حصين: همزه الموتة التي تأخذ صاحب المس ونفثه الشعر ونفخه الكبير».

- وأخرجه البزار في مسنده (٣٦٦/٨ ح ٣٤٤٦) عن علي بن المنذر، بنحوه، وليس فيه ذكر تكرار القول ثلاثاً. وفي آخره: «قال عمرو بن مرة: همزه الموتة ونفخه الكبير أو الكبيراء ونفثه الشعر».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق...».

وأخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق، عن هارون بن إسحاق، بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

قال ابن خزيمة: «وعاصم العتري، وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدرى من هما. ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة؟».

(١) يلاحظ في رواية ابن أبي شيبة -الآنفة الذكر- والواردة في مصنفه أن ابن أبي شيبة رواها عن حصين بواسطة عبد الله بن إدريس. ولم يروها عن حصين مباشرة. بينما نجد في رواية الإمام أحمد هنا أنها عن ابن أبي شيبة، عن حصين، مباشرة. في حين أن ابن الإمام أحمد؛ عبد الله قال -بعد أن روى رواية أبيه عن ابن أبي شيبة- قال ابنه: «وسمعت أبا من عبد الله بن محمد [أي أبو بكر بن أبي شيبة] عن عبد الله بن إدريس، عن حصين...». والله أعلم!

كلاهما: (علي بن المنذر، وهارون بن إسحاق) عن محمد بن فضيل^(١).

- ثلاثتهم: (عبد الله بن إدريس، وعبد الله بن محمد؛ أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن فضيل^(٢)) عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً. وزاد البزار في نسبة عباد بن عاصم، فقال: العتري.

- كما رُوي الحديث من طريق حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار بن عاصم، عن نافع، به. ومن العلماء من صرح بأن عباد بن عاصم يقال له: عمار بن عاصم، كأبي حاتم^(٣).

أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل -المختصر (ص ١١٤)- من طريق خالد بن عبد الله، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، بنحوه.

وأورد البخاري في تاريخه في ترجمة (عاصم بن عمير العتري) طرق هذا الحديث، وذكر الاختلاف فيه على عمرو بن مرة، في اسم الرجل العتري، فذكر من ذلك (عمار بن عاصم)، قال البخاري: «...وقال أبو الوليد: حدثنا أبو عوانة، عن حصين، عن عمرو، سمع

(١) ورد في المطبوع من صحيح ابن خزيمة، في الحديث المتقدم (ح ٤٦٩):

« ح حدثنا عبد الله بن سعيد الأشج، نا ابن إدريس؛ ح وحدثنا هارون بن إسحاق وابن فضيل جميعاً، عن حصين بن عبد الرحمن... ».

قلت: ويترجح لي أن هناك خطأ من النساخ أو الطابع، لأن ابن خزيمة لم يدرك ابن فضيل، إنما يحدث عنه بواسطة هارون بن إسحاق، كما ظهر في أسانيد أخرى لابن خزيمة في صحيحه. ولم أجد المحقق علق على ذلك. فقله في سند الحديث المتقدم (جميعاً) تعود على ابن إدريس، مع ابن فضيل فقط. والله أعلم.

(٢) وخالف ابن أبي شيبة كلاً من (علي بن المنذر، وهارون بن إسحاق) حيث رواه في مصنفه (٢٠٩/١ ح ٢٣٩٧)

عن ابن فضيل، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن ابن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً. أي بلا ذكر الوسطة بين عمرو بن مرة وابن جبير، كما سيأتي في تخريج الوجه الثالث.

والراجع عن ابن فضيل ما جاء عنه في الوجه الأول، فقد رواه عنه اثنان، كما أن ابن فضيل قد تابعه في هذا الوجه اثنان. بينما تفرد ابن أبي شيبة فيما رواه عن ابن فضيل.

(٣) انظر: الجرح والتعديل ٨٤/٦.

عمار بن عاصم العتري... وهذا لا يصح».

وذكره ابن حبان في الثقات (٢٥٨/٧) عن عباد بن العوام، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار بن عاصم، عن نافع. أما الدارقطني في علله (٤٢٦/١٣) فبعد أن ذكر رواية ابن إدريس، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، به. قال —أي الدارقطني—: «وخالفه أبو عوانة، وورقاء، قالوا: عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار^(١) بن عاصم، وكذلك قال هشام بن عمار، عن سويد بن عبد العزيز، عن حصين». وقال الحسيني في الإكمال لرجال أحمد (ت ٦٢٤): «عمار بن عاصم... لا يدرى من هو».

ومن خلال ما تقدم فإن حصيلة ما جاء من طريق حصين في اسم هذا الراوي ثلاثة أسماء؛ هي:

عباد بن عاصم، وعمار بن عاصم، وعمار بن عاصم. وذلك كما قال ابن الجارود في المنتقى (ح ١٨٠) حيث قال:

«واختلف عن حصين، عن عمرو بن مرة، فمنهم من قال: عن عمار بن عاصم، ومنهم من قال: عمار، وقال ابن إدريس: عن حصين عن عمرو، عن عباد بن عاصم». قلت: ويظهر أن الراجح من هذه الأسماء عن حصين هو عباد بن عاصم —والله أعلم—. حيث رواه ثلاثة عنه، منهم عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي؛ أبو محمد الكوفي (ع). قال الإمام أحمد: «كان نسيج وحده». وقال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد»^(٢).

كما أنه الاسم الذي ورد مخرّجاً عند الأكثر. بينما لم يشتهر الاسمان الآخران. وقد ورد عن أبي عوانة تارة باسم عمار بن عاصم، وتارة باسم عمار بن عاصم، كما تقدم قريباً. وقال البخاري في عمار بن عاصم: إنه لا يصح، كما تقدم.

(١) هكذا جاء في المطبوع، بناءً على ملاحظة في آخره.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٩٥/١٤، والكاشف ٦٧/٢، والتقريب ص ٢٩٥.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن عمرو بن مرة شعبة بن الحجاج:
 أخرجه أبو داود في الصلاة: باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (ح ٧٦٤) بنحوه.
 وابن ماجه في إقامة الصلوات: باب الاستعاذة في الصلاة (ح ٨٠٧) بنحوه، وفي آخره:
 «قال: عمرو همزه الموتة، ونفته الشعر، ونفخه الكبر».
 وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٨٤) بنحوه، وفي آخره: «قال عمرو: همزه
 الموتة، ونفخه الكبر، ونفته الشعر».
 وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٢٨ ح ٩٤٧) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة
 الأخيرة.
 وابن الجعد في مسنده (ص ٣٢ ح ١٠٥) بنحوه، وفي آخره: «قال عمرو: نفخه الكبر
 ونفته الشعر وهمزة الموتة».
 وأخرجه البزار في مسنده (٣٦٥/٨ ح ٣٤٤٥) بنحوه، وليس فيه ذكر تكرار القول
 ثلاثاً. وفي آخره: «قال عمرو بن مرة: همزه الموتة ونفخه الكبر أو الكبرياء ونفته الشعر».
 وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (ح ١٨٠) بنحوه، وفي آخره: «قال عمرو: نفخه الكبر
 وهمزه الموتة ونفته الشعر».
 وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٤٩) قال الطبري: «بنحوه، غير أنه قال في
 حديثه: قال عمرو: همزه الموتة، ونفخه الكبر، ونفته الشعر».
 وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ح ٤٦٨) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.
 وابن حبان في صحيحه (٧٨/٥ ح ١٧٧٩) - مقتصرًا على التعوذ، وفي آخره: «قال
 عمرو: همزه الموتة ونفخه الكبر ونفته الشعر».
 وأخرجه ابن حبان -أيضًا- في الموضع السابق (ح ١٧٨٠) بنحوه، وفي آخره: «قال
 عمرو: نفخه الكبر وهمزه الموتة ونفته الشعر».
 وصدّره بقوله: «ذكر خبر ثان يصرح بصحة ما ذكرناه». [يعني ما ذكره في
 (ح ١٧٧٩) المتقدم].
 وأخرجه الحاكم في مستدركه (٣٦٠/١ ح ٨٥٨) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة

الأخيرة، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.
- كلهم من طرق عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عاصم العنزي، عن ابن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً.

وابن جبير بن مطعم هو: نافع بن جبير بن مطعم، قاله الإمام أحمد عقب روايته المتقدمة (ح ١٦٧٨٤) نقلاً عن يزيد بن هارون. وكذلك قال المزي في تهذيب الكمال (٣٦٠/٣٥). وكذلك قال ابن رجب في فتح الباري (٣٨٥/٤)، حيث قال: «وابن جبير، هو: نافع، وقع مسمى في رواية كذلك».

- وقد روي هذا الخبر من طريق عمرو بن مرة، عن (رجل)، عن نافع بن جبير، به. ومن العلماء من ذكر أن هذا الرجل هو عاصم العنزي، ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال (٣٦٠/٣٥)، وكذلك ابن حجر في التقریب (ص ٧٣٦)..
أخرجه أبو داود في الصلاة: باب ما يستفتح في الصلاة (ح ٧٦٥) بنحوه.

والإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٣٩) بنحوه، وفي آخره: «قلت يا رسول الله! ما همزه ونفثه ونفخه؟ قال: أما همزه فالموتة التي تأخذ بن آدم، وأما نفخه الكبير، ونفثه الشعر».
كلاهما: (أبو داود، والإمام أحمد) من طريق يحيى بن سعيد، عن مسعر بن كدام، عن عمرو بن مرة، عن رجل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً.
قلت: ويؤيد أن هذا الرجل هو عاصم العنزي، أن روايات أخرى وردت من طريق عمرو بن مرة، عن رجل من عترة..
أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٤٠) بنحوه، وفي آخره: «قال: قلت: ما همزه؟ قال: فذكر كهيفة الموتة يعنى يُصرع. قلت: فما نفخه؟ قال الكبير. قلت: فما نفثه؟ قال: الشعر».

وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥١) بلفظ أحمد المتقدم في (ح ١٦٧٨٦). والطبراني في الكبير (١٣٤/٢ ح ١٥٦٩) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.
- ثلاثهم: (الإمام أحمد، والطبري، والطبراني) من طريق وكيع بن الجراح. وقرن الطبراني مع وكيع: محمد بن بشر.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥٢) من طريق محمد بن بشر، بنحو لفظ

أحمد المتقدم في (ح ١٦٧٨٥).

كلاهما: (وكيع بن الجراح، ومحمد بن بشر) عن مسعر.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥٠) من طريق زيد بن حباب عن شعبة بن الحجاج. قال الطبري: ((فذكر نحوه، إلا أنه قال: «قال عمرو: نفخه الكبر وهمزه الجنون ونفثه الشعر»)).

- كلاهما: (مسعر، وشعبة بن الحجاج) عن عمرو بن مرة، عن رجل من عترة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الثالث:

روى هذا الوجه عن عمرو بن مرة ثلاثة: (حصين، وزيد بن أبي أنيسة، وعبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة)..

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٠٩/١ ح ٢٣٩٧) عن ابن فضيل، عن حصين، يمثل روايته المتقدمة في (ح ٢٣٩٦)^(١)، وفي أوله زيادة: رأيت النبي ﷺ صلى الضحى. وذكر الدارقطني في العلل (٤٢٦/١٣) هذا الوجه عن ابن فضيل.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥٤) من طريق العلاء بن هلال، عن عبيد الله [بن عمر الرقي]، عن زيد [بن أبي أنيسة]، بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

وذكر الدارقطني -أيضاً- في الموضع السابق هذا الوجه عن زيد بن أبي أنيسة. - وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢٨١/٢ ح ١٣٤٣) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، بنحوه، وفي آخره: «فلما انصرف، قال: تدرون ما همزه؟ قلنا: لا! قال: الجنون من المس، ونفثه الكبر، ونفخه الشعر».

(١) سبق أن ذكرت في تخريج الوجه الأول أن ابن أبي شيبة بهذه الرواية -أي عن ابن فضيل، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن نافع؛ بلا واسطة بين عمرو ونافع- قد خالف راويين رَوَى الخبر عن ابن فضيل، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً. ورجحت هناك رواية ابن فضيل، عن حصين، بزيادة عباد بن عاصم.

ثلاثتهم: (حصين، وزيد بن أبي أنيسة، وعبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة) عن عمرو بن مرة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً.

وبالنظر في هذا الخلاف على عمرو بن مرة، فقد تضمن نوعين من الخلاف: النوع الأول: الخلاف في اسم الراوي الذي روى عنه عمرو بن مرة. النوع الثاني: الخلاف في الرواية من حيث وجود واسطة بين عمرو بن مرة، ونافع، أو عدم وجودها.

أما ما يتعلق بالنوع الأول؛ فقد تقدم في تخريج الوجه الأول أن الاسم الراجح عن حصين^(١) هو **عباد بن عاصم**. فضلاً عن تصريح أبي حاتم بأن **عباد بن عاصم** يقال: له **عمّار بن عاصم**.

وقد أشار البخاري في تاريخه - كما تقدم - في ترجمة (عاصم بن عمير العتري) إلى الاختلاف على عمرو بن مرة، في اسم الرجل العتري، وقال في (عمّار بن عاصم) «لا يصح».

وجاء في تخريج الوجه الثاني أن شعبة ذكره باسم **عاصم العتري**. وفي رواية عن شعبة عند الطبري ذكره باسم (رجل من عترة). وذكره مسعر بن كدام^(٢) مبهمًا فقال: (رجل)، كما جاء عن مسعر أنه قال: (رجل من عترة).

ومن العلماء من ذكر أن هذا الرجل هو **عاصم العتري**، ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال (٣٦٠/٣٥)، وكذلك ابن حجر في التقريب (ص ٧٣٦) ..

ومن ذكر هذا الخلاف من العلماء: ابن حبان في الثقات (٢٥٨ / ٧) في ترجمة (عاصم العتري)، والبزار في مسنده - بعد حديثه المتقدم (ح ٣٤٤٦) -، فقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق، وقد

(١) **حصين بن عبد الرحمن السلمي**؛ أبو الهذيل الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة، تغير حفظه في الآخر». التقريب ص ١٧٠.

(٢) **مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي**؛ أبو سلمة الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل». التقريب ص ٥٢٨.

اختلفوا في اسم العتري الذي رواه عن نافع بن جبير، فقال شعبة: عن عمرو، عن عاصم العتري. قال ابن فضيل: عن حصين، عن عمرو، عن عباد بن عاصم. وقال زائدة: عن حصين، عن عمرو، عن عمار بن عاصم، والرجل ليس بمعروف، وإنما ذكرناه لأنه لا يروى هذا الكلام غيره عن نافع بن جبير، عن أبيه، ولا عن غيره يروى أيضاً عن النبي ﷺ.

واعتبر ابن خزيمة وابن المنذر كلاهما من عباد بن عاصم، وعاصم العتري راويين اثنين.. فقال ابن خزيمة - كما تقدم -: «وعاصم العتري، وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدري من هما. ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة؟». وقال ابن المنذر في الأوسط (٨٨/٣): «حديث جبير بن مطعم، رواه عباد بن عاصم، وعاصم العتري، وهما مجهولان لا يدري من هما». وتعقبه الذهبي في الميزان (١٣٠/٨) فقال: «ظن ابن المنذر أنهما اثنان، وإنما هو رجل واحد اختلف في اسمه كما ذكر البخاري، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له هذا الحديث في صحيحه».

قلت: من خلال ما تقدم فإنه يترجح لي - والله أعلم - أن الخلاف في الاسم فقط، والمسمى رجل واحد، والأرجح في اسمه أنه عاصم العتري؛ إذ ذكره شعبة هكذا، ولا شك أن شعبة أرجح من غيره ممن رووا الخبر عن عمرو بن مرة. فقد تقدمت ترجمة شعبة بن الحجاج العتكي، أمير المؤمنين في الحديث (ع)^(١)، ومما ذكرته في ترجمته أن الإمام أحمد قال فيه: «كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن» - يعني في الرجال وبصره بالحديث وتنبهه وتنقيته للرجال -.

وقال حماد بن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته». كما ذكر الدارقطني في علله (٤٢٦/١٣) الخلاف في اسم شيخ عمرو بن مرة الوارد

في هذا الحديث، ثم قال: «والصواب من ذلك قول من قال: عن عاصم العتري، عن نافع بن جبير، عن أبيه، عن النبي ﷺ».

وأما ما يتعلق بالنوع الثاني من الخلاف على عمرو بن مرة؛ وهو الخلاف في الرواية من حيث وجود واسطة بين عمرو بن مرة، ونافع -كما في الوجهين الأولين-، أو عدم وجودها -كما في الوجه الثالث-..

فبالنظر في هذا الخلاف؛ فإنه يترجح وجود راوٍ بين عمرو بن مرة ونافع بن جبير. ولم أجد من ذكر عمرو بن مرة من تلاميذ نافع بن جبير، مع أن احتمال اللقاء وارد، حيث توفي نافع بن جبير سنة ٩٩. وتوفي عمرو بن مرة سنة ١١٦، وكان لا يدلس. كما سيأتي في دراسة الإسناد. وقد رجحت أن هذا الراوي اسمه عاصم العتري، وهو ما جاء في الوجه الثاني من الخلاف على عمرو بن مرة.

كما يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الثاني يترجح على الوجه الثالث؛ الذي لم يُذكر فيه راوٍ بين عمرو ونافع، وذلك للأسباب التالية:

١- أن راوي الوجه الثاني أعلى رتبة من رواة الوجه الثالث، فراوي الوجه الثاني شعبة بن الحجاج؛ أمير المؤمنين في الحديث، وقد تقدمت ترجمته قريباً. بينما رواة الوجه الثالث ثلاثة: اثنان منهم ثقات ولكن لم تثبت عنهما هذه الرواية، والثالث وهّاه العلماء.. وبيان ذلك كالآتي:

أما الراوي الأول منهم: فهو حصين بن عبد الرحمن -وقد تقدم قريباً أنه ثقة، تغير حفظه في الآخر-، وتقدم أن ما رواه عنه ابن فضيل في هذا الوجه مرجوح^(١).

وأما الراوي الثاني فهو: زيد بن أبي أنيسة الجزري؛ أبو أسامة الرهاوي (ع).

قال الإمام أحمد: «إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث».

(١) يراجع رواية محمد بن فضيل، في تخريج الوجه الأول عن عمرو بن مرة.

وقال الذهبي: «الحافظ الإمام ... أحد الأثبات».

وقال ابن حجر: «ثقة، له أفراد»^(١).

ولكن روايته هذه جاءت من طريق العلاء بن هلال، وهو منكر الحديث، كما يظهر من ترجمته التالية:

العلاء بن هلال بن عمر الباهلي؛ أبو محمد الرقي (س).

قال البخاري: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة».

وقال النسائي: «هلال بن العلاء روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه؟!»

وقال الخطيب: «في بعض حديثه نكرة».

وقال ابن حبان: «يقلب الأسانيد، ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وقال ابن حجر: «فيه لين».

توفي سنة ٢١٥^(٢).

وأما الراوي الثالث: فهو **عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة الحمصي (ق)**.

قال ابن معين: «ضعيف الحديث، لم يحدث عنه غير إسماعيل».

وقال أبو زرعة: «مضطرب الحديث، واهي الحديث».

وقال أبو حاتم: «... لم يرو عنه غير إسماعيل، وهو عندي عجيب، ضعيف، منكر

الحديث، يكتب حديثه، ويروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حسناً».

وقال أبو داود: «ليس بشيء».

وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه».

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٢/ ٧٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٥، والتقريب ص ٢٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: المجروحين ٢/ ١٨٤، والمغني ٢/ ٧٢، والتهذيب ٣/ ٣٤٩، والتقريب

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعبد العزيز هذا مناكيرٌ كلها، وما رأيت أحداً يحدث عنه غير إسماعيل بن عياش».

وقال الدارقطني: «متروك».

وقال الذهبي: «واه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش»^(١).

قلت: والراجح أنه منكر الحديث، واه، والله أعلم.

٢- أن من العلماء من رجح الوجه الثاني، كالدارقطني؛ فقد تقدم أنه ذكر الخلاف على عمرو بن مرة في اسم شيخه، وكذلك ذكر رواية عمرو بن مرة، عن نافع، دون أن يُذكر بينهما أحدٌ -على حد تعبيره-، فصَوَّب الدارقطني قول من قال: عن عاصم العتري، عن نافع بن جبير، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناد الطبري:

ظهر من خلال التخريج المتقدم أن الإمام الطبري قد روى الخبر من عدة طرق، وكل الطرق مدارها على عمرو بن مرة، أما الرواة عنه في هذه الطرق على اختلافها فهم: حصين -والذي روى عنه الطبري من طريق عبد الله بن إدريس-

وشعبة بن الحجاج.

ومسعر بن كدام.

وزيد بن أبي أنيسة -والذي روى عنه الطبري من طريق العلاء بن هلال-

وكل هؤلاء تقدمت الترجمة لهم أثناء التخريج المتقدم.

وسأكمل هنا دراسة من تبقى من رجال الإسناد، بدءاً من عمرو بن مرة..

١- عَمْرُو بن مُرَّة بن عبد الله الجَمَلِي، المُرادِي؛ أبو عبد الله الكوفي، الأعمى (ع).

عَدَّه عبد الرحمن بن مهدي من حفاظ الكوفة، وقال: «أربعة بالكوفة لا يختلف في

(١) انظر ترجمته في: الكامل ٢٨٤/٥، والكاشف ١٩٤/٢، والتهذيب ٥٩٠/٢، والتقريب

حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ». وذكر منهم عمرو بن مرة.
 كما وثقه ابن معين، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان.
 وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان مرجئاً».
 وقال أبو حاتم: «صدوق، ثقة، وكان يرى الإرجاء».
 وقال العجلي: «ثقة ثبت.. يرى الإرجاء».
 وقال شعبة: «ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلّس، إلا ابن عون، وعمرو بن مرة».

وقال حفص بن غياث: «ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مرة، فإنه كان يقول: كان مأموناً على ما عنده».
 وقال ابن حجر: «ثقة عابد، كان لا يدلّس، ورمي بالإرجاء».
 توفي سنة ١١٨، وقيل قبلها^(١).

٢- شيخ عمرو بن مرة:

أ- مَنْ ترجم له باسم: **عَبَاد بن عاصم**^(٢):
 ابن حبان في الثقات، وقال: «عداده في أهل الكوفة...».
 والبخاري في التاريخ، وذكر اختلاف الرواة في تسميته.
 وابن أبي حاتم، وقال: «عباد بن عاصم، ويقال: عمار بن عاصم، سمع نافع بن جبیر.
 روى عنه عمرو بن مرة. سمعت أبي يقول ذلك».
 وتقدم في التخریج أن البزار زاد في نسبة عَبَاد بن عاصم، فقال: العَنَزِي.
 وقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في اسم العتري، قال: «والرجل ليس بمعروف...».
 وتقدم ذكر أن ابن خزيمة وابن المنذر اعتبرا عَبَاد بن عاصم، وعاصمَ العتري راويين
 اثنين، وذكر أنهما مجهولان، لا يدري من هما.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٥٧/٦، ومعرفة الثقات ١٨٥/٢، والثقات ١٨٣/٥، وتهذيب الكمال

٢٣٢/٢٢، والتهذيب ٣٠٤/٣، والتقريب ص ٤٢٦.

(٢) هكذا ورد اسمه في إسناده الطبري من طريق حصين (٩٤٨).

وتعقب الذهبي ابن المنذر فقال: «ظنّ ابن المنذر أنهما اثنان، وإنما هو رجل واحد اختلف في اسمه...»^(١).

ب- من ترجم له باسم: **عاصم بن عُمَيْرِ العَنَزِي** (د ق)^(٢):
هكذا سماه البخاري في تاريخه - وذكر الخلاف في اسمه-، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في ثقاته.

وكذلك سماه المزي، وزاد: «وهو عاصم بن أبي عمرة». وتبعه الذهبي، وابن حجر. روى عنه: عمرو بن مرة، ومحمد بن أبي إسماعيل السلمي.
وعقد له ابن حبان -أيضاً- ترجمة في موضع آخر من الثقات، باسم (عاصم العتري)^(٣) وذكر فيها الخلاف في اسمه.

ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله في عاصم العتري: «لا يعرف».
وقال ابن حجر: «مقبول، من الرابعة»^(٤).

قلت: هو مجهول الحال، والله أعلم.
٣- **نافع بن جُبَيْر بن مطعم النوفلي**؛ أبو محمد، وأبو عبد الله المدني (ع). وثقه العجلي، وأبو زرعة، وغيرهما.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «من خيار الناس...»
وقال ابن حجر: «ثقة فاضل».
توفي سنة: ٩٩^(٥).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦ / ٣٧، والجرح والتعديل ٦ / ٨٤، والثقات ٧ / ١٥٩.

(٢) روى له حديثاً واحداً هو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٣) هكذا ورد اسمه في إسناد الطبري من طريق شعبة (٩٤٩ ح).

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦ / ٤٨٨، والجرح والتعديل ٦ / ٣٤٩، وتهذيب الكمال ١٣ / ٥٣٤، وفتح الباري لابن رجب ٤ / ٣٨٥، والثقات ٥ / ٢٣٨، و ٧ / ٢٥٨، وميزان الاعتدال ٨ / ١٣٠، والتقريب ص ٢٨٦.

(٥) انظر ترجمته في: الثقات ٥ / ٤٦٧، ومعرفة الثقات ٢ / ٣٠٨، والتهذيب ٤ / ٢٠٦، وتهذيب الكمال ٢٩ / ٢٧٤، والتقريب ص ٥٥٨.

الحكم على إسناده:

ضعيف، فيه راو مجهول.. ذكر في الحديث (ح ٩٤٨) من طريق حصين باسم عباد بن عاصم، وذكر في الحديث (ح ٩٤٩) من طريق شعبة باسم عاصم العتري. وأبهم في الحديث (ح ٩٥٠) من طريق شعبة أيضاً، فقال: «رجل من عترة». وكذلك ذكر من طريق مسعر بن كدام في الحديثين (ح ٩٥١ و ٩٥٢).

ونص على جهالة عباد بن عاصم، أو عاصم العتري عدة أئمة كما ظهر في ترجمتهما. وقال البزار في الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق...».

بينما صرح ابن حبان بتصحيحه. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

أما الوجه المروي في الحديث (ح ٩٥٤) فهو مرجوح كما ظهر في التخريج، وفيه العلاء بن هلال؛ منكر الحديث.

وبهذا يظهر سبب قول الإمام الطبري في هذه الروايات: إنها واهية الأسانيد، غير جازئة الاحتجاج بمثلها في الدين.

وقد يكون سبب قوله -إضافة إلى الجهالة بحال الراوي؛ شيخ عمرو بن مرة-، أن الإمام الطبري يرى أن عمرو بن مرة اختلف عليه على عدة أوجه، ولا يدري الصواب من هذه الأوجه، وهذا يشبه موقف ابن خزيمة من الحديث حيث قال: «وعاصم العتري، وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدري من هما. ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة؟». فيحتمل أن الإمام الطبري أراد بإيراده الطرق الكثيرة لهذا الحديث أن يظهر الاختلاف على عمرو بن مرة. والله أعلم.

٤٦ - المثال التاسع:

في تاريخ الطبري (١/١٥٨):

قال الإمام الطبري: «واختلف السلف من علماء أمة نبينا ﷺ في الذي أمر إبراهيم بذبحه من ابنه، فقال بعضهم: هو إسحاق بن إبراهيم، وقال بعضهم: هو إسماعيل بن إبراهيم، وقد روي عن رسول الله ﷺ كلا القولين، لو كان فيهما صحيح لم نعدّه إلى غيره، غير أن الدليل من القرآن على صحة الرواية التي رويت عنه أنه قال: هو إسحاق، أوضح وأبين منه على صحة الأخرى...»

فروى الطبري الرواية التي دلت على أنه إسحاق^(١).

ثم روى الرواية التي دلت على أنه إسماعيل، فقال:

«حدثنا محمد بن عمار الرازي، قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، قال: حدثنا عمر بن عبد الرحيم الخطابي، عن عبد الله بن محمد العُتَيْبِي، من ولد عُتْبَةَ بن أبي سفيان، عن أبيه، قال: حدثني عبد الله بن سعيد، عن الصَّنَابْجِي، قال: كنا عند معاوية بن أبي سفيان، فذكروا الذبيح إسماعيل، أو إسحاق، فقال: على الخير سقطتم، كنا عند رسول الله ﷺ فجاءه رجل، فقال يا رسول الله! عُدَّ عليَّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين. فضحك رسول الله ﷺ فقليل له: وما الذبيحان يا رسول الله؟ فقال: ((إنَّ عبدَ المطلب لما أمرَ بحفرِ زمزمَ نذرَ لله لئن سَهَّلَ اللهُ له أمرَها ليدبحنَّ أحدَ ولديه، - قال: - فخرجَ السَّهْمُ على عبد الله، فمنعهُ أخواله، وقالوا افدِ ابنَكَ بمائة من الإبل، ففدَّاه بمائة من الإبل، وإسماعيل الثاني))».»

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/٥٩٧) عن محمد بن عمار الرازي، به، بلفظه.

والحاكم في مستدركه (٢/٦٠٤ ح ٤٠٣٦) من طريق عُبيد بن حاتم الحافظ العجلي،

بنحوه مع زيادة، وفيه أن قائل: (إن عبد المطلب...) إلخ، هو معاوية بن أبي سفيان.

وسكت عنه الحاكم. وقال الذهبي في التلخيص: «إسناده واه».

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥/٢٤٩٩ ح ٦٠٦٧) - من طريق أحمد بن

(١) ستأتي دراستها في الباب الثاني، الفصل الثالث (ح ١٠٧).

سهل الأسناني، بنحوه مع زيادة، وفيه أن القائل: (إن عبد المطلب...) إلخ، هو معاوية بن أبي سفيان.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٠/٥٦ ح ٧٠٩١) من طريق أحمد بن زهير بن حرب، بنحوه، وفيه أن القائل: (إن عبد المطلب...) إلخ، هو معاوية بن أبي سفيان. وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٠٥/٧) للأُموي في مغازيه، والخلعي في فوائده، وابن مردويه.

ثلاثتهم: (عبيد بن حاتم العجلي، وأحمد بن سهل الأسناني، وأبو بكر؛ أحمد بن زهير بن حرب) عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، عن عمر بن عبد الرحيم الخطابي، عن عبد الله بن محمد العُتبي، من ولد عُتبة بن أبي سفيان، عن أبيه، عن عبد الله بن سعيد، عن الصنّاجي، قال: حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فذكره.

وجاء في سند أبي نعيم وابن عساكر: عبيد الله بن محمد العتي- (بالتصغير)-، بدلاً من عبد الله بن محمد العتي.

كما جاء في سندهما: عبد الله بن سعد، بدلاً من عبد الله بن سعيد، وهو الصواب كما سيأتي في ترجمته.

وعلق الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١٧٨/٣) على رواية الحاكم فقال: «وتفسيره الذبيحين، من كلام معاوية كما تراه، فيكون قول المصنف^(١): فسئل عن ذلك، أي سئل رجل عن ذلك، مع احتمال عوده على النبي ﷺ، وعوده على الأعرابي أيضاً». قلت: صُرح في رواية الطبري بأن المسؤول هو رسول الله ﷺ.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن عَمَّار بن الحارث؛ أبو جعفر الرّازي.

قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه، وهو صدوق ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث^(٢)».

(١) يعني الزمخشري في تفسيره الكشاف.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٣/٨، والثقات ١٣٨/٩، والإرشاد ٦٧٢/٢.

٢- إسماعيل بن عُبيد بن عُمر بن أبي كريمة، الأموي مولاهم، أبو أحمد الحرّاني (س ق). وثقه الدارقطني.

وقال أبو بكر الجعابي: «يحدث عن محمد بن سلمة بعجائب». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «ثقة يغرب». توفي سنة: ٢٤٠^(١).

٣- عُمر بن عبد الرحيم الخطّابي.

ذكره السيوطي باسم (عمر بن أبي محمد الخطّابي) في الحاوي (٣٠٦/١)، حيث ذكر هذا الحديث من طريق إسماعيل بن أبي كريمة، عنه. لم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من ترجم لهذا الراوي، أو ذكره بجرّح أو تعديل.

٤- عبد الله بن محمد بن الوليد بن عُتبة بن أبي سُفيان؛ صخر الأموي العُتبي^(٢). كما ورد اسمه بالتصغير، أي: عبيد الله، كما ذكرت في التخرّيج. ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من ترجم لهذا الراوي، أو ذكره بجرّح أو تعديل.

٥- محمد بن الوليد بن عُتبة بن أبي سُفيان؛ صخر الأموي العُتبي^(٣). حدث عن: عبد الله بن سعد بن فروة. روى عنه ابنه: عبيد الله بن محمد. وقال ابن عساكر: «من فصحاء أهل بيته، دخل على عمر بن عبد العزيز، فعزاه عن

(١) انظر ترجمته في: النقات ١٠٣/٨، وتاريخ بغداد ٢٧٣/٦، وتهذيب الكمال ١٥٢/٣،

والتهذيب ١٦١/١، والتقريب ص ١٠٩.

(٢) انظر: جمهرة أنساب العرب ١/ ١١١.

(٣) انظر: جمهرة أنساب العرب ١/ ١١١.

ابنه عبد الملك^(١)».

ولم أجد -فيما وقفت عليه من المصنفات- من ذكره بجرح أو تعديل.

٦- عبد الله بن سعد بن فروة البجلي مولاهم، الدمشقي، الكاتب (د)^(٢).

لم أجد -من خلال ما وقفت عليه من كتب التراجم- من ذكره منسوباً إلى (سعيد)، بل كان يُذكر منسوباً إلى (سعد).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ، حديثه في الأغلوطات».

وقال دحيم: «لا أعرفه».

وقال أبو حاتم: «هو مجهول».

ونقل ابن القطان قول أبي حاتم المتقدم، وقال: «وصدق أبو حاتم، ولو لم يقل ذلك قلناه».

وقال ابن القطان -أيضاً-: «قد ذكره الساجي في ضعفاء أهل الشام، وأورد له هذا الحديث^(٣)، وقال: ضعفه أهل الشام في الحديث. وإنما يعني بذلك - والله أعلم - من عدم روايته، وعدم العلم بحاله».

وقال الذهبي: «مجهول».

وقال في موضع آخر: «ماله راوٍ سوى الأوزاعي».

قلت: ذكر ابن عساكر أن محمد بن الوليد بن عتبة حدث عنه، وذلك في ترجمة (محمد بن الوليد) المتقدمة، ثم روى له حديث الذبيحين.

وقال ابن حجر: «مقبول، من السادسة^(٤)».

(١) تاريخ دمشق ٥٦/٢٠٠.

(٢) روى له حديثاً واحداً، في النهي عن الأغلوطات.

(٣) يعني حديث الأغلوطات.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٠٦/٥، والجرح والتعديل ٦٤/٥، والنقات ٣٩/٧، وتهذيب الكمال ٢٠/١٥، وتاريخ دمشق ٤٥/٢٩، وبيان الوهم ٦٧/٤، وميزان الاعتدال ١٠٧/٤، والمغني ٥٣٩/١، والتهذيب ٣٤٤/٢، والتقريب ص ٣٠٥.

قلت: يظهر -والله أعلم- أنه مجهول الحال، وحمل ابن القطان تضعيف أهل الشام له على عدم العلم بحاله.

٧- عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ بن عسل المرادي؛ أبو عبد الله الصُّنَابِحِيَّ (ع). ليست له صحبة.

رحل إلى النبي ﷺ، فقبض النبي ﷺ قبل أن يصل بخمسة أو ستة أيام، ثم نزل الشام. قال ابن سعد: «كان ثقة، قليل الحديث». وقال العجلي: «شامي، تابعي، ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «ثقة^(١)».

الحكم على إسناده:

ضعيف؛ مسلسل بالمجاهيل، وهم:

١- عمر بن عبد الرحيم الخطابي.

٢- عبد الله بن محمد بن الوليد العتيبي.

٣- والده؛ محمد بن الوليد العتيبي.

وهؤلاء الثلاثة لم أجد من ذكرهم بجرح أو تعديل.

٤- عبد الله بن سعد البجلي. مجهول.

وقال القرطبي في تفسيره (٨٢/١٨): «لا حجة فيه؛ لأن سنده لا يثبت على ما ذكرناه في كتاب الأعلام في معرفة مولد المصطفى عليه الصلاة والسلام، ولأن العرب تجعل العم أبا، قال الله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿[Z] \]﴾^(٣) وهما أبوه وخالته».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٦٢/٥، ومعرفة الثقات ٨٢/٢، وتهذيب الكمال

٢٨٢/١٧، والتهذيب ٥٣٢/٢، والتقريب ص ٣٤٦.

(٢) البقرة: ١٣٣.

(٣) يوسف: ١٠٠.

وقال ابن كثير في تفسيره (٥١/١٢): «وهذا حديث غريب جداً».

وقال السيوطي في الحاوي للفتاوي (٣٠٧ / ١): «هذا حديث غريب، وفي إسناده من لا يعرف حاله».

وضعه السيوطي -أيضاً- في الدر المنثور (١٠٥/٧).

وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢٣٠/١) نقلاً عن الزرقاني في شرح المواهب: «والحديث حسن، بل صححه الحاكم والذهبي لتقويه بتعدد طرقه انتهى». ثم علق العجلوني قائلاً: «فحينئذ لا ينافيه ما نقله الحلبي في سيرته عن السيوطي أن هذا الحديث غريب، وفي إسناده من لا يعرف».

ولكن العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة (١٧٣/٤ ح ١٦٧٧) نبه إلى أن قول العجلوني: «وهم منه على الزرقاني رحمه الله فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك في هذا الحديث، وإنما قاله في حديث آخر معارض لهذا...». فذكره الألباني، وذكر نص كلام الزرقاني عليه.

وعوداً إلى الإمام الطبري فقد نفى صحة الخبر - كما تقدم في المثال -، ويظهر أن سبب نفى لصحته جهالة من ذكرت من رواته، أو بعضهم، والله أعلم.

٤٧ - مثال^(١):

في جامع البيان (٣/٣٣٩):

قال الطبري: «حدثني يعقوب بن إبراهيم^(٢)، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن أبي عدي، عن شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه، رجل من بني عامر قال: قلت يا رسول الله! إن أبي شيخ كبير؛ لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن، وقد أدركه الإسلام، أفأحج عنه؟" قال ﷺ: ((حج عن أبيك واعتَمِرْ)).»
ثم قال الطبري بعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يُستدل به على أن العمرة واجبة، قال: «هذه أخبار^(٣) لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدُها، وأنها مع وهي أسانيدُها لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب...»^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٣٦٨ ح ١٥٠٠٧) — ومن طريقه ابن ماجه في المناسك: باب الحج عن الحي إذا لم يستطع (ح ٢٩٠٦) —.
وأبو داود في المناسك: باب الرجل يحج عن غيره (ح ١٨١٠).
والترمذي في كتاب الحج: باب منه (ح ٩٣٠). وقال: «هذا حديث حسن صحيح... وأبو رزين العقيلي اسمه لقيط بن عامر».
والنسائي في المناسك: باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع (ح ٢٦٣٨) — وفي

(١) لم أعط المثال رقمًا لأنه لم يتبين لي وجه تضعيف الطبري له مخالفًا بذلك غيره من الأئمة، إلا لاحتمال أن يكون جهلَ حال أحد رواة — وهو النعمان بن سالم —، فقد اعتبره بعض الأئمة أنهما اثنان؛ أحدهما ثقة، والآخر لم يتبين لي حاله، سوى أن ابن حبان أورده في الثقات. ولعل الإمام الطبري لم يتبين أيهما الوارد في السند فجهل حاله.

(٢) ورد بعد (يعقوب بن إبراهيم) في نسخ أخرى: «قال: ثنا ابن إبراهيم». انظر كلام المحقق: (٣/٣٣٩ حاشية ٢). وقال المحققان شاكر في طبعتهما (٤/١٨): وهي زيادة خطأ من ناسخ أو طابع، لا معنى لها، فحذفناها.

(٣) تقدم دراسة خير منها في هذا الباب: الفصل الثاني (ح ٣٢)، وستأتي دراسة الخير الآخر في هذا الباب، الفصل السابع (ح ٧١).

(٤) (٣/٣٤٠). فروى أحاديث في أن العمرة تطوع.

الكبرى (ح ٣٦١٧) -.

والطيالسي في مسنده (ص ١٦٧ ح ١٠٩١) - ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٣٠٤/٩ ح ٣٩٩١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢/٦) -.

وابن الجعد في مسنده (ص ٢٥٦ ح ١٧٠١).

والإمام أحمد في مسنده (ح ١٦١٨٤).

وابن الجارود في المنتقى (ح ٥٠٠).

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٣٠٤٠).

والطبراني في المعجم الكبير (١٩/٢٠٣ ح ٤٥٧).

والدارقطني في سننه (٣/٣٤٣ ح ٢٧١٠) وقال: «كلهم ثقات».

والحاكم في مستدركه (١/٦٥٤ ح ١٧٦٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/٥٠٥ ح ٢٧٠٩)، وقال البيهقي: وقد روينا عن أحمد بن حنبل أنه قال: «لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا، ولا أصح منه».

كلهم من طريق شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه، مرفوعاً، بمثله.

دراسة إسناده:

١ - يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي ؛ أبو يوسف الدؤقي، البغدادي (ع).

سبقت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، من الحفاظ.

٢ - عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العبدي، وقيل: الأزدي مولاهم؛ أبو سعيد البصري اللؤلؤي (ع).

قال ابن المديني: «ما رأيت أعلم منه».

وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ المتقين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتفقه وصنف، وحدث وأبى الرواية إلا عن الثقات».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث». مات سنة: ١٩٨^(١).

٣- **شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي**، الأزدي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري (ع). سبقت الترجمة له في (ح ٣١)، وأنه: «ثقة حافظ متقن، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة».

٤- **النعمان بن سالم الطائفي (م ٤)**.

روى عنه: سماك بن حرب، وداود بن أبي هند، وعامر الأحول، وشعبة، والحكم بن عبد الملك^(٢).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم -وزاد: صالح الحديث-، والنسائي. وقال شعبة: «حدثنا النعمان بن سالم، وكان ثقة».

وقال اللالكائي: «جعل البخاري الذي روى عن ابن عمر، غير الذي روى عن عمرو بن أوس».

قلت: فرقهما البخاري في تاريخه الكبير، ولم يتبين لي حال الثاني^(٣). وكذلك ابن حبان فرق بينهما في كتابه الثقات، فجعل صاحب الترجمة في طبقة أتباع

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٣٧٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٣٠/١٧، وتذكرة الحفاظ ٢٤١/١، والتقريب ص ٣٥١.

(٢) كما في الجرح والتعديل، نقلاً عن أبي حاتم. وكذلك ذكر المزني في تهذيبه، مع زيادة راو هو: حاتم بن أبي صغيرة.

(٣) الموجود في التاريخ الكبير ٧٧/٨ اثنان:

أحدهما: ((ت ٢٢٣٠ نعمان بن سالم، عن عنبسة بن أبي سفيان. روى عنه داود بن أبي هند حديث أم حبيبة: من صلى في يوم...)) الحديث.

والراوي عن عنبسة هو المقصود بالراوي عن عمرو بن أوس في كلام اللالكائي. فقد ذكر البخاري في تاريخه في -ترجمة عنبسة ٣٦/٧- طرق حديث أم حبيبة، فكان منها من رواية شعبة، عن النعمان بن سالم، **سمع عمرو بن أوس الثقفي، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة...**

والثاني: ((ت ٢٢٣٣ نعمان بن سالم، سمع ابن عمر، روى عنه شعبة)).

وكما هو ظاهر في هاتين الترجمتين أنهما مختصرتان. وليس فيهما ما يبين حالهما.

التابعين، - ولم ينسبه إلى ثقيف-، والآخر في طبقة التابعين، وذكره منسوباً إلى ثقيف.

وقال ابن حجر: «ثقة من الرابعة، وقيل: هما اثنان، والله أعلم»^(١).

قلت: لم يفرق بينهما أبو حاتم في كتاب (الجرح والتعديل)، وكذا المزي في تهذيبه، وعلى أي حال فقد ذكر ابن منجويه في رجال مسلم: «النعمان بن سالم: روى عن عمرو بن أوس في الصلاة... روى عنه... شعبة»، وسند الطبري هنا هو من رواية النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس. إذن فالراوي المعني في سند الطبري هو من رجال مسلم.

٥- عمرو بن أوس بن أبي أوس، واسمه حذيفة الثقفي، الطائفي (ع). روى عن: أبيه، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأبي رزين العقيلي رضي الله عنه، وعروة بن الزبير وهو من أقرانه.

روى عنه: ابن أخيه؛ عثمان بن عبد الله الثقفي، والنعمان بن سالم، وأبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن دينار المكي، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.

قال ابن لبيبة الطائفي: سألت أبا هريرة رضي الله عنه عن شيء، فقال: «ممن أنت؟» فقلت: من ثقيف. قال أبو هريرة رضي الله عنه: «تسألوني وفيكم عمرو بن أوس!». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين، وذكره ابن منده وغيره في معرفة الصحابة، وأوردوا من حديثه حديثاً وقع في إسناده وهن، أوجب أن يكون لعمرو بن أوس صحبة».

وقال أيضاً في موضع آخر: «تابعي كبير... وهم من ذكره في الصحابة».

مات بعد التسعين^(٢).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧٧/٨، والجرح والتعديل ٤٤٥/٨، والثقات ٤٧٣/٥، و٥٣١/٧، ورجال مسلم ٢٩٤/٢، وتهذيب الكمال ٤٤٨/٢٩، والتهذيب ٢٣١/٤، والتقريب ص ٥٦٤.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥١٩/٥، الجرح والتعديل ٢٢٠/٦، والثقات ١٧٣/٥، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٠٢١/٤، وتهذيب الكمال ٥٤٧/٢١، والتهذيب ٢٥٧/٣، والتقريب ص ٤١٨.

الحكم على السند:

صحيح. رجاله رجال الشيخين، سوى النعمان بن مسلم، فهو من رجال مسلم.
وقال الإمام أحمد: «لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه».
وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».
ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم في مستدركه، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.
وقال الدارقطني بعد أن رواه من طريق شعبة، به، قال: «كلهم ثقات».
أما الإمام الطبري، فقد خالف حكمه حكمهم، حيث قال في هذا الحديث وغيره: «هذه أخبار لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدھا، وأنھا مع وھي أسانيدھا لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب».
ولم يظهر لي وجه تضعيفه للخبر، إلا أن يكون لأمر متعلق بالنعمان بن سالم واعتبار بعض الأئمة أنهما اثنان، فلم يتبين للطبري أيهما، وما هو حاله، خاصة وأن الإمام الطبري استنكر روايته، مما يدفعه للتردد في هذا الراوي، وقد روى الطبري فيما بعد أخباراً عدة تدل على أن العمرة تطوع، كما ذكر قبل روايته لخبر النعمان بن سالم أن الأمة متنازعة في وجوب العمرة، وأن الفروض لا تلزم العباد إلا بدلالة واضحة، وقال: «لم يكن بإيجاب فرض العمرة خبرٌ عن الحجة للعذر قاطعاً»^(١).. والله أعلم.
ولا يتوقع أن يكون السبب عمرو بن أوس، حيث يوجد راو آخر بهذا الاسم ترجم له الذهبي في الميزان (٢٩٩/٥)، فقال: «عمرو بن أوس: مجهل حاله، أتى بخبر منكر؛ أخرجه الحاكم في مستدركه وأظنه موضوعاً، من طريق جندل بن والق، حدثنا عمرو بن أوس، حدثنا سعيد عن أبي عروبة، عن قتادة عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أوحى الله إلى عيسى: آمنْ بمحمد؛ فلولاه ما خلقت آدم ولا الجنة ولا النار...» الخبر.

فليس عمرو بن أوس الوارد في سند الطبري هو ذا؛ لأنه بالنظر في سند الحاكم المتقدم

نجد أن عمرو بن أوس الوارد فيه، هو من طبقة الرواة عن سعيد بن أبي عروبة، وهم في الغالب من الطبقة السابعة؛ طبقة كبار أتباع التابعين^(١). أي أنه متأخر عن طبقة النعمان بن سالم -من الطبقة الرابعة-، الراوي عن عمرو بن أوس في سند الطبري^(٢). والله أعلم.

تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواها من طريق رواة مجهولين:

سبق أن ذكرت في التمهيد^(٣) أن من منهج الإمام الطبري في كتابه تهذيب الآثار أنه عندما يروي حديثاً من أحاديث أصول الكتاب -والتي اشترط فيها الصحة-؛ فإنه يتبع الحديث بقوله: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يوجب أن يكون على مذهب الآخرين^(٤) سقيماً، غير صحيح؛ لعل: ..». ثم يعدد الطبري هذه العلل، مفسراً بها رأي الآخرين، الذين خالفوه في حكمه.

فيلاحظ في عدة أحاديث من هذا النوع، أن مما ورد في هذه العلل أن راويه (فلانا) «غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين»، ونحوها من العبارات^(٥).

ومع ذلك فإن الإمام الطبري يصحح سند الخبر من طريق هذا المجهول، دون تعقيب على ما قاله الآخرون.

كما يلاحظ أنه في حالات لا يورد لخبر هذا المجهول أي متابعات، يجبر بها سنده.

(١) انظر ترجمة سعيد بن أبي عروبة في: تهذيب الكمال ٥/١١، والتقريب ص ٢٣٩. وكل من سعيد بن أبي عروبة، وشعبة من الطبقة السادسة.

(٢) سند الطبري -كما تقدم- من طريق شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العقيلي
عليه السلام..

(٣) يراجع: التمهيد ص ٥٧.

(٤) سبق أن ذكرت أن هذه الكلمة -أعني (الآخرين)- يستخدمها الطبري عادة بعد كل حديث يرويه في تهذيبه من أحاديث صاحب المسند -الأصل- ويشير بها إلى من خالفوه؛ فضعفوا الحديث الذي صححه هو.

(٥) انظر: مسند علي ص ١١٩، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٠، ٢٣٨، والجزء المفقود ص ١٢١، ١٢٣، ١٩٧، ٤٣٨، و ٥٥٠.

من ذلك أنه روى حديثاً من طريق سعيد بن ذي حُدَّان، عن علي رضي الله عنه، قال: «سمى الله الحرب خدعة...» الحديث.

ثم ذكر من العلل التي حكاها عن الآخرين: «أن سعيد بن ذي حدان^(١) عندهم مجهول، ولا تثبت بمجهول في الدين حجة».

ثم ذكر متابعات لرواية الوقف التي أعل بها المخالفون رواية الرفع - ورواية الرفع هي التي صححها الطبري -.

كما ذكر شواهد لحديث علي رضي الله عنه مرفوعة عن جابر رضي الله عنه وصحابة آخرين.

والشاهد من كلامي هذا: أنه لم يورد متابعات لسعيد بن ذي حدان.

كما أن هناك حالات لم تُذكر جهالة الراوي ضمن علل تضعيف الآخرين للخبر الذي صحح الطبري سنده، إنما بدراسة تراجم رواته يظهر أن فيها راوياً مجهولاً، مثاله:

روى الطبري من طريق المسور بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً: ((إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه)).

وصرح الطبري بتصحيح سنده، ولم يرو متابعات للخبر، كما لم يرو له شواهد مرفوعة^(٢).

والمسور بن إبراهيم، مجهول..

قال الذهبي: «لا يعرف حاله، وحديثه منكراً، أخرجه النسائي، ووهاه من رواية أخيه سعد عنه، في أن السارق إذا حد لا يغرم»^(٣).

(١) ستأتي ترجمته قريباً.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ١٠٢ - ١٠٥. وستأتي دراسة هذا الحديث، في الباب الثاني، الفصل الرابع (ح ١١٣).

وسأأتي عند دراسة هذا الحديث أن الطبري استشهد بآية، عند كلامه في فقه الحديث لاحقاً.

(٣) ميزان الاعتدال ٤٢٨/٦. وله ترجمة في الجرح والتعديل، لكن لم يورد فيها سوى قول ابن

أبي حاتم: ((مسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أخو سعد وصالح بن إبراهيم،

روى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرسل. روى عنه أخوه سعد بن إبراهيم. سمعت أبي

يقول ذلك)). ٢٩٨/٨.

وهذا يدفعنا لمحاولة تفسير تصحيحه لسند فيه راوٍ مجهول، غير معروف. بالرغم من أن له تصريحات بأن السند إذا كان فيه مجهول فهو سقيم لا يحتج به، -منها ما نقلته عنه قريباً في مطلع كلامي في هذا الفصل-.

فأقول -والله أعلم-:

١/ قد يكون الإمام الطبري اطلع على حال هذا الراوي بما يجعله مقبولاً عنده، فعرف عنه ما جهله غيره.

ولا يستبعد ذلك فهو إمام قد حكم بإمامته الأئمة^(١). واسع الرحلة، ثم استوطن بغداد، وكانت مزدهرة علمياً، يتوافد عليها أهل العلم. فضلاً عن أنه من طبقة متقدمة، حيث ولد عام ٢٢٤.

ولا يتصور أن يقال: «لو عرف حال الراوي؛ فلم لم ينقل ما عرفه ويثبته إجابة على الآخرين؟!» لا يتصور هذا؛ لأنه ليس من عادته في كتابه التهذيب، أن يجيب عن علل تضعيف الآخرين للخبر، على اختلاف أنواعها. إنما يتبعها غالباً بمروياته للأوجه التي استند عليها الآخرون في إعلال السند، ثم بالشواهد^(٢) التي تشهد للحديث الأصل الذي صححه، إن وجد^(٣).

٢/ أو أن الإمام الطبري يحتملُ جهالة الرواة إذا كانوا من طبقة كبار التابعين.. ويظهر أن هذا الاحتمال أقوى من سابقه -والله أعلم-؛ إذ أنه من الملاحظ أن أغلب من صحح لهم من الرواة -المجاهيل عند غيره-، هم من طبقة عالية، وبيان ذلك فيما يلي..

(١) سبق أن ذكرت في التمهيد ص ٣٠ أقوال العلماء فيه، ومكانته العلمية.

(٢) سبق أن ذكرت في التمهيد، عند بيان منهجه الحديثي في تهذيب الآثار ص ٥٩، أن الإمام الطبري نصّ على أن الشواهد التي يوردها؛ ليست من شرط كتابه، وشرطه هو: أن تكون الأحاديث -الأصول- التي يرويها هي مما صح عنه.

(٣) فيقول: وقد وافق (فلاناً) -أي الصحابي الذي صحح سند خبره- في رواية هذا الخبر عن رسول الله جماعة من أصحابه.. فيروي ما عنده من أخبارهم.. وأمثلة ذلك كثيرة، ظاهرة عبر أجزاء تهذيبه، في أحاديث الأصول، أصحاب المسانيد.

وقد لا يروي شيئاً من ذلك بعد إيراده للعلل، إنما يبدأ ببيان فقه الخبر.

الرواة الذين صحح الطبري سند خبرهم، بينما ذكر (الآخرون) أنهم مجهولون، فكانت جهالتهم بالراوي من أسباب تضعيفهم للخبر، خلافاً لحكم الطبري:

١- رَدَادُ الليثي، وقال بعضهم: أبو الرداد، قال ابن حجر: وهو الأشهر، وهو حجازي (بخ د).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أنهم قالوا: لا يعرف أبو الرداد في حملة العلم، ولا تثبت بمجهول حجة»^(١).

روى عنه: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

قال ابن منده، وأبو أحمد الحاكم، وابن عبد البر، والذهبي: «له صحبة».

وذكره ابن حبان في الصحابة باسم أبي الرداد الليثي. كما ذكره في التابعين باسم رداد الليثي.

وذكره مسلم في ثمانية تابعي المدنيين.

وقال الذهبي في الكاشف: «وثق».

وقال ابن حجر: «مقبول، من الثانية»^(٢).

٢- عبد الله بن عطاء.

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أنه من رواية عبد الله بن عطاء، عن عروة، وعبد الله بن عطاء عندهم غير معروف في نقلة الآثار»^(٣).

وقد سماه الطبري في الخبر الذي رواه عنه: «عبد الله بن عطاء بن مسافع، مولى آل الزبير».

لكني لم أظفر بترجمة لراو بهذا الاسم، إنما ترجم الأئمة لعبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛

(١) الجزء المفقود ص ١٢٣.

(٢) انظر ترجمته في: النقات ٤٥٤/٣، و ٢٤١/٤، وفتح الباب في الكنى والألقاب ص ٣٢٧، والاستيعاب ١٦٥٧/٤، وتهذيب الكمال ١٧٤/٩، والمقتنى في سرد الكنى ٢٣٦/١ ت ٢١٩٣، والكاشف ٢٦٤/١، والإصابة ت ١٠٢٠٥ ص ١٤٧٠، والتقريب ص ٢٠٩، والتحفة اللطيفة للسخاوي ١/ ٣٤٦.

(٣) الجزء المفقود ص ٤٣٨.

مولى الزبير بن العوام، القرشي:

روى عنه محمد بن إسحاق. وذكره ابن حبان في الثقات - في طبقة من روى عن التابعين-. وقال عنه ابن معين: «لا شيء». وقال أبو حاتم: شيخ^(١).

٣- عبيد الله بن الوازع الكلابي، البصري (ت س).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أنه من رواية عبيد الله بن الوازع، عن هشام بن عروة، وعبيد الله بن الوازع عندهم غير معروف في نقلة الآثار»^(٢). ذكره ابن حبان في الثقات.

وأخرج الحاكم حديثه في المستدرک (٢٥٦/٣) وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي في التلخيص.

قال ابن حبيب: «كانت تؤخذ عنه الآثار».

وقال الذهبي في الميزان: «ما علمت له راوياً غير حفيده».

بينما قال في الكاشف: «صدوق».

وقال ابن حجر في التقريب: «مجهول، من السابعة»^(٣).

والراجح في عبيد الله بن الوازع أنه صدوق - والله أعلم -.

وأعتقد أن منشأ قول ابن حجر أنه مجهول هو ما نقله في تهذيب التهذيب؛ حيث قال ابن حجر في التهذيب: «قال أبو جعفر الطبري: عبيد الله بن الوازع غير معروف في نقلة الآثار».

فاعتمد الحافظ ابن حجر على هذه العبارة، في تجهيله له في كتابه التقريب، حيث لم يذكر غيرها من الأقوال في ترجمته في التهذيب، ومعلوم أن كتابه التقريب، هو تقريب لكتابه السابق عليه: تهذيب التهذيب. والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٦٥/٥، والجرح والتعديل ١٣٢/٥، والثقات ٢٩/٧، ولسان الميزان ٣١٦/٣.

(٢) الجزء المفقود ص ٥٥٠.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٤٠٣/٨، والإكمال ٢٩٨/٧، وتهذيب الكمال ١٧٢/١٩، وميزان

الاعتدال ٢٢/٥، والكاشف ٢٢٨/٢، والتهذيب ٣٠/٣، والتقريب ص ٣٧٥.

والصواب أن القول الذي نسبته الحافظ ابن حجر إلى الطبري، لا يمثل رأي الطبري، إنما هو قول نقله عن (الآخرين) من باب بيان علل تضعيفهم للخبر الذي صححه هو، كما سبق أن أشرت إلى ذلك.

يؤكد ذلك قوله: (عندهم) حيث قال نقلاً عنهم: «...وعبيد الله بن الوازع - عندهم - غير معروف في نقلة الآثار». وهذه الكلمة -أي (عندهم) استخدمها الطبري مراراً فيما ينقله عنهم، أو أنه يقول عنهم في الراوي الذي جهلوه: (قالوا).. أي أن القول في تجهيله هو قولهم، لا قوله. والله أعلم.

٤ - نوفل بن إياس الهذلي، المدني (تم).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أن نوفل بن إياس غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار»^(١).

روى عنه: مسلم بن جندب الهذلي.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي: «لا يعرف».

ونقل ابن حجر في تهذيبه عن الطبري أنه قال: «ونوفل بن إياس هذا غير معروف في نقلة العلم والآثار».

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول، من الثانية»^(٢).

قلت: تعليلي المتقدم على قول الحافظ ابن حجر في عبيد الله بن الوازع، ينطبق هنا أيضاً، إذ إن هذه العبارة التي نسبها ابن حجر إلى الطبري ليست من حكم الطبري على الراوي، إنما هي قول نقله عن (الآخرين) من باب بيان علل تضعيفهم للخبر الذي صححه هو.

ولم أجد في نوفل غير ما تقدم ذكره في الترجمة، فالراجح أنه لا يعرف، كما ذكر

(١) الجزء المفقود ص ١٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٠٨/٨، والثقات ٤٧٩/٥، وتهذيب الكمال ٦٦/٣٠،

ميزان الاعتدال ٥٧ / ٧، والتهذيب ٢٤٩/٤، والتقريب ص ٥٦٧.

الذهبي. والله أعلم.

٥ - محمد بن عاصم بن حفص المَعافري؛ أبو عبد الله المصري (ق).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أن راويه محمد بن عاصم المَعافري، وهو غير معروف في أهل النقل»^(١).

ممن روى عنهم: الإمام مالك، وعبد الله بن نافع.

وممن رَووا عنه: محمد بن مخلد المالكي، ومحمد بن يحيى الذهلي. وكتب عنه أبو حاتم.

وقال عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم: «ثقة، ثقة».

ووثقه ابن يونس.

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: «كان من ثقات أصحابنا». وفي رواية قال:

«كان من أهل الصدق».

وقال ابن حجر: «ثقة، من العاشرة».

توفي سنة: ٢١٥^(٢).

٦ - سعيد بن ذي حُدَّان (عس).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أن سعيد بن ذي حدان عندهم مجهول،

ولا تثبت بمجهول في الدين حجة»^(٣).

قال ابن المديني: «ما روى عنه سوى أبي إسحاق».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ».

وقال ابن حجر: «كوفي، مجهول من الثالثة»^(٤).

٧ - حَلَّام الغَفَّاري.

(١) الجزء المفقود ص ١٩٧.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٥/٨، وتهذيب الكمال ٤٢٣/٢٥، وتهذيب ٢١٣/٩، والتقريب ص ٤٨٥.

(٣) مسند علي ص ١١٩.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٧٠/٣، والجرح والتعديل ١٩/٤، والثقات ٢٨٢/٤،

وميزان الاعتدال ١٩٨/٣، والتقريب ص ٢٣٥.

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أن حلامًا الغفاري عندهم مجهول، غير معروف في نقله الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين»^(١).
لم أجد ترجمة لمن هذا اسمه.

إنما وجدت ترجمة لمن اسمه (حلام بن جزل).. وهو ابن أخي ذر، روى عن أبي ذر رضي الله عنه، روى عنه أبو الطفيل رضي الله عنه^(٢).

وذكره ابن حجر في كتابه (نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين): فقال: حلام بن جزل؛ روى عنه أبو الطفيل^(٣).
وترجح عندي أن هذا هو ذاك..

فالحديث الذي رواه الطبري -من طريق حلام الغفاري، عن علي رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: ((ما أظلت الخضراء...)) الحديث-، قد رواه أيضًا الطحاوي في شرح مشكل الآثار^(٤)، من طريق شيخ الطبري في هذا السند، فذكر فيه حلام بن جزل، بدل حلام الغفاري، مما يدل على أن هذا هو ذاك.

٨- أم موسى؛ سُرِّية علي رضي الله عنه، قيل: اسمها فاختة، وقيل: حبيبة (بخ د س ق).
قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «...أن أم موسى لا تُعرف في نقلة العلم، ولا يُعلم راوٍ روى عنها غير مغيرة، ولا يثبت بمجهول من الرجال في الدين حجة فكيف مجهولة من النساء»^(٥).

قال العجلي: «كوفية، تابعة، ثقة».
وقال الدارقطني: «حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتبارًا».
وقال الذهبي: «تفرد عنها مغيرة بن مقسم».

(١) مسند علي ص ١٥٩.

(٢) الجرح والتعديل ٣/٣٠٨ ت ١٣٧٠، وطبقات الأسماء المفردة للبرديجي ص ٨٠.

(٣) ص ٣١.

(٤) شرح مشكل الآثار ١٠/٢.

(٥) مسند علي ص ١٦٣.

وقال ابن حجر: «مقبولة، من الثالثة^(١)».

٩ - هانئ؛ مولى علي عليه السلام (عس).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخير: «...أن هانئاً مولى علي غير معروف في أهل النقل فيجوز الاحتجاج بنقله في الدين»^(٢).
ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «مقبول، من الثانية».

وقال الذهبي: «هانئ، عن مولاه علي، لا يعرف، تفرد عنه عبد الرحمن؛ مولى الحرقة^(٣)».

١٠ - أبو مريم الثقفي، اسمه قيس المدائني (ي د س).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخير: «...أن راويه عن علي عليه السلام، أبو مريم، وأبو مريم غير معروف في نقلة الآثار، وغير جائز الاحتجاج بمثله في الدين عندهم»^(٤).
ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن خراش: «أبو مريم عن علي عليه السلام، اسمه قيس، لم يرو عنه إلا نعيم بن حكيم».
بينما قال البخاري، وأبو حاتم: «قيس؛ أبو مريم، الثقفي المدائني، سمع عماراً وعلياً، روى عنه نعيم وعبد الملك ابنا حكيم».

وتبعهما على ذلك الذهبي حيث قال: «أبو مريم الثقفي، عن علي، وأبي الدرداء، وعنه عبد الملك ويعلى ابنا حكيم، ثقة، ولي قضاء البصرة (د)».

وزاد الذهبي في موضع آخر: «قيل هما اثنان^(٥)، وقيل: الراوي عن عمار لم يصح

(١) انظر ترجمتها في: معرفة الثقات ٤٦/٢، وسؤالات البرقاني ص ٧٥، وتهذيب الكمال ٣٥/٣٨٩، وميزان الاعتدال ٤٧٩/٧، والتهذيب ٧٠٢/٤، والتقريب ص ٧٥٩.

(٢) مسند علي ص ١٧١.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٢٩/٨، والجرح والتعديل ١٠٠/٩، والثقات ٥٠٩/٥، وميزان الاعتدال ٧٢/٧، والتهذيب ٢٦٣/٤، والتقريب ص ٥٧٠.

(٤) مسند علي ص ٢٣٨.

(٥) يقصد بالثاني: أبا مريم الحنفي. انظر: التهذيب ٥٨٧/٤.

حديثه».

وهذا قول الدارقطني، حيث قال: «أبو مريم الثقفي عن عمار، مجهول، متروك». وقال ابن حجر: «أبو مريم الثقفي، اسمه قيس المدائني، مجهول من الثانية»^(١). ثم أتبعه بترجمة أبي مريم الحنفي، القاضي، وقال: «..وهم من خلطه بالأول..».

قلت: وبعد النظر في التراجم السابقة، نجد ما يلي:

١/ أن أربعة رواة من الطبقة الثانية، أي طبقة كبار التابعين، قال ابن حجر في ثلاثة منهم: مقبول^(٢). إلا أن أحدهم -وهو أبو الرداد- سبق أن بينت في ترجمته أنه اختلف في صحبته.

والرابع قال فيه ابن حجر: مجهول. -وهو أبو مريم الثقفي-. إلا أن الذهبي وثقه. ٢/ أن اثنين من الطبقة الثالثة، أي من أوساط التابعين. أحدهم قال فيه ابن حجر: مجهول -وهو سعيد بن ذي حدان- إلا أن ابن حبان قال في كتابه الثقات: «ربما أخطأ». أي ذكره بما يدل على أنه عرفه واطلع على حاله.

والثاني منهم: هي أم موسى، قال فيها ابن حجر: مقبولة. إلا أن العجلي صرح بتوثيقها. وقال الدارقطني حديثها مستقيم.. إلخ.

٣/ أن حلامًا الغفاري -وقد ترجح لدي أنه حلام ابن أخي ذر، روى عن أبي ذر رضي الله عنه- وبناء على ذلك فهو تابعي.

٤/ أنه يستبعد من هؤلاء الرواة الذين جهلهم (الآخرون): محمد بن عاصم المعافري، من الطبقة العاشرة. إذ لم أقف على أحد جهله، بل عرفه العلماء ووثقوه، كما سبق بيانه في الترجمة.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٥١/٧، والجرح والتعديل ١٠٦/٧، والنقات ٣١٤/٥، وسؤالات البرقاني ص ٧٥، وتاريخ بغداد ٤٦٨/١٤، والكاشف ٣٥٢/٣، وميزان الاعتدال ٤٢٦/٧، والتهذيب ٥٨٦/٤، والتقريب ص ٦٧٢.

(٢) قال ابن حجر: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. التقريب ص ٧٤.

٥/ أنه يستبعد أيضاً من هؤلاء: عبيد الله بن الوازع الكلابي، من الطبقة السابعة. لأنه وإن كان ابن حجر قال فيه: مجهول، -وقد علقت على هذه الكلمة في ترجمته-، إلا أن الحاكم صحح خبره. ووافقه الذهبي. وقال في موضع آخر: صدوق. وقال ابن حبيب: «تؤخذ عنه الآثار». وهو من رجال الترمذي والنسائي.

٦/ بقي عبد الله بن عطاء بن مسافع، مولى آل الزبير، لم أجد من ذكره، فإن كان هو عبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛ مولى الزبير، فقد علمت حاله، وأنه شيخ.

وأخلص مما سبق:

أن الرواة -سوى من استبعدتهم للأسباب التي ذكرتها، وسوى عبد الله بن عطاء بن مسافع، وسوى من اختلفت الأقوال فيه- هم من كبار التابعين^(١). وقد قال الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم، احتمل حديثهم، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ...»^(٢).

وقال ابن كثير: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير؛ فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد، وغيره من هذا القبيل كثير»^(٣).

قلت: يلاحظ في قول الإمام الذهبي، والحافظ ابن كثير أنهما لم يطلقا القول في قبول رواية المجهول من طبقة التابعين، كما لم يطلقا القول بردها، إنما ذكر الذهبي أن احتمال روايتهم مرتبط بسلامة الرواية مما ذكره.

فیفهم من قول الذهبي: ...أننا نحتاج إلى النظر في قرائن تحف بالرواية حتى نستطيع

(١) لكن أحدهم حلام، تابعي، لم تتعين طبقته، إنما ذكر ابن حجر: (حلام بن جزل) في كتابه (نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين) حيث روى عنه الصحابي أبو الطفيل رضي الله عنه... كما ذكرت في ترجمته.

(٢) ديوان الضعفاء ص ٤٧٨.

(٣) اختصار علوم الحديث -مع الباعث الحثيث- ص ٨١.

بواسطتها ترجيح جانب حسن الظن بالراوي. والله أعلم.

وأما ابن كثير فقد قال: «يستأنس.. ويستضاء» -أي أن العمدة ليست على روايته لوحده-. كما أنه قال: «..في مواطن». وهذا يدل على أن الأمر عنده ليس على إطلاقه.

وقال العلامة المعلمي في التنكيل: «..والعجلي قريب منه -[أي من ابن حبان]- في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين، أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد..»^(١).

قلت: فيظهر أن الإمام الطبري حسن الظن برواية هؤلاء الجاهولين من التابعين، واحتمل روايتهم؛ خاصة وأن الإمام الطبري يعتمد في قبول الرواية على عدالة الراوي^(٢)، والتابعون إجمالاً عدول، من حيث إنهم من خير القرون بعد قرن نبينا محمد ﷺ.

كما يلاحظ أن الإمام الطبري -فيما صححه من أخبار هؤلاء الذين ذكر أن الآخرين ضعفوا خبرهم؛ لأنهم غير معروفين- يلاحظ أنه لم يرو متابعات لهم، إلا أنه روى شواهد مرفوعة لأخبارهم، -سوى خبر أبي مريم فلم يرو الطبري له شواهد مرفوعة، إنما روى آثاراً عن السلف من علماء الأمة تشهد لمعنى روايته^(٣).-

فروايته لهذه الشواهد تدل على أن الراوي لم يتفرد في معنى ما رواه، فيظهر أن هذه قرينة لدى الإمام الطبري تحمله على تصحيح رواية هذا التابعي المجهول.

وإن كان قد يُرى في ذلك شيء من التوسع أو التساهل في التصحيح، إلا أنه أيًا كان

(١) وتمة كلامه: «ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى

يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي..» التنكيل (١/٦٦، ٦٧).

(٢) مع تفصيل ذكرته في هذه المسألة، في الفصل الأول من هذا الباب ص ٩٨-١٠١، وص ٢٥٢.

(٣) انظر: مسند علي ص ٢٤٠. أما رواية عبد الله بن عطاء، فذكر الطبري شواهد لها في فقه الحديث -الجزء المفقود

ص ٤٤١-، خلافاً لعاداته في تهذيبه حيث يورد الشواهد عادة بعد ذكر علل تضعيف الآخرين للخير، أو قبل شروعه في فقه الحديث.

وفي رواية نوفل بن إياس ذكر الطبري أنه ذكر له نظائر مضت في الكتاب، فكره إعادته، -انظر: الجزء المفقود

ص ١٢١-.

الأمر فإن هذه الحالات التي ظهرت منه لا تُعد كثيرة، ولا تصرف عن اعتبار الأصل في منهجه، وهو أنه لا يحتج برواية المجهول، بناء على ما قدمت من أقواله في أول هذا الفصل، ثم بناء على ما ظهر في منهجه من خلال المسالك التي تناولتها. وقد قال الحافظ الذهبي عبارة نفيسة، -في ترجمة (أسفع بن أسلع)- قال: «عن سمرة بن جندب. ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي. وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»^(١).

ونتيجة هذا الفصل ما يلي:

١- أن الإمام الطبري له تنصيصات على عدم قبوله لرواية المجهولين، ومن لا يعرف حالهم، ومن لم تثبت عدالتهم. إلا أنه لم ينصّ على ما يفهم منه تفريق بين جهالة العين، وجهالة الحال.

٢- هناك من ذكر أسماءهم واصفاً إياهم بأنهم غير معروفين، أو مجهولين، فظهر بدراسة تراجعهم أن منهم من كان مجهول العين، ومنهم من كان مجهول الحال. كما ضعف أخباراً دون بيان السبب، وظهر بعد الدراسة -أيضاً- أن منها ما كان في إسنادها مجهول العين، ومنها ما كان في إسنادها مجهول الحال، ومنها ما كان في إسنادها من لم أجد من ذكره بمرح أو تعديل.

٣- أن من الأخبار التي ضعفها الطبري لوجود راو مجهول في سندها، ما ظهر فيها أن الراوي عن هذا المجهول في عداد الثقات. وهذا يعني أن الإمام الطبري لا يوثق المجهول بناء على عدالة الراوي عنه.

٤- أن أكثر من صحح لهم من الرواة -المجاهيل عند غيره-، هم من طبقة كبار التابعين، كما ظهر لي بالدراسة. والله أعلم.

{ الفصل الرابع }

منهجه في التضعيف بالاختلاط

- مسلك واحد للإمام الطبري في التضعيف بالاختلاط..
- أمثلة هذا المسلك:
- وتشتمل على الأخبار من (ح ٤٨) إلى (ح ٥٠).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مختلفين.
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٥١) إلى (ح ٥٣).
- النتيجة.

الفصل الرابع: منهجه في التضعيف بالاختلاط

لم أجد للإمام الطبري كلاماً صريحاً يضعف فيه خبراً ما لأجل اختلاط أحد رواته؛ إنما ظهر لي مسلك واحد فيما يضعفه من الأخبار بسبب الاختلاط وهو: أنه يضعف أسانيد بعض الأخبار بعبارات مجملة؛ دون بيان سبب تضعيفه، وبعد دراستها نجد أن فيها راوياً مختلطاً. وفي مقابل ذلك فقد صحح الإمام الطبري أسانيد أخبار من رواية من اختلط، ولم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لأنه ظهر لي بعد دراسة هذه الحالات - كما سيأتي - أحد الأمور التالية:

- ١ - إما أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.
- ٢ - أو أن الطبري قد لا يرى أن تغير حفظ الراوي يصل إلى حد الاختلاط.
- ٣ - أو أن المختلط قد توبع في روايته.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة ما ظهر لي من أمثلة المسلك الذي أشرت إليه، ثم أعرج على حالات صحح فيها الطبري أحاديث من رواية من اختلط أو تغير حفظه.

٤٨ - المثال الأول:

في جامع البيان (٣٢٧/٦):

قال الطبري: «حدثنا عصام [بن زياد^(١)] بن رواد بن الجراح، قال: ثنا أبي، قال: ثنا أبو بكر الهذلي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((اخرُجُوا، فَصَلُّوا عَلَى أَخٍ لَكُمْ))، فخرج فَصَلَّى بنا، فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، فقال: ((هذا النَّجَاشِيُّ أَصْحَمَةٌ، فقال: الْمَنَافِقُونَ انظُرُوا هَذَا يُصَلِّي عَلَى عَلَجٍ نَصْرَانِي، لَمْ يَرَهُ قَطَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ z y x { | } ~ ﴿^(٢) الآية)))).»

ثم قال الطبري: فإن قال قائل: «فما أنت قائل في الخبر الذي رويت عن جابر وغيره، أنها نزلت في النجاشي وأصحابه؟ قيل: ذلك خبر في إسناده نظر»^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/٣٢٥-٧٧٨) من طريق، رواد بن الجراح، عن أبي بكر الهذلي، به، بمثله.

دراسة إسناده:

١ - عصام بن رواد بن الجراح؛ أبو صالح العسقلاني.

هكذا ورد اسمه واسم أبيه فيما وقفت عليه من كتب التراجم، فلم أجد من سَمَّى أباه (زياداً)^(٤)، إلا قولاً للبخاري في ترجمة رواد^(٥)، حيث قال: «رواد بن الجراح... العسقلاني... ويقال: يزيد».

وصرح ابن حبان والمزي وغيرهما أن رواد بن الجراح هو والد عصام بن رواد بن

(١) وردت في إحدى النسخ، ولم ترد في غيرها.. انظر حاشية المحقق رقم ٢.

(٢) آل عمران: ١٩٩.

(٣) ٣٣٠/٦.

(٤) وكل ما وقفت عليه في كتب الحديث من أسانيد مروية عنه، عن أبيه، فإنه يرد فيها باسم: عصام بن رواد -أو:

عصام بن رواد بن الجراح-، عن أبيه.

(٥) التاريخ الكبير ٣٣٦/٣.

الجراح، وأن ابنه عصاماً روى عنه^(١).

ذكر ابن حبان عصاماً في الثقات، وقال: «حدثنا عنه أصحابنا».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن أبي حاتم: «روى عن أبيه... روى عنه أبي، وكتبت أنا عنه».

وقال الذهبي: «لئنه الحاكم أبو أحمد».

قلت: هو صدوق بناء على قول أبي حاتم فيه وروايته عنه، فهو أدرى به من أبي أحمد الحاكم^(٢).

٢- رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ الشَّامِيِّ؛ أَبُو عَصَامٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، كَانَ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ (ق).

وثقه ابن معين. وفي رواية قال: «ثقة مأمون».

وقال في رواية أخرى: «لا بأس به، إنما غلط في حديث عن سفيان».

وقال الإمام أحمد: «لا بأس به، صاحب سنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويخالف».

وقال أبو حاتم: «هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق».

وقال البخاري: «كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه».

وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء، وأن أباه قال: «يحوّل من هناك».

وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف الحديث».

وقال أبو أحمد الحاكم: «تغير بأخرة، فحدث بأحاديث لم يتابع عليها».

وقال النسائي: «ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط».

(١) انظر: الثقات ٢٤٦/٨، وتهذيب الكمال ٢٢٧/٩، ٢٢٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٦/٧، والثقات ٥٢١/٨، وميزان الاعتدال ٨٥/٥، ولسان الميزان ١٦٧/٤.

وقال محمد بن عوف الطائي: «دخلنا عسقلان فإذا برواد قد اختلط».

وذكره برهان الدين الحلبي فيمن رمي بالاختلاط.

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب؛ ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يكتب حديثه».

وقال الساجي: «عنده مناكير».

وقال الدارقطني: «متروك».

وقال ابن حجر: «قال الحفاظ: كثيراً ما يخطئ، ويتفرد بحديثٍ ضَعَفَ الحفاظ فيه وخطَّوه».

وقال الذهبي: «له مناكير، ضَعَف».

وقال ابن حجر: «صدوق، اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، من التاسعة»^(١).

قلت: يظهر -والله أعلم- أنه ضعيف؛ لكثرة من ضعفوه، أما فيما رواه عن الثوري فمكرر الحديث. كذلك هو مختلط، ومن وصفه بالاختلاط: البخاري والنسائي ومحمد بن عوف الطائي. ومن وصفه بالتغير أبو حاتم وأبو أحمد الحاكم.

أما الإمام الطبري فقد ظهر له موقفان تجاه رواية رواد:

- الأول: الاحتجاج به... فقد روى (مما صح سنده عنده) -على حد تعبيره- حديثاً من رواية: عصام بن رواد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن أبي عائشة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: ((إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ من

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/٣٣٦، وتاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٤/٤٢٥،

والجرح والتعديل ٣/٥٢٤، والضعفاء للنسائي ص ٤٠، والثقات ٨/٢٤٦، والكامل ٣/١٧٨،

وسؤالات البرقاني ص ٢٩ت ١٤٩، وتهذيب الكمال ٩/٢٢٧، والاعتباط ص ٥٨ت ٣٢،

والكاشف ٢/٢٦٨، وتهذيب ١/٦١٢، والتقريب ص ٢١١، والكواكب النيرات ص ١٧٦

ت ٢٣.

عذاب القبر، ومن عذاب النار))^(١).

روى الطبري هذا الحديث ضمن عدة أحاديث بمعناها؛ رواها عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق أخرى^(٢)، وعن غيره من الصحابة أيضاً.

- الثاني: عدم الاحتجاج به... ففي موضع آخر^(٣) روى حديثاً آخرًا عن عصام بن رواد، عن أبيه، عن الثوري بسنده.. فحكم عليه الطبري بأن إسناده فيه نظر. فيظهر هنا احتمالان:

- ١- إما أن الإمام الطبري ينتقي له من الأحاديث ما كان عن غير الثوري.
 - ٢- أو أنه يراه مختلطاً -سواء فيما رواه عن الثوري أو رواه عن غير الثوري-، ولكنه ينتقي له ما لم يتفرد به. فحديث أبي هريرة السابق قد جاء من طرق عدة -غير طريق رواد عن الأوزاعي-. فلعل وصف الطبري للسند بقوله: «مما صح سنده عندنا» أي صح عنده بعدما ترجح لديه أنه ليس مما خلط فيه، بقرينة أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه معروف من طرق أخرى ثابتة، رواها الطبري بنفسه -كما تقدم-.
- وهناك عدة رواة تابعوا رواداً فيما رواه عن الأوزاعي بسنده إلى أبي هريرة؛ وردت عند مسلم في صحيحه، أذكر منهم: وكيعاً والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس^(٤).

مما يدل على أن هذا الحديث مما رواه رواد قبل اختلاطه.

(١) انظر: مسند عمر بن الخطاب ٢/ ٥٨٤ ح ٨٦٩. فَصَدَّرَ هذا الحديث وغيره من الأحاديث الشواهد له بقوله-

ص ٥٧١:- ((ذكر ما صح عندنا من ذلك سنده))...

(٢) انظر مسند عمر ٢/ ص ٥٧٨ - ٥٨٤ ح: ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨. كلها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه،

بمعاني متقاربة في التعوذ بالله من عذاب القبر، ومن عذاب النار. وقد رواها الطبري جميعاً ضمن الأخبار التي صدرها بقوله: (ذكر ما صح عندنا من ذلك سنده).

(٣) الجزء المفقود ص ٣٧٧ ح ٦٨٧. وهو حديث المثل التالي (ح ٤٩).

(٤) انظر: صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب ما يستعاذ منه في الصلاة ح ٥٨٨. ولفظه: ((إذا فرغَ

أحدكم من الشَّهْدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ)).

٣- أبو بكر الهذلي، البصري، قيل: اسمه سُلمى بن عبد الله، وقيل: روح (ق). وهو ابن بنت حميد بن عبد الرحمن الحميري. ضعفه الإمام أحمد، وأبو زرعة وغيرهما. وقال البخاري: «ليس بالحافظ عندهم». وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه، وكان من علماء الناس بأيامهم». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن عدي: «عامّة ما يرويه... لا يتابع عليه، على أنه قد حدث عنه الثقات من الناس، وعامة ما يحدث به قد شورك فيها، ويحتمل ما يرويه، وفي حديثه مالا يحتمل ولا يتابع عليه». وقال الفسوي: «ضعيف، ليس حديثه بشيء». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن المديني: «ضعيف ليس بشيء». وقال مرة: «ضعيف جداً». وقال مرة: «ضعيف ضعيف». وقال النسائي وعلي بن الجنيّد: «متروك الحديث». وقال الدارقطني: «منكر الحديث، متروك». وقال غندر: «كان أبو بكر الهذلي إمامنا، وكان يكذب». وقال ابن حبان: «يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات». وقال الذهبي: «واه». وقال ابن حجر: «متروك الحديث». مات سنة: ١٦٧^(١). ولم أجد الإمام الطبري روى حديثاً مرفوعاً من طريق أبي بكر الهذلي سوى هذا

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٨٧/٤، والتاريخ الكبير ١٩٨/٤، وأحوال الرجال ص ١٢٢، والجرح والتعديل ٣١٣/٤، والضعفاء للنسائي ص ٤٦، والمجروحين ٣٥٩/١، والكامل ٣٢٥/٣، والإكمال لابن ماكولا ٣٢٦/٤، والكاشف ٣٠٤/٣، والتهذيب ٤٩٨/٤، والتقريب ص ٦٢٥.

الحديث والذي قال فيه: «(في إسناده نظري)»، مع أنه أكثر من رواية الآثار عنه، مما ليس من حديث رسول الله ﷺ^(١).

فيظهر أن الإمام الطبري يراه متروك الحديث، أو ضعيفاً.

٤- قتادة بن دَعَامَة بن قتادة السَّدُوسِي؛ أبو الخطَّاب، البصريُّ (ع).

من جلة التابعين. وقد قال فيه ابن المسيب: ما أتانا عراقي أحفظ من قتادة.

وقال يحيى بن سعيد: حافظ؛ كان إذا سمع الشيء حفظه.

ووصفه الإمام أحمد بالحفظ والفقه.

وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

ووصفه النسائي، وابن حبان، والحاكم، والخطيب، والذهبي، والمقدسي، والعلائي،

والحلي بالتدليس.

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت. وعده في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين»^(٢).

وتوفي سنة: ١١٧^(٣).

٥- سَعِيد بن المُسَيَّب بن حَزَن بن أبي وهب القرشي المخزومي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٦) وأنه أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار ... اتفقوا على

(١) أكثر الطبري في تفسيره من النقل عن أبي بكر من أقواله في تفسير بعض الآيات، أو ممن نقله أبو بكر عن الحسن،

أو عليط، أو عكرمة، أو سعيد بن جبير، ونحوهم، من تفاسيرهم.

كما ذكر الطبري في تفسير إحدى الآيات عدة أقوال، ثم ذكر أن أولها بالصحة هو قول للحسن البصري من

رواية أبي بكر الهذلي عنه، ولكن الطبري بين أن سبب تصويبه له هو أن هذا القول أشبه بما دل عليه التزيل،

وسياق الخطاب. انظر: جامع البيان ٨/٢٦.

وكذا في التاريخ روى الطبري عن أبي بكر الهذلي فيما يتعلق بأحداث زمن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، مما يرويه

أبو بكر بنفسه، أو نقلاً عن أبي المليح أو قتادة أو شهر..

(٢) وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع .

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣٣/٧، والثقات ٤٤٩/٢، ومعرفة الثقات ص ١٧٣،

وتهذيب الكمال ٤٩٩/٢٣، وميزان الاعتدال ٤٦٦/٥، وجامع التحصيل ص ١٠٨، ٢٥٤،

وتعريف أهل التقديس ص ١٤٦، والتقريب ص ٤٥٣، والتدليس في الحديث للدكتور مسفر

الدميني ص ٣٣٠.

أن مراسلاته أصبح المراسيل.
مات بعد التسعين.

الحكم على السند:

ضعيف جداً، فيه:

١- أبو بكر الهذلي؛ متروك.

٢- رواد بن الجراح؛ ضعيف مختلط.

فيظهر أن قول الطبري في هذا الخبر: «في إسناده نظر»، هو بسبب أحد هذين الراويين أو كليهما.

وقد تقدم في ترجمة أبي بكر الهذلي أني لم أجد الإمام الطبري روى حديثاً مرفوعاً من طريق أبي بكر الهذلي سوى هذا الحديث والذي قال فيه: «في إسناده نظر»، مع أنه أكثر من رواية الآثار عنه، فيظهر أن الطبري يراه متروك الحديث، أو ضعيفاً. وهو بذلك يكون موافقاً لموقف كبار النقاد من أبي بكر الهذلي، حيث إن بعضهم ضعفه، والأكثر من ضعفه جداً. وأما فيما يتعلق برواد بن الجراح؛ فذكرت في ترجمته اختلاف النقاد فيه، وأن الطبري ظهر له موقفان تجاه روايته، خلصت منهما إلى أن الطبري إما أنه ينتقي له من الأحاديث ما كان عن غير الثوري. وإما أنه يراه مختلطاً -سواء أكان فيما رواه عن الثوري أم فيما رواه عن غير الثوري-، ولكنه ينتقي له ما لم يتفرد به. والله أعلم.

٤٩ - المثال الثاني:

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها -أيضاً- نظر نذكر بعضها لتعرف:

- ح ٦٨٧ - حدثني عصام بن رواد بن الجراح العسقلاني، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: حدثنا منصور بن المعتمر، عن ربعي بن خراش، قال: سمعت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان رأسُ الخمس والعشرين والمائتين؛ نادى مُناد من السماء: ألا أيُّها الناس! إن الله قد قطعَ مُدَّةَ الجبارين والمنافقين وأتباعِهِمْ، وَلِيَكُمُ الجابرُ، جَبَرَ أُمَّةَ محمد ﷺ: الحقُّه بمكة؛ فَإِنَّهُ المهدي، واسمُهُ أحمدُ بنُ عبد الله)). قال عمران بن الحصين رضي الله عنه: صف لنا يا رسول الله هذا الرجل، وما حالُهُ؟ فقال النبي ﷺ: ((هو رجلٌ من ولدي، كَأَنَّهُ من رجالِ بني إسرائيلَ، يخرجُ عندَ جَهْدٍ من أُمِّي وبلاءٍ، عربيُّ اللونِ، ابنُ أربعين سنةً، كَأَنَّ وَجْهَهُ كوكبٌ دُرِّيٌّ، يملأُ الأرضَ عدلاً كما مُلِئتَ ظلماً وجوراً، يَمْلِكُ عشرين سنةً، وهو صاحبُ مدائنِ الكفرِ كُلِّها؛ القُسْطَنْطِينِيَّةَ ورُومِيَّةَ، ويخرجُ إليه الأبدالُ من الشَّامِ وأشباهِهِمْ، كَأَنَّ قُلُوبَهُمْ زُبُرُ الحديدِ، رهبانٌ بالليلِ، ليوثٌ بالنهارِ، وعَصَبُ أَهْلِ المشرقِ، كَأَنَّ قُلُوبَهُمْ زُبُرُ الحديدِ، رهبانٌ بالليلِ، ليوثٌ بالنهارِ، والتَّجْبَاءُ من مُضَرَ، زُبُرُ الحديدِ، رهبانٌ بالليلِ، ليوثٌ بالنهارِ، وأهلُ اليمنِ؛ حتى يَأْتُوهُ فَيُبايِعُوهُ بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ، فيخرجُ من مَكَّةَ مُتَوَجِّهاً إلى الشَّامِ، يفرحُ به أهلُ السَّماءِ وأهلُ الأرضِ، والطيرُ، والحيتانُ في البحرِ))^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٥/٤ ت ٦٨٤) ولم يذكر ابن عدي نص الحديث، إنما وصف الحديث بقوله: «حديثاً فيه طول: (إذا كان سنة كذا كان كذا)». وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٨٥٨ ح ١٤٣٩) ولفظه: ((المهدي رجل من ولدي، وجهه كالقوكب الدرّي، اللون لون عربي، والجسم جسم

(١) ثم روى الطبري خبرين بنحو ما سبق مع اختصار، وهما - ح ٦٨٨، وح ٦٨٩ - وسبقت دراستهما في الفصل

الأول من هذا الباب (ح ١٤)، و(ح ١٥).

إسرائيلي، يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جوراً، فرضي خلافته أهل الأرض وأهل السماء، والطير في الجو، يملك عشرين سنة)).

ثلاثتهم: (الطبري، وابن عدي، وابن الجوزي) من طريق رواد. وأخرجه ابن عدي في الكامل - في الموضع السابق - من طريق عبد الغفار بن الحسن الرملي.

كلاهما: (رواد بن الجراح، وعبد الغفار بن الحسن الرملي) عن الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً. وعزاه المتقي الهندي في كتر العمال (١٤/١١٨ ح ٣٨٦٦٦) إلى الروياني من حديث حذيفة رضي الله عنه بلفظ: ((المهدي رجل من ولدي، وجهه كالكوكب الدرّي))^(١). ونقل الذهبي في ميزان الاعتدال (٦/٣٧) رواية لأبي نعيم من طريق رواد، بلفظ الروياني السابق.

دراسة إسناده:

- ١- عصام بن رَوَّاد بن الجَرَّاح؛ أبو صالح العسقلاني. تقدمت الترجمة له في (ح ٤٨)، وأنه صدوق.
- ٢- رَوَّاد بن الجَرَّاح الشامي؛ أبو عصام العسقلاني (ق). تقدمت الترجمة له في (ح ٤٨)، وأنه ضعيف مختلط، أما فيما رواه عن الثوري فمكرر الحديث.
- ٣- سُفْيَان بن سَعِيد بن مَسْرُوق الثَّوْرِي، أبو عبد الله الكوفي (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.
- ٤- منصور بن الْمُعْتَمِر بن عبد الله بن رُبَيْعَة، وقيل: المعتمر بن عَتَّاب بن فَرْقَد السُّلَمِي؛ أبو عَتَّاب الكوفي (ع). قال عن نفسه: «ما كتبت حديثاً قط».

(١) ولم أجده في المطبوع من مسند الروياني.

وقال الثوري: «ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور بن المعتمر».

وقال ابن معين: «... من أثبت الناس».

وقال العجلي: «كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة... لا يختلف فيه أحد، متعبد رجل صالح... روى منصور من الحديث أقل من ألفين، وكان فيه تشيع قليل، ولم يكن بغال».

كما وثقه أبو حاتم.

وقال أبو داود: «كان منصور لا يروي إلا عن ثقة».

وسئل أبو حاتم عن الأعمش ومنصور؟ فقال: «الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن لا يدلس ولا يخلط».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، وكان لا يدلس».

توفي سنة: ١٣٢^(١).

٥ - رُبَيعِي بن حِرَاش بن جَحْش؛ أبو مريم العبَّسي الكوفي (ع).

قال ابن سعد: «كان ثقة، وله أحاديث صالحة».

وقال العجلي: «ثقة، من كبار التابعين، يقال: إنه لم يكذب كذبة قط».

وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته».

وقال الذهبي: «حجة، قانت لله، لم يكذب قط».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد مخضرم».

توفي سنة: ١٠٠، وقيل غير ذلك^(٢).

الحكم على الإسناد:

منكر. فيه رَوَّاد بن جراح: ضعيف مختلط، منكر الحديث فيما رواه عن الثوري. وسند

(١) انظر ترجمته في: معرفة النقات ٢/٢٩٩، والجرح والتعديل ٨/١٧٧، والتهذيب ٤/١٥٩، والتقريب ص ٥٤٧.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة النقات ١/٣٥٠، وتهذيب الكمال ٩/٥٤، والكاشف ١/٢٥٧، والتهذيب ١/٥٨٨، والتقريب ص ٢٠٥.

الطبري من طريق رواد عن الثوري.

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: «وأما حديث حذيفة فرواه ابن الجراح، قد ضعفه الدارقطني، قال ابن حمدان؛ الراوي بهذا الحديث باطل»^(١).

ووصف الذهبي الحديث بالبطلان حيث قال في ميزان الاعتدال - ترجمة رواد بن الجراح -: «...عن رواد، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، فذكر ذاك الحديث الباطل (إذا كان سنة كذا كان كذا وكذا)»^(٢).

وقال الذهبي - أيضاً - في ترجمة محمد بن إبراهيم الصوري: «روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً ومنكراً في ذكر المهدي»^(٣).

وقد تابع رواداً: عبد الغفار بن الحسن الرملي، كما تقدم في التخريج. ولم أقف على ترجمة له.

والإمام الطبري قد وصف الخبر بأن إسناده فيه نظر. ويظهر أن سبب ذلك لأنه من رواية رواد عن الثوري، فوافق الطبري كبار النقاد في موقفهم منه^(٤)، من ذلك قول الإمام أحمد في رواد: «لا بأس به صاحب سنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير». وقول ابن حجر: «صدوق، اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد».

قلت: والنكارة ظاهرة على متنه، من قوله: «إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين نادى مناد...».

فقد ذكر ابن القيم أموراً كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً، كان منها: «أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت - إلى أن قال: - وأحاديث هذا الباب

(١) ٨٦١/٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٨٣/٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٣٧/٦.

(٤) يراجع: ترجمة رواد في (ح ٤٨).

كلها كذب مفترى»^(١).

(١) المنار المنيف ص ٦٣.

٥٠ - المثال الثالث:

في مسند عمر رضي الله عنه (٢/٦٤٦ ح ٩٥٥):

قال الطبري: «حدثنا علي بن حرب، حدثنا ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يقول: ((أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ، فَنَفْثُ الشَّعْرِ وَهَمَزُ المُوْتَةِ^(١)، وَنَفْخُ الكِبَرِ))».

ثم قال الطبري - في هذا الخبر وغيره مما رواه من الأخبار في النهي عن قيل الشعر كله، قليله وكثيره - قال: «أما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر... اعتلالاً منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك عن رسول الله ﷺ، فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين...»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن فضيل في الدعاء (ص ٢٩٩ ح ١١٨) بنحوه، ومن طريقه:

ابن ماجه في إقامة الصلوات: باب الاستعاذة في الصلاة (ح ٨٠٨).

والإمام أحمد في مسنده (ح ٣٨٣٠).

وابن أبي شيبة في مصنفه (١/٣٠٠ ح ١٨٩).

وأبو يعلى في مسنده (ص ٩٢٧ ح ٥٠٧٤)، و(ص ٩١٥ ح ٤٩٩١).

والطبري، كما تقدم في المثال.

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٤٧٢).

والطبراني في الدعاء (ص ٤٠٩ ح ١٣٨١).

والحاكم في مستدركه (١/٣٢٥ ح ٧٤٩)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح

الإسناد، وقد استشهد البخاري بعطاء بن السائب». ووافقه الذهبي.

(١) المُوْتَةُ - بضم الميم -: جنس من الجنون والصرع يعتري الإنسان، فإذا أفاق؛ عاد إليه عقله كالنائم والسكران. قال

أبو عبيد: «(المُوْتَةُ الجنون، يسمى همزاً؛ لأنه جعله من النخس والغمز، وكل شيء دفعته فقد همزته».

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣/٧٨، ولسان العرب ٢/٩٣ (موت).

(٢) مسند عمر ٢/٦٥٥. أما بقية الأخبار التي شملها بهذا الحكم فسبق أن تناولتها بالدراسة في الفصل الأول (ح ٢٤)،

و(ح ٢٥)، وفي الفصل الثالث (ح ٤٥).

- والبيهقي في سننه الكبرى (٢/ ٣٦ ح ٢١٨٦).
- كلهم من طريق ابن فضيل.
- وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى -أيضاً- (٢/ ٣٢٥ ح ٢١٨٦) من طريق ورقاء.
- يمثل الشق الأول، أما بيان معاني ألفاظها فمن قول عطاء.
- كلاهما: (ابن فضيل، وورقاء) عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود، مرفوعاً.
- وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ٢٦٢ ح ٩٣٠٢). بمثله، دون بيان معاني ألفاظها.
- والبيهقي في سننه الكبرى (٢/ ٣٢٥ ح ٢١٨٧) بنحوه، دون بيان معاني ألفاظها.
- كلاهما: (الطبراني، والبيهقي) من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً عليه.

دراسة إسناد:

- ١- **عَلِيّ بن حَرْب** بن محمد الطائي؛ أبو الحسن الموصلي (س).
قال الخطيب: «كان ثقة ثبّتاً».
- ووثقه الدارقطني، ومسلمة بن قاسم، وابن السمعاني -وزاد: «صدوق-».
- وذكره ابن حبان في الثقات.
- وقال النسائي: «صالح».
- وقال ابن أبي حاتم: «كُتِبَ عنه مع أبي، وهو صدوق. وسئل أبي عنه، فقال: صدوق».
- وقال ابن حجر: «صدوق، فاضل».
- مات سنة: ٢٦٦^(١).
- ٢- **محمد بن فضيل** بن غَزْوَان الضبي مولاهم؛ أبو عبد الرحمن الكوفي (ع).
قال ابن المديني: «كان ثقة ثبّتاً في الحديث».
- ووثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٣٦/٦، وتهذيب الكمال ٣٦١/٢٠، والتهذيب ١٤٩/٣، والتقريب ص ٣٩٩.

كما وثقه العجلي، وزاد: «كان يتشيع».

وقال الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان».

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً، كثير الحديث متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يغلو في التشيع».

وقال الإمام أحمد: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث».

وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال أبو هاشم الرفاعي: «سمعت ابن فضيل يقول: «رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه». قال: «وسمعتة يحلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت على خفه أثر المسح...»

وقال ابن حجر: «صدوق عارف، رمي بالتشيع».

توفي سنة: ٢٩٤، وقيل: ٢٩٥^(١).

٣- عطاء بن السائب بن مالك الثقفي؛ أبو السائب الكوفي (خ ٤).

روى له البخاري حديثاً واحداً متابعه.

قال الإمام أحمد: «ثقة، ثقة، رجل صالح».

- وكثير من الأئمةذكروا أنه اختلط بأخرة..

قال ابن سعد: «كان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بأخرة واختلط».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وكان قد اختلط بآخره، ولم يفحش خطؤه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات».

وقال الإمام أحمد: «من سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء». وقال بنحوه العجلي، والطبراني، وابن عدي، والدارقطني وغيرهم.

وقال النسائي: «ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير...».

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٩، والجرح والتعديل ٥٧/٨، ومعرفة الثقات

٢٥٠/٢، والتهذيب ٦٧٦/٣، والتقريب ص ٥٠٢.

وقال يحيى بن سعيد: «ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديثه القديم شيئاً...».

وقال الذهبي: «أحد الأعلام على لين فيه... ثقة، ساء حفظه بآخره».

وقال ابن حجر في التقریب: «صدوق، اختلط».

وتوفي سنة: ١٣٧ أو نحوها.

والخلاصة: أنه ثقة في حديثه القديم، وقد اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً

فحديثه صحيح، ومن سمع منه بأخرة، فحديثه ضعيف.

- أما سماع ابن فضيل عنه فكان بأخرة:

قال يعقوب بن سفيان: «ثقة، حديثه حجة، - [ثم ذكر من سمع منه قديماً، ثم قال:] -

وكان عطاء تغير بأخرة، فرواية جرير، وابن فضيل، وطبقتهما ضعيفة».

وقال أبو حاتم: «كان محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح، مستقيم الحديث، ثم

بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة... وفي حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه

قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان

يروونها عن التابعين، ورفعها إلى الصحابة».

- أما سماع حماد بن سلمة فقد اختلفوا فيه^(١):

فنصَّ العقيلي على أنه سمع من عطاء بعد الاختلاط؛ لكن الأكثر على أنه سمع منه قبل

الاختلاط، ومن قال بذلك ابن معين، ويعقوب بن شيبه، وأبو داود، والطحاوي، وحمزة

الكتاني.

وقال ابن الجارود: «حديث... حماد بن سلمة عنه [أي عن عطاء] جيد...».

أما ابن حجر فقال: «الظاهر أنه سمع منه مرتين... والله أعلم»^(٢). وقال في موضع آخر

(١) وهو راوي الحديث -موضع الدراسة- عن عطاء، موقوفاً على ابن مسعود، كما تقدم في التخریج.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٣٨/٦، والضعفاء الصغير ص ٨٨ ت ٢٧٦، والضعفاء

الكبير ٣٩٨/٣، والمعرفة والتاريخ ١٧٧/٣، والجرح والتعديل ٣٣٢/٦ ت ١٨٤٨، ومعرفة

الثقات ١٣٥/٢، والثقات ٢٥١/٧، والكامل ٣٦١/٥، وتهذيب الكمال ٨٦/٢٠، والكاشف

٢٦٠/٢، والتهذيب ١٠٣/٣، والتقريب ص ٣٩١، والكوكب النيرات ص ٣١٩ ت ٣٩.

أنه سمع منه قبل الاختلاط^(١).

٤- عبد الله بن حبيب بن ربيعة؛ أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته (ع). ولأبيه صحبة.

وثقه العجلي، والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عبد البر: «هو عند جميعهم ثقة».

وقال شعبة: «لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه».

وقال الإمام أحمد في قول شعبة المتقدم: «أراه وهماً».

وقال البخاري: «سمع علياً وعثمان وابن مسعود رضي الله عنه».

وذكر ابن حبان أنه روى عن ابن مسعود، وسمى آخرين، ثم قال: «وزعم شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان ولا عبد الله وسمع علياً».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت».

مات سنة: ٧٢، وقيل غير ذلك^(٢).

الحكم على السند:

ضعيف؛ فيه:

عطاء بن السائب، وهو ثقة في حديثه القديم، وقد اختلط بأخرة.. فحديث من سمع منه من المتأخرين ضعيف.

وسند الطبري من رواية ابن فضيل عنه، وهو ممن روى عنه بأخرة. وقد نص يعقوب بن سفيان أن رواية ابن فضيل وطبقته عنه ضعيفة.

وقال أبو حاتم: «... ما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين، ورفعها إلى الصحابة».

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/١٠٣): «هذا إسناد ضعيف؛ عطاء بن

(١) انظر: التلخيص الحبير ٣٨٢/١ ح ١٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧٢/٥، والثقات ٩/٥، وتهذيب الكمال ٤٠٨/١٤، وجامع التحصيل ص ٢٠٨، والتهذيب ٣١٩/٢، والتقريب ص ٢٩٩.

السائب اختلط بآخره، وسمع منه محمد بن الفضيل بعد الاختلاط، وقد قيل: إن أبا عبد الرحمن السلمي لم يسمع من ابن مسعود.

قلت: سبق أن ذكرت في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي، أن الإمام البخاري وغيره أثبت سماع أبي عبد الرحمن السلمي من ابن مسعود رضي الله عنه. ووهّم الإمام أحمد شعبة في قوله الذي نفى فيه سماعه من ابن مسعود.

فيظهر أن حكم الإمام الطبري في هذا الخبر، أنه واهي السند، وغير جائز الاحتجاج بمثله في الدين هو بسبب عطاء الذي اختلط بآخره، وقد رواه عنه ابن الفضيل. وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط.

والجدير بالذكر أن الإمام الطبري صحح سند خبر آخر من طريق عطاء بن السائب، وذلك كما سيأتي:

تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مختلفين: ٥١- في مسند علي عليه السلام (ص ٢٧٦ ح ٤١):

روى الطبري من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، عن علي عليه السلام، أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهُ، فَعِلَّ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ)). قال علي عليه السلام: فمن ثم عادت شعري. وكان يَجُزُّ شعره^(١).

ثم رواه الطبري من طريق آخر عن حماد -أيضاً-، عن عطاء بن السائب، به، بمثله. وقال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل: -[ثم ذكر منها:]-... أن راويه عن زاذان عطاء بن السائب، وعطاء بن السائب عندهم كان قد تغير حفظه أخيراً، فاضطرب عليه حديثه، فغير جائز الاحتجاج عندهم بحديثه.

والثالثة: أن حماد بن سلمة كان قد استنكر حديثه أصحابه أخيراً، حتى هموا بترك حديثه». قلت: يلاحظ ثلاثة أمور، وهي:

- ١- ما يتعلق بقول الطبري عن (الآخرين): إنهم يعلنون الخبر بحمداد بن سلمة؛ لأنه قد استنكر حديثه أخيراً.. إلخ^(٢). فهذا أبرز ما قيل في حماد: **حماد بن سلمة بن دينار؛ أبو سلمة البصري (خت م ٤)** وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والساجي، وغيرهم. وقال ابن سعد: «قالوا ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر».

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة: باب في الغسل من الجنابة (ح ٢٤٩) بنحوه. وابن ماجه في الطهارة: باب تحت كل شعرة جنابة (ح ٥٩٩) بمثله. والإمام أحمد في مسنده (ح ٧٢٧) بنحوه. ثلاثتهم من طريق حماد، به.

وقال ابن حجر: «وإسناده صحيح، فإنه من رواية عطاء بن السائب، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط... لكن قيل: إن الصواب وقفه على علي عليه السلام». التلخيص الحبير ٣٨٢/١. وانظر أوجه الرفع والوقف في علل الدارقطني ٢٠٧/٣.

(٢) وقد صحح الطبري -أيضاً- سند حديث آخر من طريق حماد بن سلمة، ولم يذكر للحديث أي متابعة، وقال: إن الآخرين قد ضعفوا هذا الخبر لعل.. [فذكر منها:]: «أن حماد بن سلمة عندهم، كان قد اضطرب حفظه في آخر عمره، فكان يكثر غلطه». انظر: الجزء المفقود ص ٥٤٤ (ح ١٠١٨).

وقال النسائي: «لا بأس به...»، وذكر له بعض ما استنكره من رواياته.
وقال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري وأما مسلم فاجتهد، وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد».

أما ابن حبان فقد عرّض بالإمام البخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة، حيث قال: «ولم ينصف من جانب حديثه، واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه، وبابن أخي الزهري، وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ؛ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما، كانوا يخطئون! فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه؛ فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً. وأن يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة! ولم يكن من أقران حماد مثله في البصرة في الفضل، والدين، والعلم والنسك، والجمع، والكتابة، والصلابة في السنة...».

وقال الذهبي: «كان ثقة، له أوهام».

وقال ابن حجر: «ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة». توفي سنة ١٦٧.
قلت: كبار الأئمة على توثيقه مع ما له من أوهام أو روايات تفرد بها، وغاية ما قيل فيه أنه ساء حفظه أو تغير لما كبر. وقد قال ابن معين: «حديثه في أول أمره وآخره واحد».
وقال الذهبي: «كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعترهم في المرض الحاد نحو ذلك، ويَتِمُّ لهم وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه»^(١).

أما مجانبته الإمام البخاري لحديثه، فقد اعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك - كما ذكر ابن حجر -، فقال: «وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير يمدحه الأئمة... لم يُخرج عنه البخاري معتمداً عليه، بل استشهد به في مواضع؛ ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث أقرانه؛ كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم. ومسلم اعتمد عليه؛ لأنه رأى

(١) سير الأعلام ١٠/٢٥٤.

جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلمٌ منهم جماعةً، وأخذ عنهم. ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته»^(١).

٢- حديث علي عليه السلام من رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب، وقد ذكرت في ترجمة عطاء بن السائب في المثال السابق - (ح ٥٠) - أنه ثقة في حديثه القديم، وقد اختلف في سماع حماد منه، ولكن أكثر الأئمة على أنه سمع منه قبل الاختلاط.

٣- شيخ عطاء في هذا الحديث زاذان:

وقد قال إسماعيل بن علية: قال لي شعبة: «ما حدثك عطاء عن رجاله زاذان وميسرة، وأبي البختری فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكته»^(٢).

فما يستفاد من كلام شعبة أنه يكتب ما رواه عطاء عن زاذان لوحده. وسند الحديث هنا قد جاء كذلك.

وقال يحيى القطان: «... ما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بآخرة عن زاذان»^(٣).

وذكر محقق الكواكب النيرات أنه ظفر بأحد هذين الحديثين الذين سمعهما شعبة عن عطاء عن زاذان، فوجده في غرائب شعبة لابن المظفر، وهو حديث علي عليه السلام مرفوعاً: ((من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة...)) وذكر الحديث^(٤). - [وهو الحديث الذي صححه الطبري] -.

قلت: فوجه الجمع بين ما تقدم في النقطتين الثانية والثالثة: أن يكون عطاء حدث به قديماً وحديثاً، وحمله حماد عن عطاء قديماً، بينما حمله شعبة عن عطاء متأخراً، كما ذكر

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٥٤/٣، والثقات ٢١٦/٦، والتعديل والتجريح ٢/٥٢٣، وتهذيب الكمال ٢٥٣/٧، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٧٠٧/٢، وسير الأعلام ٧/٤٤٧، وميزان الاعتدال ٣٦٠/٢، وتهذيب ٤٨١/١، والتقريب ص ١٧٨، والكواكب النيرات ص ٤٦٠.

(٢) الضعفاء الكبير ٣٩٩/٣.

(٣) الجرح والتعديل ٦ / ٣٣٣.

(٤) انظر: الكواكب النيرات، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي. ص ٣٣٠.

شعبة عن نفسه.

وقد وافق الطبري في تصحيح سند الحديث، ابن حجر، حيث قال: «وإسناده صحيح، فإنه من رواية عطاء بن السائب، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط. أخرجه أبو داود، وابن ماجه، من حديث حماد، لكن قيل: إن الصواب وقفه على علي عليه السلام»^(١).
ومن الذين خالفوا الطبري:

أبو محمد؛ عبد الحق الإشيلي، فقال: هذا يروى موقوفاً على علي، وهو الأكثر. وتعقبه ابن القطان فقال: «...لا بعد في أن يكون راوي الحديث يتقلد مقتضاه، فيفتي به فيجيء الحديث عنه مرفوعاً وموقوفاً...» [إلى أن قال:]- وهذا الحديث قد أعرض أبو محمد منه عما هو في الحقيقة علته: وهي أنه من رواية حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، عن علي. وحماد بن سلمة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط»^(٢).

وقال ابن كثير عن حديث علي عليه السلام: «من حديث عطاء بن السائب، وهو سيئ الحفظ»، وقال النووي: «هذا حديث ضعيف»^(٣).

قلت: وخلاصة ما سبق، أن الحديث اختلف فيه الأئمة تبعاً لاختلافهم في سماع حماد بن سلمة من عطاء؛ هل كان قبل الاختلاط أم بعده. والأكثر على أنه سمع منه قبل الاختلاط، فيظهر أن تصحيح الإمام الطبري لسند هذا الحديث، ليس من باب التساهل في قبول رواية المختلطين، إنما لأنه يرى - كحال كثير من الأئمة غيره - أن حماد بن سلمة ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط، والله تعالى أعلم.

وأما ما قيل في أن عطاء سيئ الحفظ؛ فقد تقدم في ترجمته أقوال عدد من كبار الأئمة في توثيقه قديماً، وقول يحيى بن سعيد: «ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديثه القديم شيئاً...».

(١) التلخيص الحبير ١/١٤٢. وانظر أوجه الرفع والوقف في علل الدارقطني ٣/٢٠٧.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٣/٢٧٢.

(٣) إرشاد الفقيه ١/٦٦.

٥٢- وفي مسند علي (ص ٢٧٣):

روى الطبري بسنده عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن ضرار بن مرة، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا توضأ الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث..))^(١). الحديث.

ثم قال الطبري: «وهذا خير عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل: ... [ثم ذكر منها: أن أبا بكر بن عياش عندهم، كان قد ساء حفظه أخيراً، وغير جائز الاحتجاج من نقله عندهم في الدين، إلا بما حفظ عنه قبل تغيير حفظه]».

وفيما يلي أبرز ما قاله العلماء في أبي بكر:

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، المقرئ، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه. كما قيل في اسمه أقوال عديدة (خ مق ٤).

قال الإمام أحمد: «صدوق، ثقة، صاحب قرآن وخير». وقال أيضاً: «ثقة، وربما غلط». وقال العجلي: «كان ثقة قديماً، صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ...». وقال ابن سعد: «كان أبو بكر ثقة صدوقاً، عارفاً بالحديث، والعلم إلا أنه كثير الغلط».

وقال يعقوب بن شيبة: «شيخ قديم... وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث... وفي حديثه اضطراب».

وسئل أبو حاتم عن شريك وأبي بكر بن عياش؛ أيهما أحفظ؟ فقال: «هما في الحفظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتاباً».

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (ح ١١٦٤)، والطبراني في الأوسط ٢٧٤/٢ (ح ١٩٦٥)،

والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/١ (ح ٩٩٣)، من طريق حبان، به.

ثلاثتهم من طريق حبان بن علي، عن ضرار بن مرة، عن حصين المزني، عن علي عليه السلام، مرفوعاً، بنحوه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤٣/١): «رواه عبد الله بن أحمد في زياداته على أبيه، والطبراني في الأوسط،

وحصين، قال: ابن معين لا أعرفه».

ولم أجد من خرّجه من طريق الطبري.

وقال ابن عدي: «مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس... هو في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به، وذاك أي لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف».

وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه». وضعفه محمد بن عبد الله بن نمير في الحديث. وقال أبو نعيم: «لم يكن في شيوخنا أكثر غلطاً منه». وكان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده كلف وجهه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «من الحفاظ المتقين... وكان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه، فكان يهمل إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، [فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته]^(١) وصحة سماعه... والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح وهكذا حكم كل محدث ثقة، صحت عدالته وتبين خطؤه».

وأسند البيهقي عن البخاري أنه قال: «أبو بكر بن عياش اختلط بآخره». وقال الذهبي: «صدوق، ثبت في القراءة؛ لكنه في الحديث يغلط ويهمل، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح». توفي سنة: ١٩٣^(٢).

قلت: يظهر لي من خلال ما سبق أنه صدوق، ساء حفظه لما كبر، فكانت له أغلاط؛

(١) ما بين معكوفتين نقلته من نقل ابن حجر عنه في التهذيب، أما ما يقابله في المطبوع من الثقات، ففيه تداخل في العبارات..

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٨٦/٦، والجرح والتعديل ٣٤٨/٩، والثقات ٦٦٩/٧، والكمال ٢٥/٤، وميزان الاعتدال ٣٣٨/٧، ونصب الراية ٤٠٩/١، وهدي الساري ص ٤٥٥، والتهذيب ٤٩٢/٤، والتقريب ص ٦٢٤، والكواكب النيرات ص ٤٣٩.

بعض الأئمة عددا كثيرة، وبعضهم عددا قليلة، كالإمام أحمد، والعجلي، وابن حبان. ولم أجد -فيما وقفت عليه من أقوال العلماء فيه- من ذكر ما إذا كان سماع أحمد بن عبد الله بن يونس منه قبل اختلاطه أم بعده؟

أما قول ابن عدي السابق: «...إني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة»؛ فإن أحمد بن عبد الله بن يونس (ع): «ثقة حافظ من كبار العاشرة»^(١).

إلا أن الدارقطني ذكر أن أبا بكر بن عياش في هذا الحديث قد خالف فيه حبان ومندل؛ ابنا علي فرواه عن أبي سنان؛ ضرار بن مرة، عن حصين المزني، عن علي عليه السلام.. ثم قال الدارقطني: «ويشبه أن يكون الصحيح قول مندل وحبان»^(٢). وهذا الاختلاف على ضرار لم يشر إليه الطبري عند ذكره لعل الآخرين في تضعيفهم للخبر، وإنما روى حديث علي عليه السلام بهذا السند فقط، والذي لم أجده عند غيره.

كما أني لم أجد الطبري روى حديث علي عليه السلام من أي طريق آخر في أي من كتبه، فحكمه -فيما يظهر- كان منصباً على ما بلغه من طرق هذا الحديث عن علي عليه السلام، وهو طريق واحد عنده..

فتصحيح الطبري لهذا السند، مع نقله عن الآخرين أن أبا بكر عندهم قد ساء حفظه أخيراً، يدل على أنه يخالفهم في رأيهم هذا، وقد صحح الطبري في أكثر من موضع سند حديث من طريق أبي بكر بن عياش، دون ذكر أي متابع له^(٣).

ويظهر أن حكم الطبري في أبي بكر بن عياش شبيه بحكم ابن حبان؛ من أن خطأ أبي بكر لم يكثر حتى يستحق معه الترك بعد تقدم عدالته وصحة سماعه.... والله تعالى أعلم.

(١) التقريب ص ٨١.

(٢) انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٨٩/٣.

(٣) انظر: الجزء المفقود ص ١٦٢: ح ٢١٧، و ٢١٨، ص ٤٠٨ ح ٧٤٥. ولم أجد -فيما وقفت عليه من أقوال الأئمة-

ما يميز به الرواة الذين سمعوا منه قبل أن يسوء حفظه، من الذين سمعوا منه بعد ذلك.

٥٣- وفي مسند ابن عباس (١٠٩/١ ح ١٤٦):

روى الطبري من طريق يزيد، قال: أخبرنا الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: ((كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فيصوم بعضنا ويفطر بعضنا، فلا يعيب المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر...))^(١) الحديث.

وقد صحح الطبري سند هذا الخبر^(٢) وفيه راوٍ مختلط، وهو: الجريري: سعيد بن إياس؛ أبو مسعود البصري (ع). وثقه ابن معين والنسائي، والعجلي، وزاد: «اختلط بآخره». وقال أبو حاتم: «تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث».

وقال النسائي: «أنكر أيام الطاعون». وقال ابن حبان: «كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، وقد رآه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط، ولم يكن اختلاطه فاحشاً فلذلك أدخلناه في الثقات». وقال الذهبي: «ثقة، تغير قليلاً، ضعفه القطان...»^(٣).

ومن روى عنه قبل الاختلاط: ابن علية، وسفيان الثوري، وعبد الوارث بن سعيد. ومن روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون. وهو الراوي عنه في سند الطبري المتقدم.

إلا أن الطبري أتبع الخبر المتقدم برواية متابعين من طريق قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي

(١) أخرجه مسلم في الصيام: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (ح ١١١٦)، والترمذي في الصوم: باب ما جاء في الرخصة في السفر (ح ٧١٢) وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وأخرجه النسائي في الصيام: باب ذكر الاختلاف على أبي نضرة (ح ٢٣١١)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١١٤٧١).

كلهم من طريق أبي نضرة، به.

(٢) انظر: مسند ابن عباس (١٠٣/١).

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٣٥١/٦، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١١٢، والتهذيب ٧/٢، والكواكب النيرات ص ١٧٨.

سعيد الخدري رحمته الله، بنحوه، مع زيادة^(١). وقد رواهما مسلم أيضاً في صحيحه (ح ١١١٦). فتابع قتادة الجريري.

وكذلك روى الطبري أخباراً أخرى من طريق ابن علية، عن الجريري، وقد صحح أسانيدها^(٢).

وكذلك روى له من طريق سفیان الثوري، مصححاً سنده^(٣).

وروى له -أيضاً- من طريق عبد الوارث بن سعيد، مصححاً سنده^(٤).

وكل من ابن علية، وسفیان الثوري، وعبد الوارث بن سعيد، ممن سمعوا من الجريري قبل اختلاطه كما تقدم في ترجمته.

والنتيجة:

١- أن الإمام الطبري ضعف أسانيد أخبار تبين بعد دراستها أنها من رواية مختلط. خاصة في (ح ٥٠) وهو حديث ابن مسعود رحمته الله، حيث كانت العلة البارزة فيه أنه من رواية مختلط، والراوي عنه سمع منه بعد اختلاطه.

٢- أن الإمام الطبري صحح أسانيد أخبار من رواية من اختلط أو تغير حفظه، ولم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لأنه ظهر بعد دراسة هذه الحالات، أحد الأمور التالية:

أ. إما أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.

كما في رواية حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب.

ب. أو أن الطبري قد لا يرى أن تغير حفظ الراوي يصل إلى حد الاختلاط. كما في حال حماد بن سلمة، وكذلك أبي بكر بن عياش، وهو في هذه الحالة لم يتفرد في رأيه.

(١) انظر: ح ١٤٧، وح ١٤٨.

(٢) انظر: مسند علي ص ٩ (ح ١٤)، وعبارته في التصحيح ص ٥. كذلك ص ٥٤ (ح ١١٠).

(٣) انظر: مسند علي ص ١٠ (ح ١٥)، وعبارته في التصحيح ص ٥.

(٤) انظر: مسند علي ص ٥٥ (ح ١١١)، وعبارته في التصحيح ص ٥٤.

ج. أو أن المختلط قد توبع في روايته. كما في رواية يزيد بن هارون، عن الجريري؛
فيزيد ممن روى عن الجريري بعد اختلاط الجريري، لكن الطبري روى الخبر من
طريق آخر تابع فيه قتادة الجريري.

{ الفصل الخامس }

منهجه في التضعيف بانقطاع السند

- مسلكان للإمام الطبري في التضعيف بانقطاع السند..
- مثال المسلك الأول:
ويشتمل على الخبر (ح ٥٤) .
- أمثلة المسلك الثاني:
وتشتمل على الأخبار من (ح ٥٥) إلى (ح ٥٧).

الفصل الخامس: منهجه في التضعيف بانقطاع السند^(١)

إن من شروط الإمام الطبري في الاحتجاج بالخبر أن يكون متصل السند، فمن ذلك قوله في تفسير آية ﴿! " # \$ % & ') * + , - .﴾ الآية^(٢)، قال: «وإذا لم يكن بما رُوي من الخبر بأن قائل ذلك كان رجلاً من اليهود، خيرٌ صحيحٌ، متصلُ السند، ولا كان على أن ذلك كان كذلك من أهل التأويل إجماعٌ، وكان الخبر من أول السورة ومبتدئها إلى هذا الموضع خيراً عن المشركين من عبدة الأوثان، وكان قوله: (وما قدرُوا اللهَ حق قدره) موصولاً بذلك غير مفصول منه، لم يجوز لنا أن ندعي أن ذلك مصروفٌ عما هو به موصولٌ، إلا بحجةٍ يجبُ التسليم لها من خيرٍ أو عقلٍ»^(٣).

وبالنظر في مصنفات الإمام الطبري رحمه الله نلاحظ أنه سلك أحد المسلكين التاليين في تضعيفه للأخبار بسبب الانقطاع:

المسلك الأول: أن يصرح بسبب تضعيفه وهو عدم اتصال السند.

المسلك الثاني: أن يضعف إسناد الخبر بعبارة مجملة دون بيان سبب تضعيفه، وبعد دراسته نجد أن فيه انقطاعاً.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة أمثلة هذين المسلكين..

(١) ولست أشمل في كلامي هنا صورة خاصة من الانقطاع وهي صورة المرسل، بمعنى ما يرويه التابعي عن رسول الله

ﷺ؛ لأن الكلام فيه سيأتي في فصل مستقل، وهو الفصل السابع من هذا الباب، بإذن الله.

(٢) الأنعام: ٩١.

(٣) جامع البيان ٣٩٧/٩.

مثال المسلك الأول:

٥٤ - مثاله:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٩):

- ح ٣٥٩ - روى الطبري من طريق جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسعود رضي الله عنه أنه قال: ((لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي ﷺ ظننت أن صلاتي لم تتم^(١))).
ثم قال الطبري فيما بعد:

«وأما الخبر الذي روي عن أبي مسعود أنه قال: ((لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي ﷺ ظننت أن صلاتي لم تتم))، فإنه خبر مرسل؛ وذلك أن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، ولا رآه، ولو كان قد أدركه، ورآه لم يجوز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابر الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه^(٢)... ولو كان ذلك خبراً متصلاً، عن أبي مسعود، وكان لا مطعن في إسناده لطاعن؛ لم يكن فيه -أيضاً- وفاق لقول من ذكرنا قوله...^(٣)...
ثم قال الطبري في خبر أبي مسعود: «عزيز تصحيحه».

(١) تقدم تخريجه في الفصل الأول من هذا الباب (ح ١).

(٢) تقدم الكلام عن جابر الجعفي في (ح ١).

(٣) الجزء المفقود ص ٢٥٧. يعني به قول: ((من زعم أن صلاة من لم يصل على النبي ﷺ بعد التشهد في صلاته، حتى خرج منها فاسدة عليه الإعادة)). وذكر الطبري وجه عدم الوفاق فقال: ((...ذلك أن الذي حُكي عن أبي مسعود في الخبر الذي ذكرنا عنه إنما هو أنه قال:....ظننت أن صلاتي لم تتم، ولم يقل كانت صلاتي فاسدة...)). -إلى أن قال:- ((فلو كان أبو مسعود، قال: لم تتم صلاتي، أو قال: كانت صلاتي فاسدة، كان القول في ذلك خلاف ما قال؛ إذ كان منفرداً بما قال من ذلك، والخبر عن رسول الله ﷺ بخلافه، والأمة مجمعة على غيره، وكان عليه، وعلى جميع الخلق اتباع ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ...)).

ويقصد بقوله: ((والخبر عن رسول الله ﷺ بخلافه)) أخباراً أخرى اختلفت مخارجها، وأكثرها مما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، حول تعليم الرسول ﷺ له دعاء التشهد في الصلاة: (التحيات لله.. الحديث، وفي آخرها: ثم يدعو لنفسه، ثم يسلم. انظر الجزء المفقود ص ٢٣٠ - ٢٣٦. ويراجع تفصيل ما ذكره في المسألة والخلاف فيها: ص ٢٤١ - ٢٦٠.

قلت: أبو جعفر هو الباقر؛ محمد بن علي بن الحسين، ولد سنة ست وخمسين، وقيل: سنة ستين، وهو من الطبقة الرابعة التي جلّ روايتها عن كبار التابعين. وتوفي سنة ١١٤^(١). - وستأتي ترجمته قريباً في (ح ٥٦) -.

والذي يدل على أن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، أن أبا زرعة قال: «محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، لم يدرك... علياً عليه السلام»^(٢).

فإذا كان لم يدرك علياً عليه السلام، وقد استشهد علي عليه السلام سنة ٤٠ هـ^(٣)، معنى ذلك أنه لم يدرك الصحابي أبا مسعود الأنصاري^(٤) عليه السلام، - وهو عقبة بن عمرو - لأن أبا مسعود عليه السلام مات أيام علي عليه السلام، وقال خليفة: مات قبل الأربعين، وقال المدائني: مات سنة أربعين^(٥).

كذلك وصف العلاني رواية أبي جعفر الباقر عن علي عليه السلام وجماعة بأنها مرسلة، فقال في جامع التحصيل عن أبي جعفر: «أرسل عن جديه الحسن والحسين، وجده الأعلى علي عليه السلام، وعن عائشة وأبي هريرة أيضاً، وجماعة»^(٦).

فسند خبر أبي مسعود منقطع. ويلاحظ أن الإمام الطبري وصفه بأنه (مرسل)، فاستعمل لفظ المرسل بمعناه الواسع، ولم يقصره على ما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٧).

(١) انظر: التهذيب ٦٥٠/٣، والتقريب ص ٤٩٧.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٨٦.

(٣) التقريب ص ٤٠٢.

(٤) وقد وردت كنيته مع نسبته (أبو مسعود الأنصاري) عند الدارقطني حيث روى هذا الخبر عنه في سننه ١٧١/٢ ح ١٣٤٤. كما ذكره الدارقطني باسمه، وكنيته ونسبه في ح ١٣٣٩.

(٥) انظر: التاريخ الكبير ٤٢٩/٦، والتهذيب ١٢٦/٣.

(٦) جامع التحصيل ص ٢٦٦.

(٧) يراجع التمهيد: (بيان أسباب ضعف الحديث): تعريف المرسل والمنقطع، ص ٦٥-٦٧.

أمثلة المسلك الثاني:

٥٥ - المثال الأول:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٥):

قال الطبري: «...روي عن رسول الله ﷺ أخبار^(١)... في أسانيدنا نظر، وذلك ما:

- ح ٣٥٤ - حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، قال: حدثنا عمي؛ عبد الله بن وهب، قال: أخبرني عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أيمن، عن عبادة بن نسي، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَكْثَرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ أَحَدًا لَا يُصَلِّي عَلَيَّ إِلَّا عُرِضَتْ صَلَاتُهُ عَلَيَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا))، قال: قلت: وَبَعْدَ الْمَوْتِ؟ قال: ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ))...».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في الجنائز: باب ذكر وفاته ودفنه رضي الله عنه (ح ١٦٣٧) من طريق عبد الله بن وهب بنحوه، مع زيادة في آخره. والطبري في تفسيره (٢٤/٢٧٠) بلفظه.

والمزي في تهذيب الكمال (١٠/٣٢٨) بنحوه، مع زيادة في آخره.

ثلاثتهم: (ابن ماجه، والطبري، والمزي) من طرق عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي عن أبي الدرداء رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١ - أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم؛ أبو عبيد الله المصري، لقبه بحشَل، ابن أخي ابن وهب (م).

وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم -وزاد: «ما رأينا إلا خيراً» كما أثبت سماعه من عمه.

(١) سيأتي خبر منها في المثال التالي (ح ٥٦)، والباقي سيأتي في هذا الباب، الفصل السابع (ح ٧٣).

وقال أبو حاتم: «كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط». وسئل عنه بعد ذلك فقال: «كان صدوقاً».

وقال أبو زرعة: «أدر كناه ولم نكتب عنه».

وقال أيضاً- وقد حُكي عن أبي عبيد الله أنه رجع عن تلك الأحاديث- فقال أبو زرعة: «إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المثلة التي كان قبل ذلك».

وسئل ابن خزيمة: «لِمَ رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها إلا حديثاً... فإنه ذكر أنه وجدته في درج من كتب عمه في قرطاس...».

وقال ابن حبان: «وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً، حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها».

وقال ابن عدي: «رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء، غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه.. ومن ضعفه، أنكر عليه أحاديث... وكثرة روايته عن عمه... وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره، ولعله خصه به».

وقال أبو سعيد بن يونس: «لا تقوم بحديثه حجة».

وكذبه النسائي.

وقال الذهبي: «روى له مسلم، وكان قد كتب عنه قبل أن يحدث بتلك المناكير وما هي بكثيرة».

وقال ابن حجر: «صدوق، تغير بأخرة».

وتوفي سنة: ٢٦٤^(١).

الخلاصة: أنه صدوق؛ لقول أبي حاتم مع تشدده، كما أن ما أنكر عليه محتمل، وغير كثير، وتراجع عن أكثره.. كما ذكر الأئمة.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٩/٢، والضعفاء للنسائي ص ٢٣،

والمجروحين ١/ ١٤٩، والكامل ١/ ١٨٤، وتهذيب الكمال ١/ ٣٨٨، ذكر من تكلم فيه وهو

موثق ص ٣٦، والتقريب ص ٨٢، والكوكب النيرات ص ١٣.

- ٢- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ١٤) وأنه ثقة، حافظ..
٣- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري؛ أبو أمية المصري، مدني الأصل.
تقدمت الترجمة له في (ح ٢٣)، وأنه ثقة، فقيه، حافظ..
٤- سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم؛ أبو العلاء المصري، نزيل المدينة (ع).
وثقه ابن خزيمة، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وغيرهم.
وقال الساجي: «صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث».
قال أبو حاتم: «لا بأس به».
وقال ابن حزم: «ليس بالقوي».
وقال ابن حجر: «صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً. إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط».

توفي سنة: ١٣٣، وقيل: ١٣٥، وقيل: ١٤٩^(١).

٥- زيد بن أيمن (ق)^(٢).

- قال الإمام البخاري: «زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل...».
روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، كما ذكر الإشبيلي والذهبي.
وقد ذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الذهبي في الكاشف: «ثقة».
وقال ابن عبد الهادي: «شيخ مجهول الحال».
وقال ابن حجر: «مقبول من السادسة»^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٧١، ومعرفة الثقات ١/٤٠٥، وتهذيب الكمال ١١/٩٤،

والتهذيب ٢/٤٨، والتقريب ص ٢٤٢.

(٢) أخرج له حديثاً واحداً، هو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/٣٨٧، والجرح والتعديل ٣/٥٥٦، والثقات ٦/٣١٤،

وبيان الوهم لابن القطان ٤/٢٢، وتهذيب الكمال ١٠/٢٣، والصارم المنكي ص ٢٨٠،

والكاشف ١/٢٩٠، والميزان ٣/١٤٦، والتهذيب ١/٦٥٩، والتقريب ص ٢٢٢.

٦ - عُبَادَةُ بنِ نُسَيِّ الكِنْدِيِّ؛ أَبُو عمر الشامي، قاضي طبرية (٤).

تقدمت الترجمة له في (ح ٦)، وأنه ثقة، فاضل.

قال العلائي: «عبادة بن نسي روى عن أبي الدرداء وجماعة، وأكثر ذلك مراسيل»^(١).

الحكم على السند:

ضعيف؛ لثلاثة أمور:

١ - أن زيد بن أيمن مجهول.

وقد ردّ عبد الحق الإشبيلي الحديث، وقال: «زيد بن أيمن، لا أعلم روى عنه إلا سعيد بن أبي هلال»^(٢).

وكذا قال ابن عبد الهادي، وزاد: «شيخ مجهول الحال»^(٣). وقال ابن حجر: «مقبول».

٢ - الانقطاع بين زيد بن أيمن، وعبادة بن نسي.

قال ابن حجر في التهذيب (١/٦٥٩): «رجاله ثقات، لكن قال البخاري: زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل».

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٥/٢٨٨): «إسناده حسن، إلا أنه غير متصل».. وذكر قول البخاري.

٣ - الانقطاع بين عبادة بن نسي وأبي الدرداء رضي الله عنه. قال ابن كثير في تفسيره: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفيه انقطاع بين عبادة بن نسي وأبي الدرداء، فإنه لم يدركه، والله أعلم»^(٤).

وقال العلائي: «عبادة بن نسي روى عن أبي الدرداء وجماعة وأكثر ذلك مراسيل»^(٥).

(١) انظر: جامع التحصيل ص ٢٠٦.

(٢) انظر: بيان الوهم لابن القطان ٢٢/٤.

(٣) انظر: الصارم المنكي ص ٢٨٠.

(٤) ٢٣٢/١١.

(٥) انظر: جامع التحصيل ص ٢٠٦.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٥٩/٢): «هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع في موضعين...» - [فذكرهما نقلاً عن العلائي والبخاري].
وذكر العللَ الثلاثَ جميعَها ابنُ عبد الهادي في الصارم المنكي^(١).

(١) انظر: ص ٢٨٠.

٥٦ - المثال الثاني:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٤):

قال الطبري: «...روي عن رسول الله ﷺ أخبار... في أسانيدنا نظر، وذلك ما...
- ح ٣٥٨ - حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علي، قال: أخبرنا القاسم بن عمرو العبدى، عن أبي جعفر^(١) وأيوب، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ - قال أحدهما: - فقد خَطِئَ طَرِيقَ الْجَنَّةِ، وقال الآخر: فقد نَسِيَ طَرِيقَ الْجَنَّةِ))^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٦ ح ٤٢) من طريق سفيان.

وأخرجه إسماعيل القاضي في الموضع السابق (ح ٤٣) من طريق حماد بن زيد.
ثلاثتهم: (أيوب السختياني، وسفيان، وحماد بن زيد) عن عمرو بن دينار، بنحوه.
وقال سفيان: قال رجل بعد عمرو: سمعت محمد بن علي يقول: قال رسول الله ﷺ - فذكره بنحوه - ثم سمي سفيان الرجل فقال: هو بسام، وهو الصيرفي.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٦/٦ ح ٣١٧٩٣) بنحوه.
وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٦ ح ٤١، و ٤٤). بمثله.
والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٢١٥ ح ١٥٧٣). بمثله.
ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وإسماعيل القاضي، والبيهقي) من طرق عن جعفر بن محمد.
وقال البيهقي: «وهذا مرسل».

كلاهما: (عمرو بن دينار، وجعفر بن محمد) عن أبي جعفر؛ محمد بن علي بن حسين،

(١) قلت: ولعل في السند تصحيحاً من النسخ، أو خطأ طباعياً؛ لأن فيه أبا جعفر وأيوب يرويان عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر... ولم أجد في الرواة عن عمرو بن دينار من اسمه أبو جعفر، إنما من الرواة عن عمرو بن دينار: جعفر بن محمد الصادق، وذلك حسب ما ورد في تهذيب الكمال (٨/٢٢) فلعل إضافة (أبي) إلى (جعفر) - الراوي عن عمرو - سبق قلم. ولم أجد محقق الكتاب نبه إلى وجود خطأ، والله أعلم.

(٢) الجزء المفقود ص ٢٢٧.

عن النبي ﷺ.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٢٨ ح ٢٨٨٧) من طريق محمد بن بشير الكندي، عن عبيدة بن حميد، عن فطر بن خليفة، عن أبي جعفر؛ محمد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده؛ حسين بن علي ﷺ، عن النبي ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدؤقي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة ... وكان من الحفاظ.

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن علية (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

٣- القاسم بن عمرو العبدي.

لم أقف على أقوال للأئمة في جرحه أو تعديله، إنما روى عنه جماعة، فقد قال أبو حاتم: «روى عنه سليمان التيمي، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، والقاسم بن الفضل الحداني، وسلام بن مسكين، وعمر بن يزيد العبدي». وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

٤- أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني؛ أبو بكر البصري (ع).

وثقه ابن سعد -وزاد: «ثبتاً في الحديث، جامعاً كثير العلم، حجة، عدلاً-»، كما وثقه ابن معين، وأبو حاتم -وزاد: «لا يسأل عن مثله-»، والنسائي -وزاد: «ثبت-». وقال ابن حجر: «ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد». توفي سنة: ١٣١^(٢).

٥- عمرو بن دينار الجُمحي مولاهم؛ أبو محمد الأثرم المكي (ع).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٧٢/٧، والجرح والتعديل ١١٥/٧، والثقات ٣٣٧/٧.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٥٧/٣، وتذكرة الحفاظ ٩٨/١، والتقريب ص ١١٧.

أحد الأعلام، متفق عليه، وكان شعبة يقول: «لم أر مثل عمرو بن دينار لا الحكم، ولا قتادة» يعني في الثبت.

وقال ابن عيينة: «كان ثقة، ثقة، ثقة، وحديث أسمعه من عمرو، أحب إلي من عشرين من غيره».

وقال الذهبي: «حجة، وما قيل عنه من التشيع، فباطل».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت».

توفي سنة: ١٢٥، وقيل: ١٢٦^(١).

٦- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي؛ أبو جعفر الباقر (ع).

قال أبو زرعة: «محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، لم يدرك هو، ولا أبوه علي، علياً عليه السلام».

وثقه ابن سعد -وزاد: «كثير العلم، والحديث..»-، كما وثقه العجلي .

وذكره ابن حبان في الثقات.

وذكره النسائي في فقهاء التابعين من أهل المدينة.

وقال الذهبي: «لقد كان أبو جعفر إماماً، مجتهداً، تالياً لكتاب الله، كبير الشأن، ولكن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا في الفقه درجة أبي الزناد، وربيعه، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة، وابن شهاب، فلا نحايه، ولا نحيف عليه، ونحبه في الله لما تَجَمَّع فيه من صفات الكمال».

وقال بسام الصيرفي: «سألت أبا جعفر: قلت: ما تقول في أبي بكر، وعمر؟ فقال: والله إني لأتولاهما، وأستغفر لهما، وما أدركت أحداً من أهل بيتي، إلا وهو يتولاهما».

وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل، من الرابعة».

وتوفي سنة: ١١٤. وقيل بعدها^(١).

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥/٢٢، والميزان ٣١٤/٥، والتهذيب ٢٦٨/٣، والتقريب ص ٤٢١.

الحكم على الإسناد:

معضل، حيث رواه محمد بن علي؛ أبو جعفر الباقر، عن النبي ﷺ.
وأبو جعفر الباقر من الطبقة الرابعة، التي جل رواية أهلها عن كبار التابعين^(٢).
قال العلائي في جامع التحصيل: «أرسل عن جديه الحسن والحسين، وجده الأعلى علي ﷺ، وعن عائشة وأبي هريرة أيضاً، وجماعة»^(٣).
وقال البيهقي - كما تقدم - في هذا الخبر من رواية أبي جعفر الباقر، عن النبي ﷺ: «هذا مرسل».

وقد جاء السند متصلاً عند الطبراني في المعجم الكبير، حيث رواها من طريق أبي جعفر الباقر، عن أبيه، عن جده؛ الحسين بن علي ﷺ مرفوعاً - كما تقدم في التخريج - فذكر راويين بين الباقر والنبي ﷺ.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٣٧) عن رواية الطبراني في الكبير: «فيه بشير بن محمد الكندي أو بشر، فإن كان بشيراً فقد ضعفه ابن المبارك ويحيى بن معين والدارقطني، وإن كان بشراً فلم أر من ذكره».

وأعل ابن القيم في جلاء الأفهام الخبر المروي من طريق محمد بن بشير الكندي متصلاً، بأن الخبر رُوي مرسلًا من طريق ابن أبي شيبه، ومن الطرق التي روى منها إسماعيل القاضي - أيضاً^(٤). وقد تقدمت في التخريج: (ح ٤٤، ٤٢، ٤٣).

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٢٠/٥، ومعرفة النقات ٢٤٩/٢، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٨٦، والنقات ٣٤٨/٥، وتهذيب الكمال ١٣٦/٢٦، وسير الأعلام ٤٠١/٤، والتهذيب ٦٥٠/٣، والتقريب ص ٤٩٧.

(٢) انظر: التقريب ص ٧٥.

(٣) ص ٢٦٦.

(٤) انظر: ح ٨٨ - ح ٩١، ص ١٦٦، ١٦٧.

وذكر ابن كثير في تفسيره رواية ابن ماجه عن جُبارة بن المغلس^(١)، ثم قال: «جُبارة ضعيف، ولكن رواه إسماعيل القاضي من غير وجه عن أبي جعفر؛ محمد بن علي الباقر، قال: قال رسول الله ﷺ - [فذكره] - وهذا مرسل يتقوى بالذي قبله، والله أعلم»^(٢).

ولذا قال الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ٢٣٣٧): الحديث صحيح، - [فذكر رواية ابن ماجه، والطبراني، ومرسل أبي جعفر؛ محمد الباقر، ثم قال]: - وهي وإن كانت لا تخلو عن ضعف، فبعضها يقوي بعضاً، ولا سيما والمرسل منها صحيح..

وقد حكم الإمام الطبري على الخبر بأن في إسناده نظراً، والظاهر أن سبب ذلك هو الانقطاع الذي في السند، وهو ما أعلاه به غيره من النقاد أيضاً.

وقد ينضم إلى هذا السبب سبب آخر - واحتماله ضئيل - وهو أن في إسناده القاسم بن عمرو العبدي، الذي لم أقف على قول للأئمة في جرحه أو تعديله، إنما روى عنه جمع من الرواة، وبعضهم ثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، كما تقدم.

ولم يرو الخبر من طريق القاسم سوى الطبري. أما باقي رواة سند الطبري فجميعهم ثقات.

(١) رواه ابن ماجه في إقامة الصلوات: باب الصلاة على النبي ﷺ (ح ٩٠٨) عن جُبارة بن المغلس، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من نسي الصلاة عليّ خطئ طريق الجنة)).

٥٧- المثال الثالث:

في جامع البيان (٢٢/٢٧٧):

قال الطبري: «والقراء في جميع الأمصار على قراءة ذلك: N M L K ﴿﴾»

O ﴿﴾^(١) بغير ألف في كلا الحرفين.

وذكر عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ((على رفارف خُضِرَ وعَبَاقِرِيَّ))؛ بالألف والإجراء^(٢).. -[ثم ذكر قراءة أخرى: ((على رفارف خُضِرَ)) بالألف، وترك الإجراء، و((عَبَاقِرِيَّ حسان)) بالألف أيضاً، وبغير إجراء.. إلى أن قال:]-
وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي ﷺ فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجرتين».

ولم يذكر الإمام الطبري سند هذا الخبر.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عمر الدوري في (جزء فيه قراءات النبي ﷺ) (ص ١٥٧ ح ١١٤)، قال: حدثني حسين بن محمد؛ أبو أحمد المروزي، ثنا الأربطاني، وهو عبد الله بن حفص؛ ابن عم عبد الله بن عون، عن عاصم الجحدري، عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قرأ: ((متكئين على رفارف خُضِرَ وعَبَاقِرِيَّ حَسَّان))، منون. قال أبو عمر: فقلت له: يا أبا أحمد إنما هي: ((متكئين على رفارف خُضِرَ وعَبَاقِرِيَّ حسان))! قال: صدقت! هكذا يقول النحويون، ولكن سمعت أنا هكذا».

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢٧٣/٢ ح ٢٩٨٦) من طريق حسين^(٣) بن محمد المروزي، به. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

(١) الرحمن: ٧٦.

(٢) يقصد بالإجراء: التنوين.

(٣) ورد في المطبوع: حصين بن محمد المروزي. ويظهر أنه خطأ، ولا يوجد من تلاميذ الأربطاني من بهذا الاسم،

إنما من تلاميذه: حسين بن محمد المروزي، كما في تهذيب الكمال ٤٢٥/١٤، وكما ورد في سند الدوري

السابق.

وقال الذهبي في التلخيص: «منقطع، وعاصم لم يدرك أبا بكر». وعزاه المزي في تهذيب الكمال (٤٢٥/١٤) إلى أبي بكر بن أبي خيثمة، عن حسين بن محمد المروزي، به، بمثله. وقال أبو بكر: «لما رجعت من عند حسين بن محمد، رأى أبي هذا الحديث في كتابي، فجعل يقول: أيش الأرطباني، أحد يسمع حديث الأرطباني!». وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٥/٧) إلى البزار، وقال: «وفيه عاصم الجحدري، وقد تقدم الكلام عليه». والكلام الذي يقصده الهيثمي هو قول له -قبيل ذلك- في عاصم الجحدري، حيث قال: «وهو قارئ، قال الذهبي قراءته شاذة، وفيها ما ينكر...»، إلى أن قال الهيثمي: «ولم يسمع عاصم من أبي بكر». وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧٢٣/٧) إلى ابن الأنباري في المصاحف.

دراسة إسناد الدوري:

- ١ - حسين بن محمد بن بهرام التميمي؛ أبو أحمد المروزي (ع). قال معاوية بن صالح الدمشقي: «قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه، وجاء معي إليه، وسأله أن يحدثني». وقال ابن حجر: «ثقة... مات سنة: ٢١٣، أو بعدها بسنة أو سنتين^(١)».
- ٢ - عبد الله بن حفص الأرطباني؛ أبو حفص البصري (ت). قال الإمام أحمد: «ما أرى به بأساً». وذكره ابن حبان في الثقات. وتقدم في التخريج ذكر قول أبي خيثمة فيه. وقال ابن حجر: «صدوق، من السابعة^(٢)».
- ٣ - عاصم بن العجاج الجحدري؛ أبو الجحشر، المقرئ، البصري. وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٧١/٦، والتقريب ١٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٢٥/١٤، والتقريب ص ٣٠٠.

وقال الذهبي: «أخذ عنه سلام أبو المنذر، وجماعة، قراءة شاذة فيها ما ينكر». توفي سنة: ١٢٩^(١).

الحكم على الإسناد:

إسناده منقطع، فعاصم توفي سنة ١٢٩ - كما تقدم-، وأبو بكرة رضي الله عنه توفي سنة ٥١^(٢). فما بين وفاتيهما قرابة الثمانين سنة^(٣).

ولم يجوز ابن حبان بسماع عاصم من أبي بكرة رضي الله عنه، فقد قال: «يروى عن أبي بكرة إن كان سمع منه»^(٤).

وقال الذهبي في التلخيص: «منقطع، وعاصم لم يدرك أبا بكرة». كما ذكر الذهبي في موضع آخر أن لعاصم قراءة شاذة..

وقال الهيثمي: «لم يسمع عاصم من أبي بكرة».

وقد قال أبو جعفر النحاس: «روى بعضهم هذه القراءة عن عاصم الجحدري عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ وإسناده ليس بالصحيح»^(٥).

أما الحاكم، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وقد وصف الإمام الطبري الخبر بأنه غير محفوظ، ولا صحيح السند، فيظهر أن قوله: «غير محفوظ»؛ راجع إلى أن متنه تضمن قراءة غير القراءة المشهورة، وخلاف المعروف من العربية^(٦)، وقد عقب الطبري - كما تقدم - بقوله: «وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٤٩/٦، والثقات ٢٤٠/٥، وميزان الاعتدال ٩/٤.

(٢) انظر: التقريب ص ٥٦٥.

(٣) ولم أجد من نصّ على سن عاصم حين وفاته، أو ذكر سنة ولادته.

(٤) الثقات ٢٤٠/٥.

(٥) إعراب القرآن ٣١٨/٤.

(٦) وقد أشار إلى ذلك أبو أحمد كما نُقل عنه في رواية أبي عمر الدوري.

وقال الزرقاني في مناهل العرفان (٢٩٧/١) في النوع الثالث من أنواع القراءات: ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري، عن أبي بكرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قرأ متكئين على رفارف خضر وعباقرى حسان.

ﷺ فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجزأتين».

وأما قول الطبري: «..ولا صحيح السند»، فيظهر أنه بسبب الانقطاع، والله أعلم.

وسأتي مزيد أمثلة متعلقة بالانقطاع في الفصل التالي: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء.

{ الفصل السادس }

منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء

- مسلكان للإمام الطبري في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء..
- أمثلة المسلك الأول:
وتشتمل على الأخبار من (ح ٥٨) إلى (ح ٦٣).
- أمثلة المسلك الثاني:
وتشتمل على الأخبار من (ح ٦٤) إلى (ح ٦٧).
- النتيجة.

الفصل السادس: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء

إن للإمام الطبري عناية ببيان السماع واللقاء بين الرواة.. من ذلك أنه روى خبراً عن شيخ بإسناد عالٍ، وقد رواه الشيخ بإسناد نازل -أيضاً-، فنقل الطبري عنه ما يثبت السماع في الإسناد العالي، حتى لا يتوهم انقطاعه. وقد جاء ذلك في تفسيره، حيث قال:

«حدثنا أبو كريب، قال: ثنا ابن إدريس، قال: ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة،

عن عبد الله، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿لَا يَرْفَعُ يَدًا إِلَىٰ رَأْسِهِ وَلَا يَفْرَقُ مَخْلُوقًا وَلَا مَخْلُوقَةً﴾؛ شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ. قال: فقال رسول الله ﷺ: ((ألا ترون إلى قول لقمان:

﴿D C B A﴾؟)). قال أبو كريب: قال ابن إدريس: حدثني أولاً أبي، عن

أبان بن تغلب، عن الأعمش. ثم سمعته. قيل له: من الأعمش؟ قال: نعم»^(١).

كما أنه بالنظر في مصنفات الإمام الطبري نلاحظ أنه يضعف الخبر إذا كان راويه لم

يسمعه ممن روى عنه، أو لم يلقه، وسلك في ذلك أحد المسلكين التاليين:

المسلك الأول: أن يصرح بأنه ضعف الخبر؛ لأن في سنده راوياً لم يسمع ممن روى

عنه، أو لم يلقه.

المسلك الثاني: أن يضعف سند الخبر دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أن

فيه راوياً لم يسمع ممن روى عنه أو لم يلقه.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة أمثلة هذين المسلكين..

(١) الأنعام: ٨٢.

(٢) لقمان: ١٣.

(٣) جامع البيان ٣٧٠/٩.

أمثلة المسلك الأول:

٥٨ - المثال الأول:

في مسند عمر رضي الله عنه (١/١٩٤، ١٩٥):

قال الطبري فيما رواه من طريق الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ((لَمْ يَعْشْ مَسْخٌ قَطُّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَلَمْ يَشْرَبْ، وَلَمْ يَنْسِلْ^(١)))، قال: «... خير في سنده نظر، لعلتين: إحداهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس..^(٢)».

وكذلك روى في تفسيره (١/٨٥) من طريق شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة، قال: «لم يلق الضحاك ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير بالرّي، وأخذ عنه التفسير».

وروى من طريق شعبة -أيضاً-، عن مشاش، قال: «قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس شيئاً؟» قال: «لا».

والضحاك هو: ابن مَزَاحِمِ الهَلَالِي؛ أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني (٤).

وقد روى كل من ابن معين وأبي زرعة وابن أبي حاتم من طريق شعبة، كلا القولين السابقين اللذين ذكرهما الطبري في تفسيره.

وقال ابن حبان في الثقات: «لقي جماعة من التابعين، ولم يشافه أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الإرسال من الخامسة، مات بعد المائة»^(٣).

قلت: فقول الطبري موافق لقول الأئمة في ذلك. وقد صرح أن عدم سماع الضحاك من ابن عباس هو أحد علتي تضعيفه للسند.

(١) لم أجد من أخرجه.

(٢) أما السبب الثاني، فهو أن فيه بشر بن عمار، وقد تقدم الكلام عنه في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٢).

(٣) انظر: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٤/ ٢٧٦، والضعفاء لأبي زرعة الرازي ١/ ٦٨٣، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٩٥، والثقات ٦/ ٤٨٠، وجامع التحصيل ص ١٩٩،

والتقريب ص ٢٨٠.

٥٩ - المثال الثاني:

في جامع البيان (١٢١/٨):

قال الطبري فيما رواه من طريق سعيد بن المسيب، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: ((إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد؛ فأدركه وقد أكل منه، فليأكل ما بقي))، قال: «هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غيرُ معلوم له سماع من سلمان»...^(١).

وسعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي؛ أبو محمد المدني (ع)، أحد العلماء الأئمة الفقهاء الكبار، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه. اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل. توفي سنة: ٩٣، وقيل ٩٤^(٢).

وفيما يتعلق بسماعه من سلمان الفارسي رضي الله عنه، فإنني لم أجد من ذكره نفيًا أو إثباتًا. ولكن من خلال حساب سنوات الوفاة والولادة فإنه لا يستبعد أن يكون سمع منه. فقد روي عنه أنه قال: «ولدت لستين مضت من خلافة عمر رضي الله عنه». والإسناد إليه صحيح كما ذكر ابن حجر^(٣).

وعمر رضي الله عنه تولى الخلافة سنة ١٣^(٤). ف يعني ذلك أن سعيداً ولد سنة ١٥. وأما سلمان الفارسي فقد توفي سنة ٣٦، وقيل: سنة ٣٤^(٥). فهذا يعني أن سن سعيد بن المسيب يوم توفي سلمان ٢١ عامًا أو ١٩ عامًا. وقد نقل ابن القيم -منكرًا على من أنكروا سماع سعيد من عمر رضي الله عنه-، قول حنبل في تاريخه: «حدثنا أبو عبد الله، يعني أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن جعفر حدثنا سعيد عن

(١) وذكر سبباً آخر في تضعيفه، وهو أن الثقات يروونه موقوفاً، من كلام سلمان رضي الله عنه، وسيأتي تخريج حديث سلمان رضي الله عنه وبيان الخلاف فيه، في الباب الثاني: الفصل الثالث (ح ١٠٥).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٥٩، وتهذيب الكمال ١١/٦٦، وسير الأعلام ٤/٢١٧، والتقريب ص ٢٤١.

(٣) التهذيب ٢/٤٤.

(٤) تهذيب الكمال ٢١/٣٢٢.

(٥) انظر: الثقات ٣/١٥٧، وسير الأعلام ١/٥٤٨، والتقريب ص ٢٤٦، والإصابة ص ٥٢١.

إياس بن معاوية قال: قال سعيد بن المسيب: ممن أنت؟ قلت: من مزينة، قال [أي سعيد]:
إني لأذكر يوم نعي عمر بن الخطاب رضي الله عنه النعمان بن مقرن المزني على المنبر. وهذا صريح في
الرد على من قال: إنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر).

وسئل أحمد: سعيد عن عمر حجة؟ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه،
وإذا لم يقبل سعيد عن عمر، فمن يقبل؟» وكذلك يرى يعقوب بن سفيان وغيره^(١).
وقال ابن حجر: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد
بسماعه من عمر - [ثم رواه، وقال:] - هذا الإسناد على شرط مسلم»^(٢).

قلت: إذا رجّح الإمام أحمد وغيره سماع سعيد من عمر رضي الله عنه وقد استشهد أواخر عام
٢٣^(٣)، فمن باب أولى أن لا يُستبعد سماع سعيد من سلمان رضي الله عنه، وقد مات سنة ٣٦، أو
٣٤. إلا أنه بالمقابل هناك احتمال ضئيل لعدم سماعه منه؛ فسلمان رضي الله عنه سكن الكوفة، ومات
بالمدائن^(٤)، وابن المسيب كان يسكن المدينة. وقد قال الإمام الطبري: «...إن سعيداً غيرُ
معلوم له سماع من سلمان».

وكما سبق أن ذكرت فإني لم أجد من تكلم في سماع سعيد من سلمان الفارسي رضي الله عنه
نفياً أو إثباتاً. والله أعلم.

وهناك تعليق لابن كثير على قول الطبري السابق، حيث قال في تفسيره: «قال ابن
جرير: وفي إسناد هذا الحديث نظر، وسعيد غير معلوم له سماع من سلمان، والثقات يروونه
من كلام سلمان غير مرفوع. وهذا الذي قاله ابن جرير صحيح، لكن قد روي هذا المعنى
مرفوعاً من وجوه أخرى»^(٥).

ولا أجزم إن كان قصد ابن كثير -بقوله: «وهذا الذي قاله ابن جرير صحيح»- تأييدَ

(١) انظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ١٣ / ٢٤٣، والتهذيب ٢ / ٤٥.

(٢) التهذيب ٢ / ٤٥.

(٣) التقريب ص ٤١٢.

(٤) الثقات ٣ / ١٥٧، وسير الأعلام ١ / ٥٤٨.

(٥) ٦٩ / ٥.

الطبري في كلا الإعلالين، أم أنه قصد تأييده فقط في قوله: «والثقات يروونه من كلام سلمان غير مرفوع». وسبب عدم جزمي: استدراكُ ابن كثير بقوله: «لكن قد روي هذا المعنى مرفوعاً..»؛ مما يشعر بأن ابن كثير كان يقصد بقوله: «..صحيح» قولَ الطبري في مسألة عدم ثبات رواية الرفع عن سلمان، وإن كان قد رُوي مرفوعاً من وجوه أُخر. والله أعلم.

٦٠- المثال الثالث:

في جامع البيان (١٢/٤٣٥):

قال الطبري في شرح قوله تعالى: ﴿ * + ﴾ الآية^(١): «ولا نعلم هذه القراءة -[أي: (إنه عمل غير صالح)]- قرأ بها أحد من قراء الأمصار إلا بعض المتأخرين، واعتلّ في ذلك بخبر روي عن رسول الله ﷺ -أنه قرأ ذلك كذلك- غير صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد^(٢)، ولا نعلم (أية يريد)^(٣)، ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة».

وشهر بن حوشب الأشعري الشامي (بخ، م مقروناً، ٤) هو مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، والتي تكنى بأم سلمة رضي الله عنها.

وقد تقدمت الترجمة له في (ح ١٥)، وذكر الخلاف فيه.

وتشابه كنية أم المؤمنين رضي الله عنها، بكنية مولاته هو سبب الإشكال الواقع في هذا الحديث؛ فهناك من رأى أن أم سلمة رضي الله عنها في هذا الحديث هي زوج النبي ﷺ، وهناك من رأى أنها مولاته؛ أسماء بنت يزيد رضي الله عنها. والاختلاف في اسم راوي الحديث بين صحابي وآخر يؤثر إذا لم يثبت سماع التابعي من أحدهما.

وفيما يتعلق بشهر؛ فقد قال البخاري في ترجمته: «سمع أم سلمة»^(٤).

ولم يُبين الإمام البخاري ما إذا كانت هذه هي أم المؤمنين، أو أنها أم سلمة الأنصارية؛ أسماء بنت يزيد. وإن كان لا يُستبعد عند الإطلاق أن يراد بها أم المؤمنين، والله أعلم. أما أبو حاتم فقال: «روى عن... أم سلمة، وأسماء بنت يزيد»^(١).

(١) هو: ٤٦.

(٢) وسيأتي تخريج الحديث، ودراسة قول الطبري بأن شهرًا مرة يرويه عن ابنة يزيد، ومرة عن أم سلمة، في الباب

الثاني، الفصل الخامس (ح ١١٦).

(٣) ذكر الحق أنها وردت في إحدى المخطوطات: (ابنة يزيد)، وفي أخرى: (لبنت يزيد)، وفي أخرى: (أبنت يزيد).

(٤) التاريخ الكبير ٢٥٨/٤.

وروى الترمذي الحديث من طريق أم سلمة (ح ٢٩٣١)، ثم ذكر أن الحديث رُوي من طريق أسماء بنت يزيد - وقال: «سمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية». ثم قال الترمذي: «كلا الحديثين عندي واحد. وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد...».

وقال أبو زرعة، والخطيب البغدادي: إن أم سلمة الواردة في هذا الحديث هي أسماء بنت يزيد^(٢).

أما الإمام أحمد والطيالسي فقد أخرجوا هذا الحديث في مسند أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ. كما أخرجاه في مسند أسماء بنت يزيد^(٣).

وقال ابن حجر: «جزم جماعة من الأئمة بأن أم سلمة التي روى عنها شهر بن حوشب هي (أسماء بنت يزيد الأنصارية)، لكن وقع في بعض حديثه وصفها بـ (أم المؤمنين) فإن ثبت، تعينت أنها زوج النبي ﷺ، ومما وقع فيه الاختلاف حديث: سألت أم سلمة كيف كان رسول الله يقرأ هذه الآية: (إنه عمل غير صالح)؟ - فذكر ابن حجر قول عبد بن حميد المتقدم، وإخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في مسند أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ، ثم قال: - «والعلم عند الله تعالى»^(٤).

وعلاوة على ما ذكره العلماء، فإنه من خلال النظر في التواريخ يتبين أنه لا يستبعد سماع شهر من أم سلمة رضي الله عنها؛ زوج النبي ﷺ، فقد ولد شهر بن حوشب في خلافة عثمان رضي الله عنه^(٥) - وقد تولى عثمان رضي الله عنه الخلافة أواخر سنة ٢٣ -، ومات شهر بن حوشب سنة ١٠٠، وقيل بعدها^(٦). وأم سلمة؛ زوج النبي ﷺ، ماتت سنة ٥٩، وقيل سنة ٦١ حين

(١) الجرح والتعديل ٣٨٢/٤.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٤١ / ٢، وموضح أوهم الجمع والتفريق ٥٠٥/١.

(٣) كما سيأتي في تخريج الحديث في الباب الثاني، الفصل الخامس (ح ١١٦).

(٤) النكت الظرف في حاشية (تحفة الأشراف) ١١/١٣.

(٥) لم أجد من عيّن العام الذي وُلد فيه شهر بن حوشب.

(٦) استشهد عثمان رضي الله عنه سنة ٣٥. أي أن عمر شهر بن حوشب حين توفي - سنة ١٠٠ - يتراوح ما بين ٦٦ و ٧٦ سنة، - إذا استبعدت سنة ابتداء تولي عثمان رضي الله عنه الخلافة، وسنة استشهاده -.

جاءها نعي الحسين بن علي رضي الله عنهما^(١). فيكون عمر شهر حين مات رضي الله عنها ما بين ٢٦ و ٣٦ تقريباً، إذن لا يستبعد سماعه منها، والله تعالى أعلم.

وأما فيما يتعلق بقول الطبري عن الخبر: «غير صحيح السند... فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم أية يريد، ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة»؛ فكأنه يقول: «إن كانت أم سلمة - وليست الثانية التي هي أسماء بنت يزيد-، فلا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة». فأم سلمة المقابلة لأسماء بنت يزيد في قول الطبري هنا: هي زوج النبي ﷺ. ولا شك أن شهراً سمع من مولاته.

ومن خلال ما تقدم فقد ظهر خلاف بين العلماء في تعيين أم سلمة المذكورة في هذا الحديث، وأشار ابن حجر كما تقدم إلى الخلاف، ولكنه لم يرجح شيئاً، إنما قال: والعلم عند الله تعالى.

(١) الطبقات الكبرى ٩٥/٨، وتاريخ الطبري ٥٨٩/٢، والثقات ٤٣٩/٣، وسير الأعلام ٣٧٨/٤.

٦١- المثال الرابع:

في مقدمة جامع البيان (٦١/١):

تكلم الطبري عن الألسن السبعة التي نزل بها القرآن، وذكر أن اثنين منها لقريش وخزاعة، ثم قال:

«وروي جميع ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وليست الرواية به عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك^(١)... أن الذي روى عنه أن اللسانين الآخرين لسان قريش وخزاعة: قتادة، وقتادة لم يلقه، ولم يسمع منه. حدثني بذلك بعض أصحابنا... ثم رواه بسنده إلى قتادة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ((نزل القرآن بلسان قريش، ولسان خُزاعة، وذلك أن الدارَ واحدة))^(٢).

وقتادة بن دَعَامَةَ بن قتادة السَّدُوسِي؛ أبو الخطَّاب البصريُّ (ع).

من جلة التابعين. وصفه الإمام أحمد بالحفظ والفقہ. ووصفه النسائي، وابن حبان، وغيرهما بالتدليس.

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت.. وهو رأس الطبقة الرابعة». كما عدّه في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^{(٣)(٤)}.

وفيما يتعلق بسماع قتادة من ابن عباس رضي الله عنهما:

فإن ابن عباس توفي سنة ٦٨، وقيل: ٧٠^(٥)، وقتادة ولد سنة ٦٠، يعني أن عمره يوم توفي ابن عباس ثماني سنين، أو عشر. إلا أنه لم يسمع منه كما نص عدة علماء..

(١) سبق أن تناولت في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٥)، قول الطبري في نقد ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الألسن من رواية الكلبي، عن أبي صالح.

(٢) أخرجه أبو عبيد؛ القاسم في فضائل القرآن ١٦٩/٢ ح ٧٣٥، من طريق قتادة، عن سمع ابن عباس، بنحوه.

(٣) وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٧٩/٧، والمنتخب من ذيل المذيل - الملحق بتاريخ الطبري ١١/ ٦٤٣ (ت: أبو

الفضل إبراهيم)، والثقات ٤٤٩/٢، وتهذيب الكمال ٤٩٩/٢٣، وميزان الاعتدال ٤٦٦/٥، تعريف أهل التقديس

ص ١٤٦، والتقريب ص ٤٥٣.

(٥) انظر: تهذيب الكمال ١٦٢/١٥.

فقد قال الحاكم: «قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس»^(١).
وقال ابن عساكر: «قتادة لم يسمع من ابن عباس شيئاً»^(٢). وكذلك قال الهيثمي^(٣).
وقال ابن الملقن في سند من رواية قتادة عن ابن عباس: «...منقطع، قتادة لم يدرك ابن عباس»^(٤).
وقد سبقهم إلى هذا القول الطبري - كما تقدم-، وقد نقل قوله ابن كثير في فضائل القرآن^(٥).

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٧٣.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٦٣ / ١٦٤.

(٣) انظر: مجمع الزوائد ١١/٥.

(٤) البدر المنير ٥٨٢/٧.

(٥) ص ٦١.

٦٢ - المثال الخامس:

في مسند ابن عباس (٧٩١/٢):

ح ١١٦٥ - روى الطبري من طريق الإمام مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً^(١) له من العريض^(٢)، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الضحاك: «لم تمنعني، وهو لك منفعة؟ تشرب أولاً وآخرًا، ولا يضرك» فأبى محمد، فكلّم فيه الضحاكُ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، فدعا محمد بن مسلمة فأمره أن يُخلّي سبيله، فقال محمد: «لا». فقال عمر: «(لم تمنع ما ينفعه، وهو لك نافع، تشرب أولاً وآخرًا ولا يضرك)»! فقال محمد: «لا، والله». فقال عمر رضي الله عنه: «(والله ليُمرنَّ به ولو على بطنك)»! وأمره عمر أن يمرَّ به، ففعل^(٣)...

ثم تعقب الطبري هذا الأثر فقال: «...على أن الرواية عن عمر رحمة الله عليه، بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير مَنْ شاهدَ عُمرَ، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك، فيجوز لنا إضافة ذلك إليه! مع ما في الخبر عن عمر الذي ذكرناه مما لا حاجة لسماعه إلى شاهد غيره على وهائه، وأنه غير جائزة إضافته إليه...». فذكر الطبري استنكاره لما ورد في متن الحادثة^(٤).

وراي هذه الحادثة هو: يحيى بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني، المدني (ع).
والصحابا الذين ذُكروا في شيوخه هم: أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وشُقْران مولى رسول الله ﷺ، وعبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه.

(١) الخليج: نهر يقتطع من النهر الأعظم إلى موضع ينتفع به فيه. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٦١/٢ (حليج).

(٢) تصغير عرض، وهو واد بالمدينة. انظر: معجم البلدان لياقوت ٤/ ١١٤.

(٣) أخرجه مالك في موطئه ٢/ ٧٤٦ (ح ١٤٣١). ورواه عن مالك الشافعي في مسنده (ص ٢٢٤) - ومن طريقه

البيهقي في السنن الكبرى ٦/ ١٥٧ (ح ١١٦٦٢)، وقال البيهقي: «هذا مرسل».

(٤) مسند ابن عباس ٢/ ٧٩٣. ووجه استنكار الطبري للحادثة أن يُنقل فيها عن عمر رضي الله عنه قوله: «(ليمرن به ولو على

بطنك)»، فقال الطبري: «وهذا من الكلام الذي لو حكى مثله عمن لا يداني عمر رضي الله عنه في فضله ومحلّه من الإسلام

وورعه؛ لاستفطع، فكيف عن عمر رضي الله عنه؟ وهل يكون إلى مرورٍ بخليجٍ ما على بطن إنسانٍ لإنسانٍ سبيلٌ، فيحلف

عمر أن يمرَّ به عليه؟»

قال ابن حجر: «ثقة من الثالثة»^(١).

وواضح من سياق رواية يحيى بن عمارة للحادثة أنه لم يدركها؛ إذ لم يذكر العلماء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شيوخ يحيى المازني، فضلاً عن أنه من الطبقة الوسطى من التابعين، بينما عمر رضي الله عنه قد تقدمت وفاته. وقد روى يحيى المازني ما جرى بصيغة (أن)، ولم يسند روايته إلى من روى عنه.

قال الزركشي -عن الرواية بصيغة (أن)-، قال: «الراوي إذا روى حديثاً فيه قصة أو واقعة؛ فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة فهي محكوم لها بالاتصال وإن لم [نعلم] أنه شاهدها، وإن لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسل صحابي، وإن كان الراوي تابعياً فهو منقطع، وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها كان متصلاً، وإن لم يدرك وقوعها وأسندها إلى الصحابي كانت متصلة، وإن لم يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي فهي منقطعة... ولا بد من اعتبار السلامة من التدليس في التابعين ومن بعدهم»^(٢).

وقال العراقي بنحوه في التقييد والإيضاح^(٣).

وقال ابن رجب -في الرواية بـ(عَنْ) وَأَنَّ- قال: «ومن الناس من يقول: هما سواء»^(٤)، كما ذكر ذلك لأحمد. وهذا إنما يكون فيمن اشتهر بالرواية عن المحكي قصته، كعروة مع عائشة. أما من لم يعرف له سماع فلا ينبغي أن يحمل على الاتصال، ولا عند من يكتفي بإمكان اللقي»^(٥).

وقال ابن حجر: «فإن كان خبر أن قولاً لم يتعد لمن لم يدركه التحقت بحكم (عن) بلا

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٩٥/٨، وتهذيب الكمال ٤٧٥/٣١، والتقريب ص ٥٩٤.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٥٧٦/٢.

(٣) ١٨٢/٢-ت: طارق عوض الله-. وانظر أيضاً: فتح المغيث للسخاوي ١٨٦/١.

(٤) حكم (عن) أنها من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، بشرط أن يكون

الذي أضيفت العنونة إليهم قد ثبتت ملاقة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس. انظر: علوم الحديث

لابن الصلاح ص ٦٢.

(٥) شرح علل الترمذي ٦٠٤/٢.

خلاف، كأن يقول التابعي: (إن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت كذا)، فهو نظير ما لو قال: (عن أبي هريرة أنه قال: سمعت كذا). وإن كان خبر أن فعلاً، نظر: إن كان الراوي أدرك ذلك؛ التحقت بحكم (عن)، وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها^(١).

فالإمام الطبري لم يستجز أن يضيف ما روي عن عمر رضي الله عنه إليه؛ معللاً ذلك بأن الرواية جاءت من طريق من لم يشاهد عمر، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك.

وقد روى البيهقي هذا الأثر من طريق الشافعي عن مالك، في السنن الكبرى (١٥٧/٦ ح ١١٦٦٢) وقال بعد أن روى هذا الأثر: «هذا مرسل».

كما ذكر ابن حجر رواية مالك هذه وصحح سندها، إلا أنه لم يشر إلى وجود انقطاع في السند^(٢).

(١) النكت ٥٩١/٢.

(٢) انظر: فتح الباري ١١١/٥.

٦٣ - المثال السادس:

في جامع البيان (١٩/٢١):

قال الطبري: «حدثني عصام بن رَوَّاد بن الجراح، قال: ثني أبي، قال: ثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: ثنا منصور بن المعتمر، عن رِبعي بن حراش، قال سمعت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ: ((أول الآيات الدجال، ونزول عيسى بن مريم، ونار تخرج من قعر عدن أبين، تسوق الناس إلى المحشر، تقيل معهم إذا قالوا، والدخان)). قال حذيفة رضي الله عنه: «يا رسول الله! وما الدخان؟ فتلا رسول الله الآية: ((g f e d p o n m | k j i h))^(١) يملأ ما بين المشرق والمغرب، يمكث أربعين يوماً وليلة، أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام، وأما الكافر فيكون بمثلة السكران، يخرج من منخرية وأذنيه ودبره)).

ثم قال الطبري: «وإنما لم أشهد له بالصحة؛ لأن محمد بن خلف العسقلاني حدثني أنه سأل رواداً عن هذا الحديث، هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا. فقلت له: فقرأته عليه؟ فقال: لا. فقلت له: فقرئ عليه وأنت حاضر، فأقر به؟ فقال: لا. فقلت: فمن أين جئت به؟! قال: جاعني به قوم، فعرضوه علي، وقالوا لي: اسمعه منا، فقرؤوه علي، ثم ذهبوا، فحدثوا به عني. -أو كما قال- فلما ذكرتُ من ذلك لم أشهد له بالصحة»^(٢).

سبق أن درست هذا الإسناد بتمامه في هذا الباب، الفصل الرابع (ح ٤٩). وذكرت في الموضع المشار إليه أن رواد بن الجراح ضعيف، مختلط، منكر الحديث فيما رواه عن الثوري^(٣).

وكما هو ملاحظ هنا فإن الإمام الطبري صرح بسبب عدم تصحيحه لهذا الخبر، حيث ظهر له أن رواداً لم يتحمله عن سفيان لا سماعاً، ولا قراءة عليه...

(١) الدخان: ١٠، ١١.

(٢) جامع البيان ٢٠/٢١. أخرجه من طريق الطبري: الثعلبي في تفسيره ٣٥١/٨ مختصراً، ولم يذكر فيه الدجال. ومن طريق الثعلبي: أخرجه البغوي في تفسيره ١٥٠/٤ بنحوه، دون ذكر الدجال -أيضاً-.

(٣) يراجع: الحكم على سند الحديث (ح ٤٩)، كما يُراجع ترجمة رواد بن الجراح (ح ٤٨).

ونقل الحافظ ابن كثير عن الإمام الطبري هذا الخبر، مع تعليق الطبري عليه، ثم قال: «وقد أجاد ابن جرير في هذا الحديث ها هنا؛ فإنه موضوع بهذا السند، وقد أكثر ابن جرير من سياقه في أماكن من هذا التفسير، وفيه منكرات كثيرة جدًا... والله أعلم»^(١). وقال الزيلعي: «ضعفه الطبري»^(٢). - فذكر تعليق الطبري السابق، وقول ابن كثير أيضًا-.

(١) تفسير ابن كثير ١٢/٣٣٧.

(٢) تخريج الأحاديث والآثار ٣/٢٦٦.

أمثلة المسلك الثاني:

٦٤ - المثال الأول:

في مسند علي (ص ٢١٨):

قال الطبري: «ح ٣٥٣ - حدثني به ابن سنان القزاز، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الوارث التُّنُورِي، عن حسين المُعَلِّم، عن ابن بُرَيْدَةَ، -قال أبو عاصم: لا أدري هو عن أبيه أم لا؟- أن رسول الله ﷺ قال: ((من استَعْمَلَنَاهُ على عَمَلٍ فرزقناه رِزْقًا؛ فَأَخَذَ أَكْثَرَ من رِزْقِهِ فَهُوَ غُلُولٌ^(١))).»

ثم قال الطبري: «بينت هذه الأخبار^(٢) عن رسول الله ﷺ، -وإن كان فيها بعض النظر، وهي أحسن مخرج من خبر محمد بن سعيد المصلوب - معنى ما روي...»^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في الخراج والفيء: باب في أرزاق العمال (ح ٢٩٤٣).

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٣٦٩).

كلاهما: (أبو داود، وابن خزيمة) عن زيد بن أخزم، بنحوه.

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٥٦٣/١) من طريق أحمد بن حيان بن ملاعب،

بنحوه. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

ثلاثتهم: (محمد بن سنان القزاز، وزيد بن أخزم، وأحمد بن حيان بن ملاعب) عن أبي

عاصم، عن عبد الوارث بن سعيد التنوري.

ولم يرد أن أبا عاصم لم يدر إن كانت رواية ابن بريدة عن أبيه أم لا، إلا في رواية

الطبري عن محمد بن سنان القزاز!

وأخرجه أبو يعلى في معجمه (ح ٢٤٤ ص ٢٠٥) من طريق عمرو بن النعمان، بنحوه.

كلاهما: (عبد الوارث بن سعيد، وعمرو بن النعمان) عن حسين المعلم، عن ابن بريدة،

(١) تقدم في الفصل الثاني (ح ٣٠) بيان معناها.

(٢) يعني الطبري بذلك خبرين، أحدهما هو المذكور في هذا المثال، والثاني سبق أن درسته في الفصل الثاني (ح ٣٠).

(٣) مسند علي ص ٢١٩، وخبر محمد بن سعيد المصلوب سبق أن درسته في الفصل الأول (ح ٦).

عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

- ١ - محمد بن سنان بن يزيد؛ أبو الحسن القزّاز، البصري.
سبقت الترجمة له في (ح ٣٧)، وأنه ضعيف.
- ٢ - الضّحّاك بن مَخْلَد بن الضحّاك بن مسلم الشيباني؛ أبو عاصم النبيل البصري (ع).
وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي -وزاد: «كثير الحديث»-.
وقال أبو حاتم: «صدوق...».
 وذكره ابن حبان في الثقات.
 وذكره العقيلي في الضعفاء، وأورد له حديثاً خولف فيه.
وعلق الذهبي فقال: «تناكر العقيلي، وذكره في كتابه...-إلى أن قال:- أجمعوا على توثيق أبي عاصم».
وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت».
توفي سنة: ٢١٢^(١).
- ٣ - عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبّري مولاهم؛ أبو عبيدة التّوّري البصري (ع).
وثقه أبو زرعة، والنسائي -«وزاد: ثبت»-، وابن نمير، والعجلي، وغيرهم.
وكان يحيى بن سعيد يُثبّته، فإذا خالفه أحد من أصحابه قال: «ما قال عبد الوارث».
وقال ابن معين: «ثقة، إلا أنه كان يرى القدر ويظهره».
وقال أحمد: «كان عبد الوارث أصح حديثاً عن حسين المعلم، وكان صالحاً في الحديث».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٣٦/٤، ومعرفة الثقات ٤٧٢/١، والجرح والتعديل ٤٦٣/٤، وثقات ابن حبان

٤٨٣/٦، والضعفاء الكبير ٢٢٢/٢، وتهذيب الكمال ٢٧١/١٣، والميزان ٣٢٥/٢، والتهذيب ٢٢٥/٢،

والتقريب ص ٢٨٠.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان قدرياً، متقناً في الحديث».
وقال أبو حاتم: «صدوق، ممن يعد مع ابن عليّة ووهيب وبشر بن الفضل، يعد من الثقات، هو أثبت من حماد بن سلمة».
قال الساجي: «الذي وضع منه القدر فقط».
ونفى ابنه عنه ما اتهم به من القدر، فقال: «إنه لمكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول قط في القدر...».

وقال الذهبي: «... ثبت صالح، لكنه قدرى».
وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه».
توفي سنة ١٨٠^(١).

٤ - الحسين بن ذكوان المعلم، العوّذي، المكنّى البصري (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي.
وقال أبو زرعة: «ليس به بأس».
وقال يحيى بن سعيد القطان: «فيه اضطراب».
وقال العقيلي: «مضطرب الحديث».
وقال الذهبي متعقباً يحيى بن سعيد، والعقيلي: «... الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبنا الصحيحين... وذكر له العقيلي حديثاً واحداً تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً! فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين ومن تقدم مطلقاً، وهو من كبار أئمة الحديث، والله أعلم».

وقال في موضع آخر: «ثقة مشهور، ضعفه العقيلي بدون حجة».

وقال ابن حجر: «ثقة، ربما وهم».

توفي سنة: ١٤٥^(١).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١١٨/٦، والجرح والتعديل ٧٥/٦، والثقات ١٤٠/٧، وتهذيب الكمال ٤٧٨/١٨، والكاشف ٢١٢/٢، والتهذيب ٦٣٤/٢، والتقريب ص ٣٦٧.

٥ - عبد الله بن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْب؛ أبو سهل الأسلمي المُرُوزِيّ (ع).

أخو سليمان. من تابعي أهل البصرة، قاضي مَرُو، وعالم خراسان.

وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الإمام أحمد: «له أشياء؛ إنا ننكرها من حسننها، وهو جائز الحديث».

وفي موضع آخر، سئل عن ابني بريدة، فقال: أما سليمان فليس في نفسي منه شيء،

وأما عبد الله - ثم سكت، ثم قال - : كان وكيع يقول: «كانوا لسليمان بن بريدة أحمدًا

منهم لعبد الله بن بريدة»، أو شيئًا هذا معناه.

ووثقه الذهبي وابن حجر.

توفي سنة: ١٠٥، وقيل: ١١٥^(٢).

الحكم على الإسناد:

ضعيف، فيه محمد بن سنان القزاز. إلا أن الطبري لم يحكم على الخبر بأن فيه بعض النظر بسبب القزاز. فالإمام الطبري قد أكثر من الرواية عنه، وقال في أحد الأحاديث التي رواها عنه، بسنده: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده»^(٣).

ولكن بالنظر في سند الطبري؛ نجد أن أبا عاصم قال -فيما رواه عبد الله بن بريدة-:

«لا أدري هو عن أبيه، أم لا؟»

فيظهر من حكم الطبري على الخبر بأن فيه بعض النظر، أنه بسبب هذا التردد الذي ورد عن أبي عاصم.. فإن كانت رواية عبد الله عن راوٍ غير أبيه، فالراوي لم يُسمَّ لنا،

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٠٠/٧، والجرح والتعديل ٥٢/٣، وضعفاء العقيلي ٢٥٠/١، وتهذيب الكمال ٣٧٢/٦، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٩٠، وسير الأعلام ٦/ ٣٤٦، والتهذيب ٤٢٢/١، والتقريب ص ١٦٦.

(٢) انظر ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال ٤٧، ٢١٣/١، ومعرفة الثقات ٢٢/٢، والجرح والتعديل ١٣/٥، وضعفاء العقيلي ٢٣٨/٢، والثقات ١٦/٥، والتعديل والتجريح ٨١٢/٢، والكاشف ٧٠/٢، وسير الأعلام ٥٠/٥، والتهذيب ٣٠٧/٢، والتقريب ص ٢٩٧.

(٣) وهو من أحاديث الأصول في تهذيبه: مسند ابن عباس ١/ ٥٥٠، ٥٥١.

ورواية ابن بريدة عن رسول الله ﷺ رواية مرسله، وإن كانت عن أبيه؛ ففي سماع عبد الله بن بريدة عن أبيه خلاف..

فقد سئل الإمام أحمد: سمع عبد الله من أبيه شيئاً؟ فقال: «ما أدري، عامة ما يُروى عن بريدة عنه»، وضعّف حديثه^(١).

وقال إبراهيم الحربي في عبد الله وأخيه سليمان: «... لم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكراً...»^(٢).

قلت: رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه، في الصحيحين. ووجود النكارة في حديثه عنه متوقع؛ نظراً لأنه أكثر عنه، وقد قال الذهبي: «حدث عن أبيه فأكثر»^(٣).

والحديث مداره - كما تقدم في التخريج - على حسين المعلم..

وقد قال علي بن المديني: «لم يحمل حسين المعلم، عن ابن بريدة، عن أبيه، شيئاً، إلا حرفاً واحداً من رأي ابن بريدة، كلها عن رجال آخر»^(٤).

وقال أبو داود: «لم يرو حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ شيئاً».

وعلق المزي على عبارة أبي داود فقال: «يعني إنما يروى عن عبد الله بن بريدة عن غير أبيه. ولعله أراد أن غالب روايته عنه كذلك، لا أنه لم يرو عنه، عن أبيه، شيئاً البتة، فإنه قد روى في السنن حديثاً من روايته» - وذكر حديثه الذي أشرت إليه في التخريج -^(٥).

قلت: لكن ابن المديني ذكر في قوله السابق أن المستثنى من ذلك حرف واحد؛ هو من رأي ابن بريدة، والباقي عن رجال آخر. والله تعالى أعلم.

وكما تقدم في التخريج فإن باقي من خرج الحديث من طريق أبي عاصم، - وهُم: أبو

(١) التهذيب ٣٠٧/٢.

(٢) الموضع السابق.

(٣) سير الأعلام ٥٠/٥.

(٤) التعديل والتجريح ٤٩٤/٢.

(٥) تهذيب الكمال ٣٧٤ / ٦.

داود، وابن خزيمة، والحاكم-، لم يذكروا عن أبي عاصم هذا القول، إنما جاءت روايته عندهم من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

وقال ابن الملقن: «صحيح، رواه أبو داود...»^(١).

فلا يبعد إذن أن يكون هذا القول المنسوب إلى أبي عاصم -في رواية الطبري-، أن يكون من أخطاء ابن سنان القزاز، وهو ضعيف. والله أعلم.

٦٥ - المثال الثاني:

في مسند علي (ص ٢٧٨):

قال الطبري: «المراد بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾^(١) تطهير جميع البدن الظاهر الموصول إلى تطهيره: شعره، وبشره، والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر وإنقاء البشرة وإن كانت واهية الأسانيد، وذلك نحو الخبر الذي...^(٢):

- ح ٤٣٠ - ..حدثني محمد بن عوف الطائي، قال: حدثنا محمد بن المبارك الصوري، قال: حدثنا يحيى بن حمزة، قال: حدثني عتبة بن أبي حكيم، قال: حدثني طلحة بن نافع، قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((تحت كل شعرة جنابة)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها: باب تحت كل شعرة جنابة (ح ٥٩٨).
والشاشي في مسنده (٩٨/٣ ح ١١٥٧).
والطبراني في المعجم الكبير (١٥٥/٤ ح ٣٩٨٩).
وعزاه البوصيري في مصباح الزجاجة (٨٢/١) إلى أحمد بن منيع في مسنده.
كلهم من طريق يحيى بن حمزة، به. بمثله مع زيادة.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن عوف بن سُفيان الطائي؛ أبو جعفر، ويقال: أبو عبد الله الحمصي (د عس).

وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صاحب حديث يحفظ».
وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «الحافظ الإمام... وثقه غير واحد، وأثنوا على معرفته ونبله».

(١) المائدة: ٦.

(٢) روى الطبري ثلاثة أخبار: أما الخبران الأولان فسبق دراستهما في الفصل الأول من هذا الباب: (ح ١٠) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و(ح ١١) وهو حديث أنس رضي الله عنه. وأما الثالث فهو حديث أبي أيوب رضي الله عنه، المدروس أعلاه.

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ. توفي سنة: ٢٧٢^(١)».

٢- محمد بن المبارك بن يعلی القرشي؛ أبو عبد الله الصوري، القلاني، سكن دمشق

(ع).

قال ابن معين: «شيخ الشام بعد أبي مسهر».

وقال أبو داود: «هذا رجل الشام بعد أبي مسهر».

وثقه العجلي وأبو حاتم.

وقال الذهبي: «أحد الأئمة».

وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة: ٢١٥^(٢).

٣- يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي؛ أبو عبد الرحمن الدمشقي البتلهي، القاضي

(ع).

قال دحيم: «ثقة عالم عالم، لا أشك..»

كما وثقه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، والعجلي، ويعقوب بن شيبه، والفسوي.

وقال الإمام أحمد: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً».

وقال ابن حجر: «ثقة، رُمي بالقدر».

توفي سنة ١٨٥ وقيل غير ذلك^(٣).

٤- عتبة بن أبي حكيم الهمداني الشعباني؛ أبو العباس الشامي، الأردني، الطبراني (عخ

(٤).

وثقه الفسوي، وأبو زرعة الدمشقي، ومروان بن محمد الطاطري.

وقال دحيم: «روى عنه الشيوخ، لا أعلمه إلا مستقيم الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٦/٢٣٩، وتذكرة الحفاظ ٢/١٢١، والتقريب ص ٥٠٠.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة النقات ٢/٢٥١، وتهذيب الكمال ٢٦/٣٥٤، والكاشف ٣/٧٤،

والتقريب ص ٥٠٤.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣١/٢٨٣، والتهذيب ٤/٣٤٩، والتقريب ص ٥٨٩.

ووثقه ابن معين في رواية، وضعفه في رواية أخرى.
 وقال أبو حاتم: «صالح، لا بأس به».
 وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به».
 وكان الإمام أحمد يوهنه قليلاً.
 وقال الجوزجاني: «غير محمود في الحديث».
 وقال النسائي: «ضعيف». وقال في موضع: «آخر ليس بالقوي».
 وقال الدارقطني أيضاً: «ليس بقوي».
 وقال ابن عساكر: «سئل محمد بن عوف الحمصي^(١)، عن عتبة بن أبي حكيم، أظنه، فقال: ضعيف الحديث».
 وقال الذهبي: «هو متوسط، حسن الحديث».
 وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيراً».
 مات سنة: ١٤٧^(٢).
 ٥ - طلحة بن نافع القرشي مولاهم؛ أبو سفيان الواسطي، ويقال: المكي الإسكاف (م ٤ - خ مقروناً).
 قال الإمام أحمد: «ليس به بأس».
 وقال أبو زرعة: «روى عنه الناس...» ثم سئل عنه، فقال: «أتريد أن أقول ثقة؟ الثقة سفيان وشعبة!»
 وقال النسائي: «ليس به بأس».
 وقال ابن معين: «لا شيء».
 قال ابن عدي: «لا بأس به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة».

(١) شيخ الطبري، الذي روى عنه هذا الحديث.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٧٠/٦، وأحوال الرجال ص ١٧٢، والمعرفة والتاريخ ٢٦٥/٢، وسنن الدارقطني ١٠٠/١، والكامل ٣٥٧/٥، وتاريخ مدينة دمشق ٢٣٣/٣٨، وتهذيب الكمال ٣٠٠/١٩، وميزان الاعتدال ٣٧/٥، والتقريب ص ٣٨٠.

وقال ابن المديني: «كانوا يضعفونه في حديثه».

وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(١)، وقال: «معروف بالتدليس، وصفه بذلك الدارقطني وغيره»

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول، وذكر حديثاً رواه عتبة بن أبي حكيم، عن أبي سفيان؛ طلحة بن نافع، قال: حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي ﷺ حديثين. قال أبي: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً.

وقال الذهبي: «قد احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقروناً بغيره»، وقال أيضاً: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق من الرابعة^(٢)».

الحكم على الإسناد:

يحتمل أن السند فيه انقطاع، بناءً على قول أبي حاتم السابق - في حديث من رواية عتبة بن أبي حكيم - قال: «لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً».

قلت: السند - موضع الدراسة - قد صرح فيه أبو سفيان طلحة بن نافع بالتحديث عن أبي أيوب الأنصاري، لكن لا يستبعد أن تكون صيغة التحديث هذه من أخطاء عتبة بن أبي حكيم - والله أعلم -.

وقال البوصيري: «هذا إسناد فيه مقال؛ طلحة بن نافع لم يسمع من أبي أيوب، قاله ابن أبي حاتم عن أبيه، وفيما قاله أبو حاتم نظر! فإن طلحة بن نافع وإن وصفه الحاكم بالتدليس، فقد صرح بالتحديث، فزالت همّة تدليسه، وهو ثقة... وعتبة بن أبي حكيم مختلف فيه»^(٣).
أ.هـ.

(١) وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/ ٤٤٧، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠، والكامل ١٨١/٥، وتهذيب الكمال ٤٣٨/١٣، وميزان الاعتدال ٤٦٩/٣، وسير الأعلام ٢٩٣/٥، وتعريف أهل التقديس ص ١٣٥، والتقريب ص ٢٨٣.

(٣) مصباح الزجاجة ٨٢/١.

وقد ضعف ابن حجر إسناده الحديث ولم يذكر فيه انقطاعاً، فقال في التلخيص^(١): «وفي الباب عن أبي أيوب، رواه ابن ماجه في حديث فيه أداء الأمانة: غسل الجنابة، فإن تحت كل شعرة جنابة، وإسناده ضعيف».

ويظهر أن ابن حجر ضعفه بسبب عتبة بن أبي حكيم، حيث قال فيه ابن حجر - في التقريب -: «(صدوق، يخطئ كثيراً)».

أما الإمام الطبري، فقد يرد في الذهن أنه رحمه الله وهى الإسناد بسبب عتبة بن أبي حكيم، ولكن لا نستطيع الجزم بذلك؛ فقد ظهر في ترجمة عتبة اختلاف واضح بين العلماء في حاله، كما أن الطبري قد صحح إسناده خبر آخر من طريق عتبة بن أبي حكيم في موضع آخر من تهذيبه، فقال مُصَدِّراً خبره وأخباراً أخرى رواها: «...نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده»^(٢). إلا أنه بعد رواية خبر عتبة بن أبي حكيم ساق له متابعا^(٣).

فيرد هنا احتمالان: إما أنه قصد بتصحيح سند خبره، أنه صحيح استقلالاً. أو أنه ترجح لديه صحته بسبب مجيء متابعة له، ترجح بها أن عتبة قد أصاب في هذه الرواية، حيث إن عتبة كما ظهر في ترجمته في مرتبة وسط، وحاله متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه.

ولكن ليس من عادة الإمام الطبري التشديد في حال الرواة؛ لذا فالاحتمال الأقوى في سبب توهيته لسند حديث أبي أيوب رضي الله عنه أن الطبري قد لا يرى أن طلحة بن نافع سمع من أبي أيوب رضي الله عنه، والله أعلم.

(١) ١٤٢/١.

(٢) مسند ابن عباس ٨١٢/٢.

(٣) مسند ابن عباس ٨١٦/٢ (ح ١٢٠٥) حديث جابر رضي الله عنه المرفوع: ((كنا نغير مع رسول الله ﷺ على المشركين فنصيب حدهم وأنصبتهم...)). فرواه الطبري من طريق عتبة بن أبي حكيم، عن سليمان بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، ثم رواه - (ح ١٢٠٦) - من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، به.

٦٦ - المثال الثالث:

في جامع البيان (٧١٦/٣):

قال الطبري: «حدثنا تميم بن المنتصر، قال: أخبرنا إسحاق الأزرق، عن شريك، عن أشعث بن سوار، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((تزوج نساء أهل الكتاب، ولا يتزوجون نساءنا)). فهذا الخبر وإن كان في إسناده ما فيه، فالقول به؛ لإجماع الجميع على صحة القول به».

تخريج الحديث:

لم أجد من خرّج هذا الحديث فيما وقفت عليه من المصنفات، سوى الطبري في الموضع المتقدم. وقد نقله ابن كثير عن الطبري في تفسيره (٢٩٧/٢)، ونقل معه تعليق الطبري عليه، ثم قال: «كذا قال ابن جرير رحمه الله»، كما ذكر السيوطي هذا الحديث في الدر المنثور (٢٥/٣)، وعزاه إلى الطبري وحده.

دراسة إسناده:

- ١ - تميم بن المنتصر بن تميم بن الصلت الهاشمي مولا هم، الواسطي (د س ق). وثقه النسائي. وقال أبو داود: «صحيح الكتاب، ضابط متوق». وذكره ابن حبان في ثقاته. وقال ابن حجر: «ثقة ضابط». توفي سنة: ٢٤٤^(١).
- ٢ - إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي، الواسطي، المعروف بالأزرق (ع). قيل لأحمد: إسحاق الأزرق ثقة؟ فقال: «أي والله ثقة!». وثقه ابن معين والعجلي والبزار. وقال الخطيب: «كان من الثقات المأمونين».

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٥٦/٨، وتهذيب الكمال ٣٣٤/٤، والتهذيب ٢٦٠/١، والتقريب ص ١٣٠.

وقال أبو حاتم: «هو صحيح الحديث، صدوق، لا بأس به».

وقال يعقوب بن شيبة: «كان من أعلمهم بحديث شريك».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة: ١٩٤، أو ١٩٥^(١).

٣- شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله (خت ٤ م متابعة).

اختلف النقاد فيه؛ فوثقه بعضهم، وتكلم فيه بعضهم، وفصل في أمره آخرون..

فمن الأقوال الموثقة له:

قال العجلي: «ثقة، وكان حسن الحديث».

وقال ابن معين: «ثقة». وفي رواية أخرى: «صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب

إلينا منه».

وقال معاوية بن صالح: «سمعت أحمد بن حنبل يقول شبيهاً بذلك».

وقال أبو حاتم: «...صدوق، هو أحب إلي من أبي الأحوص، وقد كان له أغاليط».

وقال أبو زرعة: «كان [كثير الحديث]^(٢)، صاحب وهم، يغلط أحياناً».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

ومن أقوال من تكلم فيه:

قال الجوزجاني: «سبى الحفظ، مضطرب الحديث، مائل».

وقال يحيى القطان: «ما زال مخطئاً».

وقال ابن معين: «لم يكن شريك عند يحيى [يعني القطان] بشيء، وهو ثقة^(٣)».

وقال —أيضاً—: «شريك ثقة، إلا أنه كان لا يتقن ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/٢٣٨، والثقات ٦/٥٢، وتهذيب الكمال ٢/٤٩٦، والتهذيب ١/١٣١،

والتقريب ص ١٠٤.

(٢) هكذا وردت في الجرح والتعديل، ووردت في تهذيب الكمال: كثير الخطأ.

(٣) وردت لفظة: ثقة مكررة في تاريخ بغداد، ولكنها برواية ابن طهمان: وردت مرة واحدة.

وشعبة».

وقال الإمام أحمد: «حسن بن صالح أثبت من شريك، كان شريك لا يبالي كيف حدث».

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي».

وهناك من وصفه بالتدليس؛ كالدارقطني وعبد الحق الإشبيلي. إلا أن ابن حجر عدّه في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين - وهم من لا يوصف بذلك إلا نادراً جداً -، وقال عنه: كان يتبرأ من التدليس.

ومن فصل أمره:

ابن حبان حيث ذكره في الثقات، وقال: كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسطة ليس فيه تخليط ... وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة.

وقال ابن عدي: «في بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أملت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف».

وقال الذهبي: «العلامة، الحافظ، القاضي... أحد الأعلام على لين ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده».

وقال في موضع آخر: «حسن الحديث... ليس هو في الإتقان كحماد بن زيد... وحديثه من أقسام الحسن».

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع».

توفي سنة: ١٧٧ وقيل: ١٧٨^(١).

(١) انظر ترجمته في: كلام ابن معين - برواية ابن طهمان - ٣٨٦/٢، وأحوال الرجال ص ٩٢، والجرح والتعديل

٣٦٦/٤، ومعرفة الثقات ٤٥٣/١، والثقات ٤٤٤/٦، والكامل ٦/٤، وتاريخ بغداد ٣٨٤/١٠، وتهذيب الكمال

٤٦٢/١٢، وسير الأعلام ٢٠٠/٨، وتذكرة الحفاظ ١٧٠/١، وتعريف أهل التقديس ص ١١٩، والتهذيب

١٦٤/٢، والتقريب ص ٢٦٦.

قلت: والراجح - والله أعلم - أنه صدوق، حسن الحديث، ما لم يخالف.

٤ - أشعث بن سوار الكندي، النجار الكوفي، مولى ثقيف، قاضي الأهواز.

يقال له: الأفرق، والتوايبي، والأثرم، والنقاش (بخ م - في المتابعات - ت س ق).

ضعفه الإمام أحمد والنسائي والدارقطني. وقال أبو زرعة: «لين».

وقال ابن معين: «لا شيء، ضعيف». وفي رواية وثقه.

وقال ابن حبان: «فاحش الخطأ، كثير الوهم».

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، ورأيت عبد الرحمن يخطّ على حديثه».

قال ابن عدي: «لم أجد لأشعث متناً منكراً، إنما يغلط في الأحايين في الأسانيد، ويخالف».

وقال الذهبي: «من الضعفاء...».

وقال ابن حجر: «ضعيف».

مات سنة ١٣٠^(١).

٥ - الحسن البصري هو الحسن بن أبي الحسن: يسار البصريّ؛ أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه خيرة، مولاة أم سلمة (ع).

من سادات التابعين.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «سلوا الحسن فإنه حفظ ونسينا».

وقال ابن سعد: «قالوا: وكان الحسن جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة، مأموناً، عابداً...».

وكان مكثراً من الحديث، ويرسل كثيراً، ووصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره.

وقال ابن حبان: «رأى عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله... وكان يدلّس».

وقال الذهبي: «وهو مدلس فلا يحتج بقوله (عن) فيمن لم يدركه، وقد يدلّس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه، والله أعلم. ولكنه حافظ علامة من بحور العلم، فقيه النفس، كبير

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/٢٧١ ت ٩٧٨، وتهذيب الكمال ٣/٢٦٤، وميزان الاعتدال ١/٤٢٨، والمغني

١/١٣٨، والتقريب ص ١١٣.

الشأن، عديم النظر، مليح التذكير...رأس في أنواع الخير».

وقال أيضاً: «قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك...والله أعلم».

بينما عدّه ابن حجر في أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُدّثوا وخطبوا بالبصرة».

توفي سنة: ١١٠.

وفيما يتعلق بمسألة سماع الحسن من جابر رضي الله عنه:

فقد نفاه عدة أئمة..

قال علي بن المديني: «الحسن لم يسمع من جابر بن عبد الله شيئاً».

وسئل أبو زرعة: الحسن لقي جابر بن عبد الله؟ قال: «لا».

وقال عبد الرحمن بن الحكم: سمعت جريراً يسأل بهزاً عن الحسن: «من لقي من

أصحاب النبي ﷺ؟» قال: «لم يسمع من جابر بن عبد الله».

وسأل ابن أبي حاتم أباه: سمع الحسن من جابر؟ قال: «ما أرى. ولكن هشام بن حسان

يقول عن الحسن: حدثنا جابر بن عبد الله. وأنا أنكر هذا، إنما الحسن عن جابر كتاب، مع

أنه أدرك جابراً»^(١).

وعلق الشيخ شاكر رحمه الله على قول أبي حاتم المتقدم، فقال: ((وأنا أرى أن رواية

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٥٦/٧، والجرح والتعديل ٤٥/٣، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٣٦، والثقات

١٢٢/٤، وجامع التحصيل ص ١٦٢، وتعريف أهل التقديس ص ١٠٢، وتذكرة الحفاظ ٥٧/١، وسير الأعلام

٥٨٨/٤، والتهذيب ٣٨٨/١، والتقريب ص ١٦٠.

وسياقي المزيد عنه في الفصل القادم، عند الكلام عن مراسيله ص ٤٧٥.

هشام بن حسان كافية في إثبات سماع الحسن من جابر، فقد قال ابن عيينة: «كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن»^(١).

قلت: ولكن هذا لا يكفي لإثبات سماع الحسن بن جابر، نظراً لما قاله البزار عن الحسن، حيث قال: «كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُذِّثُوا وخطبوا بالبصرة».

الحكم على الإسناد:

ضعيف، للأسباب التالية:

١ - فيه أشعث بن سوار ضعيف.

٢ - فيه الحسن البصري يروي عن جابر رضي الله عنه، وقد نفى عدة أئمة سماعه منه.

فيظهر من قول الطبري في الخبر: «**في إسناده ما فيه...**» أنه بسبب أحد هذين السببين أو كليهما.

ولا يتصور أن سبب قوله المتقدم كون الخبر من رواية شريك النخعي؛ الذي اختلف النقاد فيه. ذلك لأن الإمام الطبري قد صحح أسانيد عدة أخبار، رواها من طريق شريك، ولم يرو لها الطبري أي متابعة^(٢).

(١) جامع البيان - بتحقيق شاکر - ٣٦٨/٤.

(٢) انظر مثلاً: مسند علي ص ٧٠ (ح ٦)، وص ١٠٤ (ح ٨)، وص ١١٨ (ح ١٣)، وص ١٥٨ (ح ١٨).

٦٧- المثال الرابع:

في جامع البيان (٢٠٧/٣):

روى الطبري من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)).

ثم قال: «... وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»^(١).

وقد سبقت دراسة هذا المثال، في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٢٠).

وذكرت في الحكم على السند هناك، أنه ضعيف جداً، وبينت أسباب تضعيفه، فكان منها ما يتعلق بسماع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف من أبيه عليه السلام، حيث اختلف في ذلك نظراً لأن أباه مات وهو صغير ..

ثم رجحت أن الإمام الطبري لا يرى سماعه منه.. فقد وقفت على رواية للطبري في مسند عبد الرحمن بن عوف عليه السلام^(٢) من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا الرداد الليثي، أخبره عن عبد الرحمن بن عوف عليه السلام، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن، وأنا خلقت الرحم...)) الحديث.

فقال الطبري: «... وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل: - فذكر منها-:

أنه خبر قد حدث به عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: جماعة، فلم يدخلوا بينه وبين أبيه: أبا الرداد، وجعلوا الخبر مرسلاً عنه، عن أبيه».

إلى أن قال: «ذكر من روى هذا الحديث عن الزهري، عن أبي سلمة، فأرسله عنه، عن أبيه، ولم يجعل بينه وبين أبيه أبا الرداد...»^(٣).

فمن خلال عباراته السابقة يظهر أنه يعبر عن رواية أبي سلمة عن أبيه، بلفظ: الإرسال.

(١) ٢١٧/٣.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ١٢١.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٤.

إذن فالإمام الطبري يوافق الكثيرين من الأئمة الذين نفوا سماع أبي سلمة من أبيه^(١)، ويرون أن روايته عنه مرسلة.

ويظهر أن ذلك من أسباب توهية الطبري لسند حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه المرفوع: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر. والله تعالى أعلم.

والنتيجة: -من خلال ما تقدم في هذين الفصلين الخامس والسادس-
أن من الأسباب التي يضعف بها الإمام الطبري الخبر عدم اتصال سنده.

وهناك صورة خاصة من صور الانقطاع، وهي ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، والتي تُعرف لدى جمهور المحدثين باسم المرسل. فسأتناول منهج الطبري فيها في الفصل التالي..

(١) يراجع ترجمة أبي سلمة بن عبد الرحمن في (ح ٢٠).

{ الفصل السابع }

منهجه في التضعيف بالإرسال

- حكم المرسل عند الطبري.
- مسلكان للإمام الطبري في التضعيف بالإرسال..
- مثال المسلك الأول:
- ويشتمل على الخبر (ح ٦٨) .
- أمثلة المسلك الثاني:
- وتشتمل على الأخبار من (ح ٦٩) إلى (ح ٧٥).

الفصل السابع: منهجه في التضعيف بالإرسال^(١)

سبق أن أشرت في الفصل الخامس إلى أن الإمام الطبري يطلق اسم المرسل على المنقطع، ولم يقصره على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

وسأتناول في هذا الفصل المرسل عند الطبري؛ باعتباره ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ وهو بهذه الصورة يمثل عند الطبري حالة من حالات عدم اتصال السند -أيضاً-.

كقوله رحمه الله: «فإن قال لنا قائل: هل وافق الزهري فيما روى من هذا الخبر، عن النبي ﷺ أنه قال: ((شَهِدْتُ مع عمومي حِلْفَ الْمُطَيِّبِينَ)) أحدٌ من أهل النقل في روايته؟ قيل: أما بإسناد متصل فلا نعلمه، ولكن...»، -فروى الطبري خبراً من طريق أبي سلمة، أن رسول الله ﷺ قال -وهو على المنبر-: ((ما شَهِدْتُ لقريشٍ قسامةٍ إلا حِلْفَ الْمُطَيِّبِينَ، وما يسُرُّني أن لي حُمْرَ النَّعَمِ وأني نَكَّثْتُه))-(٢).

وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)، وفيها قول الذهبي أنه من كبار أئمة التابعين. وقول ابن حجر: ثقة مكثر، من الثالثة^(٣).

إذن روايته لهذا الخبر المرفوع مرسلة. وهذا ما وصفه الطبري بقوله: أما بإسناد متصل فلا نعلمه.

أما حكم المرسل عند الطبري:

قال القاضي أبو الوليد الباجي^(٤) في أصوله -كما جاء في اللباب..-: «قال محمد بن

(١) تقدم ذِكْرُ تعريف المرسل عند المحدثين، والفقهاء، وأبرز الأقوال في حكم الحديث المرسل. وذلك في التمهيد - عند (بيان أسباب ضعف الحديث) ص ٦٥-٦٧.

(٢) الجزء المفقود ح ١٨ ص ٣٢.

(٣) أي الطبقة الوسطى من التابعين.

(٤) هو سليمان بن خَلَف الباجي؛ أبو الوليد القاضي، أصله من بطليوس، وانتقل جده إلى باجة الأندلس، فنسب إليها. سمع من الفقهاء كأبي الطيب الطبري، وأبي إسحاق الشيرازي، وغيرهما. وروى عنه الخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وانتفع به خلق. وله تأليف مشهورة منها: كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ، والتعديل والتجريح. توفي سنة: ٤٧٤. انظر ترجمته في: سير الأعلام ١٨/٥٣٥، والديباج المذهب ص ١٢٠.

جرير الطبري: إنكار المرسل بدعة ظهرت بعد المائتين. ويدل على ذلك إجماع الناس على نقل المرسل إلى اليوم، ولا فائدة في نقله وروايته والاشتغال به إلا العمل بموجبه، وبهذه الطريقة أثبتنا العمل بأخبار الآحاد المسندة^(١).

وقال ابن عبد البر في التمهيد: «وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يرد عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين». وعلّق ابن عبد البر على قول الطبري، فقال: «كأنه يعني أن الشافعي أول من أبي قبول المرسل»^(٢).

وقد نقله ابن عبد البر عند ذكره لقول طائفة ترى أن المرسل والمسند سواء في وجوب الحجة^(٣). مغللين قولهم بأن السلف ﷺ أرسلوا ووصلوا وأسندوا، فلم يُعَبِّ واحد منهم على صاحبه شيئاً من ذلك.. ولو كان ذلك لا يوجب عملاً، ولا يعد علماً عندهم؛ لما قنع به العالم من نفسه، ولا رضي به منه السائل.

وممن كان يذهب إلى هذا القول: أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي^(٤)، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري^(٥).

وقد حكى أبو داود في رسالته إلى أهل مكة قولاً قريباً من قول الطبري، فقال: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى؛ مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس،

(١) الباب في الجمع بين السنة والكتاب لجمال الدين المنبجي ٨١/١.

(٢) التمهيد ٤/١.

(٣) وانظر أيضاً: جامع التحصيل للعلائي ص ٣٤.

(٤) هو عمرو بن محمد بن عمرو اللّيثي؛ أبو الفرج، القاضي البغدادي، من فقهاء المالكية. تفقه بإسماعيل بن إسحاق. روى عنه: أبو بكر الأبهري وأبو علي بن السكن، وغيرهما. كان فصيحاً لغوياً فقيهاً متقدماً، له الكتاب المعروف بالحاوي في مذهب مالك، وكتاب اللع في أصول الفقه. مات سنة ٣٣٠، وقيل: ٣٣١. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ص ١٦٧، والديباج المذهب ص ٢١٦.

(٥) محمد بن عبد الله بن محمد؛ أبو بكر الفقيه المالكي الأبهري، سكن بغداد، وحدث بها عن أبي عروبة الحارثي، ومحمد بن محمد الباغددي، وغيرهما. روى عنه إبراهيم بن مخلد، وأبو بكر البرقاني، وغيرهما. إليه انتهت الرئاسة في مذهب مالك، وكان معظماً عند سائر علماء وقته. وله تصانيف في شرح مذهب مالك بن أنس، والاحتجاج له، والرد على من خالفه. مات سنة ٣٧٥. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٩٢/٣.

والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضي الله عنهم ^(١). ونفى العلائي هذا الإجماع فقال: «إن إنكار أهل ذلك العصر للإرسال وردهم للمرسل موجود في صور كثيرة، فلا إجماع حينئذ، ولا يمكن طرد اتفاق الصدر الأول من الصحابة بعد ذلك؛ لما أشار إليه ابن عباس ^(٢)، وابن سيرين ^(٣) وغيرهما من الفرق بينهم وبين من بعدهم؛ لوجود الأهواء والكذب بعد الصدر الأول، ثم إن هذا القول من ادعاء الاتفاق معارض بما نقله مسلم في مقدمة صحيحه عن غيره، مقررًا لكلامه ^(٤): (المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)».

ثم نقل العلائي قول الطبري، وتعقبه فقال: «وقول محمد بن جرير... مردود بقول من رده قبل المائتين؛ كالأوزاعي، وشعبة، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم» ^(٥).

ومن نقل إجماع التابعين على قبول المرسل -أيضًا- ابن الحاجب في مختصره، وتعقبه الزركشي، فقال: «لكنه مردود، وغايته أنهم كانوا يرسلون، ولكن من قال: إنهم أجمعوا على قبوله؟! فإن قلت: يؤيد دعوى ابن الحاجب قول الإمام محمد بن جرير الطبري: إنكار

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٤.

(٢) يشير بذلك إلى ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه، من طريق طاوس، قال: جاء هذا إلى ابن عباس رضي الله عنهما، يعني بشير بن كعب فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا. فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟! فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذِبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ؛ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ». وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا: «إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ فَهِيَ هَاتَيْنِ». مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٥ ح ١٩.

(٣) يشير بذلك إلى ما رواه مسلم في مقدمته عن ابن سيرين أنه قال: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُوا إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيَنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ». مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٥ ح ٢٧.

(٤) مقدمة صحيح مسلم ص ٦٨٠.

(٥) جامع التحصيل ص ٧٠.

المرسل بدعة حدثت بعد المائتين. قلتُ: إن ثبت عنه، فمراده حدث القول به لما احتيج إليه؛ لأن أحداً قبل ذلك لم يكن يعمل به، فلما تطاول الزمن احتيج إلى إنكاره، فكانت بدعة واجبة، ولولا هذا التأويل؛ لعارضناه بكلام مسلم بن الحجاج...»^(١).

ثم قال الزركشي: «واعلم أن بعض الخصوم نسب الشافعي للتفرد برد المرسل، -[فذكر أن ابن عبد البر قال إن ابن جرير أشار بكلامه السابق إلى الشافعي]^(٢)، كما ذكر قول أبي داود في رسالته.. ثم قال الزركشي معقّباً: -

وهذا مردود؛ فقد قال سعيد بن المسيب -وهو إمام التابعين-: إنه ليس بحجة كذا نقله عنه الحافظ أبو عبد الله الحاكم^(٣)، ونقله ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول^(٤) عن الزهري والأوزاعي، وصح ذلك عن عبد الله بن المبارك وغيره^(٥). فكل هؤلاء كانوا قبل الشافعي.

وقال ابن حجر: «فبان أن دعوى الإجماع مطلقاً، أو إجماع التابعين مردودة، وغايته أن الاختلاف كان من التابعين ومن بعدهم... ولم يزل الخلاف موجوداً، لكن المشهور عن أهل الحديث خاصة عدم القول بالمرسل، والله أعلم»^(٦).

والجدير بالذكر أن الإمام الطبري قد صرح عن نوع المراسيل التي يقبلها، فقال رحمه الله في مسند عمر رضي الله عنه (٢/ ٦٥٢):

«فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ﷺ في ذلك خبر

(١) النكت على ابن الصلاح ٥١٧/٢.

(٢) قلت: لكن ابن عبد البر قال عن الطبري: (كأنه يعني الشافعي..). فلم يجزم ابن عبد البر بذلك. فضلاً عن أن الطبري قد أفقّ عشر سنوات بمذهب الشافعي.. فلا يتصور أن يُعدّ من خصومه، إنما استقل بعد ذلك باجتهاده دون تعصب، كما سبق أن ذكرت في التمهيد، ص ٢٤، ٢٨.

(٣) انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٤٣.

(٤) انظر: جامع الأصول ١/ ١١٨.

(٥) النكت على ابن الصلاح ٥١٨/٢.

(٦) النكت على ابن الصلاح ٥١٨/٢.

مرسل^(١)، وراويه بعد مجالد، وواجب في خبر مجالد عند كثير من أهل النقل التثبت فيما كان منه عن رسول الله ﷺ متصلاً، فكيف بما يكون منه مراسلاً منقطعاً؟! قيل له: ما قد بينا في غير هذا الموضع^(٢) أن مراسيل العدول الذين شأهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين لازم من بلغته قبولها، والدينونة بها، مع بيان الأسباب الموجبة عليه قبول خبر مجالد، ونظرائه إن شاء الله تعالى^(٣).

قلت: فكلام الطبري واضح في أنه لا يحتج بالمرسل على إطلاقه، إنما الحجة تقوم عنده بمرسل العدل الذي يتحفظ من الرواية عمن لا تجوز رواية الأخبار عنه. فاشتمل قوله على أمرين:

الأمر الأول: أن يكون المرسل عدلاً.

قال الآمدي: «العدل الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا مظهراً للجزم بذلك، فالظاهر من حاله أنه لا يستجير ذلك إلا وهو عالم، أو ظان أن النبي ﷺ قال ذلك، فإنه لو كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله، أو كان شاكاً فيه؛ لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه؛ لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين»^(٤).

الأمر الثاني: أن يكون المرسل متحفظاً في روايته، فلا يروي عمن لا تقبل روايته. وموقف الطبري هذا هو موقف طائفة من الفقهاء، كما قال الزركشي: «والفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح، وعلم الاتفاق على ترك

(١) يعني بذلك ما رواه من طريق مجالد بن سعيد وغيره، عن الشعبي، أن رسول الله ﷺ قال: ((لأن يمتلي جوف أحدكم قيحاً خيراً له من أن يمتلي شعراً هجيت به)) أو قال: ((من شعر هجاني)). مسند عمر ٦٢٢/٢ (ح ٩١٧).

(٢) لم أظفر بهذا الموضع، ولعله من الأجزاء التي لم تصلنا من تهذيبه.

(٣) ثم قال في فقرة تليها: «وبعد، فإننا لم نجعل علتنا في تصحيح المعنى الذي تأولناه وقلنا في قول النبي ﷺ: ((لأن يمتلي جوف أحدكم قيحاً...)) الخبر الذي ذكرناه عن الشعبي وحده، دون غيره من المعاني التي تتفق نحن ومخالفونا عليها الدلالة على صحة ما قلناه في ذلك. وذلك أنا نقول للزاعم...» [وعقد مناقشة مع المخالف...]. انظر مسند عمر ٦٥٣/٢-٦٥٥.

(٤) الإحكام ١٣٨/٢.

الراوي، ومنه قولهم: منقطع ومرسل، وهذا إنما يكون علة إذا كان المرسل يحدث عن الثقات وغيرهم، ولا يكون علة معتبرة إذا كان المرسل لا يروي إلا عن الثقات، وقلنا: إن روايته عنه تعديل، وعلى هذا درج السلف»^(١).

وقال العلائي في ذكر أحد مذاهب العلماء في قبول الحديث المرسل: «قبول مراسيل التابعين وأتباعهم مطلقاً؛ إلا أن يكون المرسل عرف بالإرسال عن غير الثقات، فإنه لا يقبل مرسله، وأما بعد العصر الثالث فإن كان المرسل من أئمة النقل قبل مرسله، وإلا فلا، وهو قول عيسى بن إبان، واختيار أبي بكر الرازي، والبزدوي، وأكثر المتأخرين من الحنفية، وقال القاضي عبد الوهاب المالكي: هذا هو الظاهر من المذهب عندي»^(٢).

ولم يجعل الحافظ العلائي من أصحاب هذا القول الإمام الطبري، بل قال بعد أن ذكر قولين آخرين: «وقال آخرون: لا فرق بين المرسل والمسند، بل هما سواء في وجوب الحجة والاستعمال، وهو قول محمد بن جرير الطبري...».

والظاهر أنه استند في قوله هذا إلى ما نسب إلى الطبري أنه قال: «لم يزل العمل بالإرسال وقبوله حتى حدث بعد المائتين القول برده»^(٣).

وأرى أن الأنسب أن يُذكر الطبري مع من قال بقبول المراسيل، إلا أن يكون المرسل عرف بالإرسال عن غير الثقات..

وذلك لتصريح الطبري المتقدم، والذي بان منه أنه لا يحتج بالمرسل على إطلاقه. وسيأتي أيضاً أثناء هذا الفصل، أنه لا يحتج بمرسل الحسن البصري؛ مُصرّحاً بأن سبب توهيته لمرسله أنه كثير الراوية عن المجاهيل، وعن الصحف.

(١) النكت على ابن الصلاح ٧٦٥/٢ - ٧٦٦. وتقدم في التمهيد - عند (بيان أسباب ضعف الحديث) ص ٦٦ - أنه

اختلف في حكم المرسل على عدة أقوال، وذكرت هناك أن الأئمة أبا حنيفة ومالكاً وأحمد - في المشهور عنه -

ذهبوا إلى أن الحديث المرسل صحيح يحتج به في الدين.

بينما ذهب جماهير الحديثين، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول إلى أن الحديث المرسل ضعيف، لا يحتج به،

والعلة في ردّ المرسل هي الجهل بعدالة الراوي المرسل عنه، لجواز ألا يكون صحابياً.

(٢) جامع التحصيل ص ٣٣.

(٣) هكذا نقل العلائي عنه في موضع آخر من كتابه؛ جامع التحصيل ص ٧٠.

الأمر الذي يجعلني أشك في مدى صحة ثبوت ما نُقل عنه من (أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل.. إلخ). وأقْدُم من نقل عنه هذا القول-فيما اطلعت عليه- هو ابن عبد البر في التمهيد، وأبو الوليد الباجي فيما نُقل عنه من أصوله، ولم ينقلا عن الطبري قوله بسند، وبين وفاة ابن عبد البر -ت٤٦٣- والطبري ما يزيد على القرن ونصف قرن من الزمان، وكذلك الحال مع أبي الوليد الباجي -ت٤٧٤-.

وقد تقدم قول الزركشي -عقب نقله قول الطبري-، قال: «إن ثبت عنه». فالله تعالى أعلم.

وفيما يلي سأتناول أبرز أقوال العلماء في مراسيل الشعبي..

الشَّعْبِي، ومراسيله:

- الشَّعْبِي هو:

عامر بن شراحيل - وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل -؛ أبو عمرو الهمداني، الكوفي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، مشهور، فقيه، فاضل، من الثالثة. توفي سنة: ١٠٣، وقيل: بعد ذلك.

قال عن نفسه: «أدركت خمسمائة من أصحاب النبي ﷺ»^(١).

وفيما يتعلق بمراسيل الشعبي فأبرز ما قاله العلماء فيها ما يلي:

قال العجلي: «سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ... مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً»^(٢).

وقال أبو داود: «مرسل الشعبي أحب إليّ من مرسل النخعي»^(٣).

وقال ابن المديني: «مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إليّ من داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس»^(٤).

وروى البيهقي أثراً عن الشعبي عن عمر رضي الله عنه، ثم قال: «هذا مرسل الشعبي، لم يدرك أيام عمر، غير أنه مرسل جيد»^(٥).

أما ابن معين فقد قال: «مراسيل إبراهيم أحب إليّ من مراسيل الشعبي»^(٦).

وقال -أيضاً-: «إذا حدث الشعبي عن رجل، فسماه؛ فهو ثقة، يحتج بحديثه»^(٧).

(١) التاريخ الصغير [الأوسط] ٢٣٥/١.

(٢) معرفة الثقات ١٢/٢.

(٣) التهذيب ٢٦٤/٢.

(٤) ضعفاء العقيلي ٣٥/٢.

(٥) سنن البيهقي الكبرى ٦/٢٤٦.

(٦) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١٤/٤.

(٧) الجرح والتعديل ٦/٣٢٢.

ويلاحظ في أقوال العلماء السابقة أن غالبها أقوال خرجت من باب تفضيل مرسل على مرسل، فليس فيها ما يبين حكمهم في مرسل الشعبي استقلالاً. سوى ما قاله العجلي، فهو قول صريح في تصحيح مراسيله؛ حيث قال: «مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً».

وقوله يلتقي مع قول الطبري المتقدم؛ فقد قال مبيناً سبب استدلاله بمرسل الشعبي عن رسول الله ﷺ: «...أن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين لازم من بلغته قبولها، والدينونة بها...».

ومما يشهد للشعبي في أنه يتحرى فيمن يروي عنه قول ابن معين السابق، حيث قال: «إذا حدث الشعبي عن رجل، فسماه؛ فهو ثقة، يحتج بحديثه».

إلا أن هناك قولاً للإمام الترمذي رأى فيه ابن رجب أنه يقتضي تضعيف مراسيل الشعبي.. فقد قال الترمذي في العلل الصغير: «ومن ضعف المرسل فإنه ضعف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة... ويروى عن الشعبي قال: حدثنا الحارث الأعور، وكان كذاباً. وقد حدث عنه، وأكثر الفرائض التي ترونها عن علي وغيره، هي عنه...»^(١).

وعلق ابن رجب على قول الترمذي فقال: «وأما مراسيل الحسن البصري ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها مع مراسيل الشعبي؛ فإنه ذكر أن الشعبي كذب جابراً الجعفي ثم روى عنه، فتضعف مراسيلهما حينئذ»^(٢).

قلت: لعل الحافظ ابن رجب وهم فيما نقله -والله أعلم-، فقد تقدم أن الترمذي ذكر أن الشعبي كذب الحارث، وليس جابراً، فلعله سبق قلم من ابن رجب؛ لأن الترمذي ذكر بعد ذلك أن عبد الرحمن بن مهدي ترك حديث جابر الجعفي.

والحارث الأعور تقدمت الترجمة له في (ح ٣٩)، وظهر من خلال الترجمة أن الجمهور على تضعيفه، إلا ابن معين، فقد وثقه، وقال في رواية: لا بأس به. وكذلك وثقه أحمد بن

(١) كتاب العلل في جامع الترمذي ص ٢٠٥٩.

(٢) شرح علل الترمذي ٥٣٦/١.

صالح المصري. وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: «ليس بقوي». وأرى أن رواية الشعبي عن الحارث الأعور، لا تتناقض مع قول الطبري فيه أنه يتحفظ في الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه؛ ذلك أن الشعبي نبه إلى حاله، وأنه كذاب، فلو كان يرتضيه لما احتاج معه إلى ذكر أنه كاذب! ثم إن كذبه لم يكن في الرواية؛ فقد قيل لأحمد بن صالح المصري لما أثني على الحارث، قيل له: إن الشعبي قال عنه: كان يكذب. فأجاب أحمد بن صالح: «لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه». وقال الذهبي: «حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب؛ فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم». وقال ابن حجر: «كذبه الشعبي في رأيه... وفي حديثه ضعف».

وبالنظر في مصنفات الإمام الطبري نلاحظ أنه قد سلك في التضعيف بالإرسال أحد المسلكين التاليين:

المسلك الأول: وهو أن يصرح بأن السند مرسلٌ عَمَّن يجب التثبت في مراسيله.
المسلك الثاني: وهو أن يردّ سند الحديث دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أنه مرسل.

مثال المسلك الأول:

٦٨ - مثاله:

في مسند علي عليه السلام (ص ١١١):

قال الطبري -مُضَعَّفًا قول من أنكر جواز تفدية الرجل بأبويه ونفسه-: «..فإن ظنَّ ظان أن تفدية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لله، من فداءه بأبويه إنما جاز لأن أبويه كانا مشركين...اعتلالاً منه بما... -فروى الطبري خبراً من طريق الحسن، أنه قال: دخل الزبير على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو شاك. فقال: كيف تجدك، جعلني الله فداك؟ فقال له: ((أما تركت أعرابيتك بعد؟)) قال الحسن: لا ينبغي أن يفدي أحد أحداً-^(١).

قيل^(٢): هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة؛ وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صُحُفٌ غير سَمَاعٍ، وأنه إذا وُصِلَت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعرفون. ومن كان كذلك فيما يروى من الأخبار؛ فإن الواجب عندنا أن نَتَثَبَّتَ في مراسيله...^(٣).

وفي المنتخب من (ذيل المذيّل)^(٤):

قال الطبري: «وكان الحسن عالماً، فقيهاً، فاضلاً، قارئاً، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل، غير أنه كان كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت

(١) انظر: مسند علي عليه السلام (ح ١٨٠) ص ١١١، ثم رواه بنحوه من طريقين آخرين عن الحسن (ح ١٨١، ١٨٢). وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٥٩/٦، من طريق الحسن، به، وقال: «هذا منقطع، وإن صح فهو محمول على التنزيه والله أعلم...».

كما روى الطبري الخبر في نفس الموضع (ح ١٨٣) من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، قال: ((دخل الزبير على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)). فذكره بنحوه. وقد تقدم ذكره في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٤). وذكر البدر العيني الخبر من كلا الطريقين؛ أي من طريق الحسن، ومن طريق المنكدر، ثم قال: «هذا غير صحيح؛ لأن الأول مرسل، والثاني ضعيف»، ثم نقل تعليق الطبري على الخبر، كما تقدم في المثال أعلاه. عمدة القاري ١٨٦/١٤.

(٢) قول الطبري: (قيل..) جواب الشرط الوارد في بداية قوله: (فإن ظن ظان..).

(٣) انظر: مسند علي عليه السلام ص ١١٢-١١٣.

(٤) الملحق بالجلد الحادي عشر من تاريخ الطبري -ت: أبو الفضل إبراهيم- ص ٦٣٧.

إليه لقوم أخذها منهم وعندهم. - [ثم روى الطبري بسنده عن مساور الوراق أنه قال:] -
قلت للحسن البصري: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عن كتاب عندنا سمعته من
رجل^(١).

وفيما يلي سأتناول أبرز أقوال العلماء في الحسن البصري ومراسيله..

(١) ثم روى بسنده عن أيوب أنه قال لم يسمع الحسن من أبي هريرة. وبنحوه رواه عن يونس.

الحسن البصري، ومراسيله:

الحسن البصري هو:

الحسن بن أبي الحسن؛ يَسَارُ البَصْرِيُّ، أمه خيرة، مولاة أم سلمة (ع).

من سادات التابعين. تقدمت الترجمة له في (ح ٦٦). ومما ذكرته في الترجمة قول الذهبي: «هو مدلس فلا يحتج بقوله (عن) فيمن لم يدركه، وقد يدلّس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه، والله أعلم. ولكنه حافظ علامة...».

وقال أيضاً: «قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلّس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك... والله أعلم».

بينما عدّه ابن حجر في أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين^(١).

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلّس. قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حدّثوا وخطّبوا بالبصرة». توفي سنة: ١١٠.

أما فيما يتعلق بمراسيل الحسن، فقد اختلف العلماء فيها؛ فقبلها قوم، وردها آخرون..

قال محمد بن سيرين: «كان أربعة يُصدقون من حديثهم»... وذكر منهم الحسن^(٢).

وقال علي بن زيد: «كان ثلاثة من أصحابه إذا سمعوا الحديث رفعوه: الحسن وأبو العالية، وذكر رجلاً آخر»^(٣).

وقال ابن سعد: «ما أرسل من الحديث فليس بحجة»^(٤).

وقال الإمام أحمد: «ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن

(١) وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٦٥.

(٣) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٧٩.

(٤) الطبقات الكبرى ٧/١٥٨.

أبي رباح؛ فإنهما يأخذان عن كل أحد»^(١).

وقال الترمذي: «ومن ضَعَفَ المرسل؛ فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة. قد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني^(٢)، ثم روى عنه»^(٣).

قال ابن رجب فيما يتعلق بقول الترمذي السابق: «أما مراسيل الحسن ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها...»^(٤).

وقال الدارقطني: «مراسيله فيها ضعف»^(٥).

وقال الخطابي: «وكان الحسن لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع»^(٦).

وقال البيهقي: «مراسيل الحسن غير قوية»^(٧).

وقد ذكر ابن حزم الحسنَ البصري في القسم الأول من أقسام المدلسين^(٨)، وقال في حكم قبول حديثهم: «...نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك. وسواء قال: (أخبرنا)، أو قال: (عن فلان) أو قال: (فلان عن فلان) كل ذلك واجب قبوله، ما لم يُتيقن أنه أورد

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي ٢٧٤/٣.

(٢) مَعْبَدُ الْجُهْنِيِّ، قيل: هو ولد عبد الله بن عكيم، وقيل: ابن خالد (ق).

قال أبو حاتم: صدوق أول من تكلم في القدر بالبصرة. وضعفه أبو زرعة. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال

٢٤٥/٢، والكاشف ٢٧٩/٢.

(٣) كتاب العلل - جامع الترمذي ص ٢٠٥٩ -.

(٤) ٥٣٦/١.

(٥) التهذيب لابن حجر ٣٩١/١.

(٦) معالم السنن ٢٨٦/٣ ح ١١٧٢.

(٧) معرفة السنن والآثار ٤٧٣/٧.

(٨) المدلس من القسم الأول، وصفه ابن حزم بأنه: "حافظ عدل، ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدث به على سبيل المذاكرة أو الفتيا أو المناظرة فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواياته دون بعض". الإحكام

١٣١/١.

حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإذا أيقنا ذلك: تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته...»^(١).

وحكى ابن عبد البر عن الجماعة قائلًا: «وأما الإرسال؛ فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمساهمة في ذلك؛ لم يحتج بما أرسله، تابعيًا كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة؛ فتدليسه ومرسله مقبول... وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد...»^(٢).

وقال عبد الحق الإشبيلي: «مراسيل الحسن من أضعف المراسيل»^(٣).

وقال العراقي: «مراسيل الحسن عندهم شبه الريح»^(٤).

وقال الذهبي: «من أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن»^(٥).

وقد استشهد ابن بطل والبدر العيني في مراسيل الحسن بقول الطبري السابق، -الوارد في تهذيبه: مسند علي-^(٦).

— ومما جاء في الثناء على مراسيل الحسن:

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما قال الحسن في حديثه: (قال رسول الله ﷺ) إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين»^(٧).

قال ابن رجب معلقاً على قول القطان: «وما ذكره.. يدل على أن مراسيله جيدة»^(٨).

وقال ابن حجر معلقاً على قول القطان -أيضاً-: «ولعله أراد ما جزم به الحسن»^(٩).

(١) الإحكام ١/١٣٢.

(٢) التمهيد ١/٢٨-٣٠، وجامع التحصيل ص ٩٠.

(٣) بيان الوهم لابن القطان ٣/٧٧.

(٤) تدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٣.

(٥) الموقظة ص ٤٠.

(٦) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطل ٥/٩٧، وعمدة القاري ١٤/١٨٦.

(٧) كتاب العلل في جامع الترمذي ص ٢٠٥٩.

(٨) شرح علل الترمذي ١/٥٣٦.

وروى ابن عدي بسنده أن رجلاً قال للحسن: «يا أبا سعيد! إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله ﷺ، ولو كنت تسند لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: «أيها الرجل! إنا والله ما كُذِّبنا ولا كُذِّبنا، ولقد غزوت غزوة إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ»^(٢).

وحكى إمام الحرمين عن الشافعي أن مراسيل الحسن البصري عنده مستحسنة..^(٣).

وقال ابن معين: «مرسلات الحسن ليس بها بأس»^(٤).

وسأل مهنا الإمام أحمد: «هل شيء يجيء عن الحسن: (قال رسول الله ﷺ)؟ قال: «هو صحيح، ما نكاد نجد لها إلا صحيحة».

وعلق ابن مفلح على ذلك، فقال: «فلا يضر قوله في رواية الفضل بن زياد: «ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء، كأههما كانا يأخذان من كل أحد»، ولعله أراد مرسلات خاصة»^(٥).

وقال ابن المديني: «مرسلات الحسن التي رواها عنه الثقات صحاح؛ ما أقل ما يسقط منها»^(٦).

وقال ابن حزم عن المالكيين: «يقولون: المرسل والمسند سواء، لا سيما مرسل الحسن؛ فإنهم ادعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه به أربعة من الصحابة فصاعداً»^(٧).

قلت: فيلاحظ فيما أثني به على مراسيل الحسن أن منه ما لم يكن ثناء عاماً، إنما كان فيما يتعلق بما يرفعه إلى النبي ﷺ مباشرة، أو فيما يرويه عنه الثقات. أما الإمام الشافعي

(١) تدريب الراوي ص ١٠٣.

(٢) الكامل ١/١٥٩.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/٥١١.

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٤/٢٥٨.

(٥) الفروع ٣/١٧٠.

(٦) تهذيب الكمال ٦/١٢٤.

(٧) المحلى ٧/٥٥.

فمعلوم موقفه من المرسل، وشروط قبوله عنده^(١).

وبالعموم فإن أكثر الأئمة على أن مراسيل الحسن فيها ضعف، والطبري وافق هؤلاء...، لكن عند التأمل فيما صرح به بعض العلماء من الأسباب التي حملتهم على رد مراسيل الحسن، نلاحظ أنه لم يرد عن أحد منهم ما علل به الطبري من أن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع. وإنما كانت أبرز الأسباب التي ذكروها أنه يأخذ عن كل أحد، وأنه يرفع الحديث الذي يسمعه.

أما قول الطبري بأن مراسيل الحسن إذا وصلت فأكثرها عن مجاهيل، فهو داخل ضمن ما وصف به بعض الأئمة هؤلاء الذين يأخذ عنهم الحسن، كنحو قولهم: أن الحسن يأخذ عن كل أحد، أو يصدق من حدثه، أو لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع.. ونحو ذلك من العبارات.. فالجهول يمكن اعتباره داخل ضمن هؤلاء.

وبالنظر في قول الطبري المتقدم: «هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة؛ وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعرفون. وقوله الآخر عن الحسن: «كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعندهم. - ثم روى الطبري بسنده عن مساور الوراق أنه قال: - قلت للحسن البصري: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عن كتاب عندنا سمعته من رجل».

فبالنظر في مجموع هذا الكلام يظهر أن الطبري يرى أن الأخذ عن الصحف مما يضعف به الخبر. وهنا أحد ثلاثة احتمالات:

١- إما أن الطبري يرى أن هذه الصحف أخذها الحسن من مائدة مجردة عن إجازة من أصحابها.

فهذه مناولات العلماء في جواز الرواية بها، وعابها غير واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها وسوغوا الرواية بها. وصحح النووي عدم جوازها.

(١) سبق أن ذكرته في التمهيد ص ٥٨.

وقد قال السيوطي - في ألفاظ الأداء لمن تحمل الإجازة والمناولة -: جَوَزَ الزهري ومالك وغيرهما؛ كالحسن البصري إطلاق (حدثنا، وأخبرنا) في الرواية بالمناولة، وهي مقتضى قول من جعلها سماعًا.

والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري والورع: المنع من إطلاق ذلك، وتخصيصها بعبارة مشعرة بها، تبين الواقع، كحدثنا إجازة، أو مناولة وإجازة..^(١) . فيحتمل أن قول الطبري - مضعفًا مراسيل الحسن -: «أكثرها صحف غير سماع» أن الطبري يرى أن الحسن أخذها بدون إجازة، ومع ذلك لا يصرح بعبارة تبين ذلك.

وسبق أن ذكرت في ترجمة الحسن، قول البزار عنه: «كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُذِّثُوا وَخُطِّبُوا بالبصرة».

٢- وإما أنه يرى أن هذه الصحف أخذها الحسن مناولة بإجازة - وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقًا -، ولكن الطبري قد لا يعتد بهذا النوع من التحمل، علمًا بأن القاضي عياض قد نقل الاتفاق على صحتها^(٢).

وإنما ذكرت هذا الاحتمال لما يظهر من قول الطبري: «أكثرها صحف، غير سماع»؛ ففي قوله «غير سماع» إشارة إلى أن الطبري قد لا يعتبر إلا بالسماع. والعرض كذلك - وهو قريب من السماع^(٣) -، فقد تقدم في (ح ٦٣) ما يدل

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٤، وتقريب النووي مع تدريب الراوي للسيوطي ص ٢٠٤.

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص ٨٠، وتدريب الراوي للسيوطي ص ٢٠١.

(٣) العرض: القراءة على الشيخ. ولا خلاف في أن العرض رواية صحيحة.

واختلف هل هي سماع يجوز فيها النقل بـ (حدثنا) و (أخبرنا) و (أنبأنا) ما يجوز في السماع من لفظ الشيخ أم لا؟ وهل هي مثل السماع أو دونه أو فوقه في الرتبة؟

فمذهب معظم علماء الحجاز والكوفة التسوية بينهما، وهو مذهب البخاري.

وذهب جمهور أهل المشرق وخراسان إلى أن القراءة درجة ثانية، وأبو من تسميتها سماعًا، وسموها عرضًا، وأبو من إطلاق (حدثنا) فيها. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة في أحد قوليه، والشافعي، وهو مذهب الإمام مسلم.

وذهب مالك وغيره إلى أن القراءة أرفع من السماع، وأصح. انظر: الإلماع ص ٧١.

على أن الإمام الطبري يعتبر بالعرض أيضاً؛ حيث قال في الخبر: «وإنما لم أشهد له بالصحة؛ لأن محمد بن خلف العسقلاني حدثني أنه سأل رواداً عن هذا الحديث، هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا. فقلت له: فقرأته عليه؟ فقال: لا. فقلت له: فقرئ عليه وأنت حاضر، فأقر به؟ فقال: لا. فقلت: فمن أين جئت به؟! قال: جاءني به قوم، فعرضوه علي، وقالوا لي: اسمعه منا، فقرؤوه علي، ثم ذهبوا، فحدثوا به عني. - أو كما قال - فلما ذكرتُ من ذلك لم أشهد له بالصحة»^(١).

٣- أو أن هذه الصحف أخذها وجادة.

والوجادة هي ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة^(٢). وقال القاضي عياض: «لا أعلم من يُقتدى به أجاز النقل فيه - (حدثنا وأخبرنا)، ولا من يعدُّه معد المسند»^(٣).

وقال ابن الصلاح: «وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال، بقوله: وجدت بخط فلان، وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه: عن فلان، أو قال فلان، وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه... وجازف بعضهم فأطلق فيه حدثنا وأخبرنا، وانتقد ذلك على فاعله»^(٤).

قلت: ويبحث على إيراد هذا الاحتمال، قوله في الذيل: «كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنهم...» ثم روى الطبري بسنده عن مساور الوراق أنه قال: قلت للحسن البصري: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عن كتاب عندنا، سمعته من رجل". فكأن الطبري يدل على قوله السابق

(١) جامع البيان ٢٠/٢١.

(٢) تدريب الراوي ص ٢١٠.

(٣) الإلماع ص ١١٧.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٨، وانظر أيضاً: تقريب النووي مع تدريب الراوي ص ٢١٠. وقال ابن الصلاح في مثال الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجد بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها.

بقصة مساور.. ويُفهم منها أن الكتاب موجود عنده، لم يسمع أحاديث الكتاب من راويها، بدلالة قوله: سمعته من رجل... فكأن الطبري يقول: وقعت الكتب إلى الحسن لقوم أخذها منهم، وعنهم. فكأنهم واسطة أخذ منهم الكتاب، ورواه عنهم، ولكنه صرح بهم عندما سئل -كما في حادثة مساور-، ويلاحظ أنه عندما صرح بوجود هؤلاء القوم فإنه لم يذكر من هم، فهم ليسوا أصحاب الأحاديث التي في هذه الكتب، والتي يحدث الحسن بها، فهذا ينفي احتمال أن يكونوا أعطوه الكتاب مناوله، فالمناول إنما يكون هو الشيخ صاحب الأحاديث. وفي قول الحسن: «سمعته من رجل»؛ لا يُدرى إن كان هذا الكتاب قد تحمله الرجل بطريقة من طرق التحمل المعتبرة، أم لا؟

خاصة وقد مر معنا أقوال العلماء في أن الحسن يصدق من يحدثه، ويأخذ عن كل أحد، ولا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع... والله تعالى أعلم. - فإن كان الأمر على نحو الاحتمال الأول فالطبري موافق فيه لمجموعة من الأئمة، في عدم الاعتبار بهذا النوع من الرواية.

- وإن كان الأمر على نحو الاحتمال الثاني، فالطبري مخالف لكثير من الأئمة، ولا مؤاخذه على الحسن البصري أن يأخذ الصحف مناوله بإجازة، -فيما لو كان هذا حقيقة الأمر-.

- وإن كان الأمر على نحو الاحتمال الثالث، فالطبري موافق للأئمة، في أن الوجادة في حكم المنقطع.

وأيًا كان الأمر.. فيظل هناك مأخذ آخر من الطبري على الحسن البصري -رحمهما الله-؛ ألا وهو أن الحسن إذا وصل الخبر فأكثر روايته عن مجاهيل، وفي العبارة الأخرى: أنه كثير المراسيل، كثير الراوية عن قوم مجاهيل. وسبق أن ذكرت أن الطبري بهذا الاعتبار قد وافق كثيرين من العلماء ضمناً.

كما أن في قوله: «كثير المراسيل»، إشارةً إلى أن كثرتها تبعث على الريية، واتساع مجال الأخذ عن غير الثقات. والله تعالى أعلم.

أمثلة المسلك الثاني:

٦٩- المثال الأول:

في مسند ابن عباس (٥٢٢/٢):

قال الطبري في مسألة مواراة جيفة الكافر: «وقد رُوي عنه ﷺ حين أذنَ بمثل فعله بمشركي بدر، من دفنه إياهم، في مواطن أُخر، وإن كان في إسناده بعضُ النظر، وذلك ما: -ح٧٤٦- حدثنا به محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن. وحدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا أيوب بن سويد. قالاً جميعاً: أنبأنا سفيان، عن أبي فزارة، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن النبي ﷺ مرَّ بامرأةٍ مقتولةٍ، فقال: ((مَنْ قَتَلَ هَذِهِ؟)) فقال رجل: ((أنا أردفتُها خَلْفِي، فأرادت أن تقتلني فقتلتُها، فأمرَ ﷺ بدفنها)).»

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠١/٥ ح ٩٣٨٣) بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم حنين.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٨٣/٦ ح ٣٣١٢٥) بنحوه.

والحارث بن محمد بن أبي أسامة في مسنده -كما في المطالب العالية لابن حجر (٤٦٠/٩)- بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم (خير)^(١).

أربعتهم: (الطبري، وعبد الرزاق، وابن أبي شيبة، والحارث) من طريق سفيان الثوري، به.

والخبر مذكور في الشرح الكبير للرافعي -كما في البدر المنير لابن الملقن (٨٤/٩)- بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم خير.

وأخرجه أبو داود في مراسيله (٣٣٣ ص ٢٤٧) من طريق عكرمة، مرسلاً، بنحوه، وفيه وقوع الحادثة بالطائف.

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٣٨٨/١١ ح ١٢٠٨٢) من طريق مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعاً، بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم الخندق.

(١) وذكر محقق المطالب في الحاشية: أنها وردت في إحدى النسخ، وفي الإتحاف: (حنين).

دراسة إسناده:

- ١ - محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب ببندار (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ١٢)، وأنه ثقة.
- ٢ - عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، وقيل: الأزدي مولاها؛ أبو سعيد البصري اللؤلؤي (ع).
قال الإمام أحمد: «حافظ، وكان يتوقى كثيراً، كان يحب أن يحدث باللفظ». وقال ابن المديني: «والله لو أخذت فحللت بين الركن والمقام، لحلفت بالله أني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي». وقال أبو حاتم: «إمام، ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع...». وقال الذهبي: «الحافظ، الكبير، والإمام العلم الشهير». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث». توفي سنة: ١٩٨^(١).
- ٣ - سُفيان بن سعيد بن مسروق الثوري؛ أبو عبد الله الكوفي (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.
- ٤ - راشد بن كيسان العبسي؛ أبو فزارة الكوفي (بخ م^(٢) د ت ق).
وثقه ابن معين، والدارقطني، -وزاد: «كيس، ولم أر له في كتب أهل النقل ذكراً بسوء...»-
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور».
- وقال أبو حاتم: «صالح».
- وقال ابن حجر: «ثقة من الخامسة^(١)».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥١٢/١١، وتهذيب الكمال ٤٣٠/١٧، وتذكرة الحفاظ ٢٤١/١، والتقريب

٥ - عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، النجاري، قاصّ أهل المدينة (ع).

ذكر ابن سعد أنه وُلد في عهد النبي ﷺ.

وذكره مطين وابن السكن في الصحابة.

بينما قال أبو حاتم: «ليست له صحبة، وهو الذي روى عنه أبو فزارة»، وثقل عنه أيضاً أنه قال: «حديثه مرسل».

وعلق ابن حجر في التهذيب على قول أبي حاتم، فقال: «وهو يفهم أنه روى عن النبي ﷺ شيئاً».

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: «ثقة، مشهور»^(٢).

الحكم على السند:

مرسل، وجميع رواته ثقات، من رجال الستة، سوى راشد بن كيسان؛ أبي فزارة فمن رجال مسلم، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه.

وذكر ابن حجر في -التلخيص (١٠٢/٤)- رواية ابن أبي شيبة، من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة، وقال: «هو مرسل».

فيظهر من قول الطبري: «في إسناده بعض النظر» أنه بسبب إرسال عبد الرحمن بن أبي عمرة.

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٣٠٣/٦، وتهذيب الكمال ١٣/٩، والتهذيب ٥٨٤/١، والتقريب ص ٢٠٤.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٣٥/٥، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٢١، والكاشف ١٧٤/٢، والإصابة

ص ٧١٨ ت ٤٩٣٨، والتهذيب ٥٣٩/٢، والتقريب ص ٣٤٧.

٧٠- المثال الثاني:

في جامع البيان (٢٢١/١٠):

قال الطبري -منكرًا قول من قال: إن رجال الأعراف هم ملائكة- فقال: «... هذا مع من قال بخلافه من أصحاب رسول الله ﷺ، ومع ما روي عن رسول الله ﷺ في ذلك من الأخبار وإن كان في أسانيدها ما فيها، وقد حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنا جرير، عن عُمارة بن القَعْقَاع، عن أبي زُرعة بن عمرو بن جرير، قال: سئل رسول الله ﷺ عن أصحاب الأعراف؟ فقال: ((هُم آخِرُ مَنْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمْ مِنَ الْعِبَادِ، وَإِذَا فَرَغَ رَبُّ الْعَالَمِينَ مِنْ فَصْلِ بَيْنِ الْعِبَادِ؛ قَالَ: أَنْتُمْ قَوْمٌ أَخْرَجْتُمْ حَسَنَاتِكُمْ مِنَ النَّارِ، وَلَمْ تُدْخِلْكُمْ الْجَنَّةَ، فَأَنْتُمْ عُتَقَائِي، فَارْعَوْا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْتُمْ))».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٤٨٥/٥) عن علي بن الحسين، عن محمد بن عيسى، بنحوه.

كلاهما: (الحسين بن داود، ومحمد بن عيسى) عن جرير، عن عُمارة بن القَعْقَاع، عن أبي زُرعة بن عمرو بن جرير، عن النبي ﷺ.
وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤٦٣/٣) إلى ابن المنذر.

دراسة إسناد:

١- القاسم بن الحسن.

لم أجد من ترجم له، وهذا الإسناد أي: القاسم، عن الحسين، يتكرر كثيرًا عند الطبري، في تفسيره وتاريخه.

وقال الشيخ شاکر: «لم أجد له ترجمة، ولكن في تاريخ بغداد (٤٣٢/١٢، ٤٣٣) ترجمة (القاسم بن الحسن بن يزيد؛ أبو محمد الهمداني الصائغ)، المتوفى سنة ٢٧٢^(١)، فهذا

(١) قلت: وثقه الخطيب البغدادي. انظر: ٤٣١/١٤ ت ٦٨٤٠.

يصلح أن يكون هو المراد، ولكن لا أطمئن إلى ذلك، ولا أستطيع الجزم به، بل لا أستطيع ترجيحه»^(١).

٢- الحسين (سُنَيْد) بن داود؛ أبو علي المصيصيُّ المَحْتَسِب، و(سُنَيْد) لقب غلب عليه، والحسين اسمه (ق).

صاحب التفسير. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف».

وقال أبو حاتم: «صدوق»^(٢).

وقال أبو داود: «لم يكن بذاك، وكان يسكن الثغور».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال الخطيب: «لا أعلم أي شيء غَمَصُوا على سُنَيْد؟ وقد رأيت الأكابر من أهل العلم رَوَوْا عنه واحتجوا به. ولم أسمع عنهم فيه إلا الخير، وقد كان سُنَيْد له معرفة بالحديث وضبط له، فالله أعلم».

وقال الذهبي: «حافظ، له تفسير، وله ما ينكر..»- [إلى أن قال:]- صدقه أبو حاتم..».

وقال في موضع آخر: «صدوق».

وقال ابن حجر: «ضَعَّف مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يُلقَّن حجاجَ بن محمد؛ شيخه».

توفي سنة ٢٢٦^(٣).

(١) جامع البيان بتحقيقه (٧/٥٠٧/٨٣٨٩/الحاشية رقم ٢).

(٢) كما في المطبوع من (الجرح والتعديل). أما في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، ففيهما أن ابن أبي حاتم قال:

سئل أبي عنه، فقال: «ضعيف»!!

بينما قال الخطيب في تاريخه: «ذكره أبو حاتم الرازي في جملة شيوخه الذين روى عنهم، وقال: بغدادى

صدوق».

وقال الذهبي في الميزان: «صدقه أبو حاتم».

قلت: فنقل الخطيب، والذهبي موافق لما في المطبوع من (الجرح والتعديل).

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٣٢٦، والثقات ٨/٣٠٤، وتاريخ بغداد ٨/٥٧٣، وتهذيب الكمال

١٢/١٦١، والمغني ١/٢٦٢، وميزان الاعتدال ٣/٣٣١، وتهذيب ٢/١٢٠، والتقريب ص ٢٥٧.

قلت: من خلال ما سبق يظهر أنه صدوق، وله ما ينكر عليه، فأبو حاتم مع تشدده وصفه بأنه صدوق. والله أعلم.

٣- جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضَّبِّي؛ أبو عبد الله الرازي القاضي (ع).

وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، والخليلي -وزاد: «متفق عليه»-.

وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته».

وقال ابن عمار الموصلي: «حجة، كانت كتبه صحاحاً».

وقال أبو زرعة: «صدوق، من أهل العلم».

وسئل أبو حاتم: جرير يحتج بحديثه؟ فقال: «نعم، جرير ثقة. وهو أحب إلى في هشام

بن عروة من يونس بن بكير».

وقال أبو خيثمة: «لم يكن يدلس».

وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالذكي، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحوال

حتى قدم عليه بمز، فعرفه».

وقال البيهقي: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ».

وقال الذهبي: «صدوق، يحتج به في الكتب».

وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهمل من حفظه».

مات سنة: ١٨٨^(١).

٤- عمار بن القَعْقَاع بن شُرمة الضَّبِّي الكوفي (ع).

وثقه ابن سعد، ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة، أرسل عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو من السادسة^(٢)».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٠٦/٢، والضعفاء الكبير ٢٠٠/١، وميزان الاعتدال

١١٩/٢، والتهذيب ٢٩٧/١، والتقريب ص ١٣٩، والكوكب النيرات ص ١٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٠١/٦، ومعرفة الثقات ١٦٣/٢، وجامع التحصيل ص ٢٤٢، والتهذيب

٢١٣/٣، والتقريب ص ٤٠٩.

٥- أبو زُرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجليّ، الكوفي. قيل: اسمه هَرَم، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: اسمه كنيته، وقيل: غير ذلك (ع).
من علماء التابعين، رأى عليّاً رضي الله عنه.
وثقه ابن معين، وقال ابن خراش: «صدوق ثقة».
وذكره ابن حبان في الثقات.
وعن عمارة بن القعقاع أنه قال: قال لي إبراهيم: حدّثني عن أبي زرعة، فإني سألته عن حديث، ثم سألته بعد سنين، فما احترّم منه حرفاً.
وقال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة»^(١).

الحكم على السند:

مرسل، ضعيف، وذلك للتالي:

- ١- أن أبا زرعة بن عمرو بن جرير، تابعي ثقة من الثالثة، روى الخبر مرفوعاً عن النبي ﷺ. فالخبر مرسل.
- ٢- شيخ الطبري: القاسم بن الحسن، لم أجد من ترجم له.
كما أن فيه الحسين (سنيد): اختلف فيه، ورجحت أنه صدوق، وله ما يُنكر عليه.
والله أعلم.
- لكن تابع الحسين (سنيداً) محمد بن عيسى كما في الرواية التي أخرجه ابن أبي حاتم - كما تقدم - عن علي بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن جرير، به.
- وعلي بن الحسين بن إبراهيم؛ أبي الحسن العامري (د ق)، قال ابن حجر: «صدوق من العاشرة»^(٢).
- ومحمد بن عيسى بن نجيح البغدادي (خت د تم س ق)، قال ابن حجر: «ثقة فقيه،

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٩٧/٦، والتاريخ الكبير ٢٤٣/٨، والنقات ٥١٣/٥، وتهذيب الكمال

٣٢٣/٣٣، والتهذيب ٥٢٣/٤، والتقريب ص ٦٤١.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب ١٥٣/٣، والتقريب ص ٤٠٠.

من العاشرة^(١).

وقد أورده ابن كثير - كما تقدم - عن (سنيد)، عن جرير، به. وقال ابن كثير: «وهذا مرسل حسن^(٢)».

فيظهر من قول الطبري بأن في إسناده ما فيه، أنه بسبب الإرسال. أو أنه بسبب رواية شيخه القاسم، عن الحسين (سنيد)؛ فإنه وإن أكثر الطبري من الرواية بهذا الإسناد في تفسيره وتاريخه؛ فإنني في الكثير مما وقفت عليه من هذه الروايات هي آثار في التفسير لابن جريج، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والحسن، وقتادة...^(٣)، أو آثار موقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما^(٤).

أما المذكور في هذا المثال المدروس فهو مرفوع عن النبي ﷺ، وقد يقبل من الراوي ما يرويه على وجه التفسير من أقوال التابعين والصحابة، في حين أن روايته لا تقبل فيما يرويه مرفوعاً عن النبي ﷺ، أو يترتب عليه حكم شرعي.

وقد قال البيهقي: «... وضرب لا يكون روايه متهمًا بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ، وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً، لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام... وقد يستعمل في الدعوات، والترغيب والترهيب، والتفسير، والمغازي فيما لا يتعلق به حكم».

(١) انظر ترجمته في: التهذيب ٦٧٠/٣، والتقريب ص ٥٠١.

(٢) تفسير ابن كثير ٣١٠/٦.

(٣) انظر مثلاً في تفسيره: ٦٧٤/١، ٤٥/٢، ١٢٣/٢، ٣١٩/٢، ٣٥٦/٢، ٤٣٧/٢، ٤٥٩/٢، ٥٠٢/٢، ٦٣٨/٢، ١١-١٠/١٨، ١٥/١٨، ٤٧/١٨، ٦٣/١٨، ٦٦/١٨، ٧١/١٨، ٣٢٧/١٨، ٣٠٨/١٨ - ٣٠٩.

وفي تاريخه - على سبيل المثال - : ٢٣/١، ٥٣/١، ٥٦-٥٧، ٦٧-٦٨، ١١٨/١، ١٤١/١، ٤٦٨/١.

(٤) انظر في تفسيره مثلاً: ٦٧٧/١، ٦٨٣/١، ٧٢٨/١، ٥٠/٢، ٨٤/٢، ٥١٤/٢، ومن الموقوف على ابن مسعود رضي الله عنه ٤٠٨/١٨، و. ومن المرفوع مع إرساله: ٢٨٦/٢.

وفي تاريخه - على سبيل المثال - : ٣٣/١، ٥٣/١، ٥٦/١، ١١٣/١، ١١٧/١. ومن المرفوع المتصل: ١٣٩/١، ومن المرفوع المرسل: ٥٥٢/١.

ثم روى البيهقي بإسناده عن يحيى بن سعيد يعني القطان، أنه قال: «تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث - ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجوير بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب، يعني الكلبي، وقال: - هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم». ثم قال البيهقي: «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به؛ ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط»^(١).

وقال الخطيب البغدادي: «إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام؛ وذلك لسوء حفظهم الحديث وشغلهم بالتفسير...»^(٢).

(١) دلائل النبوة ٣٥/١-٣٧. وانظر أيضاً: ميزان الاعتدال ٢/ ١٦١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٩٤/٢.

٧١- المثال الثالث:

في جامع البيان (٣/٣٣٩):

قال الطبري: «حدثني به يعقوب قال: ثنا ابن علية، عن أيوب، عن أبي قلابة، أن رسول الله ﷺ خطب فقال: ((اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وحجوا واعتمرُوا، واستقيموا يستقم لكم))».

ثم قال الطبري بعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يُستدل به على أن العمرة واجبة: «... هذه أخبار^(١) لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدُها، وأنها مع وهي أسانيدُها لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع، لا فرض واجب».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/٣٦٥ ح ١٠٣١) من طريق عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا أيوب عن أبي قلابة مرفوعاً، بمثله مع زيادة في أوله.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/١٩٢) — ومن طريقه الطبري في تفسيره (٨/٦٠٨) — عن معمر، عن أيوب عن أبي قلابة مرفوعاً بمثل حديث ابن المبارك وفي آخره:

قال ونزلت فيهم: ﴿ j i h g f e d c b a ﴾^(٢).

ثلاثتهم: (ابن علية، وعبد الوهاب الثقفي، ومعمر) عن أيوب، عن أبي قلابة، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف

الدَّورقي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة ... وكان من الحفاظ.

(١) تقدم دراستها في هذا الباب، الفصل الثاني (ح ٣٢)، و الفصل الثالث (ح ٤٧).

(٢) المائدة: ٨٧.

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

٣- أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني؛ أبو بكر البصري (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٥٦)، وأنه ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد.

٤- أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمرو - ويقال: ابن عامر - الحرمي، البصري (ع).
أحد الأئمة الأعلام.

ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: «كان ثقة، كثير الحديث، وكان ديوانه بالشام».

وقال العجلي: «بصري، تابعي، ثقة، وكان يحمل على عليٍّ (عليه السلام)، ولم يرو عنه شيئاً».

وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل، كثير الإرسال... من الثالثة».

وتوفي سنة: ١٠٤، وقيل: بعدها^(١).

الحكم على الإسناد:

مرسل، أرسله أبو قلابة. ورجال السند ثقات، من رجال الستة.

فيظهر من قول الطبري أن سنده واهٍ، أنه بسبب إرسال أبي قلابة.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٨٣/٧، ومعرفة الثقات ٣٠/٢، وتهذيب الكمال ٥٤٢/١٤، وتهذيب

٣٣٩/٢، وسير الأعلام ٤٦٨/٤، والتقريب ص ٣٠٤.

٧٢- المثال الرابع:

في الجزء المفقود (ص ٤١٤، ٤١٥):

قال الطبري: «...الله - تعالى ذكره - قد جعل في الصدقة المفروضة حقاً لصنوف من الأغنياء، وهم: المجاهدون في سبيل الله، والعاملون عليها، وأبناء السبيل الذين لهم ببلدهم غنى، وهم منقطع بهم في سفرهم، وقد رُوي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الله ﷺ من جهة نقل الواحد خبراً، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما:...

ح ٧٦٣ - حدثني يعقوب، قال: حدثنا إسماعيل^(١)، قال: حدثنا إسماعيل بن أمية، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تحل الصدقة لغني، إلا لخمسة: لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ، أو لغازٍ في سبيل الله، أو لرجلٍ كان له جارٌ من أهل الصدقة، فقسّم له منها شيئاً، فأهدى له، أو لرجلٍ ابتاع بماله)).

تخريج الحديث:

مدار الحديث على زيد بن أسلم، وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: من رواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلًا.

الوجه الثاني: من رواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

(١) إسماعيل هنا هو إسماعيل بن إبراهيم؛ -المعروف بابن عليّة-، وسبق أن الإمام الطبري - في الجزء المفقود (ح ٦١٢، ص ٣٢٠) - روى حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه ...)) الحديث، فرواه الطبري عن (يعقوب بن إبراهيم)، عن (إسماعيل بن إبراهيم)، عن (إسماعيل بن أمية).. هكذا؛ أي بالتصريح باسم والد إسماعيل أنه إبراهيم.

وقد نبهت إلى ذلك؛ لأن محقق الجزء المفقود قال في الحديث (٧٦٣) -الوارد في المثال أعلاه-، قال: ((الراوي عن إسماعيل بن أمية، هو: إسماعيل بن موسى الفزاري السدي، صدوق يخطئ. ولعل هذا مما أخطأ فيه)). قلت: وليس كذلك، بل هو إسماعيل بن إبراهيم -ابن عليّة-؛ بدلالة الحديث (ح ٦١٢) فضلاً عن أحاديث أخرى كثيرة رواها الطبري عن يعقوب بن إبراهيم، عن (إسماعيل بن إبراهيم)، -بالتصريح باسم والد إسماعيل أنه إبراهيم-، ثم إنه في نفس المصدر -ص ٤٢٦ ح ٧٦٩- روى الطبري حديثاً فقال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا إسماعيل، عن عبد الرحمن بن إسحاق.... إلى آخر السند. فقال المحقق: إن إسماعيل هو ابن عليّة.

الوجه الثالث: من رواه عن زيد بن أسلم، عن الثبت، عن الرسول ﷺ.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه أربعة: (إسماعيل بن أمية، والإمام مالك، والثوري، وابن عيينة).
● أخرجه الطبري - كما تقدم في الموضع السابق - من طريق إسماعيل بن أمية، واللفظ له.

● وأخرجه الإمام مالك في موطئه (ح ٦٠٤ ص ٢٦٨) - ومن طريقه الشافعي في الأم (٧٣/٢)، وأبو داود في الزكاة: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (ح ١٦٣٥)، والحاكم في مستدركه (١/٥٦٦ ح ١٤٨١)، والبيهقي في سننه الكبرى (١٥/٧ ح ١٢٩٤٥) - بنحوه.

وقال الحاكم: «هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يرسل مالك في الحديث ويصله، أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده»^(١).

● وأخرجه أبو عبيد؛ القاسم بن سلام في الأموال (ح ١٧٢٩ ص ٦٥٩) بنحوه.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٤٢٦ ح ١٠٦٨٢) بنحوه، لكن فيه ابن السبيل بدلاً من الغارم.

وأخرجه الطبري - أيضاً - في تفسيره (١١/٥٢٨) بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو عبيد، وابن أبي شيبة، والطبري) من طريق سفيان الثوري.

● وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٥/٩٦) من طريق ابن عيينة، بنحوه.
أربعتهم: (إسماعيل بن أمية، ومالك، وسفيان الثوري، وابن عيينة) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه اثنان: (معمر - وحده -، والثوري - مقروناً مع معمر -).

● أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/١٠٩ ح ٧١٥١) - ومن طريقه:

(١) وقال الذهبي في التلخيص: مرسل.

الإمام أحمد في مسنده (ح ١١٥٣٨)، وأبو داود في الزكاة: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (ح ١٦٣٦)، وابن ماجه في النكاح: باب من تحل له الصدقة (ح ١٨٤١)، وابن الجارود في المنتقى (ح ٣٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٣٧٤)، والحاكم في مستدركه (١/٥٦٦ ح ١٤٨٠)، وابن حزم في المحلى (٦/١٠٧)، والبيهقي في سننه الكبرى (٧/١٥٠ ح ١٢٩٤٦) و (٧/٢٢ ح ١٢٩٧٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/٩٥) -

عن معمر.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم». وقال الذهبي في التلخيص: «على شرطهما». وقال ابن حزم في المحلى (٦/١٥١): «وقد روى هذا الحديث عن غير معمر، فأوقفه بعضهم، ونقص بعضهم مما ذكر فيه معمر، وزيادة العدل لا يحل تركها». • ورواه الدراقطني في السنن (٣/٢٦ ح ١٩٩٧)، وفي العلل (١١/٢٧١) - أيضاً - من طريق ابن عسكر.

والبيهقي في السنن الكبرى (٧/١٥٠ ح ١٢٩٤٧) من طريق أبي الأزهر السليطي، بمعناه. كلاهما: (ابن عسكر، وأبي الأزهر) عن عبد الرزاق، عن الثوري مقروناً بمعمر. وقال الدراقطني في العلل: «وقال غيره - [أي غير ابن عسكر] - عن عبد الرزاق، عن معمر، وحده، وهو أصح».

كلاهما: (معمر، والثوري) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحوه.

وقد رواه البزار من طريق عبد الرزاق السابق. كما رواه من طريق عبد الرزاق، عن الثوري ومعمر - قرئهما -، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه. ثم قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن زيد، عن عطاء بن يسار مرسلًا. وأسنده عبد الرزاق، عن معمر والثوري. وإذا حدث بالحديث ثقة فأسنده، كان عندي الصواب. وعبد الرزاق عندي ثقة، ومعمر ثقة»^(١).

(١) بيان الوهم (٢/١٥). ولم أجد كلام البزار في المطبوع من البحر الزخار.

تخريج الوجه الثالث:

أخرجه الدارقطني في العلل (١١ / ٢٧٠) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: «حدثني الثبت، أن رسول الله ﷺ»، فذكره بنحوه. وقال الدارقطني: «ولم يسم رجلاً، وهو الصحيح». وذكره أبو داود في الموضع السابق (ح ١٦٣٦) معلقاً عن الثوري، عن زيد، عن الثبت، عن النبي ﷺ.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر ما يلي:

١/ أن الوجه الثاني المتصل، قد حكم عدة علماء بأنه صواب، ولم يعلوه بالوجه المرسل. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم». وقال الذهبي: على شرطهما. وقال الحاكم عقب روايته للوجه المرسل من طريق مالك: «هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يرسل مالك في الحديث ويصله، أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده».

وقال ابن حزم في المحلى (١٥١/٦): «وقد روى هذا الحديث عن غير معمر، فأوقفه بعضهم، ونقص بعضهم مما ذكر فيه معمر، وزيادة العدل لا يحل تركها». وقال البزار بعد أن ذكر الوجهين المرسل والمسند - كما تقدم -: «وإذا حدث بالحديث ثقة فأسنده، كان عندي الصواب. وعبد الرزاق عندي ثقة، ومعمر ثقة». وعلق ابن الملقن عقب تخريجه للحديث: «وفيها: أن مالكا، وابن عيينة أرسلوا، وأن معمرًا، والثوري وصلا، وهما من جُلَّة الحفاظ المعتمدين، والصحيح إذن أن الحكم للمتصل كما صرح به أهل هذا الفن والأصوليون»^(١).

وكما تقدم فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

وقال ابن حجر في التلخيص (٢٤٣/٣): «صححه جماعة».

وصححه الألباني في إرواء الغليل (٣٧٧/٣).

٢/ أن الدارقطني وأبا حاتم وأبا زرعة حكموا على الوجه الثاني المتصل بأنه مرجوح. حيث قال أبو حاتم وأبو زرعة: هذا خطأ^(١). وأما الدارقطني فبعد ذكره للوجه المتصل عن عبد الرزاق، ذكر الوجه الثالث: عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن الثبت، عن النبي ﷺ، ثم قال: وهو الصحيح.

٣/ أن الوجه الثالث من طريق الثوري، قال فيه كل من أبي حاتم وأبي زرعة: «وهو أشبه». ونفياً أن يكون المقصود بالثبت: عطاءً. حيث قال أبو حاتم: فإن قال قائل ثبت من هو؟ ليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يكن عنه.

وقال ابن أبي حاتم لأبي زرعة: أليس ثبت هو عطاء؟ قال: لا! لو كان عطاء ما كان يكتفي عنه. وقد رواه ابن عيينة عن زيد عن عطاء عن النبي ﷺ مرسل.

وقال أبو حاتم: والثوري أحفظ^(٢).

قلت: وقد جاء في رواية الثلاثة: (أبي عبيد؛ القاسم بن سلام، وابن أبي شيبة، والطبري في تفسيره)، عن الثوري، تصريحه بعطاء! - كما تقدم في تخريج الوجه الأول - فلا يُدرى إن كان الثوري رواه تارة عن عطاء، وتارة عن راوٍ آخر أهمه موثقاً له، أو أن الثوري رواه عن عطاء فقط؛ فتارة صرح باسمه، وتارة كناه؟

ويظهر من خلال ما تقدم: أن الحديث ثابت على الوجهين المتصل والمرسل، فرواه عطاء تارة متصلاً، وتارة مرسلًا - والله أعلم - فالوجه المتصل يُعد من باب زيادة الثقة، وهي مقبولة كما ذكر ابن حزم، والبزار. والوجه المرسل ثابت - كذلك - فقد رواه جمع من الثقات.

ومن صرح بأن هذا الحديث ثابت على الوجهين - المتصل والمرسل - النووي، حيث قال في المجموع (١٩٤/٦): «هذا الحديث حسن أو صحيح؛ رواه أبو داود من طريقين [فذكرهما^(٣)، ثم قال:] وإسناده جيد في الطريقين، وجمع البيهقي طرقه، وفيها أن مالكاً وابن

(١) العلل لابن أبي حاتم ص ٢٢١.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ص ٢٢١.

(٣) وهما الواردان في الوجه الأول، والوجه الثاني.

عينية أرسلاه، وأن معمرًا والثوري وصلاه، وهما من جملة الحفاظ المعتمدين، وقد تقرر القاعدة المعروفة لأهل الحديث والأصول أن الحديث إذا روي متصلًا ومرسلًا، كان الحكم للاتصال على المذهب الصحيح، وقد منّا أيضًا عن الشافعي رحمته الله أنه يحتج بالمرسل إذا اعتضد بأحد أربعة أمور: إما حديث مسند، وإما مرسل من طريق آخر، وإما قول صحابي، وإما قول أكثر العلماء. وهذا قد وجد فيه أكثر، فقد روي مسندًا، وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم». انتهى قوله..^(١).

دراسة إسناد الطبري:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدُّورقي (ع).^(٢)

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة ... وكان من الحفاظ.

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع)^(٣).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

٣- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، المكي (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم -وزاد: «صالح»-

(١) كذلك عندما أراد ابن القطان أن يدلل على ثبوت حديث مروي عن ثقة على وجهين -الوصل والإرسال-، استشهد بقول البزار السابق في هذا الحديث، فقال: " وهو نظر غير صحيح أن تعل رواية ثقة حافظ، وصل حديثاً رواه غيره مقطوعاً، أو أسنده، ورواه غيره مرسلًا، لأجل مخالفة غيره له. والأمر يحتمل أن يكون قد حفظ ما لم يحفظ من خالفه، وإذا كان المروي من الوصل، والإرسال عن رجل واحد ثقة، لم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدث به في حالين، فأرسل مرة، ووصل في أخرى. وأسباب إرساله إياه متعددة -[فذكر بعضاً منها، ثم قال:] - وإنما الشأن في أن يكون الذي يسند ما رواه غيره مقطوعاً أو مرسلًا ثقة، فإنه إن لم يكن ثقة لم يلتفت إليه ولو لم يخالفه أحد، فإذا كان ثقة فهو حجة على من لم يحفظ. وهذا هو الحق... فمن اختار ما اخترناه: أبو بكر البزار، ذهب إلى أنه إذا أرسل الحديث جماعة، وحدث به ثقة مسنداً؛ كان القول قول الثقة، ذكر ذلك -إن أردت الوقوف عليه- إثر حديث أبي سعيد رحمته الله: ((لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة))... انظر: بيان الوهم ٤٣٠/٥.

(٢) يراجع ما ذكرته عن اسم إسماعيل -الوارد في سند الطبري- في الحاشية (١) التابعة لنص المثال.

والنسائي .

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي، وابن حجر: «ثقة»، وزاد ابن حجر: «ثبت»^(١).

٤ - زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ القرشي العَدَوِيُّ؛ أبو أسامة، ويقال: أبو عبد الله المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ع).

وثقه ابن سعد، والإمام أحمد، ويعقوب بن شيبة -وزاد: «من أهل الفقه والعلم»-، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي.

وكان يرسل.

قال الذهبي: «الإمام الحجة القدوة».

وقال ابن حجر: «ثقة عالم، وكان يرسل».

مات زيد سنة ١٣٦^(٢).

٥ - عَطَاءُ بْنُ يَسَارَ الهلالي؛ أبو محمد المدني، القاضي مولى ميمونة زوج النبي ﷺ (ع).

وثقه ابن سعد -وزاد: كثير الحديث-، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي.

وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل، صاحب مواعظ، وعبادة، من صغار الثانية».

وتوفي سنة: ٩٤، وقيل: بعدها^(٣).

الحكم على السند:

مرسل؛ أرسله عطاء بن يسار، ورواته ثقات، من رجال الستة.

فيظهر من قول الطبري أن في إسناده نظراً، أنه بسبب ما فيه من إرسال عطاء بن يسار.

ولم أجد من العلماء من تكلم عن عطاء بن يسار فيما إذا كان يروي عن كل أحد، أو

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٥/٣، والكاشف ٧٤/١، والتهذيب ١٤٤/١، والتقريب ص ١٠٦.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٢/١٠، وسير الأعلام ٣١٦/٥، وجامع التحصيل ص ١٧٨، والتقريب

ص ٢٢٢.

(٣) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١٣٧/٢، وثقات ابن حبان ١٩٩/٥، وتهذيب الكمال

١٢٥/٢٠، والتهذيب ١١٠/٣، والتقريب ص ٣٩٢.

أنه لا يروي إلا عن ثقة.

كذلك لم أجد الإمام الطبري روى الرواية الموصولة من طريق زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولا أشار إليها.. إنما روى طرقاً أخرى لهذا الخبر مدارها على عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لثلاثة...» الحديث^(١)، مُصَدَّرًا هذا الخبر بجميع رواياته - الموصولة من طريق عطية، والمرسلة عن عطاء - بقوله: إن في إسناده نظرًا - كما سبق أن نقلت عنه في أول المثال - ويلاحظ أنه روى هذه الروايات على سبيل الاستشهاد لقوله بأن في الصدقة المفروضة حقًا لصنوف من الأغنياء^(٢). وسأتطرق إلى الحديث الموصول من طريق عطية في الفصل التالي - ح ٧٦ -.

(١) انظر: الجزء المفقود ص ٤١٤، ٤١٥.

(٢) ذكر ذلك ليبين أن حديث: ((لا تحل الصدقة لغني)) يحمل على الخصوص.

٧٣- المثال الخامس:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٥):

قال الطبري: « في أسانيدنا نظر^(١)، وذلك ما:..

-ح ٣٥٥- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هشيم، عن أبي حُرّة، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ))..

ثم روى الطبري بسنده المتقدم، -ولكن فيه تصريح هشيم بالإخبار-، عن النبي ﷺ، قوله -ح ٣٥٧-: ((كَفَى بِهِ شُحًّا أَنْ أذْكَرَ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ)).

تخريج الحديث -ح ٣٥٥-:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٥٣ ح ٨٧٠٠) عن هُشَيْمٍ، بمثله مع زيادة: ((فإنها معروضة علي)). وصرح هشيم بالإخبار.

وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ح ٢٩) عن سلم بن سليمان الضبي، بنحوه مع زيادة في آخره.

كلاهما: (هشيم، وسلم بن سليمان الضبي) عن أبي حرة.

وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٠ ح ٢٨) من طريق مبارك بن فضالة، بمثله.

وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٦ ح ٤٠) من طريق جرير بن حازم، بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو حرة، ومبارك بن فضالة، وجرير بن حازم) عن الحسن، عن النبي ﷺ.

(١) سبق في الفصل الخامس دراسة خريين من هذه الأخبار التي شملها بقوله هذا.

وذكره ابن حجر في المطالب العالية (١٣/٧٩٨ ح ٣٣٣٠) وعزاه لمسدد في مسنده، عن هشيم، عن أبي حرة، عن الحسن، مرفوعاً، بمثله مع زياد في آخره. وقال ابن حجر: هذا مرسل.

تخريج الحديث - ح ٣٥٧:-

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٥٣ ح ٨٧٠١) بنحوه.
 - وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ح ٣٩) بنحوه.
 - ثلاثتهم: (الطبري، وابن أبي شيبة، والقاضي إسماعيل) من طريق أبي حرة.
 - وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٣٦٣ ح ١٠٢٥) بنحوه.
 - وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٥ ح ٣٨) بنحوه.
 - كلاهما: (ابن المبارك، والقاضي إسماعيل) من طريق جرير بن حازم.
 - كلاهما: (أبو حرة، وجرير بن حازم) عن الحسن، عن النبي ﷺ.
- دراسة إسناده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدُّورقي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة ... وكان من الحفاظ. مات سنة ٢٥٢.

٢- هُشَيْم بن بَشِير بن أبي خازم قاسم بن دينار؛ أبو معاوية السلمي، الواسطي. الحافظ الكبير، نزيل بغداد (ع).

سئل شعبة: يكتب عن هشيم؟ قال: نعم! ولو حدثكم عن ابن عمر فصدقوه.

وقال ابن المبارك: «من غيّر الدهر حفظه فلم يغير حفظ هشيم».

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، يدلّس كثيراً، فما قال في حديثه:

أخبرنا، فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا، فليس بشيء».

وقال الجوزجاني: «هشيم ما شئت من رجل، غير أنه كان يروي عن قوم لم يلتهم».

ووثقه أبو حاتم، والعجلي، وزاد: «كان يدلّس، وكان يعد من حفاظ الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات، وزاد: «كان مدلساً».

وقال الذهبي: «كان مذهبه جواز التدليس بـ(عن)». وقال في موضع آخر: «حافظ،

ثقة، مدلس، وهو في الزهري ليس بحجة».

وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(١). كما سمي من أنواع تدليسه تدليس العطف .

وقال في موضع آخر: «ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي».

توفي سنة: ١٨٣^(٢).

٣- واصل بن عبد الرحمن؛ أبو حُرّة البصري (م قدس).

قال شعبة: «هو أصدق الناس».

ووثقه الإمام أحمد.

وقال أبو حفص عمرو بن علي: «قال كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي يحدثان عن أبي حرة».

وقال ابن معين: «صالح، وحديثه عن الحسن ضعيف، يقولون: لم يسمعه من الحسن».

وقال غندر: وقفت أبا حرة على أحاديث الحسن، فقال: لم أسمعها من الحسن. أو قال:

فلم نقف على شيء منها أنه سمعه، إلا حديثاً أو حديثين.

وقال البخاري: «تكلّموا في روايته عن الحسن».

وقال أبو داود: «ليس بذاك، أخوه سعيد يقدم عليه».

وقال النسائي: «ضعيف». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس».

وقال ابن حجر: «صدوق، عابد، وكان يدلس عن الحسن».

توفي سنة: ١٥٢^(٣).

(١) وهم من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع .

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٢٧/٧، ومعرفة الثقات ٣٣٤/٢، والجرح والتعديل ١٤٢/٩، والثقات ٥٨٧/٧، وميزان الاعتدال ٩٠/٧، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ١٨٨، وتهذيب الكمال ٢٧٢/٣٠، تعريف أهل التقديس ص ١٥٨، والتقريب ص ٥٧٤.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣١/٩، والثقات ٤٩٥/٥، والضعفاء الكبير ٣٢٦/٤، والكامل ٨٦/٧، وتهذيب الكمال ٤٠٧/٣٠، والتقريب ص ٥٧٩، وتحفة التحصيل ص ٣٣٦.

٤- الحسن البصري (ع): تقدمت الترجمة له في هذا الفصل - (ح ٦٨) -، وأنه ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. توفي سنة: ١١٠.

الحكم على السند:

ضعيف، للأسباب التالية:

١- فيه هشيم: كثير التدليس، في المرتبة الثالثة من المدلسين، وروايته في سند الطبري معننة.

٢- وفيه أبو حرة: صدوق.. تكلموا في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه، وقد عنعن في هذه الرواية.

٣- إرسال الحسن البصري.

وقد قال ابن حجر: مرسل.

أما الحديث ٣٥٧ فهو كسابقه؛ إلا أن هشيمًا قد صرح فيه بالإخبار.

فيظهر من قول الطبري في الخبرين بأن في أسانيدهما نظرًا أنه راجع للأسباب المتقدمة أو بعضها، والتعليل بإرسال الحسن أظهر؛ لأن الطبري قد صرح في مواضع أخرى بأنه يضعف مراسيله، كما سبق أن ذكرت في هذا الفصل، في المسلك الأول. والله أعلم.

وقد صرح هشيم بالإخبار في رواية ابن أبي شيبة - كما تقدم في التخريج -.

ومن تابع أبا حرة، في الخبر الأول جرير بن حازم، وكذلك تابعه في الخبر الثاني.

أخرج المتابعين القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ - كما تقدم في

التخريج.

وجرير بن حازم بن عبد الله الأزدي، العتكي، وقيل: الجهضمي؛ أبو الضر البصري

(ع).

وثقه ابن سعد -وزاد: إلا أنه اختلط في آخر عمره-، والبزار، والعجلي.

وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح...». وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجريروني من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة من الناس».

وقال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه... مات سنة سبعين، بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه». توفي سنة: ١٧٥^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٣٦/٢، والكمال ٣٤٤/٢، وتهذيب الكمال ٥٢٨/٤، والتهذيب ٢٩٤/١، والتقريب ص ١٣٨.

٧٤- المثال السادس:

في جامع البيان (٦١٢/٥):

قال الطبري: «حدثنا حميد بن مسعدة، قال: ثنا بشر بن المفضل، قال: ثنا يونس، وحدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن علية، عن يونس، عن الحسن، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ | } ~ جُبُّ أَلْبَيْتٍ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(١)، قالوا: يا رسول الله! ما السبيل؟ قال: ((الزاد والراحلة))».

وأخرجه في الموضع السابق (ص ٦١٣، و ٦١٤) من طرق عن قتادة عن الحسن، به، بنحوه.

وأخرجه -أيضاً- في الموضع السابق (ص ٦١٤) من طريق قتادة وحميد -قرنهما- عن الحسن، به، بنحوه.

ثم عقب الطبري بقوله: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ^(٢) في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين»^(٣).

تخريج الحديث:

- أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ص ١٠٧٤ ح ٥١٨) بنحوه.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٤٣٣ ح ١٥٧٠٧، و ١٥٧٠٨) بمثله.

والإمام أحمد -كما في مسائله، رواية ابنه عبد الله- (ص ١٩٧ ح ٧٣٧) بمثله.

والدارقطني في سننه (٣/٢١٨ ح ٢٤٢٤) بمثله.

خمسهم: (الطبري، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والدارقطني) من طرق عن يونس بن عبيد.

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) سبق أن درست من هذه الأخبار، حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الفصل الأول (ح ١٩)، وحديث علي عليه السلام

في الفصل الثالث (ح ٣٩)، والباقي منها هنا.

(٣) ٦١٧/٥.

- وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١٢٧/١) بمثله.
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٣٣/٣ ح ١٥٧٠٩) بنحوه.
كلاهما: (عبد الرزاق، وابن أبي شيبة) من طريق هشام.
وأخرجه الطبري، كما تقدم في الطرق الأخرى عنه في المثال السابق - في جامعه
(ص ٦١٣، ٦١٤) -.

والبيهقي في سننه الكبرى (٣٣٠/٤ ح ٨٤٢٢).
كلاهما: (الطبري، والبيهقي) من طرق عن قتادة، بنحوه.
ثم قال البيهقي: «هذا هو المحفوظ عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، وكذلك
رواه يونس بن عبيد، عن الحسن. ورواه الشافعي عن عبد الوهاب عن يونس».
وأخرجه الطبري في الموضع السابق -أيضًا-، من طريق حميد، قرنه بقتادة.
أربعتهم: (يونس بن عبيد، وهشام، وقتادة، وحميد) عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.
وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٧٣/٢) لعبد بن حميد، وابن المنذر عن الحسن، عن
النبي ﷺ.

- وروي عن الحسن، موصولاً:
أ) من حديث عائشة رضي الله عنها:
أخرجه العقيلي في ضعفائه (٣٣٢/٣ ح ١٣٥٣) من طريق هشام بن عبيد الله، عن
عتاب بن أعين، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة
مرفوعًا، بنحوه.
وقال العقيلي: «عتاب بن أعين، عن الثوري، في حديثه وهم..». [ثم روى هذا
الحديث].

وأخرجه الدارقطني في سننه (٢١٦/٣ ح ٢٤٢٠).
والبيهقي في سننه الكبرى (٣٣٠/٤ ح ٨٤٢٣).
كلاهما: من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: وجدت في كتاب عتاب بن أعين،
عن سفيان الثوري، به، بنحوه. والسياق للبيهقي.
ثم قال البيهقي: «وروي من وجه آخر عن عتاب، وروي فيه أحاديث أخر لا يصح

شيء منها، وحديث إبراهيم بن يزيد أشهرها^(١)، وقد أكدناه بالذي رواه الحسن البصري وإن كان منقطعاً.

وقال أيضاً في سننه الكبرى (٢٢٤/٥ ح ٩٩٠٩): «ورويانا من أوجه صحيحة عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلاً، وفيه قوة لهذا المسند» - يقصد مسند ابن عمر من طريق إبراهيم بن يزيد -.

(ب) من حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه الدارقطني في سننه (٢١٥/٣ ح ٢٤١٨).

والحاكم في مستدركه (٦٠٩/١ ح ١٦١٣).

كلاهما: (الدارقطني، والحاكم) من طريق سعيد بن أبي عروبة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق (ح ٢٤١٩).

والحاكم في الموضع السابق (ح ١٦١٤).

كلاهما: (الدارقطني، والحاكم) من طريق حماد بن سلمة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

كلاهما: (سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة) عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، مثله.

وقال البيهقي في سننه الكبرى (٣٣٠/٤ ح ٨٤٢١): «وروي عن سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في الزاد والراحلة. ولا أراه إلا وهماً».

وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي^(٢)، قائلاً: «فقول البيهقي (ولا أراه إلا وهماً) تضعيف للحديث بلا دليل؛ فيحمل على أن لقتادة فيه إسنادين، وكثيراً ما يفعل البيهقي وغيره مثل ذلك».

كما تعقب ابن الملقن البيهقي، قائلاً: «ولك أن تقول: لِمَ لا يحمل على أن لقتادة فيه

(١) تقدمت دراسة الحديث عند الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي... عن ابن عمر، مرفوعاً، في الفصل الأول من هذا الباب (ح ١٩).

(٢) بذيل سنن البيهقي الكبرى ٣٣١/٤.

إسنادين؛ فإنه أولى من الحكم بالوهم؟^(١)»
أما الصنعاني فكان موافقاً لموقف البيهقي، حيث قال: «رواه الدارقطني وصححه الحاكم، والراجح إرساله»^(٢).

دراسة إسناذه:

١ - حُمَيْدُ بن مَسْعُودَ بن المبارك السامي، أو الباهلي؛ أبو علي، ويقال: أبو العباس البصري (م ٤).

وثقه النسائي.

وقال أبو حاتم: «كتب بعض حديثه... وهو صدوق».

كما ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق»

توفي سنة: ٢٤٤^(٣).

٢ - بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي؛ أبو إسماعيل، البصري (ع).

وثقه ابن سعد -وزاد: «كثير الحديث، وكان عثمانياً»-، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، والبخاري.

وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال الإمام أحمد: «إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة».

وسئل ابن معين: من أثبت شيوخ البصريين ؟ قال: «بشر بن المفضل، مع جماعة سماهم».

وقال الذهبي: «كان حجة».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، عابد».

(١) البدر المنير ٢٢/٦.

(٢) سبل السلام ١٧٩/٢.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٢٩/٣، والثقات ١٩٧/٨، وتهذيب لكمال ٣٩٥/٧،
والتهذيب ٤٩٩/١، والتقريب ص ١٨٢.

وتوفي سنة: ١٨٧^(١).

٣- **يونس بن عبيد** بن دينار العبدي مولاهم؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو عبيد البصري (ع).

رأى أنس بن مالك رضي الله عنه.

وثقه ابن سعد- «وزاد: كثير الحديث»- وابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، والنسائي. وقال علي بن المديني: «يونس بن عبيد أثبت في الحسن من ابن عون». وقال أبو زرعة: «يونس بن عبيد أحب إليّ في الحسن من قتادة». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فاضل». توفي سنة: ١٣٩، وقيل: ١٤٠^(٢).

٤- **الحسن البصري** (ع): تقدمت الترجمة له في هذا الفصل - (ح ٦٨)-، وأنه ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. توفي سنة: ١١٠.

الحكم على السند:

مرسل من مراسيل الحسن، ورواته ثقات، من رجال الستة، سوى شيخ الطبري: حميد بن مسعدة، فهو من رواة الستة سوى البخاري. وقد رواه الطبري أيضاً عن شيخه يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وقد تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه من رجال الستة، وهو من الحفاظ.

وقد روى الخبر سعيد بن منصور في سننه من طريق يونس، عن الحسن، - كما تقدم في التخريج-، ونقل الزيلعي عن سعيد بن منصور قوله في سننه: وهذه الأسانيد صحيحة إلا أنها مرسل^(٣).

وقال البيهقي - كما تقدم-: «وروينا من أوجه صحيحة عن الحسن البصري عن النبي

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٩٠/٧، والتاريخ الكبير ٨٤/٢، وتهذيب الكمال ١٤٧/٤، والكاشف

١٠٩/١، والتهذيب ٢٣١/١، والتقريب ص ١٢٤.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥١٧/٣٢، والتهذيب ٤٧٢/٤، والتقريب ص ٦١٣.

(٣) نصب الراية ٨/٣-٩. ولم أجد عبارته في المطبوع من سننه.

ﷺ مرسلًا».

وقد ذكر ابن حزم الخبر من طريق قتادة وحميد، عن الحسن، ثم قال: «وحدث الحسن مرسل، ولا حجة في مرسل»^(١).

وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسندًا، والصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا^(٢).

فيظهر من حكم الطبري على هذا الخبر بأن في إسناده نظرًا... إلخ، أنه بسبب ما فيه من إرسال الحسن، وقد تقدم الكلام عن رأي الطبري في مراسيل الحسن.

وقد تقدم في الحكم على إسناده الخبر من طريق ابن عمر^(٣)، أنه ضعيف جدًا؛ لأن فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي. فلا يرتقي بمرسل الحسن.

وقد قال الألباني في إرواء الغليل (٤/١٦٧): «... إبراهيم بن يزيد ضعيف جدًا، فلا يؤثر فيه ولا يقويه مرسل الحسن البصري، كما هو المقرر في علم المصطلح».

وكذلك الأمر في حديث علي رضي الله عنه، فقد تقدم في الحكم على إسناده أنه منكر^(٤). ويلاحظ أن الطبري لم يُرقِّ خبر ابن عمر رضي الله عنهما، ولا خبر علي رضي الله عنه.

المرفوعين، بهذا المرسل، بل قال في جميعها: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين».

وقال الألباني في إرواء الغليل (٤/١٦٧): «إن طرق هذا الحديث كلها واهية، وبعضها أوهى من بعض، وأحسنها طريق الحسن البصري المرسل، وليس في شيء من تلك

الموصولات ما يمكن أن يجعل شاهدًا له لوهاؤها...».

(١) انظر: المحلى ٥٣/٧، و٥٥.

(٢) نصب الراية ٩-٨/٣.

(٣) انظر: الفصل الأول من هذا الباب (ح ١٩).

(٤) انظر: الفصل الثالث من هذا الباب (ح ٣٩). وقد نقلت المزيد من أقوال العلماء في حديث الزاد والراحلة، في

الموضعين السابقين، فليراجع.

٧٥- المثال السابع:

-وقد سبقت دراسته^(١)-

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها -أيضاً- نظر نذكر بعضها لتعرف...».

فروى -ح ٦٨٩- من طريق عنبة بن سعيد، عن شهر بن حوشب، قال: ((يكون في رمضان صوت، وفي شوال هممة أو مهمة، وفي ذي القعدة تحارب القبائل، وفي ذي الحجة يسلب الحاج، وفي المحرم - ولو أخبركم بما في المحرم! - قال: قلنا له: وما في المحرم؟ قال: ينادي من السماء: ألا إن فلاناً خيراً لله من خلقه، فاسمعوا له وأطيعوا)). وفي الحكم على السند هناك، ذكرت عدة علل يُضعف بها الخبر، وكان منها إرسال شهر بن حوشب، حيث إن شهراً من كبار التابعين، وهو كثير الإرسال والأوهام^(٢)، والخبر المذكور له حكم الرفع.

فيظهر أن أحد أسباب قول الطبري في هذا السند أن فيه نظراً هو ما تقدم، والله أعلم.

(١) الباب الأول، الفصل الأول (ح ١٥).

(٢) يراجع: ترجمة شهر بن حوشب في (ح ١٥).

{ الفصل الثامن }

منهجه في التضعيف بالتدليس

- قوله في خبر المدلس.
- مسلك واحد للإمام الطبري في التضعيف بالتدليس..
- أمثلة هذا المسلك:
- وتشتمل على الأخبار من (ح٧٦) إلى (ح٧٨).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مدلسين لم يصرحوا فيها بالسماع..
- ويشتمل على الأخبار من (ح٧٩) إلى (ح٩١).
- النتيجة.

الفصل الثامن: منهجه في التضعيف بالتدليس

لقد صرح الإمام الطبري برأيه في خبر المدلس، حيث ورد في حاشية معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (ص ٣٥٨) بتحقيق أحمد السلوم:

خاتمة: قرأت بخط ابن سعد الله الحنبلي الحافظ^(١) في آخر النسخة (ك) ما نصه:
وجدت بخط شيخنا جمال الدين^(٢)، أيده الله تعالى، قال أبو جعفر؛ محمد بن جرير الطبري رحمه الله في كتاب لطيف:

«القول في خبر المدلس:

وإن سأل سائل فقال: ما قلت في خبر المدلس، فقد كان الشافعي يأبى قبول خبره إلا بأن يقول سمعت، أو ما أشبه ذلك؟

قيل له: خبر المدلس عندنا مقبول، إلا من كان منهم معروفاً بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة، فإنه إذا كان معروفاً بذلك لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلس فيه. فأما ما لم يعلم من خبره أنه قد دلس فيه؛ فواجب قبوله، ولازم فيه تصديقه، كما يلزم قبول خبر غير المدلس، وأما من كان معروفاً بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبره في كل الأحوال مقبول غير مردود؛ مدلساً كان أو غير مدلس». ا.هـ.

قلت: فوصف الطبري للمدلس الذي يرد خبره بأن يكون معروفاً بالتدليس عن غير الثقات... إلخ، فيه إشارة إلى أن هذا المدلس مكثّر من التدليس؛ إذ أن العادة أن الراوي يعرف بذلك عندما يكثّر منه.. والله أعلم.

وقد سئل ابن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ قال: «إذا

(١) وهو ناسخ النسخة (ك) من كتاب معرفة علوم الحديث. واسمه:

أحمد بن يوسف بن سعد الله؛ أبو العباس الحارثي، الآمدي، الحنبلي: الإمام المقرئ المحدث. ولد بديار بكر. سنة ٧١٠ هـ. انظر ترجمته في: المعجم المختص بالحدثين للذهبي، ص ٤٧.

(٢) لم أستطع تمييزه، ولعله يقصد الإمام الحافظ جمال الدين؛ يوسف بن عبد الرحمن المزني، أبا الحجاج القضاعي الشافعي؛ محدث الشام، صاحب تهذيب الكمال. ولد عام ٦٥٤ هـ، وتوفي عام ٧٤٢ هـ. انظر ترجمته في: المعجم المختص بالحدثين ص ٢٩٩، والوافي بالوفيات ١٠٦/٢٩.

كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول حدثنا»^(١).

وقال الإمام مسلم: «وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم؛ إذا كان الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث، وشُهر به؛ فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه»^(٢).

وفي قول الطبري: «خبر المدلس عندنا مقبول؛ إلا من كان منهم معروفاً بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة العدالة...»، فيه مشاهدة لمن ذكرهم العلائي في الطبقة الرابعة من المدلسين، حيث قال العلائي: «ورابعها: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين...»^(٣)، وهو ما تبعه عليه ابن حجر في تعريف أهل التقديس، عند تعريفه لأهل الطبقة الرابعة^(٤).

إلا أن الفارق بين قول الطبري وقول العلائي، أن الطبري لا يحتج بخبر من كان هذا وصفهم في حال علم أنه قد دلس فيه، فإن لم يعلم أن المدلس قد دلس في هذا الخبر فإن الطبري يرى وجوب قبوله..

وهذا كنعو قول الفسوي: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة»^(٥).

وكنحو رأي القوم الذين ذكرهم أبو الحسن بن القطان، حيث قال: «...من عرف بالتدليس، فإنه إذا كان ثقة؛ يختلف في قبول معننه ما لم يقل: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، فإنه إذا قال ذلك؛ قبل إجماعاً لثقتة، وإذا لم يقل ذلك قبله قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه، ورده آخرون ما لم يتبين أنه سمعه»^(٦).

(١) الكفاية ٣٨٧/٢.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص ٦٨٠.

(٣) جامع التحصيل ص ١١٣.

(٤) انظر: تعريف أهل التقديس ص ٦٣.

(٥) المعرفة والتاريخ ١٤/٣.

(٦) بيان الوهم والإيهام ٤٣٥ / ٢.

كما أنه يظهر من جواب الطبري أنه أوسع ممن قالوا بالاحتجاج بخبر المدلس فيما لو صرح بالسماع، ونحوه من الصيغ^(١)؛ إذ إن الطبري لم يذكر وسيلة معينة لمعرفة أن الخبر لم يدلس فيه، فلم يعلق جوابه على النظر في التصريح بالسماع، أو عدمه، إنما أطلق الأمر وجعله يدور مع ثبوت التدليس، أو عدمه.

يؤيد ذلك أن الطبري تكرر منه في عدة مواضع من تهذيبه، قوله عن الآخرين -الذين يخالفونه في تصحيح الخبر-: «وخبر المدلس عندهم، غير جائز الاحتجاج به في الدين؛ إلا بما قال: فيه حدثنا أو سمعت، وما أشبه ذلك من القول الذي يدل على السماع»^(٢).

كما يؤيده أن الطبري افتتح مطلع كلامه الأول -«إن سأل سائل.. إلخ»- افتتحه ببناء سؤالٍ عن خبر المدلس من خلال ما نُقل عن الإمام الشافعي، أنه يأبي قبول خبره إلا بأن يقول: سمعت، أو ما أشبه ذلك. فأجاب الطبري تلك الإجابة الموسعة.

فيظهر لي من أسلوبه في هذا السياق ومفهوم قوله أنه لا يؤيد ما أورده عن الشافعي، وأن نفي الحصر بالتصريح بالصيغ الدالة على الاتصال، مقصودٌ لديه. والله أعلم.

وهذا كنحو ما قاله ابن معين، فإنه عندما سأله يعقوب بن شيبة: أفيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ فقال ابن معين: «لا يكون حجة فيما دلس»^(٣).

أما قول الطبري: «وأما من كان معروفاً بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبيره في كل الأحوال مقبول، غير مردود؛ مدلساً كان أو غير مدلس».

فهذا نظير قول تلميذه أبي الفتح الأزدي الحافظ، فقد قال: «التدليس على ضربين؛ فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء، وقبل منه..»^(٤).

أما ابن حبان فقد قال في مقدمة صحيحه -عن الذي لا يدلس إلا عن ثقة- قال:

(١) وكلامهم هذا إنما هو على العموم، وإلا فقد استثنى العلماء حالات خاصة تقبل فيها عنعنة المدلس، مبثوثة في

كتب المصطلح وغيرها، وليس هنا موضع بسطها.

(٢) سيأتي في هذا الفصل أمثال قوله هذا..

(٣) انظر: الكفاية ٣٨٧/٢.

(٤) الموضع السابق.

«وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده؛ فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد تبين سماعه عن ثقة» ثم مثل ذلك بمراسيل صغار الصحابة فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي^(١).

وتعقبه الزركشي، فقال: «وخرج من هذا عدم اختصاص ابن عيينة، بل من كانت عادته لا يدلس إلا عن ثقة؛ فحديثه مقبول، وبذلك صرح أبو الفتح الأزدي، وأبو بكر البزار، فقال في الجزء المذكور: إن من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، ثم قال: فمن كانت هذه صفته وجب أن يكون حديثه مقبولاً وإن كان مدلساً. وإلى ذلك أشار أبو بكر الصيرفي في كتاب الدلائل والأعلام فقال: كل من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول: حدثني أو سمعت»^(٢).

وقال ابن عبد البر: «وإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة؛ استغني عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه»^(٣).

قلت: فوافق الطبري في هذه المسألة أبا الفتح الأزدي، والبزار، وابن عبد البر، والزركشي، وغيرهم.

وبالنظر في مصنفات الطبري فإنني لم أظفر حتى هذه اللحظة بخبر ضعفه مصرحاً أن سبب ذلك أنه مدلس، أو أن فيه راوياً يدلس عن الضعفاء، أو نحو ذلك. إنما وجدت أمثلة قليلة مما ضَعَفَ سنده، دون بيانه للسبب، وبعد دراستها ظهر أن فيها راوياً مدلساً لم يصرح بالسماع، لكن لم يكن هذا الأمر هو العلة الوحيدة في السند، بل ظهر معه أسباب أخرى يمكن أن يضعف بها السند، كما سيظهر في الأمثلة القادمة. ومن الجدير بالذكر أن الإمام الطبري صحح أسانيد أخبار من طريق رواة مدلسين لم يصرحوا فيها بالسماع، وسيأتي بيان ذلك، بعد ذكر أمثلة ما ذكرته آنفاً؛ مما ضعف سنده...

(١) صحيح ابن حبان ١/١٦١.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/٦١٧.

(٣) التمهيد ١/١٧. وانظر: الجنس الأول من المدلسين عند الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.

٧٦- المثل الأول:

في الجزء المفقود (ص ٤١٤):

قال الطبري: «وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الله ﷺ من جهة نقل الواحد خبر، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما: ...-ح ٧٦٠- حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تحل الصدقة لغني إلا لثلاثة: في سبيل الله، وابن السبيل، ورجل كان له جار فتصدق عليه، فأهدى له))»^(١).

ورواه الطبري -في (ح ٧٥٨)- من طريق عمران البارق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله، أو ابن السبيل، أو جار فقير يتصدق عليه، فيهدي لك أو يدعوك)). [و لم يُعرف أبا سعيد بأنه الخدري].
كما رواه الطبري -في (ح ٧٥٩، و ٧٦١، و ٧٦٢)- من طرق عن ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد، بنحوه. وجاء تعريف أبي سعيد بالخدري في (ح ٧٥٩)^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في الزكاة: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (ح ١٦٣٧) بلفظ الطبري في (ح ٧٥٨).

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٣٦٨) ولفظه: ((لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة؛ العامل عليها، أو غارم، أو مشترى، أو عامل في سبيل الله، أو جار فقير يتصدق عليه أو أهدى له)).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩/٢) بنحو لفظ الطبري في (ح ٧٥٨).
والبيهقي في السنن الكبرى (٢٢/٧ ح ١٢٩٧٨) بنحو لفظ الطبري في (ح ٧٥٨).

(١) يلاحظ أن الطبري روى عدة أحاديث في ذلك، تبدأ من (ح ٧٥٨ إلى ح ٧٦٣)، وقد بدأت هنا بالحديث (ح ٧٦٠) نظراً لأن سنده أقل ضعفاً من الباقيين. أما الحديث (ح ٧٦٣) فهو مرسل عن عطاء بن يسار، مرفوعاً، وقد سبقت دراسته في الفصل السابع (ح ٧٢).

(٢) انظر: الجزء المفقود (ص ٤١٤، و ٤١٥).

خمسهم: (الطبري، وأبو داود، وابن خزيمة، والطحاوي، والبيهقي) من طريق سفيان الثوري، عن عمران البارقي.

وعند جميعهم لم يُعرفوا أبا سعيد بأنه الخدري، سوى البيهقي.
وجاء في سند ابن خزيمة عند ذكر اسم عطية، قوله: «مع براءتي من عهده».

- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٤٢٦ ح ١٠٦٨١). يمثل حديث الطبري (ح ٧٦٠).

والإمام أحمد في مسنده (ح ١١٢٨٦). يمثل حديث الطبري (ح ٧٦٠).
وعبد بن حميد في مسنده - كما في المنتخب (٢/٨٠ ح ٨٩٣) - بنحو حديث الطبري (ح ٧٦٠).

وأبو يعلى في مسنده (ص ٢٧٦ ح ١٢٠٣) بنحو حديث الطبري (ح ٧٦٠).
والطبري في تفسيره (١٠/١٦٥). يمثل حديث الطبري (ح ٧٦٠).
والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٩) بنحو حديث الطبري (٧٥٨).
والبيهقي في سننه الكبرى (٧/٢٣ ح ١٢٩٨١) بنحو حديث الطبري (ح ٧٥٨). وقال البيهقي: «وهذا إن صح؛ فإنما أراد - والله أعلم - ابن سييل غني في بلده، محتاج في سفره، وحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد أصح طريقاً، وليس فيه ذكر ابن السبيل، والله أعلم».
سبعهم: (ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، وأبو يعلى، والطبري، والطحاوي، والبيهقي) من طريق ابن أبي ليلى.

وجاء تعريف أبي سعيد بـ (الخدري) عند الإمام أحمد، والطبري، والبيهقي.

- وأخرجه أحمد في مسنده (ح ١١٣٥٨). بمعناه.
وأبو يعلى في مسنده (ص ٢٩٦ ح ١٣٣٤). بمعناه.
والبيهقي في سننه الكبرى (٧/٢٢ ح ١٢٩٧٩).
ثلاثهم: (الإمام أحمد، وأبو يعلى، والبيهقي) من طريق فراس المكتب.
ولم يأت تعريف أبي سعيد بـ (الخدري) إلا عند أبي يعلى، أما البيهقي فقال: عن أبي سعيد رضي الله عنه، فيُحتمل من عبارة الترضي أنه الصحابي أبو سعيد الخدري، والله أعلم.

- ثلاثتهم: (عمران البارقي، وابن أبي ليلي، فراس المكتب) عن عطية، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

دراسة السند:

١ - محمد بن عبد الله بن المبارك القُرَشِيُّ المَخَرَّمِيُّ؛ أبو جعفر البغدادي المدائني الحافظ، قاضي حلوان (خ د س).

قال أبو بكر الباغندي: «كان حافظاً متقناً».

وقال نصر بن أحمد بن نصر: «من الحفاظ المتقنين والمأمونين».

وقال أبو حاتم: «ثقة، ثقة».

كما وثقه النسائي، ومسلمة بن قاسم، والدارقطني، -وزاد: «كان حافظاً»-.

وقال ابن أبي حاتم: «صدوق ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ».

مات سنة ٢٥٤، وقيل: ٢٦٠. وقيل: غير ذلك^(١).

٢ - وكيع بن الجراح بن مَليح الرُّؤَاسِيُّ؛ أبو سفيان الكوفي، من قيس عيلان (ع).

أحد الأعلام، مناقبه ومكانته عند أهل الحديث مشهورة جداً.

قال الإمام أحمد: «ما رأيت أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ من وكيع، ما رأيت

وكيعاً شك في حديث إلا يوماً واحداً، ولا رأيت مع وكيع كتاباً ولا رقعة قط».

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ عابد».

مات سنة ١٩٧، وقيل غير ذلك^(٢).

٣ - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٢٧/٣، وتهذيب الكمال ٥٣٤/٢٥، والتهذيب ٦١٣/٣، والتقريب ص ٤٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: مقدمة الجرح والتعديل ص ٢١٩، وتهذيب الكمال ٤٦٢/٣٠، وتذكرة الحفاظ ٢٢٣/١،

والتهذيب ٣١١/٤، والتقريب ٥٨١.

ربما دلس.

توفي سنة: ١٦١.

٤ - عمرو بن قيس الملائني؛ أبو عبد الله الكوفي (بخ م ٤).

وثقه الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة -وزاد: مأمون-، وأبو حاتم، والنسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من ثقات أهل الكوفة ومتقنيهم، وعباد أهل بلده وقرائهم...».

وقال ابن حجر: «ثقة متقن عابد، من السادسة، مات سنة بضع وأربعين^(١)».

٥ - عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي؛ أبو الحسن (بخ د ت ق). قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به».

وقال ابن معين: «صالح». وفي رواية قال: «كان ضعيفاً».

وضعه الثوري وهشيم، والإمام أحمد، وأبو حاتم -وزاد: يكتب حديثه-، والنسائي، والدارقطني.

وقال أبو داود: «ليس بالذي يعتمد عليه».

وقال أبو زرعة: «لين».

وقال الجوزجاني: «مائل».

وقال ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة».

وقال الذهبي: «مجمع على ضعفه».

- كما أنه عرف بتدليس الشيوخ:

قال الإمام أحمد بعد أن ضعف حديثه: «بلغني أن عطية كان يأتي الكلي^(٢)، ويسأله عن التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول قال: أبو سعيد».

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١٨٢/٢، والثقات ٢٢٢/٧، وتهذيب الكمال ٢٠١/٢٢، والتقريب ص ٤٢٦.

(٢) محمد بن السائب الكلي، تقدمت الترجمة له في (ح ٥)، وأنه متهم بالكذب، ورمي بالرفض.

وقال ابن حبان: «سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد. فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال ابن حجر: «ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح». وعدّه في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل. وقال أيضاً في موضع آخر: «صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً». والذي يظهر لي أنه ضعيف، فالأكثر على تضعيفه، والله أعلم. توفي سنة: ١١١، وقيل: ١٢٧^(١).

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ مداره على عطية العوفي، وهو ضعيف، ويدلس تدليس الشيوخ. وقال البيهقي عقب روايته للحديث من طريق العوفي: «وحدث عطاء بن يسار عن أبي سعيد أصح طريقاً... والله أعلم»^(٢). قلت: وإن عدّ ابن حجر عطية في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، -وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل-؛ إلا أنه لا ينفع في حالة عطية العوفي تصريحه بالسماع؛ لأن تدليس عطية هو من نوع تدليس الشيوخ كما ظهر من كلام الإمام أحمد، وابن حبان.. قال العلامة الألباني في كتابه التوسل (ص ٩٤) -بعد أن ذكر أن تدليس عطية من نوع

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٠٥/٦، وتاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣٦٣/١)، وأحوال الرجال ص ٥٦، وضعفاء العقيلي ٣٥٩/٣، والمجروحين ١٧٦/٢، وسنن الدارقطني ٣٩/٤ ح ١١٠، والمغني ٦٢/٢، والتهذيب ١١٤/٣، وتعريف أهل التقديس ص ٥٠، والتقريب ص ٣٩٣.

(٢) وسبق أن درست الحديث من طريق عطاء بن يسار في الفصل السابق (ح ٧٢) فليراجع.

تدليس الشيوخ^(١)، قال: «والتصريح بالسماع إنما يفيد إذا كان التدليس من النوع الأول - [يعني تدليس الإسناد] - وتدليس عطية من النوع الآخر القبيح، فلا يفيد فيه ذلك؛ لأنه في هذه الرواية^(٢) أيضًا قال: (حدثني أبو سعيد) فهذا هو عين التدليس القبيح».

قلت: إضافة إلى ذلك، فإن التصريح باسم أبي سعيد أنه الخدري كما ظهر في بعض طرق هذا الحديث لا يفيد، وذلك أن عطية ضعيف لعلتين: سوء حفظه، وتدليسه.. فإذا أمنا من تدليسه لم نأمن من سوء حفظه.

كما نفى الشيخ الألباني - في السلسلة الضعيفة - أن يكون التصريح بأن أبا سعيد هو الخدري دافعاً لشبهة أن يكون أبو سعيد هو الكلبي الكذاب، فقال رحمه الله: «الشبهة لا تزال قائمة؛ لأن ابن حبان صرح - كما تقدم نقله عنه - أن عطية كان يحدث عن الكلبي، ويكنيه بأبي سعيد؛ فكان^(٣) الذين يسمعون الحديث عنه يتوهمون أنه يريد الخدري، فمن أين... أن التصريح بـ (الخدري) إنما هو من عطية، وليس من توهم الراوي عنه، أو من وهمه، فقد علمت أنه كان سيئ الحفظ؟! هذان احتمالان لا سبيل إلى ردهما، وبذلك تبقى شبهة التدليس قائمة»^(٤).

وقد قال الطبري فيما رواه من أسانيد هذا الخبر: «في إسناده نظر». والظاهر أن ذلك بسبب ضعف عطية العوفي وتدليسه، ويلاحظ أن الطبري قد ورد عنده في بعض طرقه التي رواها التصريح بالخدري - كما تقدم في التخريج -، فيما أن الطبري يرى أن ذلك لا أثر له في إزالة شبهة التدليس لنفس السبب الذي نقلته آنفاً عن الألباني في السلسلة الضعيفة. وإما أنه يرى أن شبهة التدليس زالت، ولكن ظلت علة سوء حفظ عطية العوفي قائمة، - والله أعلم -.

(١) انظر: التوسل ص ٩٣.

(٢) يقصد الألباني رواية لحديث آخر، وهي أيضًا من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري.

(٣) ورد في المطبوع: (كان)، لكن يظهر أنه خطأ طباعي، والسياق يفهم بإضافة الفاء، أي (فكان..).

(٤) ٨٦/١ ح ٢٤.

٧٧- المثال الثاني:

في جامع البيان (٣٩١/٢٤):

قال الطبري: «وقوله: ﴿ & ' () * + , - . / ﴾^(١) . أجمعت القُرْأَةُ؛ قَرَأَةُ الأمصار في قراءة ذلك على كسر الذال من (يعذب)، والثاء من (يوثق)، خلا الكسائي؛ فإنه قرأ ذلك بفتح الذال والثاء، اعتلاّ منه بخبر رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قرأه كذلك، واهي الإسناد.

حدثنا به ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن خارجة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: ثني من أقرأه النبي ﷺ: ((فيومئذ لا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ)).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث خالد الحذاء، وقد اختلف عليه، على وجهين:
الوجه الأول: من رواه عنه، عن أبي قلابة، عمن أقرأه النبي ﷺ.
الوجه الثاني: من رواه عنه، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث ﷺ، عن النبي ﷺ.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن خالد الحذاء جماعة:
- أخرجه أبو داود في أول كتاب الحروف والقراءات (ح ٣٩٩٦).
والإمام أحمد في مسنده (ح ٢٠٦٩١).
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣١٤٥/٦ ح ٧٢٤١).
ثلاثتهم: (أبو داود، والإمام أحمد، وأبو نعيم) من طريق شعبة. وقال أبو داود: «بعضهم أدخل بين خالد، وأبي قلابة رجلاً».
- وأخرجه أبو داود -أيضاً- في الموضع السابق (ح ٣٩٩٧) من طريق حماد بن زيد.
- وأخرجه أبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ص ١٧٢ ح ١٢٦) من طريق عباد بن عباد المهلي. بمثله، وزاد الآية ٢٦: «(ولا يُوثَقُ وثاقه أحدٌ) منصوبات».

(١) الفجر: ٢٥، ٢٦.

- وأخرجه أبو عمر الدوري -أيضاً- في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ح ١٢٧) عن علي بن عاصم. يمثل سابقه.

- وأخرجه الطبري في جامع البيان -كما في المثال المتقدم- من طريق خارجة بن مصعب.

- وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢/٢٨٠ ح ٣٠٠٩) من طريق عبد الله بن المبارك. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والصحابي الذي لم يسمه في إسناده قد سماه غيره مالك بن الحويرث». ووافقه الذهبي.

- ستتهم: (شعبة، وحماد بن زيد^(١)، وعباد بن عباد، وعلي بن عاصم، وخارجة بن مصعب^(٢)، وعبد الله بن المبارك) عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن من أقرأه النبي ﷺ، بمثله.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن خالد الحذاء سليمان الخوزي:

- أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/٨١٩ ح ٢١٤٧) من طريق عبيد الله بن موسى، عن سليمان الخوزي، عن خالد الحذاء. وعزاه ابن الأثير في أسد الغابة (٦/٤٢٧) إلى ابن منده من طريق عبيد الله بن موسى، به.

- وأخرجه أبو نعيم -أيضاً- في الموضع السابق (ح ٢١٤٨) من طريق عبيد بن عقيل، ثنا سليمان القافلاي، عن خالد الحذاء.

وذكر الدارقطني في العلل (١٤/٦٦) رواية مالك بن الحويرث، من طريق سليمان

(١) ورواية حماد بن زيد وردت على الشك، حيث رواها عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: أنبأني من أقرأه النبي ﷺ، أو من أقرأه، من أقرأه النبي ﷺ: (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ).

(٢) والرواية من طريق خارجة فيها تصريح أبي قلابة بالتحديث، والرواية من طريق عباد بن عباد، وعلي بن عاصم، فيها تصريح أبي قلابة بالإخبار.

الخوزي، وقال: وهو القافلائي^(١).

وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص ٢٣٠) في ترجمة (٢٥٨): «(سليمان بن أبي سليمان القافلائي؛ أبو محمد).. روى عنه عبيد الله بن موسى، فقال: سليمان الخوزي». وبمثله قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢١/٢).

وأشار الدارقطني في العلل - في الموضوع السابق - إلى رواية العباس بن الفضل الأنصاري، ومسدد بن عطاء.

ثلاثتهم: (سليمان القافلائي، والعباس بن الفضل، ومسدد بن عطاء) عن خالد الحذاء. وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٩/١٩ ح ٦٤٣) - وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢١٩/٢ ح ٢١٤٦) -^(٢).

والحاكم - أيضاً - في مستدركه (٧٢٧/٣ ح ٦٦٣٥).

كلاهما: (الطبراني، والحاكم) من طريق عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ المَقْرئ، عن سليمان؛ أبي محمد القافلائي^(٣)، عن عَاصِمِ الْجَحْدَرِيِّ.

(١) جاء في المطبوع من علل الدارقطني: .. القافلائي. [بالمهزلة]، والظاهر أنه تصحيف، فالدارقطني في كتابه الآخر: (الضعفاء والمتروكين) (ص ٢٣٠) ذكره باسم القافلائي. [بالتون]. وكذلك ورد في جميع المصادر التي وقفت عليها، -أي القافلائي-، إلا في المغني للذهبي (٤٣٩/١ ت ٢٥٩٥) فورد بالمهزلة.

(٢) وجاء في سند أبي نعيم... عن مالك بن الحويرث رحمته الله، أن النبي ﷺ أقرأ أباه...، بينما في سند الطبراني أن النبي ﷺ أقرأناه...

ويلاحظ تشابه رسم (أقرأ أباه) مع رسم (أقرأناه)؛ لكن يستبعد أن يكون تصحيف وقع في سند أبي نعيم؛ لأنه قد روى هذا الحديث تحت عنوان: حويرث؛ أبو مالك بن الحويرث. ثم رواه ثانية في نفس الموضوع، من طريق آخر عن عبيد بن عقال، وصدّره بقوله: «(ورواه عبيد بن عقال، عن سليمان، مثله، عن خالد، ولم يذكر أباه...)». وقال أيضاً: «(ورواه غير واحد، عن خالد، عن أبي قلابة، عن سمع النبي ﷺ، ولم يذكر مالك بن الحويرث، ولا أباه. وهو المشهور)».

قلت: فيتجه احتمال التصحيف، أو الخطأ الطباعي إلى سند الطبراني، والذي روى أبو نعيم الحديث عنه في معرفة الصحابة (٢١٤٦ ح). والله أعلم.

(٣) يلاحظ أن القافلائي تارة يرويه عن خالد الحذاء، وتارة يرويه عن عاصم الجحدري. والقافلائي هو أولى من يحمل عليه هذا الاختلاف، فهو متروك الحديث كما سيأتي.

كلاهما: (خالد الحذاء، وعاصم الجحدري) عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أقرأه: (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق).

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥١٣/٨) إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن مردويه، والبخاري، عن أبي قلابة عمن أقرأه النبي ﷺ، وفي رواية مالك بن الحويرث رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أقرأه وفي لفظ أقرأ إياه: (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد)، (منصوبة الذال والفاء).

وسئل الدارقطني في العلل (٦٦/١٤ ح ٣٤٢٤) عن حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه أن النبي ﷺ أقرأه: (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد، ولا يوثق وثاقه أحد). فقال: «يرويه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، واختلف عنه:

فرواه سليمان الخوزي؛ وهو القافلائي^(١)، والعباس بن الفضل الأنصاري -قاضي الموصل-، ومسدد بن عطاء، عن خالد، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث. وخالفهم شعبة، وهيب، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وعبد بن عباد، ومحبوب بن الحسن، والخفاف، روه عن خالد، عن أبي قلابة، عمن أقرأه النبي ﷺ، ولم يسموه. وهو المحفوظ عن خالد».

وبالنظر في هذا الاختلاف، يظهر رجحان الوجه الأول، وذلك للأسباب التالية:

- ١/ أن رواية الوجه الراجح يفضلون من خالفهم من حيث العدد، فقد روى الوجه الأول كما تقدم ستة من الرواة، في حين لم يرو الوجه الثاني إلا ثلاثة فقط.
- ٢/ أن رواية الوجه الراجح يفضلون من خالفهم من حيث الرتبة؛ فممن روى الوجه الأول شعبة، وحماد بن زيد، وابن المبارك، وعبد بن عباد المهلي، وهم ثقات أثبات، من رجال الستة^(٢)، في حين أن رواية الوجه الثاني ضعفاء؛ فسليمان القافلائي: متروك الحديث^(٣)، والعباس بن الفضل الأنصاري: متروك، واتهمه

(١) يراجع تعليقي على نسبه في الحاشية ٣، ص ٥٢٦.

(٢) انظر: التقريب ص ٢٦٦، وص ١٧٨، وص ٣٢٠، وص ٢٩٠. ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ت ١٧٥).

(٣) انظر ترجمته في: المجروحين ٣٣٣/١، وميزان الاعتدال ٢٩٨/٣.

أبو زرعة^(١)، ومسدد بن عطاء؛ لم أجد من ذكره فيما وقفت عليه من كتب الرجال.

٣/ ترجيح بعض أئمة هذا الشأن للوجه الأول، فقد رجحه الدارقطني — كما تقدم —، وأبو نعيم حيث قال بعد أن روى الوجه الثاني: «رواه غير واحد، عن خالد، عن أبي قلابة، عن سمع النبي ﷺ، ولم يذكر مالك بن الحويرث، ولا أباه. وهو المشهور».

دراسة إسناد الطبري:

١ - محمد بن حميد الرازي التميمي؛ أبو عبد الله (د ت ق).

تقدمت ترجمة مختصرة له في التمهيد^(٢)، وأنه حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه. توفي سنة: ٢٤٨.

وأزيد هنا بعض التفصيل:

قال الإمام أحمد: «إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار، وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي؟!»^(٣). وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده»^(٤).

وقال الذهبي: «وثقه جماعة، والأولى تركه»^(٥).

أما الإمام الطبري فقد صرح بتصحيح عدة روايات عنه، كما سيأتي في الحكم على السند.

٢ - مهران بن أبي عُمر العطار؛ أبو عبد الله الرازي (مد ق).

(١) انظر: التقريب ص ٢٩٣.

(٢) ص ٢٠.

(٣) المجروحين ٢/٣٠٤.

(٤) الموضع السابق.

(٥) الكاشف ٢/١٦٦.

قال أبو حاتم: «ثقة، صالح الحديث».
 ووثقه ابن معين. وقال أيضاً: «كان شيخاً مسلماً، كتبت عنه، وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان».
 وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويغرب».
 وقال الدارقطني: «لا بأس به».
 وقال البخاري والساجي: في حديثه اضطراب.
 وقال النسائي: «ليس بالقوي».
 وقال العقيلي: «روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها».
 وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام، سيئ الحفظ، من التاسعة»^(١).
 ٣- خارجة بن مصعب بن خارجة الضبي؛ أبو الحجاج الخراساني السرخسي (ت ق).

ضعفه جمهور الأئمة؛ كابن المديني، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني..
 كما ضعفه النسائي، وقال أيضاً: متروك الأحاديث. وقال مرة: «ليس بثقة».
 وضعفه ابن معين، وأبو داود، وقالوا أيضاً: «ليس بشيء».
 ونقل عباس الدوري عن ابن معين أنه كذبه.
 وممن نفى عنه الكذب، أبو حاتم، وابن عدي...
 فقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به... لم يكن محله محل الكذب».
 وقال ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو في المتن فإنه يغلط ولا يتعمد، وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن رواه عنه، فيكون ضعيفاً، وليس هو ممن يتعمد الكذب».
 وقال الإمام أحمد: «لا يكتب حديثه».
 وترك وكيع وابن المبارك حديثه.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٢٩/٧، والجرح والتعديل ٣٠١/٨، والضعفاء الكبير ٢٢٩/٤، والثقات

٥٢٣/٧، وميزان الاعتدال ٥٣٢/٦، والتهذيب ١٦٧/٤، والتقريب ص ٥٤٩.

- كما اتهمه عدة أئمة بالتدليس:

قال الإمام البخاري: «كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره». وورد نحوه عن يحيى بن يحيى.

وقال ابن حبان: «كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات، عن الثقات الذين رأهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره».

وقال يحيى بن يحيى: «مستقيم الحديث عندنا، ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما يدلس عن غياث بن إبراهيم، فإننا كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض لها».

وقال الذهبي: «واه».

وقال ابن حجر: «متروك، وكان يدلس عن الكذابين...»

وعده في الطبقة الخامسة من المدلسين، وهم: من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً^{(١)(٢)}.

٤ - خالد بن مهران الحذاء؛ أبو المنازل البصري (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: «ثبت».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال حماد بن زيد: «قدم علينا قدامة من الشام، فكأننا أنكرنا حفظه».

وقال شعبة لعبد الله بن نافع القرشي: «عليك بحجاج، وابن إسحاق؛ فإنهما حافظان،

واكتنم عليّ عند البصريين في خالد الحذاء، وهشام».

وردّ الذهبي قول شعبة، فقال: «وهذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يلتفت إليه؛ بل

(١) انظر: تعريف أهل التقديس ص ٦٣.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٠٥/٣، والضعفاء للنسائي ص ٣٦، والمجروحين ٢٨٨/١، والكامل ٥٧/٣، وميزان الاعتدال ٤٠٣/٢، والكاشف ٣٦٢/١، وتعريف أهل التقديس ص ١٧٥، والتهذيب ٥١٢/١، والتقريب ص ١٨٦.

خالد، وهشام محتج بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج، وابن إسحاق». وقال ابن حجر: «الظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة، أو من أجل دخوله في عمل السلطان».

وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الثقة... أحد الأعلام». وقال أيضاً: «ثقة، كبير القدر». وقال ابن حجر: «ثقة، يرسل».

وتوفي سنة: ١٤٠، وقيل بعدها^(١).

٥ - أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمر - ويقال: ابن عامر - الجرّمي، البصري (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٧١)، وأنه ثقة، فاضل، كثير الإرسال... توفي سنة ١٠٤.

الحكم على الإسناد:

ضعيف جداً؛ فيه:

١ - خارجة بن مصعب: متروك، ويدلس عن الكذابين. وعده ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين. وهم من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً.

٢ - مهران العطار: صدوق، له أوهام، سيئ الحفظ.

٣ - محمد بن حميد الرازي: حافظ ضعيف.

وقد وهى الطبري هذا الإسناد - كما تقدم -، ويظهر أن سبب ذلك، أنه من رواية خارجة بن مصعب، وقد تقدم قريباً أنه متروك، مدلس...

وقد يكون من أسباب توهية الطبري للسند أنه من رواية مهران العطار أيضاً، وإن كان قد روى الطبري من طريقه خبراً وصف سنده بالصحة، لكنه ساقه متابعاً لوكيع بن الجراح^(٢).

وليس من أسباب توهية الطبري لسند الحديث، أنه من رواية شيخه: محمد بن حميد؛

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٧٣/٣، ومعرفة الثقات ٣٣٣/١، والضعفاء الكبير ٤/٢، والجرح والتعديل ٣٥٢/٣، وتهذيب الكمال ١٧٧/٨، وسير الأعلام النبلاء ١٩٠/٦، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٩٥ ت ١٠١، والتهذيب ٥٣٣/١، والتقريب ص ١٩١.

(٢) انظر: مسند علي ص ٤٧ ح ٩٣، و ٩٤.

والذي أكثر الطبري من الرواية عنه^(١)، فقد وقفت له على حديث رواه عنه في أحاديث الأصول في تهذيب الآثار، -والتي اشترط فيها الصحة-، قائلاً عقبه: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه، لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته..»^(٢). كما صحح له حديثاً في تهذيبه أيضاً -إلا أنه ليس من أحاديث الأصول- قائلاً: «هذا خبر صحيح»، ولم يورد له متابعات^(٣).

وإن كان سند الإمام الطبري ضعيف جداً؛ إلا أن الحديث -كما تقدم في التخريج-؛ ثابت من روايات أخرى؛ كرواية شعبة وعباد بن عباد المهلي وغيرهما، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه، عمن أقرأه النبي ﷺ.

وقد رواه الحاكم من طريق ابن المبارك، عن خالد، به، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والصحابي الذي لم يسمه في إسناده، قد سماه غيره مالك بن الحويرث». ووافقه الذهبي.

وقال صاحب عون المعبود (١٩/١١): أبو قلابه يروي عن بعض الصحابة الذي أقرأه رسول الله ﷺ، فجهالة الصحابة لا تقدح في صحة الحديث..

وضعف الألباني سند الحديث من رواية أبي داود في سننه (ح ٣٩٩٦)، والتي قال أبو داود عقبها: «بعضهم أدخل بين خالد، وأبي قلابه رجلاً». والرواية الثانية (ح ٣٩٩٧) التي وردت من طريق حماد بن زيد على الشك، حيث رواها عن خالد الحذاء، عن أبي قلابه،

(١) وقد أحصى الشيخ أكرم زيادة عدد مرويات الطبري عنه، في الكتب المطبوعة، فبلغت: ٣٨٣٨ رواية. انظر: معجم شيوخ الطبري ص ٤٦٦.

(٢) مسند عمر ٨٣٨/٢ - ٨٣٩ (ح ٣٦). وروى أيضاً له من أحاديث الأصول في تهذيبه في مسند علي: ص ٤-٣. وبعد نصه على تصحيح سنده وذكر مخالفة الآخرين له، روى متابعتين للخبر، وهما متابعتان قاصرتان.

(٣) انظر: مسند علي (ص ٧٧، ٧٨ ح ١٣٨).

كما روى عنه عدة أخبار في مواضع أخرى -ليست من أصول تهذيبه- إنما نص على صحة سندها، وساق معها متابعات قاصرة. انظر: مسند عمر ٢١٤/١ ح ٣٢٨ ووصف الرواية بالصحة في ص ٢١٠، وانظر أيضاً ٢٢٤/١ ح ٣٥١ ووصف السند بالصحة في ص ٢١٩، وانظر أيضاً: ٤٩٧/٢ ح ٧٢٢، وقد وصف السند بالصحة في ص ٤٩١. وانظر أيضاً: مسند علي ص ٤٧ ح ٩٤، وقد وصف السند بالصحة في نفس الصفحة.

قال: أَنبَأَنِي مَنْ أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، أَوْ مَنْ أَقْرَأَهُ، مَنْ أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ: فَيَوْمئذٍ لَا يُعَذِّبُ^(١).

(١) ضعيف سنن أبي داود (ص ٣٢٢ ح ٣٩٩٦، وح ٣٩٩٧).

٧٨- المثال الثالث:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٥):

قال الطبري: « في أسانيدنا نظر، وذلك ما:..

- ح ٣٥٥ - حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هشيم، عن أبي حُرَّة، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ))..

ثم روى الطبري بسنده المتقدم، -ولكن فيه تصريح هشيم بالإخبار-، عن النبي ﷺ، قوله -ح ٣٥٧-: ((كَفَى بِهِ شُحًّا أَنْ أُذْكَرَ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَلَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ)).

وهذا المثال سبقت دراسته في الفصل السابع (ح ٧٣).

وذكرت في الحكم على السند -ح ٣٥٥- أنه ضعيف، للأسباب التالية:

١ - فيه هشيم: كثير التدليس، في المرتبة الثالثة من المدلسين، وروايته في سند الطبري معننة.

٢ - وفيه أبو حرة^(١): صدوق.. تكلموا في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه، وقد عنعن أيضاً.

٣ - إرسال الحسن البصري.

أما الحديث ٣٥٧ فهو كسابقه؛ إلا أن هشيمًا قد صرح فيه بالإخبار.

فيظهر من قول الطبري في الخبرين: إن في أسانيدنا نظرًا أنه راجع للأسباب المتقدمة أو بعضها، والتعليل بإرسال الحسن أظهر؛ لأن الطبري قد صرح في مواضع أخرى بأنه يضعف مراسيله، كما سبق أن ذكرت. والله أعلم.

(١) مما ذكرته في ترجمته، قول غندر: «وقفت أبا حرة على أحاديث الحسن؟»، فقال: لم أسمعها من الحسن. أو قال:

فلم نقف على شيء منها أنه سمعه، إلا حديثًا أو حديثين..

وقال البخاري: «تكلموا في روايته عن الحسن».

رواة مدلسون صحح الطبري أخبارهم، ولم يصرحوا فيها بالسماع:

١. قتادة بن دَعَامَة بن قتادة السَّدُوسِي؛ أبو الخطاب، البصريُّ (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٦١)، وأنه من جلة التابعين، ثقة، ثبت، وتوفي سنة: ١١٧. ووصفه بالتدليس النسائي، وابن حبان، والحاكم، والخطيب، والذهبي، والمقدسي، والعلائي، والحلي.

وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(١).

وقال شعبة: «كنت أعرف إذا حدثنا قتادة ما سمع مما لم يسمع؛ كان إذا جاء ما سمع؛ قال: ثنا أنس، وثنا الحسن، وثنا مطرّف، وثنا سعيد، وإذا جاء ما لم يسمع؛ يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة».

وقال شعبة أيضاً: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: ثنا كتبت، وإذا قال: حدث لم أكتب»^(٢).

ومما رواه الطبري عن قتادة:

٧٩- حديث النبي ﷺ: ((لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره...)) الحديث، رواه الطبري من طريق معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي الأسود الدّيلي، قال: انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة، مع الأشعري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلقينا عبد الله بن عمرو... فقال: يوشك ألا يبقى في أرض العجم من العرب إلى قتيل أو أسير... فذكرنا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قول عبد الله بن عمرو... إلى أن قال: - فخطب عمر بن الخطاب يوم الجمعة، قال: فقال: إن نبي الله ﷺ كان يقول... فذكر الحديث^(٣).

(١) وهم من أكثر منه، فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

(٢) الكفاية ٣٨٨/٢.

(٣) مسند عمر ٨١٥/٢، ٨١٦ - ح ٣٥ -.

أخرجه الحاكم في مستدركه ٥٩٣ / ٤ (ح ٨٦٥٣) من طريق معاذ بن هشام، به، بمثله. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، وزاد البخاري، مع مسلم. والضياء المقدسي في المختارة ٢٥١/١ (ح ١٤١، ١٤٢) من طريق معاذ بن هشام، به.

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه؛ عدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته ورواته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين، -[وذكر منها:.. والأخرى: أن قتادة عندهم من أهل التدليس، معروف عندهم بذلك، وغير جائز عندهم أن يحتج من رواية المدلس، وإن كان عدلاً، إلا بما قال فيه: حدثنا أو سمعت، وما أشبه ذلك مما يدل على سماعه..»

قلت: قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: لم يسمع -[أي قتادة]- من أبي الأسود الديلي^(١).

وقال ابن حجر في المطالب العالية: «فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، ورجاله ثقات»^(٢).

٨٠- وكذلك روى الطبري خبراً من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جُبَيْر، عن كثير بن الصلت، قال كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣١٢/٧: «قلت رواه أبو يعلى عن شيخه أبي سعيد، فإن كان هو مولى بني هاشم فرجاله رجال الصحيح».

وذكره ابن حجر في المطالب العالية ٥٩٥/١٧ (ح ٤٣٥٢) عن إسحاق بن راهويه، عن معاذ بن هشام، به، بمثله. وقال ابن حجر: «فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، ورجاله ثقات». ثم ذكره ص ٦٠٠ - عن أبي يعلى، من طريق معاذ بن هشام، به، بنحوه. وكل ما سبق من الطرق يرويها قتادة بالعنعنة.

- وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٩ ح ٨) - ومن طريقه الدارمي في سننه ٢٨٠/٢ (ح ٢٤٣٣)، والضياء المقدسي في المختارة ٢٣٢/١ (ح ١٢٧، ١٢٨) - عن همام، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٢/٤ (ح ١٧٩٧) بنحوه، مختصراً. وقال البخاري: «ولا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان».

والحاكم في مستدركه ٤٤٦/٤ (ح ٨٣٨٩) بلفظه. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

كلاهما: (البخاري، والحاكم) من طريق همام، به.

وجاءت رواية قتادة عند جميع من سبق بالعنعنة.

وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني ٥٣٩/١ (ح ٢٧٠).

(١) التهذيب ٣١٧/٨.

(٢) ٥٩٦/١٧.

فمرا على هذه الآية، فقال زيد عليه السلام سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الشيخ والشيخة فارجهما البتة))، فقال عمر: لما أنزلت أتيت النبي ﷺ، فقلت: أكتبنيها، فكأنه كره ذلك.. الحديث^(١).

ثم صحح الطبري سند الخبر بمثل عبارته في المثال السابق، وذكر من علل المخالفين التي ضعفوا بها الخبر: «..والثانية: أن قتادة من أهل التدليس، ولا يحتج عندهم من حديث المدلس في الدين إلا بما قال: فيه سمعت أو حدثنا، وما أشبه ذلك، وليس ذلك كذلك في هذا الخبر».

قلت: يلاحظ في هذا المثال -الثاني-؛ أنه من رواية شعبة عن قتادة؛ فلا يخشى من تدليس قتادة هنا؛ لقول شعبة: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: سمعت وحدثنا، حفظته. وإذا قال: عن فلان تركته».. وقال شعبة -أيضاً-: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»^(٢).

وقد صححه الحاكم كما تقدم في تخريج الحديث، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

٢. سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤١)، وأنه ثقة حافظ.. توفي سنة: ١٤٨.

ووصفه بالتدليس ابن حبان، والكرائسي، والنسائي والدارقطني، وغيرهم.

وهناك من لم يقبل تدليسه، إلا ما صرح به بالسماع، وهناك من قبل تدليسه، كما سيأتي..

قال أبو الفتح الأزدي: «...فنحن نقبل تدليس ابن عيينة، ونظرائه؛ لأنه يحيل على مليء

ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سأله عن

(١) مسند عمر ٢/٨٧٠، ٨٧١ - ح ٣٧-.

أخرجه النسائي في الكبرى ٤/٢٧٠ (ح ٧١٤٥)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٥٩٦)، والحاكم في مستدركه

٤/٤٠٠ (ح ٨٠٧١) وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

كلهم من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، به. وكلها حدث بها قتادة بالعننة.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/٦٣٠.

هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربعي...»^(١).

وذكر الخطيب البغدادي أنه يدلّس تدليس التسوية، فقال: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه؛ لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوري، وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا»^(٢).

وقال الذهبي: «وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: (حدثنا)، فلا كلام. ومتى قال: (عن)، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء»^(٣).

قلت: قول الذهبي في حمل عنعنة المدلس على الاتصال إذا كانت عن شيخه المكثّر عنه، هو قول عام؛ لكن قد يظهر للإمام الناقد في أخبار بعينها ما يجعله لا يحمل تلك العنينة على الاتصال، إذ أن هناك روايات للأعمش عن هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم الحافظ الذهبي، قد صرح الأئمة بأنه لم يسمعها منهم أو دلّسها.. فقد قال الثوري: لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الموضوع من القهقهة منه. وقال الإمام أحمد - في حديث^(٤) رواه الأعمش عن أبي وائل.. -: «كان الأعمش يدلّس هذا الحديث؛ لم يسمعه من أبي وائل... كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن أبي وائل، فطرح الحسن بن عمرو، وجعله عن أبي وائل،

(١) الكفاية ٢/٣٨٧.

(٢) الكفاية ٢/٣٩٠.

(٣) وقال د. مسفر الدميني: «وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية، لكنه مكثّر من التدليس، كما أنه يدلّس

عن الضعفاء والمجهولين، والمتروكين، ويُسوي الحديث، فمن الضعفاء الذين كان يدلّس عنهم: أبان، ويزيد الرقاشي - [وذكر مجموعة منهم، ثم قال: ... ومن كان هذا حاله فهو من أهل المرتبة الثالثة، أو الرابعة، وليس من الثانية، ولا يشفع له أنه من صغار التابعين، وأنه يدلّس عن أنس، وغيره من الصحابة والثقات، والله أعلم].

التدليس في الحديث ص ٣٠٥.

(٤) وهو: كنا لا نتوضأ من موطأ.

ولم يسمعه منه». وقال ابن معين - في حديث^(١) رواه الأعمش عن أبي صالح.. -: «لم يسمع هذا الحديث من أبي صالح»^(٢).

وقد قال الخطيب: «وإن كان رجل معروفاً بصحبته لرجل والسماع منه... ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه؛ فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث عنه رجلاً غير مسمى، أو أسقطه، ترك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا فيكون مثل المقطوع»^(٣).

والخلاصة: أن الذهبي يرى أن الأعمش متى قال: عن، فقد تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخه الذين أكثر عنهم..

أما الفسوي فسبق أن ذكرت في بداية هذا الفصل أنه قال: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة».

وقال العلائي: «مشهور بالتدليس، مكثّر منه»^(٤)! إلا أن العلائي بالمقابل مثلاً للطبقة الثانية من طبقات المدلسين بسليمان الأعمش. فقال: «وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك لإمامته، أو لقلّة تدليسه في جنب ما روى، أو أنه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش..»^(٥).

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ... لكنه يدلس». وعدّه -أيضاً- في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس.

قلت: ظهر من تعريف العلائي المتقدم ثلاثة أسباب لاحتمال الأئمة تدليس أصحاب هذه المرتبة الثانية: وهي (لإمامتهم، أو قلّة تدليسهم، أو أنه لا يدلس إلا عن ثقة). وليس الأعمش ممن لا يدلس إلا عن ثقة، لقول أبي الفتح -السابق-: إنه يحيل على غير مليء..

(١) وهو: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن.

(٢) انظر: جامع التحصيل ص ١٨٩-١٩٠.

(٣) الكفاية ٤٠٩/٢.

(٤) جامع التحصيل ص ١٨٨.

(٥) ص ١١٣.

كما أنه ليس مقلاً، بتصريح العلاني نفسه - كما تقدم عنه-، ولكن وُضِعَ العلاني له في أصحاب المرتبة الثانية، يُفهم منه أن كثرة تدليسه لم تبلغ كثرة تدليس من اعتبرهم في أصحاب المرتبة الثالثة، أو أنها في جنب ما رواه تُعد قليلة، فهو إمام حافظ، شيخ الإسلام، والمحدثين^(١)، وقال العجلي: «يقال ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب»^(٢)... وقد سئل ابن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: «إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا»^(٣).

فالراجح -والله أعلم- أن الأعمش تقبل عنعنته، ما لم يتبين تدليسه.. ويميز ذلك أئمة هذا الشأن.

ومما رواه الطبري عن الأعمش:

٨١- أن النبي ﷺ قال: ((من يضمن عني ديني، ويقضي عدايتي، ويكون معي في الجنة)).

رواه الطبري من طريق شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ورواه أيضاً من طريق شريك، به، ولفظه: عن علي رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿Q P O﴾^(٤) قال: جمع رسول الله ﷺ عليه أهل بيته، فاجتمعوا ثلاثين رجلاً، فأكلوا وشربوا، وقال لهم: ((من يضمن عني ذمتي ومواعيدي، وهو معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟))... فقال علي رضي الله عنه: «أنا»^(٥).

(١) انظر الألقاب التي نعت بها الذهبي في سير الأعلام ٢٢٦/٦.

(٢) معرفة الثقات ٤٣٢/١.

(٣) الكفاية ٣٨٧/٢.

(٤) الشعراء: ٢١٤.

(٥) مسند علي ص ٦٠ - ح ٣، ٥-.

كما رواه من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن زهير بن الأقرم - إن شاء الله، شك يحيى -، عن علي عليه السلام، مرفوعاً، بمثله^(١).

(١) - ح ٤ - ولم أجد من خرجه من هذا الطريق.

أما الحديث من طريق شريك السابق، فأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٨٨٣) بنحو لفظ الطبري في (ح ٥). والطبراني في المعجم الأوسط ٢٧٦/٢ (ح ١٩٧١) مختصراً. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا شريك، وأبو عوانة».

والضياء المقدسي في المختارة ١٣١ / ٢ (ح ٥٠٠) بنحو لفظ الطبري في (ح ٥).

ثلاثتهم: (أحمد، والطبراني، والضياء) من طريق شريك، به.

وذكره البخاري في تاريخه ٣٢/٦ ت: (عباد بن عبد الله الأسدي) من طريق شريك به، بنحوه. وقال البخاري عن عباد: «سمع علياً عليه السلام... فيه نظر».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١١٣/٩: «رواه أحمد، وإسناده جيد».

وقال أيضاً في ٣٠٣/٨: «رواه البزار واللفظ له، وأحمد باختصار، والطبراني في الأوسط باختصار أيضاً، ورجال أحمد، وأحد إسنادي البزار رجال الصحيح، غير شريك وهو ثقة».

- وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢٨٢٦/٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٢/٣، كلاهما من طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، قال: قال علي عليه السلام: لما نزلت هذه الآية (وأنذر عشيرتكم الأقربين)؛ قال لي رسول الله: «اصنع لي رجل شاة بصاع من طعام...» فذكر الحديث بنحوه، مع زيادة.

- وذكر الطبري بعد أن صحح الخبر (ح ٣، ٤، ٥) أنه على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل، فذكر منها: (أن الحديث قد حدث به عن المنهال بن عمرو، غير الأعمش، فقال فيه: عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، عن النبي صلى الله عليه وسلم).

ثم روى هذه المخالفة، من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن ابن عباس، عن علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا بني عبد المطلب...» الحديث. وفيه قوله: «هذا - [أي علي عليه السلام] - أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا وأطيعوا».

وأخرجها أيضاً في تاريخه ٥٤٢/١، وأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨٧/٤ من نفس طريق الطبري. وقال ابن كثير في تفسيره ٣٨٠/١٠: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم، وهو متروك، كذاب، شيعي، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة، رحمهم الله».

- وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ١٧٩/٢ من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، قال: فحدثني من سمع عبد الله بن الحارث بن نوفل، واستكتمني اسمه، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «وأنذر عشيرتكم الأقربين. واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين» قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عرفت أني إن بادأت بها قومي

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل..» [وذكر منها:]- أن الأعمش عندهم مدلس، ولا يجوز عندهم من قبول خبر المدلس إلا ما قال فيه: حدثنا، أو سمعت، وما أشبه ذلك». قلت: ولم أجد فيما وقفت عليه من الكتب التي خرجت هذا الحديث من أعلاه بعننة الأعمش.

٨٢- كما صحح الطبري سند ما رواه من طريق سفيان، عن سليمان -[الأعمش]-، عن ذكوان -[أبي صالح]-، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً: ((أربع من الجاهلية، لن يدعها الناس...)) الحديث^(١).

قلت: يلاحظ أن رواية الأعمش هنا، هي عن شيخه الذي يكثر عنه، ذكوان؛ أبي صالح. وقد تقدم ذكر رأي الذهبي أن هذا النوع من الرواية يحمل على الاتصال. ولم أجد فيما وقفت عليه من الكتب التي ذكرت هذا الحديث من أعلاه بعننة الأعمش.

٨٣- وروى الطبري من طرق عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خَرَشَةَ بن

رأيت منهم ما أكره... فاصنع لنا يا علي رجل شاة على صاع من طعام، وأعد لنا عس لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلب... الحديث، وليس فيه قوله لعلي: هذا أخي ووصي... إلخ. وذكر الدارقطني الخلاف في طرق الحديث، ثم قال: «والأشبه بالصواب حديث سلمة، عن ابن إسحاق». انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/٧٧).

(١) مسند علي ص ٨، ح ١٠، وعبارته في تصحيح السند ص ٥.

أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١١/٧ ح ٣١٤٢) من طريق شيخ الطبري، به، بلفظه. وأخرجه مسلم في الإيمان: باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنيابة (ح ٦٧) وأحمد في مسنده (ح ٨٩٠٥، و ١٠٤٣٤).

كلاهما: (مسلم، وأحمد) من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((اثنان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنيابة على الميت)). وكلها وردت عن الأعمش بالعننة.

- وأخرجه الترمذي في الجنائز: باب ما جاء في كراهية النوح (ح ١٠٠١)، وأحمد في مسنده (ح ٩٣٦٥) من طريق علقمة بن مرثد، عن أبي الربيع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أربع في أمتي من أمر الجاهلية لن يدعهن الناس...)) الحديث، بنحوه. وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن)).

الحُرِّ، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً: ((ثلاثة لا يكلمهم الله: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مَنَّهُ، والمسبيل إزاره، والمنفق سلعته بالحلف الفاجرة)).

ثم روى الطبري متابعة لسليمان بن مسهر، من طريق أبي زرعة، عن خرشة بن الحر، به، بنحوه، مع زيادة^(١). وصدر الطبري هذه الأخبار بأنها مما صحح سنده.

وكما ظهر في تخريج الحديث في الحاشية، فإن الإمام مسلم قد أخرج هذا الحديث في صحيحه من نفس طريق الأعمش، عن سليمان بن مسهر، وكانت رواية الأعمش بالعنعنة. وقد رواها الإمام مسلم متابعاً لرواية أبي زرعة، عن خرشة بن الحر، المتقدمة عنده.

ثم روى الطبري شاهداً لبعض ما ورد فيه، من طريق أبي معاوية، ووكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ثلاثة لا ينظر الله إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: رجل بايع إماماً لدنياً - إلى أن قال: - ورجل كان له فضل ماء على الطريق فمنعه ابن السبيل، ورجل أقام سلعته بالبيع بعد العصر، فحلف...)). الحديث.

(١) مسند علي ص ٥٥ - ٥٦ (ح ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥).

أخرجه مسلم في الإيمان: باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار... (ح ١٠٦)، وأبو داود في اللباس: باب ما جاء في إسبال الإزار (ح ٤٠٨٨)، والنسائي في الزكاة: باب المنان بما أعطى (ح ٢٥٦٥)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٤٠٥) و(ح ٢١٤٠٨). كلهم من طرق عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، بنحوه. وكلها رواها الأعمش بالعنعنة. سوى ما جاء من طريق الإمام أحمد في (ح ٢١٤٠٥) فقد صرح فيه الأعمش بالسماع. - وأخرجه مسلم في الموضع السابق، وأبو داود في الموضع السابق (ح ٤٠٨٧)، والترمذي في أبواب البيوع: باب ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذباً (ح ١٢١١) - وقال الترمذي: ((حديث حسن صحيح)) -، والنسائي في الموضع السابق (ح ٢٥٦٤)، وابن ماجه في التجارات: باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع (ح ٢٢٠٨)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٣١٨).

كلهم من طريق شعبة، عن علي بن مُدْرِك، عن أبي زرعة، بنحوه مع زيادة. كلاهما: (سليمان بن مسهر، وأبو زرعة) عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر رضي الله عنه، مرفوعاً.

ثم روى له متابعة من طريق شعبة، عن الأعمش، به، بمثله^(١).
قلت: يلاحظ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنها من رواية الأعمش، عن شيخه المكثّر عنه أبي صالح. والمتابعة من رواية شعبة، الذي قال - كما تقدم -: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة».

٣. عمرو بن عبد الله بن عبيد الممداني، أبو إسحاق السبيعي (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ٣٩)، وأنه ثقة، مكثّر، عابد... اختلط بأخرة. توفي سنة: ١٢٦، وقيل: بعدها.

ووصفه بالتدليس ابن حبان، والنسائي، والكرائسي، والحاكم، وغيرهم.
وقال ابن حجر: «ذكره في المدلسين... أبو جعفر الطبري^(٢)».
قلت: الذي وقفت عليه من كتب الطبري، أنه صحح أسانيد أخبار من طريق أبي إسحاق السبيعي، لم يصرح فيها بالسماع، ثم نقل الطبري عن الآخرين أنهم خالفوه في تصحيحه، لعل منها: أن أبا إسحاق السبيعي عندهم مدلس - كما سيأتي قريباً..

(١) الموضوع السابق (ح ١١٦، ١١٧). وعبارته في تصحيح السند وردت في ص ٥٤.
أخرجه البخاري في المساقاة: باب إثم من منع ابن السبيل من الماء (ح ٢٣٥٨) بنحوه.
ومسلم في الإيمان: باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار... (ح ١٠٨) بنحوه.
والترمذي في السير: باب ما جاء في نكت البيعة (ح ١٥٩٥) بنحوه، مختصراً، وقال الترمذي: ((حديث حسن صحيح...)).
وأبو داود في البيوع: باب في منع الماء (ح ٣٤٧٤) بنحوه.
والنسائي في البيوع: باب الحلف الواجب للخديعة في البيع (ح ٤٤٦٧) بنحوه.
وابن ماجه في التجارات: باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع (ح ٢٢٠٧) بنحوه.
والإمام أحمد في مسنده (ح ١٠٢٢٦) بنحوه.
كلهم من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً. وكلها رواها الأعمش بالعنعنة، سوى رواية البخاري فقد صرح فيها بالسماع.
- كما صحح الطبري سند ما رواه من طريق إبراهيم المسعودي، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش، عن عثمان؛ أبي اليقظان، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر)). مسند علي ص ١٥٩، ح ٢٥٩.

وقال شعبة: «سمعت أبا إسحاق يحدث عن الحارث بن الأزعم بحديث، فقلت له: سمعت منه؟ فقال: حدثني به مجالد، عن الشعبي، عنه»^(١).

وقال الجوزجاني: «وكان قوم من أهل الكوفة، لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة؛ مثل أبي إسحاق؛ عمرو بن عبد الله، ومنصور، والأعمش، وزيد بن الحارث الياامي، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا ألا تكون مخرجها صحيحة، فأما أبو إسحاق، فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم، إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضها الأمة على ميزان القسط، الذي جرى عليهم سلف المسلمين، ... لم تتفق عليها، كان الوقف في ذلك عندي الصواب؛ لأن السلف أعلم»^(٢).

أما الفسوي فقد قال: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة»^(٣).

وقال الذهبي: «ربما دلس»^(٤). بينما قال العلاءي: «مكثر من التدليس»^(٥).

وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

ومما رواه الطبري عن أبي إسحاق السبيعي:

٨٤- قول علي عليه السلام: ((سَمَى اللهُ الحَرْبَ خَدْعَةً عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ...)).

رواه الطبري من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن علي

عليه السلام ^(٦).

(١) الموضع السابق.

(٢) أحوال الرجال ص ٧٨.

(٣) المعرفة والتاريخ ١٤/٣.

(٤) تاريخ الإسلام ١٩٤/٨.

(٥) جامع التحصيل ص ٢٤٥.

(٦) مسند علي ص ١١٨، ح ١٣.

أخرجه الطيالسي (ص ٢٥ ح ١٧٢) عن قيس، بنحوه.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٣٩/٦ ح ٣٣٦٦٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة، بنحوه، مع زيادة من قول علي عليه السلام.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند (ح ٦٩٦).

وأبو يعلى في مسنده (ص ١٣١ ح ٤٩٤).

والطبري - كما تقدم - واللفظ له.

ثلاثتهم: (عبد الله بن أحمد، وأبو يعلى، والطبري) من طريق شريك، بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣٦٦/٧) من طريق سفيان الثوري، بنحوه.

أربعتهم: (قيس، وزكريا بن أبي زائدة، وشريك، وسفيان الثوري) عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن علي عليه السلام. وكل الطرق وردت عن أبي إسحاق بالنعنة.

* كما روي حديث علي عليه السلام بواسطة بين سعيد بن ذي حدان، وعلي عليه السلام:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٣٨/٦ ح ٣٣٦٦١) عن وكيع.

وأخرجه أحمد في مسنده (ح ٦٩٧).

والطبري في مسند علي (ص ١٢٠ ح ١٩٢).

كلاهما: (أحمد، والطبري) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

كلاهما: (وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي) عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن **سمع علياً**، يقول: «سمي رسول الله ﷺ الحرب خدعة». واللفظ للطبري. وكل الطرق وردت عن أبي إسحاق بالنعنة.

وقد سئل الدارقطني في العلل الواردة (٢٢٧/٣ ح ٣٧٦) عن هذا الحديث.. عن علي عليه السلام قال: ((قضى الله على لسان رسول الله ﷺ إن الحرب خدعة)). فقال: هو حديث يرويه أصحاب أبي إسحاق، عنه، عن سعيد بن ذي حدان عن علي عليه السلام. ورواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، قال حدثني من سمع علياً، وهو أصح؛ لأن سعيد بن ذي حدان لم يدرك علياً.

* كما روي قول: (الحرب خدعة) عن علي عليه السلام موقوفاً:

أخرجه البخاري في المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام (ح ٣٦١١) ولفظه: قال علي عليه السلام: إذا حَدَّثَكُمْ عن رسول الله ﷺ؛ فَلَاَنْ أَخَرَّ من السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ من أَنْ أَكْذَبَ عليه، وإذا حَدَّثَكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنْ الْحَرْبُ خَدَعَةٌ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((يَأْتِي في آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حَدَّثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ من خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ من الْإِسْلَامِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيُّنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ في قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

وأخرجه مسلم في الزكاة: باب التحريض على قتل الخوارج (١٠٦٦) بنحوه.

وأبو داود في السنة: باب في قتال الخوارج (ح ٤٧٦٧) بمثله.

والنسائي في الكبرى (ح ١٦٠/٥ ح ٨٥٦٣) بنحوه.

وأحمد في مسنده (ح ٦١٦) بنحوه.

ثم قال الطبري: «...وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل -[وذكر منها:]- أن أبا إسحاق عندهم من أهل التدليس، وغير جائز الاحتجاج من خبر المدلس عندهم، مما لم يقل فيه: حدثنا أو سمعت وما أشبه ذلك».

قلت: ولم أجد فيما وقفت عليه من الكتب التي ذكرت الحديث من أعله بعننة أبي إسحاق.

إنما أعلّ بأمr آخر، فقد ذكر الدارقطني في العلل -كما تقدم في تخريج الحديث-، أن الأصح قول من قال: حدثني من سمع عليّاً؛ لأن سعيد بن ذي حدان لم يدرك عليّاً.

٨٥- كما روى الطبري خبراً من طريقين عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه، قال: جاء عمار يستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ((اأذنوا له، مرحباً بالطيب المطيب)).

كما رواه من طريق شعبة، ومن طريق شريك -أيضاً-.

كلاهما: (شعبة وشريك) عن أبي إسحاق، به، بنحوه^(١).

والطبري في مسنده علي (ص ١١٩ ح ١٨٨ - ١٩٠) واقتصر الطبري على قول علي رضي الله عنه: ((إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فلأن آخر من السماء، أحب إلى من أن أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا حدثتكم عن الحرب؛ فإنما الحرب خدعة)). ١. هـ.

كلهم من طريق سويد بن غفلة، عن علي رضي الله عنه.

- وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٧ ح ١٠٥) ولفظه عن علي رضي الله عنه قال: ((إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلئن آخر من السماء، أحب إلي من أن أقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل، وإذا حدثتكم برأيي فإن الحرب خدعة)). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١١٢٧) بنحوه.

وأبو يعلى في مسنده (ص ١٤٢ ح ٥٥٩) بمثله.

وأخرجه الطبري في مسنده علي (ص ١٢٩ ح ١٩١) بنحوه.

كلهم من طريق عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه.

(١) أخرجه الترمذي في المناقب: باب مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه (ح ٣٧٩٨) وقال الترمذي: «قال هذا حديث حسن

صحيح». وأخرجه ابن ماجه في السنة: فضل عمار بن ياسر (ح ١٤٦). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده

(ح ٧٧٩).

ثم قال الطبري: «...وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل -[وذكر منها:]- أن أبا إسحاق عندهم مدلس، ولا يحتاج عندهم من خبر المدلس بما لم يقل فيه: حدثنا، وسمعت وما أشبه ذلك»^(١).
قلت: يلاحظ في المتابعة الثانية أن الطبري رواها من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، به. وقد تقدم قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»^(٢).

وأخرجه الحاكم في مستدركه ٤٣٧/٣ (ح ٥٦٦٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. كلهم من طريق سفيان، بمثله.
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٩٩٩)، والطيالسي في مسنده ١٨/١ (ح ١١٧) من طريق شعبة، بنحوه. وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ١٣١ ح ٤٩٢) من طريق شريك.
ثلاثتهم: (سفيان، وشعبة، وشريك) عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي عليه السلام، مرفوعاً. وليس في شيء من هذه الطرق تصريح أبي إسحاق بالسماع.
(١) مسند علي ص ١٥٥ (ح ١٤٦، ١٥، ١٦، ١٧).

(٢) وانظر أيضاً: مسند علي ص ٢٤٦ - ح ٣٦-، حيث روى الطبري خبراً من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الخليل، عن علي عليه السلام، قال: ((كان للمغيرة بن شعبة رمح، كنا إذا خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تركه...)) الحديث.

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً، غير صحيح لعل -[وذكر منها:]- أنه من رواية أبي إسحاق، وأبو إسحاق كان من أهل التدليس، وخبر المدلس عندهم، غير جائز الاحتجاج به في الدين؛ إلا بما قال فيه: حدثنا أو سمعت، وما أشبه ذلك من القول الذي يدل على السماع».

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٨٨١/٢ (ح ٣٨- ح ٤٢) حيث روى الطبري خبراً من طرق عن (سفيان، وشعبة، وزكريا، ووكيع). أربعتهم: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر بن الخطاب عليه السلام، قال: ((كان المشركون لا يفيضون من جمع...)) الحديث. ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح».

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٩٢٣/٢ - ح ٤٨-، حيث روى خبراً من طريق أبي بكر، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر بن الخطاب عليه السلام، قال عند الوصية: ((ادعوا لي هؤلاء النفر...)) الأثر. ثم روى متابعه لأبي إسحاق، بمثله. ثم قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه. ولم يذكر عن الآخرين مخالفة له في تصحيحه -.

٤. محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي الأسدي؛ أبو الزبير المكي، مولى حكيم بن حزام (ع)^(١).

وقد اختلف فيه؛ لكن الأكثر على تعديله، وبعضهم جرحه.

- ما جاء في تعديله:

قال عطاء بن أبي رباح: «... كان أبو الزبير أحفظنا».

ووثقه ابن سعد، -وزاد: «كثير الحديث»-، وابن المديني، -وزاد: «ثبت»-، والعجلي، والنسائي. ووثقه ابن معين، -وقال مرة: «صالح»-.

وروى عنه الإمام مالك، وهو لا يروي إلا عن ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وَقَالَ: «وكان من الحفاظ... ولم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله».

وقال الإمام أحمد: «قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلى من أبي سفيان لأنه أعلم بالحديث منه، وأبو الزبير ليس به بأس».

وقال يعقوب بن شيبه: «ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو».

وقال الساجي: «صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا

به».

وقال ابن عدي: «ولا أعلم أحداً عن الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه،

وهو في نفسه ثقة، إلا أنه يروى عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٩٣٩/٢ - ح ٤٩ - حيث روى خبراً من طريق سفيان، عن أبي

إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: ((جاء ناس من أهل الشام إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقالوا إنا قد أصبنا أموالاً...)) الأثر.

ثم قال الطبري:.. ((وهذا خبر عندنا صحيح سند، لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته. وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل)). - لكنه لم يذكر من علته عند الآخرين تدليس أبي إسحاق -.

(١) روى له البخاري مقروناً بغيره.

يكون من قبله، وأبو الزبير يروى أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة، لا بأس به».

- ما جاء في جرحه:

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: «كان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير». قلت لأبي يضعفه؟ قال: «نعم».

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: «حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير». أي كأنه يضعفه.

وقال الشافعي: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة، أي من يدعم حديثه».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من أبي سفيان».

وسئل أبو زرعة عنه. فقال: «روى عنه الناس». فسئل: يحتج بحديثه؟ قال: «إنما يحتج بحديث الثقات».

وتكلم فيه شعبة، ومن ذلك أنه سئل: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: «رأيت أنه يزن ويسترجح في الميزان»^(١).

- وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الصدوق». وقال في موضع آخر: «ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلّس».

وقال ابن حجر: «صدوق، إلا أنه يدلّس».

قلت: والراجح - والله أعلم - أنه صدوق؛ لأن الذين عدلوه أكثر من الذين جرحوه. ومن صرح بتوثيقه النسائي، ومعلوم تشدده في الحكم على الرجال. ثم إن أبا الزبير من رجال الستة^(٢)، ومن ذكر سبب جرحه إنما ذكر ما لا يجرح به..

ولهذا قال ابن القطان: «والرجل صدوق، إلا أنه يدلّس... ولا ينبغي أن يلتفت إلى ما أكثر به عليه من غير هذا... وذكر ابن القطان مخارج لما اتهم به في حادثة الميزان وغيرها.

(١) تنظر الإجابات عما قال فيه شعبة، في بيان الوهم لابن القطان ٣٢٢/٤، والبناء على القبور للمعلمي ص ٨١...

(٢) إلا أن البخاري روى له مقروئاً، كما سبق أن ذكرت.

ولما ذكر ابن رجب قول شعبة، عقبه بقوله: «ولم يذكر عليه كذباً، ولا سوء حفظ»^(١).

تدليس أبي الزبير:

اختلف العلماء في مواقفهم تجاه تدليس أبي الزبير فكانوا فريقين:

§ الفريق الأول: لا يرى أن أبا الزبير مدلس..

ومن صرح بذلك الحاكم أبو عبد الله، فقد ذكر حديثاً من طريق أبي الزبير عن جابر بالنعنة، ثم قال عقبه: «هذا حديث رواه بصريون، ثم مدنيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا؛ ذكروا سماعهم أو لم يذكروا»^(٢).

وكل من ترجم لأبي الزبير سواء من المتقدمين من أئمة الجرح والتعديل كابن المديني، وابن معين، وابن سعد، ويعقوب بن شعبة، والإمام أحمد، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، أو من الطبقة التي تليهم أمثال: العقيلي، وابن حبان، وغيرهم لم يذكروا أبا الزبير بوصف التدليس ولو حتى إشارة^(٣).

ثم إن شعبة لما سئل عن سبب تركه له، لم يكن في أجوبته ذكر له بالتدليس. ويحتمل أن الإمام مسلم كان لا يعتبر أبا الزبير من المدلسين، ولهذا أخرج في صحيحه أحاديث كثيرة من روايته عن جابر بصيغة النعنة.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٨١/٥، والتاريخ الكبير ٢٢١/١، ومعرفة الثقات ٢٥٣/٢، والجرح والتعديل ٧٤/٨، والضعفاء الكبير ١٣٠/٤، والثقات لابن حبان ٣٥١/٥، والكمال ١٢١/٦، وسؤالات السلمي للدارقطني ص ٣٦٦، والتمهيد ١٤٣/١٢، وبيان الوهم ٣٢٢/٤، وتهذيب الكمال ٤٠٢/٢٦، وميزان الاعتدال ٣٣٢/٦، وسير الأعلام ٣٨٠/٥، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٧١، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٥٧١/٢، وجامع التحصيل ص ١١٠، وتعريف أهل التقديس ص ١٥١، والتهذيب ٦٩٤/٣، والتقريب ص ٥٠٦. والتدليس في الحديث ص ٣٣٩.

(٢) وقد ساق هذا الحديث تحت عنوان: (معرفة الأحاديث المنعنة، وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس)، معرفة علوم الحديث ص ٧٨. وإن كان ابن حجر قد وهَّم الحاكم في قوله، فقد قال: ((وهم الحاكم في كتاب علوم الحديث، فقال في سند هو فيه: رجاله غير معروفين بالتدليس)). تعريف أهل التقديس ص ١٥٢.

(٣) انظر: ضوابط تصحيح الإمام مسلم في صحيحه لمرويات أبي الزبير بالنعنة عن جابر، رسالة ماجستير، للدكتور خالد العيد، ص ٨٣.

ثم إن من كتب في تتبع أحاديث مسلم وبيان ما قد يوجد فيها من علل؛ كالدارقطني في (التتبع)، وابن عمار الشهيد في (علل أحاديث مسلم) لم يعللوا أحاديث أبي الزبير بعننته مع أن الإمام مسلماً قد أخرج كثيراً منها^(١).

ويظهر أن النسائي، أول من وصفه بالتدليس^(٢)، وقد أورد مجموعة كبيرة من أحاديثه في سننه، منها خمسة وستون حديثاً بالعنعنة، ولم يعلل شيئاً منها بذلك^(٣)، مع أن من عادته في سننه أنه يذكر علل الأحاديث والاختلافات فيها، فيظهر من هذا أن التدليس الذي وصفه النسائي به محتمل، فلا يصل إلى الحد الذي ترد به عننته، والله أعلم.

§ الفريق الثاني: من يرى أنه مدلس، فقد وصفه بالتدليس النسائي، وابن القطان، والذهبي، والعلائي، والمقدسي، والحلي.

وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(٤).

وهؤلاء الذين وصفوه بالتدليس تتفاوت مواقفهم من عننته..

V فهناك من يرى قبول عننته مطلقاً سواء في الصحيح وغيره.

قال ابن القيم: «إن أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة، وإنما يخشى من تدليسه، فإذا قال: سمعت، أو حدثني، زال محذور التدليس، وزالت العلة المتوهمه، وأكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال: عن، ولم يصرح بالسماع، ومسلم يصحح ذلك من حديثه، فأما إذا صرح بالسماع فقد زال الإشكال، وصح الحديث، وقامت الحجة»^(٥).

وقال أيضاً: «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس، فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين»^(٦).

(١) انظر: المرجع السابق ص ١٢٣.

(٢) انظر: سؤالات السلمي ص ٣٦٦.

(٣) انظر: ضوابط تصحيح الإمام مسلم ... ص ١١٢، ١١٣.

(٤) انظر: مراجع ترجمة أبي الزبير السابقة، والتدليس في الحديث ص ٣٣٩.

(٥) زاد المعاد ٥/٢٢٦.

(٦) زاد المعاد ٥/٤٥٧.

٧ وهناك من يرى قبول حديثه المعنعن إذا كان في الصحيح، وأما في غيره فلا يقبله إلا إذا كان من رواية الليث عنه.

وسبب قبول ما في الصحيح ؛ فلأن الأمة تلقت ما فيهما بالقبول.

وقال النووي: «واعلم أن ما كان في الصحيحين عند المدلسين بـ(عن)، ونحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى»^(١).

وأما سبب قبول روايته المعنونة من طريق الليث عنه، فلما رواه ابن عدي من طريق سعيد بن أبي مريم، عن الليث أنه قال: أتيت أبا الزبير المكي فدفع إلي كتابين، قال: فلما سرت إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله. قال: فرجعت إليه، فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟ قال: لا، قلت: فأعلم لي ما سمعت. قال: فأعلم لي على هذا الذي كتبت عنه^(٢).

قال العلائي، بعد أن ذكر هذه الحادثة: ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث، عن أبي الزبير، عن جابر. وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير: عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم^(٣).

٧ وهناك من يرى رد عنعنة أبي الزبير عن جابر مطلقاً، ما لم يصرح بالسماع حتى ولو كانت في الصحيح، إلا إذا كانت من رواية الليث عنه.

وقد ضعف ابن حزم عشرات الأحاديث بعننة أبي الزبير عن جابر، حتى ولو كانت في صحيح مسلم.

وقال في المحلى: «فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير، ولا قال فيه: إنه أخبره به جابر، فلم يسمعه من جابر بإقراره، ولا ندري عمن أخذه فلا يجوز الاحتجاج به»^(٤). وقد

(١) شرحه على صحيح مسلم ٣٣/١.

(٢) الكامل ٦/ ١٢٤.

(٣) جامع التحصيل ص ١١٠.

(٤) المحلى ٧/ ٣٩٦، وانظر أيضاً: ١١/ ٣٢٥.

تردد الذهبي، فقال: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء...»^(١).

قلت: من خلال جميع ما تقدم يظهر أن تدليس أبي الزبير لا يصل إلى الحال الذي يُلجئ إلى رد عننته.. يرجح ذلك قولُ ابن القيم: إن أكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال (عن). وأقدم من وصفه بالتدليس الإمام النسائي.. لكن يظهر من خلال صنيع النسائي، وصنيع غيره من الأئمة أن أبا الزبير وإن دلس، فإن تدليسه لم يكن عندهم بالصورة، أو القدر الذي يجعلهم يردون عننته في غير ما رواه الليث عنه، عن جابر.

وبهذا تقترب أقوال العلماء بعضها مع بعض، والله أعلم.

ومما رواه الطبري عن أبي الزبير:

٨٦- حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال: ((كان رسول الله ﷺ يَخْطُبُنَا كَأَنَّهُ مَنْذِرُ قَوْمٍ، يُصَبِّحُهُمُ الْأَمْرُ غُدُوَّةً، وكان إذا كان حديث عهد بجبريل...)) الحديث.
رواه الطبري من طريق هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن سلمة، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه^(٢).

(١) أما الشيخ الألباني رحمه الله، فقد قال في السلسلة الضعيفة ٩٣/١: ((وجملة القول.. أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر، أو عن غيره بصيغة (عن)، ونحوها، وليس من رواية الليث بن سعد، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه، أو نجد ما يشهد له، ويعتضد به)).

فالشيخ لم يضعف هذه الرواية، وإنما توقف فيها حين يتبين له الأمر، بالتفصيل الذي ذكره. وقد صحح متون مجموعة من هذه الأحاديث من رواية أبي الزبير عن جابر، في صحيح مسلم. راجع: ردع الجاني المتعدي على الألباني (ضمن كتاب طليعة فقه الإسناد)؛ للشيخ طارق عوض الله، ص ٦٧-١٣٢.

(٢) الجزء المفقود ص ٥٦٨، ح ١٠٣٨.

أخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ١٦٣ ح ٦٧٧) من طريق عبد الصمد، بنحوه. وعزاه الضياء في المختارة (٧٣/٣ ح ٨٧٨) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده، عن عبد الصمد بن عبد الوارث.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٤٣٧) - ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (٧٣/٣ ح ٨٧٨) - عن كثير بن هشام، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٩/٣ ح ٢٦٣٤) من طريق حجاج بن نصير، بنحوه. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا هشام.

ثم قال: «وهذا خبر -عندنا- صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين -[وذكر منهما:]- أن رآويه أبو الزبير، وأبو الزبير عندهم - ممن لا يثبت بنقله في الدين حجة».

ولم يذكر الطبري وجه عدم حجته عندهم، ولم ينقل عنهم وصفهم له بالتدليس. ولم أجد في الكتب التي ذكرت الحديث -مما وقفت عليه- من ضعفه بعننة أبي الزبير، بل إن الهيثمي -كما تقدم في التخريج- قال في رواه -من غير طريق الطبري-: «ورجاله رجال الصحيح».

٨٧- كما صحح الطبري سند ما رواه من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، قال: قال جابر رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: ((ليس على منتهب قطع، ولا على الخائن، ولا على المختلس قطع)). ثم رواه من طريق سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، به، بنحوه^(١).

ثلاثتهم: (عبد الصمد بن عبد الوارث، وكثير بن هشام، وحجاج بن نصير) عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن سلمة، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، مرفوعاً. إلا أن رواية الإمام أحمد، والطبراني جاءت على الشك في الصحابي؛ راوي الحديث: الزبير بن العوام، أو علي بن أبي طالب! أما رواية الطبري وأبي يعلى فعن الزبير وحده. وجميع الروايات وردت عن أبي الزبير بالعننة. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٨/٢): «وعن علي أو عن الزبير، قال: كان رسول الله ﷺ يخطبنا فيذكرنا بأيام الله... -[وذكر الحديث]- رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في الكبير، والأوسط، بنحوه، وأبو يعلى عن الزبير وحده، ورجاله رجال الصحيح».

(١) الجزء المفقود ص ١٩٨، ح ٣٠٨، وح ٣٠٩.

- أخرجه أبو داود في الحدود: باب القطع في الخيانة (ح ٤٣٩١ - ٤٣٩٣) بنحوه، مع زيادة. والترمذي في الحدود: باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب (ح ١٤٤٨) بنحوه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم».

والنسائي في قطع السارق: باب ما لا قطع فيه (ح ٤٩٧٥) بنحوه. وقال النسائي: «و لم يسمعه أيضاً ابن جريج من أبي الزبير».

وابن ماجه في الحدود: باب الخائن والمنتهب والمختلس (ح ٢٥٩١) بنحوه.

والإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٠٧٠) بنحوه، مع زيادة.

وعبد الرزاق في مصنفه (١٠/٢٠٦ ح ١٨٨٤٤) بمثل العبارة الأولى، مع زيادة.

كلهم من طريق ابن جريج.

ومن خلال ما وقفت عليه من الكتب التي تناولت الحديث، فإن نقد من انتقد الحديث من الأئمة كان في نفي سماع ابن جريج للحديث من أبي الزبير، أو نفي سماع سفيان الثوري للحديث من أبي الزبير، ولم يتطرقوا إلى نقده فيما يتعلق بعننة أبي الزبير. بل قال الترمذي - كما تقدم في التخريج -: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم».

٥. محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كوثران، المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي، صاحب المغازي، نزيل العراق (خت، م مقروناً، ٤).

-
- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٩/١٠ ح ١٨٨٥٩) عن ياسين الزيات، بنحوه.
 - وأخرجه البيهقي في الكبرى (ح ١٧٠٦٩) من طريق المغيرة بن مسلم، بنحوه.
 - وأخرجه النسائي في الصغرى -الموضع السابق- (ح ٤٩٧١).
 - والطبري في روايته الثانية -كما تقدم-.
 - كلاهما: (النسائي، والطبري) من طريق سفيان الثوري، بنحوه. وقال النسائي: «لم يسمعه سفيان من أبي الزبير».
 - أربعتهم: (ابن جريج، وياسين الزيات، والمغيرة بن مسلم، وسفيان الثوري) عن أبي الزبير المكي.
 - وقال أبو داود: «هَذَانِ الْحَدِيثَانِ لَمْ يَسْمَعْهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَبَلَغَنِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا سَمِعَهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ يَاسِينَ الزِّيَّاتِ».
 - قلت: جاء تصريح ابن جريج بالسماع عن أبي الزبير في رواية الطبري (ح ٣٠٨)، وفي رواية عبد الرزاق (ح ١٨٨٤٤).
 - وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٠٩/١٠ ح ٤٤٥٦) من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، قرنه بأبي الزبير، بمثل العبارة الأولى، مع زيادة.
 - كلاهما: (أبو الزبير، وعمرو بن دينار) عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً.
 - وعند الجميع لم يأت تصريح أبي الزبير بالسماع من جابر رضي الله عنه، إلا عند عبد الرزاق في روايته عن ياسين الزيات. وهو ضعيف كما سيأتي.
 - وقال ابن أبي حاتم في علله (ص ٤٥٠): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ: ((ليس على مختلس ولا خائن ولا منتهب قطع)). فقالوا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير. يقال: إنه سمعه من ياسين. أنا حدثت به ابن جريج عن أبي الزبير، فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالوا: ليس بقوي».
 - وانظر أيضاً: الجزء المفقود ص ٣٨٤، وص ٣٨٧، ح ٦٩٩، و ٧٠٠. حيث صحح سند ما رواه من طريق هشام الدستوائي، قال: حدثنا أبو الزبير، عن جابر، أن رسول الله ﷺ: ((من تسمى باسمي...)) الحديث. ثم رواه من طريق الحسين، عن أبي الزبير، عن جابر، به، بنحوه.

رأى أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقد تفاوتت الأقوال فيه كثيراً:

- فمن الأقوال المعدلة له:

قال شعبة: «محمد بن إسحاق أمير الحديثين. فقليل له: لم؟ قال: لحفظه».

وقال ابن المديني: «حديثه عندي صحيح».

وقال العجلي: «ثقة».

وقال ابن المبارك: «إنا وجدناه صدوقاً». ثلاث مرات.

وقال ابن المديني: «صدوق، والدليل على صدقه أنه ما روى عن أحد من الجلة إلا

وروى عن رجل عنه، فهذا يدل على صدقه».

وقال ابن معين: «كان ثبتاً في الحديث». وفي رواية قال: «ثقة، وليس بحجة».

ولما سُئل: محمد بن إسحاق؛ أحب إليك أو موسى بن عبيدة؟ قال: محمد بن إسحاق

صدوق، ولكنه ليس بحجة^(١).

وقال أبو زرعة: «صدوق».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «هو حسن الحديث».

وفصل مرة في أمره فقال: «أما في المغازي وأشباهه، فيكتب، وأما في الحلال والحرام،

فيحتاج إلى مثل هذا؛ ومد يده وضم أصابعه».

وقال ابن حبان في الثقات: «لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا

يوازيه في جمعه».

وقال ابن عدي: «وقد فتشت أحاديثه الكثيرة، فلم أجد في أحاديثه ما يتهياً أن يقطع

عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو وهم في الشيء أو بعد^(٢) الشيء كما يخطئ غيره، ولم

يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به».

(١) وله أقوال مجرحة له ستأتي.

(٢) هكذا في المطبوع.

- وأما الأقوال المجرحة له، فيمكن تصنيف أبرز ما قيل فيه إلى أربعة أمور:

- ١/ وصفه بالضعف في حديثه، ونحوه.
- ٢/ رمية ببدعة القدر والتشيع.
- ٣/ وصفه بالتدليس، وأنه يدلس عن الضعفاء والمجاهيل.
- ٤/ اتهمه بالكذب.

فمن الأقوال المضعفة له:

قال ابن معين: «ما أحب أن أحتج به في الفرائض». وقال مرة: «ليس بذاك، ضعيف». وقال أيضاً: «حديث ابن إسحاق سقيم، ليس بالقوي». وقال أبو حاتم: «ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من أفلح بن سعيد، يكتب حديثه». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الدارقطني عنه وعن أبيه: «لا يحتج بهما وإنما يعتبر بهما». وقال حماد بن سلمة: «لولا الاضطراب ما حدثت عن محمد بن إسحاق». وقال يحيى بن سعيد القطان: «...تركته متعمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط».

ومن رماه ببدعة:

الجوزجاني فقال: «الناس يشتهون حديثه، وكان يرمى بغير نوع من البدع». وقال أبو داود: «قدري معتزلي». وقال ابن عينة: «اتهموه بالقدر». وقال الترمذي: «ولا ريب أنه كان يتهم بأنواع من البدع، ومن التشيع، والقدر، وغيرهما».

ومن وصفه بالتدليس:

الإمام أحمد، وأبو حاتم، والترمذي، والدارقطني، وابن حبان، والحاكم، والذهبي. والعلائي، وقال: ممن أكثر منه، وخصوصاً عن الضعفاء. وقال أيضاً: «مشهور بالتدليس، وأنه لا يحتج إلا بما قال فيه: حدثنا».

وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين^(١).

قال الإمام أحمد: «هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت».

وقال الترمذي: «كان يدلّس عن غير الثقات، وربما دلّس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار».

وقال ابن حبان: «وإنما أُتيَ ما أُتيَ لأنه كان يدلّس على الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك. فأما إذا بيّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته».

وأما من رماه بالكذب:

فأبرزهم: هشام بن عروة، والإمام مالك.

أما هشام فقال: «كذاب». وسبب تكذيبه له ما قيل لهشام: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر [زوجة هشام]. فقال: وهل كان يصل إليها؟
وأما مالك فقال: «دجال من الدجاجة».

وتوجيه ما سبق مما يتعلق ببدعته، فلا يُعارض قبول حديثه لقول الذهبي: «من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه... وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم»^(٢).

وقال ابن حجر: «المعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله»^(٣).

كما ردّ محمد بن عبد الله بن نمير على من رماه بالقدر، فقال: كان أبعد الناس منه. اهـ

وأما ما يتعلق باتهامه بالكذب، فقد ردّ كثير من العلماء هذه التهمة، فمن ذلك ما قاله ابن

(١) وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

(٢) سير الأعلام ١٥٣/٧.

(٣) نزهة النظر ص ١٠٨.

المديني: «الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها».

وقال أحمد: «ولم يُنكر هشام؟ لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له».

وقال البخاري: «لو صحَّ عن هشام، جائز أن تكتب إليه فإن أهل المدينة يرون

الكتاب جائزًا ... ، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب وهشام لم يشهد».

وقال ابن حبان: «هذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في

الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة.. قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا

إليها، سمعوا صوتهما، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها... وكذلك ابن

إسحاق كان يسمع من فاطمة... بينهما حائل، من حيث يسمع كلامها ، فهذا سماع

صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف».

وأما ما يتعلق بتكذيب مالك له؛ فقال يعقوب بن شيبة: سألت ابن المديني: كيف

حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم

يُجَالسه ولم يعرفه ، ثم قال علي: ابن إسحاق أي شيء حدث بالمدينة؟!

وقال ابن حبان: «ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه

غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما

أشبهها من الغزوات عن أسلافهم ، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم، من غير أن

يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي، ويدري

ما يحدث».

وقال أبو زرعة الدمشقي: «ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم

على الأخذ عنه منهم: سفيان وشعبة، وابن عيينة... وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً

وخيراً مع مدح ابن شهاب له. وقد ذاكرت دحيماً قول مالك، يعني فيه، فرأى أن ذلك

ليس للحديث، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر».

ويتلخص أمر محمد بن إسحاق في قول الذهبي: «أحد الأئمة الأعلام... وثقه غير

واحد، ووهَّاه آخرون ؛ كالدارقطني. وهو صالح الحديث، ما له عندي ذنب، إلا ما قد

حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة...»

وقال -أيضاً-: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق،

وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم». وقال في موضع آخر: «كان صدوقاً، من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة». وقال ابن حجر: «صدوق، يدلس، ورمي بالتشيع والقدس». توفي سنة: ١٥١ و قيل ١٥٢^(١).

ويظهر مما سبق -والله أعلم-: أن حديثه حسن إذا صرح بالسماع؛ لأنه مكثّر من التدليس، ويدلس عن الضعفاء والمجاهيل، وقد قال بذلك عدة أئمة -كما تقدم-، وما انفرد به من أحاديث الحلال والحرام فيحتاج فيه.

ومما رواه الطبري عن محمد بن إسحاق:

٨٨- حديث رسول الله ﷺ: ((الرَّحْمُ شَجَنَةٌ^(٢) أَخَذَتْ بِحُجْرَةٍ^(٣) الرَّحْمَنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَهَا لِسَانٌ ذَلِقٌ^(٤)) تقول: يا ربِّ! صَلِّ مِنْ وَصَلِي، واقطع من قَطْعِي)).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١/٥٠، ١٨٢، ١٨١، والعلل ومعرفة الرجال ١/٣٠٢، والجرح والتعديل ٧/٢٥٩، تاريخ ابن أبي خيثمة ٢/٣٢٤، ومعرفة الثقات ٢/٢٣٢، وأحوال الرجال ص ١٣٦، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٠، والثقات ٧/٣٨٠، والكمال ٧/٢٧٠، ومعرفة علوم الحديث ص ١٧٠، وسؤالات البرقاني ١/٥٨، وتاريخ بغداد ٢/٧، وتهذيب الكمال ٢٤/٤٠٥، وشرح علل الترمذي ١/٤١٣، والكاشف ٣/٧، وميزان الاعتدال ٦/٥٦، وجامع التحصيل ص ١٠٩، و٢٦١، وتعريف أهل التقديس ص ١٦٨، والتقريب ص ٤٦٧.

(٢) قال الطبري: الشَّجَنَةُ: الفَعْلَةُ من قولهم: شَجَنَ فلان على فلان: إذا حَزَنَ عليه... وإنما عني بذلك ﷺ ألما حَزَنَةً مستعيذة بالله من القطيعة. الجزء المفقود ص ١٥٥.

وقال القاضي عياض: معناه: قرابة مشتبكة كاشتباك العروق والأغصان، وأصل ذلك الشجر الملتف عروقه وأغصانه. مشارق الأنوار ٢/٢٤٥ (ش ج ن).

(٣) قال الطبري: الحُجْرَةُ... في كلام العرب: حُجْرَةٌ إزار المؤتزر. ومنه قول النبي ﷺ: ((إني أخذت بحجرتكم عن النار، وأنتم تتقاحمون فيها)). الجزء المفقود ص ١٥٦.

قال ابن الأثير: ((أَخَذَتْ بِحُجْرَةِ الرَّحْمَنِ)) أي اعتصمت به والتجأت إليه مستجيبة... وأصل الحجرة: موضع شد الإزار، ثم قيل: للإزار حجرة للمجاورة، واحتجز الرجل بالإزار، إذا شده على وسطه، فاستعاره للاعتصام والاتجاء والتمسك بالشيء والتعلق به. انظر: النهاية ١/٣٤٤ (حجز).

(٤) قال الطبري: ((الذَّلِقُ من الألسن هو الفصيح الحسن اللهجة، البين المنطق)). الجزء المفقود ص ١٥٦.

رواه الطبري من طريق سلمة، عن ابن إسحاق، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد صحح الطبري سند الخبر، ولم يرو له أي متابعة^(١).

٨٩- كما روى الطبري خبراً من طريق يحيى بن واضح، حدثنا محمد بن إسحاق، عن عبد الملك بن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، قال: قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فسألته عن الصيام؟ فقال:

((من كان منكم معنا إذ كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاحه^(٢)، فقالوا: نحن كنا إذ أهدى له الأعرابي أرنبا...)) الحديث بطوله.

وصححه الطبري، فقال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل، -[وذكر منها:]- «أنهم غير مرتضين محمد بن إسحاق». ولكن لم يذكر الطبري وجه عدم ارتضائهم له، ولم يشر إلى تدليسه^(٣).

وذلق اللسان حدثه. انظر: لسان العرب ١٠/ ١١٠ (ذلق).

(١) الجزء المفقود ص ١٢٩ - ح ١٧٣.

ولم أجد من خرّج الحديث من رواية ابن مسعود رضي الله عنه، وإن كان له شواهد عن صحابة آخرين، رواها الطبري وغيره. انظر: الجزء المفقود ص ١٣٠ (ح ١٧٤ - ح ١٩٧).

(٢) اسم موضع بين مكة والمدينة على ثلاث مراحل منها، وهو من قاحة الدار أي وسطها. النهاية ١١٩/٤ (قوح).

(٣) مسند عمر ٨٣٨/٢ - ٨٤٠.

أخرج هذا الحديث البيهقي في شعب الإيمان (٣٨٩/٣ ح ٣٨٥٢) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الملك بن أبي قيس، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، به، وفيه بعض الاختصار.

وعزاه الزيلعي في نصب الراية (١٩٩/٤) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده - ولم أجده - من طريق محمد بن

إسحاق، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن محمد بن عبد الرحمن، به، سواء.

وعزاه ابن الملقن في البدر المنير (١٢٦/٧) إلى الطبراني في معجمه الكبير - ولم أجده - من طريق محمد بن إسحاق،

حدثني محمد بن عبد الملك بن أبي بكر، محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمار بن

ياسر رضي الله عنه، مرفوعاً، مختصراً جداً. ولم يذكر موسى بن طلحة بين محمد بن عبد الرحمن، وابن الحوتكية.

٦. عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ النَّاجِي الْقَاضِي؛ أَبُو سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ (خت ٤).
قال يحيى بن سعيد القطان: «ثقة، لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»؛ يعني القدر.
وقال الإمام البخاري: «صدوق».
وقال ابن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور، كان تغير؟ قال: (لا أدري، إلا إنا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ). ولم أرَ يحيى يرضاه».
وقال ابن معين: «ليس بشيء، ضعيف». وقال: «وكان يرمى بالقدر».
وقال الجوزجاني: «كان يرى برأيهم - يعني رأي البصريين - وكان سيئ الحفظ فيما سمعه، وتغير أخيراً».
وقال أبو زرعة: «لين».

ويلاحظ تصريح ابن إسحاق بالتحديث عن ابن عبد الملك، بينما في سند الطبري عن عنة ابن إسحاق عن عبد الملك. لكن حديث الطبراني من رواية عمار بن ياسر رضي الله عنه، بينما حديث الطبري والبيهقي من رواية عمر بن الخطاب.

هذا ما ظفرت به مما يتعلق بأسانيد هذا الخبر من طريق محمد بن إسحاق فقط، وهي مختلفة كما هو ظاهر. والحديث له طرق أخرى عديدة غير طريق محمد بن إسحاق، فيها اضطراب شديد.. ذكرها الطبري نفسه عند إيراده لعلل المخالفين له في تصحيحه للخبر، وروى الكثير منها في إحدى عشرة صفحة. كما فصلها الدارقطني وغيره، ولم يذكر الدارقطني ابن إسحاق في شيء من طرقه التي أوردها على كثرتها... انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٢/ ٢٢٦ (ح ٢٣٩).

وانظر أيضاً: سنن النسائي: كتاب الصوم، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام.. وكتاب الصيد والذبائح، باب الأرنب.
- وانظر أيضاً: الجزء المفقود ص ٣٣ - ٣٧ ح ١٩، حيث روى الطبري خبراً من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً: ((إذا شك أحدكم في صلاته..)) الحديث، لكن الطبري روى متابعة لمحمد بن إسحاق (ح ٢٠)، فيها تصريح محمد بن إسحاق بالسماح، عن مكحول، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه.

ثم قال الطبري: ((قال محمد: قال لي حسين بن عبد الله: هل أسنده لك؟ فقلت: لا. قال: ولكنه حدثني أن كريماً مولى ابن عباس حدثه، عن ابن عباس...)) ثم ذكره.. ثم قال الطبري: ((وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل: - [فذكر منها: اضطراب نقلته في سنده، وذكر منها أيضاً: -] أن محمد بن إسحاق عندهم غير مرتضى)). وكالحال في المثال السابق، فإن الطبري لم يذكر وجه عدم ارتضاءهم لمحمد بن إسحاق، ولا أشار إلى تدليسه.

وقال أبو داود: .. «ليس بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير».

وقال النسائي: «ضعيف، ليس بحجة». وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي». وقال أيضاً: «ضعيف، وقد كان أيضاً قد تغير».

وقال ابن عدي: «وهو في جملة من يكتب حديثه».

وقال الذهبي: «ضعيف».

- وإضافة إلى تضعيفه جملة، وما وُصف به من سوء الحفظ، والتغير، ورميه بالقدر، فإنه قد وصف أيضاً بالتدليس:

قال الإمام أحمد: «كانت أحاديثه منكورة، وكان قدرياً، وكان يدلّس».

وقال الإمام البخاري: «ربما دلّس عباد عن عكرمة».

وقال أبو حاتم: «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث، عن ابن أبي يحيى^(١)، عن داود بن الحصين^(٢)، عن عكرمة، عن ابن عباس».

وقال البزار: «روى عن عكرمة أحاديث، ولم يسمع منه».

وقال الساجي: «ضعيف مدلس».

وروى العجلي من طريق يحيى بن سعيد، أنه قال: قلت لعباد بن منصور الناجي: سمعت ((ما مررت بملاً من الملائكة))؟ وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وقال ابن حبان: وكان قدرياً، داعياً إلى القدر... وكل ما روى عن عكرمة سمعه من

(١) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي؛ أبو إسحاق المدني (ق).

قال البخاري: «جهمي، تركه ابن المبارك والناس». وقال أحمد: «قدري معتزلي جهمي، كل بلاء فيه».

وقال يحيى القطان: «كذاب». وقال ابن حجر: «متروك». مات سنة ١٨٤.

انظر ترجمته في: الكاشف ٤٨/١، والتقريب ص ٩٣.

(٢) داود بن الحصين الأموي مولا هم (ع).

قال علي بن المديني: «ما روى عن عكرمة فمتكر». وقال أبو حاتم: «لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه».

وقال ابن عينة: «كنا نتقي حديثه». وقال أبو زرعة: «(لين)». وقال ابن حجر: «ثقة، إلا في عكرمة». توفي سنة:

١٣٥. انظر ترجمته في: الكاشف ٢٤٣/١، والتقريب ص ١٩٨.

إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة^(١).

كما روى ابن حبان بسنده إلى معاذ بن خالد الأغصف، قال: قلت: لعباد بن منصور من حدثك أن ابن مسعود رضي الله عنه رجع عن قوله: الشقي من شقي في بطن أمه. قال: رجل لا أعرفه! قال: قلت: لکني أعرفه! قال: من هو؟ قلت: الشيطان.

وذكره العلائي في المدلسين، بناء على قول الإمام أحمد المتقدم. وعدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين. وقال: «ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء».

وقال ابن حجر: «صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغير بأخرة».

توفي سنة ١٥٢^(٢).

قلت: والراجح أنه ضعيف؛ لأن غالب الأئمة على تضعيفه، فضلاً عن أنه مدلس. أما توثيق يحيى بن سعيد القطان، فلا يفهم منه معنى التوثيق على إطلاقه، بدلالة سياق كلامه، حيث أنكر على من ترك حديث عباد لأجل ما رمي به من البدعة، فيفهم من ذلك أنه أراد بقوله: «ثقة» تعديله من حيث نفي البدعة عنه، كأنه يراها لم تثبت عنه، أو أنها لم تبلغ به الحد الذي يؤدي إلى أن يُترك حديثه. يؤيد ذلك سؤال ابن المديني له، حيث قال: «قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور، كان تغير؟ قال: «لا أدري، إلا أنا حين رأيته نحن كان لا يحفظ. ولم أرَ يحيى يرضاه». فهذا يُظهر رأي يحيى بن سعيد في عباد من حيث ضبطه -والله أعلم-.

ومما رواه الطبري عن عباد بن منصور:

٩٠- قول ابن عباس رضي الله عنهما: ((كانت للنبي ﷺ مَكْحَلَةٌ، يكتحل بها ثلاثاً في

(١) وذكر منها حديث الاكتحال، وحديث الملائكة.

(٢) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ص ١١٢، والجرح والتعديل ٨٦/٦، وعلل الترمذي الكبير ص ٢٨٨، والضعفاء للنسائي ص ٧٤، والضعفاء الكبير ١٣٦/٣، والمجروحين ١٦٦/٢، وتهذيب الكمال ١٥٦/١٤، والكاشف ٥٩/١، وميزان الاعتدال ٤١/٤، وجامع التحصيل ص ١٠٨، والتهذيب ٢٨٢/٢، وتعريف أهل التقديس ص ١٦٦، والتقريب ص ٢٩١، والتدليس في الحديث ص ٣٨١.

كل عين)).

رواه الطبري من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، به.

ورواه من طريق إسرائيل، عن عباد بن منصور، به، ولفظه: كان رسول الله ﷺ يكتحل قبل أن ينام بالإثم، ثلاثاً في كل عين^(١).

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل: -[وذكر منها:] - أنه من رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، وفي نقل عباد عندهم معان يجب الثبوت فيه من أجلها»^(٢).

ولم يذكر الطبري ما هي هذه المعاني التي يجب الثبوت من أجلها، ولم يشر إلى تدليسه. إلا أن هذه الرواية قد نص العلماء على أنها مدلسة، كما تقدم قريباً عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال لعباد بن منصور الناجي: سمعت ((ما مررت بملاً من الملائكة))؟ وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: «حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن

(١) مسند ابن عباس ٤٧١/١ - ح ١٨، ١٩ -.

- أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٣٤٩ ح ٢٦٨١)، ولفظه: ((عليكم بالإثم؛ فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر، وزعم أن النبي ﷺ كانت له مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثاً في هذه، وثلاثة في هذه)). - ومن طريقه:

الترمذي (ح ١٧٥٧)، والبيهقي في سننه الكبرى (٤/٢٦١ ح ٨٠٤٦) -.

وقال الترمذي: ((حديث ابن عباس حديث حسن غريب، لا نعرفه على هذا اللفظ، إلا من حديث عباد بن منصور.. وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: ((عليكم بالإثم فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر)))).

- وأخرجه الترمذي (ح ٢٠٤٨) عن محمد بن يحيى، بنحوه، مع زيادة. وقال الترمذي - أيضاً -: ((هذا حديث حسن غريب، وهو حديث عباد بن منصور)).

وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨/٥ ح ٢٣٤٩٠) - وعنه ابن ماجه (ح ٣٤٩٩) -، بمثله.

والإمام أحمد في مسنده (ح ٣٣١٨) بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن يحيى، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد) عن يزيد بن هارون.

- وأخرجه الطبري - كما تقدم، ح ١٩ - من طريق إسرائيل بن يونس.

- ثلاثتهم: (أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وإسرائيل بن يونس) عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً.

وقال البيهقي: ((هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ)).

(٢) ص ٤٧٣.

عباس».

وتقدم أيضاً قول ابن حبان: «وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة». وذكر منها حديث الاكتحال.. وإبراهيم متروك، وداود بن الحصين روايته عن عكرمة منكورة. أما الترمذي فقد قال - كما في العلل الكبير (ص ٢٨٨) -: «سألت محمداً^(١) عن هذا الحديث، فقال: هو حديث محفوظ، وعباد بن منصور، صدوق». وتقدم في تخريج الحديث قول الترمذي بعد ما رواه: «حديث حسن غريب». وقول البيهقي: «هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ». وقد ضعف ابن القطان الفاسي هذا الحديث^(٢).

(١) أي الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

(٢) انظر: بيان الوهم ١٨٠/٢.

٩١- كما روى الطبري من طريق زياد بن الربيع، ويزيد بن هارون، - كلاهما-، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((ما مررت بملاً من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة...)) الحديث.

ورواه من طريق يونس بن بكير، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، به، بنحوه.. ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده...». ونقل عن الآخرين نفس ما نقله عنهم في الحديث الاكتحال السابق^(١).

النتيجة:

١- ذكر الإمام الطبري قوله في خبر المدلس، ويظهر مما يلي:

١. أن الأصل عنده أن خبر المدلس مقبول. واستثنى من هؤلاء المدلسين حالة واحدة هي: من كان منهم معروفاً بالتدليس عن غير الثقات وغير أهل الأمانة، فيرد خبره عند

(١) انظر: مسند ابن عباس ١/٤٨٨، ٤٨٩ - ح ٢٠، ٢١ - وسأتناول دراسة هذا المثال بالتفصيل في الباب الثاني، الفصل الأول، (ح ٩٨).

- وانظر أيضاً: مسند ابن عباس ١/٥٣٧ - ح ٢٢ - حيث روى من طريق عباد، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: أن النبي ﷺ كان يوتر على راحلته. وقال الطبري: والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الخبر الذي قبله. - يقصد - ح ٢٠، ٢١ -.

- وانظر أيضاً: مسند ابن عباس ١/٥٥٠ - ح ٢٣ - حيث روى من طريق عباد السابق، حديث: ((اقتلوا مواقع البهيمة...)) وقال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح للعلل التي ذكرناها قبل من قولهم في نقل عباد بن منصور. وأخرى: وهي أن هذا خبر قد حدث عن عباد بن منصور، به، غير عون بن عمارة فقال: عنه، عن الحكم، عن ابن عباس، وجعله من كلام ابن عباس، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ.

ثم بعد انتهاء الطبري من ذكر علل الآخرين: قال الطبري: ذكر من روى هذا الخبر عن عباد، فجعله عنه، عن الحكم، عن ابن عباس، مرسلاً، غير مرفوع إلى النبي ﷺ. - فرواه بسنده... وهو الحديث (ح ٨٦٦). ثم قال في ص ٥٥٣: ((وقد وافق عباداً في رواية هذا الخبر عن عكرمة غيره من أصحابه))، فروى متابعين لعباد: إحداهما من طريق عمرو بن أبي عمرو، والأخرى من طريق داود بن الحصين.

كلاهما: عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً.

وداود بن الحصين، هو المذكور فيمن دلس عنهم عباد، - كما تقدم آنفاً في ترجمة عباد-. وسبق أن ذكرت في الحاشية هناك قول ابن المديني: إن ما يرويه داود بن الحصين عن عكرمة منكرو... وسأتناول دراسة هذا المثال بالتفصيل في الباب الثاني، الفصل الثامن (ح ١٤٢).

حصول العلم بوقوع التدليس.

أما عند عدم حصول العلم بأن الخبر قد دلس فيه، فواجب قبوله عند الطبري.
 ٢. أن الطبري لم يقصر وسيلة إثبات الاتصال بتصريح المدلس بصيغ السماع ونحوها.
 ٣. أنه إن كان الراوي معروفاً بالتدليس عن الثقات وأهل الأمانة والعدالة؛ فخبره مقبول مطلقاً، مدلساً كان أو غير مدلس. وقد وافق الطبري في ذلك مجموعة من العلماء.
 ٢- من خلال الأحاديث التي درست، مما ضعف الطبري أسانيداً، ووُجد بعد دراستها أن في أسانيدها رواة مدلسين لم يصرحوا بالسماع ونحوه؛ فقد كانت قليلة، ومنها ما يصعب الجزم بأن سبب تضعيفه لها وجود راوٍ مدلس فيها، وذلك لتعدد الأسباب التي يمكن أن يرد بها الخبر، في السند الواحد.

والرواة المدلسون في هذه الأمثلة هم:

١. عطية العوفي (بخ د ت ق) ضعيف، يدلس تدليس الشيوخ، فلا يؤثر تصريحه بالسماع أو عدمه. وعدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين. وقال الطبري في سنده: «في إسناده نظر».

٢. خارجة بن مصعب (ت ق) متروك، ويدلس عن الكذابين. في المرتبة الخامسة من المدلسين. ووهى الطبري سنده.

٣. أبو حرة (م قد س) صدوق.. تكلموا في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه. والحديث هو من روايته عنه، فضلاً عن أنه من مراسيل الحسن. وقال الطبري في سنده: إن فيه نظراً.

٣- من خلال الأمثلة التي درست، فإن الطبري صحح أسانيد أخبار رواها من طريق رواية مدلسين بالعننة. وعند النظر فيها فإننا نلاحظ الآتي:

أ) أن عدداً من هؤلاء الرواة قد نقل الطبري عن الآخرين -الذين خالفوه في تصحيحه- أنهم (مدلسون)، ولا بد من تصريحهم بالسماع، وهؤلاء الرواة هم:

١. سليمان بن مهران الأعمش.

٢. قتادة بن دعامة السدوسي.

٣. أبو إسحاق السبيعي.

- أما الأعمش، فهو ثقة حافظ (ع) من المرتبة الثانية من المدلسين، هناك من قبل عنعنته، وهناك من لم يقبل إلا ما صرح به بالسماع.

والحديث الذي صححه الطبري من طريقه؛ لم أجد فيما وقفت عليه من الكتب من أعله بالعننة.

والحديث الثاني الذي صححه كان من رواية الأعمش عن شيخه المكثر عنه؛ أبي صالح. فتحمل بالأصل على الاتصال.

والحديث الثالث الذي صححه^(١)، كان من رواية الأعمش، عن سليمان بن مسهر. وقد روى الطبري الخبر من طريق آخر، متابع لسليمان بن مسهر. وكلا الطريقتين رواهما الإمام مسلم في صحيحه، وكانت رواية الأعمش عنده بالعننة -أيضاً-.

كما روى الطبري شاهداً لبعض ما جاء في الخبر من طريق الأعمش -أيضاً-، عن أبي صالح، ومتابعة أخرى من طريق شعبة عن الأعمش^(٢).

وعلى أي حال، فإن الأعمش من أصحاب المرتبة الثانية عند العلائي وابن حجر، والتي احتمل الأئمة تدليس أصحابها.

- وأما قتادة بن دعامة، فهو ثقة ثبت (ع)، من المرتبة الثالثة من المدلسين، وهي متجاذبة بين العلماء قبولاً ورداً لما لم يصرح فيه أصحابها بالسماع.

إلا أن الحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، قد صرح بعض الأئمة بانقطاعه. أما الحديث الثاني، فكان من رواية شعبة عنه.

- وأما أبو إسحاق السبيعي، فهو ثقة، مكثر.. اختلط بآخرة (ع)، من المرتبة الثالثة من المدلسين، -كسابقه-.

والحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، لم أقف على من ضعفه بعننة أبي إسحاق، وإنما ضعفوه لوقوع اختلاف على أحد الرواة.

وأما الحديث الثاني الذي صحح الطبري سنده من طريقه، فقد روى له الطبري متابعة

(١) هذان الحديثان الأخيران؛ أي الثاني والثالث، ليسا من أحاديث أصول كتابه التهذيب، فلم يتطرق الطبري إلى

ذكر مخالفة الآخرين له في تصحيحه.

(٢) سبق ذكر قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة...».

من طريق شعبة، عنه.

ب) أن عددًا من هؤلاء الرواة قد نقل الطبري عن الآخرين -الذين خالفوه في تصحيحه- أنهم لا يحتج بهم، دون تعيين وصفهم بالتدليس. وإنما ذكرتهم من ضمن المدلسين بناء على ما وقفت عليه من أقوال طائفة من العلماء. وهؤلاء الرواة هم:

١. محمد بن مسلم؛ أبو الزبير المكي (ع)، صدوق، من المرتبة الثالثة من المدلسين.

وقد اختلف في عننته على النحو الذي فصلته في ترجمته.

والجدير بالذكر هنا قول ابن القيم عنه: «ليس معروفًا بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح». والطبري صرح -كما تقدم- أنه يقبل عنعنة المدلس إذا كان معروفًا بالتدليس عن الثقات وأهل الأمانة.

ثم إن حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، الذي صحح الطبري سنده من طريق أبي الزبير المكي، لم أجد فيما وقفت عليه من الكتب من ضعفه بعننة أبي الزبير.

بل إن الهيثمي -كما سبق أن ذكرت- قال في المجمع: «ورجاله رجال الصحيح». والحديث الآخر من رواية أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه^(١)، فقد قال فيه الترمذي، - وقد رواه من طريقه-: «هذا حديث حسن صحيح...». اهـ. أما بعض الأئمة فقد تناولوه بالنقد، ولكن لم يكن فيما انتقدوه عليه عدم تصريح أبي الزبير بسماعه من جابر رضي الله عنه.

٢. محمد بن إسحاق (خت، م مقروناً، ٤) صدوق، يدلّس عن الضعفاء والمجاهيل، وهو في المرتبة الرابعة من المدلسين.

والحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، لم أجد من خرجة سواء^(٢). وإن كان له شواهد عديدة.

والحديث الآخر الذي صحح الطبري سنده من طريقه، لم أجد من أعلاه بعننة ابن إسحاق، إنما انصب كلام العلماء على ذكر الاضطراب، والاختلاف الكبير الواقع في طرقه.

(١) ليس من أصول أحاديث كتابه التهذيب، فلم يتطرق الطبري إلى ذكر مخالفة الآخرين له في تصحيحه.

(٢) وليس من أصول أحاديث كتابه التهذيب....

٣. عباد بن منصور (خت، ٤) الأكثرون على تضعيفه، يدلّس عن الضعفاء والمجاهيل، وهو في المرتبة الرابعة من المدلسين.

والحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، قد نص بعض الأئمة على أنه مما دلّس فيه، وقد دلّسه عن راويين، أحدهما متروك. إلا أن الإمام البخاري قد اعتبر هذا الحديث محفوظاً، وأن عباد بن منصور صدوق.

- وبناءً على أن الطبري قد صرح بأنه يردّ خبر من كان معروفاً بالتدليس عن الضعفاء عند حصول العلم بوقوع التدليس فيه، فإنه يُحمّل تصحيحه لأسانيد أخبار محمد بن إسحاق، وعباد بن منصور-مع أنهم من أصحاب المرتبة الرابعة^(١)، على أنه لم يحصل العلم لديه بوقوع التدليس منهم في هذا الخبر الذي صححه. أو أنه لا يعدّهم أصلاً ممن عُرف بالتدليس عن الضعفاء، ولكن هذا احتمال بعيد، والله تعالى أعلم.

٤- لم أجد للطبري -حتى هذه اللحظة- أي تصريح له في أنه ضعف خبراً ما، أو ردّه؛ لأجل تدليس راوٍ فيه. مع أنه استخدم هذا المصطلح عند بيان قوله: «في خبر المدلس....». وكذلك فيما نقله عن الآخرين عند سوقه للعلل التي ضعفوا بها سند ما صححه هو.

(١) وهي من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماح لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

{ الفصل التاسع }

منهجه في التضعيف ببدعة الراوي

- قوله في رواية من نسب إلى بدعة.
- تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار من رواية من عُرف ببدعة.

الفصل التاسع: منهجه في التضعيف ببدعة الراوي

سبق أن ذكرت في الفصل الأول أن الإمام الطبري يحتج بما ثبت من رواية العدل، فمن ذلك قوله: «لا خبر بذلك عن رسول الله ﷺ ثبتت حجته من جهة نقل الواحد العدل، ولا من جهة النقل المستفيض»^(١).

وقوله: «فهذه أخبار عن رسول الله ﷺ ثقات نقلتها، صحيح سندها، عدول رواها، تقوم الحجة، فيما لا يدرك علمه إلا من جهة الخبر، بدونها من الأخبار، وباستفاضة هي دون استفاضة»^(٢).

كما ذكرتُ في التمهيد أن من أوجه الطعن في عدالة الراوي: البدعة. وبينت تفصيلات العلماء في رواية المبتدع^(٣).

وقد أدلى الإمام الطبري بدلوه في بيان رأيه في ذلك، أثناء دفاعه عن عكرمة؛ مولى ابن عباس رضي الله عنهما، فيما نُسب إليه من رأي الصُفْرية^(٤)، وغير ذلك...

قال ابن حجر في ترجمة عكرمة في تهذيبه: «وبسَطَ أبو جعفر الطبري القول في ذلك ببراهينه وحججه في ورقتين، ولقد لخصت ذلك وزدت عليه كثيراً في ترجمته، في مقدمة شرح البخاري»^(٥).

وقال ابن حجر في مقدمته: «وصنفوا في الذبّ عن عكرمة، منهم أبو جعفر الطبري.. - [وذكر آخرين، ثم قال:] - وقد رأيت أن أخلص ما قيل فيه»^(٦).

وقد نقل ما ذكره الطبري مغلطاً في إكماله، وقد حرصت على أن أنقله منه

(١) جامع البيان ٤٩٧/١، وانظر: ٢٩٦/٤، ٥٢٨/١، ٩٧/٦.

(٢) مسند عمر ٢٣٦/١.

(٣) يراجع ص: ٦٥.

(٤) الصُفْرية: فرقة من فرق الخوارج، من أتباع زياد بن الأصفر، يقولون: إن أصحاب الذنوب مشركون. انظر:

الفرق بين الفرق لابن طاهر البغدادي ص ٧٠.

(٥) ١٣٨/٣.

(٦) هدي الساري ص ٤٢٥.

بطوله^(١)؛ لأن الطبري في مواضع متعددة من مسند ابن عباس، صحّح سند ما رواه من طريق عكرمة، عن مولاه ابن عباس، ونقل عن الآخرين أنهم خالفوه في تصحيحه لعل، منها: «أنه من نقل عكرمة، وفي نقله عندهم نظر؛ لأسباب قد بينها قبل»^(٢).

وقال نقلاً عنهم -أيضاً-: «...أنه من نقل عكرمة، وقد ذكرت ما يقولون في عكرمة في غير هذا الموضع من كتابي هذا، وغيره»^(٣).

ولكن مع الأسف.. لم أجد ما ذكره في المطبوع من تهذيبه، ولا في غيره من كتبه، سوى المنتخب من ذيل المذيل^(٤)، إلا أنه في المنتخب ذكر ما قيل في عكرمة دون الإجابة عنه - وإنما ذكر توثيق أيوب له-. خلافاً لما ورد عنه في إكمال مغلطاي، حيث أجاب الطبري عن ذلك جواباً شافياً... يُظهر موقفه من هذه المسألة سواء أكان فيما تعلق بعكرمة، أم بغيره ممن ذكروا ببدعة..

فقال الطبري رحمه الله:

«والصواب من القول عندنا في عكرمة، وفي غيره، ممن شهر في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائر الشهادة ما استحقّ الوصف بالعدالة من أهل الإسلام، (ولا يدفع ذو علم بعكرمة، ومعرفة بمولاه ابن عباس، أن عكرمة كان من خواصّ مماليكه، وأنه لم يزل في ملكه حتى مضى لسبيله - ﷺ - مع علمه به، وبموضعه من العلم بالقرآن وتأويله، وشرائع الإسلام وأحكامه، وأنه لم يُحدث له إخراجاً عن ملكه ببيع ولا هبة، بل ذكر عنه أنه ربما استنبت في الشيء يستصوب فيه قوله، ولو كان ابن عباس اطلع منه على أمر في طول مكثه في ملكه مذموم، أو مذهب في الدين مكروه؛ لكان حريّاً أن يكون قد أخرج عن ملكه أو عاقبه بما يكون له عن ذلك من مذهبه، أو فعله رادعاً، أو تقدّم إلى أصحابه بالحدّ منه، ومن روايته، وأعلمهم من حاله التي اطلع منه عليها ما يوجب لهم الحدّ منه والأخذ عنه، وفي

(١) وقد تتبع في هدي الساري والتهذيب، في ترجمة عكرمة، ما نقله ابن حجر عن الطبري، ونقلته في الحواشي التي وضعتها على النص الذي نقله مغلطاي عن الطبري.

(٢) مسند ابن عباس ٢١٧/١.

(٣) مسند ابن عباس ٤٠٩/١. وانظر أيضاً: نفس المصدر ص ٥٧، وص ٩٠، وص ١٦٤، وص ١٨٨..

(٤) انظر: المنتخب الملحق بتاريخ الطبري ١١/٦٣٣ ت: أبو الفضل إبراهيم.

تقريظ جلة أصحاب ابن عباس عكرمة، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه؛ كجابر بن زيد، وكسعيد بن جبير، وكطاووس بن كيسان، وكأيوب بن أبي تيمة، وغيرهم ممن يُتعبُ إحصاؤهم من أهل الفضل؛ ممن يُقرّظُه ويمدحه في دينه وعلمه، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن ثبتت له منهم العدالة، وجازت له فيهم الشهادة، لم تُجرح شهادته، ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة، وبأن فلاناً^(١) قال لمملوكه: لا تكذب عليّ كما كذب فلان على فلان، وما أشبه ذلك من القول الذي له وجوه وتصاريق ومعانٍ غيرُ الذي يوجهه أهلُ الغباوة، ومن لا علم له بتصاريق كلام العرب^(٢). والعجب كل العجب ممن علم حالَ عكرمة ومكانه من مولاه، وطولَ مكثه معه، وبين ظهراي الصحابة، ثم من بعد ذلك من خيار التابعين والخالفين، وهم له مقرظون، وعليه مثنون، وله في الدين والعلم مقدّمون، وله بالصدق شاهدون، ثم يجيء بعد مُضيه لسييله بدهورٍ زمانٌ نوابغٌ يجادلون فيه من يشهد له بما شهد له من ذكرنا، من خيار السلف، وأئمة الخلف؛ من مُضيه على ستره وصلاحه وحاله من العدالة، وجواز الشهادة في المسلمين بأن كل ما ذكرنا من حاله عمن ذكرنا عنه، لا حقيقة له ولا صحة، بأن خبراً ورد عليهم لا صحة له عن ابن عمر، وقد بينّا من احتمال هذا القول من ابن عمر من الوجوه ما قد مضى ذكر بعضها^(٣)، وهم مع ذلك من استشهداهم على

(١) ورد ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما فيما قاله لنافع، كما سيأتي في تمة قوله.

كما ورد ذلك عن سعيد بن المسيب فيما قاله لمولاه برد.. وقد صرح الطبري باسمه في النص الذي وقفت عليه في المنتخب من ذيل المذيل، الذي أشرت إليه آنفاً. كما ألح الطبري إلى سعيد في نهاية كلامه المنقول عنه، كما سيأتي..

(٢) ما بين القوسين نقله أيضاً ابن حجر عن الطبري، في هدي الساري ص ٤٢٩، ولكن باختصار واضح.

(٣) لم يرد في هذا النص الذي نقله مغلطي، ما أحال إليه الطبري مما ذكر بعضه، لكني - بفضل الله - وجدت الحافظ ابن حجر قد نقل في هدي الساري شيئاً منه، فقال: «قال ابن جرير: إن ثبت هذا عن ابن عمر فهو محتمل لأوجه كثيرة؛ لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها».

وصحح ابن حجر قول الطبري، حيث قال عقبه: «وهو احتمال صحيح؛ لأنه روى عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف». هدي الساري ص ٤٢٧.

دفع عدالة عكرمة، وجرحهم شهادته، وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواهية عن ابن عمر، عندهم نافع مولى ابن عمر فيما نقل وروى من خبر في الدين حجة، وفيما شهد به عدل ثقة، مع صحة الخبر عن سالم مولاه أنه قال: إذ خُبر عنه أنه يروي عن أبيه عبد الله بن عمر من استجازته إتيان النساء في أدبارهن: كذب العبد، وذلك صريح التكذيب منه لنافع، فلم يروا ذلك من قول سالم لنافع جرحاً، ولا عليه في روايته طعنًا، ورأوا أن قول ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، له جرح، وفي روايته طعن يُسقط شهادته. قال: أبو جعفر: ولم^(١) يعارض قائل ما ذكرنا في عكرمة بما قيل في نافع طعنًا منّا على نافع، بل أمرهما عندنا في أن ما نقلنا في الدين من خبر حجة، لازم العمل به، ولكننا أردنا أن نريهم تناقض قولهم، وغير بعيد أن يكون الذي حُكي عن ابن عمر في عكرمة نظير الذي حُكي عن سعيد فيه^(٢).

وأما ما تُسبب إلى عكرمة من مذهب الصُّفْرية؛ فإنه لو كان كل من ادّعى عليه مذهب من المذاهب الردية ونحلة، لم يثبت عليه ما ادّعى عليه من ذلك ونحلة؛ يجب علينا إسقاط عدالته، وإبطال شهادته، وترك الاحتجاج بروايته؛ للزمننا ترك الاحتجاج برواية كل من نقل عنه أمر من محدثي الأمصار كلها؛ لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسب ناسيون إلى ما يرغب له عنه قوم، ويرتضيه آخرون^(٣).

وفي هذه الفقرة الأخيرة من قول الطبري تبرز خلاصة قوله في رواية من تُسبب إلى بدعة: أنه لا يترك الاحتجاج بالراوي، الذي قد ثبتت عدالته، بمجرد أن يدعى عليه بدعة

(١) هكذا في المطبوع: ولم.

(٢) استشهد ابن حجر في الإجابة عما نقل عن سعيد بن المسيب، بقول الطبري هذا، فقال ابن حجر: ((وأما قول سعيد بن المسيب، فقال ابن جرير ليس ببعيد أن يكون الذي حُكي عنه نظير الذي حُكي عن ابن عمر. قلت - [القائل ابن حجر] -: وهو كما قال فقد تبين ذلك من حكاية عطاء الخراساني عنه في ترويح النبي ﷺ بميمونة، ولقد ظلم عكرمة في ذلك، فإن هذا مروي عن ابن عباس من طريق كثيرة، أنه كان يقول إن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم....)). هدي الساري ص ٤٢٨، و ٤٢٩.

(٣) إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٢٦٣ - ٢٦٥. ونقل ابن حجر -أيضًا- عن الطبري الفقرة الأخيرة من قوله، ولكن بشيء من الاختصار. انظر: هدي الساري ص ٤٢٩.

ما..

وبنحوه قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، فقد قال: «وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رووا عنه وعدلوه، وما زال أهل العلم بعدهم يروون عنه». -[ثم ذكر مجموعة من جلة التابعين الذين رووا عنه، ثم قال:]- «وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه، وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يجهل أن يكون جرحه»^(١).

وعلق ابن حجر على ما تقدم من قول المروزي، فقال: «وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو عمر بن عبد البر فيه نحواً مما تقدم عن محمد بن نصر...»^(٢).

ورأي الطبري في هذا المسألة قد قال بنحوه -أيضاً- الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر في نزهة النظر..

فقد قال الذهبي: «إن كانت البدعة صغرى، كالتشيع بلا غلو -وهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق-؛ فتقبل مرويات هذا النوع؛ لأنه لو رُدَّت لذهب جملة الآثار النبوية وفي ذلك مفسدة بينة. وإن كانت البدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة»^(٣).

وقال ابن حجر: «والتحقيق أن لا يردّ على كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفينها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك

(١) التمهيد لابن عبد البر ٣٣/٢، ٣٤.

(٢) التهذيب ١٣٨/٣.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال ١١٨/١.

ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»^(١).

* وهنا لفتة إلى عبارة مما ذكره الطبري آنفاً، حيث قال: «والعجب كل العجب ممن علم حال عكرمة ومكانه من مولاه، وطول مكثه معه، وبين ظهري الصباحة، ثم مَنْ بعد ذلك من خيار التابعين والخالفين، وهم له مقرظون، وعليه مثنون... ثم يجيء بعد مُضيه لسييله بدهور زمان نوابغ يجادلون فيه مَنْ يشهد له بما شهد له مَنْ ذكرنا، مِنْ خيار السلف، وأئمة الخلف؛ من مُضيه على ستره وصلاحه وحاله من العدالة...».

فيظهر من كلامه أنه يعتد بأقوال المتقدمين في جرحهم أو تعديلهم لراوٍ، دون أن يلتفت إلى من خالفهم ممن تأخروا عن زمانهم بفترة، ولعل هذه النقطة تفسر شيئاً من تصحيحه - في تهذيبه - أخبار رواة، ممن نقل عن الآخرين أنهم لا يحتجون به.. فلا يستبعد أن يكون فريق من هؤلاء الآخرين الذين لم يصرح الطبري بأسمائهم؛ من يرى الطبري أنهم ليسوا من طبقة المتقدمين الذين يعتمد قولهم في نقد الراوي. وإنما هم متأخرون وخالفوا ما قد ثبت لديه من عدالة الراوي من جهة مصدر متقدم.

وسأذكر فيما يلي أبرز أقوال الأئمة في عكرمة...

ترجمة عكرمة؛ مولى ابن عباس:

عكرمة القرشي الهاشمي؛ أبو عبد الله المدني؛ مولى ابن عباس رضي الله عنهما، أصله من البربر من أهل المغرب (ع).

وثقه أيوب السخيتاني، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وسأله ابنه: يحتج بحديثه؟ فقال: «نعم، إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فليسبب رأيه».

وقال جابر بن زيد: «مَنْ أعلم الناس، ومن زعم أنا كنا نتقي حديث عكرمة فلم ينصف».

وقال محمد بن نصر المروزي: «أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق

بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال في موضع آخر: «من أهل الحفظ والإتقان والملازمين للورع في السر والإعلان، ممن كان يرجع إلى علم القرآن، مع الفقه والنسك، ممن كان يسافر في الغزوات».

وقال ابن عدي: «لم أخرج هاهنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتى من قبل ضعيف، لا من قبله، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به».

وقال الذهبي: «صدوق، حافظ، عالم».

وقال ابن حجر: «احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً... وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري...».

فأما أقوال من وهَّاه فمدارها على ثلاثة أشياء:

الأول: على رمية بالكذب، وممن رماه بالكذب: يحيى بن سعيد الأنصاري.

كما ورد في ذلك أقوال منها المقولة التي نسبت إلى ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لنافع: «لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس».

الثاني: على الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وقال ابن معين: «كان ينتحل مذهب الصُّفْرية، ولأجل هذا تركه مالك».

وممن نسبته إلى ذلك ابن المديني، ومصعب الزبيري، وغيرهما.. وقال الإمام أحمد: «يُقال إنه كان صُفْرياً».

الثالث: على أنه كان يقبل جوائز الأمراء. وممن قال فيه ذلك الإمام أحمد، وغيره.

وذكر ابن حجر ردود بعض الأئمة على ما سبق..

- فمن وجوه الرد على رمية بالكذب: عدم ثبوت بعض هذه الأقوال عن قائلها. ومنها أنه ليس المراد به الكذب المحض؛ كما قال ابن حبان: «أهل الحجاز يطلقون كذب في

موضع أخطأ».

- وأما البدعة؛ فقال ابن حجر: «إن ثبت عليه فلا تضر حديثه؛ لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه»، وقد برأه العجلي من ذلك، فقال: «...تابعي، ثقة، وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية».

- وأما قبول الجوائز، فقال ابن حجر: «فلا يقدر أيضاً إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز»، وقال أيضاً: «الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك».

وقال في التقريب: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.

توفي سنة: ١٠٤، وقيل: ١٠٧^(١).

- ثم بالنظر في مصنفات الإمام الطبري فإنني لم أجد خبراً ضَعَفَه الطبري مبيناً أن سبب تضعيفه للخبر كونه من رواية راوٍ ثبتت عليه بدعة مكفرة، أو ثبت أنه ينتحل بدعة داعياً لها، أو نحو ذلك من الاعتبارات المتعلقة بالبدعة.

وقد تقدم في ترجمة محمد بن السائب الكلي في الفصل الأول - (ح ٥)، أن ابن حبان قال عنه أنه سبئي، يؤمن برجعة علي عليه السلام..

وقال ابن حجر عنه: «متهم بالكذب، ورُمي بالرفض».

أما الإمام الطبري فقد قال في قولٍ نسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما، من رواية الكلي، عن أبي صالح، عنه، قال: «ليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله»، وقال في موضع آخر: «(في إسناده نظر)»، كما نقل في موضع آخر - أيضاً - عن الأعمش قوله: إن الذي عند الكلي عندي ما خرج مني إلا بحقير...

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١٤٥/٢، والجرح والتعديل ٧/٧، والمنتخب من ذيل المذيل

-الملحق بتاريخ الطبري ١١/ ٦٣٣ ت: أبو الفضل إبراهيم -، والثقات ٢٢٩/٥، ومشاهير

علماء الأمصار ص ١٣٤، والكامل ٢٦٦/٥، والتمهيد ٣٣/٢، وتهذيب الكمال ٢٠/٢٦٤،

وإكمال تهذيب الكمال ٩/٢٦٣، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم ص ١٤٧، وهدي الساري

ص ٤٢٨، والتقريب ص ٣٩٧.

فلم يذكر الطبري في كل ما تقدم سبب عدم الاحتجاج بما رواه الكلبي؛ هل لتهمة بالكذب، أم لرفضه، أم لكلا الأمرين^(١).

- كذلك تقدم في الفصل الأول - (ح١) - في ترجمة جابر الجعفي أن الأئمة جرحوه لأسباب؛ منها ضعف حفظه، واتهام البعض له بالكذب. ومنها أنه كان رافضياً، وقيل: كان يؤمن بالرجعة.

أما الإمام الطبري فقد ضعف خبراً من روايته، قائلاً: «لم يجز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابراً الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه».

فيلاحظ أن الإمام الطبري اكتفى بقوله: وفي نقله ما فيه. فلم يعين الطبري سبباً من هذه الأسباب المتقدمة، في عدم الاحتجاج بنقله.

إلا أن الإمام الطبري صحح أسانيد بعض الأخبار من رواية من عُرف ببدعة، ونقل عن الآخرين مخالفته له في التصحيح؛ لعل منها: «أن فيه فلائناً لا يحتج بحديثه...» ونحو ذلك من العبارات، وليس فيها بيان لوجه عدم احتجاجهم به، أو إشارة إلى بدعته.

(١) يُراجع ما كتبه عن الكلبي، والمواضع التي ذكره فيها الطبري مما وقفت عليه من كتبه: الفصل الأول من هذا

أمثلة ذلك:

١. **ثُوَيْرُ بن أَبِي فاختة؛** سعيد بن علاقة الهاشمي؛ أبو الجَهْم الكوفي، مولى أم هانئ، وقيل: مولى زوجها جعدة (ت)^(١).
- تقدمت الترجمة له^(٢)، ومما ذكرته فيها أن الكثير من الأئمة ضعفوه، منهم ابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني، والجوزجاني، وغيرهم.
- وكان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه.
- وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد حتى يحيى في رواياته أشياء كأنها موضوعة».
- وقال الذهبي: «واه».
- لكني سأزيد في هذا الموضع ما قيل في بدعته:
- قال البزار: «حدث عنه شعبة وإسرائيل وغيرهما، واحتملوا حديثه، كان يُرمى بالرفض».
- وقال الحاكم في المستدرک: «لم ينقم عليه غير التشيع».
- وسئل يونس بن أبي إسحاق: «مالك لا تروي عن ثوير بن أبي فاختة، فإن إسرائيل كان يكتب عنه؟ قال: إسرائيل أعلم. ما أصنعُ به؛ كان رافضياً!»
- وفي رواية أنه -أي يونس- سئل: كيف لم تحدث عن ثوير؟ قال: «لأنه كان رافضياً».
- وذكره الخطيب في الكفاية ضمن أهل البدع والأهواء الذين منعت طائفة من العلماء الاحتجاج برواياتهم لأجل بدعتهم.

(١) انظر: مسند علي ص ٢٠٧ (ح ٢٥-٢٦)، حيث روى الطبري خبراً من طريقين عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي عليه السلام، قال: ((أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل...)) الحديث. ولم يرو بعده أي متابعة. إنما صحح سنده، ونقل عن الآخرين تضعيفهم لعل منها: ((أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثهم)). وسبق أن تكلمت عن هذا الحديث في الفصل الأول من هذا الباب، ص ٢٤٩.

(٢) في الفصل الأول من هذا الباب، ص ٢٤٨.

وقال ابن حجر: «ضعيف، رمي بالرفض، من الرابعة^(١)».

قلت: يظهر أن تضعيفه ليس بسبب بدعته فحسب، وهذا ظاهر من قول ابن عدي، حيث قال: «ولثوير غير ما ذكرت من الأحاديث، وقد نسب إلى الرفض، وضعفه جماعة... وأثر الضعف بين علي رواياته... وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره». كما يلاحظ أن ابن حبان في قوله السابق، قد جَرَحَهُ جرحاً مفسراً، لا تعلق له بالبدعة.

٢. عباد بن منصور الناجي القاضي؛ أبو سلمة البصري (خت، ٤).

تقدمت الترجمة له^(٢)، وذكر ما صححه الطبري من أخباره.. وغالب الأئمة على تضعيفه، أما ابن حجر فقال: «صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغير بأخرة». وكان داعياً إلى القدر، كما ذكر ابن حبان. وعلق ابن القيم على ذلك، فقال عقب حديث من رواية عباد بن منصور: «وإسناده لا بأس به، وأما تعلقكم فيه على عباد بن منصور، فأكثر ما عيب عليه أنه قدري، داعية إلى القدر، وهذا لا يوجب رد حديثه، ففي الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة ممن علم صدقه»^(٣).

٣. عثمان بن عُمَيْرِ البجلي؛ أبو اليقظان الكوفي، الأعمى، ويقال: ابن قيس، ويقال:

ابن أبي حميد (د ت ق)^(٤).

(١) انظر: الكامل ١٠٥/٢، والمستدرک ٥٥٣/٢، والكفاية ٣٦٧/١، وميزان الاعتدال ٩٨/٢، والتهذيب ٢٧٨/١، والتقريب ص ١٣٥.

(٢) في الفصل الثامن من هذا الباب، ص ٥٦٥.

(٣) زاد المعاد ٣٦٤/٥.

(٤) انظر: مسند علي ص ١٥٩-٢٥٩، حيث صحح الطبري سند ما رواه من طريق الأعمش، عن أبي اليقظان، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء، من ذي لهجة أصدق من أبي ذر)). ولم يرو الطبري له أي متابعة.

ضعفه ابن نمير، والإمام أحمد، وكثيرون.. وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الفلاس: «لم يرض يحيى، ولا عبد الرحمن أبا اليقظان».

وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال الدارقطني: «متروك».

وقال ابن عبد البر: «كلهم ضعفه».

- كما قيل عنه أنه اختلط:

فقال شعبة: «أتيت عثمان بن عمير أبا اليقظان، فرأيت يخلط هذا بذاك وذاك بذا، فرجعت».

وقال ابن حبان: «كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات؛ لاختلاط البعض ببعض».

- ومما قيل في بدعته:

قال عمرو بن عبد الغفار: «سمعت شعبة يقول: كان عثمان بن عمير صديقاً للحكم بن عتيبة، والحكم دلّهم عليه، وكان عثمان بن عمير يغلو في التشيع».

وقال أبو أحمد الزبيري: كان الحارث بن حصين، وأبو اليقظان يؤمنان بالرجعة، ويقال: كان يغلو في التشيع.

وقال الجوزجاني: «غال المذهب، منكر الحديث. سمعت ابن حنبل يقول: هو منكر الحديث، وفيه ذاك الداء».

وقال الدارقطني: «زائع، لم يحتج به».

وقال ابن عدي: «ردى المذهب، غال في التشيع، يؤمن بالرجعة، على أن الثقات قد

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٥٣١/٢ ح ٧٥٧، ٧٥٨، حيث روى خبراً من طريقين عن عثمان بن عمير، عن

زاedan، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ((اللحد لنا والشق لغيرنا)).

ثم روى له متابعة من طريق أبي حمزة الثمالي، -وهو الذي ستأتي ترجمته، بعد ترجمة عثمان بن عمير-.. وصدر

الطبري جميع هذه الروايات بقوله: ((صح عندنا سنده)).

رووا عنه...ويكتب حديثه مع ضعفه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع». مات في حدود ١٥٠^(١).

٤. ثابت؛ أبو حمزة الثمالي:

وهو ثابت بن أبي صفية، واسمه دينار، ويُقال: سَعِيد، أبو حمزة الثمالي، الأزدي، الكوفي، مولى المهلب (ت عس ق)^(٢).

ضعفه يعقوب بن سفيان، والدارقطني، -وقال في رواية: «متروك»-. وقال أبو زرعة: «لين».

وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال ابن عدي: «وضعفه بين علي رواياته، وهو إلى الضعف أقرب».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الإمام أحمد: «ضعيف، ليس بشيء».

وقال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال الفلاس: «ليس بثقة».

وقال الجوزجاني: «واهي الحديث».

(١) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ص ٤٩، والضعفاء للنسائي ص ٧٥، والمجروحين ٩٥/٢، والكامل ١٦٦/٥، وتهذيب الكمال ٤٧٢/١٩، وميزان الاعتدال ٦٥/٥، والتهذيب ٧٥/٣، والتقريب ص ٣٨٦.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ١٦١ - ح ٢١٧، ٢١٨-، حيث روى الطبري حديثاً من طريقين عن أبي بكر بن عياش، عن أبي حمزة الثمالي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: ((كان النبي ﷺ إذا صلى على جنازة قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا...)) الحديث.

ثم قال الطبري: ((وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل: -[وذكر منها:]- أن أبا حمزة الثمالي، عندهم، ممن لا يعتمد على نقله وروايته)). ولم يرو الطبري الخبر بطرق أخرى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه سوى ما تقدم.

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٥٣١/٢، ح ٧٥٩. وسبقت الإشارة إليه في الحاشية المتعلقة بعثمان بن عمير؛ أبي اليقظان.

- ومما قيل في بدعته:

قال يزيد بن هارون: «سمعت أبا حمزة يؤمن بالرجعة».
وقال أبو داود: «جاءه ابن المبارك، فدفع إليه صحيفة فيها حديث سوء في عثمان رضي الله عنه، فرد الصحيفة على الجارية، وقال: قولي له قبحك الله وقبح صحيفتك».
وقال عبيد الله بن موسى: «كنا عند أبي حمزة الثمالي، فحضر ابن المبارك فذكر أبو حمزة حديثاً في عثمان، فقام ابن المبارك فمزق ما كتب ومضى».
وقال ابن حبان: «كان كثير الوهم في الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، مع غلوه في تشيعه».
وعده السليماني في قوم من الرافضة.
وقال الذهبي: «واه جداً».
وقال ابن حجر: «ضعيف، رافضي».
توفي سنة ١٤٨^(١).

٥. الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني؛ أبو زهير الكوفي (٤)^(٢):

تقدمت الترجمة له في (ح ٣٩)، وأنه قد ضعفه الكثير من كبار الأئمة.
وقال ابن حبان: «كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث».

(١) انظر ترجمته: في الجرح والتعديل ٤٥٠/٢، وأحوال الرجال ص ٧٠، والضعفاء للنسائي

ص ٢٧، والمجروحين ٢٠٦/١، والمغني ١٨٨/١، والتهذيب ٢٦٤/١، والتقريب ص ١٣٢.

(٢) انظر: مسند عمر ٩٤٣/٢ (ح ١٣٣٢، وح ١٣٣٣) حيث قال الطبري: «نذكر ما حضرنا ذكره مما صح عندنا سنده...»، فروى حديثاً من طريق الحارث، عن علي رضي الله عنه، يبلغ به النبي ﷺ قال: ((قد تجاوزنا عنكم صدقة الخيل والرقيق)).

ثم رواه بعد ذلك من طريق عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً - ح ١٣٣٤، وح ١٣٣٥ -.

فإما أن الطبري يُضعف الحارث، وساق رواية عاصم بن ضمرة كمتابعة يجبر بها ضعف الحارث.
أو أن الطبري يصحح ما كان من رواية الحارث عن علي رضي الله عنه؛ كحال أحمد بن صالح المصري، حيث استحسّن ما يرويه عن علي رضي الله عنه. أو أن الطبري يوثقه مطلقاً، دون تقييد بما يرويه عن علي رضي الله عنه، كحال ابن معين. [يراجع ترجمة الحارث في (ح ٣٩)].

وعندما وثقه أحمد بن صالح المصري، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: «لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه».

وقال ابن عبد البر: «وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني: «حدثني الحارث وكان أحد الكذابين»، ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي عليه السلام، وتفضيله له على غيره»^(١).

وقال ابن حجر: «كذبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين»^(٢).

وقد ترجم الطبري للحارث في الذيل..

فبعد أن أطل في ذكر اسمه ونسبه، قال: «وكان الحارث من مقدمي أصحاب أمير المؤمنين علي، عليه السلام، وعبد^(٣) الله في الفقه والعلم بالفرائض والحساب..» - [إلى أن قال:]- وكان الحارث من ساكني الكوفة، وبها كانت وفاته، وكان من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٤).

قلت: ولم أجد فيما كتبه الطبري في هذه الترجمة تصريحاً له بجرحه، بل الظاهر ثناؤه عليه، وليس في قوله ما يبين حال ضبطه..

ويلاحظ أن جميع من تقدم من هؤلاء الرواة الذين وصفوا ببدعة هم من رواة الأربعة أو بعضهم.

(١) جامع بيان العلم ١٥٤/٢.

(٢) التقريب ص ١٤٦.

(٣) هكذا في المطبوع.

(٤) ومما جاء في هذه الترجمة أيضاً، ما رواه الطبري بسنده عن الحارث، قوله: ((تعلمت القرآن في سنة، والوحي في ثلاث سنين)). كما روى عن الشعبي قوله: ((تعلمت من الحارث الأعور الفرائض والحساب، وكان أحسب الناس)). انظر: المنتخب من ذيل المذيل ص ٦٦٢ - في المجلد ١١ الملحق بتاريخه -.

{ الفصل العاشر }

ألفاظه وعباراته في التضعيف

- ألفاظه وعباراته في تضعيف الخبر.
- ألفاظه وعباراته في تضعيف الراوي.
- النتيجة.

الفصل العاشر: ألفاظه وعباراته في التضعيف

فيما يلي سأعرض ما مضى من ألفاظ وعبارات الطبري التي استخدمها في تضعيف الأخبار أو الرواة، ومواطن ورود هذه العبارات في هذا البحث، ثم أستخلص منها أبرز ما يلمح فيها..

١. قوله في الخبر: «في إسناده ما فيه» ونحوها من العبارات:

مواطن ذلك:

-الفصل السادس (ح٦٦) حيث روى الخبر من طريق أشعث بن سوار، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً. وأشعث بن سوار، ضعيف. كما أن عدة أئمة نفوا سماع الحسن البصري من جابر رضي الله عنه.

- الفصل السابع (ح٧٠) حيث روى الخبر من طريق الحسين؛ (سنيد) وهو مختلف فيه، وأكثر عنه الطبري في تفسيره، ولكن ما رواه عنه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان نادراً، فلعل الطبري يضعف ما كان من طريقه على سبيل الرفع. كما تبين بالدراسة أن الخبر مرسل.

* وقد يطلق نحو هذه العبارة على ما يتعلق بالراوي نفسه، كما في الفصل الأول (ح١) حيث روى الخبر من طريق جابر الجعفي، وهو راوٍ ضعيف، رافضي، تركه عدة أئمة. فقال الطبري في خبره: «...لم يجوز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابراً الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه».

* وقد يقول في الخبر: «في إسناده بعض ما فيه» -أي بالتبعض-:

مواطن ذلك:

- الفصل الأول (ح١٢) حيث روى الخبر من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، وهو راوٍ ضعيف، أكثر الأئمة على تضعيفه.

- الفصل الثالث (ح٤٣) حيث روى الخبر بإسناد فيه راويتان لا يعرف حالهما. وهما: قُريبة بنت عبد الله، وكريمة بن المقداد.

٢. قوله في الأخبار: «واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»، أو «واهية

الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة»، ونحو ذلك من العبارات...:

وقد أكثر من استخدامها نسبياً..

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح ٢٠) حيث روى الطبري الخبر من طريقين:

الأول من طريق يعقوب بن محمد الزهري: ضعيف جداً، كما أن فيه راويين آخرين ضعيفين.

والآخر من طريق يزيد بن عياض، وهو متروك، وكذبه بعض الأئمة.

وكلا الطريقين وردا من طريق أبي سلمة عن أبيه، ويظهر أن الإمام الطبري لا يرى سماع أبي سلمة من أبيه، كما أن شيخ الطبري في كلا السندين لم أجد من ترجم له.

وقد قال الطبري في هذا الخبر: (غير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين).

و(ح ٣) حيث روى الخبر من طريق سلام المدائني: وقد ضعفه بعض الأئمة، وتركه الأكثرون، وصرح الطبري بأن هذا الراوي متكلم فيه، كما زاد في وصف هذا السند بأنه (غير مرتضى).

و(ح ٦) حيث روى الخبر من طريق محمد بن سعيد المصلوب، وقد كذبه، كما أن فيه راويين ضعيفين هما سليمان بن الحكم الكلبي، والهيثم بن الربيع.

..وقد نبه الطبري إلى ذلك فقال: «هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج به في الدين

لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته».

- وكذلك الأخبار الواردة في (ح ٤)، و(ح ٢٠)، و(ح ٢٤)، و(ح ٢٥) فيما ورد في

إسنادها راو ضعيف، أو عدة رواة ضعفاء.

- الفصل الثاني (ح ٣٢) حيث ورد في إسناد الخبر راويان مبهمان.

- الفصل الثالث:

(ح ٣٣) حيث قال فيه الطبري: «خبر فيه نظر، وذلك أن خبر أبي أمامة رضي الله عنه خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العديس، وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار»^(١).

و(ح ٤٥) حيث روى الخبر من طريق راو اختلف في اسمه على عدة أوجه. فتارة ورد باسم عباد بن عاصم، وتارة ورد باسم عاصم العتري، وتارة ورد باسم رجل من عترة. ونص العلماء على جهالة عباد بن عاصم، أو عاصم العتري. وبعض الأئمة اعتبرهما راويين، والراحح أنهما راو واحد اختلف في اسمه.

- الفصل الرابع (ح ٥٠) حيث روى الخبر من طريق راو مختلط وهو عطاء بن السائب، والراوي عنه سمع منه بعد الاختلاط.

- الفصل السابع:

(ح ٦٨) حيث كان الخبر من مراسيل الحسن.

(ح ٧١) حيث روى الخبر من طريق أبي قلابة مرسلاً، رواه ثقات من رجال الستة.

* كما ضعف أخباراً مقتصرًا على قوله: «واهيمة الأسانيد»:

مواطن ذلك :

- الفصل الأول:

(ح ١٠) حيث روى الخبر من طريق الحارث بن وجيه، وهو ضعيف، وقد تفرد فيه.

و(ح ١١) حيث روى الخبر من طريق العلاء بن زيد، وهو راو متروك، منكر الحديث.

- الفصل السادس (ح ٦٥) حيث روى الخبر من طريق طلحة بن نافع عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وظهر بالدراسة أن طلحة لم يسمع من أبي أيوب.

- الفصل الثامن (ح ٧٧) حيث رواه بإسناد فيه خارجة بن مصعب، وهو راو متروك ويدلس عن الكذابين، كما أن فيه مهران العطار، صدوق سيئ الحفظ.

(١) وقد زاد الطبري في بيان سبب توهيته للسند، فقال: (مع اضطراب ناقله في سنده)، وسأتناول هذه النقطة في

الباب الثاني، الفصل العاشر: (مصطلحاته وعباراته في الإعلال).

٣. أن يقول بعد أن يروي الخبر في مسألة ما: «ولا يدرك علم ذلك إلا بخبر تقوم به الحجة، ولا خبر في ذلك عندنا كذلك»: موطن ذلك:

الفصل الأول (ح ٢٢) حيث روى خبراً من طريق أسباط عن السدي، وقد سبقت الإشارة إليهما^(١).

٤. قوله في الخبر: «في إسناده نظر» ونحوها من العبارات:

وهو أكثر تعبير استخدمه فيما وقفت عليه من عباراته في التضعيف. موطن ذلك: - الفصل الأول:

(ح ١٣) حيث روى الخبر من طريق سليمان بن زيد المحاري، وهو ضعيف. وقال العقيلي في حديثه هذا: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

و(ح ١٤) فيه إسحاق بن يحيى التيمي، وهاه أكثر الأئمة.

و(ح ١٥) حيث روى خبراً مرسلًا، وفيه راوٍ لا يعرف وهو محمد بن عمار، وراوٍ ضعفه الأئمة، وهو عنيسة بن سعيد. وقال العقيلي في هذا الخبر: ليس له أصل.

و(ح ١٦) فيه المفضل بن صالح، منكر الحديث، واه.

و(ح ١٧) فيه أبو حريز البصري، والأكثر على تضعيفه، وقد تفرد.

و(ح ١٨) حيث روى الخبر من طريق معاوية بن هشام القصار، وهو صدوق، له أوهام، وقال فيه ابن معين: صالح، وليس بذاك.

و(ح ٢٣) حيث روى خبراً من طريق عبد الرحمن بن رافع التنوخي وهو ضعيف، وقال البخاري «في حديثه مناكير».

- الفصل الثاني:

(ح ٣١) حيث روى خبراً فيه راويان مبهمان.

و(ح ٢٩) حيث روى خبراً مرسلًا؛ فيه راوٍ مبهم.

- الفصل الثالث:

(١) في (ح ٢١) ضمن موطن قوله: غير صحيح السند.

(ح ٣٨) حيث روى خبراً من طريق عصام بن زيد، وهو لا يعرف، ولم يرو عنه سوى واحد.

و(ح ٤٠) حيث روى الخبر من طريق عبيد الله بن حميد الحميري، ولا يُعرف حاله.

و(ح ٤١) حيث روى الخبر من طريق أبي ثابت، ويظهر أنه مجهول جهالة عين.

- الفصل الرابع:

(ح ٤٨) حيث روى خبراً من طريق أبي بكر الهذلي، وهو متروك. وفيه رواد بن الجراح؛ ضعيف مختلط^(١).

و(ح ٤٩) حيث روى الخبر من طريق رواد بن جراح عن الثوري، ورواد، ضعيف مختلط، كما تقدم، وهو منكر الحديث فيما رواه عن الثوري.

- الفصل الخامس:

(ح ٥٥) حيث روى الخبر من طريق زيد بن أيمن وهو مجهول، وفي السند انقطاع في موضعين.

و(ح ٥٦) حيث روى خبراً عن أبي جعفر الباقر، مرفوعاً، فهو معضل.

- الفصل السادس:

(ح ٥٨) حيث قال الطبري في الخبر: «خبر في سنده نظر، لعلتين: إحداهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس».

و(ح ٥٩) حيث قال الطبري في الخبر: «هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غير معلوم له سماع من سلمان»..

- الفصل السابع:

(ح ٧٢) حيث روى خبراً من مراسيل عطاء بن يسار، وجميع رواته ثقات، من رواية الستة^(٢).

- الفصل الثامن:

(ح ٧٣) حيث روى الخبر مرسلاً عن الحسن البصري، كما أن الراوي عنه أبو حرة،

(١) يراجع تعليقي على رواية الطبري عنه، في ترجمة رواد (ح ٤٨).

(٢) وهو حديث مختلف عليه، لكن الطبري لم يرو إلا وجهاً واحداً، ولم يشر إلى غيرها.

وكان يدلّس عن الحسن، وقد عنعن في روايته.

و(ح٧٦) حيث روى الخبر من طريق عطية العوفي، وهو ضعيف، ويدلّس تدليس الشيوخ.

* وقد جمع الطبري في عباراته بين قوله: في أسانيده نظر، وقوله: لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين، ذكرتها في المواطن التالية:

- الفصل الأول (ح١٩) حيث روى الخبر من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك الحديث.

- الفصل الثالث (ح٣٩) حيث روى الخبر من طريق هلال؛ مولى ربيعة الباهلي. بعضهم جهله. وهو منكر الحديث، لا يتابع على حديثه، ولم يعرف الخبر إلا من طريقه.

- الفصل السابع (ح٧٤) حيث روى الخبر مرسلًا عن الحسن البصري.

وهذه الأخبار الثلاثة وصفها بوصف واحد يشملها جميعًا، فقال عنها: «أخبار في أسانيدها نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين».

* وفي الفصل الثالث (ح٣٣) ذكر الإمام الطبري أن الخبر فيه نظر، مبيّنًا سبب ذلك فقال: «...ذلك أنه خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لو هاء سنده، وضعف نقلته...» [ثم ذكر أن فيه راويين، وصفهما بقوله:]- غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار^(١)، هذا مع اضطراب ناقله في سنده».

ويلاحظ في قوله المتقدم أن الطبري يبيّن أن عدم جواز الاحتجاج بالخبر سببه وهاء سنده، وضعف نقلته. وقد استخدم نحو هذا القول كما تقدم في الفصل الأول (ح٦)^(٢).

* وفي مواضع وصف الطبري الخبر بأن (فيه بعض النظر)، أو (في إسناده بعض النظر) - أي بالتبعيض -:

مواطن ذلك:

(١) تقدمت الإشارة إلى هذه العبارة قريبًا، ضمن مواطن قوله: «واهيّة الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها...».

(٢) تقدمت الإشارة - أيضًا - إلى هذه العبارة قريبًا، ضمن مواطن قوله: «واهيّة الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها...».

- الفصل الثاني (ح ٣٠) حيث روى الخبر من طريق راو مبهم، يرويه عن عائشة رضي الله عنها.

- الفصل السابع (ح ٦٩) حيث روى خبراً أرسله عبد الرحمن بن أبي عمرة، وجميع رواته ثقات.

- الفصل السادس (ح ٦٤) حيث روى خبراً تردد أحد رواته في سنده، فقال: «لا أدري، هو عن أبيه، أم لا؟» يعني رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه، وفي ثبوت سماعه من أبيه كلام. * وقد جمع الطبري في عباراته بين قوله: «في إسناده نظر»، وقوله: «يجب الثبوت فيه..»: مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح ٨) حيث روى الخبر من طريق جعفر بن الزبير، وهو راو متروك، وقد رواه عن القاسم بن عبد الرحمن وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق، يغرب كثيراً.. و(ح ٩) حيث روى خبراً مسلسلاً بالضعفاء، وهم: رشدين بن سعد، وزبان بن فائد، وسهل بن معاذ.

فقال الطبري في كلا الخبرين: «لو صح الخبران اللذان ذكرناهما، أو أحدهما عن رسول الله ﷺ لم نعد القول به إلى غيره، ولكن في إسنادهما نظر، يجب الثبوت فيهما من أجله».

و(ح ٢٦) حيث روى خبراً منكراً من طريق حميد الأعرج، وهو متروك، منكر الحديث.

* وفي الفصل الأول (ح ٢٧) صَدَّرَ الطبري الخبر بقوله: «في إسناده نظر» ثم قال بعد

روايته لهذا الخبر: «في إسناده ما فيه»، وكان الخبر من رواية المثني بن الصباح، وهو

ضعيف:

٥. قوله في الخبر: «غير صحيح السند» ونحوها من العبارات:

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح ٦) حيث روى الخبر من طريق محمد بن سعيد المصلوب، وقد كذبه، كما أن في

السند -أيضاً- راويين ضعيفين.. فقال الطبري: «لم يصح ذلك عندنا بخبر تثبت به حجة

على من بلغه»^(١).

و(ح٢١) حيث روى خبراً مرفوعاً في تفسير آية، والخبر من طريق السدي الكبير، وهو صدوق، يهم، وتفسيره كثر الكلام حوله^(٢). كما أن الراوي عنه: أسباط بن نصر، وهو مختلف فيه، وقال ابن حجر فيه: صدوق، كثير الخطأ، يغرب. فقال الطبري في الخبر: «ولست أعلمه صحيحاً؛ إذ كنت يأسناده مرتاباً».

- الفصل الثالث:

(ح٤٤) حيث روى الخبر من طريق محمد بن أبي محمد، مولى زيد بن ثابت، وهو راو مجهول العين، وتردد في اسم شيخه.

(ح٤٦) حيث روى الخبر مسلسلاً بأربعة مجاهيل؛ إذ إن ثلاثة منهم لم أجد من ذكرهم بجرح أو تعديل، وهم: عمر بن عبد الرحيم الخطابي، وعبد الله بن محمد بن الوليد العتي، ووالده؛ محمد بن الوليد العتي. أما الرابع فهو عبد الله بن سعد البجلي، وهو مجهول بنص العلماء.

- الفصل الخامس:

(ح٥٤) حيث روى خبراً من طريق جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسعود. وقال فيه: «لم يجوز لنا تصحيحه».. وقال -أيضاً-: «عزيز تصحيحه».

وأبان الطبري عن علته، فذكر أن روايه جابر الجعفي، وفي نقله ما فيه، كما ذكر أن الخبر مرسل؛ لأن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، ولا رآه.

- الفصل السادس:

(ح٦٠) حيث قال الطبري في الخبر: «غير صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول: عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم (أية

(١) وسبق أن قال في نفس الخبر: إنه غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته..

وقد أشرت إلى قوله هذا في مواطن قوله في الأخبار: «واهيبة الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها»..

(٢) يراجع تفصيل ذلك في الفصل الأول (ح٢١) عند (الحكم على إسناده).

يريد)، ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة^(١).

(ح٦٣) حيث قال الطبري في الخبر: «لم أشهد له بالصحة» ثم ذكر سبب ذلك أن الراوي (رواد بن الجراح) لم يتحمله عمن روى عنه؛ -وهو سفيان الثوري-، لا سماعاً، ولا قراءة منه عليه، ولا قراءة من غيره وهو حاضر.. إنما لفق قوم السند عليه عن الثوري.

٦. قوله في الخبر: «غير محفوظ...»:

موطن ذلك:

الفصل الخامس (ح٥٧) حيث وصف الخبر بقوله: (غير محفوظ، ولا صحيح السند). ولكن الطبري لم يرو سند هذا الخبر، وهو عند غيره مروى بسند منقطع، والخبر تضمن قراءة لآية قراءة غير مشهورة، ومخالفة للعربية^(٢).

٧. قوله في الإسناد: إن فيه (علة):

موطن ذلك:

الفصل الثالث (ح٣٥) وقد بين الطبري هذه العلة، فقال: «...مع ما في الخبر... من العلة التي في إسناده، التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد ممن علم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار...».

وكون الراوي لا يعرف فهذه علة ظاهرة، غير خفية، فيلاحظ أن الإمام الطبري استخدم لفظ العلة بمعناها الواسع، كحال كثير من المتقدمين غيره.

٨. أن ينفي جواز إضافة الأثر إلى من نُسب إليه:

موطن ذلك:

في الفصل السادس (ح٦٢) حيث روى الطبري من طريق يحيى المازني أثراً عن عمر رضي الله عنه، ثم تعقبه قائلاً: «...على أن الرواية عن عمر رحمة الله عليه، بما رُوي عنه مما ذكرنا، عن غير مَنْ شاهدَ عُمرَ، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك، فيجوز لنا إضافة ذلك إليه! مع ما في الخبر

(١) كما ذكر ما يُفهم منه أن الراوي (شهر) اضطرب، وتناولت ذلك في الباب الثاني، الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال.

(٢) تناولت ذلك -أيضاً- في الباب الثاني، الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال.

عن عمر الذي ذكرناه مما لا حاجة لسماعه إلى شاهد غيره على وهائه، وأنه غير جائزة إضافته إليه...». فذكر الطبري استنكاره لما ورد في متن الحادثة.

وكما هو ملاحظ فقد صرح الطبري بسبب نفيه لجواز إضافة ما روي إلى عمر رضي الله عنه، حيث إن من روى الأثر لم يدرك عمر رضي الله عنه. كما أن الطبري استنكر ما ورد في المتن، وقد سبق بيان ذلك في الموضع المشار إليه.

٩. قوله في الراوي: «لا يحتج بحديثه»، أو «لا يجوز الاحتجاج بنقله»، ونحوها من

العبارات^(١):

مواطن ذلك:

- الفصل الأول (ح ٥): حيث قال الطبري: «ليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله، وذلك أن الذي روى عنه ... الكلبي...». ومحمد بن السائب الكلبي تركه أكثر الأئمة، وهو متهم بالكذب، ورمي بالرفض^(٢).

- الفصل الثالث (ح ٣٦) حيث قال الطبري في عمرو بن وائلة: «مجهول، لا يحتج بحديثه...».

- الفصل السادس (ح ٦١) حيث قال الطبري: «ليست الرواية به عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك... أن الذي روى عنه ... قتادة، وقتادة لم يلقه، ولم يسمع منه»^(٣).

- الفصل الثالث (ح ٣٥) وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً، وهو قوله: «... مع ما في الخبر... من العلة التي في إسناده، التي لا يجوز معها الاحتجاج به؛ لأحد ممن علم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار...».

١٠. قوله في الخبر: (في إسناده بعض من يجب الثبوت في نقله):

مواطن ذلك:

الفصل الأول (ح ٧) حيث روى خبراً من طريق إبراهيم بن الفضل؛ من الأئمة من ضعفه، ومنهم من تركه ولم يكتب حديثه.

(١) دون ربطها بعبارات عن وهاء السند، أو أن فيه نظراً.

(٢) يراجع ما فصلته في موقف الإمام الطبري من رواية الكلبي، في ترجمة الكلبي الواردة في الفصل الأول (ح ٥).

(٣) أطلق هذه العبارة شاملاً بها (ح ٥) من رواية الكلبي، المشار إليه قريباً (ح ٦٠).

أما باقي رواة السند فجميعهم ثقات، وجميعهم من رجال الستة، سوى شيخ الطبري فهو من رجال النسائي وحده.

فإن قصد الإمام الطبري بقوله -«في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»- هذا الراوي إبراهيم بن الفضل فقط، فقد أطلق لفظ (البعض) على الفرد.

١١. قوله في راو: «لا يعتمد على روايته»، ونحوها من العبارات.

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح٢) و(ح٤)، حيث ورد في إسناده كلا الخبرين راو ضعيف. فالأول كان من رواية بشر بن عمارة، قال الطبري فيه: «ليس ممن يعتمد على روايته».

والثاني كان من رواية المنكدر بن محمد، قال الطبري فيه: «المنكدر بن محمد عند أهل النقل، ممن لا يعتمد على نقله».

- الفصل الثالث:

(ح٣٧) حيث قال الطبري: (في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته)، وكان في إسناده: كثير بن عبد الله الإشكري، ويظهر أنه مقل، وذكره العقيلي في حديث استنكره. وفيه -أيضاً- الحسن بن عبد الرحمن بن عوف: راو مجهول العين. كما أن راوي الحديث عن النبي ﷺ وهو عبد الرحمن بن عوف القرشي لم تثبت صحبته، ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل.

(ح٤٢) حيث قال الطبري في الخبر: «لا يعتمد على مثله؛ لما في إسناده من الوهاء» وتبين بالدراسة أن سند هذا الخبر ضعيف، بسبب هلال بن أبي هلال لا يُعرف، وقد تفرد.

١٢. استشهد الطبري على حال الراوي بـ(أهل النقل) أو (أهل العلم بالآثار):

مواطن ذلك^(١):

- الفصل الأول:

(ح٣) حيث قال الطبري: «وقد علمت حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في

(١) وكلها مواضع قد سبقت الإشارة إليها خلال هذا الفصل.

الدين عند أهل النقل».. وسلام ضعفه بعض الأئمة، وتركه الأكثرون.
و(ح٤) حيث قال الطبري: «والمنكدر بن محمد عند أهل النقل، ممن لا يُعتمد على نقله». والمنكدر ضعفه أكثر الأئمة.
- الفصل الثالث (ح٣٦) حيث قال الطبري في عمرو بن واثلة: «مجهول، لا يحتج بحديثه؛ لأن أهل العلم بالآثار، لا يعرفون راوياً عن عمر اسمه عمرو بن واثلة».
وفيما يلي سأذكر نتائج ما تقدم..

أستنتج من خلال ما تقدم ما يلي:

١ - أن عبارات الإمام الطبري في التضعيف كانت منصبة على وصف السند في الكثير من الحالات.

٢ - أن غالب عبارات الإمام الطبري في التضعيف أطلقت على حالات؛ منها ما يعتبر من الضعيف الذي قد ينجر، ومنها ما يعتبر من الضعيف جداً الذي لا ينجر. إلا في المواضع التي وصف فيها الطبري ضَعْفَ الخبر بذكر التبعض، كقوله: (في إسناده بعض ما فيه)، أو (فيه بعض النظر)، أو (في إسناده بعض النظر) إذ لم يظهر فيها ضعف شديد، كما تقدم بيانه.

٣ - أن أكثرَ تعبير استخدمه الإمام الطبري في تضعيف الخبر قوله: (في إسناده نظر). وقد ظهر بدراسة الأخبار التي أطلق عليها هذا الوصف، أن هذه الأخبار تنوعت في أسباب تضعيفها.. فمنها ما كان الضعف بسبب ضعف الراوي، -وفي حالات كان ضعف الراوي شديداً-، ومنها ما كان بسبب إهمامه، ومنها ما كان بسبب جهالته، ومنها ما كان بسبب اختلاطه، ومنها ما كان بسبب انقطاع السند، أو إعضاله، ومنها ما كان بسبب نفي سماع الراوي من شيخه، ومنها ما كان بسبب الإرسال، ومنها ما كان بسبب التدليس.

ثم إن له عبارات تدل صراحة على أن قوله: في الإسناد نظر يقصد به نفي صحة الخبر، كقوله في الخبر (ح ٢٦): «لو كان الخبر... صحيحاً لم نَعُدْهُ إلى غيره، ولكن في إسناده نظر، يجب الثبوت فيه».

وقوله في الخبر (ح ١٧) «وأما ما رُوي عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا».

٤ - أن الإمام الطبري أكثرَ من التعبير عن تضعيف الأخبار بقوله: (واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين)، أو (واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة)، ونحو ذلك من العبارات..

٥- أن الأخبار التي وصفها بقوله: (واهية الأسانيد) -بغض النظر عن مجيء هذه العبارة مقرونة بوصف آخر، أو وُصف الخبر بها منفردة- فهذه الأخبار تنوعت في أسباب تضعيفها -أيضاً- فشملت معظم ما تقدم في النقطة الثانية.

٦- أنه أطلق لفظ (علة) على ما فيه علة ظاهرة، غير خفية. أي أنه استخدم لفظ العلة بمعناها الواسع، كحال كثير من المتقدمين غيره.

٧- أن عباراته في نقد الراوي كانت منصبة غالباً على وصف روايته؛ كقوله: لا يحتج بحديثه. وقوله: لا يجوز الاحتجاج بنقله، وقوله: يجب الثبوت في نقله، وقوله: لا يعتمد على روايته، وقوله: في نقل جابر الجعفي ما فيه.

وكان في حالات أقل يصف الراوي بأنه غير معروف، أو لم تثبت عدالته، أو مجهول.

٨- أنه ينذر أن يصرح بسبب تضعيفه للخبر، وقد يشير إلى أن السبب ضعف بعض نقلة الخبر، ولكن لا يسميهم غالباً.

٩- أنه ينذر أن يستشهد على ما ضعفه بأهل النقل، أو أهل العلم بالآثار، فإذا ذكرهم فإنه لا يسميهم.

١٠- أنه مترن في عباراته فلا يُلمَح فيها تهويل أو تشنيع أو تعسف.

١١- أنه تارة يصف ضعف الخبر أو الراوي بعبارة واحدة، وتارة يركب أكثر من عبارة في ذلك.

١٢- أنه يصف -أحياناً- عدة أخبار بما يدل على ضعفها، بعبارة واحدة تشملها جميعاً بالحكم. مثاله ما سبق الإشارة إليه، عند قوله: «أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين».

١٣- أنه يصف -أحياناً- سند حديث رواه من عدة طرق عن صحابي واحد، يصفه بأن في إسناده نظراً، ذاكرةً لفظة (الإسناد) بالإفراد..

كقوله: «وقد رُوي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الله ﷺ من جهة نقل الواحد خبر، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما ..». -فروى حديث أبي سعيد الخدري من

خمسة طرق^(١).

وقوله: «وقد رُوي عن النبي ﷺ... خبرٌ في إسناده نظر، وذلك ما..» -فروى
حادثة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ثلاثة طرق^(٢).
ويلاحظ أن أسلوبه هذا ظاهر بوضوح فيما صححه من أخبار في تهذيبه، مثاله:
قوله في حديث رواه عن علي رضي الله عنه، من أربعة طرق: ((وهذا خبر عندنا صحيح
سنده))^(٣).

(١) انظر: الجزء المفقود ص ٤١٤ (ح ٧٥٨ - ٧٦٣).

(٢) انظر مسند ابن عباس (١/٨٥ ح ١٠٦ - ١٠٨).

(٣) انظر: مسند علي ص ١٥٥ (ح ١٤ - ١٧).

الباب الثاني

منهج الإمام الطبري في إعلال الأحاديث

وفيه أحد عشر فصلاً:

الفصل الأول:

منهجه في الإعلال بالتفرد.

الفصل الثاني:

منهجه في الإعلال بالشذوذ.

الفصل الثالث:

منهجه في الإعلال بالاختلاف في الرفع والوقف.

الفصل الرابع:

منهجه في الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال.

الفصل الخامس:

منهجه في الإعلال بالاضطراب.

الفصل السادس:

منهجه في الإعلال بغلط الراوي.

الفصل السابع:

منهجه في الإعلال بنقد المتن.

الفصل الثامن:

منهجه في الإعلال بمخالفة الراوي لما يرويه.

الفصل التاسع:

منهجه في قرائن الترجيح.

الفصل العاشر:

مصطلحاته وعباراته في الإعلال.

الفصل الحادي عشر:

منزلة تضعيفه وإعلاله للأحاديث، والموازنة بينه وبين

الذهلي.

{ الفصل الأول }

منهجه في الإعلال بالتفرد

- التفرد، وإطلاقاته.
- أبرز آراء العلماء في التفرد.
- موقف الإمام الطبري من خبر الواحد.
- إعلال الطبري بالتفرد:
- ويشتمل على الخبرين (ح ٩٢) و (ح ٩٣).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار نقل عن (الآخرين) إعلالهم لها بسبب التفرد.
- ويشتمل على الخبرين (ح ٩٤) و (ح ٩٥).
- النتيجة.
- زيادة الثقة:
- صورتها.
- مواضع زيادة الثقات.
- آراء العلماء في حكم زيادة الثقة.
- موقف الإمام الطبري من زيادة الثقة:
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٩٦) إلى (ح ٩٨).
- النتيجة.

الفصل الأول: منهجه في الإعلال بالتفرد^(١)

التفرد، وإطلاقاته:

قال ابن الصلاح: «الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره؛ إما في متنه، وإما في إسناده»^(٢). وذكر الحافظ ابن منده -فيما نقله عنه ابن الصلاح- أنه إذا انفرد رجل عن الزهري وشبهه؛ ممن يجمع حديثه، بحديث سُمي الحديث غريباً^(٣).

وقد قسم الحافظ ابن حجر الفرد إلى نوعين:

- ١- الفرد المطلق، وهو ما كانت الغرابة أو التفرد في أصل سنده.
 - ٢- الفرد النسبي، وهو أن يكون التفرد في أثناؤه؛ كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.
- وسُمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً..

وقال الحافظ ابن حجر: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.

فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.

(١) وأقصد في هذا الفصل إلى بيان منهجه تجاه ما تفرد به الثقة، أما ما تفرد به الضعيف فليس من باب الإعلال لوضوح أمره، وقد مضى في الفصل الأول من الباب الأول أمثلة لأخبار ضعفها الطبري وظهر بعد دراسة سندها أن فيها راوياً ضعيفاً تفرد.

أذكر منها:

- (ح ١٠) حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: إن تحت كل شعرة جناة..
 - (ح ١٧) حديث ابن عمر رضي الله عنهما لما سئل عن صيام يوم عرفة.
 - (ح ٢١) الخبر المرفوع من رواية السدي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ..﴾ الآية.
 - (ح ٢٦) حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: يوم كلم الله موسى..
- كما سيأتي في آخر هذا الفصل مثال آخر من هذا النوع.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٧٠.

وهذا من حيث إطلاق الاسميتين عليهما، أما من حيث استعمالهما الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسي، تفرد به فلان، أو أغرب به فلان»^(١).
ومن طرق الكشف عن وجود علة في الخبر، النظر في تفرد الراوي..
قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها - [أي العلة] - بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك»^(٢).

وبالنظر في كلام الأئمة فيما تفرد به الثقة؛ فإن بعض المتقدمين يسميه بالمنكر، فذكر البرديجي - في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة... بحديث عن قتادة، عن أنس مرفوعاً - ذكر أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً^(٣)..

وعلق ابن رجب على قول البرديجي قائلاً: «وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد...».

وفيما يلي ذكر لأبرز آراء العلماء في التفرد..

(١) نزهة النظر ص ٤٩ - ٥٠. وانظر أيضاً: الموقظة للذهبي ص ٤٣، وفتح المغيث للسخاوي ٣/٣٠.

(٢) علوم الحديث ص ٩٠.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/٦٥٣.

من أبرز آراء العلماء في التفرد:

قال البرديجي: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره ألا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً، ولا معلولاً»^(١).

ويُتحرى أكثر في الثقة إذا كان ليس مشتهراً بالحفظ والإتقان، كما قال ابن رجب في الفتح حاكياً عن الإمام أحمد، حيث قال: «...قاعدته أن ما انفرد به ثقة، فإنه يتوقف فيه حتى يُتابع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارتة، خصوصاً إن كان الثقة ليس بمشتهر في الحفظ والإتقان، وهذه قاعدة يحكى القطان، وابن المديني، وغيرهما»^(٢).

وقال ابن رجب في شرح العلل: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافة: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون مما كثر حفظه واشتهرت عدالته، وحديثه كالزهري، ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»^(٣).

أما تصرف الشيخين، والشافعي، والأكثرين فيدل على خلاف هذا، فما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة، فليس بمنكر^(٤).

وذكر الإمام مسلم مذهب أهل العلم في تفرد الثقة عن رجل ممن يدور عليهم الحديث، وليس ذلك الثقة من أصحاب ذلك الرجل، فقال:

«حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه، وحديث غيره،

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٥٣/٢ ، ٦٥٤ .

(٢) فتح الباري لابن رجب ١٥/٣ .

(٣) شرح علل الترمذي ٥٨٢/٢ .

(٤) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٥٣/٢ - ٦٥٩ .

أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم، في أكثره فيروي عنهما، أو عن أحدهما، العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم؛ فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم^(١).

وقبل الدخول في منهج الإمام الطبري في الإعلال بالتفرد، لا بد من بيان موقفه من خبر الواحد..

فقد تقدم في الفصل الأول من الباب الأول ذكر عدة أقوال للإمام الطبري تبين موقفه من خبر الواحد، من أبرزها قوله في كتابه (التبصير) - مبيناً أنواع الخبر الذي تقوم به الحجة، ويزول به العذر-:

«فإن كان الخبر الوارد بذلك خبراً تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع، وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع. وإن كان الخبر الوارد خبراً لا يقطع مجيئه العذر، ولا يزيل الشك، غير أن ناقله من أهل الصدق والعدالة، وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشهادة عليه بأن ما أخبره به كما أخبره؛ كقولنا في أخبار الآحاد العدول»^(٢).

وأزيد هنا قولاً له في مسند ابن عباس، حيث قال: «...الذي تنتهي إليه الشريعة التي أودعها الرسول ﷺ من أودعها إياه، لن يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون الذي أنهى إليه ذلك واحداً أو جماعةً في معنى الواحد، بأنهم لا يقطعون عُذرَ من أبلغوه الشريعة، [وإما] أن يكونوا جماعةً يقطع خبرهم عُذرَ من بلغه. فإن كان الذي أبلغه ذلك واحداً أو جماعةً بمعنى الواحد = في أنهم لا يقطعون عُذرَ من أبلغوه الشريعة = فإنه إن لم يكن فيهم عدلٌ صادقٌ، فغير لازم العمل ولا العلم بخبرهم، وإن كان فيهم عدلٌ صادقٌ، فإنما يوجب خبره الذي

(١) مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٤.

(٢) ص ١٣٩، ١٤٠. وفي التبصير - أيضاً - ص ١٦١ - ١٦٢ قال في الحجة من أهل النقل الذي يقطع خبرهم العذر

أنهم «الجماعة التي لا يجوز في خبرها الخطأ، ولا السهو والكذب». وانظر أيضاً: نفس المرجع ص ١٥٦، ١٨٤.

أبلغه من أبلغ ذلك ، العمل دون العلم»^(١).

وما قاله الإمام الطبري متفق مع ما قاله أهل العلم..

فقد قال ابن عبد البر: «وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار، فيما علمت، على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت، ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا؛ إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تُعدُّ خلافاً»^(٢).

وقال: «واختلف أصحابنا وغيرهم في خبر الواحد العدل هل يوجب العلم والعمل جميعاً، أم يوجب العمل دون العلم؟ والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي، وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله، وقطع العذر بمجيئه قطعاً، ولا خلاف فيه»^(٣).

إضافة إلى ما سبق فإن الإمام الطبري صرح بأن نقل الحجة أثبت من نقل الواحد.. فقد قال: «إن نقل الحجة ورأيه أثبت في الحجة وأصح من نقل الواحد والجماعة التي لا يقطع العدد نقلها، ولا يوجب الحجة مجيئها»^(٤).

قلت: وإن كان الإمام الطبري يرى أن نقل الحجة أثبت وأصح، إلا أنه عند التأمل بمواقفه عموماً تجاه الأحاديث المختلف بين أوجهها، نجد أنه في حالات كثيرة لا يفاضل بين الأوجه، - كما سيأتي في الفصل التالي -.

إنما يعتمد على صحة سند الحديث، وأن معناه له ما يشهد له في الشرع. بغض النظر عما ورد من طرق أخرى للحديث قد تعلّه. وقد لا يكون للحديث طرق أخرى، لكن أحد رواة سنده ممن لا يحتمل تفرد في نظر أئمة آخرين، كما سيأتي في هذا الفصل.

(١) ٧٧١/٢. وسبق أن قال قبيل ذلك -ص ٧٦٩-: إن الخبر عن رؤية الهلال خبرٌ نظير المنقول عن الحجة التي يلزم

العمل به من أوردته عليه العدل الصادق؛ واحداً كان الذي أوردته عليه أو جماعة، ذكراً أو أنثى، حرّاً كان أو عبداً، بعد أن يكون بالصفة التي وصفناها، وهو أن يكون عدلاً صادقاً..

(٢) التمهيد ٢/١.

(٣) المصدر السابق ٧/١.

(٤) الجزء المفقود ص ٤١٧.

وهذا ظاهر من قوله في عدة حالات: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون عند الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...»^(١). فيذكر هذه العلل؛ فمنها ما يكون بسبب التفرد، ومنها ما يكون بسبب المخالفة.. فيذكر ذلك، دون تعقيب، أو نقد لشيء منها. إنما يروي عادة شواهد للخبر الذي صححه من أحاديث مرفوعة، وأحياناً يتبعها بآثار عن السلف، فيدل القارئ على أن معنى الخبر الذي صححه ليس فيه معنى منفرد غريب في الشرع.

وفي عموم مصنفات الإمام الطبري وجدت أنه لم يُخطئ أو يُوهَّم الراوي العدل في روايته لحديث على وجه ما، إلا في حالات قليلة، وجدتها مفرقة بين تفسيره، وتاريخه، وبعض نقاشاته في فقه الأخبار التي في تهذيبه. وسأتناول هذه الحالات بالدراسة عبر فصول هذا الباب، بإذن الله.

ويوضح موقفه أكثر أنه يُلاحظ بوضوح في حال ظهور تعارض بين معنى خبرين صحيحين أنه كثيراً ما يحاول الجمع بينهما ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وأبرز ما يكون ذلك عند كلامه عما في الأخبار من الفقه.

وقد قال: «لا خبر فيما ذكرت، أو لم أذكر يصح سنده بنقل الثقات، العدول عن رسول الله ﷺ إلا وهو عندنا حق، والدينونة به للأمة لازمة، ولا شيء من ذلك يدفع شيئاً منه، ولا ينقض شيء منه معنى شيء غيره...»^(٢).

وقال في خبرين ظاهرهما التعارض: «فإذ كان كلا الخبرين صحيحاً مخرجهما، فواجب

(١) انظر مثلاً: مسند عمر ٤/١، ٢٩٠/١، ٤٨٦/٢، ٨١٥/٢، ٨٣٩/٢، ٩٤٠/٢. وقد سبقت الإشارة إلى هذه

العبرة، ونحوها، والتعليق عليها في مقدمة الفصل الأول، من الباب الأول. وسيأتي أثناء هذا الباب دراسة نماذج من أحاديث هذا النوع.

(٢) مسند عمر ٧١٣/٢. وقال في مسند ابن عباس ٧٣٦/٢ معلقاً على حديث: ((الماء لا ينجسه شيء)) وحديث: ((إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً))، فقال: «كلا الخبرين عندنا صحيح، وإذا كان ذلك كذلك؛ فغير جائز لأحد إبطال أحدهما والقضاء عليه بالفساد، مع وجود السبيل إلى تصحيحهما».

التصديق بهما، وتوجيه كل واحد منهما إلى الصحيح من وجهه...»^(١).

وبنحو ذلك قال في مسند علي عليه السلام، حيث روى أخباراً كثيرة يبين بها اختلاف نقلتها في اسم الذي بعثه رسول الله ﷺ بمعنى للنداء أيام التشريق بأن لا يصم أحد^(٢) - ثم تعقبها قائلاً: «أما الأخبار التي ذكرناها؛ فإن منها عندنا صحاحاً، ومنها غير صحاح ... على أن ذلك كله لو كان صحيحاً لم يكن في اختلاف الرواة في اسم الذي سمعوه ينادي بما ذكرنا يومئذ ما يؤهنّ الخبر، ولا يزيله عن أن يكون حجةً على من دان بتصحيح القول بخبر الواحد العدل، وذلك أنه جائز أن يكون رسول الله ﷺ وجه ذلك اليوم كل رجل ممن ذكر أنه سمع ذلك اليوم ينادي بما كان ينادى به في ناحية من نواحي منى، فسمع أهل كل ناحية منها من وجه إليها فأخبروا باسم من سمعوه ينادي بذلك، وذلك إذا كان كذلك لم يكن اختلافاً بل يكون تأييداً وتوكيداً، وغير جائز حمل ما حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه، ولها في الصحة مخرج»^(٣).

فيلاحظ مما تقدم من أقواله أنه لم يورد احتمال أن يكون هناك خطأ وقع في رواية ما من قبل راويها الواحد العدل، ولم يقدم إحدى الروايات على غيرها من باب أنها أصح إسناداً من الرواية التي خالفها.

كما أنه صرح بأن الحالة التي ترد لأجلها إحدى روايتين صحيحتين متعارضتين، ويقبل الأخرى، هي حالة وجود النسخ، فقد قال رحمه الله: «قد بينا في غير موضع من كتبنا: أنه غير جائز أن يكون من النبي ﷺ قولان متضادان، وأمران في شيء واحد، في حالة واحدة متنافيان، وأن يأمر بأمرين، وفي وقتين مختلفين، كل واحد منهما مخالف صاحبه، إلا على وجه نسخ أحدهما صاحبه، وإذا كان غير جائز أن يكون ذلك إلا كذلك، كان غير جائز أن يكون الناسخ منهما إلا معلوماً عند أمته من المنسوخ»^(٤)^(١).

(١) جامع البيان ٧٤٨/٨. وانظر أيضاً قوله بنحو ما تقدم: (٥٤٣/٢)، و(٣٦/٧)، و(٢١٠/٨).

(٢) انظر: مسند علي ص ٢٥٦ - ٢٧١.

(٣) مسند علي ص ٢٧٢.

(٤) الجزء المفقود ص ٥١٧.

إعلال الطبري بالتفرد:

يظهر أن الإمام الطبري يعل الخبر بتفرد رآويه العدل في حال ظهور معنى غريب في روايته..

فقد وجدت -بتوفيق الله- نصاً عزيزاً له، يُفهم منه ذلك؛ حيث روى في جامع البيان (٢٠٨/٨-٢١١) من طريق جرير بن حازم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه قال: ((أتى رسول الله ﷺ سُبَّاطَة قوم، فبالَ عليها قائماً، ثم دعا بماء، فتوضأ، ومسح على نعليه))^(٢). ثم قال الطبري:

«... أما حديث حذيفة رضي الله عنه فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى سُبَّاطَة قوم فبال قائماً، ثم توضأ، ومسح على خفيه...-[إلى أن قال:] - ولم ينقل هذا الحديث -[أي بذكر نعليه بدل خفيه]- عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه».

قلت: فقول الطبري: «ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه...» إلخ؛ يفهم منه أنه أراد بالشذوذ التفرد في معنى الرواية. ولم يستلزم استعمال مصطلح الشذوذ عند الإمام الطبري وجود مخالفة في الرواية.

(١) تناول د. حاكم المطيري -في بحث له نشر في مجلة الشريعة والقانون، العدد ٢٥، ص ٢٩٦- منهج الإمام الطبري عند تعارض الأخبار، وكان مما قاله فيه عن الإمام الطبري أنه: «لا يرى النسخ بمجرد معرفة المتقدم من المتأخر من الأخبار، بل لا بد من قيام الدليل من السنة نفسها على كون هذا ناسخاً وذلك منسوخاً». واستشهد فضيلته على ذلك بأقوال للإمام الطبري.

ولكني وجدت قولاً للإمام الطبري يدل على أنه لا يقصر دلالة النسخ على ما جاء من السنة فقط، بل يعتبر أيضاً بالدليل المفرق إن وجد. فقد قال في أخبار عن قبول النبي ﷺ للهدية من أحد المشركين، وأخبار أخرى أنه ﷺ رد هديتهم، قال: «فإن ظن ظان... أن سبب اختلاف ذلك كان منه من أجل أن أحد فعليه كان ناسخاً لآخر؛ فقد ظن خطأ، وذلك أن ذلك لو كان من أجل ذلك، كان مبيئاً ذلك في النقل، أو كان على الناسخ دليل مفرق بينه، وبين المنسوخ، إذ كان غير جائز أن يكون شيء من حكم الله تعالى ذكره في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ غير معلوم الواجب منه على عباده إما بنص عليه، أو دلالة منصوبة لهم على اللازم لهم فيه». مسند علي ص ٢١٤.

(٢) وستأتي دراسة هذا الحديث في الفصل التالي (ح ٩٩).

والذي قال فيه الطبري هذا القول راوٍ ثقة، هو جرير بن حازم البصري (ع)، وقد سبقت الترجمة له في (ح ٧٣)، وأنه ثقة... وله أوهام إذا حدث من حفظه. ومع ذلك قال الطبري: إنه يجب الثبوت فيه.. ذلك أنه قال: نعليه بدل خفيه. وهذا مما يُستغرب عند الإمام الطبري، فقد جاء كلام الطبري المتقدم في سياق شرحه لآية الوضوء، وذكر الخلاف المعروف في قراءة (وأرجلكم). فرجح أن فرض القدمين في الوضوء الغسل، أو عموم مسح الرجلين بالماء، مستشهداً بحديث ((وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))^(١).. إلى أن قال: «وقد صح عنه عليه السلام الأمر بعموم غسل القدمين في الوضوء بالماء بالنقل المستفيض القاطع عذر من انتهى إليه وبلغه، وإذا كان ذلك عنه صحيحاً، فغير جائز أن يكون صحيحاً عنه إباحت ترك غسل بعض ما قد أوجب فرضاً غسله في حال واحدة.. لأن ذلك إيجاب فرض وإبطاله في حال واحدة، وذلك عن أحكام الله وأحكام رسوله عليه السلام منتف.. ثم عرج على حديث حذيفة رضي الله عنه من رواية جرير بن حازم، حيث استدل به البعض على أن مسح بعض الرجلين مجزئ، فأجاب عليه الطبري بالقول الذي تقدم نقله عنه.

وقول الإمام الطبري في انتقاد رواية جرير بن حازم، -مع أنه بالأصل يصحح رواية الواحد العدل-، شبيه بقول البرديجي -وقد تقدم- حيث قال: «إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي عليه السلام حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره ألا يرويه غيره، إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً، ولا معلولاً»^(٢).

وسأتناول دراسة حديث حذيفة رضي الله عنه في الفصل التالي (ح ٩٩) مع مزيد بيان. وعلاوة على ما تقدم فقد أعل الإمام الطبري خبرين دون بيان السبب، وظهر لي بعد

(١) جامع البيان ٢٠٠/٨. وقد رواه الطبري عن عدة صحابة. والحديث من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أخرجه البخاري في العلم: باب من رفع صوته بالعلم (ح ٦٠)، ومسلم في الطهارة: باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما (ح ٢٤١)، وأبو داود في الطهارة: باب في إسباغ الوضوء (ح ٩٧). والنسائي في الطهارة: باب إيجاب غسل الرجلين (ح ١١١). والإمام أحمد في مسنده (ح ٦٨٠٩). ولفظ البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: ((تخلف عنا النبي عليه السلام في سفرة سافرناها، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة، ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوته: ((ويل للأعقاب من النار)) مرتين أو ثلاثاً.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ٦٥٣/٢ ، ٦٥٤.

دراستهما أن إعلاله لهما كان بسبب التفرد، والله أعلم.
وسأتناول فيما يلي هذين الخبرين بالدراسة، ثم أعرج على حالات صحح فيها الطبري
أخباراً أعلاها الآخرون بالتفرد. وأتبع ذلك بخلاصة ما ظهر لي من منهجه في هذه المسألة.

٩٢ - المثال الأول:

في مسند عمر (١/١٩١):

قال الطبري: «فإن قال قائل لنا: فما أنتم قائلون فيما - ح ٣١١ - حدثكم به إبراهيم بن سعد الجوهري، حدثنا أبو اليمان؛ عن إسماعيل بن عياش، عن ضَمَضَم بن زُرْعَة، عن شُرَيْح بن عُبَيْد، عن الحُبْراني، عن عبد الرحمن بن شَبِل رضي الله عنه، أن النبي ﷺ ((هَي عن أكل الضَّب)).»

قيل : هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة... وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه بإذنه في أكل ذلك وإباحته، وأن كراهته إياه من أجل أنه ليس من طعام قومه ، لا من أجل أنه حرام...».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في الأُطعمة: باب في أكل الضب (ح ٣٧٩٦) بنحوه. وسكت عنه. والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ١٢٧). بمثله. وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٢٩) بنحوه مع زيادة. والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٤٣٢ ح ١٦٤١). بمثله. والبيهقي في الكبرى (٩/ ٣٢٦ ح ١٩٢١٢). بمثله. وقال البيهقي: «وهذا ينفرد به إسماعيل بن عياش، وليس بحجة، وما مضى في إباحته أصح منه». - كلهم من طريق إسماعيل بن عياش، به.

دراسة إسناد:

١ - إبراهيم بن سَعِيد الجَوْهَرِي؛ أبو إسحاق بن أبي عثمان البغدادي، طبري الأصل (٤م).

قال عن نفسه: «كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيماً». وثقه النسائي، والدارقطني، والخليلي، وغيرهم. وقال الخطيب: «كان ثقة مكثرًا، ثبتًا، صنف المسند». وذكره ابن حبان في الثقات.

وسأل موسى بن هارون أحمد بن حنبل عنه، فقال الإمام أحمد: «كثير الكتاب، كُتِبَ فأكثر». فاستأذنه في الكتابة عنه، فأذن له.

وقال أبو حاتم: «كان يذكر بالصدق».

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة».

توفي مرابطاً، في حدود سنة ٢٥٠، وقيل غير ذلك^(١).

٢- **الحكم بن نافع**؛ أبو اليمان البهراني، الحمصي (ع). مشهور بكنيته.

قال أبو حاتم: «كان كاتب إسماعيل بن عياش... وهو نبيل صدوق ثقة».

وقال العجلي: «لا بأس به».

وقال الذهبي: «كان من نبلاء الثقات».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت».

مات سنة ٢٢٢^(٢).

٣- **إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي**؛ أبو عتبة الحمصي (ي ٤).

ورد فيه أقوال كثيرة: فهناك من أثنى عليه، وهناك من ضعفه - وذلك قليل -، والأكثر فصل في أمره؛ فاحتجوا بحديثه مما رواه عن أهل الشام، وضعفوه فيما رواه عن العراقيين والحجازيين..

فما ورد في الشناء عليه:

قال يزيد بن هارون: «ما رأيت شامياً ولا عراقياً أحفظ من إسماعيل بن عياش».

كما وثقه ابن معين، وقال في رواية: «أرجو أن لا يكون به بأس».

ومما ورد في تضعيفه:

قول أبي حاتم: «لين، يكتب حديثه، لا أعلم أحداً كفَّ عنه إلا أبا إسحاق الفزاري».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٩٣/٦، وتهذيب الكمال ٩٥/٢، وتهذيب ٦٧/١، والتقريب ص ٨٩.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٢٩/٣، ومعرفة الثقات ٣١٣/١، وتذكرة الحفاظ ٣٠١/١، وتهذيب ٤٧٠/١، والتقريب ص ١٧٦.

وورد عن الفزاري قوله: «لا تكتب عن إسماعيل ما روى عن المعروفين ولا غيرهم». وقال ابن المديني: «إسماعيل بن عياش عندي ضعيف، وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي قديماً وتركه».

وقال ابن حبان: «... ما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه... ومن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه يكثر، خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه».

ومما ورد في تفصيل أمره:

قال ابن معين: «كان ثقة فيما روى عن أصحابه أهل الشام، وما روى عن غيرهم فخلط فيها».

وقال ابن المديني: «ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق...» وقال البخاري: «إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر».

وقال الإمام أحمد: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصح».

وقال أبو زرعة: «إسماعيل في الشاميين غاية، وخلط في المدنيين».

وكذا قال الدولابي، ويعقوب بن شعبة.

وقال يعقوب بن سفيان: «تكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل ثقة عدل، أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين». وسئل أبو زرعة عن إسماعيل: كيف هو في الحديث؟ فقال: صدوق، إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين.

وضَعَّه النسائي، إلا أنه قال في موضع آخر: «صالح في حديث أهل الشام».

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز... ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه... وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة».

وقال الذهبي: «كان من أوعية العلم، إلا أنه ليس بمتقن لما سمعه بغير بلده، كأنه يعتمد على حفظه، فوقع خلل في حديثه عن الحجازيين وغيرهم».

وقال ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مغلط في غيرهم».

توفي سنة: ١٨١، وقيل: ١٨٢^(١).

٤ - ضَمُضَم بن زُرْعَة بن ثَوْب، الحضرمي، الحمصي (د، فق).

وثقه ابن معين، وابن نمير.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أحمد بن محمد بن عيسى؛ -صاحب تاريخ الحمصيين-: «ضمضم بن زرعة بن

مسلم بن سلمة بن كهيل الحضرمي، لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «ضعيف».

وقال ابن حجر: «صدوق يهم، من السادسة»^(٢). ووثقه في الفتح ضمن مجموعة

رواة^(٣).

قلت: يظهر -والله أعلم- أنه صدوق. ولم يضعفه سوى أبي حاتم، وهو معروف

بالتشدد.

٥ - شُرَيْح بن عُبيد بن شريح الحضرمي، المقرائي؛ أبو الصَّلْت الشامي، الحمصي (د

س ق).

وثقه العجلي، ودحيم -وزاد: «من شيوخ حمص الكبار-، والنسائي».

وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) انظر ترجمته في: المعرفة والتاريخ ٢/٢٤٧، والجرح والتعديل ٢/١٩١، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥١،

والمخروحين ١/١٣١، والكامل ١/٤٧١، وتاريخ بغداد ٧/١٨٦، وتهذيب الكمال ٣/١٦٣، وتذكرة الحفاظ

١/١٨٦، والتهذيب ١/١٦٢، والتقريب ص ١٠٩، والكواكب النيرات ص ٩٨.

(٢) انظر ترجمته في: الثقات ٦/٤٨٥، الجرح والتعديل ٤/٤٦٨، وتهذيب الكمال ١٣/٣٢٧، والتهذيب ٢/٢٣٠،

والتقريب ص ٢٨٠.

(٣) سيأتي قريباً نص كلام ابن حجر في الفتح، وذلك عند بيان الحكم على السند.

وقال ابن حجر: «ثقة من الثالثة، وكان يرسل كثيراً، مات بعد المائة»^(١).
 ٦- أبو راشد الحُبْراني الحِميري، الحِمصي، ويقال: الدمشقي. واسمه أخضر، وقيل: النعمان (بخ د ت ق).
 ذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة العليا التي تلي الصحابة.
 وقال العجلي: «شامي تابعي ثقة، لم يكن بدمشق في زمانه أفضل منه».
 وذكره ابن حبان في الثقات.
 وقال ابن حجر: «ثقة، من الثانية»^(٢).

الحكم على السند:

حسن الإسناد..فيه:

١- إسماعيل بن عياش، وروايته في هذا الخبر عن أهل بلده.
 ٢- ضمضم بن زرعة، صدوق.
 ولكن الإسناد تفرد به إسماعيل بن عياش، وخالف خبره ما علم من الأخبار الثابتة..
 قال البيهقي: «وهذا ينفرد به إسماعيل بن عياش، وليس بحجة، وما مضى في إباحته أصح منه».
 وقال الخطابي في معالم السنن (٢٢٨/٤): «ليس إسناده بذلك».
 وقال ابن حزم: «غير صحيح»^(٣).
 وقال الذهبي في الميزان (٤٠٤/١): «وهذا منكر».
 أما التركماني فقد تعقب البيهقي في الجوهر النقي، فقال: «ضمضم حمصي، وابن عياش إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحاً، كذا قال ابن معين والبخاري وغيرهما، وكذا قال البيهقي فيما مضى في باب ترك الوضوء من الدم، ولهذا أخرج أبو داود هذا الحديث

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٤٥٢/١، والثقات ٣٥٣/٤، وتهذيب الكمال ٤٤٦/١٢،

وجامع التحصيل ص ١٩٥، والتهذيب ١٦١/٢، والتقريب ص ٢٦٥.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٤٠٠/٢، وتهذيب الكمال ٣٠٠/٣٣، والتهذيب ٥٢٠/٤، والتقريب ص ٦٣٩.

(٣) المحلى ٤٣١/٧.

وسكت عنه، وهو حسن عنده على ما عرف، وقد صحح الترمذي لابن عياش عدة أحاديث من روايته عن أهل بلده...».

وقال ابن حجر في الفتح (٦٦٥/٩): «أخرجه أبو داود بسند حسن، فإنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة، -[وساق سنده، ثم قال:]- وحديث ابن عياش عن الشاميين قوي، وهؤلاء شاميون ثقات، ولا يغتر بقول الخطابي: ليس إسناده بذاك، وقول ابن حزم فيه ضعفاء ومجهولون، وقول البيهقي: تفرد به إسماعيل بن عياش، وليس بحجة. وقول ابن الجوزي: لا يصح، ففي كل ذلك تساهل لا يخفى؛ فإن رواية إسماعيل عن الشاميين قوية عند البخاري، وقد صحح الترمذي بعضها».

وعلق الشيخ الألباني على تعقب الترمذي على البيهقي، فقال: «وهذا تعقب صحيح؛ لكن الذي حمل هؤلاء الأئمة على تضعيف حديث ابن عياش هذا؛ كونه مخالفاً لما في الصحيحين وغيرهما؛ سيما وأن شيخه ضمضم قد ضعفه أبو حاتم، وإن وثقه ابن معين وغيره، والله أعلم»^(١).

قلت: فمن خلال ما تقدم يتبين سبب قول الإمام الطبري في الخبر: «هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة...» -[إلى أن قال:]- وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه بإذنه في أكل ذلك وإباحته... فبالرغم من أن الخبر من رواية إسماعيل عن أهل بلده إلا أنه ضعف خبره، حيث تفرد به مخالفاً للمعلوم والثابت من الأخبار..

يؤيد ذلك أن الإمام الطبري صحح خبراً آخر لإسماعيل بن عياش، عن أهل بلده. وكان قد تفرد به، من حديث سلمة بن نفيل رضي الله عنه، لكنه لم يخالف فيه، فقد رواه الطبري كشاهد من بين شواهد عديدة لصحابة آخرين رووا نفس الخبر^(٢).

(١) في تعليقه على الروضة الندية ٣/٣٧، الحاشية ١.

(٢) وهو حديث سلمة بن نفيل الحضرمي رضي الله عنه مرفوعاً: ((الآن جاء الله بالقتال، لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الناس...)) الحديث. انظر: مسند عمر ٢/٨٣٥ ح ١١٦٣. وعبارته في التصحيح ص ٨١٨، حيث قال: ((..نذكر ما صح عندنا ذكره، مما صح عندنا سنده...)).

وحديث سلمة بن نفيل رضي الله عنه لم يروه الطبري إلا من طريق إسماعيل بن عياش، مع أن الطبري قد روى الخبر عن صحابة آخرين، سائفاً لبعضهم عدة متابعات. انظر: مسند عمر ٢/٨١٨ - ٨٢٦.

كذلك صحح الإمام الطبري سند خبر آخر^(١) من رواية إسماعيل بن عياش، عن غير أهل بلده، وقد تفرد به إسماعيل^(٢). ثم قال في علل تضعيف الآخرين: «إحدهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن طلحة، عن رسول الله ﷺ يصح إلا من هذا الوجه.

والثانية: أنه من نقل إسماعيل بن عياش، وفي نقل إسماعيل عن غير أهل بلده، عندهم، نظر». ثم قال الطبري: «وقد حدث نحو هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وعن بعض السلف بأسانيد فيها نظر، نذكر بعضها لتعرف».

قلت: فالخبر تفرد به إسماعيل بن عياش، وقد رواه عن غير أهل بلده، والشواهد التي رواها الطبري فيها نظر - كما ذكر -، وقد تبين من دراستها في الباب الماضي أنها ضعيفة جداً^(٣).

فلعل الإمام الطبري يقبل رواية إسماعيل بن عياش، سواء ما كان منها عن أهل بلده، وما كان منها عن غيرهم، ما لم يعلم أنه خالف الثابت من الأدلة، والله أعلم. وهناك احتمال غير قوي في سبب تضعيف الطبري لحديثنا موضع الدراسة - في النهي عن أكل الضب -، أن في سنده ضمضم بن زرعة، وقد ظهر من ترجمته أنه مختلف فيه، وقد وثقه غير واحد، وضعفه أبو حاتم. لكنني رجحت أنه صدوق لما بينته في آخر ترجمته.

(١) انظر: الجزء المفقود ح ٦٨٥، ص ٣٧٥. وهو حديث طلحة ﷺ مرفوعاً: ((ستكون فتنة لا يهدأ منها جانب.. - [إلى قوله] - حتى ينادي مناد من السماء: ألا إن أميركم فلان)).

(٢) لم يأت الطبري بمتابع لإسماعيل في روايته، إنما ساق متابعاً لشيخ إسماعيل في السند، وهو أيضاً ليس من بلد إسماعيل، فالمتابع هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، وهو مكّي. ح ٦٨٦، ص ٣٧٦.

(٣) الباب الأول: الفصل الأول (ح ١٤) و(ح ١٥)، والفصل الرابع (ح ٤٩).

٩٣ - المثال الثاني:

في الجزء المفقود (ص ٤٣٣):

قال الطبري: «وقد ورد بيان صحة ما قلت من أن قضاءه الذي قضى به بين الزبير رضي الله عنه والأنصاري^(١)، كان في مياه السيول، خيرٌ يؤيد ما بينا من الدلالة على صحته، وإن كان في إسناده بعض النظر وذلك ما:

- ح ٧٧٦ - حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، قال: أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن، قال: حدثني أبي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ ((قضى في سئل المهزور^(٢)، أن يُمسك حتى يُلغ الكعنين، ثم يُرسل الأعلى إلى الأسفل)).»

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في القضاء: باب في القضاء (ح ٣٦٣٩) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٤/٦ ح ١١٦٣٨) - بمثله.

وابن ماجه في الرهون: باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء (ح ٢٤٨٢) بنحوه. وعلي الحربي في الفوائد المتقاة (ص ٣٥٦ ح ٧٩) عن جعفر بن أحمد بن الصباح، بمثله. أربعتهم: (الطبري، وأبو داود، وابن ماجه، وجعفر بن أحمد) عن أحمد بن عبدة الضبي، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبيه؛ عبد الرحمن بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١ - أحمد بن عبدة بن موسى الضبي؛ أبو عبد الله البصري (م ٤).

وثقه أبو حاتم، والنسائي، ومسلمة بن قاسم، وغيرهم. وقال النسائي -أيضاً-:

(١) في قصة الخصومة التي كانت بين الزبير رضي الله عنه، والأنصاري في شراج من الحرّة، كانا يسقيان به -كلاهما- النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمرّ. فأبي عليه. فقال رسول الله ﷺ: ((اسق يا زبير، ثم أرسل إلى حارك))... الحديث. انظر: الجزء المفقود ص ٤٢٣ ح ٧٦٦. والحديث أخرجه البخاري في المساقاة: باب سكر الأثمار (ح ٢٣٥٩، ٢٣٦٠)، ومسلم في الفضائل: باب وجوب اتباعه ﷺ (ح ٢٣٥٧)، والإمام أحمد في مسنده (ح ١٦١٦١).

(٢) مهزور: وادي بني قريظة بالحجاز. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد؛ القاسم بن سلام ٤/٣، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٦١.

«صدوق، لا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: «وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه. ولم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة».

وقال ابن حجر: «وتكلم فيه ابن خراش، فلم يلتفت إليه أحد للمذهب».

وقال ابن حجر في موضع آخر: «ثقة، رُمي بالنصب».

توفي سنة: ٢٤٥^(١).

٢- **المُغِيرَةُ بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عِيَّاش القُرَشِي المَخْزُومِي؛ أبو هاشم،** ويقال: أبو هشام المدني (خ د س ق)^(٢).

قال عباس الدوري عن ابن معين: «ثقة».

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «ضعيف». قال: فقلت له: إن عباساً حكى عن يحيى أنه ضعف الحزامي، ووثق المخزومي! فقال: «غلط عباس».

وقال يعقوب بن شيبه: «ثقة، وهو أحد فقهاء أهل المدينة»..

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان راوياً لابن عجلان.. ربما أخطأ».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦٢/٢، والثقات ٢٣/٨، وتهذيب الكمال ٣٩٧/١، والميزان ٢٥٩/١، والتهذيب ٣٦/١، والتقريب ص ٨٢.

(٢) قال ابن القطان في بيان الوهم ٢٩٧/٥ - بعد أن ذكر حديث سيل المهزور -، مبيناً نسب

المغيرة بن عبد الرحمن، فقال: ((المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد

الله بن عِيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، مدني... وأبوه عبد الرحمن بن الحارث.. وقد

يلتبس هذا بالمغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي أيضاً -شيخ مالك-، وكذلك أبوه بأبيه، وليسا بهما..)).

كما ميز المزي في تهذيب الكمال ٢٠٧/١٧، بين المخزومي -راوي الحديث- والمغيرة بن عبد الرحمن الحزامي،

فقال: ((المغيرة بن عبد الرحمن الذي يروي عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، وغيره، هو :

المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عِيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، وأما الحزامي فلا نعلم له رواية عن أبيه، ولا نعلم لأبيه رواية لا عن عمرو بن شعيب، ولا عن غيره. وقد جاء ذلك مبيناً في حديث أبي داود)).

وقال ابن حجر: «صدوق، فقيه، كان يهتم».

توفي سنة: ١٨٠. وقيل: ١٨٨^(١).

٣- عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة؛ أبو الحارث المخزومي، المدني (بخ ٤).

وثقه ابن سعد، والعجلي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان من أهل العلم».

قال ابن معين: «ليس به بأس». وقال في رواية أخرى: «صالح».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وضعفه ابن المديني.

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن نمير: «لا أقدم على ترك حديثه».

وقال الإمام أحمد: «متروك الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام».

توفي سنة ١٤٣^(٢).

٤- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي؛ أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني (ر ٤).

تقدمت ترجمة موسعة له في (ح ٢٧)، وذكر اختلاف النقاد فيه، وفي روايته عن أبيه، عن جده.

وقال ابن حجر عنه: «صدوق». ومن أبرز ما قيل في هذه السلسلة قول الإمام الذهبي، حيث قال:

«ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٢٠٢ / ٣، والجرح والتعديل ٢٢٥ / ٨، والثقات ٤٦٧ / ٧، وتهذيب الكمال ٣٨١ / ٢٨، والتهذيب ١٣٥ / ٤، والتقريب ص ٥٤.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٧١ / ٥، والجرح والتعديل ٢٢٤ / ٥، ومعرفة الثقات ٧٥ / ٢، والثقات ٧٠ / ٧، وتهذيب الكمال ٣٧ / ١٧، وميزان الاعتدال ٢٦٨ / ٤، والتهذيب ٤٩٧ / ٢، والتقريب ص ٣٣٨.

سماعاً، فهذا محل نظر واحتمال. ولسنا ممن نعدُّ نسخة عمرو عن أبيه، عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه؛ من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمل حديثه ويتحايد ما جاء منه منكرًا، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسّنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أحداً تركه».

٥- شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي الحجازي ، والد عمرو بن شعيب ، وقد ينسب إلى جده (٤).
تقدمت الترجمة له في (ح٢٧)، وأنه صدوق، ثبت سماعه من جده - كما ذكر ابن حجر-.

الحكم على إسناده:

حسن؛ لحال المغيرة بن عبد الرحمن، وأبيه، وعمرو بن شعيب، وأبيه.
وقال ابن حجر: «إسناده حسن»^(١).
وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد قال: إن في إسناده بعض النظر؛ ولا يظهر لي أن سبب بعض النظر الذي يراه فيه كونه من طريق (عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده)؛ ذلك أن الطبري صحح في أحد المواضع حديثاً آخر رواه من هذا الطريق^(٢).
كما استدل -في موضع آخر- بحديث من هذا الطريق أيضاً، استدل به على صحة قول له في إحدى المسائل^(٣).
كذلك روى الطبري في أحد المواضع عدة روايات، وكان منها من رواية عمرو بن

(١) انظر: فتح الباري ٤٠/٥.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ٤٥٨ (ح٨١٢). وعبارته في التصحيح ذكرها في ص ٥١٦. - وسبق أن أشرت إلى ذلك في الحكم على إسناده الحديث (ح٢٧) -.

(٣) انظر: الجزء المفقود ص ٢٦، و ص ٢٧-٢٩ (ح١٣-١٧).

شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد وصف هذه الروايات أنها من رواية الثقات^(١).
إذن:

ليس بعض النظر الذي يراه الطبري في سند حديث سيل المهزور، بسبب مجيئه من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

فبقي لدينا: المغيرة بن عبد الرحمن^(٢)، وأبوه^(٣).. وبعد البحث والتتبع وجدت ما يلي:
أن الإمام الطبري قد صحح خبراً في موضع آخر لـ«أبي هاشم؛ المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي»^(٤)، وقد رواه ضمن شواهد مرفوعة كثيرة في نفس المعنى، صدرها جميعها بقوله: «نذكر ما صح منها عندنا سنده»^(٥).

وكذلك صحح خبراً لأبيه (عبد الرحمن بن الحارث المخزومي)^(٦)، على منوال سابقه، حيث روى معه شواهد عديدة مرفوعة، صدرها جميعها بنحو عبارته السابقة^(٧).
كما أن الطبري روى خبراً من عدة طرق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً^(٨)، وساق منها رواية عبد الرحمن بن الحارث كأحد المتابعين للرواة، في روايتهم هذا الخبر عن عمرو بن شعيب، والخبر في أصله له شواهد أخرى رواها الطبري^(٩)، إلا أن الخبر

(١) انظر: مسند ابن عباس ٢٦/١ حيث قال: «فإن سألنا سائل فقال: هل من خبر تأثره لنا عن رسول الله ﷺ غير حديث يحيى بن أبي كثير، أو حجة يعتمد عليها سواه؟ قيل: ... إن الذي روى من معنى ذلك، لم ينفرد به دون جماعة من الثقات روت عن رسول الله ﷺ معنى ما روى من ذلك..». فروى الطبري مجموعة من هذه الروايات، كان منها رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً. ٣١/١ (ح ٤١).

(٢) تقدم أنه صدوق... يهيم.

(٣) تقدم أنه صدوق له أوهام.

(٤) انظر: مسند عمر بن الخطاب ٤٢/١ (ح ٧٠)، وعبارته في التصحيح ص ٨.

(٥) مسند عمر ٤٩-٩/١ (ح ٧-٨٤).

(٦) انظر: مسند عمر بن الخطاب ٨٨٣/٢ ح ١٢٣٨.

(٧) مسند عمر ٨٨٤/٢ - ٨٨٨ (ح ١٢٣٩ - ١٢٤٧).

(٨) انظر: الجزء المفقود ص ٢٩ ح ١٧.

(٩) انظر: الجزء المفقود ص ٢٣-٢٥، (ح ٤-٨).

من رواية عمرو بن شعيب فيه زيادة، استدل بها على صحة قول له في إحدى المسائل^(١).
فأستنتج مما سبق:

أن الإمام الطبري صحح ما تقدم ذكره من الأخبار نظراً لما ساقه معها من شواهد كثيرة، مما يدل على أن الراوي لم يتفرد في معنى ما رواه.
وما كان فيه زيادة لم ترد عند غيره فقد ساق له متابعات، مما يدل على أن الراوي قد ضبط روايته لهذا الخبر، وليس مما وهم فيه.

أما عندما تفرد عبد الرحمن بن الحارث، أو المغيرة في خبر المثل هنا - أي في قضائه ﷺ في سيل المهزور - فحينها قال الطبري: في إسناده بعض النظر، حيث يُلاحظ أن الطبري هنا لم يرو للخبر متابعات، ولا شواهد، سوى خبر مرسل من رواية عبد الله بن أبي بكر^(٢).
ثم يترجح لي أن قول الطبري المتقدم في الخبر -... أن في إسناده بعض النظر-، أن ذلك بسبب تفرد عبد الرحمن بن الحارث -وقد تقدم في ترجمته اختلاف الأئمة فيه-، وليس بسبب ابنه المغيرة، فإنه وإن اختلف فيه أيضاً؛ إلا أن ما قيل في المغيرة من جرح أخف مما قيل في أبيه. فضلاً عن أنه -أعني المغيرة- من رجال البخاري، والله أعلم.

(١) وخبر عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ قال في خطبة يوم فتح مكة: ((أوفوا بحلف الجاهلية.. إلى قوله-: ولا تحدثوا حلفاً في الإسلام)). فالزيادة الواردة هنا -التي لم ترد في شواهد الخبر الأخرى- أن قوله ﷺ قاله يوم فتح مكة، واستدل بذلك الطبري على أن مخالفة الرسول بين المهاجرين والأنصار، وتوارثهم بهذا الحلف، كان في أول الإسلام، ثم نُسخ لما فتحت مكة.

(٢) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري، المدني، القاضي(ع). قال ابن حجر: «ثقة، من الخامسة». مات سنة ١٣٥. انظر ترجمته في: التهذيب ٣١٠/٢، والتقريب ص ٢٩٧.

تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار، نقل عن الآخرين إعلالهم لها بالتفرد..

في مقابل ما تقدم حول الإعلال بالتفرد، فهناك حالات صحح فيها الإمام الطبري إسناد الخبر، وذكر أن الآخرين أعلوه بالتفرد، فيقول الطبري في علل تضعيفهم للخبر الذي صححه: ...أنه خبر لا يعرف له مخرج عن الصحابي^(١)، عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد بنقله عندهم منفرد، وجب التثبت فيه^(٢).

ومما ذكره أيضاً من هذه العلل:

«...لأنه خبر لا يعرف له مخرج عن عمر إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد يجب التثبت فيه، وإن كان راويه من أهل العدالة والأمانة مشتبهاً فيما روى وأدى، فكيف بمن كان بخلاف ذلك، ويزيد بن حُمير^(٣) عندهم، وإن كان معروفاً، ليست له منازل المقدمين في الحفظ والإتقان لما رووا وأدوا من آثار رسول الله ﷺ»^(٤).

قلت: ويلاحظ فيما صححه من هذه الأخبار -التي نقل عن الآخرين تضعيفهم لها بسبب التفرد- أن منها ما كان في صحيح البخاري، أو مسلم، ومنها ما كان في غيرهما، وليس فيها ما يضعفها، ومنها ما كان الراوي المتفرد متكلماً فيه، لا يُحتمل تفرده عند بعض الأئمة..

وسأتناول هنا مثالين على الحالة الأخيرة، فهي جديرة بالنظر، وإن كانت قليلة الوقوع

(١) وأحياناً يذكر المخرج بدءاً من التابعي أو من دونه..

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: مسند عمر (٢٠٨/١، ٤٠٧، ٤٨٦) و(٦١٧/٢، ٧٨٦، ٨٨٣)، ومسند علي (ص ٣، ٤، ٧٠، ١٥٦)، ومسند ابن عباس (١٨٨/١، ٣٩٧، ٤٧٢)، و(٦٠٦/٢)، والجزء المفقود (ص ١٠٣، ١٢١، ١٢٣، ٢٠٩، ٤٢٦). والمواضع تزيد على بضعة وأربعين موضعاً في تهذيبه.

(٣) يزيد بن حُمير بن يزيد الرّحبي الهمداني؛ أبو عمر الحمصي (بخ م ٤).

وثقه شعبة وابن معين. وقال الإمام أحمد: «(صالح الحديث)». وقال في رواية أخرى: «(كان كَيِّساً، وحديثه حسن)».

وقال أبو حاتم: «(صالح الحديث، صدوق)». وقال النسائي: «(ثقة)». وقال مرة: «(ليس به بأس)».

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١١٦/٣٢، والتهذيب ٤١٠/٤.

(٤) مسند عمر ٨٩٦/٢.

أمثلة على تصحيح الإمام الطبري لأخبار نقل عن (الآخرين) إعلالهم لها التفرد، وكان المتفرد بها مُتَكَلِّمًا فيه..
٩٤- خبر من طريق ثعلبة بن يزيد:

روى الطبري من طريق سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن يزيد الحماني، قال: سمعت عليًا يقول: قال رسول الله ﷺ: ((لا صَفَرٌ ^(١)، ولا هامة ^(٢)، ولا يُعَدِي سَقِيمٌ صَحِيحًا)). قلت: أأنت سمعت هذا من النبي ﷺ؟ قال: نعم.

ثم صحح الطبري سند الخبر، وذكر أنه على مذهب الآخرين سقيم غير صحيح؛ لأنه خبر لا يعرف له مخرج عن علي عليه السلام، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.. إلخ ^(٣). ثم ذكر متابعتين لسفيان، وشواهد لخبر علي عليه السلام، من رواية أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ^(٤).

وهذا الحديث من رواية علي عليه السلام مداره على ثعلبة بن يزيد: أخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ١١٩ ح ٤٣١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٠٧/٤)، كلاهما من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن يزيد الحماني، عن علي عليه السلام مرفوعًا. وقال الهيثمي في مجمع (١٠١/٥): «رواه أبو يعلى، وفيه ثعلبة بن يزيد الحماني، وثقه النسائي، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

وثعلبة بن يزيد الحماني، صاحب شرطة علي عليه السلام (عس):
وثقه النسائي.

(١) سئل رؤية بن العجاج عن الصفر، فقال: هي حية تكون في البطن، تصيب الماشية والناس.. وهي أعدى من الجرب عند العرب. وقال أبو عبيدة: قوله (لا صفر) إبطال من النبي ﷺ ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من تأخيرهم المحرم إلى صفر في التحريم. وصوب الطبري قول رؤية بن العجاج. انظر: غريب الحديث لابن سلام ٢٦ / ١، ومسند علي ص ٣٨، ولسان العرب ٤٦٣/٤ (صفر).

(٢) الهامة: طائر، قال أبو عبيدة: «(إن العرب كانت تقول إن عظام الموتى تصير هامة فتطير)، وقيل كانوا يسمون ذلك الطائر الذي يخرج من هامة الميت الصدى. وقيل: إنه ذكر البوم، وقيل غير ذلك. وصوب الطبري أنه ذكر البوم. انظر: غريب الحديث لابن سلام ٢٦/١، ومسند علي ص ٣٩، ولسان العرب ٦٢٤/١٢ (هوم).

(٣) مسند علي ص ٣، ٤ (ح ١).

(٤) انظر: مسند علي ص ٤ - ١٥.

وقال البخاري: «فيه نظر... لا يتابع في حديثه».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال في المجروحين: «كان غالباً في التشيع؛ لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي (عليه السلام)».

وقال ابن عدي: «ولم أرَ له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي (عليه السلام) ففيه نظر».

وقال ابن حجر: «صدوق، شيعي، من الثالثة»^(١).

قلت: يظهر أنه صدوق، ويتجنب ما تفرد به عن علي (عليه السلام)، جمعاً بين ما تقدم من الأقوال، والله أعلم.

وقد صحح الطبري سند هذا الحديث كما تقدم، وهو مما تفرد به ثعلبة بن يزيد، عن علي (عليه السلام). ويلاحظ أن الطبري روى له عدة شواهد^(٢).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٧٤/٢، والثقات ٩٨/٤، والمجروحين ٢٠٧/١، والكامل ١٠٩/١، وميزان الاعتدال ٩٣/٢، والتقريب ص ١٣٤.

(٢) وقد روى الإمام الطبري عن ثعلبة، عن علي (عليه السلام)، في الأصول من (مسند علي (عليه السلام)) عدة أخبار صححها، حيث ساق في بداية مسنده هذا العنوان: (ذكر ما لم يعض ذكره من أخبار ثعلبة بن يزيد الحماني، عن علي (عليه السلام)، عن النبي (ﷺ) ثم روى له خبرين، أحدهما هو المدروس أعلاه، والخبر الآخر، قول علي (عليه السلام): ((أمرني رسول الله ﷺ ألا أدع قبراً شاخصاً بالمدينة إلا سويته...)) الحديث. مسند علي ص ٤٥. وهو ليس مما تفرد به ثعلبة -حسب ما ظهر لي من التخريج-، لكن الإمام الطبري صحح السند دون أن يسوق له متابعة، بل نقل عن (الآخرين) أنه مما اختلف فيه رفعاً ووقفاً، وبخلاف اللفظ الذي فيه.

وأما الذي مضى ذكره من أخباره حسب ما أشار إليه الطبري في عبارته، فليس فيما وصلنا من كتبه.

٩٥- خبر من طريق نوفل بن إياس:

روى الطبري من طريق ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن مسلم بن جندب، عن نوفل بن إياس الهذلي، أنه قال: «كان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لنا جليساً، وكان نعم المجلس...» [إلى أن قال:]- بكى عبد الرحمن فقلت: يا أبا محمد ما يبكيك؟ فقال: ((هَلَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولم يشبع هو وأهل بيته من خُبز الشعير، فلا أَرانا أُخْرنا لهذا لِمَا هو خيرٌ لنا))^(١).

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل: إحداها: أن نوفل بن إياس غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار.

...والثالثة: أنه خبر لا يعرف له عندهم مخرج عن عبد الرحمن رضي الله عنه، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد، وجب التثبت فيه».

وهذا الحديث أخرجه عبد بن حميد في مسنده، كما في المنتخب (١٧٣/١ ح ١٦٠) - ومن طريقه الترمذي في الشمائل (ح ٣٧٧)-، والبزار في مسنده (٢٧٠/٣ ح ١٠٦١)، كلهم من طريق ابن أبي فديك به.

ونوفل بن إياس الهذلي، المدني (تم)^(٢). روى عنه: مسلم بن جندب الهذلي. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الذهبي: «لا يعرف»، وقال ابن حجر: «مقبول، من الثانية». ويلاحظ أن الطبري لم يأت بمتابع لنوفل بن إياس، إنما قال بعد إirاده لعل الآخرين في تضعيف الخبر: «وهذا خبر قد مضى قبل في كتابنا هذا نظائره، وبيان ما في ذلك كله».. وقد رأيت في مسند عمر (٦٩٤/٢ - ٧١١) خبره هذا -دون متابعات له أيضاً-، وشواهد للخبر من رواية عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما، فيظهر أن هذا الموضع هو الذي عناه بقوله السابق.

فالخبر في أصله له ما يشهد له من الشرع.

(١) الجزء المفقود ص ١٢٠ ح ١٦٤.

(٢) تقدمت الترجمة له في الفصل الثالث، من الباب الأول ص ٣٧١.

فيظهر من صنيع الإمام الطبري أنه يعدل ثعلبة بن يزيد، ونوفل بن إياس^(١) من وجهة نظره؛ حيث صحح سند خبريهما، ولم يأت لهما بمتابع. ودعم روايتهما بشواهد لها من الشرع، مما يدل على أنهما لم يتفردا في معنى ما رواياه. وعلى هذا يحمل ما كان من هذا القبيل، حتى تُجمع أقواله مع بعضها ولا تتضارب، وأقصد بذلك أقواله في تصديق خبر الواحد العدل الصادق، وعدم جواز الاحتجاج في الدين بأخبارٍ ضعافٍ نقلتها^(٢)، مع تصحيحه لما تفرد به راوٍ، تكلم فيه غير الطبري.

(١) وتقدم في الباب الأول، الفصل الثالث، الوقوف على تصحيح الإمام الطبري لرواية نوفل بن إياس ومن شابهه، ممن

ذكر فيهم الآخرون أنهم غير معروفين في نقلة الآثار. فليراجع.

(٢) انظر: عباراته في التضعيف: الباب الأول، الفصل العاشر.

ونتيجة جميع ما تقدم:

- ١ - أن الإمام الطبري يقبل ما تفرد به الراوي المحتج به عنده، ما لم يأت في روايته معنى مستغرب - كما يفهم من قوله في رواية جرير بن حازم في المسح على النعلين - . وما لم تخالف الرواية المعلوم والثابت من الأخبار، - كما في رواية إسماعيل بن عياش في النهي عن أكل الضب - .
 - ٢ - أن الإمام الطبري أشار إلى شيء من الضعف فيما تفرد به راو صدوق، له أوهامه. كما في رواية عبد الرحمن بن الحارث في قضاء الرسول ﷺ في سيل المهزور.
 - ٣ - أمّا ما يتفرد به الراوي الضعيف، فقد ظهر جلياً في الباب الأول تضعيف الإمام الطبري لأخبار من هذا النوع^(١).
 - ٤ - وأما ما يتعلق بما صححه من رواية راو متفرد، تُكلم فيه؛ فيظهر من تصحيح الطبري لسنده، أنه لا يرى جرح هذا الراوي وقد حدّث الراوي بما له شواهد أخرى من الشرع.
- والله أعلم.

(١) وسيأتي - أيضاً - في هذا الفصل مثال عليه، وهو خبر معقل بن يسار رضي الله عنه، بعد الحديث (ح ٩٨).

زيادة الثقة:

يتفرع من الكلام عن التفرد، الكلام عن زيادة الثقة.. كما قال الترمذي: «وربّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث..»^(١).

صورتها:

قال الحافظ ابن رجب: «زيادة الثقة... صورتها أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة»^(٢).

الفرق بين الحديث الفرد، وبين زيادة الثقة:

الحديث الفرد يرويه الثقة لا يشاركه فيه غيره، فإنه وإن كان زاد علماً لم يأت به سواه، لكنه انفصل به عن غيره، فلم يشاركه في أصله، وليس مما عُنوا به كما عُنِيَ به... وأما لو شارك غيره في الرواية، ثم أتى بما لم يأت به غيره فيها، فذلك المقصود بزيادة الثقة^(٣).

وقال ابن رجب: «إذا رُوي حديثان مستقلان في حادثة، وفي أحدهما زيادة فإنها تقبل من الثقة، كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث. وليس هذا من باب زيادة الثقة... وإنما قد يكون أحياناً من باب المطلق والمقيد»^(٤).

(١) كتاب العلل في جامع الترمذي ص ٢٠٦٠.

(٢) شرح علل الترمذي ٦٣٥/٢.

(٣) تحرير علوم الحديث للجديع ٦٦٩/٢.

(٤) شرح علل الترمذي ٦٣٥/٢.

والسبيل إلى الكشف عن الزيادات هو جمع طرق الرواية. وقد نبّه الحافظ ابن حجر أن الذي يبحث فيه أهل الحديث في هذه المسألة إنما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم، أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابي آخر إذا صح السند إليه، فلا يختلفون في قبولها^(١). ولو حدث أن زاد الثقة زيادة لم تكن عند البقية فإن ذلك لا يقدر في صدقه، كما قال الحافظ ابن حجر: «الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة، ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا يمكن غفلتهم عنه، ولم يذكره غيره، إن ذلك لا يقدر في صدقه»^(٢).

مواضع زيادة الثقات:

تقع زيادة الثقة في:

أ. السند، كما في الحالات التالية:

- اختلاف الرواة في وصل الحديث وإرساله.

- اختلاف الرواة في رفع الحديث ووقفه.

- زيادة راوٍ في السند.

وهذه الحالات سأتناولها في فصول قادمة، بإذن الله.

ب. المتن، كزيادة لفظة أو جملة في متن الحديث؛ لم يذكرها سائر من روى الحديث.

وزيادة الثقة في المتن هي التي سأتناولها في هذا الفصل.

(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٩١.

(٢) فتح الباري ١/ ١٨.

وقد قسم ابن الصلاح ما ينفرد به الثقة إلى أقسام، فقال:

«وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد، كما سبق في نوع الشاذ^(١).

الثاني: ألا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره؛ كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً، فهذا مقبول، وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه...

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين؛ مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث»^(٢).

وزاد ابن حجر في النكت، فقال: «وتلك اللفظة توجب قيداً في إطلاق، أو تخصيصاً لعموم... والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد؛ بل يرجحون بالقرائن»^(٣).

والواقع أن آراء العلماء في حكم زيادة الثقة كثيرة، ولكني سأقتصر على ذكر أبرز الآراء في هذه المسألة، وهي كالتالي^(٤):

- ١/ أن ترد الزيادة مطلقاً، وهو رأي معظم الأحناف، وبعض أهل الحديث.
- ٢/ أن تقبل الزيادة مقيدة، وتنوعت هذه القيود.. فمن الأئمة من قيدها بأن يكون راوي الزيادة غير راوي الحديث بدونها. ومنهم من قيدها بألا يكون رواة الحديث بدونها كثيرين بحيث لا يعقل أن يغفلوا عنها، ومنهم من قيدها بألا تنافي أصل الحديث، ومنهم من قيدها بأن يتعلق بها حكم شرعي.. إلى غير ذلك من القيود^(٥).

(١) وسأتناول هذا القسم - بإذن الله تعالى - في الفصل التالي: منهجه في الإعلال بالشذوذ.

(٢) علوم الحديث ص ٨٦.

(٣) النكت على ابن الصلاح ٦٨٧/٢.

(٤) انظر: الكفاية للخطيب ٥٣٨/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٥، ونظم الفرائد للعلائي ص ٢٠٤ - ٢٢٣، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٨٧/٢ - ٦٩٤، وشرح نخبة الفكر للقاري ص ٣١٥ - ٣٣٠.

(٥) توسع في ذكر هذه القيود، وذكر أصحابها: د. ماهر ياسين فحل في كتابه أثر اختلاف الأسانيد والمتون ص ٣٦٦ - ٣٧٩.

٣/ أن الزيادة من الثقة مقبولة مطلقاً، سواء أكان ذلك من شخص واحد بأن رواه ناقصاً مرة، ورواه مرة أخرى بالزيادة، أم كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً، وسواء أعلق بها حكم شرعي أم لا، وسواء أغيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أكثر الساكتون عنها أم لا..

وهو مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث، كما ذكر الخطيب البغدادي. ومن حكم بقبول زيادة الثقة مطلقاً الحاكم، وابن حبان، وجرى على هذا النووي في مصنفاته.

وقال الخطيب: «والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ومعمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً، ومتقناً ضابطاً»^(١). واحتج من قبل الزيادة من الثقة مطلقاً، بأن الراوي إذا كان ثقة، وانفرد بالحديث من أصله؛ كان مقبولاً، فكذلك انفرده بالزيادة.

وتعقب ابن حجر هذا الاحتجاج، فقال: «وهو احتجاج مردود؛ لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة يكون مقبولاً، كما سبق بيانه في نوع الشاذ، ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله، وبين تفرده بالزيادة ظاهر؛ لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات؛ إذ لا مخالفة في روايته لهم، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظاً وأكثر عدداً، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته، ومبني هذا الأمر على غلبة الظن»^(٢).

وفصل ابن خزيمة فقال: «لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكننا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان، فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قبلت زيادته، فإذا تواردت الأخبار فزاد، وليس مثلهم في الحفظ، زيادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة»^(٣).

(١) الكفاية ٥٣٨/٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح ٦٩٠/٢.

(٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٨٨/٢. وقال المحقق في الحاشية (٥): كلام ابن خزيمة هذا نقله البيهقي في كتاب القراءة خلف الإمام..

ومقتضى تصرف الكثير من أهل الحديث هو كما ذكر الحافظ العلائي، حيث قال: «وأما أئمة الحديث؛ فالمتقدمون منهم كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي، وأمثالهم، ثم الدارقطني، والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق الصواب»^(١).

ويظهر لي -والله أعلم- أن ما ذكره الحافظ العلائي هو أعدل الأقوال؛ لأنه مبني على تصرفات كبار أئمة الحديث في الواقع. وبعد هذا الذي ذكرته عن أبرز الأقوال في هذه المسألة، أشرع في بيان موقف الإمام الطبري رحمه الله من زيادة الثقة..

موقف الإمام الطبري من زيادة الثقة:

يظهر من الإمام الطبري في عدة مواضع ما يدل على أنه يقبل زيادة الثقة دون قيد، كالحاكم، وابن حبان، والنووي. ومن أمثلة ذلك...

٩٦- خبر من طريق يحيى بن أبي كثير:

قال رحمه الله: «وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه.. زيادة معنى.. وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل ولي قتيل العمد مخيراً بين القود من قاتل وليه، وأخذ الدية منه بقوله: ((ومن قُتِلَ له قَتِيلٌ فَهُوَ بخير النظرين؛ إما أن يُودَى، وإما أن يُقَادَ))^(١)... فإن سألنا سائل فقال: إن الخبر بتخيير ولي قتيل العمد بين القود وأخذ الدية، إنما رويته لنا عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)، وقد رويت.. [وذكر أسماء بضعة صحابة]- عن النبي صلى الله عليه وسلم خطبته في اليوم الذي روى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فيه فذكر تخييره فيها ولي القتل عمداً، فلم يذكر أحد منهم ذلك عنه في خطبته في ذلك اليوم، وروى أيضاً عن أبي سلمة، محمد بن عمرو^(٣)، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، فلم

(١) أخرجه البخاري - بلفظ هذه العبارة - في الديات: باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين (ح ٦٨٨٠)، ومسلم في

الحج: باب تحريم مكة، وتحريم صيدها، وخلاها... (ح ١٣٥٥) بنحوها، وأبو داود في الديات: باب ولي العمد

يأخذ الدية (ح ٤٥٠٥) بلفظها، والترمذي في الديات: باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو

(ح ١٤٠٥) بنحوها، والنسائي في القسامة، باب هل يؤخذ من قاتل العمد الدية إذا عفا ولي المقتول عن القود

(ح ٤٧٨٩)، وابن ماجه في الديات: باب من قتل له قتيل فهو بالخيار... (ح ٢٦٢٤) بنحوها، والإمام أحمد

(ح ٧٢٤٢) بنحوها.

كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

- وأخرج حديث أبا هريرة بدون هذه العبارة:

أبو يعلى في مسنده (ص ١٠٥٨ ح ٥٩٤٧) من طريق خالد بن عبد الله، ولفظه: عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقف على الحجون، عام الفتح، فقال: ((والله إنك لخير أرض الله، ولو لم أخرج منك ما خرجت، وإنها لم تحل

لأحد كان قبلي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، ثم هي من ساعتى هذه حرام، لا يعصده شجرها، ولا يحتش

خلاها، ولا يلتقط إلا لمنشد، فقال رجل، يقال له شاه، وزعم الناس أنه العباس، فقال يا رسول الله! إلا الإذخر،

فإنه لبيوتنا وقبورنا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إلا الإذخر)).

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨ / ١٧١) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، بنحو لفظ أبي

يعلى، وقال الطحاوي: هذه الآثار ثابتة صحيحة المجيء مقبولة كلها.

كلاهما: (خالد بن عبد الله الواسطي، وابن الدراوردي) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن

أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

(٢) لم يرد في المطبوع طريق الطبري إلى يحيى بن أبي كثير، في هذه الرواية.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

يذكر في حديثه عنه من ذلك، ما ذكر يحيى بن أبي كثير في حديثه... فهل من خبر تأثره لنا عن رسول الله ﷺ غير حديث يحيى بن أبي كثير، أو حجة يعتمد عليها سواه؟
 قيل: إن يحيى بن أبي كثير أمين على ما انفرد به، من رواية خبر ثقة غير متهم على ما نقل من أثر، وفيه فيما روى من ذلك كفاية. غير أن الأمر، وإن كان كذلك، فإن الذي روى من معنى ذلك، لم ينفرد به دون جماعة من الثقات روت عن رسول الله ﷺ معنى ما روى من ذلك. فإن قال: فاذا ذكر لنا بعض ذلك لنعرفه، قيل...» - [فروى شواهد أخرى تدل على تخيير ولي القتل]^(١).

قلت: فقوله: إن يحيى بن أبي كثير أمين على ما انفرد به... نص صريح منه على قبوله زيادة يحيى بن أبي كثير، والتي لم يذكرها محمد بن عمرو، معللاً ذلك بأن يحيى بن أبي كثير أمين، ثقة، وفيما رواه كفاية. وإنما روى شواهد له بناء على طلب مناقشه.
 - ويحيى بن أبي كثير الطائي؛ أبو نصر اليمامي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٨)، وأنه ثقة، ثبت، لكنه يدلّس، ويرسل. وأورده ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين.

- ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو الحسن المدني (ع)، روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات.

وثقه ابن معين، وابن المديني، والنسائي، وقال مرة: «ليس به بأس».
 وقال ابن عدي: «له حديث صالح، وقد حدّث عنه جماعة من الثقات؛ كل واحد ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك في الموطأ، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال ابن المديني: «سألت يحيى، عن محمد بن عمرو بن علقمة، كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تُشدّد؟ قلت: بل أُشدّد. قال: فليس هو ممن تريد...»
 وسئل ابن معين عنه، فقال: «ما زال الناس يتقون حديثه»، قيل له: وما علة ذلك؟ قال:

(١) مسند ابن عباس ٢٤/١-٣٤. ذكر ذلك في معرض شرحه لحديث ابن عباس، الحديث الأصل، ولكن متنه،

وبداية شرحه ليس مما وصل إلينا؛ بل هو في جزء سابق ليس من المطبوع. راجع تعليق المحقق في بداية مسند ابن عباس ٣/١.

«كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من^(١) رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام».

توفي سنة: ١٤٤، وقيل: ١٤٥^(٢).

وكما ظهر في التخريج فإن الخبر من طريق يحيى بن أبي كثير بهذه الزيادة قد أخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

(١) (من) ليست في المطبوع من الجرح والتعديل، وأثبتها من تهذيب التهذيب.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٠/٨، وسؤالات ابن أبي شيبة ص ٩٤، وضعفاء العقيلي ١٠٩/٤، ومعرفة

الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٦٨، والتهذيب ٦٦٢/٣، والتقريب ص ٤٩٩.

٩٧- خبر من طريق إسرائيل بن يونس:

روى الطبري من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ((كانت للنبي ﷺ مَكْحَلَةٌ يكتحل بها ثلاثاً في كل عين)).
ثم روى الطبري من طريق إسرائيل، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ((كان رسول الله ﷺ يكتحل قبل أن ينام بالإثم، ثلاثاً في كل عين)).

وذكر أن الخبر عنده صحيح سنده..^(١)

وقد تقدم تخريج هذا الحديث، وذكر أقوال الأئمة فيه، ومن ذلك قول الترمذي: «حَدِيثُ ابن عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ...».
كما تقدم ذكر ترجمة عباد بن منصور، وأن أكثر الأئمة على تضعيفه، ومنهم من نص على أن هذا الخبر قد دلّسه عن راويين في السند، من ذلك ما رواه العقيلي من طريق يحيى بن سعيد، أنه قال: قلت لعباد بن منصور الناجي: سمعت ((ما مررت بملاء من الملائكة))؟ وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: «حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس».

وذكرت أن إبراهيم بن أبي يحيى متروك، وداود روايته عن عكرمة منكراً..^(٢)
وقد صحح الطبري سند الخبر كما تقدم، وذكر أن الآخرين ضعفوه لعل منها «أنه من رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، وفي نقل عباد عندهم معان يجب التثبت فيه من أجلها».
والشاهد هنا أن الإمام الطبري قال: «وفي خبر إسرائيل عن عباد بن منصور.. زيادة معنى ليست في حديث يزيد بن هرون، وهي أنه كان ﷺ يكتحل بالإثم، وفي ذلك دليل على تصحيح الأخبار عنه في وصفه بالإثم، من بين الأكحال، بفضيلة النفع...».
ثم روى بعدها نظائر لهذه الأخبار الدالة على فضائل الإثم، منها الصحيح، ومنها دون ذلك^(٣).

(١) مسند ابن عباس ١/ ٤٧١، ٤٧٢ ح ١٨ - ١٩.

(٢) انظر: الباب الأول، الفصل الثامن (ح ٩٠).

(٣) انظر: مسند ابن عباس ١/ ٤٨٣ - ٤٨٧.

فنستنتج هنا: أنه وإن كان الأكثر على تضعيف عباد إلا أن الطبري - فيما يظهر من هذا المثال وغيره - لا يرى تضعيفه، وقد احتج بخبره، سواء ما كان من طريق يزيد بن هارون، وما كان من طريق إسرائيل، والتي فيها زيادة على رواية يزيد..

ويزيد بن هارون أوثق من إسرائيل.. فيزيد بن هارون؛ أبو خالد الواسطي (ع)، تقدمت الترجمة له في (ح ١١)، وأنه أحد الأعلام، وقد أثني عليه الأئمة جداً، من ذلك قول أبي حاتم: «ثقة، إمام، صدوق، لا يسأل عن مثله». وقال ابن حجر: «ثقة، متقن، عابد». - وأما إسرائيل فهو:

إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي؛ أبو يوسف الكوفي (ع). قال ابن سعد: «كان ثقة، وحدث عنه الناس حديثاً كثيراً، ومنهم من يستضعفه». ووثقة ابن نمير، وابن معين، وأبو حاتم، وزاد: «متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق». وقال حرب، عن الإمام أحمد: «كان شيخاً ثقة». وجعل يتعجب من حفظه. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً. يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، صدوق، وليس في الحديث بالقوي ولا بالساقط»-. وقال أيضاً: «صالح الحديث، في حديثه لين». ووثقه العجلي، وقال مرة: «جائر الحديث». وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «حديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به». وضعفه ابن المديني، وابن حزم. وردّ الذهبي ذلك بقوله: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه... وكان إسرائيل - مع حفظه وعلمه - حاشعاً لله، كبير القدر».

وقال ابن حجر: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».
وتوفي سنة: ١٦٠، وقيل: بعدها^(١).

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣٧٤/٦، ومعرفة الثقات ٢٢٢/١، والتاريخ الكبير ٥٦/٢، والجرح والتعديل ٣٣٠/٢، والكامل ٤٢١/١، وتهذيب الكمال ٥١٥/٢، والميزان ٣٦٦/١، والتهذيب ١٣٣/١، والتقريب ص ١٠٤.

٩٨- خبر من طريق سفيان بن وكيع:

قال الطبري: «حدثنا نصر بن علي الجهضمه، قال: حدثنا زياد بن الربيع =
وحدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا يزيد بن هرون، جميعاً =
عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، قال:
(ما مررت بملاً من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: بالحجامة)). =
وزاد ابن وكيع في حديثه عن يزيد، قال: وقال النبي ﷺ: ((خير يوم تحتجمون فيه،
خمس عشرة، وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرون)).
ثم روى الطبري الخبر من طريق يونس بن بكير، عن عباد، به، بنحو رواية زياد
بن الربيع -أي بدون الزيادة-.

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده...»^(١).
وهذا الخبر مداره -أيضاً- على عباد بن منصور، وسبق أن أشرت إلى هذا الخبر في
(ح ٩١)، وذكرت أن من الأئمة من نص على أن هذا الخبر -كحال الخبر في المثال السابق-
قد دلّسه عن راويين في السند؛ أحدهما متروك، والثاني روايته عن عكرمة منكراً^(٢).
والشاهد من ذكر المثال هنا أن الإمام الطبري ذكر زيادة (ابن وكيع، عن يزيد)، والتي
لم ترد عند زياد بن الربيع، ولا عند يونس بن بكير، وصحح الخبر.

تخريج الحديث من طريق زياد بن الربيع:

أخرجه ابن ماجه في سننه (ح ٣٤٧٧). بنحوه -أي بدون الزيادة-.
والطبري -كما تقدم- واللفظ له.
كلاهما: عن نصر بن علي الجهضمي، عن زياد بن الربيع.
وقال ابن أبي حاتم في علله (٢/ ٢٦٠): «سألت أبي عن حديث رواه زياد بن الربيع،
عن عباد بن منصور، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال ما مررت بملاً من الملائكة
ليلة أسري بي إلا كلهم يقول لي: عليك بالحجامة يا محمد. فقال أبي: هذا حديث منكر.

(١) مسند ابن عباس ١/ ٤٨٨، ٤٨٩ ح ٢٠-٢١.

(٢) تقدمت الترجمة لعباد بن منصور في (ح ٩٠)، وأن أكثر الأئمة على تضعيفه.

قال أبي: يقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءاً من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس فما كان من المناكير، فهو من ذاك».

تخريج الحديث من طريق يزيد بن هارون:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٥٨، ٥٩ ح ٢٣٦٧٤، ٢٣٦٨٣)، بنحو رواية يزيد عند الطبري -أي مع ذكر الزيادة-، ولكن ابن أبي شيبة قسمه على حديثين متفرقين. وليس فيه ذكر يوم خمس عشرة.

وأخرجه أحمد في مسنده (ح ٣٣١٦) ولفظه: ((خَيْرُ يَوْمٍ تَحْتَجُمُونَ فِيهِ سَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ. وقال: وما مَرَرْتُ بِمَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي إِلَّا قَالُوا: عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ يَا مُحَمَّد)).

وعبد بن حميد في مسنده -كما في المنتخب (١/٤٤٧ ح ٥٧٢)- بلفظ الإمام أحمد.

والطبري من طريق سفيان بن وكيع -كما تقدم- واللفظ له^(١).

والحاكم في مستدركه (٤/٢٣٣ ح ٧٤٧٦، ٧٤٧٣) من طريق الحسن بن مكرم.. بنحو رواية يزيد عند الطبري، ولكن الحاكم فرقه على حديثين متفرقين.. وقال في كليهما: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، مع أنه قال في حديث سابق: «عباد بن منصور ضعفوه»!

خمسهم: (أبو بكر بن أبي شيبة، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، وسفيان بن وكيع، والحسن بن مكرم) عن يزيد بن هارون.

● وأخرجه الطبري -كما تقدم- من طريق يونس بن بكير، بنحو رواية زياد بن الربيع -أي بدون الزيادة-.

● وأخرجه الترمذي في الطب: باب ما جاء في الحجامة (ح ٢٠٥٣) من طريق النضر بن شميل، مع زيادات عدة، وفيه: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ عُرِجَ بِهِ مَا مَرَّ عَلَى

(١) أي فيما رواه عن يزيد بن هارون: ((ما مررت بملاً من الملائكة ليلة أُسْرِي بِي إِلَّا قَالُوا: بِالْحِجَامَةِ))، والزيادة: ((خير يوم تحتجمون فيه، خمس عشرة، وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرون)).

ملاً من الملائكة إلا قالوا: عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ وَقَالَ: إِنَّ خَيْرَ مَا تَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَيَوْمَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ... وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ..

● وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ح ٢٦٦٦) مقتصرًا على قوله: ((خير ما يحتجمون فيه: سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين)).

● خمستهم: (زياد بن الربيع، ويزيد بن هارون، ويونس بن بكير، والنضر بن شميل، والطيالسي) عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعًا.

وخبر ابن عباس في ذكر أيام الحجامة -دون ذكر يوم خمس عشرة- له شاهد عند الترمذي في الطب: باب ما جاء في الحجامة (ح ٢٠٥١). من حديث أنسٍ رضي الله عنه قال: ((كان رسول الله ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الْأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ)). وقال الترمذي: «وهذا حديث حسن غريب». وقال أبو زرعة: «أجود شيء فيه -أي في الحجامة-، حديث أنس رضي الله عنه... فهذا يوافق الأيام كلها»^(١).

وهناك شاهد آخر عند أبي داود في كتاب الطب: باب متى تستحب الحجامة (ح ٣٨٦١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: ((من احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ)). وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢٣٣/٤) ح ٧٤٧٥ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

والخلاصة فيما يتعلق بفروقات المتون:

- ١- الخبر من طريق زياد بن الربيع، ليس فيه ذكر أيام الحجامة، إنما اقتصر على ندب الملائكة إليها.. وتابعه على ذلك يونس بن بكير.
- ٢- الخبر من طريق يزيد بن هارون، اشترك فيه جميع الرواة عنه -ومن ضمنهم ابن وكيع-، بذكر خير أيام الحجامة أنها سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين.
- ٣- يلاحظ أن ابن وكيع افترق عنهم من حيث إنه تفرد بزيادة: يوم (خمس عشرة).
- ٤- أن الطيالسي والنضر تابعا يزيد بن هارون في ذكر أيام الحجامة، ولم يرد عند أحدهما ذكر يوم خمس عشرة.
- **وزياد بن الربيع اليحمدي**؛ أبو خدّاش البصريّ (خ^(١) ت ق). قال الإمام أحمد: «شيخ بصري، ليس به بأس، من الشيوخ الثقات». وقال أبو داود: «ثقة».
- وقال ابن عدي: «لا أرى بأحاديثه بأساً».
- وذكره ابن حبان في الثقات.
- وقال البخاري: «سمع عبد الملك بن حبيب، في إسناده نظر».
- وقال ابن حجر: «ثقة».
- توفي سنة: ١٨٥^(٢).
- **ومتابعه: يونس بن بكير** (خت، م متبعة، د ت ق)، تقدمت الترجمة له في (ح ٤٤)، وأنه صدوق يخطئ.
- **وزيد بن هارون** (ع) تقدمت الإشارة إليه في المثال السابق، وأنه ثقة، متقن.
- **وسفيان بن وكيع بن الجراح**؛ أبو محمد الكوفي (ت ق). تقدمت الترجمة له في (ح ٤٣)، وأنه ضعيف، وقال ابن حجر: «كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما

(١) له في البخاري حديث واحد.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٣١/٣، والثقات ٣٢٥/٦، والكامل ١٩٥/٣، وتهذيب الكمال ٤٥٨/٩،

والتقريب ص ٢١٩.

ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه».

فالراجح - والله أعلم -: أن الزيادة بذكر خير أيام الحجامة أنها سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، حسنة لغيرها، وذلك بالشواهد التي تقدمت، أما ذكر يوم خمس عشرة، فقد جاء من رواية سفيان بن وكيع، فيما رواه عن يزيد، عن عباد، ولا يحتمل تفرد سفيان بن وكيع، فضلاً عن أن عباداً ضعيف، وروايته مدلسة عمن ذكرنا، وقال أبو حاتم عن خبره: إنه منكر - كما تقدم -.

وقد قال الطبري لاحقاً؛ بعد روايته لشواهد لخبر ابن عباس رضي الله عنهما في النذب إلى الحجامة: «وفي حديث ابن وكيع، عن يزيد، زيادة معنى ليست في حديث نصر بن علي، عن زياد بن الربيع، وهو قوله: ((خير يوم تحتجمون فيه: خمس عشرة، وسبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرون))، وذلك مما قد وافق في روايته عن ابن عباس، عن النبي ﷺ عكرمة غيرة من أصحاب ابن عباس، ووافق ابن عباس في روايته عن النبي ﷺ غيره من أصحابه، نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده...».

فروى الطبري من طريق يعقوب القمي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ: ((احتجموا في خمس عشرة، أو سبع عشرة، أو تسع عشرة، أو إحدى وعشرين، لا يتبيغ بأحدكم الدم فيقتله)). ثم روى شاهداً من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه مرفوعاً، وسيأتي قريباً^(١).

أما هذا الذي رواه من خبر ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: ((احتجموا في خمس عشرة...)) الحديث، فقد أخرجه:

البزار في مسنده (١٧٧/١١ ح ٤٩١٦، ٤٩١٧) وليس فيه ذكر خمس عشرة!

والجرجاني في تاريخ جرجان (ص ٣٢٦). بمثله.

والطبراني في المعجم الكبير (٧٠/١١ ح ١١٠٧٦). بمثله.

كلهم من طرق عن يعقوب القمي، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعاً.

(١) مسند ابن عباس ١/٥١٥، ٥١٦.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن ابن عباس، وقد روي عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس. ويعقوب، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس أحسن من حديث عباد، عن عكرمة؛ لأن عباداً لم يسمع من عكرمة».

وليث هو:

- ليث بن أبي سليم بن زُئيم القرشي؛ أبو بكر، وقيل: أبو بُكَيْر، الكوفي. واسم أبي سليم: أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك. (خت، م مقروناً، ٤).

وقال البخاري: «صدوق، ربما يهمل في الشيء».

وقال العجلي: «جائز الحديث». وقال في موضع آخر: «لا بأس به».

وقال ابن معين: «ليس به بأس». وقال -أيضاً-: «ضعيف».

وقال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس».

وقال -أيضاً-: «ضعيف الحديث جداً، كثير الخطأ».

وقال -أيضاً-: «لا يفرح بحديثه، كان يرفع أشياء لا يرفعها غيره؛ فلذلك ضعفوه».

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث».

وقال أبو زرعة -أيضاً-: «لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث».

وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه، ليس بثبت».

وقال النسائي: «ضعيف».

وقال ابن حبان: «كان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى لا يدري ما يحدث

به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم - كل

ذلك كان منه في اختلاطه - تركه يحيى القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن معين».

وقال ابن عدي: «له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة

والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه».

وقال الدارقطني: «سبى الحفظ»، وقال في موضع آخر: «ضعيف».

وقال الذهبي: «بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في

مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد، والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل، أما في

الواجبات، فلا».

وقال ابن حجر: «صدوق، اختلط جداً، فلم يتميز حديثه، فترك».

وتوفي سنة: ١٣٨، وقيل: ١٤٣^(١).

قلت: والراجح - والله أعلم - أنه ضعيف.

فالمتابعة ضعيفة.

ثم إن الطبري روى شاهداً لابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعاً: من طريق سلام المدائني، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: ((الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر دواء لداء سنة)).

والغريب أن الإمام الطبري قد سبق هذا الخبر، بقوله: إنه سيذكر ما صح عنده سنده^(٢)، ولكنه رجع فقال بعد بضعة صفحات^(٣): «وفي خبر معقل بن يسار، عن النبي ﷺ ... زيادة معني ليست في سائر الأخبار التي ذكرناها قبل؛ وهو قوله ﷺ: ((واحتجموا يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر فإنه دواء لداء السنة))... سند هذا الخبر... عندنا واه، لا تثبت بمثله في الدين حجة...».

وقد أشار الطبري في معرض نقاشه لخبر معقل أن راويه سلاماً المدائني، وقد علمت حاله فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل.

وسبق أن ذكرت ذلك في الباب الأول، وترجمت لسلام في (ح ٣)، وبينت أن أكثر الأئمة على أنه ضعيف جداً.

وذكر البردعي أنه سأل أبا زرعة عن حديث معقل بن يسار رضي الله عنه - في الحجامة -؛ فقال البردعي: «فحرك رأسه كالمتقي من ذكري له؛ كأن سلاماً الطويل عندكم في موضع

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي - ص ٥٥٨، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٣٥/١، وأحوال الرجال ص ٩١، ومعرفة الثقات ٢٣١/٢، وسؤالات الآجري ص ١٦٠، وجامع الترمذي ح ٢٨٠١، وضعفاء النسائي ص ٩٠، والضعفاء الكبير ١٤/٤، والجرح والتعديل ١٧٧/٧، والمجروحين ٢٣١/٢، والكمال ٨٩/٦، وسنن الدارقطني ١٢٢/٢ (ح ١٢٥٤)، وتهذيب الكمال ٢٧٩/٢٤، وسير الأعلام ١٧٩/٦، وتهذيب ٤٨٤/٣، والتقريب ص ٤٦٤.

(٢) تقدم ذكره قريباً مع خبر ابن عباس رضي الله عنهما من طريق القمي.

(٣) مسند ابن عباس ٥٣٠/١.

لا يذكر»^(١).

والشاهد هنا: أن الإمام الطبري يظهر من صنيعه أنه لم يحكم بهذه الزيادة التي ليست في سائر الأخبار؛ لأنها جاءت بسند واه، كما أنها لم ترد بأخبار أخرى تصح عنده. فقد قال:

«فإن قال لنا: فهل لما ذكر في هذا الخبر؛ أعني خبر معقل بن يسار... وجه في الصحة وإن كان إسناد هذا الخبر في نفسه عندك غير مرتضى؟

قيل: أما عن رسول الله ﷺ فلا نعلمه يصح، ولكنه قد روي عن بعض السلف...
فإن قال: فهل في الحجامة يوم الثلاثاء رواية تصح عن النبي ﷺ بالأمر بها أو النهي عنها؟

قيل: لا نعلم ذلك ولكن قد روي عنه في الأمر بذلك وبالنهي عنه أخبار في جميعها نظر»^(٢).

(١) الضعفاء لأبي زرعة ٧٥٨/٢.

(٢) مسند ابن عباس ٥٣١/١، ٥٣٢. وسأتناولها بالدراسة في هذا الباب، الفصل الثالث (ح ١٠٤).

والنتيجة:

أن الإمام الطبري في بداية روايته لخبر عباد عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، بالطريقين المذكورين آنفاً، -وهو خبر من أصول كتابه- قد نص على أنه مما صح سنده عنده، وأن الآخرين ضعفوه.

ثم بعد ذكره لعلل تضعيف الآخرين شرع في رواية من «وافق عكرمة في رواية معنى هذا الخبر، والندب إلى الحجامة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»^(١). ثم شرع في رواية «من وافق أيضاً ابن عباس في رواية معنى هذا الخبر، في الندب إلى الحجامة»^(٢) مما صح بذلك عنده سنده.

أما الزيادة التي فيها ذكر أيام الحجامة، فساق لها متابعة ضعيفة، من رواية ليث بن أبي سليم، ولكن الإمام الطبري حكم عليها بأنها صحيحة، كما نقلت عنه فيما تقدم قريباً. وأما زيادة المعنى التي وردت في خبر معقل رضي الله عنه، فقد ظهر أن الإمام الطبري ردها وأنه لا يقبل معاني زائدة عما ورد في سائر الأخبار إذا جاءت بسند واه، عنده^(٣).

(١) مسند ابن عباس ٤٨٩/١.

(٢) الموضوع السابق ص ٤٩٣. ويلاحظ فيما رواه عمن وافق عكرمة، أو ابن عباس أنها روايات في معنى الخبر -كما ذكر الطبري- من الندب إلى الحجامة، وليس فيها ما يتعلق بليلة أسري به، ولا ما يتعلق بخير أيام الحجامة.

(٣) ملاحظة: زيادة المعنى التي عنها الطبري في خبر معقل، ليست من الباب الذي نتكلم عنه في زيادة الثقات، إنما هي من باب التفرد الذي تكلمت عنه أول هذا الفصل، لأنها جاءت في خبر مستقل، ولم يشارك في أصله أحد. كما أنها ليست من باب الإعلال؛ لأنها وردت في خبر تفرد به ضعيف، فأمره ظاهر. إنما تعرضت للكلام عنها هنا استكمالاً لموضوع ما احتج به الطبري من زيادة يزيد بن هارون، على ما رواه زياد بن الربيع.

{ الفصل الثاني }

منهجه في الإعلال بالشذوذ

- تعريف الشاذ.
- أمثلة إعلال الإمام الطبري الخبر بالشذوذ:
ويشتمل على الأخبار من (ح ٩٩) إلى (ح ١٠٢).
- تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار نقل عن الآخرين إعلالهم
لها بالاختلاف:
ويشتمل على الخبر (ح ١٠٣).
- النتيجة.

الفصل الثاني: منهجه في الإعلال بالشذوذ

تعريف الشاذ:

الشاذ لغة: المنفرد، يقال: شَذَّ، يَشُدُّ، ويشْدُّ؛ أي: انفرد عن الجمهور^(١).
وأما الشاذ اصطلاحاً؛ فقد اختلف في تعريفه، والمعتمد أنه: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه حفظاً، أو عدداً^(٢).

قال الإمام الشافعي: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثاً فيشذ عنهم واحد، فيخالفهم»^(٣).
وفيما يتعلق بمنهج الإمام الطبري في الإعلال بالشذوذ؛ فإن الناظر في كتبه لا يكاد يجد له خبراً أعله لشذوذ فيه، -وأقصد بالشذوذ هنا معناه الاصطلاحي المعتمد-.

بل إن كتابه تهذيب الآثار يوجد فيه الكثير من الأخبار التي صححها ناقلاً عن الآخرين أنهم أعلوها بناء على اختلافات وقعت بين الرواة في سند الحديث أو متنه؛ ومن هذه الاختلافات: تعارض وصل مع إرسال، أو رفع مع وقف، أو اضطراب راو، أو اختلاف اسم الصحابي الذي روى الخبر، أو اختلاف في معنى المتن، ونحو ذلك..

وكثيراً ما يُتبع الطبري تعليقات الآخرين للخبر الذي صححه، بروايته لهذه الأوجه التي بنى عليها الآخرون إعلالهم، دون أن يعلق عليها^(٤). إنما في الغالب يروي بعدها شواهد لخبره الذي صححه.

الأمر الذي قد يدفع الناظر في ظاهر الأمر إلى اعتبار أن الإمام الطبري لا يؤثر عنده الاختلاف مطلقاً، وأنه يحكم لما رواه طالما أنه ثبت عنده بسند عدول رواته، لقوله في مواضع عديدة عند تصحيحه للخبر الذي ضعفه الآخرون بسبب اختلاف أو اضطراب،

(١) لسان العرب ٣/ ٤٩٤ (شذذ).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٦، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٦٨٣، والنكت على

ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٦١٢، ونزهة النظر لابن حجر ص ٧٥، وشرح نخبة الفكر للقاري ص ٢٥٣.

(٣) الكفاية للخطيب البغدادي ١/ ٤١٩، ونصّ ابن حجر على أن هذا التعريف هو المعتمد.

(٤) وسيأتي في هذا الفصل وما بعده نماذج من ذلك.

فيقول: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون عند الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...» ثم يوردها. -كما سبق أن أشرت في الفصل الماضي-.

والحقيقة أن الأمر ليس على إطلاقه، فقد وجدتُ بعد البحث والتتبع حالات قليلة صرح فيها بوجود اختلاف في خبر ما، مرجحاً رواية جماعة الثقات، وراداً للوجه المخالف لهم.

وقد يصرح أن أحد الأوجه غلط فيه الراوي، أو أن أحد الأوجه لم يرجحه؛ لأنه اختلف على روايه فيه، بينما الوجه المقابل له قد توبع عليه الراوي. وفيما يلي سأتناول هذه الحالات بالدراسة، ثم أعرج على تصحيحه لأخبار أهلها الآخرون بالاختلاف، وأختتم بما استنتجته من منهجه في هذه المسألة.

أمثلة إعلال الإمام الطبري الخبر بالشذوذ: ٩٩ - المثال الأول:

في جامع البيان (٨/٢٠٨-٢١١):

في سورة المائدة، -عند آية الوضوء (٦)- قال الإمام الطبري، مبيّنًا وجوب مسح جميع القدم في الوضوء بالماء، ورادًا على من يقول بأن مسح بعض القدم مجزئ، قال: «فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما... حدثك به عبد الله بن الحجاج بن المنهال، قال: ثني أبي، قال: ثنا جرير بن حازم، قال: سمعت الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه قال: ((أتى رسول الله صلّى الله عليه وآله سُبَّاطَةَ (١) قوم، فبالَ عليها قائمًا، ثم دعا بماء، فتوضأ، ومسح على نعليه))...

... وما أشبه ذلك من الأخبار الدالة على أن المسح ببعض الرجلين في الوضوء مجزئ. قيل له: ... أما حديث حذيفة رضي الله عنه فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلّى الله عليه وآله أتى سُبَّاطَةَ قوم فبال قائمًا، ثم توضأ، ومسح على خفيه.

حدثنا بذلك:..- [فروى الطبري الخبر من طرق مختلفة: (عن أبي عوانة، وشعبة، وابن إدريس، وأبي معاوية، ويحيى بن عيسى، وجرير ^(٢))؛ كلهم يحدث عن الأعمش، عن أبي وائل؛ شقيق، عن حذيفة، ثم قال الطبري:] - وكل هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش، بالإسناد الذي ذكرنا عن حذيفة رضي الله عنه، أن النبي صلّى الله عليه وآله مسح على خفيه، وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك، ولو صح ذلك عن النبي صلّى الله عليه وآله؛ كان جائزًا أن يكون مسح على نعليه، وهما ملبوستان فوق الجوربين، وإذا جاز ذلك؛ لم يكن لأحد صرف الخبر إلى أحد

(١) السُبَّاطَةُ: الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكس من المنازل. وقيل: هي الكناسة نفسها. انظر:

مشارك الأنوار للقاضي عياض ٢/٢٠٤ (س ب ط)، ولسان العرب ٧/٣٠٩ (سبط).

(٢) المراد به جرير بن عبد الحميد، أما الراوي المخالف في روايته فهو جرير بن حازم كما صرح الإمام الطبري،

وكلاهما من تلاميذ الأعمش. انظر: تهذيب الكمال ٤/٥٤٠، و٤/٥٢٥.

المعاني المحتمِلها الخبرُ إلا بحجة يجب التسليم لها»^(١).

تخريج حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى سُبَاطَةَ قوم فبال قائماً، ثم توضأ، ومسح على خفيه:

- أخرجه البخاري في الوضوء: باب البول قائماً وقاعداً (ح ٢٢٤) وليس فيه ذكر المسح على الخفين أو النعلين.

وأبو دواد في الطهارة: باب البول قائماً (ح ٢٣).

والنسائي في الطهارة: باب الرخصة في البول في الصحراء قائماً (ح ٢٨)^(٢).

والطيالسي في مسنده (١/٥٤ ح ٤٠٦).

وابن الجعد (ص ١١٩ ح ٧٣٣).

والطبري - كما تقدم -.

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٦١).

وابن حبان في صحيحه (٤/٢٧٢ ح ١٤٢٤).

كلهم من طريق شعبة.

- وأخرجه مسلم في الطهارة: باب المسح على الخفين (ح ٢٧٣).

وابن حبان في صحيحه (ح ١٤٢٨).

كلاهما: (مسلم، وابن حبان) من طريق زهير بن معاوية؛ أبي خيثمة، بنحوه مع زيادة.

- وأخرجه الترمذي في الطهارة: باب ما جاء في الرخصة في ذلك (ح ١٣)، بنحوه

مع زيادة.

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٦١).

(١) وهذا المثال سبقت الإشارة إليه في الفصل الماضي؛ لبيان مراده من استعمال مصطلح الشذوذ، والاستشهاد بعبارة

على بيان موقفه من التفرد، على النحو الذي بينته هناك.

وإنما تناولت هذا المثال بالدراسة هنا؛ نظراً لأن العلة الواقعة فيه هي المخالفة لأصحاب الأعمش؛ كما صرح

بذلك الإمام الطبري. وهذه الحالة مما يشملها المعنى الاصطلاحي المعتمد للشذوذ.

(٢) أخرجه من طريق شعبة، عن سليمان الأعمش، قرنه مع منصور، ولكن - كما قال النسائي: - لم يذكر منصور

المسح.

- كلاهما: (الترمذي، وابن خزيمة) من طريق وكيع.
- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٩٣/١ ح ٧٥١).
- والحميدي في مسنده (٢١٠/١ ح ٤٤٢). بنحوه مع زيادة.
- كلاهما: (عبد الرزاق، والحميدي) عن سفیان الثوري.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٦١/١ ح ١٨٥٥).
- والإمام أحمد في مسنده (٢٣٢٤١ ح).
- كلاهما: (ابن أبي شيبة، وأحمد) عن هشيم.
- وأخرجه النسائي في الطهارة: باب الرخصة في ترك ذلك (ح ١٨).
- وابن الجارود - كما في المنتقى (٤٣/١ ح ٣٦) -.
- كلاهما: (النسائي، وابن الجارود) من طريق عيسى بن يونس، بنحوه مع زيادة.
- وأخرجه الطبري أيضاً - كما تقدم -.
- وابن خزيمة في صحيحه (ح ٦١).
- وابن حبان في صحيحه (٢٧٢/٤ ح ١٤٢٤).
- ثلاثتهم: (الطبري، وابن خزيمة، وابن حبان) من طريق أبي عوانة.
- وأخرجه الطبري أيضاً - كما تقدم -، من طريق عبد الله بن إدريس، ومن طريق أبي معاوية الضرير، ومن طريق يحيى بن عيسى، ومن طريق جرير [بن عبد الحميد].
- جميعهم: (شعبة، وأبو خيثمة، ووكيع، وسفيان الثوري، وهشيم، وعيسى بن يونس، وأبو عوانة، وعبد الله بن إدريس، وأبو معاوية الضرير، ويحيى بن عيسى، وجرير [بن عبد الحميد]) عن الأعمش، عن أبي وائل؛ شقيق بن سلمة، عن حذيفة، عن النبي ﷺ.
- وتابع الأعمش: منصور بن المعتمر، ولكن ليس في رواية منصور ذكر المسح^(١).

(١) - أخرجه البخاري في الوضوء: باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط (ح ٢٢٥)، ومسلم في الطهارة: باب

المسح على الخفين (ح ٢٧٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٧٧/٤ ح ١٤٢٩).

ثلاثتهم: (البخاري، ومسلم، وابن حبان) من طريق جرير بن عبد الحميد. ولفظ البخاري: ((رأيتني أنا والنبي ﷺ نتماشى، فأتى سباطة قوم خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم فبال، فانتبذت منه، فأشار إلي، فجثت فقامت عند عقبه حتى فرغ)).

ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات، من أخرج رواية جرير بن حازم التي فيها أن النبي ﷺ مسح على نعليه، إلا ما رواه الطبري.

وقد قال الطبري - كما تقدم -: «ولم ينقل الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف لوجب الثبوت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك...».

وجرير بن حازم الأزدي، العتكي، وقيل: الجهضمي؛ أبو النضر البصري (ع).

- وأخرجه البخاري في المظالم: باب الوقوف والبول عند سبابة قوم (ح ٢٤٧١)، والنسائي في الطهارة: باب الرخصة في البول في الصحراء قائماً (ح ٢٧).

كلاهما: (البخاري، والنسائي) من طريق شعبة، ولفظ البخاري: لقد رأيت رسول الله ﷺ أو قال لقد أتى النبي ﷺ سبابة قوم فبال قائماً.

كلاهما: (جرير بن عبد الحميد، وشعبة) عن منصور، عن أبي وائل، عن حذيفة.

- والحديث مروى أيضاً عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة: - وليس فيه ذكر المسح -

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٨١٥٠)، وعبد بن حميد - كما في المنتخب - ٣٢٠/١

(ح ٣٩٦)، وابن خزيمة في صحيحه (ح ٦٣) من طريق عاصم بن بهدلة، وحماد بن أبي

سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، أن رسول الله ﷺ أتى على سبابة بني

فلان فبال قائماً. قال حماد بن أبي سليمان: ففحج رجله. واللفظ لأحمد.

وأخرجه عبد بن حميد في الموضع السابق (ح ٣٩٩)، وابن ماجه في الطهارة: باب ما جاء في

البول قائماً (ح ٣٠٦) من طريق عاصم وحده، بنحوه.

وقال الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال ١٢٨/٢: ((منصور والأعمش أثبت من حماد

وعاصم)).

وقال الترمذي في حديثه من رواية الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة: (ح ١٣): ((وسمعت

الجارود يقول: سمعت وكيعاً يحدث بهذا الحديث عن الأعمش، ثم قال وكيع: هذا أصح

حديث روى عن النبي ﷺ في المسح... قال الترمذي: وهكذا روى منصور وعبيدة الضبي

عن أبي وائل عن حذيفة مثل رواية الأعمش، وروى حماد بن أبي سليمان وعاصم بن بهدلة

عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ، وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح).

وسئل الدارقطني في علله ٩٥/٧ عن حديث أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ بال

وتوضاً.. فذكر أن عاصم بن أبي النجود، وحماد بن أبي سليمان وهما فيه على أبي وائل،

وقال: رواه الأعمش، ومنصور عن أبي وائل، عن حذيفة عن النبي ﷺ، وهو الصواب.

سبقت الترجمة له في (ح ٧٣) وأنه ثقة.. وله أوهام إذا حدث من حفظه..
وقد خالف في هذه الرواية الأكثر عددًا منه، والأوثق منه؛ فضلاً عن أن منهم من يُعد
من أصحاب الأعمش البارزين، كالثوري، وأبي معاوية الضرير، وشعبة، ووكيع.. وغيرهم.
قال ابن معين: «لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري».
كما سئل: من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال: «بعد سفيان وشعبة، أبو معاوية
الضرير».
وقال أبو بكر الخلال: «أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن
يكون الثوري».

وقال الدارقطني: «أرفع الرواة عن الأعمش: الثوري، وأبو معاوية، ووكيع...»^(١).

(١) انظر: تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي - ص ٥١، والجرح والتعديل ٧/ ٢٤٧،
وشرح علل الترمذي لابن رجب ٧١٥/٢.

١٠ - المثال الثاني:

في جامع البيان (١٣/٥٨٤):

عند قوله تعالى: ﴿...﴾ (') (* + , - . / أَلِكْتَبِ)^(١):
قال الطبري: «وقد ذكر عن جماعة من المتقدمين أنهم كان يقرؤونه: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ)^(٢)... إلى أن قال: «وقد روي عن رسول الله ﷺ خبر بتصحيح هذه القراءة، وهذا التأويل، غير أن في إسناده نظراً؛ وذلك ما حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني عباد بن العوام، عن هارون الأعور، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قرأ: ((وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ))، عند الله علم الكتاب. وهذا خبر ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري، فإذا كان ذلك كذلك، وكانت قرأة الأمصار من أهل الحجاز والشام والعراق على القراءة الأخرى، وهي ﴿...﴾ / أَلِكْتَبِ ، كان التأويل الذي على المعنى الذي عليه قرأة الأمصار أولى بالصواب مما خالفه، إذ كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب»^(٣).

(١) الرد: ٤٣.

(٢) قال الشيخ شاکر رحمه الله: «ضُبُطَتْ فِي الْمَخْطُوطَةِ: (عِلْمٌ)، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، فِي الْمَوْضِعَيْنِ». انتهى قوله.

انظر: جامع البيان - بتحقيق شاکر - ٥٠٣/١٦.

وهذه القراءة -أي: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ) - نسبها ابن جني في المحتسب إلى علي بن أبي طالب ﷺ، وابن السَّمِيعِ، والحسن.

وذكر قراءة أخرى نسبها إلى ابن عباس، وأبي ﷺ، وسعيد بن جبير وآخرين وهي: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ). وذكر ابن جني أن كلتا القراءتين معناهما واحد، إلا أن تقدير الإعراب يختلف، والمعنى: من فضله ولطفه علم

الكتاب. وقراءة الجماعة: - . / أَلِكْتَبِ .

انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.. ٣٥٨/١.

وقال أبو جعفر النحاس في معاني القرآن ٥٠٨/٣: «... فُرئ: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ؛ بكسر الميم، والبدال، والعين، رُوي ذلك عن النبي ﷺ وإن كان في الرواية ضعف، روى ذلك سليمان بن الأرقم، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ قرأ: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ...) وروى محبوب، عن إسماعيل بن محمد اليماني أنه قرأ: ومن عنده عِلْمُ الْكِتَابِ، بضم العين، ورفع الكتاب». وانظر أيضاً: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٩/١٢.

(٣) جامع البيان ٥٨٦/١٣.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي (ص ١١٧ ح ٧٢).
 كلاهما: (القاسم بن الحسن، وأبو عمر الدوري) عن (سنيد)؛ الحسين بن داود-، عن
 عباد بن العوام، عن هارون الأعور.
 - وأخرجه أبو عمر الدوري -أيضاً- في جزء فيه قراءات النبي (ص ١١٦ ح ٧١) من
 طريق أبي الفضل.
 وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ١٠٠٥ ح ٥٥٦٨) من طريق عبد الرحيم بن
 موسى^(١).

كلاهما: (أبو الفضل، وعبد الرحيم بن موسى؛ أبو محمد) عن سليمان بن أرقم.
 - كلاهما: (هارون الأعور، وسليمان بن أرقم) عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن
 أبيه، مرفوعاً، بمثله.

إلا أن الدوري في الخبر (ح ٧٢) لم يرفعه.
 وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٥/٧): «رواه أبو يعلى، وفيه سليمان بن أرقم، وهو
 متروك».

وذكر الدارقطني الخبر مرفوعاً -كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (١٢٠/١)
 ح ١٢٦)- من حديث (سالم، عن أبيه، عن جده)، وقال: «تفرد به سليمان بن أرقم، عن
 الزهري، عنه، وتفرد به محبوب بن الحسن بهذا الإسناد».
 وذكر هذه القراءة ابن خالويه في القراءات الشاذة -مختصر شواذ القرآن (ص ٧٢)-،
 وابن جني في المحتسب (٣٥٨/١).

ويجدر التنبيه إلى أن هناك رواية من طريق (سليمان بن أرقم، عن الزهري) أيضاً، لكنها
 لقراءة أخرى، فقد روى أبو عمر الدوري في الموضع السابق (ح ٧٠) عن الكسائي، عن
 سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه سمع النبي ﷺ
 يقرأ: ﴿ - . / أَلْكَتَبِ ﴾... وهي القراءة المشهورة.

(١) هناك خطأ في المطبوع من المسند حيث ضُبطت الآية على نحو القراءة المشهورة.

وقد نبّه محقق جزء الدوري، أن هذه قراءة، ورواية الطبري قراءة أخرى^(١).
وأخرج هذه الرواية من حديث عمر رضي الله عنه: ابنُ عدي في الكامل (٢٧٤/٦) من طريق جرير، عن سليمان بن أرقم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ: (ومن عنده علم الكتاب).
ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات غيرَ ما تقدم فيما يتعلق بقراءة هذه الآية الكريمة من طريق أصحاب الزهري.

دراسة إسناده:

١ - القاسم بن الحسن.

سبق أن ذكرت في (ح ٧٠) أني لم أجد من ترجم له.

٢ - الحسين (سُنَيْد) بن داود؛ أبو علي المصيصي، المحتسب، و(سُنَيْد) لقب غلب عليه، والحسين اسمه (ق).

تقدمت الترجمة له في (ح ٧٠)، وأنه اختلف فيه. ورجحت أنه صدوق، وله ما ينكر عليه، وأبو حاتم مع تشدده وصفه بأنه صدوق والله أعلم.

٣ - عُبَاد بن العوام بن عمر الكلابي؛ أبو سهل الواسطي (ع).

وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حجر.
مات سنة ١٨٣، وقيل: ١٨٥، وقيل: غير ذلك^(٢).

٤ - هارون بن موسى الأزدي، العتكي مولاها؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو إسحاق،

التحوي، البصري، الأعور؛ صاحب القراءات، وله قراءة معروفة (خ م د ت س).

روى عن بُدَيْل بن ميسرة، وثابت البناني، وطاوس بن كيسان، وعدة.

ولم أجد فيما وقفت عليه من المصادر من ذكر الزهري فيمن روى عنه.

قال شعبة: «هارون الأعور من خيار المسلمين». قالها ثلاثاً.

(١) انظر: جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، ص ١١٦، الحاشية ٤.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة النقات ١٧/٢، وتهذيب الكمال ١٤٠/١٤، وتذكرة الحفاظ

١٩٢/١، وتهذيب ٢٧٩/٢، والتقريب ص ٢٩٠.

وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو داود، وغيرهم.
وقال سليمان بن حرب: «كان شديد القول في القدر».
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال أبو حاتم السجستاني: «كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألفها، وتتبع الشاذ منها، فبحث عن إسناده».
وقال ابن حجر: «ثقة، مقريء، إلا أنه رمي بالقدر، من السابعة».
مات في حدود سنة ١٧٠^(١).^(٢)

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٢٢/٨، وتهذيب الكمال ١١٥/٣٠، والتهذيب ٢٥٨/٤، والتقريب ص ٥٦٩، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٤٨/٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين للسيوطي ٣٢١/٢.
(٢) ويجدر التنبيه هنا إلى أن هناك راوياً من نفس الطبقة اسمه هارون الأعور -أيضاً- وهو:
هارون بن سعد العجلي، ويقال: الجعفي، الكوفي، الأعور (م).
قال ابن معين: «(ليس به بأس)». وقال -أيضاً-: «(كان من غلاة الشيعة)».
وقال أبو حاتم: «(لا بأس به، روى عنه الثوري، وكان خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، فلما هُزم إبراهيم هرب إلى واسط، فكتب عنه الواسطيون)».
وقال الإمام أحمد: «(روى عنه الناس، وهو صالح)».
وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره أيضاً في المجروحين، فقال: «(كان غالباً في الرفض، وهو رأس الزيدية... وكان داعية إلى مذهبه، لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال)».
وحكى أبو العرب الصقلي عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعراً يدل على نزوعه عن الرفض.
وقال ابن عدي: «(...له غير ما ذكرت أحاديث يسيرة، وليس في حديثه حديث منكر فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به)».
وقال الذهبي: «(صدوق، لكنه رافضي ثقل)».
وقال ابن حجر: «(صدوق، رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه، من السابعة)».
انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩٠/٩، والثقات ٥٧٩/٧، والمجروحين ٩٤/٣، وتهذيب الكمال ٨٦/٣٠، والكمال ١٢٦/٧، والمغني ٤٦٩/٢، والتهذيب ٢٥٣/٤، والتقريب ص ٥٦٨.
قلت: لكن الأولى أن هارون الأعور المذكور في سند الطبري هو العتكي؛ صاحب القراءات، لقول السجستاني فيه أنه تتبع الشاذ من القراءات، فبحث عن إسناده، والحديث موضع الدراسة هنا يتناول قراءة شاذة.
وقد ورد في ذهني أن يكون المذكور في إسناد الطبري هو الجعفي، لأن الراوي عنه في السند هو: عباد بن العوام الواسطي، وقد تقدم في ترجمة الجعفي أنه هرب إلى واسط، وأخذ عنه الواسطيون.

٥ - محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري، أبو بكر المدني (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)، وأنه أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، فقيه، حافظ، متفق على جلالته، وإتقانه.

٦ - سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب؛ أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله القرشي، العدوي، المدني، الإمام، الزاهد، الحافظ، مفتي المدينة (ع).

قال ابن المبارك: «كان فقهاء أهل المدينة الذين كان يصدر عن رأيهم، سبعة...» - وذكر منهم سالمًا -.

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، عاليًا من الرجال، ورعًا».

كما وثقه العجلي.

وقال ابن حجر: «كان ثبتًا، عابدًا، فاضلاً».

وتوفي سنة: ١٠٦، وقيل: ١٠٧^(١).

الحكم على الإسناد:

ضعيف، للأسباب التالية:

١ - فيه القاسم بن الحسن؛ شيخ الطبري، لم أجد من ترجم له.

٢ - فيه سنيد، اختلف فيه، ورجحت أنه صدوق، وله ما ينكر عليه.

وقد تقدم في الفصل السابع من الباب الأول تعليقي على خبر مرفوع من رواية الطبري في تفسيره، عن القاسم عن سنيد، وقد ذكر الطبري أن في إسناده ما فيه؛ فكان مما ذكرته هناك:

ولم أجد فيما وقفت عليه من تراجم كلٍّ منهما من ذكر الزهري في شيوخه، ولا من ذكر عباد بن العوام من

تلاميذه، وإن كان الزهري في طبقة بعض من سُمِّي من مشايخهما.

ثم وجدت الحافظ ابن كثير في تفسيره -وسياقي ذكره في الحكم على الإسناد- وجدته بعد أن ذكر رواية الطبري

من طريق (هارون الأعور)، تكلم في فقرة تالية محياناً إليه، فقال: (هارون بن موسى هذا...) فتأكد بذلك أن

هارون الأعور هو العتكي صاحب القراءات. والله الموفق.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٩٥/٥، ومعرفة الثقات ٣٨٣/١، وتاريخ ابن أبي خيثمة ١٥٩/٢، ١٥٧،

وتحذيب الكمال ١٤٥/١٠، والتقريب ص ٢٢٦.

أنه وإن أكثر الطبري من الرواية بهذا الإسناد في تفسيره وتاريخه؛ فإن في الكثير مما وقفت عليه من هذه الروايات هي آثار في التفسير لابن جريج، وعطاء... إلخ. أما الخبر الذي انتقده الطبري بهذا الإسناد فهو مرفوع عن النبي ﷺ، وقد يُقبل من الراوي ما يرويه على وجه التفسير من أقوال التابعين والصحابة، في حين أن روايته لا تقبل فيما يرويه مرفوعاً عن النبي ﷺ، أو يترتب عليه حكم شرعي...^(١).

وكذلك الحال هنا، فإن خبر ابن عمر رضي الله عنهما مرفوع عن النبي ﷺ، ويتناول قراءة الآية من كلام الله تعالى..

٣- قول الشيخ شاكر: «وهذا إسناده منقطع؛ لأن هارون الأعور لم يسمع من الزهري»^(٢).

ولكني لم أجد من صرح بنفي سماع هارون الأعور من الزهري، أو أن روايته عنه مرسله.. وبالمقابل لم أجد من ذكر الزهري في شيوخه، وإن كان الزهري من طبقة بعض من سُمِّي من شيوخه، كما سبق أن ذكرت. ولا يبعد سماع هارون الأعور منه، خاصة أنه لم يتهم بتدليس، والله أعلم.

٤- أنه لم يرد هذا الخبر عند الثقات من أصحاب الزهري، كما قال الإمام الطبري. وذكر الدارقطني الخبر مرفوعاً - كما تقدم - وقال: «تفرد به سليمان بن أرقم، عن الزهري، عنه، وتفرد به محبوب بن الحسن بهذا الإسناد».

وقد تابع هارون: سليمان بن الأرقم:

قال الهيثمي - كما تقدم -: «رواه أبو يعلى، وفيه سليمان بن أرقم، وهو متروك».

وقال ابن كثير في تفسيره (١٧٢/٨) - بعد أن ذكر رواية الطبري المتقدمة، وتعليقه عليها - قال: «وقد رواه الحافظ أبو يعلى في مسنده من طريق هارون بن موسى^(٣) هذا، عن

(١) ولزيت من التفصيل يراجع: الحكم على إسناد (ح ٧٠).

(٢) انظر: جامع البيان - بتحقيق شاكر - ٥٠٦/١٦ الحاشية ٢.

(٣) لكن في المطبوع من مسند أبي يعلى: عبد الرحيم بن موسى، وليس هارون بن موسى. ويظهر أن ما ورد في

التفسير خطأ، وأن الصواب هو عبد الرحيم بن موسى؛ لأن البوصيري قال في مختصر الإنحاف ٣٨٥/٨

(ح ٦٤٦١): «رواه أبو يعلى بسند ضعيف؛ لضعف عبد الرحيم بن موسى» - والله أعلم -.

سليمان بن أرقم، وهو ضعيف، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، مرفوعاً كذلك، ولا يثبت، والله أعلم. والصحيح في هذا أن (ومن عنده) اسم جنس يشمل علماء أهل الكتاب، الذين يجدون صفة محمد ﷺ ونعته في كتبهم المتقدمة...».

فيظهر أن قول الطبري في هذا الخبر إن في إسناده نظراً، سببه ما تقدم أو بعض منه، وقد أكد الطبري حكمه بقوله فيما بعد: «وهذا خبر ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري...».

فقوله يعني -والله أعلم- أن الخبر لم يرد عند الثقات منهم، وإن كان قد رواه هارون فليس هو من المذكورين من أصحابه، فكيف فات هذا الخبر عنهم؟! وأما سليمان بن أرقم، فقد علمت حاله من الضعف. ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات غير ما ذكرته في التخريج السابق، مما يتعلق بقراءة هذه الآية الكريمة من طريق أصحاب الزهري.

وقد ذكر العلماء هذه القراءة من ضمن القراءات الشاذة -كما تقدم-، والقراءة الشاذة هي ما لم يصح سندها، كما عرفها أهل الاختصاص^(١).

ثم ذكر الطبري قرينة تؤيد ضعف هذه الرواية وأنه لا أصل لها، وهي مخالفة الجماعة من قراءة الأمصار.. فقال: «فإذا كان ذلك كذلك، وكانت قراءة الأمصار من أهل الحجاز والشام والعراق على القراءة الأخرى، وهي ﴿ - . / أَلِكَنْبِ ﴾، كان التأويل الذي على المعنى الذي عليه قراءة الأمصار أولى بالصواب مما خالفه؛ إذ كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب».

(١) انظر: تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ص ٩٢، والإتقان للسيوطي ١٥٦/١ (النوع ٢٥)، ومناهل

العرفان للزرقاني ٤٣٠/١.

١٠١ - المثال الثالث:

في جامع البيان (٦/٦٥٧):

قال الطبري: «حدثنا عبيد الله بن محمد الفريابي، قال: ثنا سفيان، عن أبي معاوية، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله رضي الله عنه، قال سألتُ النبي ﷺ: ما الكبائر؟ قال: ((أن تدعو لله ندًّا^(١) وهو خلقك، وأن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك، وأن تزني بحليلة^(٢) جارك، وقرأ علينا رسول الله: ﴿لَا يَزْنُونَ﴾^(٣))).

حدثني هذا الحديث عبد الله بن محمد الزهري، فقال: ثنا سفيان، قال: ثنا أبو معاوية النخعي - وكان على السجن-، سمعه من أبي عمرو، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: سألتُ رسول الله ﷺ: فقلت: أي العمل شر؟ قال: ((أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك...)). الحديث. ثم قال الطبري: «وأما خبر ابن مسعود رضي الله عنه الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرت؛ فإنه عندي غلط من عبيد الله بن محمد^(٤)؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ: ((سئل عن الكبائر؟)) فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أولى بالصحة من نقل الفريابي^(٥).

تخريج الحديث:

- أخرجه الشافعي في الأم (٣/٦) - ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى (١٨/٨)

(١) الندّ: هو مثل الشيء الذي يضاده في أموره، والجمع: أنداد. انظر: مشارق الأنوار ٧/٢ (ن د د)، ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد).

(٢) حليلة الرجل: امرأته، وهو حليلها؛ لأنها تحل معه ويحل معها. وكل من نازلك وجاورك فهو حليك أيضًا. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٤٣١، ولسان العرب ١١/١٦٤ (حلل).

(٣) الفرقان: ٦٨.

(٤) أي الفريابي.

(٥) ٦٥٨/٦.

ح١٥٦١٧-)، وفي أوله: سألتُ النبي ﷺ: أي الكبائر أكبر؟ فذكر الحديث بنحوه، دون الشق الأخير.

والحميدي في مسنده (٥٧/١ ح ١٠٣)، وفي أوله: ((أي العمل أفضل؟ قال: الإيمان بالله، وجهاد في سبيله. قلت: ثم أي؟ قال: ثم الصلاة لوقتها. قلت: ثم أي؟ قال: ثم بر الوالدين. قلت: فأَي الكبائر أكبر؟ قال: أن تجعل لله نداً...)) الحديث.

وأبو عبد الله المروزي في البر والصلة (ص ٣ ح ٣)، بنحو حديث الحميدي، ولكن لم يقل: فأَي الكبائر أكبر، إنما قال: (فأَي العمل أشرف؟).

خمسهم: (عبيد الله بن محمد الفريابي، وعبد الله بن محمد الزهري، والشافعي، والحميدي، والمروزي) عن سفيان بن عيينة، عن أبي معاوية^(١) -عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي-.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢١/١٠ ح ٩٨١١) من طريق حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن أبي إسحاق -السبيعي-. بنحو حديث الحميدي، ولكن لم يقل: فأَي الكبائر أكبر، إنما قال: (فأَي العمل أشرف؟).

كلاهما: (أبو معاوية النخعي، وأبو إسحاق السبيعي) عن أبي عمرو الشيباني -سعد بن إياس-، عن ابن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً.

- وقد أخرجه من طريق أبي عمرو الشيباني -أيضاً- مقتصرًا على أفضل الأعمال: الإمام مسلم في الإيمان: باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال (ح ٨٥) عن عثمان بن أبي شيبة.

وابن حبان في صحيحه (٣٣٨/٤ ح ١٤٧٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم. كلاهما: (عثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم) عن جرير، عن الحسن بن عبيد الله.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٣٣٨/١ ح ٦) من طريق حماد بن زيد، ثنا الحجاج، عن سليمان [الأعمش].

(١) لم يسم المروزي شيخَ سفيان بن عيينة، إنما قال: عن شيخ له سماه.

كلاهما: (الحسن بن عبيد الله، وسليمان الأعمش) عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً، مقتصرًا على أفضل الأعمال.

- وأخرجه البخاري في التفسير: باب قوله تعالى: (فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون) (ح ٤٤٧٧)، وفيه: أي الذنب أعظم عند الله؟ وفي (ح ٦٠٠١)، وفيه: أي الذنب أعظم. وفي (ح ٦٨٦١)، وفيه: أي الذنب أكبر عند الله؟

ومسلم في الإيمان: باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده (ح ٨٦)، وفيه: أي الذنب أعظم عند الله؟ وفي الموضوع السابق -أيضاً-، وفيه: أي الذنب أكبر عند الله.

وأبو داود في الطلاق: باب في تعظيم الزنا (ح ٢٣١٠)، وفيه: أي الذنب أعظم؟ والترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة الفرقان (ح ٣١٨٢) من طريقتين، وفيه: (أي الذنب أعظم؟) وقال الترمذي في أحد الطريقتين: «هذا حديث حسن غريب». وقال في الآخر: «هذا حديث حسن صحيح».

والنسائي في المحاربة: ذكر أعظم الذنب... (ح ٤٠١٨)، وفيه: أي الذنب أعظم؟ والإمام أحمد في مسنده (ح ٤١٣١) و(ح ٤١٣٤)، وفيه: أي الذنب أعظم؟ وابن حبان في صحيحه (٢٦٢/١٠ ح ٤٤١٥)، وفيه: أي الذنب أعظم؟ والطبري في تفسيره (٥٠٧/١٧) وفيه: أي الذنب أعظم؟ كلهم من طريق أبي وائل، عن عمرو بن شريحيل؛ أبي ميسرة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قلت: يا رسول الله! أي الذنب... الحديث^(١).

(١) يلاحظ أن السائل في كلتا الروايتين عند الإمام الطبري هو ابن مسعود رضي الله عنه، وكذلك عند باقي المصنفين الواردين في التخريج أعلاه.

إلا أنه في بعض المصنفات جاء الخبر وفيه قول ابن مسعود رضي الله عنه: أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الكبائر... الحديث - فالسائل ليس هو ابن مسعود رضي الله عنه - ..

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ١٦٥/١ (ح ٢٣٨).

وابن أبي حاتم في تفسيره ٩٢٩/٣ عن أحمد بن سنان.

والشاشي في مسنده ٢٠٧/٢ (ح ٧٧٥) عن الحسن بن علي بن عفان.

- وأخرجه البخاري في التفسير: ﴿ ! " # \$ % & ' () *

+ , - . / الآية^(١) (ح ٤٧٦١) وفيه: أي الذنب عند الله أكبر؟

وفي (ح ٦٨١١)، وفيه: أي الذنب أعظم؟

والترمذي في الموضع السابق (ح ٣١٨٣)، وفيه: أي الذنب أعظم؟

والنسائي في المحاربة: باب ذكر أعظم الذنب.. (ح ٤٠١٨)، وفيه: أي الذنب أعظم؟

ثلاثتهم: (البخاري، والترمذي، والنسائي) من طريق واصل الأحذب.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٦١/١٠ ج ٤٤١٤) من طريق الأعمش، وفيه: أي

الذنب عند الله أكبر؟

كلاهما: (واصل الأحذب، والأعمش) عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه،

قلت: يا رسول الله! أي الذنب... الحديث. -فليس فيه عمرو بن شرحبيل بينهما-.

وقال الترمذي عن الرواية السابقة الواردة في (ح ٣١٨٢) إنها أصح من حديث واصل؛

لأن فيها زيادة راو.

وقال ابن حبان بعد أن ذكر طرق الحديث بالوجهين: «ولست أنكر أن يكون أبو وائل

سمعه من عبد الله، وسمعه من عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، حتى يكون الطريقتان جميعاً

محفوظين».

قلت: كلا الوجهين مخرجان عند الإمام البخاري كما ظهر في التخريج.

وقد غلط الطبري شيخه على النحو الذي ذكره، وشيخه هو:

الفريابي؛ عبيد الله بن محمد بن هارون المقدسي؛ أبو الحسن، المعروف بالفريابي.

قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي ببيت المقدس».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»^(٢).

ثلاثتهم: (ابن أبي شيبه، وأحمد بن سنان، والحسن بن علي بن عفان) عن عبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن أبي

وائل؛ شقيق، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أتى رجل النبي ﷺ فسأله عن الكبائر؟ فقال: ((أنْ

تدعوَ لله ندّاً وهو خلقك...)) الحديث.

(١) الفرقان: ٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/ ٣٣٥، والثقات ٨/ ٤٠٦.

وكما ظهر في التخريج فقد وافق الفريابي في روايته؛ بذكر لفظ (الكبائر): الإمام الشافعي، والحميدي.

أما شيخ الطبري في الرواية التي رجحها فهو:
عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهري، المسوري، البصري (م ٤).
قال النسائي: «ثقة». وقال الدارقطني: «من الثقات، قليل الخطأ».
وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق».
توفي سنة: ٢٥٦^(١).

وعلى الإمام الطبري تغليطه لشيخه الفريابي بأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عينة - [أي قوله: أي العمل شر؟] -، وأنه لم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم: سئل عن الكبائر؟ فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالصحة من نقل الفريابي.
ولكن يظهر لي - والله أعلم - أن الخلاف في هذا اللفظ لا يؤثر في المعنى، خاصة وأن الإمام الطبري - في نفس الموضع - قد عدّد الكبائر فجعل منها: قتل الرجل ولده من أجل أن يطعم معه، والفرار من الزحف، والزنا بجليلة الجار!
وكما هو ملاحظ فإني لم أجد - فيما وقفت عليه من المصنفات - من أخرج الخبر بلفظ: (أي العمل شر) أو (أي العمل أشر)، إلا عند المروزي والطبراني في الكبير كما تقدم.
والروايات التي وقفت عليها عند البخاري، ومسلم، وكثير غيرهما، دائرة بين قوله (أي الذنب أعظم) وبين (أي الذنب أكبر). ولست أرى أن الخلاف الذي ذكره الإمام الطبري مؤثراً حتى يحتاج معه إلى تغليط الفريابي، بل إن السؤال بعبارة: (أي الذنب أكبر)، أقرب إلى السؤال بعبارة: (ما الكبائر؟) - الواردة عند الفريابي -، منها إلى السؤال بعبارة (أي العمل شر). وقد تابع الفريابي، الإمام الشافعي، والحميدي - كما سبق أن ذكرت -.
وقال الشيخ شاكر في تغليط الإمام الطبري لشيخه الفريابي: «... يريد غلطاً في المعنى! ولكننا

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٧٠/١٦، والتهذيب ١١/٦، والتقريب ص ٣٢١.

لا نوافقه على ذلك، فمعنى هذا الحديث والذي بعده واحد، وإنما هو اختلاف في اللفظ»^(١).

(١) جامع البيان بتحقيق شاكر ٢٥٢/٨.

١٠٢ - المثال الرابع:

في تاريخ الطبري (٢٨/١):

في (القول في ابتداء الخلق ما كان أوله):

روى الإمام الطبري من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ((أول ما خلق الله من شيء القلم، فقال له: اكتب. فقال: وما أكتب يا رب؟ قال: اكتب القدر. قال: فجرى القلم بما هو كائن من ذلك إلى قيام الساعة، ثم رفع بخار الماء ففتق منه السموات)).

ثم روى الطبري عدة متابعات للأعمش، وكذلك روى الخبر -أيضاً- من طريق أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما -كما سيأتي في التخريج-.

وصوب الطبري قول ابن عباس رضي الله عنهما السابق في أن القلم هو أول ما خلق الله تعالى، وذكر الطبري أنه صوب قوله لموافقته ما رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: أول شيء خلق الله القلم^(١)..

ثم قال الطبري: «فإن قال لنا قائل .. فما وجه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما التي حدثكموها ابن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن أبي هاشم، عن مجاهد، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: إن ناساً يكذبون بالقدر! فقال: ((إنهم يكذبون بكتاب الله! لاخذن بشعر أحدهم فلاأنفضن به، إن الله تعالى ذكره كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه)).

قيل: ... أما قول ابن عباس رضي الله عنهما: إن الله تبارك وتعالى كان عرشه على الماء قبل أن يخلق شيئاً فكان أول ما خلق الله القلم -إن كان صحيحاً عنه أنه قاله- فهو خبر منه أن الله خلق القلم بعد خلقه عرشه، وقد روى عن أبي هاشم هذا الخبر شعبة^(٢)، ولم يقل فيه ما قال سفيان من أن الله ﷻ كان على عرشه فكان أول ما خلق القلم؛ بل روى

(١) وسيأتي في التخريج ما رواه الطبري من الأحاديث المرفوعة في ذلك.

وكان القول الآخر الذي نقله الطبري عن جماعة آخرين: أن أول ما خلق الله النور والظلمة. ولم يصوبه الطبري.

(٢) ستأتي رواية شعبة، عن أبي هاشم، في التخريج.

ذلك كالذي رواه سائر من ذكرنا من الرواة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أول ما خلق الله ﷻ القلم... وقول رسول الله ﷺ الذي روينا عنه أولى قول في ذلك بالصواب؛ لأنه كان أعلم قائل في ذلك قولاً بحقيقته وصحته، وقد روينا عنه ﷺ أنه قال: أول شيء خلقه الله ﷻ القلم من غير استثناء منه شيئاً... بل عمّ بقوله إن أول شيء خلقه الله القلم كل شيء، وأن القلم مخلوق قبله من غير استثناءه من ذلك عرشاً ولا ماءً ولا شيئاً غير ذلك، فالرواية التي رويناها عن أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما أولى بالصحة عن ابن عباس رضي الله عنهما من خبر مجاهد عنه الذي رواه عنه أبو هاشم؛ إذ كان أبو هاشم قد اختلف في رواية ذلك عنه شعبة وسفيان على ما قد ذكرت من اختلافهما فيها^(١).

تخريج الأثر:

روى هذا الأثر أبو هاشم الواسطي، واختلف عنه على وجهين:

- ١/ من رواه عن أبي هاشم، عن مجاهد، عن ابن عمر، أو ابن عباس، قال: إن أول ما خلق الله القلم...
- ٢/ من رواه عن أبي هاشم، عن مجاهد، عن ابن عباس، وفيه قوله: كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم...

تخريج الوجه الأول:

أخرجه الطبري في -المصدر السابق (٣٠/١)- وفي تفسيره (١٤٧/٢٣)- عن ابن المثني^(٢)، عن عبد الصمد - بن عبد الوارث^(٣) - قال: حدثنا شعبة، قال: حدثنا أبو هاشم،

(١) ومن ذكر الخلاف -في مسألة هل القلم أول المخلوقات، أو العرش؟- ابن أبي العز في شرح الطحاوية ص ٢٦٤

٢٦٥، ورجح أن العرش خلق قبل القلم، وانظر تعقب الشيخ الألباني رحمه الله في الحاشية رقم ٢٧١.

(٢) محمد بن المثني بن عبيد العنزي؛ أبو موسى البصري المعروف بالزمن (ع). قال ابن حجر: «ثقة ثبت... وكان هو وبندار فرسي رهان». انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٥٩/٢٦، والتقريب ص ٥٠٥.

(٣) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولا هم؛ أبو سهل البصري (ع). قال ابن حجر: «صدوق، ثبت في شعبة». انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٩٩ / ١٨، والتقريب ص ٣٥٦.

سمع مجاهدًا قال: سمعت عبد الله - لا يدري ابن عمر أو ابن عباس -، قال: ((إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اجر. فجرى القلم بما هو كائن، وإنما يعمل الناس اليوم فيما قد فرغ منه)).

وأخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٣٨/١ ح ١٣٧٠) من طريق عمرو بن مرزوق، عن شعبة، به^(١)، بنحوه.

* وتابع مجاهدًا في معنى الرواية^(٢) اثنان: أبو ظبيان، وأبو الضحى، - كما تقدم عن الطبري في المثال -.

- أخرجه وكيع في (نسخته عن الأعمش) (ص ٥٦ ح ٤) - ومن طريقه الإمام الطبري في تاريخه (٢٨/١)، وفي تفسيره - أيضًا - (١٤١/٢٣)، والبيهقي في سننه الكبرى (٣/٩ ح ١٧٤٨١) - بنحوه مع زيادة.

- وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٠٧/٣) - ومن طريقه ابن منده في التوحيد (٩٣/١) -.

والطبري في تاريخه (٣٩/١)، وفي تفسيره - الموضع السابق أيضًا - عن يحيى.

كلاهما: (عبد الرزاق، ويحيى) عن سفيان الثوري. بنحوه مع زيادة. وقرن عبد الرزاق معمرًا مع الثوري.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٩ / ٧ ح ٣٥٨٧٣) عن أبي معاوية - الضير -، ولفظه: ((أول ما خلق الله القلم، ثم خلق النون)).

وأخرجه الطبري في تاريخه (٢٨/١)، وفي تفسيره - الموضع السابق أيضًا - من طريق

(١) وفيه الشك بين عبد الله بن عمرو - أي بإضافة الواو في آخر (عمر) -، وابن عباس. ولعل إضافة الواو في آخر اسم عمرو خطأ من النساخ أو خطأ طباعي. والله أعلم.

(٢) تقدم أن رواية الوجه الأول عن أبي هاشم، عن مجاهد، وردت على الشك بين ابن عمر وابن عباس.. ولو كانت الرواية عن ابن عباس بلا شك، لاعتبرت أبا ظبيان، وأبا الضحى متابعين لمجاهد، عن ابن عباس، أنه قال: إن أول ما خلق الله القلم..

ابن فضيل، واللفظ له^(١).

وأخرجه -أيضاً- من طريق شعبة، بنحوه، وليس فيه قوله: (ثم رفع بخار الماء..).
وأخرجه -أيضاً- من طريق شريك، بنحو رواية شعبة.
وأخرجه الفريابي في القدر (ص ٧٧٠ ح ٧٧) من طريق ابن مسهر، بنحوه مع زيادة.
وأخرجه ابن منده في التوحيد (١/١٩٢) من طريق عبد الله بن نمير الهمداني، بنحوه مع زيادة.

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢/٥٤٠ ح ٣٨٤٠) بنحوه مع زيادة. وقال الحاكم:
«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.
- عشرتهم: (وكيع بن الجراح، ومعمّر، والثوري، وأبو معاوية الضرير -محمد بن حازم-، وابن فضيل، وشعبة، وشريك، وابن مسهر، وعبد الله بن نمير، وجريز) عن الأعمش.

- وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٢/٥٠ ح ٨٧٢) من طريق منصور بن زاذان، عن الحكم بن عتيبة، بنحوه، وليس فيه قوله: (ثم رفع بخار الماء...)
- كلاهما: (الأعمش، والحكم بن عتيبة) عن أبي ظبيان؛ حصين بن جندب^(٢).
- وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٢/٥٠ ح ٨٧١).
والطبري في الموضعين السابقين -أيضاً-.

كلاهما: (عبد الله بن أحمد، والطبري) من طريق جرير -بن عبد الحميد-، بنحوه،
وليس فيه قوله: (ثم رفع بخار الماء...)

وأخرجه الآجري في الشريعة (١/٥١٧ ح ١٨٢) من طريق محمد بن الفضيل، بنحوه
مختصراً، وليس فيه قوله: (ثم رفع بخار الماء...).

- كلاهما: (جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن الفضيل) عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى.

(١) وهو المذكور نصه في المثال.

(٢) وردت رواية شريك، عن الأعمش، على الشك بين أبي ظبيان، أو مجاهد.

- كلاهما: (أبو ظبيان؛ حصين بن جندب، وأبو الضحى؛ مسلم بن صبيح) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٣٣/١١ ح ١٢٢٢٧) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن حماد بن زيد، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى؛ عن ابن عباس، مرفوعاً، بنحوه مع زيادة، وليس فيه قوله: (ثم رفع بخار الماء).

وقال الطبراني: «لم يرفعه عن حماد بن زيد إلا مؤمل بن إسماعيل».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٨/٧): «رواه الطبراني... ومؤمل ثقة، كثير الخطأ، وقد وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري وغيره، وبقيّة رجاله ثقات».

قلت: والراجح أن رواية الرفع عن عطاء، عن أبي الضحى، مرجوحة للأسباب التالية:

١/ تفرد بها مؤمل بن إسماعيل عن حماد..

ومؤمل بن إسماعيل؛ أبو عبد الرحمن البصري (س ق ت).

قال أبو حاتم: «صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ».

وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال أبو زرعة: «في حديثه خطأ كثير».

وقال ابن حجر: «صدوق، سيئ الحفظ»^(١).

قلت: فلا يحتمل تفرده، فكيف وقد خالف، كما سيأتي في النقطة التالية.

٢/ أن مؤمل بن إسماعيل خالف راويين روى الخبر موقوفاً. وهذان الراويان يفوقانه من

حيث الرتبة؛ فجير بن عبد الحميد الضبي الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة،

صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهمل من حفظه»^(٢).

ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي (ع). قال ابن حجر: «صدوق عارف،

رمي بالتشيع»^(٣).

(١) انظر: ميزان الاعتدال ٥٧١/٦، والتقريب ص ٥٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٤٠/٤، والتقريب ص ١٣٩.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٩٦/٢٦، والتقريب ص ٥٠٢.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٢٥٩ ح ٤٤) عن محمد بن كثير.
والفريابي في القدر (ص ٥٠ ح ٧٨) من طريق وكيع بن الجراح.
والفريابي - أيضاً - في الموضع السابق (ح ٧٩) من طريق أبي إسحاق الفزاري.
وأخرجه الطبري في الموضع السابق من تاريخه، - وفي تفسيره أيضاً (١٤٦/٢٣) - عن
ابن بشار^(١)، عن عبد الرحمن - بن مهدي^(٢) - واللفظ له^(٣).
وابن بطة في الموضع السابق (ح ١٣٧١) من طريق موسى بن مسعود؛ أبي حذيفة.
وابن بطة - أيضاً - في الموضع السابق (ح ١٣٧١) من طريق عبيد الله بن موسى.
واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧٤١/٢ ح ١٢٢٣) عن يعلى - بن
عبيد -.

سبعته: (محمد بن كثير، ووكيع بن الجراح، وأبو إسحاق الفزاري، وعبد الرحمن بن
مهدي، وموسى بن مسعود، وعبيد الله بن موسى، ويعلى بن عبيد) عن سفيان الثوري، عن
أبي هاشم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، بنحو لفظ ابن مهدي عند
الطبري.

وبالنظر في هذا الاختلاف على أبي هاشم؛ - وهو يحيى بن دينار الرُّمَّاني، الواسطي
(ع)، ثقة^(٤) - فإنه يظهر رجحان الوجه الأول عنه، للأسباب التالية:
١/ أنه وإن كان راوي الوجه الأول عن أبي هاشم - وهو شعبة - مثل راوي الوجه

(١) محمد بن بشار العبدي البصري؛ أبو بكر بندار (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ١٢) وأنه ثقة.

(٢) عبد الرحمن بن مهدي العنبري مولاهم؛ أبو سعيد البصري (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٤٧) وأنه ثقة ثبت
حافظ، عارف بالرجال والحديث.

(٣) تقدم في المثال.. ولفظه: عن مجاهد، قال: قلت لابن عباس: إن ناساً يكذبون بالقدر! فقال: إنهم يكذبون بكتاب
الله! لاخذن بشعر أحدهم فلأنفضن به، إن الله تعالى ذكره كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما
خلق الله القلم، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه.

(٤) انظر: التقريب ص ٦٨٠.

الثاني عن أبي هاشم - وهو الثوري -، من حيث الرتبة؛ فكل منهما ثقة، حافظ^(١)، والسند إليهما من رواية الثقات - كما أشرت في موضعه -^(٢)؛ إلا أن مجاهدًا في الوجه الأول قد تابعه أبو ظبيان وأبو الضحى في معنى الراوية. بخلاف الوجه الثاني فلم يتابعه فيه عن ابن عباس أحد.

ويحتمل أن أبا هاشم اضطرب في هذا الأثر، فتارة حدث به على نحو ما رواه شعبة، وتارة حدث به على نحو ما رواه الثوري. فكون روايته مختلفًا فيها لا يجعلها تنهض لدفع ما ثبت عن ابن عباس من رواية أبي ظبيان، وأبي الضحى، والله أعلم.

٢/ أنه ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه روى عن الرسول ﷺ أن أول شيء خلق الله القلم. - كما سيأتي -، فلا يتصور أن يقول ابن عباس رضي الله عنهما قولاً يخالف ما رواه هو بنفسه عن رسول الله ﷺ مما لا مجال لغير رسول الله ﷺ أن يتكلم فيه.

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد تقدم أنه صوّب قول ابن عباس في أن أول ما خلق الله من شيء القلم، وذكر أسباب تصويبه كما تقدم في المثال، وفيما يلي تلخيص لما ذكره من الأسباب:

أولاً: لموافقته ما رواه من شواهد عن رسول الله ﷺ، أنه قال: ((أول شيء خلق الله القلم))^(٣).. فقول رسول الله ﷺ أولى بالصواب؛ لأنه كان أعلم قائل في ذلك قولاً بحقيقته وصحته، وقد قال عليه السلام: إن أول شيء خلقه الله ﷻ القلم من غير استثناء منه شيئاً... بل عمّ بقوله: إن أول شيء خلقه الله القلم كل شيء وأن

(١) تقدمت ترجمة شعبة بن الحجاج في (ح ٣١)، وترجمة سفيان الثوري في (ح ٢٩).

(٢) كما أن الوجه الأول رواه عن شعبة، عبد الصمد بن عبد الوارث، وهو ثبت فيه - كما تقدم -.

وبالمقابل فإنه في الوجه الثاني رواه عن سفيان الثوري سبعة رواة؛ منهم وكيع بن الجراح، وقد سئل ابن معين:

عبد الرحمن أحب إليك في سفيان أو وكيع؟ فقال: وكيع. انظر: التهذيب ١١/١١٢.

(٣) وسأذكرها قريباً.

القلم مخلوق قبله من غير استثنائه من ذلك عرشاً ولا ماءً ولا شيئاً غير ذلك.

ثانياً: أن ما رواه شعبة ليس فيه ما قاله سفيان، ورواية شعبة موافقة لما رواه سائر من ذكرهم الطبري من الرواة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أول ما خلق الله ﷻ القلم.

ثالثاً: أن رواية أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما أولى بالصحة من رواية مجاهد عن ابن عباس، حيث رواه عنه أبو هاشم، وقد اختلف شعبة وسفيان في الرواية عن أبي هاشم كما تقدم.

والأخبار المرفوعة التي استشهد بها الطبري هي:

أ. حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إن أول شيء خلق الله القلم، وأمره أن يكتب كل شيء)).

أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٤٢).

وابن أبي عاصم في السنة (ص ٥٠ ح ١٠٨).

وأبو يعلى في مسنده (ص ٤٩٣ ح ٢٣٣٣). وفي معجم شيوخه (ص ١١٢ ح ٦٩).

والطبري في تاريخه (٢٨/١) - واللفظ له -، وفي تفسيره (١٤٦/٢٣).

وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٥٠/٢ ح ٨٥٤) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٦٨/١٢ ح ١٢٥٠٠) -.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣/٩ ح ١٧٤٨٢).

كلهم من طريق ابن المبارك، عن رباح بن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، بنحوه^(١).

ب. حديث عبادة بن الصامت ﷺ ..

أخرجه الطيالسي (٧٩/١ ح ٥٧٧) - ومن طريقه: الترمذي في القدر: باب إعظام أمر الإيمان بالقدر (٢١٥٥)، وفي تفسير القرآن: باب ومن سورة نون والقلم (ح ٣٣١٩)

(١) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٢٥٧/١ (ح ١٣٣)، وقال: رجاله كلهم ثقات.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه». وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث حسن، صحيح، غريب».

وأخرجه ابن الجعد في مسنده (ص ٤٩٤ ح ٣٤٤٤) - ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٦٧٩/٢ ح ١٠٩٧).
وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٤/٧ ح ٣٥٩٢٢) - وعنه الفريابي في القدر (٨٠/١).

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٢٧٠٥).
والبزار في مسنده (١٣٧/٧ ح ٢٦٨٧).
وابن أبي عاصم في السنة (ص ٤٨ ح ١٠٣ - ح ١٠٥)، وح (١٠٧).
والفريابي في القدر (٢٦٩/١).
والطبري في تاريخه (٢٨/١ في موضعين)، وفي تفسيره (١٤٧/٢٣).
والطبراني في مسند الشاميين (١٣٨/٣ ح ١٩٤٩).

كلهم: من طرق عن الوليد بن عباد بن الصامت، عن -عبادة بن الصامت رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ، قال: ((إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن)). واللفظ للطبري -في الموضع الأول من تاريخه-، وصححه. وبعضهم -ومنهم الطبري في الموضع الثاني من تاريخه- روه مع قصة في سنده^(١).

وتابع الوليد بن عباد بن الصامت: أبو حفصة؛ حبش بن شريح:
أخرجه أبو داود في السنة: باب في القدر (ح ٤٧٠٠).

والطبراني في مسند الشاميين (١/٥٨ ح ٥٩).

كلاهما: (أبو داود، والطبراني) من طريق يحيى بن حسان، عن الوليد بن رباح، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة -حبش بن شريح-، عن عباد بن الصامت، عن النبي ﷺ: ((أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة)) يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من مات على غير

(١) وصححه الألباني في تخريج الطحاوية ص ٢٦٤.

هذا فليس مني)). واللفظ لأبي داود، وفي سنده قصة.

تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار نقل عن الآخرين إعلالهم لها بالاختلاف

وفي مقابل ما تقدم من الأخبار التي أعلاها الإمام الطبري، فإنه قد صحح أسانيد أخبار،
ذاكرًا عن الآخرين أهم أعلوها بالاختلاف، وفيما يلي سأتناول بالدراسة مثلاً على ذلك، ثم
أذكر ما ظهر لي من منهجه في هذه المسألة..

١٠٣- في مسند علي (ص ٢٨٣ ح ٤٣):

قال الطبري: «حدثني الحسين بن علي الصّدائي، ومحمد بن إسماعيل الضّراري، قالاً: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أحب حببيك هوناً ما عسى أن يكون بغضك يوماً ما، وأبغض بغضك هوناً ما عسى أن يكون حببيك يوماً ما)). ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل:

إحداها: أن المعروف من رواية أصحاب علي هذا الخبر عن علي رضي الله عنه الوقف به علي علي رضي الله عنه، وترك رفعه إلى رسول الله ﷺ.

والثانية: أن حميد بن عبد الرحمن لا يعلم له سماع من علي رضي الله عنه.

والثالثة: أنه خبر قد رواه حماد بن سلمة عن أيوب فجعله عنه، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

والرابعة: أن الحسن بن أبي جعفر عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله في الدين».

ثم روى الطبري الخبر بالأوجه التي أعل بها الآخرون، أي الموقوف منها على

علي رضي الله عنه، والمرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه - كما سيأتي في التخريج -.

ولم يأت الإمام الطبري بمتابعة لخبر علي - رضي الله عنه - المرفوع. إنما روى آثاراً موقوفة

على عمر رضي الله عنه والحسن البصري، توافق معنى قول علي رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث أيوب، واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عنه، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

٢/ من رواه عنه، عن حميد بن عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن أيوب حماد بن سلمة:

أخرجه الترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض

(ح ١٩٩٧). وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا؛ رواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديث ضعيف أيضاً، بإسناد له عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عن عليٍّ موقوف قوله».

وأخرجه الطبري في مسند علي ص ٢٨٥ (ح ٤٤٣).

وابن حبان في المجروحين (٣٥٢/١) عن الحسن بن سفيان.

وقال ابن حبان: «وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة، ولا من حديث ابن سيرين، ولا من حديث أيوب وهشام، ولا من حديث حماد بن سلمة، وإنما هو قول علي بن أبي طالب عليه السلام فقط، وقد رفعه عن عليٍّ الحسن بن أبي جعفر الجفري، عن أيوب، عن حميد بن عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب، وهو خطأ فاحش».

وابن عدي في الكامل (٢٩٨/٢) عن الفضل بن عبد الله بن مخلد.

والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦٠/٥ ح ٦٥٩٦) عن عبد الله بن محمد بن شيرويه. وقال البيهقي: «وهو وهم».

خمسهم: (الترمذي، والطبري، والحسن بن سفيان، والفضل بن عبد الله بن مخلد، وعبد الله بن محمد بن شيرويه) عن أبي كريب، عن سويد بن عمرو الكلبي، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثله.

وعند الترمذي والبيهقي: أراه رفعه.

وقرن ابن حبان هشاماً مع أيوب. وأعلّ ابن حبان الحديث بسويد بن عمرو الكلبي، فقال -في الموضع السابق-: «وكان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال»^(١).

وقال المناوي: «وقد استدرك الحافظ العراقي على الترمذي دعواه غرابته وضعفه، فقال:

(١) وتعقبه الذهبي، حيث قال في ترجمته: «(صويلح، أتمه ابن حبان بالوضع، فبالغ)».

ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٩٧.

وسويد بن عمرو الكلبي؛ أبو الوليد الكوفي (م -متابعة- ت س ق):

وثقه النسائي، وابن معين، والعجلي -وزاد: ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحاً متعبداً-.

وقال ابن حجر: ثقة... أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليل.

انظر ترجمته في: التهذيب ٢٤٣/٤، والتقريب ص ٢٦٠.

قلت رجاله رجال مسلم؛ لكن الراوي تردد في رفعه. انتهى. والمصنف -[أي السيوطي]- رمز لحسنه^(١).

كما تابع أيوب الحسن بن دينار:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٢٩٨).

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٣/٣٧٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٧٣٥) -.

كلاهما: (ابن عدي، والخطيب) من طريق شيبان، عن الحسن بن دينار، عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، بمثله.

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلّى الله عليه وآله. قال أحمد: لا يكتب حديث الحسن بن دينار. وقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك. وقال ابن حبان حدث بالموضوعات عن الأثبات».

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن أيوب: الحسن بن أبي جعفر:

أخرجه الطبري - كما تقدم في (ح ٤٣) - من طريق مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب، عن حميد بن عبد الرحمن، عن علي رضي الله عنه، مرفوعاً. واللفظ له. والخرائطي في اعتلال القلوب (ص ١٨١ ح ٣٧١) من طريق مسلم بن إبراهيم، به. وأورده الدارقطني في الغرائب والأفراد - كما في الأطراف لابن طاهر (١/١٨٧) - وقال: غريب من حديث أيوب السخيتاني عن حميد، تفرد به الحسن بن أبي جعفر الجفري عنه.

* وروي الخبر عن علي رضي الله عنه موقوفاً:

- أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ح ١٣٢١) من طريق محمد بن عبيد الكندي، عن أبيه، قال: سمعت علياً رضي الله عنه يقول لابن الكواء: هل تدري ما قال الأول؟.. فذكره بمثله^(٢).

(١) فيض القدير ١/١٧٧.

(٢) وقال الألباني: «حسن لغيره، موقوف». صحيح الأدب المفرد ص ٣٦٠ (ح ٩٩٧).

- وأخرجه الطبري في المصدر السابق (ح ٤٣٨).
- والبيهقي في الشعب (٥/٢٦٠ ح ٦٥٩٤).
- كلاهما: (الطبري، والبيهقي) من طريق إسرائيل.
- وأخرجه مسدد في مسنده - كما في المطالب العالية (١٢/٦٤ ح ٢٧٥٣) - من طريق سعيد بن أبي عروبة.
- كلاهما: (إسرائيل، وسعيد بن أبي عروبة) عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي رضي الله عنه موقوفاً، بمثله.
- وأخرجه الطبري في المصدر السابق (ح ٤٤٠).
- والبيهقي في الموضع السابق (ح ٦٥٩٣).
- كلاهما: (الطبري، والبيهقي) من طريق عطاء بن السائب، عن أبي البختري، عن علي رضي الله عنه، موقوفاً، بمثله.
- وأخرجه الطبري في المصدر السابق (ح ٤٤٢)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/٥٨٨ ح ١٣٩٤).
- كلاهما: (الطبري، وعبد الله بن أحمد) من طريق أبي معشر بن زياد، عن إبراهيم، عن علي رضي الله عنه، موقوفاً، بمثله.
- كما أخرجه الطبري في المصدر السابق (ح ٤٣٩) من طريق عقيل بن طلحة، عن مولى لقرظة بن كعب، عن علي رضي الله عنه، موقوفاً بنحوه.
- وأيضاً في (ح ٤٤١) من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن شيخ، عن علي رضي الله عنه، موقوفاً بمثله.

والخلاصة:

- ١- أن الخبر المرفوع اختلف في إسناده على أيوب..
والوجه الأول منه؛ -من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - لا يثبت..
فقد قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه..».
كما نفى ابن حبان أن يكون الخبر من طريق أبي هريرة رضي الله عنه.
وقال البيهقي: «وهو وهم».
أما الوجه الثاني منه، -من حديث علي رضي الله عنه -، فالراوي عن أيوب، هو:
الحسن بن أبي جعفر الجفري (ت ق): ضعفه الإمام أحمد، وقال البخاري: «منكر الحديث».
وقال ابن حبان: «كان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدین...ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه واشتغل بالعبادة عنها، فإذا حدث وهم فيما يروي ويقلب الأسانيد، وهو لا يعلم، حتى صار ممن لا يحتج به وإن كان فاضلاً».
وقال الذهبي: «صالح، خير، ضعفوه». وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث^(١)».
وقد خالف الحسن بن أبي جعفر حماد بن سلمة، راوي الوجه الأول عن أيوب.
وحمد بن سلمة بن دينار البصري (ت م ٤) تقدمت الترجمة له في (ح ٥١)، وأنه ثقة له أوهام، كما قال الذهبي. وقال ابن حجر: «ثقة...تغير حفظه بآخره».
وقال الترمذي: «هذا حديث-[يعني حديث أبي هريرة رضي الله عنه]- غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا؛ رواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديث ضعيف أيضاً، بإسناد له عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عن علي رضي الله عنه موقوف قوله».
وفي الوجه الثاني الذي رواه الحسن بن أبي جعفر؛ قال ابن حبان -كما تقدم-: «وهو خطأ فاحش».
وقال الدارقطني -كما تقدم-: «غريب من حديث أيوب السختياني عن حميد، تفرد به

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢٨٨، والمجروحين ١/٢٣٧، والكاشف ١/١٧٤،
والنقريب ص ١٥٩.

الحسن بن أبي جعفر الجفري عنه».

٢- صحح الترمذي وابن حبان، رواية الوقف - كما تقدم عنهما-، وقال الدراقطني في العلل (١١٠/٨): ولا يصح رفعه، والصحيح عن علي موقوفاً.
وقال البغوي في شرح السنة (٦٦/١٣): «ورفعه بعضهم عن علي وعن أبي هريرة، والصحيح أنه موقوف على علي عليه السلام».

أما فيما يتعلق بسماع حميد بن عبد الرحمن بن عوف من علي عليه السلام، فقد قال أبو زرعة: «حديثه عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما مرسل».
وتعقبه العلائي فقال: قد سمع من أبيه وعثمان رضي الله عنهما فكيف يكون عن علي عليه السلام مرسلًا وهو معه بالمدينة! نعم روى عن عمر عليه السلام وكأنه مرسل^(١).

والشاهد من إيرادي للمثال هنا: أن الإمام الطبري قد روى الخبر وفيه نوعان من الاختلاف..

الأول: اختلاف على أيوب، في الصحابي راوي الحديث.
والثاني: اختلاف بين الوقف والرفع.
وقد روى الطبري الخبر من أوجهه المختلفة. وصحح خبر علي عليه السلام المرفوع. ولم يعله بكون المعروف عن أصحاب علي عليه السلام الوقف به على علي عليه السلام، كما لم يعله بالاختلاف على أيوب..

فيظهر أن الإمام الطبري يعدل الحسن بن أبي جعفر، -وقد عرف بصلاحه-.
كما يظهر أنه يرى أن حميدًا سمع عليًا عليه السلام، والعلائي مثله.
وطالما أن الإمام الطبري لم يعتد بالاختلاف على أيوب^(٢)، فمعنى ذلك أنه يرى رواية

(١) جامع التحصيل ص ١٦٨.

(٢) قال السخاوي: «الحديث الذي يرويه العدل الضابط عن تابعي مثلاً، عن صحابي، ويرويه آخر مثله سواء، عن ذلك التابعي بعينه، لكن عن صحابي آخر، فإن الفقهاء، وأكثر الحديثين يجوزون أن يكون التابعي سمعه منهما معاً، إن لم يمنع منه مانع... وفي الصحيحين الكثير من هذا». انظر: فتح المغيث ٣٠/١.

أبي هريرة رضي الله عنه شاهداً لخبر علي رضي الله عنه المرفوع فيما يظهر - والله أعلم - .
وقد تقدم أن الحافظ العراقي استدرك على الترمذي دعواه غرابته وضعفه، فقال:
«رجاله رجال مسلم؛ لكن الراوي تردد في رفعه». والسيوطي رمز لحسنه.
وجود الشيخ الألباني إسناد حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعلق على عبارة الحافظ العراقي
بقوله: «والتردد الذي ذكره في رفعه لم أره في شيء من طرقه عن أبي هريرة، ثم بدا لي أنه
يشير إلى قوله: (أراه رفعه). والله أعلم»^(١).

ولكن يعكر على حديث الطبري هنا أن حماد بن سلمة أعلى رتبة من الحسن بن أبي جعفر.

(١) غاية المرام ص ٢١٦.

والنتيجة:

من خلال جميع ما سبق ظهر للإمام الطبري موقفان تجاه الشذوذ أو المخالفة، ففي حالات أعل بها، وفي حالات لم يعمل بها.. وعند التأمل في هذين الموقفين نجد أنه لا تناقض بينهما..

فالأخبار التي أعلها بسبب الشذوذ - وقد ظهرت في تفسيره وتاريخه كما تقدم - نجد أنه قد سلك فيها مسلك نقاد المحدثين من حيث الموازنة بين الروايات، والترجيح بينها على قواعد المحدثين.

وأرى - والله أعلم - أن الإمام الطبري ينقد الأحاديث، ويتفحص أسانيدها، ويخضعها لقوانين المحدثين عندما يحتاج إلى ذلك؛ كأن تكون الرواية متعلقة ببيان حكم فقهي - كما في المثال الأول -، حيث ظهر له في الخبر معنى مخالف لما ثبت وعلم شرعاً.

أو تكون متعلقة بقراءة آية من كتاب الله - كما في المثال الثاني - حيث اشتمل الخبر على قراءة شاذة، خالفت قراءة قرأة الأمصار.

أو يظهر من الروايتين المختلفتين معنيين متدافعان لا يمكن الجمع بينهما، فيحتاج إلى الترجيح - كما في المثال الرابع -.

أو أن راوياً واحداً ذكر في متن روايته لفظاً مغايراً لما رواه الجمع الكثير من طرق صحيحة - كما في المثال الثالث -^(١).

فالقاعدة التي ينطلق منها الإمام الطبري هي متن الرواية.

فإذا خلا الخبر من هذه الحالات ونحوها، وكان فيه اختلاف بين أوجهه، فالظاهر من قوله: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته..»؛ أنه يصحح الخبر طالما أن الخبر ثبت عنده بنقل الرواة العدول.

(١) وإن كان لم يظهر لي في هذا المثال وجه قوي لاعتبار وجود خطأ في الرواية، كما سبق أن أشرت في موضع

المثال. والله أعلم.

ويضاف إلى ذلك أن يكون السند متصلًا^(١)، وكان معنى الخبر مما دلت عليه شواهد أخرى في السنة، أو آية من القرآن^(٢).

فإذا توفرت هذه الأمور فإنه لا يأبه حينها بطرق الخبر الأخرى التي تكشف عن وجود اختلاف بين أوجهه، من حيث الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو الاضطراب.. إلى غير ذلك من الاختلافات التي يعل بها (الآخرون) الخبر.

ويظهر ذلك من خلال ما نهجه في الغالب، -فيما صححه من الأخبار الأصول في تهذيبه-، حيث إنه بعد ذكره لإعلال الآخرين للخبر؛ يروي شواهد له، وقد يتبعها بآثار عن الصحابة، أو السلف مما يفهم القارئ أن خبره الذي صححه ليس فيه معنى منفرد لم يعرف عند غيره.

ويلاحظ أن منهج الإمام الطبري فيما يصححه هو منهج الفقهاء عادة، كما قال ابن دقيق العيد حينما تكلم عن مصطلح (الصحيح)، قال:

«ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي، العدالة المشترطة في قبول الشهادة على ما قرر من الفقه، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً، وزاد أصحاب الحديث ألا يكون شاذاً ولا معللاً، وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء»^(٣).

وقال في شرح الإمام: «الذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وحزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه

(١) يراجع مقدمة الفصلين الخامس، والسادس من الباب الأول. وهناك حالة واحدة من الانقطاع يقبلها الطبري هي مراسيل العدول الذين من شأنهم التحفظ في روايتهم عن المجروحين. كما تقدم في الفصل السابع من الباب الأول.

(٢) وسيأتي لاحقاً في الفصل الرابع حديث: ((إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه)). فهذا من الأمثلة القليلة لأخبار صححها الطبري، دون أن يروي لها شواهد من أحاديث صحابة آخرين، ولكنه استشهد لهذا الخبر بآية من كتاب الله. بينما الآخرون -كما ذكر الطبري- أعلاوا الحديث لوجود اختلاف على الراوي، من حيث الوصل والإرسال، ورجحوا الوجه المرسل -المنقطع-.

(٣) الاقتراح ص ٥.

صدق الراوي، وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطاً، وأمكن الجمع بين روايته، ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة^(١)، لم يترك حديثه، وأما أهل الحديث؛ فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه، تمنعهم من الحكم بصحته؛ كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث... وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول^(٢).

وقال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي^(٣) في تقريب المدارك على موطأ مالك: «إن للمحدثين أغراضاً في طريقته، احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك؛ كتعليقهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً، أو مرسلًا، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث، أو بزيادة فيه، أو لمخالفة من هو أعدل منه، وأحفظ، قال: وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب، فلا بأس بإطلاق القول بصحته، إذا وافق كتاب الله تعالى، وسائر أصول الشريعة»^(٤).

وقال الزركشي: «والفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه، إلا إذا تبين الجرح، وعلم الاتفاق على ترك الراوي»^(٥)... نعم ربما يتوقف الفقهاء في ذلك، وإن لم يتبين السبب^(٦). والإمام الطبري في تصحيحه لأسانيد الأخبار لعدالة من بينه وبين رسول الله ﷺ من النقلة، مع تضعيفه للمنقطع من الأسانيد؛ نجد أنه يلتقي مع الخطابي في حده للصحيح بأنه

(١) تقدم الكلام في الفصل الماضي عن حرص الإمام الطبري على الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

(٢) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٦/٢.

(٣) تقدمت ترجمته في الباب الأول، الفصل الأول، ص ٢٤٠.

(٤) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٧/٢.

(٥) تقدم في مقدمة الفصل الثالث من الباب الأول، قول للطبري يدل على أنه يصحح الخبر إذا كان جميع الرواة بينه

وبين الرسول ﷺ معروفةً حالهم، غير متروكة روايتهم.

(٦) النكت على ابن الصلاح ٧٦٥/٢ - ٧٦٦.

«ما اتصل سنده، وعُدلت نقلته»^(١).

وعلق العراقي على ذلك قائلاً: «فلم يشترط الخطابي في الحد ضبط الراوي، ولا سلامة الحديث من الشذوذ، والعلة..»^(٢).

ولكن السيوطي استظهر أن ضبط الراوي داخل في قول الخطابي: «عُدلت نقلته»؛ ثم رأى أن الحافظ ابن حجر ذكر في نكته معنى ذلك، فقال: اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي، وعدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والأداء^(٣).

وقد تقدم في بداية الفصل الأول من الباب الأول وصف الإمام الطبري للرواة الذين يحتج بهم بعدة أوصاف، فتارة يصفهم بأنهم عدول، وتارة يصفهم بأنهم أهل الصدق والعدالة، وتارة يصفهم بأنهم عدول أثبات، وتارة يصفهم بأنهم ثقات.. مما يدل على أن الإمام الطبري يراعي وصف الضبط في الراوي، ولكن ليس ذلك إطلاقه كما قدمت في الفصل الأول من الباب الأول.

والاختلاف في حد الصحيح نشأ عنه الاختلاف في الحكم على صحة الحديث، كما قال ابن الصلاح - بعد أن حَدَّ الصحيح بأنه: «الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً»-؛ فقال بعده: «فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث، وقد يختلفون في صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيه، أو لاختلافهم في اشتراط بعض هذه الأوصاف كما في المرسل»^(٤).

(١) مقدمته على معالم السنن ٦/١.

(٢) شرح ألفية العراقي له ص ٧.

(٣) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ٣٢.

ولقد بحثت عن قول ابن حجر في النكت، فلم أجده، ويحتمل أن السيوطي تصرف في عبارته، ثم وجدت كلاماً لابن حجر في تلخيص (صفات القبول الستة)، حيث ردها إلى أمرين: ما في راويه طعن، أو في سنده سقط... وفسر ذلك بإيجاز.. فلعل السيوطي قصد هذا الموضع. انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٤٩٤/١.

(٤) علوم الحديث ص ١١، و ١٣.

{ الفصل الثالث }

منهجه في الإعلال بالاختلاف في الرفع والوقف

- آراء العلماء في حكم الأحاديث التي اختلف الثقات في روايتها رفعًا ووقفًا، أو وصلًا وإرسالًا.
- أمثلة إعلال الإمام الطبري للوجه المرفوع بالوجه الموقوف: ويشتمل على الأخبار من (ح ١٠٤) إلى (ح ١٠٧).
- تصحيح الإمام الطبري للوجه المرفوع من أخبار مختلف فيها رفعًا ووقفًا، ونقله عن الآخرين إعلالهم له بالوجه الموقوف: ويشتمل على الخبرين (ح ١٠٨) و (ح ١٠٩).
- النتيجة.

الفصل الثالث: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الرفع والوقف

اختلفت آراء العلماء في حكم الأحاديث التي اختلفت الثقات في روايتها رفعاً ووقفاً، أو وصلاً وإرسالاً.. وأبرز أقوالهم تتلخص في الآتي:

١. القول الأول: ترجيح رواية الرفع على الوقف، والوصل على الإرسال..
قال ابن الصلاح: «فالحكم على الأصح في كل ذلك لما زاده الثقة من الوصل والرفع؛ لأنه مثبت، وغيره ساكت. ولو كان نافيًا فالمثبت مقدم عليه؛ لأنه علم ما خفي عليه».
وقال النووي: «الصحيح؛ بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون^(١) ومحققو الحديث أنه إذا روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً، أو موصولاً ومرسلاً حكم بالرفع والوصل لأنها زيادة ثقة وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد، والله أعلم^(٢)».
٢. القول الثاني: ترجيح رواية الإرسال على الوصل، والوقف على الرفع، وهذا القول عزاه الخطيب لأكثر أهل الحديث، فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ^(٣).
٣. القول الثالث: ترجيح رواية الأكثر، كما نقله الحاكم عن أئمة الحديث؛ لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد^(٤).

وقد فصل العلائي، فقال: «الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حديث كان القول فيهم للأكثر عدداً أو للأحفظ والأتمن... ويترجح هذا أيضاً من جهة المعنى، بأن مدار قبول خبر الواحد على غلبة الظن، وعند الاختلاف فيما هو مقتضى لصحة الحديث أو لتعليقه، يُرجع إلى قول الأكثر عدداً لبعدهم عن الغلط والسهو، وذلك عند التساوي في الحفظ والإتقان. فإن تفارقوا واستوى العدد فإلى قول الأحفظ والأكثر إتقاناً، وهذه قاعدة متفق على العمل

(١) سبق أن ذكرت في الفصل السابق ما يتعلق بأقوال الأصوليين والفقهاء في هذه المسألة نقلاً عن ابن دقيق العيد، وابن الحصار الأندلسي، ولم أعد ذكره هنا تجنباً للإطالة.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٢، وشرح النووي على صحيح مسلم ٦/ ٢٩. فتح المغيث للسخاوي ١٩٥/١.

(٣) انظر: الكفاية للخطيب ٤٩٩/٢، وفتح المغيث ١٩٠/١، ١٩٤.

(٤) انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم ص ٤٧، وفتح المغيث ١٩٢/١، ١٩٥.

بما عند أهل الحديث»^(١).

٤. القول الرابع: ترجيح رواية الأحفظ، وحكاية الخطيب عن بعض أهل الحديث^(٢).

٥. القول الخامس: الترجيح بحسب القرائن..

قال السخاوي: «والظاهر أن محل الأقوال فيما لم يظهر فيه ترجيح... وإلا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن كابن مهدي والقطان وأحمد والبخاري عدم المراد حكم كلي، بل ذلك دائر مع الترجيح...»^(٣).

وقال ابن دقيق العيد في مقدمة شرح الإمام: «إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو واقف ورافع، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم نجد هذا في الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول...»^(٤).

وبهذا جزم الحافظ العلائي، فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم، يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي؛ بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث^(٥).

والجدير بالذكر أنه قد يثبت كلا الوجهين عن الراوي الثقة..

قال الخطيب البغدادي: «... وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى، لا يُضعفُ ذلك أيضاً؛ لأنه قد ينسى فيرسله، ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معاً عن قصد منه لغرض له فيه»^(٦).

وقال أيضاً: «اختلاف الروايتين في الرفع والوقف، لا يؤثر في الحديث ضعفاً لجواز أن

(١) نظم الفرائد ص ٢٠١.

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ٥٠١/٢، وفتح المغيث ١٩٣/١.

(٣) فتح المغيث ١٩٣/١.

(٤) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٦/٢.

(٥) انظر: نظم الفرائد للعلائي ص ٢٠٩، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٠٤/٢. باختصار وتصرف يسير.

(٦) الكفاية ٥٠٠/٢.

يكون الصحابي يسند الحديث مرة، ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة أخرى على سبيل الفتوى، ولا يرفعه، فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعاً...فإحدى الروايتين ليست مكذبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أولى؛ لأنه أزيد»^(١).

وقال ابن القطان: «...وإذا كان المروي من الوصل والإرسال عن رجل واحد ثقة، لم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدث به في حالين؛ فأرسل مرة ووصل في أخرى. وأسباب إرساله إياه متعددة؛ فقد تكون أنه لم يحفظه في الحال حتى راجع مكتوباً إن كان عنده، أو تذكر، أو لأنه ذكره مذاكراً به، كما يقول أحدنا: قال رسول الله ﷺ لما هو عنده بسنده، أو لغير ذلك من الوجوه»^(٢).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فسبق أن ذكرت في بداية الفصل السابق: أن الناظر في كتب الطبري لا يكاد يجد له خبراً أعله بالشذوذ. بل إن كتابه تهذيب الآثار يوجد فيه الكثير من الأخبار التي صححها ناقلاً عن الآخرين أنهم أعلوها بسبب اختلافات وقعت بين الرواة في سند الحديث أو متنه؛ ومن هذه الاختلافات: تعارض رفع مع وقف، أو تعارض وصل مع إرسال، أو اضطراب راوٍ.. إلخ. وكثيراً ما يُتبع الطبري تعليقات الآخرين للخبر الذي صححه، بروايته لهذه الأوجه التي ظهر منها الخلاف، دون تعليق عليها، إنما يروي بعدها في الغالب شواهد لخبره الذي صححه.

الأمر الذي قد يدفع الناظر في ظاهر الأمر إلى اعتبار أن الإمام الطبري يحكم لما رواه طالما أنه ثبت عنده بسند عدول رواثه، بغض النظر عما ورد من طرق أخرى تخالفه. وكما ذكرت سابقاً فإن الأمر ليس على إطلاقه. وهذا الفصل يتصل بسابقه؛ إذ إن من صور الاختلاف: الاختلاف في رواية الحديث رفعاً ووقفاً، وقد ظفرت بحالات قليلة - أيضاً- صرح فيها الطبري بوجود اختلاف من هذا النوع، وأعل فيها الوجه المرفوع بالموقوف لقرائن ظهرت له.

وفيما يلي، سأتناول بالدراسة هذه الأخبار، ثم أعرج على حالات صحح فيها الإمام

(١) الكفاية ٥١٦/٢.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٤٢٨/٥.

الطبري رواية الرفع لخبر مختلف فيه رفعًا ووقفًا، وذكر عن الآخرين إعلاله برواية الوقف. ثم أختتم بما استنتجته في هذه المسألة.

أمثلة إعلال الإمام الطبري للوجه المرفوع بالوجه الموقوف: ١٠٤ - المثال الأول:

في مسند ابن عباس (٥٣٢/١):

قال الطبري: «فإن قال: فهل في الحجامة يوم الثلاثاء رواية تصح عن النبي ﷺ بالأمر بها أو النهي عنها؟

قيل: لا نعلم ذلك، ولكن قد روى عنه في الأمر بذلك وبالنهي عنه أخبار في جميعها نظر... ذكر ما حضرنا ذكره من ذلك مما فيه النذب إلى الحجامة يوم الثلاثاء:

- ٨٤٢ - حدثني محمد بن عوف الطائي، قال: حدثنا أبو صالح؛ كاتب الليث، قال: حدثنا العطاء بن خالد، عن نافع، أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: له يا نافع! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من كان محتجماً فليحتجم على اسم الله، يوم الخميس، واجتنبوا الحجامة يوم الجمعة، ويوم السبت، ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين، ويوم الثلاثاء، فإنه اليوم الذي صرف عن أيوب فيه البلاء، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء، فإنه اليوم الذي ضرب فيه أيوب بالبلاء، ولا يبدو جذام ولا برص إلا في يوم الأربعاء، أو في ليلة الأربعاء))، قال: وقال رسول الله ﷺ: ((إن في يوم الجمعة ساعة لا يحتجم فيه محتجم إلا عرض له داء، لا شفاء منه)) ويؤهي هذا الخبر ويضعفه ما:

- ٨٤٣ - حدثني محمد بن عمر بن علي المقدمي، قال: حدثنا عبد الله بن هشام، قال: حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع، قال: قال لي ابن عمر: ((يا نافع! ايتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير، ولا غلام صغير))، وقال: ((احتجموا يوم الخميس، ويوم الاثنين على بركة، ولا تحتجموا يوم السبت والأحد والثلاثاء)).

فلم يرفع أيوب عن نافع إلى النبي ﷺ، وأخبر عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روى عن عطاء بن خالد، عن نافع عن ابن عمر.

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث نافع، واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

٢/ من رواه عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، وفيه اختلاف بين متونه^(١).

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن نافع ثلاثة:

(العطاف بن خالد، وسعيد بن ميمون، ومحمد بن جحادة).

- أخرجه الطبري كما تقدم - ح ٨٤٢ - عن محمد بن عوف الطائي، واللفظ له.

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢٣٥/٤ ح ٧٤٨١) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، بمثله مع زيادة في أوله: أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: يا نافع! تبغ بي الدم، فأتني بحجام لا يكون شيخاً كبيراً، ولا غلاماً صغيراً؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الحجامة على الريق أمثل وفيها شفاء وبركة، وهي تزيد في العقل وتزيد في الحفظ، وتزيد الحافظ حفظاً...)).

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٣/١١ ح ٥١١٣) من طريق علي بن داود، مقتصرًا على قوله: يا نافع قد تبغ بي الدم، فأتني بحجام، ولا تجعله صبيًا ولا شيخاً كبيراً؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول الحجامة على الريق أمثل وفيها شفاء.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣٤١/٩ ح ١٩٣٢٥) من طريق عبد الله بن حماد الآملي، مقتصرًا على العبارة الأخيرة من قوله ﷺ.

أربعتهم: (محمد بن عوف الطائي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعلي بن دواد، وعبد الله بن حماد الآملي) عن عبد الله بن صالح، عن العطاف بن خالد.

وقال البيهقي في الموضع السابق: عطاف بن خالد ضعيف.

- وأخرجه ابن ماجه في الطب: باب في أي الأيام يحتجم (ح ٣٤٨٨) من طريق عبد الله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون، بنحوه مع الزيادة في أوله، وليس فيه العبارة الأخيرة من قول رسول الله ﷺ.

- وأخرجه ابن ماجه في الموضع السابق (ح ٣٤٨٧)، وابن حبان في المجروحين (٩٩/٢)

(١) يلاحظ أن جميع الروايات المرفوعة منها والموقوف، اتفقت على ذكر يوم واحد، وهو يوم الاثنين، أنه من الأيام

التي يحتجم فيها. أما ما سوى ذلك من الأيام فقد اختلفت فيها الروايات - كما سيظهر في التخريج -.

ح٦٦٧)، وابن عدي في الكامل (٣٠٨/٢) من طريق عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، مع تقديم وتأخير، وزيادة في أوله، وليس فيه قول الرسول ﷺ في العبارة الأخيرة.

- وأخرجه الحاكم في مستدركه (٤٥٤/٤ ح ٨٢٥٥) من طريق أبي علي؛ عثمان بن جعفر، بنحوه، مع زيادة في أوله، وليس فيه قول الرسول ﷺ في العبارة الأخيرة.

وقال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات غير عثمان بن جعفر هذا، فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح». وقال الذهبي في التلخيص: مرَّ هذا وهو واه.

- وأخرجه الحاكم -أيضاً- في مستدركه (٢٣٤/٤ ح ٧٤٧٩) من طريق زياد بن يحيى الحساني، عن عدَّال^(١) بن محمد، بنحوه، وليس فيه ذكر اليوم الذي صرف عن أيوب البلاء، ولا النهي عن الحجامة يوم الأربعاء، ولا أنه اليوم الذي ضرب فيه بالبلاء. وقال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات إلا غزال بن محمد؛ فإنه مجهول، لا أعرفه بعدالة ولا جرح». وقال الذهبي في التلخيص: غزال مجهول.

ثلاثتهم: (الحسن بن أبي جعفر، وعثمان بن جعفر، وعدَّال بن محمد) عن محمد بن جحادة.

ثلاثتهم: (العطاف بن خالد، وسعيد بن ميمون، ومحمد بن جحادة) عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه واحد، وهو أيوب السخيتاني:

أخرجه الطبري كما تقدم -٨٤٣- عن محمد بن عمر بن علي المقدمي، ولفظه: يا نافع! اتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير، ولا غلام صغير، وقال: ((احتجموا يوم الخميس، ويوم الاثنين على بركة، ولا تحتجموا يوم السبت والأحد والثلاثاء)).

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢٣٤/٤، ٢٣٥ ح ٧٤٨٠) من طريق عبدان

(١) ورد في المطبوع: غزال، بينما قال ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٤٢١/٦: «عدَّال: بفتح المهملة، ثم ذال

معجمة مفتوحة، مشددة، تليها الألف، ثم لام: عدَّال بن محمد، عن محمد بن جحادة، وعنه زيادة بن يحيى

الحساني، ذكر فيمن يضع الحديث، وله في الثامن من (أفراد) الدارقطني حديث في الحجامة)). انتهى قوله.

أما الذهبي فأورده في الميزان بالاسمين في موضعين، كما سيأتي قريباً.

الأهوازي، ولكن في متنه اختلاف عن سابقه، وذلك عند قول ابن عمر: ((...احتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد، والاثنين، والثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء)).

وقد صححه الحاكم. وتعقبه الذهبي فقال: «عبد الله متروك».

[يلاحظ في رواية الحاكم أن الأحد ذكر في الأيام التي يحتجم فيها، والأربعاء في الأيام التي نهي عن الاحتجام فيها، وليس فيه ذكر ليوم الخميس إطلاقاً. خلافاً لرواية الطبري].

كلاهما: (الطبري، وعبدان الأهوازي) عن محمد بن عمر بن علي المقدمي.

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٨٧٥ ح ١٤٦٥) من طريق عمر بن شبة، وفي متنه اختلاف عن سابقه، وذلك عند قوله: ... واحتجموا على بركة الله يوم الخميس واحتجموا يوم الجمعة، ولا تحتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين ويوم الثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء؛ فإنه لم يبدأ برص ولا جذام إلا يوم الأربعاء.

كلاهما: (محمد بن عمر بن علي المقدمي، وعمر بن شبة) عن عبد الله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن أيوب السخيتاني، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

وبالنظر في هذا الاختلاف، فإنه لم يظهر لي رجحان أحد الأوجه؛ للأسباب التالية:

١/ أن الوجه الأول وإن كان رواته أكثر؛ إلا أن في كل طريق من طرقه مقالاً يشير إلى عدم ثبوته:

● فالعطاف بن خالد، قد اختلف فيه، ورجحت أنه صدوق حيث حكم له بذلك عدة أئمة^(١). ولكن الراوي عنه هو: أبو صالح؛ كاتب الليث، قال الذهبي: ... فيه لين. وقال ابن حجر: صدوق، كثير الغلط...^(٢).

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث فقال: «... روى هذا الحديث كاتب

(١) ستأتي ترجمته مفصلة عند دراسة سند الطبري قريباً.

(٢) ستأتي ترجمته مفصلة عند دراسة سند الطبري قريباً.

الليث، عن [عطاف]^(١)، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أدخل على أبي صالح...».

وقد تابع العطاف بن خالد كل من محمد بن جحادة، وسعيد بن ميمون..

• أما محمد بن جُحادة (ع)، فهو وإن كان ثقة^(٢) إلا أنني لم أعول على روايته؛ لأنه ظهر أن الرواة عنه ثلاثة مجروحون، وهم: (الحسن بن أبي جعفر، وعثمان بن جعفر، وعذال بن محمد).

- فالحسن بن أبي جعفر ضعيف الحديث^(٣).

والراوي عنه هو عثمان بن مطر الشيباني (ق):

ضعفه أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

وقال النسائي أيضاً: «ليس بثقة».

وقال ابن معين: «كان ضعيفاً ضعيفاً». وفي رواية قال: «ضعيف، لا يكتب حديثه».

وفي رواية أخرى قال: «ليس بشيء».

وقال ابن المديني: «ضعيف جداً».

وقال البخاري وأبو أحمد الحاكم: «منكر الحديث». وقال البخاري أيضاً: «عنده

عجائب».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث...»

وقال العقيلي: «كان يحدث عن الثقات بالمناكير».

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج به».

وقال ابن عدي بعد روايته لهذا الحديث من طريقه، قال: «وهذا عن ابن جحادة يرويه

ابن أبي جعفر، ولعل البلاء من عثمان بن مطر لا من الحسن فإنه يرويه عنه غيره».

(١) هكذا وردت بين معكوفتين في المطبوع من العلل، ونبه المحققون في الحاشية أنها وردت في جميع النسخ (عطاء)، وقالوا: «وهو خطأ، والتصويب من تهذيب الآثار للطبري، مسند ابن عباس/٨١٢، ومستدرک الحاكم ٢١١/٤».

علل الحديث: ص ١٢٤٦، مسألة ٢٣٤٦. ط: بإشراف د. الحميد، و د. الجريسي.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٢٢/٧، والتقريب ص ٤٧١.

(٣) تقدمت ترجمة الحسن في الفصل السابق (ح ١٠٣).

وقال الذهبي: «ضعفوه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، من الثامنة^(١)».

قلت: والراجح أنه ضعيف جداً، منكر الحديث - والله أعلم -.

- والآخرون - عثمان بن جعفر، وعذال بن محمد - مجهولان، كما ذكر الحاكم^(٢).
وتقدم أن الذهبي في التلخيص قال في حديث الحاكم من طريق عثمان بن جعفر: «مرَّ هذا، وهو واه».

وأشار ابن حجر في ترجمة عثمان بن جعفر إلى حديث الحجامه وقال: إنه حديث منكر؛ أخرجه الحاكم.. ونقل عبارة الحاكم في أنه لا يعرف عثمان^(٣).

وأما عذال بن محمد؛ فقال الذهبي في الميزان: « لا يدري من هو، ذكره أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث، وقال: روى عن محمد بن حجارة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: ((الحجامه تزيد في العقل والحفظ)). قلت: رواه عنه زياد بن يحيى الحساني، رواه الدارقطني في (الأفراد) عن أبي روق عنه^(٤).

وقال الذهبي -أيضاً- في الميزان، في ترجمة (غزال بن محمد): عن محمد بن حجارة، لا يعرف، وخبره منكر في الحجامه^(٥).

● وأما سعيد بن ميمون -المتابع الآخر لعطاف-، فقال الذهبي في ترجمته: تفرد عنه عبد الله بن عصمة في الحجامه^(٦).

وقال ابن حجر: سعيد بن ميمون (ق) عن نافع في الحجامه.. هو مجهول، وخبره

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢٥٣، والضعفاء الكبير ٣/٢١٦، والمجروحين ٢/٩٩، والكمال ٢/٣٠٨،

والتهذيب ٣/٧٩، والتقريب ص ٣٨٦.

(٢) يراجع قوله فيما تقدم من تخريج الحديث.

(٣) انظر: لسان الميزان ٤/١٣٢.

(٤) ميزان الاعتدال ٥/٧٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٥/٤٠١.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/٢٣٤.

منكر جدًا في الحجامة^(١).

٢/ أن الوجه الثاني تفرد بروايته راوٍ واحدٌ، هو: عبد الله بن هشام الدستوائي، قال فيه أبو حاتم: «متروك الحديث»^(٢).

ثم إن ألفاظ روايته قد تناقضت فيما بين مُخرِّج وآخر، كما بينت في التخريج. وقال الدارقطني - كما في أطراف الغرائب لابن طاهر (٣/٤٣٥) -: لم يروه غير عبيد بن هشام، عن أبيه، عن أيوب...
وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث - كما تقدم - فقال: «... وروى هذا الحديث

كاتب الليث، عن [عطاف]، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أُدخل على أبي صالح، ورواه عبد الله بن هشام الدستوائي عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وعبد الله متروك الحديث»^(٣).

وكان أبو زرعة لا يثبت في كراهة الحجامة في يوم بعينه، ولا في استحبابه في يوم بعينه حديثاً^(٤).

وقال العقيلي: «وليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت». وفي نسخة: ليس في الاختيار في الحجامة، والكراهية شيء يثبت^(٥).

وقال أيضاً: «وليس ثابت في التوقيت في الحجامة يوماً بعينه عن النبي ﷺ، وفيها

(١) التهذيب ٨٠/٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٩٣/٥، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٤٤/٢، وميزان الاعتدال ٢١٨/٤.

(٣) علل الحديث: ص ١٢٤٦، مسألة ٢٣٤٦. ط: بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي.

(٤) وقال: «أجود شيء فيه حديث أنس رضي الله عنه: كان أصحاب ﷺ يحتجمون لسبع عشرة، ولتسع عشرة، وإحدى وعشرين. فهذا يوافق الأيام كلها». الضعفاء لأبي زرعة ٧٥٧/٢.

وسبق أن أشرت إلى حديث أنس رضي الله عنه، وقول أبي زرعة في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٩٨).

(٥) ضعفاء العقيلي ١٥٠/١. وانظر أيضاً. الحاشية ٣٢٦ في نفس الموضع.

أحاديث أسانيدھا كلها لينة»^(١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي في الحجامه: «ما صح عن النبي ﷺ فيها شيء إلا أنه أمر بها»^(٢).

دراسة إسناد الطبري:

١ - محمد بن عوف بن سفيان الطائي؛ أبو جعفر، ويقال: أبو عبد الله الحمصي (د عس).

وثقه النسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صاحب حديث يحفظ».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن عدي: «هو عالم بحديث الشام صحيحاً وضعيفاً».

وقال الذهبي: «وثقه غير واحد، وأثنوا على معرفته ونبله».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ».

توفي سنة ٢٧٢^(٣).

٢ - أبو صالح المصري؛ عبد الله بن صالح الجهني - كاتب الليث - (خت د ت ق).

قال أبو زرعة: «لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث»

وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث؛ إلا أنه يقع في حديثه، في أسانيده ومتونه

غلط، ولا يتعمد الكذب، وقد روى عنه يحيى بن معين».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات مالا يشبه حديث الثقات...

وكان في نفسه صدوقاً... وإنما وقع المناكير في حديثه من قبل جار له... كان يضع الحديث

على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرح

في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته

(١) المصدر السابق ٤٥٤/٣.

(٢) المغني عن الحفظ والكتاب لأبي حفص الموصلي ص ٥١٧.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ١٤٣/٩، وتهذيب الكمال ٢٣٩/٢٦، وتذكرة الحفاظ ١٢١/٢، والتقريب ص ٥٠٠.

وقع المناكير في أخباره.

وقال ابن القطان: «هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يُسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن».

وقال الخليلي: «كاتب الليث، كبير، لم يتفقوا عليه لأحاديث رواها يُخالف فيها».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال الذهبي: «وكان صاحب حديث، فيه لين».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة^(١)».

٣- العَطَاف بن خالد بن عبد الله بن العاص القرشي، المخزومي؛ أبو صفوان المدني (بخ قد ت س).

وثقه العجلي.

وقال الإمام أحمد: «ثقة، صحيح الحديث.. وقال في رواية: ليس به بأس».

وقال ابن معين: «ليس به بأس، ثقة، صالح الحديث».

وقال أبو زرعة: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «صالح، ليس بذاك».

وقال ابن حبان: «يروي عن نافع وغيره من الثقات مالا يشبه حديثهم، وأحسبه كان يؤتى ذلك من سوء حفظه، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات». كان مالك بن أنس لا يرضاه.

وقال ابن حجر: «صدوق، يهمل، من السابعة، مات قبل مالك^(٢)».

ويظهر - والله أعلم - أنه صدوق، فعدة أئمة كبار حكموا له بذلك، وأما أبو حاتم فعُرف بشدته، وكذلك عُرف ابن حبان في حال جرحه.

٤- نافع مولى ابن عمر؛ أبو عبد الله، المدني (ع).

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء للنسائي ص ٦٣، والكمال ٢٠٦/٤، والمجروحين ٤٠/٢،

والكاشف ٩٣/٢، والتهذيب ٣٥٦/٢، والتقريب ص ٣٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٢/٧، ومعرفة الثقات ١٤٠/٢، والمجروحين ١٩٣/٢، وتهذيب الكمال ١٣٨/٢٠، والتقريب ص ٣٩٣.

وهو ثقة، ثبت، فقيه، مشهور، متقن لحديثه، مقدم في ابن عمر.
وقال البخاري: «أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر». وقد بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر يعلمهم السنن. وتوفي سنة: ١١٧، وقيل: ١٢٠^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه:

١. أبو صالح؛ كاتب الليث. صدوق، كثير الخطأ.
وقد تقدم أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن هذا الحديث فقال: ... وروى هذا الحديث كاتب الليث، عن [عطاف]، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أدخل على أبي صالح^(٢). قلت: لكن يظهر أن الإمام الطبري لا يضعف حديث أبي صالح؛ كاتب الليث، فقد صحح أخباراً وصفها بصحة سندها، وكان من بينها ما جاء من طريق أبي صالح^(٣).
٢. العطاف بن خالد، وهو مختلف فيه، وقال ابن حجر: «صدوق، يهمل». وقد رجحت أنه صدوق^(٤).

وقد تابع العطاف بن خالد كل من سعيد بن ميمون، ومحمد بن جحادة، ولكن متابعتهم لم تثبت، وتقدم تفصيل ذلك عند الترجيح بين الأوجه.

والعجيب أن الإمام الطبري في موضع آخر^(٥) قد روى بهذا السند كاملاً الزيادة التي ذكرتها في التخريج عند الحاكم وابن ماجه وغيرهما، والتي لم يروها الطبري في حديث مثالنا المدروس هنا، وهي قوله: ((يا نافع! تبغ بي الدم .. إلى قوله - فإني سمعت رسول الله ﷺ

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٩/٢٩٨، وتذكرة الحفاظ ١/٧٦، والتهذيب ٤/٢١٠، والتقريب ص ٥٥٩.

(٢) علل الحديث ٢/٢٨١.

(٣) انظر: مسند ابن عباس ١/١١٨ ح ١٦٣ وعبارته في التصحيح في ص ١٠٣. وانظر: المصدر السابق ص ٣٢٦.

ح ٥٤٢ وعبارته في التصحيح في ص ٣١٩.

(٤) نفس المصدر ص ٥١١ ح ٨١٢.

يقول: الحجامة على الريق فيها شفاء وبركة، وهي تزيد في العقل، وتزيد في الحفظ، وتزيد الحافظ حفظاً). فرواها الطبري ضمن مجموعة أخبار صدرها بذكر تصحيحه لسندها! فقال: وقد وافق ابن عباس... في النذب إلى الحجامة عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه، نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده..^(١).

مما يؤكد أن الطبري ينظر في الاختلافات بين أوجه الخبر رفعاً ووقفاً، ويعمل بالوقف، حينما يظهر له أن في المتن معنى غريباً لم يشهد له خبر آخر أو آية، إذ إنه قبل بهذا السند ما جاء في الزيادة؛ لأنها جاءت في معنى النذب إلى الحجامة، وهو معنى شهد له أخبار رواها جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ، كما ذكر الطبري نفسه.

ولكنه لم يقبل ما جاء بهذا السند مما تعلق بالأيام التي يندب فيها الحجامة، فأعله برواية الوقف، وبالتناقض بين متن المرفوع ومتن الموقوف. فقال - كما تقدم - بعد روايته للمرفوع: «ويوهي هذا الخبر ويضعفه ما: - [فروى الخبر الموقوف، ثم قال:] - فلم يرفع أيوب عن نافع إلى النبي ﷺ وأخبر عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روى عن عطاء بن خالد، عن نافع عن ابن عمر». أي ما جاء في رواية عطاء من النذب إلى الحجامة يوم الثلاثاء.

(١) المصدر السابق ص ٤٩٣.

١٠٥ - المثال الثاني:

في جامع البيان (١٢٠/٨):

قال الطبري عند قوله تعالى: ﴿p o n | l k j i | g f e d﴾

{ ~ عَلَيْهِ وَأَتَقُوا اللَّهَ } | { z y x | v u t s r q

«وأولى الأقوال في ذلك بالصواب عندنا في تأويل قوله: (v u t s) أن التعليم الذي ذكره الله في هذه الآية للجوارح إنما هو أن يعلم الرجل جارحه الاستشلاء إذا أشلى على الصيد و..إمساكه عليه إذا أخذ من غير أن يأكل منه شيئاً... فذلك هو تعليم جميع الجوارح طيرها وبهائمها، وإن أكل من الصيد جارحة صائد فجارحه حينئذ غير معلم... وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصواب لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ... فروى حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ عن الصيد؟ فقال:

((إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه، فإن أدركته وقد قتل وأكل منه، فلا تأكل منه شيئاً، وإنما أمسك على نفسه))^(٢). ثم قال الطبري:

((فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما: حدثك به عمران بن بكار الكلاعي، قال: ثنا عبد العزيز بن موسى، قال: ثنا محمد بن دينار، عن أبي إياس، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه وقد أكل منه، فليأكل ما بقي))؟

قيل: هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غير معلوم له سماع من سلمان^(٣)، والثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان، ويروونه عنه من قبله، غير مرفوع إلى النبي ﷺ، والحفاظ الثقات إذا تابعوا على نقل شيء بصفة، فخالقهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم. وإذا كان الأمر في الكلب على ما ذكرت من أنه إذا أكل من الصيد فغير معلم، فكذلك

(١) المائدة: ٤.

(٢) سيأتي تخريجه قريباً، وهو من أحاديث الصحيحين.

(٣) سبق دراسة مسألة السماع هذه في الباب الأول، الفصل السادس (ح ٥٩).

حكم كل جارحة في أن ما أكل منها من الصيد فغير معلم، لا يحل له أكل صيده إلا أن يدرك ذكاته»^(١).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث سعيد بن المسيب، واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عنه، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، مرفوعاً.

٢/ من رواه عنه، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه معاوية بن قرة، ويحيى بن سعيد الأنصاري:

- أخرجه الطبري - كما تقدم -، من طريق معاوية بن قرة؛ أبي إياس، واللفظ له.

- وأبو نعيم في الحلية (١٣٧/٨) من طريق علي بن ثابت الدهان، عن فضيل بن عياض، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ بنحوه.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الفضيل ويحيى بن سعيد، تفرد به عن الفضيل: علي بن ثابت، والصحيح ما رواه خيثمة عن عدي بن حاتم، أن النبي ﷺ قال له: ((إذا أكل الكلب فيها فلا تأكل منه فإنما أمسكه على نفسه))».

كلاهما: (معاوية بن قرة؛ أبو إياس، ويحيى بن سعيد الأنصاري) عن سعيد بن المسيب، عن سلمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه قتادة، ومحمد بن زيد:

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٤٧٤ ح ٨٥١٨).

والطبري في تفسيره (١١٦/٨).

والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢٣٧ ح ١٨٦٦١).

- ثلاثتهم: (عبد الرزاق، والطبري، والبيهقي) من طريق سعيد بن أبي عروبة.
- وأخرجه الطبري في تفسيره -أيضاً- في الموضع السابق من طريقين عن شعبة.
- وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (٢٧٤/٢) من طريق أبان بن تغلب.
- ثلاثتهم: (سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وأبان بن تغلب) عن قتادة.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٠/٤ ح ١٩٦٥٥).
- والطبري في تفسيره (١١٧/٨).
- كلاهما (ابن أبي شيبة، والطبري) من طريق محمد بن زيد، وفيه ذكر البازي مع الكلب.
- كلاهما: (قتادة، ومحمد بن زيد) عن سعيد بن المسيب، عن سلمان رضي الله عنه، موقوفاً، بنحوه.
- وأخرجه الطبري في تفسيره -أيضاً- (١١٦/٨) من طريق حميد -[الطويل]-، عن القاسم بن ربيعة، عمن حدثه عن سلمان، وبكر بن عبد الله المزني، عمن حدثه عن سلمان رضي الله عنه، موقوفاً، بنحوه.
- وبالنظر في هذا الاختلاف، يظهر رجحان الوجه الثاني الموقوف، للأسباب التالية:
- ١/ كلا الوجهين رواهما عن سعيد بن المسيب اثنان.
- ولكن الوجه المرفوع الذي أخرجه أبو نعيم لا يثبت، فقد قال أبو نعيم: «غريب... تفرد به عن الفضيل: علي بن ثابت...». وهو:
- علي بن ثابت** الدَّهَّان؛ أبو الحسن العَطَّار الكوفي (س ق).
- ذكره ابن حبان في الثقات.
- وقال البزار: «كان رجلاً من أهل الكوفة ممن يغلظ في التشيع».
- وقال الذهبي: «شيخ محدث.. صدوق، لكنه شيعي معروف..» وقال في موضع آخر: «وثق!!»

وقال ابن حجر: «صدوق، من كبار العاشرة^(١)».

أما الوجه المرفوع الذي أخرجه الطبري؛ فقد ذكر - كما تقدم - أنه رواه واحدٌ خالف فيه الحفاظ الثقات الذين رووه مرفوعاً، ووصف الطبري هذا الواحد بأنه منفرد ليس له حفظهم. ولم يعين من هو، وبدراسة إسناد الطبري، يظهر أن المراد بذلك محمد بن دينار^(٢).. وهو:

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٧٧/٦، والثقات ٤٥٧/٨، ومسند البزار ٣٢/٥، وتهذيب الكمال ٣٣٩/٢٠، وميزان الاعتدال ١٤٢/٥، والكاشف ٢٧٤/٢، والتقريب ٣٩٨.

(٢) أما باقي رواية السند فهم:

١ - **عمران بن بكّار** بن راشد الكلاعي؛ أبو موسى البرّاد الحمصي، المؤذن (س). وثقه النسائي. وقال ابن أبي حاتم: ((سمعت منه، وهو صدوق)). وقال مسلمة بن قاسم: ((لا بأس به)).

وقال ابن حجر: ((ثقة)). توفي سنة: ١٧١.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٩٤/٦، وتهذيب الكمال ٣١١/٢٢، والتهذيب ٣١٥/٣، والتقريب ص ٤٢٩.

٢ - **عبد العزيز بن موسى** بن رَوْح اللاخوني؛ أبو رَوْح البهراني الحمصي (سي). قال ابن شاهين: ((ثقة ثقة)). وقال أبو حاتم: ((كتبته عنه... وهو صدوق، ثقة، مأمون)). وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ((صدوق، من العاشرة)). قلت: والظاهر أنه ثقة، خاصة وأن أبا حاتم عرف بتشددّه، ومع ذلك فقد وصفه بما تقدم عنه.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٩٧/٥، تاريخ أسماء الثقات ص ١٦٢، وتهذيب الكمال ٢١٥/١٨، والتقريب ص ٣٥٩.

٤ - **معاوية بن قرة** بن إياس بن هلال المُرْزِي؛ أبو إياس، البصري (ع). وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ثقة. وتوفي سنة: ١١٣.

محمد بن دينار الأزدي، ثم الطّاحي؛ أبو بكر بن أبي الفرات البصري (د ت).
قال العجلي، وأبو حاتم: «لا بأس به».
وقال أبو زرعة: «صدوق».
وقال ابن معين والنسائي: «ليس به بأس». وقالوا في موضع آخر: «ضعيف».
وقال ابن عدي: «حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به».
وقال أبو داود: «تغير قبل أن يموت». وقال في موضع آخر: كان ضعيف القول في القدر.

وقال العقيلي: «في حديثه وهم».
وقال الدارقطني: «ضعيف». وقال مرة: «متروك».
وقال ابن حجر: «صدوق، سيئ الحفظ، ورمي بالقدر، وتغير قبل موته، من الثامنة^(١)».

قلت: فمحمد بن دينار لا يحتمل تفرده، وقد روى الخبر عن أبي إياس^(٢)، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان رضي الله عنه، مرفوعاً. ولم يتابعه أحد على ذلك، وقد خالف ثلاثة، وهم (سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وأبان بن تغلب) حيث رواه عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان رضي الله عنه، موقوفاً.

- وسعيد بن أبي عروبة مهران، اليشكري مولاهم؛ أبو النضر البصري (ع).

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٢١/٧، ومعرفة الثقات ٢٨٤/٢، والجرح والتعديل ٣٧٨/٨، والثقات ٤١٢/٥، وتهذيب الكمال ٢١٠/٢٨، والتهذيب ١١١/٤، والتقريب ص ٥٣٨.

٥ - سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ١٦)، وأنه أحد العلماء الأئبات الفقهاء الكبار، من كبار التابعين، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل.

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢٣٧/٢، والجرح والتعديل ج ٧ ص ٢٤٩، والضعفاء الكبير ٦٣/٤، والكامل ١٩٨/٦، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص ٥٨، وتهذيب الكمال ١٧٦/٢٥، وميزان الاعتدال ١٤٠/٦، والتهذيب ٥٥٧/٣، والتقريب ص ٤٧٧.

(٢) تقدمت ترجمته في الصفحة السابقة.

ثقة حافظ، اختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين^(١).

- وشعبة بن الحجاج العتكي (ع): تقدمت الترجمة له في (ح ٣١)، وأنه ثقة حافظ متقن، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبّ عن السنة.

- وأبان بن تغلب (م ٤)؛ أبو سعد الكوفي. ثقة، تكلم فيه للتشيع^(٢).
فهؤلاء الثلاثة كلهم ثقات، رووا الحديث عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان موقوفاً، موقوفاً.

وقتادة بن دعامة (ع) تقدمت الترجمة له في (ح ٦١)، وأنه من جلة التابعين، ثقة، ثبت.

وقد تابع قتادة:

محمد بن زيد بن علي العبدي البصري؛ قاضي مرو، يقال: هو ابن أبي القموص (ق). ذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: «لا بأس به، صالح الحديث».

وذكره الدارقطني في الضعفاء. وقال الذهبي: «صدوق». وقال ابن حجر: «مقبول»^(٣).
وقد أشار ابن كثير في تفسيره (٣٥/٥) إلى وجود المتابع لقتادة، حيث قال -بعد أن نقل رواية الطبري للوجه المرفوع عن سلمان موقوفاً-، قال: «ثم إن ابن جرير علله بأنه قد رواه قتادة وغيره، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان موقوفاً».

٣/ أن الوجه المرفوع معناه يخالف ما ثبت في الصحيحين من حديث عدي بن حاتم موقوفاً، أنه سأل النبي ﷺ عن الصيد، فقال: ((إذا أرسلت كلبك وسميت، فأمسك وقتل؛ فكل،

(١) انظر: الكاشف ٣٢١/١، وتعريف أهل التقديس ص ١١٢، والتهذيب ٣٣/٣، والتقريب ص ٢٣٩.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٣٢/١، والتقريب ص ٨٧.

(٣) قول ابن حجر مقبول: أي حيث يتابع وإلا فلين، وقد جاء في السند هنا متابعاً لقتادة، فتقبل روايته.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٥٦/٧ ت ١٤٠٤، والثقات ٧/٤٢٤، والضعفاء للدارقطني ٣٤٣، وتهذيب

الكمال ٢٥/٢٢٨، والكاشف ١٧٢/٢، والتقريب ص ٤٧٩.

وإن أكلَ فلا تَأْكُلْ؛ فإنما أمسك على نفسه..)) الحديث^(١).

وهو الحديث الذي استدل به الطبري على ترجيح قوله في تأويل الآية - كما تقدم - حيث قال: وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصواب، لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بما حدثنا به... - وروى حديث عدي بن حاتم ﷺ بسنده -.

وقد تقدم أن أبا نعيم بعد أن أعل ما رواه من حديث سلمان ﷺ المرفوع، قال: «والصحيح ما رواه خيثمة عن عدي بن حاتم ﷺ، أن النبي ﷺ قال له: ((إذا أكل الكلب فيها فلا تأكل منه فإنما أمسكه على نفسه))».

كذلك من الأئمة من نقل عن الطبري قوله المتقدم في إعلال حديث سلمان ﷺ المرفوع، مصححاً قوله.. كابن كثير في تفسيره (٦٩/٥) حيث قال: «وهذا الذي قاله ابن جرير صحيح، ولكن قد روى هذا المعنى مرفوعاً من وجوه آخر». فذكر ما رواه أبو داود من طريق بسير بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أرسلت كلبك، وذكرت اسم الله، فكل، وإن أكل منه، وكل ما ردت عليك يدك»^(٢). كما ذكر رواية أخرى من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن أعرابياً يقال له: أبو ثعلبة، قال: يا رسول الله.. فذكره بنحوه مع زيادة، وقال ابن كثير: «...رواه أبو داود، وقد أخرجه النسائي»^(٣)... وهذان إسنادان جيدان».

(١) أخرجه البخاري في الذبائح والصيد: باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة (ح ٥٤٨٤) واللفظ له، ومسلم في

الصيد والذبائح: باب الصيد بالكلاب المعلمة والرمي (ح ١٩٢٩)، وأبو داود في الصيد: باب في الصيد (ح ٢٨٤٨)، والترمذي في الصيد: باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد (ح ١٤٧٠)، والنسائي في الصيد والذبائح: باب الأمر بالتسمية عند الصيد (ح ٤٢٦٨)، وابن ماجه في أبواب الصيد: باب صيد الكلب (ح ٣٢٠٨).

(٢) أخرجه أبو داود في الصيد: باب في الصيد (ح ٢٨٥٢). وقال الألباني: «منكر. ضعيف»، سنن أبي داود (ح ٢٨٥٢).

(٣) أخرجه أبو داود في الصيد: باب في الصيد (ح ٢٨٥٧)، والنسائي في الصيد والذبائح: باب الرخصة في ثمن كلب الصيد (ح ٤٣٠١)، وأحمد في مسنده (ح ٦٧٢٥). وقال الألباني: «حسن، لكن قوله: (وإن أكل منه) منكر». ضعيف سنن أبي داود (ح ٢٨٥٧). وأصل الحديث في الصحيحين، كما سيأتي.

قلت: ولكن البيهقي قال في سننه الكبرى (٢٣٧/٩): «إلا أن حديث أبي ثعلبة رضي الله عنه مخرج في الصحيحين... وليس فيه ذكر الأكل^(١)، وحديث... عدي رضي الله عنه أصح من حديث داود بن عمرو الدمشقي^(٢)، ومن حديث عمرو بن شعيب، والله أعلم».

وترجيح رواية عدي بن حاتم رضي الله عنه على رواية أبي ثعلبة رضي الله عنه هو ما نقله ابن كثير عن الجمهور، حيث قال في تفسيره (٣٥/٥) -بعد أن أشار إلى تعليل الطبري للوجه المرفوع بالوجه الموقوف- قال: «وأما الجمهور فقدموا حديث عدي رضي الله عنه على ذلك، وراموا تضعيف حديث أبي ثعلبة وغيره^(٣)».

(١) أخرجه البخاري في الذبائح والصيد: باب صيد القوس (ح ٥٤٧٨) وفيه قوله ﷺ: ((...وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل، وما صدت بكلبك غير معلم فأدركت ذكاته فكل)).

وأخرجه مسلم في الصيد والذبائح: باب الصيد بالكلاب المعلمة والرمي (ح ١٩٣٠)، والإمام أحمد في مسنده (ح ١٧٧٥٢) بنحو رواية البخاري.

ثلاثتهم: من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الحشني رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) داود بن عمر هو راوي حديث أبي ثعلبة رضي الله عنه عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني.

(٣) ثم ذكر ابن كثير توجيهاً آخر لبعض العلماء في الجمع بين الروایتين.

١٠٦ - المثال الثالث:

في جامع البيان (٥٥٢/١٠):

في تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < ; = > ? @ A

..^(١) ﴿S R Q P O N M L K J | H | F E | C B

قال الطبري: «حدثنا عبد الرحمن بن الوليد، قال: ثنا أحمد بن أبي طيبة، عن سفيان بن^(٢) سعيد، عن الأجلح، عن الضحاك، وعن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < ; = > . قال: أخذوا من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: ﴿F E | C B .

قالت الملائكة: ﴿R Q P O N M L K J | H .

ثم روى الطبري هذا الخبر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً، وليس فيه ذكر الملائكة، فقال:

«حدثنا ابن بشار قال: ثنا يحيى بن سعيد، قال: ثنا سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < ; = > . قال: أخذهم كما يأخذ المشط من الرأس.

- حدثنا ابن وكيع وابن حميد قالوا: ثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < ; = > . قال: أخذهم كما يأخذ المشط عن الرأس. قال ابن حميد: كما يؤخذ بالمشط^(٣).

ثم قال الطبري بعد ذكر الاختلاف في معنى قوله: ﴿N M L K J | H

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) قال الشيخ شاکر: «كان في المطبوعة والمخطوطة (سفيان عن سعيد)، وهو خطأ محض، وإنما يروي عن الأجلح (سفيان بن سعيد الثوري) بغير واسطة. تفسير الطبري - تحقيق شاکر - ٢٣٣/١٣: الحاشية.

قلت: وقد أورد هذا الخبر بسند الطبري: ابن كثير في تفسيره ٤٣٨/٦، وجاء فيه: سفيان بن سعيد...»

(٣) هذا التفريق الدقيق من الإمام الطبري بين لفظ ابن وكيع وابن حميد، يدل على مدى دقته وإتقانه وحفظه رحمه الله.

O P Q R ﴿^(١):

«وأولى القولين في ذلك بالصواب ما روي عن رسول الله ﷺ إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف^(٢) الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة، عنه.

وإن لم يكن ذلك عنه صحيحاً؛ فالظاهر يدل على أنه خبر من الله عن قيل بني آدم بعضهم لبعض؛ لأنه جل ثناؤه قال: ﴿؟ @ A B C E F H﴾^(٣)، فكأنه قيل: فقال الذين شهدوا على المُقَرَّين حين أقرُّوا فقالوا: بلى شهدنا عليكم بما أقررتم به على أنفسكم؛ كيلا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين^(٤).

تخريج الحديث:

روى هذا الوجه سفيان الثوري، واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عن سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، مرفوعاً، وفي متنه زيادة.

٢/ من رواه عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً، وليست فيه الزيادة المذكورة.

(١) ١٠/٥٦٣.. حيث ذكر تأويلين:

الأول: أنه خبر من الله عن نفسه وملائكته، أي عندما قال بنو آدم: بلى. قال الله وملائكته: شهدنا عليكم بإقراركم بأن الله ربكم كيلا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين. والخبر الدال على ذلك هو خبر عبد الله بن عمرو رضي الله عنه المرفوع من طريق أحمد بن أبي طيبة.
الثاني: أنه خبر من الله عن قيل بني آدم لبعض، أي أشهد بعضهم على بعض بإقرارهم بذلك.

(٢) الحرف يقصد به قوله: فقال لهم: (B C E F). قالت الملائكة: (H J K L).

(R Q P O N M).

(٣) الأعراف: ١٧٢.

(٤) المصدر السابق ١٠/٥٦٤.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن سفيان: أحمد بن أبي طيبة.

أخرجه الطبري - كما تقدم - وفيه طريقان: الأول عن سفيان الثوري، عن الأجلح، عن الضحاك. والثاني عن سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

وفي متنه زيادة لم ترد عند من روى الخبر موقوفاً، وهذه الزيادة هي: فقال لهم:

Q P O N M L K J | H ﴿ F E | C B ﴾ . قالت الملائكة:

﴿ R ﴾ .

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن سفيان الثوري أربعة: (يحيى بن سعيد، ويحيى بن يمان، وأبو إسحاق الفزاري، وعبد الرحمن بن مهدي) ..

- أخرجه الطبري - كما تقدم - من طريق يحيى بن سعيد، ولفظه: في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < = > ﴾ قال أخذهم كما يأخذ المشط من الرأس.

- وأخرجه أبو حاتم في تفسيره (١٦١٣/٥) من طريق يحيى بن يمان، ولفظه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < = ﴾ قال: استخرجهم من صلبه كما يستخرج المشط من الرامي.

- وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٢١/٢ ح ٩٩٣) من طريق أبي إسحاق؛ إبراهيم بن محمد الفزاري، بمثل رواية يحيى بن سعيد.

- وذكره ابن كثير في تفسيره (٤٣٩/٦) عن عبد الرحمن بن مهدي.

- أربعتهم: (يحيى بن سعيد، ويحيى بن يمان، وأبو إسحاق الفزاري، وعبد الرحمن بن مهدي) عن سفيان، وقرن يحيى بن يمان مع سفيان شريكاً.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق - كما تقدم - من طريق جرير بن حازم، بمثل رواية يحيى بن سعيد.

وذكره ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٩٩٠/٢) عن إسحاق، عن جرير بن حازم

بمثل رواية يحيى بن سعيد .

- ثلاثتهم: (سفيان، وشريك، وجريز بن حازم) عن منصور -بن المعتمر-، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو^(١) رضي الله عنهما، موقوفاً.
وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٥٩٨/٣) إلى ابن أبي شيبه، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً. بمثل رواية يحيى بن سعيد.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر رجحان الوجه الثاني -الموقوف-؛ للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الثاني يفضلون من خالفهم من حيث العدد؛ فقد بلغ عدد رواية الوجه الثاني أربعة، بينما خالفهم واحد.

٢/ أن رواية الوجه الثاني -باستثناء يحيى بن يمان- يَفْضَلُون راوي الوجه الأول من حيث الرتبة.. وذلك كالتالي:

- يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري (ع).

ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة^(٢).

- إبراهيم بن محمد بن الحارث؛ أبو إسحاق الفزاري (ع).

إمام، ثقة، حافظ^(٣).

- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري (ع).

تقدمت الترجمة له، وأنه حافظ، كبير، ثقة، ثبت، عارف بالرجال والحديث.

- يحيى بن يمان العجلي الكوفي (بخ م ٤).

قال الذهبي: «صدوق، فلج فساء حفظه». وقال ابن حجر: «صدوق عابد يخطئ كثيراً، وقد تغير^(٤)».

بينما راوي الوجه الأول، هو:

(١) جاء عند اللالكائي -حسب المطبوع-: (ابن عمر)، بَدَل (ابن عمرو)، ويظهر أنه تحريف.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣١/٣٢٩، والتقريب ص ٥٩١.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ١/٤٦، والتقريب ص ٩٢.

(٤) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/٢٥٩، والتقريب ص ٥٩٨.

- أحمد بن أبي طيبة؛ واسمه عيسى بن سليمان الدارمي؛ أبو محمد الجرجاني، قاضي قومنس (س).

وثقه ابن معين^(١). وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الخليلي: «ثقة، تفرد بأحاديث».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه».

وقال ابن عدي: «حدث بأحاديث أكثرها غرائب».

وقال الذهبي: «صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «صدوق، له أفراد.. مات سنة ٢٠٣^(٢)».

٣/ أن سفيان الثوري قد تابعه في رواية الوجه الثاني: شريك، وجريير بن حازم.

٤/ أن من العلماء من رجح رواية الوقف؛ كابن كثير حيث ذكر رواية الطبري

المرفوعة، وذكر قول أبي حاتم وابن عدي في أحمد بن أبي طيبة، مما يدل على

تضعيفهما له^(٣)، ثم ذكر الرواية الموقوفة من طريقين، وعقب بقوله: وهذا أصح^(٤).

والخلاصة: أنه اتضح من خلال الدراسة السابقة معنى قول الطبري في الحديث المرفوع:

«... ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث

عن الثوري، فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا

الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه...».

(١) ورد توثيقه في الكامل ٢٥٦/٥ في ترجمة أبيه: أبي طيبة؛ عيسى بن سليمان.

(٢) انظر ترجمته في: الثقات ٣/٨، وتهذيب الكمال ١/ ٣٥٩، والكاشف ١/ ١٩٦، والتهذيب ١/ ٣٩، والتقريب

ص ٨٠.

(٣) تقدم قولاهما قريباً، في ترجمة أحمد بن أبي طيبة.

(٤) تفسير ابن كثير ٤٣٩/٦.

وبناء على عدم صحة رواية ابن أبي طيبة عنه، والتي فيها زيادة: أن الملائكة قالت:
﴿ R Q P O N M L K J I H ﴾، فقد عدل الإمام الطبري عن الأخذ
بهذه الرواية في تفسير الآية، واعتمد على دلالة ظاهر الآية - كما ذكر - من أنها خبر من الله
عن قيل بني آدم بعضهم لبعض، وليس خبر من الله عن قيل الملائكة.

١٠٧ - المثال الرابع:

في تاريخ الطبري (١/٥٨):

قال الطبري: «واختلف السلف من علماء أمة نبينا ﷺ في الذي أُمِرَ إبراهيم بذبحه من ابنه فقال بعضهم: هو إسحاق بن إبراهيم، وقال بعضهم: هو إسماعيل بن إبراهيم، وقد روي عن رسول الله ﷺ كلا القولين^(١)، لو كان فيهما صحيح لم نعهده إلى غيره؛ غير أن الدليل من القرآن على صحة الرواية التي رويت عنه أنه قال: هو إسحاق أوضح وأبين منه على صحة الأخرى، والرواية التي رويت عنه أنه قال: هو إسحاق؛ حدثنا بها أبو كريب، قال: حدثنا زيد بن الحباب، عن الحسن بن دينار، عن علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ في حديث ذكر فيه ﴿وَفَدَيْنَهُ : < (٢) قال: ((هو إسحاق)).

وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصح من هذا الوجه غير أنه موقوف على العباس غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ.

ذكر من قال ذلك:

حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا ابن يمان، عن مبارك، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب: ﴿وَفَدَيْنَهُ : < (٣) قال: ((هو إسحاق)).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث الحسن البصري، واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عنه، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢/ من رواه عنه، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب ﷺ، موقوفاً.

(١) ما روي في أن الذي أُمِرَ إبراهيم ﷺ بذبحه هو إسماعيل عليه السلام، تقدمت دراسته في الباب الأول، الفصل الثالث

(ح٤٦).

(٢) الصافات: ١٠٧.

(٣) الصافات: ١٠٧.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن الحسن البصري (علي بن زيد بن جدعان):

واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عن علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن البصري، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه، مرفوعاً.

٢/ من رواه عن علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن البصري، عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ، مرسلاً. - ليس فيه العباس -.

• تخريج الوجه الأول عن علي بن زيد بن جدعان:

رواه من طريق علي بن زيد بن جدعان: زيد بن الحباب..

واختلف على زيد بن الحباب على وجهين:

أ/ من رواه عن زيد بن الحباب، عن (أبي سعيد التميمي؛ الحسن بن دينار)، عن علي بن زيد بن جدعان، به.

ب/ من رواه عن زيد بن الحباب، عن (حماد بن سلمة)، عن علي بن زيد بن جدعان، به.

§ تخريج الوجه الأول عن زيد بن الحباب:

رواه عن زيد بن الحباب اثنان: (أبو كريب، ومؤمل بن إهاب)

- أخرجه البزار في مسنده (١٣٣/٤ ح ١٣٠٧) ولفظه: «قال داود رضي الله عنه سألتك بحق آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب فقال: أما إبراهيم فألقي في النار فصبر من أجلي وتلك بلية لم تنلك، وأما إسحاق فبذل نفسه للذبح فصبر من أجلي وتلك بلية لم تنلك، وأما يعقوب فغاب يوسف عنه وتلك بلية لم تنلك».

وأخرجه الطبري في الموضع السابق، -وفي تفسيره أيضاً (٥٨٨/١٩)-، واللفظ له.

وابن عدي في الكامل (٢٩٩/٢) عن أحمد بن يحيى بن زهير التستري، وعبد الله بن

زيدان -قرفهما-. بنحو رواية البزار (١٣٠٧).

- أربعتهم: (البزار، والطبري، وأحمد بن يحيى بن زهير التستري، وعبد الله بن زيدان)

عن أبي كريب.

- وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (٥٨٧/٢ ح ١٠٥٣) بنحو رواية البزار (ح ١٣٠٧).

وابن عدي في الكامل (٢٩٩/٢) عن ابن قتيبة، وعبد الله بن محمد بن سلم -قرئهما-، بنحو رواية البزار (ح ١٣٠٧).

ثلاثتهم: (الدولابي، وابن قتيبة، وعبد الله بن محمد بن سلم) عن مؤمل بن إهاب.

- كلاهما: (أبو كريب، ومؤمل بن إهاب) عن زيد بن الحباب، عن أبي سعيد التميمي؛ الحسن بن دينار، عن علي بن زيد بن جدعان.

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعرفه إلا من حديث الحسن بن دينار، وبهذا الإسناد. يعني عن الحسن عن الأحنف عن العباس».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٢/٨): «رواه البزار من رواية أبي سعيد، عن علي بن زيد، وأبو سعيد لم أعرفه، وعلي بن زيد ضعيف، وقد وثق».

تابع علي بن زيد بن جدعان: مبارك بن فضالة:

أخرجه البزار في مسنده (١٣٣/٤ ح ١٣٠٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن مبارك^(١)، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((الذبيح إسحاق)). قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه جماعة عن المبارك بن فضالة، عن الحسن عن الأحنف عن العباس موقوفاً».

- كلاهما: (علي بن زيد بن جدعان، ومبارك بن فضالة) عن الحسن البصري، عن الأحنف، عن العباس، مرفوعاً.

وقال الهيثمي في الموضع السابق -أيضاً:-

«رواه البزار، وفيه مبارك بن فضالة، وقد ضعفه الجمهور».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٠٧/٧) لابن مردويه عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه

(١) وهذا أحد وجهي الخلاف على مبارك بن فضالة حيث روي عنه هنا مرفوعاً، والوجه الآخر عنه موقوفاً -وهو

الراجح عنه- وسيأتي بيانه في تخريج الوجه الثاني عن الحسن البصري.

مرفوعاً، بنحو رواية البزار (١٣٠٧).

§ تخريج الوجه الثاني عن زيد بن الحباب:

روى هذا الوجه عن زيد بن الحباب واحد: هو يحيى بن أبي طالب. أخرجه الحاكم في مستدركه (٦٠٦/٢ ح ٤٠٤١) عن الحسن بن يعقوب العدل، عن يحيى بن أبي طالب، حدثنا زيد بن الحباب، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحو رواية البزار (ح ١٣٠٧) مختصراً.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، رواه الناس عن علي بن زيد بن جدعان، تفرد به»^(١).

وبالنظر في هذا الخلاف على زيد بن الحباب^(٢)، فإنه يظهر رجحان الوجه الأول عنه، لأن رواته يفوقون رواية الوجه الثاني من حيث العدد والرتبة: فرواة الوجه الأول، هما:

أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني الحافظ (ع)، تقدمت ترجمته في (ح ٨)، وأنه ثقة حافظ.

والآخر: مؤمل بن إهاب الكوفي (د س). قال الذهبي: «صدوق»^(٣).

بينما تفرد برواية الوجه الثاني عنه واحد، هو يحيى بن أبي طالب؛ جعفر، بن الزبرقان. قال أبو حاتم: «محله الصدق».

وقال أبو عبيد الآجري: «خطّ أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب».

وقال الدارقطني: «لم يطعن فيه أحد بحجة، لا بأس به عندي»^(٤).

(١) وسأتي في الوجه الثاني من الخلاف على علي بن زيد بن جدعان.

(٢) صدوق، يخطئ في حديث الثوري، وسأتي ترجمته قريباً عند دراسة إسناد الطبري.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٨١/٢٩، والكاشف ١٧٥/٣.

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣٤/٩، وميزان الاعتدال ١٩٢/٧.

• **تخريج الوجه الثاني عن علي بن زيد بن جدعان:**

روى هذا الوجه عنه حماد بن سلمة..

وقد اختلف على حماد بن سلمة على وجهين:

أ/ من رواه عنه، عن علي بن زيد، عن الحسن البصري، عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

ب/ من رواه عنه، عن علي بن زيد، عن الحسن البصري، عن الأحنف بن قيس، عن (العباس)، عن النبي ﷺ.

• **تخريج الوجه الأول عن حماد بن سلمة:**

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٢/٦ ح ٣١٨٩٤) عن عفان مسلم. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢١٨٦ /٧ ح ١١٨٨٢) من طريق أبي سلمة؛ موسى بن إسماعيل.

كلاهما: (عفان بن مسلم، وأبو سلمة؛ موسى بن إسماعيل) عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ. بنحو رواية البزار (ح ١٣٠٧).

• **تخريج الوجه الثاني عن حماد بن سلمة:**

أخرجه الحاكم في مستدركه (٦٠٦/٢ ح ٤٠٤١) من طريق يحيى بن أبي طالب، حدثنا زيد بن الحباب، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب ﷺ، مرفوعاً، بنحو رواية البزار (ح ١٣٠٧) مختصراً. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح، رواه الناس عن علي بن زيد بن جدعان، تفرد به». وقد تقدم في الوجه الثاني من الخلاف على زيد بن الحباب أن هذا الوجه الذي رواه عنه يحيى بن أبي طالب مرجوح.

وبالنظر في هذا الخلاف على علي بن زيد بن جدعان:

فإنه يظهر رجحان الوجه الثاني عنه، وهو الوجه المرسل، وذلك لأن روايته عنه أعلى من حيث الرتبة من راوي الوجه الأول عنه، فراوي الوجه الثاني عنه هو: حماد بن سلمة بن

دينار البصري (خت م ٤) تقدمت الترجمة له في (ح ٥١)، وأنه ثقة له أو هام، كما قال الذهبي. وقال ابن حجر: «ثقة...تغير حفظه بآخرة».

بينما روى الوجه الأول عنه:

الحسن بن دينار بن واصل؛ أبو سعيد التميمي مولا هم.

قال البخاري: «تركه يحيى، وابن مهدي، وو كيع، وابن المبارك». -وأشار البخاري في ترجمته إلى روايته لهذا الحديث عن العباس، مرفوعاً، وذكر معها رواية حماد المرسلّة-. وقال الذهبي: «تركوه»^(١).

وقد استنكر ابن عدي رواية الحسن بن دينار هذه فقال -كما تقدم في التخرّيج-: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعرفه إلا من حديث الحسن بن دينار، وبهذا الإسناد. يعني عن الحسن عن الأحنف عن العباس».

وقال البزار بعد أن روى الحديث المرفوع (ح ١٣٠٧)-بزيادة العباس-: «هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن العباس عن النبي ﷺ إلا من حديث أبي سعيد، عن علي بن زيد، وأبو سعيد هذا هو الحسن بن دينار، وهو ليس بالقوي في الحديث، وقد روى هذا الحديث حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يقل عن العباس، وإنما ذكرنا هذا الحديث وإن كان الحسن لين الحديث؛ لنيين أنه رفعه، وإن الحديث له أصل من حديث حماد بن سلمة».

تخرّيج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن الحسن البصري واحد، هو المبارك بن فضالة.

وقد اختلف عن المبارك بن فضالة على وجهين:

١/ من رواه عنه عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه، موقوفًا.

٢/ من رواه عنه، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه، مرفوعًا.

• تخرّيج الوجه الأول عن المبارك بن فضالة:

(١) ستأتي ترجمته مفصلة قريباً عند دراسة إسناد الطبري ص ٧٤١.

أخرجه أبو بكر الشافعي في الفوائد - الغيلانيات - (١/٣٠٣ ح ٣٠٦) من طريق شيبان، بنحو الرواية السابقة.

والطبري في الموضع المتقدم من تاريخه - كما في المثال -، وفي نفس الموضع المتقدم من تفسيره - أيضاً -، من طريق ابن يمان.

والثعلبي في تفسيره (٨/١٥٠) من طريق موسى بن إسماعيل، بنحو الرواية السابقة. ثلاثتهم: (شيبان، ويحيى بن يمان، وموسى بن إسماعيل) عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، موقوفاً. وذكره ابن أبي حاتم عن العباس بن عبد المطلب في تفسيره (١٠/ ٣٢٢٣ ح ١٨٢٣٧).

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/١٠٩) لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه.

• تخريج الوجه الثاني عن مبارك بن فضالة^(١):

أخرجه البزار في مسنده (٤/١٣٣ ح ١٣٠٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن مبارك، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((الذبيح إسحاق)). وبالنظر في هذا الخلاف على المبارك، فإنه يترجح الوجه الأول الموقوف عنه، فقد رواه ثلاثة عنه، بينما تفرد في رواية الوجه الثاني المرفوع عنه واحد، هو مسلم بن إبراهيم. وقد قال البزار بعد روايته للوجه المرفوع عن مبارك في حديثه المتقدم (ح ١٣٠٨)، قال: «وهذا الحديث قد رواه جماعة عن المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس موقوفاً».

وبالنظر في هذا الخلاف على الحسن البصري، فإنه يترجح الوجه الثاني عنه، أي من رواه عنه، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، موقوفاً. وذلك للأسباب التالية:

١/ أن راوي الوجه الثاني أعلى من حيث الرتبة من راوي الوجه الأول:

فإن راوي الوجه الأول عن الحسن هو:

(١) وقد تقدمت الإشارة إليه في تخريج الوجه الأول.

علي بن زيد بن جُدعان القرشي التيمي ، أبو الحسن البصري المكفوف (بخ م مقروناً ٤).

قال الترمذي: «صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره». والأكثر على تضعيفه؛ فضعه ابن عينة، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي. وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: «ليس بقوي، وزاد أبو حاتم: يكتب حديث، ولا يحتج به... وكان يتشيع».

وقال شعبة: «ثنا علي بن زيد قبل أن يحتلط». وقال أيضاً: «كان رفأً». وقال حماد بن زيد: «كان يقلب الأحاديث». وقال ابن حجر: «ضعيف^(١)». أما راوي الوجه الثاني عن الحسن، فهو مبارك بن فضالة البصري (خت د ت ق).

كان يحيى القطان يحسن الثناء عليه. وقال أبو داود: «شديد التدليس فإذا قال: حدثنا، فهو ثبت». وقال النسائي وغيره: «ضعيف». عن أحمد بن حنبل: «ما روى عن الحسن يحتج به». وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة». قال ابن حجر: «صدوق، يدلّس ويسوي». مات سنة ١٦٦^(٢).

٢/ أن من الأئمة من نص على أن الوجه الموقوف هو المحفوظ، كالدارقطني فقد قال في علله (٢٥٠/٨): «والمحفوظ عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، قوله». وقال ابن كثير في تفسيره (٤٨/١٢)، معلقاً على من قال: إن الذبيح إسحاق، قال: «وقد ورد في ذلك حديث لو ثبت لقلنا به على الرأس والعين، ولكن لم يصح سنده —

(١) ستأتي ترجمته مفصلة قريباً عند دراسة إسناد الطبري ص ٧٤١.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٨٥/٢٧، وميزان الاعتدال ١٦/٦، والتقريب ص ٥١٩.

[فذكر رواية الطبري عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ، ثم قال:] - ففي إسناده ضعيفان، وهما الحسن بن دينار البصري، متروك، وعلي بن زيد بن جدعان منكر الحديث، وقد رواه ابن أبي حاتم عن أبيه، عن مسلم بن إبراهيم، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان به مرفوعاً^(١)، ثم قال: قد رواه مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن الأحنف، عن العباس قوله، وهذا أشبه وأصح.

وما تقدم يتفق مع قول الإمام الطبري المتقدم في المثال، بعد أن روى الخبر مرفوعاً، قال: «وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف على العباس غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ».

دراسة إسناده الطبري^(٢):

١ - محمد بن العلاء ؛ أبو كريب الهمداني الحافظ (ع)، تقدمت ترجمته في (ح ٨)، وأنه ثقة حافظ.

٢ - زيد بن الحباب بن الريان - وقيل: ابن رومان - التميمي، أبو الحسين العُكلي الكوفي (ر م ٤).

وثقه علي بن المديني، والعجلي، والدارقطني -وزاد: «حافظ»-، وعثمان بن أبي شيبة. كما وثقه ابن معين، وقال في رواية: «كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس». وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح». وقال الإمام أحمد: «كان صدوقاً، وكان يضبط الألفاظ -عن معاوية بن صالح-، ولكن كان كثير الخطأ».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يخطئ، يعتبر بحديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل، ففيها المناكير».

وقال الذهبي: «العابد الثقة، صدوق»، وقال في موضع آخر: «لم يكن به بأس، قد يهمل». وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ في حديث الثوري».

(١) لم أجده في تفسير ابن أبي حاتم.

(٢) للخبر المرفوع الذي نفى عنه الصحة.

مات سنة : ٢٠٣ (١).

٣- الحسن بن دينار بن واصل؛ أبو سعيد التميمي مولاهم.

ضعفه ابن معين.

وقال البخاري: «تركه يحيى، وابن مهدي، ووكيعة، وابن المبارك».

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، كذاب».

وقال ابن أبي حاتم: «وترك أبو زرعة حديث الحسن بن دينار ولم يقرأه علينا، فقليل له:

عندنا مكتوب؟ قال: اضربوا عليه».

وقال الذهبي: تركوه (٢).

٤- علي بن زيد بن جُدعان، وهو علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مُليكة، واسمه

زهير بن عبد الله بن جُدعان القرشي التيمي، أبو الحسن البصري المكفوف (بخ م مقروناً

(٤).

قال الترمذي: «صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره».

والأكثر على تضعيفه؛ فضعه ابن عيينة، والإمام أحمد، ويحيى بن معين، والنسائي.

وقال ابن معين -أيضاً-: «ليس بذاك القوي».

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: «ليس بقوي»، وزاد أبو حاتم: «يكتب حديث، ولا يحتج

به... وكان يتشيع».

وقال شعبة: «ثنا علي بن زيد قبل أن يحتلط». وقال -أيضاً-: «كان رفأعاً».

وقال حماد بن زيد: «كان يقلب الأحاديث». وفي رواية: «كان يحدث بالحديث، فيأتيه

من الغد فيحدث به كأنه حديث آخر».

وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٦١/٣، والثقات ٢٥٠/٨، ومعرفة الثقات ٣٧٧/١،

وتاريخ بغداد ٤٤٧/٩، وتهذيب الكمال ٤٠/١٠، والكاشف ٢٩٠/١، والميزان ١٤٩/٣،

والتقريب ص ٢٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٩٢/٢، والجرح والتعديل ١١/٣، والضعفاء الكبير

٢٢٢/١، والمغني ١٥٩/١.

وقال ابن حجر: «ضعيف».

توفي سنة: ١٣١ ، وقيل: قبلها^(١).

٥- الحسن البصري، تقدمت الترجمة له في (ح٦٦)، وأنه: «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس».

٦- الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي، السَّعدي؛ أبو بحر، اسمه الضحَّك، وقيل: صخر (ع).

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة، وقال: «كان ثقة مأموناً، قليل الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «مخضرم ثقة».

مات سنة: ٦٧، وقيل: ٧٢^(٢).

الحكم على الإسناد:

ضعيف جداً، فيه: الحسن بن دينار تركوه.

كما أن فيه علي بن زيد بن جدعان: ضعيف.

وفيه الحسن البصري، وقد عنعن في هذه الرواية.

فضلاً عن أن هذا الوجه يخالف وجهاً آخر مروياً عن الحسن، موقوفاً على العباس عليه السلام. كما سبق أن تقدم في التخريج.

وتقدم أن الطبري نفى عن الخبر المرفوع صحته، حيث قال في الخلاف الوارد في الذبيح، هل هو إسماعيل أم إسحاق -عليهما السلام- قال: «روي عن رسول الله ﷺ كلا القولين، لو كان فيهما صحيح لم نعهده إلى غيره...». ثم روى هذا الخبر موضع الدراسة، ثم

(١) انظر ترجمته في: جامع الترمذي ص ١٩٢٢ ح ٢٦٧٨، وضعفاء العقيلي ٢٢٩/٣، والكامل ١٩٥/٥، وتهذيب

الكامل ٤٣٤/٢٠، والتقريب ص ٦٩٦، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٢٧٤.

(٢) انظر ترجمته في: الثقات ٥٥/٤، وتهذيب الكمال ٢٨٢/٢، وسير الأعلام ٨٦/٤، والتهذيب

٩٩/١، والتقريب ص ٩٦.

قال: «وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف على العباس غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ...».

واستدل الطبري بدلالة القرآن على صحة القول بأن الذبيح إسحاق^(١).
ويظهر أن سبب نفي الطبري لصحة الخبر، هو ما تقدم ذكره من الأسباب، أو بعضها.
والله أعلم.

(١) انظر وجه استدلاله بالقرآن على ما رجحه: تاريخ الطبري ١/١٦٢.

والخلاف في هذه المسألة مشهور، وينظر فيه: مجموع فتاوى ابن تيمية ٤/٣٣١، وزاد المعاد لابن القيم ١/٧٢.
وقال ابن تيمية: «التراع فيها مشهور؛ لكن الذي يجب القطع به أنه إسماعيل، وهذا الذي عليه الكتاب والسنة والدلائل المشهورة...».

تصحيح الإمام الطبري للوجه المرفوع من أخبار مختلف فيها رفعًا ووقفًا، ونقله عن الآخرين إعلالهم له بالوجه الموقوف:

وفي مقابل ما تقدم من الأخبار التي أعلها الإمام الطبري، فإنه في مواضع صحح الوجه المرفوع من أخبار اختلف فيها رفعًا ووقفًا، وذكر عن الآخرين أنهم أعلوها بالوجه الموقوف. وفيما يلي سأتناول مثالين على ذلك، ثم أذكر ما ظهر لي من منهجه في هذه المسألة..

١٠٨- في مسند عمر بن الخطاب (٢/٦١٦):

قال الطبري: «ذكر ما صح عندنا سنده من حديث عمرو بن حريث، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم:

- ح ١٦- حدثني أحمد بن إبراهيم، وابن أبي مسرة المكي = قال ابن الدورقي: حدثني خلاد بن يحيى السلمي = وقال ابن أبي مسرة، حدثنا خلاد بن يحيى = عن سفیان الثوري، عن [إسماعيل بن] ^(١) أبي خالد، عن عمرو بن حُرَيْث، عن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً، خيرٌ له من أن يمتلئ شعراً)).

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيحٌ سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه، وقد يجب أن يكونَ على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين؛ إحداهما: أنه قد حدث به عن إسماعيل بن أبي خالد جماعة، ولم يرفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بل وقفوه على عمر رضي الله عنه، وجعلوا هذا الكلام من قبله.

والأخرى أنه خبرٌ لا يعرف له مخرج عن عمرو بن حُرَيْث، عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به منفردٌ وجب فيه التثبت عندهم».

ثم قال الطبري: «ذكرُ من حدث بهذا الحديث عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر، فجعله من كلام عمر، ولم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم...».. فرواه من طريق يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، به، موقوفاً. بلفظه ^(٢).

ثم روى شواهد للخبر عن عدة صحابة، مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، مما صح عنده سنده ^(٣).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد، وقد اختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حريث، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً.

(١) نبه المحقق أنها وردت في المخطوطة (عن أبي خالد) وقال: «وهو خطأ لا شك فيه، فزدت الصواب بين القوسين».

(٢) ح ٩٠٨.

(٣) ح ٩٠٩ - ٩١٦ (ص ٦١٨ - ٦٢١).

٢/ من رواه عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حريث عن عمر رضي الله عنه، موقوفاً.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه: واحد، وهو خلاد بن يحيى، عن سفيان الثوري.
أخرجه البزار في مسنده (٣٦٨/١ ح ٢٤٧). وقال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل عن عمرو بن حريث عن عمر موقوفاً، ولا نعلم أسنده إلا خلاد بن^(١) سفيان».

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٩٥/٤).
والدارقطني في علله (١٨٩/٢).
وتمام الرازي في فوائده (١٨١/١ ح ٤٢٠، و ٤٢١).
كلهم من طرق عن خلاد بن يحيى، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حريث، عن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً، بلفظه.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٠/٨): «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، وقال: لا نعلم أحداً أسنده إلا خلاد بن يحيى».

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه الطبري - كما تقدم في (ح ٩٠٨) - من طريق يزيد بن هارون.
وابن أبي شيبه في مصنفه (٢٨١/٥ ح ٢٦٠٨٩) عن أبي معاوية - محمد بن خازم -
والدارقطني في علله (١٨٩/٢) من طريق يحيى القطان.
وذكر الدارقطني أنه رواه أبو معاوية، وأبو أسامة، وغيرهم، عن إسماعيل، موقوفاً.
أربعتهم: (يزيد بن هارون، وأبو معاوية - محمد بن خازم -، ويحيى القطان، وأبو أسامة - حماد بن أسامة -) عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عمرو بن حريث، عن عمر رضي الله عنه، موقوفاً.
وبالنظر في هذا الاختلاف، يظهر رجحان الوجه الثاني الموقوف، لأسباب:
١/ أن رواية الوجه الثاني يَفْضُلُون رواية الوجه الأول بالعدد، فقد روى الوجه الثاني،

(١) هكذا وردت في المطبوع: (بن)، وهو خطأ، والصواب (عن)، كما ورد في السند الأصلي الذي رواه البزار.

أربعة، بينما تفرد برواية الوجه الثاني واحد.

٢/ أن رواة الوجه الثاني يفضلون المخالف لهم بالرتبة.. وذلك كالتالي:

- يزيد بن هارون السلمي (ع): تقدمت الترجمة له في (ح ١١)، وأنه ثقة متقن عابد.
- محمد بن خازم؛ أبو معاوية الضرير، الكوفي (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)، وأنه ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، رمي بالإرجاء.
- يحيى بن سعيد القطان (ع): تقدمت الترجمة له قريباً في (ح ١٠٦)، وأنه ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة.

- حماد بن أسامة القرشي مولا هم، الكوفي؛ أبو أسامة (ع). قال الذهبي: «حجة، عالم...». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، ربما دلس».^(١)

بينما راوي الوجه الثاني هو خلاد بن يحيى، وقد تفرد به عن سفيان الثوري^(٢).

وخلاد بن يحيى بن صفوان السلمي؛ أبو محمد الكوفي (خ د ت).

وثقه العجلي، والخليلي -وزاد: إمام-.

وقال الإمام أحمد: «ثقة، أو صدوق، ولكن كان يرى شيئاً من الإرجاء».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وتقدم ذكر توثيق الدارقطني له، وقوله أنه أخطأ في حديث واحد.

وقال ابن نمير: «صدوق؛ إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق»، وذكر -أيضاً- «أنه ليس بذاك المعروف».

وقال أبو داود: «ليس به بأس».

وقال الذهبي: «ثقة، يهم».

وقال ابن حجر: «صدوق، رمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري».

توفي سنة ٢١٣. وقيل: ٢١٧^(١).

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٠٦/١، والتقريب ص ١٧٧.

(٢) وليست العهدة في ذلك على سفيان الثوري، وهو ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة.. -وقد تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩)؛ إذ لم يرد الحديث عنه إلا من طريق خلاد بن يحيى. وقد نص العلماء -كما سيأتي- أن الخطأ فيه من خلاد.

٣/ أن أئمة هذا الشأن قد نصوا على أن الراجح هو رواية الوقف، وأن رواية الرفع خطأ.

فقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث المرفوع من طريق خلاد، فقالوا: «هذا خطأ، وهم فيه خلاد، إنما هو عن عمر قوله»^(٢).

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث أيضاً، فقال: «أسنده خلاد بن يحيى عن الثوري عن إسماعيل رفعه إلى النبي ﷺ، ووقفه غيره عن الثوري، وكذلك رواه يحيى القطان، وأبو معاوية وأبو أسامة، وغيرهم عن إسماعيل موقوفاً، وهو الصحيح...»^(٣).

وسأل الحاكم الدارقطني عن خلاد بن يحيى، فقال الدارقطني: «خلاد ثقة؛ إنما أخطأ في حديث واحد، حديث الثوري، عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر، فرفعه، وأوقفه الناس»^(٤). يعني حديث: ((لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً...)). وقد صرح به ابن حجر في تهذيبه^(٥).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/٣٦٨، وتهذيب الكمال ٨/٣٥٩، والكاشف ١/٢٤٢، والتهذيب ١/٥٥٧، والتقريب ص ١٩٦.

(٢) علل الحديث ٢/٢٣٥.

(٣) العلل الواردة في الأحاديث ٢/١٨٩.

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٣١٢.

(٥) ٥٥٨/١.

١٠٩- في مسند علي (ص ٢٨٣ ح ٤٣):

روى الطبري حديث علي عليه السلام المرفوع: ((أحب حبيبك هوناً...)) الحديث.
وقد تقدمت دراسته في الفصل السابق، وهو مما صححه الطبري وذكر أن الآخرين
أعلوه بعلل منها: (أن المعروف من رواية أصحاب علي عليه السلام هذا الخبر عن علي الوقف به
على علي عليه السلام، وترك رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم....)
ثم روى الطبري الخبر بالأوجه التي أعل بها الآخرون -أي الموقوف منها على علي عليه السلام،
والمرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه -.

ولم يأت الإمام الطبري بمتابعة لخبر علي عليه السلام - المرفوع.
إنما روى آثاراً موقوفة على عمر رضي الله عنه والحسن البصري، توافق معنى قول علي عليه السلام ^(١). ^(٢)

(١) يراجع: (ح ١٠٣).

(٢) وسأتناول في الفصل التالي حديثاً ثالثاً مما اختلف فيه رفعاً ووقفاً، وقد أحرته إلى الفصل التالي؛ لأنه يتضمن
اختلافاً من حيث الوصل والإرسال أيضاً. وهو حديث (ح ١١٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: ضع
أنفك يسجد معك.

والنتيجة:

من خلال جميع ما سبق يلاحظ ما يلي:

١/ أن الإمام الطبري سلك في مجموعة أحاديث مسلك النقاد المحدثين في النظر بين أوجه الاختلاف رفعاً ووقفاً، وإعلال الوجه المرفوع بالقرائن^(١).

٢/ أن الإمام الطبري سلك في مجموعة أحاديث أخرى مسلك الفقهاء، حيث لم يعل الوجه المرفوع مع وجود ما يرجح الوجه الموقوف في نظر الأئمة المحدثين.

٣/ أن من أحاديث المجموعة الأولى ما يترتب عليه حكم شرعي.

مثل: هل يندب إلى الحجامة يوم الثلاثاء، أم ينهى عنه؟

ومثل: هل يجوز الأكل من الصيد الذي صاده الكلب وقد أكل منه، أم ينهى عن الأكل منه؟.

فمجيء روايات تعطي معاني متعارضة في بيان الحكم لا يمكن الجمع بينها، مما يدفع الإمام الطبري إلى النظر في طرقها، والترجيح بينها على طريقة النقاد المحدثين؛ للوصول إلى الرواية الراجحة، مما يساعد في تجلية الحكم الشرعي الصحيح.

أما الحديث الثالث من هذه المجموعة، فقد ترتب عليه تفسير آية، قيل: فيها معنيان، لا يمكن الجمع بينهما، فإما أن يكون القائل (شهدنا) هم بني آدم، أو أن يكون القائل هو الله ﷻ، والملائكة. وفي جميع ما رواه الطبري مما أثر في تأويل الآية لم يأت بحديث مرفوع في ذلك إلا حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ولن يثبت الإمام الطبري أحد المعنيين إلا بما صح عن رسول الله ﷺ، حيث قال: «وأولى القولين في ذلك بالصواب ما روي عن رسول الله ﷺ إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً...»، فنظر في الحديث نظر الناقد المحدث كما تقدم، ولما لم يصح الحديث عدل إلى النظر بما يقتضيه سياق الآية..

وكذلك الحال في الحديث الرابع من هذه المجموعة حيث تناول مسألة طال النزاع فيها بين العلماء منذ القديم، ألا وهي مسألة أيهما الذبيح إسحاق أم

(١) سيأتي - بإذن الله - في الفصل التاسع: منهجه في قرائن الترجيح. من خلال جميع ما ظهر في هذا الباب.

إسماعيل؟

٤/ فيما يتعلق بأحاديث المجموعة الثانية -التي صححها-؛ فأحدها: حديث عمر رضي الله عنه المرفوع: ((لأن يمتلئ جوف..)) الحديث. حيث صححه الطبري وذكر أن الآخرين أعلوه برواية الوقف؛ ولكن الطبري روى له شواهد مرفوعة عن صحابة آخرين، مما صح عنده سنده. فكون الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ ليس مما تفردت به رواية عمر رضي الله عنه المرفوعة، وقد ثبتت الرواية عنده بسند عدول رواته، فلم يأبه برواية الوقف التي رجحها أئمة الحديث.

وأرى أن موقفه هذا رحمه الله فيه شيء من التساهل -والله أعلم-.

وأما الحديث الثاني من هذه الأحاديث فهو حديث علي رضي الله عنه المرفوع: ((أحب حبيبك..)) الحديث. وقد روى الطبري له شاهداً عن أبي هريرة رضي الله عنه، لم يذكر فيه تصحيحاً أو تضعيفاً^(١).

وبتأمل هذين الحديثين -أعني حديث عمر رضي الله عنه، وحديث علي رضي الله عنه-؛ نلاحظ أنه لم يظهر فيهما مناهضة لآخر يضادهما في المعنى، بحيث لا يمكن الجمع بينهما. ولم يترتب عليهما حكم شرعي يناقض ما دلت عليه رواية أخرى.

وهذا ظاهر في حديث علي رضي الله عنه، أما حديث عمر رضي الله عنه فيتضح الأمر عند النظر في قول الطبري في معنى الخبر^(٢)، إذ نجده نقل عن العلماء اختلافهم في دلالة الحديث أصلاً على عدة أقوال؛ فمنهم من قال: عني به ﷺ الامتلاء من الشعر الذي هجا المشركون به رسول الله ﷺ، ومنهم من قال: عني به ﷺ أن يغلب الشعر على قلب المرء حتى يشغله عن القرآن، ومنهم من قال: إنه معارض بأخبار عن رسول الله ﷺ بأمر أصحابه بهجاء المشركين، واستماعه إلى منشدي الشعر من غير كراهة، ومنهم من قال: عني به ﷺ النهي عن قيل الشعر كله قليله وكثيره.

(١) قال الترمذي في رواية أبي هريرة رضي الله عنه: ((وهذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه...والصحيح عن علي

رضي الله عنه موقوف)). وقد تقدم أن الحافظ العراقي استدرك على الترمذي دعواه غرابته وضعفه، فقال: ((رحاله رجال

مسلم؛ لكن الراوي تردد في رفعه)). والسيوطي رمز لحسنه. يراجع (ح ١٠٣).

(٢) مسند عمر ٢/٦٢٢. واستغرق ذلك من الكتاب تسعاً وخمسين صفحة.

إلا أنه مع هذا الخلاف فقد كان المعنى محسوماً عند الإمام الطبري، حيث صرح أنه يصوب المعنى الأول^(١)، مستنداً بما رواه من طريق الشعبي: ((لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً، خير له من أن يمتلئ شعراً هجيت به))^(٢)، وقد تقدم أن الطبري يصحح مراسيل الشعبي. وبهذا المعنى الذي صوبه؛ لم يعد هناك مجال لوجود معارضة مع الأحاديث الأخرى في أمر الرسول ﷺ أصحابه بهجاء المشركين.. إلخ، فلم يعد هناك حاجة لديه للنظر في الحديث على قواعد المحدثين. أما لو كان الإمام الطبري يرى معنى آخر مما ذكر في الأقوال الأخرى؛ لاحتاج معه إلى التوفيق بين خبر عمر رضي الله عنه، والأخبار المعارضة له، فإن لم يتمكن من ذلك؛ فالمنخرج أن ينظر في طرق حديث عمر رضي الله عنه على قواعد المحدثين الدقيقة والموازنة بينها، فيستعين بذلك على تبين الأمر.

وقد ظهر لي هذا من خلال ما وجدته عموماً في الأحاديث التي صححها في التهذيب؛ إذ إنه عند تناوله لفقه هذه الأحاديث يتولى الجمع بين ما ظاهره التعارض من معاني الروايات إن وُجد، فكان قوي النفس في ذلك، دقيق الفهم، واسع الإدراك. فأعتقد أن هذا يفسر سبب قلة الحالات التي يتصدى فيها للنظر بين أوجه الأحاديث المختلف فيها على قواعد المحدثين. والله أعلم.

(١) انظر: مسند عمر ٦٥١/٢.

(٢) تقدمت الإشارة إليه والكلام عن مراسيل الشعبي في الباب الأول، الفصل السابع ص ٤٦٧، ٤٧٠.

{ الفصل الرابع }

منهجه في الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال

- مثال إعلال الإمام الطبري للوجه المتصل، وتصويبه للوجه المرسل -المنقطع -:
ويشتمل على الخبر (ح ١١٠).
- مثال إعلال الإمام الطبري لكلا الوجهين المختلف فيهما:
ويشتمل على الخبر (ح ١١١).
- تصحيح الإمام الطبري للوجه المتصل من أخبار مختلف فيها
وصلاً وإرسالاً، ونقله عن الآخرين إعلالهم له بالوجه المرسل..
ويشتمل على الأخبار من (ح ١١٢) إلى (ح ١١٤).
- النتيجة.

الفصل الرابع: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال

هذا الفصل هو امتداد للفصل السابق..

وفيما يخص الاختلاف من حيث الوصل والإرسال؛ فإنني لم أجد خبراً انتقده الإمام الطبري بوجود اختلاف بين أوجهه وصلاً وإرسالاً، بحيث يعمل الوجه المتصل ويرجح الوجه المرسل؛ سوى حديث واحد ذكر فيه الإمام الطبري أن الوجه المتصل غلط، وصوّب الوجه

المرسل^(١)، وهو حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عند نزول آية: ﴿ Z Y X W

[\] ^ _ ` a b c d ﴿٢﴾.

كما أن هناك خبراً آخر مختلفاً فيه وصلاً وإرسالاً، فلم يثبت الإمام الطبري كلا الوجهين، وهو خبر أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع: ((لقد أعذر الله إلى صاحب الستين..)) الحديث. وفيما يلي سأتناول بالدراسة هذين الحديثين..

ثم أعرج على حالات صحح فيها الإمام الطبري رواية الوصل مما اختلف فيه وصلاً وإرسالاً، بينما ذكر أن الآخرين أعلوها برواية الإرسال. وأختم بما ظهر لي في هذه المسألة.

(١) بمعناه العام أي مطلق الانقطاع.

(٢) الزلزلة: ٧، ٨.

مثال إعلال الإمام الطبري للوجه المتصل، وتصويبه للوجه المرسل - المنقطع -

١١٠ - في جامع البيان (٢٠/٥١٣):

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(١): «يقول تعالى ذكره: وما يصيبكم أيها الناس من مصيبة في الدنيا... فإنما يصيبكم ذلك عقوبة من الله لكم بما اجترتم من الآثام... ويعفو لكم ربكم عن كثير من إجرامكم فلا يعاقبكم بها.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل... حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن

عليه، قال: ثنا أيوب، قال: قرأت في كتاب أبي قلابة، قال: «نزلت: ﴿X W

يَأْكُلُ، فَأَمْسِكْ، فقال: يا رسول الله! إني لراء ما عملت من خير أو شر؟ فقال: ((أرأيت ما رأيت مما تكره، فهو من مثاقيل ذرّ الشرّ، وتُدْخِرُ مثاقيلُ الخيرِ حتى تُعْطَاهُ يومَ القيامة))، قال: قال أبو إدريس: فأرى مصداقها في كتاب الله. قال: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٢) وأبو بكر

[قال أبو جعفر:] وحدّث هذا الحديث الهيثم بن الربيع؛ فقال فيه: أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، أن أبا بكر رضي الله عنه، كان جالساً عند النبي صلّى الله عليه وآله فذكر الحديث، وهو غلط، والصواب عن أبي إدريس.

وقد روى الطبري الخبر من طريق الهيثم بن الربيع في موضع آخر من جامع البيان - (٢٤/٥٦٤) -، وأتبعه برواية الوجه المنقطع من طريق عبد الوهاب، عن أيوب، ومن طريق يعقوب بن إبراهيم المتقدم، كما سيأتي في التخريج.

(١) الشورى: ٣٠.

(٢) الزلزلة: ٧، ٨.

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث أيوب، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١/ من رواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه: كان أبو بكر رضي الله عنه يأكل مع النبي ﷺ... الحديث.

٢/ من رواه عن أيوب، قال: قرأت في كتاب أبي قلابة، عن أبي إدريس الخولاني، أن أبا بكر رضي الله عنه، كان يأكل مع النبي ﷺ... الحديث.

٣/ من رواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، بينا أبو بكر رضي الله عنه قاعد مع رسول الله ﷺ... الحديث.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن أيوب اثنان: سماك بن عطية، وسرار بن مَجَشَّر.

- أخرجه الطبري كما تقدم في جامع البيان (٥٦٤/٢٤).

والعقيلي في الضعفاء (٣٥٣/٤) عن يوسف بن موسى.

وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٤٥٦/١٠).

والطبراني في الأوسط (٢٠٤/٨ ح ٨٤٠٧) - ومن طريقه ابن حجر في الأمالي المطلقة

(ص ٨٥) - عن موسى بن سهل.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا سماك بن عطية، ولا عن سماك إلا

الهيثم، تفرد به: زياد بن يحيى». وتعقبه الضياء المقدسي كما سيأتي.

وأخرجه ضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٢٩/٦ ح ٢٢٤٣) - ومن

طريقه ابن حجر في الأمالي المطلقة (ص ٨٥) - من طريق محمد بن يعقوب بن إسحاق الخطيب.

وقال الضياء المقدسي: «روى البخاري شيئاً من طريق سماك بن عطية، عن أيوب. قال

الطبراني: لم يروه عن أيوب إلا سماك، ولا عن سماك إلا الهيثم تفرد به زياد بن يحيى. قلت:

وليس كما قال الطبراني».

وأخرجه الضياء - أيضاً - في الموضع السابق (ح ٢٢٤٤) من طريق أحمد بن يوسف بن

الضحاك.

والضياء -أيضاً- في الموضوع السابق (ح ٢٢٤٥) من طريق عبد الله بن أحمد بن موسى .
سبعته: (الطبري، ويوسف بن موسى، وابن أبي حاتم، وموسى بن سهل، ومحمد بن يعقوب بن إسحاق الخطيب، وأحمد بن يوسف بن الضحاك، وعبد الله بن أحمد بن موسى) عن أبي الخطاب الحساني؛ زياد بن يحيى.

- وأخرجه الضياء في الموضوع السابق (ح ٢٢٤٦).

والبيهقي في شعب الإيمان (١٥١/٧ ح ٩٨٠٨).

كلاهما: (الضياء المقدسي، والبيهقي) من طريق إبراهيم بن عبد الله النيسابوري.

كلاهما: (زياد بن يحيى؛ أبو الخطاب الحساني، وإبراهيم بن عبد الله النيسابوري) عن الهيثم بن الربيع، عن سماك بن عطية.

وذكره الدارقطني -كما في أطراف الغرائب لابن طاهر (٢/٢٧٠ ح ١٣٤٦)-، وقال الدارقطني: «غريب من حديث أيوب عنه -[أي عن أبي قلابة]-، عن أنس رضي الله عنه. تفرد به سماك بن عطية، عنه بهذا الإسناد، وتفرد به عنه الهيثم بن الربيع».

- وأخرجه الضياء في الموضوع السابق (ح ٢٢٤٧) من طريق الهيثم، عن سَرَّار بن مُجَشَّر^(١).

- كلاهما: (سماك بن عطية، وسَرَّار بن مُجَشَّر) عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، فذكر قصة أبي بكر الصديق رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم بنحوها.

وقال ابن حجر في الموضوع السابق: «وأخرجه ابن مردويه من طرق أخرى عن زياد بن يحيى، وأخرجه من وجه آخر عن الهيثم بن الربيع عن سَرَّار بن مجشّر عن أيوب، وفيه تعقيب على الطبراني في تفرد سماك وزياد، وقد وافقه الدارقطني على تفرد زياد».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٨/٥٩٣) إلى ابن المنذر، والحاكم في تاريخه، وابن

(١) ظاهر الخبر (٢٢٤٧) أنه معلق عن الهيثم، لكن نبه المحقق إلى أن هذا الخبر موصول بسند الخبر (ح ٢٢٤٦) فلذلك أفرد له رقماً.

قلت: وكذلك كلا الخبرين (ح ٢٢٤٦)، و(ح ٢٢٤٥) تبع لسند الخبر (ح ٢٢٤٤) والمروي من طريق ابن مردويه.

مردويه^(١)، عن أنس رضي الله عنه قال: بينما أبو بكر الصديق رضي الله عنه يأكل مع النبي صلى الله عليه وسلم... فذكره بنحوه.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن أيوب اثنان: ابن عليّة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي. أخرجه الطبري - كما تقدم - في جامع البيان (٥١٣/٢٠)، و(٥٦٤/٢٤) أيضاً، عن يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عليّة، قال: ثنا أيوب، قال: قرأت في كتاب أبي قلابة، قال:

«نزلت: ﴿W X Y Z [\] ^ _ ` a b c

d﴾^(٢) وأبو بكر رضي الله عنه يأكل، فأمسك، فقال: يا رسول الله! إني لراء ما عملت من خيرٍ أو شرٍ فقال: ((أرأيت ما رأيت مما تكرهه، فهو من مثاقيل ذرّ الشرّ، وتُدخّر مثاقيل الخير حتى تُعطاه يوم القيامة))، قال: قال أبو إدريس: «فأرى مصداقها في كتاب الله. قال: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٣). واللفظ له.

قلت: يلاحظ أن ذكر أبي إدريس قد ورد في آخر الخبر.

- وأخرجه الطبري في جامع البيان (٥٦٤/٢٤) عن ابن بشار، قال: ثنا (عبد الوهاب)^(٤)، قال: ثنا أيوب، قال: «وجدنا في كتاب أبي قلابة، عن أبي إدريس، أن

أبا بكر رضي الله عنه كان يأكل مع النبي صلى الله عليه وسلم فأنزلت هذه الآية: ﴿W X Y Z [

\] ^ _ ` a b c d﴾...» فذكره بنحوه، وفي آخره:

(١) سبق أن ذكرت في الحاشية السابقة أن الضياء روى من طريق ابن مردويه الأحاديث: (ح) ٢٢٤٤، ٢٢٤٥،

٢٢٤٦، ٢٢٤٧.

(٢) الزلزلة: ٧، ٨.

(٣) الشورى: ٣٠.

(٤) هكذا في متن المطبوع بتحقيق د. التركي، وذكر في الحاشية أن (عبد الوهاب) سقط من (م) - [أي: النسخة

المطبوعة] - قلت: وقد نقل ابن كثير في تفسيره ٤٣٢/١٤ رواية الطبري هذه عن ابن بشار، بإثبات

(عبد الوهاب)، عن أيوب، به. وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي.

«وتصديق ذلك في كتاب الله: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(١)».

وذكره العقيلي في الضعفاء -الموضع السابق- فقال: «قال وهيب والثقفى، عن أيوب، قال: وجدت في كتاب أبي قلابة، عن أبي إدريس، وحديث وهيب والثقفى أولى».

وقال ابن حجر في الأمالي المطلقة (ص ٨٦): «وأما احتراز الطبراني بقوله: (بهذا الإسناد)؛ فأشار إلى رواية وهيب والثقفى عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي إدريس الخولاني. أخرجه ابن جرير من طريقهما مرسلًا».

قلت: ولم أجد رواية الطبري من طريق وهيب -بن خالد-، التي ذكرها ابن حجر. أما الثقفى، فيظهر أنه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، وهو الذي روى الطبري الخبر من طريقه -كما تقدم قريبًا-.

وذكر العقيلي في الضعفاء -الموضع السابق- عن حماد بن زيد أنه قال: «عن أيوب، قال: وجدت في بعض كتب أبي قلابة».

قلت: وليس فيه ذكر أبي إدريس.

تخريج الوجه الثالث:

روى هذا الوجه عن أيوب راو واحد؛ هو: سفيان بن حسين.

ذكره العقيلي في الضعفاء -الموضع السابق- عن يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء -[عمرو بن مرثد الشامي]-، بينا أبو بكر قاعد مع رسول الله ﷺ فذكره.

وبالنظر في هذا الاختلاف، فإنه يظهر رجحان الوجه الثاني عن أيوب؛ وذلك للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الثاني يفوقون رواية الوجهين الأول والثالث، من حيث العدد.

حيث روى الوجه الثاني اثنان، بينما تفرد برواية الوجه الأول راو واحد هو: الهيثم بن

(١) دون بيان من قائل هذه العبارة الأخيرة.

ربيع، فرواه عن سماك بن عطية، ورواه -أيضاً- عن سرار بن مجشر.

وكذلك تفرد برواية الوجه الثالث راو واحد.

٢/ أن رواة الوجه الثاني يفوقون راويَ الوجه الأول، وراويَ الوجه الثالث، من حيث الرتبة.

فرواة الوجه الثاني، هما:

- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

- وعبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفى؛ أبو محمد البصري الحافظ (ع). ثقة، تغير قبل موته.^(١)

بينما راوي الوجه الأول:

الهيثم بن الربيع العقيلي؛ أبو المثني البصري أو الواسطي (ت).

قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمعروف».

وقال العقيلي: «في حديثه وهم». فروى له هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه.

وقال الذهبي: «الهيثم بن الربيع العقيلي عن سماك بن عطية: له حديث، وقد وهم فيه... ذكره العقيلي في الضعفاء، وساق له حديثاً واحداً غيره أرسله». وقال في موضع آخر: «صويلح».

وقال ابن حجر في التهذيب: «ذكره العقيلي في الضعفاء بذاك الحديث، وروى له ابن جرير حديثاً آخر رواه عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه، وبين أنه أخطأ فيه، وأن الصواب: أيوب عن أبي قلابة عن أبي إدريس، مرسلاً».

وقال ابن حجر في التقريب: «ضعيف»^(٢).

- وراوي الوجه الثالث:

سفیان بن حسين بن الحسن؛ أبو محمد الواسطي (خت مق ٤).

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٢/٢١٤، والتقريب ص ٣٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩/٨٣، والضعفاء الكبير ٤/٣٥٣، والميزان ٧/١٠٩، والكاشف ٣/٢١٩،

والتهذيب ٤/٢٩٨، والتقريب ص ٥٧٧.

قال ابن سعد: «ثقة، يخطئ في حديثه كثيراً».

وقال ابن معين: «ليس به بأس، وليس من كبار أصحاب الزهري، وفي حديثه ضعف ما روى عن الزهري».

وقال يعقوب بن شيبه: «صدوق، ثقة، وفي حديثه ضعف، وقد حمل الناس عنه».

وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزهري».

وقال ابن عدي: «هو في غير الزهري صالح الحديث».

قال الذهبي: «صدوق. له أوهام عن الزهري».

وقال ابن حجر: «ثقة، في غير الزهري باتفاقهم^(١)».

قلت: يظهر أنه صدوق في غير الزهري، والله أعلم.

٣/ أن من الأئمة من رجع الوجه الثاني.. كالعقيلي وذلك في الضعفاء -الموضع السابق؛ ترجمة الهيثم بن الربيع-، حيث قال العقيلي: «في حديثه وهم». فروى حديث أنس رضي الله عنه المتقدم، من طريق أبي الخطاب، عن الهيثم -كما ذكرت في التخريج - وذكر غيره من الأوجه ثم قال: «وقال وهيب والثقفى، عن أيوب، قال وجدت في كتاب أبي قلابة عن أبي إدريس، وحديث وهيب والثقفى أولى».

واستشهد بكلام العقيلي الذهبي وابن حجر، كما تقدم في ترجمة الهيثم بن الربيع. وتقدم قول الطبراني في الوجه الأول، أنه قال: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا سماك بن عطية، ولا عن سماك إلا الهيثم، تفرد به: زياد بن يحيى». وكذلك قال الدارقطني في غرائب.

بينما تعقب الضياء المقدسي الطبراني، ورواه من طريق سرار بن محشر، عن أيوب.

وأما الإمام الطبري فقد سبق العقيلي في تصويبه الوجه الثاني، فقد تعقب رواية الهيثم بن الربيع، حيث قال: «وحدث هذا الحديث الهيثم بن الربيع؛ فقال فيه: أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، أن أبا بكر رضي الله عنه، كان جالساً عند النبي ﷺ فذكر الحديث، وهو

(١) انظر ترجمته في: الكامل ٤١٥/٣، وتهذيب الكمال ١٣٩/١١، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد

غلطاً، والصوابُ عن أبي إدريس^(١)..

ونقل ابن كثير في تفسيره (٢٨٠/١٢) رواية الطبري عن أبي قلابة بوجهيها -الأول، والثاني-، كما نقل تصحيحه للوجه المروي عن ابن عليّة، عن أيوب -وهو المذكور في الوجه الثاني من التخريج-. وكذلك استشهد ابن حجر في التهذيب بقول الطبري السابق-كما تقدم في ترجمة الهيثم بن الربيع-.

(١) من شيوخ أبي قلابة الجرمي: أنس[ؓ]، وأبو إدريس الخولاني.

ولم يذكر في شيوخ أبي إدريس أبو بكر الصديق[ؓ]. انظر: تهذيب الكمال ٥٤٢/١٤، و٨٩/١٤.

مثال إعلال الإمام الطبري لكلا الوجهين المختلف فيهما:

١١١- في جامع البيان (٣٨٥/١٩):

في تأويل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرَكُمْ مَا تَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾^(١) ذكر الإمام الطبري الخلاف بين أهل التأويل في مبلغ ذلك، فقال بعضهم: ذلك أربعون سنة، وقال آخرون: بل ذلك ستون سنة..

وروى الطبري أدلة كل منهما، فكان مما استدل به على أنه ستون سنة، قوله: «حدثني أحمد بن الفرج الحمصي، قال: ثنا بقية بن الوليد، قال: ثنا مطرف بن مازن الكناي، قال: ثنا معمر بن راشد، قال: سمعت محمد بن عبد الرحمن الغفاري، يقول: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، يقول، قال رسول الله ﷺ: ((لقد أعذر الله إلى صاحب الستين سنة والسبعين))».

ثم أتبعه الطبري برواية من طريق محمد بن سوار، عن يعقوب بن عبد الرحمن بن عبد القارئ الإسكندري، عن أبي حازم، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، فذكره بنحوه، دون ذكر السبعين.

ثم قال الطبري: «وأشبه القولين بتأويل الآية؛ إذ كان الخبر الذي ذكرناه عن رسول الله ﷺ خبراً في إسناده بعض من يجب الثبوت في نقله، قول من قال: ذلك أربعون سنة؛ لأن في الأربعين يتناهى عقل الإنسان وفهمه، وما قبل ذلك وما بعده منتقص عن كماله في حال الأربعين»^(٢).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث معمر بن راشد، واختلف عنه على وجهين:

(١) فاطر: ٣٧.

(٢) جامع البيان ٣٨٧/١٩. قال الطبري هذه العبارة: ((... إذ كان الخبر الذي ذكرناه عن رسول الله ﷺ خبراً في إسناده بعض من يجب الثبوت في نقله...)) قالها على ما تقدم روايته من خبر أبي هريرة رضي الله عنه الوارد في هذا المثال، وعلى خبر ابن عباس، وقد تقدمت دراسته في الباب الأول، الفصل الأول (ح٧). وقد روى معهما آثاراً موقوفة على ابن عباس، وعلي، ولكن نقده في العبارة السابقة كان خاصاً بما روي عن رسول الله ﷺ، كما هو ظاهر.

١/ من رواه عنه، عن رجل من بين غفار، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

٢/ من رواه عنه، عن محمد بن عبد الرحمن الغفاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.
-أي لم يُذكر المقبري بينهما-.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه اثنان: عبد الرزاق، ومعتمر بن سليمان:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح٧٧١٣) بنحوه.

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٤٦٣/٢ ح ٣٦٠٠) من طريق إسحاق بن إبراهيم، بنحوه.

كلاهما: (الإمام أحمد، وإسحاق بن إبراهيم) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن رجل من غفار، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

وذكر الدارقطني في علله (١٣٣/٨) هذه الرواية عن عبد الرزاق، ومعتمر [بن سليمان]^(١).

وذكر ابن حجر في الفتح (٢٣٩/١١) رواية الإمام أحمد المتقدمة، وقال: «وهذا الرجل المبهم هو معن بن محمد الغفاري، فهي متابعة قوية لعمر بن علي»..

وحديث عمر بن علي الذي جاء فيه التصريح باسم الرجل الغفاري:

أخرجه البخاري في الرقاق: باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر...

(ح٦٠٥٦) من طريق عمر بن علي، عن معن بن محمد الغفاري، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه، دون ذكر السبعين، وقال البخاري: «تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري».

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣٧٠/٣ ح ٦٣٠٩) من طريق عمر بن علي، به، بنحوه.

(١) إلا أنه ورد في نسخ العلل: (محمد رجل من بني غفار)!! كما ذكر المحقق في الحاشية (٧) -العلل ١٣٣/٨-.

بينما جاء في رواية عبد الرزاق عند الإمام أحمد: ((رجل من غفار))، أي بدون إضافة محمد.

• تابع معن بن محمد الغفاري أربعة: (محمد بن عجلان، وأبي حازم، والليث بن سعد، وأبو معشر):

- أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٨٢٦٢).

والبيهقي في سننه الكبرى (٣/٣٧٠ ح ٦٣١١).

والخطيب في تاريخه (١١٧/٢).

ثلاثتهم: (الإمام أحمد، والبيهقي، والخطيب) من طريق سعيد بن أبي أيوب، عن محمد بن عجلان، بنحوه، دون ذكر السبعين سنة.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٩٣٩٤) عن قتيبة بن سعيد.

والطبري في تفسيره - وهي الرواية الثانية المتقدمة في المثال - من طريق محمد بن سوار.

كلاهما: (قتيبة بن سعيد، ومحمد بن سوار) عن يعقوب بن عبد الرحمن بن عبد؛ القارئ الإسكندري.

وأخرجه البيهقي في الموضع السابق (ح ٦٣١٠) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، بنحوه دون ذكر السبعين.

كلاهما: (يعقوب بن عبد الرحمن بن عبد؛ القارئ، وعبد العزيز بن أبي حازم) عن أبي حازم - سلمة بن دينار -.

- وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢/٤٦٣ ح ٣٥٩٧) من طريق الليث بن سعد بنحوه، دون ذكر السبعين سنة. وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وتعقب الزيلعي الحاكم في تخريج الأحاديث والآثار (٣/١٥٥) فقال: «وهم الحاكم، فرواه في المستدرك وقال على شرط البخاري ولم يخرجاه».

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٩٢٥١) من طريق أبي معشر [نجيح بن عبد الرحمن]، بنحوه.

- خمستهم: (معن بن محمد الغفاري، ومحمد بن عجلان، وأبو حازم^(١))، والليث بن سعد، وأبو معشر) عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

تخريج الوجه الثاني:

أخرجه الطبري في تفسيره - وهي الرواية الأولى في المثال - من طريق بقية بن الوليد، واللفظ له.

والحاكم في مستدركه (٤٦٣/٢ ح ٣٥٩٩) من طريق بكار بن قتيبة، بنحوه.
كلاهما: (بقية بن الوليد، وبكار بن قتيبة) عن مطرف بن مازن الكناني، عن معمر بن راشد، عن محمد بن عبد الرحمن الغفاري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

وبالنظر في هذا الاختلاف، فإنه يظهر رجحان الوجه الأول عن معمر بن راشد، وذلك للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الأول يفوقون رواية الوجه الثاني من حيث العدد، فرواة الوجه الأول اثنان، هما: عبد الرزاق ومعتمر بن سليمان.

بينما تفرد برواية الوجه الثاني واحد، هو مطرف بن مازن.

٢/ أن رواية الوجه الأول يفوقون رواية الوجه الثاني من حيث الرتبة، فعبد الرزاق بن همام **الصنعاني** تقدمت الترجمة له في (ح ١٩)، وأنه ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره، فتغير، وكان يتشيع.

بينما مُطَرَّف بن مازن الصنعاني:

قال ابن حبان: «كان ممن يحدث بما لم يسمع... لا تجوز الرواية عنه إلا عند الخواص للاعتبار فقط».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

(١) ذكر الدارقطني - في علله ١٣٣/٨ - أن عبد الرحمن بن عبيد الله الحلبي، رواه عن ابن أبي حازم، عن أبي حازم، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وخطأ الدارقطني هذه الرواية فقال: «وهم في قوله: عن أبيه، عن أبي هريرة».

وكذبه يحيى بن معين^(١).

٣/ أن الرجل الغفاري في الوجه الأول -والذي صُرح باسمه في رواية البخاري- قد تابعه أربعة رواة. بينما خلا الوجه الثاني من المتابعات.

٤/ أن من العلماء من صوب الوجه الأول، كالدارقطني، حيث قال -في الموضع السابق-: «والصواب عن أبي حازم، عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وكذلك رواه محمد بن عجلان، وأبو معشر، والليث بن سعد، كلهم عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه».

كذلك فإن الإمام البخاري قد خرج الوجه الأول في صحيحه، كما تقدم في التخريج. وقال ابن كثير في تفسيره - (٣٣٤/١١) - بعد أن ذكر طرق الوجه الأول - قال: «صح هذا الحديث من هذه الطرق، فلو لم يكن إلا الطريق التي ارتضاها أبو عبد الله البخاري، شيخ هذه الصناعة لكفت، وقول ابن جرير: إن في رجاله بعض من يجب التثبت في أمره، لا يلفت إليه مع تصحيح البخاري، والله أعلم».

قلت: الوجه الثاني المرجوح -الذي لم يُذكر فيه المقبري- رواه الطبري من طريق مطرف بن مازن، وقد ذكرت حاله من الضعف الشديد، ومخالفته لمن هو أوثق منه. فظهر بذلك سبب قول الطبري المتقدم أن في رجال الخبر بعض من يجب التثبت في أمره، والله أعلم.

أما الوجه الأول الذي رواه الطبري -والذي ذكر فيه المقبري- فإن الطبري رواه من طريق محمد بن سوار، وهناك راويان بهذا الاسم من نفس الطبقة، وهما:

محمد بن سوار البصري، خال سهل بن عبد الله التستري.

روى عن ابن عيينة، وأبي عاصم النبيل، وغيرهما. وروى عنه: سهل بن عبد الله التستري.

قال ابن حجر: «مقبول من العاشرة^(٢)».

(١) انظر ترجمته في: المحروحين ٢٩/٣، والميزان ٤٤٣/٦.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٣٢/٢٥، والتقريب ص ٤٨٢. ذكر تمييزاً.

أما الآخر فهو:

محمد بن سوار بن راشد الأزدي؛ أبو جعفر الكوفي، نزيل مصر (د).

قال أبو حاتم: «صدوق».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يغرب».

وقال ابن حجر: «صدوق، يغرب، من صغار العاشرة».

توفي سنة: ٢٤٨^(١).

ولم يذكر الطبري من نسبه ما يميزه، ولكن يظهر لي أن الذي روى عنه الطبري هو البصري؛ لأنني وجدت له أثرًا في نفس المصدر^(٢) يرويه الطبري من طريقه، عن ابن عيينة. وقد تقدم في ترجمة البصري، أنه يروي عن ابن عيينة، بينما لم يُذكر ابن عيينة في شيوخ الأزدي الكوفي، والله أعلم.

فإن كان الذي روى عنه الطبري هو البصري، فحينها يحمل قول الطبري أن في رجاله بعض من يجب التثبت في أمره، على ما يظهر من جهالة حال هذا الراوي. وإن كان الذي روى عنه هو الكوفي، فلعل الطبري لم تترجح لديه روايته بزيادة المقبري، نظرًا لأنه يغرب.

كما يظهر أن الإمام الطبري لم يقف على ما وقف عليه غيره من الأئمة من طرق أخرى للخبر عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه. فَلَمَّا لم يَقم الخبر عند الطبري بوجه يثبت، قال قوله المتقدم، وعدل عن الأخذ بدلالة الخبر إلى الأخذ بقول من قال: إن العمر المراد هو الأربعون سنة، مرجحًا ذلك بدلالة العقل، حيث قال: «...لأن في الأربعين يتناهى عقل الإنسان وفهمه، وما قبل ذلك وما بعده منتقص عن كماله في حال الأربعين».

-والله أعلم-.

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٣١/٢٥، والتهذيب ١٨٥/٩، والتقريب ص ٤٨٢.

(٢) جامع البيان، سورة الفتح، آية: ٢٦.

تصحيح الإمام الطبري للوجه المتصل من أخبار مختلف فيها وصلاً وإرسالاً، ونقله عن الآخرين إعلالهم له بالوجه المرسل:

في مقابل ما تقدم مما أعله الإمام الطبري، فإنه في مواضع صحح الوجه المتصل من أخبار اختلف فيها وصلاً وإرسالاً، وذكر عن الآخرين أنهم أعلوها بالوجه المرسل. وفيما يلي سأتناول بالدراسة أمثلة على ذلك، ثم أستخلص ما ظهر لي في هذه المسألة...

ويلاحظ أن الأمثلة التالية تنوعت من حيث الشواهد التي استشهد لها على ثلاثة أنواع:
أ. خبر مختلف فيه روى له الطبري شواهد مرفوعة.

ب. خبر مختلف فيه لم يرو الطبري له شواهد من السنة، إنما استشهد له لاحقاً بآية.

ج. خبر مختلف فيه لم يرو له الطبري شواهد من القرآن ولا من السنة، إنما استشهد له بعمل الخلفاء الراشدين..

أ. خبر مختلف عليه من حيث الوصل والإرسال^(١)، صحح الإمام الطبري الوجه المتصل منه، وروى له شواهد مرفوعة:

١١٢- في مسند ابن عباس (١/١٨٧):

قال الطبري: -ح٩-: «حدثنا حميد بن مسعدة السامي، قال: حدثنا حرب بن ميمون، عن خالد، يعني الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رأى النبي ﷺ رجلاً يصلي؛ يسجد ولا يضع أنفه على الأرض، فقال: ((ضَعْ أَنْفَكَ يَسْجُدْ مَعَكَ)).»
ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل...». -فذكر منها-:

«أنه خبر قد رواه عن عكرمة غير خالد، فأرسله عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، وخالفه أيضاً في اللفظ والمعنى.
و... أنه قد رواه أيضاً بعضهم عن عكرمة فأرسله، ولم يجعل بينه وبين النبي ﷺ أحداً، وخالفه في اللفظ والمعنى.»

ثم روى الطبري الخبر بالأوجه التي أعل بها الآخرون الخبر -كما سيأتي في التخريج-، ثم روى شواهد للخبر مرفوعة إلى النبي ﷺ من حديث أبي حميد الساعدي، ووائل بن حُجر الحضرمي، وأبي سعيد الخدري^(٢).

تخريج الحديث:

روى هذا الخبر عاصم بن سليمان الأحول، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

- ١/ من رواه عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلًا.
- ٢/ من رواه عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، متصلًا.

- ٣/ من رواه عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفًا.

(١) الإرسال في هذا المثال بمعناه الخاص، وهو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.

(٢) انظر: مسند ابن عباس (١/١٨٨-١٩٤) (ح٢٩١ - ح٣٠٣).

تخريج الوجه الأول (المرسل):

روى هذا الوجه عن عاصم الأحول تسعة:

أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٢٣٥/١ ح ٢٦٩٥) عن ابن فضيل، ولفظه: مر رسول الله ﷺ على إنسان ساجد لا يضع أنفه في الأرض، فقال: ((من صلى صلاة لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين لم تقبل صلاته)).

وأخرجه أبو داود في المراسيل (ح ٤٤ ص ٩٥) من طريق أبي إسحاق يعني الفزاري.

وقال أبو داود: «وقد أسند هذا الحديث، وهذا أصح».

وأخرجه الترمذي في علله الكبير (ح ١٠١ ص ٧٠) من طريق عبدة بن سليمان.

وقال الترمذي: «وحدّث عكرمة عن النبي ﷺ أصح».

وأخرجه الطبري في المصدر السابق ص ١٨٩ ح ٢٩٢ - من طريق جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه الطبري - أيضاً - في الموضوع السابق - ح ٢٩٣ - من طريق إسماعيل بن إبراهيم؛ ابن عليّة.

وأخرجه الطبري - أيضاً - في الموضوع السابق - ح ٢٩٤ - من طريق أبي داود الطيالسي. وفي - ح ٢٩٥ - من طريق سعيد بن الربيع؛ أبي زيد الهروي.

كلاهما: (أبو داود الطيالسي، وسعيد بن الربيع؛ أبو زيد الهروي) عن شعبة.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٣٦/٥ ت: عاصم الأحول) من طريق أبي الأحوص.

وقال ابن عدي: «وهذا الأصل فيه عن عاصم عن عكرمة مرسلًا...».

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٠٤/٢ ح ٢٤٨٦) من طريق الحسين بن حفص، عن سفيان - الثوري -.

كما ذكره البيهقي معلقاً عن سفيان بن عيينة.

- تسعته: (محمد بن فضيل، وأبو إسحاق الفزاري، وعبدة بن سليمان، وجرير بن

عبد الحميد، وإسماعيل بن إبراهيم؛ ابن عليّة، وشعبة، وأبو الأحوص؛ سلام بن سليم،

وسفيان الثوري^(١)، وسفيان بن عيينة) عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، بنحو رواية ابن أبي شيبه.

تخريج الوجه الثاني (المتصل المرفوع):

روى هذا الوجه عن عاصم الأحول اثنان: (سفيان الثوري، وشعبة)، وقد تفرد برواية هذا الوجه عنهما راوٍ واحد هو أبو قتيبة؛ سلم بن قتيبة.

- أخرجه الدارقطني في سننه (١٥٦/٢ ح ١٣١٨) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٣٩٢/١ ح ٥٢٦) - من طريق الجراح بن مخلد، حدثنا أبو قتيبة، ثنا شعبة. وقال الدارقطني: «ورواه غيره عن شعبة، عن عاصم عن عكرمة مرسلًا».

- وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق - أيضاً - (ح ١٣١٩). وقال الدارقطني: «قال لنا أبو بكر - [عبد الله بن سليمان الأشعث؛ أبي داود] -: لم يسنده عن سفيان وشعبة إلا أبو قتيبة، والصواب عن عاصم عن عكرمة مرسلًا».

(١) وهذا أحد الوجهين عن شعبة والثوري، وقد روي عن كلٍّ منهما في وجه آخر متصلاً مرفوعاً، كما سيأتي في الوجه الثاني، أعلاه.

والوجه الأول المرسل عنهما هو الراجح - والله أعلم -، فقد رواه عن شعبة ثقتان:

١. أبو داود الطيالسي: وهو سليمان بن داود بن الجارود البصري (حت م ٤). ثقة حافظ، غلط في

أحاديث. انظر ترجمته في: الكاشف ٣٤٥/١، والتقريب ص ٢٥٠.

٢. سعيد بن الربيع العامري الحرشي؛ أبو زيد الهروي، البصري (خ م ت س ٤). ثقة، وهو أقدم شيخ

للبخاري وفاة. انظر ترجمته في: الكاشف ٣١٣/١، والتقريب ص ٢٣٥.

- ورواه عن سفيان الثوري: الحسين بن حفص بن الفضل الهمداني الأصبهاني القاضي (م ق). كان من

المختصين بسفيان الثوري. وقال ابن حجر: «(صدوق)». انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٧١/٦،

والتقريب ص ١٦٦.

- أما الوجه الثاني المروي عن كلٍّ منهما، فقد تفرد بروايته عنهما أبو قتيبة؛ سلم بن قتيبة (خ ٤):

قال أبو حاتم: «ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه». وقال الدارقطني: «قال لنا أبو بكر -

[عبد الله بن سليمان الأشعث؛ أبي داود] -: لم يسنده عن سفيان وشعبة إلا أبو قتيبة، والصواب عن عاصم عن عكرمة مرسلًا».

وسيأتي تخريج رواية أبي قتيبة في الوجه الثاني أعلاه، كما سيأتي تفصيل ترجمته عند النظر بين الأوجه.

وقال ابن الجوزي - في الموضع السابق -: «فإن قالوا: قال أبو بكر بن أبي داود لم يرفعه إلا أبو قتيبة. قلنا: هو ثقة أخرج له البخاري، والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة».

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٤٠٤/١ ح ٩٩٧).

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه..

- كلاهما: (الدارقطني، والحاكم) من طريق الجراح بن مخلد، عن أبي قتيبة، عن سفيان الثوري.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (١٠٤/٢ ح ٢٤٨٥) من طريق سليمان بن عبيد الله الغيلاني، ثنا أبو قتيبة؛ سلم بن قتيبة، ثنا شعبة والثوري، -قرنهما-.

- كلاهما: (سفيان الثوري، وشعبة) عن عاصم الأحول، ولفظ شعبة: قال لا صلاة لمن لم يضع أنفه على الأرض.

وتابع عاصمًا الأحول اثنان: خالد الحذاء، وعاصم البجلي..

• أخرجه الترمذي في علله الكبير (ح ١٠٢ ص ٧٠).

والطبري - كما تقدم - (ح ٩)، واللفظ له.

وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢٣٤/١) من طريق إبراهيم بن جعفر الأشعري.

والخطيب البغدادي في موضح الأوهام (١٠١/١) من طريق عبد الكريم بن الهيثم، وأخرجه -أيضاً- من طريق الباغندي.

- خمستهم: (الترمذي، والطبري، وإبراهيم بن جعفر الأشعري، وعبد الكريم بن الهيثم، والباغندي) عن حميد بن مسعدة، عن حرب بن ميمون -صاحب الأغمية-، عن خالد الحذاء، بمثل رواية الطبري.

وقال الترمذي: «وحدث عكرمة عن النبي ﷺ أصح».

• وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٣/١١ ح ١١٩١٧) -وفي الأوسط (٢٥٠/٤ ح ٤١١١)-. وقال الهيثمي في الجمع (١٢٦/٢): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون وإن كان في بعضهم اختلاف من أجل التشيع».

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٩٧/٤ ت: الضحاك بن حمزة) -ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٣٩٢/١ ح ٥٢٥)-.

وقال ابن عدي: «وهذا لا يرويه عن منصور بن زاذان غير الضحاك بن حمزة»^(١).
وقال ابن الجوزي: «قال يحيى: الضحاك بن حمزة ليس بشيء». وقال النسائي ليس بثقة»^(٢).

- كلاهما: (الطبراني، وابن عدي) من طريق الضحاك بن حمزة، عن منصور بن زاذان، عن عاصم البجلي، ولفظه: «من لم يلزق أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم تجز صلاته».
- ثلاثتهم: (عاصم الأحول، وخالد الحذاء، وعاصم البجلي) عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

تخريج الوجه الثالث (الموقوف):

روى هذا الوجه عن عاصم الأحول راوٍ واحد، وهو سعيد بن الفضل..
أخرجه الطبري في الموضع السابق - (ح ٢٩١) - من طريق سعيد بن الفضل، عن عاصم الأحول، ولفظه: ((من سجد فلم يضع أنفه على الأرض؛ فلم يصل)).
وتابع عاصم الأحول: سماك بن حرب..
أخرجه ابن الجعد في مسنده (ص ٣٣٩ ح ٢٣٣٢).
وابن أبي شيبة في مصنفه (١/٢٣٤ ح ٢٦٨٨).
والبيهقي في سننه الكبرى (٢/١٠٤ ح ٢٤٨٧، و٢٤٨٨).
ثلاثتهم: (ابن الجعد، وابن أبي شيبة، والبيهقي) من طرق عن سماك، ولفظه: ((إذا سجد أحدكم فليلزم أنفه بالحضيض فإن الله قد ابتغى ذلك منكم)). واللفظ لابن أبي شيبة.
كلاهما: (عاصم الأحول، وسماك بن حرب) عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفاً.

(١) وقال ابن عدي: «وللضحاك بن حمزة غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه حسان غرائب».

(٢) وانظر أيضاً: الكامل ٩٧/٤ ت: الضحاك بن حمزة.

وبالنظر في هذا الاختلاف على عاصم الأحول.. يظهر رجحان الوجه الأول (المرسل)؛
لأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الأول يفوقون رواية الوجهين الآخرين في العدد؛ فرواة الوجه الأول تسعة، بينما رواية الوجه الثاني اثنان -تفرد بالرواية عنهما واحد-، أما الوجه الثالث فرواه راو واحد فقط.

٢/ أن الوجه الثاني المتصل المرفوع، وإن كان رواه اثنان ثقتان، حافظان، وهما: شعبة والثوري^(١)؛ إلا أنه قد تقدم قريباً^(٢) أن هذا الوجه المروي عن شعبة والثوري هو أحد وجهي الخلاف عنهما، وأنه وجه مرجوح، والراجح هو الوجه الوارد عنهما في الوجه الأول عن عاصم الأحول.

وقد تفرد برواية الوجه المرجوح عنهما -وهو الوجه المتصل المرفوع-:

سَلَمَ بن قُتَيْبَةَ الشَّعِيرِي؛ أَبُو قُتَيْبَةَ الْخُرَّاسَانِي (خ ٤).

وثقه أبو داود، وأبو زرعة. وقال ابن معين: «ليس به بأس».

وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه».

قال يحيى بن سعيد القطان: «ليس أبو قُتَيْبَةَ من الجمال التي تحمل المحامل».

وقال الذهبي: «ثقة، يهمل».

وقال ابن حجر: «صدوق»^(٣).

أما رواية الوجه الأول فيفضلون أبا قُتَيْبَةَ في الرتبة^(٤). ولعل هذا الحديث مما وهم فيه

(١) شُعبَةُ بن الْحَجَّاجِ الْعَتَكِي (ع): ثقة حافظ متقن، وهو أول من فُتِشَ بالعراق عن الرجال، وذُبَّ عن السنة.

تقدمت الترجمة له في (ح ٣١).

سفيان الثوري، وهو ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة.. -وقد تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩).

(٢) انظر: الحاشية التابعة للوجه الأول (المرسل)، ص ٧٧٢.

(٣) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ١٦٦/٢، وتهذيب الكمال ٢٣٤/١١، والكاشف ٣٣٥/١، والتقريب ص ٢٤٦.

(٤) فمنهم:

- إبراهيم بن محمد بن الحارث؛ أبو إسحاق الفزاري (ع). إمام، ثقة، حافظ. تقدمت الترجمة له في (ح ١٠٦).

أبو قتيبة.

وكذلك رواية الوجه الأول يفضلون في الرتبة راوي الوجه الثالث، وهو:

سعيد بن الفضل بن ثابت البصري.

وثقه الحسين بن سلمة بن أبي كبشة. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «شيخ بصري، وقع إلى الشام.. ليس بالقوي، منكر الحديث»^(١).

وقد تابع عاصمًا الأحول في الوجه الثاني عنه اثنان: خالد الحذاء وعاصم البجلي.

ولا تصلح هاتان المتابعتان للترقية؛ ذلك أن المتابعة الأولى جاءت من طريق حرب بن

ميمون الأصغر - صاحب الأغمية - أبو عبد الرحمن البصري.

ضعفه ابن المديني، والفلاس، والخطيب. وقال ابن معين: «صالح».

قال سليمان بن حرب: «هو أكذب الخلق».

وقال الساجي: «ضعيف الحديث، عنده مناكير».

- جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي (ع): ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه.

تقدمت الترجمة له في (ح ١٠٢).

- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيْة (ع). وأنه ثقة، حافظ. تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠).

- عبدة بن سليمان الكلابي؛ أبو محمد الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة ثبت». انظر ترجمته في: الكاشف ٢/٢١٥، والتقريب ص ٣٦٩.

- سلام بن سليم الحنفي؛ أبو الأحوص الكوفي (ع). ثقة متقن، صاحب حديث. انظر ترجمته في: الكاشف ١/٣٦٥، والتقريب ص ٢٦١.

- محمد بن فضيل بن غزوان الضبي؛ أبو عبد الرحمن الكوفي (ع). قال الذهبي: «ثقة شيعي». وقال ابن حجر: «صدوق، عارف، رمي بالتشيع». انظر ترجمته في: الكاشف ٣/٧١، والتقريب ص ٥٠٢.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٥٥، والثقات ٦/٣٧٠، وتاريخ مدينة دمشق ٢١/٢٤٢.

وقال ابن حجر: «متروك الحديث مع عبادته، من الثامنة، ووهم من خلطه بالأول^(١)». والخبر من طريق حرب بن ميمون، عن خالد الحذاء هو الذي رواه الطبري مصححاً سنده - كما تقدم -.

وأما المتابعة الثانية؛ فقد تقدم عن ابن عدي قوله: «وهذا لا يرويه عن منصور بن زاذان غير الضحاك بن حمزة».

قال يحيى: «الضحاك بن حمزة ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بثقة». أما في الوجه الثالث (الموقوف)؛ فقد تابع عاصمًا الأحول، سَمَاكَ بن حرب بن أوس الذُهلي الكوفي؛ أبو المغيرة (خت م ٤).

قال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث». وقال ابن عمار: «يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه». وقال يعقوب بن شيبة: «قلت لابن المديني: رواية سَمَاكَ عن عكرمة؟ فقال: «مضطربة».

وقال ابن حجر: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن»^(٣).

قلت: فهذه المتابعة غير صالحة؛ إذ قد جاءت رواية سَمَاكَ في هذا الخبر، عن عكرمة!

(١) يقصد بالأول: «حرب بن ميمون الأكبر البصري».

قال الذهبي: «وقد خلطه البخاري وابن عدي بالذي قبله - [أي حرب بن ميمون الأكبر] - وجعلهما واحدًا، والصواب أنهما اثنان؛ الأول: صدوق، لقي عطاء. والثاني ضعيف، أكبر من عنده حميد الطويل». قلت: وذكر الخطيب من شيوخ حرب بن ميمون الأصغر: خالدًا الحذاء. وروى له من أحاديثه هذا الحديث - كما تقدم في التخريج -.

ولمزيد من التفصيل في التفريق بينهما انظر: موضح أوهام الجمع للخطيب ١/١٠٣.

(٢) انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٢/٢١٣، والتهذيب ١/٣٧١، والتقريب ص ١٥٥.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب ٢/١١٤، والتقريب ص ٢٥٥.

أما الإمام الطبري فيوثق سَمَاكَ بن حرب، فقد روى له عدة أحاديث، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعًا، وصرح الطبري بتصحيح سندها. انظر: الأحاديث الأصول في مسند ابن عباس ٢/٦٩١ - ٧٩٨ (ح ٢٦ - ح ٤٠). وذكر في فقه الحديث (ح ٢٦ ص ٧١٠) أن الخبر رواه ثقات.

فضلاً عن أن الخبر الموقوف من طريق عاصم الأحول، قد يكون من منكرات سعيد بن الفضل، فحينئذ لن تنفعه أي متابعة.

٣/ أن أئمة هذا الشأن نصوا على أن الوجه الأول (المرسل) أصح.. كأبي داود، والترمذي، وقال ابن عدي: «وهذا الأصل فيه عن عاصم عن عكرمة مرسلًا».

وقال الدارقطني: «قال لنا أبو بكر -[عبد الله بن سليمان الأشعث؛ أبي داود]-: لم يسنده عن سفيان وشعبة إلا أبو قتيبة، والصواب عن عاصم عن عكرمة مرسلًا».

وقال الخطيب في الموضع السابق -بعد أن ذكر ضعف حرب بن ميمون الأصغر، وروى له هذا الحديث متصلًا- قال: «لم يسند هذا الحديث عن خالد الحذاء غير حرب بن ميمون، وغيره يرسله ولا يذكر فيه ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه أبو قتيبة؛ سلم بن قتيبة عن شعبة عن عاصم الأحول عن عكرمة كذلك عن ابن عباس، ولم يسنده عن شعبة إلا أبو قتيبة، ورواه غيره عن شعبة عن عاصم عن عكرمة مرسلًا عن النبي ﷺ».

ولم يصحح الوجه المتصل المرفوع -فيما وقفت عليه- سوى الحاكم، حيث صححه على شرط البخاري.. وقال ابن الجوزي: «فإن قالوا: قال أبو بكر بن أبي داود: لم يرفعه إلا أبو قتيبة. قلنا: هو ثقة أخرج له البخاري، والرفع زيادة وهي من الثقة مقبولة».

وقال ابن رجب في فتح الباري (١١٨/٥): «صحح الحاكم وصله، وصحح الأكثرون إرساله، منهم: أبو داود في مراسيله، والترمذي في علله، والدارقطني، وغيرهم. وإلى ذلك يميل الإمام أحمد، وهو مرسل حسن».

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد روى عدة شواهد أخرى مرفوعة للخبر كما سبق أن ذكرت في المثال.

ب. خبر مختلف عليه من حيث الوصل والإرسال^(١)، صحح الإمام الطبري الوجه المتصل منه، ولم يرو له شواهد من السنة، إنما استشهد له لاحقاً بآية:

١١٣- في الجزء المفقود (ص ١٠٢ ح ١٣٢):

روى الطبري عن أحمد بن الحسين الترمذي، عن سعيد بن كثير بن عفير، عن مُفَضَّل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه؛ المِسُور بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أقيم على السارق الحدُّ فلا غُرْمَ عليه».

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل...» فذكر منها:

«والثانية: أن المعروف من هذا الخبر عن رواته: عن مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه المِسُور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف، عن النبي ﷺ، من غير إدخال أبيه فيه بينه وبين عبد الرحمن رضي الله عنه! قالوا: وإذا كان ذلك المعروف من نقل رواته، والمِسُور بن إبراهيم لا يُعلم له سماع من جده، لم يكن جائزاً الاحتجاج به في الدين.

قالوا: والثالثة: أنه قد حدث به عن ابن عفير غير أحمد بن الحسين، فوافق في روايته عنه سائر من حدث به عن مفضل بن فضالة، فذلك دليل على وهائه عندهم».

ثم روى الطبري الخبر على الوجه الذي أعل به الآخرون، كما سيأتي في التخريج. ولم يأت الطبري بمتابع للمِسُور، ولا روى شواهد أخرى للخبر^(٢).

تخريج الحديث:

روى هذا الخبر مُفَضَّل بن فضالة، وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

(١) الإرسال في هذا المثال بمعناه العام، وهو الانقطاع عموماً.

(٢) انظر: الجزء المفقود ١٠٣ - ١٠٥.

١/ من رواه عن مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه

المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢/ من رواه عن مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن

أخيه؛ المسور بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣/ من رواه عن مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعد بن

إبراهيم، عن المسور بن مخرمة، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن مفضل بن فضالة سبعة:

(حسان بن عبد الله، وعبد الرحمن بن بحر، وأبو صالح عبد الغفار بن داود، وسعيد بن عفير، وإسحاق بن الفرات، وعبد الله بن صالح، وعبد الرحمن بن يحيى الخلال)..

- أخرجه النسائي في سننه (ح ٤٩٨٤) من طريق حسان بن عبد الله. وقال النسائي: «وهذا مرسل، وليس بثابت».

- وأخرجه البزار في مسنده (٣/ ٢٦٧ ح ١٠٥٩) من طريق عبد الرحمن بن بحر. وقال البزار: «...المسور بن إبراهيم لم يلق عبد الرحمن».

- وأخرجه الطبري في المصدر السابق (ص ١٠٤ ح ١٣٣).

والدارقطني في سننه (٤/ ٢٤٢ ح ٣٣٩٨). وقال الدارقطني: «والمسور بن إبراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وإن صح إسناده كان مرسلًا».

كلاهما (الطبري، والدارقطني) من طريق عبد الغفار بن داود؛ أبي صالح الحراني.

- وأخرجه الطبري في المصدر السابق (ص ١٠٥ ح ١٣٥).

والدارقطني في -الموضع السابق (ح ٣٣٩٥)، و(ح ٣٣٩٦).

كلاهما: (الطبري، والدارقطني) من طريق سعيد بن عفير. وقرن الدارقطني في (ح ٢٩٦) أبا صالح -عبد الغفار بن داود- مع سعيد بن عفير ^(١).

(١) وهذا أحد الوجهين المرويين عن سعيد بن كثير بن عفير، والوجه الآخر عنه سيأتي في الوجه الثاني أعلاه.

- وأخرجه الطبري في المصدر السابق (ص ١٠٤ ح ١٣٤).
 وأبو بشر الدولابي في الكنى والأسماء (١٠٩٥/٣ ح ١٩١٨).
 كلاهما: (الطبري، والدولابي) من طريق الوليد بن شجاع، عن إسحاق بن الفرات^(١).
 - وأخرجه الطبراني في الأوسط (١١٠/٩ ح ٩٢٧٤) من طريق عبد الله بن صالح. وقال
 الطبراني: «لا يروي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به مفضل
 بن فضالة، وليس متصل الإسناد؛ لأن المسور لم يسمع من جده».

- وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٢٧٧/٨ ح ١٧٠٦٠) من طريق عبد الرحمن بن
 يحيى الخلال.

- سبعتهم: (حسان بن عبد الله، وعبد الرحمن بن بحر، وأبو صالح؛ عبد الغفار بن
 داود^(٢)، وسعيد بن عفير، وإسحاق بن الفرات، وعبد الله بن صالح، وعبد الرحمن بن يحيى
 الخلال) عن المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه المسور
 بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه: سعيد بن كثير بن عفير.
 أخرجه الطبري - كما تقدم في أول المثال (ح ١٣٢) - عن أحمد بن الحسين الترمذي،
 عن سعيد بن كثير بن عفير، عن مُفضَّل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن
 إبراهيم، عن أخيه؛ المسور بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن

(١) وهذا أحد الوجهين المرويين عن إسحاق بن الفرات. والوجه الآخر عنه سيأتي في الوجه الثالث أعلاه.

(٢) روى الدارقطني في - (ح ٣٣٩٨) المتقدم - من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه، عن أبي صالح؛

عبد الغفار بن داود، به.

وفي نفس الموضع رواه الدارقطني من طريق الرمادي، عبد الغفار بن داود، به. - [إلا أنه فيه: سعيد بن إبراهيم،

وليس: سعد بن إبراهيم!!] - قال أبو صالح: قلت للمفضل بن فضالة: يا أبا معاوية! إنما هو سعد بن إبراهيم.

فقال: هكذا حدثني، أو قال: في كتابي. سعيد بن إبراهيم مجهول، والمسور بن إبراهيم لم يدرك

عبد الرحمن بن عوف وإن صح إسناده كان مرسلًا. والله أعلم.

رسول الله ﷺ، واللفظ له.

- ولم أجد من روى الخبر على هذا الوجه -غير الطبري-، ولكن وجدت قولاً لابن عبد البر أن بعضهم أخرجه هكذا -أي بوجود أبيه..-، فقال ابن عبد البر: «...قال الثوري وسائر الكوفيين: إذا قطع السارق فلا غرم عليه، وهو قول الطبري، وحجة من ذهب هذا المذهب حديث المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، وبعضهم يرويه عن المسور، عن أبيه، عن جده ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه. قال أبو عمر: هذا حديث ليس بالقوي، ولا تقوم به حجة»^(١).

وذكره الدارقطني في علله (٢٩٤/٤) معلقاً عن مفضل بن فضالة، فقال: «وقيل عنه، عن المسور، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، ولا يثبت هذا القول». وهذا أحد الوجهين المرويين عن سعيد بن كثير بن عفير.

والوجه الثاني عن سعيد بن كثير بن عفير هو:

من رواه عن سعيد بن كثير بن عفير، عن المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ، مرفوعاً. - (وهو المروي عنه في الوجه الأول عن مفضل بن فضالة). أخرجه^(٢) الطبري في المصدر السابق (ص ١٠٥ ح ١٣٥) عن زكريا بن يحيى بن أبان المصري.

والدارقطني في -الموضع السابق (ح ٣٣٩٥)- من طريق أحمد بن منصور الرمادي. والدارقطني - أيضاً في الموضع السابق (ح ٣٣٩٦)- من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني.

ثلاثتهم: (زكريا بن يحيى بن أبان المصري، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني) عن سعيد بن عفير. وقرن الصاغاني أبا صالح -عبد الغفار بن داود- مع

(١) التمهيد ٣٨٣/١٣.

(٢) تقدم ذكر تخريج هذا الوجه عن سعيد بن كثير بن عفير في الوجه الأول عن مفضل بن فضالة، ولكن باختصار.

سعيد بن عفير.

وبالنظر في هذا الاختلاف على سعيد بن عفير^(١)؛ فإن يظهر رجحان الوجه الثاني عنه؛
للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الثاني عنه يفوقون رواية الوجه الأول عنه بالعدد، فرواة الوجه الثاني
ثلاثة^(٢)، بينما تفرد برواية الوجه الأول واحد^(٣).

٢/ أن من أئمة هذا الشأن من لم يثبت الوجه الذي فيه أبو المسور، فقد قال
الدارقطني: لا يثبت.. وقال ابن عبد البر: هذا حديث ليس بالقوي، ولا تقوم به
حجة.

٣/ أنه قد تابع سعيد بن عفير في روايته للوجه الثاني ستة رواة؛ هم المذكورون في
الوجه الأول عن مفضل بن فضالة^(٤).

(١) سعيد بن كثير بن عُفَيْر الحافظ (خ م قد س)، قد ينسب إلى جده: صدوق، عالم بالأنساب وغيرها، قال
الحاكم: يقال إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه. انظر ترجمته في:
تهذيب الكمال ٣٦/١١، والتقريب ص ٢٤٠.

(٢) وهم:

١/ زكريا بن يحيى بن أبان المصري لم أجد من ترجم له، وقد روى عنه الطبري في عدة مواضع من تفسيره
وتهذيبه - انظر على سبيل المثال: جامع البيان ٤/٦٢٩، وكذلك روى عنه ابن خزيمة - انظر على سبيل المثال:
صحيح ابن خزيمة ٤/٥٢ ح ٢٣٣٦-، وكذلك روى عنه الطحاوي - انظر على سبيل المثال: شرح مشكل
الآثار ٥/١٤٣ -.

٢/ أحمد بن منصور بن سيار البغدادي؛ أبو بكر الرمادي (ق): ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف
في القرآن. انظر ترجمته في: الكاشف ١/٣٠، والتقريب ص ٨٥.

٣/ محمد بن إسحاق الصَّاعِي؛ أبو بكر الحافظ، نزيل بغداد (م ٤). قال ابن حجر: «ثقة ثبت». انظر ترجمته
في: الكاشف ٨/٣، والتقريب ص ٤٦٧.

(٣) أحمد بن الحسن بن جُنَيْد الترمذي؛ أبو الحسن (خ ت): ثقة حافظ. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال
١/٢٩٠، والتقريب ص ٧٨.

(٤) مُفَضَّل بن فَصَّالَة بن عبيد؛ أبو معاوية القُتَيْبَانِي؛ قاضي مصر (ع): قال الذهبي: «ثقة، إمام، محاب الدعوة». انظر
ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٨/٤١٥، والكاشف ٣/١٥٣.

تخريج الوجه الثالث:

روى هذا الوجه إسحاق بن الفرات:

أخرجه الدارقطني في - في الموضوع السابق (ح ٣٣٩٩) - من طريق خالد بن خدّاش، عن إسحاق بن الفرات، عن مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعد بن إبراهيم، عن المسور بن مخرمة، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم. بنحوه. وقال الدارقطني: «هذا وهم من وجوه عدة».

وهذا أحد الوجهين المختلف فيهما على إسحاق بن الفرات.

والوجه الثاني عن إسحاق بن الفرات هو:

من رواه عن إسحاق بن الفرات، عن المفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً. (وهو المذكور في الوجه الأول من الاختلاف على المفضل بن فضالة).

وتقدم أنه أخرجه الطبري في المصدر السابق (ص ١٠٤ ح ١٣٤). وأبو بشر الدولابي في الكنى والأسماء (١٠٩٥/٣ ح ١٩١٨).

كلاهما: (الطبري، والدولابي) من طريق الوليد بن شجاع، عن إسحاق بن الفرات.

وبالنظر في هذا الاختلاف على إسحاق بن الفرات؛ يظهر رجحان الوجه الثاني عنه؛ للأسباب التالية:

١/ أن راوي الوجه الثاني عنه أوثق من راوي الوجه الأول، فراوي الوجه الثاني هو:

الوليد بن شجاع؛ أبو همام السكوني، الكوفي (م د ت ق).

قال الذهبي: «حافظ يغرب». وقال ابن حجر: «ثقة»^(١).

بينما راوي الوجه الأول عن إسحاق بن الفرات، هو:

خالد بن خدّاش؛ أبو الهيثم المهلي (بخ م كد س) مولا هم البصري.

قال أبو حاتم وغيره: «صدوق».

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٢٦/٣، والتقريب ص ٥٨٢.

وضعه ابن المديني، والساجي.

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ»^(١).

٢/ أنه قد تابع إسحاق بن الفرات في روايته للوجه الثاني ستة، وهم المذكورون في الوجه الأول عن مفضل بن فضالة.

بينما لا يوجد أية متابعة للوجه الأول عن إسحاق بن الفرات.

٣/ أن من أئمة هذا الشأن من نص على خطأ الوجه الأول عن إسحاق بن الفرات، فقال الدارقطني: «هذا وهم من وجوه عدة». انتهى قوله.

كما ذكره الدارقطني في علله - (٢٩٥/٤) - معلقاً عن مفضل بن فضالة، فقال:

«وقيل عنه عن يونس، عن الزهري، عن سعد بن إبراهيم، ولا يصح هذا القول، وقال

ابن لهيعة، عن سعد بن إبراهيم، عن المسور بن مخرمة، عن النبي ﷺ ولا يصح أيضاً».

بينما ذكره ابن القطان في بيان الوهم (٧١/٣)، مستدلاً بوجود الزهري - بين يونس وسعد بن إبراهيم - على وجود انقطاع آخر، في الأسانيد السابقة، زيادة على الانقطاع بين المسور، وجده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

قلت: ولا أوافق ابن القطان رحمه الله في قوله، فإن هذا الوجه - أي الذي ورد فيه الزهري... - لم يثبت، وتفرد بروايته من لا يحتمل تفرده، فلا يُستدل به على ما ذكره ابن القطان. فضلاً عن قول إمام هذا الشأن وهو الدارقطني، أنه لا يصح. - والله أعلم.

والخلاصة: أن الراجح من الأوجه الثلاثة المروية عن مفضل بن فضالة، هو الوجه الأول، وهو: (من رواه عن مفضل بن فضالة، عن يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ).

حيث رواه عنه سبعة. بينما كان الوجهان الآخران مرجوحين؛ للأسباب التي قدمتها عند كلٍ منهما.

ثم إن هذا الوجه الراجح - وكذلك الوجه الثاني عن مفضل - مداره على المسور بن

(١) انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٤١٠/٢، والتقريب ١٨٧/١.

إبراهيم.. وقد انتقده العلماء بأنه لا يعرف حاله، وأنه لم يلق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرسله، وخبره منكر...

قال الذهبي في المسور بن إبراهيم: «لا يعرف حاله، وحديثه منكر، أخرجه النسائي، ووهاه من رواية أخيه سعد، عنه، في أن السارق إذا حد لا يغرم»^(١).

وقال النسائي: «وهذا مرسل، وليس بثابت».

وقال البزار: «...المسور بن إبراهيم لم يلق عبد الرحمن».

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث مفضل بن فضالة، عن يونس، عن سعد بن إبراهيم، عن المسور بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً: ((لا يغرم سارق إذا أقيم عليه الحد)). فأجاب: «هذا حديث منكر، ومسور لم يلق عبد الرحمن؛ هو مرسل أيضاً»^(٢).

وقال الطبراني: «لا يروي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به مفضل بن فضالة، وليس متصل الإسناد؛ لأن المسور لم يسمع من جده».

وقال الدارقطني: «والمسور بن إبراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وإن صح إسناده كان مرسلًا».

وقال الدارقطني في علله، وقد سئل عن حديث المسور بن إبراهيم، عن جده عبد الرحمن، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يغرم السارق))؟ فأجاب مبيناً الاختلاف على مفضل بن فضالة، ثم ختم قوله في الحديث بأنه: «مضطرب، غير ثابت»^(٣).

وقال البيهقي في الموضع السابق: «فهذا حديث مختلف فيه عن المفضل - فذكر أوجه الاختلاف عنه^(٤) ثم قال: -؛ فإن كان سعد هذا ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فلا نعرف بالتواريخ له أخاً معروفاً بالرواية يقال له: المسور، ولا يثبت للمسور الذي ينسب إليه

(١) سبق ذكره في الفصل الثالث، من الباب الأول، ص ٣٦٧.

(٢) علل الحديث ٤٥٢/١.

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٢٩٤/٤، ٢٩٥.

(٤) سوى الوجه الذي رواه الطبري، بزيادة (أبي المسور).

سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم سماع من جده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ولا رؤية فهو منقطع ... وإن كان غيره؛ فلا نعرفه ولا نعرف أخاه ولا يحل لأحد من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه».

ولكن تعقبه ابن التركماني فقال: «في كتاب ابن أبي حاتم: (مسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف؛ أخو سعد وصالح؛ ابني إبراهيم، روى عن عبد الرحمن بن عوف مرسلًا - روى عنه أخوه سعد بن إبراهيم، سمعت أبي يقول ذلك^(١)) - وذكر ذلك صاحب الكمال وزاد مات سنة سبع ومائتين^(٢) روى له النسائي، فظهر بهذا أن سعدًا هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وأنه لا وجه لترديد البيهقي، وأن له أخًا يقال له: المسور، فإن لم يثبت للمسور سماع من عبد الرحمن، والحديث مرسل، فالقائلون به يحتجون بالمرسل، على أن ابن جرير الطبري أخرج هذا الحديث في تهذيب الآثار موصولاً - [ثم ذكره بسند الطبري، ثم قال:] - وهذا السند ما خلا المسور وأباه على شرط البخاري، وأبوه ذكره ابن حبان في ثقات التابعين^(٣)»^(٤).

وقال ابن القطان - بعد أن نقل عن عبد الحق الإشبيلي قوله في الإسناد: إنه منقطع -، قال: «وهو لا يصح ولو اتصل».. فذكر الاختلاف على مفضل بن فضالة^(٥)، وذكر انقطاعاً آخر بين يونس وسعد - كما تقدم في تخريج الوجه الثالث - زيادة على الانقطاع بين المسور وجده؛ عبد الرحمن بن عوف. كما أضاف ابن القطان قائلاً: «وله مع ذلك من العيب أن

(١) الجرح والتعديل ٢٩٨/٨.

(٢) هكذا ورد تاريخ وفاته في الجوهر النقي، ويظهر أنه خطأ طباعي؛ إذ قال ابن حجر في التهذيب ١٣٦/١٠: «قرأت بخط مغلاطي أنه وجد بخط أبي إسحاق الصريفي الحافظ أن المسور بن إبراهيم هذا مات سنة سبع ومائة». ولم أجد تاريخ وفاته في تهذيب الكمال ٥٧٩/٢٧.

(٣) الثقات ٤/٤. وقال ابن حجر في التقریب ص ٩١: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قيل: له رؤية، وسماعه من عمر، أثبتة يعقوب بن شيبة، مات سنة خمس وقيل: ست وتسعين (خ م د س ق).

(٤) في الجوهر النقي على حاشية السنن الكبرى للبيهقي ٢٧٧/٨.

(٥) سوى الوجه الذي رواه الطبري، بزيادة (أبي المسور).

المسور لا تعرف حاله»^(١).

* قلت: ويظهر من صنيع الإمام الطبري:

١/ أنه يُعدّل المسور بن إبراهيم من وجهة نظره، حيث صحح سنده المتصل (بزيادة أبيه)، ولم يأت له بمتابع.

٢/ لم يعل هذا السند المتصل الفرد، بالطرق الكثيرة المرسلة التي روى الطبري مجموعة منها.

٣/ لم يرو للخبر شواهد أخرى -خلافًا لعادته في تهذيبه-. ومن أفق من الفقهاء بأن

السارق إذا أقيم عليه الحد فلا غرم عليه، إنما عمدته هذا الخبر، كما ذكر ابن

عبد البر -فيما تقدم-، حيث قال: «وحجة من ذهب هذا المذهب حديث المسور

بن إبراهيم...». ولكن الطبري ذكر في فقه الحديث الدلالة على صحة قوله من

القرآن؛ فذكر قوله تعالى: ﴿ / وَالسَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءُ بِمَا كَسَبَا

نَكَلًا مِّنَ اللَّهِ ۖ ﴾^(٢)، وعلق على الآية الكريمة قائلاً: «فأوجب -جل ثناؤه- على

المسلمين قطع يده، ولم يأمرهم بتغريمه قيمة ما سرق مما قد استهلك منه، ولو كان

ذلك له لازماً لكان قد عرف عباده لزومه ذلك، كما عرفهم وجوب القطع عليه:

إما بنص التنزيل أو بحكم الرسول ﷺ، وفي تركه تعريفهم وجوب ذلك عليه ببعض

ما ذكرنا الدلالة الواضحة على أن ذلك عليه غير واجب...»^(٣).

(١) انظر: بيان الوهم ٧١/٣ - ٧٢.

(٢) المائدة: ٣٨. وانظر: الجزء المفقود ص ١٠٥، و ١١٠.

(٣) الجزء المفقود ١١١.

ج. خبر مختلف عليه من حيث الوصل والإرسال، صحح الإمام الطبري الوجه المتصل منه، ولم يرو له شواهد من القرآن ولا من السنة، إنما استشهد له بعمل الخلفاء الراشدين

١١٤- في مسند ابن عباس (٧٥٦/٢ ح ٣٢)

روى الطبري من طريق زائدة بن قدامة، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال: إني أبصرت الهلال الليلة! فقال: ((تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله؟)) فقال: نعم. فقال: ((قم، يا فلان، فأذن في الناس فليصوموا)).

فصحح الطبري إسناده، وذكر أن الآخرين ضعفوه لعل، منها: «أنه قد حدث به عن سماك، غير زائدة، فأرسله عن عكرمة، ولم يجعل بينه وبين النبي ﷺ أحدًا».

ثم روى الطبري الحديث بوجهه المرسل - (ح ١١٩) - من طريق ابن المبارك، عن سفيان - الثوري -، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، أن أعرابياً أتى النبي ﷺ.. فذكر الحديث بنحوه.

ولم يأت الإمام الطبري بمتابع لزائدة أو من فوقه في رواية هذا الخبر متصلًا، كما لم يرو شواهد للخبر، إنما قال: «وعلى ذلك من منهجه كان عمل الخلفاء الراشدين المهديين الأئمة الصالحين». ثم قال: «ذكرُ من حضرنا ذكره ممن سلك من ذلك سبيل ما روي عن النبي ﷺ من فعله فيه...»، فروى آثارًا عن عمر بن الخطاب، وعن ابنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما^(١). في قبولهم الخبر الواحد في هلال شوال.

ثم ذكر أن آخرين قالوا: لا يجوز في ذلك أقل من شهادة شاهدين عدلين، وروى الآثار التي استدلو بها، وكان منها عن عمر بن الخطاب أيضًا^(٢).

(١) مسند ابن عباس ٧٥٦/٢

(٢) وقال الطبري في ختام ما ذكره من الخلاف ٧٧٠/٢: «(الصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الخبر عن رؤية الهلال خبرٌ نظير المنقول عن الحجة التي يلزم العملُ به من أورده عليه العدلُ الصادقُ واحدًا كان الذي أورده عليه، أو جماعة، ذكرًا كان أنثى، حرًا أو عبدًا... لما ذكرنا في الخبر عن رسول الله ﷺ من قبوله خبر الأعرابي،

تخريج الحديث:

روى هذا الخبر سماك بن حرب، واختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

٢/ من رواه عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

تخريج الوجه الأول:

- أخرجه أبو داود في الصوم: باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (ح ٢٣٤٠).

والترمذي في الصوم: باب ما جاء في الصوم بالشهادة (ح ٦٩١).

والنسائي في الصيام: باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان (ح ٢١١٥).

وابن ماجه في الصيام: باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال (ح ١٦٥٢).

والطبري كما تقدم في (ح ٣٢) و(ح ٣٣) أيضاً.

وابن خزيمة في صحيحه (ح ١٩٢٣) (ح ١٩٢٤).

وابن حبان في صحيحه (٢٣٠/٨ ح ٣٤٤٦) - بنحوه. ثم أتبعه ابن حبان بقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به سماك بن حرب، وأن رفعه غير محفوظ فيما زعم»، فروى له شاهداً من حديث ابن عمر (ح ٣٤٤٧).

وأخرجه الحاكم في مستدركه (١/٤٣٧ ح ١١٠٤) بنحوه. وقال الحاكم: «قد احتج البخاري بعكرمة واحتج مسلم بسماك، وهذا حديث صحيح الإسناد متداول بين الفقهاء ولم يخرجاه».

كلهم من طريق زائدة بن قدامة، بنحوه.

- وأخرجه الترمذي في الموضع السابق - أيضاً - (ح ٦٩١) من طريق الوليد بن أبي ثور، بنحوه.

- وأخرجه النسائي في الموضع السابق -أيضاً- (ح ٢١١٤) من طريق الفضل بن موسى، عن سفيان الثوري، بنحوه، مختصراً. وهو أحد وجهي الخلاف على سفيان الثوري كما سيأتي.

- ثلاثتهم: (زائدة بن قدامة، والوليد بن أبي ثور، وسفيان الثوري) عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه اثنان: حماد بن سلمة، وسفيان الثوري.

تخريج رواية حماد بن سلمة:

- أخرجه أبو داود في الموضع السابق (ح ٢٣٤١) من طريق حماد بن سلمة، بنحوه. وقال أبو داود: «رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلاً».

تخريج رواية سفيان الثوري:

اختلف على سفيان الثوري على وجهين:

أ. من رواه عنه، عن سماك، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ب. من رواه عنه، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

تخريج الوجه الأول عن سفيان:

- أخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢١١٤) من طريق أبي داود -الحفري-.

- وأخرجه النسائي أيضاً في الموضع السابق (ح ٢١١٥).

والطبري -كما تقدم أعلاه- (ح ١١١٩).

كلاهما: (النسائي، والطبري) من طريق عبد الله بن المبارك.

- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤/ ١٦٦ ح ٧٣٤٢) بنحوه.

- ثلاثتهم: (أبو داود الحفري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق) عن سفيان الثوري.

- كلاهما: (حماد بن سلمة، وسفيان الثوري) عن سماك بن حرب، عن عكرمة، مرسلاً.

تخريج الوجه الثاني عن سفيان:

أخرجه النسائي في الصيام: باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان... (ح ٢١١٢) من طريق الفضل بن موسى، عن سفيان الثوري، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ. فذكره بنحوه، مختصراً. وقد تقدم ذكره في تخريج الوجه الأول عن سماك.

وبالنظر في هذا الخلاف على سفيان، يظهر رجحان الوجه الأول عنه، وهو الوجه المرسل. فقد رواه عنه ثلاثة بينما تفرد في رواية الوجه الثاني عنه واحد، وهو **الفضل بن موسى السنياني**؛ أبو عبد الله المروزي (ع). قال ابن حجر: «ثقة ثبت، وربما أغرب»^(١). وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٤٣/٢): «رواه عن سماك... سفيان الثوري واختلف عليه...»، فذكر روايتي النسائي المسندة، والمرسلة من طريق سفيان، ونقل عنه أنه قال: «وهذا أولى بالصواب؛ لأن سماكاً كان يلحقن فيتلحقن، وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل»^(٢).

وبالنظر في الاختلاف على سماك يظهر رجحان الوجه الثاني عنه، وذلك للأسباب التالية:

١/ أن أكثر أصحاب سماك رواه عنه مرسلًا^(٣)، بناء على ما ذكره كبار الأئمة كالترمذي حيث قال في الموضع السابق: «حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا، وأكثر أصحاب سماك رواه عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم؛ قالوا: تقبل شهادة رجل واحد في الصيام...».

وقال أبو داود: «رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلًا...».

٢/ أن من أئمة هذا الشأن من نص على أن المرسل أصح، كالنسائي، فقد قال الزيلعي في

(١) التقريب ص ٤٤٧.

(٢) لم أجده في المطبوع من سننه.

(٣) وإن كنت -فيما وقفت عليه من المصنفات- لم أجد إلا راويين؛ هما حماد بن سلمة، وسفيان الثوري، -كما

تقدم في التخريج-.

نصب الراية (٤٣٥/٢): «رواه النسائي مرسلًا ومسنَدًا، وذكر أن المرسل أولى بالصواب، وأن سماكًا إذا تفرد بشيء لم يكن حجة؛ لأنه كان يلحقن فيتلحقن».

بينما قال ابن الملقن في البدر المنير (٦٤٦/٥): «...وأما رده بالإرسال فقد علم ما في تعارض الوصل والإرسال، ولا شك أن الوصل زيادة، وهي من الثقة مقبولة، لا جرم صححها ابن حبان والحاكم».

قلت: مدار الخبر -موصولاً ومرسلًا- على سماك بن حرب، وسبق في هذا الفصل الترجمة لسماك بن حرب في (ح ١١٢)، وأن الإمام أحمد قال فيه: «مضطرب الحديث».

وقال ابن عمار: «يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه».

وقال يعقوب بن شيبه: «قلت لابن المديني رواية سماك عن عكرمة؟» فقال: «مضطربة».

وقال ابن حجر: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة،

فكان ربما تلقن».

أما الطبري فهو يوثق سماك بن حرب، حيث روى له عدة أحاديث، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً، وصرح الطبري بتصحيح سندها^(١). كما قال في أحد هذه الأحاديث: إن رواته ثقات^(٢).

(١) انظر: مسند ابن عباس (ح ٢٦ - ح ٤٠) ٦٩١/٢ - ٧٩٨.

(٢) ذكر ذلك في فقه الحديث (ح ٢٦) ٧١٠/٢.

وأستنتج مما سبق ما يلي:

١. أن الإمام الطبري أعل الوجه المتصل كما تقدم في خبر أبي بكر الصديق رضي الله عنه -الوارد في تفسيره-، حيث روى الطبري الوجه المرسل أولاً، ثم أشار إلى أن الهيثم بن الربيع رواه بإضافة أنس رضي الله عنه -أي وصل إسناده-، وغلطه الطبري، وصوب الوجه المنقطع. وهو ما رجحه النقاد من المحدثين.

وهذه حالة فريدة من الإمام الطبري أن يعل الوجه المتصل، ويصوب المرسل. ولكن -فيما يظهر لي- لم يكن ذلك منه من باب أنه لا يقبل المتصل إذا عورض بالمرسل، أو لاعتباره أن المتصل قد يكون مما وهم فيه الثقة؛ ذلك أن الوجه المتصل هنا علته ظاهرة، فهو من رواية الهيثم بن الربيع، وقد قال فيه أبو حاتم: «شيخ ليس بمعروف»، وقال ابن حجر: «ضعيف». وإلى الهيثم نسب الطبري الوجه المتصل. والله أعلم.

٢. أن الإمام الطبري في خبر أبي هريرة رضي الله عنه الدال على أن الله تعالى أعذر إلى صاحب الستين-، أعل كلا الوجهين.

ويلاحظ أن ذلك جاء تعقيماً على ما ذكره من الخلاف بين أهل التأويل في العمر الذي أعذر الله إلى صاحبه؛ فقال بعضهم: أربعون سنة، وقال آخرون: بل ذلك ستون سنة.. ولا مجال للجمع في هذه الحالة.. فلجأ الإمام الطبري إلى ترجيح أحد القولين، ومعرفة أشبه القولين بتأويل الآية -كما ذكر-، فنظر في ثبوت حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فلم يثبت عنده بوجهيه المرسل والمتصل؛ لذا عدل إلى الأخذ بقول من قال: إن العمر هو أربعون سنة، مستشهداً له بدلالة العقل، كما تقدم. والله أعلم.

٣. أن هناك عدة أخبار في تهذيبه مختلف فيها من حيث الوصل والإرسال، صحح فيها الإمام الطبري الوجه المرسل.

وذكرت على ذلك ثلاثة أمثلة، وكان الوجه المرسل من المثال الأول والثالث من رواية التابعي عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما المثال الثاني فالوجه المرسل منه هو انقطاع ما بين المسور بن إبراهيم، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

وفي المثال الأول من الأخبار التي صححها -وهو حديث ابن عباس المرفوع: ((ضع أنفك يسجد معك))؛ استشهد له الطبري بشواهد مرفوعة لهذا الخبر من رواية صحابة آخرين.

وذكر بعد ذلك أن هناك من يحتج عليه بخلاف الخبر من عمل بعض الصحابة والتابعين حيث تركوا السجود على الأنف!

لكن الطبري أجاب عن ذلك بأن هناك من الصحابة أيضاً من خالفهم في ذلك... ثم قال: «وإذا اختلف أهل العلم في أمر من أمور الدين، فالفاصل بينهم حكم رسول الله ﷺ وسننه، وقد صح الخبر عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا من أمره المصلي في السجود بوضع أنفه بالأرض...»^(١).

وأما المثال الثاني وهو حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه المرفوع: ((إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه)).. فليس فيه ما يعارضه من أخبار أخرى مرفوعة، إنما اختلف العلماء في حكم هذه المسألة، على اعتبار أن منهم من لم يصحح هذا الخبر، أما الطبري فقد استشهد له لاحقاً بآية.

وموقف الطبري هذا يمثل موقف الفقهاء في قبولهم للخبر، وهذا يعيدنا إلى ما قاله أبو الحسن بن الحصار الأندلسي، حيث قال:

«إن للمحدثين أغراضاً في طريقتهم، احتاطوا فيها وبالغوا في الاحتياط، ولا يلزم الفقهاء اتباعهم على ذلك؛ كتعليلهم الحديث المرفوع بأنه قد روي موقوفاً، أو مرسلًا، وكطعنهم في الراوي إذا انفرد بالحديث، أو بزيادة فيه، أو لمخالفة من هو أعدل منه، وأحفظ، قال: وقد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب، فلا بأس بإطلاق القول بصحته، إذا وافق كتاب الله تعالى، وسائر أصول الشريعة»^(٢).

وأما المثال الثالث: وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى رسول

(١) مسند ابن عباس ١/١٩٩.

(٢) النكت على ابن الصلاح للزركشي ٢/١٠٧.

الله ﷺ فقال: إني أبصرت الهلال الليلة! فقال: ((تشهد أن لا إله إلا الله...)) الحديث. فاستشهد له الطبري بعمل الخلفاء الراشدين.. وذكر خلاف العلماء في هذه المسألة. وهذه من الحالات القليلة التي يروي فيها الطبري حديثاً من أصول كتابه التهذيب دون أن يروي بعده أخباراً أخرى مرفوعة تشهد له.

فيظهر أن الإمام الطبري بالعموم يصحح الوجه المتصل، على اعتبار أن الرواة بينه وبين النبي ﷺ في هذا الوجه رواة عدول؛ لقوله في مواضع عديدة -عند تصحيحه للخبر الذي ضعفه الآخرون بسبب الاختلاف-: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون عند الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...»^(١).

والوصل نوع من أنواع الزيادة المقبولة من الثقات في رأي الفقهاء، كما قال النووي: «الصحيح؛ بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو الحديث أنه إذا روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً، أو موصولاً ومرسلاً حكم بالرفع والوصل؛ لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد، والله أعلم»^(٢).

ويلاحظ أن الروايات التي صححها لم تشتمل على معنى شاذ، وإن دلت على أحكام فقهية مما اختلف فيها العلماء، لكنها تظل ضمن دائرة ما عرف من الشرع، حيث قال به بعض الصحابة، أو أفتى به جماعة من السلف.

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٦ / ٢٩.

{ الفصل الخامس }

منهجه في الإعلال بالاضطراب

- تعريف الحديث المضطرب.
- حكم الاضطراب.
- مسلكان للإمام الطبري في ردّه للأخبار بسبب اضطراب رواته..
- أمثلة المسلك الأول:
ويشتمل على الأخبار من (ح ١١٥) إلى (ح ١١٧).
- مثال المسلك الثاني:
ويشتمل على الخبر (ح ١١٨).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار، نقل عن الآخرين إعلالهم لها بالاضطراب:
ويشتمل على الخبر (ح ١١٩).
- النتيجة.

الفصل الخامس: منهجه في الإعلال بالاضطراب

تعريف الحديث المضطرب:

قال ابن الصلاح في تعريف الحديث المضطرب: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحدهما... فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه»^(١).

وقد تعقب الزركشي ابن الصلاح في قوله: «إنا نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»، فقال: «كان ينبغي أن يقول: وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت [الروايتان]^(٢)، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف؛ تكافأت الروايات أم تفاوتت»^(٣). وسأعود إلى كلامه في نتائج هذا الفصل بشيء من التفصيل.

مواضع وقوع الاضطراب:

يقع الاضطراب في متن الحديث، كما يقع في إسناده، وهو الغالب. وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة^(٤).

حكم الاضطراب:

الاضطراب موجبٌ لضعف الحديث؛ لإشعاره بعدم الضبط من رواته^(٥). وقد يجتمع الاضطراب مع الصحة.. فقد قال الحافظ ابن حجر: «إن الاختلاف في الإسناد إذا كان بين ثقات متساوين، وتعذر الترجيح، فهو في الحقيقة لا يضر في قبول

(١) علوم الحديث ص ٩٣.

(٢) زدت ما بين المعكوفتين لتتم العبارة.

(٣) النكت ٧٨٣/٣.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٤، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٣٣، وشرح شرح نخبة الفكر للقاري ص ٤٨٣.

(٥) انظر: المواضع في الحاشية السابقة.

الحديث والحكم بصحته؛ لأنه عن ثقة في الجملة، ولكن يضر ذلك في الأصحية عند التعارض -مثلاً-، فحديث لم يختلف فيه على روايه أصلاً، أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح»^(١).

ووضح السيوطي كلام ابن حجر فقال: «وقع في كلام شيخ الإسلام السابق أن الاضطراب قد يجامع الصحة، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة، وكذا جزم الزركشي بذلك في مختصره، فقال: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن»^(٢).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري، فإنه بالنظر في مصنفاته؛ نلاحظ أن له مسلكين في ردّه للأخبار بسبب اضطراب رواتها، وهما:

- ١ - إما أن يصرح بأن الخبر اضطرب فيه.
 - ٢ - أو أن يردّ سند الحديث دون بيان السبب، فيقول -مثلاً-: «في إسناده نظر».. ثم يتبين بعد دراسة السند، أن الخبر مضطرب، وصرح بذلك بعض العلماء.
- وفيما يلي سأتناول بالدراسة أمثلة على هذين المسلكين، ثم أعرج على تصحيح الإمام الطبري لأخبار ذكر عن غيره أنهم أعلوها بالاضطراب، وأختم بما استنتجته في هذه المسألة..

(١) النكت على ابن الصلاح ٨١٠/٢.

(٢) تدريب الراوي ص ١٣٦.

أمثلة المسلك الأول:

١١٥ - المثال الأول:

في مسند عمر (٥٦٣/٢):

- ح ٨٣٣ - قال الطبري: «حدثنا به أبو كريب، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن مسعر، عن أبي العنّس، عن أبي العدّس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئاً على عصاه، فقمنا له، فقال: ((لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يُعظم بعضهم بعضاً))».

ثم قال - في ص ٥٦٥ -:

«... الخبر عن النبي ﷺ بالنهي عن القيام للأحياء خبر فيه نظر؛ وذلك أن خبر أبي أمامة خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته؛ وذلك أن أبا العدّس وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار، هذا مع اضطراب من ناقله في سنده فمن قائل فيه: عن أبي العدّس، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي العدّس، عن أبي مرزوق، عن رجل، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي مرزوق، عن أبي العدّس عن أبي أمامة».

ثم قال: (ذكر اختلاف الرواة في ذلك). فروى الطبري وجهين من ذلك - كما سيأتي في التخريج -، ثم قال: «لم يكن واحد من الخبرين اللذين ذكرنا عن رسول الله ﷺ في ذلك صحيحاً ثابتاً»^(١).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث مسعر بن كدام، واختلف عنه على ستة أوجه^(٢)..

الوجه الأول:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٣/٥ ح ٢٥٥٨١). بمثله - ومن طريقه: أبو داود في

(١) انظر: المصدر السابق ص ٥٦٧.

(٢) سأذكر مباشرة مع كل وجه تخرجه منعاً للتطويل، نظراً لكثرة الأوجه.

الأدب: باب ما جاء في قيام الرجل للرجل (ح ٥٢٣٠)، وابن حبان في المجروحين (٣/١٥٩ ح ١٢٨٣)^(١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٧٨ ح ٨٠٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٤٦٩ ح ٨٩٣٧) -.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٢١٨١). بمثله مع زيادة.
والبزار في مسنده (١٣/١٨٩ ح ٦٦٤٢) من طريق عثمان بن أبي شيبة، بمثله مع زيادة.
والطبري - كما تقدم (ح ٨٣٣) - عن أبي كريب، واللفظ له.
والطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٧٨ ح ٨٠٧٢) من طريق سهل بن عثمان، بنحوه مع زيادة.

خمسهم: (أبو بكر بن أبي شيبة، والإمام أحمد، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو كريب، وسهل بن عثمان) عن عبد الله بن نمير.

- وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص ٣٢٥ ح ٨٢٤) بنحوه مع زيادة.
وتمام الرازي في فوائده (١/١٢٩ ح ٢٩٦). بمثله مع زيادة.
كلاهما: (الخرائطي، وتمام الرازي) من طريق يحيى بن هاشم السمسار.
وقال الرازي: «رواه عبد الله بن نمير، عن مسعر بن كدام، فجوده كما جوده يحيى بن هاشم».

- وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/٤٦٩ ح ٨٩٣٧) من طريق محمد بن بشر، بمثله مع زيادة.

- ثلاثتهم: (عبد الله بن نمير^(٢)، ويحيى بن هاشم السمسار، ومحمد بن بشر^(٣)) عن

(١) وقال ابن حبان: «أبو مرزوق عن أبي غالب روى أحدهما عن الآخر روى ما لا يتابعان عليه لا يجوز الاحتجاج بهما؛ لانفرادهما عن الأثبات بما خالف حديث الثقات».

(٢) وأتبع عبد الله بن الإمام أحمد رواية أبيه لهذا الحديث - من طريق ابن نمير -، برواية أخرى (ح ٢٢١٨٢) فقال عبد الله: «حدثنا محمد بن عباد، حدثنا سفيان - [بن عيينة] - حدثنا مسعر، عن أبي، عن أبي، عن أبي، منهم أبو غالب، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، مثله، أو نحوه».

قلت: سيأتي في التخريج أعلاه تخريج أوجه أخرى عن سفيان بن عيينة.

(٣) ورواه محمد بن بشر بسند آخر مختلف - كما سيأتي أعلاه عند الطبري (ح ٨٣٦) -.

مسعر، عن أبي العنيس، عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مرفوعاً.

الوجه الثاني:

أخرجه ابن ماجه في أبواب الدعاء: باب دعاء رسول الله ﷺ (ح ٣٨٣٦) بنحوه، مع زيادة.

والطبري في المصدر السابق (٥٦٥/٢ ح ٨٣٥). بمثله.

كلاهما: (ابن ماجه، والطبري) من طريق وكيع بن الجراح، عن مسعر بن كدام، عن أبي مرزوق، عن أبي العدبس^(١)، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مرفوعاً.

وذكر رواية وكيع الدارقطني في الغرائب - كما في أطراف ابن طاهر (١٩/٥ ح ٤٥٤٤-)، وقال: «وخالفه عبد الله بن نمير ومحمد بن بشر - فذكر إسنادهما، ثم قال:- ولم يروه بهذا الإسناد عن مسعر غيرهما».

الوجه الثالث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٢٢٠١) بنحوه، مع زيادة.

والرويان في مسنده (٣١٢/٢ ح ١٢٧١) عن محمد بن بشار وعمر بن علي - قرئهما-، بنحوه مع زيادة، وفيه اليهود بدل الأعاجم.

ثلاثتهم: (الإمام أحمد، ومحمد بن بشار، وعمر بن علي) عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص ٣٢٥ ح ٨٢٣) من طريق ابن كنانة، بنحوه مع زيادة.

(١) وقع في المطبوع من سنن ابن ماجه: عن (أبي وائل)؛ بدل أبي العدبس، وهو خطأ..

قال المزي في التحفة (١٨٣/٤ ح ٤٩٣٤): «ووقع في بعض النسخ المتأخرة -يقصد من سنن ابن ماجه- عن أبي مرزوق، عن أبي وائل، عن أبي أمامة، وهو وهم ممن دون المصنف».

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال ٤٢٤/٧: «هو في سنن ابن ماجه... عن وكيع، عن مسعر، عن أبي مرزوق، عن أبي العدبس، عن أبي أمامة، وهذا غلط وتخييط، وفي بعض النسخ عن أبي وائل بدل عن أبي العدبس».

قلت: ويؤكد أن الصواب (أبو العدبس)، رواية وكيع عند الطبري (ح ٨٣٥)، والدارقطني في الغرائب، وهي على نحو ما أثبت أعلاه.

كلاهما: (يحيى بن سعيد، وابن كنانة) عن مسعر، عن أبي العديس، عن أبي خلف، عن أبي مرزوق، عن أبي أمامة عليه السلام، مرفوعاً. وجاء اسم أبي خلف عند الإمام أحمد على الشك^(١).

الوجه الرابع:

أخرجه الطبري في المصدر السابق (٥٦٥/٢ ح ٨٣٦) من طريق محمد بن بشر، عن مسعر، عن أبي العديس، عن أبي مرزوق، عن رجل، عن أبي أمامة عليه السلام، مرفوعاً، بمثله.

الوجه الخامس:

ذكره الدارقطني في علله (٢٦٩/١٢) عن إسماعيل بن إبراهيم الصائغ^(٢)، عن مسعر، عن مرزوق -أبي عبد الله الحمصي-، عن أبي أمامة عليه السلام.

الوجه السادس:

رواه ابن عيينة، واختلف عنه على أربعة أوجه:

الأول:

أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على مسند أبيه (ح ٢٢١٨٢) فقال عبد الله: حدثنا محمد بن عباد، حدثنا سفيان -[بن عيينة]- حدثنا مسعر، عن أبي، عن أبي، عن أبي، منهم أبو غالب، عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله، أو نحوه.

الثاني:

أخرجه عبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (ص ١٢٧ ح ٧٨) من طريق إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر بن كدام، عن أبي مرزوق، عن أبي العباس، عن أبي العديس، عن أبي أمامة عليه السلام، مرفوعاً، بنحوه.

(١) قال: عن رجل أظنه أبا خلف.

(٢) قال الدارقطني: وهو شيخ من أهل مكة، ثقة.

الثالث:

ذكره الدارقطني في علله (٢٦٩/١٢) عن إبراهيم بن بشار، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن أبي مسكين، عن أبي مرزوق، عن أبي العديس، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مرفوعاً.

الرابع:

ذكره الدارقطني في الموضع السابق -أيضاً-، عن ابن أبي عمر العدي، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر بن كدام، عن أبي العنيس، عن أبي العديس، عن أبي مرزوق، عن أبي أمامة رضي الله عنه. وقال الدارقطني: «ولم يذكر أبا غالب».

قلت: فالاختلاف على ابن عيينة كبير إلا أن جميع الأوجه الثلاثة الأخيرة عنه ليس فيها أبو غالب.

وبالنظر في هذا الخبر فإنه يظهر جلياً الاضطراب الواقع في أوجهه عن مسعر بن كدام بن ظهير؛ أبو سلمة الكوفي (ع). وهو ثقة، ثبت، فاضل^(١).

إلا أنه يظهر -أيضاً- رجحان الوجه الأول عنه - (أي عن مسعر، عن أبي العنيس، عن أبي العديس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً) -، وذلك للأسباب التالية:

١/ أن راويه عن مسعر بن كدام هو: عبد الله بن نُمَيْر الهمداني؛ الكوفي (ع): قال الذهبي: «حجة»، وقال ابن حجر: «ثقة، صاحب حديث»^(٢).

وقد رواه عنه خمسة، منهم أئمة في الحديث؛ كالإمام أحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأخوه عثمان، وأبو كريب..

٢/ أنه قد تابع ابن غنيم، محمد بن بشر العبدي؛ أبو عبد الله الكوفي (ع): قال أبو داود: «هو أحفظ من كان بالكوفة». وقال ابن حجر: «ثقة حافظ»^(٣).

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/١٤١، والتقريب ص ٥٢٨.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٢/١٣٣، والتقريب ص ٣٢٧.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/٣٣، والتقريب ص ٤٦٩.

أما متابعة يحيى بن هاشم لابن نمير فهي متابعة واهية لا تصلح للترقية؛ لأنها من رواية يحيى بن هاشم الغساني السمسار، قال النسائي: «متروك». وقال ابن عدي: «كان يضع الحديث ببغداد ويسرقه». وقال الذهبي: «كذبوه ودجلوه»^(١).

أما بقية الأوجه عن مسعر فقد تفرد بروايتها راو واحد عنه في كل وجه، سوى الوجه الثالث، حيث رواه اثنان عن مسعر هما: يحيى بن سعيد، وابن كنانة، إلا أن أبا حاتم أعل هذا الوجه من رواية يحيى بن سعيد كما سيأتي.

وأما الوجه السادس من رواية ابن عيينة عن مسعر، فقد اختلف الرواة عنه اختلافاً بيناً. ٣/ أن من الأئمة من رجح الوجه الأول، كالدارقطني، حيث سئل -في عله (٢٦٨/١٢)- عن هذا الحديث عن أبي غالب، عن أبي أمامة؛ فقال: «يرويه مسعر بن كدام، واختلف عنه: فضبط إسناده عبد الله بن نمير...» -[فذكره سنده، كما ذكر عدة أوجه من الاختلاف، ثم قال:]- وقول ابن نمير أشبهها بالصواب».

ومن رجح هذا الوجه -أيضاً- أبو حاتم، حيث سأله ابنه عن هذا الحديث من رواية يحيى القطان -تقدمت في تخريج الوجه الثالث عن مسعر-. فقال أبو حاتم: «لم يعمل يحيى القطان في هذا شيئاً إنما هو: مسعر، عن أبي العنيس، عن أبي العدبس، عن ابن مرزوق، عن أبي غالب عن أبي أمامة عن النبي ﷺ»^(٢).

وقال المزني في تهذيب الكمال (١٢٩/٣٤): «أبو مرزوق، عن أبي غالب (د)، عن أبي أمامة. وقيل: عن أبي العدبس (ق)، عن أبي أمامة، والصواب الأول».

أي رواية «أبي مرزوق عن أبي غالب» وهي الواردة في الوجه الأول عن مسعر. كما ذكر الذهبي الوجه الذي رواه ابن ماجه من طريق وكيع -تقدم تخريجه في الوجه الثاني عن مسعر-، وقال: «وهذا غلط وتخبط»^(٣).

كما ذكر الدارقطني في غرائب رواية وكيع -كما تقدم-، وقال: «وخالفه عبد الله بن

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٤/٤٣٢، وميزان الاعتدال ٧/٢٢٤، والمغني ٢/٥٣١.

(٢) علل الحديث ٢/٢٠١.

(٣) ميزان الاعتدال ٧/٤٢٤.

نمير، ومحمد بن بشر...».

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد تقدم أنه بعد ما خرَّج الخبر على الوجه الأول من طريق ابن نمير، ذكر أن فيه نظراً، وبين أن سبب ضعفه راجع إلى أن أبا العديس، وأبا مرزوق غير معروفين ولم تثبت عدالتهم، كما أن ناقلي الخبر اضطربوا في السند.. إلا أن الطبري لم يعين من أيِّ راو منشأ الاضطراب.

وتقدم في الباب الأول من هذا البحث ذكر قول الطبري المتقدم على هذا الخبر، وترجمة أبي العديس - وأنه مجهول -، وأبي مرزوق - وأنه لين -^(١). وأعل العراقي هذا الحديث بأبي العديس^(٢).

كما أن في هذا الوجه أبا غالب.. قال ابن حبان في الثقات (١٧٧/٦):
«أبو العديس ... عن أبي العديس.. مدار ما روياه عن أبي غالب، وهو لا شيء»^(٣).
وقال في المجروحين: «أبو مرزوق عن أبي غالب، روى أحدهما عن الآخر، روى ما لا يتابعان عليه، لا يجوز الاحتجاج بهما؛ لانفرادهما عن الأثبات بما خالف حديث الثقات...».

وقد نقل ابن حجر عن ابن بطلال قوله بمشروعية إكرام أهل الفضل والقيام لهم، وأن القوم الذين منعوا من ذلك احتجوا بحديث أبي أمامة رضي الله عنه هذا، فاستشهد ابن بطلال بقول الطبري المتقدم في الإجابة عن هذا الخبر^(٤).

(١) يراجع التفصيل في الباب الأول، الفصل الثالث، ص ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) انظر: المغني عن حمل الأسفار ٥٠٨/١ (ح ١٩٥٢).

(٣) أبو غالب البصري، صاحب أبي أمامة رضي الله عنه (بخ ٤)، نزل أصبهان، قيل: اسمه حزور، وقيل: غير ذلك. وقد اختلف فيه:

قال ابن معين: «(صالح الحديث)». وقال النسائي: «(ضعيف)». وقال ابن عدي: «(لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به)». وقال ابن حجر: «(صدوق يخطئ)». انظر: التهذيب ٥٧٠/٤، والتقريب ص ٦٦٤.

(٤) انظر: فتح الباري ٤٩/١١. كما استدلل القوم بخبر آخر من حديث ابن بريده رضي الله عنه، وأجاب عنه الطبري كذلك، -يراجع: مسند ابن عمر ٥٦٧/٢-. ونقل إجابته أيضاً ابن بطلال، وابن حجر.

١١٦ - المثال الثاني:

في (جامع البيان) ٤٣٥/١٢:

قال الطبري في شرح قوله تعالى: ﴿ * + ﴾ الآية^(١): «ولا نعلم هذه القراءة - [أي: (إنه عمل غير صالح)]^(٢) - قرأ بها أحد من قراء الأمصار إلا بعض المتأخرين، واعتلّ في ذلك بخبر روي عن رسول الله ﷺ - أنه قرأ ذلك كذلك - غير صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول: عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم (أية يريد)^(٣)، ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة^(٤)».

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث شهر بن حوشب، واختلف عنه على وجهين:

أ. من رواه عن شهر بن حوشب، عن (أم سلمة) رضي الله عنها، مرفوعاً.

ب. من رواه عن شهر بن حوشب، عن (أسماء بنت يزيد) رضي الله عنها، مرفوعاً.

تخريج الوجه الأول:

أخرجه أبو داود في أول كتاب الحروف والقراءات (ح ٣٩٨٣)، ولفظه عن شهر بن حوشب، قال: سألت أم سلمة رضي الله عنها: كيف كان رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية:

(١) هود: ٤٦.

(٢) بكسر الميم، وفتح اللام في (عمل)، وفتح الراء في (غير). على وجه الخبر عن الفعل الماضي. فالحاء في (إنه) عائدة

على ابن (نوح عليه السلام)، فكان مخالفاً له في النية والعمل. انظر: تفسير الطبري - الموضع السابق -.

وذكر القرطبي هذه القراءة عن ابن عباس، وعروة، وعكرمة، ويعقوب، والكسائي. انظر: الجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ١١/١٣٤، والسبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى ص ٣٣٤.

وذكر الطبري هذه القراءة عن ابن عباس - كما سيأتي -، ولكنه رجح قراءة الجماهير: (* +) . بمعنى:

إن سؤالك إياي في ابنك المخالف دينك؛ من النجاة من الهلاك عمل غير صالح. انظر: تفسير الطبري - الموضع

السابق -.

(٣) ذكر الحق أنها وردت في إحدى المخطوطات: (ابنة يزيد)، وفي أخرى: (لبنت يزيد)، وفي أخرى: (أبنت يزيد).

(٤) تقدم هذا المثال في الباب الأول، الفصل السادس (ح ٦٠)، وناقشت فيه مسألة سماع شهر من أم سلمة.

(*) (+ ؟) فقالت: قرأها (إنه عَمِلَ غيرَ صالح).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٥/٢٣ ح ٧٧٥^(١)).

كلاهما: (أبو داود، والطبراني) من طريق عبد العزيز بن المختار.

وأخرجه الترمذي في القراءات: باب ومن سورة هود (ح ٢٩٣١) من طريق عبد الله بن حفص.

قال الترمذي: «هذا حديث قد رواه غير واحد عن ثابت البناني نحو هذا، وهو حديث ثابت البناني، وروي هذا الحديث أيضاً عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد، قال: وسمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية. -قال الترمذي-: كلا الحديثين عندي واحد، وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد...».

وأخرجه الترمذي -أيضاً- في الموضع السابق (ح ٢٩٣٢).

والإمام أحمد في مسنده (ح ٢٦٥١٨)^(٢).

وأبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ص ١١٢ ح ٦٣).

وأبو يعلى في مسنده (ص ١٢٥٩ ح ٧٠١٤)^(٣).

والطبراني في الكبير (٣٣٥/٢٣ ح ٧٧٦).

والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٥٠٥/١).

ستتهم: (الترمذي، والإمام أحمد، وأبو عمر الدوري^(٤)، وأبو يعلى، والطبراني،

والخطيب) من طريق هارون بن موسى النحوي القارئ.

وقرن أبو عمر الدوري سعيد بن أبي عروبة مع هارون.

(١) في مسند أم سلمة؛ هند. أم المؤمنين.

(٢) في مسند أم سلمة؛ أم المؤمنين.

(٣) في مسند أم سلمة؛ أم المؤمنين.

(٤) وجاء في رواية أبي عمر الدوري التنصيص أنها (بالنصب)، زيادة على ضبطها بالحركات.

- وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣٤٧/٥ ح ١٠٩١).
- والطبراني - أيضاً- في الموضع السابق (ح ٧٧٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة.
- كلاهما: (سعيد بن منصور، وأبو بكر بن أبي شيبة) عن عثمان بن مطر.
- وأخرجه الطيالسي في مسنده (٢٦٣/٢ ح ١٦٩٩^(١)) عن محمد بن ثابت البناني.
- وأبو نعيم في الحلية (٣٠١/٨) من طريق بشر بن السري.
- كلاهما: (الطيالسي، وبشر بن السري) عن محمد بن ثابت البناني.
- وأخرجه الطبراني في الموضع السابق (ح ٧٧٤) من طريق موسى بن خلف.
- والطبراني - أيضاً- في الموضع السابق (ح ٧٧٧) من طريق داود بن أبي هند.
- ثمانيتهم: (عبد العزيز بن المختار، وعبد الله بن حفص، وهارون بن موسى النحوي، وسعيد بن أبي عروبة، وعثمان بن مطر، ومحمد بن ثابت، وموسى بن خلف، وداود بن أبي هند) عن ثابت البناني.
- وقال أبو نعيم: «مشهور من حديث ثابت».
- وأخرجه الطبراني في الكبير - أيضاً- (٣٣٨/٢٣ ح ٧٨٤) من طريق أبي الفضل القيسي، عن زيد العمي.
- كلاهما: (ثابت البناني، وزيد العمي) عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ بنحوه.
- وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤٣٨/٤) إلى ابن مردويه، من حديث شهر عن أم سلمة. ونقل قول عبد بن حميد المتقدم عند الترمذي.

تخريج الوجه الثاني:

- أخرجه أبو داود في الموضع السابق - أيضاً- (ح ٣٩٨٢) بنحوه.
- والإمام أحمد في مسنده - أيضاً- (ح ٢٧٥٦٩^(٢))، -وفي (ح ٢٧٥٩٥)- بنحوه، مع

(١) في مسند أم سلمة؛ أم المؤمنين.

(٢) في مسند أسماء بنت يزيد.

زيادة^(١).

والطيالسي في مسنده -أيضاً- (٢٨٣/٢ ح ١٧٣٦)^(٢) بنحوه.
والقاسم بن سلام في فضائل القرآن (١٣٥/٢ ح ٦٦٥) بنحوه.
وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٧٩/٥ ح ٢٣٠٣)^(٣) بنحوه.
وأبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ -أيضاً- (ص ١١٠ ح ٦٠، ٦١) بنحوه، مع زيادة.
ستتهم: (أبو داود، وأحمد، والطيالسي، والقاسم بن سلام، وإسحاق بن راهويه، وأبو عمر الدوري) من طريق حماد بن سلمة.
- وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده -أيضاً- (١٧٥/٥ ح ٢٢٩٩) وفي (ح ٢٣٠٤) من طريق هارون النحوي، بنحوه.
- كلاهما: (حماد بن سلمة، وهارون النحوي) عن ثابت البناني، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.
وعزاه السيوطي في الموضع السابق إلى ابن المنذر، وابن مردويه، من حديث شهر، عن أسماء بنت يزيد.

وبالنظر في هذا الاختلاف، فإنه يظهر لي أن كلا الوجهين ثابت، وذلك للتالي:
١/ كلا الوجهين رواه عن شهر بن حوشب^(٤): ثابت البناني، وفي كلا الوجهين عن

(١) وقد أخرج هذه الزيادة الحاكم في مستدركه (٢٧٢/٢ ح ٢٩٨٢) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها أنها قالت: سمعت النبي ﷺ يقرأ: (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً ولا ييالي) -الأنعام ١٤١-. وقال الحاكم: ((هذا حديث غريب عال...)).

(٢) في مسند أسماء بنت يزيد الأنصارية.

(٣) فيما يروى عن أسماء بنت يزيد بن السكن.

(٤) شهر بن حوشب الأشعري الشامي (بخ، م مقروناً، ٤)..

روى عن: مولاته؛ أسماء بنت يزيد بن السكن، والتي تكنى بأُم سلمة ؓ.

ثابت، رواه هارون بن موسى المقرئ^(١)، وتابع هارون في الوجه الأول سبعة، وتابع هارون في الوجه الثاني حماد بن سلمة. وهو أثبت الناس في ثابت^(٢). وتابع زيد العمي ثابتاً في الوجه الأول - كما تقدم في التخريج -، وزيد العمي ضعيف^(٣)، ومتابعته جاءت من طريق يحيى بن علان، عن إبراهيم بن محمد، عن أبي الفضل القيسي، عنه. ولم أجد من ترجم ليحيى بن علان، كما لم يتميز لدي المراد بإبراهيم بن محمد^(٤). وأما أبو الفضل القيسي، فهو كثير بن يسار الطفاوي^(٥). ذكره ابن حبان في الثقات. وأثنى عليه سعيد بن عامر الضبعي خيراً^(٦).

-
- وقد تقدمت الترجمة له في (ح ١٥)، وذكر الخلاف فيه. ورجحت أنه ضعيف؛ لأن من تكلموا فيه أكثر ممن عدلوه، وقد فسّر جرحه بسوء حفظه، والاضطراب، والتفرد، وقلب الأحاديث... وذكرت أن الإمام الطبري لا يرى ضعفه، فقد روى من طريقه حديثاً وصفه بأنه مما صح عنده سنده. والله أعلم.
- (١) تقدمت الترجمة له في (ح ١٠٠)، وهو صاحب القراءات، ثقة، إلا أنه رمي بالقدر.
- (٢) قال ابن معين: ((أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة)).
- وقال أحمد بن حنبل: ((حماد بن سلمة أثبت في ثابت من معمر)).
- وقال أبو حاتم: ((حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام، وهو أضبط الناس وأعلمه بحديثهما، بين خطأ الناس)).
- وقال علي بن المديني: ((لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة)).
- انظر: الجرح والتعديل ١٤٠/٣، وتهذيب الكمال ٢٥٩/٧.
- (٣) زيد بن الحواري؛ أبو الحواري العمي، البصري، قاضي هراة. يقال: اسم أبيه مرة. انظر ترجمته في: الكاشف ٢٩١/٢، والتقريب ص ٢٢٣.
- (٤) ورد في طبقته عدة رواة بهذا الاسم، وليس في تراجمهم من ذكر أبو الفضل القيسي في شيوخه.
- (٥) لم أجد فيمن ترجم له من ذكره بنسبة (القيسي)، إنما ورد في ترجمة (كثير بن يسار أبي الفضل الطفاوي)، أنه روى عن ثابت البناني. وجاء في ترجمة ثابت البناني أنه روى عنه: (أبو الفضل كثير بن يسار القيسي). فبنيت على ذلك، واعتبرت الطفاوي هو القيسي. انظر: تهذيب الكمال ٣٤٦/٤ ت: ثابت البناني.
- (٦) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢١٣/٧، والثقات ٣٥٠/٧، وتهذيب ٤٦٧/٣.
- وقال ابن حجر في تهذيبه: ((ذكره صاحب الكمال، ولم يذكر من أخرج له)).

وقال أبو حاتم في ترجمة بسطام بن مسلم: «لا بأس به، صالح، وهو أحب إلي من كثير بن يسار؛ أبي الفضل»^(١).

٢/ تشابه كنية أم المؤمنين رضي الله عنها، بكنية أسماء بنت يزيد؛ مولاة شهر هو سبب الإشكال الواقع في هذا الحديث؛ فهناك من رأى أن أم سلمة رضي الله عنها في هذا الحديث هي زوج النبي ﷺ، وهناك من رأى أنها مولاته؛ أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، التي تكنى بأم سلمة -أيضاً-.

لذا نتج عن ذلك رأيان:

أ- من كان يرى أن المقصود عند إيرادها باسم (أم سلمة) أنها أم المؤمنين، فهذا يعني أن شهراً اضطرب، إذ إنه تارة يرويه عن أم سلمة -أم المؤمنين-، وتارة يرويه عن أسماء بنت يزيد.

والاختلاف في اسم راوي الحديث بين صحابي وآخر يؤثر إذا لم يثبت سماع التابعي من أحدهما. وهذا هو الحال هنا؛ في موقف الإمام الطبري من رواية شهر حيث أعلها باضطراب شهر، وأنه لا يعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة.

ب- ومن كان يرى المقصود بـ(أم سلمة) أنها أسماء بنت يزيد؛ حيث إن هذه هي كنيته، فسرى أن كلا الحديثين -الوارد باسم أم سلمة، والوارد باسم أسماء بنت يزيد- كلاهما حديث واحد، فلا اضطراب فيه، وسماع شهر من مولاته أسماء بنت يزيد معلوم.

وقد نص مجموعة من الأئمة على أن أم سلمة المذكورة في الحديث هي أسماء بنت يزيد.. وذلك كالتالي:

سئل أبو زرعة عن هذا الحديث من رواية هارون النحوي عن ثابت البناني، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة، به. فقال أبو زرعة: «أم سلمة هذه هي أسماء بنت

قلت: ولم أحده في تهذيب الكمال، إنما قال محقق تهذيب الكمال: ((جاء في حواشي النسخ من تعقبات المؤلف على صاحب الكمال قوله: «كثير بن يسار الطفاوي؛ أبو الفضل البصري، ذكر له ترجمة، ولم يرو له أحد منهم فلم أكتبها»)). انتهى قول المحقق. تهذيب الكمال ١٦٦/٢٤ الحاشية (٣).

(١) الجرح والتعديل ٤١٣/٢ ت ١٦٣٤.

يزيد»^(١).

وروى الترمذي الحديث من طريق أم سلمة (ح ٢٩٣١) - كما تقدم-، ثم ذكر أن الحديث رُوي من طريق أسماء بنت يزيد- وقال: «سمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية». ثم قال الترمذي: «كلا الحديثين عندي واحد. وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد...».

وقال الخطيب البغدادي عن (أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية)^(٢): إنها أم سلمة التي روى عنها شهر هذا الحديث باسم (أم سلمة) -من طريق هارون عن ثابت-^(٣)، وقال أيضاً: أن حماد بن سلمة، رواه عن ثابت، فبين في روايته أن أم سلمة هي أسماء بنت يزيد^(٤). قلت: فالخطيب استدل برواية حماد في بيان المقصودة بأم سلمة في رواية هارون.

وقال ابن الجوزي: «روى شهر بن حوشب عن أم سلمة، أنها سمعت النبي ﷺ يقرأ: (إنه عمل غير صالح)... وأم سلمة هذه هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، وليست زوج رسول الله ﷺ، ويشهر عنها أحاديث.. وله عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عدة أحاديث»^(٥).

وظهر في التخريج المتقدم أن الإمام أحمد والطيالسي أخرجوا هذا الحديث في مسند أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ. كما أخرجاه في مسند أسماء بنت يزيد.

وذكر ابن كثير رواية الإمام أحمد لهذا الحديث عن أسماء بنت يزيد، وروايته لهذا الحديث -أيضاً- عن أم سلمة في مسند أم سلمة؛ أم المؤمنين، ثم قال ابن كثير: «والظاهر -والله أعلم- أنها أسماء بنت يزيد، فإنها تكنى بذلك أيضاً»^(٦).

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٤١/٢.

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٥٠٣.

(٣) تقدم في التخريج ذكر رواية الخطيب لهذا الحديث.

(٤) انظر: الموضع السابق ص ٥٠٥.

(٥) انظر: تلقيح فهوم أهل الأثر ص ٥٥٤.

(٦) تفسير ابن كثير ٤٤٥/٧.

وقال ابن حجر: «جزم جماعة من الأئمة بأن أم سلمة التي روى عنها شهر بن حوشب هي (أسماء بنت يزيد الأنصارية)، لكن وقع في بعض حديثه وصفها بـ(أم المؤمنين) فإن ثبت، تعينت أنها زوج النبي ﷺ ومما وقع فيه الاختلاف حديث: (سألت أم سلمة كيف كان رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية: إنه عمل غير صالح)؟.. -فذكر ابن حجر قول عبد بن حميد المتقدم، وإخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في مسند أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ، ثم قال:- «والعلم عند الله تعالى»^(١).

ومن العلماء من استنكر هذا الحديث..

فقال صالح بن محمد البغدادي (جزرة): «شهر بن حوشب.. روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد مثل حديث ثابت البناني عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة أن النبي ﷺ قرأ (إنه عمل غير صالح)...- [كما ذكر أحاديث أخرى ثم قال:-] فشهر يروي عن النبي ﷺ أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره»^(٢).

ولكن الذهبي عندما ذكر بضعة أحاديث مما استنكر من حديث شهر -وكان منها هذا الحديث من رواية ثابت، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة- قال: «فهذا ما استنكر من حديث شهر في سعة روايته، وما ذاك بالمنكر جداً»^(٣).

قلت: وردت هذه القراءة في حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجها أبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ص ١١١ ح ٦٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٨٦)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٢٦٣)، من طريق محمد بن جحادة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يقرأ: إنه عمل غير صالح (بالنصب).

وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: إسناده مظلم.

وعلته: جُحادة الأيامي؛ أبو محمد الكوفي، والد محمد بن جُحادة، أورده البخاري في

(١) النكت الظراف في حاشية (تحفة الأشراف) ١١/١٣.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٥٨٦/١٢.

(٣) سير الأعلام ٣٧٧/٤.

تاريخه، وكذا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

وأخرج حديث عائشة رضي الله عنها الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٣١٣ ح ٤٣٠٠) من طريق إبراهيم بن دينار، عن حماد بن خالد الخياط، عن بشر بن خالد، عن عطية بن الحارث، عن حميد الأزرق، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قرأها رسول الله ﷺ إنه عملٌ غير صالح.

وقال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن مسروق إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم بن دينار».

وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٥٥): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حميد بن^(٢) الأزرق، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات».

قلت: ذكر ابن أبي حاتم حميد بن زاذويه الأزرق في (الجرح والتعديل)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، إنما نقل عن أبيه أنه قال: «روى عن أنس، روى عنه ابن عون».
وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ليس هذا بحميد الطويل».
وقال ابن ماكولا: «هو مجهول».

وقال ابن حجر: «ذكرته للتمييز، وقد خلطه المزي بحميد الطويل^(٣)».
قلت: لكن في النفس شك في أن يكون المذكور في هذه الترجمة هو الوارد في سند الطبراني، وذلك أن الراوي عنه في هذا السند هو عطية بن الحارث، بينما قال ابن المديني في حميد بن زاذويه الأزرق: «لم يرو عنه غير عبد الله بن عون»!
والله تعالى أعلم.

وقد وردت هذه القراءة -أيضاً- عن ابن عباس رضي الله عنهما..
رواها الطبري في تفسيره (١٢/٤٣٥) عن سفيان بن وكيع، عن ابن عيينة، عن

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢٥٢، والجرح والتعديل ٢/٥٤٦، والثقات ٤/١١٩.

(٢) هكذا ورد في المطبوع بإضافة (بن)!

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٣٤٨، والجرح والتعديل ٣/٢٢٤، والثقات ٤/١٤٨، والتهذيب ٣/٣٦.

موسى بن أبي عائشة، عن سليمان بن قُتَّة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: (عملَ غيرَ صالحٍ).

وابن وكيع تقدمت الترجمة له في (ح ٤٣)، وأنه كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه. وذكرت في ترجمته أن الإمام الطبري يصحح خبره.

إلا أنه هنا صَوَّب القراءة التي عليها قَرَأُ الأُمصار وهي: ﴿ ﴾ (* +) بالتنوين، ورفع (غير).

١١٧ - المثال الثالث:

في الجزء المفقود (ص ١٢٦):

قال الطبري في حديث من رواية عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «رواه عنه بعض من لم يُسمَّ لنا اسمُه، على اضطراب من نقلته في سنده وذلك:

- ح ١٦٩ - ما حدثني محمد بن عمارة الأسدي، قال: حدثنا سعد بن حفص الطلحي، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، أن رجلاً أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع النبي ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن، وهي الرحم، وشققت لها من اسمي، فمن يصلها أصله، ومن يقطعها أقطعها، ومن يبتئها أبتئها)).

ثم رواه من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن محمد، قال: أقبل قريب لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يعوده، فقال له عبد الرحمن رضي الله عنه: وصلتك رحم؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن خلقت الرحم، واشتقت لها من اسمي، فمن يصلها أصله، ومن يقطعها أقطعها)). ورواه من طريق الوليد الغدري، عن الأوزاعي، به، بلفظه.

وقد سبق تفصيل دراسة هذا الحديث في الباب الأول^(١)، وبيان الاختلاف على يحيى بن أبي كثير في ثلاثة أوجه^(٢)، وقد نص الدارقطني في العلل على اختلاف أصحاب يحيى عليه.

فليراجع هناك.

(١) الفصل الثاني (ح ٢٨).

(٢) ١/ من رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.

٢/ من رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن رجل، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.

٣/ من رواه عنه، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعاً.

مثال المسلك الثاني:

١١٨ - مثاله:

في (الجزء المفقود) ص ٣١٨:

قال الطبري: «وقد روي عن النبي ﷺ بنحو ما قلنا من الأمر بالخط في الأرض، إذا لم يجد شيئاً يستتر به خبرٌ في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه، وذلك ما :

٦٠٧ - حدثني الحسين بن محمد الذراع، قال: حدثنا حميد بن الأسود، والفضل بن العلاء، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أمية القرشي، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة ؓ، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا بَيْنَ يَدَيْهِ)).
ثم رواه الطبري - ح ٦٠٨ - من طريق بشر بن المفضل، عن إسماعيل بن أمية، به، بنحوه، مع زيادة في آخره، وهي: ((ثم لا يضره ما مر بين يديه)).

ورواه - ح ٦٠٩ - من طريق وهيب، عن إسماعيل بن أمية، به، بنحو الرواية السابقة.
ورواه - ح ٦١٠ - من طريق ذواد بن علبة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة ؓ، مرفوعاً، بنحو الرواية السابقة.

ورواه - ح ٦١١ - من طريق إبراهيم بن طهمان، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة ؓ، مرفوعاً، بنحو الرواية السابقة.

ورواه - ح ٦١٢ - من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة ؓ، موقوفاً، بنحو الرواية السابقة.

ورواه - ح ٦١٣ - من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث العذري، عن جده، سمع أبا هريرة ؓ، مرفوعاً، بنحو الرواية السابقة.

ورواه - ح ٦١٤ - من طريق عبد الملك بن حسين أبي مالك النخعي، عن أيوب بن موسى، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ؓ، مرفوعاً، بنحو الرواية الأولى، دون ذكر العصا.

قلت: الإمام الطبري بعرضه لطرق هذا الخبر كأنه يظهر للقارئ الاضطراب الواقع فيه، وبذلك يكشف عن سبب قوله: إن في إسناده نظرًا. وستظهر الفروقات بين هذه الطرق من خلال تخريج الحديث، وأقوال العلماء فيها.

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث إسماعيل بن أمية، واختلف عليه، وعلى الرواة عنه على أوجه عديدة، وذلك كالتالي^(١):

الوجه الأول: رواه سفيان بن عيينة، واختلف عليه على النحو التالي:

١. رواه ستة رواة عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا.
أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧٣٩٢) وزاد في نسبة أبي محمد فقال: (الْعُذْرِي).
وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ح ٨١١)، والدولابي في الكنى (١٠١/٢)، من طريق محمد بن منصور الجواز. وقرنه ابن خزيمة بعبد الجبار بن العلاء.
وابن حبان في صحيحه (١٢٥/٦ ح ٢٣٦١)، وفي الثقات (١٧٥/٤) من طريق أبي خيثمة.

والحميدي في مسنده (٤٣٦/٢ ح ٩٩٣) - ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (١٩١/٣) -.

وذكره ابن أبي حاتم في علله - مسألة ٥٣٤ - (١٨٧/١) عن ابن المقرئ.
ستتهم: (الإمام أحمد، ومحمد بن منصور الجواز، وعبد الجبار بن العلاء، وأبو خيثمة، والحميدي، وابن المقرئ) عن ابن عيينة، به.

تابع ابن عيينة:

ابن جريج، في أحد الأوجه المختلفة عليه - كما سيأتي -.
٢. رواه أربعة، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن

(١) سأذكر مباشرة مع كل وجه تخريجه تجنباً للتطويل، نظرًا لكثرة الأوجه، وكثرة الخلاف المتفرع منها.

حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.
أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧٣٩٢).
والبخاري في التاريخ الكبير (٧١/٣) عن محمد بن سلام.
والطبري في الموضع السابق (ح ٦١٣) عن أحمد بن حماد الدولابي. وزاد على نسبة
أبي عمرو السابقة فقال: (العُدريّ).
وابن المديني في أحد الأوجه المختلفة عليه - كما سيأتي -.
أربعتهم: (الإمام أحمد، ومحمد بن سلام، وأحمد بن حماد، وابن المديني) عن ابن عينة،
به.

تابع ابن عينة:

١- بشر بن المفضل:
أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصاً (ح ٦٨٩) - ومن
طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٧٠ ح ٣٢٧٨)، والبعوي في شرح السنة (٢/٤٥١ ح ٥٤١).
والطبري في الموضع السابق (ح ٦٠٨).
والبيهقي في الموضع السابق أيضاً.
كلهم من طريق بشر بن المفضل.
وذكر ابن أبي حاتم في علله - مسألة ٥٣٤ - (١/١٨٨)، والدارقطني في علله
(١٠/٢٨١)، وابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٩٥) ذكروا هذا الوجه عن بشر بن
المفضل^(١).

(١) بينما أخرج ابن خزيمة الحديث في صحيحه ٤١٣/١ (ح ٨١٢) من طريق بشر بن المفضل،
عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً!!
وقال ابن خزيمة: ((والصحيح ما قال بشر بن المفضل، وهكذا قال معمر، والثوري، عن
أبي عمرو بن حريث، إلا أنهما قالوا: عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه)). - فرواه من طريق
عبد الرزاق، وسيأتي ذكره في التخريج قريباً -.

٢- روح - بن القاسم:-

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧١/٣) من طريق يزيد بن زريع، عن روح.

٣-٤- الفضل بن العلاء، وحميد بن الأسود.

أخرجه الطبري في الموضع السابق (ح٦٠٧) من طريق الفضل بن العلاء، قرنه بحميد بن الأسود^(١).

٥- ذُوَاد بن عُلبَة، وزاد في نسبة حريث، فقال: عن جده؛ حريث بن سليمان.

أخرجه الطبري في الموضع السابق (ح٦١٠) من طريق شهاب بن عباد، عن ذواد بن علبَة.

وذكره المزي في تهذيب الكمال (٥٦٥/٥)^(٢).

٦- أبو إسحاق الفزاري.

ذكره الدارقطني في العلل (٢٨١/١٠).

٧- ابن عليه، كما سيأتي في أحد أوجه الخلاف عليه.

٨- وهيب بن خالد، كما سيأتي في أحد أوجه الخلاف عليه.

- كلهم عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٣. رواه الإمام أحمد في مسنده (ح٧٣٩٣) عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن

أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

قلت: وما رواه ابن خزيمة من طريق بشر بن المفضل، خلاف ما عُرف من رواية بشر بن المفضل، وهي: عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث. كما تقدم أعلاه.

(١) وسيأتي في أحد أوجه الخلاف على حميد بن الأسود.

(٢) ذكره الطبري باسم حريث بن سليم - كما في المطبوع -، بينما ورد عند المزي في تهذيب الكمال

حريث بن سليمان. وقال ابن حجر كما في تدريب الراوي للسيوطي ص ١٣٥: «ومن قال سليم يمكن أن يكون اختصره من سليمان كالترخيم».

تابع ابن عيينة:

١ - سفيان الثوري:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧١/٣) عن مسدد، عن يحيى - بن سعيد - .
وأخرجه البيهقي في الكبرى (٢٧٠/٢ ح ٣٢٧٩) من طريق الحسين بن حفص.
كلاهما: (يحيى بن سعيد، والحسين بن حفص) عن سفيان الثوري، به.
وذكره ابن أبي حاتم في علله -مسألة ٥٣٤- (١٨٨/١) عن يحيى بن سعيد القطان،
وحسين بن حفص، عن الثوري، عن إسماعيل بن أمية به.
وقال أبو زرعة: «الصواب ما رواه الثوري».

٢ - معمر:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧٣٩٤)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٣١٢/١)
ح (٢٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه (ح ٨١٢).
كلهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر -مقروناً بالثوري-، عن إسماعيل بن أمية، به.
٣ - مسلم بن خالد، كما سيأتي في أحد أوجه الاختلاف عنه.

٤ . تفرد بروايته واحد؛ وهو عمار بن خالد، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن
أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده؛ حريث بن سليم، عن أبي هريرة رضي الله عنه،
مرفوعاً.

أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة، باب ما يستر المصلي (ح ٩٤٣) عن عمار بن خالد،
عن ابن عيينة، به.

فيلاحظ الزيادة في نسبة أبي عمرو، وجده كذلك.

أ- فرواه محمد بن يحيى الذهلي، عن ابن المديني، عن سفيان، عن إسماعيل، عن أبي
محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

أخرجه أبو داود في الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصاً (ح ٦٩٠) عن محمد بن يحيى
الذهلي، عن ابن المديني، عن سفيان، به.

وتابع ابن المديني في هذا الوجه جماعة، كما تقدم في الوجه الأول عن ابن عيينة.

ب- ورواه البخاري في التاريخ الكبير (٧١/٣) عن ابن المديني، عن ابن عيينة، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

وتابع ابن المديني: الإمام أحمد، ومحمد بن سلام، كما تقدم في الوجه الثاني عن ابن عيينة.

وبالنظر في هذه الأوجه عن ابن عيينة يظهر ثبوتها كلها عن ابن عيينة، فالوجه الأول - (عنه، عن إسماعيل، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه) - قد رواه عنه ستة من الحفاظ الثقات؛ منهم (الإمام أحمد، والحميدي، وأبو خيثمة)، والحميدي أثبت الناس في ابن عيينة، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة - كما قال أبو حاتم^(١) - وإضافة إلى ذلك فقد توبع ابن عيينة على هذا الوجه كما تقدم.

كذلك يترجح الوجه الثاني، والثالث، فقد رواه جماعة من الحفاظ عن ابن عيينة، كما توبع عليه.

ويرى ابن حجر أنه لا تنافي بين الوجه الثاني والثالث، حيث قال: «فرواية من قال: عن جده لا تنافي من قال: عن أبيه؛ لأن غايته أنه أسقط الأب، فتبين المراد برواية غيره»^(٢).

وكذلك الوجه الرابع، فإنه يؤول إلى هذين الوجهين، حيث زاد في النسبة فقط، وراويه ثقة، وهو **عمار بن خالد** بن يزيد الواسطي التمار (س ق)^(٣).

وقد قال ابن حجر: «من قال: عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث؛ يدخل في الأثناء عمراً، لا تنافي من أسقطه؛ لأنهم يكثرون نسبة الشخص إلى جده المشهور»^(٤).

أما الوجه الخامس الذي رواه ابن المديني عن ابن عيينة، فهو داخل ضمن الوجه الأول، والثاني عن ابن عيينة على نحو ما تقدم.

(١) الجرح والتعديل ٥/٥٦.

(٢) تدريب الراوي للسيوطي ص ١٣٥.

(٣) التقريب ص ٤٠٧.

(٤) الموضع السابق.

وفي حين أن ابن حجر حاول الجمع بين الأوجه، إلا أن العراقي قال: «إن الوجوه التي يرجح بها متعارضة في هذا الحديث فسفيان الثوري - وإن كان أحفظ من سماه المصنف - فإنه انفرد بقوله: (أبي عمرو بن حريث، عن أبيه)^(١)، وأكثر الرواة يقولون: (عن جده)، وهم بشر بن الفضل، وروح بن القاسم، ووهيب... وهؤلاء من ثقات البصريين وأثبتهم. ووافقهم على ذلك من حفاظ الكوفيين سفيان بن عيينة. وقولهم أرجح؛ لوجهين:

أحدهما: الكثرة.

والثاني: أن إسماعيل بن أمية مكي، وابن عيينة كان مقيماً بمكة، ومما يرجح به كون الراوي عنه من أهل بلده، وبكثرة الرواة أيضاً. وخالف الكل ابن جريج وهو مكي أيضاً، ومولى آل خالد بن سعيد الأموي، وإسماعيل بن أمية هو ابن عمرو بن سعيد الأموي المذكور، فيقتضي ذلك ترجيح روايته فتعارضت حينئذ الوجوه المقتضية للترجيح^(٢).

قلت: ظهر أثناء التخريج أن الثوري لم ينفرد، بل تابعه ثلاثة: ابن عيينة، ومعمّر، ومسلم، وأما ابن جريج فقد اختلف عنه^(٣)، كما سيأتي قريباً. وصوب أبو زرعة رواية الثوري.

وقد جاء عن ابن عيينة أنه شك في اسم أبي عمرو، كما في السنن الكبرى للبيهقي (٢٧١/٢) حيث قال علي بن المديني: «قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه - [أي حديث الخط] - بعضهم يقول: أبو عمرو بن محمد، وبعضهم يقول: أبو محمد بن عمرو؟! فتفكر ساعة، ثم قال: ما أحفظه إلا أبا محمد بن عمرو. قلت لسفيان: فابن جريج يقول: أبو عمرو بن محمد؟ فسكت سفيان ساعة، ثم قال: أبو محمد بن عمرو، أو أبو عمرو بن محمد. ثم قال سفيان: كنت أراه أخاً لعمرو بن حريث، وقال مرة: العذري».

(١) وهو الوجه الثالث عن ابن عيينة.

(٢) التقييد والإيضاح... -ت: طارق عوض الله- ٢٩٧/٣.

(٣) الوجه الذي رواه ابن جريج -والذي عنه العراقي- هو ما رواه ابن جريج عن إسماعيل، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة رضي الله عنه. ولكنه أحد وجهي اختلاف على ابن جريج، وقد انفرد فيه ابن جريج، ولم يتابع عليه، خلافاً للوجه الثاني عنه؛ حيث توبع عليه. وسيأتي ذكره في التخريج قريباً.

وقال الدارقطني في العلل (٢٨٠/١٠): وكان ابن عيينة يضطرب في هذا الحديث، فربما قال: عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، وربما قال: عن أبي عمرو بن محمد، ثم ثبت على أبي محمد بن عمرو.

الوجه الثاني: رواه وهيب بن خالد، واختلف عليه:

١. فرواه مسلم بن إبراهيم، عن وهيب بن خالد، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧٢/٣) عن مسلم بن إبراهيم، به.

تابع وهيباً:

- إبراهيم بن طهمان:

أخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٦١١)، من طريق إسحاق بن سليمان، عن إبراهيم بن طهمان، عن إسماعيل بن أمية، به.

٢. ورواه مسلم بن إبراهيم -أيضاً-، ويعقوب بن إسحاق، عن وهيب بن خالد، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه عبد بن حميد -كما في المنتخب (٣٤٠/٢ ح ١٤٣٤) -عن مسلم بن إبراهيم.

والطبري في الموضع السابق (ح ٦٠٩) من طريق يعقوب -بن إسحاق-.

كلاهما: (مسلم بن إبراهيم، ويعقوب بن إسحاق) عن وهيب بن خالد، عن إسماعيل، به.

قلت: والوجه الأول عن وهيب نسب أبي عمرو إلى جده، ولم يذكر اسم أبيه، وفي الوجه الثاني عنه نسبه لأبيه، وجعل روايته عن جده، ففي كلا الوجهين كان شيخ أبي عمرو، هو جده حريث، فلا خلاف إذن.

كما أن الوجه الثاني عن وهيب تابعه عليه جماعة، كما تقدم في الوجه الثاني عن ابن عيينة.

الوجه الثالث: رواه حميد بن الأسود، واختلف عليه:

١. فرواه أبو بشر، عن حميد بن الأسود، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن

محمد بن عمرو بن حريث، عن جده: حريث بن سليم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه ابن ماجه - في الموضع السابق - (ح ٩٤٣) عن بكر بن خلف، عن أبي بشر، عن حميد، به.

٢. ورواه محمد بن أبي بكر، عن حميد بن الأسود، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه البيهقي في الكبرى (٢/٢٧٠ ح ٣٢٨٠) من طريق يوسف بن يعقوب، عن محمد بن أبي بكر، عن حميد، به.

ويمكن الجمع بينهما أن الوجه الأول عن حميد يؤول إلى الوجه الثاني عنه، لقول ابن حجر المتقدم: «من قال عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث؛ يدخل في الأثناء عمراً لا تنافي من أسقطه؛ لأنهم يكثرون نسبة الشخص إلى جده المشهور»^(١).

٣. ورواه الحسين بن محمد الذراع، عن حميد بن الأسود - مقروناً مع الفضل بن العلاء -، عن إسماعيل بن أمية القرشي، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٦٠٧) عن الحسين بن محمد الذراع، به. وتابع حميداً على هذا الوجه مجموعة كما تقدم في الوجه الثاني من الخلاف على ابن عيينة.

فهو وجه ثابت أيضاً، والله أعلم.

الوجه الرابع:

رواه ابن جريج، واختلف عليه:

١. فرواه عبد الرزاق في مصنفه (٢/١٢ ح ٢٢٨٦) عن ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن أمية، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢. وذكره ابن حاتم في علله - الموضع السابق - عن ابن جريج، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) الموضع السابق.

وتابعه على هذا الوجه جماعة من الثقات، كما تقدم في الوجه الأول من الاختلاف على ابن عيينة.

قلت: ويظهر رجحان الوجه الثاني عن ابن جريج حيث تابعه عليه جماعة من الثقات، في حين الوجه الأول لم يتابع عليه. والله أعلم.

الوجه الخامس:

رواه مسلم بن خالد الزنجي، واختلف عليه:

١. فرواه محمد بن الصباح الدولابي، عن مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٣٨/٦ ح ٢٣٧٦) عن أبي يعلى، عن محمد بن الصباح، به.

وذكره الدارقطني في العلل (٢٧٨/١٠) من رواية مسلم، به.

٢. وذكره ابن أبي حاتم في علله -الموضع السابق- عن مسلم بن خالد، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وتابعه على هذا الوجه ابن عيينة، ومعمّر، والثوري كما تقدم في الوجه الثالث عن ابن عيينة.

فيظهر أن الوجه الثاني عن مسلم بن خالد أرجح، فقد تابعه عليه ثلاثة رواة ثقات. وهو الوجه الذي ذكره أبو زرعة عن الثوري، وصوبه.

بينما تفرد في الوجه الأول عنه راو واحد، وهو محمد بن الصباح الدولابي؛ أبو جعفر البغدادي (ع)، ثقة، حافظ^(١). وهو وإن كان حافظاً إلا أن ما رواه بعيد عما ورد في عموم الأوجه الكثيرة عن إسماعيل.

الوجه السادس:

رواه إسماعيل بن علية، واختلف عليه:

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/٣٧، والتقريب ص ٤٨٤.

١. فرواه الطبري في الموضع السابق (ح ٦١٢) عن يعقوب بن إبراهيم، عن إسماعيل بن إبراهيم - بن عليّة -، عن إسماعيل بن أمية، عن عمرو* بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موقوفاً.

* هكذا ورد اسمه في المطبوع: (عمرو) بدون أن يسبقه كلمة (أبي).
ولكن ذكره الدارقطني في العلل (٢٨٣/١٠) بإضافة (أبي)؛ فذكره عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً.
وقال الدارقطني: «ورفعه صحيح عن إسماعيل».

٢. وذكره ابن أبي حاتم في علله -الموضع السابق- عن ابن عليّة، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.
وتابعه عليه جماعة من الثقات كما تقدم في الوجه الثاني من أوجه الاختلاف على ابن عيينة.

ويظهر ثبوت كلا الوجهين عن ابن عليّة، فراوي الوجه الأول: يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي (ع)، وهو ثقة، وكان من الحفاظ^(١).
وأما الوجه الثاني فقد تابعه عليه جماعة من الثقات، كما تقدم.
وقال ابن رجب في الفتح: «وقد اختلف -أيضاً- في رفع هذا الحديث ووقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، لكن الأكثرون رفعوه». -ثم استشهد بقول الدارقطني السابق-^(٢).

وقد أشار العلماء إلى وجود أوجه أخرى من الخلاف على إسماعيل، غير التي ذكروها^(٣).

وخلاصة ما سبق..

أنه يظهر ما يلي:

(١) تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠).

(٢) فتح الباري لابن رجب ٦٣٩/٢.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٥، وفتح المغيث للسخاوي ٢٥٧/١.

- ١- أن الوجه الأول عن ابن عيينة ثابت، وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
كما أن الوجه الثاني عنه، وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
والوجه الثالث عنه، وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
والوجه الرابع عنه، وهو ما رواه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده؛ حريث بن سليم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
كل هذه الأوجه - الثاني والثالث والرابع - لا تدافع بينها؛ على نحو ما فسر ابن حجر فيما نقلته عنه. وكان لأبي زرعة والعراقي رأي آخر ذكرته عند النظر بين الأوجه المتقدمة.
- ٢- كلا الوجهين عن وهيب غير مختلفين في الحقيقة أيضاً، فكلاهما اتفقا من حيث إنها رواية أبي عمرو، عن جده حريث. على النحو الذي بينته في التخريج.
والوجه الثاني عنه تابعه عليه جماعة من الثقات^(١).
- ٣- الوجه الأول عن حميد بن الأسود، وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده: حريث بن سليم، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
والوجه الثاني عنه: وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
يمكن الجمع بينهما -أيضاً- على نحو قول ابن حجر المتقدم.
أما الوجه الثالث عنه: وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية القرشي، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
فثابت -أيضاً-؛ لأنه تابع حميداً على هذا الوجه مجموعة من الثقات^(١).

(١) كما ورد في الوجه الثاني عن ابن عيينة.

- ٤ - يترجح الوجه الثاني عن ابن جريج، وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وذلك لأن جماعة من الثقات تابعوا ابن جريج عليه^(١).
- ٥ - يترجح الوجه الثاني عن مسلم بن خالد، وهو ما رواه عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. فقد تابعه عليه ثلاثة رواة ثقات منهم الثوري. وصوب أبو زرعة هذا الوجه عن الثوري.
- ٦ - كلا الوجهين عن ابن عليّة ثابت..
- فالوجه الأول: رواه عن إسماعيل بن أمية، عن [أبي] عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موقوفاً.
- والوجه الثاني: رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.
- فيظهر ثبوت كلا الوجهين عن ابن عليّة، إذ إن راوي الوجه الأول ثقة حافظ.
- وأما الوجه الثاني فقد تابعه عليه جماعة من الثقات^(٣).
- وقال الدارقطني: «ورفعه صحيح عن إسماعيل». وقال ابن رجب: «لكن الأكثرون رفعوه».

(١) كما ورد في الوجه الثاني عن ابن عيينة.

(٢) كما ورد في الوجه الأول عن ابن عيينة.

(٣) كما ورد في الوجه الثاني عن ابن عيينة.

والنتيجة:

بما أنه ورد عن ابن عيينة أنه تردد بين أبي محمد بن عمرو، وأبي عمرو بن محمد - كما تقدم-، فإن الرواية التي وافق فيها الأكثرين، هي الأولى بالرجحان، وهي المروية عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث. حيث تابع فيها ابن عيينة ثمانية.

ويلحق بها ما روي عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه. وما روي عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث.

لأن من قال: أبو عمرو بن حريث، فقد نسبته إلى جده.

ومن قال: أبو عمرو بن محمد بن حريث، نسبته إلى أبيه. ولا ضير في ذلك؛ إذ يكثر نسبة الشخص إلى جده، كما قال ابن حجر.

وأيضاً من قال: عن جده، لا ينافيه من قال: عن أبيه؛ لأن من قال: عن أبيه؛ فهو لم يعين اسمه إنما رواه هكذا: (عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه)، فيمكن أن يكون - كما قال السخاوي -: نسبَ أبا عمرو إلى جده - حريث-، وسُمي أباً لظاهر السياق ^(١).

والمعنى أن أبا عمرو يرويه عن حريث. إذن لم يتغير المروي عنه في كلا الحالتين. كذلك فإن من زاد في نسبته فقال: العذري، أو ذكر حريثاً فزاد: ابن سليم، فهذا ليس مما يقدح في الأوجه التي لم توردها، إنما زادتها بياناً. -والله أعلم-.

أما أبو زرعة فلم يجمع بين الأوجه، إنما صوب ما رواه الثوري، وهو ما رواه عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقد تابع الثوري عليه ثلاثة - كما تقدم-.

ومن الأئمة الذين حكموا باضطراب سنده: ابن الصلاح، والنووي، وابن عبد الهادي

(١) انظر: فتح المغيث ٢٥٨/١.

وغيره من المتأخرين. وعزاه النووي أيضاً للحفاظ^(١).

وقال المزني: «والاضطراب فيه من إسماعيل بن أمية»^(٢).

ومن نفى الاضطراب ابن حجر حيث قال: «الطرق... قابلة لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها، فينتفي الاضطراب أصلاً ورأساً»^(٣).

وقال -أيضاً-: «أتقن هذه الروايات رواية بشر وروح»^(٤)، وأجمعها رواية حميد بن الأسود، ومن قال: أبو عمرو بن محمد، أرجح ممن قال: أبو محمد عمرو؛ فإن رواية الأول أكثر، وقد اضطرب من قال: أبو محمد، فمرة وافق الأكثرين فتلاشى الخلاف. قال: والتي لا يمكن الجمع بينها رواية من قال: أبو عمرو بن حريث، مع رواية من قال: أبو محمد بن عمرو بن حريث، ورواية من قال: حريث بن عمار^(٥)، وما في الروايات يمكن الجمع بينها فرواية من قال: عن جده لا تنافي من قال: عن أبيه؛ لأن غايته أنه أسقط الأب فتبين المراد برواية غيره، ورواية من قال: عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث؛ يدخل في الأثناء عمراً لا تنافي من أسقطه؛ لأنهم يكثرون نسبة الشخص إلى جده المشهور، ومن قال: سليم يمكن أن يكون اختصره من سليمان كالترخيم. قال: والحق أن التمثيل لا يليق إلا بمحدث لولا الاضطراب لم يضعف وهذا الحديث لا يصلح مثلاً؛ فإنهم اختلفوا في ذات واحدة، فإن كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف في اسمه ونسبه، وقد وجد مثل ذلك في الصحيح. ولهذا صححه ابن حبان؛ لأنه عنده ثقة، ورجح أحد الأقوال في اسمه واسم أبيه، وإن لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب، نعم يزداد به ضعفاً^(٦).

(١) علوم الحديث ص ٩٤، وفتح المغيث ١ / ٢٥٨

(٢) تهذيب الكمال ٥ / ٥٦٧.

(٣) النكت على ابن الصلاح ٢ / ٧٧٣.

(٤) تقدم في التخريج أن بشراً وروحاً من المتابعين لابن عيينة، في الوجه الثاني المروي عنه، والذي جاء فيه: (... عن

أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

(٥) حريث بن عمار هو راوي الوجه المرحوح عن ابن جريج، والذي رواه عبد الرزاق -كما تقدم في التخريج-.

(٦) تدريب الراوي ص ١٣٥.

وقال ابن حجر أيضاً: «و لم يصب من زعم أنه مضطرب؛ بل هو حسن»^(١).

وممن صحح الحديث واحتج به ابن المديني - كما نقل عنه ابن عبد البر^(٢) -.

كما حكى ابن عبد البر عن أحمد أنه صححه.

وتعقبه ابن حجر فقال: «وأحمد لم يعرف عنه التصريح بصحته، إنما مذهبه العمل بالخط، وقد يكون اعتمد على الآثار الموقوفة لا على الحديث المرفوع. فإنه قال في رواية ابن القاسم: الحديث في الخط ضعيف»^(٣).

وممن صحح الحديث ابن حبان، وذكر العراقي وابن حجر أن ممن صححه الحاكم، وغيره، وقال ابن حجر: وذلك مقتضى لثبوت عدالته عند من صححه، فما يضره مع ذلك ألا ينضب اسمه إذا عرفت ذاته^(٤).

قلت: وينضم إلى ابن حبان والحاكم: ابن خزيمة - كما تقدم -.

وقال البيهقي: «ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى»^(٥).

- وممن ضعفه:

الإمام أحمد، كما تقدم قريباً من رواية ابن القاسم عنه.

والدارقطني، حيث قال: «الحديث لا يثبت»^(٦).

والبغوي^(٧).

(١) سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ١/١٤٦.

(٢) التمهيد ٤/١٩٩.

(٣) فتح الباري ٢/٦٣٧.

(٤) ولم أجده في المستدرک. انظر: التقييد والإيضاح - ت: طارق عوض الله - ٣/٢٩٦، والنكت ٢/٧٧٤.

(٥) السنن الكبرى ٢/٢٧١.

(٦) العلل المتناهية لابن الجوزي ١/٤١٥.

(٧) شرح السنة ٢/٤٥١.

وقال البيهقي: «قال سفيان: ولم نجد شيئاً يشد هذا الحديث، ولم ينجى إلا من هذا الوجه. قال سفيان: وكان إسماعيل إذا حدث بهذا الحديث يقول: عندكم شيء تشدونه به؟ .. واحتج الشافعي رحمه الله بهذا الحديث في القديم، ثم توقف فيه في الجديد، فقال في كتاب البويطي: ولا يخط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فليتبع»^(١).

دراسة إسناد الطبري:

يلاحظ أن الإمام الطبري قد روى خبر أبي هريرة رضي الله عنه من سبعة طرق، وهي الأحاديث (٦٠٧-٦١٣)، ومدارها على إسماعيل بن أمية، -المختلف عليه-، عن أبي عمرو، -وقد أورده الطبري بعدة أسماء على النحو المذكور في المثال-، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً. سوى (ح ٦١٢) فقد رواه موقوفاً.

١- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، المكي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٧٢)، وأنه ثقة ثبت.

وقال ابن رجب: «ونقل الغلابي في (تاريخه) عن يحيى بن معين، أنه قال: الصحيح: إسماعيل بن أمية، عن جده حريث - وهو: أبو أمية، وهو من عذرة. قال: ومن قال فيه: عمرو بن حريث؛ فقد أخطأ. وعلق ابن رجب على هذا القول، فقال: «وهذا الكلام يفيد شيئين:

أحدهما: أن إسماعيل بن أمية هذا هو ابن حريث، وهو يروي هذا الحديث عن جده حريث العذري، عن أبي هريرة...»

والثاني: أن إسماعيل هذا ليس هو ابن أمية القرشي المشهور، بل هو: ابن أمية بن حريث العذري. وهذا غريب جداً، ولا أعلم أحداً ذكر إسماعيل هذا، وهذا الحديث قد رواه الأعيان عن إسماعيل، منهم: الثوري وابن جريج وابن عيينة، وإنما يروي هؤلاء عن إسماعيل بن أمية الأموي المكي الثقة المشهور، ويمتنع أن يروي هؤلاء كلهم عن رجل لا يعرف، ولا يذكر اسمه في تاريخ ولا غيره»^(٢).

(١) السنن الكبرى ٢/٢٧١.

(٢) فتح الباري لابن رجب ٢/٦٣٨.

قلت: صرح الإمام الطبري في (ح ٦٠٧) أنه إسماعيل بن أمية القرشي. مما يؤكد أنه المكي المشهور.

٢- أبو عمرو بن محمد بن حُرَيْث، وقيل: أبو محمد بن عمرو بن حريث (د)، وقيل: أبو عمرو بن محمد بن عمرو بن حُرَيْث^(١) العُذْرِيّ (ق).
وزاد الطبري في نسبه، فقال: «حريث بن سُلَيْم».

روى عنه: إسماعيل بن أمية، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.
وقال ابن معين: «أبو عمرو بن حريث جد لإسماعيل بن أمية من قبل أمه».
ذكره ابن حبان في الثقات، فقال: «أبو محمد بن عمرو بن حريث، يروي عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه».

وقال ابن عيينة: قدم ها هنا رجلٌ بعد ما مات إسماعيل بن أمية، فطلب هذا الشيخ؛
أبا محمد حتى وجده، فسأله عنه، فخلط عليه^(٢).

وعلق ابن حجر على هذه المقولة، فقال: «فهذا يدل على أن أبا عمرو بن محمد بن حريث كان منه الاضطراب أيضاً».

وقال أبو جعفر الطحاوي: «أبو عمرو وجده مجهولان».

وقال الذهبي: «لا يعرف».

وقال ابن حجر: «مجهول من السادسة»^(٣).

قلت: وقول ابن عيينة -إن صح عنه-، فهو يدل على أن ضبط أبي عمرو، أو أبي محمد، لم يكن تاماً.

وتقدم أن العراقي وابن حجر ذكراً الحاكمَ فيمن صحح الحديث. كما ظهر في التخريج أن ابن خزيمة، وابن حبان أخرجا الحديث في صحيحهما، أيضاً.

وقال البيهقي بعد ما نقل الاختلاف في إسناده، وقصة الرجل الذي طلب أبا محمد،

(١) وقال ابن حبان في عمرو بن حريث: «ليس هذا بعمر بن حريث المخزومي، ذاك له صحبة». الثقات ٧/ ٢١٨.

(٢) انظر: سنن أبي داود (ح ٦٩٠)، وتهذيب الكمال ٣٤/ ٢٥٩، والسنن الكبرى ٢/ ٢٧١، والتهذيب ١/ ٣٧٥.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٧/ ٦٥٥، وتهذيب الكمال ٣٤/ ١٣٠، وميزان الاعتدال ٧/ ٤٠٦، والتهذيب ٤/ ٥٦٢،

قال: «ولا بأس به في مثل هذا الحكم، إن شاء الله تعالى».

وقال ابن حجر: صحح الحديث أبو حاتم؛ وابن حبان، والحاكم وغيرهما، وذلك مقتضى لثبوت عدالته عند من صححه، فما يضره مع ذلك ألا ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته.

٣- حُرَيْث، رجل من بني عُذْرَة، يقال: ابن سُليم. ويقال: ابن سليمان، ويقال: ابن عَمَّار (د ق).

ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وأخرج له حديثه هذا في صحيحه.

وقال الطحاوي: «مجهول».

وقال الذهبي: «تفرد عنه إسماعيل بن أمية، واضطرب، فيه نظر».

وقال ابن حجر: «مجهول، من الثالثة^(١)».

قلت: تقدم أن ابن خزيمة وابن حبان أخرجا حديثه في صحيحهما، وأن الحاكم صحح حديثه كذلك.

الحكم على الإسناد:

يحتمل أنه ضعيف، وقد يكون حسناً؛ لما تقدم عن حال أبي عمرو العذري، وجده؛ حريث.

فمن الأئمة من جهلهما، ومنهم من أخرج حديثهما في صحيحه، والله أعلم.

وتقدم أن الطبري قال: «وقد روي عن النبي ﷺ بنحو ما قلنا من الأمر بالخط في الأرض، إذا لم يجد شيئاً يستتر به خبر في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه»^(٢).

فيظهر أن الإمام الطبري رأى أن الخبر في إسناده نظر لاحتمال أحد الأسباب التالية، أو

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٧٥/٤، وتهذيب الكمال ١٧٥/٥، والميزان ٢١٨/٢، والتهذيب ٣٧٤/١، والتقريب ص ١٥٦.

(٢) وقد قال الطبري قبيل ذلك: «الذي أمرهم به - أي النبي ﷺ - من الاستتار في الصلاة كان على النحو الذي ذكرت من الاختيار والإرشاد، لا على الإيجاب. فالذي ينبغي للمصلي إذا صلى أن يصلي إلى سترة أقلها قدر مؤخرة الرجل، وإن كانت أقل من ذلك لم يضره. وإن لم يجد شيئاً يستتر به، فخط في الأرض خطأ، فصلى إليه أجزأه، وإن لم يخط أيضاً، وصلى إلى غير سترة، مضت صلاته، ولم تكن فاسدة، يلزمه قضاؤها، وإعادةها».

جميعها:

١ - فيحتمل أنه بسبب ما ظهر له من الاضطراب، حيث رواه على عدة أوجه، ذكرها العلماء ضمن أوجه الاضطراب^(١).

وقد يرى أن إسماعيل بن أمية اضطرب في تحديد المروي عنه^(٢)، فالمروي عنه اختلف - فيما يظهر - من وجه لآخر. أو أن الاضطراب وقع من جهة الاختلاف في الرفع والوقف.

٢ - ويحتمل أنه يرى أن أبا عمرو على اختلاف اسمه هو ذات واحدة، لكنه يجهله، أو أنه لا يرى أنه ضبط الرواية. والله أعلم.

وقد روى الإمام الطبري - في الموضع السابق (ح ٦١٤) - حديث أبي هريرة رضي الله عنه من طريق آخر - وهو آخر الأخبار التي رواها عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث الخط، والتي وصفها جميعها بقوله: إن في إسناده نظرًا:

فرواه عن أبي كريب، عن وكيع، عن عبد الملك بن حسين؛ أبي مالك النخعي، عن أيوب بن موسى، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا صلى أحدكم فلم يجد ما يستتر به، فليخط خطًا)).

ذكره الدارقطني - كما في أطراف الغرائب لابن طاهر - وقال: «تفرد به أبو مالك النخعي عن أيوب بن موسى، عنه»^(٣).

وأبو مالك النخعي؛ عبد الملك بن حسين الواسطي (ق)، قال الذهبي: «ضعفوه»،

(١) وهناك وجه لم أجد مصنفًا - فيما وقفت عليه من المصنفات - أخرجه سوى الطبري، وهو ما رواه عن

يعقوب بن إبراهيم، عن إسماعيل بن إبراهيم - بن علي -، عن إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن محمد بن حريث، عن جده؛ حريث، عن أبي هريرة رضي الله عنه، موقوفًا. وذكره الدارقطني عن إسماعيل بن أمية ولكنه قال: أبي عمرو بدل عمرو. - وسبقت الإشارة إلى ذلك في التخريج المتقدم -.

(٢) وسبق أن ذكرت أن المزي اعتبر أن الاضطراب من إسماعيل.

(٣) ١٩٥/٥.

وقال ابن حجر: «متروك»^(١).

فيظهر أن الطبري قال: إن في إسناده نظراً؛ لحال أبي مالك.

كما أخرج الطيالسي في مسنده (ص ٣٣٨ ح ٢٥٩٢) عن همام، عن أيوب بن موسى، عن ابن عم لهم، كان يكثر أن يحدثهم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا صلى أحدكم فلم يكن بين يديه ما يستره فليخط خطاً، ولا يضره ما مر بين يديه)).

وفيه راو مبهم، هو شيخ أيوب بن موسى.

وسئل أحمد عن إسماعيل بن أمية، وأيوب بن موسى؟ فقال: «أيوب ابن عم إسماعيل، وإسماعيل أكثر منه، وأحب إلي»^(٢).

وروى الطبري في المصدر السابق (ح ٤٩٨ ص ٢٨٦) أثراً عن عطاء في موضع آخر يشهد لمعنى حديث أبي هريرة^(٣):

رواه من طريق يحيى بن أيوب، عن حميد بن قيس، قال: سألت عطاء بن أبي رباح عن الخط، يخط للسترة من الصلاة؟ فقال: «أدركت الناس يفعلون ذلك، ولا أدري عمن ذلك».

وفيه يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٥)، وأنه مختلف فيه، ومما ذكرته في ترجمته أن الدارقطني وثقه، وقال: «في بعض حديثه اضطراب». وقال الإمام أحمد: «سواء الحفظ». وقال الذهبي: «حديثه في الكتب الستة، وحديثه فيه مناكير». وقال ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ».

وختاماً.. فإن موقف الإمام الطبري من تضعيف حديث أبي هريرة المرفوع، مع فتواه به، هو نفس موقف الإمام أحمد، وقد تقدم.

(١) انظر ترجمته في: المغني ٩/٢، والتقريب ص ٦٧٠.

(٢) الجرح والتعديل ١٥٩/٢.

(٣) رواه في سياق ذكر من قال: إن الخط في الأرض يجرى..

تصحيح الإمام الطبري لأخبار، نقل عن الآخرين إعلالهم لها بالاضطراب:

في مقابل ما ضعفه الإمام الطبري من الأخبار بسبب الاضطراب، فإنه أيضاً صحح أخباراً ذكر عن غيره أنهم أعلوها بالاضطراب، ومن ذلك ما يلي:

١١٩- في مسند عمر بن الخطاب (٢/٨٠٤):

قال الإمام الطبري: «فما أنت قائل فيما:

ح-١١٣٤ - حدثك به إبراهيم المستمر، حدثنا محمد بن بكّار، حدثنا سعيد بن بشير، عن الأعمش، عن ذكوان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رجل: يا رسول الله! دخل عليّ رجل وأنا أصلي، فأعجبني الحال التي رأيت عليها؟ قال: ((لك أجران أجر السرّ وأجر العلانية)).

ثم رواه الطبري بأسانيد مختلفة (ح-١١٣٥ - ح-١١٤٠)، سأذكرها أثناء التخريج التالي.
ثم أجاب الطبري، فقال: «قيل هذا خبرٌ يدفع صحته كثيرٌ من رواة الآثار، ونقله الأخبار؛ لما في سنده من الاضطراب، الذي بينتُ، وإن كنا ندين بتصحيحه، ولا شيء فيه إذا نحن قلنا بتصحيحه يوجب دفع خبر عمر رضي الله عنه (١) الذي ذكرنا قبل، ولا إبطال شيء مما بينا...» (٢).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث حبيب بن أبي ثابت، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

١/ من رواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

٢/ من رواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلاً.

٣/ من رواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسلاً.

(١) يقصد حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى...)) الحديث.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن حبيب بن أبي ثابت: أبو سنان؛ سعيد بن سنان.

أخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٣١٨ ح ٢٤٣٠) ومن طريقه:

الترمذي في الزهد: باب عمل السر (ح ٢٣٨٤). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن

غريب». وقد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلًا، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه: عن أبي هريرة ربيعة.

وابن ماجه في الزهد: باب الثناء الحسن (ح ٤٢٢٦).

والطبري في الموضع السابق (ح ١١٤٠).

وابن حبان في صحيحه (٢/٩٩ ح ٣٧٥).

وابن عدي في الكامل (٣/٣٦٣ ت أبي سنان) وقال ابن عدي عقبه: «وهذا يرويه عن حبيب بن أبي ثابت أبو سنان هذا، وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت من الحديث أحاديث غرائب وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يعتمد الكذب والوضع لا إسنادًا ولا متناً، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء ورواياته تحتل وتقبل»-.

- خمستهم: (الترمذي، وابن ماجه، والطبري، وابن حبان، وابن عدي) من طريق أبي

داود الطيالسي، عن أبي سنان؛ سعيد بن سنان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي هريرة ربيعة، مرفوعًا.

تابع حبيب بن أبي ثابت: الأعمش: وهو أحد أوجه الخلاف عن الأعمش، كما سيأتي.

- كلاهما: (حبيب بن أبي ثابت، والأعمش) عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي هريرة

ربيعة، مرفوعًا. بالفاظ متقاربة.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه ثلاثة: (الأعمش، وسفيان الثوري، وحماد بن شعيب).

١ - الأعمش:

وقد اختلف عنه على وجهين:

أ. من رواه عنه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، مرسلًا.
أخرجه ابن السري في الزهد (٢/٤٤٤ ح ٨٨٠) عن أبي معاوية -الضرير-.
والطبري في الموضع السابق (ح ١١٣٦) من طريق أبي عبيدة المسعودي؛ عبد الملك بن معن.

والطبري -أيضًا- في الموضع السابق (ح ١١٣٧) من طريق أبي بكر بن عياش.
وذكره الدارقطني في علله (٨/١٨٤) عن أبي حفص الأبار، وأبي نعيم.
خمسهم: (أبو معاوية الضرير، وأبو عبيدة المسعودي، وأبو بكر بن عياش، وأبو حفص الأبار، وأبو نعيم) عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... فذكروه بألفاظ متقاربة.

ب. من رواه عنه، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا.
أخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ١١٣٤).
والطبراني في مسند الشاميين (٤/٨٨ ح ٢٨٠٩).
- كلاهما: (الطبري، والطبراني) من طريق محمد بن بكار.
وأخرجه الطبراني -أيضًا- في المعجم الأوسط (٥/٧١ ح ٤٧٠٢) من طريق محمد بن معاذ بن عبد الحميد.

- كلاهما: (محمد بن بكار، ومحمد بن معاذ) عن سعيد بن بشير.
وقال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن بشير إلا محمد بن بكار ومحمد بن معاذ».

وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ١١٣٥) من طريق أبي وكيع؛ الجراح بن مليح.
- كلاهما: (سعيد بن بشير، وأبو وكيع؛ الجراح بن مليح) عن الأعمش، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا. بألفاظ متقاربة.
وتابع الأعمش: (حبيب بن أبي ثابت) كما تقدم في الوجه الأول من الخلاف على حبيب.

وبالنظر في هذا الخلاف على الأعمش فإنه يظهر رجحان الوجه الأول عنه، وهو الوجه المرسل، حيث رواه عنه خمسة؛ منهم أبو معاوية الضرير؛ محمد بن خازم الكوفي الحافظ (ع): وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش^(١).

كما تابع الأعمش اثنان: الثوري، وحماد بن شعيب - كما سيأتي -. وسأل ابن أبي حاتم أباه عن الحديث من رواية أبي وكيع الجراح بن مليح عن الأعمش..، ورواية أبي سنان، عن حبيب عن أبي صالح.. -المرفوعتان كما تقدم-، ورواية أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح. فقال أبو حاتم: «الصحيح عندي مرسل»^(٢).

٢- سفيان الثوري:

واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

أ. من رواه عنه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ...

أخرجه وكيع في الزهد (ص ٢٧٧).

والطبري في الموضع السابق (ح ١١٣٨) من طريق عبد الرحمن -بن مهدي-.

وذكره الدارقطني في علله (٨/١٨٣ ح ١٤٩٩) عن يونس بن عبيد الله العميري.

ثلاثتهم: (وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، ويونس بن عبيد الله العميري) عن سفيان -الثوري-، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... فذكره بعبارات متقاربة.

ب. من رواه عنه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/٢٦٣ ح ٧٢٣) من طريق أحمد بن أسد، ويحيى

(١) تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠).

(٢) علل الحديث ١٠١/١ - المسألة ٢٧٦.

الحمامي، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني أعمل العمل... فذكره بنحوه. وذكره الدارقطني في عله (١٩٩/٦ ح ١٠٦٨)، و(١٨٤/٨ ح ١٤٩٩) عن يحيى بن اليمان، عن الثوري، به.

ج. من رواه عنه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي ذر رضي الله عنه، مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٥٠/٨) من طريق يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله! الرجل يعمل العمل في السر فيطلع عليه فيفرح. فقال: «له أجران أجر السر وأجر العلانية». قال أبو نعيم: «لم يقل أحد عن أبي صالح، عن أبي ذر، غير يوسف، عن الثوري».

وبالنظر في هذا الخلاف على سفيان الثوري، فإنه يترجح الوجه الأول عنه. حيث رواه عنه ثلاثة، منهم اثنان من أوثق أصحابه فيه، وهما وكيع وابن مهدي... وقد سئل ابن المديني عن أوثق أصحاب الثوري؟ فذكر منهم: عبد الرحمن بن مهدي ووکیع^(١).

كما تابع سفيان اثنان: الأعمش - كما تقدم -، وحماد بن شعيب - كما سيأتي -. ولما سئل الدارقطني في عله (١٩٩/٦ ح ١٠٦٨) عن هذا الحديث من رواية أبي صالح، عن أبي مسعود... فقال: يرويه يحيى بن اليمان.. فذكره كما تقدم في الوجه الثاني عن سفيان - ثم قال: «وغيره يرويه عن الثوري عن حبيب عن أبي صالح مرسلًا. وكذلك رواه الأعمش وغيره عن حبيب عن أبي صالح مرسلًا! ورواه أبو سنان؛ سعيد بن سنان، عن حبيب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، والمرسل هو الصحيح».

أما الوجه الثالث عن سفيان فقد رواه:

يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني:

وثقه ابن معين.

وقال البخاري: «كان قد دفن كتبه، فصار لا يجيء بحديثه كما ينبغي».

(١) انظر: الجرح والتعديل ١٥٠/٩.

وقال أبو حاتم: «كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتاج بحديثه»^(١).

قلت: فلا يحتمل تفرده -والله أعلم-. وقد نص أبو نعيم على تفرده -كما تقدم-، ثم ذكر الخلاف على الثوري، ورواية أبي سنان المرفوعة، ثم قال: «والمحفوظ عن الثوري عن حبيب، عن أبي صالح مرسلًا».

٣- حماد بن شعيب:

- أخرجه أبو مسهر في نسخته (ص ٦٤) من طريق حماد بن شعيب الحماني، بنحوه. ثلاثتهم: (الأعمش، وسفيان الثوري، وحماد بن شعيب) عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذكوان؛ أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

تخريج الوجه الثالث:

تفرد بروايته عن حبيب بن أبي ثابت: إسماعيل بن سالم -الأسدي-.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٣/٧ ح ٣٥٧٠٩).

والطبري في الموضع السابق (ح ١١٣٩) عن يعقوب بن إبراهيم.

كلاهما: (ابن أبي شيبة، ويعقوب بن إبراهيم) عن هشيم، عن إسماعيل بن سالم، عن حبيب بن أبي ثابت، أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله ﷺ، إنا نعمل أعمالاً... فذكره بعبارات متقاربة.

وبالنظر في هذا الخلاف على حبيب بن أبي ثابت؛ فإنه يترجح الوجه الثاني عنه، وهو ما رواه عن ذكوان؛ أبي صالح، مرسلًا. للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الثاني يفوقون رواية الوجهين الأول والثالث من حيث العدد.

فقد روى الوجه الثاني ثلاثة: وهم الأعمش، وحماد بن شعيب، والثوري.

بينما تفرد برواية الوجه الأول، راو واحد. وكذلك تفرد برواية الوجه الثالث، راو واحد.

٢/ أن من رواية الوجه الثاني من يفوق راوي الوجه الأول من حيث الرتبة..

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢١٨/٩، والتهذيب ٤٥٣/٤.

فالأعمش والثوري ثقات حفاظ^(١)، بينما راوي الوجه الأول هو: سعيد بن سنان البرجمي؛ أبو سنان الشيباني الأصغر، الكوفي (ر م د ت س ق).. قال ابن حجر: «صدوق، له أوهام»^(٢). فلا يحتمل تفرده، والله أعلم.

أما راوي الوجه الثالث، فهو إسماعيل بن سالم الأسدي؛ أبو يحيى الكوفي (بخ م د س): ثقة ثبت^(٣).

فيحتمل أن حبيب بن أبي ثابت رواه على الوجهين الثاني والثالث عنه، وإنما قصر به في الوجه الثالث.

٣/ أن من الأئمة من صحح الوجه الثاني المرسل، كأبي حاتم -وقد تقدم قوله-.

وكذلك الدارقطني في علله (١٨٣/٨ ح ١٤٩٩) حيث ذكر الخلاف على حبيب بن أبي ثابت، والأعمش، ثم قال: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلًا».

وكذلك قال في علله (١٩٩/٦ ح ١٠٦٨) -وقد تقدم-.

وقال أبو نعيم: إن المحفوظ عن الثوري: عن حبيب عن أبي صالح مرسلًا.

وقال الترمذي في الوجه الأول: «هذا حديث حسن غريب. وقد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلًا، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه».

(١) تقدمت الترجمة لهما في (ح ٢٩)، و(ح ٤١).

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٩٢/١٠، والتقريب ص ٢٣٧.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ٧٧/١، والتقريب ص ١٠٧.

وأستنتج من جميع ما تقدم ما يلي:

أولاً:

أ. يلاحظ من خلال ما تقدم من الأخبار التي صرح بإعلالها بالاضطراب، أنه إذا كان معنى الخبر أو المتن ليس مما ثبت عنده؛ لما يراه من خلال أدلة أخرى وقرائن في نفس المسألة؛ فإنه حينئذ يلتفت إلى ما في هذا الخبر من اضطراب -إن وجد-

ب. كما يلاحظ -أيضاً- أنه لم يفرد إعلال خبر بعللة الاضطراب؛ بل يعله به مع ضمنية من علة أخرى. -فلم أظفر بخبر أعله بالاضطراب فقط-

١. ففي المثال الأول، قال: «... الخبر عن النبي ﷺ بالنهي عن القيام للأحياء خبر فيه نظر؛ وذلك أن خبر أبي أمامة خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته؛ وذلك أن أبا العديس وأبا مرزوق غير معروفين في نقله الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار، هذا مع اضطراب من ناقله في سنده فمن قائل فيه: عن أبي العديس، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي العديس، عن أبي مرزوق، عن رجل، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي مرزوق، عن أبي العديس عن أبي أمامة...».

يلاحظ أمران:

أ. أن الإمام الطبري يرى أن للمرء القيام لأخيه إعظاماً، له وإكراماً، إذ إنه لم يصح في ذلك عن رسول الله ﷺ أمر ولا نهي... وأجاب عن حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، المرفوع: من أحب أن يمثل له الرجال قياماً، وجبت له النار. بأن نهي الرسول ﷺ الذي يُقام له بالسروور بما يُفعل من ذلك، لا عن نهي القائم عن القيام^(١).

ب. أن الطبري عندما أعل خبر أبي أمامة رضي الله عنه بالاضطراب فإنه قد ذكر قبيله أن السند واه؛ لضعف نقلته... إلخ.

٢. وفي المثال الثاني، قال: قال الطبري في شرح قوله تعالى: ﴿ * + ﴾

(١) انظر: مسند عمر ٥٦٧/٢ - ٥٧٠.

الآية^(١): «ولا نعلم هذه القراءة - [أي: (إنه عَمِلَ غَيْرَ صَالِح)] - قرأ بها أحد من قراء الأمصار إلا بعض المتأخرين، واعتلّ في ذلك بخبرٍ رُوي عن رسول الله ﷺ - أنه قرأ ذلك كذلك - غير صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم (أية يريد)، ولا نعلم لشهرٍ سماعًا يصح عن أم سلمة».

يلاحظ أمران:

أ. أن الطبري عقّب على القراءة بأنه لا يعلم أنه قرأ بها أحد من جماهير قراء الأمصار..

ب. أن الطبري لما ذكر تردد شهر بن حوشب بين الراويتين، نبه إلى أنه لا يعلم لشهر سماعًا عن أم سلمة.

وهذا يفهم منه أنه لو كانت روايته السابقة عن أم سلمة فسيترتب عليه - في نظر الإمام الطبري -، أن السند منقطع؛ وفيه واسطة لم تُذكر، ولم يُعرف عن شهر أنه ممن يتحفظ في روايته، إذ إن الطبري يقبل مراسيل الشعبي ونحوه ممن يتحفظ في روايته عن غير الثقات^(٢). والله أعلم.

٣. وفي المثال الثالث: حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: ((قال الله تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن، وهي الرحم، وشققت لها من اسمي...)) الحديث. قال الطبري: «رواه عنه بعض من لم يُسمَّ لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده...».

يلاحظ أمران:

أ. أن الإمام الطبري روى هذا الخبر من طريق آخر؛ من رواية أبي الرداد عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه. وصحح هذا الطريق وارتضاه، وذكر عن الآخرين إعلاهم له بأبي الرداد.

(١) هود: ٤٦.

(٢) كما تقدم ذكره في الباب الأول، الفصل السابع.

أما هذه الرواية من طريق من لم يُسم له، والتي اضطرب فيها النقلة، فلم ينتقها لتكون مما صح عنده من مسند عبد الرحمن بن عوف، إنما أوردها إجابةً على من سأله أن يروي حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه من غير طريق أبي الراداد. ولكن ليس فيها معنى يخالف رواية أبي الراداد. فمن هذه الحيثية لا ينطبق عليها ما ذكرته في باقي الأمثلة، في البند (أ) المتعلق بثبوت المتن.

ب. أن الإمام الطبري قد ذكر ما يقدر بالخبر أنه من رواية من لم يسم له، علاوة على اضطراب نقلته.

ومما يؤكد أن الإمام الطبري يدور مع المعنى - كشأن الفقهاء-: حديث الخط لمن لم يجد السترة في الصلاة..

فبالرغم من قول الطبري: إن في إسناده نظراً، مع روايته لعدة أوجه من أوجه الاضطراب فيه، إلا أنه عقب بقوله: «غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه»^(١)...

فالإمام الطبري يدور مع المعنى، وما يفهمه من خلال نظره في مجموع الأدلة والشواهد التي تحصلت لديه.

ومن أظهر ما يدل على ما ذكرت قوله فيما رُوي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله! الرجل يعمل العمل يُسرّه، فإذا اطلع عليه أعجبه؟ فقال له النبي

(١) وأرى أنه يقصد بالنظر الذي يدل على صحة معناه، قوله قبيل ذلك:

«أمر النبي ﷺ المصلي بالاستتار بمثل مؤخرة الرجل، فأمر ندب واختيار لا إيجاب وذلك أنه ﷺ قد صلى إلى ما هو أطول من ذلك؛ ولا خلاف بين جميع علماء الأمة في أن مصلياً لو صلى إلى سترة هي أطول أو أقصر من مؤخرة الرجل، أن صلاته ماضية جائزة، وأنه غير عاص ربه بفعله ذلك: فمعلوم بذلك أن ذلك من أمره على وجه الندب والاختيار. وأما صلاته ﷺ في فضاء من الأرض ليس بين يديه شيء، وصلاته وبين يديه حمارة، وكلية لا تزجران، ولا تؤخران؛ فإن ذلك من فعله ﷺ كان ليعلم أمته أن الذي أمرهم به من الاستتار في الصلاة كان على النحو الذي ذكرت من الاختيار والإرشاد، لا على الإيجاب فالذي ينبغي للمصلي إذا صلى أن يصلي إلى سترة أقلها قدر مؤخرة الرجل، وإن كانت أقل من ذلك لم يضره. وإن لم يجد شيئاً يستتر به، فخط في الأرض خطاً، فصلى إليه أجزأه، وإن لم يخط أيضاً، وصلى إلى غير سترة، مضت صلاته، ولم تكن فاسدة، يلزمه قضاؤها، وإعادتها». الجزء المفقود ص ٣١٨.

ﷺ: ((لك أجران أجر السر وأجر العلانية)).

فرواه الطبري بطرقه المختلفة وصلاً وإرسالاً -والتي رجح عدة أئمة الوجه المرسل منها-، ثم قال الطبري: «هذا خبر يدفع صحته كثير من رواة الآثار، ونقله الأخبار؛ لما في سنده من الاضطراب الذي بيّن، وإن كنا ندين بتصحيحه، ولا شيء فيه إذا نحن قلنا بتصحيحه يوجب دفع خبر عمر ؓ الذي ذكرنا قبل ولا إبطال شيء مما بينا...» -ثم ذكر وجه الجمع بين الخبرين-(^١).

وسبق أن ذكرت أن الطبري يقدم الجمع بين النصوص ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ثانياً:

أنه طالما أن الخبر ثبت -عند الطبري- بسند عدول رواؤه، وكان معناه مستقيماً لديه، فإنه يصححه، ولو ظهر مخالف لرواته من طرق أخرى؛ مما يستعين به العلماء عادة في الكشف عن وجود خطأ أو وهم من الراوي، ولو كان ثقة.

- من ذلك حديث عمر بن الخطاب ؓ، عن النبي ﷺ: ((لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره...)). الحديث.

فقال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته ورواته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلتين...». فذكر منها: «اضطراب نقلته في سنده...» - ثم ذكر أوجه الاضطراب-(^٢).

(١) تنمة قوله: ((وذلك أن خبر عمر ؓ إنما هو بيان من رسول الله ﷺ عن أعمال العباد التي يستوجبون بها من ربهم الثواب، والتي يستوجبون بها منه العقاب، وما منها لله تعالى ذكره، وما منها لغيره، وذلك إنما يفترق عند ابتداء العبد فيه، وفي أول حال دخوله فيه، فإذا كان ابتداءه فيه لله لم يضره بعد ذلك ما عرض في نفسه وخطر بقلبه من حديث النفس ووسواس الشيطان، ولا يزيله عن حكمه إعجاب المرء باطلاع العباد عليه بعد تقضييه ومضييه على ما ندبه الله إليه خالياً مما نهاه عنه وكرهه له، ولا سروره بذلك. وإنما المكروه من ذلك أن يتدنه بالنية المكروه ابتداءه بها أو يعملها وهو في حال شغله به، غير مخلص لله فذلك الذي يستحق عامله عليه من ربه العقاب ويطل أن يكون له عليه من الثواب)). مسند عمر ٨٠٧/٢.

(٢) مسند عمر ٨١٤/٢.

ثم روى عدة شواهد لحديث عمر رضي الله عنه، مما صح عنده سنده^(١).
 - ومن ذلك -أيضاً- ما رواه عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، أنه قال: قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فسألته عن الصيام...^(٢).
 فقال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل: إحداها: اضطراب نقلته عن عمر؛ فمن قائل فيه: عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمر. ومن قائل فيه: عن موسى بن طلحة، عن عمر، من غير أن يجعل بين موسى وبين عمر أحداً»^(٣).
 ثم روى عدة شواهد لحديث عمر^(٤).
 فبالإضافة إلى أنه يحكم على صحة السند بعدالة رواته -عنده-، بغض النظر عن الاختلاف الوارد فيه^(٥)، فإنه -أيضاً- يستشهد للخبر الذي صححه بأحاديث أخرى، تدل على صحة معناه.

ثالثاً:

يظهر أن الإمام الطبري عندما يتكلم عن الاضطراب، فإنه يقصد به مطلق الاختلاف، بغض النظر عن تساوي الروايات في القوة أو عدم تساويها..

أخرجه الحاكم في مستدركه ٥٩٣/٤ ح ٨٦٥٣، وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط البخاري، ومسلم». وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ١٩٥٦).

(١) ٨١٨/٢ - ٨٢٦.

(٢) سبق أن تناولت هذا الحديث بالدراسة في الباب الأول: الفصل الثامن (ح ٨٩).

(٣) مسند عمر ٨٣٨/٢. وقد صوب الدارقطني ما جاء عن الحكم: (عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمر). انظر: العلل الواردة ٢٣٠/٢ - ٢٣١.

(٤) ٨٤٥/٢ - ٨٦٣.

(٥) تقدم أن الطبري في تهذيبه -في الأحاديث الأصول التي يصححها-، أنه يورد أسباب تضعيف الآخرين للخبر الذي صححه، دون أن يجيب عنها، إنما يروي بعدها غالباً ما يشهد لخير الذي صححه، وأحياناً قليلة لا يورد ما يشهد لخير.

وما من حديث مما ذكرته سابقاً؛ مما ذكره الطبري باضطراب، إلا ومن العلماء من رجع منه وجهاً من الأوجه، أو صححه.

وهذا يعيدنا إلى قول الزركشي عندما تعقب ابن الصلاح في قوله: «إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»، فقال الزركشي: «كان ينبغي أن يقول: وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف؛ تكافأت الروايات أم تفاوتت»^(١).

قلت: من ذلك قول البخاري في حديث حفصة رضي الله عنها المرفوع: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»، فقال: «خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف»^(٢).

واستدل الزركشي بقول ابن دقيق العيد، حيث قال: «إن المحدثين يعللون الحديث بالاضطراب، ويجمعون الروايات العديدة، فيقوم في ذهن منها صورة توجب التضعيف، والواجب أن ينظر إلى تلك الطرق، فما كان منها ضعيفاً أسقط عن درجة الاعتبار، ولم يجعل مانعاً من التمسك بالصحيح القوي»^(٣).

وقال ابن حزم في كتاب الإعراب: «كم من خبر شديد الاضطراب، قال به العلماء كالخبر في إيجاب الزكاة في عشرين ديناراً فصاعداً، وهو خبر شديد الاضطراب...»- ثم مثل بأخبار أخرى- ثم قال: «والحق الذي لا يجوز مخالفته أن ما رواه الثقة بالإسناد المتصل يجب الأخذ به، ولا يرد بأنه قد اختلف فيه رواته، ولا بأنه قد رواه قوم ضعفاء، ولا بأنه قد أرسله رواته، ولا بأن واقفه أكثر»^(٤).

قلت: وهذا ظاهر في صنيع الطبري، كما تقدم هنا، وفي غيره من الفصول السابقة.

(١) النكت ٧٨٣/٣.

(٢) علل الترمذي الكبير ص ١١٧.

(٣) انظر: إحكام الأحكام ١٧٢/٣.

(٤) نله الزركشي عنه في كتابه النكت ٧٨٥/٣.

{ الفصل السادس }

منهجه في الإعلال بغلط الراوي

- تعريف الغلط، والوهم.
- من صور أغلاط الرواة.
- أمثلة إعلال الإمام الطبري الأخبار بغلط الراوي:
ويشتمل على الأخبار من (ح ١٢٠) إلى (ح ١٢٨).
- خلاصة الحالات التي قال فيها الإمام الطبري: إنها غلط، أو خطأ.

الفصل السادس: منهجه في الإعلال بغلط الراوي

تعريف الغلط، والوهم:

- الغَلَطُ: كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد^(١).

- والوَهْمُ بمعنى الغلط:

قال ابن الأثير: «وَهْمٌ، يَوْهَمُ، وَهَمًا، بالتحريك، إذا غلط»^(٢).

وجاء في المصباح: وَهْمٌ في الحساب، يَوْهَمُ، وَهَمًا، مثل غَلَطَ يَغْلُطُ غَلَطًا، وزنًا ومعنى^(٣).

ومن الأمثلة التي تظهر التعبير عن الوهم بالغلط في سياق واحد:

قول الإمام مسلم في كتابه التمييز: «وسألت أن أذكر لك في كتابي رواية أحاديث مما وهم قوم في روايتها، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط، والخطأ...»^(٤).

وقال صالح بن محمد الأسدي: «علي بن عاصم ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن بهم، وهو سيئ الحفظ، كثير الوهم، يغلط في أحاديث؛ يرفعها ويقلبها»^(٥).

- ويلاحظ أن المحدثين يستعملون لفظ (وهم)، كما يستعملون لفظ (غلط)، عند التعبير عن خطأ الراوي^(٦).

(١) لسان العرب ٣٦٣/٧ (غلط).

(٢) النهاية ٢٣٢ / ٥ (وهم).

(٣) المصباح المنير ص ٥٥٤ (وهم م).

(٤) ص ١٧٠.

(٥) تهذيب الكمال ٥١١/٢٠.

(٦) وقد ذكر د. عبد الفتاح أبو غدة أن المحدثين آثروا لفظ وهم على غلط، ويبيّن سبب ذلك فقال:

«آثر المحدثون وغيرهم في مقام التخطئة لفظ (وَهْمٌ) - [ومشتقاته] -، على لفظ (غَلَطٌ) - [ومشتقاته] -،

لوضوح المعنى في (غلط) ومشتقاته، وغموض المعنى في (وهم) ومشتقاته، ولاشترائه في المادة مع لفظ (الوَهْم) بالسكون، الذي هو أخف مدلولاً من (الوَهْم) بالفتح، فيكون ألطف جرحاً وآدب نقداً. والعرب في مقام التعبير عما تكره من قول أو فعل؛ تؤثر اللفظ الغامض بعض الشيء، أو المشترك المعنى، أو الذي فيه مجاز أو كناية على

- ومن صور أغلاط الرواة التي نجدها ماثلة في كلام الأئمة المعتمدين ببيان العلل:

الخطأ بين وصل الحديث وإرساله.

أو رفعه ووقفه.

أو دخول حديث في حديث.

أو التصحيف.

أو القلب.

أو إبدال رجل بآخر في الإسناد.

أو زيادة راوٍ في الإسناد أو تقصيره فيه.

أو إدراج في متن الحديث ما ليس منه.. إلخ^(١).

- ومن أمثلة استعمالات الأئمة للغلط:

قول أبي حاتم في حديث رواه الوليد بن مسلم، عن أبي بكر الهذلي، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن شيبه بن عثمان... فقال أبو حاتم: «هذا غلط إنما حدثونا عن ابن المبارك، عن أبي بكر الهذلي، عن عكرمة عن شيبه بن عثمان الحجي، ليس فيه ابن عباس، والوليد عندي كثير الغلط»^(٢).

وقول ابن عدي: «هذه الأحاديث من أحاديث الحجاز... ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم، فلا يخلو من غلط يغلط فيه؛ إما أن يكون حديث يرسله، أو مرسلًا يوصله، أو موقوفًا يرفعه»^(٣).

اللفظ الصريح.. ومن أجل هذا آثروا في التعبير عن الخطأ (وهم) على (غلط)). انظر: استدراكاته الملحق في آخر الرفع والتكميل للكنوي ص ٥٥٠ - ٥٥٣.

(١) ومن الكتب النافعة التي اعتنت ببيان أسباب الوهم، وأنواعه: كتاب الوهم في روايات مختلفي الأمصار، للدكتور عبد الكريم الوريكات.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١ / ٣٢٨ المسألة ٩٧٧.

(٣) الكامل ١ / ٣٠٠.

وفيما يتعلق بالإمام الطبري، فإن من عادته أن يعبر عن خطأ الراوي بلفظ (غلط) كما سيأتي في الأمثلة التالية، والتي سأتناولها بالدراسة، ثم أستخلص منها الحالات التي عبر عنها الإمام الطبري بأنها غلط..

أمثلة إعلال الإمام الطبري الأخبار بغلط الراوي:

١٢٠ - المثال الأول:

في جامع البيان (٢١٦/٣):

قال الطبري: «حدثني الحسين بن يزيد السبيعي، قال: ثنا ابن إدريس، عن محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو بن الحسن، عن جابر أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً في سفره، قد ظلَّ عليه، وعليه جماعة، فقال: ((ما هذا؟)) قالوا: صائم. قال: ((ليس من البرِّ الصوم في السفر)).»

قال الطبري: أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبين ابن إدريس ومحمد بن عبد الرحمن: شعبة.

حدثنا ابن المثنى، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال ثنا شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري، عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً قد اجتمع الناس عليه، وقد ظلَّ عليه، فقالوا: «هذا رجل صائم». فقال رسول الله ﷺ: ((لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ)).»

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الصوم: باب قول النبي ﷺ لمن ظلَّ عليه... (ح ١٩٤٦) بنحوه.

والبيهقي في الكبرى (٢٤٢/٤ ح ٧٩٤٣) بنحوه.

كلاهما: (البخاري، والبيهقي) من طريق آدم بن أبي إياس.

- وأخرجه مسلم في الصيام: جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير

معصية... (ح ١١١٥). بمثله.

وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٩/٢ ح ٨٩٦٠). بمثله.

والطبري في الموضع السابق، واللفظ له. و-أيضاً- في مسند ابن عباس (١٥٨/١)

ح (٢٥٠).

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٠١٧). بمثله.

وابن حبان في صحيحه (٣٢٠/٨ ح ٣٥٥٢) بنحوه.

خمسهم: (مسلم، وابن أبي شيبة^(١)، والطبري، وابن خزيمة، وابن حبان) من طريق غندر؛ محمد بن جعفر.

وقرن ابن حبان عبد الرحمن بن مهدي مع محمد بن جعفر.
- وأخرجه مسلم في الموضع السابق من طريق معاذ بن معاذ، بمثله.
- وأخرجه أبو داود الطيالسي (ص ٢٣٨ ح ١٧٢١) - ومن طريقه مسلم في الموضع السابق، والبيهقي في الكبرى (٤/٢٤٢ ح ٧٩٤٢) - بنحوه.
- وأخرجه النسائي في الصيام: باب ذكر اسم الرجل (ح ٢٢٦٤) بنحوه.
والإمام أحمد في مسنده (ح ١٤٤٢٦) بنحوه.
وابن الجارود في المنتقى (ح ٣٩٨) بمثله.
ثلاثهم: (النسائي، والإمام أحمد، وابن الجارود) من طريق يحيى بن سعيد.
وقرن النسائي خالد بن الحارث، مع يحيى بن سعيد.
- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٢٨٢) عن عفان، بنحوه.
- وأخرجه عبد بن حميد - كما في المنتخب (٢/١٦٣ ح ١٠٧٧) - عن يزيد بن هارون، بمثله.

- وأخرجه الدارمي في سننه (٢/١٦ ح ١٧٠٩).
وأبو عوانة في مسنده (٢/١٩١ ح ٢٨٠٩) عن الصاغاني.
كلاهما: (الدارمي، والصاغاني) عن أبي النضر؛ هاشم بن القاسم، بنحوه. وقرن الدارمي أبا الوليد الطيالسي مع أبي النضر.
- وأخرجه أبو داود في الصوم: باب اختيار الفطر (ح ٢٤٠٧) بنحوه.
والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٦٢) عن ابن أبي داود، بمثله.
كلاهما: (أبو داود، وابن أبي داود) عن أبي الوليد الطيالسي.
- وأخرجه الطبري في مسند ابن عباس (١/١٥٦ ح ٢٤٩) عن الحسين بن زيد الطحان، مقروناً مع سلم بن جنادة السوائي، قالوا: حدثنا ابن إدريس.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٦٢) من طريق روح بن عباد، بمثله.

- الثلاثة عشر راوياً: (آدم بن أبي إياس، ومحمد بن جعفر، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وأبو داود الطيالسي، ويحيى بن سعيد، وخالد بن الحارث، وعفان، ويزيد بن هارون، وأبو النضر؛ هاشم بن القاسم، وأبو الوليد الطيالسي، وعبد الله بن إدريس، وروح بن عباد) عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري، عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً.

- وأخرجه النسائي في الصيام: باب العلة التي من أجلها قيل ذلك (ح ٢٢٥٩).

والإمام أحمد في مسنده (ح ١٤٧٩٣).

والشافعي في مسنده (١/١٥٧).

وابن حبان في صحيحه (٨/٣٢١ ح ٣٥٥٣، و ٣٥٥٤).

أربعتهم: (النسائي، والإمام أحمد، والشافعي، وابن حبان) من طريق عُمارة بن غَزِيَّة، عن محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه. سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث من طريق عمارة بن غزية المتقدم؟ فأجاب أبو حاتم: «روى هذا الحديث شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو بن الحسن، عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ»^(١).

- وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢٢٦٠، ٢٢٦١). بمثله، مع زيادة: ((وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها)).

والطبري في مسند ابن عباس (١/١٥٣ ح ٢٤٥) بنحو رواية النسائي (ح ٢٢٦٠).

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢/٦٢) بنحو رواية النسائي (ح ٢٢٦٠).

- ثلاثتهم: (النسائي، والطبري، والطحاوي) من طريق الأوزاعي.

وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢٢٦٢) من طريق وكيع، عن علي بن

المبارك^(١)، بنحو روايته في (ح ٢٢٦٠).

كلاهما: (الأوزاعي، وعلي بن المبارك) عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن، عن جابر . وزاد الطبري والطحاوي والنسائي في (ح ٢٢٦٠) في نسب محمد بن عبد الرحمن، فقالوا: «محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان».

قال النسائي في الكبرى (٩٩/٢ ح ٢٥٦٦) بعد أن روى الحديث من طريق الأوزاعي، قال: «هذا خطأ، ومحمد بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من جابر».

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث من طريق الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر، مرفوعاً؟ فقال أبو حاتم: «هذا حديث خطأ؛ إنما هو محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ»^(٢).

وفي الحديث المتقدم الذي رواه مسلم من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة (ح ١١١٥)، قال: وزاد: «قال شعبة: وكان يبلغني عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الحديث، وفي هذا الإسناد، أنه قال: عليكم برخصة الله الذي رخص لكم. قال: فلما سألته؛ لم يحفظه».

- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٦٣/٢ ح ٤٤٧٠).

والطبري في مسند ابن عباس (١/ ١٢٥ ح ١٧٦، و ١٧٧).

كلاهما: (عبد الرزاق، والطبري) من طريق عن محمد بن المنكدر، عن جابر، مرفوعاً، بنحوه مختصراً.

وعوداً إلى الإمام الطبري، فقد قال في تفسيره -فيما رواه عن شيخه الحسين بن يزيد

(١) وهذا أحد وجهين اختلف فيهما على علي بن المبارك، والوجه الثاني: أخرجه النسائي في الموضع السابق

(ح ٢٢٦١) من طريق عثمان بن عمر، عن علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن رجل، عن جابر رضي الله عنه، بنحوه.

والوجه الأول عن علي بن المبارك أرجح -والله أعلم-، حيث تابعه عليه الأوزاعي، ورواه عن علي راوٍ ثقة حافظ، وهو وكيع بن الجراح. بينما تفرد عثمان بن عمر في رواية الوجه الثاني عن علي بن المبارك، بزيادة الرجل المبهم.

(٢) علل الحديث ٢٤٧/١، مسألة ٧٢٨.

السيبي، عن ابن إدريس، عن محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو بن الحسن، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً.. قال الطبري: «أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبين ابن إدريس ومحمد بن عبد الرحمن: شعبة».

قلت: يترجح بقوة أن شيخه غلط، وأنه أسقط شعبة، للأسباب التالية:

١/ أن عبد الله بن إدريس روى الخبر عن شعبة، وفقاً لما رواه الطبري في مسند ابن عباس - كما تقدم في التخريج (ح ٢٤٩) -، فقد رواه عن الحسين بن يزيد الطحان، وسلم بن جنادة السوائي، قالوا: حدثنا ابن إدريس، أخبرنا شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، به.

فهذا يدل على خطأ شيخ الطبري في تفسيره حيث رواه عن ابن إدريس، بإسقاط شعبة.

وقد تابع ابن إدريس في روايته عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن...: اثنا عشر راوياً - كما تقدم في التخريج -، منهم محمد بن جعفر، الذي روى الطبري الخبر من طريقه كما مضى في الرواية الثانية من تفسيره. فرواه الطبري عن ابن المثني، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، به.

وشيوخ الطبري: محمد بن المثني بن عبيد العنزي؛ أبو موسى البصري، المعروف بالزمن (ع). ثقة ثبت، وكان هو وبندار فرسي رهان^(١).

٢/ أن عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي؛ أبو محمد الكوفي (ع).

من شيوخه: شعبة.

قال الإمام أحمد: «كان نسيج وحده». وقال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد».

مات سنة ١٩٢، وله بضع وسبعون سنة^(٢).

قلت: فلو افترضنا بأن عمره كان خمساً وسبعين سنة عندما توفي؛ فهذا يعني أنه وُلد في

سنة ١١٧.

(١) انظر: التقريب ص ٥٠٥.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٩٥/١٤، والكاشف ٦٧/٢، والتقريب ص ٢٩٥.

أما محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري (ع).
 قال المزني: «من قال: محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة؛ نسبته إلى جده لأبيه،
 ومن قال: محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة نسبته إلى جده لأمه»^(١).
 من تلاميذه: شعبة. أما عبد الله بن إدريس فلم يُذكر من تلاميذه.
 قال ابن حجر: «ثقة.. مات سنة: ١٢٤»^(٢).
 قلت: فبناء على ما تقدم من التواريخ يتبين أن عبد الله بن إدريس كان طفلاً صغيراً
 عندما مات محمد بن عبد الرحمن، فكيف يروي عنه؟!
 ثم إن شيخ الطبري الحسين بن يزيد السبيعي، لم أجد من ترجم لمن هذا اسمه فيما
 وقفت عليه من الكتب.
 بينما قال الشيخ شاكر رحمه الله: «أخشى أن يكون نسبته (السبيعي) سهواً، أو خطأ
 من الناسخين، والذي في هذه الطبقة، ويروي عن عبد الله بن إدريس، وهو الحسين بن يزيد
 بن يحيى الطحان الأنصاري... روى عنه أبو داود، والترمذي، وأبو زرعة، وذكر الحافظ أنه
 روى عنه مسلم خارج الصحيح، والذي يرجح عندي هذا: أن الطبري روى خبراً آخر في
 التاريخ (١/١٣٥-١٣٦): ((حدثنا الحسين بن يزيد الطحان، قال: حدثنا ابن إدريس...))،
 إلا أن يكون هذا شيخاً آخر للطبري، لم تصل إلينا معرفته».
 ثم أيد الشيخ شاكر قول الطبري في أنه يخشى أن شيخه غلط، فقال: «وهو كما قال؛
 فإن عبد الله بن إدريس لم يدرك أن يروي عن محمد بن عبد الرحمن». انتهى قوله^(٣).
 قلت: ورد اسم شيخه (الحسين بن يزيد السبيعي) -أي بإضافة السبيعي- في موضعين
 آخرين من تفسيره^(٤) ولكن روايته فيهما عن غير عبد الله بن إدريس، والله أعلم بالصواب.
 فإن كان هو الحسين بن يزيد بن يحيى الطحان الأنصاري الكوفي (د ت) -وكان

(١) سعد بن زرارة أخو أسعد بن زرارة.

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٦١٠/٢٥، والتقريب ص ٤٩٢.

(٣) جامع البيان، بتحقيق شاكر ٤٧٣/٣.

(٤) انظر تفسيره لآية ١٣٥ من سورة آل عمران ٦٨/٦، وتفسيره لآية ٨٠ من سورة يوسف ٢٨٧/١٣.

إضافة السبيعي خطأ؛ فهو لين الحديث - كما قال أبو حاتم، وابن حجر-. مات سنة ٢٤٤^(١).

فكونه لين الحديث مما يرجح به -أيضاً- أنه غلط، في روايته.

ولم أجزم بأن يكون المقصود بالحسين بن يزيد السبيعي -الوارد في التفسير- هو الحسين بن يزيد الطحان بدلالة ما ورد في مسند ابن عباس (ح ٢٤٩)، وذلك بسبب أن الطبري قرن مع الطحان: سلم بن جنادة^(٢)، ولم يميز الرواية عن أي منهما، خلافاً لما عُرف من عاداته في الدقة والتفصيل.

فأخشى أن يكون السند بإضافة شعبة تبعاً لما رواه سلم بن جنادة. خاصة أن الطبري صرح بخشيته من غلط شيخه بإسقاط شعبة.

ثم وفقت على تعليق للشيخ محمود شاكر رحمه الله على الحديث في مسند ابن عباس، يؤكد ما قلته من عدم الجزم، حيث قال:

«رواه الطبري في التفسير..- [فساق روايته عن الحسين بن يزيد السبيعي، ثم ذكر قول الطبري: أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبين ابن إدريس ومحمد بن عبد الرحمن: شعبة. ثم قال الشيخ محمود شاكر:] - وهذا يدل في ظاهره على أن الحسين بن يزيد السبيعي، هو غير شيخ الطبري: الحسين بن يزيد الطحان، وهو شيخ آخر. ولكن ربما كان إتيانه به على الصواب ها هنا من طريق سلم بن جنادة، فيبقى أمر (السبيعي)، و(الطحان) مشتبهاً»^(٣).

(١) انظر ترجمته في: التهذيب ٣٢٤/٢، والتقريب ص ١٦٩.

(٢) سلم بن جنادة بن سلم السوائي؛ أبو السائب الكوفي (ت ق).

قال ابن حجر: «ثقة، ربما خالف». انظر: التقريب ص ٢٤٥.

(٣) مسند ابن عباس ١٥٧/١ في الحاشية.

١٢١ - المثال الثاني:

في جامع البيان (٤٣٥/٢٣):

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿T S﴾^(١) - وقد جاءت نعتاً لـ (سقر) الواردة في قوله تعالى: ﴿G F﴾^(٢) -، قال:

«وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك ما حدثني علي، قال: ثنا أبو صالح، قال ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿T S﴾ يقول: ((مُعْرَضَةٌ)).

وأخشى أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا غلطاً، وأن يكون موضع (مُعْرَضَةٌ) (مُعَيَّرَةٌ)، لكن صُحِّفَ فيه».

تخريج الحديث:

ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٣٨٣/١٠ ح ١٩٠٣٨) فقال: «- من طريق علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما: S : محرقة».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٣٣٢/٨) إلى ابن المنذر، مثل ما تقدم عن ابن أبي حاتم.

ولكن السيوطي في كتابه الإتيان (٢٣٩/١)؛ ذكر ضمن ما أورده من تفسير غريب القرآن عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريق ابن أبي طلحة - قوله: «﴿T S﴾ معرضة»!

وبيّن السيوطي سبب إيرادها لما ورد في تفسير غريب القرآن عن ابن عباس، من طريق ابن أبي طلحة خاصة؛ لأنها «من أصح الطرق عنه، وعليها اعتمد البخاري في صحيحه»^(٣).

(١) المدثر: ٢٩.

(٢) المدثر: ٢٦. وسقر اسم من أسماء جهنم. انظر: جامع البيان ٤٣٢/٢٣.

(٣) الإتيان ٢٣٠/١ النوع السادس والثلاثون.

قلت: بيّن الإمام الطبري وجه الغلط الذي يخشاه في خبر علي بن أبي طلحة، وذلك بأن تكون كلمة (مُعْرَضَة)، تصحيف لكلمة (مُعَيَّرَة).

وهذا احتمال ورا؛ إذ أن رسم كلمة (معرضة) قريب الشبه من رسم كلمة (مغيرة). وقد روى الطبري قبيل ذلك عن ابن زيد، وأبي رزين أن لوحا للبشر، تعني (تغير البشر، تحرق البشر.. والنار تغير ألوانهم)^(١).

وكذلك قال أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى، فقد قال: «﴿T S﴾ مُعَيَّرَة»^(٢).

وهو قول جمهور الناس كما نقل ابن عطية، حيث قال: «قوله تعالى: ﴿T S﴾؛ قال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وأبو رزين وجمهور الناس، معناه: مغيرة للبشرات، محرقة للجلود، مسودة لها»^(٣).

(١) انظر: نفس الموضع من جامع البيان.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٧٥.

(٣) المحرر الوجيز ٥/٣٩٥.

١٢٢ - المثال الثالث:

في مسند ابن عباس (١/٤٩٦):

قال الطبري: ((ح٧٨٣- حدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الملك، عن حُصَيْن بن الحُرِّ، عن سَمُرَةَ بن جُنْدُب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: ((إن من خير ما تداوى به الناس الحجم)).

ح٧٨٤- حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا حفص بن بُعَيْل الهمداني، قال: حدثنا زهير، عن عبد الملك بن عمير، قال: حدثنا حصين بن أبي الحر، -قال أبو جعفر: إنما هو: ابن الحرِّ ولكن غلط الشيخ- عن سمرة، قال: «كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء حجّام، فأمره أن يحجمه، فأخرج مَحَاجِمَ من قرون، فألَزَمَهَا إِيَّاهُ، وَشَرَطَهُ بِطَرْفِ الشَّفْرِ، ثم صب الدم في إناء عنده، فدخل عليه رجل من بني فزارة، فقال: ما هذا يا رسول الله؟ عَلَامَ تُمَكِّنُ هذا من جلدك يقطعُه؟ فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((هذا الحَجْمُ)). قال: «وما الحجم؟» قال: ((هو خير ما تداووا به)).

ثم رواه الطبري من طريقين، ورد فيهما شيخ عبد الملك بن عمير باسم (حصين بن الحر).

ثم رواه الطبري من طريقين آخرين ورد فيهما شيخ عبد الملك بن عمير باسم (حصين بن أبي الحر).

وسأذكر ذلك خلال التخريج الآتي..

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح٢٠١٧١). بمثل حديث الطبري (ح٧٨٣).
وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص١٢١ ح٨٩٠) بنحو حديث الطبري (ح٧٨٣).
والحاكم في مستدركه (٤/٢٣١ ح٧٤٦٨) بنحو حديث الطبري (ح٧٨٣).
ثلاثتهم: (الإمام أحمد، والطيالسي، والحاكم) من طريق شعبة.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح٢٠١٧٢).

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٥٩٠ ح٢٣٦٨٢).

والطبري في الموضع السابق (ح ٧٨٤) - وهو المذكور في المثال^(١) -.

والطبراني في الكبير (١٨٦/٧ ح ٦٧٨٦).

أربعتهم: (الإمام أحمد، وابن أبي شبة، الطبري، والطبراني) من طريق زهير بن معاوية، بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٠٠٩٦) بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).
والبزار في مسنده (٣٩٣/١٠ ح ٤٥٣٠) وفيه زيادة ونقص، كما أنه ذكر اسم الرجل الذي دخل عليه، وهو: عيينة بن بدر.

والطبراني في الكبير (١٨٦/٧ ح ٦٧٨٥) بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).

ثلاثتهم: (الإمام أحمد، والبزار، والطبراني) من طريق أبي عوانة.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٠١٧٣) (وزاد في نسب حصين بن أبي الحر، فقال: العنبري).

والطبري في الموضع السابق (ح ٧٨٧) بنحو حديثه في (ح ٧٨٤). وزاد أيضاً في نسبة حصين بن أبي الحر، فقال: (العنبري).

والطبراني في الكبير (١٨٦/٧ ح ٦٧٨٧).

والحاكم في مستدركه (٢٣١/٤ ح ٧٤٦٧).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد رواه شعبة بن الحجاج العتكي، وزهير بن معاوية الجعفي عن عبد الملك بن عمير». وقال الذهبي في التلخيص: «تابعه شعبة، وزهير، عن عبد الملك، على شرط البخاري ومسلم».

أربعتهم: (الإمام أحمد، والطبري، والطبراني، والحاكم) من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي، بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٠٢١٠) بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).

والطبري في الموضع السابق (ح ٧٨٨) بنحو روايته في (ح ٧٨٣).

كلاهما: (الإمام أحمد، والطبري) من طريق جرير بن حازم.

(١) وتقدم أن الطبري غلط الشيخ في قوله: حصين بن أبي الحر، وقال: إنما هو ابن الحر.

- وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٧٦/٤ ح ٧٥٩٦).

والحاكم في مستدركه (٢٣٢/٤ ح ٧٤٦٩).

كلاهما: (النسائي، والحاكم) من طريق داود بن نصير الطائي، بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).

ستتهم: (شعبة، وزهير بن معاوية، وأبو عوانة، وشيبان بن عبد الرحمن، وجريز بن حازم، وداود بن نصير) عن عبد الملك بن عمير، عن حصين بن أبي الحر، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، مرفوعاً. وقال الهيثمي في المجمع (٩٢/٥): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح خلا حصين بن أبي الحر وهو ثقة».

* ومن أخرج الحديث بذكر حصين بن الحر، دون إضافة (أبي) إلى (الحر): الإمام الطبري:

أخرجه - في الموضوع السابق (ح ٧٨٣) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة. - وقد تقدم في المثال -.

وأخرجه في الموضوع السابق - أيضاً - (ح ٧٨٥) من طريق حميد بن عبد الرحمن، عن زهير. بمثل روايته في (ح ٧٨٤).

وأخرجه في الموضوع السابق - أيضاً - (ح ٧٨٦) من طريق زائدة. بنحو روايته في (ح ٧٨٤).

ثلاثتهم: (شعبة، وزهير، وزائدة) عن عبد الملك بن عمير، عن حصين بن الحر، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، مرفوعاً.

ولم أجده عند غير الطبري، إلا عند الحاكم - حسبما وقفت عليه من المصنفات -:

أخرجه الحاكم في مستدركه (٢٣٢/٤ ح ٧٤٦٩) من طريق أبي نعيم، عن زهير، عن عبد الملك بن عمير، حدثني حصين بن الحر، عن سمرة رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحو حديث الطبري (ح ٧٨٤).

- ورواه الطبري من طريق آخر لم أجده عند غيره..

فقد أخرجه في الموضع السابق (ح ٧٨٩) من طريق عوف بن أبي جميلة، عن شيخ من بني بكر بن وائل، عن سمرة رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحو روايته في (ح ٧٨٣).
وأخرجه -أيضاً- في (ح ٧٩٠) من طريق عوف، عن رجل من ولد أبي بكرة، عن سمرة رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحو روايته في (ح ٧٨٣).

وعوداً إلى قول الطبري في اسم حصين -ح ٧٨٤- حيث قال: «...إنما هو ابن الحر، ولكن غلط الشيخ»؛ فقد ظهر لي أن أكثر من ترجم لحصين ذكره على أنه ابن أبي الحر. خلافاً لقول الطبري..

فأبرز ما قيل في ترجمته كالاتي:

حُصَيْن بن أَبِي الحُرِّ هو: حصين بن مالك بن الحَشْخَاش التميمي، العنبري، أبو القُلُوص البصري (س ق).

كان عاملاً لعمر بن الخطاب.

وثقه العجلي، وأبو حاتم.

وقال علي بن المديني: «حصين بن أبي الحر معروف».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة^(١)».

فممن ترجم له بهذا الاسم ابن سعد، وأبو حاتم، والعجلي، والمزي، والذهبي، وابن حجر..

- أما الإمام البخاري فقد عقد ترجمتين في تاريخه الكبير، فقال في إحدهما:

«الحصين بن الحر الفزاري: عن سمرة بن جندب. وقال إسحاق: عن جرير، عن عبد الملك، عن حصين بن الحر»^(٢).

(١) الطبقات الكبرى ١٢٥/٧، والجرح والتعديل ١٩٥/٣، ومعرفة الثقات ٣٠٦/١، والثقات ١٥٦/٤، وتهذيب

الكمال ٥٣٣/٦، وميزان الاعتدال ٣١٣/٢، والتهذيب ٤٤٥/١، والتقريب ص ١٧٠.

(٢) التاريخ الكبير ٤/٣.

قلت: ولكن يلاحظ أن رواية جرير عند الطبري (ح ٧٨٨) ورد فيها: حصين بن أبي الحر!

وقال البخاري في الترجمة الثانية: «حصين بن مالك... يعد في البصريين، هو حصين بن أبي الحر بن الخشخاش العنبري التميمي، روى عنه الوليد بن بشر^(١)». وقال الشيخ محمود شاكر معلقاً على ترجمة البخاري الأولى: «أغرب البخاري، فقال: (الفزاري)...»، ثم ذكر الشيخ محمود شاكر ترجمة البخاري الثانية، ثم قال: «فظاهر الأمر أنهما رجلان، هذا عنبري تميمي، وذاك فزاري، ولم يذكر في الثاني رواية عبد الملك بن عمير، عنه^(٢)».

قلت: لم يتفرد البخاري بذكر نسبة الفزاري، بل عمل ذلك ابن حبان، كما سيأتي.

- ومن ذكره بالاسمين - أي حصين بن أبي الحر، وحصين بن الحر -، في ترجمة واحدة: ابن حبان، فقال في ثقاته: «حصين بن الحر الفزاري، وقد قيل: حصين بن أبي الحر الكوفي؛ روى عن سمرة بن جندب، روى عنه عبد الملك بن عمير^(٣)». وابن عساكر، فقال: «حصين بن مالك؛ أبو الحر بن الخشخاش... ويقال: حصين بن الحر... أبو القلوص، التميمي، العنبري، البصري^(٤)». وابن الجوزي، فقال: «حصين بن الحر، ويقال: ابن أبي الحر، روى عن سمرة بن جندب^(٥)».

(١) التاريخ الكبير ٩/٣.

(٢) انظر: مسند ابن عباس ٤٩٧/١. الحاشية ١.

(٣) ١٥٦/٤.

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٣٧٤ / ١٤.

(٥) ذكر ذلك ابن الجوزي تحت باب: (من مشكل أنساب المحدثين) فقال: «(اعلم أن في أنساب المحدثين ما يختلف الرواة فيه فيسبق إلى الفهم لذلك الاختلاف في الاسم أنهما مسميان والأمر بخلاف ذلك مثل معدان بن أبي طلحة ومعدان بن طلحة فإنهما واحد غير أن قتادة يقول ابن أبي طلحة والأوزاعي يقول ابن طلحة، ولا تظن حواز هذا على سائر المنسوين مثل أن ترى عبد الله بن أبي بكر وعبد الله بن بكر فتظنهما واحدا فليس هذا مطرداً في الكل فأما ما يأتي على هذا المثال المتأخر فهو كثير ونحن نذكر ما يأتي على المثال الأول فإذا أحصينا أولئك فكأنما

ويلاحظ أن ابن حبان ذكر اسم حصين منسوباً إلى أبي الحر بصيغة التمريض، خلافاً لابن عساكر، حيث ذكر اسم حصين منسوباً إلى الحر مباشرة، بصيغة التمريض.

والراجع - فيما يظهر لي من خلال ما تقدم:- أن تسميته بابن أبي الحر ليس غلطاً من الشيخ؛ للأسباب التالية:

١/ أن كثيراً من العلماء ترجعوا له باسم حصين بن أبي الحر، ومنهم من ذكر كلا الاسمين في ترجمته..

٢/ أن ستة رووا الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن (حصين بن أبي الحر). بينما رواه عن عبد الملك بن عمير، عن (حصين بن الحر) ثلاثة، اثنان منهم وردا ضمن الستة المتقدمين.

ولم أجد -فيما وقفت عليه من المصنفات- من اعتبر أحد الاسمين غلطاً سوى الإمام الطبري رحمه الله.

أما ما رواه الحاكم من طريق زهير، عن عبد الملك بن عمير، عن (حصين بن الحر)؛ فإنه لا يظهر لي من سياق كلام الحاكم أنه يعتبر رواية زهير هذه مغايرة لما سبق أن رواه بذكر (حصين بن أبي الحر)، وليس فيه ما يدل على أن الاسم ذكر على صوابه في رواية زهير.. وذلك أن الحاكم قال في رواية شيبان في (ح٧٤٦٧) -والتي ورد فيها حصين منسوباً إلى أبي الحر- قال:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد رواه شعبة بن الحجاج العتكي، وزهير بن معاوية الجعفي عن عبد الملك بن عمير. أما حديث شعبة...» فروى الحاكم (ح٧٤٦٨) من طريق شعبة؛ -وفيه حصين منسوباً إلى أبي الحر-، ثم أعقبه بقوله: «وأما حديث زهير...» فروى الحديث (ح٧٤٦٩) والتي فيها حصين منسوب إلى الحر مباشرة.

فظاهر قول الحاكم أن رواية شعبة، وزهير متابعان لرواية شيبان في (ح٧٤٦٧) وكذا قال الذهبي في التلخيص، فقد قال: «تابعه شعبة، زهير، عن عبد الملك، على شرط البخاري

ومسلم».

بل يفهم من صنيع الحاكم أن اسم حصين بن أبي الحر أولى بالصواب؛ لأن شعبة تابع شيان في نسبة حصين إلى أبي الحر، وقد قال الحاكم في رواية شيان: صحيحة على شرط الشيخين. والله أعلم.

١٢٣ - المثال الرابع:

في جامع البيان (١/٤٨٦):

قال الطبري: «حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال حدثنا أسباط عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ((لما فرغ الله من خلق ما أحب استوى على العرش، فجعل إبليس على ملك السماء الدنيا، وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن؛ وإنما سمو الجن لأنهم خزّان الجنة، وكان إبليس مع ملكه خازنًا فوق في صدره كبر، وقال ما أعطاني الله هذا إلا لمزية لي، -هكذا قال موسى بن هارون-، وقد حدثني به غيره، وقال: لمزية لي على الملائكة، فلما وقع ذلك الكبر في نفسه اطلع الله على ذلك منه، فقال الله للملائكة: ﴿% & ' ()﴾ ^(١). قالوا: ربنا وما يكون ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذرية يفسدون في الأرض، ويتحاسدون، ويقتل بعضهم بعضًا. قالوا: ربنا ﴿﴾ ، - . / فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ تُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ : < = > ؟ ﴿﴾ ^(٢) يعني من شأن إبليس، فبعث جبريل عليه السلام إلى الأرض ليأتيه بطين منها...- [ثم ذكر قصة خلق الله لآدم، وأمره بالسجود له.. إلى أن قال:]- وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرض الخلق على الملائكة فقال: ﴿I J K L M N O﴾ ^(٣) أن بني آدم يفسدون في الأرض ويسفكون الدماء، فقالوا له: ﴿Q R S T V U W X Y Z﴾ [^(٤) قال الله: ﴿﴾ _ ` a b c d e f g h i j k l m n o p q r s t﴾ ^(٥)

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) البقرة: ٣٠.

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) البقرة: ٣٢.

(٥) البقرة: ٣٣.

قال: قولهم: ﴿...﴾ ، - . / فِيهَا ﴿فَهِذَا الَّذِي أَبَدُوا، وَأَعْلَمَ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ يَعْنِي مَا أَسْرَّ إِبْلِيسُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْكِبَرِ﴾.

ثم أعقب الطبري هذا الخبر بقوله: «...وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن أوله يفسد آخره، وأن آخره يبطل معنى أوله؛ وذلك أن الله جل ثناؤه إن كان أخبر الملائكة أن ذرية الخليفة الذي يجعله في الأرض تفسد فيها، وتسفك الدماء، فقالت الملائكة لربها: ﴿...﴾ ،

- . / فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴿فَلا وجه لتوبيخها على أن أخبرت عمن أخبرها الله عنه أنه يفسد في الأرض ويسفك الدماء، بمثل الذي أخبرها عنهم ربها، فيجوز أن يقال لها فيما طوى عنها من العلوم: إن كنتم صادقين فيما علمتم بخبر الله إياكم أنه كائن من الأمور فأخبرتم به فأخبرونا بالذي قد طوى الله عنكم علمه كما قد أخبرتمونا بالذي قد أطلعكم الله على علمه، بل ذلك خُلفٌ من التأويل ودعوى على الله ما لا يجوز أن يكون له صفة، وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على^(١) ذلك...».

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تاريخه بسنده المتقدم، مفرقاً (٥٦/١، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٧،) .

وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٦٣ ح ٧٧٣) .

وابن عساكر في تاريخه (٣٧٧/٧) .

كلاهما: (البيهقي، وابن عساكر) من طريق عمرو بن حماد، به، وفيه اختصار.

وذكر الخبر بطوله ابن كثير في تفسيره (٣٥٥/١) وعزاه إلى السدي في تفسيره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.. ثم تعقبه ابن كثير بقوله:

«فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليّات كثيرة، فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم».

(١) وردت (في) كما وردت في نسخ أخرى (على). انظر: قول المحقق في الهامش رقم ٣، في جامع البيان ٤٩٠/١.

وسبق في هذا البحث أن فصلت في دراسة هذا الإسناد^(١)، وذكر أقوال أهل العلم فيه وفي تفسير السدي، وأن الطبري قال في حديث مروي بهذا الإسناد: «ولست أعلمه صحيحاً؛ إذ كنت بإسناده مرتاباً» وذكرت أسباب قوله هذا، وأنها ترجع لعدة أمور:

١- إما حال أسباط بن نصر، المختلف فيه، والذي قال فيه ابن حجر: صدوق، كثير الخطأ، يغرب.

٢- أو حال السدي -الكبير- فقد اختلف فيه أيضاً.

وقال الألباني: «السدي... وإن كان ثقة، ففيه كلام، وفي التقريب: (صدوق، يهم). فمثله إذا تفرد بزيادة دون جميع الرواة، لا تطمئن النفس لثبوتها»^(٢).

٣- أو أنه بسبب سياق المتن دون تحديد اللفظ لمن، خاصة وأن إحدى طرق السدي فيها راو مختلف فيه، وهو أبو صالح؛ باذام، وقد ضعفه بعض الأئمة. وبعضها فيها إرسال كما في الطريق الثالثة، إضافة إلى نفي ابن حبان سماع أبي صالح من ابن عباس - كما سبق أن بينت.

٤- أو طول المتن، إذ يدفعه ذلك إلى الشك في أن بعضه مدرج، ليس من كلام الصحابة، كقول ابن كثير.

وتلتقي هذه النقطة الرابعة مع قوله في هذا الأثر: «وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك...».

والذي أدى بالإمام الطبري إلى أن يخشى من وجود هذا الغلط من بعض النقلة، هو ما لاحظته من خلال نقده للمتن؛ حيث لاحظ أن في المتن تناقضاً، فقال: «وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن أوله يفسد آخره، وأن آخره يبطل معنى أوله...»، ثم بين وجه التناقض، كما تقدم.

(١) انظر: الباب الأول، الفصل الأول (ح ٢١).

(٢) الثمر المستطاب ٧٤٠/٢.

١٢٤، ١٢٥ - المثال الخامس، والسادس:

في الجزء المفقود (ص ٥٢٦):

روى الإمام الطبري عدة شواهد تدل على أن الرسول ﷺ أسهم للفارس من الغنيمة ثلاثة أسهم؛ سهمًا له، وسهمين لفرسه، فكان منها خبر ابن عمر رضي الله عنهما - ح ٩٩١، ٩٩٢-، وقد رواه الطبري من طريقين عن سليم بن أخضر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: ((أن رسول الله ﷺ قَسَمَ في النفل للفارس سهمين، وللرجل سهمًا)). وقال في الرواية الثانية: ((قسم رسول الله ﷺ في الأنفال يوم خيبر: للفارس سهمين، وللرجل سهمًا)).

كما رواه الطبري من طرق أخرى عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، -وسياقي في تخريج الحديث-.

وروى أيضًا -ح ٩٩٩- من طريق يونس بن محمد، عن مجمع بن يعقوب الزمعي، قال: حدثني أبي، عن عمه؛ عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مُجَمِّع بن جارية: ((أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين، ولصاحبه سهمًا)).

ثم روى -عند كلامه عن فقه هذه الأخبار- أخبارًا أخرى مخالفة استدلل بها من يقول: إن الفارس يسهم له سهمان..

فروى الطبري -ح ١٠٠٢- من طريق أبي عاصم النبيل، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: ((أن رسول الله ﷺ كان يقسم للفارس سهمين، وللرجل سهمًا)).

وروى -ح ١٠٠٣- من طريق [محمد بن عيسى]^(١)، عن مجمع بن يعقوب الأنصاري،

(١) ورد في المطبوع -ح ١٠٠٣- قول الطبري: ((حدثني موسى بن سهل الرملي، قال: حدثنا مجمع بن يعقوب الأنصاري، قال: سمعت أبي...)). وليس فيه ذكر محمد بن عيسى، ولكني أرجح أنه سقط من السند، ولا بد إذ إن من تلاميذ مجمع بن يعقوب: (محمد بن عيسى بن الطباع)، ولم يُذكر موسى بن سهل في تلاميذ مجمع، كما أن من مشايخ موسى بن سهل: (محمد بن عيسى بن الطباع) - انظر: تهذيب الكمال ٢٧/٢٥١، و٢٩/٧٦-.

ثم إن الطبري -كما سيأتي قريبًا ضمن كلامه في فقه الحديث- تناول الخلاف عن مجمع في -ح ٩٩٩- و- ح ١٠٠٣- فذكر (يونس بن محمد)؛ الراوي عن مجمع بن يعقوب، في مقابل (محمد بن عيسى)، فقال الطبري:

قال: سمعت أبي، يحدث عن عمه عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مجمع بن جارية الأنصاري، قال: ((قسم رسول الله ﷺ خير على ثمانية عشر سهمًا، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهمًا ...))

وقال: «قد اختلف السلف - قبلنا - في هذه الأخبار... والذي نقول به في ذلك: أن الصحيح من الرواية عن رسول الله ﷺ في إسهامه الفارس من الغنائم: ما ورد بأنه أسهمه ثلاثة أسهم: سهمين لفارسه، وسهمًا له. فأما في إسهامه الراجل؛ فإنه لا اختلاف في أنه لا زيادة له على سهم واحد بين أهل العلم... وأما الرواية عنه: أنه أسهم للفارس سهمين؛ فإن راويه:

[١].^(١) إن كان عنى أنه قد كان فيما أسهم له من الأسهم الثلاثة: السهمان، فقد أصاب^(٢) - وإن كان قد قال قولاً كبس به على من لا علم له بمعناه في ذلك معنى حكم النبي ﷺ فيه -.

[٢]. وإن كان عنى أنه لم يزد الفارس على سهمين فذلك - والله أعلم - غلط عندي من بعض رواته.

وإنما قلنا: إنه غلط من بعض رواته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله ﷺ من وجهين:

أحدهما: من رواية عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله ﷺ من نقلة الأخبار أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع، وغيره من عبد الله بن عمر العمري، وقد روينا عنه، عن نافع وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم.

((...)) وأن نجعل محمد بن عيسى، فيما روى عن مجمع بن يعقوب في ذلك ليونس بن محمد كفوًا...)) ولم يذكر

موسى بن سهل بشيء، فهذا يؤكد وجود السقط. ولم ينبه محقق الكتاب إلى ذلك.

ثم عند تخريج حديث مجمع في المثال التالي، وجدت أن الإمام الطبري قد رواه في تفسيره ٢٤٣/٢١ عن موسى بن سهل الرملي، عن محمد بن عيسى، عن مجمع بن يعقوب الأنصاري، به.. وبهذا يتأكد ما ذكرت، والله الموفق.

(١) زدت الأرقام بين الأقواس المعكوفة لإبراز تفصيل الطبري للمسألة.

(٢) وسيأتي قول لابن حجر في الفتح يشابه قوله هذا.

ومن المحال أن يكون ابن عمر رضي الله عنهما قال: لم يزد النبي ﷺ الفارس من الغنيمة على سهمين. ثم يقول: أسهم النبي للفارس ثلاثة أسهم؛ لأن ذلك إذا قاله قائل لم يخل من أحد وجهين:

إما أن يكون متعمداً قيله، وهو يعلم وجه فساد، فيكون كاذباً في قيله، والكذب عن ابن عمر - رحمه الله - منفي... أو يكون ساهياً ناسياً أحد قوليه، فيكون القولان جميعاً مرفوضين؛ إذا لم يعلم الخطأ منهما من الصواب.

والآخر منهما: حديث مجمع بن جارية، عن النبي ﷺ.

والقول فيه - أيضاً - نظير القول في خبر ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ على نحو ما بينا، وأحسن حالات عبد الله بن عمر العمري فيما روى في ذلك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أن نجعله لأخيه عبيد الله بن عمر نظيراً - وإن كان ذلك عند أهل المعرفة بالآثار ظلمًا -، وأن نجعل محمد بن عيسى، فيما روى عن مجمع بن يعقوب في ذلك ليونس بن محمد كفوًا، فنسقط القول، والعمل برواية كل واحد منهما في ذلك؛ إذ كانا قد تعادلا في القناعة، والرضا، والعدالة: عند من جعل خبر عبد الله بن عمر، وخبر محمد بن عيسى هما الحجة في ألا يزداد الفارس على سهمين من جهة الأثر، إذ كنا لا نعلم الحق منهما فيما روى، من المبتل، ونلتمس حجة يجب علينا بها العمل في سهم الفارس وفرسه: إما من جهة الأثر، وإما من جهة النظر.

فأما الذين جعلوا سهم الفارس وفرسه سهمين، فلم يزيدهما عليهما؛ فإنهم إذ عدموا بما قالوا - مما ذكرنا عنهم - حجة تؤيد قولهم من جهة الأثر... لجؤوا إلى أن زعموا أنهم قالوا الذي قالوه من ذلك من جهة النظر...».

[ثم ذكر الطبري النظر الذي أداهم إلى قول ذلك... ورد عليه، ثم قال:]

«فقد وضع لكم بما ذكرتم: أن الذي جعل للفارس من المغنم، لم يجعل له من وجه النظر... وأن ذلك إنما وجب له بإيجاب الله - تعالى ذكره - على لسان رسوله ﷺ. فهل من أثر عن رسول الله ﷺ ثابت غير مدخول بما قلتم من أن سهم الفارس في المغنم الذي لا يزداد عليه: سهم واحد دون سهمين؟ فلن يقدر على دعوى ذلك... وإن سألنا منهم سائل، فقال: فما المعنى الذي من أجله أوجبتم - إن لم تكن إلا من

الذي قلنا في ذلك كالذي قلنا - للفارس ثلاثة أسهم؟ .. فقد علمتم اختلاف الرواة في سيرة رسول الله ﷺ في ذلك؟ والرواية إذا اختلفت عنه لم يكن أحد فريقها أولى بالتصديق من الآخر ، إذا تعادلا في القناعة، والرضا، والعدالة؟

قيل : إن فريقى نقلة سيرة النبي ﷺ في سهام الفارس من المغنم - عندنا - غير متعادلين ولكننا سلمنا ما ادعى من ذلك مخالفونا كراهة منا منازعتهم فيهم، وثقة منا بالفلج عليهم.. فإن قال: وما الحجة التي تفلجك عليهم إذا أنت سلمت لهم ما نازعوك فيه من اعتدال حال الفريقين اللذين ذكرت؟

قيل: قد ذكرنا أن اختلاف الرواة عن رسول الله ﷺ في ذلك، إنما هو من أحد وجهين: إما من وجه النقل عن نافع. وإما من وجه النقل عن مجمع بن يعقوب الأنصاري، على ما ذكرنا من إسنادهما ذلك إلى رسول الله ﷺ. ونحن إذا رفضنا كلي^(١) الروائين عنهما، فتساوينا وخصومنا القائلون^(٢) في سهام الفارس - ما عنهم حكينا - ولم نجعل لأحدنا على صاحبه^(٣) إحدى الروائين عن نافع، ولا عن مجمع بن يعقوب حجة: انفردنا بالأخبار الأخر التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ التي لا مخالف لها ولا مدافع؛ وذلك كخبر هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، عن النبي ﷺ^(٤)، وخبر مالك، عن أبي الزناد، عن

(١) هكذا وردت في النص المطبوع والصواب أن يقال: [كلتا الروائين] لأن (كلا وكتنا) لا يعربان إعراب المثنى إلا إذا أضيفا إلى ضمير.

(٢) هكذا وردت في النص المطبوع والأرجح أن يقال: [القائلين] لأنها صفة لـ(خصومنا) و(خصومنا) مفعول معه منصوب. والله أعلم.

(٣) لعل الأنسب أن يضاف [في] بعد قوله (صاحبه) ليستقيم المعنى.

(٤) رواه في المصدر السابق ص ٥٢٤ (ح ٩٩٠) عن محمد بن سنان القزاز، عن إسحاق بن إدريس، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير بن العوام ﷺ، قال: أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم، سهمين لفرسي، وسهماً لي، وسهماً لأمي من ذوي القربى". وصحح الطبري سنده. أخرجه الدارقطني في سننه (١٩٣/٥ ح ٤١٨٧) من طريق محمد بن سنان القزاز، به، بلفظه، ولكنه زاد عبد الله بن الزبير بين عروة والزبير ﷺ.

ثم أخرجه الدارقطني في الموضع السابق (ح ٤١٨٨) من طريق الهيثم بن خارجة، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن الزبير بن العوام ﷺ، أن رسول الله ﷺ أعطاه أربعة أسهم.. الحديث.

خارجة بن زيد، عن أبيه، عن النبي ﷺ^(١)، وسائر الأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ في ذلك^(٢) التي لا خبر للقائلين في سهام الفارس: أنهما سهمان لا يزداد عليهما، نظير شيء منها ؛ فلما وصفنا من العلة قلنا: للفارس من المغنم - إذا شهد الحرب وقاتل فيها أو حضرها محارباً - ثلاثة أسهم: سهم له ، وسهمان لفرسه^(٣).

تخريج حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

روى هذا الحديث نافع، واختلف عنه على وجهين:

وسئل الدارقطني في علله ٢٣٠/٤ (ح ٥٢٨) عن حديث عبد الله بن الزبير، عن الزبير ﷺ أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم؟ فقال: ((هو حديث رواه إسحاق بن إدريس الأسواري، وكان ضعيفاً، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام، عن أبيه، عن ابن الزبير، عن الزبير. وخالفه الهيثم بن خارجة، فرواه عن إسماعيل، عن هشام بن عروة، عن عباد بن عبد الله بن الزبير مرسلًا، وأصحاب إسماعيل الحفاظ عنه، يروونه عن هشام، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير مرسلًا، وهو الصحيح)).

وهذا الوجه المرسل عن عبد الله بن الزبير -والذي صححه الدارقطني كما تقدم- أخرجه النسائي في الخيل: باب سُهمان الخيل (ح ٣٥٩٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٣/٣، والدارقطني في سننه (ح ٤١٨٩) ثلاثتهم، من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن جده، أنه كان يقول: ضرب رسول الله ﷺ عام خيبر للزبير بن العوام أربعة أسهم؛ سهمًا للزبير، وسهمًا لذي القربى؛ لصفية بنت عبد المطلب، أم الزبير، وسهمين للفرس".

وأخرجه الدارقطني في سننه (ح ٤١٩٠)، والبيهقي في الكبرى ٣٢٦/٦ (ح ١٢٦٥٥) كلاهما من طريق محاضر بن المورع، عن هشام بن عروة، به، بنحوه.

(١) رواه في المصدر السابق ص ٥٢٧ (ح ٩٩٥) من طريق سعيد الزنبري، عن مالك، به: ((أن النبي ﷺ أسهم للزبير بسهم، ولفرسه سهمين)).

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٣/٣، والبيهقي في الكبرى ٣٢٦/٦ (ح ١٢٦٥٦) كلاهما من طريق الزنبري، به. ولفظ البيهقي: ((أعطى النبي ﷺ الزبير يوم حنين أربعة أسهم؛ سهمين للفرس وسهمًا له، وسهمًا للقراة)). وقال البيهقي: ((هذا من غرائب الزنبري عن مالك)).

وقال أبو زرعة في الزنبري: ضعيف الحديث.. وقال عن حديثه هذا: باطل. انظر: التهذيب ٢٢/٤ ت: سعيد بن داود الزنبري.

(٢) وسيأتي ذكر بعضها -كحديث ابن عباس، وحديث أبي عمرة- عند ذكر أقوال العلماء في حديث مجمع ﷺ في المثال التالي.

(٣) انظر: الجزء المفقود ص ٥٣٢ - ٥٤٢.

- ١/ من رواه عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، مرفوعاً أن رسول الله ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم: للفارس سهماً، وللرجل سهم.
- ٢/ من رواه عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، مرفوعاً أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللراجل سهم^(١).

تخريج الوجه الأول:

رواه عن نافع: عبيد الله بن عمر العمري..

أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير: باب سهام الفرس (ح ٢٨٦٣)، ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، ولصاحبه سهماً)).

والدارقطني في سننه (١٧٩/٥ ح ٤١٦٥) بنحو رواية البخاري.

والبيهقي في سننه الكبرى (٣٢٤/٦ ح ١٢٦٤٢) بنحو رواية البخاري.

ثلاثتهم: (البخاري، والدارقطني، والبيهقي) من طريق أبي أسامة.

- وأخرجه البخاري في المغازي: باب غزوة خيبر (ح ٤٢٢٨) من طريق زائدة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: ((قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفارس سهمين، وللراجل سهماً)). قال: فسرره نافع؛ فقال: إذا كان مع الرجل فرس

(١) قوله في الوجه الثاني: (وللراجل) يفهم منه في ظاهر الأمر - كما يرى الأحناف - أن الفارس له سهمان فقط،

واحد له، وآخر لفروسه. بينما الراجل الذي لا فرس له، فله سهم واحد.

- أما قوله في الوجه الأول: (وللراجل) فظاهر من سياق المتن، أن الرجل هو صاحب الفرس، فصار مجموع ما للفارس ثلاثة أسهم.

وإنما نهت إلى ذلك لأن العلامة الألباني رحمه الله، اعتبر رواية: ((قسم في النفل، للفارس بسهمين وللراجل سهماً)) اعتبرها مخالفة لرواية من قال: إنها ثلاثة أسهم.. انظر: إرواء الغليل ٦١/٥.

قلت: ولكن الأمر ليس كذلك فيما ظهر لي من خلال تخريج الحديث، وأقوال الأئمة فيه، وخاصة أن الإمام الترمذي - كما سيأتي في التخريج -، علق على هذه الرواية بما يفهم منه أن مجموع ما للفارس: ثلاثة أسهم، فقول الترمذي يدل على أنه اعتبر (الرجل) هو صاحب الفرس، كذلك جعل الإمام الطبري هذه الرواية -أي (للفارس سهمين، وللراجل سهماً) من ضمن الروايات التي توافق معنى أن للفارس ثلاثة أسهم. انظر: الجزء المفقود (ص ٥٢٦-٥٣٢) و(ص ٥٣٤-٥٣٧). لذا حرصت على أن أصرح بلفظ الروايات أثناء التخريج التالي منعاً للبس.

فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٤٤٤٨)، و(ح ٤٩٩٩) - وعنه أبو داود في الجهاد: باب في سهمان الخيل (ح ٢٧٣٣) - ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ جعل يوم خبير للفرس سهمين، وللرجل سهماً)). وقال أبو معاوية: «أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم؛ سهماً له وسهمين لفرسه».

وابن ماجه في الجهاد: باب قسمة الغنائم (ح ٢٨٥٤) ولفظه: ((أن النبي ﷺ أسهم يوم خبير للفارس ثلاثة أسهم للفرس سهمان وللرجل سهم)).

والدارمي في سننه (٢٩٧/٢ ح ٢٤٧٣) ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ أسهم يوم خبير للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً)).

وابن الجارود في المنتقى (٢٧٢/١ ح ١٠٨٤) ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم؛ سهماً له، وسهمين لفرسه)).

والدارقطني في سننه -الموضع السابق (ح ٤١٦٨) بلفظ ابن الجارود المتقدم.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٣٢٥/٦ ح ١٢٦٤٦) بلفظ ابن الجارود المتقدم.

- ستتهم: (الإمام أحمد، وابن ماجه، والدارمي، وابن الجارود، والدارقطني، والبيهقي) من طريق أبي معاوية.

- وأخرجه مسلم في الجهاد والسير: باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين (ح ١٧٦٢) ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ قسم في النفل للفرس سهمين، وللرجل سهماً)).

والترمذي في السير: باب في سهم الخيل (ح ١٥٥٤) ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ قسم في النفل للفرس بسهمين، وللرجل بسهم)).

وقال الترمذي: «وفي الباب عن مجمع بن جارية وابن عباس وابن أبي عمرة عن أبيه. وهذا حديث ابن عمر رضي الله عنهما حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: للفارس ثلاثة أسهم؛ سهم له، وسهمان لفرسه، وللراجل سهم».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٥٢٨٦)، و(ح ٥٤١٢) ولفظه: ((قسم رسول الله ﷺ في الأنفال للفرس سهمين وللرجل سهماً)).

والطبري في الموضع السابق - (ح ٩٩١، و ٩٩٢) - كما في المثال المتقدم.

وابن حبان في صحيحه (١١/٣٩ ح ٤٨١٠، ٤٨١٢) ولفظه عن النبي ﷺ قال: ((للفرس سهمان وللرجل سهم)).

والبيهقي في سننه الكبرى (٦/٣٢٥ ح ١٢٦٤٣) ولفظه: ((أن النبي ﷺ قسم في النفل للفرس سهمين وللرجل سهماً)).

- خمستهم: (مسلم، والترمذي، والإمام أحمد، والطبري، وابن حبان، والبيهقي) من طرق عن سليم بن أخضر.

- وأخرجه مسلم في الموضع السابق - أيضاً - (ح ١٧٦٢). بمثل روايته المتقدمة، ولكن لم يذكر في النفل.

والإمام أحمد في مسنده (ح ٦٢٩٧) - ومن طريقه الدارقطني في سننه؛ الموضع السابق (ح ٤١٦٧) - ولفظه:

((أن رسول الله ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهماً)).

وابن أبي شيبه في مصنفه (٦/٤٨٨ ح ٣٣١٦٩) بنحو لفظ أحمد المتقدم.

والطبري في الموضع السابق (ح ٩٩٣) ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ قَسَمَ يوم خيبر للفرس سهمين، وللرجل سهماً)).

وأخرجه الدارقطني في سننه - الموضع السابق - (ح ٤١٦٦) بلفظ أحمد المتقدم.

والبيهقي في سننه الكبرى (٦/٣٢٥ ح ١٢٦٤٤) بلفظ أحمد المتقدم.

- ستتهم: (مسلم، والإمام أحمد، وابن أبي شيبه، والطبري، والدارقطني، والبيهقي) من طريق ابن نمير. وقرن ابن أبي شيبه أبا أسامة مع ابن نمير.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٤٤٤٨) عن هشيم بن بشير، ولفظه: أن رسول

الله ﷺ جعل يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهماً.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٥٥١٨)، و(ح ٦٣٩٤) ولفظه: ((أن النبي ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهمًا)).

والدارمي في سننه (٢٩٧/٢ ح ٢٤٧٣) بنحو روايته المتقدمة.
والطبري في الموضع السابق (ح ٩٩٤) ولفظه: ((أسهم رسول الله ﷺ لرجل وفرسه ثلاثة أسهم؛ للرجل سهمًا، وفرسه سهمين)).

وابن حبان في صحيحه (١٣٩/١١ ح ٤٨١١) بنحو رواية الطبري المتقدمة.
والدارقطني في سننه -الموضع السابق- (ح ٤١٦٤). يمثل رواية الطبري المتقدمة.
والبيهقي في سننه الكبرى (٣٢٥/٦ ح ١٢٦٤٥) بنحو رواية الطبري المتقدمة.
- ستتهم: (الإمام أحمد، والدارمي، والطبري، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي) من طريق سفيان الثوري.

- وأخرجه الدارقطني في سننه (١٨٣/٥ ح ٤١٧٦) من طريق النضر بن محمد بن موسى اليمامي، عن حماد بن سلمة، ولفظه: ((أن رسول الله ﷺ أسهم للفرس سهمًا، وللفرس سهمين^(١))).

- ثمانيتهم: (أبو أسامة، وزائدة، وأبو معاوية الضري، وسليم بن أخضر، وابن نمير، وهشيم بن بشير، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعًا.

- ومن الأئمة من روى عن عبيد الله بن عمر رواية ظاهرها يخالف روايته المتقدمة..
أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٨/٧ ح ٣٦٠٥٩) - ومن طريقه الدارقطني في سننه (١٨٦/٥ ح ٤١٨٠) - عن ابن نمير وأبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ((أنه قسم للفرس سهمين، وللراجل سهمًا)). واللفظ لابن أبي شيبة.

(١) قال الدارقطني: ((خالفه حجاج بن المنهال، عن حماد، فقال: للفرس سهمين، وللراجل سهمًا)).

ثم أخرج الدارقطني رواية حجاج بن المنهال هذه، في سننه ١٨٩/٥ (ح ٤١٨٤). قلت: ورواية النضر عن حماد أولى بالصواب؛ لأنها موافقة لرواية الجماعة.

أما لفظ رواية الدارقطني: «أن رسول الله ﷺ جعل للفارس^(١) سهمين، وللراجل سهمًا».

قال الدارقطني: «قال الرمادي: كذا يقول ابن نمير. قال لنا النيسابوري: هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة أو من الرمادي؛ لأن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر وغيرهما، رووه عن ابن نمير خلاف هذا... ورواه ابن كرامة وغيره عن أبي أسامة خلاف هذا أيضًا...». وقال البيهقي في سننه الكبرى (٣٢٥/٦) بعد أن أخرج روايته (ح ١٢٦٤٤) المتقدمة من طريق أبي نمير: أن رسول الله ﷺ قسم للفارس سهمين وللراجل سهمًا:

«رواه مسلم في الصحيح عن عبد الله بن نمير، وقد وهم بعض الرواة فيه فرواه عن أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله، (وللراجل سهمًا)، والصحيح رواية الجماعة عنهما وعن غيرهما عن عبيد الله كما ذكرنا، وقد رواه سفيان الثوري وهو إمام، وأبو معاوية الضير وهو من الحفاظ عن عبيد الله مفسرًا».

وأخرجه الدارقطني في سننه (١٨٨/٥ ح ٤١٨١) من طريق نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، أنه أسهم للفارس سهمين وللراجل سهمًا. قال الدارقطني: «قال أحمد: كذا لفظ نعيم، عن ابن المبارك، والناس يخالفونه، قال النيسابوري: ولعل الوهم من نعيم؛ لأن ابن المبارك من أثبت الناس».

وقال ابن عبد البر: «وقال أبو حنيفة للفارس سهمان، وللراجل سهم، وحجته... رواية ابن المبارك لحديث عبيد الله بن عمر، ولا حجة في ذلك؛ لأن الأكثر من أصحاب عبيد الله خالفوه»^(٢).

أما ابن حجر في الفتح؛ فنفي الوهم عن رواية ابن أبي شيبة، ورواية نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، وفسرهما على معنى يتوافق مع الراويات الأخرى، فقال:

«ولأبي داود عن أحمد، عن أبي معاوية، عن عبيد الله بن عمر بلفظ: أسهم لراجل

(١) وسيأتي قريباً تعليق ابن حجر على هذه الكلمة.

(٢) التمهيد ٢٤/٢٣٧.

ولفرسه ثلاثة أسهم؛ سهماً له وسهمين لفرسه. وبهذا التفسير يتبين أن لا وهم فيما رواه أحمد بن منصور الرمادي، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي أسامة وابن نمير، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، فيما أخرجه الدارقطني بلفظ أسهم للفارس سهمين..»^(١)

ثم نقل ابن حجر قول أبي بكر النيسابوري -المتقدم- في توهمة الرمادي وشيخه وتعقبه، فقال:

«لا! لأن المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين، غير سهمه المختص به^(٢)، وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده بهذا الإسناد فقال: للفارس، وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة، وكأن الرمادي رواه بالمعنى، وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن نمير معاً بلفظ أسهم للفارس^(٣). وعلى هذا التأويل أيضاً يحمل ما رواه نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله مثل رواية الرمادي، أخرجه الدارقطني. وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق، وهو أثبت من نعيم، عن ابن المبارك، بلفظ أسهم للفارس، وتمسك بظاهر هذه الرواية بعض من احتج لأبي حنيفة في قوله: إن للفارس سهماً واحداً، ولراكبه سهم آخر، فيكون للفارس سهمان فقط، ولا حجة فيه لما ذكرنا^(٤).

تخريج الوجه الثاني:

رواه عن نافع: عبد الله بن عمر العمري..

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥/٥ ح ٩٣٢٠) ولفظه: «أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين، وللراجل سهماً».

والطبري في المصدر السابق (ح ١٠٠٢ ص ٥٣٢) من طريق أبي عاصم النبيل. بنحو رواية عبد الرزاق المتقدمة.

والدارقطني في سننه (١٨٨/٥ ح ٤١٨٢) من طريق ابن وهب، ولفظه: «أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيال؛ للفارس سهمين، وللراجل سهماً».

(١) وقوله هذا يلتقي مع ما تقدم من قول الطبري في أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما عند كلامه عن فقه هذه الأخبار.

(٢) لم أجد رواية الإمام أحمد عن أبي أسامة!

(٣) ٦٨/٦.

قال الدارقطني: «تابعه ابن أبي مريم، وخالد بن عبد الرحمن عن العمري». وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق -أيضاً- (ح ٤١٨٣)، من طريق القعني عن العمري بالشك في الفارس والفرس.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٦/٣٢٥ ح ١٢٦٤٧) من طريق القعني، ولفظه: ((أن النبي ﷺ قسم يوم خيبر للفارس سهمين، وللراجل سهماً)).

قال البيهقي: «فعبد الله العمري كثير الوهم، وقد روى ذلك من وجه آخر عن القعني عن عبد الله العمري بالشك في الفارس أو الفرس. قال الشافعي في القديم: كأنه سمع نافعاً يقول: للفرس سهمين وللراجل سهماً، فقال: (للفارس سهمين وللراجل سهماً)، وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدمه عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ».

ثلاثتهم: (عبد الرزاق، وابن وهب، والقعني) عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، مرفوعاً.

وبالنظر في هذا الاختلاف عن نافع؛ فإنه يظهر رجحان الوجه الأول؛ للأسباب التالية:

١/ أن راوي الوجه الأول يفوق راوي الوجه الثاني في الرتبة.

فراوي الوجه الأول:

عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي؛ أبو عثمان العمري المدني (ع).

وثقه ابن سعد -وزاد: «كثير الحديث، حجة»- ، وابن معين -وزاد: «حافظ، متفق عليه»-، والعجلي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي -وزاد العجلي، والنسائي: «ثبت»-.

وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل المدينة، وأشراف قریش: فضلاً، وعلماً، وعبادة، وشرفاً، وحفظاً، وإتقاناً».

ووصفه الذهبي بالفقه، والثبت.

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع...».

توفي سنة: ١٤٧^(١).

أما راوي الوجه الثاني فهو:

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي؛ أبو عبد الرحمن العمري المدني (م مقروناً، ٤).

كان صاحب عبادة وصلاح؛ إلا أن الأكثرين على تضعيفه في الحديث. قال العجلي: «لا بأس به».

قال الإمام أحمد: «صالح، لا بأس به، قد رُوي عنه، ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله». وقال أبو زرعة الدمشقي، عن أحمد: «كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً».

وقال يعقوب بن شيبه: «ثقة، صدوق، في حديثه اضطراب».

وقال ابن عدي: «لا بأس به في رواياته، صدوق».

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، يستضعف».

وقال ابن معين: «صويلح». وفي رواية أخرى قال: «ليس به بأس، يكتب حديثه». وضعفه ابن المديني، والنسائي.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال الترمذي: «يضعف في الحديث».

وقال صالح جزرة: «لين، مختلط الحديث».

وكان يحيى بن سعيد يضعفه، ولا يحدث عنه.

وقال البخاري: «ذاهب، لا أروي عنه شيئاً».

وقال ابن حبان: «غلب عليه الصلاح والعبادة، حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فوقع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك».

وقال ابن حجر: «ضعيف، عابد».

مات سنة ١٧١.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٩٥/٥، ومعرفة الثقات ١١٢/٢، والجرح والتعديل ٣٢٦/٥، والثقات

٦٣/٥، وتهذيب الكمال ١٢٤/١٩، والكاشف ٢٢٤/٢، والتهذيب ٢٢/٣، والتقريب ص ٣٧٣.

قلت: والراجح أنه ضعيف؛ لتضعيف أكثر الأئمة له، وقد ورد الجرح مفسراً عند بعضهم. فيحمل ما قيل فيه من عبارات التعديل على صلاحه وعبادته، والله أعلم^(١).

٢/ أن كبار الأئمة صححوا رواية عبيد الله بن عمر.. فالإمام البخاري، ومسلم، وابن حبان أخرجوا الحديث في صحيحهم.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، قالوا: للفارس ثلاثة أسهم؛ سهم له وسهمان لفارسه، وللراجل سهم».

وقال أبو داود في (ح ٢٧٣٦)^(٢): «حديث أبي معاوية أصح، والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مجمع أنه قال: ثلاثمائة فارس، وكانوا مائتي فارس».

وسأل أحمد بن هانئ الإمام أحمد: «حديث عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ أعطى الفارس ثلاثة أسهم، ثبت هو؟» قال: «نعم! رواه الثقات سليم بن أخضر وغيره». قال ابن هانئ: «فإنهم يقولون: إنما سمعه عبيد الله من أخيه عبد الله». فقال: «ويرويه أخوه؟» قال ابن هانئ: «نعم». فقال: «لم يرو عبيد الله عن أخيه شيئاً» ودفع ذلك، وقال: «قد روى عبد الله عن عبيد الله»^(٣).

بينما قال البيهقي في رواية عبد الله بن عمر -الواردة في الوجه الثاني عن نافع-: «فعبد الله العمري كثير الوهم، وقد روى ذلك من وجه آخر عن القعني عن عبد الله العمري بالشك في الفارس أو الفرس. قال الشافعي في القديم: كأنه سمع نافعاً يقول: (للفرس

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٤٥/٥، والضعفاء الصغير ص ٦٥، ومعرفة الثقات

٤٨/٢، والجرح والتعديل ١٠٩/٥، والضعفاء الكبير ٢٨٠/٢، والمجروحين ٦/٢، والكامل

١٤١/٤، وتهذيب الكمال ٣٢٧/١٥، والتهذيب ٣٨٨/٢، والتقريب ص ٣١٤

(٢) وسيأتي قوله هذا في المثال التالي، والذي يتناول حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٨٠/٢.

سهمين وللرجل سهمًا)، فقال: (للفارس سهمين وللراجل سهمًا)، وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدمه عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ».

* وسبق أن نقلت عن ابن حجر توجيهه لما جاء في رواية عبيد الله بن عمر: ((أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين...)) والتي رواها الدارقطني عن الرمادي، حيث قال ابن حجر نافيًا وقوع الوهم في الرواية، قال: «المعنى: أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين، غير سهمه المختص به...» - [إلى أن قال:] - «وكأن الرمادي رواه بالمعنى...».

وقال أيضًا: «وعلى هذا التأويل أيضًا يحمل ما رواه نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله مثل رواية الرمادي».

قلت: فمن الممكن أيضًا أن نؤول رواية عبد الله بن عمر العمري، بمثل ما أول ابن حجر رواية الرمادي، ونعيم، وهذا التأويل هو أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما الطبري، حيث قال:

"وأما الرواية عنه أنه أسهم للفارس سهمين؛ فإن راويه:

[١]. إن كان عني أنه قد كان فيما أسهم له من الأسهم الثلاثة: السهمان، فقد أصاب - وإن كان قد قال قولاً لبسَ به على من لا علم له بمعناه في ذلك معنى حُكْم النبي ﷺ فيه -.

أما الاحتمال الثاني الذي ذكره الإمام الطبري، فهو قوله:

[٢]. «وإن كان عني أنه لم يَزِدْ الفارسَ على سهمين فذلك - والله أعلم - غلط عندي

من بعض رواته.

وإنما قلنا: إنه غلط من بعض رواته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله ﷺ... من رواية عبد الله بن عمر العمري... ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله ﷺ من نقلة الأخبار أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع، وغيره من عبد الله بن عمر العمري، وقد روينا عنه... عن رسول الله ﷺ أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم».

وقول الطبري هذا يؤيده قول الشافعي المتقدم، حيث قال: «كأنه سمع نافعًا يقول: (للفارس سهمين وللرجل سهمًا)، فقال: (للفارس سهمين، وللراجل سهمًا)، وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدمه عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ».

ثم ناقش الإمام الطبري الخلاف في حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه على نحو ما ذكره في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ثم قال: إنه لو افترض أن كلا الراويين المختلفين عن نافع، والمختلفين عن مجمع، أنهما متساويان في الرتبة - من باب التزل مع الفريق المخالف -، إلا أنه فاق الفريق المخالف بما ورد من شواهد أخرى للخبر والتي تدل على أن للفراس ثلاثة أسهم ولا مخالف لهذه الأخبار ولا مدافع لها، بينما لا يوجد مع الخصم شواهد أخرى وما استدلوا به بطريق النظر فقد أدحضه الطبري - كما ذكرت في المثال -.

وفيما يلي دراسة حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه..

١٢٥ - المثال السادس: (وهو تابع للمثال السابق) ..

في الجزء المفقود (ص ٥٣٣):

قال الطبري فيما يدل على إسهام النبي ﷺ للفارس ثلاثة أسهم:

«ح ٩٩٩ - حدثنا محمد بن خلف، قال: حدثنا يونس بن محمد، قال: حدثنا مجمع بن يعقوب الزمعي، قال: حدثني أبي، عن عمه؛ عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مُجَمِّع بن جارية رضي الله عنه: ((أن النبي ﷺ أسهم للفارس سهمين، ولصاحبه سهماً)).

ثم روى الطبري - عند كلامه عن فقه هذه الأخبار - أخباراً أخرى مخالفة من حيث ظاهر المعنى، استدلل بها من يقول: إن الفارس يسهم له سهمان.. فكان منها خبر مجمع بن جارية رضي الله عنه التالي..

قال الطبري: «ح ١٠٠٣ - وحدثني موسى بن سهل الرملي، [ثنا محمد بن عيسى] (١)، قال: حدثنا مجمع بن يعقوب الأنصاري، قال: سمعت أبي، يحدث عن عمه عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه مجمع بن جارية الأنصاري رضي الله عنه، قال: ((قسم رسول الله ﷺ خيبر على ثمانية عشر سهماً، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراحل سهماً)).

وتقدم في المثال السابق أن الطبري علق - في فقه الحديث - على معنى الرواية الثانية فقال: «... وإن كان عنى أنه لم يَزِدْ الفارسَ على سهمين فذلك - والله أعلم - غلط عندي من بعض رواته.

وإنما قلنا: إنه غلط من بعض رواته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله ﷺ من وجهين: أحدهما: من رواية عبد الله بن عمر العمري... ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله ﷺ من نقلة الأخبار أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع، وغيره من عبد الله بن عمر العمري، وقد روينا عنه.. عن رسول الله ﷺ أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم..

والآخر منهما: حديث مجمع بن جارية، عن النبي ﷺ. والقول فيه - أيضاً - نظير

(١) يراجع تعليقي في الحاشية (١) - ص ٨٧٧ - التابعة للمثال (ح ١٢٤) حول السقط في هذا السند الوارد في المطبوع

القول في خبر ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي ﷺ على نحو ما بينا، وأحسن حالات عبد الله بن عمر العمري فيما روى في ذلك عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أن نجعله لأخيه عبيد الله بن عمر نظيراً - وإن كان ذلك عند أهل المعرفة بالآثار ظلمًا-، وأن نجعل محمد بن عيسى، فيما روى عن مجمع بن يعقوب في ذلك ليونس بن محمد كفؤًا ، فنسقط القول، والعمل برواية كل واحد منهما في ذلك؛ إذ كانا قد تعادلا في القناعة، والرضا، والعدالة: عند من جعل خبر عبد الله بن عمر، وخبر محمد بن عيسى هما الحجة في ألا يزداد الفارس على سهمين من جهة الأثر؛ إذ كنا لا نعلم الحق منهما فيما روى، من المبطل، ونلتمس حجة يجب علينا بها العمل في سهم الفارس وفرسه: إما من جهة الأثر، وإما من جهة النظر...».

ثم ذكر الطبري ما استدل به القائلون على أنه لا يزداد الفارس على سهمين، من جهة النظر. وأدحضه. كذلك نفى الطبري أن يكون معهم حجة من أثر عن النبي ﷺ ثابت غير مدخول.

إلى أن قال: «إن فريقين نقله سيرة النبي ﷺ في سهام الفارس من المغنم - عندنا - غير متعادلين، ولكننا سلمنا ما ادعى من ذلك مخالفونا كراهة منا منازعتهم فيهم، وثقة منا بالفلج عليهم.. فإن قال: وما الحجة التي تفلجك عليهم إذا أنت سلمت لهم ما نازعوك فيه من اعتدال حال الفريقين اللذين ذكرت ؟

قيل: قد ذكرنا أن اختلاف الرواة عن رسول الله ﷺ في ذلك، إنما هو من أحد وجهين: إما من وجه النقل عن نافع. وإما من وجه النقل عن مجمع بن يعقوب الأنصاري، على ما ذكرنا من إسنادهما ذلك إلى رسول الله ﷺ. ونحن إذا رفضنا كليهما^(١) الروائين عنهما، فتساوينا وخصومنا القائلون^(٢) في سهام الفارس - ما عنهم حكينا - ولم نجعل لأحدنا على صاحبه إحدى الروائين عن نافع، ولا عن مجمع بن يعقوب حجة: انفردنا بالأخبار الأخر التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ التي لا مخالف لها ولا مدافع...»- فذكر

(١) هكذا وردت في النص المطبوع، والصحيح أن يقال: [كلتا الروائين]... كما سبق أن ذكرت في المثال السابق.

(٢) هكذا وردت في النص المطبوع، والأرجح أن يقال: [القائلين]... كما سبق أن ذكرت في المثال السابق

منها حديث الزبير رضي الله عنه، وحديث خارجة بن زيد، عن أبيه - ^(١) والتي تدل على أن للفارس ثلاثة أسهم.

تخريج الحديث:

[لم أجد فيما وقفت عليه من الكتب من خرج حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه بلفظ الطبري في (ح ٩٩٩): ((للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً)). - أي أن مجموع ما للفارس ثلاثة أسهم -.

بل الذين خرجوا الحديث من طريق يونس بن محمد - كما سيظهر في التخريج التالي -؛ إما اقتصروا على قوله: ((فكان للفارس سهمان))، أو زادوا عليه: ((وللراجل سهماً))، - أي أن للفارس سهمين في ظاهر هاتين الروايتين؛ أعني بالزيادة وبدونها -.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٨٩/٦ ح ٣٣١٨٤) ولفظه: ((شهدنا الحديبية مع رسول الله صلی الله علیه وسلم، فقسمت على ثمانية عشر سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة ثلاثمائة فارس، فكان للفارس سهمان)).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه - أيضاً - (٣٨٤/٧ ح ٣٦٨٤٥) ولفظه: شهدت الحديبية مع رسول الله صلی الله علیه وسلم فلما انصرفنا عنها إذا الناس يوجفون الأباغر، فقال بعض الناس لبعض: «ما للناس؟» فقالوا: «أوحى إلى رسول الله صلی الله علیه وسلم». قال: فخرجنا نوجف مع الناس، حتى وجدنا رسول الله صلی الله علیه وسلم واقفاً عند كراع الغميم، فلما اجتمع إليه بعض ما يريد من الناس قرأ عليهم: (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً). فقال رجل من أصحابه: «يا رسول الله! أو فتح هو؟» قال: ((أي، والذي نفسي بيده! إنه لفتح)) قال: فقسمت ^(٢) على أهل الحديبية على ثمانية عشر سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة ثلاثمائة فارس، فكان للفارس سهمان).

وأخرجه الدراقطني في سننه (١٨٥/٥ ح ٤١٧٩) بنحو رواية ابن أبي شيبة المطولة، وفي

(١) وتقدم تخريجهما في المثال السابق - (ح ١٢٤) ص ٨٨٠ - وسيأتي المزيد من هذه الشواهد عند ذكر أقوال العلماء في هذا الحديث.

(٢) ورد في باقي الروايات التالية في هذا التخريج - سوى رواية الطبراني -: أن خير هي التي قسمت على أهل الحديبية.

آخره: ((فكان للفارس سهمان، وللراجل سهم)).

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١٥٦/٤) بنحو رواية ابن أبي شيبه المطولة، وفي آخره: ((فكان للفارس سهمين)).

قال البيهقي: «كذا رواه مجمع بن يعقوب في قسمة خيبر، وخالفه غيره في ذلك، والله أعلم».

- كلاهما: (الدارقطني، والبيهقي) من طريق العباس بن محمد الدوري.

- كلاهما: (ابن أبي شيبه، والعباس بن محمد الدوري) عن يونس بن محمد^(١).

- وأخرجه أبو داود في الخراج والإمارة والفيء: باب ما جاء في حكم أرض خيبر (ح ٣٠١٥)، ولفظه: ((قسمت خيبر على أهل الحديبية فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشرة سهمًا، وكان الجيش ألفًا وخمسمائة، فيهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهمًا)).

وأخرجه أبو داود -أيضًا- في الجهاد: باب فيمن أسهم له سهمًا (٢٧٣٦) بنحو رواية ابن أبي شيبه المطولة، وفي آخره: ((فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهمًا)).

(١) وخالفهما في متن الرواية: محمد بن خلف، فيما رواه عن يونس بن محمد، به، فقال: ((...أن النبي ﷺ أسهم

للفارس سهمين، ولصاحبه سهمًا)). أخرجه الطبري عن محمد بن خلف في -ح ٩٩٩- كما تقدم في المثال. والراجح من هاتين الروايتين عن يونس بن محمد: رواية ابن أبي شيبه والدوري عنه - والله أعلم -، للأسباب التالية:

١/ أنهما يفوقان محمد بن خلف من حيث العدد. فهما اثنان، وهو واحد.

٢/ أنهما يفوقان محمد بن خلف من حيث الرتبة..

فالراوي: عبد الله بن محمد بن أبي شيبه إبراهيم، الواسطي الأصل؛ أبو بكر بن أبي شيبه الكوفي (خ م د س ق). ثقة حافظ، صاحب تصانيف. تقدمت ترجمته في (ح ١٨).

وعباس بن محمد بن حاتم الدوري؛ أبو الفضل البغدادي، خوارزمي الأصل (٤). ثقة حافظ. انظر: التقريب ص ٢٩٤.

أما محمد بن خلف بن عمار؛ أبو نصر العسقلاني (س ق)، صدوق. انظر: التقريب ص ٤٧٧.

٣/ أن يونس بن محمد قد تابعه في معنى روايته من طريق ابن أبي شيبه والدوري، عن مجمع بن يعقوب: ثلاثة، هم: (محمد بن عيسى بن الطباع، وإسحاق بن عيسى، وإسماعيل بن أبي أويس) كما سيأتي في التخريج.

قال أبو داود: «حديث أبي معاوية أصح^(١)، والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مجمع أنه قال: ثلاثمائة فارس، وكانوا مائتي فارس».

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٤٣/٢١) - وفي الجزء المفقود (ح ١٠٠٣) كما تقدم في المثال - عن موسى بن سهل الرملي، بنحو رواية ابن أبي شيبة المطولة، وفي آخره: ((فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراحل سهماً)).

وأخرجه الحاكم في مستدركه (١٤٣/٢ ح ٢٥٩٣) من طريق أبي جعفر؛ محمد بن يوسف بن الطباع. بنحو رواية ابن أبي شيبة المطولة، وفي آخرها: ((فقسّمت خيبر على أهل الحديبية؛ فقسمها رسول الله ﷺ على ثلاثة عشر سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة، فيهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراحل سهماً. وقال الحاكم: «هذا حديث كبير، صحيح الإسناد ولم يخرجاه»)). وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح».

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤٤٥/١٩ ح ١٠٨٢) - ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٦٤/٣٢)^(٢) - عن طالب بن قرّة الأذني. بنحو رواية ابن أبي شيبة المطولة، وفي آخرها: ((وكان للفارس سهمان)).

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٥٤٥/٥ ح ٦١٥٤) - من طريق أحمد بن حنبل بن حنبل بن أبي شيبة المطولة، وفي آخره: ((فأعطى الفارس سهمين، والراحل سهماً)).

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٣٢٥/٦ ح ١٢٦٤٨) من طريق أبي الأزهر. بنحو رواية ابن أبي شيبة المطولة، وفي آخرها: ((فأعطى الفارس سهمين، والراحل سهماً)).

(١) يقصد به ما رواه في سننه (٢٧٣٣ ح) من طريق أبي معاوية، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعاً. ولفظه: ((أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه)). وقد تقدم في تخريج حديث المثال السابق.

(٢) ورد في الإسناد في المطبوع من المعجم الكبير: ((...حدثني مجمع بن يعقوب، عن أبيه، قال: سمعت عمي [عبد الرحمن بن يزيد، عن عمه] مجمع بن جارية...)).

أي أن عبد الرحمن بن يزيد، وعمه مضافان بين معكوفتين. بينما ورد الإسناد في تهذيب الكمال بدون إضافتهما، فصار السند هكذا (...حدثنا مجمع بن يعقوب، عن أبيه، قال: سمعت عمي مجمع بن جارية...)، ونبه محقق تهذيب الكمال في الحاشية (٢) أن المؤلف ضبب في هذا الموضع. [حيث أشرت عليه بإشارة النجمة*].

قال البيهقي: قال الشافعي في القديم: «مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف، فأخذنا في ذلك بحديث عبيد الله^(١)، ولم نر له خبراً مثله يعارضه، ولا يجوز رد خبر إلا بخبر مثله».

قال البيهقي: «والرواية في قسم خير متعارضة فإنها قسمت على أهل الحديبية، وأهل الحديبية كانوا في أكثر الروايات ألفاً وأربعمائة».

- ستتهم: (أبو داود، وموسى بن سهل الرملي، وأبو جعفر محمد بن يوسف بن الطباع، وطالب بن قرة، وأحمد بن خليد، وأبو الأزهر) عن محمد بن عيسى بن الطباع.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٤٧٠) ثنا إسحاق بن عيسى. بنحو رواية ابن أبي شيبه المطولة، وفي آخره: «فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً».

وأخرجه الطبراني - أيضاً - في -الموضع السابق- من طريق إسماعيل بن أبي أويس^(٢).
أربعتهم: (يونس بن محمد، ومحمد بن عيسى بن الطباع، وإسحاق بن عيسى، وإسماعيل بن أبي أويس) عن مجمع بن يعقوب الأنصاري، عن أبيه؛ يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري، عن عمه؛ عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري، عن مجمع بن جارية رضي الله عنه، مرفوعاً.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٥٠٨) إلى ابن المنذر، وابن مردويه، بنحو رواية ابن أبي شيبه المطولة، وفي آخره: «فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً».

ويلاحظ من خلال كلام الأئمة في تقديم حديث مُجَمَّع بن جارية رضي الله عنه أن الحديث ضَعَّف من جهتين:

الأولى: من جهة بعض رواته حيث وُصفوا بالجهالة..

فقد قال الشافعي - كما تقدم فيما نقله البيهقي عنه في تعليقه على الحديث - قال: «مجمع بن يعقوب^(٣) شيخ لا يعرف...».

(١) حديث المثال السابق.

(٢) رواه بالتحويل على سند الرواية السابقة. وقال: واللفظ لحديث ابن الطباع.

(٣) مُجَمَّع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري، المدني (د س).

قال ابن معين: «ليس به بأس». وكذا قال النسائي. وقال أبو حاتم: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن القطان في بيان الوهم (٤/٤١٩) في حديث مجمع: «وعلة هذا الخبر، إنما هي الجهل بحال يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري»^(١)... ولا يعرف روى عنه غير ابنه». وهذه الجهة لم يتناولها الإمام الطبري.

الثانية: من جهة وجود مخالفة في روايته لما رواه غيره في أخبار أخرى ثابتة.. فقال الشافعي بعد أن ذكر أن مجمع بن يعقوب لا يعرف، قال: «.. فأخذنا في ذلك بحديث عبيد الله، ولم نر له خبراً مثله يعارضه، ولا يجوز رد خبر إلا بخبر مثله». وقال أبو داود: «حديث أبي معاوية أصح»^(٢)، والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مجمع أنه قال: ثلاثمائة فارس، وكانوا مائتي فارس».

وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥/١٣٥): «والذي رواه مجمع بن يعقوب بإسناده في عدد الجيش، وعدد الفرسان، قد خولف فيه، ففي رواية جابر وأهل المغازي أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة، وهم أهل الحديبية. وفي رواية ابن عباس، وصالح بن كيسان، وبشير بن يسار، وأهل المغازي: «أن الخيل كانت مائتي فرس؛ فكان للفرس سهمان، ولصاحبه سهم، ولكل راجل سهم».

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/٢٣٧): «وقال أبو حنيفة للفارس سهمان، وللراجل

وقال ابن حجر: «صدوق».

بينما قال الشافعي - كما تقدم -: «لا يعرف».

وقال ابن حزم: «مجمع بن يعقوب مجهول، وأبوه كذلك».

وقال الذهبي: «وثق».

انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧/٤١٠، والثقات ٧/٤٩٨، وميزان الاعتدال ٨/٢١٠، والكاشف ٣/١٠٣، والتهذيب ٤/٢٨، والتقريب ص ٥٢٠.

(١) يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري المدني (د).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حزم: «مجهول». وقال ابن حجر: «مقبول».

انظر ترجمته في: الثقات ٧/٦٤٢، وميزان الاعتدال ٨/٢١٠، والتقريب ص ٦٠٨.

(٢) يقصد به ما رواه في سننه (٢٧٣٣ ح) من طريق أبي معاوية، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر،

مرفوعاً. ولفظه: «(أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم، سهماً له وسهمين لفرسه)». وقد تقدم في تخريج حديث المثال السابق.

سهم، وحجته حديث مجمع بن جارية.. أعطى للفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً.
ومن حجته أيضاً رواية ابن المبارك لحديث عبيد الله بن عمر^(١)، ولا حجة في ذلك؛
لأن الأكثر من أصحاب عبيد الله خالفوه، وكذلك لا حجة في حديث مجمع؛ لأن ابن
عباس روى خلافه فيما قسمه رسول الله ﷺ بخير.. ثم روى ابن عبد البر بسنده إلى أبي
صالح عن ابن عباس، قال: ((قسم رسول الله ﷺ يوم خير للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل
سهم))^(٢).

أما ابن حجر في الفتح (٦/٦٨) فضَعَّفَ إسناده حديث مجمع بن جارية ﷺ، وذكر أن
الرواية يمكن تأويل معناها^(٣). بما يناسب باقي الروايات المعروفة، وذلك عندما تكلم عن رواية
الدارقطني عن الرمادي من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه أسهم للفارس سهمين، فقال
ابن حجر:

«المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به...^(٤) إلى أن قال:-
وتمسك بظاهر هذه الرواية بعض من احتج لأبي حنيفة في قوله: إن للفارس سهماً واحداً
ولراكبه سهم آخر، فيكون للفارس سهمان فقط، ولا حجة فيه لما ذكرنا. واحتج له أيضاً
بما أخرجه أبو داود من حديث مجمع بن جارية ﷺ.. في حديث طويل في قصة خير، قال:

(١) تقدم في المثال السابق.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٧٨/٧ (ح ٣٦٠٦٢) - ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (ص ٥٢٢ ح ٢٥٣١)،
وابن عبد البر في الموضع أعلاه - ولفظ ابن أبي شيبة: ((أن النبي ﷺ جعل للفارس ثلاثة أسهم؛ سهماً له، وسهمين
لفرسه)). أما أبو يعلى فقال: يوم حنين، بدلاً من يوم خير.
وأخرجه الطبري في الجزء المفقود (ص ٥٢٩ ح ٩٩٨) بلفظ ابن عبد البر أعلاه.
وعزاه الزيلعي في نصب الراية ٤١٤/٣ إلى إسحاق بن راهويه في مسنده.
ثلاثتهم: (ابن أبي شيبة، والطبري، وإسحاق بن راهويه) من طريق محمد بن فضيل، عن حجاج بن أرطاة، عن أبي
صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعاً.

(٣) وتقدم في المثال السابق أن الإمام الطبري ذكر نحوه في فقه الحديث. حيث قال في رواية أن النبي ﷺ أسهم
للفارس سهمين، قال: ((إن كان عنى أنه قد كان فيما أسهم له من الأسهم الثلاثة: السهمان، فقد أصاب - وإن
كان قد قال قولاً كبَسَ به على من لا علم له بمعناه في ذلك معنى حُكِمَ النبي ﷺ فيه-)).

(٤) تقدم قوله في حديث ابن عمر في المثال السابق.

فأعطى للفارس سهمين، وللراجل سهمًا، وفي إسناده ضعف، ولو ثبت يحمل على ما تقدم؛ لأنه يحتمل الأمرين، والجمع بين الروایتين أولى، ولا سيما والأسانيد الأولى أثبت ومع رواتها زيادة علم، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة^(١) أن النبي ﷺ أعطى للفرس سهمين، ولكل إنسان سهمًا، فكان للفارس ثلاثة أسهم. وللنسائي من حديث الزبير بن العوام، أن النبي ﷺ ضرب له أربعة أسهم؛ سهمين لفرسه، وسهمًا له وسهمًا لقرابته^(٢).

واحتجاج هؤلاء الأئمة بأخبار أخرى في دحض خبر مجمع بن جارية^{رضي الله عنه} الوارد فيه أن للفارس سهمين، هو ما سلكه الإمام الطبري، حيث استشهد بحديث الزبير بن العوام، وخارجة بن زيد، عن أبيه^{رضي الله عنه}، وغيره من الأخبار.. ولكن الإمام الطبري تفرد في نقده لخبر مجمع بن جارية^{رضي الله عنه} بنقطة أخرى، وذلك بناء على الروایتين المختلفتين عن مجمع بن جارية^{رضي الله عنه} - كما ظهر في المثال، عند كلام الطبري في فقه الحديث، وذكرت في بداية التخریج أن الرواية الأولى لم أجد من رواها بهذا اللفظ سوى الإمام الطبري-. فتقدم في المثال أن الإمام الطبري ذكر أن الراوي إن كان عني بروايته أن النبي ﷺ لم يزد الفارس على سهمين، فذلك غلط من بعض رواته.. وبين سبب الغلط في حديث مجمع بن جارية^{رضي الله عنه} أنه على نظير قوله في خبر ابن عمر^(٣)، بمعنى أن يونس بن محمد أثبت وأحفظ لما رواه من محمد بن عيسى...

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٧٢٣٩) - ومن طريقه أبو داود في سننه (ح ٢٧٣٤) - من طريق المسعودي، عن أبي عمرة، عن أبيه، قال أتينا رسول الله ﷺ ونحن أربعة نفر، ومعنا فرس، فأعطى كل إنسان منا سهمًا، وأعطى الفرس سهمين". وأخرجه الطبري في الجزء المفقود (ح ١٠٠٠ ص ٥٣١) من طريق المسعودي، عن ابن أبي عمرة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ أعطى الفرس سهمين، وأعطى الرجل سهمًا. وذكر ابن حجر في التهذيب أن هناك اختلافًا في هذا الحديث على المسعودي، وكان قد اختلط... ثم رجح ابن حجر من مجموع الروايات أن الحديث لأبي عمرة الأنصاري، لا لغيره. انظر: التهذيب ٥٦٥/٤ (ترجمة أبي عمرة).

(٢) تقدم تخریج حديث الزبير بن العوام^{رضي الله عنه} في المثال السابق، ص ٦٧٦.

(٣) يراجع نص قوله في المثال.

وأكد ذلك في آخر قوله، حيث ذكر أن هناك اختلافاً من وجه النقل عن مجمع بن يعقوب... وأن فريقين نقلتا سيرة النبي ﷺ في سهام الفارس من المغنم -عنده- غير متعادلين... وأنه إذا رفض كلتا الروايتين عن مجمع فذلك كراهة منه منازعة المخالفين، وثقة منه بالفالج عليهم، ذلك أن هناك شواهد أخرى تشهد لمعنى رواية أنه يُسهم للفارس ثلاثة أسهم.

والخلاصة: أن هناك اختلافاً -في نظر الإمام الطبري- في حديث مجمع بن جارية رضي الله عنه، على مجمع بن يعقوب: بين محمد بن عيسى، ويونس بن محمد -حسب ما رواه الطبري عنه، من طريق محمد بن خلف^(١)-. وأن رواية يونس بن محمد أرجح من رواية محمد بن عيسى في أن النبي ﷺ أعطى الفارس سهمين. لأن يونس بن محمد أعلى رتبة من محمد بن عيسى.

وهذا ظاهر من خلال أقوال العلماء في ترجمتهما، ومن أبرزها ما يلي:

محمد بن عيسى بن نجیح البغدادي؛ أبو جعفر بن الطَّبَّاع (خت د تم س ق).

قال أبو حاتم: «حدثنا محمد بن عيسى بن الطَّبَّاع؛ الثقة المأمون، ما رأيت من المحدثين أحفظ للأبواب منه».

وقال النسائي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة، فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم^(٢)».

ويونس بن محمد بن مسلم البغدادي؛ أبو محمد المؤدب (ع).

قال يعقوب بن شيبة: «ثقة، ثقة».

وقال ابن معين: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الثقة». وقال في موضع آخر:

(١) والتي تدل على أن للفارس ثلاثة أسهم. وتقدم أن ذكرت في الحاشية عند تخريج الحديث من طريق يونس بن

محمد: أن رواية محمد بن خلف، عنه، مخالفة لما رواه غيره عن يونس بن محمد، أنه كان للفارس سهمان. وبينت أن رواية محمد بن خلف مرجوحة.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٦٢/٢٦، والتهذيب ٦٧٠/٣، والتقريب ص ٥٠١.

«من كبار الحفاظ ببغداد... توفى قبل أوان الرواية، ومع ذلك فحديثه في دواوين الإسلام لنبله، وسعة حفظه».

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت»^(١).

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥٤٠/٣٢، وسير الأعلام ٩/٤٧٣، وتذكرة الحفاظ ٢٦٤/١، والتقريب

١٢٦ - المثال السابع:

في جامع البيان (١٤/٥٤٩):

قال الطبري: «حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنا المعتمر بن سليمان، عن عبد الله بن المختار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾^(١) يقول: ((لا تمتنع من شيء يريدانه)).
وتعقب الطبري هذا الأثر قائلاً: «وهذا الحديث خطأ؛ أعني حديث هشام بن عروة، إنما هو: عن هشام بن عروة، عن أبيه، ليس فيه عمر، كذلك حدث عن ابن علي، وغيره، عن عبد الله بن المختار».

ثم روى الأثر من طريق ابن علي، عن عبد الله بن المختار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، في قوله: ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^(٢) قال: «هو ألا تمتنع من شيء يريدانه»^(٣).

كما روى الأثر من طرق أخرى عن هشام بن عروة، عن أبيه، كما سيظهر في التخريج التالي.

تخريج الحديث:

روى هذا الأثر عبد الله بن المختار، واختلف عنه على وجهين:

- ١/ من رواه عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ عروة، مقطوعاً - من قوله -.
- ٢/ من رواه عنه، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ عروة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، موقوفاً.

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) الإسراء: ٢٤.

(٣) المصدر السابق ١٤/٥٥١.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن عبد الله بن المختار: ابن عليّة..

أخرجه الطبري في المصدر السابق (٥٥١/١٤) عن يعقوب -الدورقي-، عن ابن عليّة، عن عبد الله بن المختار -كما تقدم في المثال-.

وذكر الطبري أن غير ابن عليّة -أيضاً- رواه هكذا، ولكن الطبري لم يصرح باسمه، ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من روى هذا الأثر عن عبد الله بن المختار، (عن هشام، عن عروة؛ أي بدون ذكر عمر رضي الله عنه) سوى ابن عليّة.

تابع عبد الله بن المختار ستة رواة:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٩/٥ ح ٢٥٤١٢) عن عبد الله بن نمير. ولفظه: ﴿Z y x w﴾^(١)، قال: «لا تمنعهما شيئاً أراداه -أو قال: -أحباه».

- وابن السري في الزهد (٤٧٦/٢ ح ٩٦٧) عن عبدة -بن سليمان-، وأبي معاوية -قرنهما-.

- وأخرجه الحسين المروزي في البر والصلة (ص ٨ ح ١١).

والبخاري في الأدب المفرد (ص ١٧ ح ٩).

وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص ٧٥ ح ٢٢٢).

والطبري في المصدر السابق (٥٥٠/١٤).

- أربعتهم: (الحسين المروزي، والبخاري، وابن أبي الدنيا، والطبري) من طرق عن سفيان الثوري.

- وأخرجه الحسين المروزي في البر والصلة (ص ٨ ح ١٢) من طريق ابن أبي زائدة.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق، من طريق -عبيد الله- الأشجعي.

سبعتهم: (عبد الله بن المختار، وعبد الله بن نمير، وعبدة بن سليمان، وأبو معاوية -الضرير؛ محمد بن خازم-، وسفيان الثوري، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعبيد الله الأشجعي) عن هشام بن عروة، عن أبيه. بنحو رواية الطبري من طريق ابن عليّة، عن

عبد الله بن المختار.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٥٩/٥) لسعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن عروة رضي الله عنه، في قوله ﴿ } ~ قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ قال: لا تمنعهما شيئاً أراداه.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن عبد الله بن المختار: المعتمر بن سليمان..

أخرجه الطبري - كما تقدم في المثال -، عن القاسم، عن الحسين، عن المعتمر بن سليمان، عن عبد الله بن المختار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾^(١) يقول: «لا تمتنع من شيء يريدانه».

ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من روى الأثر عن عمر رضي الله عنه سوى ما تقدم عن الطبري.

وبالنظر في هذا الاختلاف على عبد الله بن المختار^(٢)، فإنه يظهر رجحان الوجه الأول عنه، للأسباب التالية:

١/ أن راوي الوجه الأول يفوق راوي الوجه الثاني في الرتبة.

فراوي الوجه الأول:

إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

ورايي الوجه الثاني:

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) عبد الله بن المختار البصري (م د تم س ق).

وثقه ابن معين، والنسائي. وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

وقال ابن حجر: «لا بأس به».

قلت: والظاهر أنه ثقة، لتوثيق الأكثرين له، كما أنه من رجال مسلم، أما أبو حاتم فمتشدد، وقد وثقه النسائي مع تشدده.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٦/١١٢، والتقريب ص ٣٢٢.

- الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ طَرْحَانَ التَّيْمِيِّ؛ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، يَلْقَبُ بِالطُّفَيْلِ (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٧)، وأنه ثقة.

ولكن الأولى بتحميل الخطأ عليه في الوجه الثاني هو القاسم بن الحسن، أو شيخه الحسين، -وقد تقدم الكلام عنهما^(١)- وليس المعتمر، فالقاسم بن الحسن لم أجد من ترجم له، وشيخه الحسين بن داود (سنيد): مختلف فيه، ورجحت أنه صدوق، وله ما ينكر عليه. والله أعلم.

٢/ أن رواية الوجه الأول أكثر، حيث ذكر الطبري ابن عليّة، وغيره. ولكنه لم يسم هذا الغير.

٣/ أنه تابع عبد الله بن المختار في الوجه الأول ستة رواة، ومنهم أئمة ثقات. أما الوجه الثاني فلم يتابعه عليه أحد.

وفيما يتعلق بالإمام الطبري، فقد قال في رواية الوجه الثاني: «وهذا الحديث خطأ؛ أعني حديث هشام بن عروة، إنما هو: عن هشام بن عروة، عن أبيه، ليس فيه عمر، كذلك حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ، وَغَيْرِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ».

فرجح الطبري رواية عبد الله بن المختار -بدون ذكر عمر- بدلالة رواية ابن عليّة، وغيره عن عبد الله بن المختار.

كما روى متابعين لعبد الله بن المختار: من طريق الثوري، والأشجعي، عن هشام، عن أبيه.

(١) انظر: الباب الأول، الفصل السابع (ح ٧٠).

١٢٧ - المثال الثامن:

في جامع البيان (٥١٣/٢٠):

قال الطبري: «حدثني يعقوبُ بن إبراهيم، قال: ثنا ابنُ عليّة، قال: ثنا أيوب، قال: قرأتُ في كتاب أبي قلابة، قال: «نزلت: ﴿W X Y Z [\] ^﴾ d c b a _ « وأبو بكر عليه السلام يأكلُ، فأمسك، فقال: يا رسول الله! إني لراءٍ ما عملتُ من خيرٍ أو شرٍّ؟ فقال: ((أرأيتَ ما رأيتَ مما تكرهُ، فهو من مثاقيلِ ذرٍّ الشرِّ، وتُدخِرُ مثاقيلُ الخيرِ حتى تُعطاه يومَ القيامة))، قال: قال أبو إدريس: فأرى مُصدّقها في كتاب الله. قال: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٣٠)» (٢).

قال الطبري: «وحدّث هذا الحديثُ الهيثمُ بنُ الربيع؛ فقال فيه: أيوبُ، عن أبي قلابة، عن أنس عليه السلام، أن أبا بكر عليه السلام، كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وآله فذكر الحديث، وهو غلطٌ، والصوابُ عن أبي إدريس (٣)».

وقال في جامع البيان (٥٦٤/٢٤):

حدثنا ابن بشار، قال: ثنا عبد الوهاب (٤)، قال: ثنا أيوب، قال: «وجدنا في كتاب أبي قلابة، عن أبي إدريس، أن أبا بكر عليه السلام كان يأكل مع النبي صلى الله عليه وآله فأُنزلت هذه الآية: ﴿W X Y Z [\] ^﴾ d c b a _ « فذكره بنحوه، وفي آخره: «وتصديق ذلك في كتاب الله: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ (٣٠)» (٥).

(١) الزلزلة: ٧، ٨.

(٢) الشورى: ٣٠.

(٣) من شيوخ أبي قلابة الجرمي: أنس عليه السلام، وأبو إدريس الخولاني. انظر: تهذيب الكمال ٥٤٢/١٤.

(٤) ذكر المحقق أن (عبد الوهاب) ليس موجوداً في النسخة المطبوعة. وهو عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

(٥) دون بيان من قائل هذه العبارة الأخيرة.

ثم رواه عن يعقوب بن إبراهيم، به، كما تقدم في أول موضع ذكرته.

وقد تقدمت دراسة هذا الحديث في الفصل الرابع من هذا الباب - (ح ١١٠) - ، وذكر أن الحديث اختلف فيه على أيوب على ثلاثة أوجه، على النحو التالي:

١/ من رواه عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أنس رضي الله عنه: كان أبو بكر رضي الله عنه يأكل مع النبي ﷺ... الحديث.

٢/ من رواه عن أيوب، قال: قرأت في كتاب أبي قلابه، عن أبي إدريس الخولاني، أن أبا بكر رضي الله عنه، كان يأكل مع النبي ﷺ... الحديث.

٣/ من رواه عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أبي أسماء، بينا أبو بكر رضي الله عنه قاعد مع رسول الله ﷺ... الحديث.

وبعد الدراسة ترجح الوجه الثاني عنه، وهو مرسل.

ورواة هذا الوجه يفوقون رواة الوجهين الآخرين من حيث العدد، والرتبة.

وهذا الوجه المرسل هو الذي صوبه الإمام الطبري، وكذا رجحه غيره من الأئمة،

كالعقيلي، واستشهد بكلام العقيلي الذهبي وابن حجر.

ونقل ابن كثير في تفسيره (٢٨٠/١٢) رواية الطبري عن أبي قلابه بوجهيها الأول

والثاني، ونقل تصحيحه للوجه للثاني.

وكذلك استشهد ابن حجر في التهذيب بقول الطبري السابق.

١٢٨ - المثال التاسع:

في جامع البيان (٦/٦٥٦):

قال الطبري: «حدثنا عبيد الله بن محمد الفريابي، قال: ثنا سفيان، عن أبي معاوية، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله رضي الله عنه، قال سألتُ النبي ﷺ: ما الكبائر؟ قال: ((أن تدعو الله ندًّا^(١) وهو خلقك، وأن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك، وأن تزني بحليلة^(٢) جارك، وقرأ علينا رسول الله: ﴿لَا يَزْنُونَ﴾^(٣))).

حدثني هذا الحديث عبد الله بن محمد الزهري، فقال: ثنا سفيان، قال: ثنا أبو معاوية النخعي - وكان على السجن -، سمعه من أبي عمرو، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: سألتُ رسول الله ﷺ: فقلت: أي العمل شر؟ قال: ((أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك...)) الحديث. ثم قال الطبري: «وأما خبر ابن مسعود رضي الله عنه الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرت؛ فإنه عندي غلط من عبيد الله بن محمد^(٤)؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود: إن النبي ﷺ: "سئل عن الكبائر؟" فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أولى بالصحة من نقل الفريابي».

تخريج الحديث:

تقدم في الفصل الثاني من هذا الباب - (ح ١٠١) - تخريج هذا الحديث، وبيان الفروق بين المتون.

(١) الندّ: هو مثل الشيء الذي يضاده في أموره، والجمع: أنداد. انظر: مشارق الأنوار ٧/٢ (ن د د)، ولسان العرب ٤٢٠/٣ (ندد).

(٢) حليلة الرجل: امرأته، وهو حليلها؛ لأنها تحل معه ويحل معها. وكل من نازلك وجاورك فهو حليلك أيضًا. انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٤٣١، ولسان العرب ١١/ ١٦٤ (حلل).

(٣) الفرقان: ٦٨.

(٤) أي الفريابي.

والإمام الطبري غلط شيخه الفريابي في روايته هذه، وبيّن وجه تغليطه له بأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة - [أي قوله: أي العمل شر؟] -، وأنه لم يقل أحد منهم: إن النبي صلى الله عليه وسلم: سئل عن الكبائر؟ فنقلهم أولى بالصحة من نقل الفريابي.

وتقدم في ترجمة الفريابي أنه مستقيم الحديث. وظهر في التخريج أن من المصنفين من وافقه في روايته.

ومما ذكرته في النتيجة أن الخلاف المذكور خلاف لفظي؛ لا يؤثر في المعنى. والله أعلم.

خلاصة الحالات التي قال فيها الإمام الطبري: إنها غلط، أو خطأ من خلال الأمثلة المتقدمة

فيما يلي استخلاص للحالات التي قال فيها الطبري: إنها غلط، أو خطأ، من خلال ما تقدم..

- رقم الحالة يوافق رقم المثال التابعة له.

١ - غلط الطبري شيخاً؛ لأنه روى سنداً بإسقاط راوٍ، بينما تتابعت الطرق الكثيرة في

رواية الخبر بإضافة هذا الراوي.

٢ - أطلق وصف الغلط على أثر؛ لأنه وقع تصحيف في لفظة منه. وذكر الطبري اللفظ

على صوابه، وكان ذلك على ما يوافق رواية الجمهور.

٣ - غلط شيخاً؛ لأنه نسب راوياً في سندٍ على غير الصواب -فيما يراه الطبري-،

ولكن الأكثرين نسبوه بمثل ما نسبته الشيخ.

٤ - غلط بعض الرواة فيما رووه عن الصحابة، حيث لاحظ أن أول الرواية يناقض

آخرها.

٥ - ٦ - غلط راوياً؛ لأنه روى خبراً عن شيخ، على وجه يخالف رواية الأوثق منه عن

نفس الشيخ. وكانت المخالفة في متن الرواية، ويترتب عليها خلافٌ فقهيٌّ.

ورواية الأوثق يشهد لها أخبار أخرى.

٧ - أطلق وصف الخطأ على أثرٍ زيدٍ في سنده صحابي، والراجح أنه مقطوع على

التابعي^(١).

٨ - غلط راوياً؛ لأنه روى خبراً على وجه متصل، بينما الراجح منه الوجه المرسل.

٩ - غلط شيخاً روى حديثاً عن صحابي بلفظ، وذكر الطبري أن الأخبار تظاهرت من

أوجه صحيحة عن نفس الصحابي بلفظ آخر. [ولكن الاختلاف لفظي، لا يؤثر

في المعنى فيما يظهر لي، والله أعلم].

(١) الحالات المذكورة في النقاط ١، ٣، و٥ تكلم الطبري فيها عن وجود الغلط من غير حزم، بل كان يقول:

أخشى أن يكون الشيخ غلط.. ونحو ذلك من العبارات.

ويظهر من خلال ما تقدم أن الطبري أكثر من استخدام لفظة (غلط)، بينما استخدم لفظة (خطأ) في حالة واحدة، وهي الواردة في المثال الأخير، ولم أجده استخدم لفظة (وهم)، والله أعلم.

{ الفصل السابع }

منهجه في الإعلال بنقد المتن

- أبرز الطرق التي يسلكها المحدثون للنظر في المتن.
- أمثلة إعلال الإمام الطبري للخبر من خلال نقد متنه.
- ويشتمل على الأخبار من (ح ١٢٩) إلى (ح ١٤٠).
- مرتكزات الإمام الطبري في نقده للمتن.
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار نقل عن الآخرين أنهم أعلوها لأسباب تتعلق بالمتن.
- ويشتمل على الخبر (ح ١٤١).

الفصل السابع: منهجه في الإعلال بنقد المتن

لم يكتف المحدثون بالنظر في سند الحديث للتوصل إلى الحكم على الحديث، بل اعتنوا أيضاً بالنظر في متنه؛ إذ إن صحة السند ليست موجبة لصحة المتن؛ فقد يصح السند، ولا يصح المتن لشذوذ، أو علة..

ومن أبرز ما قاله العلماء في ذلك، ما يلي:

قال ابن الصلاح: «قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح؛ لكونه شاذاً أو معللاً، غير أن المصنّف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد، ولم يذكر له علة، ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه؛ لأن عدم العلة والقادح هو الأصل، والظاهر»^(١).

وقال النووي: «قولهم حديث حسن الإسناد أو صحيحه، دون قولهم: حديث صحيح أو حسن؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة، فإن اقتصر على ذلك حافظ معتمد؛ فالظاهر صحة المتن وحسنه»^(٢).

وقال ابن القيم: «صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارتة...»^(٣).

(١) علوم ابن الصلاح ص ٣٨. وقد تعقب ابن حجر عبارته الأخيرة، فقال: «... والذي يظهر لي أن الصواب التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق وبين من لا يفرق، فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة؛ يحكم له بمقتضى ذلك، ويحمل إطلاقه على الإسناد والمتن معاً، وتقييده على الإسناد فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائماً وغالباً إلا بالتقييد، فيحتمل أن يقال في حقه: ما قال المصنف آخرًا. والله أعلم».

النكت ٤٧٤/١.

(٢) تقريب النووي مع تدريب الراوي ص ٨١.

(٣) الفروسية ص ٢٤٥.

ومن أبرز الطرق التي يسلكها المحدثون للنظر في المتن:

١. عرض الحديث على القرآن.

بمعنى أنه لو ظهر في الحديث ما يناقض القرآن ولم يظهر لهم وجه للجمع، فإنهم يحكمون برد الحديث، أو بخطأ راويه. ذلك أن القرآن والسنة الصحيحة لا يمكن أن يتناقضا^(١).

٢. عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض.

وبهذا العرض يتبين للمحدث الناقد، ما إذا كان في متن الحديث ألفاظ (مدرجة) ليست من كلام الرسول ﷺ.

كما يتبين له بهذا العرض ما إذا كان في متن الحديث (اضطراب).

أو كان في ألفاظه (قلب) بسبب عدم ضبط أحد الرواة، فقدم في ألفاظه وآخر بما يغير المعنى.

أو أن (تصحيفاً) وقع فيه.

كما يتبين بهذا العرض وجود زيادة في ألفاظ بعض الروايات -أو إحداها-، ليست مذكورة في الروايات الأخرى^(٢).

٣. عرض السنة بعضها على بعض.

فإذا ظهر بين روايتين تعارض أو اختلاف، لجؤوا إلى محاولة الجمع بينهما، فإن لم يمكن الجمع؛ نظروا إن كان هناك نسخ، وإلا لجؤوا إلى الترجيح -وله أوجه كثيرة ليس هنا مجال ذكرها-، فإن تعذر الترجيح توقفوا^(٣).

٤. عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.
٥. ركاكة لفظ الحديث، وبعد معناه.

(١) يراجع: مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر الدميني ص ١١٧-١٣٠.

(٢) يراجع المصدر السابق: ص ١٣٤-١٥٩. وكتاب اهتمام المحدثين بنقد الحديث، للدكتور محمد لقمان السلفي ص ٣٧١-٣٨٩.

(٣) يراجع: الكفاية للخطيب ٥٦٠/٢، والاعتبار في النسخ والنسوخ للحازمي ص ١٢-٤٠، وتدريب الراوي للسيوطي ص ٢٨٣، ومقاييس نقد المتون ص ١٦٣-١٨٠.

٦. مخالفة الحديث للأصول الشرعية، والقواعد المقررة.

٧. اشتغال الحديث على أمر منكر، أو مستحيل^(١).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري؛ فإن عنايته بنقد المتن، أمر ظاهر في مصنفاته^(٢)، خاصة وأنه من العلماء الذين جمعوا بين الفقه والحديث، وبرعوا فيهما، فلم يكن الإمام الطبري قاصراً على مجرد الرواية، وجمع الطرق، بل كان قويّ الحس فيما يتعلق بمتن الرواية، دقيقاً في بيان الفروقات بين ألفاظها، ومنبهاً لما قد يظهر من تعارض بين معاني الأخبار، طويل النفس في محاولة الجمع بينها..

كما أنه قد يحتاج لعدم صحة الخبر بما ظهر له في متن الرواية مما لا يستقيم لديه.. وفيما يلي سأذكر أمثلة ذلك، ثم أستخلص منها النقاط التي ارتكز عليها الإمام الطبري في نقده للمتن. وأعرض على تصحيح الطبري لأخبار ذكر عن الآخرين أنهم أعلوها لأسباب تتعلق بالمتن، مع بيان ما ظهر لي في هذه المسألة.

(١) يراجع للنقاط الأربع الأخيرة: المنار المنيف لابن القيم ص ٥٠ - ١١٠. ومقاييس نقد المتن ص ١٨٤ - ٢٣٨،

واهتمام الحديث بنقد الحديث ص ٣٩٣ - ٤١٥.

(٢) كما ظهر معنا ذلك عبر أمثلة كثيرة مضت في هذا البحث على اختلاف أنواعها.

أمثلة إعلال الإمام الطبري للخبر من خلال نقد متنه: ١٢٩ - المثال الأول:

في جامع البيان (٢/٤٨٠):

عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(١)..

قال الطبري: «قَرَأْتُ عامة القراء: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ بضم التاء من (تُسأل)، ورفع اللام منها على الخبر، بمعنى يا محمد، إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً، فبلغت ما أرسلت به، وإنما عليك البلاغ والإنذار، ولست مسئولاً عما كفر بما أتيت به من الحق، فكان من أهل الجحيم.

وقرأ ذلك بعض أهل المدينة: (ولا تُسأل) جزماً، بمعنى النهي، مفتوح التاء من تسأل وجزم اللام منها^(٢)، ومعنى ذلك على قراءة هؤلاء: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً لتُبلغ ما أرسلت به، لا لتسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تُسأل عن حالهم.

وتأول الذين قرؤوا هذه القراءة ما حدثنا أبو كريب، قال: ثنا وكيع، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ليت شعري! ما فعل أبوي؟)) فترلت: (ولا تُسأل عن أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)».

ثم روى الطبري الخبر من طريق عبد الرزاق، قال: أخبرنا الثوري، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال رسول الله ﷺ: "ليت شعري! ما فعل أبوي؟ ليت شعري! ما فعل أبوي؟ ليت شعري! ما فعل أبوي؟ -ثلاثاً- فترلت ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ فما ذكرهما حتى توفاه الله^(٣).

(١) البقرة: ١١٩.

(٢) وهذه قراءة نافع، وقرأ الباقون من السبعة: (وَلَا تُسْأَلُ). انظر: (السبعة في القراءات) ص ١٦٩ لأبي بكر؛

أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد.

(٣) كما رواه الطبري من طريق حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني داود بن أبي عاصم أن النبي ﷺ قال ذات يوم:

"ليت شعري! أين أبوي؟ فترلت: إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسأل عن أصحاب الجحيم.

ولم أجد من خرج هذه الرواية عن داود بن أبي عاصم -فيما وقفت عليه من المصنفات.

إلى أن قال الطبري:

«والصواب عندي من القراءة في ذلك: قراءة من قرأ بالرفع على الخبر؛ لأن الله - جل ثناؤه - قص قصص أقوام من اليهود والنصارى، وذكر ضلالتهم وكفرهم بالله، وجراءهم على أنبيائه، ثم قال لنبيه ﷺ: إنا أرسلناك يا محمد بشيراً، من آمن بك واتبعك ممن قصصت عليك أنباءه، ومن لم أقصص عليك أنباءه، ونذيراً من كفر بك وخالفك. فبلغ رسالتي، فليس عليك من أعمال من كفر بك - بعد إبلاغك إياه رسالتي، - تبعه، ولا أنت مسؤول عما عمل بعد ذلك. ولم يجز لمسألة رسول الله ﷺ ربه عن أصحاب الجحيم ذكر فيكون لقوله: (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) وجه يوجه إليه. وإنما الكلام موجه معناه إلى ما دل عليه ظاهره المفهوم، حتى تأتي دلالة بينة تقوم بها الحجة على أن المراد به غير ما دل عليه ظاهره، فيكون حينئذ مسلماً للحجة الثابتة بذلك. ولا خبر تقوم به الحجة على أن النبي ﷺ نهي عن أن يسأل في هذه الآية عن أصحاب الجحيم، ولا دلالة تدل على أن ذلك كذلك في ظاهر التزيل...

فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح، فإن في استحالة الشك من الرسول ﷺ - في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه كانا منهم - ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب، إن كان الخبر عنه صحيحاً...»^(١)

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره (٥٩/١) - ومن طريقه الطبري في الموضع السابق - كما ورد في المثال.

وابن أبي حاتم في تفسيره (٢١٧/١ ح ١١٥١) عن محمد بن عبد الله بن يزيد، بنحو رواية عبد الرزاق.

وقد ذكر ابن كثير في تفسيره (٤٢/٢) رواية الطبري هذه، وقال: «وهذا مرسل».

وكذلك عزاها السيوطي في الدر المنثور ٢٧١/١ إلى الطبري، وعلق عليها السيوطي قائلاً: «معضل الإسناد،

ضعيف، لا يقوم به... حجة».

(١) ثم استدلل الطبري من الناحية اللغوية على أن الخبر بقوله: (وَلَا تُسْأَلُ). أولى من النهي، والرفع أولى به من الجزم.

كلاهما: (عبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن عبد الله المقرئ) عن سفيان الثوري.
وأبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ص ٧٢ ح ٢٢) من طريق علي بن ثابت، وسعيد بن محمد. -قرنهما-. بنحو رواية عبد الرزاق.
- والطبري -أيضاً- في الموضع السابق- كما في المثال من طريق وكيع-.
وابن الأعرابي في معجمه (٢/٢٣٧) بنحو رواية عبد الرزاق.
- كلاهما: (الطبري، وابن الأعرابي) من طريق وكيع.
- أربعتهم: (سفيان الثوري، وعلي بن ثابت، وسعيد بن محمد، ووكيع) عن موسى بن عبيدة الربذي، عن محمد بن كعب القرظي، عن رسول الله ﷺ.

وذكره العقيلي في الضعفاء (٤/١٦٠) قال: ذكر يحيى -بن سعيد- عن سفيان، عن موسى بن عبيدة الربذي ثلاثة أشياء -فذكر منها هذا الخبر-، فقل ليحيى: حدثنا بهما. فأبى، وقال: «أحدث عن شريك أعجب إلي منه».
وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١/٢٧١) إلى وكيع، وسفيان بن عيينة، وعبد بن حميد وابن المنذر، عن محمد بن كعب القرظي قال: قال رسول الله. وقال السيوطي: «هذا مرسل، ضعيف الإسناد... لا يقوم به حجة».

دراسة الإسناد:

- ١- محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْدَانِي؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.
- ٢- وَكِيع بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسِي؛ أبو سفيان الكوفي، من قيس عيلان (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ٧٦)، وأنه ثقة، حافظ، عابد.
- ٣- موسى بن عُبيدة بن نَشِيط الرَبَذِي؛ أبو عبد العزيز المدني (ت ق).
قال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، وليس بحجة».
وقال أبو داود: «أحاديثه مستوية إلا عن عبد الله بن دينار».
وقال أبو بكر البزار: «موسى بن عبيدة رجل مفيد، وليس بالحافظ، وأحسب أنما قصر به عن حفظ الحديث شغله بالعبادة».

وحدث عنه وكيع، وقال: «كان ثقة، وقد حدث عن عبد الله بن دينار أحاديث لم يتابع عليها».

وقال ابن معين: «ضعيف، إلا أنه يكتب من أحاديثه الرقاق».

وقال-أيضاً-: «موسى بن عبيدة ليس بالكذوب، ولكنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير». وقال في موضع آخر: «لا يحتج بحديثه».

وقال الترمذي: «يضعف».

وقال أبو زرعة: «ليس بقوي الأحاديث».

وقال النسائي: «ضعيف». وقال مرة: «ليس بثقة».

وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لموسى بن عبيدة بأسانيد مختلفة، عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة... والضعف على رواياته بين».

وقال يحيى بن سعيد: «كنا نتقي حديث موسى بن عبيدة تلك الأيام، ثم كان بمكة فلم نأته».

وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لا تحل الرواية عندي عنه»، قلت: «فإن شعبة روى عنه...»، فقال - أي الإمام أحمد -: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه».

وقال ابن المديني: «ضعيف الحديث، حدث بأحاديث مناكير».

وقال أحمد، وأبو حاتم، والساجي: «منكر الحديث». وزاد الساجي: «وكان رجلاً صالحاً».

وقال ابن حجر: «ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً».

توفي سنة ١٥٣^(١).

قلت: فظاهر من خلال ما تقدم أن ما قيل فيه من عبارات التعديل إنما يُقصد به ما كان عليه من عبادة وصلاح. أما من حيث الضبط فهو ضعيف، وأحاديثه عن عبد الله بن

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٢٥٧/٣، والضعفاء الصغير للبخاري ص ١٠٦، والضعفاء

الكبير ١٦١/٤، والكمال ٣٣٦/٦، والتهذيب ١٨١/٤، والتقريب ص ٥٥٢.

دينار منكرة.

٤ - محمد بن كعب بن سليم؛ أبو حمزة القُرَظي المدني (ع).

قال البخاري: «كان أبوه ممن لم ينبت يوم قريظة فترك».

وقال ابن حجر في تاريخ ولادة محمد بن كعب: «ولد سنة أربعين على الصحيح،

ووهم من قال ولد في عهد النبي ﷺ».

وقال ابن سعد: «كان ثقة عالماً، كثير الحديث، ورعاً».

وقال العجلي: «تابعي، ثقة، رجل صالح، عالم بالقرآن».

وقال ابن حجر: «ثقة، عالم».

توفي سنة ١٠٨، وقيل: ١٢٠، وقيل: غير ذلك^(١).

الحكم على الإسناد:

ضعيف، مرسل.. فيه:

١. موسى بن عبيدة الربذي ضعيف..

٢. محمد بن كعب تابعي ثقة؛ لكنه أرسل الخبر عن النبي ﷺ.

وتقدم تعليق السيوطي على هذا الحديث، حيث قال: هذا مرسل، ضعيف الإسناد...

لا يقوم به حجة.

وذكر ابن كثير في تفسيره (٤٢/٢) روايتي الطبري المتقدمين من طريق موسى بن

عبيدة، وقال: «وقد تكلموا فيه». كما ذكر ابن كثير أن الخبر مرسل.

ثم تعقب ابن كثير الطبري فقال: «وقد رد ابن جرير هذا القول المروي عن محمد بن

كعب وغيره في ذلك؛ لاستحالة الشك من الرسول ﷺ في أمر أبويه، واختار القراءة الأولى

وهذا الذي سلكه ها هنا فيه نظر؛ لاحتمال أن هذا كان في حال استغفاره لأبويه قبل أن

يعلم أمرهما، فلما علم ذلك تبرأ منهما، وأخبر عنهما أنهما من أهل النار، كما ثبت هذا في

الصحيح، ولهذا أشباه كثيرة ونظائر، ولا يلزم ما ذكر ابن جرير، والله أعلم».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢١٦/١، ومعرفة الثقات ٢٥١/٢، وجامع التحصيل ص ٢٦٨، والتهذيب

وتعقب الشيخ شاكر قول ابن كثير، فقال:

«ينسى ابن كثير -غفر الله له- ما أعاد الطبري وأبدأ من ذكر سياق الآيات المتتابعة، والسياق كما قال هو في ذكر اليهود والنصارى وقصصهم... فما الذي أدخل كفار العرب في هذا السياق؟... فتخصيص شطر من آية بأنه نزل في أمر بعض مشركي الجاهلية، تحكم بلا خبر، ولا بينة. ثم إن ابن كثير غفل عن معنى الطبري، فإن الطبري أراد أن يدل على شيئين: أن خبر محمد بن كعب لا يصح. وأنه إن صح عنه من وجه، فإن نزول الآية لم يكن لهذا الذي روى عنه، وبيان ذلك: أن الخبر لا يصح؛ لأنه جاء على صيغة التشكك من رسول الله ﷺ، في أمر بعض أهل الجاهلية: ما فعل به، في جنة أو نار! وهذا مما يتزهد عنه رسول الله ﷺ. وفرق كبير بين أن يستغفر رسول الله ﷺ لأبويه الذين كانا من أهل الجاهلية، وعلى مثل أمرها من الشرك، وبين أن يتشكك في أمرهما فيقول: ليت شعري ما فعل أبوي؟

وإنما يصح كلام ابن كثير إذا كان بين هذا التشكك، وبين الاستغفار رابط يوجب أن يكون أحدهما ملازمًا للآخر، أو بسبب منه... فلست أدري لم أقحم ابن كثير الاستغفار، والتبرؤ في هذا الموضع، مع وضوح حجة الطبري في الفقرة السالفة»^(١).

قلت: يظهر لي أن حجة الإمام الطبري ظاهرة قوية، وتعقب الشيخ شاكر رحمه الله تعقب دقيق. والله أعلم.

وقول الطبري: -«... فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح، فإن في استحالة الشك من الرسول ﷺ -في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه كانا منهم- ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب، إن كان الخبر عنه صحيحًا..»- يمثل صورة واضحة من صور عنايته بنقد المتن، وإن كان سند هذا المتن صحيحًا في ظاهره.

وقد انتقد المتن هنا لما ظهر له من مخالفته للأصول الشرعية، والقواعد المقررة. فالرسول ﷺ يستحيل أن يشك في حال أهل الشرك بعد الموت، وقد بين الله تعالى مآلهم في كتابه الكريم.

(١) جامع البيان بتحقيق شاكر ٥٦١/٢.

١٣٠ - ١٣١ - المثال الثاني، والثالث:

في مسند ابن عباس (٤٥٣/١):

روى الإمام الطبري - ح ٧٣٢ - عن ابن حميد أنه قال: حدثنا سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان إذا سئل عن مسرى رسول الله ﷺ قال: ((كانت رؤيا من الله صادقة)).
كما روى - ح ٧٣٣ - بسنده المتقدم عن محمد بن إسحاق أنه قال: أخبرني بعض آل أبي بكر أن عائشة - رضوان الله عليها - كانت تقول: ((ما فقد جسد رسول الله ﷺ ولكن الله أسرى بروحه)).

وكان الطبري قبل ذلك قد روى عدة أخبار في مسرى رسول الله ﷺ^(١)، ثم ذكر في فقه هذه الأخبار أن البعض يرى أن ما رآه الرسول ﷺ في حادثة الإسراء؛ كان رؤيا منام لا يقظة، مستدلين بهذين الخبرين، ففند الطبري ذلك، قائلاً:

«وأما ما رُويَ عمن رُويَ عنه أن ما ذكر عن النبي ﷺ من إسرائ الله ﷻ به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وما ذكر عنه أنه عاين هنالك، وفي السموات السبع من عظيم قدرته؛ إنما كان ذلك كله رؤيا نوم، لا رؤيا يقظة، فقول ظاهر كتاب الله على خلافه دالٌّ، والتزويل على فساده شاهدٌ، والأخبار عن رسول الله ﷺ بغيره متظاهرة، والروايات ببطوله ورادة.

فأما دليل ظاهر كتاب الله على خلافه، فقوله: ﴿ ! " # \$ % &

' () * + , - . / مِنْ أَيْنِئْتَنَّا؟ ^(٢) فَأَخْبَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ أَسْرَى بَعْدَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، مُعَلِّمًا بِذَلِكَ خَلْقَهُ قُدْرَتَهُ عَلَى مَا فَعَلَ بِهِ، مِمَّا لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى مِثْلِهِ، إِلَّا لِمَنْ مَكَّنَهُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ الَّذِي مَكَّنَ مِنْهُ نَبِيَهُ مُحَمَّدًا ﷺ - وَدَالًا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ بِهِ عَلَى صِدْقِهِ وَحَقِيقَةِ نُبُوتِهِ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ مِنَ الْبَشَرِ عَلَيْهِ أَحَدٌ، إِلَّا مَنْ خَصَّهُ اللَّهُ بِمِثْلِ مَا خَصَّهُ بِهِ.

(١) انظر: مسند ابن عباس (٤٠٨/١ - ٤٤٢) (ح ١٧)، ح ٧١٥ - ٧٢٧.

(٢) الإسراء: ١.

ولو كان ذلك رؤيا نوم؛ لم يكن في ذلك على حقيقة نبوة رسول الله ﷺ دالة، ولا على من احتج عليه به من مُشركي قوم رسول الله ﷺ لرُسُوله حُجَّة - ولا كان لإنكار من أنكر من المشركين مَسْرَاه من مكة إلى المسجد الأقصى ورجوعه إليها في ليلة واحدة وجه معقول. إذ كان معقولا عند كل ذي فطرة صحيحة أن الإنسان قد يرى في منامه في الساعة، ما على مسيرة سنة من موضع منامه من البلاد أو أكثر - وأنه يقضي هنالك أوطارا وحاجات، فدع ما على مسيرة [شهر]^(١).

وفي تظاهر الأخبار عن مشركي قوم رسول الله ﷺ بإنكارهم ما أخبرهم به رسول الله ﷺ من مَسْرَاه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى - أوضح البرهان وأبين البيان أن ذلك كان منهم؛ لإخبار رسول الله ﷺ إياهم من الخبر بما كان ممتنعا عندهم فعله على من كان بمثل خلقهم وبنيتهم من جميع البشر. فأما ما كان جائزا منه وجوده وممكنًا كونه من كل من كان بمثل هيتهم، ومفطورا مثل فطرهم، فغير جائز منه التكذيب به، ومستحيل من رسول رب العالمين أن يكون احتج عليهم به... والأنبياء صلوات الله عليهم لا تحتج - على من أُرسِلت إليه - لصدقها فيما ينكره المرسلون إليهم من بُبوتها إلا بما يعجز عن مثله جميع البشر...

وأما الأخبار عن رسول الله ﷺ فمتظاهرة بأنه قال: ((أتاني جبريل بالبراق فحملني عليه فسار بي حتى أتينا بيت المقدس))^(٢) - ولا شك أن الأرواح لا تحمل على الدواب، وإنما تحمل عليها الأجسام ذوات الأرواح، وغير ذوات الأرواح.. - إلى أن قال: - مع أن في خبر شداد بن أوس، عن أبي بكر الصديق - رحمة الله عليه - أنه قال لرسول الله ﷺ صبيحة ليلة أسرى به: "طلبتك يا رسول الله البارحة في مظانك فلم أصبك" - وإجابة رسول الله ﷺ

(١) وقال نحو هذا الكلام في تفسيره للآية (١) من سورة الإسراء. انظر: جامع البيان ٤٤٦/١٤.

(٢) من هذه الأخبار: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه، قال: فركبته حتى أتيت بيت المقدس، قال: فربطته بالحلقة...)) الحديث.

أخرجه مسلم في الإيمان: باب الإسراء برسول الله ﷺ... (ح ١٦٢)، والإمام أحمد في مسنده (ح ١٢٥٠٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٣٣/٧ (ح ٣٦٥٧٠)، وأبو يعلى في مسنده (ص ٦٧٠ ح ٣٤٩٩).
كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعا، بنحوه. واللفظ لمسلم.

إياه بأن جبريل حمله في تلك الليلة إلى بيت المقدس^(١) - البيان الواضح أنه سار بنفسه تلك الليلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، والإبانة عن خطأ قول من قال: إنما كان ذلك رؤيا منام. وبنحو الذي قلنا في ذلك تتابعت الأخبار عن عامة السلف»..

ثم روى الطبري بعض ما حضره ذكره من ذلك، عن بعض الصحابة والتابعين...^(٢).

تخريج الخبر - ح ٧٣٢ -:

وهو ما رواه الإمام الطبري عن ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس، أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان إذا سئل عن مسرى رسول الله ﷺ قال: «كانت رؤيا من الله صادقة».

أخرجه الطبري -أيضاً- في تفسيره (٤٤٥/١٤).

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٢٧/٥) إلى ابن إسحاق -أيضاً-^(٣).

دراسة السند:

١ - محمد بن حميد الرازي التميمي؛ أبو عبد الله (د ت ق).

تقدمت الترجمة له في (ح ٧٧)، وأنه حافظ ضعيف..

وقال الذهبي: «وثقه جماعة، والأولى تركه».

كما ذكرت في ترجمته أن الإمام الطبري صحح له عدة روايات.

٢ - سلمة بن الفضل الأبرش، الأنصاري مولا هم ، أبو عبد الله الأزرق الرازي، قاضي

الري (د ت فق). روى المغازي عن ابن إسحاق.

وثقه أبو داود.

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً».

وقال ابن معين: «كان يتشيع، قد كتبت عنه، وليس به بأس».

(١) لم أجد من خرجه، وذكره القاضي عياض في الشفا ١/١٩٠ من رواية شداد بن أوس، عن أبي بكر رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه.

(٢) الأخبار (ح ٧٣٦ - ٧٤٧) (ص ٤٥٦ - ٤٦٢).

(٣) ولم أجد في سيرة ابن إسحاق.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخالف ويخطئ».

وقال ابن عدي: «عنده... إفرادات وغرائب، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة».

وضعه إسحاق بن راهويه، والنسائي.

وقال أبو حاتم: «صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي... يكتب حديثه، ولا يحتاج به».

وقال البخاري: «عنده مناكير، وفيه نظر».

وقال علي بن المديني: «ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ».

توفي سنة ١٩١^(١).

وقد صحح الطبري أخباراً من طريقه، كما سيأتي.

٣- محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي، صاحب المغازي، نزيل العراق (خت، م مقروناً، ٤).

ترجمت له ترجمة واسعة في (ح ٨٨)، وخلاصة أمره أن حديثه حسن إذا صرح بالسماع؛ فهو مكثّر من التدليس، ويدلس عن الضعفاء والمجاهيل، وقد قال بذلك عدة أئمة، وما انفرد به من أحاديث الحلال والحرام فيحتاج فيه.

كما ذكرت هناك أن الإمام الطبري صحح أسانيد عدة أخبار من طريق محمد بن إسحاق، رواها بالعنعنة.

٤- يعقوب بن عُتبة بن المغيرة بن الأحنس الثقفي (د س ق).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كانت له مروءة ونبيل».

وقال ابن حجر: «ثقة».

(١) انظر ترجمته في: ضعفاء البخاري ص ٥٥، والجرح والتعديل ١٦٨/٤، والضعفاء للنسائي ص ٤٧، والضعفاء الكبير ١٥٠/٢، والثقات ٢٨٧/٨، والكامل ٣٤١/٣، وتهذيب الكمال ٣٠٥/١١، وتهذيب ٧٦/٢، والتقريب ص ٢٤٨.

توفي سنة ١٢٨^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه:

١. محمد بن حميد: ضعيف.

٢. سلمة بن الفضل: صدوق، كثير الخطأ.

أما محمد بن إسحاق فحسن الحديث إن صرح بالسماع، وقد صرح به هنا.

وقد صحح الطبري أخباراً بهذا السند: أي (عن ابن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق)^(٢).

والذي روى عنه ابن إسحاق هذا الخبر هو: يعقوب بن عتبة، وهو ثقة كما تقدم.

إذن.. هذا السند - فيما يظهر - لا غبار عليه عند الإمام الطبري، وبالرغم من

ذلك فقد انتقد متن الخبر الوارد فيه، بما يلي:

١/ أن ظاهر كتاب الله على خلافه دالٌّ، والتزويل على فساده شاهدٌ، والمراد بذلك قوله

تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ! " # \$ % & ' () * + , -

. / مِنْ أَيْنُنَا ﴿فَلَوْ كَانَتْ حَادِثَةُ الْإِسْرَاءِ رُؤْيَا نَوْمٍ؛ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ عَلَى حَقِيقَةِ نُبُوَّةِ

رَسُولِ اللَّهِ دَلَالَةً... وَلَا كَانَ لِإِنْكَارٍ مِنْ أَنْكَرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَسْرَاهُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَى وَرَجُوعَهُ إِلَيْهَا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَجَهٌ مَعْقُولٌ... لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ مَعْجَزٍ أَنْ يُرَى فِي الْمَنَامِ.

وَالْأَنْبِيَاءُ لَا تَحْتَجُّ لَصَدَقِ نُبُوَّتُهَا إِلَّا بِمَا يَعْجِزُ عَنْ مِثْلِهِ جَمِيعُ الْبَشَرِ...

٢/ أن الأخبار عن رسول الله ﷺ بغيره متظاهرة، والروايات يُطوِّله ورادة.

كما روى آثاراً عن السلف بنحو الذي قاله في أن ما رآه ليلة أسري به هو رؤيا عين،

لا رؤيا منام.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٨٩/٨، والثقات ٦٣٩/٧، والتهذيب ٤٤٤/٤، والتقريب ص ٦٠٨.

(٢) انظر: مسند علي (ص ٧٧، ٧٨ ح ١٣٨) وصرح فيه ابن إسحاق بالتحديث، والجزء المفقود (ص ٣٣ ح ١٩) ولم

يصرح فيه ابن إسحاق بالتحديث.

وقال ابن كثير في تفسيره (٤٣٣/٨) - بعد أن ذكر روايتي ابن إسحاق - قال: «وقد تعقبه أبو جعفر؛ ابن جرير في تفسيره بالرد والإنكار والتشنيع، بأن هذا خلاف ظاهر سياق القرآن، وذكر من الأدلة على رده بعض ما تقدم».

تخريج الخبر - ح ٧٣٣ -:

وهو ما رواه - بسنده المتقدم عن محمد بن إسحاق، قال: أخبرني بعض آل أبي بكر أن عائشة - رضوان الله عليها - كانت تقول: «ما فقد جسد رسول الله ﷺ ولكن الله أسرى بروحه».

أخرجه ابن إسحاق في سيرته (٣٠٩/١) بسنده الوارد عند الطبري، ولفظه، مع زيادة في آخره.

وأخرجه الطبري - أيضاً - في تفسيره (٤٤٥/١٤).

الحكم على الإسناد:

رواة السند كسابقه؛ إلا أن محمد بن إسحاق رواه عن مجاهيل، حيث قال: أخبرني بعض آل أبي بكر. مما يزيد السند ضعفاً.

وتعليق الإمام الطبري المتقدم موجه لما ورد في هذا الخبر أيضاً، فلن أعيد ذكره هنا منعاً للإطالة.

١٣٢ - المثال الرابع:

في تاريخ الطبري (٣٤/١-٣٦):

قال الطبري: «واختلف السلف في اليوم الذي ابتداء الله ﷻ فيه في خلق السموات والأرض، فقال بعضهم: ابتداء في ذلك يوم الأحد... وقال آخرون: اليوم الذي ابتداء الله فيه في ذلك يوم السبت...»

وقد روي عن رسول الله ﷺ الذي قال كل فريق من هذين الفريقين... وقد مضى ذكرنا الخبرين غير أنا نعيد من ذلك في هذا الموضع بعض ما فيه من الدلالة على صحة قول كل فريق منهما^(١).

فروى الطبري - ما يدل على قول الفريق الأول - من طريق أبي سعد البقّال، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن اليهود أتت النبي ﷺ فسألته عن خلق السموات والأرض، فقال: ((خلق الله الأرض يوم الأحد، والاثنين))^(٢).

وروى الطبري - ما يدل على قول الفريق الثاني - من طريق ابن جريج، قال: أخبرني

(١) وتقدم قوله هذا روايته لأقوال عن عبد الله بن سلام، وكعب، وغيرهما، في أن الله ابتداء الخلق يوم الأحد.

(٢) وللحديث تنمة لم يذكرها الطبري في هذا الموضع. وقد أخرجه الطبري بتمامه في تاريخه ٢١/١، وفي تفسيره ٣٨٢/٢٠.

كما أخرجه الحاكم في مستدركه ٥٩٢/٢ (ح ٣٩٩٧) - وعنه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٥٨ ح ٧٦٥) - من طريق أبي سعد البقّال.. وقال: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)). وتعقبه الذهبي في العلو (٧٢٧/١) فقال: ((صححه الحاكم، وأن ذلك؟! والبقال قد ضعفه ابن معين والناس!)). وقال في التلخيص: ((أبو سعيد البقال، قال ابن معين: لا يكتب حديثه)). وقال ابن كثير في تفسيره ٢٢٣/١٢: ((هذا الحديث فيه غرابة)). وأبو سعد البقال، هو:

سعيد بن المُرْزُبَان، العَبْسِي مولاهم؛ أبو سعد البقال، الكوفي الأعور (بخ ت ق). قال ابن معين: ((ليس بشيء، لا يكتب حديثه)).

وقال البخاري: ((منكر الحديث)). وقال أبو حاتم: ((لا يحتج بحديثه)). وقال النسائي: ((ضعيف)). وقال مرة: ((ليس بثقة، ولا يكتب حديثه)).

وقال ابن عدي: ((هو في جملة ضعفاء الكوفة الذي يجمع حديثهم، ولا يترك)).

وقال ابن حجر: ((ضعيف، مدلس)). مات بعد ١٤٠.

انظر ترجمته في: الكامل ٣/٣٨٣، وميزان الاعتدال ٣/٢٢٨، وتهذيب التهذيب ٤١/٢، والتقريب ص ٢٤١.

إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع؛ مولى أم سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: ((خلق الله التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد))^(١)..

وقال الطبري عقب ذلك: «وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: اليوم الذي ابتداء الله تعالى ذكره فيه خلق السموات والأرض يوم الأحد؛ لإجماع السلف من أهل العلم على ذلك»...
ثم ذكر قوله تعالى:

Q P O | M L K J I H G F E D C B A @ ﴿﴾

. ﴿﴾ Z Y X | V U T S R .^(٢)

} | | z y x w v u t s r q p o ﴿﴾: وقوله تعالى:

(١) أخرجه الإمام مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب ابتداء الخلق.. (ح ٢٧٨٩).
والنسائي في السنن الكبرى ٢٩٣/٦ (ح ١١٠١٠)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٨٣٤١)، وابن خزيمة في صحيحه (ح ١٧٣١)، وابن حبان في صحيحه ٣٠/١٤ (ح ٦١٦١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٨٨ ح ٨١٢)، وقال البيهقي عقب روايته: ((وزعم بعض أهل العلم بالحديث أنه غير محفوظ؛ لمخالفته ما عليه أهل التفسير وأهل التاريخ. وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن أيوب بن خالد، وإبراهيم غير محتج به. - ثم روى بسنده عن ابن المديني قوله: - «هذا حديث مدني... وما أرى إسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا من إبراهيم بن أبي يحيى»)). قلت: وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي، عن أيوب بن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشروذ، عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم، عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف، والله أعلم)). انتهى قول البيهقي.
وقال البخاري في التاريخ الكبير ٤١٣/١: ((وقال بعضهم عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح)). وتبعه ابن القيم في المنار المنيف ص ٨٤.
كذلك ذكر ابن تيمية في فتاواه ٢٣٦/١٧ قول البخاري المتقدم، وقال: ((وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضاً، وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ وهو مما أنكر الحذاق على مسلم)).
وقال ابن كثير في تفسيره ٣٣٦/١: ((وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي ابن المديني، والبخاري، وغير واحد من الحفاظ...)).
ومن أجاب عن الأمور التي انتقدت على الحديث العلامة المعلمي - رحمه الله - في كتابه الأنوار الكاشفة (ص ١٨٨-١٩١).

~ ﴿٩﴾^(١) - إلى قوله تعالى: ﴿! " # \$ % & ' () * ,

- . / وَحَفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٣﴾^(٢) ثم قال:

«ولا خلاف بين جميع أهل العلم أن اليومين اللذين ذكرهما الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿! " # \$ %﴾ داخلان في الأيام الستة اللاتي ذكرهن قبل ذلك، فمعلوم - إذ كان الله وَجَلَّ إنما خلق السموات والأرضين وما فيهن في ستة أيام، وكانت الأخبار مع ذلك متظاهرة عن رسول الله ﷺ بأن آخر ما خلق الله من خلقه آدم، وأن خلقه إياه كان في يوم الجمعة - أن يوم الجمعة الذي فرغ فيه من خلق خلقه داخل في الأيام الستة التي أخبر الله تعالى ذكره أنه خلق خلقه فيهن؛ لأن ذلك لو لم يكن داخلًا في الأيام الستة، كان إنما خلق خلقه في سبعة أيام، لا في ستة، وذلك خلاف ما جاء به التزويل؛ فتبين إذا - إذ كان الأمر كالذي وصفنا في ذلك - أن أول الأيام التي ابتداء الله فيها خلق السموات والأرض وما فيهن من خلقه يوم الأحد؛ إذ كان الآخر يوم الجمعة، وذلك ستة أيام، كما قال ربنا جل جلاله».

كما أعاد الطبري رواية كلا الحديثين السابقين بعد ذلك بصفحات^(٣) - عند ذكره ما خلق في يوم الثلاثاء والأربعاء - ثم قال:

«والخبر الأول^(٤) أصح مخرجًا، وأولى بالحق؛ لأنه قول أكثر السلف».

قلت: من الأئمة من انتقد حديث أبي هريرة رضي الله عنه من حيث سنده - كما تقدم قريبًا عند تخريج الحديث في الحاشية -، ومنهم من انتقده من حيث متنه.

إلا أن الإمام الطبري قد انتقد متنه، ولم ينتقد سنده. بل قال مُصَدِّرًا كلا الحديثين: «... نعيد في هذا الموضع بعض ما فيه الدلالة على صحة قول كل فريق منهما...».

(١) فَصَّلَتْ: ٩.

(٢) فَصَّلَتْ: ١٢.

(٣) ص ٤١.

(٤) أي خبر ابن عباس المرفوع، حيث ذكر الطبري بعض تتمته، وهي: ((إن الله تعالى خلق يوم الثلاثاء الجبال وما فيهن من المنافع، وخلق يوم الأربعاء الشجر، والماء، والمدائن، والعمران، والخراب)).

وقال: «الخبر الأول أصح مخرجاً»، أي أنه لم يضعف الخبر الثاني -خبر أبي هريرة رضي الله عنه- إنما حكم بأنه أقل صحة من سابقه، وكلمة (مخرج) تشير إلى جهة السند. ومن الأئمة الذين انتقدوا متن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، على نحو ما ذكره الطبري، شيخ الإسلام؛ ابن تيمية، حيث قال:

«ولما ثبت بهذه الأحاديث التي في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها أن آدم خلق يوم الجمعة، وثبت أنه آخر المخلوقات بلا نزاع؛ علم أن ابتداء الخلق كان يوم الأحد؛ لأن القرآن قد أخبر أن الخلق كان في ستة أيام، وبهذا النقل المتواتر مع شهادة ما عند أهل الكتاب على ذلك.. علم ضعف الحديث المعارض لذلك... والحديث قد رواه عن طريق ابن جريج -فذكره بسنده ومنتنه، ثم قال- فهذا الحديث قد بين ما يوافق سائر الأحاديث من أن آدم خلق يوم الجمعة وأنه خلق آخر الخلق، ومعلوم بنصوص القرآن أن الخلق كان في ستة أيام، وذلك يدل على ما وقع فيه من الوهم بذكر الخلق يوم السبت»^(١).

وقال ابن القيم بعد أن ذكر قول البخاري وغيره أن الحديث من قول كعب - قال: «وهو كما قالوا؛ لأن الله أخبر أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وهذا الحديث يقتضي أن مدة التخليق سبعة أيام، والله تعالى أعلم»^(٢).

وقال ابن كثير: «في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض، وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن؛ لأن الأرض خلقت في أربعة أيام، ثم خلقت السموات في يومين من دخان»^(٣).

ومن أجاب على هذا الإشكال الوارد في متنه ابن الجوزي، فقد قال: «الجواب: أن السموات والأرض وما بينهما خلق في ستة أيام، وخلق آدم من الأرض، والأصول خلقت في ستة، وآدم كالفرع من بعضها»^(٤).

وقد تعقب السهيلي الطبري فقال: «.. قدمنا ما ورد في الصحيح من قوله عليه السلام إن الله

(١) بغية المرتاد ص ٣٠٦.

(٢) المنار المنيف ص ٨٥.

(٣) البداية والنهاية ١/١٧.

(٤) كشف المشكل ٣/٥٨٠.

خلق التربة يوم السبت، والجبال يوم الأحد... الحديث. والعجب من الطبري على تبخره في العلم خالف مقتضى هذا الحديث... ومال إلى قول اليهود في أن الأحد هو الأول، ويوم الجمعة سادس لا وتر... وما احتج به الطبري^(١) من حديث آخر؛ فليس في الصحة كالذي قدمناه، وقد يمكن فيه التأويل أيضاً^(٢).

قلت: لم يكن عمدة الطبري الوحيدة فيما ذكره قول اليهود، بل أبان عن وجه تصويبه من خلال إجماع السلف من أهل العلم، ومن خلال القرآن الكريم، مع قرائن من أخبار متظاهرة عن رسول الله ﷺ بأن آخر ما خلق الله من خلقه آدم، وأن خلقه إياه كان في يوم الجمعة..

أما قول السهيلي في أن الحديث الآخر الذي استدل به الطبري - أي حديث ابن عباس - ليس في صحة حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فهو قول له وجه قوي، لأن ضعف حديث ابن عباس ضعف ظاهر نظراً لأنه من رواية أبي سعد البقال، وقد تقدم في ترجمته عند تخريج الحديث، أنه راوٍ ضعيف. أما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فكما قال ابن تيمية: «هو مما أنكر الحذاق على مسلم»... والله أعلم.

وفيما يلي تنمة الأمثلة، وهي مما تقدمت دراستها في هذا البحث..

(١) ورد في المطبوع: (بالطبري) - بإضافة الباء -! فيظهر أنه خطأ طباعي.

(٢) الروض الأنف ٤/١٠٧.

١٣٣ - المثال الخامس:

في جامع البيان (٢٢/٢٧٧):

قال الطبري: «والقراء في جميع الأمصار على قراءة ذلك: ﴿N M L K﴾

﴿P O﴾^(١) بغير ألف في كلا الحرفين.

وذكر عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ((على رفارف خُضِرَ وعَبَاقِرِي))؛ بالألف والإجراء^(٢).. - [ثم ذكر قراءة أخرى: (على رفارف خُضِرَ) بالألف، وترك الإجراء، و(عَبَاقِرِيَّ حسان) بالألف أيضاً، وبغير إجراء.. إلى أن قال:]-

وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي ﷺ فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجرتين^(٣).

وظهر من خلال دراسة الخبر أن قول الطبري في الخبر: إنه «غير محفوظ»؛ فالأن متنه تضمن قراءة غير القراءة المشهورة، وخلاف المعروف من العربية^(٤)، وقد عقب الطبري - كما تقدم - بقوله: «وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي ﷺ، فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجرتين».

كما ظهر من خلال دراسة الخبر أن سنده منقطع، وهذا يفسر نفي الطبري لصحة سنده - والله أعلم -.

(١) الرحمن: ٧٦.

(٢) يقصد بالإجراء: التنوين. ولم يذكر الطبري سند هذا الخبر.

(٣) تقدم في الباب الأول: الفصل الخامس (ح ٥٧).

(٤) وقد أشار إلى ذلك أبو أحمد كما نُقل عنه في رواية أبي عمر الدوري - التي ذكرها أثناء تخريج الخبر -.

وقال الزرقاني في مناهل العرفان ٢٩٧/١ في النوع الثالث من أنواع القراءات: ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري، عن أبي بكرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قرأ متكئين على رفارف خضر وعباقرى حسان.

١٣٤ - المثال السادس:

في جامع البيان (٢٠٨/٨-٢١١٩):

في سورة المائدة، -عند آية الوضوء (٦)- قال الإمام الطبري، مبيناً وجوب مسح جميع القدم في الوضوء بالماء، ورأداً على من يقول بأن مسح بعض القدم مجزئ، قال: «فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما... حدثك به عبد الله بن الحجاج بن المنهال، قال: ثني أبي، قال: ثنا جرير بن حازم، قال: سمعت الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه قال: ((أتى رسول الله ﷺ سُبَّاطَةَ^(١) قوم، فبالَ عليها قائماً، ثم دعا بماء، فتوضأ، ومسح على نعليه))...»

... وما أشبه ذلك من الأخبار الدالة على أن المسح ببعض الرجلين في الوضوء مجزئ. قيل له: ... أما حديث حذيفة رضي الله عنه فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى سُبَّاطَةَ قوم فبال قائماً، ثم توضأ، ومسح على خفيه. حدثنا بذلك...». فروى الطبري الخبر من طرق مختلفة: عن الأعمش، عن أبي وائل؛ شقيق، عن حذيفة، ثم قال الطبري: «وكل هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش، بالإسناد الذي ذكرنا عن حذيفة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ مسح على خفيه، وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك...»^(٢).

وسبق أن ذكرت^(٣) أنه يفهم من قول الطبري: «...ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه...» أنه أراد بالشذوذ التفرد في معنى الرواية.

والذي قال فيه الطبري هذا القول راوٍ ثقة، هو جرير بن حازم البصري (ع)، وقد سبقت الترجمة له في (ح٧٣)، وأنه ثقة...وله أوهام إذا حدث من حفظه. ومع ذلك قال

(١) الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من المنازل. وقيل: هي الكناسة نفسها. انظر: مشارق

الأنوار للقاظمي عياض ٢٠٤/٢ (س ب ط)، ولسان العرب ٣٠٩/٧ (سبط).

(٢) تقدم في الباب الثاني: الفصل الثاني (ح٩٩).

(٣) انظر: الباب الثاني: الفصل الأول ص٦١٥.

الطبري أنه يجب الثبت فيه.. ذلك أنه قال: نعليه بدل خفيه. وهذا مما استغربه الإمام الطبري، فقد جاء كلام الطبري المتقدم في سياق شرحه لآية الوضوء، وذكر الخلاف المعروف في قراءة (وأرجلكم). فرجح أن فرض القدمين في الوضوء الغسل، أو عموم مسح الرجلين بالماء، مستشهداً بحديث (وَيُلِّقُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ التَّارِ).. إلى أن قال: «وقد صح عنه عليه السلام الأمر بعموم غسل القدمين في الوضوء بالماء بالنقل المستفيض القاطع عذر من انتهى إليه وبلغه، وإذا كان ذلك عنه صحيحاً، فغير جائز أن يكون صحيحاً عنه إباحة ترك غسل بعض ما قد أوجب فرضاً غسله في حال واحدة.. لأن ذلك إيجاب فرض وإبطاله في حال واحدة، وذلك عن أحكام الله وأحكام رسوله صلى الله عليه وسلم منتف..» ثم عرج على حديث حذيفة رضي الله عنه من رواية جرير بن حازم، حيث استدل به البعض على أن مسح بعض الرجلين مجزئ، فأجاب عليه الطبري بالقول الذي تقدم نقله عنه.

١٣٥ - المثال السابع:

في جامع البيان (٦/٦٥٧):

قال الطبري: «حدثنا عبيد الله بن محمد الفريابي، قال: ثنا سفيان، عن أبي معاوية، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله رضي الله عنه، قال سألت النبي ﷺ: ما الكبائر؟ قال: ((أن تدعو الله ندًّا وهو خلقك، وأن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك، وأن تزني بحليلة جارك، وقرأ علينا رسول الله: ﴿! " # \$ % & ' () * + , - . / وَلَا يَزْنُونَ﴾^(١))).

حدثني هذا الحديث عبد الله بن محمد الزهري، فقال: ثنا سفيان، قال: ثنا أبو معاوية النخعي - وكان على السجن-، سمعه من أبي عمرو عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: سألت رسول الله ﷺ: فقلت: أي العمل شر؟ قال: ((أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك...)).. الحديث.

ثم قال الطبري: «وأما خبر ابن مسعود رضي الله عنه الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرت؛ فإنه عندي غلط من عبيد الله بن محمد^(٢)؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ: "سئل عن الكبائر؟" فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أولى بالصحة من نقل الفريابي^(٣).

وهذا المثال يصور مدى دقة الطبري وتحريه في ألفاظ المتن.

ومما ذكرته عند دراسة الخبر، أن هذا الخلاف -فيما يظهر لي- خلاف لفظي لا يؤثر في المعنى.

(١) الفرقان: ٦٨.

(٢) أي الفريابي.

(٣) تقدم في الباب الثاني: الفصل الثاني (ح ١٠١).

١٣٦ - المثال الثامن:

في تاريخ الطبري (٢٨/١):

(القول في ابتداء الخلق ما كان أوله):

روى الإمام الطبري من طريق محمد بن فضَّيل، عن الأعمش، عن أبي ظبيَّان، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: ((أول ما خَلَقَ اللهُ من شيءٍ القلم، فقال له: اكتب. فقال: وما أكتب يا رب؟ قال: اكتبُ القدر. قال: فَجَرَى القلمُ بما هو كائنٌ من ذلكَ إلى قيامِ السَّاعةِ، ثم رَفَعَ بخارَ الماءِ ففتقَ منه السَّمَوَاتِ)).

ثم روى الطبري عدة متابعات للأعمش، وكذلك روى الخبر -أيضاً- من طريق أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ثم ناقش الطبري ما رُوي عن سفيان، عن أبي هاشم، عن مجاهد، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: إن ناساً يكذبون بالقدر! فقال: ((إنهم يكذبون بكتاب الله! لآخذن بشعر أحدهم فلائنفضن به، إن الله تعالى ذكره كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه...))^(١).

وقد توسعت في دراسة هذا الأثر، وذكر الاختلاف فيه على أبي هاشم، وذكرت فيما يتعلق بالإمام الطبري أنه صوّب قول ابن عباس في أن أول ما خلق الله من شيء القلم، وذكر أسباب تصويبه، والتي لخصتها في النقاط التالية:

أولاً: لموافقته ما رواه من شواهد عن رسول الله ﷺ، أنه قال: «أول شيء خلق الله القلم».. فقول رسول الله ﷺ أولى بالصواب؛ لأنه كان أعلم قائل في ذلك قولاً بحقيقته وصحته، وقد قال عليه السلام أن أول شيء خلقه الله عز وجل القلم من غير استثناء منه شيئاً... بل عمّ بقوله إن أول شيء خلقه الله القلم كل شيء وأن القلم مخلوق قبله من غير استثناء من ذلك عرشاً ولا ماءً ولا شيئاً غير ذلك.

ثانياً: أن ما رواه شعبة ليس فيه ما قاله سفيان، ورواية شعبة موافقة لما رواه سائر من ذكرهم الطبري من الرواة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أول ما خلق الله عز وجل

(١) انظر: الباب الثاني: الفصل الثاني (ح ١٠٢).

القلم.

ثالثاً: أن رواية أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما أولى بالصحة من رواية مجاهد عن ابن عباس، حيث رواه عنه أبو هاشم، وقد اختلف شعبة وسفيان في الرواية عن أبي هاشم كما بينت في تخريج الحديث.

وهذا المثال يصور بوضوح عناية الطبري بالنظر في المتن، وعرضه روايات المخرج الواحد بعضها على بعض، ومقارنتها بما ثبت عن رسول الله ﷺ.

١٣٧ - المثال التاسع:

في جامع البيان (٥٥٢/١٠):

في تأويل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: > = < ; : A @ ? > = < ; :﴾

..^(١) ﴿S R Q P O N M L K J | H | F E | C B

قال الطبري: «حدثنا عبد الرحمن بن الوليد، قال: ثنا أحمد بن أبي طيبة، عن سفيان بن سعيد، عن الأجلح، عن الضحاك، وعن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: > = < ; :﴾. قال: أخذوا من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: ﴿F E | C B﴾. قالت الملائكة: ﴿R Q P O N M L K J | H﴾...»

ثم روى الطبري هذا الخبر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما موقوفاً، وليس فيه ذكر الملائكة: فرواه من طريق سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: > = < ; :﴾. قال: أخذهم كما يأخذ المشط من الرأس.

كما رواه عن ابن وكيع وابن حميد، قالوا: ثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: > = < ; :﴾. قال: ((أخذهم كما يأخذ المشط عن الرأس)). قال ابن حميد: كما يؤخذ بالمشط.

قلت: وهذا التفريق الدقيق من الإمام الطبري بين لفظ ابن وكيع وابن حميد، يدل على مدى دقته وإتقانه وعنايته بالمتن.

ثم قال الطبري بعد ذكر الاختلاف في معنى قوله: ﴿N M L K J | H﴾

: ﴿R Q P O

"وأولى القولين في ذلك بالصواب ما روي عن رسول الله ﷺ إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن

الثوري، فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه. وإن لم يكن ذلك عنه صحيحًا؛ فالظاهر يدل على أنه

خبر من الله عن قيل بني آدم بعضهم لبعض؛ لأنه جل ثناؤه قال: ﴿B A @ ?﴾ ، فكأنه قيل: فقال الذين شهدوا على المقرين حين أقرُّوا فقالوا: بلى شهدنا عليكم بما أقررتم به على أنفسكم؛ كيلا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين^(١).

وظهر من النظر في أوجه الاختلاف الوارد على هذا الخبر، عدم صحة رواية ابن أبي

طيبة التي جاء فيها زيادة: أن الملائكة قالت: ﴿Q P O N M L K J | H﴾ ، فعدل الإمام الطبري عن الأخذ بهذه الرواية في تفسير الآية، واعتمد على دلالة ظاهر الآية - كما ذكر - من أنها خبر من الله عن قيل بني آدم بعضهم لبعض.. وليس خبراً من الله عن قيل الملائكة.

(١) تقدم في الباب الثاني: الفصل الثالث (ح ١٠٦).

١٣٨ - المثال العاشر:

في مسند ابن عباس (٥٣٢/١):

قال الطبري: «فإن قال: فهل في الحجامة يوم الثلاثاء رواية تصح عن النبي ﷺ بالأمر بها أو النهي عنها؟

قيل: لا نعلم ذلك، ولكن قد روي عنه في الأمر بذلك وبالنهي عنه أخبار في جميعها نظر... ذكر ما حضرنا ذكره من ذلك مما فيه الندب إلى الحجامة يوم الثلاثاء:

- ٨٤٢ - حدثني محمد بن عوف الطائي، قال: حدثنا أبو صالح؛ كاتب الليث، قال: حدثنا العطاء بن خالد، عن نافع، أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: له يا نافع! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من كان محتجماً فليحتجم على اسم الله، يوم الخميس، واحتنبوا الحجامة يوم الجمعة، ويوم السبت، ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين، ويوم الثلاثاء...)) الحديث.

ثم قال الطبري: «ويُوهي هذا الخبر ويضعفه ما:

- ٨٤٣ - حدثني محمد بن عمر بن علي المقدمي، قال: حدثنا عبد الله بن هشام، قال: حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع، قال: قال لي ابن عمر رضي الله عنهما: ((يا نافع! ايتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير، ولا غلام صغير))، وقال: ((احتجموا يوم الخميس، ويوم الاثنين على بركة، ولا تحتجموا يوم السبت والأحد والثلاثاء)).

فلم يرفع أيوب عن نافع إلى النبي ﷺ، وأخبر عنه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روي عن عطاء بن خالد، عن نافع عن ابن عمر^(١).

فالإمام الطبري ضعّف الخبر الوارد من طريق العطاء بن خالد.

إلا أن الإمام الطبري في موضع آخر - كما تقدم عند دراسة الحديث - قد روى بهذا السند كاملاً زيادةً - ذكرتها عند تخريج الحديث - ورَدَّت عند الحاكم وابن ماجه وغيرهما، والتي لم يروها الطبري في حديث مثالنا المدروس هنا، وهي قوله: ((يا نافع! تبغ بي الدم .. إلى قوله - فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحجامة على الريق فيها شفاء وبركة، وهي

(١) تقدم في الباب الثاني، الفصل الثالث (ح ١٠٤).

تزيد في العقل، وتزيد في الحفظ، وتزيد الحافظ حفظاً)). فرواها الطبري ضمن مجموعة أخبار صدرها بذكر تصحيحه لسندها! فقال: وقد وافق ابن عباس... في النذب إلى الحمامة عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه، نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده..^(١).

فقبل الطبري الرواية التي وردت بهذا السند؛ حيث جاءت في معنى النذب إلى الحمامة، وهو معنى شهد له أخبار رواها جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ، كما ذكر الطبري نفسه. ولكنه لم يقبل ما ورد بهذا السند مما تعلق بالأيام التي يندب فيها الحمامة، حيث أعلّه برواية الوقف^(٢)، وبالتناقض بين متن المرفوع ومتن الموقوف. وهذا الأخير هو ما يعنينا هنا؛ إذ إنه يدل على نقد الطبري للخبر بالنظر إلى متنه، حيث ورد عن ابن عمر، أنه كان ينهى عن الحمامة يوم الثلاثاء، وهذا خلاف ما ورد عنه مرفوعاً من النذب إلى الحمامة يوم الثلاثاء، فكان ذلك أحد السببين اللذين أعل بهما الطبري الخبر المرفوع.

(١) مسند ابن عباس ١ / ٤٩.

(٢) وتقدم عند دراسة الخبر بيان الخلاف بين أوجه الخبر من حيث الرفع والوقف، والترجيح بينهما.

١٣٩ - المثال الحادي عشر:

في جامع البيان (٤٨٦/١):

قال الطبري: حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال حدثنا أسباط عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ((لما فرغ الله من خلق ما أحب استوى على العرش، فجعل إبليس على ملك السماء الدنيا، وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن، وإنما سموا الجن لأنهم خزان الجنة، وكان إبليس مع ملكه خازناً فوقه في صدره كبر، وقال: ما أعطاني الله هذا إلا لمزية لي، -هكذا قال موسى بن هارون-، وقد حدثني به غيره، وقال: لمزية لي على الملائكة، فلما وقع ذلك الكبر في نفسه اطلع الله على ذلك منه، فقال الله للملائكة: ﴿% & ' ()﴾ ^(١). قالوا: ربنا وما يكون ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذرية يفسدون في الأرض، ويتحاسدون، ويقتل بعضهم بعضاً. قالوا: ربنا ﴿﴾ ، - . / فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ تُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ : < = > ؟ ﴿﴾ ^(٢) يعني من شأن إبليس، فبعث جبريل عليه السلام إلى الأرض ليأتيه بطين منها...- [ثم ذكر قصة خلق الله لآدم، وأمره بالسجود له.. إلى أن قال:]- وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرض الخلق على الملائكة فقال: ﴿ I J K L M N ﴾ ^(٣) O أن بني آدم يفسدون في الأرض ويسفكون الدماء، فقالوا له: ﴿ Q R S T ﴾ [Z Y | W V U] ^(٤) قال الله: ﴿ _ ` a | c d ﴾ s r q p o n m l k j i h g f e u t ^(٥) قال: قولهم: ﴿﴾ ، - . / فِيهَا فهذا الذي أبدوا، و(أعلم ما

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) البقرة: ٣٠.

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) البقرة: ٣٢.

(٥) البقرة: ٣٣.

كنتم تكتمون) يعني ما أسرَّ إبليسُ في نفسه من الكبير)).

ثم أعقب الطبري هذا الخبر بقوله: «...وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن أوله يفسد آخره، وأن آخره يبطل معنى أوله؛ وذلك أن الله جل ثناؤه إن كان أخبر الملائكة أن ذرية الخليفة الذي يجعله في الأرض تفسد فيها، وتسفك الدماء، فقالت الملائكة لربها: ﴿

- . / فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ فلا وجه لتوبيخها على أن أخبرت عمن أخبرها الله عنه أنه يفسد في الأرض ويسفك الدماء، بمثل الذي أخبرها عنهم ربها، فيجوز أن يقال لها فيما طوى عنها من العلوم: إن كنتم صادقين فيما علمتم بخبر الله إياكم أنه كائن من الأمور فأخبرتم به فأخبرونا بالذي قد طوى الله عنكم علمه كما قد أخبرتمونا بالذي قد أطلعكم الله على علمه، بل ذلك خُلِفَ من التأويل ودعوى على الله ما لا يجوز أن يكون له صفة، وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك...»^(١).

وتقدم عند دراسة هذا الأثر في الفصل السابق أن الذي أدى بالإمام الطبري إلى أن يخشى من وجود هذا الغلط من بعض النقلة، هو ما لاحظته من خلال نقده للمتن؛ حيث لاحظ أن فيه تناقضاً، فقال: «وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن أوله يفسد آخره، وأن آخره يبطل معنى أوله...»، ثم بين وجه التناقض، كما هو ظاهر في المثال.

(١) انظر: الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢٣).

١٤٠ - المثال الثاني عشر:

في جامع البيان (٢٣/٤٣٥):

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿U T S﴾^(١) - وقد جاءت نعتاً لسقر؛ الواردة في قوله تعالى: ﴿H G F﴾^(٢) -، قال:

«وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك ما حدثني علي، قال: ثنا أبو صالح، قال ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿T S﴾ يقول: ((مُعْرَضَةٌ)).

وأخشى أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا غلطاً، وأن يكون موضع (مُعْرَضَةٌ) (مُغَيَّرَةٌ)، لكن صُحِّفَ فيه^(٣).

وتقدم عند دراسة الأثر بيان أن احتمال الغلط ورا؛ إذ إن رسم كلمة (معرضة) قريب الشبه من رسم كلمة (مغيرة).

وقد روى الطبري قبيل ذلك عن ابن زيد، وأبي رزين أن لوحاً للبشر، تعني (تغير البشر، تحرق البشر.. والنار تغير ألوانهم).

وكذلك قال أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى، فقد قال: ﴿T S﴾: مُغَيَّرَةٌ^(٤).

وهو قول جمهور الناس كما نقل ابن عطية، حيث قال: «قوله تعالى: ﴿T S﴾؛ قال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وأبو رزين وجمهور الناس، معناه: مغيرة للبشرات، محرقة للجلود، مسودة لها»^(٥).

(١) المدثر: ٢٩.

(٢) المدثر: ٢٦. وسقر اسم من أسماء جهنم. انظر: جامع البيان ٢٣/٤٣٢.

(٣) تقدم في الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢١).

(٤) مجاز القرآن ٢/٢٧٥.

(٥) المحرر الوجيز ٥/٣٩٥.

مرتكزات الإمام الطبري في نقده للمتن:

- من خلال ما تقدم أستخلص في نقاط مرتكزات الإمام الطبري في نقده للمتن..
١. مخالفة الحديث للأصول الشرعية، والقواعد المقررة، كما في المثال الأول.
٢. مخالفة المروي لظاهر كتاب الله، وما تظاهرت عليه الأخبار عن رسول الله ﷺ، كما في المثالين الثاني والثالث.
٣. مخالفة الحديث لما أجمع عليه السلف من أهل العلم. ولما يدل عليه القرآن الكريم، كما في المثال الرابع.
٤. مخالفة المروي -وهو في إحدى القراءات- للمحفوظ والمشهور من تلك القراءة، وللمعروف من قواعد العربية، كما في المثال الخامس.
٥. مخالفة الراوي فيما رواه عن شيخه لما رواه الأئبات عن نفس الشيخ، وكانت المخالفة في لفظة من ألفاظ الحديث مما يترتب عليها خلاف فقهي، كما في المثال السادس.
٦. شذوذ المتن؛ بمعنى أنه يحمل معنى غريباً ليس له شواهد أخرى من الشرع^(١)، كما في المثال السادس.
٧. اختلاف عبارة في إحدى روايات الحديث عما يقابلها في الروايات الأخرى الصحيحة الواردة لهذا الحديث. -والخلاف فيما ظهر لي لفظي لا يؤثر في المعنى، وهذا يدل على مدى دقته وعنايته بألفاظ الروايات-، كما في المثال السابع.
٨. وجود تناقض بين روايتين وردتا عن صحابي في مسألة واحدة، فرجح الطبري إحداها لموافقتها ما جاء عن رسول الله ﷺ؛ ولأن الرواية الثانية اختلف فيها على أحد رواةها، كما في المثال الثامن.
٩. ورود زيادة في رواية من طريق أحد الرواة، لم ترد في باقي روايات الثقات الحفاظ. فعدل الطبري عن الأخذ بهذه الزيادة، كما في المثال التاسع.

(١) وهذه العبارة بنيتها على ما استنتجته من سياق كلامه. حيث قال: «و لم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته». كما استنتجته من عموم صنيعه، وتقدم تعليقي على قوله هذا.

١٠. وجود تناقض بين ما رُوي عن صحابي من قوله، وبين ما رُوي عنه، عن النبي ﷺ، في نفس الأمر، كما في المثال العاشر.

[والنقاط الخمس الأخيرة (٦-١٠)؛ كلها لا تتأثّر إلا من خلال عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض].

١١. وجود تناقض في سياق المتن الواحد، حيث إن ما ورد في آخر المتن يبطل معنى ما ورد في أوله. الأمر الذي دفع بالطبري إلى احتمال أن تأويلاً من بعض الرواة قد أُدرج في المتن، كما في المثال الحادي عشر.

١٢. وجود تصحيف محتمل في لفظة وردت في أثر عن صحابي، وقد صوبها الطبري على نحو ما رُوي عن الجمهور، كما في المثال الثاني عشر.

تصحيح الإمام الطبري لأخبار نقل عن الآخرين أنهم أعلوها لأسباب تتعلق بالمتن:

بعد ذكر ما تقدم من إعلال الطبري للأخبار من خلال نقد متنها، فإنه لا بد من بيان أن الناظر في تهذيبه يرى أن الطبري في بعض الأخبار التي صححها، ذكر عن الآخرين أنهم أعلوها لأسباب تتعلق بالمتن، كأن يكون ما ورد في متنها يخالف ما ورد في متون أخبار أخرى، فيبدو الأمر في بادئه وكأن الإمام الطبري لا يؤثر عنده ذلك، حيث يمضي في تصحيحه للخبر، ثم يروي بسنده هذه الأخبار التي تحمل معنى مخالفًا لخبره الذي صححه، والتي استند عليها الآخرون في إعلالهم له.

لكن عند النظر فيما كتبه الإمام الطبري في بيان فقه الخبر، نجد أنه قام بتوجيه معاني هذه الروايات، والتوفيق بينها. وبذلك ينجلي الإشكال، ويظهر وجه تصحيح الإمام الطبري للخبر بالرغم مما ذكره عن الآخرين من تقديمهم له من حيث متنه. وسبق أن ذكرت في هذا الباب أن الإمام الطبري يلجأ كثيرًا إلى الجمع بين الأخبار التي ظاهرها التعارض، وأن له باعًا طويلاً في ذلك، وأنه قلما يرجح آخذًا بأحد الخبرين^(١).

يُوضح ما تقدم المثال التالي:

(١) يراجع الباب الثاني، الفصل الأول.

١٤١- في مسند علي عليه السلام (ص ٢٥٦ ح ٣٧):

روى الطبري من طريق الليث، عن يزيد بن الهاد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم الزُرقي، عن أمه، أنها قالت: بينما نحن بمنى إذا علي بن أبي طالب عليه السلام على جمل يقول: إن رسول الله ﷺ يقول: ((إن هذه أيام طُعْمٍ وشُرْبٍ، فلا يصم أحد))، فاتبع الناس وهو على جملة يصرخ فيهم بذلك.

ثم رواه -ح ٣٨- من طريق حيوة بن شريح، عن ابن الهاد، به، بمثله..^(١)
ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل...» -فذكر منها:-

«والثانية: أنه خبر قد روي عن غير عمرو بن سليم عن أمه، فقليل فيه: إن الذي كان ينادي بذلك بديل بن ورقاء، وقال بعضهم: بل كان بلالاً؛ مولى أبي بكر -رحمة الله عليه-، وقال بعضهم: بل كان عبد الله بن حذافة، وقال بعضهم: بل كان بشر بن سحيم، وقال بعضهم بل كان كعب بن مالك، وأوس بن الحدثان، وقال بعضهم: بل كان معاذ بن جبل، وقال بعضهم: بل كان سعد بن أبي وقاص».

ثم روى الطبري بسنده الروايات التي ورد فيها أسماء هؤلاء الصحابة عليه السلام^(٢)..
ثم قال بعد ذلك في البيان عن وجه هذا الاختلاف^(٣):

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٨٢٤)، والنسائي في الكبرى ١٦٩/٢ (ح ٢٨٩٠)، والطبري -كما تقدم أعلاه ح ٣٧-. ثلاثهم من طريق الليث بن سعد، بمثله.

وأخرجه الشافعي في مسنده (ص ٢٤٠) عن الداروردي، بنحوه.

وأخرجه الطبري -كما تقدم أعلاه ح ٣٨- من طريق حيوة بن شريح، بمثله.

ثلاثتهم: (الليث بن سعد، والداروردي، وحيوة بن شريح) عن يزيد بن الهاد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم الزُرقي، عن أمه، عن علي عليه السلام، مرفوعاً.

وأخرجه النسائي -أيضاً- في الموضع السابق (ح ٢٨٨٦، وح ٢٨٨٧، وح ٢٨٨٨) من طريق مسعود بن الحكم الزرقي، عن أمه، عن علي عليه السلام، مرفوعاً. بنحوه، مختصراً.

(٢) ح ٤٠١ - ٤٢١.

(٣) انظر: ص ٢٧١، ٢٧٢. يلاحظ التباعد بين موضع الحديث الذي صححه -ص ٢٥٦-، وموضع توجيهه

للاختلاف - ص ٢٧٢-.

«إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار التي رويتها لنا؟
فإن قلت: إنها صحاح. قلنا لك: فما وجه اختلاف رواها في المنادي الذي نادى
بالنهي عن صوم أيام التشريق عن أمر رسول الله ﷺ إياه بذلك؟
وإن قلت: إنها غير صحاح؛ قيل: فما وجه ذكرك لها، وقد شرطت لنا في أول كتابك
هذا أنك لا ترسم لنا فيه إلا ما كان عندك صحيحاً؟
قيل: أما الأخبار التي ذكرناها، فإن منها عندنا صحاحاً، ومنها غير صحاح، ولم نذكر ما كان
منها عندنا غير صحيح استشهداً به على دين، ولا على الوجه الذي شرطنا في أول كتابنا هذا أننا لا
نذكره؛ إذ كان الذي شرطنا في أول كتابنا هذا ترك ذكره فيه، هو مالا نراه في الدين حجة، إلا
الحكاية عمن احتج به في توهين خبر، أو تأييد مقالة هو بها قائل، عند ذكرنا مقالته، وما اعتل به لها...
على أن ذلك كله لو كان صحيحاً؛ لم يكن في اختلاف الرواة في اسم الذي سمعوه ينادي بما
ذكرنا يومئذ ما يوهن الخبر، ولا يزيله عن أن يكون حجة على من دان بتصحيح القول بخبر الواحد
العدل، وذلك أنه جائز أن يكون رسول الله ﷺ وجه ذلك اليوم كل رجل ممن ذكر أنه سمع ذلك
اليوم ينادي بما كان ينادى به في ناحية من نواحي منى، فسمع أهل كل ناحية منها من وجه إليها،
فأخبروا باسم من سمعوه ينادي بذلك.
وذلك إذا كان كذلك، لم يكن اختلافاً بل يكون تأييداً وتوكيداً، وغير جائز حمل ما
حملته الثقات من الآثار على الفاسد من الوجوه، ولها في الصحة مخرج.
وقد مضى قبل^(١) ذكر الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ بالنهي عن صوم الأيام المنهي
عن صومها، وذكر أخبار المختلفين من السلف في ذلك، وذكر القول الذي نراه فيه صواباً
بعلله وشواهده، فكرهنا إعادته»^(٢).

(١) أي في الأجزاء التي لم تنته إلينا من تهذيب الآثار، قبل مسند علي رضي الله عنه، كما قال المحقق.

(٢) وانظر الجزء المفقود (ص ٢٠٨ ح ٣٢٧) حديث طلحة مرفوعاً، في صفة الصلاة على النبي ﷺ. حيث صححه
الطبري، وذكر من علل الآخرين له: ((اضطراب الرواة في ألفاظه، وزيادة بعضهم على بعض فيها، مع نقلهم ذلك
جميعاً عن رجل واحد، وذلك عندهم من بين الدليل على وهائه)). فأجاب الطبري عن هذه الشبهة في ص ٢٢٠،
ومما قاله: ((كل ذلك عندنا صواب صحيح، وأي ذلك استعمله مستعمل في الصلاة على النبي ﷺ فمحسن)) ثم
ذكر أن المسلمين غير محصورين من ذلك على دعاء معين. واستشهد لقوله هذا بآثار عن الصحابة.

{ الفصل الثامن }

منهجه في الإعلال بمخالفة الراوي لما يرويه

- مسألة: هل يرد الحديث بمخالفة راويه له، أم لا؟
- أمثلة تصحيح الإمام الطبري لأحاديث، نقل عن الآخرين
إعلالهم لها بأن راويها أفتى بخلاف ما رواه.
- وتشتمل على الأخبار من (ح ١٤٢) إلى (ح ١٤٥).
- النتيجة.

الفصل الثامن: منهجه في الإعلال بمخالفة الراوي لما يرويه

إن من المسائل المشهورة التي اختلف فيها العلماء مسألة: هل يرد الحديث بمخالفة راويه له، أم أنه لا يلتفت إلى تلك المخالفة، ويبقى الحديث على حجته؟
وقد خصَّ كثير من محققي أهل الأصول الخلاف بالصحابة دون من جاء بعدهم^(١).
والمراد بالمخالفة هنا: أن يفعل الصحابي فعلاً، أو يقول قولاً، أو يفتي بفتوى تخالف وتناقض الحديث الذي رواه..^(٢).
والأئمة في هذه المسألة على رأيين:

الرأي الأول:

أن تلك المخالفة تسقط الاحتجاج بالحديث، ويعمل بالمخالفة.
وهو رأي جمهور الأحناف، وبعض المالكية^(٣).
وحجتهم أن الراوي متى عمل بخلاف روايته كان عمله دليلاً على نسخ الحديث، أو تخصيصه؛ لأن الصحابي رضي الله عنه لا يجوز أن يعتمد مخالفة النبي ﷺ، لأن مخالفته فسق، والصحابة رضي الله عنهم متهونون عن ذلك، فيحمل ترك استعماله للخبر على أنه قد علم نسخه، أو تخصيصه، أو علم بدلالة الحال أن مراد النبي ﷺ النذب..^(٤).

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر ٤/٣٣٠.

(٢) انظر: مخالفة الصحابي للحديث النبوي للأستاذ الدكتور عبد الكريم النملة ص ٢٣٨.

(٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ٣/٤٠١.

(٤) الباب لعلبي بن زكريا المنبجي الحنفي ١/٨٨، وتيسير التحرير لأمير بادشاه ٣/٩٩.

وقد ناقش هذا القول وأجاب عنه إجابة وافية الشيخ عبد الله المطرفي في كتابه (حكم الاحتجاج بخبر الواحد إذا عمل الراوي بخلافه) (ص ١٤٨ - ١٩٩) ومما توصل إليه من خلال النظر في أقوال العلماء:
- أنه لا يخص ظاهر العموم بقول الراوي مطلقاً؛ سواء أكان صحابياً أم غيره، وسواء أكان هو الراوي له أم غيره؛ وهو قول جمهور الأصوليين والفقهاء. فلفظ العموم حجة بالاتفاق؛ لأنه من ألفاظ الرسول ﷺ، فلا يجوز ترك العموم برأي الصحابي لأنه معرض للخطأ، فيجوز أن يكون تمسك في تأويل الخبر بشبهة، أو أمر لا ينتهي في القوة إلى مرتبة الخبر وعمومه.. فلا تترك الحجة الواردة لأمر موهوم.

الرأي الثاني:

وهو أن تلك المخالفة لا تسقط الاحتجاج بالحديث.

وهو رأي الشافعية، حيث قالوا: «إذا عمل الراوي بغير روايته لم يقدح في صحة الرواية ... لجواز أن يكون قد نسي الرواية فأفتى بغيرها، وروايته حجة، وفتياه ليست بحجة»^(١).

وكذلك الإمام أحمد - في أصح الروايتين عنه -^(٢) وأكثر العلماء على أنه لا يقدح فيها لما تحتمله المخالفة من وجوه غير ضعف الحديث؛ كما قال ابن تيمية: «لعل هذا كان قبل أن يبلغه الحديث ثم لما بلغه رجع، أو لعله نسي الحديث»^(٣).

ومن هذه الأوجه - أيضاً - ما جاء في قول ابن القيم التالي:

«والذي ندين الله به، ولا يسعنا غيره... أن الحديث إذا صح عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه، أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه، وترك كل ما خالفه، ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائناً من كان، لا راويه، ولا غيره، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث، أو لا يحضره وقت الفتيا، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول فيه تأويلاً مرجوحاً يقوم في ظنه ما يعارضه - ولا يكون معارضاً في نفس الأمر -، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه؛ لاعتقاده أنه أعلم منه، وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه، ولو قدر انتفاء ذلك كله، ولا سبيل إلى العلم بانتفائه، ولا ظنه، لم يكن الراوي معصوماً، ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته، حتى تغلب سيئاته حسناته، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك»^(٤).

- أن النسخ من الأمور المهمة في حياة الأمة وله شروطه المعتمدة... ولا يصح جعل مخالفة الراوي لما رواه بمنزلة روايته للناسخ؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، ومجرد المخالفة لا يلزم أن تكون للنسخ فقط، لجواز أن يكون لتقدم دليل آخر راجح.

(١) الحاوي الكبير في فقه الشافعي للماوردي ٩٢/١٦، والبحر المحيط للزركشي ٤٠١/٣.

(٢) انظر: العدة لأبي يعلى ٥٨٩/٢.

(٣) اقتضاء الصراط ص ١٢٩.

(٤) إعلام الموقعين ٤٠/٣.

وقال الشوكاني: «واعلم أنه لا يضر الخبر... عمل الراوي له بخلافه، خلافاً لجمهور الحنفية وبعض المالكية؛ لأننا متعبدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبد بما فهمه الراوي، ولم يأت من قدّم عمل الراوي على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها»^(١).

ويترجح لي من هذا الخلاف رأي أكثر العلماء: من أن عمل الراوي بخلاف روايته لا يقدح في الرواية؛ لما تحتمله مخالفته من وجوه.. أما روايته - لو صحت عن رسول الله ﷺ - فالحجة تقوم بها، والله أعلم.

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فلم أجد في مصنفاته خبراً أعله بسبب مخالفة راويه لما رواه في الخبر، إنما وجدت أربعة أحاديث صححها الطبري، ونقل عن الآخرين إعلالهم لها بسبب أن راوي الحديث قال أو أفق بخلاف ما رواه، كما نقل عن الآخرين زعمهم أن الراوي لو كان عنده ما رواه عن رسول الله ﷺ ما كان يعدوه إلى خلافه. ومع ذلك فإن الإمام الطبري يمضي في تصحيحه للحديث، والاحتجاج به.

وفيما يلي سأذكر هذه الأحاديث، ثم أذكر خلاصة ما ظهر لي من منهجه في هذه المسألة..

(١) إرشاد الفحول ١/١٠٥.

أمثلة تصحيح الإمام الطبري لأحاديث، نقل عن الآخرين إعلالهم لها بأن راويها أفتى بخلاف ما رواه:

١٤٢- في مسند ابن عباس (١/٥٥٠):

-ح٢٣- روى الطبري من طريق عبّاد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: ((اقتلوا مَوَاقِعَ الْبَهِيمَةِ، والْبَهِيمَةَ، والْفَاعِلَ، والمَفْعُولَ به في اللُّوطِيَّةِ، واقتلوا كلَّ مَوَاقِعَ ذاتِ مَحْرَمٍ)).

وصحح الطبري هذا الخبر قائلاً: «وهذا خبر عندنا صحيحٌ سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل -فذكر منها-:

... أن المعروف عن ابن عباس من القول أنه لا يرى على من أتى بهيمة حدّاً! ولو كان عنده عن رسول الله ﷺ ما رُوِيَ عن عباد، عن عكرمة عنه، لم يكن يعدوه إلى خلافه، إن شاء الله».

فروى الطبري بسنده قول ابن عباس رضي الله عنهما المأثور عنه^(١).

وقد رواه من طرق ثلاثة عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: من أتى بهيمة فلا حدّ عليه^(٢).

ثم قال: «وقد وافق عبّاداً في رواية هذا الخبر عن عكرمة غيره من أصحابه»، فروى متابعين لعباد؛ إحداهما من طريق عمرو بن أبي عمرو، والأخرى من طريق داود بن الحصين. وسيأتي ذكرهما في التخريج التالي..

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في الموضع السابق -ح٢٣-، واللفظ له.

وابن عدي في الكامل (٣٣٩/٤) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/٨ ح١٦٧٩٧)- بنحوه.

(١) وهذا من عادة الطبري أنه بعد إيراد علة الآخرين في تضعيف الخبر -الذي صححه هو-؛ فإنه يروي بسنده ما

ذكره من روايات أخرى مما أعلوا بها الخبر.

(٢) ح(٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩) ص(٥٥٢-٥٥٣).

والحاكم في مستدركه (٣٩٥/٤ ح ٨٠٥٠) مقتصرًا على الشق الأول. وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٤٣/٣) مقتصرًا على الشق الأول. وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث عكرمة عن ابن عباس، ما كتبه عاليًا من حديث عباد إلا من هذا الوجه».

أربعتهم: (الطبري، وابن عدي، والحاكم، وأبو نعيم) من طريق عباد بن منصور.

- وأخرجه ابن ماجه في الحدود: باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة (ح ٢٥٦٤) بنحوه، وليس فيه ذكر فاعل فعل قوم لوط. وعبد الرزاق في مصنفه (٣٦٤/٧ ح ١٣٤٩٢) بنحوه. والطبري في الموضع السابق (ح ٨٧١ - ٨٧٢) بنحوه، وليس فيه ذكر فاعل فعل قوم لوط.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٣٧/٩ ح ٣٨٣١) مقتصرًا على الشق الأول. وابن عدي في الكامل (٢٢٢/١) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/٨ ح ١٦٧٩٩) - بنحوه، وليس فيه ذكر مواقع ذات محرم. والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٦/١١ ح ١١٥٦٨) بنحوه، وليس فيه ذكر مواقع ذات محرم.

والحاكم في مستدركه (٣٩٧/٤ ح ٨٠٥٤) مقتصرًا على ذكر مواقع ذات محرم. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وقال الذهبي في التلخيص: «لا، يعني غير صحيح».

والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٤/٨ ح ١٦٨١٤) بنحوه، وليس فيه ذكر فاعل فعل قوم لوط.

ثمانيتهم: (ابن ماجه، وعبد الرزاق، والطبري، والطحاوي، وابن عدي، والطبراني، والحاكم، والبيهقي) من طريق داود بن الحصين.

- وأخرجه أبو داود في الحدود: باب فيمن أتى بهيمة (ح ٤٤٦٤) بنحوه، مقتصرًا على الشق الأول، وفيه زيادة: «قال: قلت له - [أي لابن عباس] -: ما شأن البهيمة؟ قال: ما أراه

قال ذلك، إلا أنه كره أن يؤكل لحمها، وقد عمل بها ذلك العمل».

قال أبو داود: «ليس هذا بالقوي»... ثم قال: «حديث عاصم^(١) يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو» -وسياقي ذكر حديث عاصم لاحقاً-.

وأخرجه الترمذي في الحدود: باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة (ح ١٤٥٥) بنحو رواية أبي داود. وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ...». ثم روى حديث عاصم، وقال: «وهذا أصح من الحديث الأول، والعمل على هذا عند أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق».

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٢/٤ ح ٧٣٤٠) بنحو رواية أبي داود.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٤٢٠) بنحو مقتصر على الشق الأول.

وعبد بن حميد في مسنده -كما في المنتخب (٤٤٨/١ ح ٥٧٣)- بنحوه، وليس فيه ذكر مواقع ذات محرم.

والطبري في الموضع السابق (ح ٨٧٠) بنحوه، وليس فيه ذكر مواقع ذات محرم.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٣٧/٩ ح ٣٨٣٠) بنحو رواية أبي داود.

والدارقطني في سننه (١٤٢/٤ ح ٣٢٣٧) بنحو رواية أبي داود.

والحاكم في المستدرک (٣٩٥/٤ ح ٨٠٤٩) بنحوه، وليس فيه ذكر مواقع ذات محرم.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وللزيادة في ذكر البهيمة شاهد^(٢)». وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (٢٣٣/٨ ح ١٦٨١٢) بنحو رواية أبي داود.

عشرتهم: (أبو داود، والترمذي، والنسائي، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، والطبري، والطحاوي، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي) من طريق عمرو بن أبي عمرو.

- ثلاثتهم: (عباد بن منصور^(٣)، وداود بن الحصين، وعمرو بن أبي عمرو) عن

(١) حيث روى الأثر الموقوف عن ابن عباس، والذي رواه الطبري كما تقدم في المثال، في أن من أتى بهيمة لا حد عليه.

(٢) فروى خبر عباد بن منصور، وقد تقدم ذكره في التخريج.

(٣) وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢٧٣٣) عن عبد الوهاب بن عطاء، بنحو الشق الأول.

عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً.

تخريج قول ابن عباس: «ليس على الذي يأتي البهيمة حد» - وهو خلاف ما رواه عن النبي ﷺ مرفوعاً -:

أخرجه أبو داود في الموضع السابق - ح ٤٤٦٥ - وقال: «حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو».

وأخرجه الترمذي في الموضع السابق. وقال: «وهذا أصح من الحديث الأول^(١)، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق».

والطبري في الموضع السابق (ح ٨٦٧ - ٨٦٩)، كما تقدم في المثال.

والطحاوي في الموضع السابق (٩/٤٣٩).

والحاكم في الموضع السابق (ح ٨٠٥١).

والبيهقي في الموضع السابق (ح ١٦٨١٥).

كلهم من طرق عن عاصم بن بهدلة؛ - وهو ابن أبي النجود -، عن أبي رزين، عن عبد الله بن عباس، موقوفاً.

- وأخرجه النسائي في الكبرى في الموضع السابق - ح ٧٣٤١ - من هذا الطريق أيضاً، ولكنه قال في السند: .. عن عاصم - هو ابن عمر -!

وتعقب النسائي هذا الأثر قائلاً: «هذا غير صحيح، وعاصم بن عمر ضعيف في

وابن عدي في الكامل ٣٣٩/٤ (ت: عباد بن منصور) من طريق أبي كامل، عن أبي داود.

مقتصرًا على قوله: (اقتلوا الفاعل والمفعول به). قال أبو كامل: فقلت أنا لأبي داود: لم يرفعه، وليس بمرفوع. فقال: أهابه.

كلاهما: (عبد الوهاب بن عطاء، وأبو داود) عن عباد بن منصور، عن عكرمة.

وأخرجه الطبري في مسند ابن عباس ٥٥١/١ (ح ٨٦٦) من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن الحكم، بنحوه.

كلاهما: (عكرمة، والحكم) عن ابن عباس، موقوفاً.

وعباد بن منصور ضعيف، مدلس كما سيأتي ذكره قريباً.

(١) أي حديث ابن عباس المرفوع، وقد تقدم ذكره قريباً.

الحديث».

أقوال العلماء في هذا الخلاف:

١/ من لم يأخذ بحديث ابن عباس المرفوع، وأخذ بقوله الموقوف:

- سأل الترمذي الإمام البخاري عن حديث عمرو بن أبي عمرو المتقدم، فأجاب البخاري: «عمرو بن أبي عمرو صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة» فسأله الترمذي: «فأبو رزين^(١) سمع من ابن عباس؟» فقال: «قد أدركه، وروى عن أبي يحيى عن ابن عباس». وقال البخاري: «ولا أقول بحديث عمرو بن أبي عمرو أنه من وقع على بهيمة أنه يقتل»^(٢).

- وقال الترمذي في حديث ابن عباس المرفوع - كما تقدم في التخريج -، قال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو^(٣)»، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. ثم روى الترمذي حديث عاصم^(٤)، وقال: «وهذا أصح من الحديث الأول، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق».

- كما تقدم قول أبي داود في حديث ابن عباس المرفوع: «ليس هذا بالقوي»... ثم

(١) مسعود بن مالك؛ أبو رزين الأسدي الكوفي (بخ م ٤). قال ابن حجر: «ثقة فاضل من الثانية». انظر: التقريب ص ٥٢٨.

(٢) علل الترمذي الكبير ص ٢٣٦.

(٣) عمرو بن أبي عمرو؛ مولى المطلب (ع). قال الذهبي: «(صدوق، حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول)». وقال -أيضاً-: «(حديثه صالح، حسن، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح)».

وقال ابن حجر: «(ثقة، ربما وهم)».

قلت: وسيأتي مزيد بيان عنه من خلال أقوال العلماء في الخلاف أعلاه. انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٣٣٧/٥، والتقريب ص ٤٢٥.

(٤) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي؛ أبو بكر المقرئ (ع).

قال ابن حجر: «(صدوق له أوهام)»... وحديثه في الصحيحين مقرون. انظر: التقريب ص ٢٨٥.

قال: «حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو».

- وقال الخطابي في معالم السنن (٢٨٨/٣) معلقاً على قول أبي داود الأخير: ((يريد أن ابن عباس لو كان عنده في هذا الباب حديث عن النبي ﷺ لم يخالفه. وقال ابن معين: «عمرو بن أبي عمرو وليس به بأس، وليس بالقوي»)). وقال محمد بن إسماعيل: «صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من حديثه أنه سمع عكرمة».

قلت -[القائل الخطابي]-: وقد عارض هذا الحديث فهي النبي ﷺ عن قتل الحيوان إلا لمأكلة^(١)). ثم ذكر الخطابي اختلاف العلماء فيمن أتى هذا الفعل، ثم قال: «وأكثر الفقهاء يعزرون، وكذلك قال عطاء والنخعي، وبه قال مالك، وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو أحد قولي الشافعي...».

قلت: فيما يتعلق بنقل الخطابي لقول ابن معين في عمرو بن أبي عمرو، فإن ابن معين له قول أيضاً في عمرو، وقد عيّن هذا الحديث فيما أنكر عليه، فقال: «عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب: ثقة، ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: اقتلوا الفاعل والمفعول به»^(٢). وقال العجلي أيضاً: «ثقة، ينكر عليه حديث البهيمه»^(٣).

(١) قال الزيلعي -في نصب الراية ٤٠٦/٣-: «غريب».

وقال ابن الملقن -في البدر المنير ٧٧١/٦-: «هذا الحديث أقرب ما رأيت فيه رواه أبو داود في مراسيله...». فذكر الحديث التالي..

وهو ما أخرجه أبو داود -في المراسيل ص ٢٣٩ ح ٣١٦- من طريق عثمان بن عبد الرحمن، عن القاسم؛ مولى عبد الرحمن، أن النبي ﷺ أوصى رجلاً غزاً؛ قال: «ولا تقطع شجرة مثمرة، ولا تقتل بهيمة ليست لك بها حاجة، وابق أذى المؤمنين».

وقال ابن القطان -في بيان الوهم ٥٩/٣-: «إن فيه مجهولاً لا يصح الحديث من أجله ولو اتصل، وهو عثمان بن عبد الرحمن».

وقد روى مالك -في الموطأ ٤٤٧/٢ (ح ٩٦٥)- عن أبي بكر ﷺ أنه بعث جيوشاً إلى الشام، فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان، وكان أمير ربيع من تلك الأرباع... فكان مما أوصاه قوله: «ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لمأكلة...».

(٢) الكامل ١١٦/٥.

(٣) معرفة الثقات ١٨١/٢.

- وقال الطحاوي متعقبًا الحديثين اللذين رواهما عن ابن عباس مرفوعًا، واللذين تقدم ذكرهما في التخريج، فقال في الموضع السابق:

«فتأملنا هذين الحديثين^(١) فوجدنا حديث يوسف يرجع إلى عمرو بن أبي عمرو، وهو رجل قد تكلم في روايته بغير إسقاط لها، ووجدنا حديث ابن أبي داود وابن زبالة، يرجع إلى إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة^(٢)، وهو رجل متروك الحديث عند أهل الحديث جميعًا، ثم اعتبرنا هذين الحديثين، فوجدناهما مردودين إلى ابن عباس، وقد وجدنا عن ابن عباس من وجوه صحاح ما يدفع الأمر المذكور به فيهما...»

- [فروى من عدة طريق حديث عاصم - ثم قال الطحاوي:] - فكان ما رويناه عن ابن

(١) يعني حديث: (ح ٣٨٣٠) أخرجه من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

قال رسول الله... بنحو رواية أبي داود.

و(ح ٣٨٣١) أخرجه من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ... مقتصرًا على الشق الأول.

(٢) إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي (ت ق).

قال ابن سعد: «كان مصليًا عابدًا... وكان قليل الحديث».

ووثقه الإمام أحمد. ولكن الأكثر على تضعيفه..

قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال مرة: «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال البخاري: «منكر الحديث».

وقال أبو حاتم: «شيخ ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، منكر الحديث».

وقال العقيلي: «له غير حديث لا يتابع على شيء منها».

وقال بن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل».

وقال الدارقطني: «متروك».

وقال الذهبي: «كان صومًا قوامًا من العابدين، لكنه واهي الحديث عندهم».

وقال ابن حجر: «ضعيف». توفي سنة ١٦٥.

قلت: هو منكر الحديث لقول البخاري وأبي حاتم، ولما يفهم من قول العقيلي، ثم إنه مقل فلم يضبط أحاديثه مع قتلها، مما يرجح أنه ضعيف جدًا، والله أعلم.

انظر ترجمته في: الضعفاء الصغير ص ١٢، والضعفاء الكبير ٤٣/١، وتاريخ الإسلام ٥٩/١٠، والتهذيب ٥٨/١، والتقريب ص ٨٧.

عباس من هذه الأحاديث أحسن إسناداً عنه من الحديثين الأولين، ولم يحل الحديثان الأولان من أن يكونا صحيحين، أو يكونا غير صحيحين، فإن كانا غير صحيحين فقد كفينا الكلام فيهما، وإن كان صحيحين فإن ابن عباس لم يقل بعد النبي ﷺ ما يخالف ما قد وقف عليه عنه مما يخالفه إلا بعد ثبوت نسخه عنده، وفي ذلك ما قد دل على سقوط الحديثين الأولين، ووجوب تركهما، وفي هذا كفاية وحجة في دفعهما، ولكننا نريد دفعهما أيضاً فيما قد رويناه عن رسول الله ﷺ فيما تقدم منا في كتابنا هذا مما قامت به الحجة عنه، أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس^(١). وفي ذلك ما يدفع القتل فيما سوى هذه الثلاثة الأشياء، إلا أن تقوم الحجة بإلحاق رسول الله ﷺ بها غيرها فيلحق بها، ويكون الحظر أن يقتل نفساً بسواها أو بسوى ما ألحقه فيه، ولم نجد ذلك فكان فيها ما يدفع أن يقتل بما سواها، وبالله التوفيق».

وقال ابن الملقن: «لَمَّا رَوَى الشافعي هذا الحديث في (اختلاف علي وعبد الله)^(٢) قال: إن صح قلت به. قال الماوردي: وإنما قال ذلك؛ لأن في روايته ضعفاء. وقال الرافعي: في إسناد هذا الحديث كلام...»^(٣).

(١) أخرجه من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعاً: أبو داود في الديات: باب الإمام يأمر بالعفو في الدم (ح ٤٥٠٢) بنحوه.

والترمذي في كتاب الفتن: باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث (ح ٢١٥٨) بنحوه. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن.

والنسائي في المحاربة [تحريم الدم]: باب الحكم في المرتد (ح ٤٠٦٢) بنحوه. والحاكم في مستدركه (٤/٣٩٠ ح ٨٠٢٨) بنحوه. وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)).

كما أخرجه أبو داود في الحدود: باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (ح ٤٣٦٣) من حديث أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً، بمثله.

(٢) وزاد ابن حجر في التلخيص الحبير ١٦٠/٤: رواه الشافعي... من جهة عمرو بن أبي عمرو.

(٣) البدر المنير ٦٠٩/٨، والتلخيص الحبير ٥٥/٤.

٢/ من صحح حديث ابن عباس المرفوع، أو رد أثره الموقوف:

تقدم أن النسائي أخرج أثر ابن عباس الموقوف في الكبرى، وتعقب النسائي هذا الأثر قائلاً: «هذا غير صحيح، وعاصم بن عمر^(١) ضعيف في الحديث».

وقال الحاكم في حديث ابن عباس المرفوع: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وللزيادة في ذكر البهيمة شاهد^(٢)».

كما تعقب البيهقي في معرفة السنن (٣٥٢/٦) قول أبي داود: «حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو»، فقال البيهقي:

«ونحن لا نرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم في الحفظ. وقد رواه إبراهيم بن أبي يحيى^(٣)، وإبراهيم بن إسماعيل الأشهلي^(٤) عن داود بن الحصين^(٥) عن عكرمة عن ابن عباس. ورواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس. وعكرمة عند أكثر الحفاظ من الثقات الأثبات».

قلت: تقدمت ترجمة عباد بن منصور في (ص ٥٦٥)، وذكرت فيها أن الإمام الطبري يصحح روايته. ولكن أكثر الأئمة على تضعيفه.

(١) عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري؛ أبو عمر المدني (ت ق).

قال ابن حجر: «ضعيف». انظر: التقريب ص ٢٨٦.

ولكن صرح في كثير من الطرق الواردة في التخريج المتقدم أن عاصماً هو ابن بهدلة.

(٢) فروى خبر عباد بن منصور، وقد تقدم ذكره في التخريج.

(٣) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي؛ أبو إسحاق المدني (ق).

قال البخاري: «جهمي، تركه ابن المبارك والناس». وقال أحمد: «قدري معتزلي جهمي، كل بلاء فيه».

وقال يحيى القطان: «كذاب». وقال ابن حجر: «متروك»، مات سنة ١٨٤. انظر: الكاشف ٤٨/١، والتقريب

ص ٩٣.

(٤) تقدمت الترجمة له قريباً؛ ص ٩٦٤.

(٥) داود بن الحصين الأموي مولا هم (ع).

قال علي بن المدني: «ما روى عن عكرمة فمكرر». وقال أبو حاتم: «لولا أن مالكاً روى عنه لترك حديثه».

وقال ابن عيينة: «كنا نتقي حديثه». وقال أبو زرعة: «لين». وقال ابن حجر: «ثقة، إلا في عكرمة». توفي

١٣٥. انظر ترجمته في: الكاشف ٢٤٣/١، والتقريب ص ١٩٨.

وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين، وقال: «ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء».

ومما ذكرته في ترجمته -أيضاً- أن الإمام البخاري قال: «ربما دلس عباد عن عكرمة». وقال أبو حاتم: «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث، عن ابن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس». وقال البزار: «روى عن عكرمة أحاديث، ولم يسمع منه».

وقال ابن حبان: «وكان قدرياً، داعياً إلى القدر... وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة»^(١). وقال ابن حجر: «فكان يدلسها بإسقاط رجلين»^(٢).

قلت: بناء على ما تقدم من أقوال هؤلاء الأئمة فإن رواية عباد بن منصور تقول إلى داود بن الحصين، فلا تعتبر متابعة لها، والله أعلم.

وما رواه داود بن الحصين عن عكرمة فمنكر -كما تقدم من قول ابن المديني-، وقال ابن حجر: «ثقة، إلا في عكرمة»^(٣). فضلاً عن أن الراويين عنه -الذين ذكرهما البيهقي- أحدهما منكر الحديث، والآخر متروك.

فبقيت لدينا رواية عمرو بن أبي عمرو، وقد تقدم نقد الأئمة لها. وأنه روى عن عكرمة مناكير -كما ذكر البخاري-، وقد عيّن ابن معين والعجلي حديث البهيمه فيما أنكر عليه. كما تعقب ابن التركماني البيهقي في الجوهر النقي (٢٣٣/٨) فقال: «أبو رزين ثقة، لا نعلم أحداً تكلم فيه، وأما عكرمة»^(٤) فقد تكلموا فيه...». ثم استشهد ابن التركماني بتعليق الترمذي وأبي داود السابقين على الحديثين. كما نقل قول الخطابي المتقدم...

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فإن خبر ابن عباس المرفوع قد حكم بصحته، ولم يجب عن

(١) لمزيد من التفصيل يراجع الباب الأول، الفصل الثامن (ح ٩٠).

(٢) التلخيص الحبير ١٦٠/٤.

(٣) انظر: ترجمة داود بن الحصين، في الصفحة السابقة.

(٤) تقدمت الترجمة له في الباب الأول، الفصل التاسع، ص ٥٨٠.

قول الآخرين في علل تضعيفهم لهذا الخبر: «أن المعروف عن ابن عباس من القول أنه لا يرى على من أتى بهيمة حدًّا! ولو كان عنده عن رسول الله ﷺ ما رُوي عن عباد، عن عكرمة عنه، لم يكن يعدوه إلى خلافه».

كما أن الطبري عند بيانه لفقه الخبر -ص ٥٥٦- أكد احتجاجه بهذا الخبر حيث قال: «والذي فيه من ذلك، الإبانة عن صحة قول القائلين بأن من أتى فرجًا محرّمًا عليه إتيانه، عالمًا بتحريم الله إياه عليه، أن عليه من الحد مثل الذي أوجبه الله عليه إذا أتى ذلك من ابن آدم في حال حرام عليه إتيانه فيها منه... -إلى أن قال:- إن الرجم قتلٌ، وفي رجمه ﷺ الحر المحصن إذا زنى، إبانة عن معنى قوله: من أتى بهيمة فاقتلوه... وأن معناه في ذلك: اقتلوه القتل الذي قتلتَه مَنْ فَعَلَ نَظِيرَ فِعْلِهِ، من الزناة الذين أتوا الفروج المحرم عليهم إتيانها من بني آدم...». وناقش الطبري المخالفين له في المسألة، ثم روى الطبري عن الحسن والشعبي بمثل قوله في هذه المسألة، كما روى عن غيرهما من السلف بخلاف قوله^(١).

فيظهر أن الإمام الطبري لا يرى رد الخبر المرفوع -إذا صح لديه- بمخالفة راويه له؛ بل يقيه على حجّيته، والله أعلم.

(١) انظر: مسند ابن عباس ١/ ٥٥٧ - ٥٦٤.

ومن هذا القبيل أيضاً:

١٤٣- في مسند علي ؑ (ص ٢٧٦ ح ٤١):

روى الطبري من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، عن علي ؑ، أن رسول الله ﷺ قال: ((من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة لم يغسله، فُعل به كذا وكذا من النار)). قال علي ؑ: فمن ثم عادت شعري. وكان يجز شعره^(١).

قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل... -[فذكر منها]-: ...أن المعروف عن علي ؑ أنه كان يقول: ((إذا اغتسلت من الجنابة أجزأك أن تصب على رأسك مرتين)). ... قالوا: ومعلوم أن ذا الجملة واللمة لا يصل الماء بصبه مرتين على رأسه وبدنه إلى جميع شعره وبشرته».

وروى الطبري قول علي ؑ السابق من طريق الحارث، عنه^(٢)، لكنه لم يعلق على قوله بشيء، إنما ذكر ما في خبر علي ؑ المرفوع من الفقه، واستدل به في بيان أن «المراد بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٣) تطهير جميع البدن الظاهر الموصول إلى تطهيره: شعره، وبشره، والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر، وإنقاء البشرة وإن كانت واهية الأسانيد...^(٤)». كما روى آثاراً موقوفة عن بعض الصحابة، بنحو ما رواه علي ؑ مرفوعاً.

(١) تقدمت دراسة هذا الحديث في الباب الأول، الفصل الرابع (ح ٥١).

(٢) ص ٢٧٧.

لم أجد من خرج قول علي ؑ سوى الطبري. والحارث هو:

الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني؛ صاحب علي ؑ (٤). تقدمت الترجمة له في (ح ٣٩).. وأنه رمي بالرفض، وفي حديثه ضعف.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) فروى الطبري ح ٤٢٨، وح ٤٢٩، وح ٤٣٠، أما الخبران الأولان فسبق دراستهما في الباب الأول، الفصل الأول

(ح ١٠) و (ح ١١)، وأما الأخير فسبق دراسته في الباب الأول، الفصل السادس (ح ٦٥).

١٤٤ - في مسند ابن عباس (٢/٦٩١)

ح-٢٧- روى الطبري من طريق سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن بعض أزواج النبي ﷺ اغتسلت من جنبه، فجاء ﷺ فتوضاً من فضلها، وقال: ((إن الماء لا ينجسه شيء))^(١).

قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...». فذكر سبع علل.. ثم قال -في ص ٧٠٠-: «ولهذا الحديث عندهم علة ثامنة، وهي أن الذي يروي عن عكرمة من فتياه في ذلك، غير ظاهر هذه الرواية، وفي ذلك عندهم دليل على أنه لو كان عنده، عن رسول الله ﷺ خبر بذلك، لما خالفه إلى غيره».

فروى الطبري من طريقين عن عكرمة قوله: ((إذا كان الماء ذنباً^(٢) أو ذنوبين، لم ينجسه شيء))^(٣).

وأعقب الطبري ما رواه من فتوى عكرمة، بشواهد عديدة لصحابة آخرين رووا عن النبي ﷺ ما يوافق رواية ابن عباس المرفوعة.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة: باب الماء لا يُجَنَّب (ح ٦٨) ولفظه: إن الماء لا يجنب.

والترمذي في كتاب الطهارة: باب ما جاء في الرخصة في ذلك (ح ٦٥) ولفظه: إن الماء لا يجنب. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

والنسائي في كتاب المياه (ح ٣٢٦). بمثله.

والإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٠٢). بمثله.

والحاكم في مستدركه (١/٢٦٢ ح ٥٦٥). بمثله. وقال الحاكم: «قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب، وهذا حديث صحيح في الطهارة ولم يخرجاه، ولا يحفظ له علة».

(٢) قال الطبري في بيان غريب الأخبار: (الذنوب): الدلو العظيمة. مسند ابن عباس ٧٥٥/٢.

(٣) ح ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧. ورواية ١٠٤٦ تكرار لـ ١٠٤٧ سنداً وامتناً!

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٧٩/١ (ح ٢٦١) - ومن طريقه الطبري في ح ١٠٤٦، ١٠٤٧ - من طريق عمرو بن مسلم، عن عكرمة. وفي آخره أنه سأل عكرمة: (ما الذنوب؟) قال: (دَلُو).

[وجاء في المطبوع من المصنف (عمر بن سلم). ولم أجد راوياً عن عكرمة بهذا الاسم. فالصواب عمرو بن مسلم، كما ورد عند الطبري].

أما (ح ١٠٤٥) فقد رواه الطبري من طريق عمر بن عطاء، عن عكرمة. ولم أجد من خرج هذا الطريق.

وعند تناوله لفقه خبر ابن عباس المرفوع؛ ذكر أن السلف من علماء الأمة مختلفون في معنى هذا الخبر، فتوسع جدًا في عرض آراءهم وما روي في ذلك، وذكر منها قول عكرمة - ص ٧٣٥ - ولكنه لم يجب عن قوله.. إنما بعد انتهائه من عرض أقوال السلف المختلفة في ذلك، ذكر ما يراه صوابًا وناقش بإسهاب من يخالفه دون تعريض على قول عكرمة^(١).

(١) انظر: مسند ابن عباس ٢/ ٧٣٦ - ٧٤٨.

وقد يصحح الطبري خبراً ويورد أن المخالفين أعلوه بمخالفة راويه له، فيروي الطبري بسنده ما يدل على مخالفة هذا الراوي، ولكنه بالمقابل يروي -أيضاً- ما يدل على فعل الراوي ذاته لما يوافق روايته.. وذلك كما في المثال التالي:

١٤٥ - في مسند علي ؓ (ص ٧٠):

ح٦- روى الطبري من طريق يحيى بن إسحاق البجلي، عن شريك، عن عمران بن ظبيان، عن أبي تحيى قال، لما أتى عليّ بـابن ملجم؛ قال: «اصنعوا به كما صنع رسول الله ﷺ برجلٍ جعلَ له أن يقتله، فقال: ((اقتلوه، وحرّقوه))».

وقال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل.. -[فذكر منها:] - أن أهل السير لا تدافع بينهم أن علياً ؓ إنما أمر بقتل قاتله قصاصاً، ونهى عن أن يمثل به».

ثم قال الطبري -ص ٧٥-: «ذكرُ من قال إن علياً إنما أمر بقتل قاتله، ولم يأمر بإحراقه، ونهى عن المثلة به، وأن الذي أحرق قاتله قوم من العامة»..

فروى الطبري -ح ١٣٧- من طريق عثمان بن عبد الرحمن الحراني، عن إسماعيل بن راشد، أنه قال: ذكروا أن [ابن الحنفية]^(١) قال، عن علي ؓ -في حادثة قتل ابن ملجم لعلي ؓ^(٢)-: «... انظر يا حسن، إن أنا متُّ من ضربته هذه فاضربه ضربةً، ولا تمثل بالرجل...».

وذكر في نهاية الخبر أن الحسن قدم ابن ملجم فقتله، ثم أخذه الناس فأدرجوه في بوارٍ، ثم أحرقوه بالنار.

(١) ورد في المطبوع: (ابن حنيف)، وهو خطأ، وصوابه ابن الحنفية، وأثبتها هكذا من رواية الطبري الواردة في تاريخه حيث جاء فيها: ((ذكر أن محمد بن الحنفية...)). تاريخ الطبري ١٥٧/٣. وانظر تعليقي القادم -ص ٩٧٤- على رواية الطبري في المعجم الكبير.

وقال محقق (مسند علي): ((ابن حنيف هذا خطأ من الناسخ لا شك فيه، إنما الخبر خبر محمد بن الحنفية، وهو محمد بن علي بن أبي طالب)).

تخريج الحديث المرفوع:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧١٣) عن أبي أحمد -الزبيري-، عن شريك، به، ولفظه: ((اقتلوه، ثم حرقوه)).

والحاكم في مستدركه (١٥٥/٣ ح ٤٦٩٢) من طريق محمود بن غيلان، بنحوه لفظ الطبري.

كلاهما: (الإمام أحمد، ومحمود بن غيلان) عن أبي أحمد الزبيري.

وأخرجه الطبري كما تقدم -ح ٦- من طريق يحيى بن إسحاق البجلي، واللفظ له.

كلاهما: (أبو أحمد الزبيري، ويحيى بن إسحاق البجلي) عن شريك، به.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٥/٩): «رواه أحمد، وفيه عمران بن ظبيان^(١)، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات».

تخريج أثر علي عليه السلام:

أخرجه الطبري في الموضع السابق -ح ١٣٧- من طريق عثمان بن عبد الرحمن الحراني، عن إسماعيل بن راشد، أنه قال: ذكروا أن [ابن الحنفية] قال: «والله إني لأصلي الليلة التي ضرب عليٌّ فيها في المسجد الأعظم...» -ثم ذكر حادثة قتل ابن ملجم لعلي عليه السلام^(٢)، إلى أن قال:- «وقد كان عليٌّ نهي الحسن عن المثلة، وقال:... انظر يا حسن، إن أنا متُّ من ضربته هذه فاضربه ضربةً، ولا تمثل بالرجل». وجاء في نهاية الخبر أن الحسن قدم ابن ملجم فقتله، ثم أخذَه الناس فأدرجوه في بوارٍ، ثم أحرقوه بالنار.

وأخرجه الطبري -أيضاً- في تاريخه (١٥٥/٣) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الحراني، قال أخبرنا إسماعيل بن راشد، قال: كان من حديث ابن ملجم وأصحابه -[فذكر الحادثة بأطول منها في مسند علي]-، وجاء في أثنائها ذكر قول محمد بن الحنفية^(٣) المتقدم

(١) تقدم الكلام عن عمران بن ظبيان في الباب الأول، الفصل الأول، عند الكلام عن الرواة الضعفاء الذين صحح

الطبري روايتهم، ص ٢٣٩.

(٢) ص ٧٥-٧٦.

(٣) ١٥٧/٣. هكذا ورد اسمه.

آنفاً، وفي آخره زيادة: ((ولا تمثل بالرجل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إياكم والمثلة...)).

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧/١ ح ١٦٨) من طريق عثمان بن عبد الرحمن، به، بنحو الرواية الواردة في تاريخ الطبري، ولفظه فيما ذكره عن [ابن الحنفية]^(١): ... فقال علي ﷺ للحسن: ((وإن هلك من ضربتي هذه فاضربه ضربة، ولا تمثل به، فإني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن المثلة، ولو بالكلب العقور^(٢))).

وقال الهيثمي في المجمع (٢٤٩/٦): «رواه الطبراني، وإسناده منقطع».

وقال في المجمع (١٤٥/٩): «رواه الطبراني، وهو مرسل، وإسناده حسن».

- وأخرجه الشافعي في الأم (٢١٧/٤) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٨٣/٨ ح ١٦٥٣٦) - عن إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن علياً ﷺ قال في ابن ملجم بعد ما ضربه: ((أطعموه، واسقوه، وأحسنوا إيساره، إن عشت فأنا وليّ دمي، أعفو إن شئت، وإن شئت استقدت، وإن مت فقتلتموه؛ فلا تمثلوا)).

والشاهد من إيراد هذا المثال هنا أن الإمام الطبري صحّ عنده حديث علي ﷺ المرفوع، واحتج به في فقه الحديث^(٣) على: «صحة قول القائلين بإطلاق إحراق جيفة المشركين، ومن كان سبيله سييلهم ممن قتل بحق، وهو مقيم على الكفر، أو الردة عن الإسلام مصر عليها غير تائب منها، وفساد قول من أنكر إحراق جيفة من قتل كذلك».

(١) ٩٩/١. ورد في المطبوع: (محمد بن حنيف)، والظاهر أنه خطأ، فقد جاء اسمه فيما بعد على الصواب في نفس

المتن ص ١٠١ عند ذكر وصية علي ﷺ له.

ثم إن هناك راوياً بهذا الاسم؛ لكن لا يمكن أن يكون هو المراد؛ لأن ابن الحنفية هنا كان يروي ما شهدته في المسجد من حادثة قتل أبيه علي ﷺ، ثم روى وصية أبيه له، أما من اسمه (محمد بن حنيف) فهو من قرن متأخر عن حادثة قتل علي ﷺ. وهو: أبو عبد الله؛ محمد بن حنيف بن جعفر اليسارغي الخياط البخاري. توفي سنة ٣١٠. انظر: الإكمال ٥٥٩/٢.

(٢) ١٠٠/١.

(٣) ص ٧٦.

ولم يصرفه عن تصحيح الحديث ما رُويَ عن علي عليه السلام من نفيه عن أن يمثل بقاتله^(١). وقد استشهد الطبري بفعل ذلك الصديق بين ظهري المهاجرين بكثير من أهل الردة، فأحرق جيفهم بعد القتل، وفعله أيضاً من بعده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، بقوم ارتدوا عن الإسلام في مناسبات عدة.. وقد روى الطبري الآثار الواردة بذلك عن علي عليه السلام بسنده^(٢).

ثم قال الطبري: «فإن قال قائل: فهل من خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإذن بإحراق جيفة من قُتل من المشركين.. غير الذي رويت لنا عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقد علمت منازعة من ينازعك في صحة خبر علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قيل: إن فيما ذكرتُ من فعل الصديق، وأمير المؤمنين من ذلك بين ظهري المهاجرين والأنصار من غير نكيرهم ذلك أوضح البرهان على أن ذلك سنة ماضية من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لولا ذلك لم يتقدم الصديق وأمير المؤمنين على فعل ذلك بينهم، ولو كان فعلهما ما فعلا من غير ذلك سنة ماضية؛ لكان من بحضرتهما من المهاجرين والأنصار قد أنكروا ذلك مع أن عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبراً غير الذي رويناه عن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك.. نذكر ما صح عندنا من سنده... إلى أن قال:- فإذا كان صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكرنا من إحراق جيفة المشرك... وكان الله تعالى ذكره قد جعل لأئمة التأسى به في أفعاله؛ فللمسلمين من الفعل... مثل الذي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن ذكرنا من أهل الشرك والردة..»

(١) وقد أجاب الطبري عن احتج بحديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع، وفيه: «أنه لا ينبغي لأحد أن يعذب بالنار إلا

الله..»، فقال: «هذا خبر صحيح، غير مدافع معناه معنى ما روى علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمره بإحراق جيفة المشرك الذي جعل له على قتله، بعد قتله، وذلك أنه لا تعذيب على مقتول أو ميت في إحراق جيفته، وإنما التعذيب له في إحراقه حياً، وهو الإحراق الذي روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عنه...». قلت: ولفظ رواية الإمام أحمد لحديث علي المرفوع -المتقدمة في التخريج-، أوضح في الدلالة على ذلك، حيث جاء فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «(اقتلوه، ثم حرِّقوه)».

(٢) انظر: (١٣٩ - ١٤٨) (ص ٧٨ - ٨٢).

وخلاصة ما سبق ما يلي:

١/ أن الطبري صحح أحاديث ونقل عن الآخرين إعلالهم لها بسبب أن راوي الحديث قال أو أفق بخلاف ما رواه.

٢/ أن الإمام الطبري لا يجيب نصاً عما أعل به الآخرون من أن راوي الحديث خالف ما رواه، وزعمهم أن الراوي لو كان عنده ما رواه عن رسول الله ﷺ ما كان يعدوه إلى خلافه. بل يروي ما ذكره عن الراوي بسنده، -كعاداته في تهذيبه أنه يروي بسنده ما يورده الآخرون من أوجه يعلون بها الخبر-.

وهذا الذي يرويهِ الطبري عن الراوي من فتياه، ونحو ذلك مما يدل على المخالفة؛ فإنه وإن لم يعلق عليه من حيث ثبوته صحة أو ضعفاً، إلا أنه كان ينقل عن الآخرين من كلامهم أن ذلك معروف عنه، أو أن أهل السير اتفقوا على إيراد ذلك عنه. ومع ذلك فإنه يمضي في تصحيحه للخبر والاحتجاج به.

٣/ أن الإمام الطبري يحتج بأفعال الصحابة فيما يعم أمره بين المهاجرين والأنصار، دون نكير منهم لذلك. إذ يدل ذلك على أن فعلهم كان بناء على سنة ماضية، وهذه هي عقدة الأمر عند الطبري.

أما أفعال أو أقوال آحاد الصحابة والتي لم يعم أمرها بلا نكير، فلا تدفعه عن الاحتجاج بما خالفته مما صح عن النبي ﷺ من الحديث، حتى لو كان المخالف هو راوي الحديث، كما تقدم في حديث الحد على مواقع البهيمة..

والنتيجة:

أن الأصل عند الإمام الطبري ما صح لديه عن رسول الله ﷺ، ولا يدفعه عنه مخالفة راويه له، وهذا منهج أكثر العلماء.
والله أعلم.

{ الفصل التاسع }

منهجه في قرائن الترجيح

- القرائن التي رجح بها الإمام الطبري:

- ١ - تفرد الراوي، مع وجود نكارة في المتن.
 - ٢ - الترجيح برواية الثقات من أصحاب الراوي، بينما تفرد من خالفهم.
 - ٣ - الترجيح برواية الجماعة من الحفاظ أو الأثبات.
 - ٤ - الترجيح بالأحفظ.
 - ٥ - الترجيح بالأكثر.
 - ٦ - الترجيح بكثرة المتابعات الصحيحة لأحد الوجهين.
 - ٧ - أحد الوجهين مختلف عليه، بينما الوجه الآخر له متابعات وشواهد.
 - ٨ - الترجيح بما انتشر في أهل الأمصار بينما لم يثبت ما رُوي بخلافه.
 - ٩ - ضعف أحد الوجهين، وتناقض متنه مع متن الوجه الآخر.
 - ١٠ - الترجيح من خلال نقده للمتن.
 - ١١ - الترجيح بالشواهد.
 - ١٢ - الترجيح بالإجماع.
- اضطراب الأوجه (قرينة رد بها الخبر).
- موقف الإمام الطبري فيما لو جاء حديث بوجهين مختلفين، وراوي الوجه الأول يعادل راوي الوجه الثاني.

الفصل التاسع: منهجه في قرائن الترجيح

من خلال ما تقدم في هذا الباب؛ أذكر ما ظهر لي من قرائن يستدل بها الطبري في حكمه على الخبر المختلف فيه.

وهذه القرائن منها ما نص عليها بنفسه، ومنها ما استنتجتها من خلال دراسة الحديث، ومنها ما أوماً إليها من خلال ما يرويه من الأوجه.

ولكن ما نص عليه الطبري يُعتبر - في سعة ما رواه - قليل جداً.

ولم تكن هذه القرائن مطردة في كل حديث، فلكل حديث نظره الخاص المتعلق به، كما قال ابن حجر: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق»^(١).

وقد تجتمع أكثر من قرينة في الخبر الواحد.

وقبل أن أشرع بذكر قرائنه في الترجيح، يجدر أن أذكر هنا أن الإمام الطبري مع سعة روايته، وكثرة معرفته بالأوجه - بل عنده من الطرق ما لم أظفر به عند غيره، في حدود اطلاعي -؛ إلا أنه حين الحكم على الخبر المختلف في أوجهه فإنه في العادة يسير مسار الفقهاء^(٢) في طريقة حكمهم..

فالفقهاء يعتمدون في تصحيح الحديث على عدالة الراوي، وصدقه.

فإن كان للحديث أوجه مخالفة لما رواه الراوي؛ فإنهم يلجؤون إلى محاولة الجمع بينها بوجه من الوجوه ما أمكن ذلك، ولا يتركون حديث هذا الراوي.

ومما ينظر فيه الفقهاء - أيضاً - موافقة الحديث لأصول الشريعة، أو كتاب الله.

ويتبين هذا المسار عند الإمام الطبري، في الأخبار الأصول التي يصححها في تهذيبه، حيث يذكر إعلال الآخرين لها، ويعدد أسباب تعليلهم، ثم يُتبع ذلك بروايته لهذه الأوجه التي بنى عليها الآخرون إعلالهم، دون أن يعلق عليها.

(١) النكت ٧٧٨/٢.

(٢) يراجع: الفصل الثاني من هذا الباب.

إنما من عادته أن يروي بعدها شواهد لهذا الخبر الذي صححه، من أحاديث الرسول ﷺ، وقد لا يفعل ذلك في حالات نادرة، وقد يتبع الشواهد المرفوعة، بآثار موقوفة أو مقطوعة عن السلف تؤيد معنى الخبر، وفي ذلك إشارة إلى أن خبره الذي صححه ليس فيه معنى منفرد لم يعرف عند غيره.

فالمعنى مما يعتني به الطبري اعتناء واضحاً، بحيث إنه لو ثبت الخبر عنده بسند متصل، ورواته عدول، غير متروكي الرواية، وكان معناه مما دلت عليه شواهد ونظائر أخرى في الشرع أو آية من القرآن، فإنه لا يأبه حينها بطرق هذا الخبر الأخرى التي تكشف عن وجود اختلاف بين أوجهه، من حيث الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، أو الاضطراب.. إلى غير ذلك من الاختلافات التي يعل بها الآخرون الخبر.

وسبق أن ذكرت قوله في مواضع عديدة -عند تصحيحه للخبر الذي ضعفه الآخرون بسبب اختلاف أو اضطراب-، قوله:

«وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون عند الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...» ثم يوردها.

ولكن كونه يسير مسار الفقهاء في العموم لا يعني أن الأمر على إطلاقه، فقد تبين من خلال فصول هذا الباب وجود أحاديث صرح فيها بوجود اختلاف في خبر ما، مرجحاً رواية جماعة الثقات، وراداً للوجه المخالف لهم. وأحاديث صرح أن أحد أوجهها مما غلط فيه الراوي، أو أن أحد الأوجه لم يرجحه لأنه اختلف على راويه فيه، بينما الوجه المقابل له قد توبع عليه الراوي..

ووجه الجمع بين هذين الموقفين للإمام الطبري -بناء على ما ظهر لي من خلال النظر في أقواله وصنيعه- أن الإمام الطبري ينقد الأحاديث، ويتفحص أسانيدھا، ويخضعها لقوانين المحدثين حينما يظهر له شذوذ -أي تفرد، وغرابة في المعنى-، أو مخالفة في متن الخبر لما ثبت وعلم شرعاً، أو يظهر من الروايتين المختلفتين معنيان متدافعان لا يمكن الجمع بينهما، ونحو ذلك. أما لو خلا الخبر من هذه الأمور، وكان فيه اختلاف بين أوجهه، فالظاهر من عموم

تصرفه أنه يصححه طالما أنه ثبت بنقل العدول -عنده-^(١)، وكان متصل السند^(٢)؛ فينظر حينها في صحته من ضعفه بطريقة الفقهاء. والله أعلم.

(١) يراجع مقدمة الفصل الأول من الباب الأول ص ٩٧، ونتيجة الفصل الثاني من الباب الثاني ص ٦٩٨.

(٢) يراجع مقدمة الفصلين الخامس، والسادس من الباب الأول، ص ٤٠٩...، وص ٤٢٧... وهناك حالة واحدة من الانقطاع يقبلها الطبري هي مراسيل العدول الذين من شأنهم التحفظ في روايتهم عن المجروحين. كما تقدم في الفصل السابع من الباب الأول ص ٤٦٧.

وفيما يلي ذكر للقرائن التي رجح بها الإمام الطبري:

١ - تفرد الراوي، مع وجود نكارة في المتن:

وذلك في الحديث (ح ٩٢) في النهي عن أكل الضب. فقد تفرد بإسناده إسماعيل بن عياش، وخالف خبره ما عُلم من الأخبار الثابتة.

فقال الطبري في الخبر: «هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة... وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه بإذنه في أكل ذلك وإباحته...».

علمًا بأن الإمام الطبري في غير هذا الخبر صحح لإسماعيل بن عياش، فيما رواه عن أهل بلده، وغير أهل بلده.

٢ - الترجيح برواية الثقات من أصحاب الراوي، بينما تفرد من خالفهم:

كما في الحديث (ح ٩٩) في المسح على النعلين، حيث استنكر الطبري لفظ النعلين، وقال: «الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سُبَاطَةَ قوم فبال قائمًا، ثم توضأ، ومسح على خفيه». فروى الطبري الخبر من طرق مختلفة عن الأعمش، ثم قال: «وكل هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش، بالإسناد الذي ذكرنا... أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه، وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب التثبت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك».

٣ - الترجيح برواية الجماعة من الحفاظ أو الأثبات:

كما في الحديث (ح ١٠٥) المروي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه وقد أكل منه، فليأكل ما بقي». فقال الطبري: «الثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان، ويروونه عنه من قبله، غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والحفاظ الثقات إذا تابعوا على نقل شيء بصفة، فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم». وقد رجح الطبري المعنى المخالف له، قائلاً: «وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك

بالصواب لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ... فروى حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه المرفوع: ((إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه، فإن أدركته وقد قتل وأكل منه، فلا تأكل منه شيئاً، فإنما أمسك على نفسه)). وهو مخرج في الصحيحين.

وكذلك في الحديث (ح ١٠٦) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما الوارد في تأويل قوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: ؛ < = > ؟ @ A B C E | F

H | J K L M N O P Q R S ﴿^(١)..

فقال الطبري: «الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة، عنه».

وبناء على عدم صحة رواية ابن أبي طيبة عنه، والتي فيها زيادة: أن الملائكة قالت:

﴿H | J K L M N O P Q R﴾، فقد عدل الإمام الطبري عن الأخذ

بهذه الرواية في تفسير الآية، واعتمد على دلالة ظاهر الآية - كما ذكر - من أنها خبر من الله عن قيل بني آدم بعضهم لبعض، وليس خبراً من الله عن قيل الملائكة.

وانظر أيضاً: الحديث (ح ١٢٦)، و(ح ١٢٧)^(٢).

٤ - الترجيح بالأحفظ:

قال الإمام الطبري: «إن نقل الحجة ورأيه أثبت في الحجة وأصح من نقل الواحد،

والجماعة التي لا يقطع العدد نقلها، ولا يوجب الحجة مجئها...»^(٣).

وقد أعمل هذه القرينة في الحديث (ح ١٢٠)، المروي عن جابر رضي الله عنه، أن رسول الله

ﷺ قال: ((ليس من البر الصوم في السفر)).

فرواه الطبري في تفسيره عن شيخه: الحسين بن يزيد السبيعي، عن ابن إدريس، عن

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) تبين الترجيح فيهما بالأكثر والأوثق من خلال صنيعه، حيث غلط الوجه المرجوح لكن دون التصريح بالسبب

مباشرة، إنما روى الوجه الراجح من طرق أخرى من رواية الثقات.

(٣) الجزء المفقود ص ٤١٧. يراجع الفصل الأول من هذا الباب ص ٦١٢.

محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو بن الحسن، به.
وقال الطبري: «أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبين ابن إدريس ومحمد بن عبد الرحمن: شعبة».

ثم أعقب الطبري قوله السابق بروايته عن شيخه محمد بن المثنى، محمد بن جعفر، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد، به.

وظهر بالدراسة أن محمد بن المثنى ثقة ثبت، وكان هو وبندار كفرسي رهان. فلا ريب أنه أعلى رتبة من الحسين بن يزيد السبيعي، الذي لم أجد من ترجم له، والله أعلم. وذكرت في المثال هناك، الشك في نسبة السبيعي.. وأنه إن كان الحسين بن يزيد الطحان، فهو لين الحديث.

وقد روى الطبري الخبر في مسند ابن عباس عن شيخين له -قرئهما-، عن ابن إدريس، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، به.

وهذان الشيخان هما: الحسين بن يزيد الطحان، وهو لين الحديث -كما ذكرت قريباً- والآخر: سلم بن جنادة، وهو: ثقة ربما أخطأ.

أي أن سلم بن جنادة أعلى رتبة - أيضاً - من الحسين بن يزيد السبيعي. وكذلك في الحديث (ح ١٢٤)، حيث قال الطبري: «وإنما قلنا: إنه غلط من بعض رواته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله ﷺ من وجهين: أحدهما: من رواية عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله ﷺ من نقلة الأخبار أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع، وغيره من عبد الله بن عمر العمري...»

وانظر أيضاً: الحديثين (ح ١٠٧)^(١)، و(ح ١٢٥).

٥ - الترجيح بالأكثر:

انظر الخبر (ح ١٢١) وهو ما أثر عن ابن عباس في معنى ﴿T S﴾ فقال:

(١) تبين من خلال الدراسة أن راوي الوجه الذي رجحه الطبري أعلى من حيث الرتبة من راوي الوجه المرجوح،

الذي نفى عنه الطبري صحته.

((مُعْرَضَةٌ)). فحشي الطبري أن يكون هناك احتمال للتصحيح، وذكر التصويب على ما يوافق رواية الأكثر.

٦ - الترجيح بكثرة المتابعات الصحيحة لأحد الوجهين:

كما في الحديث (ح ١٠١) الوارد في الكبائر، فقال الطبري: «الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة^(١)، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ: (سئل عن الكبائر؟) فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أولى بالصحة من نقل الفريابي».

٧ - أحد الوجهين مختلف عليه، بينما الوجه الآخر له متابعات وشواهد:

كما في الخبر (ح ١٠٢) حيث روى الطبري من طريق أبي ظبيان، وأبي الضحى، عن ابن عباس، قوله: إن أول ما خلق الله من القلم.

فصوّب الطبري قول ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم، وذكر أنه صوّبه لموافقه ما رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: أول شيء خلق الله القلم.

أما ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما مما يخالف معنى روايته المتقدمة، فقد ورد عنه من وجه مختلف فيه على أبي هاشم، فقال الطبري: «فالرواية التي رواها عن أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما أولى بالصحة عن ابن عباس رضي الله عنهما من خبر مجاهد عنه؛ الذي رواه عنه أبو هاشم؛ إذ كان أبو هاشم قد اختلف في رواية ذلك عنه شعبة وسفيان...».

وقال الطبري عن رواية شعبة: «روى ذلك كالذي رواه سائر من ذكرنا من الرواة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أول ما خلق الله ﷻ القلم... وقول رسول الله ﷺ الذي رواه عنه أولى قول في ذلك بالصواب».

(١) يعني ما سبق أن رواه عن عبد الله الزهري، عن سفيان، عن أبي معاوية النخعي، عن أبي عمرو، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: سألت رسول الله ﷺ: فقلت: أي العمل شر؟... الحديث.

٨- الترجيح بما انتشر في أهل الأمصار بينما لم يثبت ما رُوي بخلافه:

كما في الحديث (ح ١٠٠) الوارد في قراءة عن الرسول ﷺ لآية في سورة الرعد ٤٣، فقال الطبري: «وهذا خبر ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري، فإذا كان ذلك كذلك، وكانت قرأة الأمصار من أهل الحجاز والشام والعراق على القراءة الأخرى... كان التأويل الذي على المعنى الذي عليه قرأة الأمصار أولى بالصواب مما خالفه؛ إذ كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب».

وكما في الحديث (ح ١٣٣) حيث قال الطبري: «والقراء في جميع الأمصار على قراءة ذلك: ﴿P O N M L K﴾^(١) بغير ألف في كلا الحرفين. وذكر عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ((على رفارفٍ خُضِرَ وعَبَاقِرِيٍّ))؛ بالألف والإجراء...».

٩ - ضعف أحد الوجهين، وتناقض متنه مع متن الوجه الآخر:

كما في الحديث (ح ١٠٤) في النذب إلى الحجامة يوم الثلاثاء. وهو من رواية العطاء بن خالد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وظهر من ترجمة العطاء أنه مختلف فيه، وقال ابن حجر: «صدوق، يهم».

وذكر الطبري أن في الخبر نظرًا. كما أعله برواية الوقف^(١)، وتناقض معنى الروایتين، فقال:

«ويؤهي هذا الخبر ويضعفه».. - [فروى رواية ابن عمر الموقوفة] -، ثم قال: «فلم يرفع أيوب عن نافع إلى النبي ﷺ. وأخبر عنه، عن ابن عمر، أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روى عن عطاء بن خالد، عن نافع عن ابن عمر».

١٠ - الترجيح من خلال نقده للمتن:

انظر الأحاديث: من (ح ١٢٩) إلى (ح ١٤٠). التابعة للفصل السابع من هذا الباب، وقد ذكرت في نهاية الفصل مرتكزاته في النقد فلا أعيدها هنا منعًا للتكرار.

وأكثر هذه الأحاديث قد ذكرتها في هذا الفصل.

١١ - الترجيح بالشواهد...

مصرحًا في مواضع أنها مما صح سندها عنده:

وذكر الشواهد أمر ظاهر من صنيعه عادة فيما يصححه من الأحاديث -في تهذيبه-، وقد ضعفها (الآخرون).

كما في الحديث (ح ٩٧) الذي صححه من رواية عباد بن منصور في اكتحال النبي ﷺ. وحديث (ح ٩٨) في الحجامة.

وانظر أيضًا: الأحاديث (ح ١٠٨، ١١٢، ١٢٤، ١٢٥).

وقد لا يذكر شواهد للخبر الذي صححه وضعفه الآخرون، إنما يستشهد له بآية، كما في الحديث (ح ١١٣).

كما يستشهد -للحديث الذي صححه وضعفه الآخرون- بعمل الخلفاء الراشدين وآثار عن السلف، كما في الحديثين (ح ١١٤)، و(ح ١٤٥).

(١) ظهر لي من الدراسة أن رواية الوقف ضعيفة.

وقد يبطل خبراً لمخالفة متنه ما جاء في القرآن، وما تظاهرت عليه الأخبار عن النبي ﷺ، كما في الحديثين: (ح ١٣٠)، و(ح ١٣١).

وقد ينفي الصحة عن خبر، ولكنه يستدل بدلالة القرآن على صحة ما روي فيه، كما في الحديث (ح ١٠٧).

١٢ - الترجيح بالإجماع:

قبل أن أذكر أمثلة ذلك، أشير إلى مفهوم الإجماع عند الطبري، فقد نقل ابن حزم عن الطبري قوله: «قول الجمهور هو إجماع صحيح»^(١).

وقال ابن حزم أيضاً: «ذهب محمد بن جرير الطبري إلى أن خلاف الواحد لا يعد خلافاً»^(٢).

وقال الآمدي: «اختلفوا في انعقاد إجماع الأكثر مع مخالفة الأقل، فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينعقد، وذهب محمد بن جرير الطبري، وأبو بكر الرازي... وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه إلى انعقاده»^(٣).

وقد ظهر هذا المذهب المنقول عن الطبري في الحديث (ح ٢٧)، حيث قال: «روى... عن النبي ﷺ خبر؛ غير أن في إسناده نظراً، وهو... فروى خبر عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال: ((إذا نكح الرجل المرأة؛ فلا يحل له أن يتزوج أمها، دخل بالابنة أم لم يدخل، وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها، ثم طلقها، فإن شاء تزوج الابنة)). ثم قال الطبري: «وهذا خبر، وإن كان في إسناده ما فيه، فإن في إجماع الحجة على صحة القول به مستغنى عن الاستشهاد على صحته بغيره».

فذكر الطبري إجماع الحجة على هذا القول، مع أنه تقدم من قوله ذكر أن في المسألة

خلافاً، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿V U T S﴾ [Z Y X W] ^ _ `

(١) الإحكام لابن حزم ٥٣٨/٤.

(٢) المصدر السابق ٥٧٥/٤.

(٣) الإحكام للآمدي ٢٩٤/١.

j i h g f e d c b a
 ❖ v u t s r q p o n m l k

الآية^(١)، فقال -مبيناً مسألة (أمهات النساء اللواتي لم يدخلنهن أزواجهن)-، قال:
 «إن في نكاحهن اختلافاً بين بعض المتقدمين من الصحابة إذا بانت الابنة قبل الدخول
 بها من زوجها هل هن من المبهمات، أم هن من المشروط فيهن الدخول بيناتهن؟ فقال جميع
 أهل العلم متقدمهم ومتأخرهم: من المبهمات، وحرامٌ على من تزوج امرأة، أمها؛ دخل
 بامرأته التي نكحها أو لم يدخل بها. وقالوا: شرط الدخول في الربيبة دون الأم، فأما أم المرأة
 فمُطَلَّقةٌ بالتحريم... ورُوي عن بعض المتقدمين أنه كان يقول: حلالٌ نكاح أمهات نساءنا
 اللواتي لم ندخلنهن، وإن حكمهن في ذلك حكم الرباتب...».

ثم قال الطبري: «والقول الأول أولى بالصواب؛ أعني قول من قال: الأم من المبهمات؛
 لأن الله لم يشترط معهن الدخول بيناتهن، كما شرط ذلك مع أمهات الرباتب، مع أن ذلك
 أيضاً إجماع من الحجة التي لا يجوز خلافها فيما جاءت به متفقةً عليه»^(٢).

وفي الحديث (ح ١٣٢) الوارد في اليوم الذي ابتداء الله ﷻ فيه، في خلق السموات
 والأرض. ذكر الطبري الخلاف في هذه المسألة، وروى ما يدل على قول كل فريق، من
 حديث رسول الله ﷺ، ثم قال:

«وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: اليوم الذي ابتداء الله تعالى
 ذكره فيه خلق السموات والأرض يوم الأحد؛ لإجماع السلف من أهل العلم على ذلك»...
 وقال أيضاً: «والخير الأول أصح مخرجاً، وأولى بالحق؛ لأنه قول أكثر السلف».

(١) سورة النساء: ٢٣.

(٢) انظر: جامع البيان ٥٥٥/٦ - ٥٥٧.

- اضطراب الأوجه:

في هذه الحالة لم يترجح عند الطبري شيء من الأوجه المختلفة، إنما ذكرت هذه الحالة هنا كقرينة رد بها الطبري الخبر.

كما في الحديث (ح ١١٥) المروي عن أبي أمامة رضي الله عنه في النهي عن القيام، ففضلاً عن تضعيف الطبري للخبر لما جاء في سنده من رواية ضعاف ومجهولين، فقد رده أيضاً لاضطراب أوجهه، ولم يثبت عنده من الأوجه شيء. وانظر أيضاً الحديث (ح ١١٦).

موقف الإمام الطبري فيما لو جاء حديث بوجهين مختلفين، ورأوي الوجه الأول يعادل رأوي الوجه الثاني:

لو تعادل رأوي الوجه الأول، مع رأوي الوجه الثاني من حيث العدد والرتبة، فإن الإمام الطبري يسقط قوليهما، ويلتمس حجة يجب العمل بها من جهة الأثر، أو من جهة النظر..

وهذا يفهم من قوله في الحديثين (ح ١٢٤)، و(ح ١٢٥) الواردين في سهم الفارس، فقد قال رحمه الله محاوراً مخالفه:

«وأحسن حالات عبد الله بن عمر العمري فيما روى في ذلك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أن يجعله لأخيه عبيد الله بن عمر نظيراً - وإن كان ذلك عند أهل المعرفة بالآثار ظلماً-، وأن يجعل محمد بن عيسى، فيما روى عن مجمع بن يعقوب في ذلك ليونس بن محمد كفوّاً، فنسقط القول، والعمل برواية كل واحد منهما في ذلك؛ إذ كانا قد تعادلا في القناعة، والرضا، والعدالة، عند من جعل خبر عبد الله بن عمر، وخبر محمد بن عيسى هما الحجة في ألا يزداد الفارس على سهمين من جهة الأثر؛ إذ كنا لا نعلم الحق منهما فيما روى، من المبطل، ونلتمس حجة يجب علينا بها العمل في سهم الفارس وفرسه: إما من جهة الأثر، وإما من جهة النظر».

ثم ذكر الطبري أن مخالفه لا حجة عنده من جهة الأثر، والنظر الذي لجؤوا إليه مردود عليهم.

بينما ذكر الطبري في المقابل أن له أخباراً يستشهد بها على صحة قوله^(١)..

فقال: «وإن سألنا منهم سائل، فقال: فما المعنى الذي من أجله أوجبتم... للفارس ثلاثة أسهم؟ ... فقد علمتم اختلاف الرواة في سيرة رسول الله ﷺ في ذلك؟ والرواية إذا اختلفت عنه لم يكن أحد فريقها أولى بالتصديق من الآخر، إذا تعادلا في القناعة، والرضا، والعدالة؟

قيل: إن فريقني نقلة سيرة النبي ﷺ في سهام الفارس من المغنم - عندنا - غير متعادلين،

(١) تقدمت الإشارة إلى ذلك في القرينة ١١ - (الترجيح بالشواهد).

ولكننا سلمنا ما ادعى من ذلك مخالفونا كراهة منا منازعتهم فيهم، وثقة منا بالفلج عليهم..
فإن قال: وما الحجة التي تفلجك عليهم إذا أنت سلمت لهم ما نازعوك فيه من اعتدال
حال الفريقين اللذين ذكرت؟

قيل: ... نحن إذا رفضنا كلي^(١) الروائين عنهما، فتساوينا وخصومنا القائلون^(٢) في
سهام الفارس - ما عنهم حكينا - ولم نجعل لأحدنا على صاحبه إحدى الروائين عن نافع،
ولا عن مجمع بن يعقوب حجة: انفردنا بالأخبار الأخر التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ
التي لا مخالف لها ولا مدافع؛ وذلك كخبر... الزبير، عن النبي ﷺ، وخبر... خارجة بن
زيد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وسائر الأخبار التي ذكرناها عن رسول الله ﷺ في ذلك التي
لا خبر للقائلين في سهام الفارس: أنهما سهران لا يزداد عليهما، نظير شيء منها؛ فلما وصفنا
من العلة قلنا: للفارس من المغنم - إذا شهد الحرب وقاتل فيها أو حضرها محارباً - ثلاثة
أسهم: سهم له، وسهران لفرسه^(٣).

(١) الصواب أن يقال: [كلتا الروائين]..

(٢) الأرجح أن يقال: [القائلين]..

(٣) لمزيد من التفاصيل يراجع الحديثان (ح ١٢١)، و(ح ١٢٢) في الفصل السادس من هذا الباب.

{ الفصل العاشر }

مصطلحاته وعباراته في الإعلال

- عباراته ومصطلحاته.

- قوله: في الإسناد نظر. ونحو ذلك.
- قوله: غلط.
- قوله: خطأ.
- قوله: لو لم يخالفه في ذلك مخالف لوجب التثبت فيه لشذوذه.
- قوله: ليس له أصل.
- قوله: يوهي الخبر ويضعفه.
- قوله: لا أعلمه صحيحاً.
- قوله في الخبر: لم يكن صحيحاً ثابتاً.
- قوله: غير صحيح السند.
- قوله في الرواة: إنهم اضطربوا.
- قوله: خبر لا يثبت بمتله في الدين حجة.
- قوله: رُوي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ.
- قوله: خبر غير محفوظ.
- قوله في الخبر: صُحِّف فيه.
- قوله: الأخبار عن رسول الله ﷺ بغيره متظاهرة، والروايات ببُطُوله واردة.

- أساليبه في الإعلال:

١ - الاختصار.

الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال

لم يكن للإمام الطبري مصطلح خاص يغلب عليه استعماله فيما يعمله من الأخبار، بل تنوعت عباراته ومصطلحاته وأساليبه، على النحو التالي:

قوله: في الإسناد نظر. ونحو ذلك:

- كما في الخبر (ح ٩٣) حيث وصفه بأن في إسناده بعض النظر، وترجح لي بعد الدراسة أن قوله هذا بسبب تفرد عبد الرحمن بن الحارث، وقد تقدم في ترجمته اختلاف الأئمة فيه.

- وفي الخبر (ح ١٠٠) قال الطبري: «وقد رُوي عن رسول الله ﷺ خبر بتصحيح هذه القراءة، وهذا التأويل، غير أن في إسناده نظراً؛ ... وهذا خبر ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري...».

وظهر بالدراسة أن السند ضعيف؛ لأسباب من أبرزها:

- ١- فيه سنيد، اختلف فيه، ورجحت أنه صدوق، وله ما ينكر عليه، وقد تقدم أن الطبري روى له أيضاً خبراً مرفوعاً في تفسيره، وقال: في إسناده ما فيه.
- ٢- لم يرد هذا الخبر عند الثقات من أصحاب الزهري، كما قال الإمام الطبري. وذكر الطبري قرينة تؤيد إعلاله، وهي مخالفة الجماعة من قراءة الأمصار..

- وفي الخبر (ح ١٠٤): قدّم له الطبري بقوله:

«أخبار في جميعها نظر..» فروى هذا الخبر من رواية العطاء بن خالد، عن نافع، ابن عمر، مرفوعاً.

ثم قال: «ويؤهي هذا الخبر ويضعفه..» - [فروى رواية موقوفة على ابن عمر، من طريق أيوب، عن نافع، ثم علّق قائلاً]:

«فلم يرفع أيوب عن نافع إلى النبي ﷺ. وأخبر عنه، عن ابن عمر، أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روى عن عطاء بن خالد، عن نافع عن ابن عمر». وظهر من ترجمة العطاء أنه مختلف فيه، وقال ابن حجر: صدوق، يهمل.

- وفي الخبر (ح ١٠٥) ذكر الطبري سبب قوله بأن في إسناده نظراً، حيث قال:

«هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غير معلوم له سماع من سلمان، والثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان، ويروونه عنه من قبله، غير مرفوع إلى النبي ﷺ، والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة، فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم».

- وفي الخبر (ح ١١٥) ذكر الطبري -أيضاً- سبب قوله بأن في الخبر نظراً، حيث قال:

«... الخبر عن النبي ﷺ بالنهي عن القيام للأحياء خبر فيه نظر؛ وذلك أن خبر أبي أمامة خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لو هاء سنده، وضعف نقلته؛ وذلك أن أبا العديس وأبا مرزوق غير معروفين في نقله الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار، هذا مع اضطراب من ناقله في سنده فمن قائل فيه: عن أبي العديس، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي العديس، عن أبي مرزوق، عن رجل، عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي مرزوق، عن أبي العديس عن أبي أمامة...».

ثم روى الطبري وجهين من ذلك، ثم قال: «... لم يكن واحد من الخبرين اللذين ذكرنا عن رسول الله ﷺ في ذلك صحيحاً ثابتاً».

- وفي الخبر (ح ١١٨) قال الطبري:

«وقد روي عن النبي ﷺ بنحو ما قلنا من الأمر بالخط في الأرض، إذا لم يجد شيئاً يستتر به خبرٌ في إسناده نظر؛ غير أن ذلك وإن كان كذلك؛ فإن النظر يدل على صحة معناه...».

فروى الخبر من عدة طرق يستطيع الناظر أن يكشف من خلالها عن سبب قوله: إن في إسناده نظراً.

وقد ظهر لي بعد الدراسة أن قوله لاحتمال أحد الأسباب التالية، أو جميعها:

١ - فيحتمل أنه بسبب ما ظهر له من الاضطراب؛ حيث رواه على عدة أوجه، ذكرها العلماء ضمن أوجه الاضطراب.

وقد يرى أن إسماعيل بن أمية اضطرب في تحديد المروي عنه، فالمروي عنه اختلف -فيما يظهر- من وجه لآخر. أو أن الاضطراب وقع من جهة الاختلاف في الرفع والوقف.

- ٢- ويحتمل أنه يرى أن أبا عمرو على اختلاف اسمه هو ذات واحدة، لكنه يجهله، أو أنه لا يرى أنه ضبط الرواية. والله أعلم.

قوله: غلط:

- كما في الخبر (ح ١٢٠) حيث غلط الطبري شيخاً؛ لأنه روى سنداً بإسقاط راوٍ، بينما تتابعت الطرق الكثيرة في رواية الخبر بإضافة هذا الراوي.
- وفي الخبر (ح ١٢١) أطلق وصف الغلط على أثر؛ لأنه وقع تصحيف في لفظة منه. وذكر الطبري اللفظ على صوابه، وكان ذلك على ما يوافق رواية الجمهور.
- وفي الخبر (ح ١٢٢) غلط شيخاً؛ لأنه نسب راوياً في سندٍ على غير الصواب - فيما يراه الطبري -، ولكن الأكثرين نسبوه بمثل ما نسبته الشيخ.
- وفي الخبر (ح ١٢٣) غلط بعض الرواة فيما رَووه عن الصحابة، حيث لاحظ أن أول الرواية يناقض آخرها.
- وفي الخبر (ح ١٢٤ ، ١٢٥) غلط راوياً؛ لأنه روى خبراً عن شيخ، على وجه يخالف رواية الأوثق منه عن نفس الشيخ. وكانت المخالفة في متن الرواية، ويترتب عليها خلافٌ فقهيٌّ. ورواية الأوثق يشهد لها أخبار أخرى.
- وفي الخبر (ح ١٢٧) غلط راوياً؛ لأنه روى خبراً على وجه متصل، بينما الراجح منه الوجه المرسل.
- وفي الخبر (ح ١٢٨) غلط شيخاً روى حديثاً عن صحابي بلفظ، وذكر الطبري أن الأخبار تظاهرت من أوجه صحيحة عن نفس الصحابي بلفظ آخر. [ولكن الاختلاف لفظي، لا يؤثر في المعنى فيما يظهر لي، والله أعلم].

قوله: خطأ:

- وذلك في الخبر (ح ١٢٦) حيث أطلق وصف الخطأ على أثرٍ زِيدَ في سنده صحابي، والراجح أنه مقطوع على التابعي.

قوله: لو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب التثبت فيه لشذوذه.

- وذلك في الخبر (ح ٩٩)؛ حيث روى عن جرير بن حازم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه قال: «أتى رسول الله ﷺ سُبَاطَةَ قومٍ، فبالَ عليها قائماً، ثم دعا بماء، فتوضأ، ومسح على نعليه»...

ثم قال في حديث حذيفة رضي الله عنه :

«إن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سبابة قوم فبال قائماً، ثم توضأ، ومسح على خفيه». فروى الطبري الخبر من عدة طرق عن أصحاب الأعمش، كلهم يحدث عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه، وعلق الطبري على ذلك فقال:

«وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك...».

وتقدم في دراسة الحديث أن جرير بن حازم البصري (ع): ثقة... له أوهام إذا حدث من حفظه.

ويستفاد من قوله السابق: «ولو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب الثبوت فيه لشذوذه...» أن الشذوذ عند الطبري ليس قاصراً على التعريف الذي استقر عليه مؤخراً من اشتراط مخالفة الأوثق، بل يتناول أيضاً ما جاء في رواية الثقة المتفرد من معنى ليس له شواهد أخرى من الشرع في نظر الطبري - والله أعلم -.

قوله: ليس له أصل.

وذلك في الخبر (ح ١٠٠)، الوارد في قراءة شاذة لقوله تعالى: ﴿...﴾ ()

* + , - . / أَلِكْتَبِ ﴿٤٣﴾^(١):

فقال الطبري: «وقد ذكر عن جماعة من المتقدمين أنهم كان يقرؤونه: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ)... إلى أن قال: «وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر بتصحيح هذه القراءة، وهذا التأويل، غير أن في إسناده نظراً - [فرواه الطبري من طريق هارون الأعور، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ: (وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ). ثم قال: - وهذا خبر ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري، فإذا كان ذلك كذلك، وكانت قرأة الأمصار من أهل الحجاز والشام والعراق على القراءة الأخرى، وهي ﴿...﴾ -

. / أَلَكْتُبُ... كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب».

وعند تخريج الحديث، لم أجد ما يتعلق بقراءة هذه الآية الكريمة - فيما وقفت عليه من المصنفات - عند الثقات من أصحاب الزهري.

وإن كان قد روى هذا الخبر هارون، عنه، وهو ثقة، إلا أنه ليس من المذكورين ضمن أصحاب الزهري. فأين هذا الخبر عنهم؟!

كما وجدت الخبر من طريق سليمان بن أرقم، عنه، وهو ضعيف. وتقدم قريباً التعليق على هذا الحديث، تحت مصطلح (في الإسناد نظر).

قوله: يوهي الخبر ويضعفه:

تقدم قريباً، في الخبر (ح ١٠٤)، تحت مصطلح (في الإسناد نظر).

قوله: لا أعلمه صحيحاً:

وذلك في الخبر (ح ١٠٦)، وبين الطبري سبب قوله هذا، حيث قال:

«ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة، عنه».

وشبيه بهذه العبارة: قوله: «لو كان فيهما صحيح لم نعهده إلى غيره...»، ذكره في الخبر (ح ١٠٧)، -في أن المُفَدَّى هو إسحاق-، وتبين بالدراسة أن في إسناده راوياً متروكاً، وآخر ضعيفاً، وعنينة مدلس، ومخالفة لوجه موقوف أرجح منه.

قوله في الخبر: لم يكن .. صحيحاً ثابتاً:

وذلك في الخبر (ح ١١٥)، حيث عقب بهذه العبارة على خبر وصفه بأن فيه نظراً، لوهاء سنده، وضعف روايته إذ لم يعرفوا في نقلة الآثار، فضلاً عن اضطراب ناقله في سنده، وقد تقدم ذكره تحت مصطلح (في الإسناد نظر).

قوله: غير صحيح السند:

وذلك في الخبر (ح ١١٦)، وقد بين الطبري سبب قوله، حيث قال:

«ولا نعلم هذه القراءة -[أي: (إنه عمل غير صالح)]- قرأ بها أحد من قراء الأمصار إلا بعض المتأخرين، واعتلّ في ذلك بخبر روي عن رسول الله ﷺ -أنه قرأ ذلك كذلك- غير

صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم (أية يريد)^(١)، ولا نعلم لشهرٍ سماعاً يصح عن أم سلمة..»

قوله في الرواة: إنهم اضطربوا:

كما في الخبر (ح ١١٧) حيث قال الطبري في حديث من رواية عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «رواه عنه بعض من لم يُسمَّ لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده وذلك..». فروى الخبر من عدة طرق على نحو ما وصف.

- وكذلك في الخبر (ح ١١٨)، وقد تقدم تحت مصطلح (في إسناده نظر).

وذكرت في نتائج الفصل الخامس، من هذا الباب أنه يظهر أن الإمام الطبري عندما يتكلم عن الاضطراب، فإنه يقصد به مطلق الاختلاف..

قوله: خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة:

وذلك في الخبر (ح ٩٢)، في النهي عن أكل الضَّبِّ. فقال الطبري:

«هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة... وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه بإذنه في أكل ذلك وإباحته..»

وقد ظهر بعد الدراسة أن فيه إسماعيل بن عياش، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم. وروايته في هذا الخبر عن أهل بلده، لكنه تفرد به، وخالف خبره ما علم من الأخبار الثابتة..

- وفي الخبر (ح ١٢٩) روى الطبري من طريق محمد بن كعب، قال: قال رسول الله

ﷺ: ((ليت شعري! ما فعل أبواي؟)) فترلت: (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم)".

ثم عقب الطبري على هذه القراءة، ومما قاله في تعقبه: «ولا خبر تقوم به الحجة على أن النبي ﷺ نُهيَ عن أن يسأل في هذه الآية عن أصحاب الجحيم، ولا دلالة تدل على أن ذلك كذلك في ظاهر التزيل... فإن ظن ظان أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح، فإن في استحالة الشك من الرسول ﷺ - في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه

(١) ذكر الحق أنها وردت في إحدى المخطوطات: (ابنة يزيد)، وفي أخرى: (لبنت يزيد)، وفي أخرى: (أبنت يزيد).

كانا منهم - ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب، إن كان الخبر عنه صحيحاً...».

قوله: روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه

غير أنه موقوف ... غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ:
وذلك في الخبر (ح ١٠٧)، حيث ذكر الطبري الخلاف الوارد في الذبيح، هل هو

إسماعيل أم إسحاق -عليهما السلام-؟ ونفى الصحة عن الخبر المرفوع الوارد في ذلك، ثم قال: «وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف على العباس غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ...». فروى الطبري الوجه الموقوف، وتبين بالدراسة أن راوي الوجه الموقوف أعلى من حيث الرتبة من راوي الوجه المرفوع. كما أن من الأئمة غير الإمام الطبري من صوّب الوجه الموقوف أيضاً.

قوله: خبر غير محفوظ:

وذلك في الخبر (ح ١٣٣) حيث قال الطبري:

«وذكر عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ((على رفارف خضرٍ وعباقرٍ))؛ بالألف والإجراء.. -إلى أن قال:- وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي ﷺ فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجرتين».

وظهر من خلال دراسة الخبر أن قول الطبري في الخبر: إنه «غير محفوظ»؛ فلأن متنه تضمن قراءة غير القراءة المشهورة، وخلاف المعروف من العربية، كذلك ظهر من خلال دراسة الخبر أن سنده منقطع، وهذا يفسر نفي الطبري لصحة سنده.

قوله في الخبر: صُحِّفَ فيه:

وذلك في الخبر (ح ١٢١) - حيث روى الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما في

قوله: ﴿T S﴾ يقول: ((مُعَرَّضَةٌ)).

فقال الطبري: «وأخشى أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا غلطاً، وأن يكون موضع (مُعَرَّضَةٌ) (مُعَيَّرَةٌ)، لكن صُحِّفَ فيه».

قوله: الأخبار عن رسول الله ﷺ بغيره متظاهرة، والروايات ببطلوله

ورادة:

وذلك في الخبرين: (ح ١٣٠)، و(ح ١٣١).

حيث روى الإمام الطبري من طريق المغيرة بن الأحنس، أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

كان إذا سئل عن مسرى رسول الله ﷺ قال: «كانت رؤيا من الله صادقة». وروى من طريق عائشة -رضوان الله عليها- أنها كانت تقول: ((ما فقد جسد رسول الله ﷺ ولكن الله أسرى بروحه)).

وعلق فيما بعد قائلاً: «وأما ما رُويَ عمن رُويَ عنه أن ما ذكر عن النبي ﷺ من إسراء الله ﷻ به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وما ذكر عنه أنه عاين هنالك، وفي السموات السبع من عظيم قدرته؛ إنما كان ذلك كله رؤيا نوم، لا رؤيا يقظة، فقولٌ ظاهرٌ كتاب الله على خلافه دالٌّ، والتزويل على فسادِه شاهدٌ، والأخبار عن رسول الله ﷺ بغيره متظاهرةٌ، والروايات يُبطلُوه واردةٌ...».

كما ظهر من خلال الأخبار التي أعلها الإمام الطبري أن له أساليب متنوعة في الإعلال، وذلك على النحو التالي:

١ - الاختصار:

هناك أخبار اختصر فيها الطبري بيانه لوجه إعلاله، كما في الخبر ٩٠، حيث قال الطبري:

«هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة... وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه بإذنه في أكل ذلك وإباحته».

وكما في الخبر (ح ١٣٣) حيث قال الطبري:
«وذكر عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ((على رفارف خُضِرَ وعَبَاقِرِي))؛ بالألف والإجراء».

- وكذلك في الخبر (ح ٩٣) قال الطبري:
«خبرٌ يؤيد ما بينا من الدلالة على صحته، وإن كان في إسناده بعض النظر».

- وفي الخبر (ح ١٠٧) قال الطبري:
«وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف على العباس غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ».

٢ - الشرح:

وهناك أخبار كان يشرح فيها الإمام الطبري سبب إعلاله، كما في الخبر (ح ١٠١) حيث قال الطبري:

«وأما خبر ابن مسعود رضي الله عنه الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرت؛ فإنه عندي غلط من عبيد الله بن محمد^(١)؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه،

(١) أي الفريابي.

عن النبي ﷺ، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة^(١)، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ: "سئل عن الكبائر؟" فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أولى بالصحة من نقل الفريابي).

- وفي الخبر (ح ١٠٢) قال الطبري:

«وقد روى عن أبي هاشم هذا الخبرَ شعبة، ولم يقل فيه ما قال سفيان من أن الله عز وجل كان على عرشه فكان أول ما خلق القلم؛ بل روى ذلك كالذي رواه سائر من ذكرنا من الرواة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أول ما خلق الله عز وجل القلم... وقول رسول الله ﷺ الذي روينا عنه أولى قولٍ في ذلك بالصواب؛ لأنه كان أعلم قائلٍ في ذلك قولاً بحقيقته وصحته... فالرواية التي رويناها عن أبي ظبيان وأبي الضحى عن ابن عباس رضي الله عنهما أولى بالصحة عن ابن عباس رضي الله عنهما من خبر مجاهد عنه الذي رواه عنه أبو هاشم؛ إذ كان أبو هاشم قد اختلف في رواية ذلك عنه شعبة وسفيان على ما قد ذكرت من اختلافهما فيها».

- وفي الخبرين (ح ١٢٤)، و (ح ١٢٥) قال الطبري:

«وإنما قلنا: إنه غلط من بعض رواته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله ﷺ من وجهين: أحدهما: من رواية عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله ﷺ من نقلة الأخبار أن عبيد الله بن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع، وغيره من عبد الله بن عمر العمري...» إلى آخر قوله، وقد أسهب في المناقشة والبيان.

وكذلك في الأخبار (ح ٩٩، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١) وكلها مذكورة في هذا الفصل.

٣- الإيماء والإشارة:

وهناك أخبار أوماً فيها الإمام الطبري إلى سبب إعلاله من خلال روايته للخبر من طرق

(١) يعني ما سبق أن رواه عن عبد الله الزهري، عن سفيان، عن أبي معاوية النخعي، عن أبي عمرو، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: سألت رسول الله ﷺ: فقلت: أي العمل شر؟... الحديث.

أخرى.

وذلك كما في الخبر (ح ١١٠)؛ في قصة سؤال أبي بكر الصديق رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت

آية : ﴿ W X Y Z [\] ^ _ ` a b c d ﴾ ..

رواه الطبري مرسلًا من طريق ابن عليّة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس.
وأُتبع الطبري هذا الخبر بقوله: «وحدّث هذا الحديث الهيثم بن الربيع؛ فقال فيه:
أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس رضي الله عنه، أن أبا بكر رضي الله عنه، كان جالسًا عند النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
الحديث، وهو غلط، والصواب عن أبي إدريس».

وفي موضع آخر من نفس الكتاب: روى الطبري الخبر مرسلًا -أيضًا-، من طريق
عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس.

وظهر بدراسة هذه الطرق، وغيرها، أن الوجه المرسل الذي رواه الطبري هو الراجح،
فرواته: يفوقون رواية الوجه المتصل من حيث العدد والرتبة.

فالنظر في روايات الطبري المتقدمة يرى أن رواية الوجه المرسل: هما ابن عليّة
وعبد الوهاب، بينما تفرد الهيثم بن الربيع، في رواية الوجه المتصل.
وابن عليّة وعبد الوهاب ثقتان، بينما الهيثم بن الربيع ضعيف.

- وفي الخبر (ح ١٢٠)، وهو حديث جابر رضي الله عنه: ((ليس من البرّ الصوم في السفر)).
رواه الطبري عن الحسين بن يزيد السبيعي، عن ابن إدريس، عن محمد بن عبد الرحمن،
بسنده. ثم قال الطبري: «أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبين ابن إدريس ومحمد بن
عبد الرحمن: شعبة».

فرواه عن ابن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد..
وظهر بالدراسة أن محمد بن المثنى ثقة ثبت، فهو أعلى رتبة من الحسين بن يزيد
السبيعي، الذي لم أجد من ترجم له.

- وفي الخبر (ح ١٢٦) روى الطبري من طريق الحسين -سنيد-، عن المعتمر بن
سليمان، عن عبد الله بن المختار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

﴿قَوْلًا كَرِيمًا﴾^(١) يقول: «لا تمتنع من شيء يريدانه».

وقال الطبري: «وهذا الحديث خطأ... إنما هو: عن هشام بن عروة، عن أبيه، ليس فيه عمر، كذلك حدث عن ابن علي، وغيره، عن عبد الله بن المختار». ثم روى الأثر من طريق ابن علي، عن عبد الله بن المختار، عن هشام بن عروة، عن أبيه، في قوله: ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾^(٢) قال: «هو ألا تمتنع من شيء يريدانه».

كما روى متابعين لعبد الله بن المختار: من طريق الثوري، والأشجعي، عن هشام، عن أبيه.

ومن خلال هذه الطرق التي رواها الطبري، ومن خلال النظر في حال رواهما، تبين وجه ترجيح الإمام الطبري لرواية عبد الله بن المختار - الواردة بدون ذكر عمر - إذ إن رواية هذا الوجه أكثر وأوثق.

وقد أشار الطبري إلى أن رواية هذا الوجه أكثر، حيث ذكر ابن علي، وغيره. ولكنه لم يفصح الطبري عن هذا الغير الذي تابع ابن علي.

- وانظر أيضاً: الخبر (ح ١١٨) وقد تقدم التعليق عليه تحت مصطلح (في إسناده نظر).

والخبر (ح ١٢٢)، وقد أشرت إليه تحت مصطلح (غلط).

- وبشكل عام فإن الإمام الطبري لطيف العبارة في النقد.

وتدل بعض عباراته في الإعلال، على تربيته واحتياطه في الحكم، حيث يظهر خشيته، وعدم جزمه ببعض الأحكام.

وذلك كما في الخبر (ح ١٢٣) الوارد في قوله تعالى للملائكة: ﴿% & ' (

)^(٣) - وهو خبر طويل -، أعقبه الطبري بقوله: «... وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن

(١) الإسراء: ٢٣.

(٢) الإسراء: ٢٤.

(٣) البقرة: ٣٠.

أوله يفسد آخره، وأن آخره يطل معنى أوله؛ وذلك أن... - فشرح وجه التناقض، ثم قال:

«وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك...».

وفي الخبر (ح ١٢١) - قال الطبري: «وأخشى أن يكون خبر علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا غلطاً، وأن يكون موضع (مُعَرِّضَة) (مُعَيَّرَة)، لكن صُحِّفَ فيه».

وفي الخبر (ح ١٢٠) قال: «أخشى أن يكون هذا الشيخ غلط، وبين ابن إدريس ومحمد بن عبد الرحمن: شعبة».

- كما أنه منصف في عرضه لآراء الآخرين الذين يخالفونه في تصحيحه للخبر، حيث يعرض أسباب إعلالهم بإتقان، وترتيب بالغين، ويروي بسنده الأوجه التي أعل بها الآخرون الخبر الذي يصححه، وهذا المنهج هو الذي سرى عليه في تهذيبه، وذكرت منه الكثير أثناء هذا البحث.

- كما يثبت الإمام الطبري رأيه بأسلوب المناقشة مع مخالفه، فإذا استدلل مخالفه عليه بحديث مما لا يرى الإمام الطبري صحته فإنه يذكر تضعيفه للحديث بأسلوب علمي بعيد عن التشديد والتشنيع.

ومن ذلك ما جاء في - الخبر (ح ٩٩) - حيث قال الإمام الطبري في تفسيره، مبيناً وجوب مسح جميع القدم في الوضوء بالماء، وراداً على من يقول بأن مسح بعض القدم مجزئ، قال:

«فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما... حدثك به عبد الله بن الحجاج بن المنهال، قال: ثني أبي، قال: ثنا جرير بن حازم، قال: سمعت الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه قال: ((أتى رسول الله ﷺ سُبَاطَة قوم، فبالَ عليها قائماً، ثم دعا بماء، فتوضأ، ومسح على نعليه))...»

... وما أشبه ذلك من الأخبار الدالة على أن المسح ببعض الرجلين في الوضوء مجزئ. قيل له: ... أما حديث حذيفة رضي الله عنه فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال قائماً، ثم توضأ، ومسح على خفيه... إلى آخر قوله.

- وكذلك الحال في -الخبر (ح ١٠٢)- حيث قال الطبري في تاريخه -بعد ما رجع أن أول ما خلق الله القلم-، قال:

«فإن قال لنا قائل .. فما وجه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما التي حدثكموها ابن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن أبي هاشم، عن مجاهد، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنهما: إن ناساً يكذبون بالقدر! فقال: «إنهم يكذبون بكتاب الله! لآخذن بشعر أحدهم فلا تفضن به، إن الله تعالى ذكره كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه؟»

قيل: ... أما قول ابن عباس رضي الله عنهما: إن الله تبارك وتعالى كان عرشه على الماء قبل أن يخلق شيئاً فكان أول ما خلق الله القلم -إن كان صحيحاً عنه أنه قاله- فهو خبر منه أن الله خلق القلم بعد خلقه عرشه، وقد روى عن أبي هاشم هذا الخبر شعبة، ولم يقل فيه ما قال سفيان... إلى آخر قوله.

وكذلك في -الخبرين (ح ١٢٤)، (ح ١٢٥)- حيث قال الطبري في تهذيبه:

«وأما الرواية عنه: أنه أسهم للفرس سهمين؛ فإن راويه:

[١] إن كان عني أنه قد كان فيما أسهم له من الأسهم الثلاثة: السهمان، فقد أصاب -وإن كان قد قال قولاً لبس به على من لا علم له بمعناه في ذلك معنى حكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه-.

[٢] وإن كان عني أنه لم يزد الفارس على سهمين فذلك -والله أعلم- غلط عندي من بعض روايته.

وإنما قلنا: إنه غلط من بعض روايته؛ لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من وجهين...». ومضى الطبري رحمه الله في بيان حجته بأسلوب علمي رصين.

{ الفصل الحادي عشر }

**منزلة تضعيف الإمام الطبري، وإعلاله للأحاديث،
والموازنة بينه وبين الإمام محمد بن يحيى الذهلي.**

- منزلة تضعيف الإمام الطبري، وإعلاله للأحاديث.
- الموازنة بين الإمام الطبري، والإمام محمد بن يحيى الذهلي:
 - o ترجمة الإمام الذهلي.
 - o مؤلفاته.
 - o الموازنة بين الإمام الطبري، والإمام الذهلي.

الفصل الحادي عشر: منزلة تضعيف الإمام الطبري، وإعلاله للأحاديث، والموازنة بينه وبين الإمام الذهلي.

يلاحظ من خلال ما تقدم في هذا البحث ما يلي:

١ - أن الإمام الطبري كان في حكمه على الأخبار التي ضعفها أو أعلاها موافقاً - في غالبها - لأحكام أئمة الحديث الذين انتقدوا هذه الأخبار.

ولم يشذ الإمام الطبري عنهم إلا نادراً، كما في الحالات التالية:

أ- في الخبر (ح ٤٧) وهو ما رواه عن أبي رزين العُقيلي رضي الله عنه، رجل من بني عامر قال: قلت يا رسول الله! إن أبي شيخٌ كبيرٌ؛ لا يستطيعُ الحجَّ ولا العمرةَ ولا الطعنَ، وقد أدركه الإسلامُ، أفأحجُّ عنه؟ قال ﷺ: ((حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ)).

فقد ظهر بعد تخريجه ودراسة إسناده أنه صحيح الإسناد، رجاله رجال الشيخين، سوى النعمان بن مسلم، فهو من رجال مسلم.

وقال الإمام أحمد: «لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه».

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم في مستدركه، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

أما الإمام الطبري فبعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يُستدل به على أن العمرة واجبة، قال: «هذه أخبار لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدها، وأنها مع وهي أسانيدها لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب...».

ولم يتبين لي وجه تضعيفه للخبر، ويُحتمل أنه جهلَ حالَ أحد رواته -وهو النعمان بن سالم-، فقد اعتبر بعض الأئمة أنهما اثنان؛ أحدهما ثقة، والآخر لم يتبين لي حاله -سوى أن ابن حبان أورده في الثقات-، ولعل الإمام الطبري لم يتبين أيهما الوارد في السند، فشك فيه، خاصة وأن متن الرواية مما استنكره الإمام الطبري.

ب- وفي الخبر (ح ١٨) حيث روى الطبري من طريق عبد الله بن أبي شَيْبَةَ، عن معاوية بن هِشَامٍ، عن أَبِي حَفْصٍ الطَّائِفِيِّ، عن أَبِي حَازِمٍ، عن سَهْلٍ بن سَعْدٍ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ)).

وظهر في تخريج الحديث أن مداره على معاوية بن هشام، كما ظهر من دراسة الإسناد أن إسناده حسن؛ حيث إن معاوية بن هشام: صدوق له أوهام (بخ م ٤)، أما باقي رواة الإسناد فنثقات.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٩/٣): «رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح»^(١).

أما الإمام الطبري فقد وصف الإسناد بأن فيه نظرًا عنده^(٢)! ويظهر أن ذلك بسبب معاوية بن هشام القصار، مع أن معاوية من رجال مسلم، إلا أنه تعددت الأقوال فيه فوثقه أبو داود والعجلي. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: أخطأ.

وقال ابن عدي: ...وقد أغرب عن الثوري بأشياء، أرجو أنه لا بأس به.
وقال الذهبي: صدوق. وقال في موضع آخر: ثقة...وكان بصيرًا بعلم شريك.
وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام.

أما الإمام الذي ضعفه فهو ابن معين، حيث قال: صالح، وليس بذاك.
ولعل سبب تضعيف الطبري للسند أنه لم يعرف أبا حفص الطائفي؛ عبد السلام بن حفص، كحال أبي حاتم حيث قال: «عبد السلام بن حفص ليس بمعروف». وقد تقدم في ترجمته أن غيره وثقه.

ج- وفي الخبر (ح ٢٥) روى الطبري من طريق ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن ابن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إِنَّ إبْلِسَ لَمَّا أُنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ؛ قَالَ: يَا رَبِّ أَنْزَلْتَنِي إِلَى الْأَرْضِ وَجَعَلْتَنِي رَجِيمًا فَاجْعَلْ لِي بَيْتًا. قَالَ: الْحَمَّامُ..)) الحديث.

(١) قلت: لكن أبا حفص الطائفي -عبد السلام بن حفص- ليس من رجال الصحيح.

(٢) قال الطبري: «وأما ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ روي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد روي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا...». -فروى خبر سهل بن سعد رضي الله عنه-.

ثم قال الطبري - في هذا الخبر وغيره -: «...الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين...»..
وظهر من خلال دراسة هذا الخبر أنه إسناده ضعيف، وضعفه الأئمة؛ كابن معين، وابن حبان، والعراقي، والهيثمي، بل ذكر ابن حجر تضعيف الطبري له ووافقه.
إلا أن الغريب في الأمر أن الإمام الطبري في موضع آخر صحح سند حديث آخر، رواه بنفس هذا السند، من طريق ابن أبي مريم^(١)! ولم يظهر لي وجه تصحيحه لسند هذا الحديث، على خلاف حكمه في الحديث المتقدم.

د- أما في الخبر (ح ٩٢) فقد اختلف النقاد فيه، وهو ما رواه الطبري من طريق إسماعيل بن عيَّاش، عن ضَمَضَم بن زُرْعَة، عن شُرَيْح بن عُبَيْد، عن الحُبْراني، عن عبد الرحمن بن شُبَلٍ رضي الله عنه، ((أن النبي ﷺ نَهَى عن أَكْلِ الضَّبِّ)).
وقال في الخبر: إنه «لا يثبت بمثله في الدين حجة... وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه بإذنه في أَكْلِ ذَلِكَ وإباحته...»..
ووافق الطبري في تضعيف الخبر: الخطابي، والبيهقي، وابن الجوزي، وابن حزم، والذهبي. وخالفهم في التضعيف ابن الترمذي، وابن حجر، وسكت عنه أبو داود في سننه. فيلاحظ أن من وافقه أكثر ممن خالفه.

هـ- وفي الخبر (ح ١٠١) أظهر الإمام الطبري دقة عجيبة في نقد الرواية، ولكن لم أجد من وافقه عليها، حيث روى عن شيخه الفريابي، عن سفيان، عن أبي معاوية، عن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله رضي الله عنه، قال سألتُ النبي ﷺ: **ما الكبائر؟** قال: ((أن تدعو الله ندًّا وهو خلقك...)). الحديث.

ثم روى عن عبد الله بن محمد الزهري، عن سفيان، عن أبي معاوية النخعي، عن أبي عمرو، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: سألتُ رسول الله ﷺ: **فقلت: أي العمل شر؟** قال: ((أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك...)). الحديث.

(١) مسند علي ص ١٦٦، ح ٢٦٤.

ثم قال: «.. وأما خبر ابن مسعود رضي الله عنه الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرت؛ فإنه عندي غلط من عبيد الله بن محمد^(١)؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحيحة عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحو الرواية التي رواها الزهري، عن ابن عيينة، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود: إن النبي صلى الله عليه وسلم: "سئل عن الكبائر؟" فنقلهم ما نقلوا من ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالصحة من نقل الفريابي».

ولم أجد -فيما وقفت عليه من المصنفات- من أخرج الخبر بلفظ: (أي العمل شر) أو (أي العمل أشر)، إلا عند المروزي والطبراني في الكبير كما تقدم في تخريج الحديث. والروايات التي وقفت عليها عند البخاري، ومسلم، وكثير غيرهما، دائرة بين قوله (أي الذنب أعظم) وبين (أي الذنب أكبر).

ولست أرى أن الخلاف الذي ذكره الإمام الطبري مؤثراً حتى يحتاج معه إلى تغليط الفريابي، بل إن السؤال بعبارة: (أي الذنب أكبر)، أقرب إلى السؤال بعبارة: (ما الكبائر؟) -الواردة عند الفريابي-، منها إلى السؤال بعبارة (أي العمل شر). وقد تابع الفريابي، الإمام الشافعي، والحميدي، كما ظهر في التخريج.

و- وفي الخبر (ح ١٢٢) روى الطبري من طريق شعبة، عن عبد الملك، عن حصين بن الحر، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «إن من خير ما تداوى به الناس الحجم».

ثم رواه من طريق زهير، عن عبد الملك بن عمير، قال: حدثنا حصين بن أبي الحر، - قال أبو جعفر: إنما هو: ابن الحر، ولكن غلط الشيخ - عن سمرة، قال: ((كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء حجّام، فأمره أن يحجمه..)) الحديث.

وترجح لي بعد الدراسة أن تسميته بابن أبي الحر ليس غلطاً من الشيخ؛ لأن كثيراً من العلماء ترجموا له باسم حصين بن أبي الحر، ومنهم من ذكر كلا الاسمين في ترجمته..

كما أن ستة رووا الحديث عن عبد الملك بن عمير، عن (حصين بن أبي الحر). بينما رواه عن عبد الملك بن عمير، عن (حصين بن الحر) ثلاثة، اثنان منهم وردا ضمن الستة

(١) أي الفريابي.

المتقدمين.

ولم أجد -فيما وقفت عليه من المصنفات- من اعتبر أحد الاسمين غلطاً سوى الإمام الطبري رحمه الله.

٢- صحح الطبري -في حالات عديدة- أسانيد أخبار رواها من طريق رواة عُرفوا بضعفهم، ولم يرو متابعات لهم في الكثير من هذه الحالات^(١). وهذا يدل على تساهل منه. وذكرت في ختام الفصل الأول من الباب الأول، أنه يظهر أن تساهله أقرب إلى تساهل الحاكم.

لكن الإمام الطبري كان يحرص على أن يروي شواهد للخبر تدل على عدم تفرد الراوي في معنى ما رواه. وكثيراً ما يردف الشواهد بما يؤيدها من أقوال السلف من الصحابة والتابعين، وقد يستشهد بآية.

ويظهر أن الحد الأدنى من الصفات اللازم توفرها في الراوي ليحتج بروايته: ثبوت عدالته، التي تمنعه من الكذب، وألاً يكون متروك الرواية، مع توفر شواهد ترجح في نظره جانب احتمال إصابة الراوي الضعيف فيما رواه -والله أعلم-^(٢).

وهذا منهج نلاحظه عادة عند الفقهاء، لا المحدثين، فقد تقدم من نقل العلماء أن الفقيه يعلم صحة الحديث بموافقة أصول الشريعة، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، والقول بصحته، إذا لم يكن في سنده كذاب، أو متروك الرواية. كما تقدم أن الفقيه يعتمد في تصحيح الحديث على اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي، وعدم غلطه^(٣).

إلا أن هذا التساهل لم يكن سمة غالبية على الإمام الطبري، بدليل ما تقدم من الأمثلة الكثيرة التي ضَعَف ما ورد فيها من الأخبار، وكان فيها موافقاً لحكم أئمة الحديث البارزين. كما يلاحظ أنه فيما ضعفه من الأخبار لم يكن متهوراً أو مهولاً بل كان متزناً،

(١) يراجع مثلاً من ذكرهم في الباب الأول: الفصل الأول ص ٢٣٧، والفصل التاسع ص ٥٨٤.

(٢) يراجع ما استنتجته في ختام الفصل الأول، من الباب الأول ص ٢٥٢.

(٣) يراجع الباب الأول: الفصل الأول ص ٢٥٣، والباب الثاني: الفصل الثاني ص ٦٩٩.

ويكثر من الإشارة إلى وجود علةٍ ما في السند تمنعه من الاحتجاج به، دون أن يصرح بها. ولو ذكر أن علة السند ضعف أحد رواته؛ فإنه يندر أن يصرح باسمه.

٣- الإمام الطبري وإن ظهر تساهله تجاه بعض من عرفوا بالضعف، إلا أنه تكرر منه رد الخبر لكون أحد رواته غير معروف^(١)، من ذلك قوله في أحد الأخبار: «فيه نظر ... لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العديس، وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار». وهذه علامة فارقة تميزه عن الحافظ ابن حبان الذي مذهبه: «من لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم^(٢)». أما الطبري فإنه يستلزم ثبوت العدالة في الراوي حتى ترتفع جهالته، وإلا فهو غير محتج بروايته.

يؤيد ذلك أنه قال - كما تقدم في الفصل التاسع من الباب الأول -: «والصواب من القول عندنا في عكرمة، وفي غيره، ممن شُهر في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائر الشهادة ما استحقَّ الوصف بالعدالة من أهل الإسلام ... وفي تقرّظ جِلَّة أصحاب ابن عباس عكرمة، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه؛ كجابر بن زيد، وكسعيد بن جبير، وكطاووس بن كيسان، وكأيوب بن أبي تميمة، وغيرهم ممن يُتَعَبُ إحصاؤهم من أهل الفضل؛ ممن يُقرَّظُه ويمدحه في دينه وعلمه، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة...».

إلا أنه من جهة أخرى يلاحظ أن الكثير من الرواة الذين صحح الطبري أخبارهم، وقد ضعفهم غيره من العلماء، قد ذكرهم ابن حبان في المجروحين^(٣).

٤- صرح الإمام الطبري بأن السند إذا كان فيه مجهول فهو سقيم لا يحتج به.

(١) يراجع الباب الأول، الفصل الثالث ص ٢٩٠.

(٢) الثقات ١/١٣.

(٣) يراجع ما ذكرته في ختام الفصل الأول، من الباب الأول ص ٢٥٢، الحاشية (١).

وقد ضعف العديد من الأحاديث ظهر بعد دراستها أن فيها راوياً مبهمًا أو مجهولاً. إلا أنه بالمقابل صحح عدة أخبار لرواة ذكر أن (الآخرين) قد ضعفوها لأن هؤلاء الرواة مجهولون غير معروفين.

وظهر من خلال دراسة تراجم هؤلاء أن أحد الاحتمالات في تفسير تصحيح الطبري لأخبارهم أن الإمام الطبري يحتملُ جهالة الرواة إذا كانوا من طبقة كبار التابعين -والله أعلم-.

وقد ذكرت هناك قول الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم، احتمل حديثهم وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركاكة الألفاظ...».

كما ذكرت قول ابن كثير: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخبر؛ فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد، وغيره من هذا القبيل كثير».

فظهر لي أن الإمام الطبري ربما حسنَ الظن بهم، واحتمل روايتهم، فصحح أسانيدها. وقد يُرى أنه بذلك قد توسع أو تساهل في التصحيح، ولكن أياً كان الأمر فإن هذه الحالات التي ظهرت منه لا تُعد كثيرة، ولا تصرفاً عن الأصل في منهجه، وهو أنه لا يحتاج برواية المجهول، بناء على ما قدمت من أقواله في أول الفصل الثالث، من الباب الأول، ثم بناء على ما ظهر في منهجه من خلال أمثلة المسالك التي تناولتها، وقد ذكرت هناك قول الحافظ الذهبي: «... ما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل».

٥ - الإمام الطبري يضعف الخبر إذا ظهر له أن أحد رواته لم يدرك، أو لم يسمع ممن روى عنه. وقد تقدم في الباب الأول، الفصل الخامس أن هناك أخباراً ضعفها الطبري وظهر بعد دراستها أن علتها انقطاع في سندها.

لكن الأمر ليس على إطلاقه فقد ظهر في الباب الأول، الفصل السابع، أن الإمام الطبري لم يحدُ حذو جمهور المحدثين في ردهم للحديث المرسل، بل صرح الطبري بقبول مراسيل العدول الذين يتحفظون من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنهم. كمراسيل الشعبي،

وهذا مذهب طائفة من الفقهاء.

فالإمام الطبري وإن لم يسلك منهج المحدثين في حيبتهم وحذرهم من حال المرسل عنه، لجواز ألا يكون صحائياً؛ إلا أنه ظهر من خلال ما تقدم من دراسة الأمثلة أن الطبري ضعف كثيراً من الأخبار لعللة الإرسال.

ومما يدل على تحريه فيما يقبله من المراسيل، وعدم تساهله، قوله: «مراسيل الحسن أكثرها ضحفٌ غير سماعٍ، وأنه إذا وُصِلت الأخبار؛ فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعرفون. ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار؛ فإن الواجب عندنا أن نثبت في مراسيله...». كما ظهر بالدراسة أنه ردّ مرسل أبي قلابة، وعبد الرحمن بن أبي عمرة، وعطاء بن يسار. وكلها وردت بأسانيد رواها ثقات.

٦- أن موقفه من الإرسال يماثل موقفه من خبر المدلس، فخير المدلس عنده مقبول، إلا من كان معروفاً بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة، فإنه إذا كان معروفاً بذلك لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلّس فيه. فأما ما لم يعلم من خبره أنه قد دلّس فيه؛ فواجب قبوله، ولازم فيه تصديقه، كما يلزم قبول خبر غير المدلس، وأما من كان معروفاً بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبره في كل الأحوال مقبول غير مردود؛ مدلساً كان أو غير مدلس.

ومن خلال الأخبار التي درستها في الباب الأول، الفصل الثامن ظهر أن هناك أخباراً صحح أسانيدها، وقد رواها من طرق مدلسين وقد عنعنوا في روايتهم، ومنهم من كان في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين. وهذا يعد تساهلاً في الحكم.

وبناءً على أن الطبري قد صرح بأنه يردّ خبر من كان معروفاً بالتدليس عن الضعفاء - عند حصول العلم بوقوع التدليس فيه-، فإنه قد يُحمّل تصحيحه لأسانيد هؤلاء على أنه لم يحصل العلم لديه بوقوع التدليس منهم في هذا الخبر الذي صححه.

أو أنه لا يعدّهم أصلاً ممن عُرف بالتدليس عن الضعفاء، ولكن هذا احتمال بعيد. وسبق أن ذكرت أني لم أجد للطبري -حتى هذه اللحظة- أي تصريح له في أنه ضعف خبراً ما، أو ردّه؛ لأجل تدليس راوٍ فيه.

٧- لم أجد خبراً رده الطبري مبيناً أن سبب رده للخبر كونه من رواية راوٍ ثبتت عليه بدعة

مكفرة، أو ثبت أنه ينتحل بدعة داعياً لها، أو نحو ذلك من الاعتبارات المتعلقة بالبدعة. كما لم أجد ضمن الأخبار التي ضعفها الطبري إجمالاً ما تبين لي بدراستها أن ذلك بسبب وجود راوٍ مبتدع؛ ذلك لأنه وإن وجد في بعض هذه الأخبار رواة مبتدعة؛ إلا أنه ظهر في تراجعهم أن عليهم مآخذ أقوى؛ متعلقة بضبطهم، أو نكارة حديثهم.. إلخ.

٨- ظهر في حالات أنه يصرح بأن في إسناد الحديث نظراً ولكنه يصحح معناه، فيقول مثلاً: «خبر في إسناده نظراً؛ غير أن ذلك، وإن كان كذلك فإن النظر يدل على صحة معناه»^(١)، وقوله: «..لكن في أسانيد بعضه نظراً، وإن كان النظر يؤيده ويصححه»^(٢).. وقوله: «وهذا خبر، وإن كان في إسناده ما فيه، فإن في إجماع الحجة على صحة القول به مستغنى عن الاستشهاد على صحته بغيره»^(٣).

وقوله في آية اختلفت الأقوال فيها، فرجح قولاً منها بدلالة سياق الآيات، ثم قال: «وقد روي عن رسول الله ﷺ بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار، وإن كان في أسانيدنا نظراً، مع دليل الكتاب على صحته على النحو الذي بينت..»^(٤).

وهذا يدل على نظره الشمولية في النقد، واعتناؤه بالخبر سنداً وممتناً، وجمعه بين الحديث والفقه، ودرايته بعموم النصوص الشرعية، وأنه قد يعمل بالحديث الذي ضعفه هو؛ لاعتبارات أخرى تحصلت لديه. وإلا فالأصل لديه والذي صرح به أنه لا يحتج إلا بما صح عنده من الأخبار.

كقوله في الخبر (ح ٢٦): «لو كان الخبر... صحيحاً لم نعه إلى غيره، ولكن في إسناده نظراً، يجب التثبت فيه».

وقال -أيضاً-: «على جميع الخلق اتباع ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ؛ إذ كان هو

(١) الجزء المفقود ص ٣١٨. يراجع: (ح ١١٨).

(٢) الجزء المفقود ص ٣٥٢.

(٣) جامع البيان ٥٥٧/٦. يراجع: (ح ٢٧).

(٤) جامع البيان ٣٧٥/١٩. يراجع: (ح ٣١).

المتبوع، لا التابع»^(١).

٩ - يلاحظ في باب الإعلال أن الإمام الطبري كان متساهلاً بالعموم، وكان في كثير من الأحيان لا ينحو منحى نقاد الحديث في مقابلة أوجه الحديث المختلف فيها، والموازنة بينها بغية الوصول إلى الوجه الراجح - بالرغم مما تحصل لديه من طرق عديدة للحديث الواحد - .
إنما كان رحمه الله يقف عادة موقف الفقيه في الحكم على هذا النوع من الأحاديث، فلا يأخذ بعين الاعتبار ما ظهر من أوجه المخالفة طالما أن الحديث قد وصل إليه بسند متصل^(٢)، عدول روايته^(٣)، وطالما أن معناه مما يوافق أصول الشريعة.

أما إذا احتاج الإمام الطبري إلى التوفيق بين أدلة متعارضة لا يمكن الجمع بينها، أو استنكر في الرواية معنى غريباً، أو ظهر له مخالفة في متن الخبر لما ثبت وعلم شرعاً، ونحو ذلك؛ فحينها يقف موقف عالم الحديث الناقد، الدقيق، كما ظهر في حالات لا تعد كثيرة مقارنة بما صححه من الأخبار^(٤).

ونظراً لبراعته الفائقة في التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وحرصه على الجمع بينها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فإن ذلك أدى إلى قلة حالات لجوئه إلى الترجيح بين الروايات، والأخذ بالأصح، وتخطئة ما يخالفها وفقاً لما يقتضيه النظر على أصول النقاد من أئمة الحديث.

وقد لاحظت أثناء قيامي بهذا البحث؛ أنه يقل نقل العلماء عن الإمام الطبري فيما انتقده من الأخبار.

فاستشهدهم بأحكامه - مما يتعلق بباب التضعيف والإعلال - كان قليلاً، مقارنة بما

(١) الجزء المفقود ص ٢٥٨.

(٢) يراجع الباب الأول: الفصل الخامس ص ٤٠٩...، والفصل السادس ص ٤٢٧... وهناك حالة واحدة من الانقطاع يقبلها الطبري هي مراسيل العدول الذين من شأنهم التحفظ في روايتهم عن المجروحين. كما تقدم في الفصل السابع من الباب الأول ص ٤٦٧.

(٣) يراجع مقدمة الفصل الأول من الباب الأول ص ٩٧، ونتيجة الفصل الثاني من الباب الثاني ص ٦٩٨.

(٤) لمزيد من التفصيل يراجع نتائج الفصول (٢-٦)، من هذا الباب.

نقلوه عنه مما يتعلق بفتاويه الفقهية، وغير ذلك.

ويظهر أن من أسباب ذلك قلة الحالات التي يوازن فيها بين الطرق ويرجح بينها، مع قلة عباراته في التضعيف والإعلال، وتفرقها في بحر مؤلفاته. كما أنه برز واشتهر بين الناس في التفسير والفقه والتاريخ أكثر من بروزه في نقد الحديث.

وفيما ظهر لي أن أكثر من نقل أحكامه التي أطلقها على الأخبار تضعيفاً أو إعلاًاً هو الحافظ ابن كثير في تفسيره. ومن أكثر من النقل من تهذيبه مما رواه من طرق الحديث ابن التركماني في الجوهر النقي.

وقد يهّم بعضهم فينقل عن الإمام الطبري مما ذكره في تهذيبه من علل تضعيف (الآخرين) للخبر الذي صححه هو، ناسباً ذلك إلى الإمام الطبري على أنه من حكمه هو! وقد وقع شيء من ذلك في تهذيب الحافظ ابن حجر رحمه الله، وأشارت إلى بعض هذه الحالات أثناء هذا البحث^(١).

وتبرز سمة الإمام الطبري كمحدث من خلال سعة روايته وإطلاعه، ودقته في عرض الطرق، وبيان ألفاظ المتون واختلافاتها، وظهر مراراً أثناء التخريج أن عنده من الطرق ما لم أجده عند غيره فيما اطلعت عليه من المصنفات.

وهو بذلك قد قدم للنقاد ما يعينهم في الترجيح بين طرق الحديث المختلف فيها.

(١) انظر مثلاً: ترجمة عبيد الله بن الوازع، وترجمة نوفل بن إياس، في الباب الأول، الفصل الثالث ص ٣٧٠، و ٣٧١.

وترجمة أبي إسحاق السبيعي في الفصل الباب الأول، الفصل الثامن ص ٥٤٥.

الموازنة بين الإمام الطبري، والإمام محمد بن يحيى الذهلي:

قبل أن أدخل في الموازنة بين هذين الإمامين الجليلين، أقدم ترجمة موجزة للإمام الذهلي..

هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس؛ أبو عبد الله النيسابوري، الذهلي مولاهم (م ٤).

قال أبو زرعة: «هو إمام من أئمة المسلمين».

وقال النسائي في مشيخته: «ثقة ثبت، أحد الأئمة في الحديث». وقال -أيضاً-: «ثقة مأمون».

وقال ابن خزيمة: «إمام أهل عصره بلا مدافعة».

وقال ابن أبي حاتم: «ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين».

وقال ابن أبي داود: «كان أمير المؤمنين في الحديث».

وقال أبو حاتم: «ثقة».

وقال الخليلي: «إمام، متفق عليه، يقارن بأحمد وإسحاق... وله تصانيف مرضية عند العلماء، كتب عنه بالعراق أقرانه، وقرأ أحمد بن حنبل عليه لابنيه، سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود...».

وقال الخطيب: «كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين، صنف حديث الزهري وجوده».

وقال علي بن المديني له: «أنت وارث الزهري».

وقال محمد بن سهل بن عسكر: كنا عند أحمد بن حنبل، فدخل محمد بن يحيى، يعني الذهلي، فقام إليه أحمد، وتعجب منه الناس، ثم قال لابنيه وأصحابه: «اذهبوا إلى أبي عبد الله واكتبوا عنه».

وقال أحمد بن محمد بن الأزهري: «لمحمد بن يحيى ثمانية عشر رحلة إلى البصرة، وله رحلتان إلى اليمن».

وقال زنجويه بن محمد: «كنت أسمع مشايخنا يقولون: الحديث الذي لا يعرفه محمد بن يحيى لا يعبأ به».

وقد عدّه ابن تيمية من أئمة الحديث، وكبار نقاده، وذلك عند بيانه لحال طائفة من المفسرين، والمصنفين في الفضائل، حيث قال: «مجرد رواية هؤلاء لا توجب ثبوت الحديث باتفاق أهل العلم بالحديث... وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث؛ كشعبة ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري ومسلم... وأبي حاتم... والدارقطني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث، ونقاده، وحفاظه الذين لهم خبرة، ومعرفة تامة بأحوال النبي ﷺ، وأحوال من نقل العلم والحديث عن النبي ﷺ...»^(١).

وقال الذهبي: «الإمام، شيخ الإسلام، حافظ نيسابور».

وذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل^(٢).

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ، جليل».

توفي سنة ٢٥٨^(٣).

(١) منهاج السنة النبوية ٣١٠/٧.

(٢) في الطبقة الخامسة ص ١٩٢. وذكر الإمام الطبري في الطبقة السابعة ص ٢٠٣. وذلك في رسالته: (ذكر من يعتمد

قوله في الجرح والتعديل). مطبوعة ضمن كتاب (أربع رسائل في علوم الحديث) عناية د. عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٢٥/٨، والإرشاد ٨١٠/٢، وتاريخ بغداد ٦٥٦/٤،

وتهذيب الكمال ٦١٦/٢٦، وسير الأعلام ٢٧٨ / ١٢، وتذكرة الحفاظ ٨٧/٢، والتهذيب

٧٢٨/٣، والتقريب ص ٥١٢.

مؤلفاته:

أما مؤلفاته فقد دُفن أغلبها.. قال تلميذه أبو عمرو المستملي: «دفنت من كتب محمد بن يحيى بعد وفاته ألفي جزء»^(١).

والذي لم يدفن منها يعتبر الآن في عداد المفقود.

ومن أشهر كتبه التي ذكرها المتأخرون أو وردت في كتب التراجم: (الزهریات).

ذكره عدد من العلماء، منهم ابن حجر فقد ذكره مراراً في الفتح، وتغليق التعليق، ولا يُعرف عن مصيره بعد عصر ابن حجر شيئاً.

ولكن وصل إلينا منه ثلاثة وثلاثون حديثاً انتقاها من الأصل الإمام محمد بن عبد الرحيم المقدسي، وجعلها جزءاً حديثاً تاماً^(٢).

(١) سير الأعلام ١٢ / ٢٧٨.

(٢) حققه الباحث سليمان بن سعيد العسيري، في الباب الرابع من رسالته (الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً، مع تحقيق الجزء المنتقى من زهرياته).

ولمزيد من التفصيل حول مصنفات الذهلي يراجع هذه الرسالة ١ / ٢٢٤.

الموازنة بين الإمام الطبري، والإمام الذهلي:

تقدم أن الإمام الذهلي قد دفنت أغلب كتبه بعد وفاته، والذي لم يدفن منها مفقود، إلا أنه وصلنا ثلاثة وثلاثون حديثاً منتقاة من كتابه الزهريات.

وعندما نظرت فيها لم أجد تعليقات للذهلي عليها. مما يعسر معرفة منهجه في النقد. وعبر ما تقدم في البحث فإني لم أظفر بحكم للإمام الذهلي أو تعليق له على خبر مما ضعفه الإمام الطبري أو أعله، أو تعليق له على راوٍ ممن جرحهم الإمام الطبري^(١). لذا سأذكر من خلال نقولات العلماء عن الذهلي ما يمكن أن يوازن به مع ما ظهر لي من منهج الطبري:

١ - الجهالة:

صرح الإمام الذهلي أن مما يمنع الاحتجاج بالخبر جهالة راويه، حيث قال: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح»^(٢).

وقال فيما يرفع الجهالة عن الراوي: «إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة»^(٣).

فمفهوم قوله أنه إذا لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول، وروايته مردودة. وقال الذهلي: «عبد الرحمن بن نمر وعبد الرحمن بن خالد ثقتان، ولا تكاد تجد لابن نمر حديثاً عن الزهري إلا ودون الحديث مثله، يقول: سألت الزهري عن كذا، فحدثني عن فلان وفلان، فيأتي بالحديث على وجهه، ولا أعلم روى عنه غير الوليد»^(٤).

فيلاحظ هنا أن الذهلي وثق ابن نمر، مع أنه صرح بأنه لم يرو عنه إلا واحد. وذلك لما

(١) كما أني تتبعته فهرس رسالة (الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً)، فلم أجد فيه حديثاً مما ذكره الطبري بتضعيف أو إعلال.

(٢) الكفاية ٩٣/١.

(٣) الكفاية ٢٩٠/١.

(٤) التهذيب ٢٥٧/٦.

وجده من أنه يأتي بالحديث على وجهه، وبالنظر في ترجمة ابن نمر، نجد أن هناك من وثقه من الأئمة؛ فقال أبو زرعة الدمشقي: حديثه عن الزهري مستوٍ. وقال ابن البرقي: ثقة. وقال ابن حبان: من ثقات أهل الشام ومتقنيهم^(١).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري، فقد تقدم في الباب الأول؛ الفصل الثالث، أن له تنصيصات في عدم قبوله لرواية المجهولين، ومن لا يعرف حالهم، ومن لم تثبت عدالتهم. إلا أنه لم ينص الإمام الطبري على ما يفهم منه تفريق بين جهالة العين، وجهالة الحال. كما أن هناك من ذكر أسماءهم واصفاً إياهم بأنهم غير معروفين، أو مجهولون، فظهر بدراسة تراجعهم أن منهم من كان مجهول العين، ومنهم من كان مجهول الحال. كما ضعف أخباراً دون بيان السبب، وظهر بعد الدراسة -أيضاً- أن منها من كان في إسنادها مجهول العين، ومنها من كان في إسنادها مجهول الحال، ومنها من كان في إسنادها من لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل.

٢ - الاختلاط:

كان الإمام الذهلي حريصاً على بيان كيفية تلقيه عن المختلطين. فشيخه عبد الرزاق عمي في آخر حياته، واختلط بعد ذلك، وكان الإمام الذهلي قد رحل إليه مرتين، مرة قبل اختلاطه ومرة بعد اختلاطه، فكان إذا روى الذهلي عنه بعد اختلاطه، ينبه فيقول: «كتبته من كتابه^(٢)»، إشارة إلى أن ذلك بعد اختلاطه مما اضطره إلى الأخذ من الأصل وعدم الاكتفاء بالسماع منه. ومن إشارات التي تدل على عنايته بتمييز رواية المختلطين، قوله في رواية لابن وهب، عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، قال الذهلي: «المحفوظ عندنا حديث خالد بن يزيد؛ لأن ابن وهب قديم السماع من ابن لهيعة، ومن سمع منه في القديم فهو أولى؛ لأنه خلط بآخره^(٣)».

(١) الموضع السابق.

(٢) انظر مثلاً: ما رواه عنه أبو داود في (ح) ٣٢٦٨.

(٣) معرفة السنن والآثار للبيهقي ٣/ ٣٨ (ح) ١٨٩٦.

وفيما يتعلق بالإمام الطبري، فقد تقدم أن ذكرت في الباب الأول، الفصل الرابع أي لم أجد للإمام الطبري كلاماً صريحاً يضعف فيه خبراً ما لأجل اختلاط أحد رواته؛ إنما ضَعَفَ بعض الأخبار بعبارات مجملة؛ لا يبين فيها سبب تضعيفه. وبعد دراسة الخبر نجد أن فيه راوياً مختلطاً.

إلا أنه بالمقابل صحح أسانيد أخبار من رواية من اختلط، ولم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لأنه ظهر لي بعد دراسة هذه الحالات أحد الأمور التالية:

- ١ - إما أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.
- ٢ - أو أن الطبري قد لا يرى أن تغير حفظ الراوي يصل إلى حد الاختلاط.
- ٣ - أو أن المختلط قد توبع في روايته.

٣ - المنقطع:

انقطاع السند سبب من أسباب القدح في الحديث عند الإمام الذهلي لقوله المتقدم: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح».

فاتصال السند شرط من شروط الاحتجاج بالحديث عند الإمام الذهلي. وكذلك ذكر الطبري أنه لا يحتج إلا بخبر صحيح، متصل السند. وردَّ أخباراً لأن فيها راوياً لم يسمع ممن روى عنه. كما انتقد الطبري أسانيد أحاديث بعبارات مجملة دون بيان علتها، وبعد دراسة السند، ظهر لنا أن فيها انقطاعاً^(١).

إلا أن الطبري يحتج بمراسيل العدول الذين يتحرون فيمن يروون عنه، فقال: «مراسيل العدول الذين شأهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دينٌ لازمٌ مَنْ بَلَغَتْهُ قَبُولُهَا، والدينونةُ بها»^(٢).

ولم يظهر لي موقف الذهلي من مراسيل هذا النوع، إلا أن قوله السابق يظهر عدم

(١) يراجع الفصلان الخامس والسادس من الباب الأول.

(٢) يراجع الفصل السابع من الباب الأول.

قبوله لمطلق الانقطاع أيًا كان، والله أعلم.

٤ - التدليس:

الإمام الذهلي لا يقبل حديث من يدلس عن الضعفاء، إلا إذا صرح بالسماع. يستنتج ذلك من قوله في عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج^(١)، حيث قال الذهلي: «ابن جريج إذا قال: حدثني وسمعت؛ فهو محتج بحديثه، داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري»^(٢).

فمفهوم كلام الذهلي أن ابن جريج إذا لم يقل: حدثني وسمعت، فلا يحتج بحديثه. وكلام الدارقطني في ابن جريج يفسر السبب في عدم الاحتجاج به في هذه الحالة، حيث قال الدارقطني: «يتجنب تدليسه فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح»^(٣).

ولذا عدّه ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين^(٤).

ومما يدل على استنكار الذهلي التدليس عن الضعفاء، ما ورد في ميزان الاعتدال في ترجمة محمد بن سميع: «قال صالح جزرة: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا ابن سميع، عن ابن أبي ذئب، بمقتل عثمان، فجهدت به كل الجهد، أن يقول: (حدثنا) ابن أبي ذئب، فأبى أن يقول، إلا (عن). قال صالح بن محمد: قال لي محمود؛ ابن بنت محمد بن عيسى: هو في كتاب جدي عن إسماعيل بن يحيى، عن ابن أبي ذئب! قال صالح: «وإسماعيل كان يضع الحديث»، فحدثت محمد بن يحيى الذهلي بهذه القصة فقال: «الله المستعان»^(٥).

وموقف الذهلي - في أنه لا يقبل حديث من يدلس عن الضعفاء، إلا إذا صرح

(١) قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل (ع)». انظر ترجمته في: التهذيب ٦١٦/٢، والتقريب ص ٣٦٣.

(٢) التهذيب ٦١٧/٢.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٧٤.

(٤) تعريف أهل التقديس ص ٤١.

(٥) ميزان الاعتدال ٢٨٩/٦.

بالسماع - يتفق مع موقف الطبري حيث قال: «خبر المدلس عندنا مقبول، إلا من كان منهم معروفاً بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة، فإنه إذا كان معروفاً بذلك لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلس فيه».

إلا أن الطبري توسع - فيما يظهر من قوله السابق -، حيث لم يعلق القبول بوجود صيغة التحمل الدالة على السماع، إنما علقه بتحقيق العلم بأن هذا الحديث قد دلس فيه^(١).

٥ - معارضة الطرق بعضها ببعض، والترجيح بالقرائن، ورد رواية المتفرد المخالف:

كان الإمام الذهلي يحكم على الحديث من خلال النظر في طريقه، والموازنة بينها، من أمثلة ذلك:

ما رواه البيهقي عن الذهلي أنه قال: «حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، شاذ، غير واقع على القلب، وهو خلاف ما رواه الناس عن ابن عمر»^(٢).

وقد نقل البيهقي عن أبي داود قوله في الحديث المتقدم: «هذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة».

ثم قال البيهقي: «..أما حماد بن سلمة فهو أحد أئمة المسلمين، حتى قال أحمد بن حنبل: إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتمه، فإنه كان شديداً على أهل البدع، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه... وإذا كان الأمر على هذا فالاحتياط لمن راقب الله تعالى ألاّ يحتاج بما يجد من أحاديثه مخالفاً لأحاديث الثقات الأثبات، وهذا الحديث من جملتها»^(٣).

ومن الأمثلة أيضاً: ما أخرجه محمد بن نصر المروزي عن محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن أنس رضي الله عنه أن صلى الله عليه وسلم قال: ((صلاة القاعد على

(١) يراجع: الباب الأول، الفصل الثامن، ص ٥١٧.

(٢) السنن الكبرى ١ / ٣٨٣ (ح ١٦٧٣).

(٣) مختصر خلافيات البيهقي ١ / ٤٦٣.

النصف من صلاة القائم)) قال محمد بن يحيى: والمحفوظ عندنا يعني أحاديث معمر، وشعيب، وعبيد الله بن عمر، وبكر بن وائل بن داود، كلهم عن الزهري، عن عبد الله بن عمرو، حديث هؤلاء؛ لأن الزهري لو كان سمعه من أنس رضي الله عنه لانتشر عنه ولقدما حديثه لأن حديث عبد الله يعني ابن عمرو مرسل. وحديث أنس رضي الله عنه من حديث المخرمي، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أنس رضي الله عنه عندنا غير محفوظ؛ لأن مالكا رواه عن إسماعيل بن محمد، عن مولى لعمر بن العاص، أو لعبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو، ومالك أولى لحفظه؛ ولأنه عن عبد الله بن عمرو مستفيض، قال: ولا نعرفه عن أنس رضي الله عنه من وجه يثبت^(١).

ومن الأمثلة أيضاً: روى الخطيب من طريق الذهلي، عن علي بن عبد الله، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ﴿...﴾ .
/ ﴿...﴾^(٢). ثم نقل الخطيب عن الذهلي قوله: «لا أعلم روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد غير ابن عيينة، وهو وهم، إنما روى الناس عن يحيى في هذا الإسناد حديث الإفلاس»^(٣).

وترجيح رواية الثقات أو رواية الأكثرين، ورد رواية المتفرد المخالف لهم، هو مما سلكه الطبري -أيضاً- في بعض الأخبار كما تقدم في الباب الثاني، الفصل التاسع.
إلا أن الأصل عند الإمام الطبري تصحيح الخبر طالما أنه وصل إليه بسند عدول رواته، متصل، ولمعناه ما يشهد له من أصول الشريعة..-على نحو التفصيل الذي ذكرته في بداية هذا الفصل-، فإذا عورض سند الحديث الذي صححه بطرق أخرى تخالفه فإنه عادة لا يرجح بينها.

ويظهر أن عناية الذهلي بالكشف عن العلل تفوق عناية الطبري -والله أعلم-؛ نظراً لما

(١) قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي - المختصر ص ١٩٨-.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) تاريخ بغداد ٦٥٨/٤.

عرف عن تأليفه لكتاب (علل حديث الزهري). فقد نال هذا الكتاب شهرة واسعة، وأشار إليه العلماء في كتبهم.

قال الدارقطني: «من أحب أن يعرف قصور علمه عن علم السلف، فليُنظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى»^(١).

والكتاب مبني على كتابه الأصلي (الزهریات)، فقد قال الذهلي: «لما جمعت حديث الزهري عرضت على علي بن المديني، فنظر فيه، فقال: أنت وارث الزهري! فبلغ ذلك أحمد بن صالح المصري، فلما دخلت مصر؛ قال لي: أحمد بن صالح المصري، وذاكرته في أحاديث الزهري: «أنت الذي سماك علي بن المديني وارث حديث الزهري؟ قلت: نعم! قال: بل أنت فاضح الزهري! قلت: لم؟ قال: لأنك أدخلت في جمعك أحاديث للضعفاء عن الزهري، فلما تبهرت في العلم؛ ضربت على الأحاديث التي أشار إليها، وبينت عللها»^(٢).

٦- ما يتعلق بالمنهج إجمالاً:

يظهر أن الإمام الذهلي كان يميل في حكمه إلى تحسين الظن، وعدم التدقيق والتفتيش.. -والله أعلم-.. يُفهم ذلك من خلال قول أبي حاتم، حيث قال: «لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أن الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً. وكيف سمع من أبان وهو يقول: بلغني عن أبان؟! قيل له: فإن محمد بن يحيى النيسابوري كان يقول: قد سمع! قال: محمد بن يحيى كان بابه السلامة»^(٣).

ولعله يُلمس شيء من ذلك من خلال قول الذهلي: «لست أدفع حديث فليح، يجوز أن يكون عطاء بن يسار حدث به عن أبي سعيد وعن أبي هريرة (رضي الله عنه)»^(٤). وقوله: «لست أقف على هذا الرجل المقرون مع عروة، إلا أني أتوهم أنه إبراهيم بن

(١) التهذيب ٣/٧٣٠.

(٢) الإرشاد للخليلي ١/٤١٠.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٩١.

(٤) فتح الباري لابن حجر ٦/٣٢٧.

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي»^(١).

وقال ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: «وقع في صحيح البخاري في الجهاد، تصريحه بالسماع من جده، وقال الذهلي في العلل: ما أظنه سمع من جده شيئاً»^(٢)..

وسأعرض فيما يلي رأيه في عدد من الرواة، وحكمه على بعض الأحاديث، مع ذكر أبرز ما قاله النقاد في ذلك لمحاولة تصور منزلته في النقد.. ثم أختتم ببيان خلاصة ما ظهر لي من ذلك..

(١) التهذيب ٥٤٦/٤ ت: (أبو عائد الله بن ربيعة).

(٢) التهذيب ٥٢٦/٢.

رأي الإمام الذهلي في عدد من الرواة^(١)، وحكمه على بعض الأحاديث، مع ذكر أبرز ما قاله النقاد في ذلك:

١ - حجاج بن أبي عثمان الصواف، أبو الصلت (ع).

وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي. زاد الإمام أحمد: «شيخ». وزاد الترمذي: «حافظ».

وقال يحيى القطان: «فطن، صحيح كيس».

ونقل ابن خزيمة عن الذهلي قوله: «متين»؛ قال ابن خزيمة: «يريد أنه ثقة حافظ».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ»^(٢).

٢ - حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري (بخ م ٤).

قال شعبة: «كان لا يحفظ».

وقال أبو حاتم: «هو صدوق، لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش».

وقال الذهلي: «كثير الخطأ والوهم».

وقال ابن حجر: «فقيه، صدوق له أوهام»^(٣).

٣ - دؤيد بن نافع الأموي مولاهم، أبو عيسى الدمشقي (د س ق).

وثقه الذهلي والعجلي.

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة».

وقال ابن حجر: «مقبول، وكان يرسل»^(١).

(١) اعتمدت فيما يتعلق بالرواة على ما ورد في التهذيب، والتقريب لابن حجر.. علماً بأن الحافظ ابن حجر -فيما

ظهر لي- لم يكثر من النقل عنه، مقارنة بغيره ممن أكثر ابن حجر من النقل عنهم عادة..

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب ٣٥٩/١، والتقريب ص ١٥٣.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب ٤٨٣/١، والتقريب ص ١٧٨.

٤ - سليمان بن كثير العبدي، البصري (ع).

ضعفه ابن معين.

وقال النسائي: «ليس به بأس إلا في الزهري فإنه يخطئ عليه».

ونقل ابن حجر عن العقيلي قوله: «مضطرب الحديث عن ابن شهاب وهو في غيره

أثبت». ثم قال ابن حجر: «وقال الذهلي نحو ذلك قبله».

وقال ابن حجر في التقريب: «لا بأس به في غير الزهري»^(٢).

٥ - سنان بن هارون البرجومي؛ أبو بشر الكوفي (ت).

وثقه الذهلي.

وقال النسائي: «ضعيف».

وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال الساجي: «ضعيف، منكر الأحاديث». قال ابن حبان:

«منكر الحديث جدًّا، يروي المناكير عن المشاهير».

وقال ابن حجر: «صدوق، فيه لين»^(٣).

٦ - شبيب بن سعيد التميمي الحبطي؛ أبو سعيد (خ خد س).

قال ابن المديني والدارقطني: «ثقة».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «هو صالح الحديث، لا بأس به».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وثقه الذهلي.

وقال ابن حجر: «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية بن وهب»^(٤).

٧ - عبد الله بن فروخ الخراساني، ويقال: اليمامي (د).

(١) انظر ترجمته في: التهذيب ٥٧٦/١، والتقريب ص ٢٠١.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب ١٠٦/٢، والتقريب ص ٢٥٤.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب ١١٩/٢، والتقريب ص ٢٥٦.

(٤) انظر ترجمته في: التهذيب ١٥٠/٢، والتقريب ص ٢٦٣.

قال البخاري: «تعرف وتنكر».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف».

قال الخطيب: «في حديثه نُكْرَة».

وقال الذهلي: «خراساني الأصل سكن المغرب، ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق، يغلط»^(١).

٨ - عبد الجبار بن عمر الأيلي؛ أبو عمر، ويقال: أبو الصَّبَّاح الأموي مولاهم (ت ق).

قال ابن معين: «ضعيف، ليس بشيء». وقال أبو داود والترمذي: «ضعيف».

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال أيضاً: «ضعيف الحديث، ليس بقوي»..

وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف، ليس محله الكذب».

وقال البخاري: «عنده مناكير». وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال الذهلي: «ضعيف جداً».

وقال ابن حجر: «ضعيف»^(٢).

٩ - عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني (ت).

قال ابن معين: «ليس بثقة، إنما كان صاحب شعر».

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «عليّ بدنة إن حدثت عنه حديثاً»، وضعفه جداً.

وقال البخاري: «منكر الحديث، لا يكتب حديثه».

وامتنع أبو زرعة من قراءة حديثه، وترك الرواية عنه.

وقال ابن حجر: «متروك»^(٣).

١٠ - محمد بن جابر بن سيّار السُّحيمي الحنفي؛ أبو عبد الله، اليمامي (د ق).

(١) انظر ترجمته في: التهذيب ٤٠٢/٢، والتقريب ص ٣١٧.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب ٤٦٩/٢، والتقريب ص ٣٣٢.

(٣) انظر ترجمته في التهذيب: ٥٩١/٢، والتقريب ص ٣٥٨.

قال ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي: «ضعيف».

وقال الإمام أحمد: «لا يحدث عنه إلا شر منه».

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «من كتب عنه باليمامة وبمكة فهو صدوق؛ إلا أن في أحاديثه تخاليط، وأما أصوله فهي صحاح».

وقال أبو حاتم: «ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه وكان يلقي، وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقاً، وحديثه عن حماد فيه اضطراب».

وقال البخاري: «ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير».

وقال أبو داود: «ليس بشيء».

وقال الذهلي: «لا بأس به».

وقال ابن حجر: «صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه، وخط كثير، وعمي فصار يلقي»^(١).

١١ - هَيَّاجُ بْنُ بَسْطَامٍ التِّمِّيُّ الْبُرْجُمِيُّ الْخَنْزَلِيُّ؛ أَبُو خَالِدٍ الْمُرَوِّيُّ (ق).

قال ابن معين: «ضعيف الحديث، ليس بشيء».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال أبو داود: «تركوا حديثه».

وقال الإمام أحمد: «متروك الحديث».

وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونه.

وقال الذهلي: «الهياج عندنا ثقة».

وقال ابن حجر: «ضعيف، روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة»^(٢).

١٢ - إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُلْقَمَةَ الْكَلْبِيِّ الْحَمْصِيُّ (حت).

(١) انظر ترجمته في: التهذيب ٥٢٧/٣، والتقريب ص ٤٧١.

(٢) انظر ترجمته في: ٢٩٣/٤، والتقريب ص ٥٧٦.

ذكره ابن حبان في الثقات.

ذكره محمد بن يحيى الذهلي في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، وقال: «مجهول، لم أعلم له رواية غير يحيى بن صالح الوُحاطي، فإنه أخرج إلي له أجزاء من حديث الزهري فوجدتها مقاربة».

قال الدارقطني: «أحاديثه صالحة».

وقال ابن حجر: «صدوق»^(١).

١٣ - إسحاق بن راشد الجزري؛ أبو سليمان الحرّاني (خ ٤):

قال ابن معين: «ليس هما في الزهري بذلك» فسئل: ففي غير الزهري؟ قال: «ليس بإسحاق بأس».

وذكر الذهلي بضعة رواية، وقال: «في بعض حديثهم اضطراب، والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطراباً».

وقال ابن حجر: «ثقة، في حديثه عن الزهري بعض الوهم»^(٢).

١٤ - النعمان بن أبي شَيْبَةَ؛ عُبَيْد الصنعاني، أو الجَنْدي (د).

قال ابن معين: «ثقة مأمون، كيس كيس».

وقال الذهلي: «من ثقات أهل اليمن».

وقال أبو حاتم: «شيخ». وذكره ابن حبان في الثقات قلت: وقال ابن حجر: «ثقة»^(٣).

(١) انظر ترجمته في التهذيب ١/١٣٠، والتقريب ص ١٠٣.

(٢) انظر ترجمته في التهذيب ١/١١٨، والتقريب ص ١٠٠.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب ٤/٢٣١، والتقريب ص ٥٦٤.

أستخلص مما تقدم في هذه التراجم:

١. خالف الذهلي فوثق رواية جرحهم غيره، في خمسة رواة، وهم: دؤيد بن نافع، وسانان بن هارون، وعبد الله بن فروخ، ومحمد بن جابر بن سيار^(١)، وهياج بن بسطام.
٢. وثق الذهلي شبيب بن سعيد (وشبيب اختلف الأئمة فيه بين توثيقه، وبين كونه لا بأس به).
٣. قال في إسحاق بن يحيى: إنه مجهول لرواية واحد عنه، مع تصريحه بأن حديثه الذي وقف عليه مقارب. بينما قال ابن حجر: صدوق، وقال الدارقطني أحاديثه صالحة.

وقد استشهد العلماء ببعض أقوال الذهلي ضمن نقولاتهم عن كبار الأئمة فيما يتعلق بأحكامهم على الحديث، من ذلك ما يلي:

١- روى البيهقي من طريق جعفر بن برقان، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين، فعرض لنا طعام، فاشتبهنا فأكلناه، فدخل علينا رسول الله ﷺ فبدرتني حفصة، وكانت ابنة أبيها، فقصت عليه القصة، فقال رسول الله ﷺ: ((اقضيا يوماً آخر)).

قال البيهقي: «هكذا رواه جعفر بن برقان، وصالح بن أبي الأخضر، وسفيان بن حسين، عن الزهري، وقد وهموا فيه عن الزهري».

ثم روى من طريق ابن جريج، قال: قلت لابن شهاب: «أحدثك عروة عن عائشة، أنها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين؟ فقال: «لم أسمع من عروة في هذا شيئاً. ولكني حدثني ناس في خلافة سليمان بن عبد الملك عن بعض من كان يدخل على عائشة، أنها قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين، فأهدي لنا هدية، فأكلناها فدخل علينا رسول الله ﷺ، فبدرتني حفصة...»-الحديث-.

ثم رواه البيهقي من طريق سفيان، قال: سمعناه من صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن عروة عن عائشة، قالت: ((أصبحت أنا وحفصة صائمتين فأهدي لنا طعام...))

(١) قال فيه: «لا بأس به».

الحديث. قال سفيان: فسألوا الزهري، أنا شاهد، فقالوا: هو عن عروة؟ قال: لا! وقال أبو بكر الحميدي: «أخبرني غير واحد عن معمر، أنه قال في هذا الحديث: لو كان من حديث عروة ما نسيته، فهذان ابن جريج وسفيان بن عيينة شهدا على الزهري، وهما شاهدا عدل، بأنه لم يسمعه من عروة، فكيف يصح وصل من وصله؟»
وسئل أبو زرعة وأبو حاتم عن هذا الحديث من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، فقالا: «هو خطأ. الصواب: ما رواه مالك وابن عيينة ويونس بن يزيد وعبيد الله العمري عن الزهري، عن عروة، عن النبي ﷺ مرسل».

وقال الترمذي سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: «لا يصح حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة». قال البيهقي: «وكذلك قال: محمد بن يحيى الذهلي، واحتج بحكاية ابن جريج، وسفيان بن عيينة، ويارسال من أرسل الحديث عن الزهري من الأئمة».

وقال الذهلي - كما نقل عنه في تاريخ دمشق -: «وحديث سفيان، يعني ابن أبي حسين، وجعفر، وصالح، عن عروة، وهم لا شك فيه»^(١).

٢- روى البيهقي من طريق روح بن غطيف، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه، قال: ((تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم)).
قال ابن المبارك: «رأيت روح بن غطيف؛ صاحب الدم قدر الدرهم عن النبي ﷺ، فجلست إليه مجلساً فجعلت أستحيي من أصحابي أن يروني جالساً معه لكثرة ما في حديثه يعني المناكير».

وروى البيهقي من طريق أحمد بن العباس، أنه قال: قلت ليحيى بن معين تحفظ عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((تعاد الصلاة في مقدار الدرهم من الدم))؟ فقال: لا والله! ثم قال: عمن؟ قلت: «حدثنا حمز بن عون». قال: «ثقة. عمن؟» قلت: «عن القاسم بن مالك المزني». قال: «ثقة. عمن؟» قلت: «عن روح بن

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٠/٤ (ح ٨١٤٨ - ٨١٥١)، وعلل الحديث لابن أبي حاتم ص ٢٦٥، وتاريخ

غطيف». قال: «ها!» قلت: «يا أبا زكريا ما أرى أتينا إلا من روح بن غطيف؟» قال: «أجل».

وروى العقيلي عن البخاري أنه قال: «هذا الحديث باطل، وروح منكر الحديث». وقال ابن حبان في روح: «...أنه يروي الموضوعات عن الثقات»، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث جداً».

وقال أبو أحمد -ابن عدي-: «هذا لا يرويه عن الزهري فيما أعلمه غير روح بن غطيف، وهو منكر بهذا الإسناد».

وقال الدارقطني: «لم يروه عن الزهري غير روح بن غطيف... وهو متروك». وجزم بكونه موضوعاً ابن الجوزي فذكره في موضوعاته من طرق، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وضعفها كلها، ثم نقل عن البخاري أنه حديث باطل.

وقال ابن حبان: «هذا حديث موضوع لا شك فيه، ما قاله رسول الله ﷺ، وإنما هو اختراع اخترعه أهل الكوفة في الإسلام».

وقال البيهقي: «فيما بلغني عن محمد بن يحيى الذهلي قال: أخاف أن يكون هذا موضوعاً، وروح هذا مجهول».

وتعقبه ابن الملقن فقال: «في جهالته وقفة، فقد روى عنه القاسم بن مالك، ونصر بن حماد، وأسد بن عمرو البجلي، وعرف الناس دبره، كما قدمناه عنهم»^(١). قلت: ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات التي ترجمت لروح من ذكر أنه مجهول.

٣- روى البيهقي من طريق أبي العالية أن النبي ﷺ أمر من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة.

قال البيهقي: «فهذا حديث مرسل، ومراسيل أبي العالية ليست بشيء، كان لا يبالي عمن أخذ حديثه...».

ثم رواه البيهقي عن كل من الحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والزهري مرسلًا. وقال

(١) انظر: سنن البيهقي الكبرى ٤٠٤/٢ (ح ٣٨٩٦-٣٨٩٨)، والضعفاء الكبير للعقيلي ٥٦/٢، والبدر المنير ٤/

البيهقي: «وهذه الروايات كلها راجعة إلى أبي العالية الرياحي».

وقال ابن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي: «حديث الضحك في الصلاة أن النبي ﷺ أمره أن يعيد الوضوء والصلاة، كله يدور على أبي العالية».

قال علي بن المديني: «فقلت: قد رواه الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا!»

فقال عبد الرحمن: «أخبرنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال: أنا حدثت به الحسن عن حفصة عن أبي العالية». قلت له: قد رواه إبراهيم عن النبي ﷺ. فقال عبد الرحمن: «نا شريك عن أبي هاشم، قال: أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية». فقال علي: قلت لعبد الرحمن: «فقد رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا». قال عبد الرحمن: «قرأت هذا الحديث في كتاب ابن أخي الزهري، عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن الحسن». وقال الإمام أحمد: «ولو كان عند الزهري أو الحسن فيه حديث صحيح لما استجازا القول بخلافه...».

وقال -أيضًا-: «ليس في الضحك حديث صحيح».

وقال ابن عدي: «وأكثر ما نقم على أبي العالية هذا الحديث، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له وبه يعرف، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة».

وقال ابن معين: «مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن، ومرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث الضحك في الصلاة، ومرسل الزهري ليس بشيء».

وقال البيهقي: «وقد روي ذلك بأسانيد موصولة إلا أنها ضعيفة...».

وجاء عن أبي عبد الله الشافعي في حديث الضحك في الصلاة: «لو ثبت عندنا الحديث بذلك لقلنا به...».

وقال الذهلي: «لم يثبت عن النبي ﷺ في الضحك في الصلاة خبر».

ونقل ابن الملقن قول الذهلي السابق ثم قال: «وهو كاف في الرد على المخالف».

كما سئل الذهلي أيضًا عن حديث أبي العالية وتوابعه في الضحك، فقال: «واه،

ضعيف»^(١).

أستنتج مما سبق:

أنه ظهر في هذه الأمثلة استشهاد العلماء بأقوال الذهلي في نقده للحديث، كما ظهرت موافقته في أحكامه لكبار أئمة هذا الشأن كالإمام أحمد، وعبد الرحمن بن مهدي، والبخاري، وأبي حاتم، وغيرهم..

لكن فيما يتعلق بأحكامه على الرواة -التي ذكرتها آنفاً- فإن حكم الذهلي في بعضهم يُلمح فيه شيء من التساهل، وتحسين الظن. إلا أنه ليس من الإنصاف الجزم بذلك، إذ لم يصلنا من نتاجه العلمي إلا القليل اليسير، وأقوال متفرقة في بطون الكتب.

ولم أجد فيما وقفت عليه من كلام الأئمة من ذكره بتساهل أو نحو ذلك، إلا قول أبي حاتم فيه: «كان بابه السلامة». وأبو حاتم إمام جهبذ، إلا أنه -مع علو قدره- معروف بتشده. والله أعلم.

وبالعموم فإنه يظهر من مجمل ما نقلته عن الذهلي، بعض ما سبق ذكره في ترجمته من كلام العلماء عن متانته في هذا العلم الشريف، ومترلته؛ من ذلك قول الخليلي: «إمام، متفق عليه، يقارن بأحمد وإسحاق...».

ومن ذلك -أيضاً- أن ابن تيمية عدّه في مصاف أئمة الحديث -خبراء الأسانيد، وأحوال الرواة- مع شعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق..

وأعتقد أن دفن الكثير من كتبه أعاققت عن وصول الكثير مما بذله في هذا العلم، فلم يتسنى لمن بعده الاستفادة من علمه بقدر ما تسنى مع غيره من العلماء.

وهو مع علو قدره إلا أن أكثر ما اشتهر به بين العلماء عنايته بمرويات الزهري، حتى لقبوه بالزهري.

قال سعيد بن منصور لابن معين: «لَمْ لَا تَجْمَعُ حَدِيثَ الزَّهْرِيِّ؟» فقال: «كفانا

(١) انظر: سنن البيهقي الكبرى ١/١٤٦ (ح ٦٦٠-٦٦٥)، والكامل لابن عدي ٣/١٦٩، والبدر المنير لابن الملقن

محمد بن يحيى جمع حديث الزهري»^(١).

وقال الإمام أحمد: «ما رأيت أحداً أعلم بحديث الزهري منه، ولا أصح كتاباً منه»^(٢).
ومع شهرته بذلك، فقد قال أبو حاتم: «قدم محمد بن يحيى النيسابوري الريّ، فألقيت عليه ثلاثة عشر حديثاً من حديث الزهري، فلم يعرف منها إلا ثلاثة أحاديث، وسائر ذلك لم يكن عنده، ولم يعرفها»^(٣)!

وعلق ابن حجر على هذه الحادثة، فقال مثنيّاً على أبي حاتم: «وهذا يدل على حفظ عظيم، فإن الذهلي شهد له مشايخه، وأهل عصره بالتبحر في معرفة حديث الزهري، ومع ذلك فأغرب عليه أبو حاتم»^(٤).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فإنه مع إمامته وسعة روايته وقوة حفظه؛ إلا أنه لم يشتهر بين العلماء في ميدان سير الأحاديث ونقدها بقدر ما اشتهر الإمام الذهلي في ذلك.
ولكن يشترك كلا الإمامين في أنه لم يُلمس في أحكامهما على الحديث والرواية تشدد أو تعسف. رحمهما الله رحمة واسعة...

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا وحبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

(١) التهذيب ٧٢٩/٣.

(٢) انظر: التهذيب ٧٢٨/٣.

(٣) الجرح والتعديل ٣٥٨/١.

(٤) انظر: التهذيب ٥٠٢/٣.

الخاتمة

وتشتمل على أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث..

الخاتمة

أحمد الله ﷻ الذي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث، وأسأله جلّ وعلا أن يكون على الوجه الذي يرضاه.

وبعد.. فقد توصلت في هذا البحث إلى نتائج من أبرزها ما يلي:

١. الإمام الطبري من أحد أئمة الإسلام الأفذاذ، وقد نال مكانة علمية عالية شهد له بها كبار العلماء.
٢. تلقى الإمام الطبري العلم على معظم العلماء الأفذاذ في عصره، وسمع عن الكثيرين من الشيوخ أصحاب الأسانيد العالية. وكان الكثير ممن أخذ عنهم الحديث هم من شيوخ البخاري ومسلم.
٣. الإمام الطبري يعتني بالخبر سنداً ومتناً، وله نظرة شمولية في نقد الخبر، وأهله لذلك أنه من العلماء الذين جمعوا بين الحديث والفقه، وله دراية واسعة بالنصوص الشرعية.
٤. الإمام الطبري كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن لا يرون التفريق بين الصحيح والحسن، فالحسن عندهم داخل ضمن الصحيح.
٥. الإمام الطبري كان في حكمه على الأخبار التي ضعفها أو أعلاها موافقاً -في غالبها- لأحكام أئمة الحديث الذين انتقدوا هذه الأخبار، ولم يشذ الإمام الطبري عنهم إلا نادراً.
٦. الأصل عند الإمام الطبري أنه لا يحتج إلا بما صح عنده من الأخبار. وقد يضعف سند الخبر ويصح معناه؛ لاعتبارات أخرى تحصلت لديه من خلال النظر.
٧. صحح الإمام الطبري -في حالات عديدة- أسانيد أخبار رواها من طريق رواة عُرفوا بضعفهم، ولم يرو متابعات لهم في الكثير من هذه الحالات، وهذا يدل على تساهله. لكنه كان حريصاً على إيراد الشواهد للخبر، وكأنه يعني بذلك بيان أن للخبر أصلاً. وكثيراً ما يردف الشواهد بما يؤيدها من أقوال السلف من الصحابة والتابعين.

٨. يظهر أن الإمام الطبري أكثر تساهلاً من ابن حبان، إذ يوجد عدد غير قليل من الرواة الذين صحح الإمام الطبري أخبارهم، ذكرهم ابن حبان في المجروحين، وتكلم فيهم النقاد، وظهر رجحان الجرح فيهم.
٩. يظهر أن الحد الأدنى من الصفات اللازم توفرها في الراوي ليحتج الإمام الطبري بروايته: ثبوت عدالته، التي تمنعه من الكذب، وألا يكون متروك الرواية، مع توفر شواهد ترجح في نظره جانب احتمال إصابة الراوي فيما رواه. وهذا منهج نلاحظه عادة عند الفقهاء.
١٠. الإمام الطبري يستلزم ثبوت العدالة في الراوي حتى ترتفع جهالته، وإلا فهو غير محتج بروايته. وهذه علامة فارقة تميزه عن الحافظ ابن حبان الذي مذهبه: «من لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم».
- كما ظهر بالدراسة أن الإمام الطبري يحتمل عادة جهالة الرواة إذا كانوا من طبقة كبار التابعين.
١١. أن الإمام الطبري ضعف أسانيد أخبار ظهر بعد دراستها أنها من رواية مختلطين. وأما ما صححه من روايتهم فلم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لأنه ظهر بعد دراسة الحالات التي صححها، أحد الأمور التالية:
- أ. أن الراوي قد تغير حفظه ولم يصل إلى حد الاختلاط في رأي بعض الأئمة.
- ب. أن المختلط قد توبع في روايته.
- ج. أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.
١٢. الإمام الطبري يضعف الخبر إذا ظهر له أن أحد رواته لم يدرك، أو لم يسمع ممن روى عنه. إلا أنه صرح بقبول مراسيل العدول الذين يتحفظون من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنهم؛ كمراسيل الشعبي. وهذا مذهب طائفة من الفقهاء.
١٣. صرح الإمام الطبري أن خبر المدلس عنده مقبول، إلا من كان معروفاً بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة، فإنه إذا كان معروفاً بذلك لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلّس فيه.

وقد ظهر لي بالدراسة أن هناك أخباراً صحح أسانيدها، وقد رواها من طرق مدلسين وقد عنعنوا في روايتهم، ومنهم من كان في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين. وهذا يعد تساهلاً في الحكم.

١٤. يرى الإمام الطبري أنه لا يترك الاحتجاج بالراوي بمجرد أن يُدعى عليه بدعة ما، وإلا للزم بذلك ترك الاحتجاج برواية محدثي الأمصار كلها؛ لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسبته ناسبون إلى ما يرغب عنه قوم، ويرتضيه آخرون.

١٥. يقبل الإمام الطبري زيادة الثقة دون قيد، كالحاكم، وابن حبان، والنووي.. ومن ذلك أنه يقدم المتصل على المرسل على وجه العموم.

١٦. إذا صح الخبر عند الإمام الطبري عن رسول الله ﷺ فإنه لا يدفعه عنه مخالفة راويه له.

١٧. لم يستلزم الإمام الطبري عند استعماله لمصطلح (الشذوذ) وجود مخالفة في الرواية، حيث استخدمه قاصداً به التعبير عن التفرد في معنى الرواية.

١٨. يظهر أن الإمام الطبري عندما يتكلم عن الاضطراب، فإنه يقصد به مطلق الاختلاف، بغض النظر عن تساوي الروايات في القوة أو عدم تساويها..

١٩. يلاحظ في باب الإعلال أن الإمام الطبري كان متساهلاً بالعموم، وكان في كثير من الأحيان لا ينحو منحى نقاد المحدثين في مقابلة أوجه الحديث المختلف فيها، والموازنة بينها بغية الوصول إلى الوجه الراجح، بالرغم مما تحصل لديه من طرق عديدة للحديث الواحد.

إنما كان يقف عادة موقف الفقيه في الحكم على هذا النوع من الأحاديث، فلا يأخذ بعين الاعتبار ما ظهر من أوجه المخالفة طالما أن الحديث قد وصل إليه بسند عدول رواته، وطالما أن معناه مما يوافق أصول الشريعة.

٢٠. يقف الإمام الطبري عادة موقف عالم الحديث الناقد، الدقيق إذا احتاج إلى التوفيق بين أدلة متعارضة لا يمكن الجمع بينها، أو استنكر في الرواية معنى غريباً، أو ظهر له مخالفة في متن الخبر لما ثبت وعلم شرعاً، ونحو ذلك.

٢١. حالات إعلاله للخبر المختلف فيه، على طريقة نقاد الحديث لا تعد كثيرة

مقارنة بما صححه من الأخبار التي أعلمها غيره بالاختلاف. وقد ظهرت هذه الحالات التي يعمل بها الخبر في تفسيره، وتاريخه، وأحياناً عند تناوله لفقه الأحاديث في تهذيبه.

٢٢. الإمام الطبري يقدم الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وكان حريصاً على ذلك، طویل النفس. ونظراً لبراعته الفائقة في التوفيق بينها، فإن ذلك أدى إلى قلة حالات لجوئه إلى تدقيق النظر في أوجه الخبر، والترجيح بين الروايات، والأخذ بالأصح، وتخطئة ما يخالفها على منهج أئمة الحديث.

٢٣. الإمام الطبري كان بالعموم لطيف العبارة في النقد، متزناً، بعيداً عن التهويل، والتشنيع، منصفاً في عرضه لآراء الآخرين الذين يخالفونه في تصحيحه للخبر.

٢٤. يندر أن يصرح الإمام الطبري بسبب تضعيفه للخبر. وكان أكثرَ تعبير استخدام الإمام الطبري في تضعيف الخبر قوله: (في إسناده نظر). كما أنه أكثرَ من التعبير عن تضعيف الأخبار بقوله: (واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين) ونحو ذلك.

٢٥. أكثر الإمام الطبري -نسبياً- من استخدام لفظة (غلط) عند تعبيره عن وهم الراوي أو خطئه.

٢٦. استشهاد العلماء بأحكام الإمام الطبري في باب التضعيف والإعلال كان قليلاً، مقارنة بما نقلوه عنه مما يتعلق بفتاواه الفقهية، وغير ذلك.

٢٧. تبرز سمة الإمام الطبري كمحدث من خلال سعة روايته وإطلاعه، ودقته في عرض الطرق، وصيغ الأداء، وبيان ألفاظ المتون واختلافاتها.

وقد وجدت عنده من الطرق ما لم أجده عند غيره فيما اطلعت عليه من المصنفات. وهو بذلك قد قدم للنقاد ما يعينهم في الترجيح بين طرق الحديث المختلف فيها.

والله أعلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

{ الفهارس العامة }

ويشتمل على الفهارس الآتية:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس الرواة المترجم لهم.
- ٥- فهرس المسائل والفوائد.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ A @ ? > = < ; : ﴾	١٩	١٩٢
﴿ j i h g f e ﴾	٢٠	١٩٢
﴿) (' & % ﴾	٣٠	٨٧٤ ، ٢٠٧
﴿ / . - , ﴾ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ	٣٠	٨٧٤ ، ٩٤٦ ، ١٠٠٨
﴿ N M L K J I ﴾	٣١	٨٧٤ ، ٩٤٦
﴿ \ [Z Y W V U T S R Q ﴾	٣٢	٨٧٤ ، ٩٤٦
﴿ l k j i h g f e d c a ` _ ﴾	٣٣	٨٧٤ ، ٩٤٧
﴿ t s r q p o n m ﴾		
﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾	١١٩	٩١٨
﴿ I H G F E D ﴾	١٢١	٢٠٠
﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾	١٣٣	٣٥٩
سورة آل عمران		
﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٩٧	١٧٣

الصفحة	رقمها	الآية
٣١٠، ١٧٣، ٥٠٧	٩٧	﴿ } ~ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾
٣٨١	١٩٩	﴿ z y x { } ~ ﴾
سورة النساء		
٩٨٩	٢٣	﴿ X W V U T S ﴾
سورة المائدة		
٧١٨	٤	﴿ q p o n l k j i g f e d ﴾ ﴿ v u t s r ﴾
٤٤٩، ١٢٩، ٩٦٩	٦	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾
٧٨٨	٣٨	﴿ / وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَتْ ﴾
٤٩٢	٨٧	﴿ j i h g f e d c b a ﴾
سورة الأنعام		
٣٣٦	١٩	﴿ ، + * (' ! % \$ # " ﴾
٤٢٨	٨٢	﴿ & % \$ # " ! ﴾
٤١٠	٩١	﴿ . - , + *) (' & % \$ # " ! ﴾
سورة الأعراف		

الصفحة	رقمها	الآية
٧٢٦، ٢٠١	١٧٢	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ: < = > ﴾
٩٨٣، ٩٤٢		
٧٢٧	١٧٢	﴿ H F E C B A @ ? ﴾
		سورة هود
٨٠٨، ٤٣٣	٤٦	﴿ + *) (﴾
		سورة يوسف
٣٦٠	١٠٠	﴿] \ [Z ﴾
		سورة الرعد
٩٩٩، ٦٦٧	٤٣	﴿ ' () * + , - . / الْكِتَابِ ﴾
		سورة الإسراء
٩٢٥	١	﴿ (' & % \$ # " ! ﴾
٩٠٥، ٩٠٤	٢٣	﴿ z y x w ﴾
١٠٠٧		
١٠٠٧، ٩٠٤	٢٤	﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾
		سورة الكهف
٢٠٧	٥٠	﴿ v u t s r q p o n m l ﴾
		سورة الفرقان

الصفحة	رقمها	الآية
٦٧٤، ٩١٠،٦٧٧ ٩٣٩	٦٨	﴿ ! " # \$ % & ' () * + , - . ﴾ / وَلَا يَزْنُونَ ﴿
		سورة الشعراء
٥٤١	٢١٤	﴿ Q P O ﴾
		سورة الروم
١٢٦	١٧	﴿ - . / تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾
		سورة لقمان
٤٢٨	١٣	﴿ D C B A ﴾
		سورة السجدة
٩٣٣	٤	L K J I H G F E D C B A @ ﴿ ﴿ M
		سورة فاطر
٣٢٢، ٢٧٨	٣٢	﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾
٢٧٨	٣٣	﴿ M L K ﴾
٣٢٢	٣٤	﴿ ` _ ^] \ [﴾
٧٦٣، ١١٧	٣٧	﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الصافات		
﴿ وَفَدَيْنَهُ : ; ﴾	١٠٧	٧٣٢
سورة غافر		
﴿ D C B ﴾	١٩	١٠٩
﴿ K J I ﴾	٢٠	١٠٩
سورة فصلت		
﴿ z y x w v u t s r q p ﴾	٩	٩٣٣
﴿ *) (' & % \$ # " ! ﴾	١٢	٩٣٣
سورة الشورى		
﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾	٣٠	٧٥٥، ٧٥٨، ٩٠٨
سورة الدخان		
﴿ p o n m k j i h g f e d ﴾	١١، ١٠	٤٤١
سورة النجم		
﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾	٣٧	١٢٠
سورة الرحمن		

الصفحة	رقمها	الآية
٩٣٦ ، ٤٢٣ ٩٨٦	٧٦	﴿ O N M L K ﴾
سورة المدثر		
٩٤٨ ، ٨٦٥	٢٦	﴿ G F ﴾
٩٤٨ ، ٨٦٥ ١٠٠٣	٢٩	﴿ T S ﴾
سورة الانشقاق		
١٠٣١	١	﴿ / . - , ﴾
سورة الفجر		
٥٢٥	٢٦ ، ٢٥	﴿ ﴿٢٦﴾ / . - , + *) (' & ﴾
سورة الزلزلة		
٧٥٥ ، ٧٥٤ ٩٠٨ ، ٧٥٨ ١٠٠٦	٨ ، ٧	a ` _ ^] \ [Z Y X W ﴿ d c b ﴾

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١	ائذنوا له، مرحبًا بالطيب ...	عليّ بن أبي طالب	٥٤٨
٢	أتاني جبريل بالبُرّاق ...	أبو بكر الصديق	٩٢٦
٣	أتى رسول الله ﷺ سُبَّاطَة قوم ...	حذيفة	٩٣٧، ٦٦٢، ٦١٥
٤	أتيت بالبراق ...	أنس بن مالك	٩٢٦
٥	أحبب حبيبك هونًا ما ...	عليّ بن أبي طالب	٧٤٩، ٦٩١
٦	احتجموا في خمس عشرة ...	ابن عباس	٦٥٤
٧	احتجموا يوم الخميس ...	ابن عمر	٧١٠
٨	اخْرُجُوا، فَصَلُّوا على أَخٍ لَكُمْ ...	جابر بن عبد الله	٣٨١
٩	إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد ...	سلمان الفارسي	٧١٨، ٤٣٠
١٠	إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه ...	عديّ بن حاتم	٧١٨
١١	إذا أرسلت كلبك وسميت ...	عدي بن حاتم	٧٢٣
١٢	إذا أقيم على السارق الحد ...	عبد الرحمن بن عوف	٧٩٥
١٣	إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه ...	عبد الرحمن بن عوف	٣٦٧
١٤	إذا أكل الكلب فيها فلا تأكل منه ...	عدي بن حاتم	٧٢٤، ٧١٩
١٥	إذا توضأ الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث ...	علي بن أبي طالب	٤٠٣
١٦	إذا سجد أحدكم فليزق أنفه بالحضيض ...	ابن عباس	٧٧٤
١٧	إذا شك أحدكم في الأمر ...	المقداد	٣٣٠
١٨	إذا صلى أحدكم فلم يجد ما يستتر به ...	أبو هريرة	٨٣٨
١٩	إذا صلى أحدكم فلم يكن بين يديه ما يستتره ...	أبو هريرة	٨٣٩
٢٠	إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ...	أبو هريرة	٨١٩

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٢١	إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ ...	أبو هريرة	٣٨٣
٢٢	إذا كان رأسُ الخمسِ والعشرين والمائتين ...	حذيفة بن اليمان	٣٨٨
٢٣	إذا كان يومُ القيامةِ يُودي ...	ابن عباس	١١٧
٢٤	إذا نكح الرجل المرأة ...	عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده	٢٢٦
٢٥	أرأيتَ ما رأيتَ مما تكره ...	أبو إدريس	٩٠٨، ٧٥٨، ٧٥٥
٢٦	أربع من الجاهلية، لن يدعها الناس ...	أبو هريرة	٥٤٣
٢٧	اعبدِ اللهَ ولا تُشركْ به شيئاً ...	أبو المُتَنَفِّق	٢٨٢
٢٨	اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً ...	أبو قلابة	٤٩٢
٢٩	أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهَمَزِهِ ...	عبد الله بن مسعود	٣٩٣
٣٠	اقتلوا مَوَاقِعَ البَهِيمَةِ ...	ابن عباس	٩٥٨
٣١	اقتلوه، وحرِّقوه ...	عليٌّ	٩٧٢
٣٢	اقضيا يوماً آخر ...	عائشة	١٠٣٩
٣٣	أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ...	الحسن	٥٠٢، ٥٣٥
٣٤	أَكْثَرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ...	أبو الدَّرْدَاءِ	٤١٣
٣٥	أَلَا أُخْبِرُكُمْ لِمَ سَمَّى اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَهُ ...	معاذ بن أنس	١٢٦
٣٦	ألا ترون إلى قول لقمان ...	عبد الله بن مسعود	٤٢٨
٣٧	أما الصيب والمطر كانا رجلاً ...	ابن عباس وابن مسعود وناس من أصحاب النبي	١٩٢
٣٨	أما تركت أعرابيتك ...	الزبير	٤٧٣

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٣٩	أن أبا بكر رضي الله عنه كان يأكل مع النبي ...	أبو إدريس	٩٠٨
٤٠	أن أبا بكر رضي الله عنه ، كان جالساً عند النبي ...	أنس	٩٠٨
٤١	إن إبليسَ لما أنزلَ ...	أبو أمامة الباهلي	٢١٦
٤٢	إن الله يرفعُ بهذا الكتابِ أقواماً ...	عمر	٢٩٨
٤٣	إن الماء لا ينجسه شيء ...	ابن عباس	٩٧٠
٤٤	أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للزبير ...	خارجة بن زيد، عن أبيه	٨٨١
٤٥	أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفرس ...	مُجمّع بن جارية	٨٩٣، ٨٧٧
٤٦	أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ...	أبو عمرة	٩٠١
٤٧	أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من ضحك أن يعيد الوضوء ...	أبو العالية	١٠٤٢
٤٨	أن النبي صلى الله عليه وسلم : سئل عن الكبائر ...	ابن مسعود	٦٧٤
٤٩	إن أول شيء خلق الله القلم ...	ابن عباس	٦٨٧
٥٠	إن أول ما خلق الله القلم ...	ابن عمر أو ابن عباس	٦٨٢
٥١	إن أول ما خلق الله القلم ...	عبادة بن الصامت	٦٨٨
٥٢	أن تجعل لله نداً ...	عبد الله بن مسعود	٩٣٩، ٩١٠
٥٣	إن تحت كلِّ شعرةٍ جنابةً ...	أبو هريرة	١٣٠
٥٤	أن تدعو لله نداً ...	عبد الله بن مسعود	٦٧٤، ٩٣٩، ٩١٠
٥٥	أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم للفرس سهمين ...	ابن عمر	٨٧٧

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٥٦	إِنَّ عَبْدَ الْمَطْلَبِ لَمَّا أَمَرَ بِحُفْرِ زَمْزَمَ نَذَرَ لِلَّهِ ...	معاوية بن أبي سفيان	٣٥٥
٥٧	إِنْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يَحْتَجِمُ فِيهِ مُحْتَجِمٌ ...	ابن عمر	٧٠٧
٥٨	إِنْ مِنْ خَيْرٍ مَا تَدَاوَى بِهِ النَّاسُ ...	سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ	٨٦٧
٥٩	إِنْ هَذِهِ أَيَّامٌ طُعْمٍ وَشُرْبٍ ...	علي بن أبي طالب	٩٥٢
٦٠	أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ...	عبد الله بن عباس	٢٠٨
٦١	إِنَّكَ رَجُلٌ شَدِيدٌ، تَزَاحِمُ عَلَى الْحَجَرِ ...	عمر بن الخطاب	٢٦٧
٦٢	إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ مَا لَقِيتُ فِي اللَّهِ ...	معاذ بن جبل	١١٣
٦٣	أَوَّلُ الْآيَاتِ الدَّجَالِ، وَنَزُولُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ...	حذيفة بن اليمان	٤٤١
٦٤	أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ ...	ابن عباس	٦٨٠
٦٥	أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ...	عبد الله بن مسعود	٦٧٥
٦٦	أَيُّمَا عَامِلٍ أَصَابَ فِي عَمَلِهِ فَوْقَ رِزْقِهِ ...	الصدّيقة ابنة الصديق	٢٧٣
٦٧	تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ ...	أبو أيوب الأنصاري	٤٤٩
٦٨	تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ...	ابن عباس	٧٩٦، ٧٨٩
٦٩	تَعَادَ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهَمِ ...	أبو هريرة	١٠٤٠
٧٠	ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ...	الحسن بن عبد الرحمن بن عوف	٣٠١
٧١	ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ ...	أبو ذرّ	٥٤٤
٧٢	ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ ...	أبو هريرة	٥٤٤

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٧٣	﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا... الآية﴾ فَأَمَّا السَّابِقُ...	أبو الدرداء	٣٢٢
٧٤	﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا... الآية﴾ قال: ((هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة...))	أبو سعيد الخدري	٢٧٨
٧٥	حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرَ...	أبو رَزِينِ الْعُقَيْلِي	٣٦١
٧٦	الحجامة تزيد في العقل...	ابن عمر	٧١٢
٧٧	الحجامة على الريق أمثل...	ابن عمر	٧٠٨
٧٨	الحجامة يوم الثلاثاء...	مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ	٦٥٦، ١٠٦
٧٩	خلق الله الأرض يوم الأحد...	ابن عباس	٩٣١
٨٠	خلق الله التربة يوم السبت...	أبو هريرة	٩٣٢
٨١	خير ما يجتمعون فيه: سبع عشرة...	ابن عباس	٦٥٢
٨٢	خير يوم تجتمعون فيه...	ابن عباس	٦٥٠
٨٣	خَيْرُ يَوْمٍ تَحْتَجِمُونَ فِيهِ سَبْعَ عَشْرَةَ...	ابن عباس	٦٥١
٨٤	الذبيح إسحاق...	العباس	٧٣٨، ٧٣٤
٨٥	الرَّحْمُ شَجْنَةٌ...	ابن مسعود	٥٦٣
٨٦	الزاد والراحلة...	ابن عمر	١٦٥
٨٧	السبيل إلى الحج الزاد والراحلة...	ابن عمر	١٦٥
٨٨	سَمَّى اللَّهُ الْحَرْبَ خَدْعَةً عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ...	علي	٥٤٦
٨٩	الشيخ والشيخة فارجموهما...	زيد بن ثابت	٥٣٨
٩٠	الصائم في السفر كالمفطر...	عبد الرحمن بن عوف	١٧٥
٩١	الصائم في السفر كالمفطر...	أبو سلمة بن عبد الرحمن	٤٦٠
٩٢	صلاة القاعد على النصف...	أنس	١٠٣١

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٩٣	صنفان من أمي ...	ابن عباس	٢٤٦
٩٤	ضَعْ أَنْفَكَ يَسْجُدْ مَعَكَ ...	ابن عباس	٧٩٥ ، ٧٧٠
٩٥	طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبٌ مِنَ الْقُرْآنِ ...	أوس بن حذيفة	١٣٧
٩٦	على رفارف خُضِرَ ...		٩٣٦
٩٧	فيومئذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ...	أبو قلابة عمن أقرأه النبي ﷺ	٥٢٥
٩٨	قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن ...	عبد الرحمن بن عوف	٨١٨ ، ٤٦٠
٩٩	قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن خلقت الرحم ...	عبد الرحمن بن عوف	٢٥٧
١٠٠	قال الله تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن ...	عبد الرحمن بن عوف	٨٤٨ ، ٨١٨ ، ٢٥٧
١٠١	قال لي جبريل: شَقِيَّ عَبْدٌ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ ...	جابر بن عبد الله	٣٠٦
١٠٢	قال من ملك زادًا وراحلة تبليغه ...	علي	٣١٠
١٠٣	قرأ رسول الله ﷺ: ﴿ } ~ ... الآية ﴾ ... (الزاد والراحلة) ...	الحسن	٥٠٧
١٠٤	قراءة (إنه عَمِلَ غَيْرَ صَالِح)	أم سلمة ، أسماء بنت يزيد	٤٣٣
١٠٥	قسم رسول الله ﷺ خير ...	مجمع بن جارية الأنصاري	٨٩٣ ، ٨٧٨
١٠٦	قسم رسول الله ﷺ في الأنفال يوم خير ...	عبد الله بن عمر	٨٧٧
١٠٧	قسم رسول الله ﷺ يوم خير ...	ابن عباس	٩٠٠

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٠٨	قَسَمَ فِي النفل للفرس سهمين ...	عبد الله بن عمر	٨٧٧
١٠٩	قضى في سَيْلِ الْمَهْزُور ...	عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده	٦٢٥
١١٠	كان رسول الله ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الْأَخْدَعَيْنِ ...	أنس	٦٥٢
١١١	كان رسول الله ﷺ يَخْطُبُنَا كَأَنَّهُ مَنْذِرٌ قَوْمٍ ...	الزبير بن العوام	٥٥٥
١١٢	كان رسول الله ﷺ يكتحل قبل أن ينام ...	ابن عباس	٦٤٧
١١٣	كانت للنبي ﷺ مَكْحَلَةٌ ...	ابن عباس	٦٤٧
١١٤	كَفَى بِهِ شُحًّا أَنْ أُذْكَرَ عِنْدَ الرَّجُلِ ...	الحسن	٥٣٥، ٥٠٢
١١٥	كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فيصوم بعضنا ويفطر بعضنا ...	أبو سعيد الخدري	٤٠٦
١١٦	كنا نقعدُ مع رسول الله ﷺ في المسجد ...	أبو هريرة	٣٢٧
١١٧	كنا ونحن مع رسول الله نعدله بصوم ﷺ ...	عبد الله بن عمر	١٥٧
١١٨	لا إله إلا الله، بذلك بعثت ...	ابن عباس	٣٣٦
١١٩	لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ ...	عطاء بن يسار	٤٩٤
١٢٠	لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ...	أبو سعيد	٥١٩
١٢١	لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ ...	أبو سعيد الخدري	٥١٩
١٢٢	لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورَة ...	عمر بن الخطاب	٨٥٠، ٥٣٦
١٢٣	لا تقوموا كما تقوم الأعاجم ...	أبو أمامة	٨٠٠، ٢٩٣
١٢٤	لا صَفَرَ، ولا هَامَةَ ...	علي	٦٣٣
١٢٥	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ...	عثمان بن عفان	٩٦٥
١٢٦	لا يحل لِمَنْ أَمْسَى قاطعٍ رحمٍ ...	عبد الله بن أبي أوفى	١٤١

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٢٧	لا يغرم السارق ...	المسور بن إبراهيم، عن جده عبد الرحمن	٧٨٦
١٢٨	لأن يمتلي جوف أحدكم قيحاً ...	الشعبي	٧٥٢
١٢٩	لأن يمتلي جوف أحدكم قيحاً ...	عمر	٧٤٥
١٣٠	لقد أعذر الله إلى صاحب الستين ...	أبو هريرة	٧٦٣، ٧٥٤
١٣١	لك أجران أجر السر ...	أبو هريرة	٨٥٠، ٨٤٠
١٣٢	لم تمنع ما ينفعه، وهو لك نافع ...	عمر	٤٣٨
١٣٣	الله أكبر كبيراً، ثلاث مرات ...	أبو نافع بن جبير بن مطعم	٣٤٠
١٣٤	لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي ﷺ ...	أبو مسعود	٤١١
١٣٥	ليت شعري! ما فعل أبواي ...	محمد بن كعب	٩١٨
١٣٦	ليس على منتهب قطع ...	جابر	٥٥٦
١٣٧	ليس من البر الصوم في السفر ...	جابر	٨٥٨
١٣٨	ما أبالي ما أتيت ...	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢١٠
١٣٩	ما أظلت الخضراء ...	علي	٣٧٣
١٤٠	ما تركت أعرايتك ...	الزبير	١٠٨
١٤١	ما شهدت لقريش قسامة إلا حلف المطيبين ...	أبو سلمة	٤٦٣
١٤٢	ما كان النبي ﷺ يُفسر شيئاً من القرآن، إلا آياً ...	أم المؤمنين عائشة	٢٩٦
١٤٣	ما مررت بملاً من الملائكة ليلة أسري بي ...	ابن عباس	٥٦٩، ٦٥٠
١٤٤	من احتجم لسبع عشرة ...	أبو هريرة	٦٥٢
١٤٥	من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً ...	ابن بريدة	٤٤٣

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٤٦	مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلِكٍ ...	الشعبي	٣١٧
١٤٧	من ترك موضع شعرة ...	علي	٩٦٩
١٤٨	مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهُ ...	علي	٣٩٩
١٤٩	من سجد فلم يضع أنفه على الأرض ...	ابن عباس	٧٧٤
١٥٠	من صام يوم عرفة ...	سهل بن سعد	١٦١
١٥١	من صلى صلاة لا يصيب الأنف ...	ابن فضيل	٧٧١
١٥٢	مَنْ قَتَلَ هَذِهِ ...	عبد الرحمن بن أبي عمرة	٤٨٣
١٥٣	من كان محتجماً فليحتجم على اسم الله ...	ابن عمر	٩٤٤، ٧٠٧
١٥٤	من كان منكم معنا إذ كنا مع النبي ﷺ بالقاحه ...	عمر بن الخطاب	٥٦٣
١٥٥	من يضمن عني ديني، ويقضي عداي ...	علي	٥٤١
١٥٦	تتزوج نساء أهل الكتاب ...	جابر بن عبد الله	٤٥٤
١٥٧	نهى عن أكل الضب ...	عبد الرحمن بن شبل	٦١٨
١٥٨	هذا الحجم ...	سمرة بن جندب	٨٦٧
١٥٩	هلك رسول الله ﷺ ولم يشبع هو وأهل بيته من خبز الشعير ...	نوفل بن إياس الهذلي	٦٣٥
١٦٠	هم آخر من يفصل بينهم من العباد ...	أبو زُرعة بن عمرو بن جرير	٤٨٦
١٦١	هو إسحاق	العباس بن عبد المطلب	٧٣٢

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٦٢	﴿وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ قال: ((أتدرون ما وفَّى؟...))	أبو أمامة	١٢٠
١٦٣	﴿وَإِذْ أَخَذَ...الآية﴾. قال: أخذوا من ظهره...	عبد الله بن عمرو	٩٤٢، ٧٢٦
١٦٤	وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الْكِتَابُ...	سالم بن عبد الله، عن أبيه	٦٦٧
١٦٥	وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ...	أبو هريرة	٦٤٤
١٦٦	وَيُلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ...	عبد الله بن عمرو	٦١٦
١٦٧	يا أبا حفص! إنك رجل قوي...	أمير على مكة	٢٦٧
١٦٨	يا أنس! يا بُنَيَّ الغسل من...	أنس بن مالك	١٣٤
١٦٩	يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ...	عمر بن الخطاب	١٥٤
١٧٠	ينهى عن المثلة...	علي	٩٧٤
١٧١	يومَ كَلَّمَ اللهُ موسى...	ابن مسعود	٢٢٢

فهرس الآثار

م	طرف الأثر	قائل الأثر	الصفحة
١٧٢	احتجموا يوم الخميس، ويوم الاثنين	ابن عمر	٧٠٧
١٧٣	أخذهم كما يأخذ المشط ...	عبد الله بن عمرو	٩٤٢
١٧٤	إذا اغتسلت من الجنابة أجزأك ...	علي	٩٦٩
١٧٥	إذا كان الماء ذنوباً ...	عكرمة	٩٧٠
١٧٦	إذا نظرت إليها؛ تريد الخيانة ...	ابن عباس	١٠٩
١٧٧	أطعموه، واسقوه ...	علي	٩٧٤
١٧٨	انظر يا حسن، إن أنا مت ...	علي	٩٧٢
١٧٩	إنهم يكذبون بكتاب الله ...	ابن عباس	٩٤٠
١٨٠	أول ما خلق الله من شيء القلم ...	ابن عباس	٩٤٠
١٨١	كانت رؤيا من الله ...	معاوية بن أبي سفيان	٩٢٥
١٨٢	كانت للنبي ﷺ مَكْحَلَةٌ ...	ابن عباس	٥٦٧
١٨٣	كلا يا بني! ولكن تكون بعدها فتنة ...	أم عبد الرحمن بن المغيرة	١٤٦
١٨٤	لا تمتنع من شيء يريدانه ...	عمر بن الخطاب	٩٠٤
١٨٥	لم يعيشَ مَسْخٌ قَطُّ فوقَ ثلاثةِ أيامٍ ...	ابن عباس	٤٢٩، ١٠٥
١٨٦	لما فرغ الله ﷻ من خلق ما أحب ...	ابن عباس وابن مسعود وناس من أصحاب النبي ﷺ	٢٠٦، ٨٧٤، ٩٤٦
١٨٧	لو صَلَّيْتُ صلاةً لم أصلُ فيها على النبي ﷺ ...	أبو مسعود	١٠٣
١٨٨	ما فقد جسد رسول الله ...	عائشة	٩٢٥
١٨٩	مُعَرَّضَةٌ ...	ابن عباس	٨٦٥، ٩٤٨
١٩٠	نزل القرآن بلسان قريش ...	ابن عباس	٤٣٦

م	طرف الأثر	قائل الأثر	الصفحة
١٩١	هو إسحاق ...	العباس بن عبد المطلب	٧٣٢
١٩٢	هو ألا تمتنع من شيء ...	عروة	٩٠٤
١٩٣	يا نافع! ايتني بحجام ...	ابن عمر	٩٤٤، ٧٠٧
١٩٤	يكون في رمضان صوتٌ ...	شهر بن حوشب	٥١٣، ١٤٩

فهرس الرواة المترجم لهم

أولاً: أسماء الرجال:

م	الراوي	رقم الصفحة
١	أَبَان بن تَغْلِب	٧٢٣
٢	أَبَان بن يزيد العطار	٢٦٢
٣	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي	٩٦٤
٤	إبراهيم بن الفضل المخزومي	١١٨
٥	إبراهيم بن سَعِيد الجَوْهَرِي	٦١٨
٦	إبراهيم بن عبد الله بن قارظ	٢٦٥
٧	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي	٩٦٦، ٥٦٥
٨	إبراهيم بن محمد بن الحارث	٧٢٩
٩	إبراهيم بن يزيد القرشي	١٧٠
١٠	أحمد بن أبي طَيِّبَة	٧٣٠
١١	أحمد بن ثابت بن عَتَّاب الرازي	٥٣
١٢	أحمد بن حَمَّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري	٢٦٩، ٣٣
١٣	أحمد بن عبد الرحمن بن وَهَب بن مُسْلِم	٤١٣
١٤	أحمد بن عَبْدَة بن موسى الضَّبِّي	٦٢٥
١٥	أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو عثمان المُقَدَّمِي	٣١١
١٦	أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة	٢٨
١٧	أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه	٢٥
١٨	أحمد بن يوسف بن سعد الله	٥١٥
١٩	أحمد بن الحسن بن جُنَيْد الترمذي	٧٨٣
٢٠	أحمد بن منصور بن سَيَّار البغدادي	٧٨٣

م	الراوي	رقم الصفحة
٢١	الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي	٧٤٢
٢٢	أسامة بن زيد الليثي	١٨٥
٢٣	أسباط بن نصر الهمداني	١٩٤
٢٤	إسحاق بن إبراهيم بن محمد الصواف	١١٣
٢٥	إسحاق بن إدريس الإسواري	٢٤٥
٢٦	إسحاق بن راشد الجزري	١٠٣٨
٢٧	إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي	١٤٨
٢٨	إسحاق بن يحيى بن علقمة الكلبي الحمصي	١٠٣٨
٢٩	إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي، الواسطي	٤٥٤
٣٠	إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني	٦٤٨، ١٢٢
٣١	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي	٣١٨
٣٢	إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي	٤٩٩
٣٣	إسماعيل بن سالم الأسدي	٨٤٦
٣٤	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي	١٩٤
٣٥	إسماعيل بن عبيد بن عمر بن أبي كريمة، الأموي	٣٥٧
٣٦	إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي	٦١٩
٣٧	أشعث بن سوار الكندي	٤٥٧
٣٨	أشهل بن حاتم الجُمحي	٢٨٦
٣٩	الأصبغ بن زيد بن علي الجُهني	١١٤
٤٠	أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني	٤١٩
٤١	بشر بن الفضل بن لاحق الرقاشي	٥١٠
٤٢	بشر بن بكر التنيسي	٢٦٠
٤٣	بشر بن عمارة الحثعمي المكنب	١٠٥

م	الراوي	رقم الصفحة
٤٤	بِشْر بن مُعَاذِ الْعَقَدِيِّ الْبَصْرِيِّ الضَّرِير	٢٢٣
٤٥	تَمِيم بن المنتَصِر بن تَمِيم بن الصَّلْتِ الهاشمي	٤٥٤
٤٦	ثابت بن أبي صفية	٥٨٧
٤٧	ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني	٦٣٣
٤٨	ثُوَيْر بن أبي فاختة	٢٤٨
٤٩	جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يَعُوْث الجُعْفِيُّ	١٠٣
٥٠	جُحَادَةُ الأيَّامِي؛ أَبُو مُحَمَّد الكوفي	٨١٥
٥١	حَرِير بن حازم بن عبد الله الأزدي	٥٠٥
٥٢	حَرِير بن عبد الحميد بن قُرْطِ الضَّبِّي	٦٨٤، ٤٨٨
٥٣	الجُرَيْرِي؛ سعيد بن إياس البصري	٤٠٦
٥٤	جعفر بن الزُّبَيْر الحنفي	١٢٣
٥٥	جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي	٢٩٦
٥٦	جمال الدين؛ يوسف بن عبد الرحمن المزي	٥١٥
٥٧	حاتم بن بَكْر بن غَيْلان الضَّبِّي	٢٨٦
٥٨	الحارث بن عبد الله الأعور	٣١٣
٥٩	الحارث بن وَجِيه الراسبي	١٣١
٦٠	حَبَّان بن موسى بن سَوَّار السُّلَمِي	٢٢٨
٦١	حَجَّاج بن أبي عثمان الصواف	١٠٣٤
٦٢	حُرَيْث، رجل من بني عُذْرَة	٨٣٧
٦٣	الحسن بن أبي الحسن: يَسَار الْبَصْرِي؛ أَبُو سعيد	٤٥٧
٦٤	الحسن بن أبي جعفر الجفري	٦٩٥
٦٥	الحسن بن دينار بن واصل	٧٤١
٦٦	الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي	٣٠٤

م	الراوي	رقم الصفحة
٦٧	الحسن بن عطية بن نَجِيج القرشي	١٢٢
٦٨	الحسن بن يحيى بن الجعد بن نشيط العبدي	١٦٨
٦٩	الحسين (سُنَيْد) بن داود؛ أبو علي المصيصي المحتسب	٤٨٧
٧٠	الحسين بن ذكوان المعلم، العوذلي، المكتب البصري	٤٤٥
٧١	حسين بن محمد بن بهرام التميمي	٤٢٤
٧٢	الحسين بن يزيد بن يحيى الطحان الأنصاري الكوفي	٨٦٤
٧٣	الحسين بن حفص بن الفضل الهمداني الأصبهاني القاضي	٧٧٢
٧٤	الحكم بن نافع؛ أبو اليمان البهراني	٦١٩
٧٥	حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري	١٠٣٤
٧٦	حماد بن أسامة القرشي	٧٤٧
٧٧	حماد بن خالد الخياط القرشي البصري	١٨٠
٧٨	حماد بن سلمة بن دينار	٣٩٩
٧٩	حميد الأعرج، الكوفي، القاص الملائني	٢٢٤
٨٠	حميد بن زاذويه الأزرق	٨١٦
٨١	حميد بن مسعدة بن المبارك السامي	٥١٠
٨٢	حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك التجيبي	٢١٤
٨٣	خارجة بن مصعب بن خارجة الضبي	٥٣٠
٨٤	خالد بن خدّاش؛ أبو الهيثم المهلي	٧٨٥
٨٥	خالد بن مخلد القطواني البجلي الكوفي	١٨١
٨٦	خالد بن مهران الحذاء	٥٣١
٨٧	خلاد بن يحيى بن صفوان السلمي	٧٤٧
٨٨	خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي	٢٢٤
٨٩	داود بن الحصين الأموي	٩٦٦، ٥٦٥

م	الراوي	رقم الصفحة
٩٠	دُوَيْد بن نافع الأموي مولا هم	١٠٣٤
٩١	راشد بن كيسان العبسي	٤٨٤
٩٢	رَبْعِي بن حِراش بن جحش	٣٩٠
٩٣	رَدَّاد الليثي	٣٦٩
٩٤	رَشْدِين بن سَعْد بن مُفلح المَهْرِي	١٢٧
٩٥	رَوَّاد بن الجَرَّاح الشامي	٣٨٢
٩٦	زَبَّان بن فائد الحمراوي	١٢٧
٩٧	زياد بن الربيع اليُحْمَدِي	٦٥٣
٩٨	زيد بن أبي أنيسة الجزري	٣٤٩
٩٩	زَيْد بن أَسْلَم القرشي العدوي	٥٠٠
١٠٠	زيد بن الحُبَاب بن الرِّيَّان	٧٤٠
١٠١	زيد بن أيمن	٤١٥
١٠٢	زيد بن الحواري	٨١٢
١٠٣	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٦٧١
١٠٤	سعد بن حفص الطَّلحي	٢٦٣
١٠٥	سَعِيد بن أبي هلال الليثي	٤١٥
١٠٦	سعيد بن الحكم بن محمد الجُمَحِي	٢١٧
١٠٧	سعيد بن الفضل بن ثابت البصري	٧٧٦
١٠٨	سَعِيد بن المُسَيَّب بن حَزَن المخزومي	٤٣٠ ، ١٥٦
١٠٩	سعيد بن إياس الجُرَيْرِي	٤٠٦
١١٠	سَعِيد بن جُبَيْر بن هشام الأسدي الوالبي	١٦٠
١١١	سعيد بن ذي حُدَّان	٣٧٢
١١٢	سعيد بن سنان البُرْجُمِي	٨٤٦

م	الراوي	رقم الصفحة
١١٣	سعيد بن الربيع العامري الحرشي	٧٧٢
١١٤	سعيد بن كثير بن عفير الحافظ	٧٨٣
١١٥	سفيان بن حسين بن الحسن	٧٦١
١١٦	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٢٦٩
١١٧	سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي	٣٣٠
١١٨	سلام بن أبي عمرة الخراساني	٢٤٦
١١٩	سلام بن سلم السعدي، التميمي، المدائني	١٠٦
١٢٠	سلام بن سليم الحنفي	٧٧٥
١٢١	سلم بن قتيبة الشعيري	٧٧٥
١٢٢	سلم بن جنادة السوائي	٨٦٤
١٢٣	سليمان القافلاني	٥٢٨
١٢٤	سليمان بن الحكم بن عوانة الكلبي	١١٤
١٢٥	سليمان بن أيوب الطلحي	٢٤٣
١٢٦	سليمان بن خلف الباجي	٤٦٣
١٢٧	سليمان بن زيد؛ أبو إدام المحاربي	١٤٥
١٢٨	سليمان بن كثير العبدي	١٠٣٥
١٢٩	سليمان بن مهران الأسدي	٣٢٤
١٣٠	سليمان بن داود بن الجارود البصري	٧٧٢
١٣١	سنان بن هارون البرجمي	١٠٣٥
١٣٢	سنيذ؛ -الحسين بن داود-؛ أبو علي المصيصي المحتسب	٤٨٧
١٣٣	سهل بن معاذ بن أنس الجهني	١٢٨
١٣٤	سويد بن عمرو الكلبي	٦٩٢
١٣٥	سيف بن عمر التميمي الأسدي	٥٥

م	الراوي	رقم الصفحة
١٣٦	شبيب بن سعيد التميمي الحبطي	١٠٣٥
١٣٧	شراحيل بن يزيد المعافري	٢١٤
١٣٨	شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي	٦٢١
١٣٩	شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي	٤٥٥
١٤٠	شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي	٢٨٠
١٤١	شعيب بن إسحاق القرشي الأموي	٢٦٠
١٤٢	شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي	٢٣٤
١٤٣	شهر بن حوشب الأشعري	١٥١
١٤٤	شيبان بن عبد الرحمن التميمي	٢٦٣
١٤٥	الضحاك بن حمرة	٧٧٧
١٤٦	الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني	٤٤٤
١٤٧	ضمضم بن زُرعة بن ثوب، الحضرمي	٦٢١
١٤٨	طلحة بن جبر	٢٤٠
١٤٩	طلحة بن نافع القرشي	٤٥١
١٥٠	طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي	٢٤٢
١٥١	عاصم بن بهدلة	٩٦٢
١٥٢	عاصم بن العجاج الجحدري	٤٢٤
١٥٣	عاصم بن عمر العمري	٩٦٦
١٥٤	عاصم بن عُمير العنزي	٣٥٣
١٥٥	عامر بن شراحيل الشَّعْبِي	٣١٩
١٥٦	عامر بن عبد الواحد الأحول البصري	٢٧٥
١٥٧	عباد بن العوام بن عمر الكلابي	٦٦٩
١٥٨	عباد بن عاصم	٣٥٢

م	الراوي	رقم الصفحة
١٥٩	عَبَاد بن مَنْصُور النَّاجِي القاضي	٥٦٥
١٦٠	عُبَادَة بن نُسَيِّ الكِنْدِي	١١٥
١٦١	العباس بن الوليد بن مَزَيْد العُذْرِي	٢٧٤
١٦٢	عباس بن محمد الدوري	٨٩٦
١٦٣	عبد الجبار بن عمر الأيْلِي	١٠٣٦
١٦٤	عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عِيَّاش بن أَبِي ربيعة	٦٢٧
١٦٥	عبد الحميد بن حبيب الدمشقي	٢٦٠
١٦٦	عبد الرحمن بن أَبِي عَمْرَة الأنصاري	٤٨٥
١٦٧	عبد الرحمن بن حَمَّاد بن عمران الطَّلحي	٢٤١
١٦٨	عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخي	٢١٤
١٦٩	عبد الرحمن بن عُبيد بن نِسْطَاس العامري	٢٧١
١٧٠	عبد الرحمن بن عُسَيْلَة بن عسل المُرَادِي	٣٥٩
١٧١	عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي	٢٦٠
١٧٢	عبد الرحمن بن عوف القُرْشِي	٣٠٤
١٧٣	عبد الرحمن بن عَنَم بن سعد الأشعري	١١٥
١٧٤	عبد الرحمن بن مَهْدِي العَنْبَرِي	٤٨٤، ٣٦٢
١٧٥	عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث الخزاعي	٢٧٠
١٧٦	عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحَمِيرِي	١٦٩
١٧٧	عبد السلام بن حفص	١٦٣
١٧٨	عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري	٦٨١
١٧٩	عبد العزيز بن عبيد الله بن حَمْزَة الحمصي	٣٥٠
١٨٠	عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني	١٠٣٦
١٨١	عبد العزيز بن موسى بن رَوَّح اللاخُونِي	٧٢١

م	الراوي	رقم الصفحة
١٨٢	عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خُذَيان؛ التركي الفَرَّغَانِي	٣٠
١٨٣	عبد الله بن أحمد بن محمد بن المُغَلِّس	٣٦
١٨٤	عبد الله بن إدريس الأَوْدِي	٨٦٢، ٣٤٣
١٨٥	عبد الله بن الحارث الزُّيَيْدِي، النجرائي، الكوفي، المعروف بالملك	٢٢٥
١٨٦	عبد الله بن الحسين الأزدي	١٥٩
١٨٧	عبد الله بن المبارك بن واضح، شيخ الإسلام	٢٢٩
١٨٨	عبد الله بن المختار البصري	٩٠٦
١٨٩	عبد الله بن بُرَيْدَة بن الحُصَيْب	٤٤٦
١٩٠	عبد الله بن حبيب بن رُبَيْعَة؛ أبو عبد الرحمن السُّلَمِي	٣٩٧
١٩١	عبد الله بن حفص الأرطباني	٤٢٤
١٩٢	عبد الله بن زيد بن عمرو الجرَمي	٤٩٣
١٩٣	عبد الله بن سعد بن فَرَوَة البَجَلِي	٣٥٨
١٩٤	عبد الله بن شَوْذَب الخُراساني	٢٧٤
١٩٥	عبد الله بن صالح الجهني	٧١٤
١٩٦	عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حُسَيْن المكي	١١٩
١٩٧	عبد الله بن عبد الرحمن بن يَعْلَى بن كعب الطائفي	١٣٩
١٩٨	عبد الله بن عطاء	٣٦٩
١٩٩	عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي	٨٨٩
٢٠٠	عبد الله بن عَوْن بن أَرطَبان	٢٨٧
٢٠١	عبد الله بن فَرُوخ الخُراساني	١٠٣٦
٢٠٢	عبد الله بن لَهِيعة الحضرمي المصري	١٧٨
٢٠٣	عبد الله بن محمد بن إبراهيم العَبْسِي (ابن أبي شيبَة)	١٦٢
٢٠٤	عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزُّهْرِي	٦٧٨

م	الراوي	رقم الصفحة
٢٠٥	عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام	٢٤٤
٢٠٦	عبد الله بن موسى بن إبراهيم القرشي، التَّيْمِيّ، الطلحي	١٨٥
٢٠٧	عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ	٣٠٧
٢٠٨	عبد الله بن ثُمَيْر الهمداني؛ الكوفي	٨٠٤
٢٠٩	عبد الله بن هشام الدستوائي	٧١٣
٢١٠	عبد الله بن واقد الحرَّاني	١٨١
٢١١	عبد الله بن وهب بن مُسْلِم القُرَشِيّ	١٤٧
٢١٢	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصاري	٦٣٠
٢١٣	عبد الملك بن حسين الواسطي	٨٣٩
٢١٤	عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج	١٠٢٩
٢١٥	عبد الملك بن عمرو القَيْسِيّ	١٣٩
٢١٦	عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري	٤٤٤
٢١٧	عبد الوهاب بن عبد المجيد	٧٦٠
٢١٨	عَبْدَةُ بن سليمان الكلابي	٧٧٥
٢١٩	عبيد الله بن الوازع الكلابي	٣٧٠
٢٢٠	عبيد الله بن حُمَيْد بن عبد الرحمن الحَمِيرِي البَصْرِيّ	٣١٩
٢٢١	عبيد الله بن زَخْر الضمري	٢١٨
٢٢٢	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي	٨٨٨
٢٢٣	عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي	١٤٤
٢٢٤	عُتْبَةُ بن أبي حَكِيم الهمداني الشعباني	٤٥٠
٢٢٥	عثمان بن عبد الله بن أَوْس بن أبي أَوْس الثقفي	١٣٩
٢٢٦	عثمان بن عُمَيْر البَجَلِيّ؛ أبو اليَقْظان الكوفي	٥٨٥
٢٢٧	عثمان بن مطر الشيباني	٧١١

م	الراوي	رقم الصفحة
٢٢٨	عِصام بن رَوَّاد بن الجراح	٣٨١
٢٢٩	عِصام بن زيد	٣٠٨
٢٣٠	عطاء بن أبي رَبَّاح القرشي	٢٧٦، ١١٩
٢٣١	عطاء بن السائب بن مالك الثقفي	٣٩٥
٢٣٢	عطاء بن يسار الهلالي	٥٠٠
٢٣٣	العطاف بن خالد بن عبد الله بن العاص القرشي	٧١٥
٢٣٤	عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي	٥٢٢
٢٣٥	عُقيل بن خالد الأيلي	١٨٢
٢٣٦	عكرمة القرشي الهاشمي؛ أبو عبد الله المدني	٥٨٠
٢٣٧	العلاء بن زيد الثقفي	١٣٦
٢٣٨	العلاء بن هلال بن عمر الباهلي	٣٥٠
٢٣٩	علي بن الحسين بن إبراهيم؛ أبي الحسن العامري	٤٨٩
٢٤٠	علي بن ثابت الدَّهَّان	٧٢٠
٢٤١	علي بن حَرْب بن محمد الطائي	٣٩٤
٢٤٢	علي بن زيد بن جُدعان	٧٤١
٢٤٣	علي بن شُعيب بن عدي السَّمْسَار	١١٧
٢٤٤	علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري	٢٦
٢٤٥	علي بن نزار بن حيان الأسدي	٢٤٧
٢٤٦	علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني	٢١٩
٢٤٧	عمار بن خالد التمار	٨٢٤
٢٤٨	عمارة بن القَعْقَاع بن شُبرمة الضبي الكوفي	٤٨٨
٢٤٩	عمر بن شَبَّة بن عُبيدة النُميري	٥٢
٢٥٠	عمران بن ظَبْيَان الكوفي	٢٣٩

م	الراوي	رقم الصفحة
٢٥١	عمران بن بكّار بن راشد الكلاعي	٧٢١
٢٥٢	عمرو بن أبي عمرو؛ مولى المطلب	٩٦٢
٢٥٣	عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاريّ	٢٠٩
٢٥٤	عمرو بن أوس بن أبي أوس	٣٦٤
٢٥٥	عمرو بن حمّاد بن طلحة القنّاد	١٩٣
٢٥٦	عمرو بن دينار الجُمحيّ	٤٢٠
٢٥٧	عمرو بن عبد الله بن عبيد الحمّداني	٣١٢
٢٥٨	عمرو بن قيس الملائّي	٥٢٢
٢٥٩	عمرو بن مُرّة بن عبد الله الجَمليّ، المُراذي	٣٥١
٢٦٠	عمرو بن محمد الليثي	٤٦٤
٢٦١	عَنْبَسَة بن خالد الأموي الأيلي	١٧٨
٢٦٢	عَنْبَسَة بن سَعِيد القطان الواسطي	١٥١
٢٦٣	غزوان أبو مالك الغفاري الكوفي	١٩٦
٢٦٤	الفريابي؛ عبيد الله بن محمد بن هارون المقدسي	٦٧٧
٢٦٥	فُضَيْل بن مَيْسَرَة الأَزدي العُقيلي البصري	١٥٩
٢٦٦	القاسم بن حبيب التّمّار	٢٤٧
٢٦٧	القاسم بن عبد الرحمن الشامي	١٢٣
٢٦٨	القاسم بن عمرو العبدّي	٤١٩
٢٦٩	القاسم بن مبرور	١٧٧
٢٧٠	قَتَادَة بن دِعَامَة السَّدُوسي	٤٣٦، ٣٨٦
٢٧١	كثير بن عبد الله اليشكُري	٣٠٣
٢٧٢	كثير بن يسار الطُفاوي	٨١٢
٢٧٣	لوط بن يحيى؛ أبو مخنف	٥٥

م	الراوي	رقم الصفحة
٢٧٤	لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ بن زُنَيْمٍ القرشي	٦٥٥
٢٧٥	مُؤَمِّلُ بْنُ إِهَابٍ الكوفي	٧٣٥
٢٧٦	مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ السَّامِي	١٣٢
٢٧٧	مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ بن أَبِي أُمِيَّة	٧٣٩
٢٧٨	الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ الْيَمَانِي الْأَبْنَاوِي	٢٢٩
٢٧٩	مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى بن فَرْوُخٍ، الخوارزمي	١٣٥
٢٨٠	مُجَمِّعُ بْنُ يَعْقُوبَ بن مَجْمَعِ بن يَزِيدَ بن جَارِيَةَ الْأَنْصَارِيِّ، المدني	٨٩٩
٢٨١	مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْمَاطِي	١٦٢
٢٨٢	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي ذُئْبٍ العامري	١٨٣
٢٨٣	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ	٣٣٨
٢٨٤	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بن يَسَارَ بن خِيَارٍ	٥٥٨
٢٨٥	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَحْمَسِيِّ	٢٢
٢٨٦	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَرَادِيِّ	٢٢
٢٨٧	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بن أَبِي ضَرَّارٍ الضَّرَّارِيِّ	٣٠٧
٢٨٨	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بن مُسْلِمَ بن أَبِي فُدَيْكٍ	١١٨
٢٨٩	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ	١٧٢
٢٩٠	مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِي	٨٩٦
٢٩١	مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بن بَشَرَ الْكَلْبِيِّ	١١٠، ٤٦
٢٩٢	مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الدُّوَلَابِيِّ	٨٢٨
٢٩٣	مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بن كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِي	١٢١
٢٩٤	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بن يَعْلَى الْقُرَشِيِّ	٤٥٠
٢٩٥	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكَّدَرِ بن عَبْدِ اللَّهِ بن الْهُدَيْرِ الْقُرَشِيِّ التَّيْمِيِّ	٣٠٨، ١٥٦
٢٩٦	مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارَ بن عُثْمَانَ الْعَبْدِيِّ	١٣٨

م	الراوي	رقم الصفحة
٢٩٧	محمد بن بشر العبدي	٨٠٥
٢٩٨	محمد بن جابر بن سيار السحيمي الحنفي	١٠٣٧
٢٩٩	محمد بن جحادة	٧١١
٣٠٠	محمد بن جحادة الأودي	٢٨٨
٣٠١	محمد بن جعفر الهذلي	٢٧٩
٣٠٢	محمد بن حنيف اليسارغي	٣١٠
٣٠٣	محمد بن خازم الكوفي	١٨١
٣٠٤	محمد بن خالد بن عثمة	٣٠٠
٣٠٥	محمد بن زيد بن علي العبدي البصري	٧٢٣
٣٠٦	محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي	١١٥
٣٠٧	محمد بن سنان بن يزيد بن الذيال	٣٠٢
٣٠٨	محمد بن سوار البصري	٧٦٧
٣٠٩	محمد بن سوار بن راشد الأزدي الكوفي	٧٦٨
٣١٠	محمد بن سيرين الأنصاري	١٣٢
٣١١	محمد بن عاصم بن حفص المعافري	٣٧٢
٣١٢	محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة القرشي	١٧١
٣١٣	محمد بن عبد الأعلى الصنعاني القيسي	١٥٨
٣١٤	محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي	١٨٠
٣١٥	محمد بن عبد الله بن المبارك القرشي المخرمي	٥٢١
٣١٦	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري	٢١٣
٣١٧	محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير	١٧١
٣١٨	محمد بن عبد الله بن محمد؛ أبو بكر الفقيه المالكي الأبهري	٤٦٤
٣١٩	محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب	٢١٦

م	الراوي	رقم الصفحة
٣٢٠	محمد بن عُبَيْد بن محمد بن وَاقد المحاربي	١٥٥
٣٢١	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي	٤٢٠
٣٢٢	محمد بن عَمَّار بن الحارث	٣٥٦
٣٢٣	محمد بن عُمَر بن عبد الله الباهلي	٢٣٧
٣٢٤	محمد بن عمر بن واقد الواقدي	٤٦
٣٢٥	محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي	٦٤٥
٣٢٦	محمد بن عَوْف بن سُفْيَان الطائي	٧١٤، ٤٤٩
٣٢٧	محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي	٤٩٠، ٩٠٢
٣٢٨	محمد بن فَضَيْل بن غَزْوَان الضبي	٣٩٤
٣٢٩	محمد بن كعب بن سليم؛ أبو حمزة القُرْطِي المدني	٩٢٢
٣٣٠	محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي الأسدي	٥٥٠
٣٣١	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي	١٨٦
٣٣٢	محمد بن موسى بن مسكين	٢٤٣
٣٣٣	محمد بن هلال بن أبي هلال المدني	٣٢٨
٣٣٤	محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس؛ أبو عبد الله النيسابوري، الذُّهْلِي	١٠٢٣
٣٣٥	محمد بن يوسف الضبي الفريابي	٢٦١
٣٣٦	محمد بن إسحاق الصَّاعِغاني	٧٨٣
٣٣٧	محمد بن المثنى بن عبيد العنزي	٦٨١
٣٣٨	محمد بن فضيل بن غزوان الضبي الكوفي	٧٧٥، ٦٨٤
٣٣٩	مُرَّة بن شَرَّاحِيل الهمداني	١٩٨
٣٤٠	مِسْعَر بن كِدَام بن ظهير؛ أبو سلمة الكوفي	٨٠٤
٣٤١	مسعود بن مالك الأسدي	٩٦٢

م	الراوي	رقم الصفحة
٣٤٢	مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي	٣٠٣
٣٤٣	مُطَرِّف بن مازن الصنعاني	٧٦٦
٣٤٤	معاوية بن هشام القصار	١٦٣
٣٤٥	معاوية بن قرّة بن إياس بن هلال المزني	٧٢١
٣٤٦	مَعْبَد الجُهَنِي	٤٧٦
٣٤٧	المُعْتَمِر بن سُلَيْمان بن طَرْحَانَ التَّيْمِي	١٥٨
٣٤٨	مَعْمَر بن المُنْثَنِي التَّيْمِي	٥٤
٣٤٩	معمر بن راشد الأزدي	١٨٢
٣٥٠	معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي	١٨٠
٣٥١	المُغِيرَة بن عبد الرحمن بن المَخْزُومِي	١٤٨، ٦٢٦
٣٥٢	المُفَضَّل بن صالح النَّخَّاس الكوفي	١٥٥
٣٥٣	مُفَضَّل بن فضالة بن عبيد	٧٨٤
٣٥٤	مقاتل بن سليمان البلخي	٤٦
٣٥٥	منصور بن المُعْتَمِر	٣٨٩
٣٥٦	الْمُنْكَدَر بن محمد بن المنكدر التَّيْمِي	١٠٨
٣٥٧	مِهْرَان بن أَبِي عُمَرَ العَطَّار	٥٢٩
٣٥٨	موسى بن عُبَيْدَة بن نَشِيط الرِّبْذِي	٩٢٠
٣٥٩	موسى بن يعقوب الأسدي	٣٣٢
٣٦٠	ميمون الأصغر أبو عبد الرحمن البصري	٧٧٦
٣٦١	نافع بن جُبَيْر بن مطعم التَّوْفَلِي	٣٥٣
٣٦٢	نافع مولى ابن عمر؛ أبو عبد الله	٧١٦
٣٦٣	نزار بن حَيَّان الأسدي	٢٤٧
٣٦٤	نَصْر بن علي بن نَصْر بن علي الأزدي	١٣١

م	الراوي	رقم الصفحة
٣٦٥	النعمان بن أبي شَيْبَةَ؛ عُبَيْد الصنعاني	١٠٣٨
٣٦٦	النعمان بن سالم الطائفي	٣٦٣
٣٦٧	نوفل بن إياس الهذلي	٣٧١
٣٦٨	هارون بن موسى الأزدي	٦٦٩
٣٦٩	هارون بن سعد العجلي	٦٧٠
٣٧٠	هانئ؛ مولى علي	٣٧٤
٣٧١	هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتَوَائِي	٣١٨، ٢٦٢
٣٧٢	هُشَيْم بن بَشِير بن أبي خازم	٥٠٣
٣٧٣	هلال بن أبي هلال المدني	٣٢٨
٣٧٤	هلال بن عبد الله الباهلي	٣١١
٣٧٥	همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي البصري	٢٨٦
٣٧٦	هَيَّاج بن بَسْطَام التيمي البُرْجَمِي	١٠٣٧
٣٧٧	الهِثَم بن الرَّبِيع العُقَيْلِي	٧٦٠، ١١٤
٣٧٨	واصل بن عبد الرحمن؛ أبو حُرَّة البصري	٥٠٤
٣٧٩	وَقْدَان؛ أبو يَعْفُور الكبير العبدي	٢٦٩
٣٨٠	وَكَيع بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّوَاسِيُّ	٥٢١
٣٨١	الوليد بن العِزَّار بن حُرَيْث العبدي	٢٨٠
٣٨٢	الوليد بن شُجاع؛ أبو همام السكوني	٧٨٤
٣٨٣	الوليد بن مَزِيد العُدْرِي	٢٧٤، ٢٦١
٣٨٤	وهب الله بن راشد	٢١٣
٣٨٥	يحيى بن أبي طالب	٧٣٥
٣٨٦	يحيى بن أبي كثير	٢٦٤
٣٨٧	يحيى بن أيوب الغافقي	٢١٧

م	الراوي	رقم الصفحة
٣٨٨	يحيى بن حمزة الحضرمي	٤٥٠، ٢٦١
٣٨٩	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي	٧٢٩
٣٩٠	يحيى بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري	٤٣٨
٣٩١	يحيى بن هاشم الغساني السمسار	٨٠٥
٣٩٢	يحيى بن يمان العجلي الكوفي	٧٢٩
٣٩٣	يزيد بن عياض الليثي	١٨٨، ١٨٢
٣٩٤	يزيد بن هارون السُّلَمي	١٣٥
٣٩٥	يزيد بن خُمير الرَّحبي الهمداني	٦٣١
٣٩٦	يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي	٣١٨
٣٩٧	يعقوب بن مجمع بن يزيد الأنصاري	٨٩٩
٣٩٨	يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني	٨٤٤
٣٩٩	يونس بن بُكير بن واصل الشيباني	٣٣٦
٤٠٠	يونس بن عبد الأعلى الصَّدفي	١٤٧
٤٠١	يونس بن عُبيد بن دينار العبدي	٥١١
٤٠٢	يونس بن محمد بن مسلم البغدادي	٩٠٣
٤٠٣	يونس بن يزيد الأيلي	١٨٢

ثانيا: كنى الرجال:

م	الراوي	رقم الصفحة
٤٠٤	أبو بكر الهذلي، البصري	٣٨٥
٤٠٥	أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي	٤٠٣
٤٠٦	أبو ثابت	٣٢٥
٤٠٧	أبو راشد الحُبْراني الحِميري، الحِمصي	٦٢٢

٤٨٩	أبو زُرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجليّ	٤٠٨
١٨٧	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري	٤٠٩
١٩٦	أبو صالح؛ باذام	٤١٠
٨٣٦	أبو عمرو بن محمد بن حرّيث	٤١١
٣٧٤	أبو مريم الثقفي؛ قيس المدائني	٤١٢
٢٩٣	أبو العَدْبَسْ ثُبَيْع بن سُليمان؛ الكوفي	٤١٣
٢٩٤	أبو مرزوق	٤١٤
٢٦٩	أبو يَعْفُور الكبير العبدي؛ وَقْدَان	٤١٥

ثالثاً: أسماء النساء:

رقم الصفحة	الراوي	م
١٤٩	سُعدى بنت عوف المَرِّيَّة	٤١٦
٣٣٣	قُرَيَّة بنت عبد الله بن وهب القرشية	٤١٧
٣٣٣	كَرْبِمة بنت المقداد بن الأسود الكندية	٤١٨

رابعاً: كنى النساء:

رقم الصفحة	الراوي	م
٣٧٣	أم موسى	٤١٩

فهرس الفوائد والمسائل

م	الفائدة أو المسألة	رقم الصفحة
٤٢٠	أبان الطبري عن منهجه وشرطه في كتابه تهذيب الآثار.	٥٨
٤٢١	الأحاديث الإسرائيلية ثلاثة أقسام.	٤٩
٤٢٢	الاختلاف في حد الصحيح نشأ عنه الاختلاف في الحكم على صحة الحديث.	٧٠١
٤٢٣	اختلاف العلماء في مواقفهم تجاه تدليس أبي الزبير المكي..	٥٥٢
٤٢٤	أخذ على الإمام الطبري أن بعض الإسرائيليات مما اشتملت على خرافات وأباطيل، أوردتها الطبري ساكتاً عنها..	٥٦، ٤٩
٤٢٥	أخذ على الإمام الطبري في تاريخه اعتماده - في مروياته عن الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه - على راويين مجروحين..	٥٥
٤٢٦	إذا اختلف أهل العلم في أمر من أمور الدين، فالفاصل بينهم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه.	٧٩٥
٤٢٧	إذا كان المروي من الوصل، والإرسال عن رجل واحد ثقة، لم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، فأرسل مرة، ووصل في أخرى. وأسباب إرساله إياه متعددة...	٤٩٩ الحاشية
٤٢٨	استخدام الطبري للفظ المرسل بمعناه الواسع؛ أي مطلق الانقطاع..	٤١٢
٤٢٩	أشار المحدث أحمد شاكر إلى وجود تناقض بين قولي ابن حجر في أن ابن أبي حاتم أخرج تفسير السدي مفرقاً في تفسيره، وقول السيوطي أن ابن أبي حاتم أعرض عنه، ثم مال رحمه الله إلى ترجيح قول ابن حجر؛ لأنه أكثر تثبناً في النقل من السيوطي. ولم يستطع رحمه الله الجزم نظراً لأنه لم ير تفسير ابن أبي حاتم. وفي نظري أنه لا يوجد تناقض بين كلام الحافظ ابن حجر، والحافظ السيوطي...	٢٠٠
٤٣٠	أقوال العلماء في تفسير السدي.	١٩٩
٤٣١	الإمام الطبري بعيد عن التدليس.	٥٢، ٤٨

م	الفائدة أو المسألة	رقم الصفحة
٤٣٢	الإمام الطبري قد يعمل بالحديث الذي ضَعَفَهُ هو؛ لاعتبارات أخرى تَحَصَّلَتْ لديه. وإلا فالأصل لديه والذي صرح به أنه لا يحتج إلا بما صح عنده من الأخبار.	١٠٢٠
٤٣٣	الإمام الطبري كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، ممن لا يرون التفرقة بين الصحيح والحسن، بل الحسن عندهم قسم من أقسام الصحيح.	١٠١
٤٣٤	الإمام الطبري كان حريصاً على إيراد الشواهد للخبر، وكأنه يعني بذلك بيان أن للخبر أصلاً، مما يجعله مقبولاً عنده، ولو كان في رأويه ضعف..	٢٥٢
٤٣٥	الإمام الطبري لا يرى رواية الثقة عن رجل لم يذكر بجرح أنها تعديل له، فيما ظهر لي.	٢٩٩
٤٣٦	الإمام الطبري لا يقصر دلالة النسخ على ما جاء من السنة فقط، بل يعتبر أيضاً بالدليل المفرق إن وجد.	٦١٥ الحاشية
٤٣٧	الإمام الطبري لطيف العبارة في النقد.	١٠٠٧
٤٣٨	الإمام الطبري يحتج بأفعال الصحابة فيما يعم أمره بين المهاجرين والأنصار، دون نكير منهم لذلك. إذ يدل ذلك على أن فعلهم كان بناء على سنة ماضية.	٩٧٧
٤٣٩	الإمام الطبري يحتملُ جهالة الرواة إذا كانوا من طبقة كبار التابعين.	٣٦٨
٤٤٠	الإمام الطبري يرى أن نقل الحجة أثبت وأصح، إلا أنه عند التأمل بمواقفه عموماً تجاه الأحاديث المختلف بين أوجهها، نجد أنه في حالات كثيرة لا يفاضل بين الأوجه.	٦١٢
٤٤١	الإمام الطبري ينقد الأحاديث، ويتفحص أسانيدها، ويخضعها لقوانين المحدثين عندما يحتاج إلى ذلك...	٦٩٨
٤٤٢	تصريح الطبري ببراءة عهده مما قد يرد في تاريخه من أحاديث وآثار مردودة، ذلك أنه قد قدّم للقارئ السند، ومن أسند فقد أحال.	٥٤
٤٤٣	تعقب الزركشي على ابن الصلاح في قوله في تعريف الحديث المضطرب: «إنما	٨٥٢

م	الفائدة أو المسألة	رقم الصفحة
	نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان»، فقال الزركشي: «كان ينبغي أن يقول: وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت [الروايتان]، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف؛ تكافأت الروايات أم تفاوتت».	
٤٤٤	تعليق نفيس للمحدث أحمد شاكر حول إسناد تفسير السدي.	٢٠٦
٤٤٥	تفرد الثقة يسميه بعض المتقدمين بالمنكر.	٦٠٩
٤٤٦	الحديث الذي يرويه العدل الضابط عن تابعي مثلاً، عن صحابي، ويرويه آخر مثله سواء، عن ذلك التابعي بعينه، لكن عن صحابي آخر؛ فقد حكم الفقهاء، وأكثر المحدثين بجواز أن يكون التابعي سمعه منهما معاً، إن لم يمنع منه مانع... وفي الصحيحين الكثير من هذا، كما ذكر السخاوي.	٦٩٦ الحاشية
٤٤٧	حرص الإمام الطبري على التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض أدى إلى قلة حالات لجوئه إلى الترجيح بين الروايات على أصول النقاد من أئمة الحديث.	١٠٢١، ٦١٣
٤٤٨	حكم الطبري فيمن شُهر في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائز الشهادة ما استحقَّ الوصف بالعدالة من أهل الإسلام.	٥٧٦
٤٤٩	خطأ في سند ورد في الجزء المفقود (ح ٣٥٨) - فيما يظهر لي - لعله من النساخ، أو أنه خطأ طباعي؛ حيث ورد فيه (أبو جعفر) يروي (عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر)، ولم أجد في الرواة عن عمرو بن دينار من اسمه (أبو جعفر)، إنما من الراوة عن عمرو بن دينار: (جعفر الصادق)...	٤١٨ الحاشية
٤٥٠	خطأ - فيما يظهر لي - متعلق بخبر من رواية يعقوب، عن إسماعيل، عن إسماعيل بن أمية... - الجزء المفقود (ح ٧٦٣) -؛ حيث اعتبر المحقق أن الراوي عن إسماعيل بن أمية، هو: إسماعيل بن موسى الفزاري - صدوق يخطئ -، وقال: «لعل هذا مما أخطأ فيه». وأرى أن إسماعيل هنا هو ابن إبراهيم؛ - المعروف بابن علي -، حيث روى الطبري في الجزء المفقود (ح ٦١٢) حديثاً بنفس السند، -	٤٩٤ الحاشية

م	الفائدة أو المسألة	رقم الصفحة
	مصرحاً باسم والد إسماعيل أنه إبراهيم.	
٤٥١	خطأ - فيما يظهر لي - وقع في سند حديث ورد في تفسير ابن كثير..	٦٧٣ الحاشية
٤٥٢	خلاصة قول الطبري في رواية من نُسب إلى بدعة: أنه لا يترك الاحتجاج بالراوي، الذي قد ثبتت عدالته، بمجرد أن يُدعى عليه بدعة ما.	٥٧٩
٤٥٣	دفاع الطبري عن عكرمة؛ مولى ابن عباس، فيما نُسب إليه من رأي الصُفريّة.	٥٧٥
٤٥٤	راويان باسم هارون الأعور من نفس الطبقة.	٦٧٠
٤٥٥	رواية الكلبي عن أبي صالح - باذان - . روى الطبري عن الكلبي في مواضع مع التنبيه إلى حاله.	١١١
٤٥٦	رواية المبتدع: المعتمد في ذلك - كما ذكر الحافظ ابن حجر - أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله.	٥٨٠
٤٥٧	الرواية بـ (عَنْ) وَأَنَّ.	٤٣٩
٤٥٨	سقط ورد في المطبوع من الجزء المفقود، في سند حديث مجمع بن جارية، قال: قسم رسول الله ﷺ خير... الحديث.	٨٧٧ الحاشية
٤٥٩	شخصية الطبري الحديثية في بعض ثنايا تفسيره.	٤٧
٤٦٠	شخصية الطبري الحديثية في تاريخه.	٥٢
٤٦١	الطبري عندما يتكلم عن الاضطراب، فإنه يقصد به مطلق الاختلاف.	٨٥٢
٤٦٢	الطبري له تنصيصات على عدم قبوله لرواية المجهولين، ومن لا يعرف حالهم، ومن لم تثبت عدالتهم. إلا أنه لم ينصّ على ما يفهم منه تفريق بين جهالة العين، وجهالة الحال.	٣٧٨
٤٦٣	الطبري يرى أن الأخذ عن الصحف مما يضعف به الخبر.	٤٧٩
٤٦٤	الطبري يلتقي مع الخطابي في تعريفه للصحيح.	٧٠٠

م	الفائدة أو المسألة	رقم الصفحة
٤٦٥	عدة عوامل ساهمت في اتهامه بالتشيع والرفض.	٢٧
٤٦٦	العرض - القراءة على الشيخ - وأقوال العلماء فيه.	٤٨٠ الحاشية
٤٦٧	العلامة الألباني رحمه الله، اعتبر رواية: أن الرسول ﷺ قسم في النفل، للفرس بسهمين وللرجل سهمًا، اعتبرها مخالفة لرواية من قال: إن للفرس ثلاثة أسهم.. وفي نظري أن الأمر ليس كذلك من خلال ما ظهر لي من خلال تخريج الحديث، وأقوال الأئمة فيه...	٨٨٢ الحاشية
٤٦٨	علامة فارقة بين الطبري وبين ابن حبان الذي مذهبه: (من لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم). فالطبري يستلزم ثبوت العدالة حتى ترتفع جهالة الراوي، وإلا فهو غير محتج بروايته.	٢٩٥
٤٦٩	قد يُقبل من الراوي ما يرويه على وجه التفسير من أقوال التابعين والصحابة في حين أن روايته لا تقبل فيما يرويه مرفوعًا عن النبي ﷺ، أو يترتب عليه حكم شرعي.	٤٩٠
٤٧٠	قبول الإمام الطبري رواية شهد لها ما ثبت من الأخبار، بينما لم يقبل رواية أخرى وردت بنفس سند تلك الرواية؛ لما وقع في متنها من مخالفة...	٧١٧
٤٧١	قسم الإمام الطبري الأخبار إلى آحاد تفيد العلم النظري، ومتواتر يفيد العلم اليقيني.	٩٨
٤٧٢	قلة نقل العلماء عن الإمام الطبري فيما انتقده من الأخبار، مقارنة بما نقلوه عنه مما يتعلق بفتاويه الفقهية، وغير ذلك..	١٠٢٢
٤٧٣	قول الطبري في المرسل يدل بوضوح على أنه لا يحتج بالمرسل على إطلاقه. خلافا لما جاء في تقسيم العلائي.	٤٦٧
٤٧٤	قول الطبري في المسائل الغيبية أنه لا يدرك علمها إلا بخبر تقوم به الحجة.	٢٠٨

م	الفائدة أو المسألة	رقم الصفحة
٤٧٥	قول للدكتور عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في التفريق بين الوهم -بفتح الهاء- والوهم -بالسكون-.	٨٣ الحاشية
٤٧٦	كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة... وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه.	٤٠٠
٤٧٧	الكلام على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.	٢٣١
٤٧٨	لم يُخطئ الطبريُّ أو يُوهَّم الراوي العدل في روايته لحديث على وجه ما، إلا في حالات قليلة.	٦١٣
٤٧٩	لم يرقَّ الطبري حديثاً اشتد ضعفه بوروده من طريق آخر مرسلًا عن الحسن.	٥١٢
٤٨٠	مفهوم الإجماع عند الطبري.	٩٨٨
٤٨١	من طرق الكشف عن وجود علة في الخبر، النظر في تفرد الراوي.	٦٠٩
٤٨٢	منصف في عرضه لآراء الآخرين الذين يخالفونه في تصحيحه للخبر.	١٠٠٨
٤٨٣	منهج الإمام الطبري فيما يصححه عادة هو منهج الفقهاء.	٦٩٩
٤٨٤	نفى السيوطي إخراج الحاكم لتفسير السدي من طريق ابن عباس؛ إلا أني وجدت في مواضع من مستدركه أنه روى من تفسير السدي من طريق ابن عباس وصححه.	٢٠٠
٤٨٥	نقل الطبري عن (الآخرين) -في تهذيب الآثار- لا يمثل رأيه، إنما ينقل عنهم من باب بيان علل تضعيفهم للخبر الذي صححه هو.	٣٧١
٤٨٦	الوجادة قسم من أقسام تحمل الحديث... وهو من باب المنقطع غير أنه أخذ شوباً من الاتصال، بقول الراوي: وجدت بخط فلان..	٤٨١
٤٨٧	يظهر من كلام الطبري أنه يعتد بأقوال المتقدمين في جرحهم أو تعديلهم لراوٍ، ولا يلتفت إلى من خالفهم ممن تأخروا عن زمانهم بفترة.	٥٨٠
٤٨٨	يهمُّ بعض الناقلين عن الإمام الطبري مما ذكره في تهذيبه من علل تضعيف	١٠٢٢

رقم الصفحة	الفائدة أو المسألة	م
	(الآخرين) للخبر الذي صححه هو، يهم فينسب ذلك إلى الإمام الطبري على أنه من حكمه هو..	

فهرس المصادر والمراجع أولاً: المصادر والمراجع:

أ

- ١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لأبي عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ٢- ابن جرير الطبري؛ القارئ والمفسر، لناصر عبد الله العمار، مكتبة الساعى، الرياض.
- ٣- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وكتابه تاريخ الأمم والملوك، للدكتور حسين عاصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- ٤- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، لجمال الدين العياشي، تونس، ١٩٧٧ هـ.
- ٥- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على سؤالات البرذعي، دراسة وتحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المجلس العلمي.
- ٦- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، إشراف: أبي تميم؛ ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- ٧- الإقتان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. (بدون بيانات).
- ٨- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين؛ ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ٩- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، للدكتور ماهر ياسين فحل، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- ١٠- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ.
- ١١- الآحاد والمثاني، لأبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن الضحاك (ابن أبي عاصم)، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية الرياض، ط ١، ١٤١١ هـ.
- ١٢- الأحاديث المختارة، أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط ٤، ١٤٢١ هـ.
- ١٣- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين أبي الفتح (ابن دقيق العيد)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٤- أحكام أهل الذمة، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي، تحقيق: يوسف البكري وشاكر العاروري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ١٥- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن؛ علي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٦- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد؛ علي بن أحمد بن حزم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٧- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ١٨- أخبار مكة في قدم الدهر وحديثه، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ١٩- اختلاف الفقهاء، للإمام أبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٢٠- الآداب الشرعية والمنح المرعية، للإمام شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٢١- الأدب المفرد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- ٢٢- أربع رسائل في علوم الحديث... [منها: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للحافظ الذهبي]، اعتنى بها د. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٥، ١٤١٠هـ.
- ٢٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٢٤- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، للحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: بهجة أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- ٢٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ٢٦- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر؛ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

- ٢٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري (ابن الأثير)، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٢٩- الإسرائيليات في التفسير والحديث؛ للدكتور محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٤١١هـ.
- ٣٠- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير؛ للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة.
- ٣١- الأسماء والصفات، للإمام أبي بكر؛ الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: ناصر النجار الدمياطي، دار ابن رجب، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٣٢- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية: حسان بن عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، عمان.
- ٣٣- أطراف الغرائب والأفراد للدراقي، لأبي الفضل؛ محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٣٤- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق: د. عبد المعطي قلججي، دار الوعي، حلب، ط١، ١٤٠٣.
- ٣٥- الاعتصام، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ٣٦- اعتلال القلوب، لمحمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار الباز، مكة، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- ٣٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.
- ٣٨- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله؛ شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي (ابن القيم)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣.
- ٣٩- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: فرانز روزنثال، ترجمة: د. صالح العلي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٠- الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لإبراهيم بن محمد بن خليل (سبط ابن العجمي)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، الوكالة العربية، الزرقاء.
- ٤١- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأبي العباس؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط٢، ١٣٦٩هـ.

- ٤٢ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، تحقيق: عادل محمد، وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- ٤٣ - الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال... لمحمد بن علي الحسيني الشافعي. تحقيق د. عبد المعطي أمين قلججي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- ٤٤ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لأبي نصر؛ علي بن هبة الله (ابن مأكولا)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.
- ٤٥ - ألفية الحديث للحافظ العراقي؛ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، ت: المحدث أحمد شاكر، ويليهما شرحها فتح المغيث^(٢٣٢٤) بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقي، ت: محمود ربيع، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
- ٤٦ - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٨٩ هـ.
- ٤٧ - الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣.
- ٤٨ - الأمالي المطلقة، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٩ - الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبري، لعلي الشبل، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٩ هـ.
- ٥٠ - الإمام الطبري؛ شيخ المفسرين، وعمدة المؤرخين... صاحب المذهب الجريري، للدكتور محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠ هـ.
- ٥١ - الأموال، لأبي عبيد؛ القاسم بن سلام، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨ هـ.
- ٥٢ - الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م.
- ٥٣ - الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر؛ محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: د. صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ.

(٢٣٢٤) قال محقق التبصرة والتذكرة: أن تسمية (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي، بفتح المغيث، خطأ. انظر:

(نبذة عن الألفية) في مقدمة (التبصرة والتذكرة) ص٣٩. تحقيق: العربي الفرياطي. دار المنهاج، ط٢، ١٤٢٨ هـ.

ب

- ٥٤- الباعث الحثيث شرح (اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير)، تأليف: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط ٣، ١٣٩٩هـ.
- ٥٥- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.
- ٥٦- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين؛ محمد بن بهادر الزركشي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٥٧- البداية والنهاية، لأبي الفداء؛ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت.
- ٥٨- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للإمام سراج الدين؛ عمر بن علي الأنصاري الشافعي (ابن الملقن)، حققه: مصطفى أبو الغيط عبد الحي، وآخرون، درا الهجرة، الثقبه، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٥٩- البر والصلة - عن ابن المبارك وغيره-، لأبي عبد الله؛ الحسين بن الحسن المروزي، تحقيق: د. محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ.
- ٦٠- البعث والنشور، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عامر حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٦١- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، لأبي العباس؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٦٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.
- ٦٣- البناء على القبور، للشيخ عبد الرحمن المعلمي، ت: حاكم المطيري، دار أطلس، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٦٤- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي؛ أبي الحسن علي بن محمد، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

ت

- ٦٥- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٦٦- تاريخ ابن معين، رواية عباس بن محمد الدوري، تحقيق: د. أحمد بن محمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة، ط ١، ١٣٩٩ هـ.

- ٦٧- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص؛ عمر بن أحمد الواعظ، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
- ٦٨- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله المهراني الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ.
- ٦٩- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان- نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط٥.
- ٧٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- ٧١- تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين، نقله محمود حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ.
- ٧٢- تاريخ الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.
- ٧٣- التاريخ الصغير - [الأوسط] -، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٧ هـ.
- ٧٤- تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٣٨٧ هـ.
- ٧٥- تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤ هـ.
- ٧٦- التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة؛ زهير بن حرب، تحقيق: صلاح هلال، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- ٧٧- التاريخ الكبير، لشيخ الإسلام أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، صحح الكتاب وعلق على حواشيه العلامة: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٨- تاريخ المدينة المنورة، لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، تحقيق: علي محمد دندل، وياسين سعد الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ.
- تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.
- ٧٩- تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف؛ أبي القاسم الجرجاني، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠١ هـ.

- ٨٠- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطاها العلماء من غير أهلها ووارديها = تاريخ بغداد، للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٢هـ .
- ٨١- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واريها وأهلها لأبي القاسم؛ علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (ابن عساكر). دراسة وتحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ .
- ٨٢- تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ .
- ٨٣- التبصير في معالم الدين، للإمام أبي جعفر الطبري، تحقيق علي عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ .
- ٨٤- تبحير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري؛ شمس الدين محمد بن محمد بن علي، تحقيق: د. أحمد القضاة، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٤٢١هـ .
- ٨٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي، مع النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ .
- ٨٦- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ .
- ٨٧- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين، للدكتور محمد أمخزون، دار طيبة الرياض، ط ٣، ١٤٢٠هـ .
- ٨٨- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ .
- ٨٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (بدون بيانات).
- ٩٠- التدليس في الحديث حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به، للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، ط ١، عام ١٤١٢ هـ .
- ٩١- تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ .

- ٩٢- الترغيب في الدعاء، لأبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: فواز أحمد، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦هـ.
- ٩٣- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١.
- ٩٤- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد؛ سليمان بن خلف بن سعد الباجي، حققه: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٩٥- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. أحمد المبارك، ط ٣، ١٤٢٢هـ.
- ٩٦- التعليقات الرضية على (الروضة الندية، للعلامة صديق حسن خان)، للعلامة محمد بن ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠.
- ٩٧- تعليل العلل لذوي المقل، لعبد السلام بن محمد علوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ٩٨- تفسير البغوي، لأبي محمد؛ الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.
- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان.
- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان.
- ٩٩- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ١٠٠- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢.
- ١٠١- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابة والتابعين، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ١٠٢- تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ عماد الدين؛ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، حققه: مصطفى السيد محمد، وآخرون، دار عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ١٠٣- تفسير القرآن، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠ هـ.
- ١٠٤- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط ٤، ١٤١٨هـ.

- ١٠٥- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ.
- ١٠٦- التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي ابن الأبار البلسي، تحقيق: عبد السلام المهراس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٠٧- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٠٨- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، للإمام عبد الرحمن بن الجوزي، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ١٠٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر؛ يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ١١٠- التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط ٣، ١٤١٠.
- ١١١- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لأبي عبد الله؛ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سامي جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- ١١٢- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي رضا عبد الله علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١١٣- تهذيب الآثار، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تخريج محمود محمد شاكر، مطبعة المدني؛ المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة.
- ١١٤- تهذيب الأسماء واللغات، لحي الدين بن شرف النووي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ١١٥- تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتناء: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١١٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج بن يوسف المزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

- ١١٧- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ١١٨- التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته... للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق.. بن منده، تحقيق وتخرىج: د. على محمد الفقهى، مطابع الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥.
- ١١٩- التوسل أنواعه وأحكامه، لمحمد ناصر الدين الألبانى، تنسيق محمد عىد العباسى، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ.
- ١٢٠- توضىح الأفكار لمعانى تنقىح الأنظار، لمحمد بن إسماعىل الأمير الحسنى الصنعانى، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحمىد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ١٢١- توضىح المشتبه فى ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنابهم، لابن ناصر الدين؛ شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القىسى الدمشقى، تحقيق: محمد نعىم العرقسوسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ١٢٢- تىسىر التحرير، لمحمد أمين الحنفى، المعروف بأمر بادشاه، دار الفكر، بيروت.

ث

- ١٢٣- الثقات، لمحمد بن حبان السبى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٣، ١٤١٥ هـ.
- ١٢٤- الثمر المستطاب فى فقه السنة والكتاب، للعلامة محمد ناصر الدين الألبانى، غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٢ هـ.

ج

- ١٢٥- جامع الأصول فى أحادىث الرسول ﷺ، للمبارك بن محمد بن الأثرى الجزرى، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- جامع البىان = تفسىر الطبرى.
- ١٢٦- جامع التحصىل فى أحكام المراسىل، للحافظ صلاح الدين أبى سعىد بن خلىل العلائى، تحقيق: حمىد السلفى، عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧ هـ.
- جامع الترمذى = الكتب الستة.
- ١٢٧- جامع بىان العلم وفضله، لىوسف بن عبد البر النمرى، دار الكتب العلمىة، بىروت، ١٣٩٨ هـ.

- ١٢٨- الجامع في العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية عبد الله بن أحمد ابنه، والمروزي، والميموني، وأبي الفضل: صالح بن أحمد ابنه، فهرسه واعتني به: محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ١٢٩- الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧.
- ١٣٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- ١٣١- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٣٧١هـ.
- الجزء المفقود = تهذيب الآثار.
- ١٣٢- جزء بيبي، لبيبي بنت عبد الصمد الهروية الهرثية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٩٨٦م.
- ١٣٣- جزء فيه قراءات النبي ﷺ، لأبي عمر حفص بن عمر الدوري، تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨.
- ١٣٤- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- ١٣٥- الجوهر النقي لعلاء الدين بن علي المارديني (ابن التركماني)، المطبوع بذييل السنن الكبرى للبيهقي.

ح

- ١٣٦- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، لأبي عبد الله؛ محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ١٣٧- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزني، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٣٨- حكم الاحتجاج بخبر الواحد إذا عمل الراوي بخلافه، لعبد الله بن عويص المطرفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢١.
- ١٣٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.

خ

- ١٤٠ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ الفقيه صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليميني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٥، ١٤١٦هـ.

د

- ١٤١ - الدر المنثور، للحافظ عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
- ١٤٢ - درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ١٤٣ - درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
- ١٤٤ - الدعاء، لأبي القاسم؛ سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- ١٤٥ - الدعاء، لأبي عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، تحقيق: د عبد العزيز بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٤٦ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر؛ أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرجه: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ١٤٧ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤٨ - ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لشمس الدين بن عثمان الذهبي الدمشقي، تحقيق: د. حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط ٢.

ذ

- ١٤٩ - ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي.
- ١٥٠ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق؛ لأبي عبد الله؛ محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد شكور المياديني، مكتبة المنار. الزرقاء، ط ١، ١٤٠٦هـ.

ر

- ١٥١ - الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ .
- ١٥٢ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سنه، لأبي داود؛ سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، دار العربية، بيروت.
- ١٥٣ - الرسالة، للإمام المطلب محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٥٤ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات محمد اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ١٥٥ - الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، لأبي عبد الله؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥.
- ١٥٦ - الروض الأثف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للإمام المحدث عبد الرحمن السهيلي. تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٤.
- ١٥٧ - الروض الداني إلى المعجم الصغير، لسليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

ز

- ١٥٨ - زاد المعاد في هدي خير العباد، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤، ١٤٠٧هـ.
- ١٥٩ - الزهد لهناد بن السري، حققه وخرج أحاديثه: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ١٦٠ - الزهد، لأبي عبد الله؛ عبد الله بن المبارك المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

س

- ١٦١ - سؤالات ابن الجنيد - أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي - لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار . المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ١٦٢ - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.
- ١٦٣ - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق: محمد علي العمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٣٩٩هـ.

- ١٦٤ - سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي عنه)، تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقرى، كتب خانة جميلي، لاهور، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٥ - سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٦ - سؤالات السلمي للدارقطني، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، إشراف: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.
- ١٦٧ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٨ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: محمد الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٣٧٩.
- ١٦٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهاء فوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.
- ١٧٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
- ١٧١ - السنة، لأبي بكر؛ عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ١٧٢ - السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد القحطاني دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ.
- سنن ابن ماجه = الكتب الستة.
- سنن أبي داود = الكتب الستة.
- ١٧٣ - سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.
- ١٧٤ - سنن الدارقطني، للحافظ علي بن عمر الدارقطني، وبذيله التعليق المغني للعظيم آبادي، مؤسسة الرسالة، حققه: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، ط١، ١٤٢٤هـ.
- ١٧٥ - سنن الدارمي، لأبي محمد؛ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز زمري، وخالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٦ - السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب؛ أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

- ١٧٧- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- ١٧٨- السنن المأثورة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- سنن النسائي = الكتب الستة.
- ١٧٩- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، لأبي عمرو؛ عثمان بن سعيد المقرئ الداني، تحقيق: د. رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١٨٠- سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان؛ سعيد بن منصور الخراساني، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٨١- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين بن محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ١٠، ١٤١٤هـ.
- ١٨٢- السيرة النبوية، لابن إسحاق؛ محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، تحقيق: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.

ش

- ١٨٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة... للحافظ أبي القاسم؛ هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي، مؤسسة الحرمين الخيرية، ط ٨، ١٤٢٤هـ.
- ١٨٤- شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ١٨٥- شرح العقيدة الطحاوية، للإمام ابن أبي العز الحنفي، تخريج العلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٩، ١٤٠٨هـ.
- ١٨٦- شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للإمام المحدث علي بن سلطان محمد القاري (ملا علي القاري)، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.
- ١٨٧- شرح صحيح البخاري، لعلي بن خلف بن عبد الملك بن بطلان، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
- ١٨٨- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٣، ١٤٢٢هـ.
- ١٨٩- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

- ١٩٠ - شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.
- ١٩١ - الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله الدميحي، دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ١٩٢ - شعب الإيمان، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ١٩٣ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي أبي الفضل؛ عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٩٤ - الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: سيد عباس الجليمي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، بيروت، ١٤١٢.

ص

- ١٩٥ - الصارم المنكي في الرد على السبكي، لأبي عبد الله؛ محمد بن عبد الهادي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، مكتبة التوعية الإسلامية.
- ١٩٦ - الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، ١٩٩٠م.
- صحیح مسلم = الكتب الستة.
- ١٩٧ - صحيح ابن خزيمة، لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- ١٩٨ - صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، يليه ضعيف الأدب المفرد.. للعلامة محمد بن ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الجليل، السعودية، ط ٢، ١٤٢٥.
- صحیح البخاري = الكتب الستة
- ١٩٩ - صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- ٢٠٠ - صريح السنة، للإمام أبي جعفر الطبري، تخریج نبیل صلاح سلیم، دار البصيرة.

ض

- ٢٠١ - الضعفاء الصغير، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري. ويليه كتاب الضعفاء والمتروكين للإمام أحمد بن علي بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- ٢٠٢- الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ٢، ١٤١٨ هـ .
- ٢٠٣- الضعفاء والمتروكون، للإمام أبي الحسن؛ علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٠٤ هـ .
- ٢٠٤- الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي . تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية . بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٠٥- ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ .
- ٢٠٦- ضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ .
- ٢٠٧- ضعيف سنن النسائي، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ .
- ٢٠٨- ضوابط الجرح والتعديل، للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، العبيكان للنشر، الرياض، ط ٢، ١٤٢٨ هـ .

ط

- ٢٠٩- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، لأبي بكر؛ أحمد بن هارون البرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤١٠ .
- ٢١٠- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣ هـ .
- ٢١١- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت .
- ٢١٢- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله؛ محمد بن سعد بن منيع البصري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت .
- ٢١٣- طبقات المفسرين، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٦ .
- ٢١٤- طريق المهجرتين وباب السعادتين، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: عمر بن محمود، دار ابن القيم، الدمام، ط ٢، ١٤١٤ .
- ٢١٥- طليعة فقه الإسناد وكشف حقيقة المعارض على الأئمة النقاد، لطارق عوض الله، دار المحجة، أبو ظبي، ط ١، ١٤٢٤ هـ .

ع

- ٢١٦- العجاب في بيان الأسباب، للحافظ شهاب الدين؛ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- ٢١٧- العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المبارك، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٠.
- ٢١٨- العرش وما روي فيه، لأبي جعفر؛ محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٢١٩- العلة وأجناسها عند المحدثين، لأبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
- ٢٢٠- علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، حققه: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- ٢٢١- علل الحديث، للحافظ أبي محمد؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ٢٢٢- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٢٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، ط ٣، ١٤٢٤ هـ.
- ٢٢٤- العلل، لابن المديني؛ علي بن عبد الله بن جعفر، تحقيق: حسام بو قريص، غراس للنشر، الكويت، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- ٢٢٥- العلل، لأبي محمد؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، إشراف: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
- ٢٢٦- العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عبد الله البراك، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ١٤٢٤ هـ.
- ٢٢٧- علوم الحديث لابن الصلاح، ونكت الحافظ العراقي (التقييد والإيضاح)، ونكت الحافظ العسقلاني..، حققها وآلف بينها وعلق عليها: أبو معاذ؛ طارق بن عوض الله، دار ابن القيم، الرياض، ط ١، ١٤٢٩.

- ٢٢٨- علوم الحديث، للإمام أبي عمرو عثمان الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ.
- ٢٢٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين؛ محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، العربي، بيروت.
- ٢٣٠- عمل اليوم والليلة، لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري (ابن السني)، تحقيق: عبد الرحمن كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

غ

- ٢٣١- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ.
- ٢٣٢- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن محمد الجزري، عني بنشره: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.
- ٢٣٣- غريب الحديث، لأبي عبيد؛ القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد، خان دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.
- ٢٣٤- غنية الملتبس إيضاح الملتبس، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٣٥- غوث المكذوب بتخريج منتقى ابن الجارود، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ.

ف

- ٢٣٦- فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٢٣٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٣٨- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لأبي الفرج؛ عبد الرحمن بن شهاب الدين (ابن رجب)، حققه: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الدمام، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- ٢٣٩- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تخريج: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- ٢٤٠- فتوح مصر وأخبارها، لأبي القاسم؛ عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم القرشي المصري، تحقيق: محمد الحجيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

- ٢٤١- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧ م.
- ٢٤٢- الفروع وتصحيح الفروع، لمحمد بن مفلح المقدسي، حققه: أبو الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨.
- ٢٤٣- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، لأبي عبيد؛ القاسم بن سلام، تحقيق: أحمد الخياطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٥ هـ.
- ٢٤٤- فضائل القرآن، لعماد الدين؛ أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٤٥- فضائل شهر رمضان، للحافظ أبي حفص؛ عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المنار، الرزقاء، ط٢، ١٤١٠.
- ٢٤٦- فضل الصلاة على النبي ﷺ، لإسماعيل بن إسحاق الجهمي القاضي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٣٩٧ هـ.
- ٢٤٧- الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم؛ للنديم؛ أبي الفرج؛ محمد بن أبي يعقوب؛ إسحاق المعروف بالوراق، تحقيق رضا-تجدد؛ ابن علي المازندراني، ١٣٩١ هـ.
- ٢٤٨- الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، لأبي الحسن؛ علي بن عمر الحربي، دراسة وتحقيق: تيسير أبو حيمد، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- ٢٤٩- الفوائد، الشهير بالغيلانيات، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، تحقيق: حلمي عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ٢٥٠- الفوائد، لتمام بن محمد الرازي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢ هـ.
- ٢٥١- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، مصر، ١٣٥٦ هـ.

ك

- ٢٥٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، وبهامشه ذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي، توثيق: صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.

- ٢٥٣- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني؛ (عز الدين بن الأثير الجزري)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ٢٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق، وتعليق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٥٥- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد؛ عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ٣، عام ١٤٠٩ هـ .
- ٢٥٦- كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر؛ أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
- كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي = مطبوع مع الضعفاء الصغير، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري.
- ٢٥٧- كتاب الفتن، لأبي عبد الله؛ نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط ١، ١٤١٢ هـ.
- ٢٥٨- كتاب القدر، لأبي بكر؛ جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ .
- ٢٥٩- كتاب المعجم، للإمام أبي سعيد؛ أحمد بن محمد بن زياد (ابن الأعرابي)، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢٦٠- الكتب الستة، إشراف ومراجعة: د. صالح عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، ط ٢، ١٤٢١هـ.
- ٢٦١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥.
- ٢٦٢- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج؛ عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٢٦٣- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، لأبي إسحاق؛ أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٦٤- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، دار الهدى، مصر، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- ٢٦٥- كلام يحيى بن معين -رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان-، ملحق بتاريخ يحيى بن معين رواية الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت.
- ٢٦٦- كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٢٦٧- الكنى والأسماء، لأبي بشر؛ محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٢٦٨- الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٢٦٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، المكتبة الإمدادية، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

ل

- ٢٧٠- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، لأبي محمد؛ علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود المنبجي، تحقيق: د. محمد فضل المراد، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- ٢٧١- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ٢٧٢- لحاوي للفتاوي... لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٢٧٣- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط ١.
- ٢٧٤- لسان الميزان، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.

م

- ٢٧٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد؛ عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٦- المتفق والمفترق، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)، دراسة وتحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٧٧- مجاز القرآن، لأبي عبيدة؛ معمر بن المثنى التيمي، عاضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ٢٧٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
- ٢٧٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٧.
- ٢٨٠- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
- ٢٨١- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ناصف، وزملاؤه، دار سزكين، ١٤٠٢.
- ٢٨٢- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٢٨٣- المحلى، للإمام أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة النهضة، مصر.
- ٢٨٤- مخالفة الصحابي للحديث النبوي، للأستاذ الدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٠.
- ٢٨٥- مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس؛ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني، الشهير بالبوصيري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٢٨٦- مختصر خلافيات البيهقي، لأحمد بن فرج اللخمي الإشيلي، تحقيق: د. ذياب عقل، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
- ٢٨٧- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لأبي عبد الله؛ الحسين بن خالويه النحوي، تحقيق: برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ٢٨٨- مختصر قيام الليل، لمحمد بن نصر المروزي، اختصرها أحمد بن علي المقريزي، حديث أكاديمي، باكستان، دار الطحاوي، الرياض، ط١، ١٤٠٨.
- ٢٨٩- المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.
- ٢٩٠- المراسيل، لأبي داود؛ سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٩١- المراسيل، لأبي محمد؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ.

- ٢٩٢- المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، للدكتور حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الثقبه، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٢٩٣- مسائل الإمام أحمد بن حنبل -رواية ابنه عبد الله-، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- ٢٩٤- مساوئ الأخلاق وطرائق مكروهاها، لأبي بكر؛ محمد بن جعفر السامري، المعروف بالخرائطي، تحقيق مصطفى عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٢٩٥- المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- ٢٩٦- مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر؛ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزاري، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٢٩٧- مسند ابن الجعد، لأبي الحسن؛ علي بن الجعد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٢٩٨- مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود؛ سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٩٩- مسند أبي عوانة، للإمام أبي عوانة؛ يعقوب بن إسحاق الإسفرائني، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- ٣٠٠- مسند أبي يعلى، للإمام أبي يعلى؛ أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شبحا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- ٣٠١- مسند إسحاق بن راهويه، لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٣٠٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ.
- مسند البزار = البحر الزخار.
- ٣٠٣- مسند الشافعي، لأبي عبد الله؛ محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٠٤- مسند الشاميين، لأبي القاسم؛ سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٣٠٥- مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، لأبي العباس أحمد بن محمد البرقي، تحقيق: صلاح الشَّلَّاحي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

- ٣٠٦- المسند، لأبي بكر؛ عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- ٣٠٧- المسند، لأبي سعيد؛ الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠ هـ.
- ٣٠٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.
- ٣٠٩- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم بن حبان البستي، تحقيق: مرزوق إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨ هـ.
- ٣١٠- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- ٣١١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: عادل مرشد.
- ٣١٢- المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر؛ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- ٣١٣- المصنف، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة، تحقيق: حمد الجمعة، ومحمد اللحيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥ هـ.
- ٣١٤- المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- ٣١٥- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ.
- ٣١٦- معالم السنن شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان؛ حمد بن محمد الخطابي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٦ هـ.
- ٣١٧- معاني القرآن الكريم، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- ٣١٨- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.
- ٣١٩- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ هـ.

- ٣٢٠- معجم البلدان، للإمام شهاب الدين؛ أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧.
- ٣٢١- معجم الصحابة، لأبي الحسين؛ عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨.
- المعجم الصغير = الروض الداني.
- ٣٢٢- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبري، تحقيق: حمدي السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- ٣٢٣- المعجم المختص بالحدثين، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط ١، ١٤٠٨.
- ٣٢٤- معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة..، للشيخ أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، الدار الأثرية، عمان، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- ٣٢٥- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ٣٢٦- المعجم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني (ابن المقرئ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ومسعد السعدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٢٧- المعجم، لأبي يعلى؛ أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
- ٣٢٨- المعجم؛ معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- ٣٢٩- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، للإمام الحافظ أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، بترتيب الإمامين الهيثمي والسبكي مع زيادات الحافظ ابن حجر، دراسة وتحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٣٣٠- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للإمام الذهبي، تحقيق: إبراهيم سعيداي إدريس، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٣٣١- معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٣٣٢- معرفة الصحابة، لأبي نعيم؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٩ هـ.
- ٣٣٣- معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، لأبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، بتعليقات الحافظين الساجي وابن الصلاح، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٣٤- معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.
- ٣٣٥- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ.
- ٣٣٦- المعين في طبقات المحدثين، للإمام أبي عبد الله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، وضع حواشيه: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- ٣٣٧- المغني عن الحفظ والكتاب، لأبي حفص؛ عمر بن بدر بن سعيد الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- ٣٣٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار = (تخريج إحياء علوم الدين)، للحافظ أبي الفضل؛ عبد الرحيم بن الحسين العراقي، اعتنى به: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ.
- ٣٣٩- المغني في الضعفاء، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.
- ٣٤٠- مقاييس نقد المتون، للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، ط١، ١٤٠٤ هـ.
- ٣٤١- المقتنى في سرد الكنى، لأبي عبد الله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد المراد، الجامعة الإسلامية بالمدينة، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨ هـ.
- ٣٤٢- مكارم الأخلاق، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤١١ هـ.
- ٣٤٣- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر؛ ابن القيم الجوزية، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٤٤- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.

- ٣٤٥- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: مصطفى بن العدوي، دار بلنسية، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
- منتقى ابن الجارود = غوث المكذود.
- ٣٤٦- منهاج السنة النبوية، لأبي العباس؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٣٤٧- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف، الرباط، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- ٣٤٨- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ٣، ١٤١٢هـ.
- ٣٤٩- موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلجعي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٣٥٠- الموضوعات، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٣٥١- موطأ الإمام مالك، لأبي عبد الله؛ مالك بن أنس الأصبحي -برواية يحيى بن يحيى الليثي-، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ٣٥٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ٤، ١٤٢٠هـ.
- ٣٥٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ.

ن

- ٣٥٤- نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، لأبي الفضل؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: طارق محمد العمودي، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٣٥٥- نزهة النظر شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عمرو عبد المنعم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٣٥٦- نسخة وكيع عن الأعمش، للإمام وكيع بن الجراح، تحقيق وتخریج: د. عبد الرحمن الفريوائي، الدار السلفية، الكويت، ط ٢، ١٤٠٦.

- ٣٥٧- نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام جمال الدين أبي محمد الزيلعي الحنفي، مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، عناية إدارة المجلس العلمي، ومحمد عوامه، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
- ٣٥٨- نظم الفرائد لم تضمنه حديث ذي الالدين من الفوائد، للحافظ صلاح الالدين خليل بن كيكلاي العلائي، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الجوزي، الالمام، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٣٥٩- النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع الماخلي، دار الراية، الرياض، ط ٤، ١٤١٧هـ.
- ٣٦٠- النكت على ابن الصلاح، للعلامة بدر الالدين بن أبي عبد الله الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- ٣٦١- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات؛ المبارك بن محمد الجزائري، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

هـ

- ٣٦٢- هدي الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الالدين الخطيب دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

و

- ٣٦٣- الوافي بالوفيات، لصلاح الالدين خليل بن أيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٣٦٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الالدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن حلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

ي

- ٣٦٥- يتيمة الالهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

ثانيا: المجالات والرسائل العلمية:

- ٣٦٦- الإمام محمد بن يحيى الذهلي محدثاً، مع تحقيق الجزء المنتقى من زهرياته. سليمان بن سعيد العسيري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
- ٣٦٧- ضوابط تصحيح الإمام مسلم في صحيحه لمرويات أبي الزبير المكي بالنعنة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، لخالد بن عبد الله رشيد العيد، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، ١٤١٨هـ.
- ٣٦٨- مجلة الأزهر، المجلد ٢٤، العدد ٢، صفر ١٣٧٢هـ. تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، محب الدين الخطيب.
- ٣٦٩- مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد ٢٥، ٢٠٠٣ م. ابن جرير الطبري ومنهجه، د. حاكم المطيري.
- ٣٧٠- مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري- عصر الخلافة الراشدة، دراسة نقدية، للدكتور يحيى اليحيى، شعبة السيرة والتاريخ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- ٣٧١- منهج علي بن المديني في إعمال الأحاديث، دراسة نظرية تطبيقية من خلال الكتب التسعة، للدكتور طارق بن عودة العودة، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٤هـ.

جدول المحتويات

المقدمة	١٧-٣
أهمية الموضوع وأسباب اختياره	٥
هدف البحث	٥
الدراسات السابقة	٥
خطة البحث	١١
منهج البحث	١٣
صعوبات البحث	١٥
التمهيد	٩٥-١٨
تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري	١٩
اسمه ونسبه ومولده	١٩
نشأته ورحلاته	٢٠
من أهم شيوخه	٢٠
من أشهر تلاميذه	٢٢
عقيدته	٢٤
مذهبه الفقهي	٢٩
مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه	٣٠
من أهم مؤلفاته	٣١
أبرز العوامل التي ساعدت على تكون هذا النتاج الضخم، والتميز	٣١
ومن أهم مؤلفاته ما يلي	٣٥
وفاته	٤٤
منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه	٤٥
(جامع البيان)	٤٥

٥٠.....	(تاريخ الأمم والملوك)
٥٧.....	(ذيل المذيل)
٥٧.....	(تهديب الآثار)
٦٠.....	(صريح السنة)
٦٠.....	(اختلاف الفقهاء)
٦١.....	(التبصير...)
٦٢.....	بيان أسباب ضعف الحديث
٦٢.....	تعريف الحديث الضعيف لغة
٦٢.....	تعريفه اصطلاحاً
٦٢.....	أسباب ضعف الحديث:
٦٤.....	أولاً: السقط من السند:
٦٤.....	أ- السقط الواضح:
٦٤.....	المعلق
٦٥.....	المرسل
٦٧.....	المنقطع
٦٨.....	المعضل
٦٨.....	ب- السقط الخفي:
٦٨.....	المدلس
٧٠.....	ثانياً: المرسل الخفي
٧٢.....	ثانياً: الطعن في الراوي:
٧٢.....	الأولى: الطعن في الراوي من حيث عدم عدالته
٧٩.....	الثانية: الطعن في الراوي من حيث عدم ضبطه
٨٦.....	تعريف العلة، وأجناسها، ومواضعها، وطرق كشفها
٨٦.....	تعريف العلة لغة

٨٨.....	العلّة اصطلاحاً
٩٠.....	أجناس العلل
٩٢.....	مواضع العلة
٩٢.....	طرق كشف العلة

الباب الأول

٩٦.....	منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث
٢٥٣-٩٧.....	الفصل الأول: منهجه في التضعيف بالراوي الضعيف
٩٨.....	منهجه في التضعيف بالراوي الضعيف
١٠١.....	ثلاثة مسالك للإمام الطبري في تضعيف الأخبار بسبب ضعف الراوي
١٠٣.....	أمثلة المسلك الأول
١٠٣.....	١- المثال الأول
١٠٥.....	٢- المثال الثاني
١٠٦.....	٣- المثال الثالث
١٠٨.....	٤- المثال الرابع
١٠٩.....	٥- المثال الخامس
١١٣.....	أمثلة المسلك الثاني
١١٣.....	٦- المثال الأول
١١٧.....	٧- المثال الثاني
١٢٠.....	٨- المثال الثالث
١٢٦.....	أمثلة المسلك الثالث
١٢٦.....	٩- المثال الأول
١٢٩.....	١٠- المثال الثاني
١٣٣.....	١١- المثال الثالث
١٣٦.....	١٢- المثال الرابع

١٤١	١٣ - المثال الخامس
١٤٦	١٤ - المثال السادس
١٤٩	١٥ - المثال السابع
١٥٤	١٦ - المثال الثامن
١٥٧	١٧ - المثال التاسع
١٦١	١٨ - المثال العاشر
١٦٥	١٩ - المثال الحادي عشر
١٧٥	٢٠ - المثال الثاني عشر
١٩٢	٢١ - المثال الثالث عشر
٢٠٦	٢٢ - المثال الرابع عشر
٢٠٨	٢٣ - المثال الخامس عشر
٢١٠	٢٤ - المثال السادس عشر
٢١٦	٢٥ - المثال السابع عشر
٢٢٢	٢٦ - المثال الثامن عشر
٢٢٦	٢٧ - المثال التاسع عشر
٢٣٧	رواة ضعفاء صحح الطبري أسانيد أخبار رواها من طريقهم
٢٥٢	النتيجة

٢٨٩-٢٥٤	الفصل الثاني: منهجه في التضعيف بالإهام
٢٥٥	منهجه في التضعيف بالإهام
٢٥٦	مسلكان للإمام الطبري في التضعيف بالإهام
٢٥٧	مثال المسلك الأول:
٢٥٧	٢٨ - مثاله
٢٦٧	أمثلة المسلك الثاني:
٢٦٧	٢٩ - المثال الأول
٢٧٣	٣٠ - المثال الثاني

٣١ - المثال الثالث	٢٧٨
٣٢ - المثال الرابع	٢٨٢
النتيجة	٢٨٩
الفصل الثالث: منهجه في التضعيف بالجهالة	
منهجه في التضعيف بالجهالة	٢٩١
ثلاثة مسالك للإمام الطبري في التضعيف بالجهالة	٢٩٢
أمثلة المسلك الأول:	٢٩٣
٣٣-٣٤ - المثال الأول والثاني	٢٩٣
٣٥ - المثال الثالث	٢٩٦
٣٦ - المثال الرابع	٢٩٨
مثال المسلك الثاني	٣٠١
٣٧ - مثاله	٣٠١
أمثلة المسلك الثالث	٣٠٦
٣٨ - المثال الأول	٣٠٦
٣٩ - المثال الثاني	٣١٠
٤٠ - المثال الثالث	٣١٧
٤١ - المثال الرابع	٣٢٢
٤٢ - المثال الخامس	٣٢٧
٤٣ - المثال السادس	٣٣٠
٤٤ - المثال السابع	٣٣٦
٤٥ - المثال الثامن	٣٤٠
٤٦ - المثال التاسع	٣٥٥
٤٧ - مثال	٣٦١
تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواها من طريق رواة مجهولين	٣٦٦
الرواة الذين صحح الطبري سند خبرهم بينما ذكر الآخرون أنهم مجهولون	٣٦٨

النتيجة	٣٧٨
الفصل الرابع: منهجه في التضعيف بالاختلاط	٣٧٩-٤٠٨
منهجه في التضعيف بالاختلاط	٣٨٠
مسلك واحد للإمام الطبري في التضعيف بالاختلاط	٣٨٠
أمثلة هذا المسلك	٣٨١
٤٨ - المثال الأول	٣٨١
٤٩ - المثال الثاني	٣٨٨
٥٠ - المثال الثالث	٣٩٣
تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مختلطين	٣٩٩
أمثلة ذلك	٣٩٩
٥١ - خبر من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب	٣٩٩
٥٢ - خبر من طريق أبي بكر بن عياش	٤٠٣
٥٣ - خبر من طريق الجريري	٤٠٦
الفصل الخامس: منهجه في التضعيف بانقطاع السند	٤٠٩-٤٢٦
منهجه في التضعيف بانقطاع السند	٤١٠
مسلكان للإمام الطبري في تضعيف الأخبار بسبب الانقطاع	٤١٠
مثال المسلك الأول:	٤١١
٥٤ - مثاله	٤١١
أمثلة المسلك الثاني:	٤١٣
٥٥ - المثال الأول	٤١٣
٥٦ - المثال الثاني	٤١٨
٥٧ - المثال الثالث	٤٢٣

٤٦١-٤٢٧	الفصل السادس: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء
٤٢٨	منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء
٤٢٨	مسلكان للإمام الطبري في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء
٤٢٩	أمثلة المسلك الأول:
٤٢٩	٥٨- المثال الأول
٤٣٠	٥٩- المثال الثاني
٤٣٣	٦٠- المثال الثالث
٤٣٦	٦١- المثال الرابع
٤٣٨	٦٢- المثال الخامس
٤٤١	٦٣- المثال السادس
٤٤٣	أمثلة المسلك الثاني
٤٤٣	٦٤- المثال الأول
٤٤٩	٦٥- المثال الثاني
٤٥٤	٦٦- المثال الثالث
٤٦٠	٦٧- المثال الرابع
٤٦١	نتيجة الفصلين الخامس والسادس
٥١٣-٤٦٢	الفصل السابع: منهجه في التضعيف بالإرسال
٤٦٣	منهجه في التضعيف بالإرسال
٤٦٣	حكم المرسل عند الطبري
٤٧٠	الشَّعْبِي ومراسيله
٤٧٢	مسلكان للإمام الطبري في التضعيف بالإرسال
٤٧٣	مثال المسلك الأول:
٤٧٣	٦٨- مثاله
٤٧٥	الحسن البصري، ومراسيله
٤٨٣	أمثلة المسلك الثاني:

٤٨٣	٦٩- المثال الأول
٤٨٦	٧٠- المثال الثاني
٤٩٢	٧١- المثال الثالث
٤٩٤	٧٢- المثال الرابع
٥٠٢	٧٣- المثال الخامس
٥٠٧	٧٤- المثال السادس
٥١٣	٧٥- المثال السابع
٥٧٣-٥١٤	الفصل الثامن: منهجه في التضعيف بالتدليس
٥١٥	منهجه في التضعيف بالتدليس
٥١٥	قوله في خبر المدلس
٥١٨	مسلك واحد للإمام الطبري في التضعيف بالتدليس
٥١٩	أمثلة هذا المسلك
٥١٩	٧٦- المثال الأول
٥٢٥	٧٧- المثال الثاني
٥٣٥	٧٨- المثال الثالث
٥٣٦	تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مدلسين لم يصرحوا فيها بالسماع
٥٣٦	أمثلة ذلك
٥٣٦	٧٩- خبر من طريق قتادة
٥٣٨	٨٠- خبر من طريق قتادة
٥٤١	٨١- خبر من طريق الأعمش
٥٤٣	٨٢- خبر من طريق الأعمش
٥٤٤	٨٣- خبر من طريق الأعمش
٥٤٦	٨٤- خبر من طريق أبي إسحاق السبيعي
٥٤٨	٨٥- خبر من طريق أبي إسحاق السبيعي
٥٥٥	٨٦- خبر من طريق أبي الزبير المكي

٥٥٦	٨٧- خبر من طريق أبي الزبير المكي.....
٥٦٣	٨٨- خبر من طريق محمد بن إسحاق.....
٥٦٣	٨٩- خبر من طريق محمد بن إسحاق.....
٥٦٧	٩٠- خبر من طريق عباد بن منصور.....
٥٦٩	٩١- خبر من طريق عباد بن منصور.....
٥٦٩	النتيجة.....
٥٨٩-٥٧٤	الفصل التاسع: منهج الإمام الطبري في التضعيف ببدعة الراوي
٥٧٥	منهج الإمام الطبري في التضعيف ببدعة الراوي.....
٥٧٥	دفاعه عن عكرمة؛ مولى ابن عباس.....
٥٧٨	قوله في رواية من نُسب إلى بدعة.....
٥٨٣	تصحیح الإمام الطبري لأسانيد أخبار من رواية من عُرف ببدعة.....
٥٨٤	أمثلة ذلك.....
٥٨٤	ثوير بن أبي فاختة.....
٥٨٥	عباد بن منصور.....
٥٨٥	عثمان بن عمير البجلي.....
٥٨٧	ثابت؛ أبو حمزة الثمالي.....
٥٨٨	الحارث بن عبد الله الأعور.....
٦٠٥-٥٩٠	الفصل العاشر: ألفاظه وعباراته في التضعيف
٥٩١	ألفاظه وعباراته في التضعيف.....
٥٩١	١. قوله في الخبر: «في إسناده ما فيه» ونحوها من العبارات.....
	٢. قوله في الأخبار: «واهيية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين» ونحو
٥٩٢	ذلك من العبارات.....
	٣. أن يقول بعد أن يروي الخبر في مسألة ما: «ولا يدرك علم ذلك إلا بخبرٍ
٥٩٤	تقوم به الحجة، ولا خبر في ذلك عندنا كذلك».....

٤. قوله في الخبر: «(في إسناده نظر)» ونحوها من العبارات ٥٩٤
٥. قوله في الخبر: «(غير صحيح السند)» ونحوها من العبارات ٥٩٨
٦. قوله في الخبر: «(غير محفوظ...)» ٥٩٩
٧. قوله في الإسناد: إن فيه «علة» ٥٩٩
٨. أن ينفي جواز إضافة الأثر إلى من نُسب إليه ٦٠٠
٩. قوله في الراوي: «لا يحتج بحديثه»، أو «لا يجوز الاحتجاج بنقله»، ونحوها ٦٠٠
- من العبارات ٦٠٠
١٠. قوله في الخبر: «(في إسناده بعض من يجب الثبوت في نقله)» ٦٠٠
١١. قوله في راوٍ: «لا يعتمد على روايته»، ونحوها من العبارات ٦٠٠
١٢. استشهاد الطبري على حال الراوي بأهل النقل، أو أهل العلم بالآثار ٦٠٠
- النتيجة ٦٠٣

الباب الثاني

- منهج الإمام الطبري في إعلال الأحاديث ٩٦
- الفصل الأول: منهجه في الإعلال بالتفرد ٦٠٧-٦٥٨
- التفرد، وإطلاقاته ٦٠٨
- من أبرز آراء العلماء في التفرد ٦١٠
- موقفه من خبر الواحد ٦١١
- إعلال الطبري بالتفرد ٦١٥
- ٩٢- المثال الأول ٦١٨
- ٩٣- المثال الثاني ٦٢٥
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار، نقل عن (الآخرين) إعلالهم لها بالتفرد ٦٣١
- أمثلة على تصحيح الإمام الطبري لأخبار نقل عن (الآخرين) إعلالهم لها ٦٣٣
- بالتفرد، وكان المتفرد بها مُتَكَلِّمًا فيه... ٦٣٣
- ٩٤- خبر من طريق ثعلبة بن يزيد ٦٣٣

٦٣٥	٩٥ - خبر من طريق نوفل بن إياس
٦٣٧	النتيجة
٦٣٨	زيادة الثقة
٦٣٨	صورتها
٦٣٨	الفرق بين الحديث الفرد وبين زيادة الثقة
٦٣٩	مواضع زيادة الثقات
٦٤٠	آراء العلماء في حكم زيادة الثقة
٦٤٣	قبول الإمام الطبري لزيادة الثقة
٦٤٤	أمثلة ذلك
٦٤٤	٩٦ - خبر من طريق يحيى بن أبي كثير
٦٤٧	٩٧ - خبر من طريق إسرائيل بن يونس
٦٥٠	٩٨ - خبر من طريق سفيان بن وكيع
٦٥٨	النتيجة
٦٥٩ - ٧٠١	الفصل الثاني: منهجه في الإعلال بالشذوذ
٦٦٠	تعريف الشاذ
٦٦٢	أمثلة إعلال الإمام الطبري الخبر بالشذوذ
٦٦٢	٩٩ - المثال الأول
٦٦٧	١٠٠ - المثال الثاني
٦٧٤	١٠١ - المثال الثالث
٦٨٠	١٠٢ - المثال الرابع
٦٩٠	تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار نقل عن الآخرين إعلالهم لها بالاختلاف
٦٩١	١٠٣ - مثال من مسند علي عليه السلام
٦٩٥	الخلاصة
٦٩٨	النتيجة

الفصل الثالث: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الرفع والوقف ٧٠٢-٧٥٢

آراء العلماء في حكم الأحاديث التي اختلف الثقات في روايتها رفعاً ووقفاً، أو

وصلاً وإرسالاً ٧٠٣

أمثلة إعلال الإمام الطبري للوجه المرفوع بالوجه الموقوف ٧٠٧

١٠٤ - المثال الأول ٧٠٧

١٠٥ - المثال الثاني ٧١٨

١٠٦ - المثال الثالث ٧٢٦

١٠٧ - المثال الرابع ٧٣٢

تصحيح الإمام الطبري للوجه المرفوع من أخبار مختلف فيها رفعاً ووقفاً،

ونقله عن الآخرين إعلالهم له بالوجه الموقوف ٧٤٤

١٠٨ - مثال من مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٧٤٥١٠٩ - مثال من مسند علي رضي الله عنه ٧٤٩

النتيجة ٧٥٠

الفصل الرابع: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال ٧٥٣-٧٩٦

١١٠ - مثال إعلال الإمام الطبري للوجه المتصل، وتصويبه للوجه المرسل -

المنقطع - من جامع البيان ٧٥٥

مثال إعلال الإمام الطبري لكلا الوجهين المختلف فيهما ٧٦٣

١١١ - مثال إعلال الإمام الطبري لكلا الوجهين المختلف فيهما.. من جامع

البيان ٧٦٣

تصحيح الإمام الطبري للوجه المتصل من أخبار مختلف فيها وصلاً وإرسالاً،

ونقله عن الآخرين إعلالهم له بالوجه المرسل ٧٦٩

١١٢ - مثال خبر مختلف عليه من حيث الوصل والإرسال، صحح الإمام

الطبري الوجه المتصل منه، وروى له شواهد مرفوعة.. في مسند ابن

عباس ٧٧٠

١١٣ - مثال خبر مختلف عليه من حيث الوصل والإرسال، صحح الإمام

الطبري الوجه المتصل منه، ولم يرو له شواهد من السنة، إنما استشهد له	
لاحقاً بآية.. في الجزء المفقود.....	٧٧٩
١١٤- مثال خبر مختلف عليه من حيث الوصل والإرسال، صحح الإمام	
الطبري الوجه المتصل منه، ولم يرو له شواهد من القرآن ولا من السنة،	
إنما استشهد له بعمل الخلفاء الراشدين.. في مسند ابن عباس - رضي الله	
عنهما -	٧٩٠
النتيجة	٧٩٥
الفصل الخامس: منهجه في الإعلال بالاضطراب	٧٩٧-٨٥٣
تعريف الحديث المضطرب	٧٩٨
مواضع وقوع الاضطراب	٧٩٨
حكم الاضطراب	٧٩٨
مسلكان للإمام الطبري في ردّه للأخبار بسبب اضطراب رواتها	٧٩٩
أمثلة المسلك الأول	٨٠٠
١١٥- المثال الأول	٨٠٠
١١٦- المثال الثاني	٨٠٨
١١٧- المثال الثالث	٨١٨
مثال المسلك الثاني	٨١٩
١١٨- مثاله	٨١٩
تصحيح الإمام الطبري لأخبار، نقل عن الآخرين إعلاهم لها بالاضطراب	٨٤٠
١١٩- مثال من مسند عمر بن الخطاب	٨٤٠
النتيجة	٨٤٧
الفصل السادس: منهجه في الإعلال بغلط الراوي	٨٥٤-٩١٣
تعريف الغلط، والوهم	٨٥٥
من صور أغلاط الرواة	٨٥٦

أمثلة إعلال الإمام الطبري للأخبار بغلط الراوي.....	٨٥٨
١٢٠ - المثال الأول.....	٨٥٨
١٢١ - المثال الثاني.....	٨٦٥
١٢٢ - المثال الثالث.....	٨٦٧
١٢٣ - المثال الرابع.....	٨٧٤
١٢٤، ١٢٥ - المثال الخامس، والسادس.....	٨٧٧
١٢٥ - المثال السادس (وهو تابع للمثال السابق).....	٨٩٣
١٢٦ - المثال السابع.....	٩٠٤
١٢٧ - المثال الثامن.....	٩٠٨
١٢٨ - المثال التاسع.....	٩١٠
خلاصة الحالات التي قال فيها الإمام الطبري: إنها غلط، أو خطأ.....	٩١٢
الفصل السابع: منهجه في الإعلال بنقد المتن.....	٩١٤ - ٩٥٣
من أبرز الطرق التي يسلكها المحدثون للنظر في المتن.....	٩١٦
أمثلة إعلال الإمام الطبري للخبر من خلال نقد متنه.....	٩١٨
١٢٩ - المثال الأول.....	٩١٨
١٣٠ - ١٣١ - المثال الثاني، والثالث.....	٩٢٥
١٣٢ - المثال الرابع.....	٩٣١
١٣٣ - المثال الخامس.....	٩٣٦
١٣٤ - المثال السادس.....	٩٣٧
١٣٥ - المثال السابع.....	٩٣٩
١٣٦ - المثال الثامن.....	٩٤٠
١٣٧ - المثال التاسع.....	٩٤٢
١٣٨ - المثال العاشر.....	٩٤٤
١٣٩ - المثال الحادي عشر.....	٩٤٦
١٤٠ - المثال الثاني عشر.....	٩٤٨

- مرتكرات الإمام الطبري في نقده للمتن ٩٤٩
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار نقل عن الآخرين أهم أعلوها لأسباب تتعلق
بالمتن ٩٥١
- ١٤١ - مثال من مسند علي عليه السلام ٩٥٢
- الفصل الثامن: منهجه في الإعلال بمخالفة الراوي لما يرويه** ٩٥٤-٩٧٧
- مسألة: هل يرد الحديث بمخالفة راويه له، أم يبقى الحديث على حجيته؟ ٩٥٥
- أمثلة تصحيح الإمام الطبري لأحاديث، نقل عن الآخرين إعلالهم لها بأن
راويها أفتى بخلاف ما رواه ٩٥٨
- ١٤٢ - مثال من مسند ابن عباس ٩٥٨
- ١٤٣ - مثال من مسند علي عليه السلام ٩٦٩
- ١٤٤ - مثال من مسند ابن عباس ٩٧٠
- ١٤٥ - مثال من مسند علي عليه السلام ٩٧٢
- النتيجة ٩٧٧
- الفصل التاسع: منهجه في قرائن الترجيح** ٩٧٨-٩٩٣
- ١ - تفرد الراوي، مع وجود نكارة في المتن ٩٨٢
- ٢ - الترجيح برواية الثقات من أصحاب الراوي، بينما تفرد من خالفهم ٩٨٢
- ٣ - الترجيح برواية الجماعة من الحفاظ أو الأثبات ٩٨٢
- ٤ - الترجيح بالأحفظ ٩٨٣
- ٥ - الترجيح بالأكثر ٩٨٥
- ٦ - الترجيح بكثرة المتابعات الصحيحة لأحد الوجهين ٩٨٥
- ٧ - أحد الوجهين مختلف عليه، بينما الوجه الآخر له متابعات وشواهد ٩٨٥
- ٨ - الترجيح بما انتشر في أهل الأمصار بينما لم يثبت ما رُوي بخلافه ٩٨٦
- ٩ - ضعف أحد الوجهين، وتناقض متنه مع متن الوجه الآخر ٩٨٧
- ١٠ - الترجيح من خلال نقده للمتن ٩٨٧

٩٨٧	١١ - الترجيح بالشواهد...
٩٨٨	١٢ - الترجيح بالإجماع...
٩٩١	- اضطراب الأوجه
	موقف الإمام الطبري فيما لو جاء حديث بوجهين مختلفين، وراوي الوجه
٩٩٢	الأول يعادل راوي الوجه الثاني
١٠١٠-٩٩٤	الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال
٩٩٥	مصطلحاته وعباراته
٩٩٥	قوله: في الإسناد نظر. ونحو ذلك
٩٩٨	قوله: غلط
٩٩٨	قوله: خطأ
٩٩٨	قوله: لو لم يخالفه في ذلك مخالف؛ لوجب التثبت فيه لشذوذه.
٩٩٩	قوله: ليس له أصل.
١٠٠٠	قوله: يوهي الخبر ويضعفه
١٠٠٠	قوله: لا أعلمه صحيحاً
١٠٠٠	قوله في الخبر: لم يكن .. صحيحاً ثابتاً
١٠٠١	قوله: غير صحيح السند
١٠٠١	قوله في الرواة: إنهم اضطربوا
١٠٠١	قوله: خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة
	قوله: روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف
١٠٠٢	... غير مرفوع إلى رسول الله ﷺ
١٠٠٢	قوله: خبر غير محفوظ
١٠٠٣	قوله في الخبر: صُحِّف فيه
١٠٠٣	قوله: الأخبار عن رسول الله ﷺ بغيره متظاهرة، والروايات يُطوِّله ورادة
١٠٠٤	أساليبه في الإعلال
١٠٠٤	١ - الاختصار

٢- الشرح..... ١٠٠٤

٣- الإيماء والإشارة..... ١٠٠٦

الفصل الحادي عشر: منزلة تضعيف الإمام الطبري، وإعلاله للأحاديث، والموازنة

بينه وبين الإمام محمد بن يحيى الذهلي..... ١٠١١-١٠٤٤

منزلة تضعيف الإمام الطبري وإعلاله للأحاديث..... ١٠١١

ترجمة موجزة للإمام الذهلي..... ١٠٢٣

مؤلفاته..... ١٠٢٥

الموازنة بين الإمام الطبري، والإمام محمد بن يحيى الذهلي..... ١٠٢٦

١- الجهالة..... ١٠٢٦

٢- الاختلاط..... ١٠٢٧

٣- المنقطع..... ١٠٢٨

٤- التدليس..... ١٠٢٩

٥- معارضة الطرق بعضها ببعض، والترجيح بالقرائن، ورد رواية المتفرد

المخالف..... ١٠٣٠

٦- ما يتعلق بالمنهج إجمالاً..... ١٠٣٢

رأي الذهلي في عدد من الرواة، وحكمه على بعض الأحاديث، مع ذكر أبرز

ما قاله النقاد في ذلك..... ١٠٣٤

استشهاد العلماء ببعض أحكام الذهلي على الحديث..... ١٠٣٩

النتيجة..... ١٠٤٣

الخاتمة..... ١٠٤٩-١٠٤٥

الفهارس العامة:..... ١١٤٠-١٠٥٠

١- فهرس الآيات القرآنية..... ١٠٥٦-١٠٥١

٢- فهرس الأحاديث..... ١٠٦٦-١٠٥٧

٣- فهرس الآثار..... ١٠٦٨-١٠٦٧

- ٤- فهرس الرواة المترجم لهم ١٠٦٩-١٠٨٦
- ٥- فهرس المسائل والفوائد ١٠٨٨-١٠٩٢
- ٦- فهرس المصادر والمراجع ١٠٩٥-١١٢٢
- ٧- فهرس الموضوعات ١١٢٥-١١٤٠